مُغْنِي اللَّبِيب

عَنْ كُتُبِ الأعارِيب

لجمال الدين ابن هشام الأنصاري

المتوفى سنة ٧٦١ هـ

حققه وعلّق عليه

الدكتور مازن المبارك
أستاذ العربية في كلية الآداب بجامعة دمشق سابقًا
وحاليًا أستاذ العربية في مركز جمعة الماجد ـ دبي

محمد علي حمد الله
مدرس اللغة العربية في دار المعلمين بدمشق سابقاً

راجعه

سعيد الأفغاني رحمه الله
رئيس قسم اللغة العربية بجامعة دمشق سابقاً

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

Email: darelfkr@cyberia.net.lb
E-mail: darlfikr@cyberia.net.lb
Home Page: www.darelfikr.com.lb

دار الفكر

حارة حريك - شارع عبد النور - برقيًا: فكسي - ص.ب: ١١/٧٠٦١
تلفون: ٥٥٩٩٠٠ - ٥٥٩٩٠١ - ٥٥٩٩٠٢ - ٥٥٩٩٠٣
فاكس: ٠٠٩٦١١٥٥٩٩٠٤

بيروت لبنان

مقدمة الناشر

الحمد لله الذي لا يُدعى سواه، ولا يُرجى لدفع كلِّ كريهةٍ إلاَّ إيّاه، لا مُعطي لما منعه، ولا مانع لما أعطاه، ولا قاضي لما أبطله ولا مبطل لما قضاه، ولا ممضي لما عطّله، ولا معطّل لما أَمضاه، هو الملك الفرد الذي لا امتراء في أحديّته ولا اشتباه، خاب من قصد غيره، وفاز من أفرده وقصده وناداه.

أحمده وأشكره وله الثّناء الحسن الجميل كما يُحبّه ويرضاه.

وأَشهد أن لا إِلٰه إلاَّ الله شهادةً خالصةً وإِنّها لسفينة النّجاة.

وأشهد أنَّ سيّدنا محمداً الذي أكرمه بعموم الرسالة واجتباه، واختاره عبداً مفضّلاً وعظّم مقامه وأعلاه، وجعل له النُّبوَّة والرّسالة والسِّيادة والجاه.

صلّى الله وسلم عليه وعلىٰ آله، وبلّغنا من فضله ما نتمناه.

وبعد، اقتضت رحمة الله جلّ جلاله وتدبيره العظيم أن تكون الجزيرة العربية على امتداد أَطرافها، واتِّساع رقعتها، وطناً للكثرة الكثيرة من قبائل العرب في سهلها، ونجدها، وجبالها، وأوديتها، على اختلاف ألسنتها، ولهجاتها الخاضعة لتحكّم البيئة، وطبيعة المناخ، وبُعد الشّقّة بينهم، وقد انتشروا فوق الرِّمال الصحراوية هنا وهناك، أُمّة أُميّة لا تكتب ولا تحسب، ليبعث فيهم رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكّيهم ويعلّمهم الكتاب والحكمة: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

فأنزل الله عليه قرآناً عجباً يهدي إِلىٰ الرّشد، ويُتلَىٰ بعضه في الصَّلاة، ويتعبَّد بقراءته، وتدبّر آياته في إتقانٍ وترتيل.

لذا اهتم جهابذة اللُّغة والإعراب في وضع الكتب التي تشرح وتفسّر اللُّغة العربيَّة، وتبيِّن مبهماتها وغريبها.

ومن هؤلاء العلماء جمال الدين ابن هشام الأنصاري واضع كتاب مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب.

يقول ابن هشام[1]:

وضعت هذا التَّصنيف، علىٰ أحسن إحكام وترصيف، وتتبّعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطُّلاب فأوضحتها ونقَّحتها، وأَغلاطاً وقعت لجماعةٍ من المعربين وغيرهم فنبّهت عليها وأصلحتها.

فدونك كتاباً تشدُّ الرِّحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرِّجال ولا يغدونه، إذا كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسجٌ علىٰ منواله.

من هو مؤلف كتاب مغني اللبيب؟

هو عبد الله بن يوسف بن أَحمد بن عبد اللّه بن يوسف، أَبو محمّد، جمال الدِّين، ابن هشام، من أَئمَّة العربيَّة.

ولد ابن هشام في مصر سنة ٧٠٨هـ الموافق ١٣٠٩م، وتوفي فيها سنة ٧٦١هـ الموافق ١٣٦٠م.

قال ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أَنَّه ظهر بمصر عالمٌ بالعربيَّة يقال له ابن هشام أَنحىٰ من سيبويه.

من تصانيفه:

١ - الإعراب عن قواعد الإعراب: من منشورات الدار.

٢ - أَوضح المسالك إِلىٰ أَلفيَّة ابن مالك: محقق، ومن منشورات الدَّار.

٣ - التَّحصيل والتَّفصيل لكتاب التَّذييل: كبير.

٤ - التَّذكرة: خمسة عشر جزءاً.

٥ - الجامع الصَّغير: مخطوط، في النَّحو.

٦ - الجامع الكبير: مخطوط، في النحو.

٧ - رفع الخصاصة عن قرَّاء الخلاصة: أربع مجلدات.

٨ - شذور الذَّهب: مطبوع.

٩ - عمدة الطَّالب في تحقيق ابن الحاجب: مجلدان.

١٠ - قطر النَّدىٰ: مطبوع.

١١ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: وهو الذي نحن بصدده.

(١) مغني اللبيب: (١٣).

١٢ ـ موقد الأذهان في الألغاز النَّحويَّة: مطبوع.

١٣ ـ نزهة الطَّرف في علم الصَّرف: مطبوع[١].

التَّعريف بكتاب مغني اللبيب:

إنَّ أجمل ما يقوله الشّيخ الإمام العالم العلاّمة جمال الدين، أبو محمد عبد اللّه بن يوسف بن هشام الأنصاري في وصف كتابه:

. . . فدونك كتاباً تشدُّ الرِّحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرِّجال ولا يعدونه، إذ كان الوضع في هٰذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسجٌ علىٰ منواله.

ولقد قسَّم المؤلف رحمه الله كتابه إلىٰ ثمانية أَبواب جاءت على الشكل التالي:

- الباب الأول:

 في تفسير المفردات وذكر أحكامها.

- الباب الثَّاني:

 في تفسير الجملة وذكر أَقسامها وأَحكامها.

- الباب الثالث:

 في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظَّرف والجار والمجرور.

- الباب الرَّابع:

 في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها علىٰ وجهها.

- الباب الخامس:

 في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض علىٰ المعرب من جهتها.

- الباب السَّادس:

 في التَّحذير من أُمور اشتهرت بين المعربين والصَّواب خلافها.

- الباب السَّابع:

 في كيفية الإعراب.

- الباب الثّامن:

 في ذكر أُمور كلِّيّة يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصُّور الجزئيَّة.

---

(١) للمزيد من الفائدة انظر ترجمة ابن هشام في: الدرر الكامنة: (٢/ ٣٠٨)، ومفتاح السعادة: (١/ ١٥٩)، والنجوم الزاهرة: (١٠/ ٣٣٦)، ودائرة المعارف الإسلامية: (١/ ٢٩٥)، وآداب اللغة: (٣/ ١٤٣)، والأعلام للزركلي: (٤/ ١٤٧).

المحقِّقان والكتاب:

لمَّا شعر القائمون بالتَّدريس بحاجة الطُّلاَّب الملحَّة إلىٰ هذا الكتاب، ناهيك عن سوء طبعاته من جهة، ونفاد نسخه من المكتبات من جهة أُخرىٰ، كان لا بدَّ من تحقيق الكتاب وإخراجه بحلَّةٍ جديدة خالية من الأخطاء، ذلك أَنَّ هٰذا الكتاب هو الكتاب الذي لا غنى عنه للطَّالب والباحث.

فلقد تكرَّم الدّكتور مازن المبارك والأستاذ محمد علي حمد الله بتحقيق كتاب (مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب) وهما المتخصِّصان بمثلِ هٰذه الأَعمال، فجاء عملهما والحمد لله كاملاً والكمال لله وحده.

وقد وضّحا في مقدمتهما ما قاما به من عملٍ في هٰذا الكتاب، وأَوليا جهدهما في عمل الفهارس الفنيَّة للكتاب والتي يعدّها أَرباب الكتب من أَساسيات الكتاب.

أَما الفهارس الفنية فجاءت على الشكل التالي:

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس الأَحاديث النَّبويَّة الشريفة.
- فهرس الأمثال والأقوال المأثورة.
- فهرس الشواهد الشّعريّة.
- فهرس الأعلام.
- فهرس القبائل والجماعات.
- فهرس الأماكن.
- فهرس الكتب المذكورة في المغني.

كذلك تكرم الأستاذ سعيد الأفغاني بمراجعة هٰذا الكتاب رحمه الله.

تعريف الأستاذ سعيد الأفغاني

الأستاذ سعيد الأفغاني أحد أعلام العربية في عصره، درس في مكتب عنبر بدمشق على يد الأستاذ سليم الجندي والشيخ عبد القادر المبارك وغيرهما. وأحبّ العربية وتفوّق فيها، وانصرف إليها تدريساً وتأليفاً.

درّس في كلية الآداب بجامعة دمشق منذ تأسيسها إلى أن انتهت خدمته، كما درّس بعد ذلك في الجامعة اللبنانية، والجامعة الليبية، وفي جامعة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

وكان الأستاذ الأفغاني عضواً في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وتولّى رئاسة قسم اللغة العربية وعمادة كلية الآداب بجامعة دمشق. وتخرّجت به أجيال من معلمي العربية.

توفي بمكة المكرمة في الحادي عشر من شوال سنة ١٤١٧هـ الموافق للثامن عشر من شهر شباط (فبراير) ١٩٩٧م عن عمر ناهز الرابعة والثمانين تاركاً آثاراً تشهد له بالعلم والتحقيق، منها:

- أسواق العرب في الجاهلية والإسلام.
- ابن حزم الأندلسي ورسالته في المفاضلة بين الصحابة.
- الإسلام والمرأة.
- عائشة والسياسة.
- في أصول النحو.
- حاضر اللغة العربية في الشام.
- نظرات في اللغة عند ابن حزم.
- من تاريخ النحو.
- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة للزركشي.
- في المفاضلة بين الصحابة لابن حزم.
- سير النبلاء للذهبي (جزء خاص بترجمة ابن حزم).
- سير النبلاء للذهبي (جزء خاص بترجمة السيدة عائشة).
- تاريخ داريا للقاضي الخولاني.
- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة لابن الأنباري.
- توجيه أبيات مشكلة الإعراب للفارقي.
- إبطال القياس والرأي والاستحسان لابن حزم.

التّعريف بالمحقّقان:

من هو الدّكتور مازن المبارك؟

هو مازن بن عبد القادر الطيِّب بن محمد بن محمد المبارك الجزائري الدمشقي، من مواليد مدينة دمشق سنة ١٣٤٩هـ الموافق ١٩٣٠ م. كان أبوه أديباً غزير العلم بمفردات اللُّغة.

نال الدكتور مازن المبارك الدكتوراه في الآداب من جامعة القاهرة، وكان أستاذ في كلّيّة الآداب بجامعة دمشق، وهو الآن أستاذ في مركز جمعية المساجد في دبي، وله تآليف عديدة منها:

- الزّجاجي حياته وآثاره.
- النُّصوص اللُّغويّة في كتابي الخصائص ـ لابن جني
- المزهر في علوم اللغة ـ للسيوطي.
- النَّحو العربي والعلة النّحويّة.

- الإيضاح في علل النَّحو - لأبي القاسم الزّجاجي - تحقيق.
- الرّماني النَّحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه.
- نحو وعي لغوي.
- كتاب اللامات - للزجاجي - تحقيق.
- مجتمع الهمذاني - تحقيق.
- ومغني اللبيب عن كتاب الأعاريب - والذي نحن بصدده.

تعريف بالأستاذ محمد علي بن بشير حمد الله:

ولد في دمشق عام ١٩٢٨ وفيها نشأ وتعلم وحصل على إجازة في الآداب ودبلوم في التربية فأصبح مدرساً للعربية في مدارس سوريا وفي معهد اعداد المدرسين بدمشق ثم أعيد إلى جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض وكانت هوايته في اللغة العربية وخاصة النحو والأدب. نشر له عدة مقالات وقصائد وقصص وأبحاث في عدة مجلات وصحف.

بعض من مؤلفاته:

- ابن زيدون ورسالتاه
- الأسلوب التعليمي في كليلة ودمنة
- النحو والصرف
- شرح المعلقات السبع للزوزني
- مغني اللبيب لابن هشام والذي نحو بصدده
- النقد الواضح

ودار الفكر في بيروت، تضع بين يديك هٰذا العمل وكلُها ثقةً وأملاً أن ينال رضاك، وتبتغي منه الفائدة القصوىٰ، دأبها كذلك في جميع منشوراتها.

والله من وراء القصد

خالد العطّار

بيروت ٣ شباط ١٩٩٨

الموافق ٦ شوال ١٤١٨

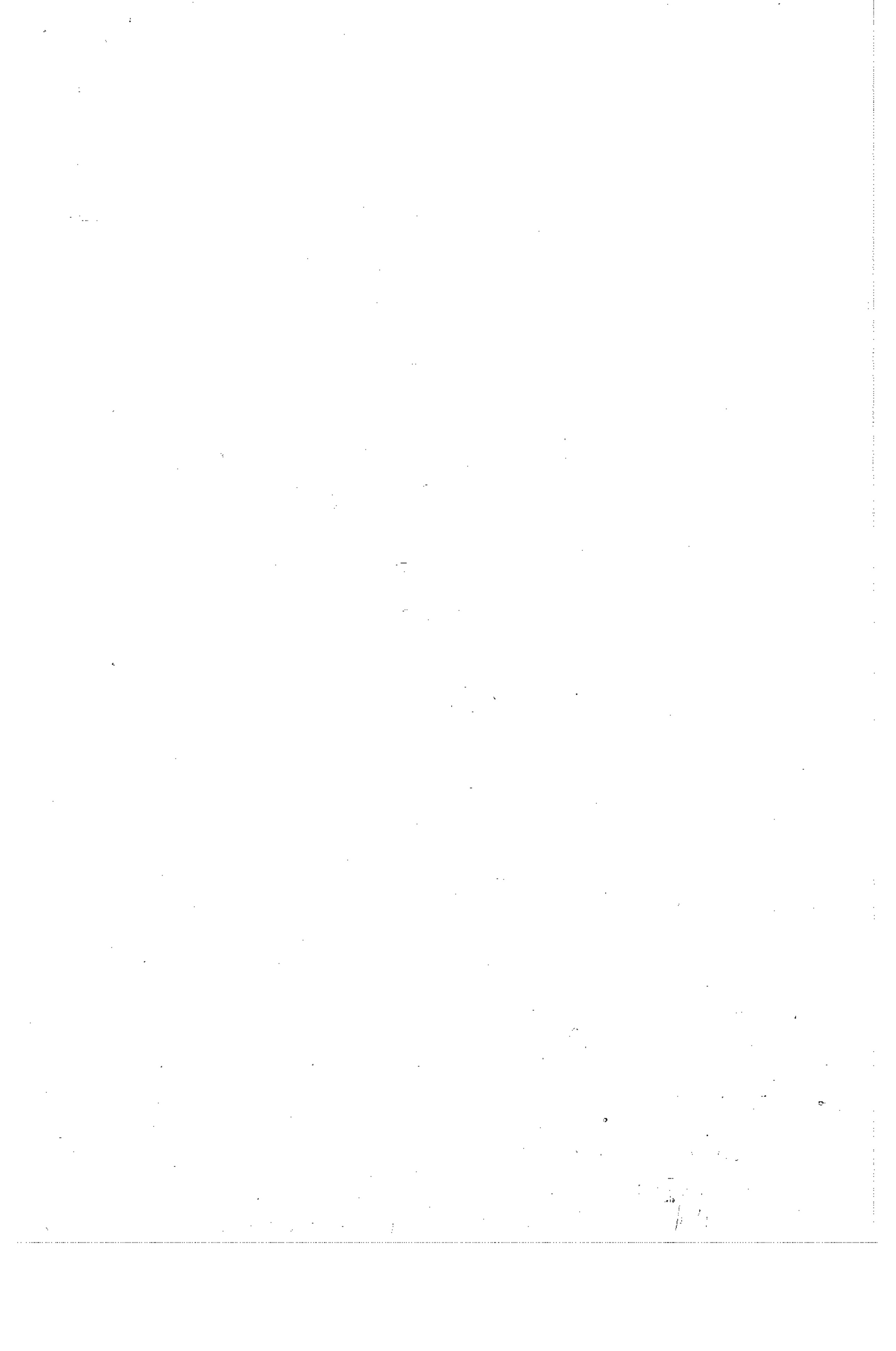
بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة المحققان
بين يدي الكتاب

[ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر
عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه]
«ابن خلدون»

الحمد لله على ما أنعم، وصلاته وسلامه على رسوله الأمين المبعوث رحمة للعالمين.

وبعد: فقد جرت عادة المحققين أن يقدموا لكتبهم مقدمة طويلة، يترجمون فيها لصاحب الكتاب، ويتحدثون عن عصره وعن آثاره. وقد رأينا أن نكتفي في هذه العجالة بأن نُعَرِّف بكتاب «مغني اللبيب» الذي نقدمه في شكله الجديد.



كتاب
«مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»

هو بين كتب ابن هشام خاصة أجلها قدراً وأبعدها أثراً، وبين كتب العربية عامة من أكثرها استيعاباً ونفعاً؛ فلم يلبث حين ظهر أن شاع ذكره، وعم نفعه حتى أخمل غيره من كتب العربية، وصار معتمد الطالبين والمتعلمين والمتخصصين.

ولعل ابن خلدون لم يكن بعيداً عن الصواب حين ربط بين سيبويه شيخ النحاة وابن هشام... فما عرفنا بعد سيبويه أنحى من ابن هشام، ولا رأينا بعد «الكتاب» أخلد من كتاب «المغني».

ويمتاز «المغني» بين كتب العربية بالطريقة الخاصة التي اتبعها ابن هشام في تصنيفه؛ فهو لم يلجأ ـ كعادة النحاة ـ إلى تقسيم موضوعات النحو أبواباً: المرفوعات، المنصوبات، المجرورات... كما فعل في «شذور الذهب» ولكنه جمع الحروف أو الأدوات، فتحدث عن كل منها في باب خاص جمع فيه كل ما يتصل بالأداة من قواعد وأحكام، وما يُمثّل لها من شواهد. ثم أفرد أبواباً أخرى لأحكام عامة تتصل بأشباه الجمل، والجمل، وأقسامها، والذكر والحذف، والمظانّ التي توقع المعربين في الخطأ، وتصحيح ما شاع من ذلك، وأصول توجيه الإعراب، وتمييز ما يلتبس بغيره، وإعطاء الشيء حكم غيره... إلى آخر ما هنالك من تقسيمات شتى وقواعد كلية هامة: من مشابهة ومجاورة وتضمين وتغليب وتوسّع وقلب وتقارض في الأحكام... الأمر الذي يأخذ بيدك إلى معرفة أسرار العربية.

وابن هشام، في كتابه، طويل النفَس، كثير الاستطراد، لا يفتأ يورد المسألة تلو المسألة والتنبيه تلو التنبيه، ولعله ـ فوق هذا وذاك ـ أكثر النحويين استثماراً للشواهد وإيراداً لها، فهو يستشهد بالقرآن وقراءاته، وبالحديث النبويّ، والمثل المرويّ، وبالكثير من الشعر والنثر.

أما الأحكام والفوائد فهو ينثرها في كل مناسبة، إذ ليس متن البحث عنده بأكثر فائدة من تعليق يورده في مسألة، أو أمر ينبّه عليه.

ولسنا نكتم أن المغني كان أكثر إغناء لأهل عصره منه لنا اليوم، فقد كانوا أصبر على العلم منا، فما كان يعيب «المغني» عندهم أنه طويل النفَس، ولا أنه كثير الاستطراد، ولا أنه معقّد الجملة أحياناً، ولا أن القارىء قد يضيع في عدد من جمله بين الضمائر وما تعود إليه.

ثم إنهم كانوا أحفظ منا لكتاب الله، فإذا استشهد ابن هشام بكلمة أو كلمتين من آية هما عنده موطن الشاهد، استطاع القارىء آنذاك أن يعرف من محفوظه سياق الكلمتين في الآية، بل سياق الآية في موضعها من السورة دون الرجوع إلى «مرشد» يعرّفه بالآية من السورة، وبالسورة من القرآن.

أما اليوم فلن يكون «المغني» مغنياً إلاّ بمعرفة الكثير من الشواهد ـ التي قد يوردها ناقصة ـ وبحفظ أكثر القرآن، الأمر الذي دفعنا إلى أن نتلافى ما ينقص ثقافة الكثيرين منا بله طلابنا من إكمالٍ للآيات وإتمام للشواهد وتفسير للغريب.

عملنا في الكتاب:

إن ما يتصف به كتاب «المغني» من خصائص جعله الكتاب المختار للتدريس في كليات الآداب والشريعة والمعاهد العليا في الأقطار العربية والإسلامية.

وقد شعر القائمون بالتدريس بحاجة الطلاب الملحة إلى هذا الكتاب، كما شعروا ـ مع الطلاب ـ بسقم طبعاته، وبنفاد نسخه من الأسواق، فكان لا بد من إخراج طبعة توجد متنه بأيدي الطلاب، وتجعله في أيدي الراغبين عامة، إذ كان الكتابَ الغني الذي لا يستغنى عنه.

ونحن ـ إذ نقوم بهذا العمل ـ لسنا نكتم أننا نشعر بالتقصير الشديد إزاء لغتنا وحقها علينا، ولسنا مغالين إن قلنا إنه لم تلق لغة من أبنائها ما لقيته العربية من عقوق. ولقد خدم أهل كل علم علمهم إلا أهل العربية المحدثين، فقد وقفوا بجهدهم حيث انتهى جهد أسلافهم قبل قرون، وعكف العلماء في كل فرع من فروع العلم على فرعهم: نشراً للقديم منه، وبحثاً فيه، ودراسةً له، ومتابعةً لحلقاته. . . وعجز أهل العربية عن نشر تراث لغتهم النشر الذي يقرّه العلم، ويقبله منطق العصر، فبقينا في النحو عالة على طبعات قديمة، صلحت للعصور التي ظهرت فيها، وقصّرت عن الوفاء اليوم بحاجتنا، إمّا لنقصٍ فيها، أو لتشويه في طباعتها.

أليس غريباً ألا تظهر حتى اليوم طبعة جيدة لكتاب سيبويه، كتاب العربية الأول وسفرها الخالد!!.

أليس غريباً ألا تظهر حتى اليوم طبعة واحدة كاملة لشرح من شروح كتاب سيبويه مع وجود مخطوطاتها كاملة جيدة!!.

ليس بدعاً إذن أن يكون «مغني اللبيب» في معزل عن العناية والتحقيق. . بل لعل حظه كان خيراً من حظ غيره إذ ظهرت له طبعة بيضاء مقروءة تقرّبه إلى الذوق وتزينه في العين، وهي الطبعة التي عزَّت ونفدت.

أما عملنا في الطبعة السابقة فلسنا ندعي له الكمال ولسنا نقول إنه العمل الذي يستحقه كتاب المغني، بل نحن نقرّ بأن عملنا لم يتعد الغاية من طبعتنا تلك، وهي إيجاد الكتاب في أيدي الراغبين.

على أن هذا لا يعني أننا كنا قمنا بمجرد إعادة طبعة سابقة، بل قمنا بما يلي:

١ - عدنا إلى النسخ المطبوعة وإلى ما وصلت إليه أيدينا من النسخ الخطية الجيدة[1].

٢ - وُضع «المغني» لقوم كانوا يحفظون القرآن فكان صاحبه يكتفي من الآية بإيراد موطن الشاهد، ولكنّ هذا غير مغنٍ اليوم، لذلك أتممنا الآية أو أتممنا ما يوضح الشاهد فيها.

ونلفت النظر إلى أننا في الحواشي نثبت دائماً قراءة عاصم برواية حفص، إذ هي القراءة الشائعة اليوم في أكثر الأمصار، تنبيهاً على أن المصنف يستشهد أحياناً بقراءة يعزوها إلى صاحبها كما تجد ذلك مثلاً في الصفحة الأولى في الحاشية.

٣ - خرّجنا شواهد الكتاب، فنسبنا البيت إلى قائله - حين عرفناه - وأرشدنا إلى موطنه في بعض دواوين الأدب واللغة، وكتب النحو والشواهد. وقد التزمنا ذلك في كتاب سيبويه وشرح ابن عقيل وخزانة الأدب.

٤ - كنا - إذا استشهد ابن هشام بنصف بيت - نترك المتن كما وضعه صاحبه ونتم البيت في الحاشية.

٥ - كثيراً ما يشكل على الطالب معنى بيت أو كلمة غريبة فيه، ولذلك فسّرنا غريبه، وأوضحنا معناه، وأشرنا إلى موطن الشاهد فيه إن غمض في المتن؛ وإن كانت له رواية تبطل الاستشهاد به ذكرناها.

٦ - رقمنا الشواهد وكنا إذا تكرر الاستشهاد بالبيت الواحد نعطيه رقماً جديداً ثم نذكر الأرقام التي سبق وروده بها والتي سيرد بها فيما بعد.

أما الأبيات التي نظمها أصحابها في بعض المسائل أو القواعد[2]، فقد آثرنا ألاّ نرقمها حتى لا تلتبس بالأبيات الشواهد.

٧ - آثرنا - خلافاً للطبعات السابقة - أن نصدر الكتاب بغير تجزئة، في مجلد واحد كما ألفه مؤلفه.

٨ - كانت التقسيمات والتفريعات التي يعددها ابن هشام، والاستطرادات التي ينثرها في

(١) انظر وصفها بعد قليل تحت عنوان «نسخ المغني».

(٢) كالبيتين الواردين بعد الشاهد ١٢٢.

المسائل والتنبيهات، من الكثرة إلى حد يضيع الطالب معه، فجهدنا أن نوضح ذلك كله عن طريق المغايرة في حجم الحروف كما هو واضح في الكتاب.

٩ - صنعنا للكتاب مسارد عامة تيسر المراجعة فيه وتزيد في قيمة تلك الطبعة.

أما عملنا في هذه الطبعة الجديدة «الثالثة» فقد أضفنا فيها إلى ما سبق:

١ - إيضاح ما قدّرنا أنه يستغلق على الطلاب.

٢ - تخريج الأحاديث الشريفة والأمثال.

٣ - التعريف الموجز بالأعلام[1] والكتب.

نسخ المغني:

لكتاب المغني طبعات كثيرة أشهرها تلك التي كانت تضم «المغني» وحاشية الأمير أو حاشية الدسوقي[2].

أما أحدث الطبعات فهي طبعة الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد «بلا تاريخ».

وأما النسخ الخطية للمغني فكثيرة، وفي المكتبة الظاهرية بدمشق وحدها إحدى عشرة نسخة منها.

وأجود نسخ الظاهرية نسختان: تقع النسخة الأولى في ١٨٧ ورقة من الحجم المتوسط، وهي نسخة كاملة، مذهبة، جميلة الخط، جاء في آخرها: «تم الكتاب بحمد الله وعونه على يدي العبد الفقير المعترف بالذنب والتقصير محمد بن عبد الكريم الشهير بخطيب زاده، وختمه في أواسط الصفر [كذا] من سنة خمس وستين وتسعمئة». وفي حواشي هذه النسخة نقولٌ عن التفاسير وخاصة الكشاف، وعن المعاجم وكتب اللغة والنحو وشروح المغني وخصوصاً شرح الدماميني، وفيها تفسير لمعاني كثير من الأبيات الشعرية والألفاظ اللغوية. وليس في هذه النسخة ما يدل على تجزئة الأصل، ورقمها في الظاهرية هو ٧٣١٥ عام.

وأما النسخة الثانية فأقدم من الأولى وتقع في ١٩٥ ورقة من الحجم المتوسط، وهي كاملة أيضاً، وفي آخرها أنه: «وافق الفراغ من نسخه يوم الأحد المبارك خامس شهر رمضان المعظم

---

(١) يعرّف العلم أول وروده في الكتاب، فإذا أراد القارىء الاطلاع على ترجمة علم ما فليرجع إلى الرقم الأول لهذا العلم في مسرد الأعلام.

(٢) كطبعة دار الكتب العربية الكبرى ١٣٣١هـ، وطبعة المطبعة الحميدية ١٣٥٨ اللتين جعلت فيهما حاشية الأمير وحاشية الدسوقي متناً، والمغني هامشاً.
وكطبعة المكتبة التجارية ١٣٧٢ التي جعلت المغني متناً، وحاشية الأمير هامشاً.

من شهور سنة أربع وستين وسبعمئة على يد العبد الضعيف الراجي عفو ربه اللطيف محمود بن محمد بن عمر غفر الله له ولوالديه ولسائر المسلمين أجمعين». وفي الحاشية أنها نسخة مقابلة من أولها إلى آخرها على نسخة أخرى. وتمتاز بالشكل ووضوح الخط وتنوع ألوان المداد فيها، فرؤوس المسائل والعنوانات مكتوبة بالمداد الأحمر، والمتن مكتوب بالمداد الأسود، وعنوان الأدوات على الهامش بالمداد الأخضر. وليس في هذه النسخة ما يدل على تجزئة الأصل. ورقمها في الظاهرية هو ٣٨٩٣ عام.

* * *

وبعد، **فهذه هي حصيلة ما سمح لنا به الوقت - لا الجهد - من أجل إخراج طبعة جديدة لمغني اللبيب تأخذ طريقها إلى أيدي الطلاب وهم على أبواب عام جديد. وإن أملنا كبير في أن يوافينا الزملاء الأساتذة بما يعرض لهم من آراء حول هذه الطبعة ولهم شكرنا سلفاً. ولا يسعنا - ونحن في الصفحات الأولى من كتابنا هذا - إلا أن نسوق جزيل الشكر لأستاذنا الفاضل «سعيد الأفغاني» على مراجعته للكتاب، وتوجيهاته الطيبة لنا، والله الموفق.**

دمشق شعبان ١٣٩٢ هـ

أيلول ١٩٧٢ م

المحققان

الدكتور مازن المبارك الأستاذ محمد علي حمد الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[قال سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العلامة جمال الدين رحلة الطالبين، أبو محمد عبد اللّه بن يوسف بن هشام الأنصاري قدس الله روحه ونوّر ضريحه[١]].

أما بعد حمد الله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله، فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية. وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صوب الصواب، وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة ـ زادها الله شرفاً ـ كتاباً في ذلك منوراً من أرجاء قواعده كل حالك، ثم إنني أُصِبت به وبغيره في منصرَفي إلى مصر. ولما منَّ الله تعالى عليَّ في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله، والمجاورة في خير بلاد الله، شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانياً، واستأنفت العمل لا كسِلاً ولا متوانياً، ووضعت هذا التصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، وتتبّعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها.

فدونك كتاباً تشد الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعْدونه، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله. ومما حثّني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ «الإعراب عن قواعد الإعراب»[٢] حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب، مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر، وها أنا بائح بما أسررته، مفيد لما قررته وحررته، مقرب فوائده للأفهام، واضع فرائده على طرف الثمام، لينالها الطلاب بأدنى إلمام، سائل من حسن خيمُه، وسلم من داء الحسد أديمُه، إذا عثر على شيء طغى به القلم، أو زلت به القدم، أن يغتفر ذلك في جنب ما قربت إليه من البعيد، ورددت عليه من الشريد، وأرحته من التعب، وصيرت القاصي يناديه من كثب، وأن يحضر قلبه أنّ الجواد قد

(١) هذان السطران من زيادة النساخ وقد نقلناهما من حاشية الأمير.
(٢) حققه رشيد عبد الرحمٰن العبيدي ونشر في بيروت ١٩٧٠.

يكبو، وأن الصارم قد ينبو، وأن النار قد تخبو، وأن الإنسان محل النسيان، وأن الحسنات يذهبن السيئات.

ومن ذا الذي تُرضى سجاياه كلها   كفى المرءَ نبلاً أن تعد معايبه[1]

وينحصر في ثمانية أبواب:

الباب الأول: **في تفسير المفردات وذكر أحكامها.**

الباب الثاني: **في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.**

الباب الثالث: **في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامهما.**

الباب الرابع: **في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها.**

الباب الخامس: **في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.**

الباب السادس: **في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.**

الباب السابع: **في كيفية الإعراب.**

الباب الثامن: **في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.**

واعلم أنني تأملت كتب الإعراب فإذا السببُ الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور:

أحدها: كثرة التكرار؛ فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية، فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام، ألا ترى أنهم حيث مر بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[2] ذكروا أن فيه ثلاثة أوجه، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[3] ذكروا فيه ثلاثة أوجه أيضاً، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[4] ذكروا فيه وجهين، ويكررون ذكر

---

(١) البيت ليزيد بن محمد المهلبي المتوفى سنة ٢٥٩هـ ـ وهو غير معدود من الشواهد النحوية لأن قائله مولد ولذلك تركه السيوطي في شرحه.

(٢) ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ...﴾ [البقرة ٢: ٢ ـ ٣] الذين: على الجر صفة للمتقين، وعلى الرفع مبتدأ أو خبر لمحذوف، وعلى النصب مفعول «أعني» المحذوف.

(٣) ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [آل عمران ٣: ٣٥]. أنت: توكيد للكاف أو مبتدأ أو ضمير فصل.

(٤) ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة ٥: ١١٧]. أنت: توكيد للتاء أو ضمير فصل.

الخلاف فيه إذا أعرب فصلاً؛ أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده؟ أم لا محل له؟ والخلاف في كون المرفوع فاعلاً أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الإنشقاق: ١] أو إنْ في نحو: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾(١) أو الظرف في نحو: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾(٢) أو لو في نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾(٣) وفي كون أنّ وأنْ وصلتهما بعد حذف الجار في نحو: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾(٤) ونحو: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ﴾(٥) في موضع خفض بالجار المحذوف على حد قوله:

١ - . . . . أشارت كليبٍ بالأكف الأصابع(٦)

أو نصب بالفعل المذكور على حد قوله:

٢ - . . . . فيه كما عسل الطريقَ الثعلبُ(٧)

وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل، وغير ذلك مما إذا استقصي أملّ القلم، وأعقب السأم، فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب، فعليك بمراجعته، فإنك تجد فيه كنزاً واسعاً تنفق منه، ومنهلاً سائغاً تَرِده وتصدر عنه.

---

(١) ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء ٤: ١٢٨].

(٢) ﴿۞ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [إبراهيم ١٤: ١٠].

(٣) ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ٤٩: ٥].

(٤) ﴿. . . وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران ٣: ١٨].

(٥) ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَٰتَلُوكُمْ ۚ فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ [النساء ٤: ٩٠].

(٦) صدره «إذا قيل: أي الناس شرٌّ قبيلةً» وهو للفرزدق في هجاء جرير، وتروى «كليب» بالرفع على تقدير «هذه كليب» وبالجر على حذف الجار وإبقاء عمله. ويروى: أشرّت كليب. والأصل فيه «أشارت إلى كليب الأكف بالأصابع» ولكن الشاعر قلب الكلام. والبيت في ابن عقيل ١/ ٢٤٦ وفي الخزانة ٣/ ٦٦٩ وفي الديوان ٥٢٠ وسيتكرر برقم ١٠٩٨. وهذا البيت مع الشاهد ١١٦٥ من قصيدة واحدة.

(٧) صدره «لدْن بهز الكف يعسل متنه» وهو لساعدة بن جؤية في وصف رمح. والعسلان: اضطراب متن الثعلب في جريه. أصله: كما عسل في الطريق الثعلب، ولكنه حذف الجار ونصب «الطريق» بالفعل «عسل» اتساعاً. وهو في سيبويه ١/ ١٦ و١٠٩ وفي الخزانة ١/ ٤٧٤ وفي ديوان الهذليين ١/ ١٩٠ وسيتكرر برقم ٩٢٠ و٩٧٦.

والأمر الثاني: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق «اسمٍ»؛ أهو من السِّمة كما يقول الكوفيون أو من السُّمُوِّ كما يقول البصريون؟ والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين؛ وكالكلام على ألفه لم حذفت من البسملة خطّاً؟ وعلى باء الجر ولامه لم كسرتا لفظاً؟ وكالكلام على ألف ذا الإشارية، أزائدة هي كما يقول الكوفيون أم منقلبة عن ياء هي عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون؟ والعجب من مكي بن أبي طالب[1] إذ أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان «مشكل الإعراب» مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء. وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها، وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد فيها من اللغات، وما روي من القراءات، وإن لم ينبنِ على ذلك شيء من الإعراب.

والثالث: إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور والعاطف والمعطوف، وأكثر الناس استقصاء لذلك الحَوْفي[2].

وقد تجنبت هذين الأمرين وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر، ويتمرن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعرية، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية.

ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته سميته بـ (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الإعراب ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب. ومن الله تعالى أستمد الصواب، والتوفيق إلى ما يحظيني لديه بجزيل الثواب، وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخطل، والفهم من الزيغ والزلل، إنهُ أكرم مسؤول، وأعظم مأمول.

---

(١) عالم بالتفسير والقراءات والعربية، له كتب ما تزال مخطوطة، منها «مشكل إعراب القرآن». ولد في القيروان ومات في قرطبة ٤٣٧هـ.

(٢) أبو الحسن علي بن إبراهيم (ـ ٤٣٠هـ) وهو من الحوف بمصر، عالم باللغة والتفسير، له: الموضح في النحو، ومختصر كتاب العين، والبرهان في تفسير القرآن.

الباب الأول

في تفسير المفردات وذكر أحكامها

وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك. وقد رتبتها على حروف المعجم، ليسهل تناولها. وربما ذكرت أسماءً غير تلك وأفعالاً لمسيس الحاجة إلى شرحها.

حرف الألف

الألف المفردة ـ تأتي على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً ينادى به القريب، كقوله:

٣ ـ أفاطمَ مهلاً بعضَ هذا التدلل ....(١)

ونقل ابن الخباز(٢) عن شيخه أنه للمتوسط، وأن الذي للقريب «يا» وهذا خرق لإجماعهم.

والثاني: أن تكون للاستفهام، وحقيقته طلب الفهم، نحو «أزيد قائم؟» وقد أجيز الوجهان في قراءة الحرميين(٣) ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾(٤) وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء(٥)، ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير «يا» ويقربه سلامته من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: أمَن هو قانت خير أم هذا الكافر؟ أي المخاطب بقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾(٤) فحُذف شيئان: معادل الهمزة، والخبر. ونظيره في حذف المعادل قول أبي ذؤيب الهذلي:

---

(١) تمامه «وإن كنتِ قد أزمعتِ صرمي فأجملي» ويروى صرماً، وهو من معلقة امرىء القيس. ابن حجر في ديوانه ص ١٤٧ وفي شرح الزوزني ص٩٠.

(٢) نحوي من أهل الموصل، اسمه أحمد بن الحسين (ـ ٦٣٩هـ).

(٣) الحرميان هما ابن كثير المكي (ـ ١٢٠هـ) ونافع المدني (ـ ١٦٩هـ) وكلاهما من القراء السبعة.

(٤) ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴿٨﴾ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر ٣٩: ٨ و٩].

(٥) أبو زكريا، يحيى بن زياد (ـ ٢٠٧هـ) إمام الكوفيين في النحو واللغة والأدب. له «معاني القرآن».

٤ ـ دعاني إليها القلب إني لأمره سميع فما أدري أَرُشدٌ طِلابُها؟[١]

تقديره: أم غيّ. ونظيره في مجيء الخبر كلمة «خير» واقعة قبل «أم»: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٢] ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت، لصحة قولك: «ما أدري هل طلابها رشد»، وامتناع أن يؤتى لـ «هل» بمعادل. وكذلك لا حاجة في الآية[٣] إلى تقدير معادل، لصحة تقدير الخبر بقولك: «كمن ليس كذلك». وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾[٤]، إن التقدير: «كمن ليس كذلك» أو «لم يوحدوه» ويكون: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾[٥] معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني. وقالوا: التقدير في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٦] أي كمن ينعم في الجنة، وفي قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾[٧] أي كمن هداه الله، بدليل: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾[٧] أو التقدير: ذهبت نفسك عليهم حسرة، بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾[٧] وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ، على العكس مما نحن فيه، وهو قوله تعالى: ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِي ٱلنَّارِ وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا﴾[٨] أي أَمَنْ هو خالد في الجنة يسقى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار. وجاءا مصرحاً بهما على الأصل في قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾[٩]، ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾[١٠].

---

(١) خويلد بن خالد (ـ ٢٧هـ) شاعر مخضرم أقام في المدينة وشارك في الفتوح. والبيت في ديوان الهذليين ١/ ٧١، وسيتكرر برقم ٥٩ و١٠٦٤.

(٢) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت ٤١: ٤٠].

(٣) آية الزمر السابقة..

(٤) ﴿... وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي ٱلْأَرْضِ أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا۟ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد ١٣: ٣٣].

(٥) انظر الحاشية السابقة.

(٦) ﴿... وَقِيلَ لِلظَّٰلِمِينَ ذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الزمر ٣٩: ٢٤].

(٧) ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر ٣٥: ٨].

(٨) ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِي ٱلنَّارِ وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ﴾ [محمد ٤٧: ١٥].

(٩) ﴿... كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام ٦: ١٢٢].

(١٠) ﴿... وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم﴾ [محمد ٤٧: ١٤].

والألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خصت بأحكام:

أحدها: جواز حذفها، سواء تقدمت على «أم» كقول عمر بن أبي ربيعة[١]:

٥ ـ بدا ليَ منها معصم حين جمّرت وكفٌّ خضيبٌ زُيِّنت ببنانِ

فوالله ما أدري وإن كنت دارياً بسبعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أم بثمانِ؟

أراد: أبسبع، أم لم تتقدمها كقول الكميت[٢]:

٦ ـ طربتُ وما شوقاً إلى البِيض أطربُ ولا لعباً مني، وذو الشيب يلعب؟

أراد: أو ذو الشيب يلعب؟ واختلف في قول عمر بن أبي ربيعة:

٧ ـ ثم قالوا: تحبها؟ قلت: بَهراً عَدَدَ الرمل والحصى والتراب[٣]

فقيل: أراد «أتحبها؟» وقيل: إنه خبر، أي أنت تحبها، ومعنى «قلت بهراً»: قلت: أحبها حباً بهرني بهراً، أي غلبني غلبة، وقيل: معناه: عجباً.

وقال المتنبي[٤]:

٨ ـ أحيا، وأيسر ما قاسيتُ ما قتلا والبين جارَ على ضعفي وما عدلا

أحياً: فعل مضارع والأصل أأحيا؟ فحذفت همزة الاستفهام، والواو للحال، والمعنى التعجب من حياته. يقول: كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري؟ والأخفش[٥] يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾[٦] وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾[٧] في المواضع الثلاثة، والمحققون على أنه خبر، وأن مثل ذلك يقوله من ينصف

---

(١) شاعر مطبوع من بني مخزوم، اشتهر بالغزل. اتصل بعبد الملك بن مروان ومات سنة ٩٣هـ. التجمير: رمي الجمار بمنى وهو من مناسك الحج، والرواية في الديوان ٢٥٧ «يوم جمرت» و«إني لحاسب بسبع رميت» والكف مؤنثة. وهو في سيبويه ١/ ٤٨٥ وابن عقيل ٢/ ٦٩ والخزانة ٤/ ٤٤٧.

(٢) الكميت بن زيد الأسدي (ـ ١٢٦هـ) من أهل الكوفة، اشتهر بالشعر والأدب واللغة والفروسية ومن أشهر شعره «الهاشميات» ومنها هذا البيت ص١٥ البيض ـ هنا ـ النساء الحسان. . شوقاً مفعول لأجله مقدم على عامله.

(٣) البهر: الغلبة. ورواية الديوان ٤٢٣ وسيبويه ١/ ١٥٧: عدد النجم.

(٤) أحمد بن الحسين (ـ ٣٥٤هـ) ولد بالكوفة وكان أحد فحول الشعر. اتصل بسيف الدولة وكافور الإخشيدي وعضد الدولة. وقد ذكر البيت هنا للتمثيل لا للاستشهاد به لأن المتنبي مولّد، ولذلك تركه السيوطي في شرح الشواهد، وهو مع الشاهد ٤٠٥ في ديوانه ٢/ ١٢١.

(٥) أبو الحسن، سعيد بن مسعدة (ـ ٢١٠هـ) تلميذ سيبويه وأحد علماء البصرة في اللغة والأدب.

(٦) ﴿أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء ٢٦: ٢٢].

(٧) ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ =

خَصْمَهُ مع علمه بأنه مبطل، فيحكي كلامه ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة. وقرأ ابن محيصن[(١)] ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[(٢)] وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه السلام: «وإن زنى وإن سرق؟»[(٣)] فقال: «وإن زنى وإن سرق».

الثاني: أنها ترد لطلب التصور نحو: «أزيد قائم أم عمرو؟»، ولطلب التصديق نحو: «أزيد قائم؟» و «هل» مختصة بطلب التصديق نحو: «هل قام زيد؟»، وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور نحو: «من جاءك؟ وما صنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك؟ ومتى سفرك؟».

الثالث: أنها تدخل على الإثبات كما تقدم، وعلى النفي نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾[(٤)] وقوله:

٩ ـ ألا اصطبار لسلمى أم لها جلدٌ إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي؟[(٥)]

ذكره بعضهم، وهو منتقض بـ«أم»، فإنها تشاركها في ذلك، تقول: أقام زيد أم لم يقم؟

الرابع: تمام التصدير، بدليلين: أحدهما: أنها لا تذكر بعد «أم» التي للإضراب كما يذكر غيرها، لا تقول: أقام زيد أم أقعد، وتقول: أم هل قعد؟ والثاني: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟﴾[(٦)] ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾[(٧)] ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾[(٨)] وأخواتها تتأخر عن حروف

= هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْـَٔافِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام ٦: ٧٥ ـ ٧٨].

(١) محمد بن عبد الرحمٰن بن محيصن (ـ ١٢٣هـ) قارىء ثقة عالم بالعربية.

(٢) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة ٢: ٦].

(٣) صحيح البخاري: باب الثياب البيض، وصحيح مسلم: باب الإيمان.

(٤) ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران ٣: ١٦٥] والاستشهاد بالآية هنا سهو لأنها مثبتة غير منفية.

(٥) البيت لقيس بن الملوح في ديوانه ٢٢٨ والشاهد فيه دخول الهمزة على النفي. وهو في ابن عقيل ١/ ١٥٤ وسيتكرر برقم ١١٠.

(٦) ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف ٧: ١٨٥].

(٧) ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ ۗ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۗ وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف ١٢: ١٠٩] ونظيرها في الاستشهاد الآيات [٢٢: ٤٦ و٤٠: ٨٢ و٤٧: ١٠].

(٨) ﴿...ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [يونس ١٠: ٥١].

العطف، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾(١) ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]، ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾(٢)، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾(٣)، ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾(٤)، ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾(٥). هذا مذهب سيبويه(٦) والجمهور، وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري(٧) فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، فيقولون التقدير في: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [يوسف: ١٠٩]، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾(٨)، ﴿أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ﴾(٩)، ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾(١٠): أمكثوا فلم يسيروا في الأرض، أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً، أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم، أنحن مخلدون فما نحن بميتين. ويضعف قولَهم ما فيه من التكلف، وأنه غير مطرد في جميع المواضع. أما الأول(١١) فلدعوى حذف الجملة، فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال: إنه أسهل منه، لأن المتجوَّز فيه على قولهم: أقل لفظاً، مع أنَّ في هذا التجوز تنبيهاً على أصالة شيء في شيء، أي أصالة الهمزة في التصدير. وأما الثاني(١٢) فلأنه غير ممكن في نحو: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾(١٣) وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله

---

(١) ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾ [آل عمران ٣: ١٠١].

(٢) ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام ٦: ٩٥]. ومثلها في الاستشهاد [١٠: ٣٤ و٣٥: ٣ و٤٠: ٦٢].

(٣) ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف ٤٦: ٣٥].

(٤) ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام ٦: ٨١].

(٥) ﴿... وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ [النساء ٤: ٨٨].

(٦) أبو بشر عمرو بن عثمان (ـ ١٨٠هـ) أكبر نحاة العربية، وأول من بسط النحو ووضع فيه «الكتاب» العظيم. لزم شيخه الخليل بن أحمد وروى عنه، وبمذهبه يأخذ أهل البصرة.

(٧) جار الله، محمود بن عمر (ـ ٥٣٨هـ) إمام في اللغة والنحو والتفسير والأدب والبلاغة. له كتب كثيرة منها: تفسير «الكشاف» ومعجم «أساس البلاغة» و«المفصّل» في النحو.

(٨) ﴿... أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف ٤٣: ٥].

(٩) ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران ٣: ١٤٤].

(١٠) ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ۝٥٨ إِلَّا مَوْتَتَنَا الْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ [الصافات ٣٧: ٥٨ و٥٩].

(١١) أي ما فيه من التكلف.

(١٢) أي كونه غير مطرد، ويرى ابن هشام أن الآية ﴿أَفَمَنْ هُوَ ...﴾ [الرعد ١٣: ٣٣] معطوفة على ما قبل الهمزة لا على جملة محذوفة بين الهمزة والعاطف.

(١٣) ﴿... فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ۞ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ =

الجماعة، منها قوله في: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾[1] إنه عطف على: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾[2] وقوله في: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝٤٧ أَوَ ءَابَآؤُنَا﴾[2] فيمن قرأ بفتح الواو: إن ﴿آباءنا﴾ عطف على الضمير في ﴿مَبْعُوثُون﴾ وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام، وجوَّز الوجهين في موضع، فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾[3]: «دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسطت الهمزة بينهما. ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره: أيتولون، فغير دين الله يبغون».

فصل

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان:

أحدها: التسوية، وربما تُوهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» بخصوصها، وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أبالي» و «ما أدري» و «ليت شعري» ونحوهن. والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[4] ونحو: «ما أبالي أقمت أم قعدت» ألا ترى أنه يصح: سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أبالي بقيامك وعدمه.

والثاني: الإنكار الإبطالي وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مدعيه كاذب نحو: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾[5]، ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ﴾[6] ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ﴾[7]، ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾[8]، ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[9]

= بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي ٱلْأَرْضِ أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكْرُهُمْ وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد ١٣: ٣٢ و٣٣] وقد سبقت في ص١٨ حاشية ٧.

(١) ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۝٩٥ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ۝٩٦ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ [الأعراف ٧: ٩٥ ـ ٩٧].

(٢) ﴿وَكَانُواْ يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝٤٧ أَوَ ءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [الواقعة ٥٦: ٤٧ و٤٨].

(٣) ﴿فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝٨٢ أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران ٣: ٨٢ و٨٣].

(٤) ﴿... لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [المنافقون ٦٣: ٦].

(٥) ﴿... إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ [الإسراء ١٧: ٤٠].

(٦) ﴿... أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ﴾ [الصافات ٣٧: ١٤٩ و١٥٠].

(٧) ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الطور ٥٢: ١٥].

(٨) ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف ٤٣: ١٩].

(٩) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات ٤٩: ١٢].

﴿أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ ٱلۡأَوَّلِۚ﴾(١). ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفياً، لأن نفي النفي إثبات، ومنه: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥۖ﴾(٢) أي الله كافٍ عبده، ولهذا عطف ﴿وَوَضَعۡنَا﴾(٣) على ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ﴾(٣) لما كان معناه: شرحنا، ومثله: ﴿أَلَمۡ يَجِدۡكَ يَتِيمٗا فَـَٔاوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى: ٦ و٧]، ﴿أَلَمۡ يَجۡعَلۡ كَيۡدَهُمۡ فِي تَضۡلِيلٖ ۝٢ وَأَرۡسَلَ عَلَيۡهِمۡ طَيۡرًا أَبَابِيلَ﴾ [الفيل: ٢ و٣] ولهذا أيضاً كان قول جرير في عبد الملك:

١٠ ـ ألستم خيرَ من ركب المطايا وأندى العالمين بطونَ راحِ(٤)

مدحاً، بل قيل: إنه أمدح بيت قالته العرب. ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً البتة.

والثالث: الإنكار التوبيخي، فيقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم نحو: ﴿أَتَعۡبُدُونَ مَا تَنۡحِتُونَ﴾(٥)، ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ﴾(٦)، ﴿أَئِفۡكًا ءَالِهَةٗ دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات: ٨٦] ﴿أَتَأۡتُونَ ٱلذُّكۡرَانَ﴾(٧)، ﴿أَتَأۡخُذُونَهُۥ بُهۡتَٰنٗا﴾(٨)، وقول العجاج(٩):

١١ ـ أطرباً وأنت قِنَّسريُّ والدهرُ بالإنسان دوَّاريُّ؟

أي أتطرب وأنت شيخ كبير؟

والرابع: التقرير، ومعناه حملُك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده

---

(١) ﴿... بَلۡ هُمۡ فِي لَبۡسٖ مِّنۡ خَلۡقٖ جَدِيدٖ﴾ [ق ٥٠: ١٥].
(٢) ﴿... وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٖ﴾ [الزمر ٣٩: ٣٦].
(٣) ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ۝١ وَوَضَعۡنَا عَنكَ وِزۡرَكَ﴾ [الشرح ٩٤: ١ و٢].
(٤) هو مع الشاهد ٨٨٧ في ديوانه ٩٨ وجرير هو أبو حزرة، جرير بن عطية الخطفي الكلبي اليربوعي (ـ ١١٠هـ) أحد رؤوس الشعر الثلاثة في العصر الأموي، عاش عمره يقارع الشعراء، يناقضهم ويناقضونه وكان عذب الشعر حلو الغزل مر الهجاء. وعبد الملك هو الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (ـ ٨٦هـ) تولى الخلافة سنة ٦٥هـ وكان عالماً ذكياً وحاكماً حازماً.
(٥) ﴿... وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات ٣٧: ٩٥ و٩٦].
(٦) ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [الأنعام ٦: ٤٠].
(٧) ﴿أَتَأۡتُونَ ٱلذُّكۡرَانَ مِنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٦٥ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمۡ رَبُّكُم مِّنۡ أَزۡوَٰجِكُمۚ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٌ عَادُونَ﴾ [الشعراء ٢٦: ١٦٥ و١٦٦].
(٨) ﴿وَإِنۡ أَرَدتُّمُ ٱسۡتِبۡدَالَ زَوۡجٖ مَّكَانَ زَوۡجٖ وَءَاتَيۡتُمۡ إِحۡدَىٰهُنَّ قِنطَارٗا فَلَا تَأۡخُذُواْ مِنۡهُ شَيۡـًٔاۚ أَتَأۡخُذُونَهُۥ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا﴾ [النساء ٤: ٢٠].
(٩) عبد الله بن رؤبة (ـ ٩٠هـ) راجز مخضرم مجيد، أسلم وأدرك عهد الوليد بن عبد الملك وهو والد رؤبة الراجز المشهور. والبيت الأول في سيبويه ١/ ١٧٠ والخزانة ٤/ ٥١١ وسيتكرر الثاني برقم ١١٥٣.

ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به. تقول في التقرير بالفعل: أضربتَ زيداً؟ وبالفاعل: أأنت ضربت زيداً؟ وبالمفعول: أزيداً ضربت؟ كما يجب ذلك في المستفهم عنه. وقوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾[١] محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، ولإرادة التقرير، بأن يكونوا قد علموا، ولا يكون استفهاماً عن الفعل ولا تقريراً به، لأن الهمزة لم تدخل عليه، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾[١].

فإن قلتَ: ما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٢] على التقرير؟

قلتُ: قد اعتُذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي، لا التقرير بالنفي، والأَولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي، أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ.

والخامس: التهكم، نحو: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾[٣].

والسادس: الأمر، نحو: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾[٤] أي أسلموا.

والسابع: التعجب، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾[٥].

والثامن: الاستبطاء، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾[٦].

وذكر بعضهم معاني أُخَر لا صحة لها.

تنبيه: قد تقع الهمزة فعلاً، وذلك أنهم يقولون: «وأى» بمعنى وعَدَ، ومضارعه يئي بحذف «الواو» لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كما تقول: وفى يفي، وونى يني، والأمر منه

---

(١) ﴿قَالُوٓا۟ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء ٢١: ٦٢ و٦٣].

(٢) ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ ...﴾ [البقرة ٢: ١٠٦].

(٣) ﴿قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود ١١: ٨٧].

(٤) ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّۦنَ ءَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [آل عمران ٣: ٢٠].

(٥) تتمتها ﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا * ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ [الفرقان ٢٥: ٤٥ و٤٦].

(٦) ﴿... أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد ٥٧: ١٦].

(إِهْ) بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف. وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور وهو قوله:

١٢ ـ إنَّ هِندُ المَلِيحَةُ الحسناءَ وَأْيَ مَنْ أضْمَرَتْ لِخِلٍ وَفَاءَ[(١)]

فإنه يقال: كيف رفع اسم «إنَّ» وصفته الأولى؟ والجواب: أن الهمزة فعل أمر، والنون للتوكيد، والأصلُ إينَّ بهمزة مكسورة، وياء ساكنة للمخاطبة، ونون مشددة للتوكيد، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله:

١٣ ـ لَتَقْرَعِنَّ عَلَيَّ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ إذَا تَذَكَّرْتِ يَوْماً بَعْضَ أخْلَاقِي[(٢)]

و«هندُ»: منادى مثل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]. و«المليحةُ»: نعتٌ لها على اللفظ كقوله:

١٤ ـ يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ[(٣)]

و«الحسناءَ»: إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه:

١٥ ـ يعودُ الفَضْلُ مِنْكَ على قُرَيْشٍ وَتَفْرُجُ عَنْهُمُ الْكُرَبَ الشِّدَادَا[(٤)]
فما كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوادَا

وإما بتقدير أمدح، وإما نعت لمفعول به محذوف، أي عِدِي يا هند الخلَّةَ الحسناء، وعلى الوجهين الأولَيْنِ فيكون إنما أمَرَهَا بإيقاع الوعد الوفي، من غير أن يعين لها الموعود. وقوله: «وَأيَ» مصدرٌ نوعيٌّ منصوب بفعل الأمر، والأصل: وَأياً مثلَ وَأيِ مَنْ، ومثله: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[(٥)]. وقوله: «أضمرتْ» بتاء التأنيث محمول على معنى مَنْ مثل «مَنْ كانت أمَّكَ؟».

آ بالمد: حرفٌ لنداء البعيد، وهو مسموع، لم يذكره سيبويه، وذكره غيره.

---

(١) قائله مجهول. وقد أهمله السيوطي في شرحه. وسيتكرر برقم ٥٣.
(٢) البيت لتأبط شراً «ثابت بن جابر».
(٣) من أرجوزة لرؤبة بن العجاج في مدح الحكم بن عبد الملك. وبعده: أُهديتُ إن لم تَحْبُ حَبْوَ المعتنكْ.
(٤) البيتان لجرير وهما مع الشاهد ٨٤٠ في ديوانه ١٣٥ وابن مامة هو كعب الأيادي، وابن سعدى هو أوس بن حارثة الطائي، وكلاهما من أجواد العرب. وانظر أخبارهما في العقد الفريد ١/ ٢٩٣ و٢/ ٢٨٦. وعمر بن عبد العزيز هو الخليفة الأموي الملقب بخامس الخلفاء الراشدين لعدله وورعه وقوته في الحق ولي الخلافة سنة ٩٩هـ ومات سنة ١٠١هـ عن أربعين سنة وكان صاحب الفضل في تدوين الحديث النبوي.
(٥) ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ...﴾ [القمر ٥٤: ٤٢].

أيا: حرف كذلك، وفي «الصحاح»[1] أنه حرف لنداء القريب والبعيد، وليس كذلك، قال الشاعر:

١٦ - أَيَا جَبَلَيْ نَعْمَانَ بِاللّهِ خَلِّيَا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُص إليَّ نَسِيمُهَا[2]

وقد تبدل همزتها هاء، كقوله:

١٧ - فَأَصاخَ يَرْجُو أنْ يَكُونَ حَياً وَيَقُول مِنْ فَرَحٍ هَيَا رَبَّا[3]

أجَلْ: بسكون اللام - حرفُ جوابٍ مثل نَعَمْ، فيكون تصديقاً للمخبِرِ، وإعلاماً للمستخبِرِ، وَوعْداً للطالب، فتقع بعد نحو «قام زيد»، ونحو «أقام زيد؟»، ونحو «اضْرِبْ زيداً»، وقيّد المالقي[4] الخبَرَ بالمثبت، والطلبَ بغير النهي. وقيل: لا تجيء بعد الاستفهام. وعن الأخفش: هي بعد الخبر أحسن من نعم، ونعم بعد الاستفهام أَحْسنُ منها. وقيل تختص بالخبر، وهو قول الزمخشري وابن مالك[5] وجماعة، وقال ابن خروف[6]: أكثر ما تكون بعده.

إذَنْ: فيها مسائل:

الأولى: في نوعها، قال الجمهور: هي حرف، وقيل: اسم، والأصل في «إذَنْ أكْرِمَكَ» إذا جئتني أكْرمُك، ثم حذفت الجملة، وعُوِّض التنوينُ عنها، وأضمرت أَنْ، وعلى القول الأول فالصحيحُ أنها بسيطة، لا مركبة من إذْ وأنْ، وعلى البساطة فالصحيحُ أنها الناصبة، لا أنْ مضمرة بعدها.

المسألة الثانية: في معناها، قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشَلوبين[7]: في كل موضع، وقال أبو علي الفارسي[8]: «في الأكثر، وقد تتمحَّضُ للجواب، بدليل أنه يقال لك: أحبك، فتقول: إذن أظنُّك صادقاً؛ إذ لا مجازاة هنا ضرورة» اهـ.

---

(١) هو معجم «تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري (ـ ٣٩٣هـ).

(٢) البيت لقيس بن الملوح الديوان ٢٥١، أو لامرأة من نجد، ويميل السيوطي في شرح الشواهد ص٢٣ أنه لأسماء المرية صاحبة عامر بن الطفيل. ونعمان: اسم واد. ويروى: طريق الصبا.

(٣) ينسب للراعي وليس في ديوانه. الأمالي ١/٨٣ والخصائص ١/٢٩، ٢١٩.

(٤) محمد بن الحسن (ـ ٧٧١هـ) فقيه مالكي سكن دمشق وبرع في العربية وله: شرح التسهيل.

(٥) محمد بن عبد الله بن مالك ولد في الأندلس وتوفي بدمشق (٦٠٠ ـ ٦٧٢هـ) إمام في العربية مشهور وصاحب: الألفية، وتسهيل الفوائد، وشواهد التوضيح، وغيرها.

(٦) علي بن محمد (ـ ٦٠٩هـ) نحوي أندلسي له: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجُمل.

(٧) عمر بن محمد (ـ ٦٤٥هـ) من أئمة النحو واللغة في الأندلس.

(٨) أبو علي، الحسن بن أحمد (٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ) إمام العربية في عصره. اتصل بسيف الدولة وعضد الدولة، وصنّف كتباً منها: الإيضاح، والتذكرة في النحو، والحجة في القراءات.

والأكثر أن تكون جواباً لإن أو لو ظاهرتين أو مقدرتين فالأول[1]: كقوله:

١٨ ـ لئن عاد لي عبدُ العزيز بمثلِها وأمكنني منها إذن لا أقيلُها[2]

وقول الحماسي:

١٩ ـ لو كنتُ من مازنٍ لم تستبحْ إبلي بنو اللقيطةِ من ذُهلِ بن شيْبانا

إذن لقامَ بنصري معشرٌ خُشُنٌ عندَ الحفيظةِ إنْ ذُو لُوثةٍ لانا[3]

فقوله: «إذن لقام بنصري» بدلٌ من «لم تستبح» وبدلُ الجواب جواب، والثاني[4]: نحو أن يقال: آتيك، فتقول: «إذن أكرمَك» أي: إن أتيتني إذن أكرمْك، وقال الله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[5] قال الفرّاء: حيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة، إن لم تكن ظاهرة.

المسألة الثالثة: في لفظها عند الوقف عليها، والصحيح أن نونها تبدل ألفاً، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، وقيل: يُوقف بالنون؛ لأنها كنون لَنْ وإنْ، روي عن المازني[6] والمبرد[7]. وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف، وإلاّ كتبت بالنون، للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف.

المسألة الرابعة: في عملها، وهو نصب المضارع، بشرط تصديرها، واستقباله، واتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو بلا النافية، يقال: آتيك، فتقول: «إذنْ أكرمَك» ولو قلت:

---

(١) ظهور إن ولو.

(٢) قاله كثير عزة في عبد العزيز بن مروان والد الخليفة الأموي عمر، وكان كثيّر قد أنشد بين يديه قصيدة أعجبته، ولما سئل الشاعر عما يطلب، رجا أن يكون كاتباً لديه، فقال له عبد العزيز: ولكنك شاعر ولست بكاتب. ثم منعه الجائزة وصرفه.
لا أقيلها: لا أتركها تفوتني. والهاء فيه عائدة إلى «خطة الرشد» في بيت سابق. والبيت في سيبويه ١/ ٤١٢ والخزانة ٣/ ٥٨٠ وفي ديوانه ٢/ ٧٨.

(٣) هما لقريط بن أنيف من بلعنبر. والحفيظة: الغضب. واللوثة: الضعف. ويقصد بذي اللوثة قومه الذين خذلوه فنصرته مازن. والبيتان في الخزانة ٣/ ٣٣٢ و٣/ ٥٦٩. وسيأتي بيت ثالث برقم ٤٥٩ وهو مع الشاهد ١٥٥ من قطعة واحدة.

(٤) تقدير «إن» و«لو».

(٥) تتمتها ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٩١].

(٦) أبو عثمان، بكر بن عثمان (ـ ٢٤٩هـ) نحوي متقدم أخذ المبرد عنه، وله: التصريف الملوكي.

(٧) أبو العباس، محمد بن يزيد (ـ ٢٨٦هـ) إمام أهل البصرة في العربية وصاحب كتاب «الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف».

«أنا إذن» قلت: «أكرمُك» بالرفع، لفوات التصدير، فأما قوله:

٢٠ ـ لا تتركنِّي فيهم شطيرا إني إذن أهلك أوْ أطيرا[١]

فمؤوَّل على حذف خبر إنَّ؛ أي إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف ما بعده، ولو قلت: «إذن يا عبدَ الله» قلت: «أكرمُكَ» بالرفع؛ للفصل بغير ما ذكرنا، وأجاز ابن عصفور[٢] الفصلَ بالظرف، وابن بابشاذ[٣] الفصلَ بالنداء وبالدعاء، والكسائي[٤] وهشام[٥] الفصلَ بمعمول الفعل، والأرجحُ حينئذٍ عند الكسائي النصبُ، وعند هشام الرفعُ، ولو قيل لك «أحبك» فقلت: «إذن أظنُّك صادقاً» رفعت؛ لأنه حال.

تنبيه: قال جماعة من النحويين: إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان[٦]، نحو: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٧]، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[٨] وقرىء شاذاً بالنصب فيهما، والتحقيقُ أنه إذا قيل: «إن تَزُرْني أَزُرْكَ وإذَنْ أُحْسِن إلَيْكَ» فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشواً، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفعُ والنصبُ لتقدم العاطف، وقيل: يتعين النصب؛ لأن ما بعدها مستأنَف، أو لأن المعطوف على الأول أول.

ومثل ذلك: «زيد يَقُومُ وإذن أحسن إليه» إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسمية فالمذهبان.

إِنْ: المكسورة الخفيفة ترد على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون شرطية، نحو: ﴿إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم﴾[٩] ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾[١٠] وقد

---

(١) رجز مجهول القائل. الشطير: الغريب. وهو في الخزانة ٣/ ٥٧٤.

(٢) أبو الحسن علي بن مؤمن (ـ ٦٦٣هـ) نحوي أندلسي. له: الممتع في التصريف، والمقرّب في النحو، وشرح الجُمل، وغيرها.

(٣) ظاهر بن أحمد (ـ ٤٦٩هـ) مصري تعلم في العراق وبرع في العربية. له: شرح «الأصول» لابن السراج، وشرح «الجُمل» للزجاجي.

(٤) أبو الحسن، علي بن حمزة (ـ ١٨٩هـ) أحد القراء السبعة، إمام الكوفيين في النحو واللغة ومؤدب ولدي الرشيد الأمين والمأمون، وصاحب المناظرة المشهورة مع سيبويه.

(٥) أبو عبد الله، هشام بن معاوية الضرير (ـ ٢٠٩هـ) نحوي كوفي من أصحاب الكسائي.

(٦) رفع المضارع بعدها ونصبه.

(٧) ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا...﴾ [الإسراء ١٧: ٧٦].

(٨) أول الآية ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ...﴾ [النساء ٤: ٥٣].

(٩) ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال ٨: ٣٨].

(١٠) ﴿إِن تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمُ ٱلْفَتْحُ وَإِن تَنتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال ٨: ١٩].

تقترن بلا النافية فيظُنُّ من لا معرفة له أنها «إلاّ» الاستثنائية، نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾[١]، ﴿إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ﴾[١]، ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[٢] ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّى كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾[٣] وقد بلغني أن بعض من يدعي الفضل سأل في: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾[٤] فقال: ما هذا الاستثناء؟ أمتصل أم منقطع؟.

الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، نحو: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[٥] ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾[٦] ومن ذلك: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾[٧] أي: وما أحدٌ من أهل الكتاب إلا ليؤمنَنَّ به؛ فحذف المبتدأ، وبقيت صفته، ومثله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[٨] وعلى الجملة الفعلية نحو: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٩]، ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾[١٠] ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[١١]، ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[١٢].

وقول بعضهم: «لا تأتي «إن» النافية إلا وبعدها «إلاّ» كهذه الآيات، أو «لمّا» المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] بتشديد الميم، أي: «ما كل نفس إلا عليها حافظ»، مردودٌ بقوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾[١٣]، ﴿قُلْ إِنْ

---

(١) ﴿إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٣٩ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة ٩: ٣٩ و٤٠].

(٢) ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى ...﴾ [هود ١١: ٤٧].

(٣) ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ ۖ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّى كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [يوسف ١٢: ٣٣].

(٤) ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال ٨: ٧٣].

(٥) ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ۚ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك ٦٧: ٢٠].

(٦) ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ ...﴾ [المجادلة ٥٨: ٢].

(٧) ﴿... وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء ٤: ١٥٩].

(٨) ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم ١٩: ٧١].

(٩) ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [التوبة ٩: ١٠٧].

(١٠) تتمتها ﴿وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا﴾ [النساء ٤: ١١٧].

(١١) ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ وَتَظُنُّونَ ...﴾ [الإسراء ١٧: ٥٢].

(١٢) ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف ١٨: ٥].

(١٣) ﴿قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ۖ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يونس ١٠: ٦٨].

أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[(١)]، ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾[(٢)].

وخرَّج جماعة على «إن» النافية قولَه تعالى: ﴿إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾[(٣)]، ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾[(٤)] وعلى هذا فالوقف هنا، وقولَه تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾[(٥)] أي في الذي ما مكناكم فيه، وقيل: زائدة، ويؤيد الأول[(٦)]: ﴿مَكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾[(٧)] وكأنه إنما عُدلَ عن «ما» لئلا يتكرر فيثقل اللفظ، قيل: ولهذا لما زادوا على «ما» الشرطية «ما» قلبوا ألف «ما» الأولى هاء، فقالوا: مهما، وقيل: بل هي في الآية[(٨)] بمعنى قد، وإنّ من ذلك: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩] وقيل في هذه الآية: إن التقدير وإن لم تنفع، مثل: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[(٩)] أي والبردَ، وقيل: إنما قيل ذلك بعد أن عَمَّهم بالتذكير ولزمتهم الحجة، وقيل: ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعادٌ لنفع التذكير فيهم، كقولك: عظِ الظالمين إن سَمِعُوا منك، تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط.

وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[(١٠)] الأولى شرطية، والثانية نافية، جوابٌ للقسم الذي آذنتْ به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط محذوف وجوباً.

وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عملَ ليس، وقرأ سعيد بن جُبير[(١١)]: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ عِبَاداً

---

(١) تتمتها ﴿أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا ﴾ [الجن ٧٢: ٢٥].

(٢) تتمتها ﴿وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [الأنبياء ٢١: ١١١].

(٣) ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء ٢١: ١٧].

(٤) تتمتها ﴿فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ [الزخرف ٤٣: ٨١].

(٥) تتمتها ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [الأحقاف ٤٦: ٢٦].

(٦) كونها نافية.

(٧) ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَٰرَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ﴾ [الأنعام ٦: ٦].

(٨) ﴿...فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾ [الأحقاف ٤٦: ٢٦].

(٩) ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ [النحل ١٦: ٨١].

(١٠) ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر ٣٥: ٤١].

(١١) أصله من الحبشة، أخذ القراءة والتفسير والحديث عن ابن عباس وابن عمر واشتهر بسعة علمه. قتله الحجاج سنة ٩٥هـ.

أَمْثَالُكُمْ﴾(١) بنون مخففة مكسورة لالتقاء الساكنين ونصب ﴿عِباداً﴾ و ﴿أَمْثَالَكُمْ﴾، وسمع من أهل العالية «إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية» و «إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك»، ومما يتخرج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قولُ بعضهم: «إنّ قائمٌ» وأصله: إنْ أنا قائم، فحذفت همزة أنا اعتباطاً، وأدغمت نون «إنْ» في نونها، وحذفت ألفها في الوصل، وسمع «إنَّ قائماً» على الإعمال، وقولُ بعضهم: «نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وأدغمت» مردودٌ؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت، ولهذا تقول: «هذا قاضٍ» بالكسر لا بالرفع؛ لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين، فهي مقدرة الثبوت. وحينئذ فيمتنع الإدغام(٢)، لأن الهمزة فاصلة في التقدير. ومثل هذا البحث في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾(٣).

الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين، فإن دخلتْ على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين، لنا(٤) قراءة الحرميّين وأبي بكر(٥): ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(٦) وحكاية سيبويه «إنْ عمراً لمنطلقٌ» ويكثر إهمالها نحو: ﴿وَإِنْ كُلُّ لمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [الزخرف: ٣٥]، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، وقراءة حفص(٧): ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون ﴿هٰذانّ﴾، ومن ذلك: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] في قراءة من خفف «لما»(٨)، وإن دخلت على الفعل أهملت وجوباً، والأكثر كونُ الفعل ماضياً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾(٩)، ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾(١٠)، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾(١١)، ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ﴾(١٢)، ﴿وَإِن

---

(١) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ...﴾ [الأعراف ٧: ١٩٤].

(٢) إدغام نون «إن» بنون أنا.

(٣) [الكهف ١٨: ٣٨]. الأصل: لكنْ أنا، ثم دخل الادغام.

(٤) أي يشهد لنا.

(٥) الحرميان هما ابن كثير المكي ونافع المدني وقد تقدم ترجمتهما. وأبو بكر هو شعبة بن عياش الأزدي الكوفي الخياط (ـ ١٩٣هـ).

(٦) تتمتها ﴿رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ...﴾ [هود ١١: ١١١].

(٧) حفص بن عمر (ـ ٢٤٦هـ) إمام القراءة في عصره، كان ثقة ضابطاً، وهو أول من جمع القراءات.

(٨) في الآيات الأربع السابقة.

(٩) قبلها ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ...﴾ [البقرة ٢: ١٤٣].

(١٠) ﴿... عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾ [الإسراء ١٧: ٧٣].

(١١) ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَآ ...﴾ [الأعراف ٧: ١٠٢].

(١٢) ﴿... لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُواْ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ﴾ [القلم ٦٨: ٥١].

﴿نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[(١)]، ويقاس على النوعين اتفاقاً، ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ نحو قوله:

٢١ ـ شَلَّت يمينك إنْ قتلتَ لمسلماً حلَّتْ عليكَ عقُوبةُ المتعمِّدِ[(٢)]

لا يقاس عليه خلافاً للأخفش، أجاز «إن قامَ لأنا، وإن قعد لأنتَ»، ودون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ كقول بعضهم: «إن يزينُك لنفسُك، وإن يشينُك لَهِيَهْ» ولا يقاس عليه إجماعاً، وحيث وجدت «إنْ» وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه المسألة فاحكم عليها بأن أصلها التشديد، وفي هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام، إن شاء الله تعالى.

الرابع: أن تكون زائدة كقوله:

٢٢ ـ ما إن أتيتُ بشيءٍ أنت تكرهُهُ ....[(٣)]

وأكثر ما زِيدت بعد «ما» النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت، أو اسمية كقوله:

٢٣ ـ فما إن طِبُّنا جُبنٌ، ولكنْ منايانا ودُولةُ آخرينا[(٤)]

وفي هذه الحالة تكفُّ عمل «ما» الحجازية كما في البيت، وأما قوله:

٢٤ ـ بني غُدانةَ ما إن أنتُمُ ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتُم الخزفُ[(٥)]

في رواية من نصب ذهباً وصريفاً، فخرّج على أنها نافية مؤكدة لـ «ما».

وقد تزاد بعد «ما» الموصولة الاسمية كقوله:

٢٥ ـ يُرجِّي المرءُ ما إنْ لا يراهُ وتعرِضُ دُون أدناهُ الخطُوبُ[(٦)]

وبعد «ما» المصدرية كقوله:

---

(١) قبلها ﴿وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا...﴾ [الشعراء ٢٦:١٨٦].

(٢) هو لعاتكة بنت زيد الصحابية في رثاء زوجها الزبير بن العوام، والخطاب في البيت لقاتل الزبير وينسب البيت أيضاً لصفية زوجة الزبير وهو في ابن عقيل ١/١٤٦ وفي الخزانة ٤/٣٤٨.

(٣) تمامه «إذنْ فلا رفعَتْ سوطي إليَّ يدي». والبيت مع الشاهد ١٩٤ للنابغة الذبياني «زياد بن معاوية» في الاعتذار إلى النعمان. وهو في الخزانة ٣/٥٧١ ورواية الديوان ٤٦ «ما قلت من سيّيء مما أُتيتَ به» ولا شاهد فيه حينئذ.

(٤) الطب: العادة. والبيت لفروة بن مسيك أو لعمرو بن قعاس وينسب للكميت. وهو في سيبويه ١/٤٧٥ و٢/٣٠٥ والخزانة ٢/١٢١ و٤/٤٨٧.

(٥) الصريف: الفضة. والبيت مجهول القائل وهو في الخزانة ٢/١٢٤ ورواية الجمهور بالرفع على الإهمال.

(٦) البيت لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرت وهو في الخزانة ٣/٥٦٧ وسيتكرر برقم ١١٤٨.

٢٦ - ورجِّ الفتى للخير ما إن رأيتَهُ على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ[١]

وبعد «ألا» الاستفتاحية كقوله:

٢٧ - ألا إنْ سرى ليلي فبتُّ كئيبا أحاذر أن تنأى النَّوى بغضُوبا[٢]

وقبل مَدَّة الإنكار، سمع سيبويه رجلاً يقال له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أأنا إنيهْ[٣]؟ منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك، وزعم ابن الحاجب[٤] أنها تزاد بعد «لمّا» الإيجابية، وهو سهو، وإنما تلك «أنْ» المفتوحة.

وزيد على هذه المعاني الأربعة معنيان آخران، فزعم قُطْرُب[٥] أنها قد تكون بمعنى: قد كما مر في: ﴿إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾[٦]، وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذْ، وجعلوا منه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[٧]، ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[٨]، وقولَه عليه الصلاة والسلام: «وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون»[٩]، ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع، وقولَه:

٢٨ - أتغضبُ إن أذُنا قُتيبة حُزَّتا جِهاراً، ولَمْ تغضب لقتل ابن خازم؟[١٠]

قالوا: وليست شرطية؛ لأن الشرط مستقبل، وهذه القصة قد مضت.

وأجاب الجمهور عن قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ بأنه شرط جيء به للتهييج والإلهاب، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فلا تفعل كذا.

---

(١) على السن: أي مع تقدم السن. والبيت للمعلوط القريعي وهو في سيبويه ٢/٣٠٦ وسيتكرر برقم ٥١ و٥٦٧ و١١٤٧.

(٢) البيت مجهول القائل، وغضوب اسم امرأة ولهذا لم ينصرف.

(٣) الأصل: أنا، وإنْ الزائدة، ومدة للإنكار، وهاء للسكت. وقد التقى سكون «إنْ» مع سكون المدة فكسرت النون، ثم انقلبت ألف المد ياء لانكسار ما قبلها.

(٤) جمال الدين، عثمان بن عمر (ـ ٦٤٦هـ) فقيه مالكي ونحوي بارع، ولد بمصر وسكن دمشق. له: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، وكتب أخرى في الفقه والعروض.

(٥) محمد بن المستنير (ـ ٢٠٦هـ) لقبه أستاذه سيبويه بقطرب ـ دويبة تبكّر للعمل ـ وكان نحوياً عالماً بالأدب واللغة. له: معاني القرآن، والنوادر، والأزمنة، وغريب الحديث، وغيرها.

(٦) ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى ٨٧: ٩].

(٧) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ وَٱتَّقُواْ ...﴾ [المائدة ٥: ٥٧].

(٨) ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ...﴾ [الفتح ٤٨: ٢٧].

(٩) في صحيح مسلم: كتاب الجنائز.

(١٠) البيت للفرزدق «همام بن غالب». وهو في ديوانه ٨٥٥ وفي سيبويه ١/٤٧٩ وفي الخزانة ٣/٦٥٥. فاعل «تغضب» يعود إلى بطون قيس. وفي البيت إشارة إلى مقتل عبد الله بن خازم وقتيبة بن مسلم أميري خراسان، الواحد تلو الآخر وسيتكرر هذا الشاهد برقم ٤٣ و٤٦.

وعن آية المشيئة(١) بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو بأن أصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك، أو أن المعنى لتدخلُنَّ جميعاً إن شاء الله ألاّ يموتَ منكم أحد قبل الدخول، وهذا الجواب لا يدفع السؤال، أو أن ذلك(٢) من كلام رسول الله ﷺ لأصحابه حين أخبرهم بالمنام فحكى [الله] لنا ذلك، أو من كلام المَلَك الذي أخبره في المنام.

وأما البيت فمحمول على وجهين: **أحدهما**: أن يكون على إقامة السبب مقام المسبَّب، والأصل: أتغضبُ إن افتخر مفتخرٌ بسبب حزِّ أُذُني قتيبة، إذ الافتخارُ بذلك يكون سبباً للغضب ومسبَّباً عن الحزّ. **الثاني**: أن يكون على معنى التبين، أي أتغضبُ إن تبيَّن في المستقبل أنّ أذني قتيبة حُزَّتا فيما مضى، كما قال الآخر:

٢٩ ـ إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمةٌ ولم تجدي من أن تُقرِّي به بدًّا(٣)

أي يتبين أني لم تلدني لئيمة.

وقال الخليل(٤) والمبرد: الصواب «أنْ أذنا» بفتح الهمزة من «أن»، أي: «لأن أذنا»، ثم هي عند الخليل «أن» الناصبة، وعند المبرد أنها «أن» المخففة من الثقيلة.

ويردُّ قولَ الخليل «أنّ» الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل، وإنما ذلك لـ«إنْ» المكسورة، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾(٥).

وعلى الوجهين(٦) يتخرَّج قول الآخر:

٣٠ ـ إن يقتلوك فإنَّ قتلك لم يكن عاراً عليك، وربَّ قتلٍ عارُ(٧)

أي إن يفتخروا بسبب قتلك، أو إن يتبين أنهم قتلوك.

أَنْ: المفتوحة الهمزة الساكنة النون على وجهين: اسم، وحرف.

والاسم على وجهين: ضمير المتكلم في قول بعضهم: «أنْ فعلتُ» بسكون النون، والأكثرون على فتحها وصلاً، وعلى الإتيان بالألف وقفاً، وضمير المخاطب في قولك: «أنتَ،

---

(١) يعني قوله تعالى في الآية السابقة: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ...﴾ [الفتح ٤٨: ٢٧].
(٢) أي القول ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح ٤٨: ٢٧].
(٣) البيت لزائدة بن صعصعة يعرض فيه بزوجته وكانت أمها سرية.
(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي (ـ ١٧٠هـ) أحد أذكياء العرب، إمام في اللغة والنحو والأدب، واضع علم العروض وصاحب معجم «العين» وشيخ سيبويه.
(٥) تتمتها ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ...﴾ [التوبة ٩: ٦].
(٦) إقامة السبب مقام المسبّب، ومعنى التبيّن. وقد مرّا.
(٧) البيت لثابت قطنة في رثاء يزيد بن المهلب. انظره في الخزانة ٤/ ١٨٤، وسيتكرر برقم ٢٢٠ و٨٨٦.

وأنتِ، وأنتما، وأنتمْ، وأنتنَّ» على قول الجمهور: إن الضمير هو أنْ والتاء حرف خطاب.

والحرف على أربعة أوجه:

١ ـ أحدها: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع، وتقع في موضعين؛ أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[1]، ﴿وَأَن تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2]، ﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾[3]، ﴿وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[4]، وزعم الزجاج[5] أن منه ﴿أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾[6] أي خيرٌ لكم، فحذف الخبر، وقيل: التقدير مخافة أن تبرُّوا، وقيل في: ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾[7]: إن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عما بعده، والجملة خبر عن اسم الله سبحانه، وفي: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[8] كذلك، والظاهر فيهما أن الأصل: أحقُّ بكذا. والثاني: بعد لفظ دال على معنىً غير اليقين، فتكون في موضع رفع: نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[9] ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾[10] الآية، ونحو: «يعجبني أن تفعل»، ونصب: نحو: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾[11] ﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾[12] ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[13]، وخفض: نحو ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾[14] ﴿مِّن قَبْلِ أَن

---

(١) قبلها ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٨٤].

(٢) قبلها ﴿... ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنكُمْ ...﴾ [النساء ٤: ٢٥].

(٣) ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور ٢٤: ٦٠].

(٤) ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة ٢: ٢٣٧].

(٥) أبو إسحاق، إبراهيم بن السري (ـ ٣١١هـ) نحوي بغدادي أخذ أول الأمر عن ثعلب ثم لزم المبرد..

(٦) ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ٢: ٢٢٤].

(٧) ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة ٩: ١٣].

(٨) ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة ٩: ٦٢].

(٩) تقدم ذكرها.

(١٠) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ...﴾ [البقرة ٢: ٢١٦].

(١١) تتمتها ﴿مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس ١٠: ٣٧].

(١٢) ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾ [المائدة ٥: ٥٢].

(١٣) ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف ١٨: ٧٩].

(١٤) ﴿قَالُوا أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِن بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف ٧: ١٢٩].

يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾[١] ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾[٢]. ومحتملة لهما[٣]: نحو: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾[٤] أصله في أن يغفر لي، ومثله ﴿أَن تَبَرُّواْ﴾[٥] إذا قدّر: في أن تبروا أو لئلا تبروا، وهل المحلُّ بعد حذف الجار جر أو نصب؟ فيه خلاف وسيأتي. وقيل: التقدير مخافة أن تبروا، واختلف في المحل من نحو «عسى زيد أن يقُوم» فالمشهور أنه نصب على الخبرية، وقيل: على المفعولية، وإن معنى «عسيتَ أن تفعل» قاربت أن تفعل، ونُقل عن المبرد. وقيل: نصب بإسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب، نقله ابن مالك عن سيبويه، وإنّ المعنى: دنوت من أن تفعل أو قاربت أن تفعل، والتقدير الأول بعيد؛ إذ لم يُذكر هذا الجار في وقت، وقيل: رفع على البدل سدَّ مسدَّ الجزأين كما سدَّ في قراءة حمزة[٦]: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ﴾[٧] مسدَّ المفعولين.

و «أنْ» هذه موصولٌ حرفي، وتوصل بالفعل المتصرف، مضارعاً كان كما مر، أو ماضياً نحو: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[٨]، ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾[٩] أو أمراً كحكاية سيبويه: «كتبت إليه بأن قم». هذا هو الصحيح.

وقد اختلف من ذلك في أمرين:

أحدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، والمخالفُ في ذلك ابنُ طاهرٍ[١٠]، زعم أنها غيرها، بدليلين، أحدهما: أن الداخلة على المضارع تخلّصه للاستقبال فلا تدخل على غيره، كالسين وسوف، والثاني: أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد «إن» الشرطية، ولا قائل به.

---

(١) ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون ٦٣: ١٠].

(٢) ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر ٣٩: ١٢].

(٣) للنصب والخفض.

(٤) تتمتها ﴿خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء ٢٦: ٨٢].

(٥) تقدم ذكرها.

(٦) حمزة بن حبيب الزيات (ـ ١١٦هـ) أحد القراء السبعة.

(٧) تتمتها ﴿إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران ٣: ١٧٨].

(٨) ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص ٢٨: ٨٢].

(٩) ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾ [الإسراء ١٧: ٧٤].

(١٠) أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأشبيلي (ـ ٥٨٠هـ) نحوي بارع درَّس «الكتاب» وله عليه تعليقات. أخذ عنه ابن خروف.

والجواب عن الأول: أنه منتقضٌ بـ«نون» التوكيد؛ فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد واتفاق، وبأدوات الشرط فإنها أيضاً تُخَلِّصه مع دخولها على الماضي باتفاق.

وعن الثاني: أنه إنما حُكم على موضع الماضي بالجزم بعد «إن» الشرطية لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه، فأثرت الجزم في مَحَلِّه، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه.

الأمر الثاني: كونها تُوصل بالأمر، والمخالف في ذلك أبو حيان[١]، زعم أنها لا تُوصل به وأن كل شيء سمع من ذلك فـ «أنْ» فيه تفسيريةٌ، واستدل بدليلين: أحدهما: أنهما[٢] إذا قُدِّرا بالمصدر فات معنى الأمر، الثاني: أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً، لا يصح «أعجبني أن قُمْ» ولا «كرهتُ أن قُمْ» كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع.

والجواب عن الأول: أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، ثم إنه يُسلم مصدريةَ «أن» المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾[٣] إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولاً مطلقاً نحو «سقياً ورعياً».

وعن الثاني: أنه إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء، لا لما ذكر، ثم ينبغي له ألاّ يسلم مصدريةَ كي؛ لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل.

ثم مما يُقْطَع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه: «كتبت إليه بأن قُمْ» وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله:

٣١ ـ ....لا يقرأنَ بالسُّوَرِ[٤]

---

(١) أثير الدين محمد بن يوسف (ـ ٧٤٥هـ) عالم أندلسي من أشهر أئمة عصره في اللغة والنحو والحديث والتفسير. رحل إلى المشرق ومات بالقاهرة. له «البحر المحيط» في التفسير، و«التذييل والتكميل» و«ارتشاف الضرب» وغيرهما في النحو.

(٢) أي «أنْ» و«الأمر بعدها».

(٣) ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور ٢٤:٩].

(٤) البيت بتمامه:

هن الحرائر؛ لا ربات أحمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور

ونسب إلى الراعي النميري «عبيد بن حصين» ـ الديوان ٨٧ ـ وإلى القتال الكلابي «عبد الله بن مجيب أو عباد بن مجيب» ـ الديوان ٥٣ـ ويروى: لا ربات أخمرة، بالخاء المعجمة. سود صفة ربات، وجملة «لا يقرأن» صفة ثانية، وانظر الروايتين ومعناهما في الخزانة ٣/٦٦٧. وسيتكرر برقم ١٦٦ و١١٣٦.

وهذه وهم فاحش؛ لأن حروف الجر ـ زائدةً كانت أو غير زائدة ـ لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله.

تنبيه: ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة(١) أن بعضهم يجزم بـ«أنْ»، ونقله اللِّحياني(٢) عن بعض بني صُبَاح من ضبة، وأنشدوا عليه قوله:

٣٢ - إذا ما غدونا قال وِلدانُ أهلنا تعالَوا إلى أن يأتنا الصيدُ نحطبِ(٣)

وقوله:

٣٣ - أحاذرُ أن تعلمْ بها فتردَّها فتتركَها ثِقْلاً عليَّ كما هِيا(٤)

وفي هذا نظر؛ لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة، لا مجزوم.

وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن مُحيْصن: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾(٥) وقول الشاعر:

٣٤ - أن تقرءان على أسماءَ ويحكما مني السَّلام وأن لا تُشعِرا أحدا(٦)

وزعم الكوفيون أنَّ «أنْ» هذه هي المخففة من الثقيلة شذَّ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين: إنها «أن» الناصبة أهملت حَمْلاً على «ما» أختها المصدرية، وليس من ذلك قوله:

٣٥ - ولا تدفنَنِّي في الفلاة فإنني أخاف إذا ما متُّ أن لا أذوقُها(٧)

كما زعم بعضهم؛ لأن الخوفَ هنا يقين، فـ«أنْ» مخففة من الثقيلة.

٢ ـ الوجه الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزل منزلته نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾(٨)، ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾(٩)، ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ﴾(١٠) فيمن رفع تكون، وقوله:

---

(١) معمر بن المثنى (ـ ٢١٠هـ) نحوي بصري عالم باللغة والأدب. له: مجاز القرآن.

(٢) أبو الحسن علي بن حازم وقيل: ابن المبارك، أخذ عن الكسائي والأصمعي وأخذ عنه القاسم بن سلام.

(٣) البيت لامرىء القيس «الديوان ٥٣» ويروى إلى أن يأتي الصيد، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٤) البيت لجميل بثينة «الديوان ٢٣٤» ويروى: أخاف إذا أنبأتها أن تضيعها، ولا شاهد فيه حينئذ. والضمير في بها وتردها يعود إلى «الحاجة» التي ذكرها في بيت سابق.

(٥) ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ . . .﴾ [البقرة ٢: ٢٣٣].

(٦) البيت مجهول القائل وهو في الخزانة ٣/ ٥٥٩ والأولى حمله على الضرورة بدليل العطف على الفعل الأول بالنصب. سيتكرر برقم: ١١٩٢.

(٧) البيت لأبي محجن الثقفي «عمرو بن حبيب» وهو في الخزانة ٣/ ٥٥٠، وقبله:

إذا متّ فادفنّي إلى جنب كرمة تروّي عظامي بعد موتي عروقُها

ويعترض الدماميني: إن كان خوفه يقيناً فلماذا قال البيت الذي قبله.؟

(٨) ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه ٢٠: ٨٩].

(٩) ﴿. . . عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ . . .﴾ [المزمل ٧٣: ٢٠].

٣٦ ـ زعم الفرزدق أن سيقتلُ مِرْبَعاً أبشرْ بطول سلامةٍ يا مِرْبَعُ[١]

و «أنْ» هذه ثُلاثية الوضع[٢]، وهي مصدرية أيضاً، وتنصب الاسم وترفع الخبر، خلافاً للكوفيين، زعموا أنها لا تعمل شيئاً، وشرطُ اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً وربما ثبت كقوله:

٣٧ ـ فَلَوْ أَنْكِ في يوم الرَّخاء سألتِني طَلاقَكِ لم أبخلِ وأنتِ صديقُ[٣]

وهو مختص بالضرورة على الأصح، وشرط خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران. وقد اجتمعا في قوله:

٣٨ ـ بأنكَ ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وأنْكَ هناكَ تكون الثِّمالا[٤]

٣ ـ الثالث: أن تكون مفسرة بمنزلة أي، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾[٥]، ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾[٦] وتحتمل المصدرية بأن يُقدر قبلها حرف الجر، فتكون في الأول «أن» الثنائية لدخولها على الأمر، وفي الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الاسمية.

وعن الكوفيين إنكار «أن» التفسيرية البتة، وهو عندي متجه؛ لأنه إذا قيل «كتبت إليه أن قم» لم يكن «قم» نفسَ «كتبت» كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجدٌ أي ذهبٌ؛ ولهذا لو جئت بـ «أي» مكان «أن» في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع.

ولها عند مثبتها شروط:

أحدها: أن تُسبق بجملة؛ فلذلك غُلِّط من جعل منها ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[٧].

والثاني: أن تتأخر عنها جملة؛ فلا يجوز «ذكرت عسجداً أنْ ذهباً» بل يجب الإتيان بـ«أي» أو

= (١٠) ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة ٥: ٧١].

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه ص ٣٤٨ و«مربع» راوية جرير.

(٢) أي أصلها ثلاثي ثم صارت من الحروف الثنائية بعد التخفيف.

(٣) البيت لقائل مجهول يفخر بالكرم فلو سألته زوجه على صداقتها الفراق أجابها إليه كراهة رد السائل. وانظر ابن عقيل ١/ ١٤٦.

(٤) البيت لعمرة «أو جنوب» بنت العجلان «وقيل: بنت النعمان» ترثي أخاها، وينسب لكعب بن زهير أيضاً وليس في ديوانه ويروى:

بأنك كنت الربيع الغيث لمن يعتريك وكنت الثمالا

ولا شاهد فيه حينئذ. الثمال: الغياث. والبيت في الخزانة ٤/ ٣٥٢.

(٥) ﴿... بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٢٧].

(٦) ﴿... أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف ٧: ٤٣].

(٧) ﴿... وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس ١٠: ١٠].

ترك حرف التفسير، ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مَثَّلنا والاسمية نحو «كتبت إليه أنْ ما أنت وهذا».

والثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر، ومنه: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾[١] إذ ليس المراد بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف، بل الاستمرار على الشيء.

وزعم الزمخشري أنَّ التي في قوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾[٢] مفسرة، وردَّهُ أبو عبد الله الرازي[٣] بأنَّ قبله ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾[٢] والوحي هنا إلهام باتفاق، وليس في الإلهام معنى القول، قال: وإنما هي مصدرية، أي باتخاذ الجبال بيوتاً.

والرابع: ألاّ يكون في الجملة السابقة أحرف القول؛ فلا يقال: «قلت له أن افْعَلْ» وفي شرح الجمل[٤] الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مُفَسِّرة بعد صريح القول، وذكر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر، أي ما أمرتُهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله، وهو حسن، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط: ألاّ يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤوَّل بغيره، ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لأمرتني؛ لأنه لا يصح أن يكون: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧] مقولاً لله تعالى؛ فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره؛ لأن المفسَّر عينُ تفسيره، ولا أن تكون مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في «به» ولا بدلاً من «ما»، أما الأول: فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يُعطف عليه عطف بيان، ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذُهولاً عن هذه النكتة. وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد ابن السيِّد[٥] وابن مالك، والقياس معهما في ذلك، وأما الثاني: فلأن العبادة لا يعمل فيها فعل القول، نعم إنْ أُوِّل القول بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز، ولكنه قد فاته هذا الوجه هنا فأطلق المنع.

فإن قيل: لعل امتناعه من إجازته لأنّ «أَمَرَ» لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلاً؛ فكذا ما أُوِّل به.

---

(١) ﴿... وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [صٓ ٣٨: ٦].

(٢) ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل ١٦: ٦٨].

(٣) محمد بن عمر (ـ ٦٠٦هـ) إمام في التفسير والأصول، له كتب كثيرة بالعربية والفارسية، منها تفسير «مفاتيح الغيب» و«شرح سقط الزند للمعري» و«نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز».

(٤) الجُمل كتاب في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي (٣٣٧هـ).

(٥) عبد الله بن محمد بن السيِّد البَطَلْيَوْسي (ـ ٥٢١هـ) عالم في اللغة والأدب له شرح أدب الكاتب، وشرح سقط الزند، والحُلل في شرح أبيات الجمل، وغيرها.

قلنا: هذا لازم له على توجيهه التفسيريةَ، ويصح أن يقدر بدلاً من الهاء في «به». ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظناً منه أن المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد، والعائد موجود حساً فلا مانع.

والخامس: ألاّ يدخل عليها جار؛ فلو قلت: «كتبت إليه بأن افعل» كانت مصدرية.

مسألة: إذا ولي «أن» الصالحة للتفسير مضارعٌ معه «لا» نحو «أشرت إليه أن لا تفعل» جاز رفعه على تقدير «لا» نافيةً، وجزمه على تقديرها ناهيةً، وعليهما فـ «أنْ» مُفَسِّرة، ونصبه على تقدير «لا» نافيةً و«أن» مصدريةً، فإن فُقِدت «لا» امتنع الجزم، وجاز الرفع والنصبَ.

٤ ـ والوجه الرابع: أن تكون زائدة، ولها أربعة مواضع:

أحدها: ـ وهو الأكثر ـ أن تقع بعد «لمّا» التوقيتية نحو: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾[1].

والثاني: أن تقع بين «لو» وفعل القسم، مذكوراً كقوله:

٣٩ ـ فأُقسمُ أن لو التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشرِّ مظلمُ[2]

أو متروكاً كقوله:

٤٠ ـ أما والله أنْ لو كنتَ حرًّا وما بالحرِّ أنت ولا العتيقِ[3]

هذا قول سيبويه وغيره، وفي مُقرَّب ابن عصفور[4] أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم، ويبعده أن الأكثر تركُها، والحروف الرابطة ليست كذلك.

والثالث: ـ وهو نادر ـ أن تقع بين «الكاف» ومخفوضها كقوله:

---

(١) ﴿... وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا۟ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [العنكبوت ٢٩: ٣٣].

(٢) البيت للمسيب «واسمه زهير بن علس» ويروى «وأقسم لو أنا التقينا» ولا شاهد فيه حينئذ وهو في سيبويه ١/ ٤٥٥ وفي الخزانة ٤/ ٢٢٤.

(٣) لم نقف على قائله. العتيق: الكريم. وجواب «لو» محذوف أي «لقاومتك» وفي البيت شاهد على تقديم خبر «ما». ويروى:

أما والله عالم كل غيب ورب الحجر والبيت العتيق
لو أنك يا حسين خلقت حراً وما بالحر أنت ولا الخليق

ولا شاهد فيه حينئذ.

(٤) تقدمت ترجمته. والمقرب: كتاب له في النحو. حققه أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ونشر الجزء الأول منه في بغداد ١٩٧١.

٤١ - ويوماً تُوافينا بوجهٍ مقسَّمٍ كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السَّلَمْ(١)

في رواية من جر الظبية.

والرابع: بعد إذا، كقوله:

٤٢ - فأمهلَهُ حتى إذا أنْ كأنهُ مُعاطي يدٍ في لُجةِ الماء غامرُ(٢)

وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك، وأنها تنصب المضارع كما تجر «مِن» والباء الزائدتان الاسمَ، وجعل منه: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾(٣)، ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾(٤) وقال غيره: هي في ذلك مصدرية، ثم قيل: ضمّن «ما لنا» معنى «ما منعنا»، وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول به، ولأن الأصل ألاّ تكون «لا» زائدة، والصواب قول بعضهم: إن الأصل وما لنا في أن لا نفعل كذا، وإنما لم يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولها على الحرف وهو «لو» وكأنّ في البيتين(٥)، وعلى الاسم وهو ظَبْيَة في البيت السابق(٦) بخلاف حرف الجر الزائد؛ فإنه كالحرف المعدَّى في الاختصاص بالاسم؛ فلذلك عمل فيه.

مسألة: ولا معنى لـ «أنْ» الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد، قال أبو حيان: وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾(٧): دخلت «أنْ» في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: «ولما جاءت رسلُنا إبراهيمَ بالبشرى قالوا سلاماً»(٧) تنبيهاً وتأكيداً على أن «الإساءة» كانت تعقُب

---

(١) المقسم: الجميل. تعطو: تتناول أطراف الشجر. البيت لباغت أو علباء أو أرقم اليشكري وهو في سيبويه ١/ ٢٨١ و٤٨١ وفي الخزانة ٤/ ٣٦٤ و٤٨٩.

(٢) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٧١ وصواب القافية «غارف» والضمير في «أمهله» يعود إلى الصيد.

(٣) ﴿...وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا ۚ وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَا ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم ١٤: ١٢].

(٤) ﴿...قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا ۖ قَالُوا وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا...﴾ [البقرة ٢: ٢٤٦].

(٥) يعني دخول «أن» على «لو» في الشاهد ٤٠ وعلى «كأن» في الشاهد ٤٢.

(٦) انظره في الشاهد ٤١.

(٧) أ - جاء في [سورة هود ١١: ٦٩] ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلَٰمًا ...﴾.

ب - وجاء في [سورة العنكبوت ٢٩: ٣١] ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوٓا إِنَّا مُهْلِكُوٓا أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ...﴾ وبعدها بآيتين قال تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ...﴾ [العنكبوت ٢٩: ٣٣].

وسترى - في هذه المسألة - أن ابن هشام يصحح خطأين لأبي حيان: افتراءه على الزمخشري ما لم يقله، وخطأه في نص الآية المحاطة بأقواس صغيرة أربع إذ اختلطت لديه عبارات الآيتين: [هود: ٦٩]، [والعنكبوت: ٣١].

المجيء، فهي مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم؛ إذ ليس الجواب فيها كالأول، وقال الشلوبين: لما كانت «أنْ» للسبب في «جئت أن أعطي» أي للإعطاء أفادت هنا أنّ الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه، وكذلك في قولهم: «أما والله أن لو فعلتَ لفعلتُ» أكدت «أنْ» ما بعد «لو» وهو السبب في الجواب، وهذا الذي ذكراه لا يعرفه كبراء النحويين، انتهى[١].

والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه: «أنْ» صلة أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وُجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: لما أحسَّ بمجيئهم فاجأته المَسَاءة من غير ريث، انتهى[٢]. والرَّيث: البطء، وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه[٣]، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين؛ لإطْبَاقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده، و «لمَّا» تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك. ثم إن قصة الخليل التي فيها ﴿قَالُواْ سَلَاماً﴾ [هود: ٦٩] ليست في السورة التي فيها: ﴿سِيٓءَ بِهِمْ﴾[٤]، بل في سورة هود، وليس فيها «لما»[٤]. ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء[٥]؟ وإنما يحسن اعتقادنا تأخر الجواب في سورة العنكبوت إذ الجواب فيها: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِۖ﴾[٤]، ثم إن التعبير بـ «الإساءة» لحن؛ لأن الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل، والصواب «المَسَاءة»، وهي عبارة الزمخشري.

وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين:

أحدهما: أن المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام العلة المقدرة لا أنْ.

والثاني: أنَّ «أنْ» في المثال مصدرية، والبحث في الزائدة.

تنبيه: وقد ذُكر لـ «أنْ» معانٍ أربعة أخر:

---

(١) يعني كلام أبي حيان.

(٢) يعني كلام الزمخشري.

(٣) أ ـ جاء في [سورة هود ١١: ٦٩] ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًاۖ ...﴾.
ب ـ وجاء في [سورة العنكبوت ٢٩: ٣١] ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوٓاْ إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِۖ ...﴾ وبعدها بآيتين قال تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ [العنكبوت ٢٩: ٣٣].
وسترى ـ في هذه المسألة ـ أن ابن هشام يصحح خطأين لأبي حيان: افتراءه على الزمخشري ما لم يقله، وخطأه في نص الآية المحاطة بأقواس صغيرة أربع إذ اختلطت لديه عبارات الآيتين: [هود ٦٩]، [والعنكبوت ٣١].

(٤) تقدم ذكرها.

(٥) هذا ردّ على قول أبي حيان في السطر السابع من الصفحة السابقة: «ولا كذلك في قصة إبراهيم».

أحدها: الشرطية كإنْ المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون، ويُرجّحه عندي (أمور):

أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، فقرىء بالوجهين قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾(١)، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾(٢)، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥] وقد مضى أنه روي بالوجهين قوله:

٤٣ - أتـغـضـبُ أنْ أُذْنـا قُـتـيـبـة حُـزَّتـا ....(٣)

الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيراً كقوله:

٤٤ - أبـا خُـراشـةَ أمّـا أنـتَ ذا نـفـرٍ فـإنَّ قـومـيَ لـم تـأكـلـهـمُ الـضَّـبُـعُ(٤)

الثالث: عطفها على «إن» المكسورة في قوله:

٤٥ - إمّـا أقـمـتَ وأمّـا أنـت مُـرتـحـلا فـالـلّـهُ يـكـلأُ مـا تـأتـي ومـا تـذرُ(٥)

الرواية بكسر «إن» الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدريةً لزم عطف المفرد على الجملة، وتَعَسَّف ابن الحاجب في توجيه ذلك، فقال: لما كان معنى قولك: «إن جئتني أكرمتك» وقولك: «أكرمك لإتيانك إياي» واحداً صحَّ عطف التعليل على الشرط في البيت، ولذلك تقول: «إن جئتني وأحسنت إليّ أكرمتك» ثم تقول: «إن جئتني ولإحسانك إليّ أكرمتك» فتجعل الجواب لهما، انتهى.

وما أظن أن العرب فاهت بذلك يوماً ما.

المعنى الثاني: النفي كـ«إن» المكسورة أيضاً، قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾(٦) وقيل: إن المعنى ولا تؤمنوا بأن يُؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم، وجملة القول اعتراض.

---

(١) ﴿... وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٨٢].

(٢) ﴿...شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ...﴾ [المائدة ٥: ٢].

(٣) تقدم برقم ٢٨ وسيتكرر برقم ٤٦.

(٤) البيت لعباس بن مرداس، وأبو خراشة هو خفاف بن ندبة. والضبع: السنون المجدبة. والأصل: ألأن كنت ذا نفر فخرت علينا؟ ثم حذف همزة الاستفهام واللام كما حذف «كان» وعوض عنها بـ «ما» التي أدغمت بأن، فانفصل اسم كان وصار «أنت». وهو في سيبويه ١٤٨/١ وفي ابن عقيل ١/ ١٢٤ والخزانة ٢/ ٨٠ و٤/ ٤٢١. سيتكرر برقم ٨٦ و٨٠٥ و١١٨٢.

(٥) قائله مجهول. وهو في الخزانة ٢/ ٨٢.

(٦) ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ ...﴾ [آل عمران ٣: ٧٣].

الثالث: معنى «إذْ» كما تقدم عن بعضهم في «إن» المكسورة، وهذا قاله بعضهم في: ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾[1]، ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ﴾ [الممتحنة: ١] وقوله:

٤٦ - أتـغـضـبُ أن أذنـا قـتـيـبـة حُـزَّتـا ....[2]

والصواب: أنها في ذلك كله مصدرية، وقبلها «لام» العلة مقدرة.

والرابع: أن تكون بمعنى لئلّا، قيل به في: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾[3] وقوله:

٤٧ - نـزلـتـم مـنـزل الأضـيـاف مـنَّـا فـعـجَّـلـنـا الـقِـرى أن تـشـتـمـونـا[4]

والصواب: أنها مصدرية، والأصل كراهية أن تضلوا، ومخافة أن تشتموناً، وهو قول البصريين. وقيل: هو على إضمار «لام» قبل «أنْ» و «لا» بعدها، وفيه تعسف.

إنّ: المكسورة المشددة على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيدٍ، تنصب الاسم وترفع الخبر، قيل: وقد تنصبهما في لغة، كقوله:

٤٨ - إذا اسودَّ جُنح الـلَّيل فلتأت ولتكن خُـطـاك خـفـافـاً؛ إن حُـرَّا سَـنـا أُسْـدا[5]

وفي الحديث «إن قعرَ جهنم سبعين خريفاً»[6] وقد خُرِّج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف، أي تلقاهم أسداً، والحديث على أن «القعر» مصدر «قَعَرْت البئر» إذا بلغت قَعْرَها، وسبعين ظرف، أي إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاماً.

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأنٍ محذوفاً كقوله عليه الصلاة والسلام: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة الْمُصَورُون»[7] الأصل إنه أي الشأن كما قال:

---

(١) تتمتها ﴿فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ [ق ٥٠: ٢].

(٢) تقدم ذكره برقم ٢٨ و٤٣.

(٣) تتمتها ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء ٤: ١٧٦].

(٤) البيت من معلقة عمرو بن كلثوم وقد استعار القرى لمعنى القتل. وهو في شرح الزوزني ٢٤٥.

(٥) ينسب لعمر بن أبي ربيعة ولم نجده في ديوانه.

(٦) ليست هذه الرواية في الصحاح ولا مسند أحمد، وفي الترغيب والترهيب: عن أبي موسى الأشعري عن النبي قال: «**لو أن حجراً قذف به في جهنم لهوى سبعين خريفاً قبل أن يبلغ قعرها**» فلا حجة فيه إذن. وانظر جامع الأصول ١١/ ١٤٥.

(٧) في صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة: إنّ من أشد أهل النار يوم القيامة عذاباً المصورون. وفيه روايات أخرى بحذف «من» أو بنصب «المصورين». وانظر شواهد التوضيح ١٤٨ وجامع الأصول ٥/ ٤٥٢.

٤٩ - إنّ من يدخُلِ الكنيسة يوماً يلق فيها جآذِراً وظِباءَ[١]

وإنما لم تجعل «مَنْ» اسمها لأنها شرطية، بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصَّدْر؛ فلا يعمل فيه ما قبله.

وتخريجُ الكسائي الحديثَ على زيادة «من» في اسم إنّ يأباه غيرُ الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصح، والمعنى أيضاً يأباه؛ لأنهم ليسوا أشد عذاباً من سائر الناس.

وتُخفف فتعمل قليلاً، وتهمل كثيراً، وعن الكوفيين أنها لا تخفف، وأنه إذا قيل «إنْ زيدٌ لمنطلق» فـ «إن» نافية، واللام بمعنى «إلاّ»، ويرده أنّ منهم من يعملها مع التخفيف، حكى سيبويه. «إنْ عمراً لمنطلق»، وقرأ الحرميان وأبو بكر: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٢].

الثاني: أن تكون حرف جوابٍ بمعنى نعم، خلافاً لأبي عُبيدة، استدل المثبتون بقوله:

٥٠ - ويقُلْنَ: شيبٌ قد علا كَ، وقد كبِرتَ، فقلتُ: إنّهْ[٣]

ورُدَّ بأنّا لا نسلم أن الهاء للسكت، بل هي ضميرٌ منصوب بها، والخبر محذوف، أي إنه كذلك، والجيد الاستدلال بقول ابن الزُّبير[٤] رضي الله عنه لمن قال له: «لعن الله ناقةً حملتني إليك»: «إنّ وراكبَها» أي نعم ولعن راكبها؛ إذْ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً.

وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٥]، واعتُرض بأمرين: أحدهما: أن مجيء «إنّ» بمعنى نعم شاذ، حتى قيل: إنه لم يثبت. والثاني: أن «اللام» لا تدخل في خبر المبتدأ، وأجيب عن هذا بأنها «لام» زائدة، وليست للابتداء، أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف، أي لهما ساحران، أو بأنها دخلت بعد إنّ هذه لشبهها بـ«إنّ» المؤكدة لفظاً كما قال:

٥١ - وَرَجّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَهُ على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ[٦]

---

(١) قائله الأخطل «غياث بن غوث» ولم يرد في أصل ديوانه بل فيما ينسب إليه ص٣٧٦ وهو في الخزانة ١/ ٢١٩ و٢/ ٤٦٣ وسيتكرر برقم ١٠٠٥.

(٢) تتمتها ﴿رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود ١١: ١١١].

(٣) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات «الديوان ٦٦». وهو في الخزانة ٤/ ٤٨٥ وسيبويه ١/ ٤٧٥ و٢/ ٢٧٩. سيتكرر برقم ١١٠٨.

(٤) عبد الله بن الزبير (ـ ٧٣هـ) بويع بالخلافة بعد يزيد بن معاوية، جعل المدينة مركز حكمه، نشبت بينه وبين بني أمية معارك انتهت بمقتله.

(٥) ﴿قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ﴾ [طه ٢٠: ٦٣].

(٦) تقدم برقم ٢٦ وسيتكرر برقم ٥٦٧ و١١٤٧.

فزاد «إنْ» بعد «ما» المصدرية لشبهها في اللفظ بـ«ما» النافية. ويضعف الأول: أن زيادة «اللام» في الخبر خاصةٌ بالشعر، والثاني: أن الجمع بين «لام التوكيد» وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين. وقيل: اسم إنّ ضمير الشأن، وهذا أيضاً ضعيف، لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يُناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب أنّ المفتوحة إذا خففت، فاستسهلوه لوروده في كلام بُنيَ على التخفيف، فحذف تبعاً لحذف النون، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد؛ إذ الضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أن من يقول: لِدُ، ولم يكُ، ووالله، يقول: لدُنك، ولم يكنه، وبكَ لأفعلن، ثم يردُ إشكال دخول اللام. وقيل: هذان اسمها، ثم اختلف، فقيل: جاءت على لغة بَلْحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف دائماً، كقوله:

٥٢ - .... قد بلغا في المجد غايتاها[1]

واختار هذا الوجه ابن مالكٍ. وقيل: «هذان» مَبْنِيّ لدلالته على معنى الإشارة، وإن قول الأكثرين: «هذين» جراً ونصباً ليس إعراباً أيضاً، واختاره ابن الحاجب، قلت: وعلى هذا فقراءة «هذان» أقْيَسُ؛ إذ الأصل في المبني ألاّ تختلف صيغُه، مع أن فيها مناسبة لألف ساحران، وعكسه «الياء» في ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ﴾[2] فهي هنا أرجح لمناسبة ياء «ابنتي»، وقيل: لما اجتمعت ألف هذا وألف التثنية في التقدير قَدَّر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف «هذا» التغيير.

تنبيه: تأتي «إنّ» فعلاً ماضياً مسنداً لجماعة المؤنث من الأين ـ وهو التَّعب ـ تقول: «النساء إنّ» أي تعبن، أو من «آن» بمعنى قَرُبَ، أو مسنداً لغيرهن على أنه من الأنين، وعلى أنه مبني للمفعول على لغة من قال في رُدَّ وحُبَّ: رِدَّ وحِبَّ، بالكسر تشبيهاً له بقيل وبيع، والأصل مثلاً «أنّ زيد يوم الخميس» ثم قيل «إنَّ يوم الخميس» أو فعل أمر للواحد من الأنين، أو لجماعة الإناث من «الأين» أو من «آن» بمعنى قَرُبَ، أو للواحدة مؤكداً بالنون من «وَأى» بمعنى «وَعَد» كقوله:

٥٣ - إنَّ هِنْدُ المليحَةُ الحسناءَ ....[3]

---

(١) قبله «إن أباها وأبا أباها» وهو لرؤبة أو لأبي النجم أو لرجل من بني الحارث بن كعب القحطانية، وهو في ابن عقيل ١/ ٤١ والسيوطي ٤٧ والعيني ١/ ١٣٣ و٣/ ٦٣٦. وجاء في الخزانة ٣/ ١٩٩ و٣٣٦ و٣٣٧ أن بعض قبائل العرب ـ ذكرها العيني في ١/ ١٣٨ـ لا تخاف اللبس، فكانت تقلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً، وتلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاث، فتقول: أخذتُ الدرهمان، والسلام علاكم، مكان: عليكم. وعلى هذا توجّه قراءة ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ [طه ٢٠: ٦٣] كما في شواهد التوضيح ٩٧. وهو مع الشاهد ١٩٦ من أرجوزة واحدة.

(٢) ﴿قَالَ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَـٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى ثَمَـٰنِىَ حِجَجٍ ...﴾ [القصص ٢٨: ٢٧].

(٣) تقدم برقم ١٢.

وقد مرّ، ومركبة من «إنِ» النافية وأنا كقول بعضهم: «إنَّ قائم» والأصلُ: «إنْ أنا قائم»، ففعل فيه ما مضى شرحه[1].

فالأقسامُ إذَنْ عشرة: هذه الثمانية، والمؤكدة، والجوابية.

تنبيه: في «الصحاح»: الأيْنُ: الإعياء، وقال أبو زيد[2]: لا يُبْنَى منه فعلٌ، وقد خولف فيه، انتهى. فعلى قول أبي زيد يسقط بعد الأقسام.

أنّ: المفتوحة المشددة النون على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصح أنها فَرْعٌ عن «إنَّ» المكسورة، ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أن «أنما» بالفتح تفيد الحصر كـ«إنما»، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس، وقول أبي حيان: «هذا شيء انفرد به، ولا يعرف القول بذلك إلا في «إنما» بالكسر» مردودٌ بما ذكرتُ، وقوله: «إن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يُوحَ إليه غيرُ التوحيد» مردودٌ أيضاً بأنه حَصر مُقيد؛ إذ الخطابُ مع المشركين؛ فالمعنى ما أوحي إليَّ في أمر الربوبية إلا التوحيد، لا الإشراك، ويسمى ذلك قَصْر قَلْب؛ لقَلْب اعتقاد المخاطب، وإلا فما الذي يقول هو في نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[3]؟ فإن «ما» للنفي و «إلا» للحصر قطعاً، وليست صفته عليه الصلاة والسلام منحصرة في الرسالة، ولكن لما استعظموا موته جُعِلُوا كأنهم أثبتُوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويسمى قَصرَ إفراد.

والأصح أيضاً أنها موصولٌ حرفي مؤوّل مع معموليه بالمصدر؛ فإن كان الخبرُ مشتقاً فالمصدر المؤول به من لفظه؛ فتقدير «بلغني أنك تنطلق» أو «أنك منطلق»: بلغني الانطلاقُ، ومنه «بلغني أنك في الدار» التقدير استقرارُكَ في الدار؛ لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر، وإن كان جامداً قُدِّر بالكَوْن نحو «بلغني أن هذا زيد» تقديره بلغني كونهُ زيداً؛ لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون؛ تقول: «هذا زيد» وإن شئت «هذا كائن زيداً» إذ معناهما واحد، وزعم السهيلي[4] أن الذي يُؤَوَّلُ بالمصدر إنما هو «أنْ» الناصبة للفعل لأنها أبداً مع الفعل المتصرف، و«أنَّ» المشددة إنما تؤوَّل بالحديث، قال: وهو قول

---

(١) انظر ما تقدم.

(٢) سعيد بن أوس الأنصاري (ـ ٢١٥هـ) عالم بصري إمام ثقة في اللغة والأدب.

(٣) تتمتها ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ...﴾ [آل عمران ٣: ١٤٤].

(٤) عبد الرحمٰن بن عبد الله (ـ ٥٨١هـ) من «سهيل» قرب مالقة، حافظ عالم في اللغة والأخبار. له «الروض الأنف» في شرح السيرة النبوية، و«أمالي السهيلي» في النحو واللغة والحديث والفقه.

سيبويه، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسماً محضاً نحو «علمتُ أن الليثَ الأسد» وهذا لا يشعر بالمصدر، انتهى. وقد مضى أن هذا يقدر بالكون.

وتخفف «أنَّ» بالاتفاق، فيبقى عملُها على الوجه الذي تقدم شَرْحُه في «أنْ» الخفيفة.

الثاني: أن تكون لغة في «لَعَلَّ» كقول بعضهم: «ائْتِ السُّوقَ أنَّكَ تشتري لنا شيئاً» وقراءة من قرأ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1] وفيها بحث سيأتي في باب «اللام».

أمْ: على أربعة أوجه:

١ ـ أحدها: أن تكون متصلة وهي منحصرة في نوعين؛ وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزةُ التسويةِ نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[2] ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾[3] وليس منه قولُ زهير:

٥٤ ـ وما أدْرِي وسوْفَ إخالُ أدْرِي أقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِسَاءُ[4]

لما سيأتي، أو تتقدم عليها همزةٌ يُطلب بها وبـ «أمْ» التعيينُ نحو: «أزَيْدٌ في الدار أم عَمْرو» وإنما سميت في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغْنى بأحدهما عن الآخر، وتسمى أيضاً مُعَادِلة؛ لمعادَلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهامَ في النوع الثاني.

ويفترق النوعان من أربعة أوجه:

أولها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر، وليست تلك كذلك، لأن الاستفهام معها على حقيقته.

والثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين، وتكونان فعليتين كما تقدم، واسميتين كقوله:

٥٥ ـ ولستُ أبالي بعدَ فقديَ مالكاً أموتي ناءٍ أم هُو الآنَ واقعُ[5]

ومختلفتين نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾[6] و «أم الأخرى تقع بين

---

(١) ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَٰتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ...﴾ [الأنعام ٦: ١٠٩].

(٢) تتمتها ﴿فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ...﴾ [المنافقون ٦٣: ٦].

(٣) تتمتها ﴿مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم ١٤: ٢١].

(٤) زهير بن أبي سُلمى المزني شاعر جاهلي حكيم من أصحاب المعلقات والبيت في ديوانه ٧٣. والقوم هنا الرجال دون النساء، وسيتكرر برقم ٢٣٧ و٧٣٢ و٧٤٣.

(٥) لم يسمَّ قائله. وهو في شرح الشواهد للسيوطي ٤٩ وفي منهج السالك للأشموني ٣/ ٩٩.

(٦) ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ ...﴾ [الأعراف ٧: ١٩٣].

المفردين، وذلك هو الغالب فيها، نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾(١) وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين، وتكونان أيضاً فعليتين كقوله:

٥٦ ـ فقُمتُ للطَّيفِ مُرتاعاً فأرَّقني فقلت: أهْي سرَتْ أمْ عادني حُلُمُ(٢)

وذلك على الأرجح في «هي» من أنها فاعل بمحذوف يفسره «سَرَتْ». واسميتين كقوله:

٥٧ ـ لعمرُكَ ما أدْري وإنْ كُنتُ دَارياً شُعيثُ ابنُ سهمٍ أم شُعيثُ ابنُ منقرِ(٣)

الأصل «أشُعَيْثٌ» بالهمز في أوله والتنوين في آخره؛ فحذفهما للضرورة، والمعنى: ما أدري أيُّ النسبين هو الصحيح، ومثلُه بيتُ زهيرٍ السابق(٤).

والذي غَلّط ابنَ الشَّجري(٥) حتى جعله من النوع الأول توهُّمُه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة؛ لمنافاته لفعل الدِّراية.

وجوابُه أن معنى قولك: «علمت أزيد قائم» «علمت» جوابَ «أزيد قائم»، وكذلك «ما علمت».

وبين المختلفتين، نحو: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٩] وذلك أيضاً على الأرجح من كون «أنتم» فاعلاً.

مسألة: «أم» المتصلة التي تستحق الجوابَ إنما تُجَابُ بالتعيين؛ لأنها سؤال عنه؛ فإذا قيل: «أزيد عندك أم عمرو» قيل في الجواب: «زيد»، أو قيل: «عمرو»، ولا يقال: «لا» ولا «نعم».

فإن قلت: فقد قال ذو الرُّمَّة(٦):

٥٨ ـ تقُولُ عجوزٌ مَدرجي مُتروحاً على بابِها من عند أهلي وغاديا:

---

(١) ﴿... أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾ [النازعات ٧٩:٢٧].

(٢) للمرار الحنظلي العدوي «زياد بن منقذ». شرح التبريزي على الحماسة ٣/ ١٨٣ وابن يعيش ٩/ ١٣٩ وشواهد السيوطي ٤٩ والخزانة ٢/ ٣٩١ وهو مع الشاهد ٢٥٦ من قطعة واحدة. سيتكرر برقم ٧٠٥.

(٣) البيت للأسود بن يعفر وينسب للّعين المنقري، وجاء في ديوان أوس بن حجر ص٤٩:

لعمرك ما أدري أمن حزن محجن شعيث بن سهم أم لحزن بن منقر

والشاهد في سيبويه ١/ ٤٨٥ وفي الأشموني ٣/ ١٠١ وفي الخزانة ٤/ ٤٥٠ والأعلام في البيت أسماء قبائل لا أشخاص ولهذا منعها من الصرف. والشاعر يذمهم باختلاط أنسابهم. وقد أثبتنا همزة «ابن» لأنها خبر وليست صفة.

(٤) يعني الشاهد ٥٤.

(٥) أبو السعادات هبة الله بن علي (ـ ٥٤٢هـ) إمام في اللغة والأدب، له الأماني، والحماسة، وغيرهما.

(٦) غيلان بن عقبة (ـ ١١٧هـ) شاعر فحل جيد التشبيه حسن التشبيب والأبيات في ديوانه ٦٥٣.

أذُو زَوجةٍ بالْمِصْرِ، أمْ ذُو خصومةٍ أراكَ لها بالبصرةِ العامَ ثاوِيا؟
فقُلتُ لها: لا، إنَّ أهلي جيرةٌ لأكْثبةِ الدَّهْنا جميعاً ومَاليا
وما كُنتُ مُذ أبصرتني في خُصومةٍ أراجِعُ فيها ـ يابنةَ القومِ ـ قاضيا

قلت: ليس قوله: «لا» جواباً لسؤالها، بل ردٌّ لما توهّمته من وقوع أحد الأمرين: كونِه ذا زوجة، وكونِه ذا خصومة، ولهذا لم يكتف بقوله: «لا»، إذ كان ردّ ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التام؛ فلهذا قال: «إن أهلي جيرة ـ البيت» و «وما كنت مذ أبصرتني ـ البيت».

مسألة: إذا عَطَفْتَ بعد الهمزة بـ«أو»؛ فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً، وقد أولِعَ الفقهاء وغيرُهم بأن يقولوا: «سواء كان كذا أو كذا» وهو نظير قولهم: «يجب أقلُّ الأمرين من كذا أو كذا» والصوابُ العطف في الأول بـ«أم»، وفي الثاني بـ«الواو»، وفي الصحاح «تقول: سواءٌ عليَّ قمتَ أو قعدت» انتهى. ولم يذكر غيرَ ذلك، وهو سهو، وفي كامل الهذلي[1] أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[2] وهذا من الشذوذ بمكان، وإن كانت همزةَ الاستفهام جاز قياساً، وكان الجواب بنعم أو بلا، وذلك أنه إذا قيل: «أزيدٌ عندك أو عمرو» فالمعنى أأحدهما عندك أم لا؛ فإن أجبت بالتعيين صح؛ لأنه جوابٌ وزيادة، ويقال: «آلحسنُ أو الحسينُ أفْضَلُ أم ابنُ الحنَفِيَّةِ؟» فتعطف الأول بـ«أو»، والثاني بـ«أم»، ويجاب عندنا[3] بقولك: «أحدهما»، وعند الكَيْسَانية[4] بـ«ابن الحنفِيَّة»، ولا يجوز أن تجيب بقولك: «الحسن» أو بقولك: «الحسين». لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية، وإنما جعل واحداً منهما لا بعينه قَرِيناً لابن الحنفية؛ فكأنه قال: «أأحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟».

مسألة: سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول الهُذلي:

٥٩ ـ دعاني إليها القلبُ إنِّي لأمرِهِ سميعٌ فما أدري أرُشدٌ طِلابُها[5]

تقديره: أم غَيّ، كذا قالوا، وفيه بحث كما مرّ، وأجاز بعضهم حذفَ معطوفها بدونها،

---

(١) أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة (ـ ٤٦٥هـ) عالم بالقراءات وله فيها كتاب الكامل.
(٢) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة ٢: ٦].
(٣) أي عند أهل السنة.
(٤) الحسن والحسين ابنا علي من فاطمة بنت الرسول ﷺ، ومحمد «ابن الحنفية» هو ابن عليّ من خولة بنت جعفر من بني حنيفة، رضي الله عنهم. والكيسانية كما في حاشية الدماميني ١/ ١٣ والأمير ١/ ٤٢ «طائفة من الرافضة ينسبون إلى المختار بن أبي عبيد، ولقبه كيسان».
(٥) تقدم برقم ٤ وسيتكرر برقم ١٠٦٤.

فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ﴾(١): إنَّ الوقفَ هنا، وإن التقدير، «أم تبصرون»، ثم يبتدأ ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٢] وهذا باطل؛ إذ لم يُسْمَع حذف معطوف بدون عاطفه، وإنما المعطوفُ جملة ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٢] ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصلَ: «أم تبصرون»، ثم أُقيمتِ الاسميةُ مقَام الفعلية والسبب مقام المسبب؛ لأنهم إذا قالوا له: «أنت خير» كانوا عنده بُصَراء، وهذا معنى كلام سيبويه.

فإن قلت: فإنهم يقولون: أتفعل هذا أم لا، والأصْلُ أم لا تفعل.

قلت: إنما وقع الحذفُ بعد لا، ولم يقع بعد العاطف، وأحرفُ الجواب تُحذَف الجمل بعدها كثيراً، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل؛ فكأن الجملة هنا مذكورة؛ لوجود ما يغني عنها.

وأجاز الزمخشري وحده حذفَ ما عطفت عليه «أمْ»؛ فقال في: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾(٢): يجوز كونُ «أم» متصلة على أن الخطاب لليهود، وحذف معادلها، أي أتدَّعُونَ على الأنبياء اليهوديةَ أم كنتم شهداء، وجَوَّز ذلك الواحدي(٣) أيضاً، وقدّر: أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائِهِ بنيه باليهودية أم كنتم شهداء، انتهى.

٢ ـ الوجه الثاني: أن تكون منقطعة، وهي ثلاثة أنواع: مسبوقةٌ بالخبر المحض، نحو: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾(٤) ومسبوقة بهمزة لغير استفهام نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾(٥)؛ إذ الهمزة في ذلك للإنكار؛ فهي بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعده. ومسبوقةٌ باستفهام بغير الهمزة، نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾(٦).

ومعنى «أم» المنقطعة الذي لا يفارقها: الإضراب، ثم تارة تكون له مجرداً، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً، أو استفهاماً طلبياً.

---

(١) ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف ٤٣: ٥١ و٥٢].

(٢) ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ۝١٣٢ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٣٢ و١٣٣].

(٣) علي بن أحمد (ـ ٤٦٨هـ) عالم مفسّر، له كتب في التفسير وأسباب النزول و«شرح ديوان المتنبي».

(٤) تتمتها ﴿بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [السجدة ٣٢: ٢ و٣].

(٥) تتمتها ﴿أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ﴾ [الأعراف ٧: ١٩٥].

(٦) تتمتها ﴿أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ...﴾ [الرعد ١٣: ١٦].

فمن الأول: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾[1] أما الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأما الثانية فلأنَّ المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء، قال الفراء: يقولون: «هل لك قِبَلنا حقٌّ أم أنت رجل ظالم» يريدون بل أنت.

ومن الثاني: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] تقديره: بل أله البنات ولكم البنون؛ إذ لو قدرت للإضراب المحض لزمَ المُحالُ.

ومن الثالث: قولهم: «إنَّها لإبلٌ أم شاء» التقدير: بل أهي شاء.

وزعم أبو عُبيدة أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد، فقال في قول الأخطل[2]:

٦٠ ـ كذبتْك عينُكَ أمْ رأيتَ بواسطٍ غلسَ الظَّلامِ من الرَّبابِ خيالا

«إن المعنى: هل رأيتَ؟».

ونقل ابن الشَّجري عن جميع البصريين أنها «أبداً» بمعنى «بل» والهمزة جميعاً، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك، والذي يظهر لي قولهم؛ إذِ المعنى في نحو: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾[3] ليس على الاستفهام، ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾[3] ونحو: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[4] ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾[5] وقوله:

٦١ ـ أنّى جزَوْا عامراً سُوءى بفعلهمُ أم كيف يجزُونني السُّوءى من الحسنِ؟
أمْ كيفَ ينفعُ ما تُعطي العَلوقُ به رئمانَ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبنِ؟[6]

«العَلُوق» ـ بفتح العين المهملة ـ الناقة التي علق قلبها بولدها، وذلك أنه يُنحر ثم يُحشى جلده تبناً ويجعل بين يديها لتشمه فتدرَّ عليه؛ فهي تسكن إليه مرة، وتنفر عنه أخرى.

وهذا البيت ينشد لمن يعدُ بالجميل ولا يفعله؛ لانطواء قلبه على ضده، وقد أنشده الكسائيُّ في مجلسِ الرشيد[7] بحضرة الأصمعي[8]؛ فرفع «رئمان» فردَّه عليه الأصمعي، وقال:

---

(١) تتمتها ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ...﴾ [الرعد ١٣: ١٦].

(٢) غياث بن غوث (ـ ٩٠هـ) من شعراء البلاط الأموي، والرباب في البيت اسم امرأة، وهو في ديوانه ٤١ وسيبويه ١/ ٤٨٤ والخزانة ٤/ ٤٥٢.

(٣) تقدمت.

(٤) ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا ...﴾ [النمل ٢٧: ٨٤].

(٥) تتمتها ﴿يَنصُرُكُم مِّن دُونِ الرَّحْمَٰنِ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك ٦٧: ٢٠].

(٦) البيتان لأفنون التغلبي واسمه ظالم أو صريم بن معشر وهما في الخزانة ٤/ ٤٥٥ والرئمان: مصدر وهو أن تحب الناقة ولدها فتلزمه وتحك أنفها به دون أن ترضعه.

(٧) هارون الرشيد بن محمد المهدي (ـ ١٩٣هـ) خامس الخلفاء العباسيين وأزهرهم عهداً، كان عالماً باللغة والأدب والحديث والفقه.

(٨) أبو سعيد عبد الملك بن قريب (ـ ٢١٦هـ) من أشهر رواة العرب وعلماء اللغة، ومن أحفظهم للشعر.

إنه بالنصب، فقال له الكسائي: اسكت، ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجر، فسكت. ووجههُ أن الرفع على الإبدال من «ما» والنصب بـ«تُعطي»، والخفض بدلٌ من الهاء، وصوَّب ابن الشَّجري إنكار الأصمعي، فقال: لأن رئمانها للبَوّ بأنفها هو عطيتها إياه لا عطيَّة لها غيره؛ فإذا رفع لم يبق لها عطية في البيت؛ لأن في رفعه إخلاء «تعطي» من مفعوله لفظاً وتقديراً، والجر أقربُ إلى الصواب قليلاً، وإنما حقُّ الإعراب والمعنى النصبُ، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجعٍ إلى المبدل منه، أي رِئْمَانُ أنفِ له.

والضمير في بـ«فعلهم» لعامر؛ لأن المراد به القبيلة، و«من» بمعنى البدل مثلها في: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[1] وأنكر ذلك بعضهم، وزعم أن «من» متعلقة بكلمة البدل محذوفة.

ونظير هذه الحكاية أن ثعلباً[2] كان يأتي الرِّيَاشِيَّ[3] ليسمع منه الشعر، فقال له الرياشي يوماً: كيف تروي «بازل» من قوله:

٦٢ - ما تنقمُ الحربُ العَوَانُ مِنِّي بازلُ عامين حديثٌ سِنِّي
لمثلِ هذا ولدتني أُمِّي[4]

فقال ثعلب: ألمثلي تقول هذا؟ إنما أصير إليك لهذه المُقطَّعات والخرافات، يروى البيت بالرفع على الاستئناف، وبالخفض على الإتباع، وبالنصب على الحال.

ولا تدخل «أم» المنقطعة على مفرد، ولهذا قدروا المبتدأ في «إنها لإبلٌ أمْ شاءٌ» وخرق ابنُ مالكٍ في بعض كتبه إجماعَ النحويين؛ فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنها تعطف المفردات كَ «بَلْ» وقدرها هنا بـ«بل» دون الهمزة، واستدل بقول بعضهم: «إن هناك لإبلاً أم شاء» بالنصب، فإن صحت روايته فالأولى أن يُقدَّر لشاء ناصبٌ، أي أم أرَى شاءً.

تنبيه: قد تردُ «أم» محتملة للاتصال والانقطاع. فمن ذلك قولُه تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[5] قال الزمخشري: يجوز في أم

---

(١) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة ٩: ٣٨].

(٢) أبو العباس أحمد بن يحيى (ـ ٢٩١هـ) شيخ الكوفة، عاصر المبرد وكانت بينهما مناظرات.

(٣) أبو الفضل العباس بن الفرج (ـ ٢٥٧هـ) راوية لغوي بصري قتل في فتنة الزنج.

(٤) تنقم: تكره. والحرب العوان: المتجددة. والبازل: البعير القوي. والرجز منسوب إلى علي بن أبي طالب وإلى أبي جهل؛ قيل: ارتجز به يوم بدر. انظر السيوطي ٥٤ وسيرة ابن هشام ٢/ ٢٧٥ وإنباه الرواة ٢/ ٣٧١ واللسان: بزل، نقم، عون. وسيتكرر برقم ١١٥٦.

(٥) ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ . . .﴾ [البقرة ٢: ٨٠].

أن تكون مُعادلة بمعنى أي الأمرين كائن على سبيل التقرير؛ لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة، انتهى.

ومن ذلك قولُ المتنبي:

٦٣ ـ أُحادٌ أمْ سداسٌ في أُحادِ لُيَيْلَتُنا المنوطةُ بالتَّنادِي؟[١]

فإن قدَّرْتها فيه متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة فشكَّ أواحدةٌ هي أم ست اجتمعت في واحدة فطلبَ التعيين، وهذا من تجاهل العارف كقوله:

٦٤ ـ أيا شجر الخابُورِ مالكَ مُورقاً؟ كأنَّك لم تجزع على ابنِ طريفِ![٢]

وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل «أحاد» ويكون تقديم الخبر وهو «أحاد» على المبتدأ وهو «لييلتنا» تقديماً واجباً؛ لكونه المقصودَ بالاستفهام مع «سُدَاس»؛ إذ شرطُ الهمزة المعادلة لـ«أم» أن يليها أحدُ الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ويلي «أم» المعادلُ الآخر؛ ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه، تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ: «أزيدٌ قائم أمْ عمروٌ» وإن شئت: «أزيد أم عمرو قائم» وإذا استفهمت عن تعيين الخبر «أقائمٌ زيدٌ أم قاعد» وإن شئت «أقائمٌ أم قاعدٌ زيد». وإن قدرتها منقطعةً فالمعنى أنه أخبرَ عن ليلته بأنها ليلة واحدة، ثم نظر إلى طولها فشك فجزم بأنها ست في ليلة فأضرب، أو شك هل هي ست في ليلة أم لا فأضرب واستفهم وعلى هذا فلا همزة مقدرة، ويكون تقديم «أحاد» ليس على الوجوب؛ إذ الكلام خبر، وأظهرُ الوجهين الاتصال؛ لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون «سداسٌ» خبراً عنه في وجه الانقطاع، كما لزم عند الجمهور في: «إنها لإبلٌ أم شاء» ومن الاعتراض بجملة «أم هي سداس» بين الخبر وهو «أحاد» والمبتدأ وهو «لييلتنا»، ومن الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة، فإن ذلك معلومٌ لا فائدة فيه؛ ولك أن تعارض الأول بأنه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل، بخلاف حذف المبتدأ.

واعلم أن هذا البيت اشتمل على لحناتٍ: استعمال «أُحاد» و«سداس» بمعنى واحدة وست وإنما هما بمعنى واحدة واحدة وست ست، واستعمال «سُداس» وأكثرهم يأباه ويخص العددَ المعدُول بما دون الخمسة[٣]، وتصغير ليلة على ليبلة وإنما صغرتها العرب على لُيَيْلية بزيادة الياء على غير قياس، حتى قيل: إنها مبنية على لَيْلَاة في نحو قول الشاعر:

---

(١) ديوانه ١/ ٢٢٤ وقد ذكر البيت هنا للتمثيل لا للاستشهاد لأن قائله مولد «قتل سنة ٣٥٤هـ» ولذلك تركه السيوطي في شرح الشواهد. وسيتكرر برقم ١١١٤.

(٢) من أبيات لليلى «وقيل سلمى» بنت طريف التغلبية ترثي بها أخاها، وهي في آخر الحماسة البحترية. والبيت من شواهد تجاهل العارف. والخابور شجر سمِّي به نهر يرفد الفرات في شمالي الشام.

(٣) يجيز الكوفيون ذلك إلى العشرة، والمتنبي كوفي.

٦٥ - في كُلِّ ما يومٍ وكُلِّ لـيْـلاه[1]

ومما قد يستشكل فيه أنه جمع بين متنافيين: استطالة الليلة وتصغيرها، وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله:

٦٦ - .... دُويهيةٌ تصفرُّ منها الأناملُ[2]

٣ - الثالث: أن تقع زائدة، ذكره أبو زيدٍ، وقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾[3]: إن التقدير «أفلا تبصرون أنا خير»، والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤيّة[4]:

٦٧ - يا ليت شعري ولا منجى من الهرَمِ أم هل على العيشِ بعد الشيبِ من ندمِ

٤ - الرابع: أن تكون للتعريف، نقلت عن طيىء، وعن حمير، وأنشدوا:

٦٨ - ذاكَ خليلي وذو يُواصلُني يرمي ورائي بامْسَهمِ وامْسَلِمهْ[5]

وفي الحديث: «ليسَ منَ امْبرِّ امْصيامُ في امْسفر» كذا رواه النمر بن تولب[6] رضي الله عنه، وقيل: إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لامُ التعريف في أولها نحو: غلام وكتاب، بخلاف: رجل وناس ولباس، وحكى لنا بعض طلبةِ اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرُّمْحَ، واركب امْفَرَسَ، ولعل ذلك لغة لبعضهم، لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق وأنها في الحديث دخلت على النوعين.

ألْ: على ثلاثة أوجه:

---

(١) قاله أبو زغيب دَلَم العبشمي، وبعده:

حتى يقول كل راء إذ راه يا ويحه من جمل ما أشقاء

وهو في اللسان «ليل» وفي شواهد السيوطي ٥٥.

(٢) صدره «وكل أناس سوف تدخل بينهم» وهو مع الشاهد ٢١٩ و٥٥٧ من قطعة للبيد بن ربيعة. ديوانه ٢٥٦ والخزانة ٢/ ٥٦١ وسيتكرر برقم ٢٢٦ و٣٥٦ و١٠٥٩.

(٣) تقدم ذكرها.

(٤) شاعر هذلي من مخضرمي الجاهلية والإسلام والبيت في ديوان الهذليين ١/ ١٩١ والرواية فيه: ألا منجى، ولا شاهد فيه حينئذ. وهو مع الشاهدين ٦١٥ و٨٠٠ من القصيدة التي أشرنا إليها في تعليقنا على الشاهد ٣٨٨.

(٥) لبجير بن غنمة الطائي، وهو جاهلي مقل، والأصل فيه:

وإن مولاي ذو يعيّرني لا إحنة بيننا ولا جَرَمه

ينصرني منك غير معتذر يرمي ورائي بامسهم وامسلمه

و«ذو» فيه بمعنى الذي.

(٦) شاعر مخضرم، عُمّر طويلاً في الجاهلية ثم أسلم وكانت له صحبة ومات سنة ١٤هـ والحديث في مسند أحمد: باب الصوم في السفر من مسند كعب بن عاصم.

١ ـ أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفاتِ المشبهة، وليس بشيء؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تُؤَوَّل بالفعل، ولهذا كانت الداخلةُ على اسم التفضيلِ ليست موصولة باتفاق، وقيل: هي في الجميع حرفُ تعريف، ولو صح ذلك لمَنعتْ من إعمال اسميِ الفاعل والمفعول، كما منع منه[1] التصغير والوصف، وقيل: موصولٌ حرفي، وليس بشيء؛ لأنها لا تؤول بالمصدر. وربما وُصلت بظرف، أو بجملةٍ اسمية، أو فعلية فعلها مضارعٌ، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريفٍ، فالأول[2]: كقوله:

٦٩ ـ مَنْ لا يزالُ شاكراً على المَعَهْ فَهْوَ حرٍ بعيشةٍ ذاتِ سعهْ[3]

والثاني[4]: كقوله:

٧٠ ـ من القومِ الرَّسُولُ اللّهِ منهُمْ لهم دانت رقابُ بني معدٍّ[5]

والثالث[6]: كقوله:

٧١ ـ ....صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ[7]

والجميع خاص بالشعر، خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير.

٢ ـ والثاني: أن تكون حرفَ تعريفٍ، وهي نوعان: عَهْدية، وجِنْسِية، وكل منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية إما أن يكون مصحوبها معهوداً ذِكريا، نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[8] ونحو: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾[9] ونحو:

---

(١) أي من إعمال اسمي الفاعل والمفعول.

(٢) يعني دخولها على الظرف.

(٣) على المعه أي على الذي معه. حر: حري وجدير. والرجز مجهول القائل وهو في ابن عقيل ١/ ٨٤.

(٤) يعني دخول «ال» على جملة اسمية.

(٥) «من القوم الرسول الله» أي من القوم الذين رسول الله منهم. والبيت مجهول القائل وهو في ابن عقيل ١/ ٨٤.

(٦) يعني دخول «ال» على جملة فعلية فعلها مضارع.

(٧) صدره

«يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت...»

شبهه في فحشه بالحمار الذي تجدع أذناه ـ أي تقطع ـ فينهق. والبيت لذى الخرق الطهوى «دينار أو قرط بن هلال» وهو في الخزانة ١/ ١٤.

(٨) ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ ...﴾ [المزمل ٧٣: ١٥ و١٦].

(٩) ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ ...﴾ [النور ٢٤: ٣٥].

«اشتريتُ فرساً ثم بعت الفرسَ» وعبرة هذه أن يسدَّ الضميرُ مسدَّها مع مصحوبها، أو معهوداً ذهنياً نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ...﴾[١] ونحو: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ...﴾[٢] أو **معهوداً حضورياً،** قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة، نحو: «جاءني هذا الرجلُ» أو «أيّ» في النداء نحو: «يا أيُّها الرجلُ» أو «إذا» الفجائية نحو: «خرجتُ فإذا الأسدُ» أو في اسم الزمان الحاضر نحو: «الآنَ» انتهى، وفيه نظر؛ لأنك تقول لشاتم رجلٍ بحضرتك: «لا تشتمِ الرَّجلَ» فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأن التي بعد «إذا» ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم؛ فلا تشبه ما الكلام فيه، ولأن الصحيح في الداخلة على الآن أنها زائدة؛ لأنها لازمة، ولا يعرف أن التي للتعريف وردت لازمةً بخلاف الزائدة، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[٣].

والجنسية: إما لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها «كلّ» حقيقةً، نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[٤] ونحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾[٥] أو لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها «كل» مجازاً، نحو: «زيد الرَّجل علماً» أي الكامل في هذه الصفة، ومنه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[٦] أو لتعريف الماهية، وهي التي لا تخلفها «كل» لا حقيقة ولا مجازاً، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] وقولك: «والله لا أتزوج النساء»، أو «لا ألبس الثياب» ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما، وبعضهم يقول في هذه: إنها لتعريف العهد؛ فإن الأجناس أمورٌ معهودة في الأذهان مُتميز بعضها عن بعض، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس.

والفرق بين المعرف بـ«أل» هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق، وذلك لأن ذا الألف واللام يدلُّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد.

---

(١) ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ...﴾ [التوبة ٩: ٤٠].

(٢) ﴿۞ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ۝١٨ ...﴾ [الفتح ٤٨: ١٨].

(٣) تتمتها ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ...﴾ [المائدة ٥: ٣].

(٤) ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ ...﴾ [النساء ٤: ٢٨].

(٥) ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر ١٠٣: ١ ـ ٣].

(٦) ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ٢: ٢].

تنبيه: قال ابن عصفور: أجازوا في نحو: «مررتُ بهذا الرَّجلِ» كونَ الرجل نعتاً، وكونه بياناً، مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرفَ من المُبيَّن، وفي النعت ألا يكون أعرفَ من المنعوتِ، فكيف يكون الشيءُ أعرفَ وغير أعرف؟

وأجاب بأنه: إذا قُدِّر بياناً قدرت أل فيه لتعريف الحضور؛ فقد يُفيدُ الجنسَ بذاته، والحضورَ بدخول «أل»، والإشارةُ إنما تدل على الحضور دون الجنس، وإذا قدِّر نعتاً قدرت «أل» فيه للعهد، والمعنى: مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا؛ فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدل عليه، فكانت أعرفَ. قال: وهذا معنى كلام سيبويه.

٣ ـ الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمة، وغير لازمة.

فالأولى[١]: كالتي في الأسماء الموصولة، على القول بأنَّ تعريفها بالصلة، وكالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنَّضر والنُّعمان واللات والعزَّى، أو لارتجالها كالسَّموأل، أو لغلبتها على بعض من هي له في الأصلِ كالبيتِ للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا، وهذه في الأصل لتعريف العهد.

والثانية[٢]: نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، وغيرها.

فالأولى: الداخلة على عَلم منقول من مجرد صالح لها مَلْمُوحٍ أصله كحارث وعبَّاس وضحَّاك، فتقول فيها: الحارث، والعباس، والضحَّاك، ويتوقف هذا النوع على السماع، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو محمد ومعروف وأحمد؟.

والثانية نوعان: واقعة في الشعر، وواقعة في شذوذ من النثر.

فالأولى[٣]: كالداخلة على يَزيدَ وعَمْرٍو في قوله:

٧٢ ـ باعَدَ أمَّ العَمْرِ مِنْ أسيرِها حُرَّاسُ أبوابٍ على قصورِها[٤]

وفي قوله:

٧٣ ـ رَأيتُ الوَليدَ بْنَ اليزيدِ مُباركاً شديداً بأعْباءِ الخلافَةِ كاهِلُهْ[٥]

---

(١) أي «ال» الزائدة اللازمة.

(٢) أي «ال» غير اللازمة.

(٣) أي «ال» الواقعة في الشعر.

(٤) قائله أبو النجم العجلي «الفضل بن قدامة». أسيرها أي أسير حبها. وقد حذفنا واو التفريق بين «عمرو» و«عمر» لزوال الحاجة إليها لأن «عمر» لا تدخله ال انظر اللسان مادة عمر، وابن يعيش ١/ ٤٤.

(٥) البيت للرماح بن ميادة ـ واسم أبيه: أبرد ـ يمدح فيه الوليد بن يزيد بن عبد الملك. وهو في الخزانة ١/ ٣٢٧.

فأما الداخلة على وليد في البيت فللَمْح الأصل، وقيل: «أل» في اليزيد والعمرْ للتعريف، وإنهما نُكِّرا ثم أدخلت عليهما «أل»، كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله:

٧٤ - عَـلا زَيْـدُنـا يَـوْمَ الـنَّـقـا رأسَ زَيْـدِكُـم ....[١]

واختلف في الداخلة على «بنات أَوْبَرَ» في قوله:

٧٥ - ولـقـدْ جَـنَـيْـتُـكَ أكـمُـؤاً وعَـسـاقِـلاً ولـقـدْ نَـهَـيْـتُـكَ عَـنْ بَـنـاتِ الأوْبَـرِ[٢]

فقيل: زائدة للضرورة، لأن «ابن أَوْبَرَ» عَلَم على نوع من الكمأة، ثم جمع على «بنات أوبر» كما يقال في جمع ابن عُرْس: «بنات عُرْس» ولا يقال: «بَنو عُرْسٍ» لأنه لما لا يعقل، ورده السَّخاوي[٣] بأنها لو كانت زائدة لكان وجودُها كالعَدَم، فكان يخفضه بالفتحة، لأن فيه العلمية والوَزْنَ، وهذا سَهْو منه، لأن «أل» تقتضي أن ينجرَّ الاسمُ بالكسرة، ولو كانت زائدة فيه، لأنه قد أمن فيه التنوين، وقيل: «أل» فيه للَمْحِ الأصل، لأن «أوبر» صفة كحَسَن وحُسَيْن وأحْمَر، وقيل: للتعريف، وإن «ابن أَوْبَرَ» نكرة كابن لَبون، فـ«أل» فيه مثلُها في قوله:

٧٦ - وابـن الـلـبـون إذا مـا لُـزَّ فـي قـرَنٍ لـم يـسـتـطـع صـولـة الـبُـزْلِ الـقـنـاعـيـسِ[٤]

قاله المبرد، ويرده أنه لم يُسْمَع ابن أوبر إلا ممنوع الصرف.

والثانية[٥]: كالواقعة في قولهم: «ادخلوا الأوَّل فالأول» و «جاؤوا الجمَّاءَ الغفير» وقراءة بعضهم: ﴿لَيَخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾[٦] بفتح الياء، لأن الحال واجبة التنكير، فإن قدرت الأذل مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف، أي خروج الأذل كما قدره الزمخشري لم يحتج إلى دعوى زيادة «أل».

---

(١) تمامه «بأبيض مشحوذ الغراريمان» النقا: كثيب الرمل. والمعنى: يوم الحرب عند النقا. والغرار: شفرة السيف، والبيت لرجل من طيء وهو في الخزانة ١/ ٣٢٧ و٢/ ١٦١. وفيه روايات.

(٢) البيت مجهول القائل وهو في ابن عقيل ١/ ٩٢. جنيتك أي جنيت لك. العساقل نوع من الكمأة وسيتكرر برقم ٤٠٢.

(٣) علي بن محمد (ـ ٦٤٣هـ) عالم بارع في القراءات والأصول والتفسير واللغة له شرح المفصّل وشرح الشاطبية وغيرهما.

(٤) البيت لجرير في هجاء عمر بن لجأ وهو في ديوانه ٣٢٣ وفي سيبويه ١/ ٢٦٥ وابن اللبون: الصغير من الإبل، لز: ربط. القرن: الحبل. البزل: جمع بازل وهو البعير القوي. القناعيس: جمع قنعاس ـ بكسر القاف ـ أي شديد.

(٥) يعني الواقعة في شذوذ من النثر.

(٦) ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ . . .﴾ [المنافقون ٦٣: ٨].

تنبيه: كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف[١] يسأله عن قول القائل:

٧٧ ـ فإنْ تَرْفقي يا هند فالرفق أيمن وإن تخرُقي يا هند فالخُرق أشأم[٢]

فأنتِ طلاقٌ والطلاقُ عزيمةٌ ثلاث، ومَن يخرُقْ أعقُّ وأظلمُ

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية، ولا آمَن الخطأ إن قلت فيها برأيي، فأتيت الكسائي وهو في فراشه، فسألته: فقال: إن رفعَ ثلاثاً طلقت واحدة، لأنه قال: «أنت طلاق» ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث وإن نصبها طلقت ثلاثاً، لأن معناه أنت طالق ثلاثاً، وما بينهما جملة معترضة، فكتبت بذلك إلى الرشيد، فأرسل إليَّ بجوائز، فوجهت بها إلى الكسائي، انتهى ملخصاً.

وأقول: إن الصواب أن كلاً من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة، أما الرفع فلأن «أل» في الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول: «زيدٌ الرجُل» أي هو الرجل المعتدُّ به، وإما للعهد الذكري مثلها في: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[٣] أي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث، ولا تكون للجنس الحقيقي، لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص كما يقال: «الحيوان إنسان» وذلك باطل، إذ ليس كل حيوان إنساناً، ولا كل طلاق عزيمة ولا ثلاثاً، فعلى العهدية يقع الثلاث، وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي، وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحينئذ يقتضي وقوع الطلاق الثلاث، إذ المعنى فأنت طالق ثلاثاً، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاق عزيمة، ولأن يكون حالاً من الضمير المستتر في عزيمة، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث، لأن المعنى والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً، فإنما يقع ما نواه، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر، وأما الذي أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعدُ:

فبيني بها أن كنتِ غير رفيقةٍ وما لامرىءٍ بعد الثلاث مقدَّمُ[٤]

مسألة: أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة «أل» عن الضمير المضاف إليه، وخرَّجوا على ذلك: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٥] و: «مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ» و: «ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ» إذا رفع الوجه والظهر والبطن، والمانعون يقدرون هي المأوى له،

---

(١) يعقوب بن إبراهيم (ـ ١٨٢هـ) فقيه عالم حافظ للحديث لازم الإمام أبا حنيفة وولي قضاء بغداد في عهد المهدي والهادي والرشيد.

(٢) هذان البيتان مع البيت الثالث ـ وسيذكر بعد قليل ـ من أبيات المسائل الفقهية النحوية. انظر خبرها مطولاً في الخزانة ٢/ ٦٩ـ ٧٥.

(٣) تقدمت.

(٤) انظر تعليقنا على البيتين السابقين.

(٥) ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ ...﴾ [النازعات ٧٩: ٤٠ و٤١].

والوجه منه، والظهر والبطن منه في الأمثلة وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة[١]. وقال الزمخشري في: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[٢]: إن الأصل أسماء المسميات، وقال أبو شامة[٣] في قوله:

٧٨ - بدأت بـ «باسم الله» في النَّظم أوَّلا ....[٤]

إن الأصل: في نظمي، فجوزا نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر، والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب.

مسألة: من الغريب أن «أل» تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية قُطرُب: «أل فَعَلْتَ؟» بمعنى هل فعلت، وهو من إبدال الخفيف ثقيلاً كما في «الآل» عند سيبويه، لكن ذلك سهل، لأنه جعل وسيلة إلى الألف التي هي أخف الحروف.

أما: بالفتح والتخفيف على وجهين:

١ ـ أحدهما: **أن تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا، وتكثر قبل القسم كقوله:**

٧٩ - **أما والذي أبكى وأضحك، والذي أمات وأحيا، والذي أمْرُهُ الأمرُ**[٥]

وقد تبدل همزتها هاء أو عيناً قبل القسم، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها، أو تحذف الألف مع ترك الإبدال، وإذا وقعت «أنّ» بعد «أمَا» هذه كسرت كما تكسر بعد «ألا» الاستفتاحية.

٢ ـ والثاني: أن تكون بمعنى حقًّا أو أحقًّا، على خلاف في ذلك سيأتي، وهذه تفتح «أنَّ» بعدها كما تفتح بعد حقًّا، وهي حرف عند ابن خروف، وجعلها مع «أنَّ» ومعموليها كلاماً تركَّب من حرف واسم كما قاله الفارسي في: «يا زيد»، وقال بعضهم: هي اسم بمعنى حقًّا، وقال آخرون: هي كلمتان، الهمزة للاستفهام، و «ما» اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء حق، فالمعنى أحقّاً، وهذا هو الصواب، وموضع «ما» النصب على الظرفية كما انتصب «حقاً» على ذلك في نحو قوله:

٨٠ - أحقًّا أنَّ جيرتنا استقلوا ....[٦]

---

(١) فلا يجوز: جاء الذي قام الغلام، على نية: غلامه.

(٢) تتمتها ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [البقرة ٢: ٣١].

(٣) عبد الرحمٰن بن إسماعيل (ـ ٦٦٥هـ) عالم بالقراءات والفقه والعربية والتاريخ.

(٤) تمامه «تبارك رحماناً رحيماً وموئلاً» وهو مطلع القصيدة الشاطبية في القراءات السبع، وقد تركه السيوطي في شرحه لتأخر قائله «توفي الشاطبي قاسم بن غيره ٥٩٠هـ» وسيتكرر برقم ٨٣٣.

(٥) البيت مع الشاهد ٩١٢ من قطعة لأبي صخر عبد الله بن سلمة الهذلي، وجواب القسم في بيت لاحق:

لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما الذعر

وانظر شرح الحماسة ٣/ ١١٩ وشواهد السيوطي ٦٢ وسيتكرر برقم ١٠٦.

(٦) تمامه «فنيتنا ونيتهم فريق» وهو للمفضل النكري «عامر بن معشر» ويروى «ألم تر أن جيرتنا. . .» ولا شاهد فيه حينئذ. والمعنى: أحقاً أنهم ارتحلوا، فإن وجهتنا ووجهتهم مفترقتان. ابن سلام ٢٣٣، وسيبويه ١/ ٤٦٨.

وهو قول سيبويه، وهو الصحيح، بدليل قوله:

٨١ ـ أفي الحق أني مغرم بكِ هائم ....[١]

فأدخل عليها «في»، و «أن» وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، وقال المبرد: «حقاً» مصدر لحقٍّ محذوفاً، و «أن» وصلتها فاعل.

وزاد المالقي لـ «أما» معنى ثالثاً، وهو أن تكون حرف عرض بمنزلة «ألا»، فتختص بالفعل، نحو «أما تقوم» و «أما تقعد» وقد يُدَّعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في: «ألم» و«ألا»، وأن «ما» نافية، وقد تحذف هذه الهمزة كقوله:

٨٢ ـ ما ترى الدهر قد أباد معدّاً وأباد السَّراة من عدنان[٢]

أمّا: بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الأولى ياء، استثقالاً للتضعيف، كقول عمر بن أبي ربيعة:

٨٣ ـ رأت رجلاً أيْما إذا الشمس عارضت فيضحى، وأيما بالعَشِيِّ فيخصرُ[٣]

وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد:

أمّا أنها شرطٌ فبدليل لزومُ الفاء بعدها، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾[٤] الآية، ولو كانت «الفاء» للعطف لم تدخل على الخبر، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها، ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونُها للعطف تعين أنها «فاء» الجزاء.

فإن قلت: قد أستغني عنها في قوله:

٨٤ ـ فأمّا القتال لا قتال لديكمُ ....[٥]

---

(١) تمامه «وأنك لا خل هواك» وهو لعابد بن المنذر وفحواه أن حبها له ملتبس عليه فلا هو صد يوقع اليأس ولا إقبال يوقع الأمل في النفس.

(٢) قائله مجهول. وهو في شواهد السيوطي ٦٣.

(٣) عارضت: غدت في عرض السماء. يضحى: يبرز للشمس. يخصر: يبرد. والبيت كناية عن مواصلة السفر في النهار وفي العشي وهو في ديوان عمر ٨٦ وفي الخزانة ٤/٥٥٢.

(٤) ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة ٢:٢٦].

(٥) تمامه «ولكنّ سيراً في عراض المواكب» وهو للحارث بن خالد. انظر الخزانة ١/٢١٧ وابن عقيل ٢/١٤١.

قلت: هو ضرورة، كقول عبد الرحمٰن بن حسّان[1]:

- مَن يفعلِ الحسناتِ اللّهُ يشكرها ....

فإن قلت: فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾[2]. قلت: الأصل: فيقال لهم: أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمَقول فتبعته الفاء في الحذف، ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً، كالحاجّ عن غيره يُصلّي عنه ركعتي الطواف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح، هذا قول الجمهور.

وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب «أمّا» لا تحذف في غير الضرورة أصلاً، وأن الجواب في الآية: ﴿فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾[2] والأصل: فيقال لهم: ذوقوا، فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المَقول، وأن ما بينهما[3] اعتراض، وكذا قال في آية الجاثية: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَـٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[4] الآية، قال: أصله فيقال لهم: «ألم تكن آياتي»، ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة.

وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة[5]، ومن ذلك: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَـٰكِينَ﴾ [الكهف: ٧٩] ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَـٰمُ﴾[6] ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾[7] الآيات، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم، فالأول[8]: نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَـٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾[9] أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا،

---

(١) هو ابن حسان بن ثابت، شاعر كأبيه، سكن المدينة ومات حوالي ١٠٤هـ وتمام البيت «والشر بالشر عند الله مثلان» ويروى «من يفعل الخير فالرحمٰن يشكره» ولا شاهد فيه حينئذ. وينسب الشعر أيضاً لأبيه وليس في ديوانه، ولكعب بن مالك. وهو في سيبويه ١/ ٤٣٥ والخزانة ٣/ ٦٤٤ و٦٥٥ و٤/ ٥٤٧. وسيتكرر في المغني برقم ١٤٥ و٢٣٨ و٢٩٦ و٤٢٦ و٧٨٤ و٧٨٧ و٩٠٨ و١٠٧٦ و١١٠٦.

(٢) ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران ٣: ١٠٦].

(٣) بين ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ﴾ [آل عمران ٣: ١٠٦] وفاء الجواب الداخلة على القول المحذوف، فالاعتراض هو ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾ [آل عمران ٣: ١٠٦].

(٤) تتمتها ﴿فَٱسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ [الجاثية ٤٥: ٣١].

(٥) تقدم ذكرها.

(٦) تتمتها ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ...﴾ [الكهف ١٨: ٨٠].

(٧) تتمتها ﴿فَكَانَ لِغُلَـٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ ...﴾ [الكهف ١٨: ٨٢].

(٨) أي ترك تكرار «اما» استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر.

(٩) تتمتها ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء ٤: ١٧٤ و١٧٥].

والثاني[١]: نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ...﴾[٢] أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم، ويدل على ذلك: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾[٢] أي كلٌّ من المتشابه والمحْكَم من عند الله، والإيمان بهما واجب، وكأنه قيل: «وأما الراسخون في العلم فيقولون»، وهذه الآية في «أما» المفتوحة نظيرُ قولك في: «إما» المكسورة «إما أن تنطق بخير وإلا فاسكت» وسيأتي ذلك، كذا ظهر لي، وعلى هذا فالوقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾[٣] وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة[٤] فتأملها.

وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً، نحو: «أما زيد فمنطلق».

وأما التوكيد فقلَّ من ذكره، ولم أر من أحكمَ شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: فائدة «أما» في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت: «أما زيد فذاهب» ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مذلٍ بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط، انتهى.

ويفصل بين «أمّا» وبين «الفاء» بواحد من أمور ستة: أحدها: المبتدأ كالآيات السابقة، والثاني: الخبر، نحو: «أما في الدار فزيدٌ» وزعم الصفار[٥] أن الفصل به قليل، والثالث: جملة الشرط، نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ٨٨ فَرَوۡحٞ﴾[٦] الآيات. والرابع: اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾[٧] الآيات. والخامس: اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد «الفاء»، نحو: «أما زيداً فاضربهُ» وقراءة بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] بالنصب، ويجب تقدير العامل بعد «الفاء» وقبل «ما» دخلت عليه؛ لأن «أما» نائبة عن الفعل، فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل وأما نحو: «زيدٌ كان يفعل» ففي «كان»

---

(١) أي ترك تكرار «اما» استغناء بكلام بعدها يذكر موضع القسم الآخر.

(٢) تتمتها ﴿...وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ ...﴾ [آل عمران ٣: ٧].

(٣) من الآية السابقة.

(٤) تقدمت.

(٥) قاسم بن علي من نحاة الأندلس صحب الشلوبين وابن عصفور وشرح كتاب سيبويه. مات بعد ٦٣٠هـ.

(٦) تتمتها ﴿وَرَيۡحَانٞ وَجَنَّتُ نَعِيمٖ ٨٩ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ٩٠ فَسَلَٰمٞ لَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ٩١ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ٩٢ فَنُزُلٞ مِّنۡ حَمِيمٖ﴾ [الواقعة ٥٦: ٨٩ ـ ٩٣].

(٧) تتمتها ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ١٠ وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ﴾ [الضحى ٩٣: ٩ ـ ١١].

ضمير فاصل في التقدير، وأما: «ليس خلَق الله مثله» ففي «ليس» أيضاً ضمير لكنه ضمير الشأن والحديث، وإذا قيل بأن «ليس» حرف فلا إشكال، وكذا إذا قيل: فعل يشبه الحرف، ولهذا أهملها بنو تميم؛ إذ قالوا: «ليس الطيبُ إلا المسكُ» بالرفع. والسادس: ظرف معمول لـ «أما» لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف، نحو: «أما اليومَ فإني ذاهب، وأما في الدار فإن زيداً جالس» ولا يكون العامل ما بعد «الفاء»؛ لأن خبر «إنَّ» لا يتقدم عليها فكذلك معموله، هذا قول سيبويه والمازني والجمهور، وخالفهم المبرد وابن درستويه[1] والفراء، فجعلوا العامل نفس الخبر، وتوسع الفراء فجوزه في بقية أخوات «إن»، فإن قلت: «أما اليوم فأنا جالس» احتمل كون العامل «أما» وكونه الخبر، لعدم المانع، وإن قلت: «أما زيداً فإني ضارب» لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما، وامتنعت المسألة عند الجمهور، لأن «أما» لا تنصب المفعول، ومعمول خبر «إن» لا يتقدم عليها، وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر.

تنبيهان:

الأول: أنه سمع «أما العبيدَ فذو عبيد» بالنصب، «وأما قريشاً فأنا أفضلها» وفيه عندي دليل على أمور، أحدها: أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل، إذ التقدير هنا مهما ذكرت، وعلى ذلك يتخرج قولهم: «أما العلمَ فعَالم» و «أمّا عِلْماً فعالِمٌ» فهو أحسن مما قيل: إنه مفعول مطلق معمول لما بعد «الفاء» أو مفعول لأجله إن كان معرفاً وحالٌ إن كان منكراً. والثاني: أن «أمّا» ليست العاملة؛ إذ لا يعمل الحرف في المفعول به. والثالث: أنه يجوز «أما زيداً فإني أكرم» على تقدير العمل للمحذوف.

التنبيه الثاني: أنه ليس من أقسام «أمَّا» التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[2] ولا التي في قول الشاعر:

٨٦ - أبـا خُـراشـةَ أمَّـا أنـتَ ذا نـفـرٍ فـإنَّ قـومـيَ لـم تـأكـلـهـمُ الـضُّـبـعُ[3]

بل هي فيهما كلمتان؛ فالتي في الآية هي «أم» المنقطعة و«ما» الاستفهامية، وأدغمت الميم في الميم للتماثل، والتي في البيت هي «أنْ» المصدرية و«ما» المزيدة، والأصل: لأنْ كُنْتَ، فحذف الجار وكان للاختصار، فانفصل الضمير؛ لعدم ما يتصل به، وجيء بـ «ما» عوَضاً عن كان، وأدغمت النون في الميم للتقارب.

---

(١) عبد الله بن جعفر (ـ ٣٤٧هـ) عالم فارسي الأصل برع في النحو واللغة وألّف فيهما.

(٢) ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُواْ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا...﴾ [النمل ٢٧: ٨٤].

(٣) تقدم البيت برقم: ٤٤ وسيتكرر برقم ٨٠٥ و١١٨٢.

إمَّا: المكسورة المشددة قد تفتح همزتها، وقد تبدل ميمُها الأولى ياء، وهي مركبة عند سيبويه من «إنْ» و«ما»، وقد تحذف «ما» كقوله:

٨٧ ـ سقتهُ الرَّواعدُ من صيِّفٍ وإنْ منْ خريفٍ فلنْ يَعْدما[١]

أي إما من صيف وإما من خريف، وقال المبرد والأصمعي: «إنْ» في هذا البيت شرطية، و«الفاء» فاء الجواب، والمعنى: وإن سقته من خريف فلن يعدم الريَّ، وليس بشيء؛ لأن المراد وَصفُ هذا الوَعِل بالريّ على كل حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك، وقال أبو عبيدة: «إنْ» في البيت زائدة.

«وإمَّا» عاطفة عند أكثرهم، أعني «إمَّا» الثانية في نحو قولك: «جاءني إما زيدٌ وإمّا عمرو» وزعم يونس[٢] والفارسي وابن كيسان[٣] أنها غير عاطفة كالأولى، ووافقهم ابن مالك، لملازمتها غالباً الواوَ العاطفة، ومن غير الغالب قوله:

٨٨ ـ يا ليتما أمُّنا شالتْ نعامتُها أيما إلى جنَّةٍ أيما إلى نارِ[٤]

وفيه شاهد ثان، وهو فتح الهمزة، وثالث وهو الإبدال، ونقل ابن عصفور الإجماعَ على أن «إمَّا» الثانية غير عاطفة كالأولى، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمُصاحبتها لحرفه، وزعم بعضهم أن «إمَّا» عطفتْ الاسمَ على الاسم، و«الواو» عطفت «إمَّا» على «إمَّا»، وعطف الحرف على الحرف غريب، ولا خلاف أن «إمَّا» الأولى غير عاطفة؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: «قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو» وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو: «رأيتُ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً» وبين المبدل منه وبدلِهِ نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾[٥] فإن ما بعد الأولى بَدَل مما قبلها.

---

(١) للنمر بن تولب. الرواعد: السحائب يصحبها الرعد. والصيف، بياء مكسورة مشددة: مطر الصيف. وهو في سيبويه ١/ ١٣٥ و٤٧١ وفي الخزانة ٤/ ٤٣٤. سيتكرر برقم ٩١.

(٢) يونس بن حبيب (ـ ١٨٢هـ) إمام أهل البصرة في عصره في النحو واللغة والأدب وشيخ سيبويه والكسائي والفراء.

(٣) محمد بن أحمد (ـ ٢٩٩هـ) نحوي بغدادي أخذ عن المبرد وثعلب، له كتب في النحو وعلله وفي غريب الحديث ومعاني القرآن.

(٤) لمعبد بن قرط، أو سعد بن قرط، أو سعد بن قرين، يدعو على أمه بالموت وقد كان عاقاً لها. وهو في الخزانة ٤/ ٤٣١ وشواهد السيوطي ٦٧.

(٥) ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ [مريم ١٩: ٧٥].

ولإمَّا خمسة معان:

أحدها: الشك، نحو: «جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو» إذا لم تعلم الجائي منهما.

والثاني: الإبهام، نحو: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾(١).

والثالث: التخيير، نحو: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾(٢)، ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾(٣) ووهم ابن الشَّجري؛ فجعل من ذلك ﴿: إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾(٤).

والرابع: الإباحة، نحو: «تعلَّم إما فقهاً وإما نحواً» و «جالس إما الحسنَ وإما ابن سيرين»، ونازع في ثبوت هذا المعنى لـ «إما» جماعةٌ مع إثباتهم إياه لـ «أو».

والخامس: التفصيل، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾(٥) وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة، وأجاز الكوفيون كونَ «إمَّا» هذه هي «إنِ» الشرطية و«ما» الزائدة، قال مكي: ولا يجيز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعلٌ يفسره، نحو: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾(٦) وردّ عليه ابن الشجري بأنّ المضمر هنا: كان؛ فهو بمنزلة قوله:

٨٩ - قد قيلَ ذلك إن حقًّا وإنْ كذباً .... (٧)

وهذه المعاني لـ «أو» كما سيأتي، إلا أن «إمَّا» يُبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك وغيره، ولذلك وجب تكرارها في غير ندور، و «أو» يُفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره، ولهذا لم تتكرر.

وقد يستغنى عن «إمَّا» الثانية بذكر ما يُغني عنها نحو: «إمَّا أنْ تتكلَّم بخير وإلاَّ فاسكت» وقول المُثقَّب العبدي(٨):

٩٠ - فإمَّا أنْ تكونَ أخي بصدقٍ فأعرفَ منكَ غثِّي من سميني

---

(١) تتمتها ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة ٩: ١٠٦].

(٢) ﴿قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن ...﴾ [الكهف ١٨: ٨٦].

(٣) ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن ...﴾ [طه ٢٠: ٦٥].

(٤) تقدمت الآية.

(٥) ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان ٧٦: ٣].

(٦) ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ...﴾ [النساء ٤: ١٢٨].

(٧) تمامه «فما اعتذارك من قول إذا قيلا» وهو للنعمان بن المنذر. وانظره في سيبويه ١/ ١٣١ وابن عقيل ١/ ١٢٣ والسيوطي ٦٨ والخزانة ٢/ ٧٨.

(٨) هو العائذ بن محصن شاعر جاهلي من ربيعة اتصل بعمرو بن هند والنعمان بن المنذر، والبيتان في المفضليات ٢٩٢ والسيوطي ٦٩ والخزانة ٤/ ٤٢٩ ولعلهما مع الشاهد ٥٥٩ من قطعة واحدة.

وإلاَّ فاطَّرِحْني واتَّخِذْني عَدُوًّا أتَّقيكَ وتتَّقيني

وقد يستغنى عن الأولى لفظاً كقوله:

٩١ - سقتهُ الرّواعدُ من صيِّفٍ ....[1]

البيت، وقد تقدم، وقوله:

٩٢ - تُلمُّ بدارٍ قد تقادمَ عهدُها وإمّا بأمواتٍ ألمّ خيالُها[2]

أي إما بدارٍ، والفراء يقيسه؛ فيجيز: «زيد يقومُ وإمَّا يقعد» كما يجوز: «أو يقعد».

تنبيه: ليس من أقسام «إمّا» التي في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[3] بل هذه «إنِ» الشرطية و«ما» الزائدة.

أوْ: حرفُ عطفٍ، ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر:

الأول: الشك، نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[4].

والثاني: الإبهام، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] الشاهد في الأولى، وقول الشاعر:

٩٣ - نحنُ أو أنتمُ الأُلى ألْفُوا الحـ ـقّ، فبُعداً للمبُطلينَ وسُحقا[5]

والثالث: التخيير، وهي الواقعة بعد الطلب، وقبلَ ما يمتنع فيه الجمع نحو: «تزوّجْ هنداً أو أُختها» و «خذ من مالي ديناراً أو درهماً».

فإن قلت: فقد مثّل العلماء بآيتي الكفارة والفدية[6] للتخيير مع إمكان الجمع.

قلت: يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارةٌ وبين الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فديةٌ، بل تقع واحدة منهن كفارةً أو فديةً والباقي قُربة مستقلة خارجة عن ذلك.

---

(١) تقدم برقم ٨٧.

(٢) نسبه السيوطي لذي الرُمة ولم نجده في ديوانه بل هو في شرح ديوان الفرزدق ٢/٦١٨ وابن يعيش ٨/ ١٠٢.

(٣) تتمتها ﴿فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا . . .﴾ [مريم ١٩: ٢٦].

(٤) ﴿قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ١١٣].

(٥) قائله مجهول. شواهد السيوطي ٧٠.

(٦) آية الكفارة ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ . . .﴾ [المائدة ٥: ٨٩] وآية الفدية ﴿وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ۚ . . .﴾ [البقرة ٢: ١٩٦].

والرابع: الإباحة، وهي الواقعة بعد الطلب وقبلَ ما يجوز فيه الجمع، نحو: «جالس العلماء أو الزهّاد» و «تعلَّم الفقه أو النحو» وإذا دخلت «لا» الناهية امتنع فعل الجميع نحو: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[١] إذ المعنى لا تطع أحدهما، فأيهما فعله[٢] فهو أحدهما، وتلخيصه أنها تدخل للنَّهي عما كان مباحاً، وكذا حكم النهي الداخل على التخيير، وفاقاً للسيرافي[٣]، وذكر ابن مالك أن أكثر ورود «أو» للإباحة في التشبيه نحو: ﴿فَهِىَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[٤]، والتقدير نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾[٥] فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب.

والخامس: الجمع المطلق كالواو، قاله: الكوفيون والأخفش والجرمي[٦]، واحتجوا بقول توْبة[٧]:

٩٤ ـ وقد زعمتْ ليلى بأنّيَ فاجرٌ لنفسي تُقاها أوْ عليها فُجورُها

وقيل: «أو» فيه للإبهام، وقول جرير:

٩٥ ـ جاءَ الخلافة أو كانت لهُ قدراً كما أتى ربَّهُ موسى على قَدرِ[٨]

والذي رأيته في ديوان جرير «إذْ كانتْ» وقوله:

٩٦ ـ وكانَ سِيَّانِ أنْ لا يسرحُوا نَعَماً أو يسرحُوهُ بها، واغبرَّت السُّوحُ[٩]

أي: وكان الشأن: ألا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان لوجود القحط، وإنما قدرنا «كان» شأنية لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وقول الراجز:

---

(١) ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ ...﴾ [الإنسان ٧٦: ٢٤].

(٢) أي أطاعه.

(٣) أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ـ ٣٦٨هـ) نحوي متفقه ورع له أخبار النحويين البصريين، وشرح كتاب سيبويه.

(٤) ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَالْحِجَارَةِ ...﴾ [البقرة ٢: ٧٤].

(٥) ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم ٥٣: ٨ ـ ٩].

(٦) أبو عمر صالح بن إسحاق (ـ ٢٢٥هـ) نحوي أخذ عن الأخفش ويونس بن حبيب.

(٧) توبة بن الحميِّر (ـ ٨٥هـ) شاعر من عشاق العرب، أحب ليلى الأخيلية وانظر أخبارهما في الأغاني ١١/ ١٩٤ـ ٢٣٤ والبيت في شواهد السيوطي ٧٠.

(٨) البيت في مدح عمر بن عبد العزيز. ورواية الديوان ص٢٧٥: «نال الخلافة إذ كانت له قدرا» ولا شاهد فيه حينئذ. وهو في ابن عقيل ٢/ ٧٠.

(٩) الضمير في «بها» يعود إلى السنة المجدبة، والسوح جمع ساحة كنوق وناقة والبيت لأبي ذؤيب الهذلي «خويلد بن خالد» وفي الخزانة ٢/ ٣٤٢ أنه ملفق من بيتين. والذي في ديوان الهذليين ١/ ١٠٧:

وقال ماشيهم: سيان سيركم وأن تقيموا به واغبرت السوح
وكان مثلين ألا يسرحوا نعماً حيث استرادت مواشيهم وتسريح

ولا شاهد فيه حينئذ. ماشيهم: صاحب الماشية منهم.

٩٧ - إنَّ بها أكتلَ أوْ رزاما خُويْربينِ ينقُفان الهاما[١]

إذ لم يقل: «خويرباً» كما تقول: «زيد أو عمرو لص» ولا تقول: لصان، وأجاب الخليل عن هذا بأن «خُويربين» بتقدير «أشتم» لا نعت تابع، وقول النابغة[٢]:

٩٨ - قالتْ: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أوْ نصفهُ فقدِ
فحسبُوه فألفَوهُ كما ذكرتْ تسعاً وتسعين لم تنقُصْ ولمْ تزدِ

ويقويه أنه روي «ونصفه» وقوله:

٩٩ - قوم إذا سمعوا الصَّريخَ رأيتَهم ما بين مُلجمِ مُهرِهِ أوْ سافعِ[٣]

ومن الغريب أن جماعة ـ منهم ابن مالك ـ ذكروا مجيء «أو» بمعنى «الواو»، ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى «ولا» نحو: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾[٤] وهذه هي تلك بعينها، وأنما جاءت «لا» توكيداً للنفي السابق، ومانعةً من توهم تعليق النفي بالمجموع، لا بكل واحد، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع، ونظيره قولك: «لا يحلُّ لك الزنى والسَّرقة» ولو تركت «لا» في التقدير لم يضر ذلك.

وزعم ابن مالك أيضاً أن «أو» التي للإباحة حالَّةٌ محلَّ «الواو»، وهذا أيضاً مردود؛ لأنه لو قيل: «جالِسِ الحسن وابن سيرين» كان المأمور به مجالستهما معاً ولم يخرج المأمور عن العُهدة

---

(١) الرجز لأحد بني أسد وتمامه:
«خلِّ الطريق واجتنب أرماما إن بها أكتل أو رزاما
خويربين ينقفان الهاما لم يدعا لسارح مقاما»
أرمام: اسم جبل أو واد. أكتل ورزام: لصان قديمان. خويرب تصغير خارب وهو السارق. ينقفان: يكسران. والشاهد فيه أن «أو» لمطلق الجمع ولهذا وصفهما فقال خويربين. أما الخليل والمبرد ـ في الكامل ٧٥٥ـ فقد ذكرا أن الراجز قصد أحد السارقين ثم نصب «خويربين» بفعل محذوف تقديره «أشتم» أو «أعني» والشاهد في سيبويه ١/ ٢٨٧.

(٢) هو زياد بن معاوية الذبياني في الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية اتصل بالنعمان بن المنذر وخصّه بمدائحه ثم باعتذارياته. الضمير في قالت يعود إلى زرقاء اليمامة. قوله: «الحمام... أو نصفه» يجوز فيه النصب والرفع، على إعمال ليت أو كفها عن العمل. قوله: «فقد» أي فحسب. ويروى: ستاً وستين وهو الصحيح. والبيت الأول شاهد على ورود «أو» لمطلق الجمع، وهما في ديوانه ص٤٥ وفي الخزانة ٤/ ٢٩٧ وروى سيبويه ١/ ٢٨٢ وابن يعيش ٨/ ٥٨ البيت الأول بالواو مكان أو. سيتكرر هذا الشاهد برقم ٥٢٤ و٥٧٣.

(٣) من شعر حميد بن ثور، الديوان ١١١. السافع: آخذ ناصية الفرس بلا لجام.

(٤) ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن...﴾ [النور ٢٤: ٦١].

بمجالسة أحدهما، هذا هو المعروف من كلام النحويين، ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾(١) أن «الواو» تأتي للإباحة، نحو: «جالِسِ الحسنَ وابن سيرينَ» وأنه إنما جيء بالفذلكة(٢) دفعاً لتوهم إرادة الإباحة في: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾(١) وقلده في ذلك صاحب الإيضاح البياني(٣)، ولا تُعرف هذه المقالة لنحوي.

والسادس(٤): الإضراب كـ «بل» فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل، نحو: «ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو» و: «لا يقم زيدٌ أو لا يقُم عمرو» ونقله عنه ابن عصفور، ويؤيده أنه قال في: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾(٥) ولو قلت: أو لا تطع كفوراً انقلبَ المعنى، يعني أنه يصير إضراباً عن النهي الأول ونهياً عن الثاني فقط، وقال الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح(٦) وابن برهان(٧): تأتي للإضراب مطلقاً، احتجاجاً بقول جرير:

١٠٠ ـ ماذا ترى في عيالٍ قد برمتُ بهمْ ... لَمْ أحصِ عدَّتهم إلاَّ بعدَّادِ(٨)

كانوا ثمانينَ أوْ زادوا ثمانيةً ... لولا رجاؤُكَ قدْ قتَّلتُ أولادي

وقراءة أبي السَّمَّال(٩) ﴿أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾(١٠) بسكون واو «أو»، واختلف في ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] فقال الفراء: «بل يزيدون»، هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية، وقال بعض الكوفيين: بمعنى الواو، وللبصريين فيها أقوال؛ قيل: للإبهام، وقيل: للتخيير؛ أي إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول: هم مئة ألف، أو يقول: هم أكثر؛ نقله ابن الشجري عن سيبويه؛ وفي ثبوته عنه نظر؛ ولا يصح التخيير بين شيئين الواقعُ أحدهُما؛ وقيل: هي للشك مصروفاً إلى الرائي، ذكره ابن جني، وهذه الأقوال

---

(١) ﴿... فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ...﴾ [البقرة ٢: ١٩٦].

(٢) الفذلكة مأخوذة من قولهم: «فذلك كذا...» حين يجملون بعد تفصيل، والمراد بها هنا قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ...﴾ [البقرة ٢: ١٩٦].

(٣) هو الخطيب القزويني محمد بن عبد الرحمٰن (ـ ٧٣٩هـ) اشتهر بكتابيه «الإيضاح» و«التلخيص» في علوم البلاغة.

(٤) أي من معاني «أو».

(٥) تقدم ذكرها.

(٦) عثمان بن جني (ـ ٣٩٢هـ) عالم بارع في اللغة والصرف. له: الخصائص، والمنصف، والمحتسَب، وشرح ديوان المتنبي، وسر صناعة الإعراب.

(٧) عبد الواحد بن علي (ـ ٤٥٦هـ) عالم بغدادي برع في العربية والأدب.

(٨) ديوان جرير ١٥٦ وابن عقيل ٢/ ٧٠ وشواهد السيوطي ٧٣. سيتكرر البيت الثاني برقم ٤٩١.

(٩) هو قعنب العدوي البصري، من القراء.

(١٠) تتمتها ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٠٠].

ـ غيرَ القول بأنها بمعنى «الواو» ـ مقولةٌ في: ﴿وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُۚ﴾(١)، ﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ﴾(٢).

والسابع: التقسيم نحو: «الكلمة اسم أو فعل أو حرف» ذكره ابن مالك في منظومته الصغرى وفي شرح الكبرى، ثم عدَل عنه في التسهيل وشرحه فقال: تأتي للتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقاً مصحوباً بغيره، ومثَّل بنحو: ﴿إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا﴾(٣)، ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ﴾(٤) قال: وهذا أولى من التعبير بالتقسيم؛ لأن استعمال «الواو» في التقسيم أجود نحو: «الكلمة اسم وفعل وحرف» وقوله:

١٠١ ـ .... كما النَّاسِ مجرُومٌ عليهِ وجارِمُ(٥)

ومن مجيئه بـ«أوْ» قوله:

١٠٢ ـ فقالوا: لنا ثنتانِ، لا بُدَّ منهما صدُورُ رماحٍ أُشرِعتْ أوْ سلاسلُ(٦)

انتهى. ومجيء «الواو» في التقسيم أكثرَ لا يقتضي أن «أو» لا تأتي له، بل إثباتُه الأكثريَّة للواو يقتضي ثبوتَه بقلة لـ «أو»، وقد صرح بثبوته في البيت الثاني، وليس فيه دليل؛ لاحتمال أن يكون المعنى لا بد من أحدهما، فحذف المضاف، كما قيل في: ﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ﴾ [الرحمٰن: ٢٢] وغيره عدل عن العبارتين، فعبَّر بالتفصيل، ومثَّله بقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ﴾(٧)، ﴿قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ﴾(٨) إذ المعنى: وقالت اليهود: كونوا هوداً، وقالت النصارى: كونوا نصارى، وقال بعضهم: ساحر، وقال بعضهم: مجنون، فـ«أوْ» فيهما لتفصيل الإجمال في ﴿قَالُوا﴾ وتعسَّف ابن الشجَري فقال في الآية الأولى: إنها حذف منها مضاف وواو وجملتان فعليتان، وتقديره: وقال بعضهم ـ يعني اليهود ـ: كونوا هوداً، وقال بعضهم ـ يعني

---

(١) ﴿وَلِلَّهِ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [النحل ١٦: ٧٧].

(٢) تقدم ذكرها.

(٣) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ . . .﴾ [النساء ٤: ١٣٥].

(٤) تتمتها ﴿تَهۡتَدُواْۗ قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [البقرة ٢: ١٣٥].

(٥) صدره «وننصر مولانا ونعلم أنه» والبيت لعمرو بن براقة «براقة أمه وأبوه منبه» وفيه شاهد آخر هو دخول «ما» على الكاف الجارة دون أن تكفها. وهو في ابن عقيل ١/ ٢٤٥. وشواهد السيوطي ١٦٩. سيتكرر برقم ٣٢١ و٥٨٩ و٦٦٥.

(٦) البيت لجعفر بن علبة. والسلاسل كناية عن الأسر.

(٧) تقدمت.

(٨) ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ . . .﴾ [الذاريات ٥١: ٥٢].

النصارى ـ: كونوا نصارى، قال: فأقام ﴿أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ مقام ذلك كله، وذلك دليل على شرف هذا الحرف، انتهى.

والثامن: أن تكون بمعنى «إلاَّ» في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار «أنْ» كقولك: «لأقتُلَنَّه أو يُسلمَ» وقوله:

١٠٣ ـ وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كُعُوبها أوْ تستقيما[1]

وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[2] فقدر ﴿تَفْرِضُوا۟﴾ منصوباً بـ«أن» مضمرةً، لا مجزوماً بالعطف على ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ لئلا يصيرَ المعنى: لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين، مع أنه إذا انتفى الفرضُ دون المسيس لزم مهرُ المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمَّى، فكيف يصح نفيُ الجُناح عند انتفاء أحد الأمرين؟ ولأن المطلقات المفروضَ لهنَّ قد ذكرن ثانياً بقوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ الآية، وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم، ولو كان: ﴿تَفْرِضُوا۟﴾ مجزوماً لكانت الممسوساتُ والمفروضُ لهن مستويين في الذكر، وإذا قدرت «أو» بمعنى «إلاَّ» خرجت المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر.

وأجاب ابن الحاجب عن الأول بمنعِ كون المعنى مدة انتفاءِ أحدهما، بل مدةَ لم يكنْ واحد منهما، وذلك بنفيهما جميعاً؛ لأنه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الأول، فإنه لا ينفي إلا أحدهما.

وأجاب بعضهم عن الثاني بأن ذكر المفروض لهن إنما كان لتعيين النصف لهن، لا لبيان أن لهنَّ شيئاً في الجملة.

وقيل: «أو» بمعنى «الواو»، ويؤيده قول المفسرين: إنها نزلت في رجل أنصاريٍّ طلَّق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض، وفيها قول آخر سيأتي.

والتاسع: أنْ تكونَ بمعنى «إلى» وهي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بـ«أن» مضمرةً، نحو: «لألزمنَّك أوْ تقضيَني حقِّي» وقوله:

---

(١) البيت لزياد الأعجم من قصيدة مرفوعة الروي إلا أن سيبويه سمعه منصوباً فرواه كما سمعه. وانظر سيبويه ١/٤٢٨ وابن عقيل ٤/١٢٣ وشواهد السيوطي ٧٤.

(٢) تتمتها ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ۞ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ...﴾ [البقرة ٢: ٢٣٦ و٢٣٧].

١٠٤ - لأستسهلنَّ الصَّعبَ أوْ أُدركَ المُنى فما انقادتِ الآمالُ إلاَّ لصابرِ[1]

ومن قال في: ﴿أَوْ تَفْرِضُواْ﴾[2] إنه منصوب جوّز هذا المعنى فيه، ويكون غايةً لنفي الجُناح، لا لنفي المسيس، وقيل: «أو» بمعنى «الواو».

والعاشر: التقريب، نحو: «ما أدري أسلَّمَ أوْ ودَّع» قاله الحريري[3] وغيره.

الحادي عشر: الشرطية، نحو: «لأضربنَّهُ عاش أوْ ماتَ» أي إن عاش بعد الضرب وإن مات، ومثله «لآتينَّكَ أعطيتَني أوْ حرمتني» قاله ابن الشجري.

الثاني عشر: التبعيض، نحو: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾[4] نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين، **والذي يظهر لي أنه إنما أراد معنى التفصيل السابق؛ فإن كل واحد مما قبل «أو» التفصيلية وما بعدها بعضٌ لما تقدم عليهما من المجمل، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض.**

تنبيه: التحقيقُ أن «أوْ» موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرجُ إلى معنى «بل»، وإلى معنى «الواو»، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها، ومن العجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة افعلْ التخيير والإباحة، ومثَّلُوه بنحو: «خذ من مالي درهماً أو ديناراً» أو: «جالس الحسنَ أو ابن سيرين» ثم ذكروا أن «أوْ» تفيدهما، ومثلوا بالمثالين المذكورين لذلك، ومن البين الفساد هذا المعنى العاشر، و «أوْ» فيه إنما هي للشك على زعمهم، وإنما استفيد معنى التقريب من إثبات اشتباه السلام بالتوديع؛ إذ حصول ذلك - مع تباعد ما بين الوقتين - ممتنع أو مُستبعد.

وينبغي لمن قال إنها تأتي للشرطية أن يقول وللعطف لأنه قدَّر مكانها وإن، والحقُّ أن الفعل الذي قبلها دال على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل، وأنَّ أو على بابها، ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط.

أَلاَ: بفتح الهمزة والتخفيف على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون للتنبيه؛ فتدل على تحقيق ما بعدها، وتدخل على الجملتين نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[5]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[6] ويقول المعربون فيها: حرف

---

(١) لم يسم قائله. (٢) تقدمت الآية.

(٣) القاسم بن علي (ـ ٥١٦هـ) أديب بصري ألَّف المقامات، وملحة الإعراب، ودرّة الغوّاص في أوهام الخواص.

(٤) تقدمت.

(٥) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَـٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٣].

(٦) ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [هود ١١: ٨].

استفتاح؛ فيبينون مكانها؛ ويهملون معناها. وإفادتها التحقيق من جهة تركيبها من «الهمزة» وَ«لاَ»، وهمزةُ الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق، نحو: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠] قال الزمخشري: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مُصدرة بنحو ما يُتلقى به القسمُ، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾[1] وأختها «أما» من مُقدِّمات اليمين وطلائعه، كقوله:

١٠٥ ـ أما والذي لا يعلمُ الغيبَ غيرُهُ ويحيي العظامَ البيضَ وهْي رميمُ[2]

وقوله:

١٠٦ ـ أما والَّذي أبكى وأضحكَ، والَّذي أماتَ وأحيا، والَّذي أمرُهُ الأمرُ[3]

والثاني: التوبيخ والإنكار، كقوله:

١٠٧ ـ ألاَ طِعانَ ألاَ فُرسانَ عاديةً إلاّ تجشُّؤكم حولَ التَّنانيرِ[4]

وقوله:

١٠٨ ـ ألاَ ارعواءَ لمن ولَّتْ شبيبتُهُ وآذنتْ بمشيبٍ بعدهُ هرمُ[5]

والثالث: التمني، كقوله:

١٠٩ ـ ألاَ عُمرَ ولَّى مستطاعٌ رُجُوعُهُ فيرأبَ ما أثْأتْ يدُ الغفلاتِ[6]

ولهذا نصب «يرْأب» لأنه جوابُ تمنٍّ مقرون بـ«الفاء».

والرابع: الاستفهام عن النفي، كقوله:

١١٠ ـ ألاَ اصطبارَ لسلمى أمْ لها جلدٌ إذا ألاقي الذي لاقاهُ أمثالي؟[7]

وفي هذا البيت ردٌّ على من أنكر وجود هذا القسم، وهو الشلوبين.

وهذه الأقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية، وتعمل عمل «لا» التَّبرئة،

---

(١) تتمتها ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس ١٠: ٦٢].

(٢) البيت لحاتم الطائي «الديوان ١٢٤» وجواب القسم قوله بعده:

لقد كنت أختار القرى طاويَ الحشا محاذرةً من أن يقال لئيم

(٣) تقدم برقم ٧٩.

(٤) البيت لحسان بن ثابت «الديوان ١٢٣» وقيل لخداش بن زهير. انظر سيبويه ١/٣٥٨ والسيوطي ٧٥ والخزانة ٢/١٠٣. سيتكرر برقم ٦٤٩.

(٥) لم نقف على قائله. وهو في ابن عقيل ١/١٥٤.

(٦) لم يسم قائله. وأثأت: أفسدت. وهو في ابن عقيل ١/١٥٤. سيتكرر برقم ٧٠٩.

(٧) تقدم برقم ٩.

ولكن تختصُّ التي للتمني بأنها لا خبر لها لفظاً ولا تقديراً، وبأنها لا يجوز مراعاةُ محلِّها مع اسمها، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت، أما الأولُ فلأنها بمعنى أتمنى، وأتمنى لا خبر له، وأما الآخرانِ فلأنها بمنزلة ليتَ، وهذا كله قولُ سيبويه ومن وافقه، وعلى هذا فيكون قوله في البيت: «مستطاعٌ رجوعُه» مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير، والجملة صفة ثانية على اللفظ. ولا يكون «مستطاع» خبراً أو نعتاً على المحل و «رجوعه» مرفوع به عليهما لما بينا.

والخامس: العرض والتحضيض، ومعناهما: طلب الشيء، لكن العرض طلبٌ بلين، والتحضيض طلب بحثّ، وتختص ألاَ هذه بالفعلية، نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾(١)، ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ﴾(٢) ومنه عند الخليل قوله:

١١١ ـ ألاَ رجلاً جزاهُ اللّهُ خيراً يدُلُّ على مُحصِّلةٍ تُبيتُ(٣)

والتقدير عنده: ألا تُروني رجلاً هذه صفته، فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى، وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير، أي ألا جزى الله رجُلاً جزاه خيراً، و«ألاَ» على هذا للتنبيه، وقال يونس: «ألا» للتمني، ونوَّن اسم «لا» للضرورة، وقولُ الخليل أولى؛ لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل، بخلاف التنوين، وإضمارُ الخليل أولى من إضمار غيره؛ لأنه لم يُرِدْ أن يُدعوَ لرجل على هذه الصفة، وإنما قصدُه طلبه، وأما قولُ ابن الحاجب في تضعيف هذا القول: «إنَّ (يدلُّ) صفة لرجل؛ فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي أجنبية» فمردودٌ بقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾(٤) ثم الفصلُ بالجملة لازمٌ وإن لم تقدر مفسرة، إذ لا تكون صفة؛ لأنها إنشائية.

إلاَّ: بالكسر والتشديد على أربعة أوجه:

١ ـ أحدها: أن تكون للاستثناء، نحو: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾(٥) وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الصحيح، ونحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾(٦) وارتفاع ما بعدها في

---

(١) ﴿... وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور ٢٤: ٢٢].

(٢) تتمتها ﴿وَهَمُّوا۟ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة ٩: ١٣].

(٣) البيت لعمرو بن قعاس المرادي. والمحصلة هي المرأة التي تحصل الذهب وتميزه من الفضة. وهو في سيبويه ١/ ٣٥٩ وفي الخزانة ١/ ٤٥٩ و٢/ ١١٢ و١٥٦ و٤/ ٤٧٧ سيتكرر برقم ٤٥٦ و١٠٢١.

(٤) ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ...﴾ [النساء ٤: ١٧٦].

(٥) ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ...﴾ [البقرة ٢: ٢٤٩].

(٦) ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ...﴾ [النساء ٤: ٦٦].

هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين، ويبعده أنه لا ضميرَ معه في نحو: «ما جاءني أحدٌ إلا زيد» كما في نحو: «أكلت الرغيف ثُلُثَه» وأنه مخالف للمُبدلِ منه في النفي والإيجاب، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه و «إلاَّ» حرفُ عطفٍ عند الكوفيين، وهي بمنزلة «لا» العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذاك منفي بعد إيجاب، وهذا موجبٌ بعد نفي، ورُدَّ بقولهم: «ما قام إلاَّ زيدٌ» وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير؛ إذ الأصل «ما قام أحد إلا زيد».

٢ ـ الثاني: أن تكون صفة بمنزلة «غير» فيوصف بها وبتاليها جمعٌ منكر أو شبهه.

فمثال الجمع المنكر: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فلا يجوز في «إلاّ» **هذه أن تكون للاستثناء، من جهة المعنى؛ إذ التقديرُ حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهةٌ فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ؛ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه فلو** قلت: «قام رجالٌ إلا زيداً» لم يصح اتفاقاً، وزعم المبرد أن «إلاَّ» في هذه الآية للاستثناء، وأن ما بعدها بدل، محتجاً بأن «لو» تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه، وزعم أن التفريغ بعدها جائز، وأن نحو: «لو كانَ معنا إلاَّ زيدٌ» أجود كلام، ويرده أنهم لا يقولون: «لو جاءني ديَّارٌ أكرمته» ولا: «لو جاءني من أحدٍ أكرمته» ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز: «ما فيها ديَّار» و: «ما جاءني من أحدٍ» ولما لم يجز ذلك دلَّ على أن الصواب قولُ سيبويه: إنَّ «إلاَّ» وما بعدها صفة.

قال الشلوبين وابن الضائع(١): ولا يصح المعنى حتى تكون «إلا» بمعنى «غير» التي يراد بها البدل والعوض، قالا: وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة، وهو: «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا» أي: رجل مكانَ زيدٍ أو عوضاً من زيد، انتهى.

قلت: وليس كما قالا، بل الوصفُ في المثال وفي الآية مختلف؛ فهو في المثال مُخصِّص مثله في قولك: «جاءَ رجلٌ موصوفٌ بأنه غيرُ زيدٍ» وفي الآية مؤكّد مثلُه في قولك: «متعدد موصوف بأنه غير الواحد» وهكذا الحكم أبداً: إنْ طابقَ ما بعد إلاَّ موصوفَها فالوصفُ مُخصِّص له، وإن خالفه بإفرادٍ أو غيره فالوصفُ مؤكد، ولم أرَ من أفصح عن هذا، لكن النحويين قالوا: إذا قيل: «له عندي عشرةٌ إلا درهماً» فقد أقر له بتسعة؛ فإن قال: «إلاَّ درهمٌ» فقد أقر له بعشرة، وسرُّه أن المعنى حينئذ عشرة موصوفة بأنها غير درهم، وكلُّ عشرةٍ فهي

---

(١) علي بن محمد (ـ ٦٨٠هـ) نحوي أندلسي له «شرح كتاب سيبويه» و«شرح الجمل للزجاجي».

موصوفة بذلك؛ فالصفة هنا مؤكدة صالحة للإسقاط مثلها في: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[1] وتتخرج الآية على ذلك؛ إذ المعنى حينئذٍ لو كان فيهما آلهةٌ لفسدتا، أي إن الفساد يترتب على تقدير تعدُّد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد.

ومثالُ المعرف الشبيه بالمنكر قوله:

١١٢ ـ أُنيختْ فألقتْ بلدةً فوقَ بلدةٍ قليلٌ بها الأصواتُ إلاَّ بُغامُها[2]

فإن تعريف «الأصوات» تعريفُ الجنسِ.

ومثالُ شبه الجمع قوله:

١١٣ ـ لوْ كانَ غيري، سُليمى، الدَّهرَ غيَّرهُ وقعُ الحوادثِ إلاَّ الصَّارمُ الذَّكرُ[3]

فإلاَّ الصارم: صفة لغيري.

ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يُشترط كون الموصوف جمعاً أو شبهه؛ لتمثيله بـ «لو كان معنا رجل إلاَّ زيد لغلبنا» وهو لا يجري «لو» مجرى النفي، كما يقول المبرد.

وتفارق «إلا» هذه «غيراً» من وجهين:

أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها؛ لا يقال: «جاءني إلاَّ زيد» ويقال: «جاءني غيرُ زيدٍ». ونظيرُها في ذلك الجملُ والظروفُ؛ فإنها تقعُ صفاتٍ، ولا يجوز أن تنُوب عن موصوفاتها.

والثاني: أنه لا يوصفُ بها إلا حيث يصح الاستثناء؛ فيجوز: «عندي درهم إلا دانق» لأنه يجوز إلا دانقاً، ويمتنع «إلا جيد»؛ لأنه يمتنع إلا جيداً، ويجوز «درهمٌ غيرُ جيدٍ» قاله جماعات، وقد يقال: إنه مخالف لقولهم في: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[4] الآية، ولمثال سيبويه: «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا».

وشرطَ ابن الحاجب في وقوع «إلا» صفةً تعذُّرَ الاستثناء، وجعل من الشاذ قوله:

١١٤ ـ وكلُّ أخٍ مُفارقُهُ أخُوهُ لعمرُ أبيكَ إلاَّ الفرقدانِ[5]

---

(١) ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة ٦٩: ١٣].

(٢) البيت لذي الرمة «غيلان بن عقبة» وهو في ديوانه ٦٣٨ وفي سيبويه ١/ ٣٧٠ وفي الخزانة ٢/ ٥١ والتاج مادة بلد. وبلدة ـ الأولىٰ ـ صدر الناقة أو ما يمس منه الأرض، وبلدة ـ الثانية ـ: الأرض. البغام: صوت الناقة. سيتكرر برقم ٥٩٥.

(٣) البيت للبيد وهو في ديوانه ص ٦٢ وفي سيبويه ١/ ٣٧٠ وشواهد السيوطي ٧٨ والرماني النحوي ٤٠٨.

(٤) تتمتها ﴿لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء ٢١: ٢٢].

(٥) البيت لعمرو بن معديكرب كما في سيبويه ١/ ٣٧١ وفي اللسان باب الألف اللينة: حرف إلا. =

والوصف هنا مخصص لا مؤكد، لما بينت من القاعدة.

٣ ـ والثالث[١]: أن تكون عاطفة بمنزلة «الواو» في التشريك في اللفظ والمعنى، ذكره الأخفشُ والفراء وأبو عبيدة، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ * إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾ [النمل: ١٠ و١١] أي ولا الذين ظلموا، ولا من ظلم، وتأولهما الجمهورُ على الاستثناء المنقطع.

٤ ـ والرابع: أن تكون زائدة، قاله الأصمعي وابن جني، وحملا عليه قوله:

١١٥ ـ حراجيجُ ما تنفكُّ إلاّ مُناخةً على الخسفِ أوْ نرمي بها بلداً قفرا[٢]

وابن مالك وحمل عليه قوله:

١١٦ ـ أرى الدَّهرَ إلاّ مجنُوناً بأهلِهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ مُعذَّبا[٣]

وإنما المحفوظ: «وما الدهر» ثم إن صحت روايتُه فتُخرَّج على أن «أرى» جوابٌ لقسم مقدر، وحذفت «لا» كحذفها في: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾[٤] ودلَّ على ذلك الاستثناء المُفرَّغ، وأما بيت ذي الرمة فقيل: غلط منه، وقيل: من الرواة، وإن الرواية «آلاً» بالتنوين، أي شخصاً، وقيل: تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب، أو ما تخلُصُ منه، فنفيها نفي، ومناخة: حال، وقال جماعة كثيرة: هي ناقصة والخبر «على الخسف» و «مناخة» حال، وهذا فاسد؛ لبقاء الإشكال؛ إذ لا يقال: «جاء زيد إلاّ راكبا».

تنبيه: ليس من أقسام «إلا» التي في نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾[٥] وإنما هذه كلمتان «إن» الشرطية و«لا» النافية، ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام «إلاّ».

ألاَّ: بالفتح والتشديد حرفُ تحضيضٍ مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض، فأما قوله:

= ونسب في المؤتلف والمختلف ١١٦ لحضرمي بن عامر وفي حاشية سيبويه لسوار بن المضرب وهو في الخزانة ٢/ ٥٢ ونسبته فيها في ٢/ ٥٥. سيتكرر برقم ٩٧١.

(١) أي من أوجه «إلا».

(٢) البيت لذي الرمة «الديوان ١٧٣». الحرجوج: الناقة الطويلة. الخسف: الذل، وأراد به هنا مبيتها على غير علف وهو في سيبويه ١/ ٤٢٨ وفي الخزانة ٤/ ٤٩.

(٣) البيت لأحد بني سعد. المنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه. انظر السيوطي ٧٩ والخزانة ٢/ ١٢٩.

(٤) ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ [يوسف ١٢: ٨٥].

(٥) تقدم ذكرها.

١١٧ - ونُبِّئتُ ليلى أرسلتْ بشفاعةٍ إليَّ، فهلاَّ نفسُ ليلى شفيعُها[(١)]

فالتقدير: فهلاّ كان هو، أي الشأن، وقيل: التقدير فهلا شفعتْ نفسُ ليلى، لأن الإضمار من جنس المذكور أقيسُ، وشفيعها على هذا خبر لمحذوف، أي هي شفيعها.

تنبيه: ليس من أقسام «ألاّ» التي في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * أَلَّا تَعۡلُواْ عَلَيَّ﴾[(٢)] بل هذه كلمتان «أن» الناصبة و«لا» النافية، أو «أن» المفسرة [أو المخففة من الثقيلة][(٣)] و«لا» الناهية، ولا موضع لها على هذا، وعلى الأول فهي بدل من ﴿كِتَٰبٌ﴾ [النمل:٢٩] على أنه بمعنى مكتوب، وعلى أن الخبر بمعنى الطلب، بقرينة ﴿وَأۡتُونِي﴾[(٢)] ومثلها ﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ﴾[(٤)] في قراءة التشديد، لكنْ «أنْ» فيها الناصبة ليس غير، و «لا» فيها محتملة للنفي؛ فتكون «ألاّ» بدلاً من ﴿أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾[(٤)] أو خبراً لمحذوف، أي: أعمالهم ألا يسجدوا، وللزيادة فتكون ﴿أَلَّا﴾ مخفوضةً بدلاً من ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾[(٤)] أو مختلفاً فيها أمخفوضة هي أم منصوبة، وذلك على أن الأصل: «لئلا» واللام متعلقة بـ ﴿يَهۡتَدُونَ﴾.

إلى: حرف جر له ثمانية معان:

أحدها: انتهاء الغاية الزمانية، نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾[(٥)] والمكانية نحو: ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾[(٦)] وإذا دلَّتْ قرينة على دخول ما بعدها نحو: «قرأت القرآن من أوله إلى آخره» أو خروجه نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾[(٥)] ونحو: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ﴾[(٧)] عُملَ بها، وإلاّ فقيل: يدخل إن كان من الجنس، وقيل: يدخل مطلقاً، وقيل: لا يدخل مطلقاً، وهو الصحيح؛ لأن الأكثر مع القرينة عدمُ الدخول؛ فيجب الحمل عليه عند التردد.

والثاني: المعية، وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخَر، وبه قال الكوفيون وجماعة من

---

(١) هذا البيت مع الشاهد ١٠٠٠ من قطعة منسوبة إلى قيس بن الملوح «ديوانه ١٩٥» والصمة القشيري وإلى ابن الدمينة «الديوان ٢٠٦» وهو في الخزانة ١/٤٦٣. سيتكرر برقم ٤٧٧ و٥٧٢ و٩٩٠.

(٢) ﴿قَالَتۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَؤُاْ إِنِّيٓ أُلۡقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٞ كَرِيمٌ ۝٢٩ إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣٠ أَلَّا تَعۡلُواْ عَلَيَّ وَأۡتُونِي مُسۡلِمِينَ﴾ [النمل ٢٧: ٢٩ - ٣١].

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطتين، وقد نقلناه من حاشية الأمر.

(٤) ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوۡمَهَا يَسۡجُدُونَ لِلشَّمۡسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمۡ لَا يَهۡتَدُونَ ۝٢٤ أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَيَعۡلَمُ مَا تُخۡفُونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٢٤ و٢٥].

(٥) ﴿... وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِۖ ثُمَّ ...﴾ [البقرة ٢: ١٨٧].

(٦) أولها ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ...﴾ [الإسراء ١٧: ١].

(٧) ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ﴾ [البقرة ٢: ٢٨٠].

البصريين في: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾(1) وقولهم: «الذَّودُ إلى الذَّودِ إبلٌ»(2) والذود: من ثلاثةٍ إلى عشرة، ولا يجوز: «إلى زيدٍ مال» تريد مع زيدٍ مال.

والثالث: التبيين، وهي المبينة لفاعليةِ مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾(3).

والرابع: مرادفة اللام نحو: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾(4) وقيل: لانتهاء الغاية، أي مُنتهٍ إليك، ويقولون: «أحمد إليك الله سبحانه» أي أُنهي حمده إليك.

والخامس: موافقة في ذكره جماعة في قوله:

١١٨ - فلا تتركنّي بالوعيدِ كأنّني إلى الناسِ مطليٌّ بهِ القارُ أجربُ(5)

قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾(6) وتأول بعضهم البيتَ على تعلق «إلى» بمحذوف، أي مطلي بالقار مضافاً إلى الناس، فحذف وقلب الكلام؛ وقال ابن عصفور: هو على تضمين «مطلي» معنى مبغَض، قال: ولو صح مجيء «إلى» بمعنى «في» لجاز: «زيد إلى الكوفة».

والسادس: الابتداء، كقوله:

١١٩ - تقُولُ وقدْ عاليتُ بالكُورِ فوقها: أيُسقى فلا يروى إليَّ ابنُ أحمرَا(7)

أي مني.

والسابع: موافقة عند، كقوله:

١٢٠ - أمْ لا سبيلَ إلى الشَّبابِ، وذكرهُ أشهى إليَّ من الرَّحيقِ السَّلسلِ(8)

والثامن: التوكيد، وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء، مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰ إِلَيْهِمْ﴾(9) بفتح «الواو»، وخُرِّجتْ على تضمين تهوى معنى تميل، أو أن الأصل

---

(1) ﴿۞ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران ٣: ٥٢].

(2) أي إن القليل مع القليل كثير. مجمع الأمثال ١/ ٢٨٨.

(3) تتمتها ﴿مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يوسف ١٢: ٣٣].

(4) ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ [النمل ٢٧: ٣٣].

(5) من اعتذاريات النابغة الذبياني «الديوان ٢٤» وهو في الخزانة ٤/ ١٣٧. يريد: مطليّ بالقار، فقلب الكلام.

(6) ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ...﴾ [النساء ٤: ٨٧].

(7) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي. وفاعل «تقول» يعود على الناقة، والسقي هنا بمعنى الركوب مجازاً.

(8) لأبي كبير الهذلي، ديوان الهذليين ٢/ ٧٩.

(9) قبلها ﴿فَٱجْعَلْ...﴾ [إبراهيم ١٤: ٣٧].

تهوي بالكسر، فقلبت الكسرة فتحةً والياء ألفاً كما يقال في رَضِيَ: رَضَا، وفي ناصية: ناصاة، قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل.

إيْ: بالكسر والسكون حرفُ جوابٍ بمعنى نعم؛ فيكون لتصديق المخبرِ؛ ولإعلام المستخبرِ، ولوعد الطالب؛ فتقع بعد: «قام زيد» و: «هل قام زيد» و: «اضربْ زيداً» ونحوهن، كما تقع «نعم» بعدهن، وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام نحو: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾(١) ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم، وإذا قيل: «إي والله» ثم أسقطت «الواو»؛ جاز سكونُ «الياء» وفتحها وحذفها، وعلى الأول فيلتقي ساكنان على غير حدِّهما(٢).

أيْ: بالفتح والسكون على وجهين:

حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط، على خلاف في ذلك، قال الشاعر:

١٢١ ـ ألم تسمعي أيْ عبدَ في رونقِ الضُّحا بُكاءَ حماماتٍ لهنَّ هديرُ(٣)

وفي الحديث: «أيْ ربِّ»(٤) وقد تُمدُّ ألفها.

وحرف تفسير، تقول: «عندي عسجد أيْ ذهبٌ» و «غضنفرٌ أي أسدٌ» وما بعدها عطفُ بيان على ما قبلها، أو بدل، لا عطف نسقٍ، خلافاً للكوفيين وصاحبَي المستوفى(٥) والمفتاح(٦)؛ لأنا لم نر عاطفاً يصلُح للسقوط دائماً، ولا عاطفاً مُلازماً لعطف الشيء على مُرادفه، وتقع تفسيراً للجمل أيضاً، كقوله:

١٢٢ ـ وترمينني بالطَّرف، أيْ أنتَ مذنبٌ وتقلينني، لكنَّ إيَّاكِ لا أقلي(٧)

وإذا وقعت بعد تقول وقبل فعلٍ مسند للضمير حكي الضمير، نحو: «تقول: استكتمتُه الحديث أي سألتهُ كتمانه» يقال: ذلك بضم «التاء»، ولو جئت بـ «إذا» مكان «أيْ» فتحت «التاء» فقلت: «إذا سألتَه» لأن «إذا» ظرفٌ لـ «تقول» وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

---

(١) تتمتها ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [يونس ١٠:٥٣].

(٢) أي الشرط المجوّز لالتقائهما، وهو أن يكونا في كلمة واحدة ويكون أولهما مداً والثاني مدغماً مثل ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة ١:٧].

(٣) البيت لكثير عزة «الديوان ١/ ٢٣١» وعبد ترخيم عبدة.

(٤) صحيح مسلم «كتاب القدر».

(٥) المستوفى كتاب في النحو للقاضي كمال الدين، علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان. قال السيوطي: أكثر أبو حيان من النقل عنه.

(٦) ص٦٣ من مفتاح العلوم للسكاكي (ـ ٦٢٦هـ) وهو كتاب يتناول بإيجازٍ، علومَ: الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والقافية.

(٧) هذا البيت مجهول القائل. و«لكنّ» فيه أصلها «لكن أنا». وهو في الخزانة ٤/ ٤٩٠. سيتكرر برقم ٧٤٦ و٧٦٣.

إذا كَـنَـيْـتَ بـأيْ فـعـلاً تُـفـسِّـرُهُ فـضُـمَّ تـاءَكَ فـيـهِ ضـمَّ مُـعـتـرفِ
وإن تـكـن بـإذا يـومـاً تُـفـسِّـرُهُ فـفـتـحـةُ الـتَّـاءِ أمرٌ غـيـرُ مـخـتـلـفِ

أيّ: بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم يأتي على خمسة أوجه:

١ ـ شرطاً: نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾(١)، ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾(٢).

٢ ـ واستفهاماً: نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا﴾(٣)، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥، والمرسلات: ٥٠] وقد تخفف كقوله:

١٢٣ ـ تـنـظَّـرتُ نـصـراً والـسِّـمـاكـيـنِ أيْـهُـمـا عـلـيَّ مـن الـغـيـثِ اسـتـهـلَّـتْ مـواطـرُهْ(٤)

٣ ـ وموصولاً: نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(٥) التقدير: لننزعن الذي هو أشد، قاله سيبويه، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين؛ لأنهم يرون أن «أيًا» الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية، قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما؛ فإنه يُسَلم أنها تعرب إذا أفردتْ، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت؟ وقال الجرمي: خرجتُ من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: «لأضربنَّ أيُّهم قائم» بالضم، اهـ. وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ، وأشدُّ خبر، ثم اختلفوا في مفعول «ننزع»، فقال الخليل: محذوف، والتقدير: لننزعنَّ الفريقَ الذي يقال فيهم أيهم أشد، وقال يونس: هو الجملة، وعُلِّقتْ «ننزع» عن العمل كما في ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾(٦) وقال الكسائي والأخفش: كل شيعة، و«مِن» زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة، وذلك على قولهما في جواز زيادة «مِنْ» في الإيجاب. ويردُّ أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب، وأنه لا يجوز: «لأضربنَّ الفاسقُ» بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق، وأنه لم يثبت زيادة «منْ» في الإيجاب. وقولُ الشاعر:

---

(١) ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا . . .﴾ [الإسراء ١٧: ١١٠].
(٢) ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [القصص ٢٨: ٢٨].
(٣) ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة ٩: ١٢٤].
(٤) البيت للفرزدق «همام بن غالب» في نصر بن سيار وهو في ديوانه ص٣٤٧.
(٥) ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم ١٩: ٦٩] وانظرها في كتاب سيبويه ١/ ٣٩٧.
(٦) تتمتها ﴿. . . لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف ١٨: ١٢].

١٢٤ - إذا ما لقيتَ بني مالك فسلِّمْ على أيُّهُم أفضلُ[١]

يُروى بضم «أيُّ»، وحروف الجر لا تعلَّقُ[٢]، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته؛ ولا يستأنف «ما» بعد الجار.

وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب؛ فقدَّروا متعلق[٣] النزع من كل شيعة، وكأنه قيل: لننزعن بعض كل شيعة، ثم قدر أنه سئل: منْ هذا البعض؟ فقيل: هو الذي هو أشد، ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول، وفيه تعسف ظاهر، ولا أعلمهم استعملوا «أيًا» الموصولة مبتدأ، وسيأتي ذلك عن ثعلب.

وزعم ابن الطراوة[٤] أن «أيًا» مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بنيت، وأن ﴿هُمْ أَشَدُّ﴾ مبتدأ وخبر، وهذا باطل برسم الضمير متصلاً بـ«أيّ»، وبالإجماع على أنها إذا لم تُضف كانت معربة.

وزعم ثعلب أن «أيًا» لا تكون موصولة أصلاً، وقال: لم يسمع «أيهم هو فاضل جاءني» بتقدير الذي هو فاضل جاءني.

٤ - والرابع: أن تكون دالة على معنى الكمال؛ فتقع صفة للنكرة نحو: «زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ» أي كاملٌ في صفات الرجال، وحالاً للمعرفة كـ «مررت بعبد الله أيَّ رجل».

٥ - والخامس: أن تكون وُصلةً إلى نداء ما فيه «أل»، نحو: «يا أيُّها الرجلُ» وزعم الأخفش أن «أيًا» لا تكون وُصلة، وأن «أيا» هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد، والمعنى: يا من هو الرجل، ورُدَّ بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية، وله أن يجيب عنهما بأن «ما» في قولهم: «لا سيَّما زيدٌ» بالرفع كذلك.

وزاد[٥] قسماً، وهو أن تكون نكرة موصوفة نحو: «مررتُ بأيٍّ معجبٍ لك» كما يقال: بمنْ مُعجبٍ لك، وهذا غير مسموع.

ولا تكون «أي» غير مذكور معها مضاف إليه البتة إلا في النداء والحكاية، يقال: «جاءني رجل» فتقول: أيٌّ يا هذا؟ وجاءني رجلان، فتقول: أيان؟ وجاءني رجال، فتقول: أيُّونَ.

تنبيه: قول أبي الطيب:

---

(١) نسب هذا البيت إلى غسان بن وعلة، وروى ببناء «أي» وإعرابها. وانظر الخزانة ٢/ ٥٢٢ والسيوطي ٨٣ وابن عقيل ١/ ٨٥. سيتكرر برقم ٧٥٧ و٩٥٣.

(٢) أي لا تعلق عن عملها.

(٣) أي مفعول لننزعن.

(٤) أبو الحسين سليمان بن محمد (ـ ٥٢٨هـ) عالم أندلسي من مالقة كان بصيراً بالنحو والأدب.

(٥) يعني الأخفش.

١٢٥ - أيَّ يومٍ سررتني بوصالٍ لم ترعني ثلاثةً بصُدُودِ[١]

ليست فيه أيّ موصولة؛ لأن الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة، قال أبو علي في التذكرة[٢] في قوله:

١٢٦ - أرأيتَ أيُّ سوالفٍ وخُدُودِ برزتْ لنا بين اللِّوى فزَرودِ[٣]

لا تكون «أي» فيه موصولة؛ لإضافتها إلى نكرة، انتهى.

ولا شرطية[٤]؛ لأن المعنى حينئذ: إنْ سررتني يوماً بوصالك آمنتني ثلاثة أيام من صدودك، وهذا عكس المعنى المراد، وإنما هي للاستفهام الذي يُراد به النفي، كقولك لمن ادعى أنه أكرمكَ: أيَّ يوم أكرمتني؟ والمعنى ما سررتني يوماً بوصالك إلا روعتني ثلاثةً بصدودك، والجملة الأولى مستأنفة قُدِّم ظرفها؛ لأن له الصَّدر، والثانية إما في موضع جر صفة لوصال على حذف العائد: أي لم ترعني بعده، كما حذف في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ﴾[٥] الآية، أو نصب حالاً من فاعل سررتني أو مفعوله، والمعنى: أي يوم سررتني غير رائع لي أو غير مرُوع منك، وهي حال مقدرة مثلها في: ﴿طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾[٦] أو لا محل لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة كما قيل في: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ﴾[٧] وكذا في بقية الآية، وفيه بُعد، والمحققون في الآية على أن الجمل مستأنفة، بتقدير: فما قالوا له؟ فما قال لهم؟ ومن روى «ثلاثةٌ»[٨] بالرفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل سررتني، لخلو «ترعني» من ضمير ذي الحال.

إذْ: على أربعة أوجه:

١ - أحدها: أن تكون اسماً للزمن الماضي، ولها أربعة استعمالات: أحدها: أن تكون ظرفاً، وهو الغالب، نحو: ﴿...فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٩] والثاني: أن

---

(١) البيت للمتنبي «شرح الديوان ١/٢٠٦» وهو للتمثيل لا للاستشهاد لأن قائله متأخر «قتل سنة ٣٥٤». وسيتكرر برقم ٩٠٢.

(٢) كتاب في علوم العربية لأبي علي الفارسي.

(٣) تركه السيوطي ولم نقف على قائله.

(٤) يعني «أي» في بيت المتنبي: أي يوم...

(٥) تتمتها ﴿عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة ٢: ٤٨].

(٦) ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ ...﴾ [الزمر ٣٩: ٧٣].

(٧) تتمتها ﴿أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [البقرة ٢: ٦٧].

(٨) أي في بيت المتنبي السابق: لم ترعني ثلاثة...

(٩) تقدم ذكرها.

تكون مفعولاً به نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦].

والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به، بتقدير «اذكر» نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾(١)، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾(٢)، ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾(٣) وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرفٌ لـ «اذكر» محذوفاً، وهذا وهم فاحش؛ لاقتضائه حينئذٍ الأمرَ بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منّا، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه. والثالث: أن تكون بدلاً من المفعول، نحو: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾(٤) فـ«إذْ»: بدل اشتمالٍ من مريم على حد البدل في: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾(٥).

وقوله تعالى: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ﴾(٦) يحتمل كونَ إذْ فيه ظرفاً للنعمة وكونها بدلاً منها. والرابع: أن يكون مضافاً إليها اسم زمانٍ صالح للاستغناء عنه نحو «يومئذٍ وحينئذٍ» أو غير صالحٍ له نحو قوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾(٧).

وزعم الجمهور أن «إذْ» لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً إليها، وإنها في نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾(٨) ظرفٌ لمفعول محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذْ كنتم قليلاً، وفي نحو: ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾(٩) ظرفٌ لمضافٍ إلى مفعول محذوف، أي: واذكر قصة مريم، ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً﴾(١٠).

ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم: ﴿لَمِنْ مَنِّ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾(١١): إنه يجوز أن يكون التقدير «مَنُّه» إذ بعث، وأن تكون «إذْ» في محل رفع

---

(١) تتمتها ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً...﴾ [البقرة ٢: ٣٠].
(٢) تتمتها ﴿ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة ٢: ٣٤].
(٣) تتمتها ﴿فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ [البقرة ٢: ٥٠].
(٤) تتمتها ﴿مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم ١٩: ١٦].
(٥) تتمتها ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ...﴾ [البقرة ٢: ٢١٧].
(٦) ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة ٥: ٢٠].
(٧) ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران ٣: ٨].
(٨) تقدمت.
(٩) تقدمت.
(١٠) تتمتها ﴿فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ...﴾ [آل عمران ٣: ١٠٣].
(١١) الآية ﴿لَقَدْ مَنَّ...﴾ [آل عمران ٣: ١٦٤].

كـ «إذا» في قولك: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ إذا كان قائماً، أي لمن منّ الله على المؤمنين وقتُ بعثه، انتهى؛ فمقتضى هذا الوجه أن «إذ» مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلاً، ثم تنظيره بالمثال غير مناسب؛ لأن الكلام في «إذْ» لا في إذا، وكان حقه أن يقول: إذْ كان؛ لأنهم يقدرون في هذا المثال ونحوه «إذْ» تارةً و «إذا» أخرى، بحسب المعنى المراد، ثم ظاهره أن المثال يتكلم به هكذا والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب، وكذلك المشهور أن «إذا» المقدرة في المثال في موضع نصب، ولكن جوَّز عبدُ القاهر[1] كونها في موضع رفع، تمسكاً بقول بعضهم: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ يومُ الجمعة؛ بالرفع؛ فقاس الزمخشري إذْ على إذا، والمبتدأ على الخبر.

٢ ـ والوجه الثاني: أن تكون اسماً للزمن المستقبل، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] والجمهورُ لا يثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾[2] أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، وقد يُحتج لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[3] فإنَّ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مستقبل لفظاً ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعمل في «إذْ»؛ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا.

٣ ـ والثالث: أن تكون للتعليل، نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[4] أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب؛ لأجل ظلمكم في الدنيا، وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ؛ فإنه إذا قيل: ضربتهُ إذ أساء، وأريد بـ «إذ» الوقتُ اقتضى ظاهرُ الحالِ أن الإساءة سببُ الضربِ؟ قولان، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول؛ فإنه لو قيل: «لن ينفعكم اليوم وقتَ ظلمكم الاشتراكُ في العذاب» لم يكن التعليل مستفاداً؛ لاختلاف زمني الفعلين، ويبقى إشكال في الآية، وهو أن «إذ» لا تُبدلُ من «اليوم» لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفاً لـ«ينفع»؛ لأنه لا يعمل في ظرفين، ولا لـ ﴿مُشْتَرِكُونَ﴾؛ لأن معمول خبر الأحرفِ الخمسة لا يتقدم عليها ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم.

ومما حملوه على التعليل: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]،

---

(١) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ـ ٤٧١هـ) إمام البلاغيين، عالم في النحو واللغة له: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، وغيرهما.

(٢) ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف ١٨: ٩٩].

(٣) ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ﴾ [غافر ٤٠: ٧٠ ـ ٧٢].

(٤) ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ ﴿٣٨﴾ وَلَن يَنفَعَكُمُ...﴾ [الزخرف ٤٣: ٣٨ و٣٩].

﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾(١) وقوله:

١٢٧ - فأصبحوا قد أعادَ اللّهُ نعمتَهم إذْ هم قريشٌ، وإذْ ما مثلَهم بشرُ(٢)

وقول الأعشى(٣):

١٢٨ - إنَّ محلاً وإنَّ مُرتحَلا وإنَّ في السَّفرِ إذْ مضَوا مَهلا

أي إن لنا حلولاً في الدنيا وإن لنا ارتحالاً عنها إلى الآخرة، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا؛ لأنهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم، وإنما يصح ذلك كله على القول بأن «إذِ» التعليلية حرفٌ كما قدمنا.

والجمهور لا يثبتون هذا القسم، وقال أبو الفتح: راجعتُ أبا عليّ مراراً في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾(٤) الآية، مستشكلاً إبدال «إذْ» من «اليوم» فآخر ما تحصَّل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء؛ فكأن «اليوم» ماضٍ أو كأن «إذ» مُستقبلة، انتهى.

وقيل: المعنى إذ ثبت ظلمكم، وقيل: التقدير بعد إذ ظلمتم، وعليهما أيضاً فـ «إذْ» بدلٌ من «اليوم»، وليس هذا التقدير مخالفاً لما قلناه في: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾(٥)، لأن المدعى هناك أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن «يوم» في يومئذ؛ لأنها لا تحذف لدليل، وإذا لم تقدر «إذ» تعليلاً فيجوز أن تكون «أنَّ» وصلتها تعليلاً، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾(٦) أو إلى القرينِ؛ ويشهد لهما قراءة بعضهم ﴿إِنَّكُمْ﴾(٦) بالكسر على الاستئناف.

٤ - والرابع: أن تكون للمفاجأة، نص على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد بينا أو بينما كقوله:

---

(١) تتمتها ﴿يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾ [الكهف ١٨: ١٦].

(٢) البيت للفرزدق يمدح عمر بن عبد العزيز حين ولي المدينة. وهو في ديوانه ٢٢٣ وسيبويه ١/ ٢٩ والخزانة ٢/ ١٣٠ وفيه شاهد آخر على نصب خبر «ما» مع تقدمه على اسمها. سيتكرر برقم ٦٧٧ و٩٠٧ و١٠١٩.

(٣) ميمون بن قيس، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وقيل إن البيت مما حُمل عليه ورواية البيت في الأغاني ٩/ ١٢١: «وإنّ في السفر من مضى مهلا». وفي الديوان ٢٣٣ وسيبويه ١/ ٢٨٤: «ما مضى» وحينئذٍ لا شاهد في البيت على «إذ»، وانظر شواهد السيوطي ٨٤ والخزانة ٤/ ٣٨٤. وسيتكرر هذا الشاهد برقم ٤٣٢ و١٠٢٨ و١٠٦٦.

(٤) [الزخرف ٤٣: ٣٩] وقد سبقت.

(٥) تقدمت.

(٦) تقدمت.

١٢٩ ـ استقدرِ اللّهَ خيراً وارضينَّ بهِ فبينما العسرُ إذْ دارتْ مياسيرُ[١]

وهل هي ظرف مكان أو زمان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف توكيد، أي زائد؟ أقوال، وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني: عاملُها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه، وعامل «بينا وبينما» محذوف يفسره الفعل المذكور، وقال الشلوبين: «إذْ» مضافة إلى الجملة؛ فلا يعمل فيها الفعلُ ولا في بينا وبينما لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، وإنما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام، و «إذْ» بدلٌ منهما، وقيل: العامل ما يلي «بين» بناء على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه، كما يعمل تالي اسم الشرط فيه، وقيل: «بين»: خبر لمحذوف، وتقدير قولك: «بينما أنا قائم إذ جاء زيد» بين أوقات قيامي مجيء زيد، ثم حذف المبتدأ مدلولاً عليه بـ«جاء زيد»، وقيل: مبتدأ، و «إذ» خبره، والمعنى حين أنا قائم حين جاء زيد وذكر لـ «إذْ» معنيان آخران: أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة، قاله: أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة[٢]، وحملا عليه آياتٍ منها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[٣] والثاني: التحقيق كـ «قد» وحُملت عليه الآية[٤] وليس القولان بشيء، واختار ابن الشَّجري أنها تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة، قال: لأنك إذا قلت: «بينما أنا جالس إذْ جاء زيد» فقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر. وهي مضافة إلى جملة جاء زيد، وهذا الفعل هو الناصب لـ «بين»، فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف اهـ. وقد مضى كلام النحويين في توجيه ذلك، وعلى القول بالتحقيق في الآية[٤]، فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل.

مسألة: تلزم «إذ» الإضافة إلى جملةٍ، إما اسمية نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[٥] أو فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنى نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[٣]، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[٦]، ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[٧] أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظاً نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾[٨]، ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ

---

(١) ينسب لحريث بن جبلة ونويفع بن لقيط الفقعسي وعتير بن لبيد العذري وغيرهم والبيت في سيبويه ٢/ ١٥٨، وهو من قطعة لها قصة تجدها في عيون الأخبار ٢/ ٣٠٥ وشواهد السيوطي ٨٦.

(٢) عبد اللّه بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ـ ٢٧٦هـ) من أئمة الأدب وأعلام المصنفين، له: أدب الكاتب، والشعر والشعراء، والمعاني، وتفسير غريب القرآن، وتأويل مشكل القرآن، وغيرها.

(٣) تقدمت.

(٤) يعني آية سوف الزخرف السابقة ص١١٥ ح٢ و١١٤ ح٥ و١١٣ ح٥.

(٥) تتمتها ﴿مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الأنفال ٨: ٢٦].

(٦) تتمتها ﴿بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة ٢: ١٢٤].

(٧) تتمتها ﴿تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران ٣: ١٢١].

(٨) تتمتها ﴿مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة ٢: ١٢٧].

بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[١]، ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾[٢] وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[٣] الأولى: ظرف لنصرَه، والثانية: بدل منها، والثالثة: قيل: بدل ثانٍ وقيل: ظرف لثاني اثنين، وفيهما وفي إبدال الثانية نظر؛ لأن الزمن الثاني والثالث غيرُ الأول فكيف يبدلان منه؟ ثم لا يعرف أن البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب، وهو ضعيف لا يُحملُ عليه التنزيلُ، ومعنى: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ واحد من اثنين، فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل؟ وقد يجاب بأن تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحدة، أشار إلى ذلك أبو الفتح في المحتسَب[٤]، والظرف يتعلق بوهم الفعل وأيسر روائحه.

وقد يحذف أحد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله:

١٣٠ - هل ترجعنَّ ليالٍ قد مضيْنَ لنا والعيشُ منقلب إذْ ذاكَ أفنانا؟[٥]

والتقدير: إذ ذاك كذلك، وقال الأخطل:

١٣١ - كانت منازلَ ألاَّفٍ عهدتُهمُ إذْ نحنُ إذْ ذاك دونَ النَّاس إخوانا[٦]

ألاَّف - بضم الهمزة - جمع آلف بالمد مثل كافر وكفار، ونحن وذاك: مبتدآن حذف خبراهما، والتقدير: عهدتهم إخواناً إذْ نحن متآلفون؛ إذ ذاك كائن، ولا تكون «إذ» الثانية خبراً عن «نحن»؛ لأنه زمانٌ «ونحن» اسم عينٍ، بل هي ظرف للخبر المقدر، و«إذ» الأولى ظرف لـ«عهدتهم»، و«دون»: إما ظرف له أو للخبر المقدر أو لحال من إخواناً محذوفة، أي متصافين دون الناس، ولا يمنع ذلك تنكيرُ صاحبِ الحال؛ لتأخره، فهو كقوله:

١٣٢ - لميةَ مُوحشاً طللُ ....[٧]

---

(١) تتمتها ﴿لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال ٨: ٣٠].

(٢) تتمتها ﴿وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ...﴾ [الأحزاب ٣٣: ٣٧].

(٣) [التوبة ٩: ٤٠] وقد سبقت.

(٤) كتاب لابن جني في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها صدر في القاهرة ١٣٨٦هـ الجزء الأول منه بتحقيق علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي.

(٥) ينسب لعبد الله بن المعتز وليس في ديوانه. ورواية الأغاني «١٠/ ٢٨٩» هي: والدار جامعة أزمان أزمانا. ولا يستشهد بشعر ابن المعتز لتأخر زمانه «قتل سنة ٢٩٦».

(٦) لم يرد البيت في أصل ديوانه بل فيما ينسب إليه ص ٣٩٩.

(٧) تمامه «يلوح كأنه خلل» والبيت لكثير عزة وهو في ديوانه ٢/ ٢١٠ وفي سيبويه ١/ ٢٧٦ والخزانة ١/ ٥٣١ وينسب لذي الرمة وليس في ديوانه. والخلل: جمع خلة - بكسر الخاء فيهما - وهي البطانة المنقوشة التي يلف بها جفن السيف. سيتكرر برقم ٨٠٢ و١١١٩.

ولا كونُه اسمَ عينٍ؛ لأن «دون» ظرف مكان لا زمان، والمشار إليه بـ «ذاك» التجاور المفهوم من الكلام.

وقالت الخنساء[١]:

١٣٣ ـ كأنْ لم يكونوا حمىً يُتَّقى إذِ النَّاسُ إذْ ذاكَ مَن عزَّ بزّا

«إذ» الأولى ظرف لـ«يتقى»، أو لـ«حمى»، أو لـ «يكونوا» إن قلنا: إن لـ «كان» الناقصة مصدراً، والثانية ظرف لـ «بزّ»، و«مَن»: مبتدأ موصول لا شرط؛ لأن «بزَّ» عامل في «إذ» الثانية، ولا يعمل ما في حيز الشرط فيما قبله عند البصريين، و«بز»: خبر «من»، والجملة خبر «الناس»، والعائد محذوف، أي من عزَّ منهم، كقولهم: «السَّمنُ مَنَوانِ بدرهم»، ولا تكون «إذ» الأولى ظرفاً لـ«بزّ»؛ لأنه جزء الجملة التي أضيفت «إذ» الأولى إليها، ولا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف، ولا «إذ» الثانية بدل من الأولى؛ لأنها إنما تكمل بما أضيفت إليه، ولا يُتبعُ اسمٌ حتى يكمل، ولا تكون خبراً عن الناس، لأنها زمان والناس اسم عين، وذاك: مبتدأ محذوف الخبر، أي كائن، وعلى ذلك فقس.

وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها، ويعوض عنها التنوين، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾[٢] وزعم الأخفش أن «إذ» في ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعراب، لأن اليوم مضاف إليها، ورُدَّ بأن بناءها لوضعها على حرفين، وبأن الافتقار باقٍ في المعنى كالموصول تحذف صلته لدليل، قال:

١٣٤ ـ نحن الأُلى فاجمع جُمُو عك ثمَّ وجِّهْهُم إلينا[٣]

أي نحن الألى عُرفوا، وبأن العوض ينزل منزلة المعوض عنه، فكأنَّ المضاف إليه مذكور، وبقوله:

١٣٥ ـ نهيتُكَ عن طِلابِكَ أمَّ عمرو بعافيةٍ وأنتَ إذٍ صحيحُ[٤]

---

(١) تماضر بنت عمرو السُّلَمية (ـ ٢٤هـ) من أشهر نساء العرب، اشتهرت في جاهليتها برثائها لأخيها صخر، وفي إسلامها باعتزازها باستشهاد أولادها في القادسية. والبيت في ديوانها ٤٧ وهو مع الشاهد ٦٢٥ من قطعة واحدة. والضمير في «يكونوا» عائد إلى أخويها صخر ومعاوية وإلى زوجها مرداس. و«من عزّ بزّ» أي من غلب سلب، وهو مثل تجده في مجمع الأمثال ٢/ ٢٦٣ وجمهرة العسكري ١٩٥ وقائله جابر بن رألان أو عبيد بن الأبرص.

(٢) تتمتها ﴿بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الروم ٣٠: ٤ و٥].

(٣) لعبيد بن الأبرص يخاطب امرأ القيس. «ديوان عبيد ١٣٧». سيتكرر برقم ١٠٥٧.

(٤) لأبي ذؤيب الهذلي ديوان الهذليين ١/ ٦٨ والخزانة ٣/ ١٤٧.

فأجاب عن هذا بأن الأصل «حينئذ»، ثم حذف المضاف وبقي الجر كقراءة بعضهم: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾، أي ثوابَ الآخرة.

تنبيه: أضيفت «إذ» إلى الجملة الاسمية، فاحتملت الظرفية والتعليلية في قول المتنبي:

١٣٦ ـ أمِنَ ازديارَكِ في الدُّجى الرُّقباءُ إذْ حيثُ كنتِ من الظَّلامِ ضياءُ[١]

وشرحه: أنَّ أمِنَ فعل ماض، فهو مفتوح الآخر، لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهم شخص ادعى الأدب في زماننا وأصرَّ على ذلك، والازديار أبلغ من الزيارة كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب؛ لأن الافتعال للتصرف، والدال بدَل عن التاء، و«في»: متعلقة به، لا بـ«أمنَ»؛ لأن المعنى أنهم أمنوا دائماً أن تزوري في الدجى، و«إذ»: إما تعليل أو ظرف مُبدَل من محل في الدجى، و«ضياء»: مبتدأ خبره «حيث»، وابتدىء بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفاً، ولأنها موصوفة في المعنى؛ لأن «من الظلام» صفة لها في الأصل، فلما قدمت عليها صارت حالاً منها، و«من»: للبدل، وهي متعلقة بمحذوف، وكان: تامة، وهي وفاعلها خفضٌ بإضافة «حيث»، والمعنى: إذِ الضياءُ حاصلٌ في كل موضع حصلتِ فيه بدلاً من الظلام.

إذ ما: أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة «إن» الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السراج[٢] والفارسي، وعملُها الجزمَ قليلٌ، لا ضرورة، خلافاً لبعضهم.

إذا: على وجهين:

١ ـ أحدهما: أن تكون للمفاجأة؛ فتختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: «خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب» ومنه: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[٣]، ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾[٤].

وهي حرفٌ عند الأخفش، ويرجحه قولهم: «خرجتُ فإذا إنَّ زيداً بالباب» بكسر «إن»؛ لأن «إن» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وظرفُ مكانٍ عند المبرد، وظرف زمانٍ عند الزجاج، واختار الأول: ابن مالك، والثاني: ابن عصفور، والثالث: الزمخشري، وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً﴾[٥] الآية: إن التقدير إذا

---

(١) شرح ديوان المتنبي ١/٩ وقد سبق أن شعره للتمثيل لا للاحتجاج.

(٢) أبو بكر محمد بن السري (ـ ٣١٦هـ) نحوي أخذ عن المبرد وخلفه في إمامة النحو. أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي وغيرهم.

(٣) ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه ٢٠:٢٠].

(٤) ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا ۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ [يونس ١٠:٢١].

(٥) ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم ٣٠:٢٥].

دعاكم فاجأتُم الخروج في ذلك الوقت، ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو: «خرجت فإذا زيد جالس» أو المقدر في نحو: «فإذا الأسدُ» أي حاضر، وإذا قدرت أنها الخبر فعاملها «مستقر» أو «استقر».

ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مُصرَّحاً به نحو: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[١]، ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ﴾[٢]، ﴿فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ﴾[٣]، ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾[٤]، ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾[٥].

وإذا قيل: «خرجتُ فإذا الأسدُ» صح كونها عند المبرد خبراً، أي فبالحضرة الأسدُ، ولم يصح عند الزجاج؛ لأن الزمان لا يُخبر به عن الجثة، ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه، فإن قلت: «فإذا القتالُ» صحت خبريتها عند غير الأخفش.

وتقول: «خرجت فإذا زيد جالس» أو «جالساً» فالرفع على الخبرية، وإذا نصب به، والنصب على الحالية والخبر «إذا» إن قيل بأنها مكان، وإلا فهو محذوف، نعم يجوز أن تقدرها خبراً عن الجثة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف، كأن تقدر في نحو: «خرجت فإذا الأسد» فإذا حضور الأسد.

مسألة: قالت العرب: «قد كنتُ أظنُّ أن العقربَ أشدُّ لسعةً من الزُّنبورِ فإذا هوَ هيَ» وقالوا أيضاً: «فإذا هو إياها» وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لمَّا سأله الكسائي، وكان من خبرهما أن سيبويه قدمَ على البرامكة، فعزم يحيى بن خالدٍ[٦] على الجمع بينهما، فجعل لذلك يوماً، فلما حضر سيبويه تقدَّم إليه الفرَّاء وخلفٌ[٧]، فسأله خلف عن مسألة فأجاب فيها، فقال له: أخطأتَ، ثم سأله ثانية وثالثة، وهو يجيبه، ويقول له: أخطأت، فقال له سيبويه: هذا سوء

---

(١) تقدمت منذ قليل.

(٢) ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء ٢١: ٩٧].

(٣) ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ﴾ [يس ٣٦: ٢٩].

(٤) ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾ [الشعراء ٢٦: ٣٣ والأعراف ٧: ١٠٨].

(٥) ﴿فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات ٧٩: ١٣ و١٤].

(٦) أبو الفضل البرمكي (ـ ١٩٠هـ) وزير جواد حسن التدبير، أدّب الرشيد وبقي ملازماً له حتى نكبة البرامكة، والبرامكة أسرة فارسية كانت مجوسية ثم أسلمت وتقربت من السفاح والمنصور وبلغت ذروة الغنى والنفوذ العظيم أيام الرشيد ثم تضافرت لديه أسباب كثيرة ـ سياسية ودينية ـ فقتلهم جميعاً بعد سبعة عشر عاماً من ظهورهم.

(٧) هذا سهو من ابن هشام رحمه الله، والحق أنه «الأحمر» الكوفي، علي بن المبارك (ـ ١٩٤هـ) تلميذ الكسائي، وإنما تضمنت القصة ذكر لقبه فقط: «الأحمر» فظن ابن هشام هنا ـ وصاحب الإنصاف ص٧٠٣ قبله ـ أنه «خلف الأحمر» البصري (ـ ١٨٠هـ) والقصة في مجالس العلماء ص٨.

أدب، فأقبل عليه الفراء، فقال له: إن في هذا الرجل حدَّةً وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال: «هؤلاء أبُون ومررتُ بأبينَ» كيف تقول على مثال ذلك: «من وأيتُ أو أويتُ»، فأجابه، فقال: أعدِ النظر، فقال: لستُ أكلمكما حتى يحضر صاحبكما، فحضر الكسائي، فقال له الكسائي: تسألني أو أسألك؟ فقال له سيبويه: سلْ أنت، فسأله عن هذا المثال، فقال سيبويه: «فإذا هو هيَ» ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك نحو «خرجتُ فإذا عبدُ اللّه القائمُ، أو القائمَ» فقال له: كل ذلك بالرفع، فقال الكسائي: العربُ ترفع كلَّ ذلك وتنصب، فقال يحيى: قد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك، قد سمع منهم أهل البلدين، فيُحضرون ويُسألون، فقال يحيى وجعفر[1]: أنصفتَ، فأحضرُوا، فوافقوا الكسائي، فاستكان سيبويه، فأمرَ له يحيى بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس، فأقام بها حتى مات، ولم يعد إلى البصرة، فيقال: إن العرب قد رُشوا على ذلك؛ أو إنهم علموا منزلةَ الكسائي عند الرشيد، ويقال: إنهم إنما قالوا: القول قول الكسائي، ولم ينطقوا بالنصب، وإن سيبويه قال ليحيى: مُرهم أن ينطقوا بذلك؛ فإنَّ ألسنتهم لا تطوع به. ولقد أحسن الإمام الأديب أبو الحسن حازمُ بن محمد الأنصاري القرطاجَنّي[2] إذ قال في منظومته في النحو حاكياً هذه الواقعة والمسألة:

والعُربُ قدْ تحذفُ الأخبارَ بعد إذَا ... إذَا عنتْ فجأة الأمرِ الَّذي دهما

ورُبَّما نصبُوا للحالِ بعد إذَا ... ورُبَّما رفعُوا من بعدها، رُبما

فإن توالى ضميرانِ اكتسى بهما ... وجهُ الحقيقةِ من إشكاله غَمما

لذاكَ أعيتْ على الأفهامِ مسألةٌ ... أهدتْ إلى سيبويهِ الحتفَ والغُمما

قدْ كانتِ العقربُ العوجاء أحسبُها ... قِدْماً أشدَّ منَ الزُنبورِ وقعَ حُما

وفي الجواب عليها هلْ «إذَا هُوَ هِي» ... أوْ هلِ «إذَا هُوَ إيَّاها» قدِ اختصما

وخطَّأ ابنُ زيادٍ وابنُ حمزةَ في ... ما قالَ فيها أبا بشرٍ، وقدْ ظلما

وغاظَ عمراً عليٌّ في حُكومتهِ ... يا ليتهُ لم يكُنْ في أمرهِ حَكما

كغيظِ عمروٍ عليًّا في حكومته ... يا ليتهُ لم يكن في أمره حكما

وفجَّعَ ابنُ زيادٍ كلَّ مُنتخبٍ ... منْ أهلهِ إذْ غدا منهُ يفيض دَما

---

(١) جعفر بن يحيى البرمكي (ـ ١٨٧هـ) والي الرشيد على مصر فخراسان ثم وزيره. اشتهر بفصاحته وكرمه. قتله الرشيد.

(٢) حازم بن محمد (ـ ٦٨٤هـ) أديب أندلسي ألّف في البلاغة والقوافي.

كـفـجـعـة ابـنِ زيـادٍ كـلَّ مـنـتـخـب ... مـن أهـلـه إذ غـدا مـنـه يـفـيـض دِمـا
وأصـبـحـتْ بـعـده الأنـفـاسُ بـاكـيـةً ... في كل طرسٍ كدمعٍ سحَّ وانسجما[١]
وليسَ يخلُو امرُؤ من حاسدٍ أضـم ... لـولاَ الـتـنافُسُ فـي الـدنـيـا لـمـا أضِـمـا
والغبنُ في العلمِ أشجى محنة علمتْ ... وأبـرحُ الـنَّـاسِ شـجـواً عـالـمٌ هُـضـمـا

وقوله: «وربما نصبوا ـ إلخ» أي وربما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد «إذا» على الابتداء؛ فيقولون: «فإذا زيدٌ جالساً».

وقوله: «رُبما» في آخر البيت بالتخفيف توكيد لربَّما في أوله بالتشديد.

و«غمما» في آخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الإشكال والخفاء، و«غُمما» في آخر البيت الرابع بضمها جمع غُمّة.

وابن زياد: هو الفراء، واسمه يحيى؛ وابن حمزة: هو الكسائي، واسمه عليّ؛ وأبو بشر: سيبويه، واسمه عمرو، وألف «ظلما» للتثنية إن بنيته للفاعل، وللإطلاق إن بنيته للمفعول، وعمرو وعلي الأولان: سيبويه والكسائي؛ والآخران: ابن العاص وابنُ أبي طالب رضي الله عنهما[٢]؛ و «حكما» الأول: اسم، والثاني: فعل، أو بالعكس دفعاً للإيطاء؛ و «زياد» الأول: والد الفراء، والثاني: زياد ابن أبيه، وابنه[٣] المشار إليه هو ابن مرجانة المُرسل في قتلة الحسين رضي الله عنه؛ وأضَمَ كغضب وزناً ومعنى، وإعجام الضاد، والوصف منه «أضِم» كفرح؛ وهُضم: مبني للمفعول، أي لم يُوف حقَّه.

وأما سؤال الفراء فجوابه أن أبُونَ جمعُ أبٍ، وأبٌ فَعَل بفتحتين، وأصله أبَو، فإذا بنينا مثله من «أوى» أو من «وأى» قلنا: أوًى كهوًى، أو قلنا: وأىً كهوى أيضاً، ثم تجمعه بالواو والنون فتحذف الألف كما تحذف ألف مُصطفى، وتبقى الفتحة دليلاً عليها فتقول: أوَوْن أو

---

(١) الأنفاس: ج نقس ـ بكسر فسكون: المداد.

(٢) عمرو بن العاص (ـ ٤٣هـ) أحد دهاة العرب وأمراء الجيوش أيام الرسول وبعده. فتح مصر وبعض مدن الشام. نصر معاوية على عليّ في صفين.
وعليّ بن أبي طالب (ـ ٤٠هـ) ابن عم الرسول ﷺ وزوج ابنته فاطمة وأحد المبشرين بالجنة ورابع الخلفاء الراشدين. عزل معاوية عن ولاية الشام فتقاتلا بصفّين طويلاً ثم رضي بالتحكيم الذي دعا الخوارج إلى اغتياله.

(٣) زياد ابن أبيه (ـ ٥٣هـ) ولدته جارية واختلفوا في أبيه. كان داهية بليغاً. عمل كاتباً لأمير البصرة ثم والياً على فارس ثم أعلن معاوية أنه أخوه من أبيه وولاّه العراق وغيرها. كان أول من ضرب نقوداً إسلامية وترك الرومية. وابن مرجانة: هو عبيد اللّه بن زياد بن أبيه (ـ ٦٧هـ) قاتل الحسين بن علي، قتله إبراهيم بن الأشتر ثأراً للحسين.

وَأَوْنَ رفعاً، وأوينَ أو وَأَيْنَ جراً ونصباً، كما تقول في جمع عصاً وقفاً اسمَ رجل: عَصَوْنَ وقَفَوْنَ وعَصَيْنَ وقَفَيْن، وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة، ولكنه كما قال أبو عثمان المازني: دخلت بغداد فأُلقيتْ عليَّ مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي، ويخطئونني على مذاهبهم، اهـ. وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله تعالى.

وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه، وهو «فإذا هو هي» هذا هو وجه الكلام، مثل ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾[١]، ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ﴾[٢] وأما «فإذا هو إياها» إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء، كالجزم بـ «لن» والنصب بـ «لم» والجر بـ «لعلَّ»، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعض العرب به.

وقد ذكر في توجيهه أمور: أحدها: لأبي بكر بن الخياط[٣]: وهو أن «إذا» ظرف فيه معنى وجدت ورأيت، فجاز له أن ينصب المفعول، وهو مع ذلك مخبر به عن الاسم بعده، انتهى.

وهذا خطأ لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة، وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج على زعمه إلى فاعل وإلى مفعول آخر، فكان حقها أن تنصب ما يليها. والثاني: أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك، ويشهد له قراءة الحسن[٤] ﴿إِيَّاكَ تُعْبَدُ﴾[٥] ببناء الفعل للمفعول، ولكنه لا يتأتَّى فيما أجازوه من قولك: «فإذا زيد القائمَ» بالنصب، فينبغي أن يُوجَّه هذا على أنه نعتٌ مقطوع، أو حال على زيادة «أل»، وليس ذلك مما ينقاس، ومن جوَّز تعريف الحال أو زعم أن «إذا» تعمل عمل «وجدت»، وأنها رفعت عبد اللّه بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد، فقط أخطأ؛ لأن وجد ينصب الاسمين، ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل. والثالث: أنه مفعول به، والأصل: فإذا هو يُساويها، أو فإذا هو يشابهها، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، وهذا هو الوجه لابن مالك أيضاً، ونظيره قراءة علي[٦] رضي الله عنه ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾[٧] بالنصب أي نوجد عصبةً أو نُرى عصبةً، وأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾[٨] إذا

---

(١) تقدم ذكرها. (٢) تقدمت.

(٣) محمد بن أحمد (ـ ٣٢٠هـ) نحوي بغدادي عالم بالمذهبين البصري والكوفي.

(٤) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري (ـ ١١٠هـ) إمام عصره علماً وفقهاً وفصاحة.

(٥) ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة ١: ٥].

(٦) ابن أبي طالب. شواهد التوضيح ١١١ و١٥٤.

(٧) ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذًا لَّخَاسِرُونَ﴾ [يوسف ١٢: ١٤].

(٨) ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر ٣٩: ٣].

قيل: إن التقدير يقولون: ما نعبدهم، فإنما حسَّنه أن إضمار القول مستسهل عندهم. والرابع: أنه مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يلسع لسعتها، ثم حذف الفعل كما تقول: «ما زيدٌ إلا شُربَ الإبل» ثم حذف المضاف، نقله الشلوبين في حواشي المفصل[(١)] عن الأعلم[(٢)]، وقال: هو أشبه ما وُجِّه به النصب. والخامس: أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابتٌ مثلَها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة، كما قالوا: «قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها»[(٣)] على إضمار مثل، قاله ابن الحاجب في أماليه[(٤)]، وهو وجه غريب، أعني انتصاب الضمير على الحال، وهو مبنيّ على إجازة الخليل «لهُ صوتٌ صوتُ الحمارِ» بالرفع صفة لصوت، بتقدير مثل، وأما سيبويه فقال: هذا قبيح ضعيف[(٥)]، وممن قال بالجواز ابن مالك، قال: إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة «مثل» جاز أن تخلفها المعرفة في التنكير؛ فتقول: «مررت برجل زهير» بالخفض صفة للنكرة، و «هذا زيد زهيراً» بالنصب على الحال، ومنه قولهم: «تفرَّقُوا أيادي سبا»[(٦)] و «أيدي سبا»، وإنما سكنت «الياء» مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما في معديكرب وقالي قلا.

٢ ـ والثاني من وجهي إذا: أن تكون لغير مفاجأة؛ فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، عكس الفجائية، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[(٧)] وقوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[(٨)] ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون ذلك، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب:

١٣٧ ـ والنَّفسُ راغبةٌ إذَا رَغَّبتَها ... وإذا تُردُّ إلى قليلٍ تقنعُ[(٩)]

---

(١) كتاب في النحو للزمخشري شرحه ابن يعيش وابن الحاجب والسخاوي وغيرهم.

(٢) يوسف بن سليمان الشنتمري (ـ ٤٧٦هـ) عالم أندلسي برع بالأدب واللغة، له: تحصيل عين الذهب في شرح شواهد سيبويه، وشرح ديوان طرفة وزهير وعلقمة الفحل.

(٣) قالها عمر ثم صارت مثلاً للأمر العسير. وأبو حسن هو علي بن أبي طالب. حاشية الخضري ١/ ١٤٩.

(٤) تقدمت ترجمة ابن الحاجب. والأمالي: كتاب في مسائل نحوية أملاها في دمشق.

(٥) كتاب سيبويه ١/ ١٨١.

(٦) ويروى المثل «ذهبوا...» ومعناه: تفرقوا تفرقاً لا اجتماع بعده مجمع الأمثال ١/ ٢٨٧.

(٧) ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ثُمَّ إِذَا﴾ [الروم ٣٠: ٢٥].

(٨) ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ فَإِذَآ أَصَابَ...﴾ [الروم ٣٠/ ٤٨].

(٩) لأبي ذؤيب الهذلي وهو مع الشاهدين ٤١٥ و٦٩٥ من عينيته المشهورة في رثاء أولاده. ديوان الهذليين ١/ ٣.

وإنما دخلت الشرطية على الاسم في نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١] لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتدأ، خلافاً للأخفش، وأما قوله:

١٣٨ ـ إِذَا باهِليٌّ تحتهُ حنظليةٌ لهُ ولدٌ منها فذاكَ المُذرَّعُ[1]

فالتقدير: إذا كان باهلي، وقيل: حنظلية فاعل باستقر محذوفاً، وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية، ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعاً، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر، فكأنه لم يحذف.

ولا تعمل «إذا» الجزم إلا في ضرورة كقوله:

١٣٩ ـ استغنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغنى وإذَا تُصبْكَ خصاصةٌ فتجمَّلِ[2]

قيل: وقد تخرُجُ عن كل من الظرفية، والاستقبال، ومعنى الشرط، وفي كل من هذه فصلٌ.

الفصل الأول
في خروجها عن الظرفية

زعم أبو الحسن في ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾[3] أن «إذا» جرٌّ بـ«حتى»، وزعم أبو الفتح في ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ﴾[4]: الآيات، فيمن نصب ﴿خَافِضَةٗ رَّافِعَةً﴾[4] أن إذا الأولى: مبتدأ، والثانية: خبر، والمنصوبين حالان، وكذا جملة ﴿لَيۡسَ﴾[4] ومعموليها والمعنى وقتُ وقوعِ الواقعة خافضةً لقوم رافعةً لآخرين هو وقت رجِّ الأرض، وقال قوم في: «أخطبُ ما يكُونُ الأمير قائماً»: إن الأصل أخطبُ أوقاتِ أكوانِ الأمير إذا كان قائماً، أي وقتُ قيامه، ثم حذفت الأوقات ونابت «ما» المصدرية عنها، ثم حذف الخبر المرفوع وهو «إذا»، وتبعها كان التامة وفاعلها في الحذف، ثم نابت الحال عن الخبر، ولو كانت «إذا» على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلت: «أخطبُ أوقات أكوانِ الأمير يومَ الجمعة» إذا نصبت اليوم؛ لأن الزمان لا يكون محلاً للزمان.

---

(١) البيت للفرزدق «الديوان ٥١٤» والمذرع: الذي أمه أشرف من أبيه.

(٢) هو لعبد القيس بن خفاف وقيل لحارثة بن بدر، ويروى: وإذا تكون خصاصة. ولا شاهد فيه حينئذ. ويروى: فتحمل بالحاء المهملة. سيتكرر برقم ١٤٢ و١١٩٤.

(٣) ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر ٣٩: ٧١].

(٤) ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ ۝ لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝ خَافِضَةٞ رَّافِعَةٌ ۝ إِذَا رُجَّتِ ٱلۡأَرۡضُ رَجّٗا﴾ [الواقعة ٥٦: ١ ـ ٤].

وقالوا في قول الحماسيِّ:

١٤٠ - وبعدَ غدٍ يا لهفَ نفسيَ من غدٍ إذَا راحَ أصحابي ولستُ برائحِ[1]

إن إذا في موضع جر بدلاً من غد.

وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولاً في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة[2] رضي الله عنها: «إنِّي لأعلم إذا كُنتِ عنِّي راضيةً وإذَا كُنتِ عليَّ غضبى».

والجمهورُ على أن «إذا» لا تخرج عن الظرفية، وأن «حتى» في نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾[3] حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له، وأما: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾[3] فإذا الثانية بدلٌ من الأولى، والأولى ظرف، وجوابها محذوف لفهم المعنى، وحسَّنه طول الكلام، وتقديره بعد «إذا» الثانية، أي انقسمتم أقساماً، وكنتم أزواجاً ثلاثة، وأما «إذا» في البيت فظرف للهفَ، وأما التي في المثال ففي موضع نصب؛ لأنا لا نقدر زماناً مضافاً إلى ما يكون؛ إذ لا موجب لهذا التقدير، وأما الحديث ف «إذا» ظرف لمحذوف، وهو مفعول أعلم، وتقديره شأنكِ ونحوه، كما تعلق «إذ» بالحديث في: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ﴾[4].

الفصل الثاني

في خروجها عن الاستقبال

وذلك على وجهين:

أحدهما: أن تجيء للماضي كما جاءت «إذ» للمستقبل في قول بعضهم، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟﴾[5]، ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾[6] وقوله:

١٤١ - ونَدمانٍ يزيدُ الكأسَ طِيباً سَقيتُ إذَا تغوَّرتِ النُّجُومُ[7]

والثاني: أن تجيء للحال، وذلك بعد القسم، نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، ﴿وَٱلنَّجْمِ

---

(١) نسب هذا البيت إلى أبي الطمحان شرقي بن حنظلة كما نسب إلى هدبة بن خشرم. وانظر السيوطي ٩٦.

(٢) عائشة بنت أبي بكر الصديق (ـ ٥٨هـ) تزوجها النبيّ ﷺ بعد موت خديجة بثلاث سنين وكانت أحب نسائه إليه. والحديث في البخاري: كتاب النكاح.

(٣) تقدمت منذ قليل.

(٤) تتمتها ﴿فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات ٥١: ٢٤ و٢٥].

(٥) تتمتها ﴿وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة ٩: ٩٢].

(٦) تتمتها ﴿وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [الجمعة ٦٢: ١١].

(٧) البيت للبرج بن مسهر الطائي وهو مع الشاهد ٩٨٥ من أبيات الحماسة ٣/ ١٣٥.

﴿إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١] قيل: لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتي؛ لأن قسم الله سبحانه قديم، ولا لكونٍ محذوف هو حال من ﴿وَٱلَّيْلِ﴾ ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾؛ لأن الحال والاستقبال متنافيان، وإذا بطل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال، اهـ.

والصحيح: أنه لا يصح التعليق بـ «أقسمُ» الإنشائي، لأن القديم لا زمان له، لا حال ولا غيره، بل هو سابق على الزمان، وأنه لا يمتنع التعليق بـ «كائناً» مع بقاء «إذا» على الاستقبال؛ بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق، كـ «مررتُ برجُل معهُ صقرٌ صائداً به غداً» أي مُقدراً الصيد به غداً، كذا يقدرون، وأوضح منه أن يقال: مُريداً به الصيدَ غداً، كما فسر قمتم في: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[1] بـ«أَرَدْتُم».

مسألة: في ناصب «إذا» مذهبان: **أحدهما**: أنه شرطُها، وهو قول المحققين، فتكون بمنزلة «مَتى وحيثما وأيَّانَ»، وقول أبي البقاء[2] إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف غير وارد؛ لأن «إذا» عند هؤلاء غير مضافة، كما يقوله الجميع إذا جزمتْ كقوله:

١٤٢ ـ .... وإذا تُصِبْكَ خصاصةٌ فتحمَّلِ[3]

والثاني: أنه ما في جوابها من فعل أو شبههِ، وهو قول الأكثرين، ويردُ عليهم أمورٌ: أحدها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم: تصير الجملتان واحدة؛ لأن الظرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة عامله. والثاني: أنه ممتنع في قول زهير:

١٤٣ ـ بدا ليَ أنّي لستُ مُدركَ ما مضى ولا سابقاً شيئاً إذَا كان جائيا[4]

لأن الجواب محذوف، وتقديره إذا كان جائياً فلا أسبقه، ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه؛ لأن الشيء إنما يُسبقُ قبل مجيئه، وهذا لازم لهم أيضاً إن أجابوا بأنها غير شرطية وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق، وأما على القول الأول فهي شرطية محذوفة الجواب وعاملُها إما خبر كان أو نفس كان إن قلنا بدلالتها على الحدَث. والثالث: أنه يلزمهم في نحو: «إذا

---

(١) تتمتها ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِۚ...﴾ [المائدة ٥: ٦].

(٢) عبد الله بن الحسين العكبري (ـ ٦١٦هـ) عالم في اللغة والأدب والفرائض. عاش في بغداد وألّف كتباً منها: شرح ديوان المتنبي، وشرح اللمع لابن جني، وإعراب القرآن.

(٣) تقدم برقم ١٣٩ وسيتكرر برقم ١١٩٤.

(٤) ينسب لزهير ولصرمة الأنصاري، والرواية في ديوان زهير ٢٨٧ «ولا سابقي شيء...» وهو في سيبويه ١/ ٨٣ و١٥٤ و٢٩٠ و٤١٨ و٤٢٩ و٤٥٢ و٢/٢٧٨، وفي الخزانة ٣/ ٦٦٥ سيتكرر برقم ٥٣١ و٨٣٠ و٨٥٧ و٨٦٢ و٩٤٩ و١١٤٥.

جئتني اليوم أكرمتك غداً» أن يعمل أكرمتك في ظرفين متضادين، وذلك باطل عقلاً؛ إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين، وقصداً؛ إذ المرادُ وقوعُ الإكرام في الغد لا في اليوم.

فإن قلت: فما ناصبُ اليومِ على القول الأول، وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمانٍ؟

قلنا: لم يتضادا كما في الوجه السابق، وعملُ العاملِ في ظرفي زمانٍ يجوز إذا كان أحدهما أعمّ من الآخر نحو «آتيكَ يومَ الجمعة سحرَ» وليس بدلاً، لجواز «سِيرَ عليه يومُ الجمعة سحرَ» برفع الأول ونصب الثاني، نص عليه سيبويه، وأنشد للفرزدق[1]:

١٤٤ - متى تردنْ يوماً سَفارِ تجدْ بها أُديهِمَ يرمي المُستجيزَ المُعوَّرَا

«فيوماً» يمتنع أن يكون بدلاً من متى؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط، ولهذا يمتنع في اليوم في المثال أن يكون بدلاً من إذا، ويمتنع أن يكون ظرفاً لـ«تجد»، لئلا ينفصل «ترد» من معموله وهو «سفار» بالأجنبي؛ فتعين أنه ظرفٌ ثانٍ لترد. والرابع: أن الجواب وَرَدَ مقروناً بـ «إذا» الفجائية نحو: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[2] وبالحرف الناسخ نحو «إذا جئتني اليومَ فإني أكرمُكَ» وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله، وورد أيضاً والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ۝٨ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾[3] ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف، وتخريج بعضهم هذه الآية على أن «إذا» مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا يصح إلا على قولِ أبي الحسن ومن تابعه في جوازِ تصرفِ «إذا» وجواز زيادة الفاء في خبرِ المبتدأ، لأن عسرَ اليوم ليس مُسبباً عن النَّقر، والجيدُ أن تخرج على حذف الجواب مدلولاً عليه بـ«عسير»، أي عَسُرَ الأمر، وأما قول أبي البقاء إنه يكون مدلولاً عليه بـ «ذلك» فإنه إشارة إلى «النقر» فمردود؛ لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب، وذلك ممتنع، وأما نحو «فمن كانت هجرتهُ إلى الله ورسولهِ فهجرتُه إلى اللّهِ ورسولِه»[4] فمؤوّل على إقامة السبب مقام المسبب، لاشتهار المسبب، أي فقد استحقَّ الثواب العظيم المستقر للمهاجرين.

---

(١) همام بن غالب (ـ ١١٠هـ) من أشهر شعراء الدولة الأموية. برع في الفخر والهجاء، ومات قبل جرير بستة أشهر والرواية في ديوانه ٣٥٥ «متى ما ترد يوماً. . .» سفار: اسم بئر. المستجيز: المستسقي. المعوَّر: المردود عن الماء. أديهم هو ابن مرداس أحد بني كعب، وهو الذي كان يحمي بئر سفار بقوسه ويرمي المستسقين منها ويعوّرهم أي يردهم عنها، ولم يصرف «أديهم» للضرورة.

(٢) تقدم ذكرها.

(٣) [المدثر ٧٤: ٨ و٩] وعبارة أبي البقاء هي: «إذا ظرف، وفي العامل فيه ثلاثة أوجه، أحدها هو ما دل عليه (فذلك) لأنه إشارة إلى النقر».

(٤) البخاري: باب الإيمان.

قال أبو حيان: ورد مقروناً بـ«ما» النافية نحو: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾[1] الآية، وما النافية لها الصَّدر، انتهى.

وليس هذا بجواب، وإلا لاقترن بـ«الفاء»، مثل: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: ٢٤] وإنما الجواب محذوف، أي عمدوا إلى الحجج الباطلة.

وقول بعضهم: إنه جواب على إضمار الفاء مثل: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾[2] مردودٌ بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة كقوله:

١٤٥ - مَن يفعلِ الحسناتِ اللّهُ يشكرُها ....[3]

والوصية في الآية نائبٌ عن فاعل كُتب، وللوالدين متعلق بها، لا خبر، والجواب محذوف، أي فليُوصِ.

وقول ابن الحاجب: إنَّ «إذا» هذه[4] غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب، وإنّ عاملها ما بعد «ما» النافية كما عمل ما بعد «لا» في يوم من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[5] وإن ذلك من التوسع في الظرف. مردودٌ بثلاثة أمور:

أحدها: أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله:

١٤٦ - .... ونحنُ عن فضلكَ ما استغنينا[6]

والثاني: أن «ما» لا تقاس على «لا»، فإن «ما» لها الصَّدر مطلقاً بإجماع البصريين، واختلفوا في «لا»، فقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: ليس لها الصدر مطلقاً لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو «إنْ لاَ تقُم أقُمْ» و «جاء بلا زادٍ» وقوله:

١٤٧ - ألا إنَّ قُرطاً على آلة ألاَ إنَّني كيدَه لا أكيدْ[7]

وقيل: إن وقعت في صدر جواب[8] القسم فلها الصدر؛ لحلولها محلَّ أدواتِ الصَّدرِ، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح، وعليه اعتمد سيبويه؛ إذ جعل انتصابَ «حبَّ العراق» في قوله:

---

(١) تتمتها ﴿إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الجاثية ٤٥: ٢٥].

(٢) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا...﴾ [البقرة ٢: ١٨٠].

(٣) تقدم برقم ٨٥. وسيتكرر برقم ٢٣٨ و٢٩٦ و٤٢٦ و٧٨٤ و٧٨٧ و٩٠٨ و١٠٧٦ و١١٠٦.

(٤) إشارة إلى آية الجاثية السابقة.

(٥) تتمتها ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان ٢٥: ٢٢].

(٦) الرجز لعبد اللّه بن رواحة الصحابي والكاف تعود إلى الله عز وجل، وبعده «فثبِّتِ الأقدام إن لاقينا» وهو مع الشاهد ٦٣٤ من أرجوزة واحدة. سيتكرر برقم ٤٨٠ و٥٩٦ و٩٣٨ و١١٨١.

(٧) البيت للأخرم السنبسي. قرط: اسم رجل. الآلة: الحالة.

(٨) كذا في المخطوطتين ولعل «صدر» الأولى زائدة.

١٤٨ - آليتَ حبَّ العراقِ الدهرَ أطعمُهُ .... [١]

على التوسع وإسقاط الخافض وهو على، ولم يجعله من باب «زيداً ضربتُه» لأن التقدير لا أطعمه، و «لا» هذه[٢] لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملاً.

والثالث: أن «لا» في الآية حرف ناسخ مثله في نحو «لا رجُلَ» والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده، ولو لم يكن نافياً، لا يجوز «زيداً إنِّي أضربُ» فكيف وهو حرف نفي، بل أبلغ من هذا أن العامل الذي بعده مصدر، وهم يُطلقون القولَ بأن المصدر لا يعمل فيما قبله، وإنما العامل محذوف، أي اذكر يوم، أو يعذبون يوم.

ونظير ما أورده أبو حيان على الأكثرين أن يورد عليهم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧] فيقال: لا يصح لجديد أن يعمل في «إذا»؛ لأن «إنَّ ولام» الابتداء يمنعان من ذلك لأن لهما الصَّدر، وأيضاً فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف. والجواب أيضاً: أن الجواب محذوف مدلول عليه بجديد، أي إذا مزقتم تجددون؛ لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥] وأما: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[٣] فالجملة جوابٌ لقسم محذوف مقدر قبل الشرط، بدليل: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[٤] الآية، ولا يسوغ أن يقال: قدرها خالية من معنى الشرط، فتستغني عن جواب، وتكون معمولة لما قبلها وهو: ﴿قَالَ﴾ أو: ﴿نَدُلُّكُمْ﴾ أو: ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾ لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت.

الفصل الثالث

في خروج إذا عن الشرطية

ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ

---

(١) تمامه «والحب يأكله في القرية السوس» وهو للمتلمس «جرير بن عبد المسيح» وضمير الخطاب في «آليت» عائد إلى عمرو بن هند الذي أقسم ألا يذوق المتلمس قمح العراق، أي ألا يأتيها، ومعنى الشطر الثاني أن القمح مبتذل ميسور والبخل به قبيح؛ وهو في سيبويه ١/١٧. وسيتكرر برقم ٤٤٥ و١٠٠٨ و١٠٢٢.

(٢) أي في حال تلقي القسم بها، وإلاّ فلا.

(٣) ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ...﴾ [الأنعام ٦: ١٢١].

(٤) ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة ٥: ٧٣].

(٥) ﴿وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا...﴾ [الشورى ٤٢: ٣٧].

يَنتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩] فـ «إذا» فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواباً لاقترنت بالفاء مثل: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(١) وقول بعضهم: «إنه على إضمار الفاء» تقدم ردُّه، وقول آخر: «إن الضمير توكيد لا مبتدأ، وإن ما بعده الجواب» ظاهرٌ التعسُّفِ، وقول آخر: «إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها» تكلفٌ من غير ضرورة.

ومن ذلك «إذا» التي بعدها القسم نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾(٢)، ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾(٣) إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى كما في قولك: «آتيك إذا أتيتني» فيكون التقدير إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت. وهذا ممتنع لوجهين:

أحدهما: أن القسم الإنشائي لا يقبل التعليق؛ لأن الإنشاء إيقاع، والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه، فأما «إنْ جاءَني فواللّهِ لأكرمنَّهُ» فالجوابُ في المعنى فعلُ الإكرام؛ لأنه المسبَّبُ عن الشرط، وإنما دخلَ القسم بينهما لمجرد التوكيد، ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا؛ لأن جواب «والليل» ثابت دائماً، وجواب «والنجم» ماض مستمر الانتفاء؛ فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط.

والثاني: أن الجواب خبري؛ فلا يدل عليه الإنشاء لتباين حقيقتهما.

أيمن: المختص بالقسم(٤): اسمٌ لا حرف، خلافاً للزجاج والرماني(٥)، مفرد مشتق من اليُمن وهو البركة، وهمزته وصل، لا جمع يمينٍ وهمزته قطع، خلافاً للكوفيين، ويرده جواز كسر همزته، وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلُسٍ وأكلُبٍ، وقولُ نُصيب(٦):

١٤٩ ـ فقالَ فريقُ القومِ لمَّا نشدتهم: نعم، وفريقٌ: لايْمُنُ اللّهِ ما ندري

فحذف ألفها في الدَّرج، ويلزمه الرفعُ بالابتداء، وحذف الخبر، وإضافته إلى اسم الله

---

(١) ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ...﴾ [الأنعام ٦:١٧].

(٢) [الليل ٩٢:١].

(٣) [النجم ٥٣:١].

(٤) وبذلك يخرج «أيمن» جمع يمين.

(٥) أبو الحسن علي بن عيسى (ـ ٣٨٤هـ) عالم في اللغة والنحو والبلاغة والتفسير. وضع كتباً كثيرة منها: شرح كتاب سيبويه، والألفاظ المتقاربة، ومعاني الحروف، والحدود، والنكت في إعجاز القرآن، وغيرها. وقد قال الزجاجي والرماني إن «أيمن» حرف جر. وانظر الرماني النحوي ٣٣٣ وهمع الهوامع ٢/ ٤٠.

(٦) هو نصيب بن رباح، أبو محجن (ـ ١٠٨هـ) الشاعر الأموي. وأخباره في الأغاني ١/ ٣٠٢ـ ٣٥١. والبيت في ديوانه ٩٤ وفي سيبويه ٢/ ١٤٧ و٢٧٣.

سبحانه وتعالى، خلافاً لابن درستويه في إجازة جرّه بحرف القسم، ولابن مالك في جواز إضافته إلى الكعبة ولكاف الضمير، وجوَّز ابن عصفور كونه خبراً والمحذوف مبتدأ، أي قسمي ايمنُ اللّهِ.

حرف الباء

الباء المفردة: حرفُ جر لأربعة عشر معنى:

أولها: الإلصاق، قيل: وهو معنىً لا يفارقها؛ فلهذا اقتصر عليه سيبويه، ثم الإلصاق حقيقي كـ «أمسكتُ بزيدٍ» إذا قبضتَ على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يدٍ أو ثوب ونحوه، ولو قلت: «أمسكته» احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف، ومجازيّ نحو «مررت بزيدٍ» أي ألصقتُ مروري بمكانٍ يقرب من زيد، وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد، بدليل: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧] وأقول: إن كلاً من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقياً إذا كان مُفضياً إلى نفس المجرور كـ «أمسكت بزيد، وصعدتُ على السَّطح» فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كـ «مررت بزيد» في تأويل الجماعة وكقوله:

١٥٠ ـ .... وبـاتَ عـلـى الـنَّـار الـنـدى والـمُـحـلَّـقُ[1]

فإذا استوى التقديران في المجازية، فالأكثر استعمالاً أولى بالتخريج عليه، كـ «مررت بزيد، ومررت عليه» وإن كان قد جاء كما في: ﴿لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾[2] ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾[3].

١٥١ ـ ولـقـدْ أمُـرُّ عـلـى الـلَّـئـيـم يـسُـبُّـنـي ....[4]

إلا أنَّ «مررتُ به» أكثر؛ فكان أولى بتقديره أصلاً، ويتخرج على هذا الخلافِ خلافٌ في المقدر في قوله:

١٥٢ ـ تـمُـرُّونَ الـديَّـارَ ولـمْ تـعُـوجُـوا ....[5]

---

(١) صدره «تُشَبُّ لمقرورين يصطليانها» وهو للأعشى ميمون بن قيس كما في الديوان ٢٢٥ والأغاني ١١١/٩ وشواهد السيوطي ١٠٥، وهو مع الشاهد ٢٦٧ من قطعة واحدة. المحلق: لقب الممدوح. المقروران: هما المحلق وكرمه. شخّص الكرم وجعله يبرد فيصطلي. سيتكرر برقم ٢٤٥.

(٢) [الصافات ٣٧: ١٣٧].

(٣) ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف ١٢: ١٠٥].

(٤) تمامه: «فمضيتُ ثُمتَ قلتُ: لا يعنيني» وهو لرجل من سلول ـ سيبويه ٤١٦/١ وابن عقيل ٥٧/٢ والخزانة ١٧٣/١ و٥٢٨ و١٦١/٢ و١٦٦ و٢٩٣ و٤٩٧ و٢٣٢/٣ و١٠٤/٤. سيتكرر برقم ٧٩٢ و١١٠٣.

(٥) تمامه «كلامكُم عليّ إذن حرام» وهو مع الشاهد ٦٨٣ من قطعة لجرير. والرواية في ديوانه ٥١٢ =

أهو الباء أم على؟

الثاني: التعدية، وتسمى باء النقل أيضاً، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تُعدِّي الفعلَ القاصر، تقول في ذهب زيد: ذهبت بزيد، وأذهبتُه، ومنه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾(١) وقرىء: ﴿أذهبَ الله نُورهم﴾ وهي بمعنى القراءة المشهورة، وقول المبرد والسهيلي: «إن بين التعديتين فرقاً، وإنك إذا قلت: ذهبت بزيد كنت مصاحباً له في الذهاب» مردودٌ بالآية، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾(٢) فيحتمل أن الفاعل ضميرُ البرق.

ولأن الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز أقمتُ بزيد، وأما ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾(٣) فيمن ضم أوله **وكسر ثالثه، فخرج على زيادة الباء، أو على أنها للمصاحبة؛ فالظرف حال من الفاعل، أي مصاحبةً للدهن، أو المفعول، أي تنبت الثمرَ مصاحباً للدهن، أو أن «أنبتَ» يأتي بمعنى: نبت كقول زهير:**

١٥٣ - **رأيتُ ذوي الحاجاتِ حولَ بُيُوتهم قطيناً لها حتَّى إذا أنبتَ البقلُ(٤)**

ومن ورودها مع المتعدّي قوله تعالى: ﴿دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾(٥) وصككتُ الحجرَ بالحجر، والأصل دفع بعض الناس بعضاً، وصك الحجر الحجر.

الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلةِ الفعلِ، نحو «كتبت بالقلم» و «نجرتُ بالقدُوم» قيل: ومنه البسملة؛ لأن الفعل لا يتأتّى على الوجه الأكمل إلا بها.

الرابع: السببية، نحو: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾(٦)، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾

= «أتمضون الرسوم ولا تحيا...» وقال المبرد في الكامل ١/ ٣٤: إن أهل الكوفة هم الذين غيروا الرواية، وصوابها عنده «مررتم بالديار...» ولا شاهد فيه على حذف الجار حينئذ. والبيت في ابن عقيل ١/ ١٨٨ وفي الخزانة ٣/ ٦٧١. سيتكرر برقم ٨٥٠.

(١) ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٧].

(٢) ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة ٢: ٢٠].

(٣) ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْءَاكِلِينَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٢٠].

(٤) رأيت: جواب إذا في بيت سابق هو:

«إذا السنةُ الشهباء بالناس أجحفت ونال كرام المال في الجحرة الأكل»

الشهباء والجحرة: السنة الشديدة. أنبت البقل: أخصب الناس. والبيت في شرح الديوان ١١١.

(٥) ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة ٢: ٢٥١].

(٦) ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ...﴾ [البقرة ٢: ٥٤].

[العنكبوت: ٤٠] ومنه: لقيت بزيدٍ الأسدَ، أي بسبب لقائي إياه، وقوله:

١٥٤ ـ قد سُقِيَتْ آبالُهم بالنَّارِ[1]

أي أنها بسبب ما وُسمتْ به من أسماء أصحابها يُخلَّى بينها وبين الماء.

الخامس: المصاحبة، نحو: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾[2] أي معه، ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ﴾[3] الآية.

وقد اختلف في الباء من قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾[4] فقيل: للمصاحبة، والحمد مضاف إلى المفعول، أي فسبحه حامداً له، أي نزِّهه عما لا يليق به، وأثبتْ له ما يليق به، وقيل: للاستعانة، والحمد مضاف إلى الفاعل، أي سبِّحه بما حَمِدَ به نفسه؛ إذ ليس كل تنزيه بمحمود، ألا ترى أن تسبيح المعتزلة[5] اقتضى تعطيلَ كثير من الصفات.

واختلف في «سبحانكَ اللَّهمَّ وبحمدكَ» فقيل: جملة واحدة على أن الواو زائدة، وقيل: جملتان على أنها عاطفة، ومتعلَّق الباء محذوف، أي وبحمدك سبحتك، وقال الخطَّابي[6]: المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب عليَّ حمدكَ سبَّحتك، لا بحولي وقوتي، يريد أنه مما أقيم فيه المسبَّبُ مُقام السَّبب، وقال ابن الشَّجري في: ﴿فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ﴾[7]: هو كقولك «أجبته بالتَّلبية» أي فتجيبونه بالثناء؛ إذ الحمد: الثناء، أو الباء للمصاحبة متعلقة بحال محذوفة، أي مُعلنين بحمده، والوجهان في: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾[4].

والسادس: الظرفية، نحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾[8]، ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[9].

والسابع: البدل، كقول الحماسي:

---

(١) بعده «والنار قد تشفي من الأوار» ولم نقف على قائله: الأوار: العطش. والمعنى: إذا وردت إبلهم لتشرب ورأى أصحابها الماء وسمها عرفوا أصحابها فخلوا بينها وبين الماء تكريماً لهم، فقوله: «سقيت بالنار» أي تركت تشرب بسبب النار التي وسمت بها بأسماء أصحابها ولولا وسمها ما شربت.

(٢) ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [هود ١١: ٤٨].

(٣) ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْتُمُونَ﴾ [المائدة ٥: ٦١].

(٤) تتمتها ﴿... وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾ [النصر ١١٠: ٣].

(٥) طائفة بدأت دينية فقط ثم خاضت في السياسة، وقد نشأت إثر اعتزال واصل بن عطاء (ـ ١٣١هـ) أستاذَه الحسن البصري (ـ ١١٠هـ) لاختلافهما في بعض المعتقدات ثم صار المعتزلة شيَعاً. ومن أعلامهم الجاحظ والتوحيدي والزمخشري.

(٦) أبو سليمان أحمد بن محمد (ـ ٣٨٨هـ) عالم فقيه محدّث، ألّف في الحديث وإعجاز القرآن.

(٧) ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء ١٧: ٥٢].

(٨) تتمتها: ﴿وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [آل عمران ٣: ١٢٣].

(٩) ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر ٥٤: ٣٤].

١٥٥ - فليتَ لي بهمُ قوماً إذا ركبُوا شنُّوا الإغارةَ فُرساناً ورُكبانا[1]

وانتصاب «الإغارة» على أنه مفعول لأجله.

والثامن: المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض، نحو «اشتريته بألف» و «كافأتُ إحسانه بضعف» وقولهم: «هذا بذاك» ومنه: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[2] وإنما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في: «لنْ يدخُلَ أحدكمُ الجنَّةَ بعملِهِ»[3] لأن المُعطيَ بعوض قد يعطي مجاناً، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية، لاختلاف محملي «الباءين» جمعاً بين الأدلة.

والتاسع: المُجاوزة كـ«عنْ»، فقيل: تختص بالسؤال، نحو: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[4] بدليل: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾[5] وقيل: لا تختص به؛ بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾[6]، ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾[7] وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في «شققت السَّنام بالشَّفرة» على أن الغمام جُعل كالآلة التي يُشق بها، قال: ونظيره: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨] وتأول البصريون: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[8] على أن «الباء» للسببية، وزعموا أنها لا تكون بمعنى عن أصلاً، وفيه بعد، لأنه لا يقتضي قولُكَ: «سألت بسببه» أن المجرور هو المسؤول عنه.

العاشر: الاستعلاء، نحو: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾[9] الآية، بدليل: ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤] ونحو: ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: ٣٠] بدليل: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾[10] وقد مضى البحث فيه، وقوله:

---

(١) البيت لقُريط بن أُنيف العنبري وهو في ابن عقيل ١/ ٢٠٤. قوله: «بهم» أي بدلاً منهم. وقد استشهد ابن هشام ببيتين من القصيدة «الشاهد ١٩».

(٢) ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ . . .﴾ [النحل ١٦: ٣٢].

(٣) ليست هذه الباء في الصحاح ومسند أحمد. والذي في البخاري «كتاب الرقاق، باب القصد»: لن يُدخِلَ أحدَكم عملُه الجنةَ.

(٤) ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان ٢٥: ٥٩].

(٥) ﴿يَحْسَبُونَ ٱلْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا۟ ۖ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ ۖ وَلَوْ كَانُوا۟ فِيكُم مَّا قَٰتَلُوٓا۟ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب ٣٣: ٢٠].

(٦) ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم . . .﴾ [الحديد ٥٧: ١٢].

(٧) تتمتها ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان ٢٥: ٢٥].

(٨) تقدم ذكرها.

(٩) ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ . . .﴾ [آل عمران ٣: ٧٥].

(١٠) تقدم ذكرها.

١٥٦ ـ أربٌّ يبُولُ الثعلبان برأسهِ؟ ....

بدليل تمامه:

.... لقدْ هانَ منْ بالتْ عليهِ الثّعالِبُ![١]

الحادي عشر: التبعيض، أثبت ذلك الأصمعيُّ والفارسي والقُتبيُّ[٢] وابن مالك، قيل: والكوفيون، وجعلوا منه: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[٣] وقوله:

١٥٧ ـ شربنَ بماءِ البحرِ ثمَّ ترفَّعتْ متى لججٍ خُضرٍ لهنَّ نئيجُ[٤]

وقوله:

١٥٨ ـ .... شُربَ النَّزيفِ ببردِ ماءِ الحشرجِ[٥]

قيل: ومنه: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾[٦] والظاهر أن «الباء» فيهن للإلصاق، وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، وإن في الكلام حذفاً وقلباً، فإنَّ «مسحَ» يتعدّى إلى المزال عنه بنفسه، وإلى المزيل بالباء، فالأصل امسحوا رؤوسكم بالماء، ونظيره بيت «الكتاب»[٧]:

١٥٩ ـ كنواحِ ريشِ حمامةٍ نجديَّةٍ ومسحت باللِّثتينِ عَصفَ الإثمدِ[٧]

يقول: إن لثاتك تضربُ إلى سُمرة؛ فكأنك مسحتها بمسحوق الإثمد، فقلب معمولي

---

(١) قاله راشد بن عبد ربه أو ابن عبد الله كما سماه الرسول إذ كان اسمه الغاوي بن عبد العزى وكان سادناً لصنم فرأى ثعلباً يبول عليه فقال: والله لا يضر ولا ينفع ولا يعطي ولا يمنع، وأنشد البيت والتحق برسول الله. وانظر السيوطي ١٠٩.

(٢) أي ابن قتيبة، وقد أجاز في الآية التالية أن تكون «الباء» فيها زائدة أو للتبعيض بمعنى «مِن». تأويل مشكل القرآن ص١٩٣ و٤٣٠.

(٣) تتمتها ﴿يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان ٧٦: ٦].

(٤) هو لأبي ذؤيب الهذلي يصف سحباً والرواية في ديوان الهذليين ١/ ٥١.

تروت بماء البحر ثم تنصبت على حبشيات لهن نئيج

والنئيج: المر السريع مع الصوت. وقوله: «متى لجج» أي من لجج، وهي لغة هذيل. سيتكرر برقم ١٧٥ و٦٢٨.

(٥) صدره «فلثمت فاها آخذاً بقرونها» وهو منسوب لعدد من الشعراء منهم جميل بثينة، وعمر بن أبي ربيعة، وعبيد بن أوس. وانظره مع نسبته في ديوان جميل ٤٢. والنزيف: العطشان. والحشرج: النقرة في الجبل يجتمع فيها الماء.

(٦) تقدم ذكرها.

(٧) قائله خفاف بن ندبة. كنواح: أصله كنواحي وهي الأطراف ولكنه حذف الياء للضرورة. وهو من شواهد سيبويه ١/ ٩ و«الكتاب» لسيبويه أقدم ما وصل إلينا في النحو. كان المبرد يشبهه بالبحر تعظيماً واستصعاباً. شرحه الأخفش والسيرافي والرماني وغيرهم.

مسحَ، وقيل في شَربنَ: إنه ضمن معنى: رُوينَ، ويصح ذلك في: ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾(١) ونحوه، وقال الزمخشري في: ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾: المعنى يشرب بها الخمر كما تقول: «شربت الماء بالعسل».

الثاني عشر: القسم، وهو(٢) أصل أحرفُه؛ ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو «أقسمُ باللّهِ لتفعلنّ» ودخولها على الضمير نحو «بكَ لأفعلنَّ» واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو «باللّهِ هلْ قام زيد» أي أسألك بالله مستحلفاً.

الثالث عشر: الغاية، نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾(٣) أي إليّ، وقيل: ضمن أحسن معنى لطف.

الرابع عشر: التوكيد، وهي الزائدة، وزيادتها في ستة مواضع:

أحدها: الفاعل، وزيادتها فيه: واجبة، وغالبة، وضرورة.

فالواجبة في نحو: «أحسنْ بزيدٍ» في قول الجمهور: إن الأصل أحسنَ زيدٌ بمعنى صار ذا حُسنٍ، ثم غيرت صيغةُ الخبر إلى الطلب، وزيدت «الباء» إصلاحاً للَّفظ، وأما إذا قيل: بأنه أمر لفظاً ومعنى وإن فيه ضميرَ المُخاطب مستتراً فالباء مُعدِّية مثلها في «امرُر بزيدٍ».

والغالبة في فاعل كفى، نحو: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾(٤) وقال الزجاج: دخلت لتضمن «كفى» معنى «اكتفِ»، وهو من الحسن بمكان، ويصححه قولهم: «اتَّقى اللّهَ امرُؤٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليهِ» أي ليتَّقِ وليفعلْ، بدليل جزم «يُثبْ» ويوجبه قولهم: «كفى بهندٍ» بترك التاء، فإن احتجّ بالفاصل فهو مجوز لا موجب، بدليل: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ﴾(٥) ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ﴾(٦) فإن عُورض بقولك: «أحسن بهندٍ» فالتاء لا تلحق صيغ الأمر، وإن كان معناها الخبر، وقال ابن السراج: الفاعلُ ضميرُ الاكتفاء، وصحة قوله: موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر، وهو قول الفارسي والرماني أجازا «مُرُوري بزيدٍ حسنٌ وهو بعمروٍ قبيحٌ» وأجاز

(١) تقدمت.

(٢) وهو: أي حرف الباء.

(٣) ﴿... وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ۖ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلْبَدْوِ مِنۢ بَعْدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيْطَٰنُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِيٓ ۚ إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [يوسف ١٢: ١٠٠].

(٤) ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَسْتَ مُرْسَلًا ۚ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد ١٣: ٤٣].

(٥) ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام ٦: ٥٩].

(٦) ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ۚ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ...﴾ [فصلت ٤١: ٤٧].

الكوفيون إعماله في الظرف وغيره، ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقاً، قالوا: ومن مجيء فاعل كفى هذه مجرداً عن الباء قول سُحيم[١]:

١٦٠ ـ .... كفى الشَّيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا

ووجهُ ذلك ـ على ما اخترناه ـ أنه لم يستعمل كفى هنا بمعنى اكتفِ.

ولا تزاد الباء في فاعل «كفى» التي بمعنى: أجزأ وأغنى، ولا التي بمعنى وقى، والأولى متعدية لواحد كقوله:

١٦١ ـ قليلٌ منكَ يكفيني، ولكنْ قليلكَ لا يُقالُ لهُ قليلُ[٢]

والثانية: متعدية لاثنين كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾[٣]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد، قال:

١٦٢ ـ كفى ثُعَلاً فخراً بأنَّكَ منهمُ ودهرٌ لأن أمسيتَ من أهلهِ أهلُ[٤]

ولم أر من انتقد عليه ذلك؛ فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء، وثعل: رهط الممدوح وهم بطن من طيىء، وصرفه للضرورة إذ فيه العدل والعلمية كعُمر، ودهر: مرفوع عند ابن جني بتقدير وليفخر دهر، وأهل: صفة له بمعنى مستحق، واللام متعلقة بأهل، وجوز ابن الشجري في دهر ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأ حذف خبره، أي يفتخر بك، وصح الابتداء بالنكرة لأنه قد وصف بـ«أهل»، والثاني: كونه معطوفاً على فاعل كفى، أي إنهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة أيامه، وهذا وجه لا حذف فيه، والثالث: أن تجره بعد أن ترفع فخراً، على تقدير كونه فاعل كفى والباء متعلقة بـ«فخر»، لا زائدة، وحينئذ تجر الدهر بالعطف، وتقدر أهلا خبراً لـ«هو» محذوفاً. وزعم المعري[٥] أن الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلا، أي وكفى دهراً هو أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله، ولا يخفى ما فيه من التعسف، وشرحه أنه عطف على المفعول المتقدم، وهو ثعلا، والفاعل المتأخر وهو «أنك منهم» منصوباً ومرفوعاً

---

(١) هو عبد لبني الحسحاس (ـ ٣٥هـ) قتله سيّده لتغزله بنساء القوم. وصدر البيت «عميرةَ ودّع إن تجهّزت غادياً» وهو في ديوانه ١٦ وسيبويه ٢/٣٠٨.

(٢) لم نقف على قائله وقد أهمله السيوطي. سيتكرر برقم ١١٣٥.

(٣) ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا وَكَفَى . . .﴾ [الأحزاب ٣٣: ٢٥].

(٤) تركه السيوطي في شرحه والمتنبي مولد «قتل ٣٥٤ هـ» لا يحتج بشعره. والبيت في شرح الديوان ٢/١٣٦.

(٥) أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري التنوخي (ـ ٤٤٩هـ) شاعر فيلسوف حكيم عالم في الأدب واللغة وعلومها. له مؤلفات كثيرة منها: لزوم ما لا يلزم، وسقط الزند، ورسالة الغفران، والفصول والغايات.

وهما دهراً وأنَّ ومعمولاها وما تعلق بخبرها، ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى، وزعم الرَّبعي[١] أن النصب بالعطف على اسم «أن»، وأن «أهل» عطف على خبرها، ولا معنى للبيت على تقديره.

والضرورة[٢] كقوله:

١٦٣ - ألَمْ يأتيكَ والأنباءُ تنمي بما لاقَتْ لَبُونُ بني زيادِ[٣]

وقوله:

١٦٤ - مهما ليَ اللَّيلةَ مهما ليهْ أودى بنعليَّ وسرباليه[٤]

وقال ابن الضائع في الأول: إن الباء متعلقة بـ«تنمى»، وإن فاعل يأتي مضمر، فالمسألة من باب الإعمال.

وقال ابن الحاجب في الثاني: «الباء» معدية كما تقول: «ذهبَ بنعلي» ولم يتعرض لشرح الفاعل، وعلام يعود إذا قدر ضميراً في «أودى»؟ ويصح أن يكون التقدير: أودى هو، أي مُودٍ، أي ذهبَ ذاهب، كما جاء في الحديث «لا يزني الزَّاني حين يزني وهُوَ مؤمنٌ ولا يشربُ الخمرَ حينَ يشربُها وهُوَ مُؤمنٌ»[٥] أي ولا يشرب هو، أي الشارب؛ إذ ليس المراد ولا يشرب الزاني.

والثاني: مما تزاد فيه الباء: المفعول، نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[٦]، ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾[٧]، ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[٨]، ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾[٩]، ﴿فَطَفِقَ

---

(١) علي بن عيسى (ـ ٤٢٠هـ) عالم أخذ عن السيرافي والفارسي. برع في العربية وله: شرح الإيضاح للفارسي، والبديع في النحو، وغيرهما.

(٢) انظر قوله: «أحدها...» تقدم منذ قليل.

(٣) من أبيات لقيس بن زهير تجدها مع قصتها في شرح الشواهد للسيوطي ١١٣. وتنمي أي تبلغ. واللبون جماعة الإبل ذات اللبن وهو في سيبويه ٢/٥٩ والخزانة ٣/٥٣٤ وسر صناعة الإعراب ٨٨. سيتكرر برقم ٧١٥.

(٤) البيت مع الشاهد ٦٩١ من قطعة واحدة لعمرو بن ملقط وهو في الخزانة ٣/٦٣١. والشاهد فيه زيادة الباء في فاعل أودى وهو: بنعلي. ولابن هشام رأي في «مهما» سيذكره عند تكرار الشاهد برقم ٦١٨.

(٥) صحيح مسلم: كتاب الإيمان.

(٦) ﴿وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة ٢: ١٩٥].

(٧) تتمتها ﴿تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم ١٩: ٢٥].

(٨) ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج ٢٢: ١٥].

(٩) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج ٢٢: ٢٥].

﴿مَسْحًا بِالسُّوقِ﴾ [صٓ: ٣٣] أي يمسح السوق مسحاً، ويجوز أن يكون صفة، أي: مسحاً واقعاً بالسوق وقوله:

١٦٥ ـ نَضربُ بالسَّيفِ ونرجُو بالفَرَج[1]

الشاهد في الثانية، فأما الأولى فللاستعانة، وقوله:

١٦٦ ـ . . . . سُود المحاجرِ لا يقرأنَ بالسُّوَرِ[2]

وقيل: ضمن «تلقوا» معنى تُفضُوا، ويريد معنى «يهم»، ونرجو معنى نطمع، ويقرأن معنى «يرقين ويتبركن»، وأنه يقال: «قرأت بالسورة» على هذا المعنى، ولا يقال: قرأت بكتابك لفوات معنى التبرك فيه، قاله السهيلي، وقيل: المراد لا تُلقُوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم، فحذف المفعول به، والباءُ للآلة كما في قولك: «كتبت بالقلم» أو المراد بسبب أيديكم كما يقال: لا تُفسدْ أمرك برأيك.

وكثرت زيادتها في مفعول «عرفت» ونحوه، وقلّتْ في مفعول ما يتعدى إلى اثنين كقولك:

١٦٧ ـ تبَلتْ فُؤادكَ في المنامِ خريدةٌ تسقي الضَّجيعَ ببارِدٍ بسَّامِ[3]

وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد، ومنه الحديث[4] «كفى بالمرءِ إثماً أن يحدِّث بكل ما سمعَ».

وقوله:

١٦٨ ـ فكفى بنا فضلاً على من غيرُنا حُبُّ النبيّ محمدٍ إيَّانا[5]

وقيل: إنما هي في البيت زائدة في الفاعل، وحب: بدل اشتمال على المحل، وقال المتنبي:

---

(١) قبله: «نحن بنو جعدة أرباب الفلج. نحن منعنا سيله حتى اعتلج» وقائله النابغة الجعدي، ديوانه ٢١٥ والخزانة ٤/١٥٩ ومعجم البكري ١٠٢٩ والفلج الماء الجاري، وهو في هذا الرجز موضع لبني جعدة ولعله المسمى اليوم بالأفلاج. والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول به، وقيل: ضمّن نرجو معنى نطمع فتعدّى بالباء.

(٢) تقدم برقم ٣١ وسيتكرر برقم ١١٣٦.

(٣) قائله حسان بن ثابت «الديوان ٢١٤» والشاهد فيه دخول الباء على المفعول الثاني.

(٤) سنن أبي داود ٤/٢٩٨. والرواية في مقدمة صحيح مسلم «كفى بالمرء كذباً. . .».

(٥) نسب هذا البيت إلى حسان وليس في ديوانه وإلى كعب بن مالك وحفيده بشير بن عبد الرحمٰن وعبد اللّه بن رواحة والبيت في سيبويه ١/٢٦٩ والسيوطي ١١٦ والخزانة ٢/٥٤٥. سيتكرر برقم ٦٠٧ و٦١١.

١٦٩ - كفى بجسمي نُحولاً أنَّني رجُلٌ لولا مُخاطبتي إيَّاكَ لمْ ترني[1]

والثالث: المبتدأ، وذلك في قولهم: «بحسبك درهم» و: «خرجتُ فإذا بزيدٍ» و: «كيفَ بك إذا كان كذا» ومنه عند سيبويه: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] وقال أبو الحسن: بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون، ثم اختلف: فقيل: المفتون مصدر بمعنى الفتنة، وقيل: الباءُ ظرفية، أي: في أيِّ طائفة منكم المفتون.

تنبيه: من الغريب أنها زيدت فيما أصلُه المبتدأ وهو اسم ليس، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾[2] بنصب البر، وقوله:

١٧٠ - أليس عجيباً بأنَّ الفتى يُصابُ ببعضِ الَّذي في يديهِ[3]

والرابع[4]: الخبر، وهو ضربان: غير موجب فينقاس نحو «ليسَ زيد بقائم»، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾[5] وقولهم: «لا خيرَ بخيرٍ بعده النار» إذا لم تحمل على الظرفية، ومُوجب فيتوقف على السماع، وهو قول الأخفش ومن تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾[6] وقول الحماسي:

١٧١ - .... ومنعُكها بشيءٍ يُستطاعُ[7]

والأولى تعليقُ: ﴿بِمِثْلِهَا﴾ باستقرار محذوف هو الخبر، وبشيءٍ بـ«منعُكها» والمعنى ومنعكها بشيءٍ ما يستطاع، وقال ابن مالك في: «بحسبك زيد» إن زيداً مبتدأ مؤخر لأنه معرفة وحسبك نكرة.

والخامس: الحال المنفي عاملها كقوله:

١٧٢ - فما رجعتْ بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بن المُسيَّبِ مُنتهاها[8]

---

(١) هو للتمثيل لا للاحتجاج شأن أبيات المتنبي. وقد أهمله السيوطي. وهو في شرح الديوان ٢/ ٤٣٤. سيتكرر برقم ١١٢٥.

(٢) ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ ...﴾ [البقرة ٢: ١٧٧].

(٣) البيت لمحمود بن حسن الوراق وذكره هنا للتمثيل لا للاستشهاد لأن قائله مولد «مات نحو ٢٢٥هـ» والبيت في البيان والتبيين ٣/ ١٩٧ والكامل ٥٢١ والفوات ٢/ ٥٦٢.

(٤) من المواضع الستة لزيادة الباء.

(٥) تتمتها ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة ٢: ٧٤ و٨٥ و١٤٠].

(٦) ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ...﴾ [يونس ١٠: ٢٧].

(٧) صدره «فلا تطمع، أبيت اللعن، فيها» والبيت لقحيف العجلي أو لرجل من تميم سأله بعض الملوك فرساً له فقال ذلك. وهو في الخزانة ٢/ ٤١٣ والشاهد فيه دخول الباء الزائدة على الخبر.

(٨) للقحيف العقيلي، الخزانة ٤/ ٢٤٩. وهو مع الشاهد ٢٤٦ من قطعة واحدة. وابن المسيب أحد بني قشير.

وقوله:

١٧٣ - . . . . فما انبعثتُ بمزؤودٍ ولا وَكَلِ[(١)]

ذكر ذلك ابن مالك، وخالفه أبو حيان، وخرج البيتين على أن التقدير بحاجة خائبة، وبشخص مزؤود أي مذعور، ويريد بالمزؤود نفسه، على حد قولهم: «رأيتُ منه أسداً» وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني، لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلُها؛ ولهذا قيل في: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]: إن فعّالا ليس للمبالغة بل للنسب كقوله:

١٧٤ - . . . . وليسَ بذي سيفٍ وليسَ بنبّالِ[(٢)]

أي وما ربك بذي ظلم [لأن الله تعالى لا يظلم الناس شيئاً][(٣)]؛ ولا يقال: لقيت منه أسداً أو بحراً أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام أو الكرم.

والسادس: التوكيد بالنفس والعين، وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[(٤)] وفيه نظر؛ إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولاً بالمنفصل نحو «قمتم أنتم أنفسكم» ولأن التوكيد هنا ضائع؛ إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن، بخلاف قولك: «زارني الخليفة نفسه» وإنما ذكر الأنفس هنا لزيادة البعث على التربص؛ لإشعاره بما يستنكفن منه من طموح أنفسهن إلى الرجال.

تنبيه: مذهب البصريين أن أحرُف الجر لا ينوب بعضُها عن بعض بقياسٍ، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصف كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١]: إن «في» ليست بمعنى على، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم شربن في قوله:

١٧٥ - شربن بماء البحر . . . . [(٥)]

معنى روينَ، وأحسنَ في: ﴿وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ﴾[(٦)] معنى لطفَ، وإما على شذوذ إنابة كلمة

---

(١) صدره «كائن دعيت إلى بأساء داهمة» ولم نقف على قائله.

(٢) صدره «وليس بذي رمح فيطعنني به» وهو لامرىء القيس، ديوانه ١٦٢ وسيبويه ٩١/٢ وهو مع الشاهد ٢٢١ و٣٠٦ و٣١٥ و٣٩٩ و٤٥٧ من قطعة واحدة.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطتين وقد نقلناه من حاشية الدسوقي.

(٤) ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖۚ...﴾ [البقرة ٢: ٢٢٨].

(٥) تقدم برقم ١٥٧ وسيتكرر برقم ٦٢٨. (٦) سبق ذكرها.

عن أخرى، وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقلُّ تعسفاً.

بَجَلْ: على وجهين حرفٍ بمعنى نعم، واسم، وهي على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفي، واسمِ مُرادفٍ لحسب، ويقال على الأول: «بجلْني» وهو نادر، وعلى الثاني: «بجلي» قال:

١٧٦ ـ .... ألا بَجَلي مِنْ ذا الشَّرابِ ألاَ بَجَلْ[١]

بلْ: حرفُ إضرابٍ، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] أي بل هم عباد، ونحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ۚ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ﴾[٢] وإما الانتقال من غرض إلى آخر، ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته[٣] أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه، ومثاله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٦] ونحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ﴾[٤] وهي في ذلك كله حرفُ ابتداء، لا عاطفة، على الصحيح، ومن دخولها على الجملة قوله:

١٧٧ ـ بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ[٥]

إذ التقدير بل رُبَّ موصوف بهذا الوصف قطعته، ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة.

وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب كـ «اضرب زيداً بل عمراً»، و«قام زيد بل عمرو» فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه؛ فلا يحكم عليه بشيءٍ، وإثبات الحكم لما بعدها، وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضده لما بعده، نحو «ما قام زيدٌ بل عمرو»، و«لا يقم زيد بل عمرو» وأجاز المبرد وعبد الوارث[٦] أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها وعلى قولهما فيصبح: «ما زيدٌ قائماً بل قاعداً»، وبل

---

(١) صدره «ألا إنني أُشربت أسود حالكاً» والبيت لطرفة بن العبد «واسمه عمرو» وهو في ديوانه ص٧٥. أراد بالأسود الحالك: كأس المنية أو السم.

(٢) تتمتها ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٧٠].

(٣) الكافية الشافية أرجوزة في النحو والصرف لابن مالك في ٢٧٩٤ بيتاً. وليست الألفية المشهورة سوى «خلاصة» للكافية. وقد شرح ابن مالك كافيته نثراً باسم «الوافية».

(٤) ﴿... فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٦٢ و٦٣].

(٥) بعده «لا يُشترى كتانه وجهرمه» وهو رجز لرؤبة. القتم: الغبار. والجهرم: بسط من شعر. ابن عقيل ١/ ٢٤٥.

(٦) لعله أبو المكارم عبد الوارث بن عبد المنعم، عالم في النحو واللغة والأدب أخذ عن أبي العلاء المعريّ.

قاعد ويختلف المعنى، ومنع الكوفيون أن يُعطفَ بها بعد غير النفي وشبهه، قال هشام: محالٌ «ضربت زيداً بل إياك» اهـ، ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليلٌ على قلته.

وتزاد قبلها «لا» لتوكيد الإضراب، بعد الإيجاب كقوله:

١٧٨ - وجهكَ البدرُ، لا، بل الشَّمسُ لو لم يُقضَ للشَّمسِ كَسِفَةٌ أوْ أفولُ[١]

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، ومنعَ ابن درستويه زيادتها بعد النفي، وليس بشيء، لقوله:

١٧٩ - وما هجرتُكِ، لا، بلْ زادني شغفاً هجرٌ وبُعدٌ تراخى لا إلى أجلِ[٢]

بلى: حرفُ جوابٍ أصلي الألف، وقال جماعة: الأصل بلْ، والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول: إنها للتأنيث؛ بدليل إمالتها، وتختص بالنفي، وتفيد إبطاله، سواء كان مجرداً نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾[٣] أم مقروناً بالاستفهام، حقيقياً كان نحو: «أليسَ زيد بقائم» فتقول: بلى، أو توبيخيًّا نحو: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾[٤]، ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ﴾[٥] أو تقريرياً نحو: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[٦]، ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[٧] أجروا النفي مع التقرير مُجرى النفي المجرد في رده بـ «بلى»، ولذلك قال ابن عباس[٨] وغيره: لو قالوا: «نعم» لكفروا، ووجهه أن «نعم» تصديقٌ للمُخبرِ بنفي أو إيجاب، ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال: «أليس لي عليك ألف» فقال: «بلى» لزمته، ولو قال: «نعم» لم تلزمه، وقال آخرون: تلزمه فيهما، وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة. ونازع السهيلي وغيره في المحكيّ عن ابن عباس وغيره في الآية مستمسكين بأن الاستفهام التقريريَّ خبر مُوجب، ولذلك امتنع سيبويه من جعل «أم» متصلة في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا

---

(١) لم نقف على قائله، ولعله من المتأخرين.

(٢) لم نقف على قائله، وهو في شواهد السيوطي ١٢٠.

(٣) تتمتها ﴿لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [التغابن ٦٤: ٧].

(٤) تتمتها ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ﴾ [الزخرف ٤٣: ٨٠].

(٥) تتمتها ﴿قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة ٧٥: ٣ و٤].

(٦) ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلۡغَيۡظِۖ كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبۡنَا وَقُلۡنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ كَبِيرٖ﴾ [الملك ٦٧: ٨ و٩].

(٧) ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدۡنَآۚ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف ٧: ١٧٢].

(٨) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب (ـ ٦٨هـ) صحابي جليل عالم في الفقه والعربية والأنساب وأيام العرب.

﴿تُبۡصِرُونَ ۝٥١ أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٞ﴾[١] لأنها لا تقع بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنه إيجاب فنعم بعد الإيجاب تصديق له، انتهى.

ويشكل عليهم أن «بلى» لا يُجاب بها الإيجاب، وذلك متفق عليه، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهامُ المجرَّدُ؛ ففي صحيح البخاري[٢] في كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أترضونَ أن تكونوا رُبعَ أهل الجنة؟» قالوا: بلى. وفي صحيح مسلم[٣] في كتاب الهبة «أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال: بلى، قال: فلا إذن» وفيه أيضاً أنه قال: «أنت الذي لقيتني بمكة؟ فقال له المجيب: بلى» وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل.

واعلم أن تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارةُ جماعةٍ، ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفي كما مرَّ في صدر الكتاب، وفي الموضع بحث أوسع من هذا في باب النون.

بيد: ويقال: ميدَ، بالميم، وهو اسمٌ ملازمٌ للإضافة إلى «أنّ» وصلتها، وله معنيان:

أحدهما: غير، إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً، بل منصوباً، ولا يقع صفة ولا استثناء متصلاً، وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة، ومنه الحديث: «نحنُ الآخرون السابقون [يوم القيامة]، بيدَ أنهم أوتُوا الكتاب من قبلنا»[٤] وفي مسند الشافعي[٥] رضي الله عنه «بائدَ أنهم» وفي الصحاح[٦] «بيدَ بمعنى غير، يقال: إنه كثير المال، بيد أنه بخيل» اهـ، وفي المحكم[٧] أن

---

(١) ﴿وَنَادَىٰ فِرۡعَوۡنُ فِي قَوۡمِهِۦ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَلَيۡسَ لِي مُلۡكُ مِصۡرَ وَهَٰذِهِ ٱلۡأَنۡهَٰرُ تَجۡرِي مِن تَحۡتِيٓۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ۝٥١ أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٞ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف ٤٣: ٥١ و٥٢] واستشهد بها سيبويه في الكتاب ١/ ٤٨٤.

(٢) محمد بن إسماعيل (ـ ٢٥٦هـ) له كتب أشهرها «الجامع الصحيح» أوثق كتب الحديث النبوي. ورواية الحديث في صحيحه (باب كيف الحشر) وصحيح مسلم (كتاب الإيمان): «أترضون... قلنا: نعم» وجاء في فتح الباري ١١/٣٠٩ قوله: «وفي رواية يوسف: قالوا: بلى». وللحديث في مسند أحمد روايتان أولاهما: «قلنا نعم» الحديث ٣٦٦١، والثانية: «ألم ترضوا... قلنا: بلى» الحديث ٤٢٥١.

(٣) مسلم بن الحجاج القشيري (ـ ٢٦١هـ) أشهر كتبه «الجامع الصحيح» وقد شرحه كثيرون. والحديث فيه (في كتاب الهبات) ولكن ابن ماجه رواه في ٢/ ٧٩٥: «أليس يسرّك...» ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وهذا الحديث والذي قبله في الخزانة ٤/ ٤٨٥.

(٤) صحيح مسلم ٣/ ٧ كتاب الجمعة، وصحيح البخاري ٤/ ١٧٧ باب المناقب وما بين المعقوفين منهما.

(٥) أبو عبد الله محمد بن إدريس (ـ ٢٠٤هـ) أحد أربعة أئمة برعوا في الفقه وسادت مذاهبهم وكان عالماً ثقة في اللغة والأدب أيضاً.

(٦) يعني معجم الصحاح للجوهري.

(٧) معجم لغوي، لابن سيدة علي بن إسماعيل (ـ ٤٥٨هـ) صاحب المخصص. صدرت خمسة أجزاء منه في مصر.

هذا المثال حكاه ابن السكيت[1]، وأن بعضهم فسَّرها فيه بمعنى على، وأن تفسيرها بغير أعلى.

والثاني: أن تكون بمعنى من أجلِ، ومنه الحديث «أنا أفصحُ من نطقَ بالضَّادِ بيدَ أنِّي من قُريشٍ، واستُرضعتُ في بني سعدِ بن بكرٍ»[2] وقال ابن مالك وغيره: إنها هنا بمعنى غير، على حد قوله:

١٨٠ - ولا عيبَ فيهِمْ غيرَ أنَّ سيوفَهُم بهِنَّ فلولٌ من قِراعِ الكتائبِ[3]

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى من أجل قوله:

١٨١ - عمداً فعلتُ ذاكَ بيدَ أنِّي أخافُ إن هلكتُ أن تُرِنِّي[4]

وقوله تُرِنِّي: من الرنين، وهو الصوت.

بَلْهَ: على ثلاثة أوجه: اسم لـ «دعْ» ومصدر بمعنى الترك، واسم مُرادف لـ«كيفَ»، وما بعدها منصوب على الأول، ومخفوض على الثاني، ومرفوع على الثالث، وفتحها بناءٌ على الأول والثالث، وإعراب على الثاني، وقد روي بالأوجُه الثلاثة قوله يصف السيوف:

١٨٢ - تذرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها بلْهَ الأكُفِّ كأنَّها لم تُخلَقِ[5]

وإنكارُ أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردودٌ بحكاية أبي الحسن وقطرُب له، وإذا قيل: «بلهَ الزيدينِ، أو المسلمينَ، أو أحمدَ، أو الهنداتِ» احتملت المصدريةَ واسمَ الفعل.

ومن الغريب أن في البخاري في تفسير ألّم السجدة: يقول الله تعالى: «أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأتْ، ولا أذُنٌ سمعتْ، ولا خطر على قلب بشر ذُخراً من بَلْهِ ما اطلعتم عليه»[6].

---

(١) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ـ ٢٤٤هـ) من أئمة اللغة والإِدب. أدّب أولاد المتوكل. وضع كتباً منها: إصلاح المنطق، والأضداد. وشرح عدداً من دواوين الشعراء.

(٢) ليس في كتب الصحاح، وفي المقاصد الحسنة ٩٥ وكشف الخفاء ١/ ٢٠٠ والنشر ١/ ٢٢٠ أن معناه صحيح ولكن لا أصل له.

(٣) هو من مشهور شعر النابغة الذبياني وهو مع الشاهد ٥٩٨ من قطعة واحدة «الديوان ١٥» وانظره في سيبويه ١/ ٣٦٧ وفي الخزانة ٢/ ٩.

(٤) لم يسم قائل البيتين، وفي الصحاح «مادة رنن»: إخال إن هلكت لا ترني. وفي اللسان: أخاف إن هلكت لم ترني.

(٥) البيت لكعب بن مالك الصحابي من قصيدة قالها يوم الخندق. انظر السيوطي ١٢٢. والضمير يعود على ـ السيوف ـ الواردة في بيت سابق.

(٦) صحيح البخاري (كتاب بدء الخلق) والرواية فيه «بلهَ»، وفي هامشه أن في بعض النسخ «من بله».

واستعملتْ معربة مجرورة بمنْ خارجة عن المعاني الثلاثة، وفسَّرها بعضهم بغير، وهو ظاهر، وبهذا يتقوَّى من يعدُّها في ألفاظ الاستثناء.

حرف التاء

التاء المفردة: محركة في أوائل الأسماء، ومحركة في أواخرها، ومحركة في أواخر الأفعال، ومسكنة في أواخرها.

فالمحركة في أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم، وتختص بالتعجب وباسم الله تعالى، وربما قالوا: «تَرَبِّي» و «تَربِّ الكعبةِ» و «تالرَّحمنِ» قال الزمخشري في ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[١]: الباءُ أصل حروف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتِّيه مع عتُوِّ نمرود وقهره، اهـ.

والمحرَّكة في أواخرها حرفُ خطابٍ نحو: أنتَ وأنتِ.

والمحركة في أواخر الأفعال ضمير نحو: قمتُ وقمتَ وقمتِ، ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب «كُنتي»[٢]: إن «التاء» هنا علامة كـ«الواو» في «أكلُوني البراغيثُ» ولم يثبت في كلامهم أن هذه التاء تكون علامة.

ومن غريب أمر التاء الاسمية أنها جردت عن الخطاب، والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد في «أرأيتَكُما» و «أرأيتَكُمْ» و «أرأيتَكَ» و «أرأيتَكِ» و «أرأيتَكُنَّ»[٣] إذ لو قالوا: «أرأيتُما كُما» جمعُوا بين خطابينِ، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في «يا غلامكم» فلم يقولوه كما قالوا: «يا غلامنا» و «يا غلامهم» ـ مع أن الغلام طارىء عليه الخطابُ بسبب النداء، وأنه خطاب لاثنين لا لواحد؛ فهذا أجدر؛ وإنما جاز «واغُلامكيه» لأن المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة، ويأتي تمامُ القول في: «أرأيتَكَ» في حرف الكاف إن شاء الله تعالى.

والتاء الساكنة في أواخر الأفعال حرفٌ وضع علامةً للتأنيث كـ«قامتْ»، وزعم الجلوليّ[٤] أنها اسم، وهو خرق لإجماعهم، وعليه فيأتي في [الاسم[٥]] الظاهر بعدها أن يكون بدلاً، أو مبتدأ، والجملة قبله خبر، ويرده أن البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه، وأن عود الضمير

---

(١) ﴿...بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ [الأنبياء ٢١: ٥٧].

(٢) تطلق على الشيخ الكبير نظراً لكثرة قوله: «كنت...».

(٣) سيتحدث ابن هشام عن هذه الأفعال وإعرابها ومعناها في آخر حديثه عن الكاف المفردة.

(٤) أبو علي الجلولي القيرواني الحسن بن علي من أوائل القرن الخامس الهجري له شرح الإيضاح للفارسي.

(٥) زيادة نقلناها من حاشية الدسوقي.

على ما هو بدل منه نحو «اللَّهُمَّ صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيم» قليلٌ، وأن تقدُّمَ الخبر الواقع جملةً قليلٌ أيضاً، كقوله:

١٨٣ ـ إلى ملكٍ ما أمُّهُ من مُحاربٍ أبوهُ، ولا كانتْ كُليبٌ تصاهِرُه[١]

وربما وُصلتْ هذه بـ«ثَمّ» ورُبَّ، والأكثر تحريكها معهما بالفتح.

حرف الثاء

ثُمَّ: ويقال فيها: فُمّ، كقولهم في جدثٍ: جدفٌ ـ حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والمُهلة، وفي كلٍّ منها خلاف.

فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف، وذلك بأن تقع زائدة؛ فلا تكون عاطفة البتة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾[٢] وقول زهير:

١٨٤ ـ أراني إذَا أصبحتُ أصبحتُ ذَا هوًى فثُمَّ إذَا أمسيتُ أمسيتُ غاديا[٣]

وخُرِّجت الآية على تقدير الجواب، والبيتُ على زيادة الفاء.

وأما الترتيب فخالف قومٌ في اقتضائها إياه، تمسكاً بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦]، ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴿٨﴾ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾[٤] ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[٥] وقول الشاعر:

١٨٥ ـ إنَّ من سادَ ثُمَّ سادَ أبوهُ ثُمَّ قد سادَ قبلَ ذلك جدُّه[٦]

---

(١) هو للفرزدق «همام بن غالب» في مدح الوليد بن عبد الملك والتعريض بقبيلتي محارب وكليب. ديوانه ١/ ٣١٢ وابن عقيل ١/ ١٠٧. أبوه: مبتدأ، وخبره جملة ما أمه من محارب، ورواية الديوان «أبوها» وعلى هذه الرواية صار شبه الجملة «من محارب» خبر «أبوها» ولم يشر الأمير والدسوقي والسيوطي وابن عقيل إلى ذلك. والمعنى على رواية ابن هشام: إلى ملك ليست جدتُه أمُ أبيه من محارب. وعلى رواية الديوان: إلى ملك ليس جدُّه أبو أمه من محارب..

(٢) أولها ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ ...... ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟...﴾ [التوبة ٩:١١٨].

(٣) المعنى أن له حاجات لا تنقضي. والبيت في شرح ديوان زهير ٢٨٥:

أراني إذا ما بت بت على هوى فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا

وهو في الخزانة ٣/ ٥٨٨.

(٤) ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ وَبَدَأَ...﴾ [السجدة ٣٢:٧].

(٥) تتمتها ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً ...﴾ [الأنعام ٦: ١٥٣ و١٥٤].

(٦) البيت لأبي نواس «الحسن بن هانيء» ورواية الديوان ٤٩٣:

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جده =

والجواب عن الآية الأولى من خمسة أوجه:

أحدها: أن العطف على محذوف، أي من نفسٍ واحدة، أنشأها ثم جعل منها زوجها.

الثاني: أن العطف على: ﴿وَٰحِدَةٍ﴾ على تأويلها بالفعل، أي من نفسٍ توحَّدتْ، أي انفردت، ثم جعل منها زوجها.

الثالث: أن الذُّرِّية أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذَّرِّ، ثم خلقت حوَّاء من قُصيْراه[1].

الرابع: أن خلقَ حواء من آدم لما لم تجر العادة بمثله جيء بـ«ثم» إيذاناً بترتبه وتراخيه في الإعجاب، وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه.

الخامس: **أن «ثمَّ» لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: «بلغني ما صنعتَ اليومَ ثمَّ ما صنعتَ أمسِ أعجبُ» أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب.**

والأجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب؛ لأنها تصحح الترتيب والمُهلة، وهذا يصحح الترتيب فقط؛ إذ لا تراخيَ بين الإخبارين، ولكن الجواب الأخير أعمّ؛ لأنه يصح أن يُجاب به عن الآية الأخيرة والبيت.

وقد أجيب عن الآية الثانية أيضاً بأنَّ: ﴿سَوَّىٰهُ﴾ عطف على الجملة الأولى، لا الثانية.

وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب، والأبَ من قبل الابن، كما قال ابن الرومي[2]:

قالوا: أبو الصَّقرِ من شيبانَ، قلتُ لهم: كـلَّا لـعـمـري، ولـكـنْ مـنـهُ شـيـبـانُ

وكـم أبٍ قـد عَـلا بـابـن ذُرا حـسَـبٍ كـمـا عـلـتْ بـرسـولِ الـلّـهِ عـدنـانُ

وأما المُهلة فزعم الفراء أنها قد تتخلَّفُ، بدليل قولك: «أعجبني ما صنعتَ اليومَ ثمَّ ما صنعتَ أمسِ أعجبُ» لأن ثم في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين، وجعل منه ابن مالك: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[3] الآية، وقد مر البحث في ذلك، والظاهر أنها واقعة موقع الفاء في قوله:

١٨٦ ـ كـهـزِّ الـرُّدَيـنـيِّ تـحـتَ الـعـجـاجِ جـرى فـي الأنـابـيـبِ ثـمَّ اضـطـربْ[4]

= وهو في الخزانة ٤/ ٤١١. وقد تركه السيوطي إذ هو للتمثيل لا للاحتجاج فأبو نواس مولد «مات ١٩٥».

(١) بالتصغير: أسفل أضلاعه.

(٢) علي بن العباس بن جريج (ـ ٢٨٣هـ) شاعر وصّاف كثير الهجاء والتشاؤم.

(٣) سبق ذكرها.

(٤) البيت لأبي دؤاد الإيادي «جارية بن الحجاج» أحد وصافي الخيل. والأنبوبة: ما بين العقدتين في القصبة وغيرها. والقصيدة في ديوان حميد بن ثور ص٤٣ وليست له.

إذ الهزُّ متى جرى في أنابيب الرُّمح يعقبه الاضطراب، ولم يتراخَ عنه.

مسألة: أجرى الكوفيون «ثمّ» مجرى الفاء والواو، في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، واستُدلَّ لهم بقراءة الحسن: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى ٱللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى ٱللهِ﴾ [النساء: ١٠٠] بنصب ﴿يدرك﴾ وأجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب؛ فأجاز في قوله ﷺ: «لا يبُولنَّ أحدُكم في الماءِ الدَّائمِ الَّذي لا يجري ثُمَّ يغتسلُ منه»[1] ثلاثة أوجه: الرفعَ بتقدير ثم هو يغتسل، وبه جاءت الرواية. والجزمَ بالعطف على موضع فعل النهي. والنصبَ قال: بإعطاء ثم حكم واو الجمع؛ فتوهم تلميذه الإمام أبو زكريا النووي[2] رحمه الله أن المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع، فقال: لا يجوز النصب؛ لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمعُ بينهما، دون إفراد أحدهما. وهذا لم يقله أحد، بل البول منهيٌّ عنه، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا، انتهى. وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب، لا في المعية أيضاً، ثم ما أورده إنما جاء من قبل المفهوم، لا المنطوق، وقد قام دليلٌ آخر على عدم إرادته، ونظيره إجازة الزجاج والزمخشريّ في ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَـٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾[3] كون ﴿تَكْتُمُوا۟﴾ مجزوماً، وكونه منصوباً مع أن النصب معناه النهي عن الجمع.

تنبيه: قال الطبري[4] في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾[5]: معناه أهنالك، وليست ثُم التي تأتي للعطف، انتهى. وهذا وهم، اشتبه عليه ثمَّ المضمومة الثاء بالمفتوحتها.

ثَمَّ: بالفتح اسمٌ يُشار به إلى المكان البعيد، نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْـَٔاخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤] وهو ظرف لا يتصرف، فلذلك غُلِّط من أعربه مفعولاً لرأيت في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾[6] ولا يتقدمه حرف التنبيه ولا يتأخر عنه كافُ الخطاب.

حرف الجيم

جَيْرِ: بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمسِ، وبالفتح للتخفيف كـ«أينَ وكيفَ»: حرفُ

---

(١) صحيح البخاري (كتاب الوضوء ـ باب الماء الدائم)، وصحيح مسلم (كتاب الطهارة).

(٢) يحيى بن شرف (ـ ٦٧٦هـ) علاّمة في الفقه والحديث. له مصنفات كثيرة منها: شرح صحيح مسلم، ورياض الصالحين.

(٣) تتمتها ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢: ٤٢].

(٤) أبو جعفر محمد بن جرير (ـ ٣١٠هـ) إمام من أئمة المفسرين، ومؤرخ من أوثق المؤرخين. له: البيان في تفسير القرآن، المعروف بتفسير الطبري. وأخبار الرسل والملوك، المعروف بتاريخ الطبري.

(٥) تتمتها ﴿ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [يونس ١٠: ٥١].

(٦) تتمتها ﴿نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان ٧٦: ٢٠].

جوابٍ بمعنى نعمْ، لا اسم بمعنى حقًّا فتكون مصدراً، ولا بمعنى أبداً فتكون ظرفاً، وإلاَّ لأعربت ودخلت عليها أل، ولم تؤكد أجلْ بـ«جيْرِ» في قوله:

١٨٧ - . . . . أجلْ جيْرِ إن كانت أبيحت دعاثرُه[١]

ولا قوبل بها «لا» في قوله:

١٨٨ - إذَا تقولُ: لاَ، ابنةُ العُجيرِ تصدقُ، لاَ إذَا تقولُ جيرِ[٢]

وأما قوله:

١٨٩ - وقائلةٍ: أسيتَ، فقلتُ: جيرِ أسيٌّ إنَّني من ذاكَ إنَّه[٣]

فخرج على وجهين: أحدهما: أن الأصل جيْرِ إنَّ، بتأكيد جير بـ«إنَّ» التي بمعنى نعم، ثم حذفت همزة إنَّ وخففت. الثاني: أن يكون شبَّهَ آخر النصف بآخر البيت، فنونه تنوين الترنم، وهو غير مختص بالاسم، ووصل بنية الوقف.

جَلَلْ: حرف بمعنى نعم، حكاه الزجاجُ في كتاب الشجرة[٤]؛ واسم بمعنى «عظيم»، أو «يسير» أو «أجل».

فمن الأول[٥]: قوله:

١٩٠ - قومي همُ قتلُوا، أُميم، أخي فإذَا رميْتُ يُصيبني سهمي[٦]
فلئنْ عفوتُ لأعفُونْ جللاً ولئنْ سطوتُ لأوهننْ عظمي

ومن الثاني: قول امرىء القيس[٧] وقد قُتل أبوه:

---

(١) صدره «وقلن: على الفردوس أول مشرب» والبيت لمضرس بن ربعي وهو في الخزانة ٤/ ٢٣٥ الفردوس: روضة باليمامة. الدعثور: الحوض المتثلم. والهاء في دعاثره تعود إلى الفردوس، والمعنى: قالت النساء: ستكون أول استراحة لنا عند الفردوس، فأجابهن الشاعر: أجل إن كانت مياهه قد أبيحت لكل عابر، وقد ذكر كل من السيوطي في شرح شواهد المغني ١٢٥ وابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ١٢٤ أن «جير» في البيت توكيد لـ «أجل» واستشهد به الجوهري في الصحاح ذاكراً أن «جير» فيه بمعنى حقاً. ومعنى عبارة ابن هشام أنها لو كانت اسماً لأعربت ولما أكدت بها أجل ولما قوبلت بها لا.

(٢) رجز لم نقف على قائله.

(٣) البيت مع الشاهد ٥١٠ من قطعة منسوبة لذي الرمة وليست في ديوانه وهي في الخزانة ٤/ ٢٣٨ اسي - بوزن فعيل: حزين.

(٤) ذكره بروكلمان ٢/ ١٧٣ وقال إنه المسمى بالتقريب.

(٥) أي: اسم بمعنى عظيم.

(٦) البيتان للحارث بن وعلة من قصيدة ذكر السيوطي بعضها في ص١٢٥. أميم: منادى مرخم.

(٧) امرؤ القيس بن حُجر الكندي كبير شعراء الجاهلية وصاحب معلّقة. وصدر البيت «بقتل بني أسد ربّهم» ديوانه ١٨٠. كان أبوه ملكاً على بني أسد فقتلوه.

١٩١ - .... ألاَ كُلُّ شيءٍ سواهُ جللْ

ومن الثالث: قولهم: «فعلتُ كذا من جللك» وقال جميل[1]:

١٩٢ - رسمِ دارٍ وقفتُ في طللهْ كدتُ أقضي الحياةَ من جللهْ

فقيل: أراد من أجله، وقيل: أراد من عظمه في عيني.

حرف الحاء المهملة

حاشا: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً، تقول: «حاشَيتُه» بمعنى استثنيته، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أسامةُ أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشى فاطمة»[2]، «ما»: نافية، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمةَ، وتوهَّم ابن مالك أنها «ما» المصدرية، وحاشا الاستثنائية، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام، فاستدلَّ به على أنه قد يقال: «قامَ القومُ ما حاشا زيداً» كما قال:

١٩٣ - رأيتُ النَّاسَ ما حاشا قُريشاً فإنَّا نحنُ أفضلهُم فَعالا[3]

ويرده أن في معجم الطبراني[4]: «ما حاشى فاطمة ولا غيرَها» ودليلُ تصرفه قوله:

١٩٤ - ولا أرى فاعلاً في النَّاس يُشبهُهُ ولا أحاشي من الأقوامِ من أحدِ[5]

وتوهمَ المبردُ أن هذا مُضارع حاشا التي يستثنى بها، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف.

الثاني: أن تكون تنزيهية، نحو: ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾[6] وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين

---

(١) جميل بن عبد الله بن مَعْمر العُذْري (ـ ٨٢هـ) شاعر من عشاق العرب، أحب بثينة واشتهرت أشعاره فيها. والبيت في ديوانه ١٨٧ وابن عقيل ١/ ٢٤٥ والخزانة ٤/ ١٩٩ وهو مع الشاهد ٥٨٣ من قطعة واحدة. وفيه شاهد آخر على الجر بـ «ربَّ» المحذوفة. سيتكرر برقم ٢٣٠.

(٢) مسند أحمد ٢/ ٩٦، وانظر الجامع الصغير. وأسامة هو ابن زيد بن حارثة (ـ ٥٤هـ) صحابي جليل أمّره الرسول ﷺ على جيش وسنّه دون العشرين. وأما فاطمة (ـ ١١هـ) فهي بنت الرسول ﷺ وزوج علي بن أبي طالب، عاشت بعد النبي ستة أشهر.

(٣) ينسب للأخطل وليس في ديوانه وهو في ابن عقيل ١/ ٢٢٠ والخزانة ٢/ ٣٦ ويروى: فأما الناس.

(٤) أبو القاسم سليمان بن أحمد (ـ ٣٦٠هـ) من كبار المحدّثين، ومعجمه في أسماء الرجال مرتب على الحروف.

(٥) البيت للنابغة الذبياني «الديوان ٤٢» وهو في الخزانة ٢/ ٤٤. والبيت مع الشاهد رقم ٢٢ من قصيدة واحدة.

(٦) الآية ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف ١٢: ٣١]. =

فعلٌ، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إياها على الحرف، وهذان الدليلان ينافيان الحرفية، ولا يثبتان الفعلية، قالوا: والمعنى في الآية جانبَ يوسفُ المعصية لأجل الله، ولا يتأتى هذا التأويلُ في مثل: ﴿حَشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ والصحيحُ أنها اسمٌ مرادف للبراءة من كذا؛ بدليل قراءة بعضهم: ﴿حاشاً للّهِ﴾ بالتنوين كما يقال: «براءةٌ للّهِ من كذا» وعلى هذا فقراءة ابن مسعود[١] رضي الله عنه: ﴿حاشَ اللّهِ﴾ كمعاذ الله ليس جاراً ومجروراً كما وهم ابن عطية[٢]، لأنها إنما تجر في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الأخرى، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة، والجار لا يدخل على الجار، وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية، وزعم بعضهم أنها اسم فعل معناها أتبرّأ أو برئتُ، وحاملُه على ذلك بناؤها، ويرده إعرابُها في بعض اللغات.

الثالث: أن تكون للاستثناء؛ فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة إلاّ، لكنها تجرُّ المستثنى، وذهب الجرميُّ والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني[٣] إلى أنها تُستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى إلاّ، وسمع «اللهُمَّ اغفر لي ولمن يسمعُ حاشا الشَّيطانَ وأبا الأَصبغ» وقال:

١٩٥ ـ حاشا أبا ثوبانَ؛ إنَّ بهِ ضنًّا علىَ المَلحاةِ والشَّتمِ[٤]

ويروى أيضاً «حاشا أبي» بالياء ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال:

١٩٦ ـ إنَّ أباها وأبا أباها ....[٥]

= وحاشا لله أي حاشا يوسف أن يقارف ما رمته به، ومعنى لله لطاعة الله أو لمكانته من الله أو لترفيع الله له أن يرمى بما رمته به أو يذعن إلى مثله. وقرأ الجمهور: «حاش لله» بغير ألف بعد الشين... وقرأت فرقة: «حشى الله» على وزن رمى وقرأ الحسن: «حاش» بسكون الشين وصلاً ووقفاً. ولله للتعليل أي جانب يوسف المعصية لأجل طاعة الله. وانظر تفصيل ذلك في البحر المحيط ٥/ ٣٠٠ ـ ٣٠٣.

(١) عبد اللّه بن مسعود (ـ ٣٢هـ) صحابي جليل، قال عنه عمر: وعاء مليء علماً.

(٢) عبد الحق بن غالب الغرناطي (ـ ٥٤٢هـ) فقيه عالم بالأحكام والأحاديث، له تفسير في عشر مجلدات.

(٣) إسحاق بن مِرار (ـ ٢٠٦هـ) نسب إلى بني شيبان لتأديبه أولادهم وهو كوفي عالم باللغة والشعر، ثقة في الحديث، أخذ عنه الإمام ابن حنبل. له: الجيم، والنوادر، وغريب الحديث، وغيرها.

(٤) البيت للجميح الأسدي «منقذ بن طماح» وصواب الرواية:

حاشا أبا ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة فدم
عمرو بن عبد اللّه ان به ضناً على الملحاة والشتم

القدام: العيي. والملحاة: مصدر ميمي ـ كالمرضاة ـ من فعل لحاه أي لامه. قوله: «ضناً على الملحاة» أي ضناً بالملحاة. وهو في المفضليات ٣٦٧ للجميح. وفي اللسان (مادة حشا) للجميح أو لسبرة بن عمرو.

(٥) انظر حاشيتنا على الشاهد ٥٢ وسيتكرر برقم ٣٩٥.

وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها، أو اسم فاعلِهِ، أو البعضِ المفهومِ من الاسم العام، فإذا قيل: «قام القوم حاشا زيداً» فالمعنى جانبَ هو ـ أي قيامُهم، أو القائمُ منهم، أو بعضُهم ـ زيداً.

حتى: حرف يأتي لأحد ثلاثة معان: «انتهاء الغاية» وهو الغالب، و «التعليل»، و «بمعنى إلاَّ في الاستثناء» وهذا أقلها، وقلَّ من يذكره.

وتستعمل على ثلاثة أوجه:

١ ـ أحدها: أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة إلى في المعنى والعمل، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها: أن لمخفوضها شرطين، أحدهما عام، وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً، خلافاً للكوفيين والمبرد، فأما قوله:

١٩٧ ـ أتتْ حتَّاكَ تقصدُ كلَّ فجٍّ تُرجِّي منكَ أنها لا تخيبُ[١]

فضرورة، واختلف في علة المنع؛ فقيل: هي أنَّ مجرورها لا يكون إلا بعضاً مما قبلها أو كبعض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل، ويرده أنه قد يكون ضميراً حاضراً كما في البيت فلا يعود على ما تقدم، وأنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدم غير الكل، كقولك: «زيدٌ ضربتُ القومَ حتَّاهُ» وقيل: العلة خشية التباسها بالعاطفة، ويرده أنها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة: «قاموا حتى أنتَ وأكرمتهم حتى إياك» بالفصل؛ لأن الضمير لا يتصل إلاَّ بعامله، وفي الخافضة «حتاك» بالوصل كما في البيت، وحينئذٍ فلا التباس، ونظيرُه أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب: «رأيتُكَ أنتَ» وفي البدل منه «رأيتُكَ إيَّاك» فلم يحصل لبسٌ، وقيل: لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما في إلى، وهي فرع عن إلى، فلا تحتمل ذلك، والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي أجزاء، وهو أن يكون المجرورُ آخراً نحو «أكلتُ السَّمكةَ حتَّى رأسِها» أو ملاقياً لآخر جزء نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[٢] ولا يجوز سرتُ البارحةَ حتى ثُلثِها أو نصفِها، كذا قال المغاربة وغيرهم، وتوهم ابن مالك أنَ ذلك لم يقل به إلا الزمخشري، واعترض عليه بقوله:

١٩٨ ـ عيَّنتْ ليلةً فما زلتُ حتى نصفِها راجياً فعُدتُ يؤُوسا[٣]

وهذا ليس محلَّ الاشتراط؛ إذ لم يقل: فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى عليه، ولكنه لم يصرح به.

---

(١) لم نقف على قائل البيت. وفيه شاهد آخر على ظهور اسم أنْ المخففة. وفاعل أتت يعود إلى الناقة.
(٢) [القدر ٩٧: ٥] وانظر معاني القرآن للفراء ١/١٣٧.
(٣) لم نقف على قائله.

الثاني: أنها إذا لم يكن معها قرينةٌ تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله:

١٩٩ - ألقى الصَّحيفةَ كي يُخفِّفَ رحلهُ والزَّادَ حتَّى نعلَهُ ألقاها[١]

أو عدم دخوله كما في قوله:

٢٠٠ - سقى الحيا الأرضَ حتى أمكُن عُزيت لهم فلا زالَ عنها الخيرُ مجدُودا[٢]

حُملَ على الدخول، ويحكم في مثل ذلك لما بعد إلى بعدم الدخول؛ حَملاً على الغالب في البابين، هذا هو الصحيح في البابين. وزعم الشيخُ شهاب الدين القرافي[٣] أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى، وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهور، وإنما الاتفاقُ في حتى العاطفة، لا الخافضة، والفرق أن العاطفةَ بمعنى الواو.

والثالث: أن كلاً منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر.

فمما انفردت به «إلى» أنه يجوز «كتبتَ إلى زيد وأنا إلى عمرو» أي هو غايتي، كما جاء في الحديث «أنا بكَ وإليك»[٤] و «سرتُ من البصرة إلى الكوفة» ولا يجوز: حتى زيد، وحتى عمرو، وحتى الكوفة، أما الأولان فلأنّ حتى موضوعة لإفادة تقضّي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية، و «إلى» ليست كذلك، وأما الثالث فلضعفِ حتى في الغاية؛ فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية.

ومما انفردت به «حتى» أنه يجوز وقوعُ المضارع المنصوب بعدها نحو «سرتُ حتى أدخلها» وذلك بتقدير حتى أنْ أدخُلها، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بـ«حتى» ولا يجوز سرت إلى أدخلها، وإنما قلنا إن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها كما يقول

---

(١) البيت منسوب للمتلمس ولأبي مروان النحوي وفيه إشارة إلى قصة المتلمس وطرفة حين كتب لهما عمرو بن هند كتابين مختومين أوهمهما أن فيهما أمراً لعامله في البحرين بإكرامهما، إلا أن الملتمس فض صحيفته فوجد فيها أمراً بقتله فرجع. والشاهد في هذا البيت وجود قرينة ـ هي ألقاها ـ تقتضي دخول ما بعد حتى في مضمون الحكم قبلها. ويمكن الاستشهاد بالبيت أيضاً على مجيء «حتى» عاطفة بنصب «نعله»، وعلى مجيئها ابتدائية برفع «نعله» والبيت في سيبويه ١/ ٥٠ وفي الخزانة ١/ ٤٤٥ و٤/ ١٤٠. سيتكرر برقم ٢٠٣ و٢١٢.

(٢) لم نقف على قائله. والمجدود: المقطوع. وقوله: لا زال عنها... هو القرينة المانعة من دخول ما بعد «حتى» في حكم ما قبلها وهو الدعاء.

(٣) أحمد بن إدريس (ـ ٦٨٤هـ) مغربي عاش ومات في مصر، من علماء المالكية له مؤلفات في الفقه والأصول والعربية.

(٤) صحيح مسلم (كتاب الصلاة).

الكوفيون لأن حتى قد ثبت أنها تخفضُ الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس.

ولـ«حتى» الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثةُ معان: مُرادفة إلى نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[١] ومرادفة كي التعليلية نحو ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾[٢] ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ [المنافقون: ٧] وقولك: «أسلِم حتَّى تدخلَ الجنَّة» ويحتملهما: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]. ومرادفة إلاَّ في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: «واللّهِ لا أفعلُ إلاَّ أن تفعلَ» المعنى حتى أن تفعل، وصرح به ابن هشام الخضراوي[٣] وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾[٤] والظاهر في هذه الآية خلافُه، وأن المراد معنى الغاية، نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك في قوله:

٢٠١ - ليسَ العطاءُ منَ الفضولِ سماحةً حتَّى تجُودَ وما لديكَ قليلُ[٥]

وفي قوله:

٢٠٢ - واللّهِ لا يذهبُ شيخي باطلاً حتَّى أبيرَ مالكاً وكاهلاً[٦]

لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسبباً عنه، وجعل ابن هشام من ذلك الحديث: «كُلُّ مولودٍ يُولدُ على الفطرةِ حتَّى يكونَ أبواهُ هما اللذانِ يُهوِّدانهِ أو يُنصِّرانِهِ»[٧] إذ زمنُ الميلادِ

---

(١) ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ ...﴾ [طه ٢٠: ٩١] وانظر معاني القرآن ١/ ١٣٦.

(٢) تتمتها ﴿عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ [البقرة ٢: ٢١٧].

(٣) أبو عبد اللّه محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي (ـ ٦٤٦هـ) نحوي أندلسي أخذ عن ابن خروف وأخذ عنه الشلوبين، له كتب حسنة في النحو والتصريف والبلاغة. منها ثلاثة كتب حول «إيضاح» الفارسي تلخيصاً وشرحاً وشرح أبيات.

(٤) ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ...﴾ [البقرة ٢: ١٠٢].

(٥) البيت للمقنع الكندي «محمد بن ظفر».

(٦) البيت لامرىء القيس يقسم فيه ألا يذهب دم أبيه باطلاً حتى يبيد القبيلتين الجانيتين عليه وهو في ديوانه ص١٧٥.

(٧) ليس في رواية في البخاري ومسلم «حتى يكون أبواه» وإنما هي «فأبواه» على أن في صحيح مسلم رواية أخرى هي: «ليس من مولود يولد إلاّ على هذه الفطرة حتى يعبّر عنه لسانه» باب القدر. وفي الجامع الصغير: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه».

لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علتُه اليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل، ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً، أي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون. . .

ولا ينتصب الفعل بعد «حَتَّى» إلا إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب، نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾(١) وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان، نحو: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾(٢) الآية؛ فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قصِّ ذلك علينا.

وكذلك لا يرتفع الفعل بعد «حتى» إلا إذا كان حالاً، ثم إنْ كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب، كقولك: «سرتُ حتَّى أدخلُها» إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، وإن كانت حاليته ليست حقيقية، بل كانت محكية؛ رُفِعَ، وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية نحو ﴿وزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾(٢) قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذٍ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون: كذا وكذا.

واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط: أحدها: أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال كما مثلنا. والثاني: أن يكون مسبباً عما قبلها؛ فلا يجوز «سرتُ حتَّى تطلع الشمس» ولا «ما سرتُ حتى أدخلها» و «هل سرت حتى تدخلها» أما الأول: فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأما الثاني: فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير، وأما الثالث: فلأن السبب لم يتحقق وجوده، ويجوز «أيُّهم سار حتى يدخلها» و «متى سرت حتى تدخلها» لأن السير محقق، وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسرهِ، لا على ما قبل حتى خاصة، ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها، وإنما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك. والثالث: أن يكون فضلةً فلا يصح في نحو «سَيري حتى أدخلها» لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو «كان سيري حتى أدخلها» إنْ قدرت كان ناقصة، فإن قدرتها تامة أو قلت: «سيري أمسِ حتى أدخلها» جاز الرفع، إلا إن علقت أمس بنفس السير، لا باستقرار محذوف.

٢ ـ الثاني من أوجُه حتى: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو، إلا أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه:

---

(١) [طه ٢٠: ٩١] وقد سبق ذكرها.

(٢) تتمتها ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ . . .﴾ [البقرة ٢: ٢١٤] وانظر معاني القرآن ١/ ١٣٢.

أحدها: أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط: أحدها: أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها، ذكره ابن هشام الخضراوي، ولم أقف عليه لغيره. والثاني: أن يكون إما بعضاً من جمع قبلها كـ «قدمَ الحاجُّ حتَّى المشاةُ» أو جزءاً من كل نحو «أكلتُ السَّمكةَ حتى رأسَها» أو كجزء نحو «أعجبتني الجاريةُ حتى حديثُها» ويمتنع أن تقول: «حتى ولدُها» والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء، وتمتنع حيث يمتنع، ولهذا لا يجوز «ضربت الرجلين حتى أفضلهما» وإنما جاز:

٢٠٣ ـ .... حتى نعلَه ألقاها[1]

لأن إلقاء الصحيفة والزاد في معنى ألقى ما يثقله، والثالث: أن يكون غاية لما قبلها إما في زيادة أو نقص؛ فالأول: نحو: «مات الناسُ حتى الأنبياءُ» والثاني: نحو: «زاركَ الناسُ حتى الحجّامونَ» وقد اجتمعا في قوله:

٢٠٤ ـ قهرناكُمْ حتى الكماةَ؛ فأنتمُ تهابُوننا حتى بنينا الأصاغرا[2]

الفرق الثاني: أنها لا تعطف الجمل، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه، كما قدمناه، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات، هذا هو الصحيح، وزعم ابن السيِّد في قول امرىء القيس:

٢٠٥ ـ سريتُ بهم حتَّى تكِلُّ مطيُّهم وحتَّى الجيادُ ما يُقدنَ بأرسانِ[3]

فيمن رفع «تكلّ» أن جملة تكل مطيهم معطوفة بـ«حتى» على سريت بهم.

الثالث: أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض، فرقاً بينها وبين الجارة، فتقول: «مررتُ بالقوم حتى بزيدٍ» ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه، وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونُها للعطف نحو «عجبتُ من القومِ حتَّى بنيهم» وقوله:

٢٠٦ ـ جُودُ يُمناكَ فاضَ في الخلقِ حتَّى بائسٍ دانَ بالإساءةِ دينا[4]

وهو حسن، ورده أبو حيان، وقال في المثال: هي جارة؛ إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كبعض، بخلاف العاطفة، ولهذا منعوا «أعجبتني الجاريةُ حتى ولدها» قال: وهي

---

(١) تقدم برقم ١٩٩ وسيتكرر برقم ٢١٢.

(٢) لم نقف على قائله.

(٣) ديوانه ٢١٠، وسيبويه ١/ ٤١٧ و٢/ ٢٠٣ ومعاني القرآن ١/ ١٣٣ واللسان «غزا، مطا» والبيت مع الشاهد ٦٢٩ من قصيدة واحدة، ومعناه أن الخيل ذلت من الإعياء فلم تحتج إلى أرسان. «حتى» الثانية ابتدائية لدخول العاطف عليها سيتكرر برقم ٢١٠.

(٤) لم نقف على قائله، والمعنى أن كرم الممدوح عمّ حتى شمل المحسن والمسيء.

في البيت محتملة، انتهى. وأقول: إن شرط الجارة التالية ما يُفهمُ الجمع أن يكون مجرورها بعضاً أو كبعض، وقد ذكر ذلك ابن مالك في باب حروف الجر، وأقره أبو حيان عليه، ولا يلزم من امتناع «أعجبتني الجارية حتى ابنها» امتناعُ «عجبت من القوم حتى بنيهم» لأن اسم القوم يشمل أبناءهم، واسم الجارية لا يشمل ابنها، ويظهر لي أن الذي لحظهُ ابن مالك أن الموضع الذي يصحُ أن تحل فيه «إلى» محل «حتى» العاطفة فهي فيه محتملة للجارة؛ فيحتاج حينئذٍ إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو «اعتكفتُ في الشَّهرِ حتى في آخره» بخلاف المثال والبيت السابقين، وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن، ولم يجعلها واجبة.

تنبيه: العطفُ بـ«حتى» قليلٌ، وأهلُ الكوفة ينكرونه البتة، ويحملون نحو «جاء القومُ حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك» على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل.

٣ ـ الثالث من أوجُه حتى: أن تكون حرفَ ابتداء، أيَ حرفاً تُبتدأ بعده الجملُ أي تستأنف؛ فيدخل على الجملة الاسمية كقول جرير:

٢٠٧ ـ فما زالتِ القتلى تمُجُ دماءَها بدجلةَ حتَّى ماءُ دجلةَ أشكلُ[١]

وقول الفرزدق:

٢٠٨ ـ فوا عجبا حتَّى كُليبٌ تسُبُّني كأنَّ أباها نهشلٌ أو مجاشعُ[٢]

ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعد «حتى» غاية له، أي فوا عجبا يسبني الناسُ حتى كليبٌ تسبني، وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله: ﴿حتّى يقولُ الرسولُ﴾[٣] برفع يقول، وكقول حسان[٤]:

٢٠٩ ـ يُغْشَونَ حتَّى ما تهرُّ كلابُهم لا يسألونَ عن السَّوادِ المقبلِ

وعلى الفعلية التي فعلها ماضٍ نحو: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا﴾[٥] وزعم ابن مالك أن «حتى» هذه

---

(١) من قصيدة يهجو فيها الأخطل «الديوان ٤٥٧» ومنها أيضاً الشاهد ٣٨٤. والأشكل: الأبيض تخالطه حمرة. وهو في الخزانة ٤/ ١٤٢ وفي اللسان «مادة شكل». سيتكرر برقم ٧١٢.

(٢) شرح الديوان ٥١٨ وسيبويه ١/ ٤١٣ والخزانة ٤/ ١٤١ ومعاني القرآن ٤/١٣٨. كليب: رهط جرير. نهشل ومجاشع ابنا دارم رهط الفرزدق.

(٣) [البقرة ٢: ٢١٤].

(٤) حسان بن ثابت الأنصاري (ـ ٥٤هـ) شاعر مخضرم صحابي عُمِّر واشتهر قبل الإسلام بمدح الغساسنة، وبعده بكونه شاعر النبي. والبيت في ديوانه ١٨٠، وسيتكرر برقم ١١٦٩.

(٥) ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف ٧: ٩٥].

جارة وأنّ بعدها «أنْ» مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلفُ إضمار من غير ضرورة، وكذا قال في: «حتى» الداخلة على إذا في نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ﴾[1] إنها الجارة، وإن «إذا» في موضع جر بها، وهذه المقالة سبقه إليها الأخفشُ وغيره، والجمهور على خلافها وأنها حرفُ ابتداء، وأن «إذا» في موضع نصب بشرطها أو جوابها، والجوابُ في الآية محذوف، أي امتحنتم، أو انقسمتم قسمين؛ بدليل: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ﴾[1] ونظيره حذف جواب لما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[2] أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، وأما قول ابن مالك إن: ﴿فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ هو الجواب فمبني على صحة مجيء جواب «لما» مقروناً بـ«الفاء» ولم يثبتْ، وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى مذكور وهو: ﴿عَصَيْتُم﴾[1] أو ﴿صَرَفَكُمْ﴾[1] وهذا مبني على زيادة الواو وثم، ولم يثبت ذلك.

وقد دخلت «حتى» الابتدائيةُ على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله:

٢١٠ ـ سريتُ بهم حتَّى تكلُّ مطيُّهم ... وحتَّى الجيادُ ما يُقدنَ بأرسانِ[3]

فيمن رواه برفع تكل، والمعنى حتى كلَّت، ولكنه جاء بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية كقولك: «رأيتُ زيداً أمسِ وهو راكب» وأما من نصب فهي «حتى» الجارة كما قدمنا، ولا بد على النصب من تقدير زمنٍ مضاف إلى تكلُّ، أي إلى زمان كلالِ مطيهم.

وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام «حتى» الثلاثة كقولك: «أكلتُ السَّمكةَ حتى رأسها» فلك أن تخفض على معنى إلى، وأن تنصب على معنى الواو، وأن ترفع على الابتداء، وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله:

٢١١ ـ عممتَهم بالنَّدى حتى غُواتُهمُ ... فكنتَ مالكَ ذي غيٍّ وذي رَشَدِ[4]

وقوله:

٢١٢ ـ ....حتَّى نعلَهُ ألقاها[5]

---

(١) ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران ٣:١٥٢].

(٢) ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ [لقمان ٣١:٣٢].

(٣) تقدم برقم ٢٠٥.

(٤) لم نقف على قائله، وقد تجاوزه السيوطي. سيتكرر برقم ١٠٣٤.

(٥) تقدم برقم ١٩٩ و٢٠٣.

إلاَّ أن بينهما فرقاً من وجهين: أحدهما: أن الرفع في البيت الأول شاذ؛ لكون الخبر غير مذكور، ففي الرفع تهيئة العاملِ للعمل وقطعهُ عنه، وهذا قول البصريين، وأوجبوا إذا قلت: «حتى رأسُها» بالرفع أن تقول: «مأكول». والثاني: أن النصب في البيت الثاني من وجهين؛ أحدهما: العطف، والثاني: إضمار العامل على شريطة التفسير، وفي البيت الأول من وجه واحد.

وإذا قلت: «قام القوم حتى زيد قام» جاز الرفع والخفض دون النصب، وكان لك في الرفع أوجُه؛ أحدها: الابتداء، والثاني: العطف، والثالث: إضمار الفعل؛ والجملة التي بعدها خبر على الأول، ومؤكدة على الثاني، كما أنها كذلك مع الخفض، وأما على الثالث فتكون الجملة مُفسِّرة.

وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز «ضربت القوم حتى زيدٍ ضربتهُ» بالخفض، ولا بالعطف، بل بالرفع أو بالنصب بإضمار فعل؛ لأنه يمتنع جعلُ «ضربته» توكيداً لضربت القوم، قال: وإنما جاز الخفض في «حتى نعله» لأن ضمير «ألقاها» للصحيفة، ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدر أنه للنعل.

ولا محل للجملة الواقعة بعد «حتى» الابتدائية، خلافاً للزجاج وابن درستويه، زعمَا أنها في محل جر بـ«حتى»، ويرده أن حروف الجر لا تُعلَّقُ عن العمل، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات، وأنهم إذا أوقعوا بعدها «إنَّ» كسروها فقالوا: «مرضَ زيدٌ حتى إنهم لا يرجُونه» والقاعدة: أن حرف الجر إذا دخل على أنَّ فتحت همزتها نحو ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾(١).

حيث: وطيىء تقول: حوثُ، وفي الثاء فيهما: الضمُّ تشبيهاً بالغايات؛ لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأن أثرها ـ وهو الجر ـ لا يظهر، والكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف.

ومن العرب من يعرب حيث، وقراءة من قرأ: ﴿مِنْ حَيْثِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾(٢) بالكسر تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر.

وهي للمكان اتفاقاً، قال الأخفش: وقد ترد للزمان، والغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفضٍ بـ«من»، وقد تخفض بغيرها كقوله:

---

(١) تتمتها ﴿وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحج ٢٢:٦].

(٢) ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف ٧:١٨٢].

٢١٣ - . . . . لدى حيثُ ألقتْ رحلها أمُّ قشعمِ[(١)]

وقد تقع حيث مفعولاً به وفاقاً للفارسي، وحمل عليه: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفسَ المكان المستحقَّ لوضع الرسالة فيه، لا شيئاً في المكان وناصبُها «يعلم» محذوفاً مدلولاً عليه بـ«أعلم»، لا بأعلم نفسه، لأن أفعلَ التفضيل لا ينصب المفعول به، فإن أولته بعالمٍ جاز أن ينصبه في رأي بعضهم، ولم تقع اسماً لـ «أنَّ» خلافاً لابن مالك، ولا دليل له في قوله:

٢١٤ - إنَّ حَيْثُ استقرَّ من أنتَ راعيـ ـهِ حمىً فيهِ عزَّةٌ وأمانُ[(٢)]

لجواز تقدير حيث خبراً، وحمىً اسماً، فإن قيل: يؤدي إلى جعل المكان حالاً في المكان، قلنا: هو نظير قولك: «إنَّ في مكَّةَ دارَ زيدٍ» ونظيره في الزمان «إنَّ في يوم الجمعة ساعةَ الإجابة»[(٣)].

وتلزم حيث الإضافة إلى جملةٍ، اسميةً كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ومن ثمَّ رجح النصبُ في نحو «جلست حيث زيداً أراه» وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله:

٢١٥ - . . . . ببيض المواضي حَيْثُ ليِّ العمائمِ[(٤)]

[أنشده ابن مالك][(٥)] والكسائي يقيسه، [ويمكن أن يخرج عليه قولُ الفقهاء «من حيث أن كذا»][(٥)]. وأندر من ذلك إضافتُها إلى جملة محذوفة كقوله:

٢١٦ - إذا رَيْدةٌ من حَيثُ ما نفحتْ لهُ أتاهُ بريَّاها خليلٌ يُواصلُه[(٦)]

أي إذا ريدة نفحت له من حيث هَبَّتْ، وذلك لأن ريدة فاعل بمحذوف يفسره نَفَحتْ فلو كان نفحت مضافاً إليه «حيث» لزم بطلانُ التفسير؛ إذ المضافُ إليه لا يعمل فيما قبل المضاف،

---

(١) صدره «فشد ولم يفزع بيوتاً كثيرة» وهو من معلقة زهير، شرح الديوان ٢٢ والخزانة ٣/ ١٥٧ وشرح الزوزني ١٩١. شد عليه: عدا عليه. أم قشعم: المنية وفاعل شد يعود إلى حصين بن ضمضم أحد مؤرثي حرب داحس والغبراء.

(٢) هذا البيت تجاوزه السيوطي ولم نعثر على قائله.

(٣) في صحيح مسلم (كتاب الجمعة): «إن في الجمعة لساعة لا يوافقها مسلم قائم يصلي يسأل الله خيراً إلاّ أعطاه إياه».

(٤) صدره «ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم» وهو منسوب للفرزدق وليس في ديوانه. وفي الخزانة ٣/ ١٥٢ أنه لم يعرف له قائل وانظر السيوطي ١٣٣. تحت الحبا: أي في أوساطهم.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطتين وقد نقلناه عن طبعة حاشية الأمير.

(٦) لأبي حية النميري، الهيثم بن الربيع. والريدة: الريح اللينة و«ما» زائدة للتعويض عن الجملة المحذوفة.

وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. قال أبو الفتح في كتاب التمام[١]: ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها، انتهى. ورأيت بخط الضابطين:

٢١٧ ـ أمـا تـرى حَيْـثَ سُـهيـلٍ طـالـعـا[٢]

بفتح الثاء من حيث وخفض سهيل، وحيث بالضم وسهيل بالرفع، أي موجود، فحذف الخبر.

وإذا اتصلت بها «ما» الكافة ضُمِّنت معنى الشرط وجزمَتِ الفعلين كقوله:

٢١٨ ـ حيثُـمـا تـسـتـقـم يُـقـدِّر لـكَ الـلـه نـجـاحـاً فـي غـابـرِ الأزمـانِ[٣]

وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان.

حرف الخاء المعجمة

خلا: على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً جاراً للمستثنى، ثم قيل: موضعها نصبٌ عن تمام الكلام، وقيل: تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر، والصواب عندي الأولُ؛ لأنها لا تُعدِّي الأفعالَ إلى الأسماء، أي لا تُوصِّلُ معناها إليها، بل تزيل معناها عنها؛ فأشبهت في عدم التعدية الحروفَ الزائدة، ولأنها بمنزلة «إلاّ» وهي غير متعلقة.

والثاني: أن تكون فعلاً متعدياً ناصباً له، وفاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشا، والجملة مستأنفة أو حالية، على خلاف في ذلك، وتقول: «قامُوا خلا زيداً» وإن شئت خفضت، إلا في نحو قول لبيد[٤]:

٢١٩ ـ ألا كُـلُّ شـيءٍ مـا خـلا الـلّـهَ بـاطـلُ ....

وذلك لأن «ما» في هذه مصدرية؛ فدخولُها يُعين الفعلية، وموضع «ما خلا» نصب فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدر الصريحُ في نحو «أرسلها العراكَ» وقيل: على الظرف على نيابتها وصِلتها عن الوقت؛ فمعنى «قامُوا ما خلا زيداً» على الأول: قاموا خالينَ عن زيد،

---

(١) هو «التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري» لأبي الفتح عثمان بن جني طبع في بغداد ١٩٦٢ بتحقيق أحمد ناجي القيسي.

(٢) بعده «نجماً يضيء كالشهاب لامعا» والرجز مجهول القائل وهو في ابن عقيل ٢/ ١١. سهيل: اسم نجم.

(٣) لم يسم قائل البيت، وهو في ابن عقيل ٢/ ١٣١.

(٤) لبيد بن ربيعة العامري (ـ ٤١هـ) شاعر فحل من أصحاب المعلقات، وفارس جواد، أدرك الإسلام وأسلم وكانت له صحبة. وعجز البيت «وكل نعيم لا محالة زائل» ديوانه ٢٥٦، وهو مع الشاهد ٦٦ و٥٥٧ من قصيدة واحدة. سيتكرر برقم ٣٥٢.

وعلى الثاني: قاموا وقت خلوهم عن زيد، وهذا الخلافُ المذكور في محلها خافضةً وناصبة ثابتٌ في حاشا وعدا، وقال ابن خروف: على الاستثناء كانتصاب «غير» في «قامُوا غيرَ زيدٍ» وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه قد يجوز الجر على تقدير «ما» زائدة، فإن قالوا: ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزاد قبل الجار[١]، بل بعده، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[٢]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[٣] وإن قالوه: بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه.

حرف الراء

رُبَّ: حرفُ جر، خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته، وقولُهم إنه أخبر عنه في قوله:

٢٢٠ ـ إنْ يقتلوكَ فإنَّ قتلكَ لمْ يكنْ عاراً عليكَ، ورُبَّ قتلٍ عارُ[٤]

ممنوعٌ، بل «عارُ» خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور، أو خبر للمجرور؛ إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي.

وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً.

فمن الأول: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] وفي الحديث «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنيا عاريةٌ يومَ القيامةِ»[٥] وسُمع أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان: «يا رُبَّ صائمهِ لن يصومهُ، ويا رُبَّ قائمهِ لن يقُومه» وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي، وقال الشاعر:

٢٢١ ـ فيا رُبَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ بآنسةٍ كأنَّها خطُّ تمثالِ[٦]

وقال آخر:

٢٢٢ ـ رُبَّما أوفيتُ في عَلَمٍ ترفعَنْ ثوبي شَمالاتُ[٧]

---

(١) في المخطوطتين «الجار والمجرور» والصواب ما أثبتناه.

(٢) ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٤٠].

(٣) ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران ٣: ١٥٩].

(٤) تقدم برقم ٣٠ وسيتكرر برقم ٨٨٦.

(٥) صحيح البخاري: باب التهجّد.

(٦) البيت لامرىء القيس بن حجر وهو في ديوانه ١٥٩ والبيت مع الشاهد رقم ١٧٤ و٣٠٦ و٣١٥ و٣٩٩ و٤٥٧ من قصيدة واحدة. سيتكرر برقم ١٠٠٢.

(٧) البيت لجذيمة بن مالك الأبرش يفتخر بأنه يصعد الجبل بنفسه ليستطلع أعداءه ولا يعتمد في ذلك على غيره. أوفيت: أشرفت. العلم: الجبل. الشمالات: رياح الشمال الشديدة والبيت في الخزانة ٤/٥٦٧ وسيبويه ٢/١٥٣ وفي البيت شاهد آخر على إدخال نون التوكيد للضرورة. سيتكرر برقم ٢٣٢ و٥٧٦.

ووجه الدليل أن الآية والحديثَ والمثالَ مسُوقة للتخويف، والبيتين مسُوقان للافتخار، ولا يناسب واحداً منهما التقليل.

ومن الثاني: قولُ أبي طالب[١] في النبي ﷺ:

٢٢٣ - وأبيضَ يستسقى الغمامُ بوجهِهِ ثِمالُ اليتامى عصمةٌ للأراملِ

وقول الآخر:

٢٢٤ - ألا رُبَّ مولودٍ وليسَ له أبٌ وذي ولدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ[٢]

وذي شامةٍ غرَّاءَ في حُرِّ وجههِ مجلَّلةٍ لا تنقضي لأوانِ

ويكمل في تسعٍ وخمسٍ شبابهُ ويهرمُ في سبعٍ معاً وثمانِ

أراد عيسى وآدم عليهما السلامُ والقمرَ.

ونظيرُ «ربّ» في إفادة التكثير «كم» الخبرية، وفي إفادته تارةً وإفادة التقليل أخرى «قد»، على ما سيأتي إن شاء الله تعالى في حرف القاف، وصيغُ التصغير، تقول: حُجير ورُجيل فتكون للتقليل، وقال:

٢٢٥ - فُويقَ جُبيلٍ شامخٍ لن تنالهُ بقُنَّتهِ حتى تكلَّ وتعملا[٣]

وقال لبيد:

٢٢٦ - وكل أناسٍ سوفَ تدخلُ بينهم دُويْهِيةٌ تصفرُّ منها الأناملُ[٤]

إلا أن الغالب في «قد» والتصغير إفادتهما التقليل، و «رب» بالعكس.

وتنفرد رُبَّ بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، ونعته إن كان ظاهراً، وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يُطابق المعنى إن كان ضميراً، وغلبة حذف مُعدَّاها[٥] ومُضيّه، وإعمالها

---

(١) هو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، عمّ النبي ﷺ ووالد عليّ، من سادات العرب وعقلائها مات قبل الهجرة بثلاث سنوات. والواو في البيت ليست واو رب ولكنها عاطفة تعطف «أبيض» على «سيداً» في بيت سابق هو:

وما ترك قوم ـ لا أبالك ـ سيداً يحوط الذمار في مكرّ ونائل

فلا شاهد فيه إذن، الثمال: المغيث. سيتكرر برقم ٢٢٨.

(٢) الأبيات لرجل من أزد السراة وقيل لعمرو الجنبي والأول في سيبويه ١/٣٤١ و٢/٢٥٨. والرواية في الخزانة ١/٣٩٧: «عجبت لمولود...» ولا شاهد فيها عندئذ. أراد بصدر البيت الأول: عيسى عليه السلام، وبعجزه: آدم عليه السلام، وبالبيتين التاليين: القمر.

(٣) لأوس بن حجر «الديوان ٨٧» والقنة: القمة. (٤) تقدم برقم ٦٦ وسيتكرر برقم ٣٥٦ و١٠٥٩.

(٥) في الدسوقي ١/١٤٨ أن المراد بـ «معداها» ما تعلقت به «رب» من فعل أو شبهه، فإذا قيل لك: هل رأيت رجلاً عالماً؟ تقول: رب رجل عالم. أي رب رجل عالم رأيت. ولكنك تحذف «رأيت» غالباً.

محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، وبدونهنّ أقل، كقوله:

٢٢٧ ـ فمثلِكِ حُبلى قد طرقتُ ومُرضع ....[١]

وقوله:

٢٢٨ ـ وأبيضَ يُستسقى الغمامُ بوجهِهِ ....[٢]

وقوله:

٢٢٩ ـ بل بلدٍ ذي صُعُدٍ وآكامْ[٣]

وقوله:

٢٣٠ ـ رسمِ دارٍ وقفتُ في طللهْ ....[٤]

وبأنها زائدة في الإعراب دون المعنى؛ فمحلُّ مجرورها في نحو «رب رجل صالح عندي» رفعٌ على الابتدائية، وفي نحو «رُبَّ رجل صالح لقيتُ» نصب على المفعولية، وفي نحو «رُبَّ رجُلٍ صالحٍ لقيته» رفع أو نصب، كما في قولك: «هذا لقيتُه» ويجوز مراعاة محله كثيراً وإن لم يجز نحو «مررتُ بزيدٍ وعمراً» إلا قليلاً، قال:

٢٣١ ـ وسِنٌّ كسنَّيقٍ سناءً وسنَّما ذعرتُ بمدلاجِ الهجيرِ نَهوضِ[٥]

فعطف «سنما» على محل سِنٍّ، والمعنى ذعرت بهذا الفرسِ ثوراً وبقرةً عظيمةً، وسنيق: اسم جبل بعينه، وسناء: ارتفاعاً.

وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا في محل نصب، والصوابُ ما قدمناه.

وإذا زيدت «ما» بعدها فالغالبُ أن تكفها عن العمل، وأن تهيئها للدخول على الجمل الفعلية، وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى، كقوله:

٢٣٢ ـ رُبَّما أوفيتُ في علمٍ ترفعَنْ ثوبي شَمالاتُ[٦]

ومن إعمالها قوله:

---

(١) تمامه «فألهيتها عن ذي تمائم محول» وهو من معلقة امرىء القيس: الديوان ١٤٧ وابن عقيل ١/ ٢٤٥ وشرح الزوزني ٨٧. طرقت: جئت ليلاً. محول: عمره حول أي سنة. سيتكرر برقم ٢٩٠.

(٢) تقدم برقم ٢٢٣.

(٣) لم تقف على قائله، والصعد: العقبات.

(٤) تقدم برقم ١٩٢.

(٥) البيت لامرىء القيس. ورواية الديوان ١٢٩ بجر «سم» ولا شاهد فيه حينئذ. وفرس دلح: يختال بفارسه ولا يتعبه. وهو في اللسان «مادة سنق»: ذعرت بمزلاج... والزلج السرعة.

(٦) تقدم برقم ٢٢٢ وسيتكرر برقم ٥٧٦.

٢٣٣ - رُبَّما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ   بين بُصرى وطعنةٍ نجلاءِ[١]

ومن دخولها على الاسمية[٢] قولُ أبي دؤاد[٣]:

٢٣٤ - رُبَّما الجاملُ المُوبَّلُ فيهم   وعناجيجُ بينهُنَّ المهارُ

وقيل: لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلاً، وإن «ما» في البيت نكرةٌ موصوفة، والجامل: خبر لهو محذوفاً، والجملة صفة لما.

ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٤] وقيل: هو مؤول بالماضي، على حد قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾[٥] وفيه تكلف؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل، والدليلُ على صحة استقبال ما بعدها قوله:

٢٣٥ - فإنْ أهلكْ فرُبَّ فتىً سيبكي   عليَّ مُهذَّبٍ رخصِ البنانِ[٦]

وقوله:

٢٣٦ - يا رُبَّ قائلةٍ غداً   يا لهفَ أمِّ مُعاويهْ[٧]

وفي رُبَّ ست عشرة لغة: ضم الراء، وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنةً أو محركة ومع التجرد منها؛ فهذه اثنتا عشرة، والضم والفتح مع إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف.

حرف السين المهملة

السين المفردة: حرف يختصُّ بالمضارع، ويُخلّصه للاستقبال، وينزلُ منه منزلةَ الجزاء، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعاً من «سوفَ» خلافاً للكوفيين، ولا مُدَّةُ الاستقبالِ معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين، ومعنى قول المعربين فيها: «حرف تنفيس»

---

(١) البيت لعدي بن الرعلاء وهو في الخزانة ٤/ ١٨٧ وهو مع الشاهد ٨٣١ من قطعة واحدة وصحت إضافة بين إلى بصرى لاشتمالها على عدة أماكن أي بين أماكن بصرى. سيتكرر برقم ٥٨٨.

(٢) يعني الجملة الاسمية.

(٣) أبو دؤاد الأيادي هو جارية بن الحجاج شاعر جاهلي اشتهر بوصف الخيل والبيت في الخزانة ٤/ ١٨٨ وفي ابن عقيل ١/ ٢٤٥. الجامل: جماعة الإبل. المؤبل: كثير الإبل. العناجيج: أحسن الخيل والمعنى أنه إذا قامت الحرب حشد لها الإبل الكثيرة وأحسن الخيول مع أمهارها. سيتكرر برقم ٥٧٧.

(٤) تقدم ذكرها.

(٥) ﴿۞ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف ١٨: ٩٩].

(٦) من قصيدة لجحدر بن مالك قصتها في ابن عساكر ٤/ ٦٨ والسيوطي ١٣٩.

(٧) هو لهند أم معاوية بن أبي سفيان قالته يوم بدر.

حرف توسيع، وذلك أنها تقلب[1] المضارع من الزمن الضيق ـ وهو الحال ـ إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره: «حرف استقبال» وزعم بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾[٢] الآية، واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾[٣] مدعياً أن ذلك إنما نزل بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ قال: فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار لا بالاستقبال، انتهى. وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويُّون، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ غيرُ موافق عليه، قال الزمخشري: فإن قلت: أي فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ قلت: فائدته أن المفاجأة للمكروه أشدُّ، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع، انتهى. ثم لو سلم فالاستمرار إنما استفيد من المضارع، كما تقول: «فُلانٌ يقري الضيفَ ويصنعُ الجميلَ» تريد أن ذلك دأبه، والسين مفيدة للاستقبال؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل، وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقعٌ لا محالة، ولم أرَ من فهم وجهَ ذلك، ووجهه أنها تفيد الوعدَ بحصول الفعل؛ فدخولُها على ما يفيد الوعدَ أو الوعيدَ مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة فقال في: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[٤]: ومعنى السين أن ذلك كائنٌ لا محالةَ، وإن تأخر إلى حينٍ، وصرح به في سورة براءة فقال في: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾[٥]: السين مُفيدةٌ وجودَ الرحمة لا محالة؛ فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت: «سأنتقم منك».

سوف: مُرادفة للسين، أو أوسعُ منها، على الخلاف[٦]، وكأن القائل بذلك نظر إلى أنَّ كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وليس بمُطَّرِدٍ، ويقال فيها: «سَفَ» بحذف الوسط، و «سَوْ» بحذف الأخير، و «سَيْ» بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف، حكاها صاحبُ المحكم.

---

(١) كذا في المخطوطتين، وفي حاشية الدسوقي «نقلت» وهي أجود وأحكم.

(٢) ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا۟ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا۟ فِيهَا ۚ فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوٓا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ وَيَكُفُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾ [النساء ٤: ٩١].

(٣) تتمتها ﴿ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة ٢: ١٤٢].

(٤) ﴿وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة ٢: ١٣٧].

(٥) ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة ٩: ٧١].

(٦) يعني الخلاف في مدة الاستقبال في السين وسوف وقد أشار إليه في أول حديثه عن السين.

وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥] وبأنها قد تُفصلُ بالفعل الملغى، كقوله:

٢٣٧ ـ وما أدْرِي وسوفَ إخالُ أدْري أَقَوْمٌ آل حصنٍ أمْ نساءُ[1]

سِيّ: من «لا سيّما» ـ اسمٌ بمنزلة مثلٍ وزناً ومعنىً، وعينه في الأصل واوٌ، وتثنيته سِيّانِ، وتستغني حينئذٍ عن الإضافة كما استغنت عنها مثل في قوله:

٢٣٨ ـ . . . . والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ مِثلان[2]

واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء، فلم يقولوا: سوَاءان إلا شاذاً كقوله:

٢٣٩ ـ فيا رَبِّ إنْ لم تقسمِ الحبَّ بيننا سَواءَين فاجعلني على حُبِّها جلدا[3]

وتشديدُ يائه ودخولُ «لا» عليه ودخول الواو على «لا» واجبٌ، قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله:

٢٤٠ ـ . . . . ولا سيَّما يومٍ بدارةِ جُلجُلِ[4]

فهو مخطىء، اهـ.

وذكر غيره أنه قد يُخفَّف، وقد تحذف الواو، كقوله:

٢٤١ ـ فِهْ بالعقُودِ وبالأيمانِ، لا سيَما عقدٍ وفاءٌ بهِ من أعظمِ القُرَبِ[5]

وهي عند الفارسي نصبٌ على الحال، فإذا قيل: «قامُوا لا سيما زيد» فالناصبُ قام، ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو، ولوجب تكرار «لا» كما تقول: «رأيت زيداً لا مثلَ عمرو ولا مثلَ خالدٍ» وعند غيره هو اسمٌ للا التبرئة، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجرُّ والرفعُ مطلقاً، والنصب أيضاً إذا كان نكرة، وقد روي بهن:

٢٤٢ ـ . . . . ولا سيما يوم. . . . .[4]

والجر أرجحُها، وهو على الإضافة، و«ما» زائدة بينهما مثلها في: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾[6] والرفعُ على أنه خبر لمضمرٍ محذوف، و «ما» موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة،

---

(١) تقدم برقم ٥٤ وسيتكرر برقم ٧٣٢ و٧٤٣.

(٢) تقدم برقم ٨٥ و١٤٥ وسيتكرر برقم ٢٩٦ و٤٢٦ و٧٨٤ و٧٨٧ و٩٠٨ و١٠٧٦ و١١٠٦.

(٣) نسب في اللسان «مادة سوا» إلى قيس بن معاذ.

(٤) صدره «ألا رب يوم لك منهن صالح» وهو من معلقة امرىء القيس. الديوان ١٤٥ وشرح الزوزني ٨٣ والخزانة ٢/ ٦٣. سيتكرر برقم ٢٤٢ و٥٩١ و٧٧٨.

(٥) لم نقف على قائله. فه: «ف» فعل أمر من وفى، و«الهاء» للسكت وإثباتها في الوصل ضرورة.

(٦) ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ . . .﴾ [القصص ٢٨:٢٨].

والتقدير: ولا مثل الذي هو يوم، أو لا مثل شيء هو يوم، ويضعفه في نحو «ولا سيَّما زيدٌ» حذف العائد المرفوع مع عدم الطُول، وإطلاق «ما» على من يعقل، وعلى الوجهين ففتحة سيّ إعراب؛ لأنه مضاف، والنصبُ على التمييز كما يقع التمييز بعد «مثل» في نحو: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾[(١)] و «ما» كافة عن الإضافة، والفتحة بناء مثلها في «لا رجُلَ» وأما انتصاب المعرفة نحو «ولا سيما زيداً» فمنعه الجمهور، وقال ابن الدهَّان[(٢)]: لا أعرف له وجهاً، ووجَّه بعضُهم بأن «ما» كافة، وأن «لا سيما» نزلت منزلة إلا في الاستثناء، ورُدَّ بأن المستثنى مُخرج، وما بعدها داخل من باب أولى، وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مُساواته لما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعاً.

سواء: تكون بمعنى مُستَو، ويوصف بها المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين، والأفصحُ فيه حينئذٍ أن يقصر مع الكسر نحو: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[(٣)] وهو أحد الصفات التي جاءت على فِعَلٍ كقولهم: «ماءٌ رِوى» و «قوم عدًى» وقد تمدُّ مع الفتح نحو «مررتُ برجُلٍ سواءٍ والعَدمُ».

وبمعنى الوسط، وبمعنى التام؛ فتُمدُّ فيهما مع الفتح، نحو قوله تعالى: ﴿فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾[(٤)]، وقولك: «هذا درهمٌ سواءٌ».

وبمعنى القصدِ؛ فتقصر مع الكسر، وهو أغرب معانيها، كقوله:

٢٤٣ ـ فلأصرفنَّ سوى حُذيفةَ مِدْحتي   لفتى العشيِّ وفارس الأحزابِ[(٥)]

ذكره ابن الشجري.

وبمعنى مكانٍ أو غير، على خلاف في ذلك؛ فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر، وتقع هذه صفة واستثناء كما تقع غير، وهو عند الزجاجي[(٦)] وابن مالك كغير في المعنى والتصرف؛ فتقول: «جاءني سواك» بالرفع على الفاعلية، و «رأيتُ سواك» بالنصب على المفعولية، و «ما جاءني أحد سواك» بالنصب والرفع وهو الأرجح؛ وعند سيبويه

---

(١) ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا . . .﴾ [الكهف ١٨: ١٠٩].

(٢) سعيد بن المبارك (ـ ٥٦٩هـ) بغدادي عالم باللغة والأدب، ألّف في التفسير والنحو والأدب، وله: «الغرّة» في شرح اللُمع لابن جني.

(٣) ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه ٢٠: ٥٨].

(٤) ﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات ٣٧: ٥٥].

(٥) هو في اللسان «مادة سوا»، وقد نسبه الجوهري في الصحاح إلى قيس بن الخطيم. والرواية في ديوانه ١٢٧: . . . وفارس الأجراف، والقصيدة في مدح خداش بن زهير وذم حذيفة بن بدر.

(٦) أبو القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق (ـ ٣٣٧هـ) نحوي بغدادي لازم الزجّاج فنسب إليه. له كتاب الجمل، والإيضاح في علل النحو، والأمالي، واللامات، والإبدال والمعاقبة والنظائر، وغيرها.

والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة، وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين، ورُدَّ على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة، قالوا: «جاء الذي سِوَاك» وأجيب بأنه على تقدير سوى خبراً لهو محذوفاً أو حالاً لثبت مضمراً كما قالوا: «لا أفعله ما أنَّ حِرَاء مكانه»[١] ولا يمنع الخبرية قولهم: «سَوَاءك» بالمد والفتح؛ لجواز أن يقال: إنها بنيت لإضافتها إلى المبني كما في غير.

تنبيه: يخبر بَسَواء التي بمعنى مُستوٍ عن الواحد فما فوقه، نحو: ﴿لَيْسُواْ سَوَآءً﴾[٢] لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء، وقد أجيز في قوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٣] كونها خبراً عما قبلها أو عما بعدها أو مبتدأ، وما بعدها فاعل على الأول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث، وأبطل ابن عمرون[٤] الأولَ: بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، والثانيَ: بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجبُ التقديم؛ فيقال له: وكذا الخبر، فإن أجاب بأنه مثل «زيدٌ أينَ هُوَ» منعناه وقلنا له: بل مثل «كيفَ زيد» لأن ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ إذا لم يُقدّر بالمفرد لم يكن خبراً؛ لعدم تحمله ضميرَ سواء، وأما شُبهته فجوابُها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته، فإن أجاب بأنه كذلك في نحو «علمت أزيد قائم» وقد أبقى عليه استحقاق الصَّدرية بدليل التعليق، قلنا: بل الاستفهام مُراد هنا؛ إذ المعنى علمت ما يجاب به قولُ المستفهم: «أزيد قائم»، وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة؛ لا من قِبَلِ المتكلم ولا غيره.

حرف العين المهملة

عَدَا: مثل خَلاَ، فيما ذكرناه من القسمين[٥]، وفي حكمها مع «ما» والخلافِ في ذلك، ولم يحفظ فيها سيبويه إلا الفعلية.

على: على وجهين:

١ ـ أحدهما: أن تكون حرفاً، وخالف في ذلك جماعة؛ فزعموا أنها لا تكون إلا اسماً ونسبوه لسيبويه، ولنا أمران: أحدهما: قوله:

---

(١) في مجمع الأمثال ٢/١٧٨ «لا أفعله ما أن في السماء نجماً» و«. . .ما أن السماء سماء» ونظيره في المستقصى ٢/٢٤٦.

(٢) ﴿۞ لَيْسُواْ سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران ٣:١١٣].

(٣) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة ٢:٦].

(٤) جمال الدين محمد بن محمد (ـ ٦٤٩هـ) نحوي حلبي أخذ عن ابن يعيش وجالس ابن مالك وكان بارعاً في العربية.

(٥) يعني كونها حرفاً جاراً للمستثنى، وكونها فعلاً. انظر بحث «خلا».

٢٤٤ ـ تحنُّ فتُبدي ما بها من صبابةٍ وأُخفي الّذي لولا الأُسى لقضاني[(١)]

أي لقضى عليَّ، فحذفت «على» وجعل مجرورها مفعولاً، وقد حمل الأخفش على ذلك ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[(٢)] أي على سر، أي نكاح، وكذلك: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[(٣)] أي على صراطك. والثاني: أنهم يقولون: «نزلتُ على الذي نزلتَ» أي عليه كما جاء: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[(٤)] أي منه.

ولها تسعة معان:

أحدها: الاستعلاء، إما على المجرور وهو الغالب نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] أو على ما يقرب منه نحو: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾[(٥)] وقوله:

٢٤٥ ـ . . . . وباتَ عَنِ النَّارِ النَّدَى والمُحلّقُ[(٦)]

وقد يكون الاستعلاء معنوياً نحو: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ﴾[(٧)] ونحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[(٨)].

الثاني: المصاحبة كـ«مع» نحو: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ﴾[(٩)]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦].

الثالث: المجاوزة كـ«عنْ» كقوله:

٢٤٦ ـ إذا رضيتْ عليَّ بنو قُشيرٍ لعمرُ اللّهِ أعجبني رضاها[(١٠)]

أي عنّي، ويحتمل أن «رضيَ» ضُمِّنَ معنى عطفَ، وقال الكسائي: حمل على نقيضه وهو سخط، وقال:

---

(١) البيت لعروة بن حزام، والأسى: جمع أسوة، بضم الهمزة فيهما ولا يصح المعنى بغيره لأن الأسى ـ بفتح الهمزة ـ معناه الحزن. سيتكرر برقم ٩٧٧.

(٢) ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَن تَقُولُوا قَوْلًا مَّعْرُوفًا . . .﴾ [البقرة ٢: ٢٣٥].

(٣) الآية ﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ . . .﴾ [الأعراف ٧: ١٦].

(٤) ﴿مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ . . .﴾ [المؤمنون ٢٣: ٣٣].

(٥) ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ۝ إِذْ رَأَىٰ نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ . . .﴾ [طه ٢٠: ٩ و١٠].

(٦) تقدم برقم ١٥٠.

(٧) ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ﴾ [الشعراء ٢٦: ١٤].

(٨) ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ . . .﴾ [البقرة ٢: ٢٥٣].

(٩) تتمتها ﴿ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ﴾ [البقرة ٢: ١٧٧].

(١٠) البيت للقحيف بن سليم العقيلي وهو في الخزانة ٤/ ٢٤٧ وفي ابن عقيل ١/ ٢٤٢ وهو مع الشاهد ١٧٢ من قطعة واحدة. سيتكرر برقم ١١٤٢.

٢٤٧ ـ فـي لـيـلـةٍ لا نـرى بـهـا أحـداً يـحـكـي عـلـيـنـا إلاّ كـواكـبُـهـا[1]

أي عنّا، وقد يقال: ضمن يحكي معنى: ينمُّ.

الرابع: التعليل كاللام، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي لهدايته إياكم، وقوله:

٢٤٨ ـ عـلامَ تـقُـولُ الـرُّمـحَ يُـثـقـلُ عـاتـقـي إذا أنـا لـمْ أطـعُـنْ إذا الـخـيـلُ كـرَّتِ[2]

الخامس: الظرفية كـ «في» نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥] ونحو: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي في زمن ملكه، ويحتمل أن ﴿تَتْلُوا﴾ مضمن معنى تتقول؛ فيكون بمنزلة: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤].

السادس: موافقة من، نحو: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[3].

السابع: موافقة الباء نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ﴾[4] وقد قرأ أُبيّ[5] بالباء، وقالوا: اركب على اسم الله.

الثامن: أن تكون زائدة للتعويض، أو غيره:

فالأول: كقوله:

٢٤٩ ـ إنَّ الـكـريـمَ وأبـيـكَ يـعـتـمـلْ إنْ لـمْ يـجـد يـومـاً عـلـى مـن يـتَّـكـلْ[6]

أي: من يتكل عليه، فحذف «عليه» وزاد «على» قبلَ الموصولِ تعويضاً له، قاله ابن جني، وقيل: المراد إن لم يجد يوماً شيئاً، ثم ابتدأ مستفهماً فقال: على من يتكل؟ وكذا قيل في قوله:

٢٥٠ ـ ولا يُـؤاتـيـكَ فـيـمـا نـابَ مـن حـدثٍ إلاّ أخـو ثـقـةٍ، فـانـظُـر بـمـن تـثـقُ[7]

---

(١) البيت لأحد الأنصار أو لأحيحة بن الجلاح وينسب لعدي بن زيد وهو في سيبويه ١/ ٣٦١ وفي الخزانة ٢/ ١٨. كواكبها ـ بالرفع ـ: بدل من فاعل يحكي، وبالنصب: بدل من أحداً سيتكرر برقم ٩٦٤ و١١٤٣.

(٢) البيت لعمرو بن معديكرب، والرمح: منصوب بتقول لأنها بمعنى تظن.

(٣) ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين ٨٣: ١ و٢].

(٤) ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ . . .﴾ [الأعراف ٧: ١٠٥].

(٥) أبيّ بن كعب (ـ ٢١هـ) صحابي من الأنصار، شهد بدراً وأحداً والخندق. كان أقرأ الصحابة، ومن كتاب الوحي وممن اشترك في جمع القرآن أيام عثمان.

(٦) الرجز مجهول القائل وهو في سيبويه ١/ ٤٤٣ وفي الخزانة ٤/ ٢٥٢. يعتمل: يعمل بنفسه.

(٧) قائله سالم بن وابصة. سيتكرر برقم ٣٠٧.

إن الأصل فانظر لنفسك، ثم استأنف الاستفهام، وابن جني يقول في ذلك أيضاً: إن الأصل فانظر من تثِقُ به، فحذف الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضاً، وقيل: بل تم الكلام عند قوله: فانظر، ثم ابتدأ مستفهماً، فقال: بمن تثق؟

والثاني: قول حُميد بن ثور[1]:

٢٥١ ـ أبى اللّهُ إلاَّ أنَّ سرحةَ مالكٍ   على كلِّ أفنانِ العِضاهِ تروقُ

قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأن «راقهُ الشيء» بمعنى أعجبه، ولا معنى له هنا، وإنما المراد تعلُو وترتفع.

التاسع: أن تكون للاستدراك والإضراب، كقولك: فُلان لا يدخلُ الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى، وقوله:

٢٥٢ ـ فواللّهِ لا أنسى قتيلاً رُزِئتُه   بجانبِ قوسي ما بقيتُ على الأرضِ[2]

على أنَّها تعفُو الكُلُومُ، وإنما   نُوكَّلُ بالأدنى، وإنْ جلَّ ما يمضي

أي على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد، وقوله:

٢٥٣ ـ بكُلٍّ تداوينا فلمْ يُشفَ ما بنا   على أنَّ قُربَ الدَّارِ خيرٌ من البُعدِ[3]

ثم قال:

على أنَّ قربَ الدَّار ليسَ بنافعٍ   إذا كانَ من تهواهُ ليسَ بذي وُدِّ

أبطل بـ«على» الأولى عمومَ قوله: «لم يشفَ ما بنا» فقال: بلى إن فيه شفاء مّا، ثم أبطلَ بالثانية قوله: «على أن قرب الدار خير من البعد».

وتعلُّقُ على هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي خبر لمبتدأ محذوف أي والتحقيقُ على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال: ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيقُ فيها.

---

(١) شاعر مخضرم، أسلم ومات في خلافة عثمان. السرحة: الشجرة العظيمة، وهي في البيت كناية عن امرأة. العضاه: شجر له شوك. والبيت في ديوانه ٤١.

(٢) البيتان لأبي خراش «خويلد بن مرة» الهذلي وهما في الخزانة ٤٥٨/٢ والرواية في ديوان الهذليين ٢/ ١٥٨: «بلى إنها تعفو...» ولا شاهد فيه حينئذ. ومعناه: إن الإنسان يذكر ما جد عليه من المصائب وينسى ما مضى منها وإن كان أفدح.

(٣) لعبد الله بن الدمينة «الديوان ٨٢». وقوله: «بكل» أي بالقرب والبعد.

والثاني من وجهي على: أن تكون اسماً بمعنى فوق، وذلك إذا دخلت عليها مِنْ، كقوله:

٢٥٤ ـ غدتْ مِنْ عليهِ بعدَ ما تمَّ ظمؤُها ....[1]

وزاد الأخفش موضعاً آخر وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد نحو قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقول الشاعر:

٢٥٥ ـ هوِّنْ عليك، فإنَّ الأمورَ بكفِّ الإلٰهِ مقاديرُها[2]

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقِدَ وعدِمَ، لا يقال: «ضربتُني» ولا «فرحتُ بي».

وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسماً في هذه المواضع لصحَّ حلولُ «فوق» محلها، ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذُكِر لزم الحكم باسمية «إلى» في نحو: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[3]، ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ﴾[4]، ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ﴾[5].

وهذا كله يتخرج إما على التعلق بمحذوف كما قيل في اللام في «سقياً لك» وإما على حذف مضاف أي «هوّن على نفسك، واضمم إلى نفسك». وقد خرّج ابن مالك على هذا قوله:

٢٥٦ ـ وما أصاحبُ من قومٍ فأذكرُهم إلاَّ يزيدُهمُ حُبّاً إليَّ هُمُ[6]

---

(١) تمامه «تصل، وعن قيض بزيزاء مجهل» والبيت لمزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة وفرخها وهو في ابن عقيل ١/٢٤٣ وفي الخزانة ٤/٢٥٣. غدت من عليه: أي طارت من فوقه. تم ظمؤها: أي كملت مدة صبرها عن شرب الماء. تصل: أي تصوت من أحشائها لشدة العطش. عن قيض: معطوف على «من عليه» أي: وطارت عن قيض وهو قشر البيض. زيزاء: أرض غليظة. مجهل: مقفرة يتيه فيها الناس. سيتكرر برقم ٩٣٢.

(٢) البيت للأعور الشني «بشر بن منقذ» وفيه خرم وهو تحويل فعولن إلى عولن. وهو في سيبويه ١/٣١. سيتكرر برقم ٨٧٣ و٩٣٠.

(٣) ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة ٢: ٢٦٠].

(٤) ﴿اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [القصص ٢٨: ٣٢].

(٥) ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم ١٩: ٢٥].

(٦) هو للمرار الحنظلي العدوي «زياد بن منقذ» الشعر والشعراء ٦٧٩ ومعجم الشعراء ٣٣٨ وسر الصناعة ٢٧٣ وزهر الآداب ١٠٦٤ وشرح التبريزي ٣/١٨٢ وابن يعيش ٧/٢٦ وشواهد السيوطي ٥٠ والخزانة ٢/٣٩٣ والعيني ١/٢٥٦ وقد ردّ صاحب الخزانة نسبته لبدر بن سعيد أخي المرار الفقعسي الأسدي كما في الأغاني ١٠/٣٣٠ أو لزياد بن حمل كما في الحماسة وغيرها. وهذا البيت مع الشاهد ٥٦ من قطعة واحدة. ويروى صدره: «لم ألق بعدهم حياً فأُخبِرَهم».

فادَّعى أن الأصل يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم، ثم فُصلَ ضمير الفاعل للضرورة وأُخِّرَ عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد، وليس كذلك؛ فإن مراده أنه ما يصاحبُ قوماً فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حباً إليه؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم، والقصيدة في حماسة أبي تمام[١].

ولا يحسن تخريج ذلك[٢] على ظاهره كما قيل في قوله:

٢٥٧ ـ قدْ بتُّ أحرسني وحدي ويمنعني صوتُ السِّباعِ به يضبحنَ والهامِ[٣]

لأن ذلك شعر؛ فقد يستسهل فيه مثل هذا، ولا[٤] على قول ابن الأنباري[٥] إن «إلى» قد تردُ اسماً؛ فيقال: «انصرفتُ مِنْ إليك» كما يقال: «غدوتُ من عليك» لأنه إن كان ثابتاً ففي غاية الشذوذ، ولا على قول ابن عصفور إن إليك في: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾[٢] إغراء، والمعنى خذْ جناحك، أي عصاك؛ لأن «إلى» لا تكون بمعنى خُذْ عند البصريين، ولأن الجناحَ ليسَ بمعنى العصا إلا عند الفراء وشذوذ من المفسرين.

عن: على ثلاثة أوجه:

١ ـ أحدها: أن تكون حرفاً جاراً، وجميع ما ذكر لها عشرةُ معانٍ:

أحدها: المجاوزة، ولم يذكر البصريون سواه، نحو «سافرتُ عن البلد» و «رغبتُ عن كذا» و «رميتُ السهمَ عن القوس» وذكر لها في هذا المثال معنى غير هذا، وسيأتي.

الثاني: البدل، نحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[٦]، وفي الحديث: «صُومي عن أمِّكِ»[٧].

---

(١) حبيب بن أوس الطائي (ـ ٢٣١هـ) شاعر فحل مشهور عرف بحدة الذكاء وكثرة الحفظ. اتصل بالمعتصم فقدّمه على شعراء عصره، والحماسة كتاب له جمع فيه مختارات من الشعر صنّفها أبواباً وجعل الأول منها للحماسة.

(٢) أي الآيات السابقة.

(٣) للنمر بن تولب. والضمير في «به» عائد إلى المنهل في بيت سابق والرواية «أحرسه» ولا شاهد فيه حينئذ. يضبحن: يصوّتن. الهام: طير الليل.

(٤) معطوف على قوله: «لا يحسن تخريج...» أي لا يحسن تخريج الآيات السابقة.

(٥) أبو بكر محمد بن القاسم (ـ ٣٢٧هـ) أخذ عن ثعلب وكان من أمهر نحاة الكوفة وأعلم أهل زمانه باللغة والأدب.

(٦) تتمتها ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة ٢:٤٨].

(٧) صحيح مسلم: كتاب الصيام.

الثالث: الاستعلاء، نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾(١) وقول ذي الأصبع(٢):

٢٥٨ - لاهِ ابنُ عمِّكَ، لا أفضلتَ في حسبٍ عني، ولا أنتَ ديَّاني فتخزوني

أي لله در ابن عمك لا أفضلتَ في حسب عليّ ولا أنت مالكي فتسوسني، وذلك لأن المعروف أن يقال: «أفضلتُ عليه» قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾ [ص: ٣٢] أي قدّمته عليه، وقيل: هي على بابها، وتعلُّقها بحالٍ محذوفة، أي منصرفاً عن ذكر ربي، وحكى الرمّاني عن أبي عبيدة أنَّ أحببتُ من «أحبَّ البعيرُ إحباباً» إذا بركَ فلم يثُر؛ فعن متعلقة به باعتبار معناه التضمني، وهي على حقيقتها، أي إني تثبطت عن ذكر ربي، وعلى هذا فحبَّ الخير مفعولٌ لأجله.

الرابع: التعليل، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾(٣)، ونحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾(٤). ويجوز أن يكون حالاً من ضمير ﴿تَارِكِي﴾ أي ما نتركها صادرينَ عن قولك، وهو رأي الزمخشري، وقال في: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾(٥): إن كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها، وحقيقتُه أصدرَ الزلة عنها، ومثله ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِي﴾(٦) وإن كان للجنّة فالمعنى نحّاهما عنها.

الخامس: مُرادفة بعد، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦ والمائدة: ١٣] بدليل أن في مكان آخر: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]، ونحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أي حالة بعد حالة، وقال:

٢٥٩ - ومنهلٍ وردتُه عن منهلِ(٧)

السادس: الظرفية كقوله:

---

(١) ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد ٤٧: ٣٨].

(٢) ذو الأصبع العدواني هو حُرثان بن محرث شاعر جاهلي حكيم، والبيت في ابن عقيل ١/ ٢٤٢ وفي الخزانة ٣/ ٢٢٢ الديان: القاهر والحاكم والسائس والغالب والمالك. خزاه يخزوه خزواً: ساسه وقهره وملكه، وخزي يخزى: استحيا.

(٣) تتمتها ﴿وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ۚ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة ٩: ١١٤].

(٤) ﴿قَالُوا۟ يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [هود ١١: ٥٣].

(٥) ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ...﴾ [البقرة ٢: ٣٥ و٣٦].

(٦) تتمتها ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف ١٨: ٨٢].

(٧) رجز لبكير بن عبد الربعي وبعده: قفر به الأعطان لم تسهل.

٢٦٠ - وآسِ سراةَ الحيِّ حيثُ لقيتَهُم ... ولا تكُ عن حملِ الرباعةِ وانيا[(١)]

الرباعة: نجوم الحمالة، قيل: لأن «ونى» لا يتعدَّى إلا بـ«في»، بدليل ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢] والظاهر أن معنى «ونى عن كذا» جاوزه ولم يدخل فيه، وونى فيه: دخل فيه وفتر.

السابع: مرادفة مِنْ، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الشورى: ٢٥] الشاهد في الأولى: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟﴾ [الأحقاف: ١٦] بدليل: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْـَٔاخَرِ﴾ [المائدة: ٢٧]، ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾[(٢)].

الثامن: مرادفة الباء، نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣] والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى: وما يصدُر قوله عن هوى.

التاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك، ومثَّله بـ«رميتُ عن القوسِ»، لأنهم يقولون أيضاً: «رميتُ بالقوسِ»، حكاهما الفراء، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك، إلا إذا كانت القوسُ هي المرمية، وحكى أيضاً «رميتُ على القوسِ».

العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة، كقوله:

٢٦١ - أتجزعُ أن نفسٌ أتاها حمامها ... فهلاَّ التي عن بين جنبيكَ تدفع[(٣)]

قال ابن جني: أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت «عن» من أول الموصول، وزيدت بعده.

٢ - الوجه الثاني: أن تكون حرفاً مصدريًا، وذلك أن بني تميم يقولون في نحو أعجبني أن تفعلَ: عن تفعلَ، قال ذو الرمة:

٢٦٢ - أعن ترسَّمتَ من خرقاءَ منزلةً ... ماءُ الصبابةِ من عينيك مسجُومُ[(٤)]

يقال: «ترسَّمتُ الدار» أي تأملتها، وسجم الدمعُ: سال، وسجمتهُ العينُ: أسالته، وكذا يفعلون في أنَّ المشددة، فيقولون: أشهدُ عنَّ محمداً رسولُ الله، وتسمى عنعنة تميم.

٣ - الثالث: أن تكون اسماً بمعنى جانب، وذلك يتعين في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها مِنْ، وهو كثير كقوله:

---

(١) هو للأعشى ميمون بن قيس «الديوان ٣٢٩» ومعناه: أنل أشراف قومك من مالك ولا تتوان عن حمل الديات.

(٢) ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة ٢: ١٢٧].

(٣) البيت لزيد بن رزين والرواية «فهل أنت عما بين جنبيك تدفع» ولا شاهد فيه حينئذ.

(٤) ديوان ذي الرمة: ٥٦٧ والخزانة ٤/ ٣١٤ وفي حاشية الدسوقي «توسمت».

٢٦٣ ـ فلقد أراني للرِّماحِ دريئةً مِنْ عن يميني مرةً وأمامي[١]

ويحتمله عندي: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ﴾[٢] فتقدر معطوفة على مجرور «من»، لا على من ومجرورها. و «من» الداخلةُ على «عن» زائدة عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره، قالوا: فإذا قيل: «قعدتُ عن يمينهِ» فالمعنى في جانب يمينه، وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها، فإن جئت بـ «من» تعين كون القعود ملاصقاً لأول الناحية.

الثاني: أن يدخل عليها «على»، وذلك نادر، والمحفوظ منه بيتٌ واحد، وهو قوله:

٢٦٤ ـ على عن يميني مرَّت الطَّير سُنَّحاً .... [٣]

الثالث: أن يكون مجرورُها وفاعل متعلَّقها ضميرين لمسمًّى واحد، قاله الأخفش، وذلك كقول امرىء القيس:

٢٦٥ ـ ودعْ عنكَ نهباً صيحَ في حُجُراتِهِ .... [٤]

وقول أبي نواس[٥]:

٢٦٦ ـ دعْ عنكَ لومي فإنَّ اللَّومَ إغراءُ ....

وذلك لئلا يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وقد تقدم الجواب عن هذا[٦]، ومما يدل على أنها ليست هنا اسماً أنه لا يصحُّ حلول الجانب محلها.

عَوْضُ: ظرفٌ لاستغراق المستقبل مثل «أبداً»، إلا أنه مختص بالنفي، وهو مُعرب إن أضيف، كقولهم: «لا أفعلُهُ عوضَ العائضين[٧]» مبني إن لم يُضَفْ، وبناؤه إما على الضم كـ«قبلُ»، أو على الكسر كـ«أمسِ»، أو على الفتح كـ«أينَ»، وسمي الزمان عَوْضاً لأنه كلما مضى

---

(١) البيت لقطري بن الفجاءة. وهو في الخزانة ٤/٢٥٨ وابن عقيل ١/٢٤٣. سيتكرر برقم ٩٣٣.

(٢) تتمتها ﴿وَلَا تَجِدُ أَكۡثَرَهُمۡ شَٰكِرِينَ﴾ [الأعراف ٧:١٧].

(٣) تمامه «وكيف سُنوحٌ واليمين قطيع» لم نقف على القائل. سنح سنوحاً فهو سانح والجمع سنح ـ بتشديد النون ـ إذا مر الطير من مياسرك إلى ميامنك والعرب تتفاءل بذلك.

(٤) تمامه «ولكن حديثاً ما حديث الرواحل؟» والبيت في ديوانه ص١٧٤ وهو مع الشاهد ٤٣٩ من قصيدة واحدة الحجرات: حظائر الإبل. والمعنى: دع عنك قصة إبلي المنهوبة من حظائرك، وهات حدثني كيف ذهبت على رواحلي تتعقب المغيرين ثم عدت من دونها؟ سيتكرر برقم ٩٣١.

(٥) هو الحسن بن هانىء (ـ ١٩٨هـ) شاعر العراق في عصره، اشتهر بمجونه وخمرياته. وعجز البيت «وداوني بالتي كانت هي الداء» ديوانه ص٦ وهو هنا للتمثيل لا للاستشهاد لأن قائله مولد، ولهذا تركه السيوطي في شواهده.

(٦) انظر ردّ ابن هشام قول الأخفش هذا.

(٧) مجمع الأمثال ٢/١٧٩.

جزء منه عوضه جزء آخر، وقيل: بل لأن الدهر في زعمهم يسلب ويعوض، واختلف في قول الأعشى:

٢٦٧ ـ رضيعيْ لبانِ ثديِ أمٍّ، تحالفا بأسحمَ داج عوضُ لا نتفرَّقُ[١]

فقيل: ظرف لنتفرق، وقال ابن الكلبي[٢]: قَسَم، وهو اسم لصنم كان لبكر بن وائل[٣] بدليل قوله:

٢٦٨ ـ حلفتُ بمائراتٍ حولَ عوضٍ وأنصابٍ تُركنَ لدى السَّعيرِ[٤]

والسعير اسم لصنم كان لعنزة، انتهى. ولو كان كما زعمَ لم يتجه بناؤه في البيت.

عسى: فعل مطلقاً، لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثعلب، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله:

٢٦٩ ـ يا أبتا علَّكَ أوْ عَسَاكا[٥]

خلافاً لسيبويه، حكاه عنه السيرافي، ومعناه التَّرجِّي في المحبوب والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾[٦].

وتستعمل على أوجه:

أحدها: أن يقال: «عسى زيدٌ أن يقوم» واختلف في إعرابه على أقوال:

أحدها: ـ وهو قول الجمهور ـ أنه مثل «كان زيد يقوم»، واستشكل بأن الخبر في تأويل المصدر، والمخبر عنه ذات، ولا يكون الحدثُ عينَ الذات، وأجيب بأمور؛ أحدها: أنه على تقدير مضاف: إما قبل الاسم، أي «عسى أمرُ زيدٍ القيامَ»، أو قبل الخبر، أي «عسى زيدٌ صاحبَ القيام»، ومثله ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[٧] أي «ولكن صاحبَ البر مَنْ آمن بالله»، أو «ولكن البرَّ برُّ

---

(١) ديوانه ٢٢٥ والخزانة ٣/ ٢٠٩ واللسان مادة عوض. وهو مع الشاهد رقم ١٥٠ من قصيدة واحدة. الرضيعان هما الممدوح وكرمه سيتكرر برقم ٣٧٦ و١٠٠٩.

(٢) هشام بن محمد... ابن السائب الكلبي الكوفي (ـ ٢٠٤هـ) مؤرِّخ إخباري نسّابة.

(٣) نقل ذلك عنه في اللسان «مادة عوض».

(٤) البيت لرشيد بن رميض العنزي كما في اللسان «عوض». والمراد بالمائرات: دماء القرابين.

(٥) قبله «تقول بنتي قد أنى أناكا» والرجز لرؤبة أو العجاج وهو في سيبويه ١/ ٣٨٨ و٢/ ٢٩٩ وفي الخزانة ٢/ ٤٤١ ومعناه: قد حان وقت رحيلك لعلك تجد رزقاً. سيتكرر برقم ٢٧٥ و١١٩٦.

(٦) ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ...﴾ [البقرة ٢: ٢١٦].

(٧) ﴿۞لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ =

مَنْ آمن بالله». والثاني: أنه من باب «زيدٌ عدلٌ وصومٌ» ومثله: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾[١] والثالث: أنَّ «أنْ» زائدة لا مصدرية، وليس بشيء؛ لأنها قد نصبت، ولأنها لا تسقط إلا قليلاً.

والقول الثاني: أنها فعل متعد بمنزلة قاربَ معنىً وعملاً، أو قاصر بمنزلة قرُبَ من أن يفعل، وحُذفَ الجارُّ توسعاً، وهذا مذهب سيبويه والمبرد.

والثالث: أنها فعل قاصر بمنزلة قرُبَ، وأنْ والفعل: بدلُ اشتمالٍ من فاعلها وهو مذهب الكوفيين. ويردُّه أنه حينئذ يكون بدلاً لازماً تتوقف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل.

والرابع: أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور، وأنْ والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون، وأن هذا البدل سدَّ مسدَّ الجزأين كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ﴾[٢] بالخطاب، واختاره ابن مالك.

الاستعمال الثاني: **أن تسند إلى أنْ والفعل؛ فتكون فعلاً تاماً، هذا هو المفهوم من كلامهم، وقال ابن مالك: عندي أنها ناقصة أبداً، ولكن سدَّتْ أنْ وصلتها في هذه الحالة مسدَّ الجزأين كما في: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا﴾[٣] إذ لم يقل أحد: إن حسِبَ خرجتْ في ذلك عن أصلها.**

الثالث والرابع والخامس: أن يأتي بعدها «المضارعُ المجرد» أو «المقرون بالسين» أو «الاسم المفرد» نحو «عسى زيدٌ يقوم» و «عسى زيدٌ سيقُومُ» و «عسى زيد قائماً» والأول[٤]: قليل كقوله:

٢٧٠ - عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه يكونُ وراءَه فرجٌ قريبُ[٥]

والثالث[٦]: أقلُّ كقوله:

= ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٧٧].

(١) تتمتها ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس ١٠: ٣٧].

(٢) ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران ٣: ١٧٨].

(٣) تتمتها ﴿أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت ٢٩: ٢].

(٤) أي مجيء المضارع المجرد بعدها.

(٥) البيت لهدبة بن خشرم وهو في سيبويه ١/٤٧٨ وفي ابن عقيل ١/١٣٢ وفي الخزانة ٤/٨١. سيتكرر برقم ٩٨٣.

(٦) أي مجيء الاسم المفرد بعدها.

٢٧١ ـ أكثرتَ في اللّوم مُلحًّا دائما لا تُكثرنْ إنّي عسيتُ صائما[١]

وقولهم في المثل: «عسى الغُوَيرُ أبؤساً»[٢] كذا قالوا، والصوابُ أنهما مما حذف فيه الخبر، أي يكون أبؤساً، وأكون صائماً؛ لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي، ولأن المرجو: كونُه صائماً، لا نفس الصائم.

والثاني[٣]: نادرٌ جداً كقوله:

٢٧٢ ـ عسى طيِّئٌ من طيىء بعدَ هذِهِ ستُطفيءُ غُلّاتِ الكُلى والجوانِحِ[٤]

وعسى فيهن فعل ناقص بلا إشكال.

والسادس: أن يقال: «عَسَايَ، وعَسَاكَ، وعَسَاه» وهو قليل، وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها أجريت مجرى «لعل» في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بـ«أنْ»، قاله سيبويه، والثاني: أنها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع، قاله الأخفش، ويرده أمران أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل، نحو «ما أنا كأنت ولا أنت كأنا» وأما قوله:

٢٧٣ ـ يا بنَ الزُّبيرِ طالما عصيكا[٥]

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفياً، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك والثاني: أن الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله:

٢٧٤ ـ فقُلتُ عساها نارُ كأسٍ وعلَّها تشكّى فآتي نحوها فأعُودُها[٦]

والثالث: أنها باقية على إعمالها عملَ كان، ولكن قلب الكلام، فجعل المخبر عنه خبراً وبالعكس، قاله المبرد والفارسي، ورد باستلزامه في نحو قوله:

٢٧٥ ـ يا أبتا علَّكَ أوْ عساكا[٧]

---

(١) الرجز مجهول القائل وينسب لرؤبة وهو في ابن عقيل ١/ ١٣١ وفي الخزانة ٤/ ٧٧ ومعنى صائماً: ممسكاً عن مخاطبتك.

(٢) يحكى أن الزباء قالته حين علمت أن قصيراً بات مع رجاله في غار صغير في طريق عودته من العراق. مجمع الأمثال ١/ ٤٧٧.

(٣) أي أن يأتي بعدها المضارع المقرون بالسين.

(٤) البيت لقسام بن رواحة وهو في الخزانة ٤/ ٨٧ ومعناه: عسى أن ينتصر بعض طيء على بعضها الباغي بعد هذه الحالة التي وصلوا إليها.

(٥) وبعده «وطالما عنيتنا إليكا» وهو رجز لأعرابي من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير الخزانة ٢/ ٢٥٧.

(٦) هو لصخر بن جعد. وكأس، في البيت، اسم امرأة، وهي بنت بجير وأكثر شعره فيها.

(٧) تقدم برقم ٢٦٩ وسيتكرر برقم ١١٩٦.

الاقتصارَ على فعل ومنصوبه، ولهما أن يجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى؛ إذ مُدَّعاهما أن الإعراب قُلب والمعنى بحاله.

السابع: «عسى زيدٌ قائم» حكاه ثعلب، ويتخرج هذا على أنها ناقصة، وأن اسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية الخبر.

تنبيه: إذا قيل: «زيدٌ عسى أن يقوم» احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير، وتمامها على تقدير خلوها منه، وإذا قلت: «عسى أن يقومَ زيد» احتمل الوجهين أيضاً، ولكن يكون الإضمار في يقوم لا في عسى، اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازَعا زيداً؛ فيحتمل الإضمار في عسى على إعمال الثاني؛ فإذا قلت: «عسى أنَ يضرب زيدٌ عمراً» فلا يجوز كون زيد اسم عسى، لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو «عمراً» بالأجنبي وهو زيد، ونظير هذا المثال قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩].

عَلُ: بلام خفيفة اسمٌ بمعنى فوق، التزموا فيه أمرين: أحدهما: استعماله مجروراً بـ«من»، والثاني: استعماله غيرَ مضاف؛ فلا يقال: «أخذتُهُ من علِ السطح» كما يقال: «من علوه، ومن فوقه» وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري(١) وابن مالك، وأما قوله:

٢٧٦ ـ يا رُبَّ يوم ليَ لا أظلَّلُهْ أُرمَضُ من تحتُ وأُضحى من عَلُهْ(٢)

فالهاء للسكت، بدليل أنه مبني، ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً.

ومتى أريد به المعرفة كان مبنياً على الضم تشبيهاً له بالغايات كما في هذا البيت؛ إذ المراد فوقية نفسه لا فوقية مطلقة، والمعنى أنه تُصيبه الرَّمضاء من تحته وحَرُّ الشمس من فوقه.

ومثله قولُ الآخر يصف فرساً:

٢٧٧ ـ أَقَبُّ من تحتُ عريضٌ من عَلُ(٣)

ومتى أريد به النكرة كان معرباً كقوله:

٢٧٨ ـ . . . . كجُلمودِ صخرٍ حطهُ السيلُ من علِ(٤)

---

(١) إسماعيل بن حماد (ـ ٣٩٣هـ) إمام لغوي، صاحب المعجم المشهور «تاج اللغة وصحاح العربية».

(٢) نسبه العيني ٤/ ٥٤٥ لأبي ثروان الأعرابي، وهو أحد الذين شايعوا الكسائي على سيبويه في المسألة الزنبورية. لا أظلله: لا أظلل فيه. أرمض وأُضحى فعلان مضارعان.

(٣) الصواب: «من علِ» بالكسر، والاستشهاد به هنا سهو، لأن «علِ» نكرة لا معرفة. وبعده «معاودٌ كرةَ أدبرَ أقبلِ» وهو مع الشاهد ٧١٦ من أرجوزة لأبي النجم العجلي «الفضل بن قدامة» وهي مكسورة اللام. والرجز في سيبويه ٢/ ٤٦ وفي ابن عقيل ٢/ ١٩ والسيوطي ١٥٤. أقبّ: دقيق الخصر.

(٤) صدره «مكر مفر مقبل مدبر معاً» والبيت من معلقة امرىء القيس في وصف فرس وهو في ديوانه ١٥٤ وفي شرح الزوزني ١١٣ وفي سيبويه ٢/ ٣٠٩.

إذا المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحطَّ من مكان ما عالٍ، لا من علو مخصوص.

عَلَّ: بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة لغة في لَعَلَّ، وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام، قال:

٢٧٩ ـ ولا تُهينَ الفقيرَ علَّكَ أنْ تركعَ يوماً والدَّهرُ قد رفعهْ(١)

وهي بمنزلة عسى في المعنى، وبمنزلة أنَّ المشددة في العمل، وعُقيل تخفض بهما، وتجيز في لامهما الفتحَ تخفيفاً والكسرَ على أصل التقاء الساكنين، ويصح النصب في جوابهما عند الكوفيين تمسكاً بقراءة حفص: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾(٢) بالنصب، وقوله:

٢٨٠ ـ عَلَّ صرُوفَ الدّهرِ أوْ دُولاتِها تُدِلْنَنا اللّمّةَ من لمّاتِها
فتستريحَ النّفسُ من زفْراتِها(٣)

وسيأتي البحثُ في ذلك.

وذكر ابن مالك في شرح العمدة(٤) أن الفعل قد يجزم بعد لعلَّ عند سقوط الفاء وأنشد:

٢٨١ ـ لعلَّ التفاتاً منكَ نحوي مُقدّرٌ يملْ بكَ من بعدِ القساوةِ للرُّحمِ(٥)

وهو غريب.

عِنْد: اسم للحضور الحسّيّ، نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾(٦) والمعنوي نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾(٦) وللقرب كذلك نحو: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٤ و١٥]، ونحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧] وكسرُ فائها أكثرُ من ضمها وفتحها، ولا تقع إلا ظرفاً أو مجرورة بـ«منْ»، وقول العامة: «ذهبت إلى عنده» لحنٌ وقول بعض المولدين:

---

(١) البيت للأضبط بن قريع وهو في الخزانة ٤/٥٨٨ وفي ابن عقيل ٢/١٠٣. أصله: «لا تهينَنْ» ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت فتحة البناء. ويروى «ولا تعاد...» أو «لا تحقرنّ...» والبيت من البحر المنسرح. وسيتكرر برقم ١٠٩٤.

(٢) ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر ٤٠: ٣٦ و٣٧].

(٣) الرجز مجهول القائل. تدلننا: من أداله الله أي نصره. والنون للنسوة. اللمة والزفرة: الشدة.

(٤) العمدة رسالة في النحو لابن مالك سمّاها «عمدة الحافظ وعدة اللافظ» ووضع عليها شرحاً.

(٥) لم نقف على قائل البيت. والرحم ـ بالضم ـ الرحمة.

(٦) ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل ٢٧: ٤٠].

٢٨٢ ـ كُل عِنْدٍ لكَ عندي لا يُساوي نصفَ عِندي[١]

قال الحريري: لحن، وليس كذلك، بل كُلُّ كلمة ذكرت مراداً بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء وأن تعرب ويحكى أصلها.

تنبيهان:

الأول: قولنا: «عند اسم للحضور» موافقٌ لعبارة ابن مالك، والصواب اسمٌ لمكان الحضور؛ فإنها ظرفٌ لا مصدر، وتأتي أيضاً لزمانه نحو «الصَّبرُ عندَ الصّدمةِ الأولى»[٢] «وجئتكَ عند طلوعِ الشّمسِ».

الثاني: تُعاقبُ «عند» كلمتان:

«لدى» مطلقاً، نحو: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾[٣]، ﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾[٤]، ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾[٥].

و «لدُن» إذا كان المحل محل ابتداء غاية نحو «جئتُ من لدُنهُ» وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[٦] ولو جيء بعند فيهما أو بلدنْ لصح، ولكن تُرِكَ دفعاً للتكرار، وإنما حسُن تكرار لدى في: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ﴾[٥] لتباعد ما بينهما، ولا تصلح لدُنْ هنا؛ لأنه ليس محل ابتداء.

ويفترقن من وجه ثانٍ[٧]، وهو أن لدن لا تكون إلا فضلة، بخلافهما، بدليل: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾[٨] ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾[٩]. وثالث، وهو أن جرّها بـ«من» أكثر من نصبها، حتى إنها لم تجيء في التنزيل منصوبةً، وجرُّ عند كثيرٌ، وجرُّ لدى ممتنعٌ. ورابعٌ، وهو أنهما معربان وهي مبنية في لغة الأكثرين. وخامس، وهو أنها قد تضاف للجملة كقوله:

٢٨٣ ـ .... لَدُن شبَّ حتى شابَ سُودُ الذَّوائِبِ[١٠]

---

(١) لم نقف على قائل البيت. وقد أهمله السيوطي لأن قائله ـ كما نص ابن هشام ـ مولد.

(٢) رواه البزار وأبو يعلى كما في الجامع الصغير، وورد في كتاب الجنائز من صحيحي البخاري ومسلم مصدّراً بـ «إنما».

(٣) ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْءَازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر ٤٠: ١٨].

(٤) ﴿وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف ١٢: ٢٥].

(٥) أول الآية ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ...﴾ [آل عمران ٣: ٤٤].

(٦) أول الآية ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ...﴾ [الكهف ١٨: ٦٥].

(٧) أما الفرق الأول فهو ما سبق من كون «لدن» مقيدة بابتداء الغاية.

(٨) ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٦٣].

(٩) ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ [ق ٥٠: ٤].

(١٠) صدره «صريع غوانٍ راقَهن ورُقْنه» والبيت للقطامي «عمير بن شييم» وبهذا البيت سمي صريع الغواني، وهو لقب أطلق على مسلم بن الوليد أيضاً. والبيت في الخزانة ٣/ ١٨٨.

وسادس، وهو أنها قد لا تضاف، وذلك أنهم حكوا في غُدوة الواقعة بعدها الجرّ بالإضافة، والنصب على التمييز، والرفع بإضمار كان تامة.

ثم اعلم أن «عند» أمكنُ من «لدى» من وجهين:

أحدهما: أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، تقول: «هذا القولُ عندي صواب، وعند فلانٍ علم به» ويمتنع ذلك في لدى، ذكره ابن الشجري في أماليه(١) ومبرمان(٢) في حواشيه.

والثاني: أنك تقول: «عندي مال» وإن كان غائباً، ولا تقول: «لديَّ مال» إلا إذا كان حاضراً، قاله الحريري وأبو هلال العسكري(٣) وابن الشجري، وزعم المعري أنه لا فرق بين لدى وعند، وقول غيره أولى.

وقد أغناني هذا البحثُ عن عقد فصل لـ«لدُنْ» ولـ«لدى» في باب اللام.

حرف الغين المعجمة

غير: اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يُقطع عنها لفظاً إن فهم المعنى وتقدمت عليها كلمة ليس، وقولهم: «لا غير» لحن ويقال: «قبضتُ عشرةً ليسَ غيرُها» برفع غير على حذف الخبر، أي مقبوضاً، وبنصبها على إضمار الاسم، أي ليس المقبوضُ غيرها و «ليسَ غيرَ» بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً وحذف المضاف إليه لفظاً ونية ثبوته كقراءة بعضهم: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنۢ بَعْدِ﴾(٤) بالكسر من غير تنوين، أي من قبلِ الغَلَب ومن بعده، و «ليسَ غيرُ» بالضم من غير تنوين، فقال المبرد والمتأخرون: إنها ضمة بناء، لا إعراب، وإن «غير» شبهت بالغايات كقبلُ وبعد؛ فعلى هذا يحتمل أن يكون اسماً وأن يكون خبراً، وقال الأخفش: ضمة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمان كـ«قبل وبعد»، ولا مكان كـ«فوق وتحت»، وإنما هو بمنزلة كل وبعض؛ وعلى هذا فهو الاسم، وحذف الخبر، وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين، و «ليس غيراً» بالفتح والتنوين، و «ليس غيرٌ» بالضم والتنوين، وعليهما فالحركة إعرابية؛ لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض، فكأنَّ المضاف إليه مذكور.

---

(١) ترجمة ابن الشجري في ص٦٢، والأمالي كتاب كبير له في الأدب واللغة.

(٢) أبو بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان العسكري (ـ ٣٤٥هـ) أخذ العربية عن المبرد والزجاج وأخذ عنه الفارسي والسيرافي. شرح كتاب سيبويه وشواهده ولعله المقصود هنا بقوله: حواشيه.

(٣) الحسن بن عبد الله (ـ ٣٩٥هـ) وهو ابن أخت أبي أحمد العسكري وتلميذه، كان عالماً بارعاً في الأدب وعلوم اللغة له كتاب الصناعتين، وجمهرة الأمثال، والتلخيص وغيرها.

(٤) ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِى بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ ...﴾ [الروم ٣٠: ٢ ـ ٤].

ولا تتعرف «غير» بالإضافة؛ لشدة إبهامها، وتستعمل غيرٌ المضافةُ لفظاً على وجهين:

أحدهما ـ وهو الأصل ـ: أن تكون صفة للنكرة نحو: ﴿نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾(١) أو لمعرفة قريبة منها نحو ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾(٢) الآية، لأن المعرّف الجنسي قريبٌ من النكرة، ولأن غيراً إذا وقعت بين ضدين ضعُف إبهامها، حتى زعم ابن السراج أنها حينئذٍ تتعرف، ويردُّه الآيةُ الأولى.

والثاني: أن تكون استثناء؛ فتعرب بإعراب الاسم التالي «إلاّ» في ذلك الكلام؛ فتقول: «جاء القومُ غيرَ زيدٍ» بالنصب، و «ما جاءني أحدٌ غير زيد» بالنصب والرفع، وقال تعالى: ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾(٣) يقرأ برفع «غير»: إما على أنه صفة للقاعدون لأنهم جنس، وإما على أنه استثناء وأُبدل على حد: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡۖ﴾(٤) ويؤيده قراءة النصب، وأن حُسنَ الوصف في: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾(٢) إنما كان لاجتماع أمرين الجنسية والوقوع بين الضدين، والثاني مفقودٌ هنا، ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج السبع(٥)؛ لأنه لا وجه لها إلا الوصف، [وقرىء: ﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾(٦) بالجر صفة على اللفظ، وبالرفع على الموضع، وبالنصب على الاستثناء وهي شاذة، وتحتمل قراءة الرفع الاستثناء على أنه إبدال على المحل مثل: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾(٧)](٨).

وانتصابُ «غير» في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلاّ عندهم، واختاره ابن عصفور؛ وعلى الحالية عند الفارسي، واختاره ابن مالك؛ وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذش(٩).

ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبني كقوله:

---

(١) ﴿وَهُمۡ يَصۡطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا . . .﴾ [فاطر ٣٥ : ٣٧].

(٢) ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة ١ : ٦ و٧].

(٣) تتمتها ﴿وَٱلۡمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡۚ . . .﴾ [النساء ٤ : ٩٥].

(٤) ﴿وَلَوۡ أَنَّا كَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ أَنِ ٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ أَوِ ٱخۡرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا . . .﴾ [النساء ٤ : ٦٦].

(٥) القراءات السبع المشهورة.

(٦) ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ . . .﴾ [الأعراف ٧ : ٥٩].

(٧) ﴿إِنَّهُمۡ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ [الصافات ٣٧ : ٣٥].

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطتين، وقد نقلناه من طبعة حاشية الأمير.

(٩) علي بن أحمد (ـ ٥٢٨هـ) عالم أندلسي برع بالعربية وصنّف فيها كتباً منها شرح كتاب سيبويه وشرح الأصول لابن السراج.

٢٨٤ - لم يمنعِ الشُربَ منها غيرَ أنْ نطقت حمامةٌ في غُصونٍ ذات أوقالِ[(١)]

وقوله:

٢٨٥ - لُذ بقيسٍ حين يأبى غيرَهُ تُلفهِ بحراً مُفيضاً خيرَهْ[(٢)]

وذلك في البيت الأول أقوى؛ لأنه انضمَّ فيه إلى الإبهام والإضافة لمبني تضمنُ غير معنى إلاَّ.

تنبيهان:

الأول: من مُشكِل التراكيب التي وقعت فيها كلمةُ غيرِ قولُ الحكميّ:

٢٨٦ - غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحزَنِ[(٣)]

وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن غير مبتدأ لا خبر له، بل لِما أضيف إليه مرفوعٌ يُغْني عن الخبر، وذلك لأنه في معنى النفي، والوصفُ بعده مخفوضٌ لفظاً وهو في قوة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل: ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحباً للهمّ والحزن؛ فهو نظير «ما مضروب الزيدان»، والنائب عن الفاعل الظرفُ، قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك.

والثاني: أن غير خبرٌ مقدم، والأصل زمنٌ ينقضي بالهم والحزن غيرُ مأسوفٍ عليه، ثم قدمت غير وما بعدها، ثم حذف زمن دون صفته، فعاد الضميرُ المجرور بـ«على» على غير مذكور فأتى بالاسم الظاهر مكانه، قاله ابن جني وتبعه ابن الحاجب.

فإن قيل: فيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة، وهو في مثل هذا ممتنع.

قلنا: في النثر، وهذا شعر فيجوز فيه، كقوله:

٢٨٧ - أنا ابنُ جلا وطلاَّعُ الثنايا ....[(٤)]

---

(١) البيت لأبي قيس بن الأسلت «صيفي بن عامر» وينسب لقيس بن رفاعة وللشماخ «معقل بن ضرار» وليس في ديوانه وهو في سيبويه ١/ ٣٦٩ والخزانة ٢/ ٤٥ و٣/ ١٤٤ و١٥٢ واللسان «وقل». وفي هذا البيت قلب إذ المعنى: لم يمنع الناقة من الشرب إلا سماعها صوت حمامة على أغصان ذات ثمرات. سيتكرر برقم ٩٠٩.

(٢) الرجز مجهول القائل.

(٣) الحكمي هو أبو نواس «الحسين بن هانيء» وليس البيت في ديوانه بل هو في ابن عقيل ١/ ٩٥ والخزانة ١/ ١٦٧ وأبو نواس مولد «مات ١٩٥هـ» وعلى ذلك فالبيت هنا للتمثيل لا للاستشهاد وقد تركه السيوطي في شرحه. سيتكرر برقم ١١٤٠.

(٤) تمامه «متى أضع العمامة تعرفوني» والبيت لسحيم بن وثيل وهو في سيبويه ٢/ ٧ والخزانة ١/ ١٢٣ و٢/ ٣١٢ و٤/ ١١٢ والأصمعيات ٣. سيتكرر برقم ٦٢٦ و١٠٦٠.

أي أنا ابن رجل جلا الأمورَ، وقوله:

٢٨٨ ـ ترمي بكفَّيْ كانَ من أرمى البشر[١]

أي بكفَّي رجلٍ كان.

والثالث: أنه خبر لمحذوف، ومأسوف: مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى أنا غيرُ آسفٍ على زمنٍ هذه صفته، قاله ابن الخشاب[٢]، وهو ظاهر التعسف.

التنبيه الثاني: من أبيات المعاني قولُ حسان رضي الله عنه:

٢٨٩ ـ أتانا فلمْ نعدلْ سواهُ بغيرهِ نبيٌّ بدا في ظلمةِ الليلِ هاديا[٣]

فيقال: سواه هو غيره، فكأنه قال: لم نعدل غيره بغيره.

والجواب: أن الهاء في «بغيره» للسّوى، فكأنه قال: لم نعدل سواه بغير السوى وغيرُ سواه هو نفسُه عليه السلام، فالمعنى لم نعدل سواه به.

حرف الفاء

الفاء المفردة: حرف مُهمل، خلافاً لبعض الكوفيين في قولهم: إنها ناصبة في نحو «ما تأتينا فتُحدّثنا» وللمبرد في قوله: إنها خافضة في نحو:

٢٩٠ ـ فمثلِكِ حُبلى قد طرقتُ ومُرضعٍ ....[٤]

فيمن جر «مثلاً» والمعطوفَ، والصحيحُ أن النصب بـ«أنْ» مضمرة كما سيأتي، وأن الجر بربّ مضمرة كما مر.

وترد على ثلاثة أوجه:

١ ـ أحدها: أن تكون عاطفة، وتفيد ثلاثة أمور:

أحدها: الترتيب، وهو نوعان: معنوي كما في «قام زيدٌ فعمرٌو» وذكريّ وهو عطف

---

(١) الرجز مجهول القائل وهو في الخزانة ٢/٣١٢ وفاعل ترمي يعود إلى القوس، وقبله:

ما لك عندي غير سوط وحجر وغير كبداء شديدة الوتر

(٢) عبد الله بن أحمد (ـ ٥٦٧هـ) عالم بالعربية مشارك في كثير من العلوم كالتفسير والفلسفة والمنطق والحساب.

(٣) لم نجده في ديوان حسان. وقالوا: إن «سوى» في البيت بمعنى نفس ولا لزوم لتأويل ابن هشام. وانظر السيوطي ١٥٧.

(٤) تقدم برقم ٢٢٧.

مُفصَّل على مُجمل، نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦]، ونحو: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، ونحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥] الآيةَ، ونحو «توضأ فغسلَ وجههُ ويديهِ ومسحَ رأسهُ ورجليهِ» وقال الفراء: إنها لا تفيد الترتيب مطلقاً، وهذا ـ مع قوله: إن الواو تفيد الترتيب ـ غريبٌ، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾(1) وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها، أو بأنها للترتيب الذكري، وقال الجرمي: لا تفيد الفاءُ الترتيبَ في البقاع ولا في الأمطار، بدليل قوله:

٢٩١ ـ .... بينَ الدَّخولِ فحوملِ(2)

وقولهم: «مُطرنا مكانَ كذا فمكانَ كذا» وإن كان وقوعُ المطر فيهما في وقت واحد.

الأمر الثاني: التعقيبُ، وهو في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: «تزوّجَ فلانٌ فوُلد لهُ» إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت متطاولة، و «دخلتُ البصرةَ فبغدادَ» إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين، وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية، وفاء السببية لا تستلزم التّعقيب، بدليل صحة قولك: «إن يُسلم فهو يدخل الجنة» ومعلوم ما بينهما من المهلة، وقيل: تقع الفاءُ تارة بمعنى ثُمَّ، ومنه الآية، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤] فالفاءاتُ في: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾، وفي: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ﴾، وفي: ﴿فَكَسَوْنَا﴾ بمعنى ثم؛ لتراخي معطوفاتها، وتارة بمعنى الواو، كقوله:

.... بينَ الدَّخولِ فحوملِ(3)

وزعمَ الأصمعيُّ أن الصواب روايته بالواو؛ لأنه لا يجوز «جلست بين زيد فعمرو» وأجيب بأن التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل، كما يجوز «جلستُ بين العلماء فالزهّاد» وقال بعض البغداديين: الأصلُ «ما بين» فحذف «ما» دون «بين»، كما عكسَ ذلك من قال:

٢٩٢ ـ يا أحسنَ النَّاسِ ما قرناً إلى قدمِ ....(4)

---

(١) أولها ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا ...﴾ [الأعراف ٧: ٤] وانظر قول الفراء في معاني القرآن ١/ ٣٧١.

(٢) صدره «قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى...» وهو مطلع معلقة امرىء القيس «الديوان ١٤٣» وشرح الزوزني ٧٩ وسيبويه ٢/ ٢٩٨ والخزانة ٤/ ٣٩٧. وسقط اللوى والدخول وحومل أسماء مواضع. سيتكرر برقم ٦٦١.

(٣) تقدم ذكره قريباً.

(٤) تمامه «ولا حبال محب واصل تصل» ولم نقف على قائله. القرن: الخصلة من الشعر.

أصله ما بين قرنٍ؛ فحذف «بين» وأقام قرناً مقامها، ومثله: ﴿...مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[١] قال: والفاء نائبة عن إلى، ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: وصحت إضافة «بين» إلى الدّخول لاشتماله على مواضع، أو لأن التقدير بين مواضع الدخول، وكونُ الفاء للغاية بمنزلة «إلى» غريبٌ، وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله:

٢٩٣ ـ وأنتِ التي حبّبتِ شغباً إلى بدا إليّ، وأوطاني بلادٌ سواهُما[٢]

إذ المعنى شغبا فبدا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

حللتِ بهذا حَلّةً، ثمّ حلّةً بهذا، فطابَ الواديانِ كلاهُما

وهذا معنى غريب؛ لأني لم أرَ من ذكره.

والأمر الثالث: السببية، وذلك غالبٌ في العاطفة جملة أو صفة؛ فالأول: نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾[٣] ونحو: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧] والثاني: نحو: ﴿لَأَكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾[٤] وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب نحو: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ﴿٢٦﴾ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ﴾[٥]، ونحو: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ﴾[٦]، ونحو: ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾[٧]، ونحو: ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ﴿٢﴾ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ٢ و٣].

وقال الزمخشري: للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله:

٢٩٤ ـ يا لهفَ زيّابةَ للحارث الـ صّابحِ فالغانمِ فالآيبِ[٨]

أي الذي صبحَ فغنمَ فآبَ.

---

(١) الآية ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة ٢: ٢٦].

(٢) هذا البيت والذي يليه لكثير عزة. الديوان ١/ ٨٤ـ ٨٥ وينسبان لجميل بثينة وهما في ديوانه ص١٩٧.

(٣) ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ۖ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ ...﴾ [القصص ٢٨: ١٥].

(٤) الآيات ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ ﴿٥١﴾ لَأَكِلُونَ ... فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ [الواقعة ٥٦: ٥١ ـ ٥٥].

(٥) تتمتها ﴿قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ [الذاريات ٥١: ٢٦ و٢٧].

(٦) تتمتها ﴿فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق ٥٠: ٢٢].

(٧) تتمتها ﴿وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات ٥١: ٢٩].

(٨) البيت لابن زيابة «سلمة بن ذهل» ـ وزيابة: أمّه ـ وهو شاعر جاهلي كانت بينه وبين الحارث بن همام تحديات. والشاهد في الخزانة ٢/ ٣٣١. الصابح الذي يغزو صباحاً.

والثاني: أن تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: «خذ الأكملَ فالأفضلَ، واعملِ الأحسنَ فالأجمل».

والثالث: أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو «رحمَ الله المحلِّقين فالمُقصِّرينَ» اهـ.

البيت لابن زيَّابة، يقول: يا لهف أمي على الحارث إذ صبحَ قومي بالغارة فغنم فآب سليماً إلاّ أكون لقيته فقتلته، وذلك لأنه يريد يا لهف نفسي.

٢ ـ والثاني من أوجه الفاء: أن تكون رابطة للجواب، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً، وهو منحصر في ست مسائل:

إحداها: أن يكون الجوابُ جملة اسمية نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، ونحو: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨].

الثانية: أن تكون فعلية كالاسمية، وهي التي فعلها جامد، نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ﴾[1]، ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ﴿وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨]، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾[2].

الثالثة: أن يكون فعلها إنشائياً نحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ونحو: ﴿فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، ونحو: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠] فيه أمران: الاسمية والإنشائية، ونحو: «إنْ قام زيد فوالله لأقومنَّ» ونحو: «إنْ لم يتُبْ زيد فيا خُسرَه رجُلا».

والرابعة: أن يكون فعلها ماضياً لفظاً ومعنىً، إما حقيقة نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧] ونحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[3] «وقد» هنا مقدرة، وإما مجازاً نحو: ﴿وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٩٠] نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزلة ما وقع.

والخامسة: أن تقترن بحرف استقبال نحو: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤] ونحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

السادسة: أن تقترن بحرف له الصَّدر، كقوله:

---

(١) تتمتها ﴿خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف ١٨: ٣٩ و٤٠].

(٢) ﴿لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ...﴾ [آل عمران ٣: ٢٨].

(٣) أولها ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا ...﴾ [يوسف ١٢: ٢٦].

٢٩٥ - فإنْ أهلِكْ فذي لهبٍ لظاهُ   عليّ تكادُ تلتهبُ التهابا[1]

لما عرفت من أن رُبّ مقدرة، وأنها لها الصّدْر، وإنما دخلت في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] لتقدير الفعل خبراً لمحذوف؛ فالجملة اسمية.

وقد مر أن «إذا» الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[2] وأن «الفاء» قد تحذف للضرورة كقوله:

٢٩٦ - مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللّهُ يشكرُها   ....[3]

وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر، وزعم أن الرواية:

مَنْ يفعلِ الخيرَ فالرّحمنُ يشكره   ....

وعن الأخفش أن ذلك واقعٌ في النثر الصحيح، وأن منه قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾[4] وتقدم تأويله.

وقال ابن مالك: يجوز في النثر نادراً، ومنه حديث اللُّقطة «فإنْ جاءَ صاحبُها وإلا استمتعْ بها»[5].

تنبيه: كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو: «الذي يأتيني فله درهم» وبدخولها فُهِمَ ما أراده المتكلم من ترتُّبِ لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره.

وهذه الفاء بمنزلة «لام» التوطئة في نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[6] في إيذانها بما أراده المتكلم من معنى القَسَم، وقد قرىء بالإثبات والحذف قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠].

٣ ـ الثالث: أن تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها، وهذا لا يثبته سيبويه، وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقاً، وحكى «أخُوكَ فوجد» وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجوازَ بكون الخبر أمراً أو نهياً؛ فالأمر كقوله:

---

(١) البيت لربيعة بن مقروم والمعنى: إن أمت فكم من رجل ذي حنق سيبقى مضطرم العداوة لما لقي مني. وانظر الخزانة ٤/ ٢٠١.

(٢) أول الآية ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا ...﴾ [الروم ٣٠: ٣٦].

(٣) تقدم ذكره برقم ٨٥ و١٤٥ و٢٣٨ وسيتكرر برقم ٤٢٦ و٧٨٤ و٧٨٧ و٩٠٨ و١٠٧٦ و١١٠٦.

(٤) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ٢: ١٨٠].

(٥) صحيح البخاري: كتاب اللقطة.

(٦) تتمتها ﴿وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [الحشر ٥٩: ١٢].

٢٩٧ - وقـائـلـةٍ: خـولانُ فـانـكـح فـتـاتـهـم ....[1]

وقوله:

٢٩٨ - أرَواحٌ مُـودِّعٌ أمْ بُـكـورُ أنـتَ فـانـظـر لأيِّ ذاكَ تـصـيـرُ[2]

وحمل عليه الزجاج ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ﴾[3] والنهي نحو: «زيدٌ فلا تضربه» وقال ابن برهان: تزاد «الفاء» عند أصحابنا جميعاً[4] كقوله:

٢٩٩ - .... فـإذا هـلـكـتُ فـعـنـدَ ذلـك فـاجـزعـي[5]

انتهى، وتأوّل المانعون قوله: «خولان فانكح» على أن التقدير هذه خولانُ، وقوله: «أنت فانظر» على أن التقدير: انظر فانظر، ثم حذف انظر الأول وحده فبرز ضميره، فقيل: «أنت فانظر»، والبيت الثالث ضرورة، وأما الآية فالخبر حميم وما بينهما معترض، أو هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه مثل: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] وعلى هذا فـ«حميم» بتقدير: «هو حميم».

ومن زيادتها قوله:

٣٠٠ - لـمّـا اتَّـقـى بـيـدٍ عـظـيـمٍ جِـرمـهـا فـتـركـتُ ضـاحـيَ جـلـدِهـا يـتـذبـذبُ[6]

لأن الفاء لا تدخل في جواب «لما»، خلافاً لابن مالك، وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[7] فالجواب محذوف، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير

(١) تمامه «وأكرومة الحيين خلو كما هيا» والبيت مجهول القائل وهو في سيبويه ١/ ٧٠ و٧٢ والخزانة ١/ ٢١٨ و٣/ ٣٩٥ و٤/ ٤٢١ و٥٥٢ خولان: مبتدأ وجملة (انكح) خبر والفاء زائدة وقال جماعة: بل معناه: ورب قائلة: هؤلاء بنو خولان فتزوج فتاتهم فإن هذه الفتاة التي اتصف حي أبيها وأمها بالكرم خلو من الزوج كسابق عهدها. وعلى هذا فالفاء عاطفة لجملة انكح على جملة هؤلاء خولان. قوله: «كما هيا» أصله «كعهدها»، فقد حذف المضاف «عهد» وعوض عنه بـ «ما» ثم أحال الضمير المتصل منفصلاً. سيتكرر برقم ٨٦٩.

(٢) هو لعدي بن زيد العبادي. وأنت: مبتدأ وجملة انظر خبره والفاء زائدة. ويروى: لك فاعمد لأي حال تصير. السيوطي ١٦٠ وسيبويه ١/ ٧٠.

(٣) تتمتها ﴿وَغَسَّاقٌ﴾ [ص ٣٨: ٥٧].

(٤) أي عند البصريين، عدا سيبويه كما ذكر ابن هشام قبل أسطر.

(٥) صدره «لا تجزعي إن منفس أهلكته» والبيت للنمر بن تولب. وهو في سيبويه ١/ ٦٧ والخزانة ١/ ١٥٢ و٤٥٠ و٣/ ٦٤٢ و٤/ ٤١٠. والمنفس: النفيس من المال. وروي «منفساً». سيتكرر برقم ٧٤٩.

(٦) لم نقف على قائله. الجرم بالكسر: الجسد. الضاحي: الظاهر. قيل الفاء زائدة، وقيل بل هي عاطفة على فعل محذوف تقديره: ضربتها...

(٧) ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُا ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ ...﴾ [لقمان ٣١: ٣٢].

ذلك، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩] فقيل: جواب «لما» الأولى «لما» الثانية وجوابها، وهذا مردود لاقترانه بالفاء، وقيل: ﴿كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ جواب لهما؛ لأن الثانية تكرير للأولى، وقيل: جواب الأولى محذوف أي أنكروه.

مسألة: الفاء في نحو: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦] جواب لـ«أمّا» مقدرة عند بعضهم وفيه إجحاف، وزائدة عند الفارسي وفيه بعد، وعاطفة عند غيره، والأصل تنبَّه فاعبد الله، ثم حذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ كيلا تقع الفاء صدْراً كما قال الجميعُ في الفاء في نحو: «أمّا زيداً فاضرب» إذ الأصلُ مهما يكن من شيء فاضرب زيداً، وقد مضى شرحه في حرف الهمزة.

مسألة: الفاء في نحو: «خرجتُ فإذا الأسدُ» زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة، وعاطفة عند مبرمان وأبي الفتح، وللسببية المحضةِ كـ«فاء» الجواب عند أبي إسحاق[(١)]، ويجب عندي أن يحمل على ذلك مثل: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾[(٢)] ونحو: «ائتني فإني أكرمك»؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس، ولا يحسن إسقاطُها ليسهل دعوى زيادتها.

مسألة: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾[(٣)] قدر أنهم قالوا بعد الاستفهام: لا، فقيل لهم: فهذا كرهتموه، يعني والغيبة مثله فاكرهوها، ثم حذف المبتدأ وهو هذا، وقال الفارسي: التقدير فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة، وضعفه ابن الشجري بأن فيه حذف الموصول ـ وهو ما المصدرية ـ دون صلتها، وذلك رديء، وجملة: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾[(٣)] عطف على: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ على التقدير الأول، وعلى «فاكرهوا الغيبة» على تقدير الفارسي، وبعدُ فعندي أن ابن الشجري لم يتأمل كلام الفارسي؛ فإنه قال: كأنهم قالوا في الجواب: لا فقيل لهم: فكرهتموه فاكرهُوا الغيبة واتقوا الله، فاتقوا عطف على فاكرهوا، وإن لم يذكر كما في ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾[(٤)] والمعنى: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وإن لم تكن «كما» مذكورة، كما أن «ما تأتينا فتُحدِّثنا» معناه: فكيف تحدثنا وإن لم تكن «كيف» مذكورة، اهـ. وهذا يقتضي أن «كما» ليست محذوفة، بل أن المعنى يعطيها؛ فهو تفسير معنى، لا تفسير إعراب.

---

(١) هو إبراهيم بن السري الزجاج وقد سبقت ترجمته.

(٢) تتمتها ﴿وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر ١٠٨: ١ و٢].

(٣) ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات ٤٩: ١٢].

(٤) ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا...﴾ [البقرة ٢: ٦٠].

تنبيه: قيل: الفاء تكون للاستئناف كقوله:

٣٠١ ـ ألَمْ تسألِ الرَّبعَ القواءَ فينطقُ ....[1]

أي فهو ينطق؛ لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية لنصب، ومثله: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[2] بالرفع. أي فهو يكون حينئذٍ، وقوله:

٣٠٢ ـ الشِّعرُ صعبٌ وطويلٌ سُلَّمُه إذا ارتقى فيهِ الذي لا يعلمُه[3]
زلَّت بهِ إلى الحضيضِ قدَمُه يريدُ أنْ يُعربهُ فيُعجمُه

أي فهو يعجمه، ولا يجوز نصبه بالعطف، لأنه لا يريد أن يعجمه.

والتحقيقُ أن الفاء في ذلك كله للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة، لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشِّعرِ قوله: يُريد. وإنما يقدر النحويون كلمةً في ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف.

في: حرف جر، له عشرةُ معان:

أحدها: الظرفية، وهي إما مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾[4] أو مجازية نحو: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾[5] ومن المكانية «أدخلتُ الخاتمَ في أصبعي، والقلنسُوَةَ في رأسي» إلا أن فيهما قلباً.

الثاني: المصاحبة نحو: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾[6] أي معهم، وقيل: التقدير ادخلوا في جملة أمم فحذف المضاف، ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ﴾ [القصص: ٧٩].

والثالث: التعليل نحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾ [يوسف: ٣٢] ﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ﴾[7] وفي الحديث «أن امرأة دخلتِ النَّارَ في هرَّةٍ حبستها»[8]

---

(١) تمامه «وهل تخبرْنك اليوم بيداء سملق». القواء: الخرب. والسملق: الأرض غير المنبتة. والبيت لجميل بثينة، الديوان ١٤٤ وسيبويه ١/ ٤٢٢ والخزانة ٣/ ٦٠١.

(٢) ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ . . .﴾ [البقرة ٢: ١١٧].

(٣) رجز للحطيئة «جرول بن أوس» وهو في شرح ديوانه ٣٥٦ وجاء البيت الرابع في سيبويه ١/ ٤٣٠ منسوباً لرؤبة.

(٤) تتمتها ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [الروم ٣٠: ١ ـ ٤].

(٥) تتمتها ﴿يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٧٩].

(٦) ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ . . .﴾ [الأعراف ٧: ٣٨].

(٧) ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور ٢٤: ١٤].

(٨) مسند أحمد: ٢/ ٥٠٧، وفي البخاري ومسلم: من جرّاء هرة. . .

والرابع: الاستعلاء نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]. وقال:

٣٠٣ - هُمُ صلبُوا العبديَّ في جذعِ نخلةٍ ....[1]

وقال آخر:

٣٠٤ - بطلٌ كأنَّ ثيابهُ في سرحةٍ ....[2]

والخامس: مرادفة الباء كقوله:

٣٠٥ - ويركبُ يومَ الرَّوعِ منَّا فوارسٌ بصيرونَ في طعنِ الأباهرِ والكُلى[3]

وليس منه قوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾[4] خلافاً لزاعمه، بل هي للتعليل، أي يكثركم بسبب هذا الجعلِ، والأظهر قول الزمخشري إنها للظرفية المجازية، قال: جعل هذا التدبير كالمنبع أو المعدن للبث والتكثير مثل: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾[5].

السادس: مرادفة إلى نحو: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾[6].

السابع: مرادفة من كقوله:

٣٠٦ - ألا عمْ صباحاً أيُّها الطَّللُ البالي وهلْ يعمنْ من كان في العصرُ الخالي[7]

وهلْ يعمنْ من كان أحدثُ عهدِهِ ثلاثينَ شهراً في ثلاثةِ أحوالِ

وقال ابن جني: التقدير في عقب ثلاثة أحوال، ولا دليل على هذا المضاف وهذا نظير إجازته «جلستُ زيداً» بتقدير «جلوسَ زيدٍ» مع احتماله لأن يكون أصله إلى زيد، وقيل: الأحوال

---

(١) تمامه «فلا عطست شيبان إلا بأجدعا» والبيت لسويد بن أبي كاهل أو لقراد بن حنش. وانظر شواهد السيوطي ١٦٤. ونسب في اللسان «فيا» لامرأة من العرب. ا.

(٢) تمامه «يحذىٰ نعال السبت ليس بتوءم» والبيت من معلقة عنترة وهو في ديوانه ١٥٢ وفي شرح الزوزني ٢٨١ وفي الخزانة ٤/١٤٥ والبيت كله كناية عن ضخامة جثته. السرحة: الشجرة العظيمة. يحذى: يلبس حذاء. السبت: جلود البقر. ليس بتوءم: أي لم يزاحمه أخ له في بطن أمه وفي رضاعه فينتقص غذاؤه.

(٣) البيت لزيد الخير «زيد الخيل بن مهلهل» وهو في الخزانة ٤/١٤٨.

(٤) ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى ٤٢: ١١].

(٥) تقدم ذكرها.

(٦) ﴿جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ﴾ [إبراهيم ١٤: ٩].

(٧) البيتان لامرىء القيس بن حجر وهما في ديوانه ص١٧٥ وأولهما في سيبويه ٢/٢٢٧ وهما مع الشاهد رقم ١٧٤ و٢٢١ و٣١٥ و٣٩٩ و٤٥٧ من قصيدة واحدة.

جمع حالٍ لا حولٍ، أي ثلاث حالات: نزول المطر، وتعاقب الرياح، ومرور الدهور، وقيل: يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف؛ فـ«في» بمعنى مع.

الثامن: المقايسة ـ وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق ـ نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

التاسع: التعويض، وهي الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة كقولك: «ضربت فيمن رغبتَ» أصله: ضربت من رغبت فيه، أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو: قوله:

٣٠٧ ـ .... فانظُرْ بمن تثقُ[1]

على حمله على ظاهره، وفيه نظر.

العاشر: التوكيد وهي الزائدة لغير التعويض، أجازه الفارسي في الضرورة وأنشد:

٣٠٨ ـ أنا أبو سعدٍ إذا الليلُ دجا يُخالُ في سواده يرندجا[2]

وأجازه بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا﴾[3].

حرف القاف

قد: على وجهين: حرفية وستأتي، واسمية، وهي على وجهين:

اسم فعل وسيأتي، واسم مرادف لـ«حسبُ»، وهذه تستعمل على وجهين: مبنية وهو الغالب لشبهها بـ«قد» الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها، ويقال في هذا: «قدْ زيدٍ درهمٌ» بالسكون، و «قدني» بالنون، حرصاً على بقاء السكون لأنه الأصل فيما يبنون. ومعربة وهو قليل، يقال: «قد زيدٍ درهمٌ»، بالرفع، كما يقال: «حسبهُ درهمٌ»، بالرفع، و «قدي درهمٌ» بغير نون كما يقال: «حسبي».

والمستعملةُ اسم فعل مرادفةٌ ليكفي، يقال: «قد زيداً درهم»، «وقدني درهم»، كما يقال: «يكفي زيداً درهم»، و«يكفيني درهم».

وقوله[4]:

---

(١) تقدم برقم ٢٥٠.

(٢) رجز منسوب لسويد بن أبي كاهل اليشكري. واليرندج: الجلد الأسود وهو فارسي معرب.

(٣) تتمتها ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود ١١: ٤١].

(٤) بعده «ليس الأمام بالشحيح الملحد» والرجز لحميد بن مالك الأرقط «أو لأبي بحدلة» وهو في سيبويه ١/ ٣٨٧ وابن عقيل ١/٦٦ والخزانة ٢/٤٤٩ و٣/٣٤. قدني: حسبي ـ الخبيبين: عبد الله بن الزبير وابنه خبيب، أو هما عبد الله وأخوه مصعب ـ الإمام: هو عبد الملك بن مروان والمعنى: حسبي منهما ما بليت ولن أدعو لنصرتهما فإن عبد الملك خير منهما لأنه ليس شحيحاً ولا ملحداً. وقد أراد بالإلحاد: الظلم.

٣٠٩ ـ قَدْنيَ مِنْ نصرِ الخبيبينِ قَدِي

تحتمل «قد» الأولى أن تكون مرادفة لـ«حسب» على لغة البناء، وأن تكون اسم فعلٍ، وأما الثانية فتحتمل الأولَ[1] وهو واضح، والثاني[2] على أن النون حذفت للضرورة كقوله:

٣١٠ ـ إذْ ذهبَ القومُ الكرامُ ليسي[3]

ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله؛ فـ«الياء» للاطلاق، والكسرة للساكنين.

وأما الحرفية: فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المُثبتِ المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء؛ فلا تفصل منه بشيء، اللهم إلا بالقسم كقوله:

٣١١ ـ أخالدُ قدْ واللّهِ أوطأتَ عشوةً وما قائلُ المعرُوفِ فينا يُعنَّفُ[4]

وقول آخر:

٣١٢ ـ فقدْ واللّهِ بيَّنَ لي عنائي بوشْكِ فراقهم صُردٌ يصيحُ[5]

وسمع «قد لعمري بتُّ ساهراً» و «قد والله أحسنتَ».

وقد يحذف[6] بعدها لدليل كقول النابغة:

٣١٣ ـ أفِدَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ ركابنا لمَّا تزُلْ برحالنا وكأنْ قدِ[7]

---

(١) أي أن تكون مرادفة لحسب ولكن على لغة الإعراب لا البناء.

(٢) أي أن تكون اسم فعل.

(٣) قبله «عددت قومي كعديد الطيس» أي الرمل الكثير والرجز لرؤبة وهو في ابن عقيل ١/ ٦٥ والخزانة ٢/ ٤٢٥ و٢/ ٤٥٤. سيتكرر برقم ٦٤٤.

(٤) هذا البيت مركب من شطري بيتين مختلفين أولهما:

أخالد قد والله أوطأت عشوة وما العاشق المسكين فينا بسارق

وقد قاله أخ ليزيد بن عبد اللّه البجلي مبيناً فيه لخالد بن عبد اللّه القسري أن أخاه لم يدخل بيت الجارية سارقاً بل عاشقاً. وبذلك أنقذ أخاه من قطع يده وكان سبب زواجهما. العشوة: ركوب الأمر على غير بيان، وقوله: «أوطأت عشوة» أي أتيت أمراً على غير بيان.

والثاني:

وما حل من جهل حبا حلمائنا ولا قائل المعروف فينا يعنف

قاله الفرزدق وهو في ديوانه ص٥٦١ وسيبويه ٢/ ٢٦٠. الحبا: جمع حبوة وهي الاحتباء. سيتكرر برقم ٧٣٣.

(٥) لم نقف على قائله. الصرد: طائر.

(٦) أي الفعل.

(٧) ديوان النابغة ٤٩ وابن عقيل ١/ ٢٣ والخزانة ٣/ ٢٣٢ أفد أزف. لما تزل لما تنتقل. سيتكرر برقم ٦٤٠.

أي: وكأنْ قد زالت.

ولها خمسة معان:

١ ـ أحدها: التوقع، وذلك مع المضارع واضح كقولك: «قدْ يقدمُ الغائبُ اليومَ» إذا كنتَ تتوقَّعُ قدومه.

وأما مع الماضي فأثبته الأكثرون، قال الخليل: يقال: «قد فعل» لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك، وقال بعضهم: تقول: «قدْ ركب الأمير» لمن ينتظر ركوبه، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ﴾[١] لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.

وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي، وقال: التوقُّعُ انتظار الوقوعِ، والماضي قد وقع.

وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدلُّ على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به مُتوقَّعاً، لا أنه الآن متوقع، والذي يظهر لي قول ثالث[٢]، وهو أنها لا تفيد التوقع أصلاً، أما في المضارع فلأن قولك: «يقدم الغائب» يفيد التوقع بدون قد؛ إذ الظاهر من حال المخبِر عن مستقبل أنه متوقَّع له، وأما في الماضي فلأنه لو صح إثباتُ التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقَّع لصحَّ أن يقال في: «لا رجُلَ» بالفتح إنّ «لا» للاستفهام لأنها لا تدخل إلا جواباً لمن قال: هل من رجل، ونحوه، فالذي بعد «لا» مستفهم عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد «قد» متوقع كذلك، وعبارة ابن مالك في ذلك حسَنَة، فإنه قال: إنها تدخل على ماضٍ متوقع، ولم يقل إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة، وهذا هو الحق.

٢ ـ الثاني: تقريب الماضي من الحال، تقول: «قام زيد» فيحتمل الماضي القريبَ والماضيَ البعيدَ، فإنْ قلت: «قد قام» اختصَّ بالقريب، وانبنى على إفادتها ذلك أحكام.

أحدها: أنها لا تدخل على «ليس وعسى ونعم وبئس» لأنهن للحال؛ فلا معنى لذكر ما يُقرب ما هو حاصل، ولذلك علة أخرى، وهي أن صيغهُنَّ لا يُفدنَ الزمانَ، ولا يتصرفن؛ فأشبهن الاسم، وأما قول عديٍّ[٣]:

٣١٤ ـ لولا الحياءُ وأنَّ رأسيَ قدْ عسا فيهِ المشيبُ لزُرتُ أُمَّ القاسمِ

---

(١) تتمتها ﴿فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ . . .﴾ [المجادلة ٥٨: ١].

(٢) القول الأول لمن أثبتوا لها معنى التوقع مع الماضي، والقول الثاني لمن أنكر ذلك.

(٣) عدي بن زيد. . . ابن الرقاع العاملي (ـ ٩٥هـ) شاعر من أهل دمشق عاصر جريراً وهاجاه، وهو غير عدي بن زيد العبادي الجاهلي. والبيت في الأغاني ٩/ ٣٠٤.

فـ«عسا» هنا بمعنى: اشتدَّ، وليست عسى الجامدة.

الثاني: وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضي الواقع حالاً إما ظاهرة نحو: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدۡ أُخۡرِجۡنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبۡنَآئِنَاۖ﴾ [البقرة: ٢٤٦] أو مقدرة نحو: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾ [يوسف: ٦٥] ونحو: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾[١] وخالفهم الكوفيون والأخفش فقالوا: لا تحتاج لذلك؛ لكثرة وقوعها حالاً بدون قدْ، والأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله.

الثالث: ذكره ابن عصفور، وهو أن القسَم إذا أجيب بماضٍ متصرف مثبت فإن كان قريباً من الحال جيءَ باللام وقد جميعاً نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا﴾[٢] وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها كقوله:

٣١٥ ـ حلفتُ لها باللّهِ حلفةَ فاجرٍ لنامُوا؛ فما إنْ من حديثٍ ولا صالِ[٣]

اهـ. والظاهر في الآية والبيت عكسُ ما قال؛ إذ المراد في الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين، وذلك محكوم له به في الأزل، وهو متصف به مذ عقلَ، والمراد في البيت أنهم ناموا قَبل مجيئه.

ومُقتضى كلامِ الزمخشري أنها في نحو: «واللّهِ لقدْ كان كذا» للتوقع لا للتقريب؛ فإنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩] في سورة الأعراف: فإنْ قلت: فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع «قد»، وقلَّ عنهم نحو: قوله:

حلفتُ لها باللّهِ.......   ....البيت[٤]

قلت: لأن الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيداً للجملة المقسم عليها التي هي جوابها؛ فكانت مظنَّةً لمعنى التوقع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم، اهـ.

ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنما تفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور وأن من شرط دخولها كونَ الفعلِ متوقعاً كما قدمنا؛ فإنه قال في تسهيله: وتدخل على فعل ماضٍ متوقَّع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال اهـ.

الرابع: دخول لام الابتداء في نحو: «إنَّ زيداً لقدْ قامَ» وذلك لأن الأصل دخولها على

---

(١) تتمتها ﴿أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡۚ ...﴾ [النساء ٤: ٩٠].

(٢) تتمتها ﴿وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾ [يوسف ١٢: ٩١].

(٣) لامرىء القيس الديوان ١٦١ والخزانة ٤/ ٢٢١. الصالي: المستدفىء. والبيت مع الشاهد رقم ١٧٤ و٢٢١ و٣٠٦ و٣٩٩ و٤٥٧ من قصيدة واحدة. سيتكرر برقم ١٠٧٩.

(٤) تقدم ذكره.

الاسم نحو: «إنَّ زيداً لقائم» وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[١] فإذا قرُب الماضي من الحال أشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم؛ فجاز دخولها عليه.

٣ ـ المعنى الثالث: التقليل، وهو ضربان: تقليلُ وقوع الفعل نحو: «قد يصدُقُ الكذُوبُ» و «قد يجود البخيل» وتقليلُ متعلقه نحو: قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[٢] أي ما هم عليه هو أقلُّ معلوماته سبحانه، وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق، وأن التقليل في المثالين الأولين لم يستفد من «قد»، بل من قولك: البخيل يجود، والكذوب يصدق، فإنه إن لم يُحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً؛ إذ آخر الكلام يناقض أوله.

٤ ـ الرابع: التكثير، قاله سيبويه في قول الهذلي:

٣١٦ ـ قد أترُكُ القِرنَ مُصفرًّا أناملُه ....[٣]

وقال الزمخشري في ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾[٤]: أي ربما نرى، ومعناه تكثير الرؤية، ثم استشهد بالبيت، واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض:

٣١٧ ـ قدْ أشهدُ الغارةَ الشّعواءَ تحملُني جرداءُ معروقةُ اللحيينِ سُرحوبُ[٥]

٥ ـ الخامس: التحقيق، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩] وقد مضى أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[٢] قال الزمخشري: دخلت لتوكيد العلْم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد، وقال غيره في: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟﴾[٦] «قد» في الجملة الفعلية المجاب بها القسمُ مثل «إنَّ» في الجملة الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد، وقد مضى نقلُ القول بالتقليل في الأولى والتقريب والتوقع في مثل الثانية، ولكنَّ القولَ بالتحقيق فيهما أظهرُ.

---

(١) ﴿إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النحل ١٦: ١٢٤].

(٢) ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾ [النور ٢٤: ٦٤].

(٣) تمامه «كأن أثوابه مجت بفرصاد» نسب في حاشية سيبويه ٢/٣٠٧ لشماس الهذلي ونسب في الخزانة ٤/ ٥٠٢ لعبيد بن الأبرص «الديوان ١٤٩» قرنك: هو مكافئك في الشجاعة. الفرصاد التوت.

(٤) تتمتها ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة ٢: ١٤٤].

(٥) قوله: «بيت العروض» أي الذي يستشهد به في علم العروض. والبيت لامرىء القيس بن حجر وهو في ديوانه ص٦٨ وينسب لعمران بن إبراهيم الأنصاري. الجرداء: المعروقة. السرحوب: الفرس النحيلة الطويلة.

(٦) تتمتها ﴿مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة ٢: ٦٥].

٦ ـ السادس[١]: النفي، حكى ابن سيدة[٢]:

٣١٨ ـ قـدْ كُـنـتَ فـي خـيـرٍ فـتـعـرفَـهُ ....[٣]

بنصب تعرف، وهذا غريب، وإليه أشار في التسهيل بقوله: وربما نفي بقدْ فنُصبَ الجواب بعدها، اهـ. ومحملُه عندي على خلاف ما ذكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: هو رجُل صادق، ثم جاء النصب بعدها نظراً إلى المعنى، وإن كانا إنما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم، لمجيء قوله:

٣١٩ ـ .... وألـحـقُ بـالـحـجـاز فـأسـتـريـحـا[٤]

وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ﴾[٥].

مسألة: قيل: يجوز النصب على الاشتغال في نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ يضربهُ عمرو» مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وهو الظاهر؛ لأن «إذا» الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية، وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور: يجوز في نحو: «فإذا زيدٌ قد ضربهُ عمرو» ويمتنع بدون «قد». ووجهه عندي أن التزام الاسمية مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية؛ فإذا اقترنت بـ«قد» حصل الفرق بذلك؛ إذ لا تقترن الشرطية بها.

قط: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون ظرفَ زمانٍ لاستغراق ما مضى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات، وتختص بالنفي، يقال: «ما فعلته قطّ» والعامة يقولون: لا أفعله قطّ، وهو لحن، واشتقاقه من قَطَطْتُه، أي قطعته، فمعنى ما فعلته قطُّ ما فعلته فيما انقطع عن عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال، وبنيت لتضمنها معنى «مذ وإلى»؛ إذ المعنى «مذْ أن خلقت أو مذ خلقت إلى الآن»، وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان، وكانت الضمة تشبيهاً بالغايات، وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد تتبع قافه طاءه في الضم، وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها.

والثاني: أن تكون بمعنى حسب، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء، يقال: «قطي،

---

(١) وابن هشام ينكر هذا المعنى ولذلك لم يعده وجعل لـ «قد» خمسة معان فقط «ص١٨٦».

(٢) علي بن إسماعيل «أو أحمد» (ـ ٤٥٨هـ) لغوي أندلسي كفيف له «المخصص» وهو معجم للمعاني في ١٧جزءاً والمحكم، والأنيق في شرح الحماسة، وشرح أبيات الجُمل للزجاجي، وغيرها.

(٣) لم نقف على عجزه وقائله. وهو في اللسان «قد».

(٤) صدره «سأترك منزلي لبني تميم» والبيت للمغيرة بن حبناء ويروى «لأستريحا» ولا شاهد فيه حينئذ. وهو في سيبويه ١/ ٤٢٣ و٤٤٨ والخزانة ٣/ ٦٠٠.

(٥) تتمتها ﴿فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء ٢١:١٨].

وقطْك، وقطْ زيدٍ درهم» كما يقال: حسبي وحسبك وحسب زيدٍ درهم، إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين، وحسب معربة.

والثالث: أن تكون اسمَ فعل بمعنى يكفي، فيقال: قَطْنِي ـ بنون الوقاية ـ كما يقال: يكفيني.

وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني، حفظاً للبناء على السكون، كما يجوز في «لدنْ ومِنْ وعَنْ» كذلك.

حرف الكاف

الكاف المفردة: جارة، وغيرها. والجارة:

حرف، واسم. والحرف له خمسة معانٍ:

١ ـ أحدها: التشبيه، نحو: «زيدٌ كالأسدِ».

٢ ـ والثاني: التعليل، أثبت ذلك قوم، ونفاه الأكثرون، وقيَّد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفةً بما، كحكاية سيبويه «كما أنه لا يعلم فتجاوزَ الله عنه» والحق جوازه في المجردة من ما، نحو: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] أي أعجب لعدم فلاحهم، وفي المقرونة بما الزائدة كما في المثال، وبما المصدرية نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾[١] الآية قال الأخفش: أي لأجل إرسالي فيكم رسولاً منكم فاذكروني، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[٢] وأجاب بعضهم بأنه من وضع الخاص موضع العام؛ إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر واحد وهو الإحسان؛ فهذا في الأصل بمنزلة: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾[٣] والكاف للتشبيه، ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب، وما ذكرناه في الآيتين من أنَّ «ما» مصدرية قاله جماعة، وهو الظاهر، وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما أنها كافة، وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتضٍ.

واختلف في نحو: قوله:

---

(١) ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ ۝١٥١ فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة ٢: ١٥١ و١٥٢].

(٢) ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [البقرة ٢: ١٩٨].

(٣) ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص ٢٨: ٧٧].

٣٢٠ ـ وطـرفَـكَ إمَّـا جـئـتـنـا فـاحـبـسـنَّـه كـمـا يـحـسبُـوا أنَّ الـهـوى حـيث تـنـظُـر[1]

فقال الفارسي: الأصل كـ«يما» فحذف الياء، وقال ابن مالك: هذا تكلف، بل هي كاف التعليل وما الكافة، ونصب الفعل بها لشبهها بـ«كي» في المعنى، وزعم أبو محمد الأسودُ[2] في كتابه المسمى «نزهة الأديب» أن أبا علي حرَّفَ هذا البيتَ، وأن الصواب فيه:

إذا جئتَ فامنحْ طرفَ عينيك غيرنا لـكـيْ يـحـسـبُـوا، الـبـيـت. . .

٣ ـ والثالث: الاستعلاء، ذكره الأخفش والكوفيون، وأن بعضهم قيل له: كيف أصبحتَ؟ فقال: كـ«خيرٍ»، أي على خير، وقيل: المعنى بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء، وقيل: هي للتشبيه على حذف مضاف، أي كصاحب خير.

وقيل في: «كُنْ كما أنتَ»: إن المعنى على ما أنت عليه، وللنحويين في هذا المثال أعاريبُ:

أحدها: هذا، وهو أن ما موصولة، وأنت: مبتدأ حذف خبره.

والثاني: أنها موصولة، وأنت: خبرٌ حُذفَ مبتدؤه، أي: كالذي هو أنت؛ وقد قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌۚ﴾[3] أي: كالذي هو لهم آلهة.

والثالث: أن «ما» زائدة مُلغاة، والكاف أيضاً جارة كما في قوله:

٣٢١ ـ ونـنـصـرُ مـولانـا ونـعـلـمُ أنَّـهُ كـمـا الـنَّـاسِ مـجـرُومٌ عـلـيـهِ وجـارمُ[4]

وأنت: ضمير مرفوع أنيب عن المجرور، كما في قولهم: ما أنا كأنتَ، والمعنى كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى.

والرابع: أن «ما» كافة، وأنت: مبتدأ حُذف خبره، أي عليه أو كائن، وقد قيل في ﴿كَمَا

---

(١) الرواية في ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٩٣ كما ستأتي بعد أربعة أسطر وجاء في ديوان جميل بثينة ص٩٠:

«وطـرفـك إمـا جـئـتـنـا فـاحـفـظـنَّـه فـزيـغ الـهـوى بـاد لـمـن يـتـبـصـر»

وفي ص٩٢:

«سـأمـنـح طـرفـي حـيـن ألـقـاك غـيـركـم لـكـيـمـا يـروا أن الـهـوى حـيـث أنـظـر»

وانظر شواهد السيوطي ١٧٠.

(٢) الحسين بن أحمد (ـ ٤٢٨هـ) المعروف بالأسود الغَندجاني نسبة إلى بلد بفارس. عالم باللغة والأدب والأنساب. من تصانيفه: فرجة الأديب في الرد على السيرافي، ونزهة الأديب في الرد على الفارسي، وضالة الأديب في الرد على ابن الأعرابي.

(٣) وذلك من خطاب بني إسرائيل لموسى في سورة [الأعراف ٧:١٣٨].

(٤) تقدم ذكره برقم ١٠١ وسيتكرر برقم ٥٨٩ و٦٦٥.

﴿لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾(١): إن «ما» كافة. وزعم صاحب المستوفى(٢) أن الكاف لا تُكف بما، وردَّ عليه بقوله:

٣٢٢ ـ وأعلم أنني وأبا حُميدٍ كما النشوانُ والرَّجلُ الحليمُ(٣)

وقوله:

٣٢٣ ـ أخٌ ماجدٌ لم يَخزُني يومَ مشهدٍ كما سيفُ عمروٍ لم تخنهُ مضاربُهْ(٤)

وإنما يصحُّ الاستدلال بهما إذا لم يثبت أن «ما» المصدرية توصل بالجملة الاسمية.

الخامس: أن «ما» كافة أيضاً، وأنت: فاعل، والأصل كما كنت، ثم حذف كان فانفصل الضمير، وهذا بعيد، بل الظاهر أن «ما» على هذا التقدير مصدرية.

تنبيه: تقع «كما» بعدَ الجمل كثيراً صفة في المعنى؛ فتكون نعتاً لمصدر أو حالاً؛ ويحتملهما قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾(٥) فإن قدَّرته نعتاً لمصدر فهو إما معمول لـ ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾، أي نُعيدُ أولَ خلقٍ إعادةً مثل ما بدأناه، أو لـ ﴿نَطْوِى﴾، أي نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل، وإن قدرته حالاً فذو الحالِ مفعول نعيده، أي نعيده مماثلاً للذي بدأنا؛ وتقع كلمة «كذلك» أيضاً كذلك.

فإن قلت: فكيف اجتمعت مع «مثل» في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾(٦) ومثلُ في المعنى نعتٌ لمصدرِ ﴿قَالَ﴾ المحذوف، كما أن ﴿كَذَٰلِكَ﴾ نعت له، ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد، لا تقول: ضربت زيداً عمراً، ولا يكون مثل تأكيداً لـ«كذلك»؛ لأنه أبين منه، كما لا يكون زيد من قولك: «هذا زيدٌ يفعل كذا» توكيداً لهذا لذلك، ولا خبراً لمحذوف بتقدير: الأمرُ كذلك؛ لما يؤدي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله.

قلت: ﴿مِّثْلَ﴾ بدل من ﴿كَذَٰلِكَ﴾(٧)، أو بيان، أو نصب بـ ﴿يَعْلَمُونَ﴾، أي لا يعلمون

---

(١) تقدم ذكرها.

(٢) تقدم ذكره.

(٣) البيت لزياد بن سليمان «الأعجم» ويروى «لكالنشوان...» ولا شاهد فيه حينئذ.

(٤) البيت لنهشل بن حري، والمراد بعمرو في البيت ابن معديكرب. سيتكرر برقم ٥٧٨.

(٥) ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء ٢١: ١٠٤].

(٦) تتمتها ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة ٢: ١١٨].

(٧) يعني في الآية السابقة ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة ٢: ١١٨].

اعتقادَ اليهود والنصارى، فمثل بمنزلتها في «مثلُكَ لا يفعلُ كذا» أو نصب بـ ﴿قَالَ﴾، أو الكاف مبتدأ والعائد محذوف، أي قاله، ورَدّ ابن الشجري ذلك على مكي بأن قال: قد استوفى معموله وهو مثل، وليس بشيء؛ لأن «مثل» حينئذ مفعول مطلق أو مفعول به ليعلمون، والضمير المقدر مفعول به لـ«قال».

٤ ـ **والمعنى الرابع**: المبادرة، وذلك إذا اتصلت بـ«ما» في نحو: «سلِّم كما يَدخلُ» و «صلِّ كما يدخلُ الوقتُ» ذكره ابن الخباز في النهاية[١]، وأبو سعيد السيرافي، وغيرهما، وهو غريب جداً.

٥ ـ **والخامس**: التوكيد، وهي الزائدة نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[٢] قال الأكثرون: التقدير ليس شيء مثله؛ إذ لو تُقدَّر زائدةً صار المعنى ليس شيء مثل مثله؛ فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جني، ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: «مثلُكَ لا يفعلُ كذا» ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نفوهُ عمن هو على أخصِّ أوصافه فقد نفوه عنه.

وقيل: «الكاف» في الآية غير زائدة، ثم اختلف؛ فقيل: الزائد «مثل»، كما زيدت في: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[٣] قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير، اهـ.

والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادةُ الاسم لم تثبت، وأما: ﴿بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[٣] فقد يشهد للقائل بزيادة «مثل» فيها قراءةُ ابن عباس: ﴿بما آمنتم به﴾ وقد تُؤُوِّلت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق، أي إيماناً مثل إيمانكم به، أي بالله سبحانه، أو بمحمد عليه الصلاة والسلام، أو بالقرآن، وقيل: مثل للقرآن، وما للتوراة، أي فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم، وفي الآية الأولى قول ثالث، وهو أن «الكاف ومثلاً» لا زائدَ منهما، ثم اختلف، فقيل: مثل: بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصِّفة، وقيل: الكاف اسم مؤكد بـ«مثل»، كما عكسَ ذلك مَنْ قال:

٣٢٤ ـ فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ[٤]

وأما الكاف الاسمية الجارة: فمرادفة لـ«مثل»، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة، كقوله:

---

(١) كتاب في النحو لابن الخباز أحمد بن الحسين، تقدمت ترجمته.
(٢) سبق ذكرها.
(٣) تتمتها ﴿فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة ٢:١٣٧].
(٤) قبله «ولعبت طير بهم أبابيل» نسب في سيبويه ١/٢٠٣ لحميد الأرقط، ونسب في الخزانة ٤/٢٧٠ لرؤبة. وأبابيل: جماعات. والعصف: التبن.

٣٢٥ ـ يضحكن عن كالبردِ المُنهمِّ(١)

وقال كثير منهم الأخفش والفارسي: يجوز في الاختيار؛ فجوزوا في نحو: «زيد كالأسد» أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة.

ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيراً، قال الزمخشري في ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾(٢): إن الضمير راجع للـ«كاف» من ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ أي فأنفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور، انتهى.

ووقع مثل ذلك في كلام غيره، ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل «مررتُ بكالأسدِ».

وتتعين الحرفية في موضعين؛ أحدهما: أن تكون زائدة، خلافاً لمن أجاز زيادة الأسماء، والثاني: أن تقع هي ومخفوضها صلة كقوله:

٣٢٦ ـ ما يُرتجى وما يُخافُ جَمعَا فهُوَ الذي كالليثِ والغيثِ معا(٣)

خلافاً لابن مالك في إجازته أن يكون مضافاً ومضافاً إليه على إضمار مبتدأ، كما في قراءة بعضهم ﴿تَمَاماً عَلَى ٱلَّذِي أَحْسَنُ﴾(٤) وهذا تخريج للفصيح على الشاذ، وأما قوله:

٣٢٧ ـ وصالياتٍ ككما يُؤثفينْ(٥)

فيحتمل أن الكافين حرفان أكد أولهما بثانيهما كما قال:

٣٢٨ ـ .... ولا لِلما بهمْ أبداً دواءُ(٦)

---

(١) قبله «بيض ثلاث كنعاج جم» والرجز للعجاج وهو في الخزانة ٤/ ٤٦٢. والمنهم: الذائب.

(٢) ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّيٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ . . .﴾ [آل عمران ٣: ٤٩].

(٣) رجز لم نقف على قائله. جملة «جمع» خبر المبتدأ «ما».

(٤) ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام ٦: ١٥٤] وانظر معاني القرآن ١/ ٣٦٥.

(٥) قبله: «لم يبق من آي بها يحلين ـ غير رماد وحطام كنفين ـ وغير ود جاذل أو ودين» والرجز لخطام بن نصر المجاشعي وهو في سيبويه ١/ ١٣ و٢٠٣ و٢/ ٣٣١ والخزانة ١/ ٣٦٧ و٢/ ٣٥٣ و٤/ ٢٧٣ ومعناه: لم يبق من علامات بدار المحبوبة تزينها غير رماد وتبن وعاءين للراعي، وغير وتد منتصب أو وتدين، وأثافي مصلية ما برحت على حالها كما أثفاها أهلها. وكان القياس أن يقول: «يثفين» ولكنه تركها على أصلها اضطراراً.

(٦) صدره «فلا والله لا يلفى لما بي» والبيت لمسلم بن معبد وهو في الخزانة ١/ ٣٦٤ و٢/ ٣٥٢ ويروى عجزه «وما بهم من البلوى دواء» وهو الصحيح، ولا شاهد فيه حينئذ. سيتكرر برقم ٣٣٤ و٦٥٥.

وأن يكونا اسمين أكد أيضاً أولهما بثانيهما، وأن تكون الأولى حرفاً والثانية اسماً.

وأما الكاف غير الجارة: فنوعان:

مضمر منصوبٌ أو مجرور نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾(١).

وحرف معنىً لا محل له ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة: لاسم الإشارة نحو: «ذلك، وتلكَ»، وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم: «إياكَ، وإياكما» ونحوهما هذا هو الصحيح، ولبعض أسماء الأفعال نحو: «حيهلك، ورُويدكَ، والنَّجاءَك»، ولأرأيتَ بمعنى: أخبرني نحو: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾(٢) فـ«التاء» فاعل والكاف حرف خطاب، هذا هو الصحيح، وهو قول سيبويه، وعكسَ ذلك الفراء فقال: التاء حرف خطاب، والكاف فاعل؛ لكونها المطابقة للمسند إليه، ويردُّه صحة الاستغناء عن الكاف، وأنها لم تقع قطُّ مرفوعة، وقال الكسائي: التاء فاعل، والكاف مفعول، ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب في نحو: «أرأيتك زيداً ما صنعَ» لأنه المفعول الثاني، ولكن الفائدة لا تتم عنده، وأما ﴿أرأيتك هذا الذي كرَّمتَ عليّ﴾ فالمفعول الثاني محذوف، أي: لِمَ كرَّمتهُ علي وأنا خير منه؟ وقد تلّحق ألفاظاً أخر شذوذاً، وحملَ على ذلك الفارسيّ قوله:

٣٢٩ ـ لِسانُ السُّوءِ تُهديها إلينا وحِنتَ وما حسبتُك أنْ تحينا(٣)

لئلا يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر، وقيل: يحتمل كون «أنْ» وصلتها بدلاً من الكاف ساداً مسد المفعولين كقراءة حمزة ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾(٤) بالخطاب.

كي: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً مختصراً من «كيف» كقوله:

٣٣٠ ـ كي تجنحُونَ إلى سلمٍ وما ثُئِرَتْ قتلاكُم، ولظى الهيجاءِ تضطرمُ(٥)

أراد كيف، فحذف الفاء كما قال بعضهم: «سوْ أفعلُ» يريد «سوف».

الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنىً وعملاً، وهي الداخلة على «ما» الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: «كيمهْ» بمعنى لمه، وعلى «ما» المصدرية في قوله:

---

(١) تتمتها ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى ٩٣: ٣].

(٢) ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء ١٧: ٦٢] واحتنك الشيء: استولى عليه.

(٣) لم نقف على قائل هذا البيت، واللسان ـ فيه ـ مؤنثة أو على تضمينها معنى «كلمة». وحنت: من الحين وهو الهلاك.

(٤) ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ . . . خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران ٣: ١٧٨].

(٥) لم نقف على قائل البيت. سيتكرر برقم ٣٧١.

٣٣١ - إذا أنتَ لمْ تنفعْ فضُرَّ؛ فإنما يُرجَّى الفتى كيما يضُرُّ وينفعُ[1]

وقيل: ما كافة، وعلى «أن» المصدرية مضمرة نحو: «جئتُكَ كي تُكرمني» إذا قدرت النَّصب بأنْ.

الثالث: أن تكون بمنزلة «أن» المصدرية معنًى وعملاً، وذلك في نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[2] ويؤيدهُ صحةُ حلول «أنْ» محلها، ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل، ومن ذلك «جئتُك كي تكرمني» وقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾[3] إذا قدرت اللام قبلها، فإن لم تقدر فهي تعليلية جارة، ويجب حينئذ إضمارُ «أنْ» بعدها، ومثله في الاحتمالين قوله:

٣٣٢ - أردتَ لكيما أنْ تطيرَ بقربتي ....[4]

فكي: إما تعليلية مُؤكدة لـ«لام»، أو مصدرية مؤكَّدة بـ«أنْ»، ولا تظهر «أنْ» بعد «كي» إلا في الضرورة كقوله:

٣٣٣ - فقالتْ: أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانحاً لسانَكَ كيما أنْ تغُرَّ وتخدعا؟[5]

وعن الأخفش أن «كي» جارة دائماً، وأن النصب بعدها بـ «أن» ظاهرة أو مضمرة، ويرده نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[2] فإن زعم أن «كي» تأكيد لـ«لام» كقوله:

٣٣٤ - .... ولاَ لِلِما بهمْ أبداً دواء[6]

ردَّ بأن الفصيح المقيسَ لا يُخرّج على الشاذ، وعن الكوفيين أنها ناصبة دائماً، ويرده قولهم: «كيمهْ» كما يقولون: لمه، وقول حاتم[7]:

---

(١) البيت لعبد الأعلى بن عبد الله كما في الخزانة ٣/ ٥٩١ وقال السيوطي: هو للنابغة الذبياني أو الجعدي ولم نجده في ديوان الذبياني ولكنه فيما ألحق بديوان الجعدي ص٢٤٦. وقال غيره: هو لعبد الله بن معاوية أو لقيس بن الخطيم. انظر ديوانه ص١٧٠ وحماسة البحتري ٣٣٩. وأكثر ما يروى البيت: يضرّ وينفعا.

(٢) تتمتها ﴿عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد ٥٧: ٢٣].

(٣) ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر ٥٩: ٧].

(٤) تمامه «فتتركها شناً ببيداء بلقع» والبيت مجهول القائل. وهو في الخزانة ٣/ ٥٨٥ الشن: القربة البالية. بلقع: مقفرة.

(٥) البيت لجميل وهو في ديوانه ص١٢٥ وينسب لحسان وليس في ديوانه، ورواية الديوان «لسانك هذا كي تغر» وهي الرواية الصحيحة، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٦) تقدم برقم ٣٢٨ وسيتكرر برقم ٦٥٥.

(٧) هو حاتم بن عبد الله الطائي، فارس شاعر جاهلي من أجواد العرب وليس البيت في ديوانه، وهو في الحماسة ٤/ ١١١ لمنصور النمري أو لرجل من باهلة والرواية فيها: فأبرزت ناري ثم أثبت ضوءها... وكذلك هي في شرح السيوطي ١٧٣ ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

٣٣٥ ـ وأوقدتُ ناري كي ليُبصرَ ضوؤُها وأخرجتُ كلبي وهْو في البيتِ داخلُه

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه، وأجابوا عن الأول بأن الأصل «كي يفعلَ ماذا» ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج «ما» الاستفهامية عن الصدْرِ، وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت، نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] «فيذهب كيما فيعود ظهرهُ طبقاً واحداً»[1] أي: كيما يسجد، وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه.

تنبيه: إذا قيل: «جئت لتكرمني» بالنصبِ فالنصبُ بـ«أنْ» مضمرة، وجوز أبو سعيد كون المضمر كي، والأول أولى؛ لأنَّ «أنْ» أمكنُ في عمل النصب من غيرها؛ فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة.

كم: على وجهين: خبرية بمعنى كثير، واستفهامية بمعنى: أيّ عدد.

ويشتركان في خمسة أمور: الاسمية، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وأما قول بعضهم في: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١]: أبدلت «أنّ» وصلتها من «كم» فمردود بأن عامل البدل هو عامل المبدل منه، فإن قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصدرُ فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قدر «أهلكنا» فلا تسلط له في المعنى على البدل، والصواب أن «كم» مفعول لـ«أهلكنا»، والجملة إما معمولة ليروا على أنه عُلِّق عن العمل في اللفظ، «وأنَّ» وصلتها مفعول لأجله، وإما مُعترضة بين ﴿يَرَوْا﴾ وما سدَّ مسدَّ مفعوليه وهو «أنّ» وصلتها، وكذلك قول ابن عصفور في: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[2]: «إن كم فاعل» مردودٌ بأن «كم» لها الصدر، وقوله: إن ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول: «ملكت كم عبيد» فيخرجها عن الصدرية، خطأ عظيم؛ إذ خرَّجَ كلام الله سبحانه على هذه اللغة، وإنما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل، أو جملة ﴿أَهْلَكْنَا﴾ على القول بأن الفاعل يكون جملة إما مطلقاً أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي نحو: «ظهرَ لي أقام زيدٌ» وجوز أبو البقاء كونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة، وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر.

---

(١) صحيح البخاري: كتاب التوحيد. والرواية فيه: «فيذهب كيما يسجدَ فيعود...» وفيه أيضاً في تفسير الآية: ﴿وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم ٦٨: ٤٢]: «فيذهب ليسجد فيعود...». وفي حاشية الدسوقي ١/ ١٩٥: «قال ابن حجر: الثابت في نسخ البخاري التصريح بيسجد، فلعل ابن هشام وقعت له نسخة بحذف يسجد» ولكن جاء في البخاري أيضاً في تفسير الآية ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة ٧٥: ٢٢]: «فيذهب كيما فيعود...».

(٢) تتمتها ﴿مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ [السجدة ٣٢: ٢٦].

ويفترقان[١] في خمسة أمور:

أحدها: أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهامية.

الثاني: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنه مُخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر.

الثالث: أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة، بخلاف المُبدل من الاستفهامية، يقال في الخبرية: «كم عبيدٍ لي خمسون بل ستون» وفي الاستفهامية «كم مالُك أعشرون أم ثلاثون».

الرابع: أن تمييز «كم» الخبرية مفرد أو مجموع، تقول: «كم عبد ملكتَ» و «كم عبيد ملكت» قال:

٣٣٦ ـ كم مُلوكٍ بادَ مُلكهمُ ونعيم سُوقة بادوا[٢]

وقال الفرزدق:

٣٣٧ ـ كم عمَّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاء قدْ حلبتْ عليَّ عشاري[٣]

ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفرداً، خلافاً للكوفيين.

الخامس: أن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جره مطلقاً خلافاً للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين، بل يشترط أن تجر «كم» بحرف جر؛ فحينئذ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكثير، والجر خلافاً لبعضهم، وهو بمن مضمرة وجوباً، لا بالإضافة خلافاً للزجاج.

وتلخص أن في جر تمييزها أقوالاً: الجواز، والمنع، والتفصيل فإن جُرَّتْ هي بحرف جر نحو: «بكم درهم اشتريتَ» جاز، وإلا فلا.

وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز «كم» الخبرية إذا كان الخبر مفرداً، وروي قول الفرزدق:

كم عمَّةً لكَ يا جريرُ وخالةً فدعاء قدْ حلبتْ عليَّ عشاري[٣]

بالخفض على قياس تمييز الخبرية، وبالنصب على اللغة التميمية، أو على تقديرها

---

(١) أي كم الخبرية وكم الاستفهامية.

(٢) لم يسم قائل البيت. ونعيم معطوفة على ملوك.

(٣) ديوان الفرزدق ٤٥١ وسيبويه ١/ ٢٥٣ و٢٩٣ و٢٩٥ وابن عقيل ١/ ١٠٥ والخزانة ٣/ ١٢٦ والفدع: اعوجاج في رسغ اليد من كثرة الحلب، أو في رسغ الرجل من كثرة الرعي. والعشار: ج عشراء وهي الناقة الحامل في شهرها العاشر.

استفهامية استفهام تهكم، أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللآتي كن يخدمنني فقد نسيته، وعليهما فكم: مبتدأ خبره «قد حلبت» وأفرد الضمير حملاً على لفظ كم، وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وُصفَ بـ «لك» وبـ«فدعاء» محذوفة مدلول عليها بالمذكورة؛ إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدَع كما حذف «لك» من صفة خالة استدلالاً عليها بـ «لك» الأولى، والخبر «قد حلبت» ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى؛ لأن المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظاً ومعنى، ونظيره «زينبُ وهندٌ قامتْ» وكم على هذا الوجه: ظرف أو مصدر، والتمييز محذوف، أي كم وقتٍ أو حلبة.

كأي: اسم مركب من كاف التشبيه وأيِّ المنونة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبهَ النونَ الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نوناً، ومَنْ وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف.

وتوافق «كأيّ» «كم» في خمسة أمور: الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[1] والاستفهام أخرى، وهو نادر، ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدل عليه بقول أبيّ بن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما: «كأيِّ تقرأ سُورةَ الأحزاب آيةً؟» فقال: ثلاثاً وسبعين.

وتخالفها في خمسة أمور:

أحدها: أنها مركبة، وكم بسيطة على الصحيح، خلافاً لمن زعم أنها مركبة من «الكاف وما» الاستفهامية، ثم حذفت ألفها لدخول الجار، وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب.

والثاني: أن مميزها مجرور بـ«من» غالباً، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويُردُّه قولُ سيبويه «وكأي رجلاً رأيت» زعمَ ذلك يونس؛ و «كأي قد أتانا رجلاً» إلا أن أكثر العرب لا يتكلمون به إلا مع «مِنْ»، انتهى. ومن الغالب قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾[2] ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾[3] ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾[4] ومن النصب قوله:

٣٣٨ - أُطرُدِ اليأسَ بالرَّجا فكأيٍّ آلماً حُمَّ يُسرُهُ بعد عُسرِ[5]

(١) تتمتها ﴿فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [آل عمران ٣: ١٤٦].
(٢) تقدم ذكرها.
(٣) تتمتها ﴿فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف ١٢: ١٠٥].
(٤) تتمتها ﴿لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [العنكبوت ٢٩: ٦٠].
(٥) لم يسم قائل البيت. الآلم: المتألم. حم: قدر.

وقوله:

٣٣٩ - وكائنْ لنا فضلاً عليكم ومنَّةً قديماً، ولا تدرونَ ما منَّ مُنعمُ[1]

والثالث: أنها لا تقع استفهاميةً عند الجمهور، وقد مضى.

والرابع: أنها لا تقع مجرورة، خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور، أجازا «بكأيٍّ تبيع هذا الثوب؟».

والخامس: أن خبرها لا يقع مفرداً.

كذا: ترد على ثلاثة أوجُهٍ:

١ - أحدها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما «كاف» التشبيه و«ذا» الإشارية كقولك: «رأيتُ زيداً فاضلاً ورأيتُ عمراً كذا» وقوله:

٣٤٠ - وأسلمني الزَّمانُ كذا فلا طربٌ ولا أنسُ[2]

وتدخل عليها «ها» التنبيه كقوله تعالى: ﴿أَهَٰكَذَا عَرۡشُكِۖ﴾[3].

٢ - والثاني: أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنياً بها عن غير عدد كقول أئمة اللغة: «قيل لبعضهم: أما بمكان كذا وكذا وجذٌ؟ فقال: بلى وِجاذا»[4] فنصب بإضمار أعرف، وكما جاء في الحديث أنه يقال للعبد يوم القيامة: «أتذكرُ يوم كذا وكذا؟ فعلت فيه كذا وكذا»[5].

٣ - الثالث: أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنياً بها عن العدد؛ فتوافق «كأيّ» في أربعة أمور: التركيب، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز.

وتخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها: أنها ليس لها الصَّدر، تقول: «قبضت كذا وكذا درهماً».

الثاني: أن تمييزها واجبُ النصب؛ فلا يجوز جره بـ«من» اتفاقاً، ولا بالإضافة، خلافاً للكوفيين، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: «كذا ثوبٍ، وكذا أثوابٍ» قياساً على العدد الصريح، ولهذا قال فُقهاؤهم: إنه يلزم بقول القائل: «له عندي كذا درهمٍ» مئة، وبقوله: «كذا

---

(١) (٢) لم نعرف القائل. وهما في شواهد السيوطي ١٧٤.

(٣) ﴿فَلَمَّا جَآءَتۡ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرۡشُكِۖ قَالَتۡ كَأَنَّهُۥ هُوَۚ وَأُوتِينَا ٱلۡعِلۡمَ مِن قَبۡلِهَا وَكُنَّا مُسۡلِمِينَ﴾ [النمل ٢٧: ٤٢].

(٤) انظر الخصائص ١/٢٤٩. الوجذ: نقرة في الجبل تمسك الماء، والحوض - عن القاموس المحيط.

(٥) في صحيح مسلم كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة: «فيقال عملت يوم كذا وكذا، كذا وكذا، وعملت يوم كذا وكذا، كذا وكذا، فيقول نعم...» وقريب منه في الترمذي: كتاب جهنم، وكتاب صفة القيامة.

دراهمَ» ثلاثة، وبقوله: «كذا كذا درهماً» أحدَ عشرَ، وبقوله: «كذا درهماً» عشرون، وبقوله: «كذا وكذا درهماً» أحد وعشرون، حملاً على المُحقَّقِ من نظائرهن من العدد الصريح، ووافقهم على هذه التفاصيل ـ غير مسألتيِ الإضافة ـ المبردُ والأخفشُ وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور، ووهم ابن السيِّدِ فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه.

الثالث: أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها، كقوله:

٣٤١ - عدِ النفسَ نُعمى بعدَ بُؤساك ذاكراً كذا وكذا لُطفاً بهِ نُسي الجُهدُ[1]

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا: «كذا درهماً» ولا «كذا كذا درهما» وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل.

كلا: مركبة عند ثعلب من «كاف» التشبيه و«لا» النافية، قال: وإنما شُدِّدتْ لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين، وعند غيره هي بسيطة.

وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثرِ البصريين حرف معناه الرَّدعُ والزَّجرُ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبداً الوقفَ عليها، والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متىَ سمعتَ كلاَّ في سورة فاحكم بأنها مكية؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة؛ لأن أكثر العتو كان بها، وفيه نظر؛ لأن لزوم المكية إنما يكون عن اختصاص العتو بها، لا عن غلبته، ثم لا تمتنع الإشارة إلى عتو سابق، ثم لا يظهر معنى الزجر في كلاَّ المسبوقة بنحو: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾[2]، ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[3] ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ﴾[4] وقولهم المعنى: انتهِ عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة ما شاء الله، وبالبعث، وعن العجلة بالقرآن، تعسُّفٌ؛ إذ لم يتقدم في الأولين حكاية نفي ذلك عن أحد، ولطول الفصل في الثالثة[5] بين كلاَّ وذكر العجلة، وأيضاً فإن أول ما نزل خمسُ آياتٍ من أول سورة العلق ثم نزل ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦] فجاءت في افتتاح الكلام، والواردُ منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعاً كلُّها في النصف الأخير.

---

(١) لم يسم قائل البيت.

(٢) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ۝٦ ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝٧ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ۝٨ كَلَّا بَلۡ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ﴾ [الانفطار ٨٢: ٦ ـ ٩].

(٣) ﴿أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبۡعُوثُونَ ۝٤ لِيَوۡمٍ عَظِيمٖ ۝٥ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٦ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ﴾ [المطففين ٨٣: ٤ ـ ٧].

(٤) ﴿لَا تُحَرِّكۡ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ ۝١٩ كَلَّا بَلۡ تُحِبُّونَ ٱلۡعَاجِلَةَ﴾ [القيامة ٧٥: ١٦ ـ ٢٠].

(٥) أي في الآية السابقة من سورة القيامة.

ورأى الكسائي وأبو حاتم[١] ومن وافقهما أنَّ معنى الرَّدع والزَّجر ليس مستمراً فيها، فزادوا فيها معنى ثانياً يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها. ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال، أحدها: للكسائي ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى حقاً، والثاني: لأبي حاتم ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى «ألا» الاستفتاحية، والثالث: للنضر بن شميل[٢] والفراء ومن وافقهما، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة «إي ونعمْ»، وحملوا عليه ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢] فقالوا: معناه «إي والقمر».

وقولُ أبي حاتم عندي أوْلى من قولهما؛ لأنه أكثر اطراداً؛ فإنَّ قول النضر لا يتأتى في آيتيّ المؤمنين والشعراء على ما سيأتي، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾[٣]، ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ﴾[٤]، ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] لأن «أنَّ» تكسر بعد «ألا» الاستفتاحية، ولا تكسر بعد حقاً ولا بعد ما كان بمعناها، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم، وأما قولُ مكي إن: «كلاّ» على رأي الكسائي اسمٌ إذا كانت بمعنى حقاً فبعيدٌ؛ لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليلٌ، ومخالفٌ للأصل، ومُحوج لتكلف دعوى علة لبنائها، وإلاَّ فلم لا نُوِّنتْ؟

وإذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين، والأرجح حملُها على الردع لأنه الغالب فيها، وذلك نحو: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ۝٧٨ كَلَّاۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾[٥]، ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ۝٨١ كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾[٦].

وقد تتعين للردع أو الاستفتاح نحو: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾[٧] لأنها لو كانت بمعنى «حقاً» لما كسرت همزة «إنَّ»، ولو كانت بمعنى «نعمْ» لكانت للوعد بالرجوع لأنها بعد الطلب كما يقال: «أكرم فلاناً» فتقول: «نعم» ونحو: ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾[٨] وذلك لكسر «إن»، ولأن «نعم» بعد الخبر للتصديق.

---

(١) سهل بن محمد السجستاني البصري (ـ ٢٤٨هـ) من كبار العلماء باللغة والشعر.

(٢) عالم في اللغة ورواية الحديث وأيام العرب، عاش في البصرة، وولي قضاء مرو، اتصل بالمأمون، ومات ٢٠٢هـ.

(٣) تتمتها ﴿لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين ٨٣: ١٨].

(٤) تتمتها ﴿لَفِي سِجِّينٍ﴾ [المطففين ٨٣: ٧] وقد تقدمت.

(٥) تتمتها ﴿وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم ١٩: ٧٨ و٧٩].

(٦) تتمتها ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم ١٩: ٨١ و٨٢].

(٧) تتمتها ﴿هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٩٩ و١٠٠].

(٨) أول الآية ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ...﴾ [الشعراء ٢٦: ٦١ و٦٢].

وقد يمتنع كونها للزجر نحو: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ۝ كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣١ و٣٢] إذ ليس قبلها ما يصح رَدُّه.

وقولُ الطبري وجماعة إنه لما نزل عدد خزنة جهنم: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠] قال بعضهم: اكفُوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر؛ فنزل ﴿كَلَّآ﴾ زجراً له؛ قول متعسف؛ لأن الآية لم تتضمن ذلك.

تنبيه: قرىء: ﴿كَلًّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾[1] بالتنوين: إما على أنه مصدر كلَّ إذا أعيا، أي كلّوا في دعواهم وانقطعوا، أو من «الكل» وهو الثقل أي حملوا كلاًّ، وجوز الزمخشري كونه حرفَ الردع ونُوِّنَ كما في ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾[2] وردّه أبو حيان بأن ذلك إنما صحَّ في ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ لأنه اسم أصله التنوين فرُجِعَ به إلى أصله للتناسب، أو على لغة منْ يصرف ما لا ينصرف مطلقاً، أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل، اهـ.

وليس التوجيه منحصراً عند الزمخشري في ذلك، بل جوز كون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية ثم إنه وصل بنية الوقف، وجزم بهذا الوجه في ﴿قَوَارِيرَاْ﴾[3] وفي قراءة بعضهم: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] بالتنوين، وهذه القراءة مُصَحِّحةٌ لتأويله في «كلا»؛ إذ الفعل ليس أصله التنوين.

كأنَّ: حرفٌ مركب عند أكثرهم، حتى ادَّعى ابن هشام وابن الخباز الإجماعَ عليه، وليس كذلك، قالوا: والأصل في «كأنَّ زيداً أسد» إن زيداً كأسدٍ، ثم قدم حرف التشبيه اهتماماً به، ففتحت همزة «أنَّ» لدخول الجار عليه، ثم قال الزجاج وابن جني: ما بعد الكاف جرٌّ بها.

قال ابن جني: وهي حرف لا يتعلق بشيء؛ لمفارقته الموضعَ الذي تتعلق فيه بالاستقرار، ولا يقدر له عامل غيره؛ لتمام الكلام بدونه، ولا هو زائد؛ لإفادته التشبيه.

وليس قوله بأبعدَ من قول أبي الحسن: إن كاف التشبيه لا تتعلق دائماً.

ولما رأى الزجاج أن الجارَّ غيرَ الزائد حقه التعلقُ قدر الكاف هنا اسماً بمنزلة «مثل»، فلزمه أن يقدر له موضعاً، فقدَّره مبتدأ، فاضطر إلى أن قدر له خبراً لم يُنطقْ به قطُّ، ولا المعنى مُفتقِر إليه، فقال: معنى «كأنَّ زيداً أخوك» مثلُ أُخُوَّةِ زيدٍ إياك كائنٌ.

وقال الأكثرون: لا موضع لـ«لأنَّ» وما بعدها؛ لأن «الكاف وأنَّ» صارا بالتركيب كلمة

---

(١) تتمتها ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم ١٩: ٨١ و٨٢].

(٢) ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان ٧٦: ٤].

(٣) ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ۝ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ [الإنسان ٧٦: ١٥ و١٦].

واحدة، وفيه نظر؛ لأن ذاك في التركيب الوضعي، لا في التركيب الطارىء في حال التركيب الإسنادي.

والمخلصُ عندي من الإشكال أن يُدَّعى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم.

وفي شرح الإيضاح لابن الخباز: ذهبَ جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب، لا لأنها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح، وإلاّ لكان الكلامُ غير تام، والإجماعُ على أنه تامٌّ، اهـ. وقد مضى أن الزجاج يراه ناقصاً.

وذكروا لـ«كأنَّ» أربعةَ معان:

١ ـ أحدها: ـ وهو الغالب عليها، والمتفق عليه ـ التشبيه، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لـ«كأنَّ»، وزعم جماعة منهم ابن السيدِ البطليوسيُّ أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً نحو: «كأنَّ زيداً أسدٌ» بخلاف «كأنَّ زيداً قائم، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم» فإنها في ذلك كله للظَّنِّ.

٢ ـ والثاني: الشك والظن، وذلك فيما ذكرنا، وحمل ابن الأنباري عليه «كأنَّكَ بالشتاء مُقبلٌ» أي أظنه مقبلاً.

٣ ـ والثالث: التحقيق، ذكره الكوفيون والزجاجي، وأنشدوا عليه:

٣٤٢ ـ فأصبحَ بطنُ مكَّةَ مُقشعِرّاً كأنَّ الأرضَ ليس بها هشامُ(١)

أي لأن الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهاً؛ لأنه ليس في الأرض حقيقة.

فإن قيل، فإذا كانت للتحقيقِ فمن أين جاء معنى التعليل؟

قلت: من جهة أن الكلام معها في المعنى جوابٌ عن سؤال عن العلة مقدر، ومثله: ﴿ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾(٢).

وأجيب بأمور: أحدها: أن المراد بالظرفية الكونُ في بطنها، لا الكونُ على ظهرها؛ فالمعنى أنه كان ينبغي ألاّ يقشعر بطنُ مكة مع دفن هشام فيه؛ لأنه لها كالغيث.

الثاني: أنه يحتمل أن هشاماً قد خلَّف من يسدُّ مسدَّه، فكأنه لم يمت.

الثالث: أن «الكاف» للتعليل، و«أنَّ» للتوكيد؛ فهما كلمتان لا كلمة، ونظيره: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾(٣) أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين.

٤ ـ والرابع: التقريب، قاله الكوفيون، وحملوا عليه «كأنك بالشتاء مُقبل» و «كأنك

---

(١) للحارث بن خالد في رثاء هشام بن المغيرة.
(٢) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ ...﴾ [الحج ٢٢: ١].
(٣) [القصص ٢٨: ٨٢] وقد سبق ذكرها.

بالفرج آتِ» و «كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزلْ» وقول الحريري:

٣٤٣ ـ كأني بكَ تنحطُ .... (١)

وقد اختلف في إعراب ذلك؛ فقال الفارسي: «الكاف» حرف خطاب، و«الباء» زائدة في اسم كأنَّ، وقال بعضهم: الكافُ اسم كأنَّ، وفي المثال الأول حذفُ مضاف، أي كأن زمانك مقبل بالشتاء، ولا حذف في «كأنك بالدنيا لم تكن» بل الجملة الفعلية خبر، والباء بمعنى في، وهي متعلقة بـ«تكن»، وفاعل تكن ضمير المخاطب، وقال ابن عصفور: الكاف والياء في كأنك وكأنّي زائدتان كافّتانِ لـ«كأنّ» عن العمل كما تكفها ما، والباء زائدة في المبتدأ، وقال ابن عمرون: المتصل بـ«كأنّ» اسمُها، والظرف خبرها، والجملة بعده حال، بدليل قولهم: «كأنَّكَ بالشَّمسِ وقد طلعتْ» بالواو، ورواية بعضهم «ولم تكن، ولم تزل» بالواو(٢)، وهذه الحالُ متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩] وكـ«حتى» وما بعدها في قولك: «ما زلت بزيد حتى فعلَ» وقال المطرزي(٣): الأصل كأني أبصرك تنحط، وكأني أبصر الدنيا لم تكن، ثم حذف الفعل وزيدت الباء.

مسألة: زعم قوم أن كأنَّ قد تنصب الجزأين، وأنشدوا:

٣٤٤ ـ كأنَّ أُذنيهِ إذا تشوَّفا قادمةً أوْ قلماً مُحرَّفا(٤)

فقيل: الخبر محذوف، أي يحكيان، وقيل: إنما الرواية «تخال أذنيه» وقيل: الرواية «قادمتا أو قلما مُحرَّفا» بألفاتٍ غير منونة، على أن الأسماء مثناة، وحذفت النون للضرورة، وقيل: أخطأ قائله، وهو أبو نخيلة، وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحّنه أبو عمرو(٥) والأصمعي، وهذا وهم؛ فإن أبا عمرو توفي قبل الرشيد.

كلّ: اسم موضوع لاستغراق أفراد المُنكّر، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥

---

(١) تمامه «إلى اللحد وتنغطُّ» وهو في مقاماته ص٨٠ والحريري هو القاسم بن علي، والبيت هنا للتمثيل لا للاستشهاد لأنه شعر مولد ولذلك تركه السيوطي في شرحه.

(٢) هكذا روي في المقاصد الحسنة ٣١١ وكشف الخفاء ٢/١٢٨ و١٣٥. والقول لعمر بن عبد العزيز.

(٣) ناصر بن عبد السيد (ـ ٦١٠هـ) أديب نحوي من خوارزم أخذ عن الزمخشري وبرع وألّف في اللغة والنحو والفقه.

(٤) الرجز لمحمد بن ذؤيب العماني في وصف فرس، وينسب لأبي نخيلة يعمر بن حزن الحِمّاني (ـ ١٤٥هـ) ولا يستشهد به لاضطراب الروايات ولتأخر قائله العماني عن زمن الاحتجاج فقد أدرك عهد الرشيد (١٧٠ـ ١٩٣هـ) وهو في الخزانة ٤/٢٩٢. تشوف: تطاول ـ قادمة: ريشة.

(٥) أبو عمرو بن العلاء «زبان بن عمار» (ـ ١٥٤هـ) بصري من أئمة اللغة والأدب وأحد القراء السبعة. هذا، وفي السيوطي ١٧٥ عن أوراق الصولي: «فقال الرشيد: دع كأنّ، وقل: تخال أذنيه، حتى يستوي الشعر».

والأنبياء: ٣٥ والعنكبوت: ٥٧] والمعرّف المجموع نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] وأجزاء المفرد المعرف نحو: «كُلُّ زيدٍ حسن» فإذا قلت: «أكلتُ كلَّ رغيفٍ لزيدٍ» كانت لعموم الأفراد، فإن أضفتَ الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فردٍ واحد.

ومن هنا وجب ـ في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان[(١)] ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ الله عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥] بترك تنوين قلب ـ تقديرُ «كل» بعد «قلب» ليعمّ أفراد القلوب كما عم أجزاء القلب.

وترد «كل» ـ باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها ـ على ثلاثة أوجه.

فأما أوجُهها باعتبار ما قبلها.

١ ـ فأحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة؛ فتدل على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى، نحو: «أطعمنا شاة كلَّ شاةٍ» وقوله:

٣٤٥ ـ وإنَّ الذي حانتْ بفلجٍ دماؤهُم ... هُم القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ[(٢)]

٢ ـ والثاني: أن تكون توكيداً لمعرفة، قال الأخفش والكوفيون: أو لنكرة محدودة، وعليهما ففائدتُها العمومُ، وتجب إضافتُها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾[(٣)] قال ابن مالك: وقد يخلفه الظاهر كقوله:

٣٤٦ ـ كم قد ذكرتُكِ لو أُجزى بذكركم ... يا أشبهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بالقمرِ[(٤)]

وخالفه أبو حيان، وزعم أن «كل» في البيت نعت مثلها في «أطعمنا شاة كل شاة» وليست توكيداً، وليس قوله بشيء؛ لأن التي يُنعت بها دالة على الكمال، لا على عموم الأفراد.

ومن توكيد النكرة بها قوله:

٣٤٧ ـ نلبثُ حولاً كاملاً كُلَّهُ ... لا نلتقي إلاّ على منهجِ[(٥)]

وأجاز الفراء والزمخشري أن تُقطع «كل» المؤكد بها عن الإضافة لفظاً تمسكاً بقراءة

---

(١) عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان (١٧٣ـ ٢٤٢هـ) شيخ الإقراء بالشام، وأقرأ أهل زمانه، وهو من طرق عبد الله بن عامر في قراءته.

(٢) البيت للأشهب بن رميلة أو لحريث بن محفض وهو في سيبويه ١/ ٩٦ الخزانة ٢/ ٥٠٧ و٣/ ٤٧٣ حانت: هلكت. فلج: اسم موضع. ويروى: وإن الألى. . . ولا شاهد فيه حينئذٍ على حذف نون الذين للتخفيف أو للضرورة. سيتكرر برقم ٩٥٢.

(٣) تتمتها ﴿أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر ١٥: ٣٠ وص ٣٨: ٧٣].

(٤) البيت كما في الأغاني ١/ ١١٣ والقالي ١/ ١٩٣ لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، وينسب لكثير عزة أيضاً وهو في ديوانه ص٢/ ١٩٦. ورواية الأغاني: لو أجدى تذكركم.

(٥) البيت للعرجي «عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان». منهج: طريق.

بعضهم ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَا﴾[١] وخرجها ابن مالك على أن «كلا» حال من ضمير الظرف، وفيه ضعف من وجهين: تقديم الحال على عامله الظرف، وقطع كل عن الإضافة لفظاً وتقديراً لتصير نكرة فيصح كونه حالاً، والأجود أن تقدر «كلًّا» بدلاً من اسم «إنَّ»، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل «كل» لأنه مفيد للإحاطة مثل «قمتم ثلاثتكم».

٣ ـ والثالث: ألاّ تكون تابعة، بل تالية للعوامل؛ فتقع مضافة إلى الظاهر نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨] وغير مضافة نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾[٢].

أما أوجُهها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضت الإشارة إليها:

١ ـ الأول: أن تضافَ إلى الظاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميعُ العواملِ نحو: «أكرمت كلَّ بني تميم».

٢ ـ والثاني: أن تضاف إلى ضمير محذوف، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتي قبلها، ووجهه أنهما سيان في امتناع التأكيد بهما، وفي تذكرة[٣] أبي الفتح أن تقديم «كل» في قوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾[٤] أحسن من تأخيرها؛ لأن التقدير كلهم، فلو أخرت لباشرت العامل مع أنها في المعنى منزَّلة منزلة ما لا يباشره، فلما قدمت أشبهت المرتفعة بالابتداء في أن كلاً منهما لم يسبقها عامل في اللفظ.

٣ ـ الثالث: أن تُضاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها ألاّ يعمل فيها غالباً إلاّ الابتداء، نحو: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[٥] فيمن رفع كلاًّ، ونحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾[٦] لأن الابتداء عامل معنوي، ومن القليل قوله:

---

(١) ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ [غافر ٤٠: ٤٨] قال الأخفش: «كل» مرفوع بالابتداء. وأجاز الكسائي والفراء (**إنا كلاً فيها**) بالنصب على النعت والتأكيد للمضمر في (إنا) وكذلك قرأ ابن السميقع وعيسى بن عمر. والكوفيون يسمون التأكيد نعتاً. ومنع ذلك سيبويه، قال: لأن كلاً لا تنعت ولا ينعت بها. ولا يجوز البدل فيه لأن المخبر عن نفسه لا يبدل منه غيره. وقال في معناه المبرد، قال: لا يجوز أن يبدل من المضمر هنا لأنه مخاطب ولا يبدل من المخاطَب ولا من المخاطِب لأنهما لا يشكلان فيبدل منهما. انتهى. «الجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٣٢١».

(٢) تتمتها ﴿وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾ [الفرقان ٢٥: ٣٩].

(٣) من كتب ابن جني: «التذكرة الأصبهانية» و«مختار تذكرة الفارسي وتهذيبها» ونظن أولهما هو المقصود.

(٤) ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأنعام ٦: ٨٤].

(٥) ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ . . .﴾ [آل عمران ٣: ١٥٤].

(٦) تقدم ذكرها.

٣٤٨ ـ .... فيصدرُ عنهُ كلُّها وهْوَ ناهلُ[١]

ولا يجب أن يكون منه قول عليّ رضي الله عنه:

٣٤٩ ـ فلمَّا تبيَّنَّا الهُدى كانَ كلُّنا على طاعةِ الرحمٰنِ والحقِّ والتُّقى[٢]

بل الأولى تقدير كان شأنية.

فصل

واعلم أن لفظ «كل» حكمُهُ الإفرادُ والتذكيرُ، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه؛ فإن كانت مضافة إلى منكّر وجب مراعاة معناها؛ فلذلك جاء الضمير:

أ ـ مفرداً مذكراً في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ﴾[٣] وقول أبي بكر[٤] وكعب[٥] ولبيد رضي الله عنهم:

٣٥٠ ـ كُلُّ امرئٍ مُصبَّحٌ في أهلهِ والموتُ أدنى من شراكِ نعلهِ[٦]

٣٥١ ـ كُلُّ ابن أُنثى وإنْ طالتْ سلامتهُ يوماً على آلةٍ حدباءَ محمولُ[٧]

٣٥٢ ـ ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا اللّهَ باطلُ وكُلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ[٨]

وقول السموءل[٩]:

٣٥٣ ـ إذا المرءُ لمْ يدنسْ من اللُّؤمِ عِرضهُ فكُلُّ رداءٍ يرتديهِ جميلُ

---

(١) صدره «يميد إذا مادت عليه دلاؤهم» ولم نقف على قائله. الضمائر في يميد، وعليه، وعنه: وهو: عائدة إلى الماء. والضمير في «كلها» عائد إلى الدلاء. ناهل: ريان.

(٢) في السيوطي ١٧٦ ما يضعف نسبته إلى الإمام علي.

(٣) تتمتها ﴿فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء ١٧: ١٣].

(٤) عبد اللّه بن أبي قحافة (ـ ١٣هـ) صديق النبي وأول من آمن به من الرجال، وأول الخلفاء الراشدين وأحد المبشرين، كان عالماً بأنساب العرب وأخبارها.

(٥) كعب بن زهير بن أبي سُلمى (ـ ٢٦هـ) شاعر فحل هجا النبي ثم أسلم وحسن إسلامه.

(٦) ليس الرجز لأبي بكر رضي الله عنه ولكنه تمثل به، وهو لأبي بكر بن شعوب وينسب للحكم النهشلي. شراك النعل: جلد سيرها.

(٧) البيت لكعب بن زهير وهو في شرح ديوانه ص١٩، وهذا البيت مع الشاهد ٤٦٤ و٧٦٢ و٨٠٦ و١١٨٧ من قصيدة واحدة.

(٨) تقدم ذكره برقم ٢١٩.

(٩) هو ابن غريض بن عادياء، شاعر جاهلي من أهل خيبر والبيت في ديوانه ٩٠ وينسب أيضاً إلى ابنه شريح وإلى عبد الملك الحارثي والجلاح الحارثي. ونسب في الأغاني ٩/ ٢٥٣ إلى دكين بن سعيد. وانظر شواهد السيوطي ١٨٠.

ب ـ ومفرداً مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[١]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[٢].

جـ ـ ومثنى في قول الفرزدق:

٣٥٤ ـ وكُلُّ رفيقَيْ كلِّ رحلٍ ـ وإن هُما تعاطى القنا قوماهُما ـ أخوانِ[٣]

وهذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنىً وإعراباً، فلنشرحه:

قوله: «كل رحلٍ» كل هذه زائدة، وعكسه حذفها في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾[٤] فيمن أضاف، ورحل: بالحاء المهملة، وتعاطى: أصله «تعاطيا» فحذف لامه للضرورة، وعكسه إثبات اللام للضرورة فيمن قال:

٣٥٥ ـ لها متنتانِ خظاتا ....[٥]

إذا قيل: إن «خظاتا» فعل وفاعل، أو الألف من «تعاطى» لامُ الفعلِ، ووحَّدَ الضمير لأن الرفيقين ليسا باثنين معينين، بل هما كثير كقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾[٦] ثم حمل على اللفظ؛ إذ قال: «هما أخوان» كما قيل: ﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾[٦] وجملة «هما أخوان» خبر «كل»، وقوله: «قوما» إمَّا بدل من القنا لأن قومهما من سببهما إذ معناها تقاومهما، فحذفت الزوائد، فهو بدل اشتمال، أو مفعول لأجله، أي تعاطيا القنا لمقاومة كل منهما الآخر، أو مفعول مطلق من باب: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[٧] لأن تعاطي القنا يدل على تقاومهما.

ومعنى البيت أن كل الرفقاء في السفر إذا استقروا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة، وإن تعاطى كل واحد منهما مُغالبة الآخر.

---

(١) [المدثر ٧٤: ٣٨] وقد تقدمت.

(٢) تقدم ذكرها.

(٣) ديوان الفرزدق ٨٧٠ وقال السيوطي ١٨٢: من الخطأ قول من قال: [إن «قوماً» مفرد منصوب، وإنما هو مثنى مرفوع مضاف إلى «هما». . . فأخوان: خبر كل، وجملة «وإن هما تعاطى القنا قوماهما» معترضة، وتعاطى: مفرد على ظاهره، وفاعله: قوماهما].

(٤) [غافر ٤٠: ٣٥] وقد تقدمت.

(٥) تمامه «كما أكبّ على ساعدَيه النَمِر» وهو لامرىء القيس «الديوان ٩٨». إذا قيل إن «خظاتا» فعل وفاعل فأصله خظتا لأنه من خظا يخظو إذا اكتنز لحمه. وإذا قيل هي مثنى «خظاة» أي المكتنزة باللحم ففيه حذف نون التثنية للضرورة وهو مع الشاهد ٤٥٤ و٩٢٤ من قطعة واحدة.

(٦) ﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات ٤٩: ٩].

(٧) ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٨٨].

د ـ ومجموعا مذكراً[1] في قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[2] وقول لبيد:

٣٥٦ ـ وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينهم دويهيةٌ تصفرُّ منها الأناملُ[3]

هـ ـ ومؤنثاً في قول الآخر:

٣٥٧ ـ وكلُّ مُصيباتِ الزَّمانِ وجدتُها سِوَى فُرقةِ الأحبابِ هيِّنة الخطبِ[4]

ويروى:

وكل مصيبات تصيب فإنها ....

وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه.

وهذا الذي ذكرناه ـ من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة ـ نصَّ عليه ابن مالك، وردَّه أبو حيان بقول عنترة[5]:

٣٥٨ ـ جادتْ عليهِ كلُّ عينٍ ثرَّةٍ فتركْنَ كلَّ حديقةٍ كالدِّرهمِ

فقال: «تركنَ» ولم يقل: تركتْ؛ فدل على جواز «كُلُّ رجلٍ قائم، وقائمون».

والذي يظهر لي خلافُ قولهما، وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبةُ الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو: «كلُّ رجلٍ يُشبعهُ رغيفٌ» أو إلى المجموع وجب الجمعُ كبيت عنترة؛ فإنَّ المراد أن كل فرد من الأعينِ جاد، وأن مجموع الأعين تركن، وعلى هذا فتقول: «جاد عليَّ كلُّ محسنٍ فأغناني» أو «فأغنَوْني» بحسب المعنى الذي تريده.

وربما جُمعَ الضميرُ مع إرادة الحكم على كل واحد، كقوله:

٣٥٩ ـ من كلِّ كوماءَ كثيراتِ الوَبرِ[6]

وعليه أجاز ابن عصفور في قوله:

٣٦٠ ـ وما كلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيك نُصحه وما كلُّ مؤتٍ نُصحَهُ بلبيبِ[7]

---

(١) أي لما أضيفت «كل» إلى نكرة وجب مراعاة المعنى فجاء الضمير مجموعاً مذكراً.

(٢) أول الآية ﴿فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ ...﴾ [المؤمنون ٢٣: ٥٣].

(٣) تقدم هذا البيت برقم ٦٦ و٢٢٦ وسيتكرر برقم ١٠٥٩.

(٤) لقيس بن ذريح «الديوان ص٦٦» وانظر خبره في شواهد السيوطي ١٨٣.

(٥) عنترة بن شداد فارس شجاع وشاعر فحل من أصحاب المعلقات، كان أسود عزيز النفس، والبيت من معلقته وهو في ديوانه ١٤٥ وفي شرح الزوزني ٢٦٨. والثرة: الغزيرة. وأراد بالحديقة دائرة الماء الصغيرة تبقى في الأرض بعد المطر.

(٦) رجز لم نقف على قائله. والكوماء: العظيمة السنام.

(٧) نسب هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي «ظالم بن عمرو» وقيل: هو لمودود العنبري. وهو في سيبويه ٢/ ٤٠٩.

أن يكون «مؤتيك» جمعاً حُذفتْ نونه للإضافة، ويحتمل ذلك قولُ فاطمة الخزاعية تبكي إخوتها(١):

٣٦١ ـ إخوتي لا تبعَدوا أبداً وَبَلى واللّهِ قد بعَدوا
كلُّ ما حيٍّ وإن أمِروا وارِدو الحوضِ الذيْ وردوا

وذلك في قولها: «أمروا» فأما قولها: وردوا فالضمير لإخوتها، هذا إن حملت الحيَّ على نقيض الميت وهو ظاهر، فإن حملته على مرادف القبيلة فالجمع في «أمروا» واجب مثله في: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾(٢) وليس من ذلك: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾(٣) لأن القرآن لا يُخرَّج على الشاذ، وإنما الجمع باعتبار معنى الأمة، ونظيره الجمع في قوله تعالى: ﴿أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ﴾(٤) ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾(٥) فليس الضامر مفرداً في المعنى لأنه قسيم الجمع وهو: ﴿رِجَالًا﴾(٥) بل هو اسم جمع كالجامل والباقر، أو صفة لجمع محذوف أي كل نوع ضامر، ونظيره: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾(٦) فإن: ﴿كَافِرٍ﴾ نعت لمحذوف مفرد لفظاً مجموع معنى أي أول فريق كافر، ولولا ذلك لم يقل: ﴿كَافِرٍ﴾ بالإفراد.

وأشكلُ من الآيتين قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾(٧) ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنترة.

والجواب عنها: أن جملة: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقينَ، لا صفة لكل شيطان، ولا حال منه؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى «كل»، ولا إلى ما أضيفت إليه، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام.

وإن كانت «كل» مضافة إلى معرفة فقالوا: يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها؛ نحو: «كلهم قائم، أو قائمون» وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى

---

(١) هي بنت الأجحم بن دندنة، والبيتان في شرح الحماسة ٢/ ١٨٩ بعد يبعد ـ من باب فرح ـ أي هلك. وأمروا: كثروا وعظموا.
(٢) تقدم ذكرها.
(٣) ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر ٤٠: ٥].
(٤) ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران ٣: ١١٣].
(٥) ﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ [الحج ٢٢: ٢٧].
(٦) ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا۟﴾ [البقرة ٢: ٤١].
(٧) ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾ [الصافات ٣٧: ٦ ـ ٨].

﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ۝٩٣ لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدّٗا ۝٩٤ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا﴾ [مريم: ٩٣ ـ ٩٥] والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها نحو: ﴿وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [مريم: ٩٥] الآية، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه الصلاة والسلام: «يا عبادي كلكم جائعٌ إلا من أطعمتهُ[١]» الحديث، وقوله عليه الصلاة والسلام: «كل الناسِ يغدُو فبائعٌ نفسه فمُعتقها أو موبقها[٢]» و «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رَعيته»[٣]، و «كلنا لك عبد»[٤].

ومن ذلك: ﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾[٥] وفي الآية حذف مضاف وإضمار لما دل عليه المعنى لا اللفظ، أي إن كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤولاً عنه. وإنما قدرنا المضاف لأن السؤال عن أفعال الحواس، لا عن أنفسها، وإنما لم يقدر ضمير «كان» راجعاً لكل لئلا يخلو «مسؤولاً» عن ضمير فيكون حينئذ مسنداً إلى «عنه» كما توهمَ بعضهم، ويرده أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما، وأما: ﴿لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ﴾[٦] فجملة أجيب بها القسم، وليست خبراً عن «كل»، وضميرُها راجع لـ«من»، لا لـ«كل»، ومَن معناها الجمع.

فإن قُطعت عن الإضافة لفظاً فقال أبو حيان: يجوز مراعاة اللفظ نحو: ﴿كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿فَكُلًّا أَخَذۡنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾[٧] ومراعاة المعنى نحو: ﴿وَكُلّٞ كَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤] والصوابُ أن المقدر يكون مفرداً نكرة؛ فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد، ويكون جمعاً معرفاً فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد، ولكن فُعلَ ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما؛ فالأول: نحو: ﴿كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[٨] ﴿كُلّٞ قَدۡ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسۡبِيحَهُۥۗ﴾[٩] إذ التقدير كل أحد، والثاني: نحو: ﴿كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، ﴿وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ﴾[١٠] ﴿وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، ﴿وَكُلّٞ كَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤] أي كلهم.

---

(١) صحيح مسلم: كتاب البر والصلة والآداب.
(٢) صحيح مسلم: كتاب الطهارة.
(٣) صحيح مسلم: كتاب الإمارة.
(٤) صحيح مسلم: كتاب الصلاة.
(٥) أول الآية ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ . . .﴾ [الإسراء ١٧: ٣٦].
(٦) [مريم ١٩: ٩٤].
(٧) تتمتها ﴿فَمِنۡهُم مَّنۡ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِ حَاصِبٗا وَمِنۡهُم مَّنۡ أَخَذَتۡهُ ٱلصَّيۡحَةُ وَمِنۡهُم مَّنۡ خَسَفۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ . . .﴾ [العنكبوت ٢٩: ٤٠].
(٨) ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة ٢: ٢٨٥].
(٩) ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلطَّيۡرُ صَٰٓفَّٰتٖۖ كُلّٞ قَدۡ . . .﴾ [النور ٢٤: ٤١].
(١٠) ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ كُلّٞ فِي . . .﴾ [الأنبياء ٢١: ٣٣].

مسألتان:

الأولى: قال البيانيون: إذا وقعت «كل» في حيز النفي كان النفي موجهاً إلى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوتَ الفعلِ لبعض الأفراد، كقولك: «ما جاء كلُّ القوم، ولم آخذ كلَّ الدراهم، وكلَّ الدراهم لم آخذ» وقوله:

٣٦٢ ـ ما كلُّ رأي الفتى يدعُو إلى رشدٍ ....[1]

وقوله:

٣٦٣ ـ ما كلُّ ما يتمنى المرءُ يدركه ....[2]

وإن وقع النفيُ في حيزها اقتضى السّلبَ عن كلّ فرد كقوله عليه الصلاة والسلام ـ لما قال له ذو اليدين[3]: أنسيتَ أم قُصرت الصلاة ـ: «كلُّ ذلكَ لم يكُنْ»، وقول أبي النجم[4]:

٣٦٤ ـ قد أصبحت أُمُّ الخيار تدَّعي علَيَّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ

وقد يُشكل على قولهم في القسم الأول قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[5].

وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت أبي النجم بأنه لا فرقَ في المعنى بين رفع «كل» ونصبه، ورد الشلوبين على ابن أبي العافية[6] إذ زعم أن بينهما فرقاً، والحق ما قاله البيانيون، والجواب عن الآية: أن دلالة المفهوم إنما يُعوَّلُ عليها عند عدم المعارضِ، وهو هنا موجود؛ إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً.

الثانية: «كل» في نحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟﴾[7] منصوبةٌ على الظرفية

---

(١) لم نقف على تتمة البيت وقائله، وقد أهمله السيوطي في شرح الشواهد.

(٢) تمامه «تجري الرياح بما لا تشتهي السفن» وهو للمتنبي «شرح الديوان ٢/ ٤٦٩» وقد تجاوزه السيوطي لأن قائله مولد «قتل ٣٥٤هـ».

(٣) هو الخِرباق السلمي، صحابي روى عنه البخاري ومسلم، وهذا الحديث في صحيح مسلم: كتاب الصلاة.

(٤) أبو النجم هو الفضل بن قدامة العجلي (ـ ١٣٠هـ) من أشهر الرجاز وأحسنهم إنشاداً للشعر اتصل بعبد الملك وهشام. أم الخيار: زوجته. والرجز في سيبويه ١/ ٤٤ و٦٩ و٧٣ والخزانة ١/ ١٧٣ و٤٤٥ والبيانيون يقولون برفع «كله» على معنى أنه لم يصنع شيئاً مما تدعيه عليه من الذنوب. وانظر تلخيص القزويني ٦٩. سيتكرر برقم ٨٨٢ و١٠٣٢ و١٠٧٣.

(٥) ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا . . .﴾ [الحديد ٥٧: ٢٣].

(٦) أبو بكر محمد بن عبد الرحمٰن (ـ ٥٨٣هـ) فقيه أندلسي كان أديباً وعالماً بالعربية.

(٧) ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة ٢: ٢٥].

باتفاق، وناصبها الفعل الذي هو جوابٌ في المعنى مثل ﴿قَالُوا۟﴾ في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة «ما» فإنها محتملة لوجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً مصدرياً والجملة بعده صلة له؛ فلا محل لها، والأصل كل رزق، ثم عبر عن معنى المصدر بـ«ما» والفعل، ثم أنيبا عن الزمان، أي كلّ وقتِ رزقٍ، كما أنيب عنه المصدرُ الصريحُ في «جئتُكَ خفوقَ النجم».

والثاني: أن تكون اسماً نكرة بمعنى وقت؛ فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقتٍ، والجملة بعده في موضع خفض على الصفة؛ فتحتاج إلى تقدير عائد منها، أي كل وقت رزقوا فيه.

ولهذا الوجه مُبعِد، وهو ادعاء حذف عائد الصفة[١] وجوباً، حيث لم يرد مُصرّحاً به في شيء من أمثلة هذا التركيب، ومن هنا ضعف قول أبي الحسن في نحو: «أعجبني ما قمت»: إن «ما» اسمٌ، والأصل «ما قمته»، أي القيام الذي قمته، وقوله في «يا أيها الرجل»: إن «أيًّا» موصولة والمعنى: يا من هو الرجل؛ فإن هذين العائدين لم يُلفظ بهما قط، وهو مُبعِد عندي أيضاً لقول سيبويه في نحو: «سرتُ طويلاً، وضربت زيداً كثيراً»: إن طويلاً وكثيراً حالان من ضمير المصدر محذوفاً، أي سرتُه وضربته، أي السير والضرب؛ لأن هذا العائد لم يتلفظ به قط.

فإن قلت: فقد قالوا: «ولا سيما زيدٌ» بالرفع، ولم يقولوا قط: «ولا سيما هو زيد».

قلت: هي كلمة واحدة شذوا فيها بالتزام الحذف، ويُؤنسكَ بذلك أن فيها شذوذين آخرين: إطلاق «ما» على الواحد ممن يعقل، وحذفَ العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة.

وللوجه الأول مُقرِّبان: كثرة مجيء الماضي بعدها نحو: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ﴾[٢]، ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ﴾[٣]، ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ﴾[٤]، ﴿وَإِنِّى كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓا۟﴾[٥] وأنَّ «ما» المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى؛ فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبة على الأُخرى، ولا يجوز أن تكون شرطية مثلها في «ما تفعلْ أفعلْ» لأمرين: أن تلك عامة فلا تدخل عليها أداة العموم، وأنها لا ترد بمعنى الزمان على الأصح.

---

(١) مراده: حذف العائد في جملة الصفة.

(٢) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء ٤: ٥٦].

(٣) ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة ٢: ٢٠].

(٤) ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ قَالَ إِن تَسْخَرُوا۟ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ [هود ١١: ٣٨].

(٥) تتمتها ﴿أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْا۟ ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا۟ وَٱسْتَكْبَرُوا۟ ٱسْتِكْبَارًا﴾ [نوح ٧١: ٧].

وإذا قلت: «كلما استدعيتُكَ فإن زُرتني فعبدي حُرٌّ» فـ«كلّ» منصوبة أيضاً على الظرفية، ولكنَّ ناصبها محذوف مدلول عليه بـ«حُرٌّ» المذكور في الجواب، وليس العاملُ المذكورَ لوقوعه بعد «الفاء وإنْ»، ولمّا أشكل ذلك على ابن عصفور قال وقلده الأُبَديُّ[1]: إن كلاً في ذلك مرفوعة بالابتداء، وإن جملتي الشرط والجواب خبرها، وإن الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو: «كلُّ رجلٍ يأتيني فله درهم» وقدَّرا في الكلام حذف ضميرين، أي كلما استدعيتك فيه فإن زرتني فعبدي حرّ بعده؛ لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه.

قال أبو حيان: وقولهما: مدفوع بأنه لم يسمع «كل» في ذلك إلا منصوبة، ثم تلا الآيات المذكورة، وأنشد قوله:

٣٦٥ - وقَولي كلما جشأت وجاشت مكانَكِ تُحمدي أو تستريحي[2]

وليس هذا مما البحثُ فيه؛ لأنه ليس فيه ما يمنع من العمل.

كلا وكلتا: مفردان لفظاً، مُثنَّيان معنىً، مضافان أبداً لفظاً ومعنىً إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين، إما بالحقيقة والتنصيص نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾[3] ونحو: ﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾[4] وإما بالحقيقة والاشتراك نحو: «كلانا» فإن «نا» مشتركة بين الاثنين والجماعة، أو بالمجاز كقوله:

٣٦٦ - إنَّ للخيرِ وللشَّرِّ مدىً وكلا ذلكَ وجهٌ وقَبَلْ[5]

فإن «ذلك» حقيقةٌ في الواحد، وأشير بها إلى المثنى على معنى: وكلا ما ذكر، على حدها في قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[6] وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله:

٣٦٧ - كلا أخي وخليلي واجدي عضُداً ....[7]

فإنه ضرورة نادرة، وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو: «كلايَ

---

(١) أبو الحسن علي بن محمد (ـ ٦٨٠هـ) نحوي أندلسي كان تلميذ الشلوبين ثم صار أستاذ أبي حيان وكان في غاية الفقر. برع في وجوه الخلاف وإقراء كتاب سيبويه.

(٢) البيت لعمرو بن الإطنابة «اسم أبيه زيد» يخاطب نفسه. جشأت وجاشت بمعنى اضطربت.

(٣) ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ [الكهف ١٨: ٣٣].

(٤) ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء ١٧: ٢٣].

(٥) البيت لعبد اللّه بن الزبعرى من قصيدة قالها في وقعة أحد. قَبَل أي طريق واضح، والمعنى أن كلاً من الخير والشر وجه من الوجوه، أو طريق من الطرق، التي يصرّف الإنسان فيها شؤونه. والبيت في ابن عقيل ٢/ ١٣ وانظر شواهد السيوطي ١٨٧.

(٦) ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة ٢: ٦٨].

(٧) تمامه «في النائبات وإلمام الملمات» والبيت مجهول القائل وهو في ابن عقيل ٢/ ١٣.

وكلاكَ مُحسنان»، وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة نحو: «كلَا رجلينِ عندكَ مُحسنانِ» فإن رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف، وحَكَوا: «كلتا جاريتين عندكَ مقطُوعة يدُها» أي تاركة للغزل.

ويجوز مراعاة لفظ «كلا وكلتا» في الإفراد نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[1] ومراعاة معناهما، وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله:

٣٦٨ - كلاهما حين جدَّ السَّيرُ بينهما ... قدْ أقلعا، وكلاَ أنفيهما رابِ[2]

ومثَّل أبو حيان لذلك بقول الأسود بن يعفُر[3]:

٣٦٩ - إنَّ المنيَّة والحتوفَ كلاهما ... يُوفي المنيَّة يرقُبانِ سوادي

وليس بمتعين لجواز كون «يرقبان» خبراً عن المنية والحتوف، ويكون ما بينهما إما خبراً أول أو اعتراضاً، ثم الصواب في إنشاده: «كلاهما يُوفي المخارم»؛ إذ لا يقال: إن المنية توفي نفسها.

وقد سئلت قديماً عن قول القائل: «زيدٌ وعمروٌ كلاهما قائم، أو كلاهما قائمان» أيهما الصواب؟ فكتبت: إن قدِّر كلاهما توكيداً قيل: قائمان، لأنه خبر عن زيد وعمرو، وإن قدر مبتدأ فالوجهان، والمختار الإفراد، وعلى هذا فإذا قيل: «إنَّ زيداً وعمراً» فإن قيل: «كليهما» قيل: «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان، ويتعين مراعاة اللفظ في نحو: «كلاهما محب لصاحبه» لأن معناه كل منهما، وقوله:

٣٧٠ - كلانا غنيٌّ عن أخيهِ حياتَهُ ... ونحنُ إذا مُتنا أشدُّ تغانيا[4]

كيف: ويقال فيها: «كي» كما يقال في سوف: سو، قال:

٣٧١ - كي تجنحون إلى سِلم وما ثُئِرت ... قتلاكُمُ ولظى الهيجاءِ تضطرمُ؟[5]

وهو اسم؛ لدخول الجار عليه بلا تأويل في قولهم: «على كيفَ تبيعُ الأحمرين»[6]

---

(١) [الكهف ١٨: ٣٣] وقد تقدمت.

(٢) البيت للفرزدق في صفة فرسين، «الديوان ص٣٤». أقلعا: توقفا. رابي: منتفخ من الجري.

(٣) شاعر جاهلي من سادات بني تميم، نادم النعمان بن المنذر واشتهر بلقب أعشى بني نهشل. يوفي: يشرف على المخارم: الطرق. سوادي: شخصي. والبيت مع الشاهد ٥٩٠ من قطعة واحدة.

(٤) وينسب البيت إلى عبد الله بن معاوية وإلى الأبيرد الرياحي وإلى سيار بن هبيرة. ونسبه صاحب اللسان «مادة غني» إلى المغيرة بن حبناء. وانظر شواهد السيوطي ١٨٩. حياته: منصوبة على الظرفية.

(٥) تقدم برقم ٣٣٠.

(٦) يعني اللحم والخمر.

ولإبدال الاسم الصريح منه نحو: «كيفَ أنتَ؟ أصحيحٌ أم سقيم؟» وللإخبار به مع مُباشرته الفعلَ في نحو: «كيفَ كُنتَ؟» فبالإخبار به انتفتِ الحرفية، وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية.

وتستعمل على وجهين:

أحدهما: أن تكون شرطاً؛ فتقتضي فعلين متفقي اللّفظ والمعنى غير مجزومين نحو: «كيفَ تصنع أصنع» ولا يجوز «كيف تجلس أذهب» باتفاق، ولا «كيف تجلسْ أجلسْ» بالجزم عند البصريين إلا قُطرباً؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرّ، وقيل: يجوز مطلقاً، وإليه ذهب قُطرب والكوفيون، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـ«ما»، قالوا: ومن ورودها شرطاً: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[١]، ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٢]، ﴿فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٣] وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها، وهذا يُشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها.

والثاني: وهو الغالب فيها: أن تكون استفهاماً، إما حقيقياً نحو: «كيف زيدٌ؟» أو غيره نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾[٤] الآية؛ فإنه أخرج مُخرج التعجب.

وتقع خبراً قبل ما لا يستغني، نحو: «كيف أنتَ» و «كيف كُنتَ» ومنه «كيف ظننت زيداً» و «كيفَ أعلمتَهُ فرسكَ» لأن ثاني مفعولي «ظن» وثالث مفعولات «أعلم» خبرانِ في الأصل، وحالاً قبل ما يستغني، نحو: «كيفَ جاءَ زيدٌ؟» أي على أي حالة جاء زيد، وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقاً أيضاً، وأن منه: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[٥] إذ المعنى: أيّ فعلٍ فعلَ ربك؟ ولا يتجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل، ومثله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ﴾[٦] أي: فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد يصنعون، ثم حذف عاملها مؤخراً عنها وعن «إذا»، كذا قيل، والأظهر أن يقدر بين «كيف وإذا»، وتقدر «إذا» خالية عن معنى الشرط. وأما: ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾[٧] فالمعنى كيف يكون لهم عهدٌ وحالهم كذا وكذا، فكيف: «حالٌ من عهد»، إما على أنّ «يكون» تامة أو ناقصة وقلنا: بدلالتها على الحدث، وجملة الشرط حال من ضمير الجمع.

---

(١) ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة ٥:٦٤].

(٢) ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران ٣:٦].

(٣) ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم ٣٠:٤٨].

(٤) تتمتها ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة ٢:٢٨].

(٥) ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل ١٠٥:١].

(٦) تتمتها ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ [النساء ٤:٤١].

(٧) تتمتها ﴿لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً . . .﴾ [التوبة ٩:٨].

وعن سيبويه أن «كيف» ظرف، وعن السيرافي والأخفش أنها اسمٌ غير ظرف، ورتبوا على هذا الخلاف أموراً:

أحدها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً، وعندهما رفع مع المبتدأ، نصب مع غيره.

الثاني: أن تقديرها عند سيبويه، في أي حال، أو على أي حال، وعندهما تقديرها في نحو: «كيف زيد» أصحيح زيد، ونحوه، وفي نحو: «كيف جاء زيد؟» أراكباً جاء زيد، ونحوه.

الثالث: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال: «على خير» ونحوه، ولهذا قال رُؤبة[١] ـ وقد قيل له: كيف أصبحت؟ ـ «خيرٍ عافاكَ اللّهُ» أي: على خيرٍ، فحذف الجار وأبقى عمله، فإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل: صحيح، أو سقيم. وعندهما على العكس، وقال ابن مالك ما معناه: لم يقل أحد إن: «كيف» ظرف؛ إذ ليست زماناً ولا مكاناً، ولكنها لما كانت تُفسَّر بقولك: على أي حال لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفاً؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليهما مجازاً، اهـ. وهو حسن، ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البدل: كيف أنت؟ أصحيحٌ أم سقيم، بالرفع، ولا يبدل المرفوع من المنصوب.

تنبيه: قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧] لا تكون «كيف» بدلاً من «الإبل»، لأن دخول الجار على كيف شاذ، على أنه لم يسمع في «إلى»، بل في «على»، ولأن «إلى» متعلقة بما قبلها؛ فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدم عليه، ولأن الجملة التي بعدها تصير حينئذٍ غيرَ مرتبطةٍ، وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال، وفعل النظر مُعلَّق، وهي وما بعدها بدل من الإبل بدل اشتمال، والمعنى إلى الإبل كيفيَّةِ خلقها، ومثله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾[٢] ومثلهما في إبدال جملة فيها «كيف» من اسم مفرد قوله:

٣٧٢ ـ إلى اللّهِ أشكو بالمدينةِ حاجةً وبالشَّامِ أُخرى كيفَ يلتقيانِ[٣]

أي أشكو هاتين الحاجتين تعذرَ التقائهما.

مسألة: زعم قوم أن «كيف» تأتي عاطفة، وممن زعم ذلك عيسى بن موهب، ذكره في كتاب العلل، وأنشد عليه:

٣٧٣ ـ إذا قلَّ مالُ المرءِ لانت قناتُهُ وهانَ على الأدنى فكيفَ الأباعدِ[٤]

---

(١) رؤبة بن العجاج (ـ ١٤٥هـ) من أفصح الرجاز، احتج العلماء بشعره ولغته وقال الخليل يوم مات: دفنّا اللغة والشعر والفصاحة.

(٢) تتمتها ﴿وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ [الفرقان ٢٥: ٤٥].

(٣) ينسب البيت للفرزدق وليس في ديوانه. سيتكرر برقم ٧٨٨.

(٤) لم نقف على قائله.

وهذا خطأ؛ لاقترانها بالفاء، وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية، ثم يحتمل أن الأباعد مجرور بإضافة مبتدأ محذوف، أي فكيف حالُ الأباعدِ، فحذف المبتدأ على حد قراءة ابن جماز[1] ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةِ﴾[2] أو بتقدير: فكيف الهوانُ على الأباعد، فحذف المبتدأ والجار، أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت «كيف» بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم.

حرف اللام

اللام المفردة: ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة، وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب، خلافاً للكوفيين، وسيأتي.

فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر، نحو: لزيد، ولعمرو، إلا مع المستغاث المباشر لـ«يا» فمفتوحة نحو: «يالَلّهِ» وأما قراءة بعضهم: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[3] بضمها فهو عارض للإتباع، ومفتوحة مع كل مُضمر نحو: «لنا، ولكم، ولهم»، إلا مع ياء المتكلم فمكسورة.

وإذا قيل: «يا لكَ، ويالي» احتمل كل منهما أن يكون مستغاثاً به وأن يكون مستغاثاً من أجله، وقد أجازهما ابن جني في قوله:

٣٧٤ ـ فياشوقُ ما أبقى، ويالي من النَّوى ....[4]

وأوجب ابن عصفور في «يالي» أن يكون مستغاثاً من أجله؛ لأنه لو كان مستغاثاً به لكان التقدير «يا أدعو لي»، وذلك غير جائز في غير باب ظننت وفقدت وعدمت، وهذا لازم له، لا لابن جني، لما سأذكره بعدُ.

ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرأ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ﴾[5].

وللّام الجارّة اثنان وعشرون معنى:

أحدها: الاستحقاق، وهي الواقعة بين معنىً وذاتٍ، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ و ﴿ٱلْعِـزَّةَ

---

(١) هو سليمان بن مسلم بن جمّاز (مات نحو ١٧٠ هـ) وكان قارئاً ضابطاً من رواة أبي جعفر القارىء المدني.

(٢) ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾ [الأنفال ٨: ٦٧] وخرجت قراءة الجر على حذف المضاف والتقدير: والله يريد ثوابَ الآخرة.

(٣) هي أول سورة الفاتحة، وقد كررت كثيراً في مختلف السور. وروي عن ابن أبي عبلة «الحمد لُله» بضم الدال واللام على إتباع الثاني الأول وليتجانس اللفظ. وروي عن الحسن وزيد بن علي «الحمد لِله» بكسر الدال على إتباع الأول الثاني. انظر الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٣٦ ومعاني القرآن ١/ ٣ ـ ٤.

(٤) تمامه «ويا دمعِ ما أجرى ويا قلب ما أصبى» أو: ما أقسى. ولم نقف على قائله وقد تركه السيوطي. سيتكرر برقم ٤٠١.

(٥) تتمتها ﴿وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال ٨: ٣٣].

﴿لِلَّهِ﴾، والملك لله، والأمر لله، ونحو: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] و ﴿لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ﴾(١) ومنه «للكافرين النار» أي عذابها.

والثاني: الاختصاص نحو: «الجنة للمؤمنين، وهذا الحصير للمسجد، والمنبر للخطيب، والسرج للدابة، والقميص للعبد» ونحو: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾(٢)، ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾(٣) وقولك: هذا الشعر لحبيب، وقولك: أدوم لك ما تدوم لي.

والثالث: الملك، نحو: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾(٤) وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين، ويمثل له بالأمثلة المذكورة ونحوها، ويرجحه أن فيه تقليلاً للاشتراك، وأنه إذا قيل: «هذا المال لزيد والمسجد» لزمَ القولُ بأنها للاختصاص مع كون زيد قابلاً للملك، لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعةً، وأكثرهم يمنعه.

الرابع: التمليك، نحو: «وهبت لزيد ديناراً».

الخامس: شبه التمليك، نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾(٥).

السادس: التعليل، كقوله:

٣٧٥ ـ ويومَ عقرتُ للعذارى مطيَّتي ....(٦)

وقوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] وتعلقها بـ ﴿فَلْيَعْبُدُوا۟﴾، وقيل: بما قبله، أي ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍۭ ۝٥ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾(٧)، ورُجِّح بأنهما في مصحف أبيّ سورةٌ واحدةٌ، وضعّف بأنّ «جعْلهم كعصفٍ» إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت، وقيل: متعلقة بمحذوف تقديره اعجبوا، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]، إي وإنه من أجل حب المال لبخيل، وقراءة حمزة ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لِمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾(٨) الآية، أي لأجل إتياني إياكم(٩) بعض الكتاب والحكمة ثم لمجيء محمد ﷺ

---

(١) [المائدة ٥: ٤١ والبقرة ٢: ١١٤].

(٢) ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ ۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف ١٢: ٧٨].

(٣) تتمتها ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ...﴾ [النساء ٤: ١١].

(٤) [البقرة ٢: ٢٥٥ والنساء ٤: ١٧١ ويونس ١٠: ٦٨ وإبراهيم ١٤: ٢ وطه ٢٠: ٦...].

(٥) ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل ١٦: ٧٢].

(٦) تمامه «فيا عجبا من رحلها المتحمل» وهو من معلقة امرىء القيس الديوان ١٤٥ وشرح الزوزني ٨٤.

(٧) يعني قوله تعالى في سورة الفيل ـ وهي السورة السابقة لسورة قريش ـ ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝٣ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ۝٤ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍۭ﴾ [الفيل ١٠٥: ٣ ـ ٥].

(٨) تتمتها ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران ٣: ٨١].

(٩) كذا في المخطوطتين والذي في حاشية الدسوقي «إيتائي إليكم» وفي حاشية الأمير «إيتائي إياكم». وهو الصواب.

مصدقاً لما معكم لتؤمنن به، فـ«ما»: مصدرية فيهما، واللام تعليلية، وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف كما قال الأعشى:

٣٧٦ـ ....عـوضُ لا نـتـفـرَّقُ[1]

ويجوز كون «ما» موصولاً اسمياً.

فإن قلت: فأين العائد في: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾[2]؟

قلت: إن ﴿لِمَا مَعَكُمْ﴾[3] هو نفس ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم﴾[3] فكأنه قيل: مصدق له، وقد يضعف هذا لقلته نحو: قوله:

٣٧٧ـ .... وأنـتَ الـذي فـي رحـمـةِ الله أطـمـعُ[4]

وقد يرجح بأن الثواني يُتسامح فيها كثيراً، وأما قراءة الباقين بالفتح «فاللام لام التوطئة»، و«ما»: شرطية، أو اللام للابتداء، و«ما»: موصولة، أي الذي آتيتكموه، وهي مفعولة على الأول، ومبتدأ على الثاني.

ومن ذلك[5] قراءة حمزة والكسائي ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا﴾[6] بكسر اللام، ومنها اللام الثانية في نحو: «يا لزيدٍ لعمرٍو» وتعلقها بمحذوف، وهو فعلٌ من جملة مستقلة، أي أدعوك لعمرو، أو اسمٌ هو حال من المنادى، أي مدعوًّا لعمرو، قولان ولم يطلع ابن عصفور على الثاني فنقل الإجماع على الأول.

ومنها اللام الداخلة لفظاً على المضارع في نحو: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[7] وانتصابُ الفعل بعدها بأن مضمرةً بعينها وفاقاً للجمهور، لا بأنْ مضمرة أو بـ«كي» المصدرية مضمرة خلافاً للسيرافي وابن كيسان، ولا باللام بطريق الأصالة خلافاً لأكثر الكوفيين، ولا بها لنيابتها عن «أنْ» خلافاً لثعلب، وذلك إظهار «أنْ»؛ فتقول: «جئتُك لأن تُكرمني» بل قد يجب،

---

(١) تقدم البيت برقم ٢٦٧ وسيتكرر برقم ١٠٠٩.

(٢) تتمتها ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران ٣: ٨١].

(٣) من الآية السابقة في حاشية ٤.

(٤) صدره «فيا رب ليلى أنت في كل موطن» لمجنون ليلى وليس في ديوانه والشاهد فيه إقامة الاسم الظاهر مقام الضمير وكان حقه أن يقول: «في رحمتك». سيتكرر برقم ٨٨٩ و٩٤٥.

(٥) أي من المعنى السادس الذي هو التعليل.

(٦) تتمتها ﴿وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة ٣٢: ٢٤].

(٧) تتمتها ﴿مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل ١٦: ٤٤].

وذلك إذا اقترن الفعل بـ«لا» نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[1]؛ لئلاّ يحصل الثقل بالتقاء المثلين.

فرع

أجاز أبو الحسن أن يُتلقّى القسم بـ«لام» كي، وجعل منه ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾[2] فقال: المعنى لَيرضُنكم، قال أبو علي: وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقاً بـ«يحلِفون» والمقسم عليه محذوف، وأنشد أبو الحسن:

٣٧٨ - إذا قلتُ قدني قالَ بالله حلفةً لتُغني عني ذا إنائكَ أجمعا[3]

والجماعة يأبون هذا، لأن القسم إنما يجاب بالجملة، ويروون لَتُغنِنَّ بفتح «اللام ونون التوكيد» وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل لأجل النون إن كان ياء تلي كسرة كقوله:

٣٧٩ - وابكِنّ عيشاً تقضّى بعدَ جدَّتهِ ....[4]

وقدروا الجوابَ محذوفاً واللامَ متعلقةً به، أي: «ليكونن كذا ليرضوكم»، و«لَتشربَنَّ لِتغنيَ عني».

السابع: توكيد النفي؛ وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بـ«ما كان» أو بـ«لم يكن»، ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعلُ المقرونُ باللام، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[5] ويسميها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد أي النفي، قال النحاس[6]: والصوابُ تسميتها لام النفي؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار، اهـ.

---

(١) ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٥٠].

(٢) تتمتها ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة ٩: ٦٢].

(٣) لحريث بن عناب الطائي «الخزانة ٤/ ٥٨٠» وقدني: حسبي. ذا إنائك: صاحب إنائك وأراد به اللبن. والمعنى أنه حلف أن أغني عنه لبن الإناء جميعاً أي أشربه عنه. سيتكرر برقم ٧٥٦. وفي اللسان (لوم): «إذا هو آلى حلفة قلت مثلها. لِتُغْنِيَ عني ذا أتى بك أجمعا قال: أراد لَتُغْنِيَنَّ، فأسقط النون وكسر اللام. . .» ويروى: لَتُغْنِنَّ.

(٤) تمامه «طابت أصائله في ذلك البلد» ولم نقف على قائله.

(٥) ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء ٤: ١٣٧ والنساء ٤: ١٦٨].

(٦) أبو جعفر أحمد بن محمد (ـ ٣٣٨هـ) نحوي مصري رحل إلى العراق وأخذ عن المبرد والزجاج وبرع وألّف في إعراب القرآن ومعانيه، وفي الخلاف بين البصريين والكوفيين، وشرح المعلقات والمفضليات.

ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل «ما كان ليفعل» ما كان يفعل، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي، كما أدخلت الباء في «ما زيد بقائم» لذلك، فعندهم أنها حرف زائد مؤكد، غير جارّ، ولكنه ناصب، ولو كان جاراً لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته، فكيف به وهو غير جارّ؟ ووجهه عند البصريين أن الأصل ما كان قاصداً للفعل، ونفيُ القصد أبلغُ من نفيه، ولهذا كان قوله:

٣٨٠ - يا عاذلاتي لا تُردنَ ملامتي إنّ العواذلَ لسنَ لي بأميرِ[١]

أبلغ من «لا تلُمنني» لأنه نهي عن السبب، وعلى هذا فهي عندهم حرف جرّ مُعدٍّ متعلق بخبر كان المحذوف، والنصب بـ«أنْ» مضمرةً وجوباً.

وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾[٢] في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأولى وفتح الثانية أنها لام الجحود.

وفيه نظر لأن النافي على هذا غير «ما ولم»، ولاختلاف فاعلي «كان وتزول»، والذي يظهر لي أنها لامُ كي، وأنّ إنْ شرطية، أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معدّاً لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال، كما تقول: أنا أشجع من فلان وإنْ كان مُعدًّا للنوازل.

وقد تحذف كان قبل لام الجحُود كقوله:

٣٨١ - فما جمعٌ ليغلبَ جمعَ قومي مُقاومةً ولا فردٌ لفردِ[٣]

أي فما كان جمع، وقول أبي الدرداء[٤] رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر «ما أنا لأدعهما».

والثامن: موافقة «إلى»، نحو: قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾[٥]، ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[٦]، ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

والتاسع: موافقة «على» في الاستعلاء الحقيقي نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩]

---

(١) لم نقف على قائله.

(٢) ﴿وَقَدْ مَكَرُوا۟ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ...﴾ [إبراهيم ١٤: ٤٦].

(٣) لم نقف على قائله.

(٤) عويمر بن مالك الأنصاري (ـ ٣٢هـ) صحابي شجاع حكيم. جمع القرآن حفظاً في عهد النبي وروى عنه المحدّثون.

(٥) قبلها ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝ بِأَنَّ...﴾ [الزلزلة ٩٩: ٤ و٥].

(٦) ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي...﴾ [الرعد ١٣: ٢].

﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾[1]، ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣].

٣٨٢ ـ . . . . فخرَّ صريعاً لليدينِ وللفم[2]

والمجازي نحو: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[3] ونحو: قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها: «اشترطي لهم الولاء»[4] وقال النحاس: المعنى من أجلهم، قال: ولا نعرف في العربية «لهم» بمعنى: عليهم.

والعاشر: موافقة «في» نحو: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾[5]، وقولهم: «مضى لسبيله» قيل: ومنه: ﴿يَـٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى﴾ [الفجر: ٢٤]، أي في حياتي، وقيل: للتعليل، أي لأجل حياتي في الآخرة.

والحادي عشر: أن تكون بمعنى «عند» كقولهم: «كتبتُه لخمسٍ خلونَ» وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري[6] ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِٱلْحَقِّ لِمَا جَآءَهُمْ﴾ [ق: ٥] بكسر اللام وتخفيف الميم.

والثاني عشر: موافقة «بعد» نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[7] وفي الحديث «صُومُوا لِرُؤيتِهِ، وأفطِرُوا لرؤيتِهِ»[8] وقال:

٣٨٣ ـ فلمّا تفرَّقنا كأنّي ومالكاً لطُولِ اجتماعٍ لمْ نبتْ ليلةً معا[9]

والثالث عشر: موافقة «مع»، قاله بعضهم، وأنشد عليه هذا البيت[10].

والرابع عشر: موافقة «من» نحو: «سمعت له صُراخاً»، وقول جرير:

---

(١) ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ . . .﴾ [يونس ١٠: ١٢].

(٢) ورد هذا الشطر في عدة قصائد لعدة شعراء فقد قيل هو لعكبر بن حديد وصدره «ضممت إليه بالسنان قميصه» وقيل: بل هو لجابر بن جني وصدره «تناوله بالرمح ثم انثنى له»، وقيل: هو لشريح بن أوفى، أو لعبد الله بن مكعب أو لابن مكيس الأزدي أو للأشتر وانظر شواهد السيوطي ١٩٢. وفي مجمع الأمثال ٢/١٥٨، أن «لليدين وللفم» مثلٌ قاله عمر رضي الله عنه.

(٣) ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء ١٧: ٧].

(٤) صحيح البخاري: كتاب العتق.

(٥) ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً . . .﴾ [الأعراف ٧: ١٨٧].

(٦) عاصم بن أبي الصباح، مقرىء بصري مات سنة ١٢٨هـ.

(٧) تتمتها ﴿إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ﴾ [الإسراء ١٧: ٧٨].

(٨) صحيح البخاري: كتاب الصوم.

(٩) البيت لمتمم بن نويرة من قصيدة يرثي بها أخاه مالكاً وهو مع الشاهد ٥٢٩ و٦٢٤ من قطعة واحدة، وانظر شواهد السيوطي ١٩٢.

(١٠) يعني بيت ابن نويرة السابق.

٣٨٤ـ لنا الفضلُ في الدُّنيا وأنفُكَ راغمٌ ونحنُ لكم يومَ القيامةِ أفضلُ(١)

والخامس عشر: التبليغ، وهي الجارَّة لاسم السامع لقولٍ أو ما في معناه، نحو: «قلت له، وأذنتُ له، وفسَّرتُ له».

والسادس عشر: موافقة «عن»، نحو: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١] قاله ابن الحاجب، وقال ابن مالك وغيره: هي لام التعليل، وقيل: لام التبليغ والتفت عن الخطاب إلى الغيبة، أو يكون اسم المقول لهم محذوفاً، أي قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أُخرى، وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويلُ على بعض ما ذكرناه، نحو: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]، ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: ٣١] وقوله:

٣٨٥ـ كضرائرِ الحسناءِ قُلنَ لوجهها حسداً وبُغضاً: إنَّهُ لدميمُ(٢)

السابع عشر: الصيرورة، وتسمى لام العاقبة ولام المآل، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] وقوله:

٣٨٦ـ فللموتِ تغذُو الوالداتُ سِخالها كما لخرابِ الدُّورِ تُبنى المساكنُ(٣)

وقوله:

٣٨٧ـ فإنْ يكنِ الموتُ أفناهمُ فللموتِ ما تلدُ الوالدهْ(٤)

ويحتمله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ﴾(٥) ويحتمل أنها لام الدعاء؛ فيكون الفعل مجزوماً لا منصوباً، ومثله في الدعاء: ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا﴾ [نوح: ٢٤] ويؤيده أنّ في آخر الآية: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾(٥).

وأنكر البصريون ومَن تابعهم لامَ العاقبة، قال الزمخشري: والتحقيقُ أنها لام العلة، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن

---

(١) ديوان جرير ٤٥٧ وهو مع الشاهد رقم ٢٠٧ من قصيدة واحدة.

(٢) نسب هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي «ظالم بن عمرو» كما نسب لعبيد الله بن محمد العبسي.

(٣) تجاوزه السيوطي، وهو لسابق بن عبد الله البربري. العقد الفريد ٢/ ٦٩ والخزانة ٤/ ١٦٣.

(٤) لشتيم بن خويلد أو لنهيكة بن الحارث أو لعبد الله بن الزبعرى وجاء عجزه في شعر: لعبيد بن الأبرص «ديوانه ٦٢»، والسماك بن عمرو العاملي «أو الباهلي؟». مجمع الأمثال ١/ ١٣٥ واللسان «لوم» وشواهد السيوطي ١٩٥ والخزانة ٤/ ١٦٤ و١٦٥.

(٥) ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس ١٠: ٨٨].

يكون لهم عدواً وحزناً، بل المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجةَ التقاطهم له وثمرته شُبِّه بالداعي الذي يُفعلُ الفعلُ لأجله؛ فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد.

الثامن عشر: القسم والتعجب معاً، وتختص باسم الله تعالى كقوله:

٣٨٨ ـ لِلّهِ يبقى على الأيَّامِ ذُو حِيَدٍ .... (١)

التاسع عشر: التعجب المجرد عن القسم، وتستعمل في النداء كقولهم: «يا لَلماء» و «يا للعُشب» إذا تعجبوا من كثرتهما، وقوله:

٣٨٩ ـ فيا لَكَ من ليلٍ كأنَّ نجومه بكلِّ مُغارِ الفتلِ شُدَّتْ بيذبُلِ (٢)

وقولهم: «يا لكَ رجُلاً عالماً» وفي غيره كقولهم: «لله درُّه فارساً، ولِلّهِ أنت»، وقوله:

٣٩٠ ـ شبابٌ وشَيبٌ، وافتقارٌ وثروةٌ فلِلّهِ هذا الدَّهرُ كيفَ تردَّدا (٣)

المتمم عشرين: التعدية، ذكره ابن مالك في الكافية(٤)، ومثّل له في شرحها بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥] وفي الخلاصة(٤)، ومثّل له ابنه(٥) بالآية وبقولك: «قلت

---

(١) تمامه «بمشمخر به الظيان والآس». الحيد: ج حيد وهو العقدة في قرن الوعل. المشمخر: الجبل. الظيان والآس: نباتان جبليان زكيان. ولهذا البيت روايات مختلفة؛ فعلى رواية سيبويه ٢/ ١٤٤ والزمخشري ـ شرح المفصل ٩/ ٩٨ـ وابن هشام هنا والسيوطي ١٩٥: «لله يبقى...» يكون في البيت شاهدان: أولهما مجيء اللام للقسم مع التعجب، والثاني حذف لا النافية قبل «يبقى». وعلى رواية اللسان ـ حيد ـ والسيوطي ٥٧ والخزانة ٤/ ٢٣١: «تالله يبقى...» وابن السيد في الخزانة ٢/ ٣٦١ «بالله يبقى...» لا يكون فيه حجة لابن هشام هنا وإنما يكون شاهداً على حذف «لا». وأما على رواية ديوان الهذليين ٣/ ٢ وهي «والخنسِ لن يعجز الأيام...»، والفارسي ـ في السيوطي ١٩٥ـ وهي «تالله لا يعجز...»، والأعلم ـ حاشية سيبويه ١/ ٢٥١ـ والخزانة ٤/ ٢٣٢ وهي «يا ميّ لا يعجز...» فليس فيه شاهد. وبعد فالبيت لمالك بن خالد الخناعي كما في الهذليين واللسان والخزانة، ولعله الصواب. وينسب أيضاً لأمية بن أبي عائذ، وأبي ذؤيب، وعبد مناف، وكلهم من هذيل. وللفضل بن عباس، ولأبي زبيد الطائي. هذا، ولساعدة بن جؤية ـ الهذليين ١/ ١٩٣ والسيوطي ٥٧ـ قصيدة ميمية ورد فيها صدر الشاهد، وتمامه: «أدفى صلود من الأوعال ذو خدم» ومنها الشواهد ٦٧ و٦١٥ و٨٠٠.

(٢) من معلقة امرىء القيس، ديوانه ١٥٢ وشرح الزوزني ١٠٩ والخزانة ١/ ٥٥٩. الفتل المغار: الفتل المحكم. يذبل: جبل.

(٣) البيت للأعشى ميمون، ديوانه ١٣٥ والسيوطي ١٩٦ وهو مع الشواهد ٥٤٥ و٥٨٧ و٦٣٢ و٦٩٩ و١٠٥٢ من قصيدة واحدة.

(٤) عرّفنا بالكافية والخلاصة في حواشي ص١٥٢.

(٥) هو محمد بن محمد بن عبد اللّه بن مالك، بدر الدين المعروف بابن الناظم (ـ ٦٨٦هـ) أي ابن ناظِم الألفية. نحوي دمشقي له شرح الألفية، والمصباح في المعاني والبيان، وشرح غريب تصريف ابن الحاجب، وغيرها.

له: افعلْ كذا» ولم يذكره في التسهيل ولا في شرحه، بل في شرحه أن اللام في الآية لشبه التمليك، وأنها في المثال للتبليغ، والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو: «ما أضرب زيداً لعمرٍو، وما أحبّهِ لبكر».

الحادي والعشرون: التوكيد، وهي اللام الزائدة، وهي أنواع:

منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله:

٣٩١ ـ ومَن يكُ ذا عظمٍ صليبٍ رجابهِ ليكسرَ عُودَ الدَّهرِ فالدَّهرُ كاسرُه[(١)]

وقوله:

٣٩٢ ـ وملكتَ ما بينَ العراقِ ويثربٍ ملكاً أجارَ لمسلمٍ ومُعاهِدِ[(٢)]

وليس منه: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[(٣)] خلافاً للمبرد ومَن وافقه، بل ضمن ردف معنى: اقترب فهو مثل: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾[(٤)].

واختلف في اللام من نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]. وقول الشاعر:

٣٩٣ ـ أريدُ لأنسى ذكرها؛ فكأنما تمثَّلُ لي ليلى بكلِّ سبيلِ[(٥)]

فقيل: زائدة، وقيل: للتعليل، ثم اختلف هؤلاء؛ فقيل: المفعول محذوف، أي يريد الله التبيين ليبين لكم ويهديكم أي: ليجمع لكم بين الأمرين، وأمرنا بما أمرنا به لنسلم، وأريد السلو لأنسى، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما: الفعل في ذلك كله مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر؛ أي إرادةُ الله للتبيين، وأمرُنا للإسلام، وعلى هذا فلا مفعول للفعل.

ومنها[(٦)] اللام المسماة بالمُقحمة، وهي المعترضة بين المتضايفين، وذلك في قولهم: «يا بُؤس للحرب» والأصلُ يا بؤس الحرب، فأقحمت تقوية للاختصاص، قال:

٣٩٤ ـ يا بُؤس للحربِ التي وضعتْ أراهطَ فاستراحوا[(٧)]

---

(١) ينسب البيت لنصيب بن رباح الأسود وهو في ديوانه ٩٢ ولتوبة بن الحمير ـ المؤتلف ٩١ ـ ولمجنون ليلى وليس في ديوانه. وانظر السيوطي ١٩٧.

(٢) البيت لابن ميادة «الرماح بن أبرد» يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك، والمعنى أن حكمك أدخل الراحة في قلوب المسلمين والذميين والمعاهدين.

(٣) تمام الآية: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٧٢].

(٤) تتمتها ﴿وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء ٢١: ١].

(٥) البيت لكثير عزة «الديوان ٢/ ٢٤٨» وهو مع الشاهدين ٤٢٢ و٦٦٦ من قطعة واحدة.

(٦) أي ومن أنواع اللام الزائدة للتوكيد.

(٧) هو لسعد بن مالك يذم الحرب ويعرّض بالحارث بن عباد لاعتزاله الحرب وانظر شرح الشواهد للسيوطي ص١٩٨ والبيت مع الشاهد ٤٣٣ من قطعة واحدة.

وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان، أرجحهما الأول؛ لأن اللام أقرب، ولأن الجارّ لا يعلق.

ومن ذلك قولهم: «لا أبا لزيدٍ، ولا أخاله، ولا غُلاميْ له» على قول سيبويه: إن اسم لا مضاف لـ«ما» بعد اللام، وأما على قول مَن جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف، وعلى قول من جعلهما خبراً وجعل أبا وأخا على لغة من قال:

٣٩٥ ـ إنَّ أباها وأبا أباها[1]

وقولهم: «مُكرهٌ أخاكَ لا بطلٌ»[2] وجعل حذف النون على وجه الشذوذ كقوله: بيضك ثنتا وبيضي مئتا[3]، فاللام للاختصاص، وهي متعلقة باستقرار محذوف.

ومنها اللام المسماة لام التقوية، وهي المزيدة لتقوية عامل ضعُفَ: إما بتأخره نحو: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[4]، ونحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[5]، أو بكونه فرعاً في العمل نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[6]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[7] ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٦]، ونحو: ضربي لزيدٍ حسن، وأنا ضارب لعمرو، قيل: ومنه ﴿إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾[8]، وقوله:

٣٩٦ ـ إذا ما صنعتِ الزَّادِ فالتمسي لهُ أكيلاً؛ فإنِّي لستُ آكلهُ وحدي[9]

وفيه نظر؛ لأن «عدواً وأكيلاً» ـ وإن كانا بمعنى «مُعادٍ ومؤاكل» ـ لا ينصبان المفعول، لأنهما موضوعان للثبوت، وليسا مجاريين للفعل في التحرك والسكون، ولا مُحوّلان عما هو مُجازٍ له؛ لأن التحويل إنما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة، وإنما اللام في البيت للتعليل، وهي متعلقة بـ «التمِسي»، وفي الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو، وهي للاختصاص.

---

(١) تقدم ذكره برقم ١٩٦.

(٢) الرواية في جمهرة الأمثال للعسكري ١٨٥ والمستقصى للزمخشري ٢/٣٤٧ ومجمع الأمثال ١/ ١٦٠ و٢/ ٢٧٤: مكره أخوك لا بطل.

(٣) جاء في حاشية المخطوطة الأولى الورقة ٦٠ [قال أبو حيان: يجوز عند الكسائي حذف النون ولا يعده ضرورة] وفي حاشية الثانية، الورقة ٦١ [قطاقطا، بيضك ثنتا، وبيضي مئتا] فإن كان ما أورده ابن هشام رجزاً فإن وزنه لا يستقيم إلا بقولك: «ثنتان»، وإلا فهو ضرب من السجع، واعلم أن السيوطي أهمله.

(٤) ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى...﴾ [الأعراف ٧: ١٥٤].

(٥) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن...﴾ [يوسف ١٢: ٤٣].

(٦) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ...﴾ [البقرة ٢: ٩١].

(٧) [البروج ٨٥: ١٦ وهود ١١: ١٠٧].

(٨) ﴿فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه ٢٠: ١١٧].

(٩) البيت لحاتم الطائي «الديوان ٦٢» وقيل: لقيس بن عاصم، وانظر السيوطي ١٩٩.

وقد اجتمع التأخر والفرعية في: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾[١] وأما قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٣٦] فإن كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[٢] وإن كان بمعنى الإنذار فاللام مثلها في «سقياً لزيدٍ» وسيأتي.

قال ابن مالك: ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدي لاثنين؛ لأنها إن زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعلٌ إلى اثنين بحرف واحد، وإن زيدت في أحدهما لزم ترجيح من غير مرجح، وهذا الأخير ممنوع؛ لأنه إذا تقدم أحدُهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدَّم لم يلزم ذلك، وقد قال الفارسي في قراءة مَن قرأ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] بإضافة كل: إنه من هذا، وإن المعنى الله مُولٍّ كلَّ ذي وجهة وجهته، والضمير على هذا للتولية، وإنما لم يجعل كلاً والضمير مفعولين ويستغن عن حذف ذي ووجهته لئلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معاً؛ ولهذا قالوا في الهاء من قوله:

٣٩٧ - هـذا سُـراقـةُ لـلـقـرآنِ يـدرسـهُ   يُـقـطِّـعُ الـلـيـلَ تـسـبـيـحـاً وقـرآنـا[٣]

إن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن، وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلى:

٣٩٨ - أحـجّـاجُ لا تُـعـطـي الـعـصـاةَ مُـنـاهـمُ   ولا الـلّـهُ يُـعـطـي لـلـعُـصـاة مُـنـاهـا[٤]

وهو شاذ؛ لقوة العامل.

ومنها لام المستغاث عند المبرد، واختاره ابن خروف؛ بدليل صحة إسقاطها، وقال جماعة: غير زائدة، ثم اختلفوا؛ فقال ابن جني: متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، ورُدَّ بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور، وفيه نظر؛ لأنه قد عمل في الحال في نحو: قوله:

٣٩٩ - كـأن قـلـوب الـطـيـر رطـبـاً ويـابـسـاً   لـدى وكـرهـا الـعُـنـابُ والـحـشـف الـبـالـي[٥]

---

(١) ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا . . .﴾ [الأنبياء ٢١: ٧٨].

(٢) [البروج ٨٥: ١٦ وهود ١١: ١٠٧].

(٣) البيت ملفق وقد جاء عجزه في سيبويه ١/ ٤٣٧ والخزانة ١/ ٢٢٧ و٢/ ٣٨٣ و٣/ ٥٧٢و٦٤٩ و٤/ ١٧٠: «والمرء عند الرشا أن يلقها ذيب» أما العجز الذي أثبته ابن هشام فصدره «ضحّوا بأشمط عنوان السجود به» وهو لحسان بن ثابت يرثي عثمان بن عفان. «الديوان ٢٤٨». الرشا: جمع رشوة.

(٤) هي ليلى الأخيلية بنت عبد الله، معشوقة توبة بن الحميّر، شاعرة ذكية ماتت نحو ٨٠هـ وانظر السيوطي ٢٠٠.

(٥) البيت لامرىء القيس «الديوان ١٦٦» شبه قلوب صغار الطير في وكر العقاب بالعناب إن كانت طرية، وبيابس التمر إن كانت القلوب يابسة. وهذا البيت مع الشاهد رقم ١٧٤ و٢٢١ و٣٠٦ و٣١٥ و٤٥٧ من قصيدة واحدة. وسيتكرر برقم ٧٣٠ و٨٠٧.

وقال الأكثرون: متعلقة بفعل النداء المحذوف، واختاره ابن الضائع وابن عصفور، ونسباه لسيبويه، واعترض بأنه متعد بنفسه، فأجاب ابن أبي الربيع[١] بأنه ضمن معنى الالتجاء في نحو: «يالزيد» والتعجب في نحو: «يا للدواهي» وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعديه بـ«اللام»، واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان، وفيه نظر، لأن اللام المقوية زائدة كما تقدم، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة.

فإن قلت: وأيضاً فإن اللام لا تدخل في نحو: «زيداً ضربته» مع أن الناصب ملتزم الحذف.

قلت: لما ذكر في اللفظ ما هو عِوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف.

فإن قلت: وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء.

قلت: إنما هو كالعوض، ولو كان عوضاً البتة لم يجز حذفه[٢]، ثم إنه ليس بلفظ المحذوف، فلم يُنزَّلْ منزلته من كل وجه.

وزعم الكوفيون أن اللام في المستغاث بقيةُ اسمٍ وهو آل، والأصل يا آل زيد، ثم حذفت همزة آل للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين، واستدلوا بقوله:

٤٠٠ - فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكم إذا الدّاعي المُثوِّب قالَ يالا[٣]

فإن الجارّ لا يقتصر عليه، وأجيب بأن الأصل: يا قوم لا فرار، أو لا نفرُّ، فحذف «ما» بعد لا النافية، أو الأصل يا لفلان ثم حذف «ما» بعد الحرف كما يقال: «ألاتا» فيقال: «ألافا» يريدون: ألا تفعلون، وألا فافعلوا.

تنبيه: إذا قيل: «يا لَزيدٍ» بفتح اللام فهو مستغاث، فإن كسرت فهو مستغاث لأجله، والمستغاث محذوف. فإن قيل: «يا لَكَ» احتمل الوجهين، فإن قيل: «يا لي» فكذلك عند ابن جني، أجازهما في قوله:

٤٠١ - فيا شوقُ ما أبقى، ويا لي من النَّوَى ويا دمعُ ما أجرى، ويا قلبُ ما أصبى[٤]

---

(١) أبو الحسين عبيد الله بن أحمد (ـ ٦٨٨هـ) نحوي أندلسي أخذ عن الشلوبين وفاق أهل عصره في النحو، له شرح سيبويه، وشرح الإيضاح للفارسي، وشرح الجمل للزجاجي وغيرها.

(٢) وذلك لئلا يجتمع حذفان: حذف فعل النداء، وحذف حرف النداء المعوض عنه.

(٣) البيت لزهير بن مسعود وهو في ابن عقيل ١/ ٩٥ والخزانة ١/ ٢٢٨ ونسب في اللسان ـ لوم ـ للفرزدق وليس في ديوانه. المثوب: الذي يكرر النداء. يالا: أصله «يا لفلان» ثم حذف المستغاث به. خير: مبتدأ، نحن: فاعل خير سد مسد الخبر، ولا يجوز إعراب نحن مبتدأ، وخير خبراً مقدماً لئلا يفصل اسم التفضيل عن معموله «عند الناس منكم». وفيه شذوذان: إعمال الوصف غير المعتمد على نفي أو استفهام... إلخ، ورفع اسم التفضيل للاسم الظاهر في غير مسألة الكحل. وانظر تكراره برقم ٨١٥.

(٤) تقدم هذا البيت برقم ٣٧٤.

وقال ابن عصفور: الصواب أنه مستغاث لأجله؛ لأن لام المستغاث متعلقة بـ«أدعو»؛ فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وهذا لا يلزم ابن جني، لأنه يرى تعلق اللام بـ«يا» كما تقدم، و «يا» لا تتحمل ضميراً كما لا تتحمله «ها» إذا عملت في الحال في نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾(١) نعم هو لازم لابن عصفور، لقوله في: «يا لَزيد لعمرو» إن لام لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره أدعوك لعمرو، وينبغي له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش: إن تعلُّقها باسم محذوف تقديره «مدعُوّاً لعمرو»، وإنما ادّعيا وجوب التقدير لأن العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين، وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفان معنى نحو: «وهبتُ لك ديناراً لترضى».

تنبيه: زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدم، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها كقوله تعالى: ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾(٢)، ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾(٣)، ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣] وقالوا: «وهبتُك ديناراً، وصدتُكَ ظبياً، وجنيتُك ثمرةً» قال:

٤٠٢ - ولقدْ جنيتُكَ أكمُؤاً وعساقلاً ....(٤)

وقال:

٤٠٣ - فتولّى غُلامهمْ ثم نادى أظليماً أصيدُكم أم حمارا(٥)

وقال:

٤٠٤ - إذا قالتْ حذامِ فأنصتُوها ....(٦)

في رواية جماعة، والمشهور «فصدِّقُوها».

الثاني والعشرون: التبيين، ولم يُوفُّوها حقها من الشرح، وأقول: هي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما تبين المفعول من الفاعل، وهذه تتعلق بمذكور، وضابطُها: أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمين حباً أو بغضاً، تقول: «ما أحبَّني، وما أبغضني» فإن قلت: «لفلان» فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما، وإن قلت: «إلى فلان» فالأمر بالعكس،

---

(١) ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ [هود ١١: ٧٢].
(٢) ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ﴾ [آل عمران ٣: ٩٩].
(٣) تتمتها ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس ٣٦: ٣٩].
(٤) تقدم البيت برقم ٧٥.
(٥) لم نقف على قائل البيت. الظليم: ذكر النعام. والمراد بالحمار: الوحشي.
(٦) البيت للجيم بن صعب، وحذام: امرأته. وتمامه «فإن القول ما قالت حذام» وهو في ابن عقيل ١/ ٦٣ واللسان: رقش وحذم.

وهذا شرح ما قاله ابن مالك، ويلزمه أن يذكر هذا المعنى في معاني «إلى» أيضاً لما بيّنا، وقد مضى في موضعه.

الثاني والثالث: ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية، وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية، ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها، أو معلوم، لكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيداً له، واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف.

مثالُ المبينة للمفعولية: «سقياً لزيد، وجدعاً له» فهذه اللامُ ليست متعلقة بالمصدرين، ولا بفعليهما المقدرين، لأنهما متعديان، ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية إن قُدِّر أنه المصدر أو بالتزام الحذف إن قُدِّر أنه الفعل، لأن لام التقوية صالحة للسقوط، وهذه لا تسقط، لا يقال: «سقياً زيداً» ولا «جدعاً إياه» خلافاً لابن الحاجب، ذكره في شرح المفصَّل، ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار، لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه، وإنما هي لام مُبينة للمدعُوِّ له أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياق أو غيره، أو مؤكدة للبيان إن كان معلوماً، وليس تقديرُ المحذوف «أعني» كما زعم ابن عصفور، لأنه يتعدى بنفسه، بل التقدير: إرادتي لزيد.

وينبني على أن هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر أنه لا يجوز في «زيدٌ سقياً له» أن ينصب زيد بعامل محذوف على شريطة التفسير، ولو قلنا: إن المصدر الحالّ محل فعل دون حرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه فتقول: «زيداً ضرباً» لأن الضمير في المثال ليس معمولاً له، ولا هو من جملته، وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾[1] كونَ الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهمٌ.

وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل: اللام في «سقياً لك» متعلقة بالمصدر، وهي للتبيين، وفي هذا تهافت، لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنها متعلقة بمحذوفٍ استؤنف للتبيين.

ومثالُ المبينة للفاعلية: «تبًّا لزيد، وويحاً له» فإنهما في معنى خسِرَ وهلكَ، فإن رفعتهما بالابتداء، فاللام ومجرورها خبر، ومحلهما الرفع، ولا تبيين، لعدم تمام الكلام.

فإن قلت: «تبًّا له وويحٌ» فنصبت الأول ورفعت الثاني لم يجز، لتخالف الدليل والمدلول عليه، إذ اللام في الأول للتبيين، واللام المحذوفة لغيره.

واختلف في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ۝٣٥ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥ و٣٦] فقيل: اللام زائدة، و «ما» فاعل، وقيل: الفاعل

---

(١) تتمتها ﴿وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد ٤٧: ٨].

ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج فاللام للتبيين[1]، وقيل: هيهات مبتدأ بمعنى البعد والجار والمجرور خبر.

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾[2] فيمن قرأ «بهاء مفتوحة وياء ساكنة وتاء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة»، فهيت: اسمُ فعلٍ، ثم قيل: مسماه فعل ماض أي تهيأت، فاللام متعلقة به كما تتعلق بمسماه لو صرح به، وقيل: مسماه فعل أمر بمعنى أقبل أو تعال، فاللام للتبيين، أي إرادتي لك، أو أقول لك، وأما مَن قرأ: ﴿هئت﴾[3] مثل جئتُ فهو فعل بمعنى تهيأت، واللام متعلقة به، وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل، ومعنى تهيئه تيسر انفرادها به، لا أنه قصدها، بدليل ﴿وَرَاوَدَتْهُ﴾[2] فلا وجه لإنكار الفارسي هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها[4]، ويحتمل أنها أصل قراءة هشام[5]: ﴿هِيتَ﴾ «بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء»، وتكون على إبدال الهمزة.

تنبيه: الظاهر أن «لها» من قول المتنبي:

٤٠٥ ـ لولا مُفارقةُ الأحبابِ ما وجدتْ لها المنايا إلى أرواحنا سُبُلا[6]

جار ومجرور متعلق بـ«وجدتْ»، لكن فيه تعدِّي فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقولك: «ضَربه زيد[7]» وذلك ممتنع؛ فينبغي أن يقدر صفة في الأصل لسُبُلا، فلما قدم عليه صار حالاً منه، كما أن قوله: «إلى أرواحنا» كذلك؛ إذ المعنى سُبلاً مسلوكة إلى أرواحنا، ولك في «لها» وجه غريب، وهو أن تقدره جمعاً للهاة كحصاة وحصىً ويكون «لها» فاعلاً بـ«وجدتْ»، والمنايا مضافاً إليه، ويكون إثبات اللهوات للمنايا استعارة، شبهت بشيء يبتلع الناس، ويكون أقام اللَّها مقام الأفواه لمجاورة اللهوات للفم.

وأما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب، وحركتها الكسر، وسُليم تفتحها،

---

(١) كذا، ولعلها: لتوكيد التبيين.

(٢) الآيــة ﴿وَرَاوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [يوسف ١٢: ٢٣].
وهيت لك قراءة ابن مسعود، وقرأها ابن أبي إسحاق بكسر التاء، وقرأها السلمي وابن كثير بضم التاء.

(٣) وهي قراءة علي وابن عباس ومجاهد وعكرمة.

(٤) يعني ثبوتها قراءة واتجاهها عربية.

(٥) بل قراءة أبي جعفر وشيبة ونافع وابن ذكوان، أما هشام هذا فهو: ابن عمّار السلمي (ـ ٢٤٥هـ) قارىء مشهور كان خطيب دمشق ومقرئها ومحدثها ورفيق ابن ذكوان.

(٦) ديوان المتنبي ٢/ ١٢١ وهو مع البيت رقم ٨ من قصيدة واحدة. والضمير في لها يعود إلى المنايا.

(٧) أي: ضَرَبَ نفسه زيد.

وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾(١) وقد تسكن بعد ثمَّ نحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾(٢) في قراءة الكوفيِّين وقالون(٣) والبزي(٤)، وفي ذلك رد على من قال: إنه خاص بالشعر.

ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كونِ الطلب أمراً، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾(٥) أو دعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾(٦)، أو التماساً كقولك لمن يساويك: «ليفعلْ فلانٌ كذا» إذا لم ترد الاستعلاء عليه، وكذا لو أخرجت عن الطلب إلى غيره، كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، ﴿ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾(٧) أي فيمد ونحمل، أو التهديد نحو: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾(٨) وهذا هو معنى الأمر في: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] وأما: ﴿لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾(٩) فيحتمل اللامان منه التعليلَ، فيكون ما بعدهما منصوباً، والتهديدَ فيكون مجزوماً، ويتعين الثاني في اللام الثانية في قراءة مَن سكنها، فيترجح بذلك أن تكون اللام الأولى كذلك، ويؤيده أن بعدهما: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾(٩) وأما: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ﴾(١٠) فيمن قرأ بسكون اللام فهي لام الطلب؛ لأنه يقرأ بسكون الميم، ومن كسر اللام ـ وهو حمزة ـ فهي لام التعليل؛ لأنه يفتح الميم، وهذا التعليل إما معطوف على تعليل آخر مُتصيَّد من المعنى لأن قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٦] معناه وآتيناه الإنجيل للهدى والنور، ومثله: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا﴾(١١) لأن المعنى إنا خلقنا الكواكب في السماء زينةً وحفظاً، وإما متعلق بفعل مقدر

---

(١) ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٨٦].

(٢) ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج ٢٢: ٢٩].

(٣) الكوفيان: حمزة والكسائي. وقالون هو عيسى بن ميناء (ـ ٢٢٠هـ) قارىء مدني مشهور وأحد أئمة العربية في الحجاز.

(٤) البزي هو أبو الحسن أحمد بن محمد (ـ ٢٤٣هـ) قارىء مكي متقن.

(٥) تتمتها ﴿مِّن سَعَتِهِۦ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق ٦٥: ٧].

(٦) ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ [الزخرف ٤٣: ٧٧].

(٧) ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [العنكبوت ٢٩: ١٢].

(٨) ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف ١٨: ٢٩].

(٩) تتمتها ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت ٢٩: ٦٦].

(١٠) تتمتها ﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة ٥: ٤٧].

(١١) تتمتها ﴿مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ [الصافات ٣٧: ٦ و٧].

مؤخر، أي: ليحكم أهلُ الإنجيل بما أنزل الله أنزله، ومثله: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ﴾[١] أي وللجزاء خلقهما، وقوله سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥] أي وأريناه ذلك، وقوله تعالى: ﴿هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾[٢] أي وخلقناه من غير أب.

وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً استغني عن اللام بصيغة افعلْ غالباً، نحو: «قُمْ واقعُدْ»، وتجب اللام إن انتفت الفاعلية نحو: «لتُعنَ بحاجتي» أو الخطاب نحو: «ليقمْ زيد» أو كلاهما نحو: «ليُعنَ زيدٌ بحاجتي». ودخولُ اللام على فعل المتكلم قليلٌ، سواء أكان المتكلم مفرداً، نحو: قوله عليه الصلاة والسلام: «قومُوا فلأُصلِّ لكم[٣]» أو معه غيره كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ وأقلُّ منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[٤] وفي الحديث: «لِتأخذُوا مصافَّكمْ[٥]».

وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله:

٤٠٦ ـ فلا تستطِلْ منِّي بقائي ومُدّتي ولكنْ يكنْ للخيرِ منكَ نصيبُ[٦]

وقوله:

٤٠٧ ـ محمَّدُ تفدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفتَ من شيءٍ تبالا[٧]

أي ليكنْ ولتفدِ، والتَّبال: الوبال، أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل تقوى.

ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى في الشعر، وقال في البيت الثاني[٨]: إنه لا

---

(١) تتمتها ﴿بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الجاثية ٤٥: ٢٢].

(٢) ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم ١٩: ٢١].

(٣) في فتح الباري: باب الصلاة على الحصير: «فلأُصليَ لكم» وقال «ورواية الأصيلي بحذف الياء» وفي صحيح مسلم كتاب المساجد باب جواز الجماعة في النافلة «فأصلي لكم» وقد وُجّه في أمالي السهيلي ٩٤ وشواهد التوضيح ١٨٦ على خمسة أوجه: الأول: بحذف الياء واللام للأمر. الثاني: بإثبات الياء مع لام الأمر إجراء للمعتل مُجرى الصحيح. الثالث: اللام للتعليل والفعل منصوب. الرابع: اللام للتعليل والياء ساكنة تخفيفاً. الخامس: اللام مفتوحة للقسم والفعل مبني على الفتح ونون التوكيد محذوفة.

(٤) ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس ١٠: ٥٨].

(٥) لم نجد هذا اللفظ، وفي البخاري قريب منه، هو: «فلتسوّوا صفوفكم».

(٦) تمنى رجل موت أبيه فقال الأب ـ وهو مجهول ـ هذا البيت يخاطب ابنه.

(٧) ينسب لحسان والأعشى ـ وليس في ديوانهما ـ ولأبي طالب عم النبي. وهو في سيبويه ١/٤٠٨. وجاء في الخزانة ٣/٦٢٩ أن المبرد كان يلحّن قائله ويقول: لا يعرف قائله ولا يحتج به ولا يجوز مثله. سيتكرر برقم ١٠٨٩.

(٨) يعني قوله: محمد تفد نفسك...

يعرف قائله، مع احتماله لأن يكون دعاء بلفظ الخبر نحو: «يغفرُ اللّهُ لكَ» و «يرحمُكَ اللّهُ» وحذفت الياء تخفيفاً، واجتزىء عنها بالكسرة كقوله:

٤٠٨ ـ .... دوامي الأيدِ يخبطنَ السَّريحا[١]

قال: وأما قوله:

٤٠٩ ـ على مثلِ أصحابِ البعُوضةِ فاخمشي لكِ الويلُ حُرَّ الوجه أوْ يبكِ من بكى[٢]

فهو على قبحه جائز، لأنه عطف على المعنى إذ: اخمشي ولْتخمِشي بمعنى واحد.

وهذا الذي منعه المبرد في الشعر أجازه الكسائي في الكلام، لكن بشرط تقدم قُلْ، وجعل منه: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي ليقيموها، ووافقه ابن مالك في شرح الكافية، وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبري كقوله:

٤١٠ ـ قلتُ لبَّوابٍ لديه دارُها تِأذنْ فإنِّي حمؤُها وجارُها[٣]

أي لتأذن، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة، قال: وليس الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول: إيذن، اهـ.

قيل: وهذا تخلص من ضرورة لضرورة وهي إثبات همزة الوصل في الوصل، وليس كذلك؛ لأنهما بيتان لا بيت مُصرَّع[٤]؛ فالهمزة في أول البيت لا في حشوه بخلافها في نحو: قوله:

٤١١ ـ لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةَ إتَّسعَ الخرقُ على الرَّاقعِ[٥]

---

(١) البيت لمضرس بن ربعي وقيل ليزيد بن الطثرية، وصدره: «فطِرتُ بمُنصلي في يعملات» ومعناه: فأسرعت بسيفي إلى نوق قوية على العمل أنحرها على رغم أن طول السفر أدمى أيديها حتى صارت تضرب الأرض بسريحها أي بالنعال المصطنعة لها بعد اهتراء أخفافها. وهو في سيبويه ١/ ٩ و٢/ ٢٩١.

(٢) لمتمم بن نويرة. سيبويه ١/ ٤٠٩ والخزانة ٣/ ٦٢٩. البعوضة اسم موضع قُتل فيه أخوه مالك.

(٣) الرجز لمنصور بن مرثد كما في العيني على هامش الخزانة ٤/ ٤٤٤.

(٤) يعني أنهما من مشطور الرجز وليسا مصراعين من بيت واحد.

(٥) البيت لأنس بن العباس بن مرداس أو لأبي عامر جد العباس. وجاء في الأمالي ٣/ ٧٣

كنا نداريها فقد مزقت واتسع الخرق على الراقع

ولا شاهد فيه على هذه الرواية لأن همزة الوصل في «اتسع» سبقت بواو.

وقد عزا القالي هذا الشعر لبعض اليشكريين ولكن المعلق على الطبعة عزاه لشقران السلامي. وهناك رواية ثالثة للبيت هي:

لا نسبَ اليومَ ولا خُلةً اتسع الفتق على الراتق

والخلة: الصداقة. وقد نون للضرورة وحقه البناء على الفتح. وهو في ابن عقيل ١/ ١٥١ وسيبويه ١/ ٣٤٩ كروايته في المغني وصدره فقط في سيبويه ١/ ٣٥٩. سيتكرر برقم ١٠٢٠.

والجمهورُ على أن الجزم في الآية[1] مثله في قولك: «ائتني أكرمْكَ». وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال:

أحدها: للخليل وسيبويه، أنه بنفس الطلب؛ لما تضمنه من معنى إن الشرطية كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك.

والثاني: للسيرافي والفارسي، أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر، كما أن النصب بـ«ضرباً» في قولك: «ضرباً زيداً» لنيابته عن اضربْ لا لتضمنه معناه.

والثالث: للجمهور، أنه بشرط مقدر بعد الطلب وهذا أرجح من الأول لأن الحذف والتضمين، وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضاً فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير.

ومن الثاني[٢]؛ لأن نائب الشيء يؤدِّي معناه، والطلبُ لا يؤدِّي معنى الشرط.

وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزمُ في جواب شرط مقدر؛ لأن تقديره يستلزم ألا يتخلف أحدٌ من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلف واقع[٣].

وأجاب ابنه بأن الحكم مُسند إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كل فرد؛ فيحتمل أن الأصل يقمْ أكثرهم، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقاً، بل المخلصين منهم، وكل مؤمن مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها.

وقال المبرد: التقدير قل لهم أقيموا يقيموا، والجزم في جواب أقيموا المقدر، لا في جواب قل.

ويرده أن الجواب لا بد أن يخالف المجاب: إما في الفعل والفاعل نحو: «ائتني أكرمكَ» أو في الفعل نحو: «أسلمْ تدخُلِ الجنة» أو في الفاعل نحو: «قُمْ أقُمْ» ولا يجوز أن يتوافقا فيهما، وأيضاً فإن الأمر المقدر للمُواجهة[٤]، ويقيموا للغيبة.

وقيل: يقيموا مبني؛ لحلوله محل أقيموا وهو مبني، وليس بشيء.

وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حُذفتْ حذفاً مستمراً في نحو: «قم واقعد»، وأن الأصل «لتقُمْ ولتقعد»، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة.

---

(١) التي سبقت، وهي ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم ١٤: ٣١].

(٢) أي وقول الجمهور أرجح من الثاني الذي هو قول السيرافي والفارسي.

(٣) أي إن ابن مالك يرى أنه إذا كان الجزم بشرط مقدر «إن تقل يقيموا» فلن يتخلف عن إقامتها أحد. ولكن وقع التخلف.

(٤) أي إن الأمر المقدر: «أقيموا» للواجهة أي للخطاب، والجواب: «يقيموا» للغائب والفاعل فيهما واحد.

وبقولهم أقول: لأن الأمر معنىً حقه أن يؤدى بالحرف، ولأنه أخو النهي ولم يُدلَّ عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدثِ بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارجٌ عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:

٤١٢ ـ لِتَقُمْ أنتَ يا بنَ خيرِ قُريشٍ ....[1]

وكقراءة جماعة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[2] وفي الحديث «لتأخُذوا مصافَّكم[2]» ولأنك تقول: اغزُ واخشَ وارمِ واضربا واضربُوا واضربي، كما تقول في الجزم، ولأن البناء لم يُعهد كونُه بالحذف، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كـ«بعت وأقسمت وقبلت»، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجردها عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو: قُمْ لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذ فتشكل فعليَّتهُ، فإذا ادعي أن أصله «لتقم» كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل.

وأما اللام غير العاملة فسبع:

١ ـ إحداها: لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيدُ مضمون الجملة، ولهذا زحلقُوها في باب إنَّ عن صدر الجملة كراهيةَ ابتداء الكلام بمؤكدين؛ وتخليصُ المضارع للحال، كذا قال الأكثرون، واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[3]، ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ﴾[4] فإن الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدُّمُ الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثرهُ، والجواب: أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنزل منزل الحاضر المشاهد، وأن التقدير قصدُ أن تذهبوا، والقصد حال، وتقديرُ أبي حيان قصدُكم أن تذهبوا مردودٌ بأنه يقتضي حذف الفاعل؛ لأن ﴿أَن تَذْهَبُوا﴾[4] على تقديره منصوب.

وتدخل باتفاق في موضعين؛ أحدهما: المبتدأ نحو: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾[5] والثاني: بعد إنّ، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، والمضارع لشبهه به نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[3]، والظرف نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، وعلى ثلاثة باختلاف؛ أحدها: الماضي الجامد نحو: «إنَّ زيداً لعَسى أنْ يقومَ» أو «لنعمَ الرجل» قاله أبو الحسن، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم، وخالفه الجمهور،

---

(١) تمامه «فلتقضيُ حوائج المسلمينا» وهو مجهول القائل وانظر الخزانة ٣/ ٦٣٠. سيتكرر برقم ٩٥٠.
(٢) تقدم ذكرها.
(٣) تتمتها ﴿فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النحل ١٦: ١٢٤].
(٤) تتمتها ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ [يوسف ١٢: ١٣].
(٥) تتمتها ﴿فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [الحشر ٥٩: ١٣].

والثاني: الماضي المقرون بـ«قد»، قاله الجمهور، ووجهه أن «قد» تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالفَ في ذلك خطّاب[1] ومحمد بن مسعود الغزني[2]، وقالا: إذا قيل: «إنَّ زيداً لقد قامَ» فهو جوابٌ لقسَم مقدر، والثالث: الماضي المتصرف المجرد من «قد»، أجازه الكسائي وهشام على إضمار «قد»، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هذه لام القسم، فمتى تقدَّم فعلُ القلب فتحت همزة أن كـ «علمت أنَّ زيداً لقام» والصواب عندهما الكسر.

واختلف في دخولها في غير باب إن على شيئين: أحدهما: خبر المبتدأ المتقدم نحو: «لقائمٌ زيدٌ» فمقتضى كلام جماعة من النحويين الجواز، وفي أمالي ابن الحاجب: لام الابتداء يجب معها المبتدأ، الثاني: الفعل نحو: «ليقومُ زيد» فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما، زاد المالقي «الماضي الجامد» نحو: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[3] وبعضهم المتصرف المقرون بـ«قد» نحو: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[4]، ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَـٰتٌ﴾[5]، والمشهورُ أن هذه لام القسم، وقال أبو حيان في ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ﴾[6]: هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر وألا يكون، اهـ.

ونص جماعة على منع ذلك كله، قال ابن الخباز في شرح الإيضاح: لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب إنَّ، اهـ.

وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب، وهو أيضاً قول الزمخشري، قال في تفسير: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[7]: لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر، وقال في ﴿لأقسم﴾[8]: هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولم يقدرها لام القسم؛ لأنها عنده ملازمة للنون، وكذا زعم في: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[7] أن المبتدأ مقدر، أي ولأنت سوف يعطيك ربُّكَ.

وقال ابن الحاجب: اللام في ذلك لام التوكيد، وأما قول بعضهم: إنها لام الابتداء وإن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات؛ إحداها: أن اللام مع الابتداء كـ«قد» مع الفعل و«إنَّ» مع

---

(١) أبو بكر خطّاب بن يوسف (ـ ٤٥٠هـ) عالم من قرطبة برع في العربية وأقرأها، له كتاب الترشيح في النحو.

(٢) ابن الذكي (ـ ٤٢١هـ) عالم في العربية، له كتاب البديع، وكثيراً ما خالف فيه آراء النحويين.

(٣) ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ لَبِئْسَ...﴾ [المائدة ٥: ٦٢].

(٤) تتمتها ﴿لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَـٰرَ وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْـُٔولًا﴾ [الأحزاب ٣٣: ١٥].

(٥) تتمتها ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [يوسف ١٢: ٧].

(٦) ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة ٢: ٦٥].

(٧) تتمتها ﴿فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى ٩٣: ٥].

(٨) ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [القيامة ٧٥: ١].

الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم، والثانية: أنه إذا قدر المبتدأ في نحو: «لسوف يقوم زيد» يصير التقدير لزيد «سوف يقوم زيد»، ولا يخفى ما فيه من الضعف، والثالثة: أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام، اهـ.

وفي الوجهين الأخيرين نظر؛ لأن تكرار الظاهر إنما يقبحُ إذا صرح بهما، ولأن النحويين قدَّروا مبتدأ بعد الواو في نحو: «قمت وأصُكُّ عينَه» وبعد الفاء في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ﴾ [المائدة: ٩٥] وبعد اللام في نحو: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[1] وكل ذلك تقدير لأجل الصناعة دون المعنى، فكذلك هنا.

وأما الأول فقد قال جماعة في ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]: إن التقدير لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام، ولأنه يجوز على الصحيح نحو: «لقائم زيد».

وإنما يضعف قول الزمخشري أن فيه تكلفين لغير ضرورة، وهما تقدير محذوف وخلعُ اللام عن معنى الحال؛ لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال، وقد صرح بذلك في تفسير: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[2] ونظَّره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض في «يالله» وقوله: إن لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع، بل تارة تجب اللام وتمتنع النون، وذلك مع التنفيس كالآية، ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] ومع كون الفعل للحال نحو: ﴿لأُقْسِمُ﴾[1] وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسمية، وتارة يمتنعان، وذلك مع الفعل المنفي نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ﴾[3] وتارة يجبان، وذلك فيما بقي نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

مسألة: للام الابتداء الصَّدرية، ولهذا علقتِ العامل في: «علمت لزيدٌ منطلق» ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو: «زيدٌ لأنا أكرمه» ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو: «لزيدٌ قائمٌ» والمبتدأ في نحو: «لقائمٌ زيدٌ» فأما قوله:

٤١٣ - أمُّ الحُلَيسِ لعجوزٌ شهرَبهْ[4]

فقيل: اللام زائدة، وقيل: للابتداء والتقدير لهي عجوز، وليس لها الصَّدرية في باب «إن»

---

(١) تقدم ذكرها.

(٢) ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم ١٩: ٦٦].

(٣) ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ﴾ [يوسف ١٢: ٨٥].

(٤) بعده «ترضى من اللحم بعظم الرقبة» والرجز لرؤبة أو لعنترة بن عروس أو ليزيد بن ضبة وهو في ابن عقيل ١/ ١٤١ وفي الخزانة ٤/ ٣٢٨. أم الحليس: كنية امرأة. شهر به: عجوز. سيتكرر برقم ٤١٩.

لأنها فيه مؤخرة من تقديم، ولهذا تسمى «اللام المزحْلقة»، و«المزحْلِقة» أيضاً، وذلك لأن أصل «إنَّ زيداً لقائم»: «لإنَّ زيداً قائم» فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فأخروا اللام دون «إن» لئلا يتقدَّم معمولُ الحرف عليه، وإنما لم ندَّع أن الأصل «إنَّ لزيداً قائم» لئلا يحول ماله الصدر بين العامل والمعمول، ولأنهم قد نطقوا باللام مقدمة على إنَّ في نحو: قوله:

٤١٤ ـ .... لَـهِـنَّـكَ مِـنْ بـرقٍ عـلـيّ كـريـمُ[1]

ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل «إن» دون ما بعدها؛ دليلُ الأول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على أن ومعموليها، ولذلك كسرت في نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾[2] بل قد أثرت هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي:

٤١٥ ـ فـغـبـرْتُ بـعْـدهـمُ بـعـيـشٍ نـاصـبٍ وإخـالُ إنِّـي لاحِـقٌ مُـسـتـتـبـعُ[3]

الأصل: إني للاحق، فحذفت «اللام» بعدما علقت «إخال»، وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها، فهو مما نسخ لفظه وبقي حكمه. ودليلُ الثاني أن عمل «إن» يتخطاها؛ تقول: «إنَّ في الدار لزيداً» و «إنَّ زيداً لقائم» وكذلك يتخطاها عملُ العامل بعدها نحو: «إنَّ زيداً طعامك لآكلٌ» ووهم بدر الدين بن مالك، فمنع من ذلك، والوارد منه في التنزيل كثير نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّخَبِيرُۢ﴾ [العاديات: ١١].

تنبيه: «إنَّ زيداً لقام، أو ليقومنَّ» «اللامُ» جوابُ قسم مقدر، لا لام الابتداء، فإذا دخلت عليها «علمت» مثلاً فتحت همزتها، فإنْ قلت: «لقد قام زيد» فقالوا: هي لام الابتداء، وحينئذ يجب كسر الهمزة، وعندي أن الأمرين محتملان.

فصل

وإن خففت «إنَّ» نحو: ﴿وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً﴾[4]، ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾ [الطارق: ٤] فـ«اللام» عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء أفادت ـ مع إفادتها توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال ـ الفرقَ بين «إن» المخففة من الثقيلة و«إنْ» النافية؛ ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت

---

(١) صدره «ألا يا سنا برق على قلل الحمى» وهو لرجل من نمير. والقلل: القمم.

(٢) ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون ٦٣: ١].

(٣) البيت مع الشاهدين ١٣٧ و٦٩٥ من قصيدة لأبي ذؤيب في رثاء أولاده الخمسة الذين ماتوا بالطاعون «ديوان الهذليين ١/ ٢» غبرت: بقيت. ناصب: متعِب.

(٤) ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ وَإِن كَانَتۡ...﴾ [البقرة ٢: ١٤٣].

جائزة، اللَّهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات كقراءة أبي رجاء[١] ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لِمَا مَتَاعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥] بكسر «اللام» أي لِلَّذي، وكقوله:

٤١٦ ـ إنْ كُنتُ قاضيَ نخبي يومَ بينكُم لو لم تمنُّوا بوعدٍ غيرِ توديعِ[٢]

ويجب تركها مع نفي الخبر كقوله:

٤١٧ ـ إنِ الحقُّ لا يخفى على ذي بصيرة وإنْ هوَ لمْ يعدم خلافَ معاندِ[٣]

وزعم أبو علي وأبو الفتح وجماعةٌ أنها لامٌ غير لام الابتداء، اجتلبت للفرق، قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: ظننت أن فلاناً نحويٌّ محسن حتى سمعته يقول: إن «اللام» التي تصحب «إن» الخفيفة هي لام الابتداء فقلت له: «أكثر نحويي بغداد على هذا» اهـ. وحجةُ أبي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو: «إنْ زيدٌ لقام» وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[٤] وكلاهما لا يجوز مع المشددة.

وزعم الكوفيون أن «اللام» في ذلك كله بمعنى إلاَّ، و«أن إنْ» قبلها نافية، واستدلوا على مجيء «اللام» للاستثناء بقوله:

٤١٨ ـ أمسى أبانُ ذليلاً بعدَ عزَّتِهِ وما أبانُ لمِنْ أعلاجِ سُودانِ[٥]

وعلى قولهم يقال: «قدْ علمنا إنْ كنتَ لمُؤمناً» بكسر الهمزة؛ لأن النافية مكسورة دائماً، وكذا على قول سيبويه لأن لام الابتداء تُعلق العامل عن العمل، وأما على قول أبي علي وأبي الفتح فتفتح.

٢ ـ القسم الثاني[٦]: اللام الزائدة، وهي الداخلة في خبر المبتدأ في نحو: قوله:

٤١٩ ـ أمُّ الحليسِ لعجوزٌ شهربهْ[٧]

وقيل: الأصل لهي عجوز، وفي خبر «أنَّ» المفتوحة كقراءة سعيد بن جُبير ﴿أَلَا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[٨] بفتح الهمزة، وفي خبر «لكن» في قوله:

---

(١) عمران بن تيم «أو ملحان أو عبد الله» أبو رجاء العطاردي، مات نحو ١٠٧هـ، تابعي كبير، أسلم أيام النبي ولم يره، كان يختم القرآن كل عشر ليال.

(٢) لم نقف على قائله. ويروى: غير مكذوب. و«إن» فيه مخففة.

(٣) لم نقف على قائله و«إن» فيه مخففة في الشطرين.

(٤) أول الآية: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍۖ . . .﴾ [الأعراف ٧: ١٠٢].

(٥) لم نقف على قائله. أبان: اسم رجل. سيتكرر برقم ٤٢١.

(٦) من أقسام اللام غير العاملة. (٧) تقدم الرجز برقم ٤١٣.

(٨) ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي ٱلْأَسْوَاقِۗ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ [الفرقان ٢٥: ٢٠].

٤٢٠ - .... ولـكـنـنـي مـن حُـبِّـهـا لـعـمـيـدُ(١)

وليس دخول اللام مقيساً بعد «أنَّ» المفتوحة خلافاً للمبرد، ولا بعد «لكن» خلافاً للكوفيين، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافاً له ولهم، وقيل: اللامان للابتداء على أن الأصل «ولكن إنني» فحذفت همزة «إنَّ» للتخفيف، و«نون لكن» لذلك لثقل اجتماع الأمثال، وعلى أن «ما» في قوله:

٤٢١ - .... ومـا أبـانُ لـمِـنْ أعـلاجِ سُـودانِ(٢)

استفهامٌ، وتم الكلام عند «أبان» ثم ابتدأ لمن أعلاج، أي بتقدير لهو من أعلاج، وقيل: هي لامٌ زيدت في خبر ما النافية، وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين.

ومما زيدت فيه أيضاً خبرُ زال من قوله:

٤٢٢ - ومـا زلـتُ مـن لـيـلـى لـدُنْ أنْ عـرفـتـهـا لـكـالـهـائـمِ الـمُـقـصـى بـكُـلِّ مَـرادِ(٣)

وفي المفعول الثاني(٤) لأرى في قول بعضهم: «أراكَ لشاتمي» ونحو: ذلك. قيل: وفي مفعول يدعو من قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾(٥) وهذا مردود؛ لأن زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه، ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان:

أ - أحدهما: هذا، وهو أنها زائدة، وقد بينا فساده.

ب - والثاني: أنها لام الابتداء، وهو الصحيح، ثم اختلف هؤلاء؛ فقيل: إنها مقدمة من تأخير، والأصل يدعو مَنْ لضرُّهُ أقربُ من نفعه، فـ«مَنْ»: مفعول، وضره أقرب: مبتدأ وخبر، والجملة صلة لـ«مَنْ»، وهذا بعيد؛ لأن لام الابتداء لم يُعهدْ فيها التقدم عن موضعها، وقيل: إنها في موضعها، وإن «مَن» مبتدأ، و ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾(٥) خبره؛ لأن التقدير لبئس المولى هو، وهو الصحيح، ثم اختلف هؤلاء في مطلوب يدعُو على أربعة أقوال:

أحدها: أنها لا مطلوب لها، وأن الوقف عليها، وأنها إنما جاءت توكيداً ليدعو في قوله:

---

(١) صدره «يلومونني في حب ليلى عواذلي» والبيت مجهول القائل وهو في ابن عقيل ١/ ١٤١. سيتكرر برقم ٥٤٣.

(٢) تقدم برقم ٤١٨.

(٣) قائله كثيّر. من: تعليلية. المَراد: مكان الارتياد. ويروى: «إلى اليوم كالمقصى بكل سبيل» ولا شاهد فيه حينئذ، وهو مع الشاهدين ٣٩٣ و٦٦٦ من قطعة واحدة. ديوانه ٢/ ٢٥١ و١/ ٢٣٥.

(٤) أي ومما زيدت فيه اللام: المفعول الثاني لأرى...

(٥) تتمتها ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ [الحج ٢٢: ١٣].

﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ﴾(١) وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين؛ إذ الأصلُ عدمُ التوكيد، والأصل ألاّ يُفصلَ المؤكد من توكيده ولا سيما في التوكيد اللفظي.

والثاني: أن مطلوبه مُقدَّم عليه، وهو ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ﴾(١) على أن ذلك موصول، وما بعده صلة وعائد، والتقدير يدعو الذي هو الضلالُ البعيد، وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريين؛ لأن «ذا» لا تكون عندهم موصولة إلا إذا وقعت بعد «ما» أو «مَن» الاستفهاميتين.

والثالث: أن مطلوبه محذوف، والأصل يدعوه، والجملة حال، والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعُواً.

والرابع: أن مطلوبه الجملة بعده، ثم اختلف هؤلاء على قولين:

أحدهما: أن يدعو بمعنى يقول، والقول يقع على الجمل.

والثاني: أن يدعو ملموح فيه معنى فعل من أفعال القلوب، ثم اختلف هؤلاء على قولين: أحدهما: أن معناه يظن؛ لأن أصل يدعو معناه يُسمي، فكأنه قال: يُسمي من ضره أقرب من نفعه إلٰهاً، ولا يصدر ذلك عن يقين اعتقاد، فكأنه قيل: يظن، وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدرنا. والثاني: أن معناه يزعمُ؛ لأن الزعم قولٌ مع اعتقاد.

ومن أمثلة اللام الزائدة قولك: «لئن قام زيد أقم، أو فأنا أقوم» أو «أنت ظالم لئن فعلت» فكل ذلك خاص بالشعر، وسيأتي توجيهه والاستشهاد عليه.

٣ ـ الثالث(٢): لام الجواب، وهي ثلاثة أقسام: لام جواب لو نحو: ﴿لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾(٣)، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] و«لام» جواب لولا نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١] و«لام» جواب القسم نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾(٤)، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾(٥) وزعم أبو الفتح أن اللام بعد «لو» و «لولا» و «لوما» لامُ جواب قسم مقدر، وفيه تعسف، نعم الأولى في ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾(٦) أن تكون اللام لام جواب قسم مقدر، بدليل كون الجملة اسمية، وأما القول: بأنها «لامُ جوابِ لو» وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما في قوله:

---

(١) تتمتها ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾ [الحج ٢٢: ١٢].

(٢) من أقسام اللام غير العاملة.

(٣) تتمتها ﴿مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح ٤٨: ٢٥].

(٤) تتمتها ﴿وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾ [يوسف ١٢: ٩١].

(٥) تقدم ذكرها.

(٦) تتمتها ﴿لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٠٣].

٤٢٣ ـ وقدْ جَعلتْ قلوصُ بني سُهيلٍ مِنَ الأكوار مرتعُها قريبُ[١]

ففيه تعسف، وهذا الموضع مما يدل عندي على ضعف قول أبي الفتح؛ إذ لو كانت اللام بعد لو أبداً في جواب قسم مقدر لكثر مجيء الجواب بعد «لو» جملة اسمية نحو: «لو جاءني لأنا أكرمه» كما يكثر ذلك في باب القسم.

٤ ـ الرابع: اللامُ الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها، لا على الشرط، ومن ثمَّ تسمى اللام المؤذنة، وتسمى الموطئة أيضاً؛ لأنها وطَّأت الجواب للقسم، أي مهَّدته له، نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ﴾[٢] وأكثر ما تدخل على إنْ، وقد تدخل على غيرها كقوله:

٤٢٤ ـ لمتى صلَحتَ ليُقضَينْ لكَ صالحٌ ولتُجزَيَنَّ إذا جُزيتَ جميلا[٣]

وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾[٤] ألاّ تكون موطئة وما شرطية، بل للابتداء وما موصولة؛ لأنه حملٌ على الأكثر.

وأغرب ما دخلت عليه إذ، وذلك لشبهها بـ«إنْ»، أنشد أبو الفتح:

٤٢٥ ـ غضبتْ عليَّ لأن شربتُ بجزَّةٍ فلإذْ غضِبتِ لأشربنْ بخروفِ[٥]

وهو نظير دخول الفاء في: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾[٦] شبهت «إذ» بـ«إنْ» فدخلت الفاء بعدها كما تدخل في جواب الشرط، وقد تحذف مع كون القسم مقدراً قبل الشرط نحو: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[٧]. وقول بعضهم: ليس هنا قسم مقدر وإن الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله:

(١) ينسب البيت لرجل من بني بحتر بن عتود وقد اختلفوا في كون «جعلت» بمعنى طفقت ـ كما هو رأي ابن هشام ـ، أو بمعنى صيرت. فعلى الرأي الأول تكون جملة «مرتعها قريب» الاسمية خبر «جعلت»، وعلى الرأي الثاني يكون فاعل «جعلت» ضميراً عائداً إلى المرأة في بيت سابق، وتكون «قلوص» بالنصب مفعولاً أول، وجملة «مرتعها قريب» مفعولاً ثانياً. والبيت في الخزانة ٤/ ٩٢ و٢/ ٣٣٦.

(٢) تتمتها ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [الحشر ٥٩: ١٢].

(٣) لم نقف على قائله.

(٤) ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ...﴾ [آل عمران ٣: ٨١].

(٥) نسب هذا البيت لذي الرمة، وليس في ديوانه، ونسب لأعرابي اشترى خمراً بجزة صوف فغضبت امرأته. ورواه الجاحظ في البيان ٣/ ٣٤٤ والقالي ١/ ١٤٨: «فلئن» ولا شاهد فيه حينئذٍ.

(٦) أول الآية: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ...﴾ [النور ٢٤: ١٣].

(٧) ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ...﴾ [الأنعام ٦: ١٢١].

٤٢٦ ـ مَن يفعلِ الحسناتِ اللّهُ يشكرُها ....[1]

مردودٌ؛ لأن ذلك خاص بالشعر، وكقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[2] فهذا لا يكون إلا جواباً للقسم، وليست موطئة في قوله:

٤٢٧ ـ لئنْ كانتِ الدُّنيا عليَّ كما أرى تباريحَ من ليلى فَللموتُ أروَحُ[3]

وقوله:

٤٢٨ ـ لئنْ كانَ ما حُدِّثتهُ اليومَ صادقاً أصُمْ في نهارِ القيظِ للشمسِ باديا[4]

وقوله:

٤٢٩ ـ ألِمْ بزينبَ إنَّ البينَ قد أفِدَا قلَّ الثواءُ لئن كانَ الرَّحيلُ غدا[5]

بل هي في ذلك كله زائدة كما تقدمت الإشارة إليه؛ أما الأوّلان فلأن الشرط قد أجيب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الأول، وبالفعل المجزوم في البيت الثاني، فلو كانت اللام للتوطئة لم يجب إلا القسم، هذا هو الصحيح، وخالف في ذلك الفراء؛ فزعم أن الشرط قد يُجاب مع تقدم القسم عليه، أما الثالث فلأن الجواب قد حذف مدلولاً عليه بما قبل «إنْ»، فلو كان ثم قسم مقدر لزم الإجحاف بحذف جوابين.

٥ ـ الخامس: لام «أل» كالرجل والحارث، وقد مضى شرحها.

٦ ـ السادس: اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد أو على توكيده، على خلاف في ذلك، وأصلها السكون كما في «تِلْكَ» وإنما كسرت في «ذِلِكَ» لالتقاء الساكنين.

٧ ـ السابع: لام التعجب غير الجارة نحو: «لظَرُفَ زيدٌ، ولكرُمَ عمرو» بمعنى ما أظرفه وما أكرمه، ذكره ابن خالويهِ[6] في كتابه المسمى بالجمل، وعندي أنها إما «لام» الابتداء دخلت على الماضي لشبهه لجموده بالاسم، وإما «لامُ» جواب قسم مقدر.

---

(١) تقدم البيت برقم ٨٥ و١٤٥ و٢٣٨ و٢٩٦ وسيتكرر برقم ٧٨٤ و٧٨٧ و٩٠٨ و١٠٧٦ و١١٠٦.

(٢) ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة ٥: ٧٣].

(٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ص٨٦ وروي في الكامل ٦٩٢ «تباريح من ذكراك للموت أروح» ولا شاهد فيه حينئذٍ.

(٤) قيل البيت لبعض بني عقيل وهو في الخزانة ٤/٥٣٨. وقد أعطي الجواب «أصم» للشرط على رغم تأخره عن القسم.

(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ص٣٨٣. أفد: أزف.

(٦) الحسين بن أحمد (ـ ٣٧٠هـ) أخذ عن ابن دريد وأبي بكر بن الأنباري له: إعراب ثلاثين سورة، وليس في كلام العرب، والجمل في النحو وغيرها. وكان على صلة بسيف الدولة.

لا: على ثلاثة أوجه:

١ ـ أحدها: أن تكون نافية؛ وهذه على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون عاملة عمل «إنّ»، وذلك إنْ أريد بها نفيُ الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذ تبرئة، وإنما يظهر نصبُ اسمها إذا كان خافضاً نحو: «لا صاحبَ جُودٍ ممقوتٌ» وقول أبي الطيب:

٤٣٠ ـ فلا ثوبَ مجدٍ غير ثَوبِ ابن أحمدٍ على أحدٍ إلا بلُؤمٍ مُرقَّعُ[1]

أو رافعاً نحو: «لا حسناً فِعلُه مذموم» أو ناصباً نحو: «لا طالِعاً جبلاً حاضر» ومنه «لا خيراً من زيدٍ عندنا» وقول أبي الطيب:

٤٣١ ـ قِفا قليلاً بها عليَّ فلا أقلَّ من نظرةٍ أُزوِّدُها[2]

ويجوز رفع «أقل» على أن تكون عاملة عمل ليس.

وتخالف «لا» هذه «إنَّ» من سبعة أوجه:

أحدها: أنها لا تعمل إلا في النكرات.

الثاني: أن اسمها إذا لم يكن عاملاً فإنه يُبنى، قيل: لتضمنه معنى مِن الاستغراقية، وقيل: لتركيبه مع «لا» تركيبَ خمسةَ عشرَ، وبناؤه على ما ينصب به لو كان معرباً؛ فيبنى على الفتح في نحو: «لا رجُلَ، ولا رجال» ومنه: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾[3]، ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾[4]، ﴿يَـٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾[5]، وعلى الياء في نحو: «لا رجُلينِ» و «لا قائمين» وعن المبرد أن هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف، ولو صحَّ هذا للزم الإعرابُ في «يا زيدانِ، ويا زيدُونَ» ولا قائل به، وعلى الكسرة في نحو: «لا مُسلماتٍ» وكان القياس وجوبها، ولكنه جاء بالفتح، وهو الأرجح؛ لأنها الحركة التي يستحقها المركب، وفيه ردّ على السيرافي والزجاج إذْ زعما أن اسم لا غير العامل معرب، وأن ترك تنوينه للتخفيف.

ومثلُ «لا رجل» عند الفراء «لا جرَمَ» نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[6] والمعنى عنده لا بُدَّ من كذا، أو لا محالة في كذا، فحذفت «مِن» أو «في»، وقال قطرب: «لا» ردّ لما قبلها، أي

---

(١) ديوان المتنبي ١/٤١٢. وقد تركه السيوطي في شرحه على عادته في إسقاط شواهد المولدين.

(٢) ديوان المتنبي ١/١٩٦. ويقال فيه ما قيل في البيت السابق. سيتكرر برقم ٧٤٥.

(٣) ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف ١٢: ٩٢].

(٤) تتمتها ﴿إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء ٢٦: ٥٠].

(٥) ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَـٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟ . . .﴾ [الأحزاب ٣٣: ١٣].

(٦) ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾ [النحل ١٦: ٦٢].

ليس الأمر كما وصفوا، ثم ابتدىء ما بعده، وجرَمَ: فعل، لا اسم، ومعناه وجبَ، وما بعده فاعل، وقال قوم: «لا» زائدة، وجرم وما بعدها فعل وفاعل كما قال قطرب، ورده الفراء بأن «لا» لا تزاد في أول الكلام، وسيأتي البحث في ذلك.

والثالث: أن ارتفاعَ خبرها عند إفراد اسمها نحو: «لا رجُلَ قائم» بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، لا بها. وهذا القول لسيبويه، وخالفه الأخفشُ والأكثرون ولا خلاف بين البصريين في أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً.

الرابع: أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفاً أو مجروراً.

الخامس: أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده؛ فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه نحو: «لا رجُلَ ظريفٌ فيها، ولا رجُلَ وامرأةٌ فيها».

السادس: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت، نحو: «لا حولٌ ولا قُوّةُ إلا بالله» ولك فتح الاسمين، ورفعهما، والمغايرة بينهما، بخلاف نحو: قوله:

٤٣٢ - إنَّ محلاًّ وإنّ مُرتحلا وإنَّ في السَّفرِ إذ مضَوا مهلا[1]

فلا محيدَ عن النصب.

والسابع: أنه يكثر حذفُ خبرها إذا علم، نحو: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾[2]، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾[3] وتميم لا تذكره حينئذ.

الثاني[4]: أن تكون عاملة عمل ليس، كقوله:

٤٣٣ - من صدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ[5]

وإنما لم يقدروها مُهملة والرفع بالابتداء لأنها حينئذٍ واجبةُ التكرار، وفيه نظر، لجواز تركه في الشعر.

و «لا» هذه تخالف «ليس» من ثلاث جهات:

إحداها: أن عملها قليل، حتى ادّعي أنه ليس بموجود.

---

(١) تقدم برقم ١٢٨ وسيتكرر برقم ١٠٢٨ و١٠٦٦.
(٢) تقدم ذكرها.
(٣) ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [سبأ ٣٤: ٥].
(٤) من أوجه «لا» النافية. تقدمت.
(٥) البيت لسعد بن مالك وهو مع الشاهد رقم ٣٩٤ من قصيدة واحدة. والهاء في «نيرانها» تعود إلى الحرب. قوله: «ابن قيس» أي هو من قيس بن ثعلبة الحصن المعروفة بشجاعتها. والبيت في سيبويه ١/ ٢٨ و٣٥٤ والخزانة ١/ ٢٢٣ و٢/ ٩٠. سيتكرر برقم ١٠٦٧.

الثانية: أن ذكر خبرها قليل، حتى إن الزجاج لم يظفر به فادَّعى أنها تعمل في الاسم خاصة، وأن خبرها مرفوع، ويرده قوله:

٤٣٤ ـ تعزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا ولا وزرٌ ممّا قضى اللّهُ واقيا[١]

وأما قوله:

٤٣٥ ـ نصرتُكَ إذْ لا صاحبٌ غيرَ خاذل فبُوِّئتَ حصناً بالكُماةِ حصِينا[٢]

فلا دليل فيه كما توهم بعضهم؛ لاحتمال أن يكون الخبر محذوفاً و «غير» استثناء.

الثالثة: أنها لا تعمل إلا في النكرات، خلافاً لابن جني وابن الشجري، وعلى ظاهر قولهما جاء قولُ النابغة[٣]:

٤٣٦ ـ وحلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغِيا سِواها، ولا عن حُبِّها مُتراخيا

وعليه بنى المتنبي قوله:

٤٣٧ ـ إذا الجودُ لم يُرزقْ خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسُوباً ولا المالُ باقيا[٤]

تنبيه: إذا قيل: «لا رجُلَ في الدار» بالفتح تعين كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده: «بل امرأة»، وإن قيل: بالرفع تعين كونها عاملة عمل «ليس»، وامتنع أن تكون مهملة، وإلا تكررت كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأول: «بل امرأة» وعلى الثاني: «بلا رجلان، أو رجال».

وغلِط كثير من الناس؛ فزعموا أن العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، ويرد عليهم نحو: قوله:

٤٣٨ ـ تعزّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا البيت...................[٥]

وإذا قيل: «لا رجُلٌ ولا امرأةٌ في الدار» برفعهما احتمل كون «لا» الأولى عاملة في الأصل عمل «إنَّ» ثم ألغيت لتكرارها؛ فيكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء، وأن تكون عاملة عمل ليس؛ فيكون ما بعدها مرفوعاً بها وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين إن قدرت «لا» الثانية

---

(١) البيت مجهول القائل وهو في ابن عقيل ١/١٢٨. الوزر: الملجأ. سيتكرر برقم ٤٣٨.

(٢) لم يسم قائل البيت، وهو في ابن عقيل ١/١٢٨.

(٣) النابغة الجعدي قيس بن عبد اللّه أبو ليلى (ـ ٥٠هـ) شاعر مخضرم من المعمّرين، أسلم وكانت له صحبة. شهد صفّين. والبيت في ديوانه ١٧١ وابن عقيل ١/١٢٩.

(٤) ديوان المتنبي ٢/٥١١.

(٥) تقدم برقم ٤٣٤.

تكراراً للأولى وما بعدها معطوفاً، فإن قدرت الأولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فالظرف خبر عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف كما في قولك: «زيد وعمرو قائم» ولا يكون خبراً عنهما؛ لئلا يلزم محذوران: كونُ الخبر الواحد مرفوعاً ومنصوباً، وتوارد عاملين على معمول واحد.

وإذا قيل: «ما فيها من زيتٍ ولا مصابيحَ» بالفتح، احتمل كون الفتحة بناء مثلها في «لا رجال» وكونها علامة للخفض بالعطف و «لا» مُهملة، فإن قلته بالرفع احتمل كون لا عاملة عمل ليس، وكونها مهملة والرفع بالعطف على المحل.

فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾[1] فظاهرُ الأمر جوازُ كونَ أصغر وأكبر معطوفين على لفظ مثقال أو على محله، وجواز كون «لا» مع الفتح تبرئة، ومع الرفع مهملة أو عاملة عملَ «ليس»، ويقوي العطفَ أنه لم يقرأ في سورة سبأ في قوله سبحانه: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾[2] الآية إلا بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ مثقال، ولكن يُشكِل عليه أنه يفيد ثبوتَ العزوب عند ثبوت الكتاب، كما أنك إذا قلت: «ما مررتُ برجُلٍ إلاّ في الدَّار» كان إخباراً بثبوت مُرورك برجل في الدار، وإذا امتنع هذا تعيَّنَ أن الوقف على ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ وأن ما بعدها مستأنف، وإذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ وأن الوقف على ﴿الْأَرْضَ﴾ وأنه إنما لم يجيء فيه الفتح اتباعاً للنقل، وجوز بعضُهم العطفَ فيهما على ألاّ يكون معنى «يعزب»: يخفى، بل يخرج إلى الوجود.

الوجه الثالث[3]: أن تكون عاطفة، ولها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدمها إثبات كجاء زيد لا عمرو، أو أمر كـ«اضربْ زيداً لا عمراً»، قال سيبويه: أو نداء نحو: «يا بن أخي لا ابن عمي»، وزعم ابن سعدان[4] أن هذا ليس من كلامهم.

الثاني: ألاّ تقترن بعاطف؛ فإذا قيل: «جاءني زيد لا بل عمرو» فالعاطفُ بل، و «لا» ردٌّ لما قبلها، وليست عاطفة، وإذا قلت: «ما جاءني زيد ولا عمرو» فالعاطف الواو، و «لا» توكيد للنفي، وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا، وهو تقدم النفي، وقد اجتمعا أيضاً في ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾[5].

---

(١) تتمتها ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس ١٠: ٦١].

(٢) ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ ٣٤: ٣].

(٣) من أوجه «لا» النافية.

(٤) أبو جعفر محمد بن سعدان (ـ ٢٣١هـ) نحوي كوفي عالم بالقراءات.

(٥) ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة ١: ٦ و٧].

والثالث: أن يتعاند متعاطفاها؛ فلا يجوز «جاءني رجل لا زيد» لأنه يصدق على زيد اسم الرجل، بخلاف «جاءني رجل لا امرأة».

ولا يمتنع العطفُ بها على معمول الفعلِ الماضي خلافاً للزجاجي؛ أجاز «يقومُ زيد لا عمرو» ومنع «قام زيد لا عمرو» وما منعه مسموعٌ فمنعُهُ مدفوعٌ، قال امرؤ القيس:

٤٣٩ ـ كأن دثاراً حلَّقتْ بلبونهِ عُقابُ تنوفى لا عُقابُ القواعلِ[1]

دِثار: اسمُ راعٍ، وحلّقت: ذهبت، اللّبُون: نوق ذوات لبن، وتنوفى: جبلٌ عالٍ، والقواعل: جبالٌ صغار. وقوله: إن العامل مُقدّر بعد العاطف، ولا يقال: «لا قام عمرو» إلا على الدعاء مردودٌ بأنه لو توقفت صحةُ العطفِ على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع «ليس زيد قائماً ولا قاعداً».

الوجه الرابع[2]: أن تكون جواباً مناقضاً لـ«نعم»، وهذه تُحذف الجملُ بعدها كثيراً، يقال: «أجاءك زيد؟» فتقول: «لا» والأصل: لا لم يجيء.

والخامس[2]: أن تكون على غير ذلك؛ فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرُها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً، وجب تكرارها.

مثالُ المعرفة ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾[3]، وإنما لم تكرر في «لا نولُكَ أنْ تفعلَ» لأنه بمعنى لا ينبغي لك، فحملوه على ما هو بمعناه، كما فتحوا في «يذرُ» حملاً على «يدَع»[4] لأنهما بمعنى، ولولا أن الأصل في يذَرُ الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف في يوْجل.

ومثالُ النكرة التي لم تعمل فيها لا ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧] فالتكرار هنا واجب بخلافه في ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾[5].

ومثالُ الفعل الماضي ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]، وفي الحديث «فإن المُنبتَّ لا أرضاً

---

(١) البيت في ديوانه ص١٧٤ وفي الخزانة ٤/ ٤٧١. والمعنى: لقد أغير على دثار واستلبت منه الإبل كأن عقباناً انقضت عليها فخطفتها. وانظر تعليقنا على الشاهد رقم ٢٦٥ فالقصيدة واحدة.

(٢) من أوجه «لا» النافية.

(٣) تتمتها ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس ٣٦: ٤٠].

(٤) لأن الأصل في «يدع» كسر الدال مثل يزن ويعد، بدليل حذف الواو فيها. ولكن مجاورة الدال فيها للعين ـ وهي حرف حلق ـ حملهم على فتحها.

(٥) أول الآية: ﴿يَتَنَٰزَعُونَ فِيهَا كَأْسًا . . .﴾ [الطور ٥٢: ٢٣].

قطعَ ولا ظهراً أبقى»[١] وقول الهذلي[٢]: «كيف أَغْرَمُ مَن لا شربَ ولا أكل، ولا نطقَ ولا استهلَّ» وإنما تُرِك التكرار في «لا شَلَّتْ يداكَ» و «لا فضَّ الله فاكَ».

وقوله:

٤٤٠ ـ . . . . ولا زالَ مُنهلاً بجرعائِكِ القطرُ[٣]

وقوله:

٤٤١ ـ لا باركَ الله في الغواني هل يُصبحنَ إلاّ لهُنَّ مُطَّلبُ؟[٤]

لأن المراد الدعاء، فالفعل مستقبل في المعنى، ومثله في عدم وجوب التكرار بعدم قصد المضي إلا أنه ليس دعاء قولك: «والله لا فعلتُ كذا» وقول الشاعر:

٤٤٢ ـ حسبُ المحبِّينَ في الدُّنيا عذابُهمُ تاللّهِ لا عذَّبتهمْ بعدها سقرُ[٥]

وشد ترك التكرار في قوله:

٤٤٣ ـ لا هُمَّ إنّ الحارثَ بنَ جبلهْ زنا على أبيهِ ثمَّ قتلهْ[٦]
وكانَ في جاراتهِ لا عهدَ لهْ وأيُّ أمرٍ سيِّءٍ لا فعلهْ

زنا: بتخفيف النون، كذا رواه يعقوب، وأصله زنأ بالهمز بمعنى ضيَّق، وروي بتشديدها. والأصل[٧] زنى بامرأة أبيه، فحذف المضاف وأناب «على» عن «الباء»، وقال أبو خراشٍ الهذلي وهو يطوف بالبيت:

٤٤٤ ـ إنْ تغفرِ اللهمَّ تغفرْ جمّا وأيُّ عبدٍ لكَ لا ألمّا[٨]

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾[٩] فإن لا فيه مكررة في المعنى، لأن المعنى

---

(١) رواه البزّار. انظر الجامع الصغير وكشف الخفاء ١/٢٥٧.

(٢) هو حمل بن النابغة الهذلي، قال ذلك عندما أمر الرسول ﷺ بأداء الدية عن الجنين. صحيح مسلم: كتاب القسامة، والبخاري: كتاب الطب: باب الكهانة. ومعنى استهلّ: بكى.

(٣) صدره «ألا يا اسلمي يا دارميّ على البلى» وهو لذي الرمة. الديوان ٢٠٦ وابن عقيل ١/١١٧. الجرعاء: الأرض الرملية.

(٤) هو لعبيد اللّه بن قيس الرقيات الديوان ٣ وسيبويه ٢/٥٩.

(٥) لم نقف على قائله، وهو من الأبيات التي أهملها السيوطي.

(٦) رجز لابن العيّف العبدي أو لعبد المسيح بن عسلة. لاهم: أصلها اللهم. والحارث هو ابن أبي شمر الغساني والشاهد في الخزانة ٤/٢٢٩.

(٧) وقيل: أصل الكلام: زنأ على أبيه أي ضيّق عليه، وعلى هذا المعنى لا يكون في الكلام حذفُ مضاف ولا إنابةُ «على» عن «الباء» ولا يكون المقصود هنا هو فاحشة الزنىٰ.

(٨) أبو خراش هو خويلد بن مرة شاعر مخضرم وفارس عدّاء أسلم ومات كبيراً (ـ ١٥هـ) ولعله تمثل به، إذ الرجز لأمية بن أبي الصلت كما في شرح الزوزني ١٩٠ واللسان «لمم» وانظر الأغاني ٤/١٣١.

(٩) ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا=

فلا فك رقبة ولا أطعم مسكيناً، لأن ذلك تفسير للعقبة، قاله الزمخشري. وقال الزجاج: إنما جاز لأن ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[1] معطوف عليه وداخل في النفي، فكأنه قيل: «فلا اقتحم ولا آمن» انتهى. ولو صح لجاز «لا أكلَ زيد وشرب» وقال بعضهم: لا دعائية، دعاء عليه ألاّ يفعل خيراً، وقال آخر: تحضيض، والأصل فألاّ اقتحم، ثم حذفت الهمزة وهو ضعيف.

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفردٍ خبرٍ أو صفةٍ أو حالٍ نحو: «زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتب» و «جاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً» ونحو: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾[2]، ﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ۝ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٤٣ و٤٤]، ﴿وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ۝ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٢ و٣٣]، ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾[3].

وإن كان ما دخلت عليه فعلاً مضارعاً لم يجب تكرارها نحو: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾[4]، ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[5] وإذا لم يجب أن تكرر في «لا نولكَ أن تفعل» لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع فـ«ألاّ» يجب في المضارع أحقُّ.

ويتخلص المضارعُ بها للاستقبال عند الأكثرين، وخالفهم ابن مالك؛ لصحة قولك: «جاء زيدٌ لا يتكلم» بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تُصدَّر بدليل استقبال.

تنبيه: من أقسام «لا» النافية المعترضةُ بين الخافض والمخفوض، نحو: «جئتُ بلا زادٍ» و «غضبتُ من لا شيء» وعن الكوفيين أنها اسم، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة وغيرهم يراها حرفاً، ويسميها زائدة كما يسمون «كان» في نحو: «زيدٌ كانَ فاضلٌ» زائدة وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع؛ فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصح أصلُ المعنى بإسقاطه كما في مسألة «لا» في نحو: «غضبتُ من لا شيء»، وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسألة «كان»، وكذلك «لا» المقترنة بالعاطف في نحو: «ما جاءني زيد ولا عمرو» ويسمونها زائدة، وليست بزائدة البتة، ألا

= مَقْرَبَةٍ ۝ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ۝ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد ٩٠: ١١ ـ ١٧].

(١) ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ۝ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ۝ فَكُّ رَقَبَةٍ ۝ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۝ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ۝ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد ٩٠: ١١ ـ ١٧].

(٢) ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة ٢: ٦٨].

(٣) ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور ٢٤: ٣٥].

(٤) تتمتها ﴿مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء ٤: ١٤٨].

(٥) تتمتها ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام ٦: ٩٠].

ترى أنه إذا قيل: «ما جاءني زيد وعمرو» احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء؛ فإذا جيء بـ«لا» صار الكلام نصّاً في المعنى الأول، نعم هي في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ٢٢] لمجرد التوكيد، وكذا إذا قيل: «لا يستوي زيد ولا عمرو».

تنبيه: اعتراضُ «لا» بين الجار والمجرور في نحو: «غضبت من لا شيء» وبين الناصب والمنصوب في نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾[١]، وبين الجازم والمجزوم في نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾[٢] وتقدُّمُ معمول ما بعدها عليها في نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾[٣] الآية، دليلٌ على أنها ليس لها الصّدر، بخلاف ما، اللهم إلا أن تقع في جواب القسم، فإن الحروف التي يُتلقى بها القسم كلها لها الصّدر، ولهذا قال سيبويه في قوله:

٤٤٥ ـ آليتَ حبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعمهُ .... [٤]

إن التقدير: على حب العراق؛ فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه، ولم يجعله من باب «زيداً ضربته» لأن التقدير: لا أطعمه، وهذه الجملة جواب لآليتَ فإن معناه حلفت، وقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: لا مطلقاً، والصواب الأول.

٢ ـ الثاني: من أوجه «لا» أن تكون موضوعة لطلب التَّركِ، وتختص بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان المطلوبُ منه مخاطباً نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾[٥]، أو غائباً نحو: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾[٦]، أو متكلماً نحو: «لا أرَيَنَّك هاهنا» وقوله:

٤٤٦ ـ لا أعرفنْ رَبرباً حُوراً مدامِعُها .... [٧]

---

(١) ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٥٠].

(٢) ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال ٨: ٧٣].

(٣) ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَٰنِهَا خَيْرًا قُلِ ٱنتَظِرُوا إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [الأنعام ٦: ١٥٨].

(٤) تقدم برقم ١٤٨ وسيتكرر برقم ١٠٠٨ و١٠٢٢.

(٥) الآية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ...﴾ [الممتحنة ٦٠: ١].

(٦) تتمة الآية ﴿مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَىٰةً وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [آل عمران ٣: ٢٨].

(٧) تمامه «كأن أبكارها نعاج دوّار» والبيت للنابغة الذبياني «زياد بن معاوية» وهو في ديوانه ص٧٤ وسيبويه =

وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مُقام السبب، والأصل لا تكن هاهنا فأراك، ومثله في الأمر: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾(١) أي وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك، وإنما عدل إلى الأمر بالوُجدان تنبيهاً على أنه المقصود لذاته، وأما الإغلاظ فلم يُقصد لذاته، بل ليجدوه، وعكسه ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾(٢) أي لا تفتتنوا بفتنة الشيطان.

واختلف في «لا» من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] على قولين:

أحدهما: أنها ناهية، فتكون من هذا، والأصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عُدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة لأن الإصابة مسببة عن التعرض، وأسند هذا المسبب إلى فاعله، وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾(٣) ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع؛ فوجب إضمار القول، أي واتقوا فِتنة مقولاً فيها ذلك، كما قيل في قوله:

٤٤٧ ـ حتى إذا جنَّ الظلامُ واختلطْ جاؤوا بمَذْقٍ هلْ رأيتَ الذئبَ قطْ(٤)

الثاني: أنها نافية، واختلف القائلون بذلك على قولين:

أحدهما: أن الجملة صفة لفتنة، ولا حاجة إلى إضمار قول؛ لأن الجملة خبرية، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذاً، مثله في قوله:

٤٤٨ ـ فلا الجارة الدُّنيا بها تلحينّها ....(٥)

بل هو في الآية أسهل؛ لعدم الفصل، وهو فيهما سماعي، والذي جوّزه تشبيه لا النافية

= ٢/ ١٥٠ الربرب: القطيع من بقر الوحش واستعاره هنا للنساء. دوار: اسم موضع. والمعنى: يا بني ذبيان لا تغيروا على أهل الشام وإلا فإنهم ينتقمون منكم حتى تُرى نساؤكم الحوز الأبكار مسبيات. وانظر السيوطي ٢١٣.

(١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا ...﴾ [التوبة ٩: ١٢٣].

(٢) ﴿يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتِهِمَا ...﴾ [الأعراف ٧: ٢٧].

(٣) تتمتها ﴿عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ [إبراهيم ١٤: ٤٢].

(٤) الرجز لمجهول وينسب للعجاج وهو في ابن عقيل ٢/ ٥٧ وفي الخزانة ١/ ٢٧٥ و٢/ ٤٨٢. المذق: اللبن الممزوج بالماء ويكون لونه أغبر كالذئب. والتقدير: جاؤوا بمذق مقول فيه: هل رأيت... سيتكرر برقم ٩٩٤.

(٥) تمامه «ولا الضيف عنها إن أناخ محول» وهو للنمر بن تولب في صفة الإبل. ومعناه: أن جارته لا تشتم إبله لانتفاعها بألبانها، وأن ضيفه لا يتحول إلى غيره، والشاهد فيه توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية تشبيهاً لها بالناهية. الهاء في «بها» تعود إلى أرض الممدوح، والبيت مع الشاهد ١٠٨٣ من قطعة واحدة.

بلا الناهية، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامة للظالم وغيره، لا خاصة بالظالمين كما ذكره الزمخشري، لأنها قد وصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، فكيف تكون مع هذا خاصة بهم؟

والثاني: أن الفعل جوابُ الأمر، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضاً خارجاً عن القياس شاذاً، وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري، وهو فاسد؛ لأن المعنى حينئذٍ فإنكم إنْ تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، وقوله: إن التقدير إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردودٌ، لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب، ألا ترى أنك تقدر في «ائتني أكرمْكَ» إن تأتني أكرمك، نعم يصح الجوابُ في قوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ﴾[1] الآية؛ إذ يصح: إن تدخلوا لا يحطمنكم، ويصح أيضاً النهيُ على حد «لا أرينّك هاهنا» وأما الوصف فيأتي مكانه هنا أن تكون الجملة حالاً، أي ادخلوها غير محطُومين، والتوكيد بالنون على هذا الوجه وعلى الوجه الأول سماعيّ، وعلى النهي قياسيّ.

ولا فرق في اقتضاء «لا» الطلبية للجزمِ بين كونها مفيدةً للنهي سواء كان للتحريم كما تقدم، أو للتنزيه نحو: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧] وكونها للدعاء كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾[2] وقول الشاعر:

٤٤٩ ـ يقولونَ لا تبعَدْ وهم يدفنُونني وأينَ مكانُ البعدِ إلاّ مكانيا؟[3]

وقول الآخر:

٤٥٠ ـ فلا تَشْلَلْ يدٌ فتكتْ بعمرٍو فإنكَ لن تَذِلَّ ولنْ تُضامَا[4]

ويحتمل النهي والدعاء قول الفرزدق:

٤٥١ ـ إذا ما خرجنا مِن دمشق فلا نَعدْ لها أبداً ما دامَ فيها الجُراضِمُ[5]

أي العظيم البطن، وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مُستعلٍ عليه: «لا تفعل كذا» وكذا الحكمُ إذا خرجتْ عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك: «لا تُطعني».

وليس أصل «لا» التي يُجزم الفعل بعدها لامَ الأمر فزيدت عليها ألف خلافاً لبعضهم، و«لا» هي النافية، والجزمُ بـ«لام» أمر مقدرة خلافاً للسهيلي.

---

(١) ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ [النمل ٢٧: ١٨].

(٢) تتمتها ﴿إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ﴾ [البقرة ٢: ٢٨٦].

(٣) هو لمالك بن الريب من قصيدته التي رثى بها نفسه حين شعر بدنو أجله. وتبعد: تهلك.

(٤) هو لرجل من بكر بن وائل.

(٥) قيل إنه للفرزدق، وليس في ديوانه. وقيل: هو للوليد بن عقبة يعرّض بمعاوية. والجراضم: الكثير الأكل.

٣ ـ والثالث: لا الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾(١)، ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾(٢) ويوضحه الآية الأخرى ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾(٣) ومنه ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾(٤) أي ليعلموا، وقوله:

٤٥٢ ـ وتلحَيْنني في اللهو أنْ لا أُحبَّهُ ولِلَّهوِ داعٍ دائبٌ غيرُ غافلِ(٥)

وقوله:

٤٥٣ ـ أبى جودُهُ «لا» البُخْلِ وَاستعجلتْ بِهِ «نعمْ» مِن فتىً لا يمنعُ الجود قاتلَهْ(٦)

وذلك في رواية من نصب البخل؛ فأما من خفض ف «لا» حينئذٍ اسمٌ مضافٌ؛ لأنه أريد به اللفظ. وشرح هذا المعنى أن كلمة «لا» تكون للبخل، وتكون للكرم، وذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل: «أعطِني أو هلْ تُعطيني» كانت للبخل، فإن وقعت بعد قوله: أتمنعني عطاءك أو أتحرمُني نوالك كانت للكرم، وقيل: هي غير زائدة أيضاً في رواية النصب، وذلك على أن تُجعلَ اسماً مفعولاً، والبُخل بدلاً منها، قاله الزجاج، وقال آخر: «لا» مفعول به، والبخل مفعول لأجله، أي كراهية البخل مثلُ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٧٦] أي كراهية أن تضلوا، وقال أبو علي(٧) في الحجة: قال أبو الحسن: فسَّرته العربُ أبى جودُهُ البخلَ، وجعلوا «لا» حشواً، اهـ.

وكما اختلفت في «لا» في هذا البيت أنافية أم زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل:

أحدها: قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾(٨) فقيل: هي نافية، واختلف هؤلاء في منفيها على قولين:

---

(١) ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ ۝٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى﴾ [طه ٢٠: ٩٢ و٩٣].

(٢) ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف ٧: ١٢].

(٣) ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [صٓ ٣٨: ٧٥].

(٤) تتمتها ﴿أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد ٥٧: ٢٩].

(٥) البيت للأحوص «عبد الله بن محمد».

(٦) البيت مجهول القائل وتفسيره في السيوطي ٢١٧ واللسان مادة «نعم» ومادة «لا» في باب الألف اللينة والخصائص ٢/ ٣٥. نعم: فاعل استعجلت. قاتله: إما حال من الجود على تفسير القتل بالإفقار. وإما مفعول أول ليمنع، والجود مفعول ثان مقدم. وإما مفعول يمنع بمعنى يحرم، والجود ـ بالضم ـ فاعله.

(٧) هو الفارسي و«الحجة» كتاب له في القراءات طبع الجزء الأول منه في القاهرة بتحقيق النجدي والنجار والشلبي.

(٨) تقدم ذكرها.

أحدها: أنه شيء تقدم، وهو ما حكي عنهم كثيراً من إنكار البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استؤنف القسم، قالوا: وإنما صح ذلك لأن القرآن كله كالسورة الواحدة، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة أُخرى، نحو: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] وجوابه ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢].

والثاني: أن منفيها أُقسمُ، وذلك على أن يكون إخباراً لا إنشاء، واختاره الزمخشري، قال: والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له؛ بدليل: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ و٧٦] فكأنه قيل: إن إعظامه بالإقسام به كلا إعظام، أي إنه يستحق إعظاماً فوق ذلك. وقيل: هي زائدة. واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين:

أحدهما: أنها زيدت توطئة وتمهيداً لنفي الجواب، والتقدير لا، أقسم بيوم القيامة لا يُتركونَ سُدًى، ومثله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[1] وقوله:

٤٥٤ ـ فلا وأبيكِ ابنةَ العامريِّ لا يدَّعي القومُ أنّي أفرّ[2]

ورُد بقوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾[3] الآيات؛ فإن جوابه مُثبت وهو: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾[3] ومثله: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[4] الآية.

والثاني: أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، كما في: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[5] ورُد بأنها لا تزاد لذلك صدراً، بل حشواً، كما أن زيادة «ما» و «كان» كذلك نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[6]، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ونحو: «زيد كانَ فاضلٌ» وذلك لأن زيادة الشيء تفيد اطِّراحه، وكونه أولَ الكلام يفيد الاعتناء به، قالوا: ولهذا نقول بزيادتها في نحو: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾[7]، ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[4] لوقوعها بين الفاء ومعطوفها، بخلاف هذه، وأجاب أبو علي بما تقدم من أن القرآن كالسورة الواحدة.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ

---

(١) تتمتها ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء ٤: ٦٥].

(٢) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٩٤ وفي الخزانة ٤/٤٨٩ وينسب أيضاً لربيعة بن جشم وهو مع الشاهدين رقم ٣٥٥ و٩٢٤ من قصيدة واحدة.

(٣) ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴿١﴾ وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴿٢﴾ وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ ﴿٣﴾ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾ [البلد ٩٠: ١ ـ ٤].

(٤) تقدمت.

(٥) تقدم ذكرها.

(٦) تتمتها ﴿لِنتَ لَهُمْ . . .﴾ [آل عمران ٣: ١٥٩].

(٧) تتمتها ﴿إِنَّا لَقَٰدِرُونَ * عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾ [المعارج ٧٠: ٤٠ و٤١].

﴿شَيْـًٔا﴾[1] فقيل: إن «لا» نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة، والجميع محتمل.

وحاصل القول في الآية أن «ما» خبرية بمعنى الذي منصوبة بـ«أتلُ»، و ﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ صلة، و ﴿عَلَيْكُمْ﴾ متعلقة بـ«حرَّم»، هذا هو الظاهر، وأجاز الزجّاجُ كونَ «ما» استفهامية منصوبة بـ«حرَّمَ»، والجملة محكية بـ«أتلُ»؛ لأنه بمعنى أقول، ويجوز أن يعلق ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بـ«أتْلُ»، ومَن رجح إعمال أول المتنازعينِ ـ وهم الكوفيون ـ رجَّحه على تعلقه بـ«حرَّمَ». وفي «أنْ» و «ما» بعدها أوجه:

أحدها: أن يكونا في موضع نصب بدلاً من «ما»، وذلك على أنها موصولة لا استفهامية؛ إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام.

الثاني: أن يكونا في موضع رفع خبراً لـ «هو» محذوفاً، أجازهما بعض المعربين. وعليهما فـ «لا» زائدة، قاله ابن الشجري، والصواب أنها نافية على الأول، وزائدة على الثاني.

والثالث: أن يكون الأصل أبينُ لكم ذلك لئلا تشركوا، وذلك لأنهم إذا حرم عليهم رؤساؤهم ما أحله الله سبحانه وتعالى فأطاعوهم أشركوا؛ لأنهم جعلوا غير الله بمنزلته.

والرابع: أن الأصل أوصيكم بألاّ تشركوا، بدليل أنَّ ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[1] معناه وأوصيكم بالوالدين، وأنَّ في آخر الآية ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ﴾[1] وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر.

والخامس: أن التقدير أتلُ عليكم ألا تشركوا، فحذف مدلولاً عليه بما تقدم، وأجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجّاج.

والسادس: أن الكلام تمَّ عند ﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ ثم ابتدىء: عليكم ألاّ تشركوا، وأن تحسنوا بالوالدين إحساناً، وألاّ تقتلوا، ولا تقربوا؛ فـ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ على هذا: اسمُ فعلٍ بمعنى الزمُوا، و «أنْ» في الأوجه الستة مصدرية، و «لا» في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية.

والسابع: أن «أنْ» مفسرة بمعنى أيْ، ولا: ناهية، والفعل مجزوم لا منصوب، وكأنه قيل: أقول لكم لا تشركوا به شيئاً وأحسنوا بالوالدين إحساناً، وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن الشجري.

الموضع الثالث: قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2] فيمن

---

(١) تتمتها ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِى حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام ٦: ١٥١].

(٢) ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا الْـَٔايَـٰتُ عِندَ اللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ...﴾ [الأنعام ٦: ١٠٩].

فتح الهمزة؛ فقال قوم منهم الخليل والفارسي: «لا» زائدة، وإلا لكان عذراً للكفار، وردَّه الزجّاج بأنها نافية في قراءة الكسر، فيجب ذلك في قراءة الفتح، وقيل: نافية، واختلف القائلون بذلك؛ فقال النحاس: حذف المعطوف، أي أو أنهم يؤمنون، وقال الخليل في قول له آخر: «أنَّ» بمعنى «لعلَّ»(١) مثلُ «ائتِ السُّوقَ أنك تشتري لنا شيئاً» ورجّحه الزجّاج وقال: إنهم أجمعوا عليه، وردّه الفارسي فقال: التوقع الذي في «لعلَّ» ينافيه الحكم بعدم إيمانهم، يعني في قراءة الكسر، وهذا نظير ما رجَّح به الزجّاجُ كونَ «لا» غير زائدة، وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا: يؤيده أن ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ و «يدريكم» بمعنىً، وكثيراً ما تأتي «لعلّ» بعد فعل الدِّراية نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣] وأن في مصحف أبيٍّ: (وما أدراكم لعلها)(٢) وقال قوم: «أنَّ» مؤكدة، والكلام فيمن حكم بكفرهم ويئس من إيمانهم، والآية عذر للمؤمنين، أي إنكم معذورون لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء من أنهم لا يؤمنون حينئذ، ونظيره: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٩٦ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ﴾ [يونس: ٩٦ و ٩٧] وقيل: التقدير لأنهم، واللام متعلقة بمحذوف، أي لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها، ونظيره ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْأَيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩] واختاره الفارسي.

واعلم أن مفعول ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ الثاني: ـ على هذا القول؛ وعلى القول بأنها بمعنى لعل ـ محذوف، أي إيمانهم، وعلى بقية الأقوال: «أنْ» وصلتُها.

الموضع الرابع: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥]، فقيل: «لا» زائدة، والمعنى: ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة، وعلى هذا فـ (حرام) خبر مقدم وجوباً لأن المخبر عنه «أنْ» وصلتُها، ومثله ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾(٣)، لا مبتدأ و «أن» وصلتها فاعل أغنى عن الخبر كما جوزه أبو البقاء، لأنه ليس بوصف صريح، ولأنه لم يعتمد على نفي ولا استفهام، وقيل: لا نافية، والإعرابُ إمّا على ما تقدم، والمعنى: ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة، وإما على أن ﴿حرام﴾ مبتدأ حذف خبره، أي قبول أعمالهم، وابتدىء بالنكرة لتقييدها بالمعمول، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي والعمل الصالح حرام عليهم، وعلى الوجهين فـ ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ تعليلٌ على إضمار اللام، والمعنى: لا يرجعون عما هم فيه، ودليلُ المحذوف ما تقدم من قوله تعالى:

---

(١) تقدم في الشرح.

(٢) ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ . . .﴾ [الأنعام ٦: ١٠٩].

(٣) تتمتها ﴿فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾ [يس ٣٦: ٤١].

﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾ [الأنبياء: ٩٤] ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجيء «إن» في قراءة بعضهم، بالكسر.

الموضع الخامس: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ (٧٩) وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا﴾[1] قرىء في السبع برفع ﴿يَأْمُرَكُمْ﴾ ونصبه، فمن رفعه قطعه عما قبله، وفاعله ضميره تعالى أو ضمير الرسول، ويؤيد الاستئناف قراءةُ بعضهم ﴿ولن يأمركم﴾ و «لا» على هذه القراءة نافية لا غير، ومن نصبه فهو معطوف على ﴿يُؤْتِيَهُ﴾ كما أن ﴿يَقُولَ﴾ كذلك، و «لا» على هذه زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق، وقيل: على ﴿يقول﴾ ولم يذكر الزمخشري غيره، ثم جوز في «لا» وجهين:

أحدهما: الزيادة، فالمعنى: ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً.

والثاني: أن تكون غير زائدة ووجّهه بأن النبيَّ عليه الصلاة والسلام كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة، وأهلَ الكتاب عن عبادة عُزير وعيسى[2]، فلما قالوا له: أنتخذك رباً؟ قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبِئه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء، هذا ملخص كلامه، وإنما فسر لا يأمر بـ«ينهى» لأنها حالتُه عليه الصلاة والسلام، وإلا فانتفاء الأمر أعم من النهي والسكوت، والمراد الأول وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضاً، لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يُعبدُوا، وهو شريكهم في كونه مخلوقاً، فكيف يأمرهم بعبادته؟ والخطاب في ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ على القراءتين التفاتٌ.

تنبيه: قرأ جماعة: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّتُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[3] وخرّجها أبو الفتح على حذف ألف «لا» تخفيفاً، كما قالوا: «أمَ واللّهِ» ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر «لا» في قراءة الجماعة زائدة؛ لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك.

لات: اختلف فيها في أمرين:

١ ـ أحدهما: في حقيقتها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها كلمة واحدة فعل ماض، ثم اختلف هؤلاء على قولين، أحدهما: أنها في

---

(١) تتمتها ﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران ٣: ٧٩ و٨٠].

(٢) قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة ٩: ٣٠] وقال: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [المائدة ٥: ٧٥].

(٣) ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ...﴾ [الأنفال ٨: ٢٥].

الأصل بمعنى نقصَ من قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾[1] فإنه يقال: لاتَ يليتُ، كما يقال: ألت يألت، وقد قرىء بهما، ثم استعملت للنفي كما أن قلَّ كذلك، قاله أبو ذر الخشني[2]. والثاني: أن أصلها ليسَ بكسرِ الياء، فقلبت الياء «ألفاً» لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين «تاء».

والمذهب الثاني: أنها كلمتان: لا النافية، والتاء لتأنيث اللفظة كما في ثُمَّتَ ورُبَّتَ، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين، قاله الجمهور.

والثالث: أنها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها «لا» النافية والتاء زائدة في أول الحين، قاله أبو عبيدة وابن الطراوة.

واستدل أبو عبيدة بأنه وجدَها في «الإمام» ـ وهو مصحف عثمان[3] رضي الله عنه ـ مختلطة بحين في الخط، ولا دليل فيه، فكمْ في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس.

ويشهد للجمهور أنه يوقفُ عليها بالتاء والهاء، وأنها رسمت منفصلة عن الحين، وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، وهو معنى قول الزمخشري «وقرىء بالكسر على البناء كجيرِ» اهـ. ولو كان فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه.

٢ ـ الأمر الثاني: في عملها، وفي ذلك أيضاً ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها لا تعمل شيئاً؛ فإنْ وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف، وهذا قولٌ للأخفش؛ والتقدير عنده في الآية[4] لا أرى حينَ مناصٍ، وعلى قراءة الرفع ولا حينُ مناصٍ كائنٌ لهم.

ـ الثاني: أنها تعمل عملَ «إنَّ»؛ فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا قول آخر للأخفش.

والثالث: أنها تعمل عمل ليس، وهو قول الجمهور.

وعلى كل قول فلا يُذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.

---

(١) ﴿وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا ...﴾ [الحجرات ٤٩: ١٤].

(٢) مصعب بن محمد (ـ ٦٠٤هـ) عالم أندلسي برع في الفقه والحديث والنحو والأدب وأيام العرب، أقرأ «الكتاب» وألّم بأغراضه وغوامضه.

(٣) هو عثمان بن عفان القرشي (ـ ٣٥هـ) ثالث الراشدين وأحد المبشرين، تزوج اثنتين من بنات الرسول ﷺ فلقب بذي النورين، وهو الذي أمر بكتابة نسخ من القرآن توزع على الأمصار، وبإحراق ما كان لدى الناس قبله.

(٤) ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [صٓ ٣٨: ٣].

واختلف في معمولها؛ فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظة الحين، وهو ظاهر قول سيبويه، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادَفهُ، قال الزمخشري: زيدت التاء على «لا»، وخُصَّت بنفي الأحيان.

تنبيه: قرىء: ﴿وَلَاتَ حينِ مَنَاصٍ﴾[1] بخفض الحين؛ فزعم الفراء أن «لات» تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة كما أن مذ ومنذ كذلك، وأنشد:

٤٥٥ ـ طلبوا صُلحَنا وَلاتَ أوانٍ ....[2]

وأجيب عن البيت بجوابين: أحدهما: أنه على إضمار «مِنْ» الاستغراقية، ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله:

٤٥٦ ـ ألا رَجُلٍ جَزاهُ اللّهُ خيراً ....[3]

فيمن رواه بجر رجل، والثاني: أن الأصل «ولاتَ أوانُ صُلْحٍ» ثم بنى المضاف لقطعه على الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزالِ وزناً، أو لأنه قدر بناؤه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كـ«أمسِ»، وجَيرِ، ونُوِّنَ للضرورة، وقال الزمخشري: للتعويض كـ«يومئذٍ»، ولو كان كما زعمَ لأعرب لأن العوض ينزل منزلة المعوض منه، وعن القراءة[4] بالجواب الأول وهو واضح، وبالثاني: وتوجيهه أن الأصل «حينَ مناصِهم» ثم نزل قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف إليه، قاله الزمخشري، وجعل التنوين عوضاً عن المضاف إليه، ثم بنى الحين لإضافته إلى غير متمكن، اهـ. والأولى أن يقال: إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء، وإن المناص معرب وإن كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمان؛ فهو ككل وبعض.

لو: على خمسة أوجه:

١ ـ أحدها: لو المستعملة في نحو: «لوْ جاءَني لأكرمتُهُ» وهذه تفيد ثلاثة أمور:

أحدها: الشرطية، أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها.

والثاني: تقييد الشرطية بالزمن الماضي، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت إنْ، فإنَّ تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل، ولهذا قالوا: الشرط بـ«إن» سابقٌ على الشرط بـ«لو»، وذلك

---

(١) انظر الآية السابقة.

(٢) تمامه «فأجبنا أن لات حين بقاء» وهو لأبي زبيد الطائي «حرملة بن المنذر» وتجده في الخزانة ٢/١٥١. سيتكرر برقم ١١٥٤.

(٣) تقدم ذكره برقم ١١١ وسيتكرر برقم ١٠٢١.

(٤) أي وأجيب عن القراءة.

لأن الزمن المستقبل سابقٌ على الزمن الماضي، عكس ما يتوهم المبتدئون، ألا ترى أنك تقول: «إنْ جئتَني غداً أكرمتُك» فإذا انقضى الغدُ ولم يجيء قلت: «لو جِئتَني أمسِ أكرمتك»[١].

الثالث: الامتناع، وقد اختلف النحاة في إفادتها له وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها لا تفيده بوجهٍ، وهو قول الشلوبين، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي، كما دلّت «إنْ» على التعليق في المستقبل، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوتٍ، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي.

وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريات، إذ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهي؛ فإنَّ كل من سمع «لو فعلَ» فهِمَ عدم وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنى، تقول: «لو جاءني أكرمته، لكنه لم يجيء» ومنه قوله:

٤٥٧ ـ ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولمْ أطلُبْ ـ قليلٌ من المالِ[٢]

ولكنَّما أسْعى لمجدٍ مؤثلٍ وقدْ يدركُ المجدَ المؤثَّل أمثالي

وقوله:

٤٥٨ ـ فلوْ كانَ حمدٌ يخلد النَّاسَ لَمْ تَمُتْ ولكنَّ حمدَ النَّاسِ ليسَ بمُخلدِ[٣]

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾[٤] أي: ولكنْ لم أشأ ذلك فحق القول مني، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: ٤٣] أي فلم يُركموهم كذلك، وقول الحماسي:

٤٥٩ ـ لو كنتُ منْ مازن لم تستبِحْ إبلي بَنو اللَّقيطةِ مِنْ ذهلِ بنِ شيبانا[٥]

ثم قال:

لكنَّ قومي وإنْ كانوا ذوي عددٍ ليسوا منَ الشرِّ في شيءٍ وإنْ هانا

---

(١) انظر في كتاب «الإيضاح في علل النحو» للزجاجي ص٨٥ فصلاً عنوانه: الأفعال أيها أسبق في التقدم.

(٢) البيتان لامرىء القيس وهما في ديوانه ١٦٧ وفي سيبويه ١/ ٤١ والخزانة ١/ ١٥٨ و٢٢١. المؤثل: الموطد.

والبيتان مع الشواهد ١٧٤ و٢٢١ و٣٠٦ و٣١٥ و٣٩٩ من قصيدة واحدة. وسيتكرر الاستشهاد بأولهما برقم ٤٨١ و٨٩٤.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى. شرح الديوان ٢٣٦، وهو مع الشاهد ٩٢٦ من قطعة واحدة.

(٤) تتمتها ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة ٣٢:١٣].

(٥) تقدم في البيت برقم ١٩.

إذ المعنى لكنني لست من مازن، بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وإن هان وإن كانوا ذوي عدد؛ فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٢] ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

والثاني: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين، ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة؛ منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾ [الأنعام: ١١١]، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان٣١: ٢٧] وقول عمر[1] رضي الله عنه: «نِعمَ العبدُ صُهيبُ[2]، لوْ لم يَخَفِ الله لم يعصِهِ» وبيانه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضُه، فإذا امتنع «ما قام» ثبت «قام»، وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوتُ إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشْر كل شيء عليهم، وفي الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكون السبعة الأبحر مملوءة مداداً وهي تمد ذلك البحر، ويلزم في الأثر ثبوتُ المعصية مع ثبوت الخوف، وكلُّ ذلك عكسُ المرادِ.

والثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب، ولا على ثبوته، ولكنه إن كان مُساوياً للشرط في العموم كما في قولك: «لوْ كانت الشَّمسُ طالِعَةً كانَ النهارُ موجوداً» لزم انتفاؤه؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه، وإن كان أعم كما في قولك: «لو كانتِ الشَّمسُ طالعة كان الضوءُ موجوداً» فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط، وهذا قول المحققين.

ويتلخص على هذا أن يقال: إنَّ «لو» تدل على ثلاثة أمور: «عَقدِ السببية والمسببية» و «كونهما في الماضي» و «امتناع السبب».

ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل.

فالنوع الأول على ثلاثة أقسام:

ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مسببية الثاني في سببية الأول، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا

---

(١) هو ابن الخطاب القرشي ثاني الراشدين وأحد المبشرين بالجنة وأول من لقب بأمير المؤمنين، صحابي شجاع حازم عادل بليغ عارف بالشعر، بويع بالخلافة سنة ١٣هـ وقتل غيلة سنة ٢٣هـ.

(٢) صهيب بن سنان (ـ ٣٨هـ) صحابي عربي أسره الروم صغيراً فعُرف بالرومي. شهد بدراً وأُحُداً وغيرهما من المواقع. وهذا القول لم يثبت عن عمر ولا عن النبي ﷺ ولكن روى أبو نعيم في الحلية ١/١٧٧ أن النبي قال في سالم مولىٰ أبي حذيفة: «**إن سالماً شديد الحب لله، لو كان لا يخاف الله ما عصاه**».

لَرَفَعْنَهُ بِهَا﴾ [الأعراف٧: ١٧٥] ونحو: «لو كانتِ الشَّمسُ طالعة كان النهارُ موجوداً» وهذا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني قطعاً.

وما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو: «لو نامَ لانتقض وُضوؤهُ» ونحو: «لو كانتِ الشَّمسُ طالعةً كان الضوءُ موجوداً» وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني كما قدمنا.

وما يُجوّز فيه العقلُ ذلك نحو: «لو جاءني أكرمته» فإن العقل يجوِّز انحصار سبب الإكرام في المجيء، ويرجحه أن ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأول، وأنه المتبادر إلى الذهن واستصحاب الأصل، وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوي لانتفاء السبب، لا على الانتفاء مطلقاً، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق.

والنوع الثاني قسمان[1]:

أحدهما: **ما يراد فيه تقرير الجواب وجِد الشرطُ أو فُقد، ولكنه مع فَقدِهِ أولى، وذلك كالأثر عن عمر[2]؛ فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى، وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين:**

أحدهما: أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة، وفي هذا الأثر دلّ مفهومُ الموافقة على عدم المعصية، لأنه إذا انتفت المعصيةُ عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة.

الثاني: أنه لما فقدت المناسبة انتفت العلّية، فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية، فعلمنا أن عدم المعصية معلل بأمر آخر، وهو الحياء والمهابة والإجلال والإعظام، وذلك مستمر مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستنداً إلى ذلك السبب وحده، وعند الخوف مستنداً إليه فقط أو إليه وإلى الخوف معاً، وعلى ذلك تتخرج آية لقمان[3]؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفد مع كثرة هذه الأمور فَلأنْ لا تنفد مع قلتها وعدم بعضها أولى، وكذا: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] لأن عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى، وكذا ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟﴾[4] فإن التولي عند عدم الإسماع أولى، وكذا ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ [الإسراء: ١١] فإن الإمساك عند عدم ذلك أولى.

(١) النوع الثاني هو ما لا يعقل فيه بين الجزأين ارتباط مناسب.
(٢) يعني قوله في صهيب.
(٣) تقدم ذكرها.
(٤) ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال ٨: ٢٣].

والثاني[١]: أن يكون الجوابُ مقرراً على كل حال من غير تعرض لأولوية نحو: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾[٢] فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين، والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني، وأما الامتناع في الأول فإنه وإن كان حاصلاً لكنه ليس المقصود.

وقد اتضح أن أفسد تفسير لـ «لو» قولُ من قال: حرف امتناع لامتناع، وأن العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك: حرف يدل على انتفاء تالٍ، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه. ولكن قد يقال: إن في عبارة سيبويه إشكالاً ونقصاً، فأما الإشكال فإن اللام من قوله: «لوقوع غيره» في الظاهر لام التعليل، وذلك فاسد، فإن عدم نفاد الكلمات ليس معللاً بأن ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده، بل بأن صفاته سبحانه لا نهاية لها، والإمساك خشية الإنفاق ليس معللاً بملكهم خزائن رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشحّ، وكذا التولي وعدم الاستجابة ليسا معللين بالسماع، بل بما هم عليه من العتوّ والضلال، وعدم معصية صهيب ليست مُعللة بعدم الخوف بل بالمهابة، والجوابُ أن تقدر اللام للتوقيت، مثلها في ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾[٣] أي إن الثاني يثبت عند ثبوت الأول. وأما النقص فلأنها لا تدل على أنها دالة على امتناع شرطها، والجواب أنه مفهوم من قوله: «ما كان سيقع» فإنه دليلٌ على أنه لم يقع، نعم في عبارة ابن مالك نقص، فإنها لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع: في الماضي، فإذا قيل: «لو»: حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه، كان ذلك أجود العبارات.

تنبيهان:

الأول: اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر[٤] المروي عن عمر رضي الله عنه، وقد وقع مثله في حديث رسول الله ﷺ وفي كلام الصدّيق رضي الله عنه وقلَّ من يتنبه لهما؛ فالأول: قوله عليه الصلاة والسلام في بنت أبي سلمة[٥]: «إنها لو لَمْ تكن ربيبتي في حِجري ما حلَّت لي، إنها لابنةُ أخي منَ الرضاعةِ» فإن حلها له عليه الصلاة والسلام منتفٍ من جهتين: كونها ربيبته في حجره، وكونها ابنة أخيه من الرضاعة، كما أن معصية صُهيب منتفية من جهتي المخافة والإجلال. والثاني[٦]: قوله رضي الله عنه ـ لما طوّل في صلاة الصبح وقيل له: كادت

(١) من قسمي النوع الثاني المذكور في الصفحة السابقة.

(٢) ﴿... لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام ٦: ٢٨].

(٣) ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا ...﴾ [الأعراف ٧: ١٨٧].

(٤) تقدم ذكره.

(٥) هي زينب بنت عبد الله المخزومية ربيبة الرسول ﷺ وابنة أم المؤمنين أم سلمة ماتت في المدينة سنة ٧٣هـ وهذا الحديث في صحيح البخاري: كتاب النكاح.

(٦) أي ما وقع من ذلك في كلام الصديق رضي الله عنه.

الشمس تطلع ـ: «لو طَلعتْ ما وَجدَتْنا غافلين» لأن الواقع «عدم غفلتهم» و «عدم طلوعها» وكل منهما يقتضي أنها لم تجدهم غافلين؛ أما الأول: فواضح، وأما الثاني: فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين.

الثاني: لهجت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾[١] وتوجيهه أن الجملتين يتركب منهما قياس، وحينئذ فينتج: لو علم الله فيهم خيراً لتولوا، وهذا مستحيل، والجوابُ من ثلاثة أوجه: اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياساً وذلك بإثبات اختلاف الوسط، أحدهما: أن التقدير لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم إسماعاً غير نافع لتولوا، والثاني: أن تقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم، والثالث: بتقدير كونه قياساً متحد الوسط صحيح الإنتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما لتولوا بعد ذلك الوقت.

٢ ـ الثاني: من أقسام لو: أن تكون حرفَ شرطٍ في المستقبل، إلا أنها لا تجزم. كقوله:

٤٦٠ ـ ولو تَلتقي أصداؤنا بعدَ موتِنا ... ومن دون رمْسينا من الأرضِ سَبْسَبُ[٢]

لظلَّ صدى صوْتي وإن كنتُ رِمَّة ... لصوتِ صدى ليلى يهَشّ ويَطربُ

وقول تَوبة:

٤٦١ ـ ولو أنّ ليلى الأخيليّة سَلَّمتْ ... عليَّ ودوني جندلٌ وصَفائحُ[٣]

لسلَّمتُ تَسليم البشاشة، أوزَقَا ... إليها صدًى من جانب القبرِ صائحُ

وقوله:

٤٦٢ ـ لا يُلفِكَ الراجيكَ إلاّ مظهراً ... خُلُقَ الكرام ولو تكونُ عديما[٤]

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء٤: ٩]، أي وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا، وإنما أوّلنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك، لأنهم بعده أموات، ومثله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟

---

(١) تقدم ذكرها.

(٢) البيتان لأبي صخر الهذلي «عبد الله بن سلمة» ونسبا لقيس بن الملوح وليسا له «السيوطي ٢٢٠» السبسب: المفازة. سيتكرر برقم ٤٦٦.

(٣) لتوبة بن الحمير. والجندل: الحجر. والصفائح: الحجارة العريضة. وزقا: صاح. والبيتان في ابن عقيل ٢/ ١٣٨ سيتكرر برقم ٤٦٧.

(٤) لم يسم قائل البيت.

﴿ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾ [الشعراء: ٢٠١] أي حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها؛ لأن بعده: ﴿فَيَأۡتِيَهُم بَغۡتَةً وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٢] وإذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغتة وهم لا يشعرون، ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنونه عذاباً مثل: ﴿وَإِن يَرَوۡاْ كِسۡفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا يَقُولُواْ سَحَابٌ مَّرۡكُومٌ﴾ [الطور: ٤٤] أو يعتقدونه عذاباً ولا يظنونه واقعاً بهم، وعليهما فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته، ومن ذلك: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾[1] أي إذا قارب حضوره: ﴿وَإِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ﴾[2] لأن بلوغ الأجل انقضاء العدة، وإنما الإمساك قبله.

وأنكر ابنُ الحاجِّ[3] في نقده على «المقرب» مجيء «لو» للتعليق في المستقبل، قال: ولهذا لا تقول: «لو يقوم زيد فعمرو منطلق» كما تقول ذلك مع «إنْ».

وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك، وزعم أن إنكار ذلك قولُ أكثر المحققين، قال: «وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جُعل شرطاً لـ«لو» مستقبل في نفسه، أو مُقيد بمستقبل، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يحوج إلى إخراج «لو» عما عُهد فيها من المضيّ» اهـ.

وفي كلامه نظر في مواضع:

أحدها: نقلُه عن أكثر المحققين؛ فإنا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك، بل كثير منهم ساكت عنه، وجماعة منهم أثبتوه.

والثاني: أن قوله: «وذلك لا ينافي... إلى آخره» مقتضاه أن الشرط يمتنع لامتناع الجواب، والذي قرّره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط، ولم نر أحداً صرّح بخلاف ذلك، إلا ابن الحاجب وابن الخباز.

فأما ابن الحاجب فإنه قال في أماليه: ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع لامتناع الشرط؛ لأنهم يذكرونها مع «لولا» فيقولون: لولا: حرف امتناع لوجود، والممتنع مع «لولا» هو الثاني قطعاً؛ فكذا يكون قولهم في «لو»، وغير هذا القول أولى؛ لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه؛ لجواز أن يكون ثَم أسباب أُخر. ويدل على هذا: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[4]

---

(١) تتمتها ﴿إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ٢: ١٨٠].

(٢) تتمتها ﴿بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍۚ...﴾ [البقرة ٢: ٢٣١].

(٣) أبو العباس أحمد بن محمد الأشبيلي (ـ ٦٤٧هـ) أخذ عن الشلوبين وبرع في العربية والعروض وكتب تعليقات على كتاب سيبويه وعلى الخصائص وسر الصناعة لابن جني، وغير ذلك. والمقرب: كتاب في النحو لابن عصفور.

(٤) [الأنبياء ٢١: ٢٢] وقد تقدمت.

فإنها مسُوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة؛ لأنه خلافُ المفهوم مِن سياق أمثال هذه الآية، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد؛ لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد في الآلهة؛ لأن المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الإلٰه الواحد سبحانه، اهـ.

وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في مثل «لو جئتني أكرمتك» وخلاف ما فسروا به عبارتهم إلا بدر الدين؛ فإن المعنى انقلب عليه، لتصريحه أولاً بخلافه، وإلا ابن الخباز؛ فإنه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد، وسيأتي البحث معه.

وقوله: «المقصود نفي التعدد لانتفاء الفساد» مسلم، ولكن ذاك اعتراض على مَن قال: إن «لو» حرف امتناع لامتناع، وقد بيّنا فساده[(١)].

فإن قال: إنه على تفسيري لا اعتراض عليهم.

قلنا: فما تصنع بـ «لو جئتني لأكرمتك» ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾[(٢)] فإنَّ المراد نفي الإكرام والإسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم، لا العكس.

وأما ابن الخباز فإنه قال في شرح الدرة[(٣)] وقد تلا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾[(٤)]: يقول النحويون: إن التقدير لم نشأ فلم نرفعه والصواب لم نرفعه فلم نشأ، لأن نفي اللازم يوجب نفي الملزوم، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم؛ فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة .اهـ.

والجواب: أن الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة، وهي مساوية للرفع، أي متى وجدت وجد، ومتى انتفت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفي كل منهما انتفاء الآخر.

الاعراض الثالث: على كلام بدر الدين: أن ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض؛ فمما أمكن فيه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟﴾[(٥)] الآية، إذ لا يستحيل أن يقال: لو شارفت فيما مضى أنك تخلف ذُرِّية ضعافاً لخفت عليهم لكنك لم تشارف ذلك فيما

(١) تقدم الكلام عنه.
(٢) [الأنفال ٨: ٢٣] وقد تقدمت.
(٣) «الدرة الألفية في علم العربية» منظومة لابن معطٍ «يحيى بن عبد المعطي - ٦٢٨هـ» شرحها ابن الخباز «أحمد بن الحسين ٦٣٧هـ» وسمّى شرحه «الغرة المخفية».
(٤) [الأعراف ٧: ١٧٥] وقد تقدمت.
(٥) تتمتها ﴿مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ . . .﴾ [النساء ٤: ٩] وتقدمت.

مضى، ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] ونحو: ذلك.

وكون «لو» بمعنى «إنْ» قاله كثير من النحويين في نحو: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾[١]، ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ﴾ [المائدة: ١٠٠]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾[٢] ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾[٢]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾[٣] ونحو: «أعطُوا السائل ولو جاء على فرسٍ[٤]» وقوله:

٤٦٣ ـ قومٌ إذا حاربوا شدُّوا مآزرهم ... دُونَ النِّساءِ ولو باتتْ بأطهار[٥]

وأما نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[٦]، ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾[٧] وقول كعب رضي الله عنه:

٤٦٤ ـ .... أرى وأسمعُ ما لو يسمعُ الفيلُ[٨]

فمن القسم الأول، لا من هذا القسم؛ لأن المضارع في ذلك مراد به المضي، وتقرير ذلك أن تعلم أن خاصية «لو» فرض ما ليس بواقع واقعاً، ومن ثم انتفى شرطُها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع، وخاصية «إنْ» تعليقُ أمرٍ بأمر مستقبل محتمل، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال؛ فعلى هذا قوله:

٤٦٥ ـ ....ولو باتت بأطهار[٩]

---

(١) ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ ...﴾ [الصف ٦١: ٩ ومثلها التوبة ٩: ٣٣].

(٢) ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٢١].

(٣) ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ...﴾ [الأحزاب ٣٣: ٥٢].

(٤) الرواية في الموطأ (باب الترغيب في الصدقة) وأبي داود (باب الزكاة) ومسند أحمد ١/ ٢٠١ والجامع الصغير: «... وإن جاء...».

(٥) هو للأخطل «غياث بن غوث» ديوانه ص١٢٠ وسيتكرر برقم ٤٦٥.

(٦) تتمتها ﴿فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام ٦: ٢٧].

(٧) ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأعراف ٧: ١٠٠].

(٨) صدره «لقد أقوم مقاماً لو يقوم به» وهو مع الشواهد ٣٥١ و٧٦٢ و٨٠٦ و١١٨٧ من قصيدة «بانت سعاد» لكعب بن زهير «شرح الديوان ٢٠». وجواب «لو» الأولى آت في البيت التالي: لظلَّ يُرْعَدُ...، والمعنى أنني في موقف لو يقفه الفيل لظل يرعد هيبة وفرقاً فكيف وأنا أرى ما لا يراه وأسمع ما لا يسمعه... وانظر السيوطي ٢٢١.

(٩) هو بيت الأخطل المتقدم برقم ٤٦٣.

يتعين فيه معنى إنْ؛ لأنه خبر عن أمرٍ مستقبل محتمل، أما استقباله فلأن جوابه محذوف دل عليه شدُّوا، وشدُّوا مستقبل لأنه جواب إذا، وأما احتماله فظاهر، ولا يمكن جعلها امتناعية، للاستقبال والاحتمال، ولأن المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه، وأما قوله:

٤٦٦ ـ ولو تلتقي.................... ....البيت(١)

وقوله:

٤٦٧ ـ ولو أن ليلى.................... ....(٢)

فيحتمل أن «لو» فيهما بمعنى «إنْ» على أن المراد مجرد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور في المستقبل، ويحتمل أنها على بابها وأن المقصود فرض هذه الأمور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها.

والحاصل: أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى «إنْ»، ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، ولكن قُصدَ فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية.

٣ ـ والثالث: أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة «أن» إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد ودَّ أو يودُّ، نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾(٣)، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾(٤) ومن وقوعها بدونهما قولُ قُتيلة(٥):

٤٦٨ ـ ما كانَ ضرَّكَ لو مننتَ، وربما مَنَّ الفتى وهو المغِيظُ المُحنَقُ

وقول الأعشى:

٤٦٩ ـ ورُبما فاتَ قوماً جُلُّ أمرهم من التَّأنِّي، وكانَ الحزمَ لو عجلُوا(٦)

وقول امرىء القيس:

---

(١) من قول أبي صخر المتقدم برقم ٤٦٠.

(٢) من قول توبة المتقدم برقم ٤٦١.

(٣) ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم ٦٨: ٩].

(٤) ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة ٢: ٩٦].

(٥) هي بنت النضر بن الحارث، وقيل: اسمها ليلى، شاعرة قرشية، والخطاب في البيت للرسول ﷺ بعد أن قتل أباها ببدر، وقد أسلمت بعد ذلك وروت الحديث. شرح الشواهد للسيوطي ٢٢٢.

(٦) كذلك نسبه الأشموني ٤/ ٣٤ للأعشى، وليس في ديوانه. ونسبه السيوطي «ص ٢٢٣» لعمير بن شييم القطامي وهو الصواب.

٤٧٠ ـ تجاوزتُ أحراساً عليها ومعشراً عليَّ حراصاً لو يُسرُّونَ مقتلي[(١)]

وأكثرهم لم يثبت ورود «لو» مصدرية، والذي أثبته الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي[(٢)] وابن مالك.

ويقول المانعون في نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[(٣)]: إنها شرطية، وإن مفعول يود وجواب لو محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسرَّه ذلك، ولا خفاء بما في ذلك من التكلف.

ويشهد للمُثبتين قراءة بعضهم: ﴿ودُّوا لو تُدهنُ فيُدهنُوا﴾[(٤)] بحذف النون، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن.

ويشكل عليهم دخولها على أنَّ في نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾[(٥)].

وجوابه: أن «لو» إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد «لو» تقديره تود لو ثبتَ أن بينها.

وأورد ابن مالك السؤال في ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾[(٦)] وأجاب بما ذكرنا، وبأن هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾[(٧)] والسؤال في الآية مدفوع من أصله؛ لأن «لو» فيها ليست مصدرية، وفي الجواب الثاني نظر؛ لأن توكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذ كقراءة زيد بن عليّ[(٨)] ﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾[(٩)] بفتح الميم.

٤ ـ والرابع: أن تكون للتمني نحو: «لو تأتيني فتُحدّثَني» قيل: ومنه ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾[(٦)] أي فليت لنا كرة، ولهذا نصب ﴿فَنَكُونَ﴾ في جوابها كما انتصب ﴿فَأَفُوزَ﴾ في جواب ليت في ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾[(١٠)] ولا دليل في هذا؛ لجواز أن يكون النصب

---

(١) من معلقة امرىء القيس، الديوان ١٤٨ وشرح الزوزني ٩٤ والخزانة ٤/٤٩٦. سيتكرر برقم ٩١٧.

(٢) أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ـ ٥٠٢هـ) إمام في اللغة والأدب له شرح حماسة أبي تمام، وشرح سقط الزند للمعري، وشرح القصائد العشر، والوافي في العروض والقوافي، وغيرها.

(٣) ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة ٢:٩٦].

(٤) ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم ٦٨:٩].

(٥) ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا. . .﴾ [آل عمران ٣:٣٠].

(٦) تتمتها ﴿فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء ٢٦:١٠٢].

(٧) ﴿وَجَعَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [الأنبياء ٢١:٣١].

(٨) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ـ ١٢٢هـ) قارىء وعالم ثقة.

(٩) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة ٢:٢١].

(١٠) ﴿وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى . . .﴾ [النساء ٤:٧٣].

في ﴿فَتَكُونَ﴾[١] مثله في ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[٢] وقولِ ميسُون[٣]:

٤٧١ ـ ولبسُ عباءةٍ وتقرّ عيني أحبُّ إليَّ مِنَ لبسِ الشُّفُوفِ

واختلف في «لو» هذه؛ فقال ابن الضائع وابن هشام: هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يُؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت، وقال بعضهم: هي «لو» الشرطية أشربت معنى التمني، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين: جوابٍ منصوب بعد الفاء، وجواب باللام كقوله:

٤٧٢ ـ فلو نُبشَ المقابرُ عن كليبٍ فيُخبَرَ بالذّنائبِ أيُّ زيرِ[٤]
بيومِ الشَّعثمينِ لقرَّ عيناً وكيفَ لقاءُ مَن تحتَ القبُورِ؟

وقال ابن مالك: هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني، وذلك أنه أورد قولَ الزمخشري: وقد تجيء «لو» في معنى التمني في نحو: «لو تأتيني فتحدثني» فقال: إنْ أراد أن الأصل «وددت لو تأتيني فتحدثني» فحذف فعل التمني لدلالة «لو» عليه فأشبهت ليت في الإشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح، أو أنها حرفٌ وضع للتمني كـ«ليت» فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت .اهـ.

٥ ـ الخامس: أن يكون للعرض نحو: «لو تنزلُ عندنا فتُصيبَ خيراً» ذكره في التسهيل.

وذكر ابن هشام اللخمي[٥] وغيره لها معنى آخر، وهو القليل نحو: «تصدَّقوا ولو بظلفٍ مُحرَقٍ»[٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾[٧] وفيه نظر.

---

(١) في المخطوطتين «فأفوز» وما أثبتناه من تصويبات الدسوقي والأمير.

(٢) ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا . . .﴾ [الشورى ٤٢: ٥١].

(٣) ميسون بنت بحدل الكلبية (ـ ٨٠هـ) بدوية تزوجها معاوية فولدت له يزيد ثم سمعها تنشد أبياتاً منها هذا البيت تفضّل فيها حياة البادية فاستجاب لرغبتها وطلّقها. الشفوف: الثياب الرقيقة. تقر: منصوب بأن مضمرة، والمصدر المؤول منهما معطوف على «لبس». والبيت في سيبويه ١/ ٤٢٦ وابن عقيل ٢/ ١٢٧ والخزانة ٣/ ٥٩٢ و٦٢١. سيتكرر برقم ٥١٦ و٦٧٠ و٨٦٤ و٩٤٨.

(٤) لمهلهل بن ربيعة في رثاء أخيه كليب وائل. الذنائب والشعثمان: اسما موضعين، وقيل: الشعثمان أخوان أحدهما شعثم على التغليب، قتلهما مهلهل ثأراً لأخيه وكان كليب يعيّر أخاه بأنه زير نساء.

(٥) محمد بن أحمد بن هشام اللخمي الأندلسي (ـ ٥٦٠هـ) عالم بالأدب والعربية له شرح الجمل وشرح الدريدية وشرح الفصيح وتعليقات على أبيات سيبويه وغير ذلك.

(٦) في الموطأ (صفة النبي: ما جاء في المساكين): «ردوا المسكين ولو بظِلْف مُحْرَق». الظلف: واحد أطراف الأنعام: البقر والغنم والماعز.

(٧) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء ٤: ١٣٥].

وهنا مسائل:

إحداها: أن «لو» خاصة بالفعل، وقد يليها اسمٌ مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك، أو خبر لكان محذوفة، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر.

فالأول: كقولهم: «لو ذاتُ سوارٍ لطمتني»(١) وقول عمر رضي الله عنه: «لو غيرُك قالها يا أبا عُبيدة»(٢) وقوله:

٤٧٣ - لو غيرُكم علقَ الزُّبيرُ بحبلهِ أدَّى الجوارَ إلى بني العوَّامِ(٣)

والثاني: نحو: «لو زيداً رأيتَه أكرمته».

والثالث: «نحو: «التمسْ ولو خاتماً من حديدٍ»(٤) واضرب ولو زيداً، وألا ماءَ ولو بارداً، وقوله:

٤٧٤ - لا يأمنِ الدَّهرَ ذُو بغيٍ ولو ملكاً جنودُهُ ضاق عنها السهلُ والجبلُ(٥)

واختلف في ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ﴾(٦) فقيل: من الأول، والأصلُ: لو تملكون تملكون، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير، وقيل: من الثالث، أي لو كنتم تملكون، ورُدّ بأن المعهود بعد لو حذفُ كان ومرفوعها معاً؛ فقيل: الأصل لو كنتم أنتم تملكون فحذفا، وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد.

والرابع: نحو: قوله:

٤٧٥ - لو بغيرِ الماءِ حلقي شَرِقٌ كنتُ كالغصَّان بالماءِ اعتصاري(٧)

---

(١) مجمع الأمثال ٢/ ١٢٢ و١٥٢. قاله حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور، ومعناه كما في جمهرة الأمثال ١٧٤: «لو كانت ذات غنى وهيئة كانت بليتي أخف» ويرويه الأصمعي «لو غير ذات سوار...» ومعناه: لا أقتصّ من النساء.

(٢) حين انتشر بالشام طاعون فعزم عمر أن يعود منها قال له أبو عبيدة الجراح: أفراراً من قدر الله؟ فأجابه عمر بذلك. والخبر في صحيح البخاري (كتاب الطب باب الطاعون) وفي صحيح مسلم (كتاب السلام باب الطاعون) وفي الطبري (سنة ١٧هـ).

(٣) هو لجرير «الديوان ٥٥٣» في تعيير الفرزدق إذا لم يوقّر حكومة عبد الله بن الزبير حين حكم للنوار على زوجها الفرزدق.

(٤) صحيح البخاري: كتاب النكاح.

(٥) لم يسم قائل البيت.

(٦) تتمتها ﴿خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِۚ ...﴾ [الإسراء ١٧: ١٠٠] وقد تقدمت.

(٧) لعدي بن زيد العبادي وهو في سيبويه ١/ ٤٦٢ والخزانة ٣/ ٥٩٤ و٤/ ٤٦٠ و٥٢٤ والسيوطي ٢٢٥. والاعتصار: شرب الماء قليلاً قليلاً لتزول الغصة. والمعنى: لو غصصت بغير الماء لأزلت غصتي به ولكن إن شرقت بالماء نفسه فماذا أزيل شرقي؟.

وقوله:

٤٧٦ ـ لو في طُهيَّةَ أحلامٌ لما عَرضوا دُونَ الذي أنا أرمِيهِ ويرمينِي[١]

واختلف فيه؛ فقيل: محمول على ظاهره وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً كما قيل في قوله:

٤٧٧ ـ ....فهلاَّ نفسُ ليلى شفيعُها[٢]

وقال الفارسي: هو من النوع الأول، والأصل لو شَرِقَ حلقي هو شَرِقٌ فحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخراً، وقال المتنبي:

٤٧٨ ـ ولو قلمٌ أُلقيتُ في شقِّ رأسهِ من السُّقمِ ما غيَّرتُ من خطِّ كاتبِ[٣]

فقيل: لحن؛ لأنه لا يمكن أن يقدر ولو ألقى قلم، وأقول: روي بنصب قلم ورفعه، وهما صحيحان، والنصب أوجهُ بتقدير ولو لابست قلما، كما يقدر في نحو: «زيداً حبست عليه» والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى، أي ولو حصل قلم، أي ولو لوبس قلم كما قالوا في قوله:

٤٧٩ ـ إذا ابن أبي مُوسى بلالاً بلغتِهِ ....[٤]

فيمن رفع ابناً: إن التقدير إذا بلغ، وعلى الرفع فيكون ألقيتُ صفة لـ«قلم»، ومن الأولى تعليلية على كل حال متعلقة بألقيت، لا بغيرت؛ لوقوعه في حيز «ما» النافية، وقد تعلق بـ«غيرت»؛ لأن مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله:

٤٨٠ ـ ونحنُ عن فضلكَ ما استغنينا[٥]

المسألة الثانية: تقع «أنَّ» بعدها كثيراً نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾[٦]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾[٧]، ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾[٨]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾[٨] وقوله:

---

(١) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٨٧ طهية: قبيلة.

(٢) تقدم برقم ١١٧ وسيتكرر برقم ٥٧٢ و٩٩٠.

(٣) شرح ديوان المتنبي ١/ ١٠٧ وقد أهمله السيوطي على عادته في ترك شعر المولدين.

(٤) تمامه «فقام بنصل بين وصليك جازر» والبيت لذي الرمة، الديوان ٢٥٣ وسيبويه ١/ ٤٢ ـ والرواية فيهما بلالٌ ـ والخزانة ١/ ٤٥٠ والخطاب في البيت للناقة، وبلال بن أبي موسى الأشعري هو أمير البصرة. وصليك: عظميك. جازر: فاعل قام.

(٥) تقدم برقم ١٤٦ وسيتكرر برقم ٥٩٦ و٩٣٨ و١١٨١.

(٦) ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَاتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٠٣].

(٧) ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات ٤٩: ٥].

(٨) ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ [النساء ٤: ٦٦].

٤٨١ ـ ولـوْ أنَّ مـا أسـعـى لأدنـى مـعـيـشـةٍ ....(١)

وموضعها عند الجميع رفع، فقال سيبويه: بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد «لو»، كما اختصت غُدوة بالنصب بعد لدُنْ، والحين بالنصب بعد لات، وقيل: على الابتداء والخبر محذوف، ثم قيل: يقدر مقدماً، أي ولو ثابتٌ إيمانُهم، على حد ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾(٢) وقال ابن عصفور: بل يقدر هنا مؤخراً، ويشهد له أنه يأتي مؤخراً بعد أما كقوله:

٤٨٢ ـ عـنـدي اصـطـبـار، وأمَّـا أنَّـنـي جـزع يـومَ الـنَّـوى فـلـوجـدٍ كـادَ يـبـريـنـي(٣)

وذلك لأن لعل لا تقع هنا؛ فلا تشتبه أنَّ المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى لعل، فالأولى حينئذ أن يقدر مؤخراً على الأصل، أي ولو إيمانُهم ثابت.

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها، أي ولو ثبتَ أنهم آمنوا، ورُجِّح بأن فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل.

قال الزمخشري: ويجب كون أنَّ فعلاً ليكون عوضاً من الفعل المحذوف، ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾(٤) وقالوا: إنما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله:

٤٨٣ ـ مـا أطـيـبَ الـعـيـشَ لـو أنّ الـفـتـى حـجـرٌ تـنـبُـو الـحـوادثُ عـنـهُ وهْـوَ مـلـمُـومُ(٥)

وقوله:

٤٨٤ ـ ولـو أنـهـا عـصـفُـورةٌ لـحـسـبـتُـهـا مُـسـوَّمـةً تـدعُـو عُـبـيـداً وأزنـمـا(٦)

ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسماً مشتقاً كقوله:

٤٨٥ ـ لـو أنَّ حـيًّـا مُـدركُ الـفـلاحِ أدركـهُ مُـلاعـبُ الـرِّمـاحِ(٧)

---

(١) تقدم برقم ٤٥٧ وسيتكرر برقم ٨٩٤.

(٢) تتمتها ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [يس ٣٦:٤١].

(٣) لم يسم قائل البيت، وهو في شرح الشواهد للسيوطي ص٢٢٧.

(٤) تتمتها ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان ٣١:٢٧].

(٥) هو لتميم بن أبي بن مقبل «الديوان ٢٧٣» والخصائص ١/٣١٨.

(٦) البيت لجرير «الديوان ٥٦٦» وينسب أيضاً للبعيث وفي العقد الفريد ٥/ ١٩٥ أنه للعوام بن شوذب والمعنى أنه لو رأى عصفورة لحسبها من خوفه فرساً مسومة تدعو عبيداً وأزنم للحرب.

(٧) قائله لبيد بن ربيعة «الديوان ٣٣٣»، وملاعب الرماح يريد به ملاعب الأسنة عامر بن مالك وهو عم الشاعر.

وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً، ولم يتنبه لها الزمخشري، كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك وإلا لما استدل بالشعر، وهي قوله تعالى: ﴿يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ﴾[1] ووجدت آية الخبر فيها ظرف لغو وهي ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الصافات: ١٦٨].

المسألة الثالثة: لغلبة دخول «لو» على الماضي لم تجزم ولو أريد بها معنى إن الشرطية، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله:

٤٨٦ ـ لو يشأْ طارَ بهِ ذُو مَيعةٍ لاحقُ الآطالِ نهدٌ ذُو خُصَلْ[2]

وقوله:

٤٨٧ ـ تامتْ فُؤادكَ لو يحزُنْكَ ما صنعتْ إحدى نساءِ بني ذُهلِ بنِ شيبانا[3]

وقد خرج هذا على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفاً كقراءة أبي عمرو ﴿يَنصُرْكُمْ﴾[4] و ﴿يُشْعِرْكُمْ﴾[5] و ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾[6] والأول على لغة من يقول: شا يشا بألف، ثم أبدلت همزة ساكنة، كما قيل: العألم والخأتم، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان ﴿مِنْسأْتَه﴾[7] بهمزة ساكنة، فإن الأصل ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ بهمزة مفتوحة مِفعلة من «نسأه» إذا أخره، ثم أبدلت الهمزة ألفاً ثم الألف همزة ساكنة.

المسألة الرابعة: جواب «لو» إما مضارع منفي بـ«لم» نحو: «لو لم يخف الله لم يعصه» أو ماض مُثبت، أو منفي بما، والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥] ومن تجرده منها ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠] والغالب على المنفي تجرده منها نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] ومن اقترانه بها قوله:

---

(١) ﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّواْ ...﴾ [الأحزاب ٣٣: ٢٠].

(٢) هو ـ مع الشاهد ٩٧٩ من قطعة واحدة ـ لامرأة حارثية، وقيل لعلقمة. وانظره في الخزانة ٤/ ٥٢١. والمعنى أنه لو شاء الفرار لنجا به فرس نشيط ضامر الجنبين جسيم طويل الشعر. سيتكرر برقم ١١٩٣.

(٣) البيت للقيط بن زرارة. تامت: تيمت.

(٤) ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنِ ...﴾ [الملك ٦٧: ٢٠] وقد قرأها أبو عمرو بسكون الراء واختلاسها. انظر اتحاف الفضلاء ٤٢٠.

(٥) ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام ٦: ١٠٩] وقد قرأها أبو عمرو بإسكان الراء واختلاس حركتها. الاتحاف ٢١٥.

(٦) ﴿... وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ * إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ ...﴾ [البقرة ٢: ١٦٨ و١٦٩] وقد قرأها أبو عمرو بإسكان الراء. الاتحاف ١٥٢ وكذلك قرأها في الآيات [آل عمران ٣: ٨٠ والنساء ٤: ٥٨]. انظر الاتحاف ١٧٧ و١٩١.

(٧) ﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ...﴾ [سبأ ٣٤: ١٤].

٤٨٨ - ولو نُعطى الخيارَ لما افترقنا ... ولكنْ لا خيارَ معَ الليالي[(١)]

ونظيره في الشذوذ اقترانُ جواب القسم المنفي بما بها كقوله:

٤٨٩ - أما والذي لوْ شاءَ لمْ يخلُق النوى ... لئنْ غِبتَ عن عيني لما غِبت عن قلبي[(٢)]

وقد ورد جواب «لو» الماضي مقروناً بـ«قد» وهو غريب كقول جرير:

٤٩٠ - لو شِئتِ قد نقعَ الفؤادُ بشربةٍ ... تدَعُ الحوائمَ لا يجُدنَ غليلا[(٣)]

ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها كقول جرير أيضاً:

٤٩١ - .... لولا رجاؤك قَدْ قتَلتُ أولادي[(٤)]

قيل: وقد يكونُ جوابُ «لو» جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾[(٥)] وقيل: هي جواب لقسم مقدر، وقول الشاعر:

٤٩٢ - قالتْ سلامةُ: لم يكنْ لكَ عادة ... أنْ تترُكَ الأعداءَ حتى تُعذرَا[(٦)]

لو كانَ قتلٌ يا سلام فراحَةٌ ... لكنْ فررتُ مخافةَ أن أوسَرا

لولا: على أربعة أوجه:

أحدها: أن تدخل على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو: «لولا زيدٌ لأكرمتك» أي لولا زيد موجودٌ، فأما قوله عليه الصلاة والسلام: «لوْلا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهُمْ بالسواكِ عند كلِّ صلاة»[(٧)] فالتقدير لولا مخافة أن أشق على أمتي لأمرتهم، أي أمر إيجاب، وإلا لانعكس معناها؛ إذ الممتنع المشقة، والموجود الأمر.

وليس المرفوع بعد «لولا» فاعلاً بفعل محذوف، ولا بـ«لولا» لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافاً لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء، ثم قال أكثرهم: يجب كونُ الخبر كوناً مُطلقاً محذوفاً؛ فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول: «لولا زيد قائم» ولا أن تحذفه، بل تجعل مصدَره هو المبتدأ؛ فتقول: «لولا قيام زيد لأتيتك» أو تدخل أنَّ على المبتدأ فتقول: «لولا أنَّ زيداً قائم» وتصير أنْ وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً يثبتَ محذوفاً، على الخلاف السابق في فصل «لو».

---

(١) (٢) لم نقف على قائليهما.

(٣) ديوان جرير ٤٥٣. نقع: ارتوى. الحوائم: العطاش. الغليل: حرارة العطش.

(٤) تقدم برقم ١٠٠.

(٥) تتمة الآية ﴿لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢:١٠٣].

(٦) لم نقف على قائله. وسلام منادى مرخم لذلك جاز فيه الفتح والبناء على الضم.

(٧) صحيح مسلم: كتاب الصلاة.

وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابنُ مالك إلى أنه يكون كوناً مطلقاً كالوجود والحصول فيجب حذفه، وكوناً مقيداً كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم نحو: «لولا قومُكِ حديثو عهد بالإسلام لهدمتُ الكعبةَ»(١) ويجوز الأمران إن علم، وزعم ابن الشجري أن مِن ذكره ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾(٢) وهذا غير متعين؛ لجواز تعلق الظرف بالفضل، ولحّن جماعةٌ ممن أطلق وجوبَ حذف الخبر المعرِّي في قوله في وصف سيف:

٤٩٣ - يـذيـبُ الـرُّعـبُ مـنـهُ كـلَّ عـضـبٍ فـلـولا الـغِـمـدُ يُـمـسـكـهُ لَـسـالا(٣)

وليس بجيد؛ لاحتمال تقدير «يمسكه» بدلَ اشتمالٍ على أن الأصل أن يمسكه، ثم حذفت أنْ وارتفع الفعل، أو تقدير «يمسكه» جملة معترضة، وقيل: يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف، وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها، لأنه خبر في المعنى، وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرج أيضاً قول تلك المرأة:

٤٩٤ - فـوالله لـوْلا الـلّـهُ تُـخـشـى عـواقُـبـهْ لَـزُعـزِعَ مِـن هـذا الـسَّـريـرِ جـوانِـبُـه(٤)

وزعم ابن الطراوة أن جواب «لولا» أبداً هو خبر المبتدأ، ويرده أنه لا رابط بينهما.

وإذا ولي «لولا» مضمرٌ فحقه أن يكون ضميرَ رفعٍ، نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(٥) وسمع قليلاً «لولاي، ولولاك، ولولاه» خلافاً للمبرد.

ثم قال سيبويه والجمهور: هي جارة للضمير مختصة به، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق «لولا» بشيء، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف.

وقال الأخفش: الضمير مبتدأ، ولولا غير جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا؛ إذ قالوا: «ما أنا كأنتَ» «ولا أنتَ كأنا» وقد أسلفنا أن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة؛ فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو: «لولاكَ وزيد» تعين رفعه لأنها لا تخفض الظاهر.

الثاني: أن تكون للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع أو ما في تأويله نحو: ﴿لَوْلَا

---

(١) في صحيح البخاري - كتاب العلم «لولا قومُكِ حديثٌ عهدُهم بكفر لنقضت الكعبة...» وله في كتاب الحج وكتاب التمني روايات أخرى.

(٢) تتمتها ﴿لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء ٤].

(٣) تركه السيوطي لتأخر قائله «٤٤٩هـ». العضب: السيف القاطع. سيتكرر برقم ٩٤٢.

(٤) لامرأة تشكو فرقة زوجها. وانظر شواهد السيوطي ٢٢٩.

(٥) ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ لَوْلَآ أَنتُمْ ...﴾ [سبأ ٣٤: ٣١].

﴿تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾(١) ونحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾(٢) والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحثٍ وإزعاج، والعرض طلب بلين وتأدب.

والثالث: أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي نحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾(٣)، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨] ومنه ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ [النور: ١٦] إلا أن الفعل أُخِّر، وقوله:

٤٩٥ ـ تعدُّون عقرَ النِّيبِ أفضلَ مجدكمْ بني ضوطَرىٰ لولا الكميَّ المقنَّعا(٤)

إلا أن الفعل أضمر، أي «لولا عددتم»، وقول النحويين: «لولا تعدون» مردود؛ إذ لم يُردْ أن يحضهم على أن يعدوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عدِّه في الماضي، وإنما قال: «تعدون» على حكاية الحال؛ فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن.

وقد فُصلت من الفعل بـ«إذ» وإذا معمولين له؛ وبجملة شرطية معترضة؛ فالأول: نحو: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾(٥)، ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾(٦) والثاني والثالث: نحو: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ۝٨٣ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ۝٨٤ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ۝٨٥ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ۝٨٦ تَرْجِعُونَهَآ﴾(٧) المعنى فهلَّا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا، أو بالملائكة، ولكنكم لا تشاهدون ذلك، ولولا الثاني تكرار للأولى.

الرابع: الاستفهام، نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾(٨)، ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾(٩) قاله الهروي(١٠)، وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الأولى للعرض، وأن الثانية مثل ﴿لَّوْلَا

---

(١) تتمتها ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٤٦].

(٢) ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون ٦٣: ١٠].

(٣) تتمتها ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النور ٢٤: ١٣].

(٤) البيت لجرير «الديوان ٣٣٨» والرواية فيه: هلا الكميَّ. النيب: النوق المسنة. وضوطرى: حمقاء. وهو في الخزانة ١/ ٤٦١ وفيها أنه للأشهب بن رميلة، وابن عقيل ٢/ ١٤٢ والسيوطي ٢٢٩ والمعنى: ليس الفخر في عقر النوق ولكنه بقتل الأبطال.

(٥) تقدمت. والآية هنا مثال على الضرب الأول، أي على الفصل بين «لولا» والفعل بـ«إذ».

(٦) تتمتها ﴿وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام ٦: ٤٣] وهي كالآية السابقة.

(٧) تتمتها ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الواقعة ٥٦: ٨٣ ـ ٨٧] وهي مثال على الفصل بين «لولا» والفعل بـ«إذا» وبالشرط.

(٨) تقدم ذكرها.

(٩) ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ [الأنعام ٦: ٨].

(١٠) أبو الحسن علي بن محمد نحوي أديب من أواخر القرن الرابع، أصله من هراة وسكن مصر له الأزهية، والذخائر، في النحو. وتجد رأيه هذا والذي يليه في الأزهية ١٧٥ ـ ١٧٨.

جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾(١).

وذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزلة لم، وجعل منه: ﴿فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨]، والظاهر أن المعنى على التوبيخ، أي فهلاّ كانت قرية واحدة من القرى المُهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك، وهو تفسير الأخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس، ويؤيده قراءة أبيّ وعبد الله(٢) ﴿فهلاّ كانت﴾ ويلزم من هذا المعنى النفي لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع، وقد يتوهم أن الزمخشري قائل بأنها للنفي لقوله: «والاستثناء منقطع بمعنى لكن، ويجوز كونه متصلاً والجملة في معنى النفي، كأنه قيل: «ما آمنت» ولعله إنما أراد ما ذكرنا، ولهذا قال: «والجملة في معنى النفي» ولم يقل: «ولولا للنفي» وكذا قال في: ﴿فَلَوۡلَآ إِذۡ جَآءَهُم بَأۡسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾(٣): معناه نفي التضرع، ولكنه جيء بـ«لولا» ليُفاد أنهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلا عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التي زيّنها الشيطان لهم، اهـ. فإن احتج محتج للهروي بأنه قرىء بنصب ﴿قَوۡمَ﴾(٤) على أصل الاستثناء، ورفعه على الإبدال، فالجوابُ أنّ الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي، كقوله:

٤٩٦ - .... عـافٍ تـغـيّـرَ إلاّ الـنُّـؤيُ والـوتِـدُ(٥)

فرفع لما كان «تغير» بمعنى «لم يبق على حاله» وأدقُّ من هذا قراءة بعضهم ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾(٦) لما كان شربوا منه في معنى فلم يكونوا منه، بدليل: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي﴾(٧) ويوضح لك ذلك أن البدل في غير الموجبِ أرجحُ من النصب، وقد أجمعت السبعة على النصب في: ﴿إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ﴾(٨) فدل على أن الكلام مُوجب، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب، كما في قوله:

.... عـافٍ تـغـيّـر إلاّ الـنُّـؤيُ والـوتِـدُ(٩)

---

(١) تقدم ذكرها.
(٢) هو عبد الله بن مسعود وقد سبقت ترجمته.
(٣) تقدم ذكرها.
(٤) من قوله: ﴿إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ﴾ [يونس ١٠: ٩٨] في الآية السابقة.
(٥) صدره «وبالصريمة منها منزل خلق» وهو للأخطل في ديوانه ص١٦٨. والصريمة: اسم موضع. الخلق: البالي. عاف: دارس. النؤي: حفرة حول الخباء تمنع عنه الماء.
(٦) ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلۡجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبۡتَلِيكُم بِنَهَرٖ فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ بِيَدِهِۦۚ فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ...﴾ [البقرة ٢: ٢٤٩].
(٧) تقدمت في الحاشية السابقة.
(٨) تقدمت.
(٩) تقدم برقم ٤٩٦.

تنبيه: «ليس» من أقسام «لولا» الواقعةُ في نحو: قوله:

٤٩٧ - ألا زعـمـتْ أسـمـاءُ أن لا أحـبـهـا   فـقـلـتُ: بـلـى لـولا يُـنـازعـنـي شُـغـلـي[1]

لأن هذه كلمتان بمنزلة قولك: «لو لم» والجواب محذوف، أي لو لم ينازعني شغلي لزرتك، وقيل: بل هي لولا الامتناعية، والفعل بعدها على إضمار «أنْ» على حد قولهم: «تسمع بالمُعيديِّ خيرٌ من أنْ تراهُ»[2].

لوما: بمنزلة لولا، تقول: لوما زيد لأكرمتك، وفي التنزيل: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾[3] وزعم المالقي أنها لم تأت إلا للتحضيض، ويرده قول الشاعر:

٤٩٨ - لـو مـا الإصـاخـةُ لـلـوشـاةِ لـكـانَ لـي   مـن بـعـدِ سُـخـطـكَ فـي رضـاكَ رجـاءُ[4]

لم: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، نحو: ﴿لَمْ يَـلِدْ وَلَـمْ يُولَـدْ﴾ [الإخلاص: ٣] الآية. وقد يرفع الفعل المضارع بعدها، كقوله:

٤٩٩ - لـولا فـوارسُ مِـن نُـعـمٍ وأسـرتُـهـمْ   يـومَ الـصُّـلـيـفـاءِ لـم يُـوفـونَ بـالـجـارِ[5]

فقيل: ضرورة، وقال ابن مالك: لغة.

وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصبُ بها كقراءة بعضهم ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾[6] وقوله:

٥٠٠ - فـي أيِّ يـومـيَّ مِـن الـمـوتِ أفـرّ   أيـومَ لـم يُـقـدرَ أمْ يـومَ قُـدِرْ[7]

وخرّجا على أن الأصل «نشرحَنْ» و «يُقدرنْ» ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـ«لم»، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين، وقال أبو الفتح: الأصل يُقدرْ بالسكون، ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة - وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك، والمحرك مجرى الساكن إعطاءً للجار حكم مجاوره - أبدلوا الهمزة المحركة ألفاً، كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعني ولزم حينئذ فتح ما قبلها؛ إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة، قال: وعلى ذلك قولهم: المَرَاة

---

(١) لأبي ذؤيب «ديوان الهذليين ١/ ٣٤» والخزانة ٤/ ٤٩٨ وهو مع الشاهد ٧٦٨ من قطعة واحدة.

(٢) قاله المنذر بن ماء السماء لما رأى شقة بن ضمرة إذ كان حسن الصيت قبيح الصورة. المستقصى ١/ ٣٧٠ ومجمع الأمثال ١/ ١٣٦ ويروى: أن تسمع....

(٣) تتمتها ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [الحجر ١٥: ٧].

(٤) لم نقف على قائله، وهو مما أهمله السيوطي في شرح الشواهد.

(٥) البيت مجهول القائل وهو في الخزانة ٣/ ٦٢٦. نعم: اسم قبيلة. يوم الصليفاء: أحد أيام العرب. سيتكرر برقم ٦٣٧.

(٦) ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح ٩٤: ١].

(٧) الرجز للحارث بن منذر وهو في سر الصناعة ٨٥. سيتكرر برقم ٥٠٣.

والكَمَاة، بالألف، وعليه خرج أبو علي قول عبد يغُوث[١]:

٥٠١ ـ .... كأنْ لم ترا قبلي أسيراً يمانيا

فقال: أصله ترأى ـ بهمزة بعدها ألف ـ كما قال سُراقة البارقي[٢]:

٥٠٢ ـ أُري عينيَّ ما لمْ ترأياهُ ....

ثم حذفت الألف للجازم، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لما ذكرنا، وأقيس من تخريجهما أن يقال في قوله:

٥٠٣ ـ .... أيومَ لم يُقدَرَ.................[٣]

نقلت حركة همزة أم إلى راء يُقدر، ثم بدلت الهمزة الساكنة ألفاً، ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة اتباعاً لفتحة الراء، كما في ﴿ولا الضألِّينَ﴾[٤] فيمن همزه، وكذلك القول في: «المَرَاة والكَمَاة» وقوله:

٥٠٤ ـ .... كأنْ لمْ ترا قبلي أسيراً يمانيا[٥]

ولكن لم تحرك الألف فيهنَّ لعدم التقاء الساكنين.

وقد تفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله:

٥٠٥ ـ فذاكَ ولمْ، إذا نحنُ امترينا، تكنْ في الناسِ يُدركك المراءُ[٦]

وقوله:

٥٠٦ ـ فأضحتْ مغانيها قفاراً رسُومُها كأن لمْ، سوى أهلٍ من الوحشِ، تُؤهلِ[٧]

---

(١) عبد يغوث بن وقّاص ـ وفي اسم أبيه خلاف ـ شاعر جاهلي من سادات قحطان والبيت في المفضليات ١٥٨ من قصيدة قالها قبيل قتله صبراً، وصدره «وتضحك مني شيخة عبشمية» ويروى «كأن لم ترىْ» على الالتفات ولا شاهد فيه حينئذٍ. سيتكرر برقم ٥٠٤.

(٢) سراقة بن مرداس (ـ ٧٩هـ) شاعر عراقي حلو الإنشاد والحديث، هجا المختار الثقفي وجريراً والحجاج. وتمام البيت: «كلانا عالم بالتّرهات». أري: مضارع فاعله أنا يتعدى لمفعولين. وقصة البيت أن سراقة هذا ـ حين أسره أحد جنود المختار الثقفي ـ قال: هذا أسرني، بل غلام أبيض في ثياب خضر على جواد أشهب ليس في عسكرك. فقال المختار: لقد رأى الرجل الملائكة فاتركوه. ويروى «ترياه» أو «تبصراه» ولا شاهد فيه حينئذ. وانظر اللسان: رأى.

(٣) تقدم برقم ٥٠٠.

(٤) تقدمت الآية.

(٥) تقدم برقم ٥٠١.

(٦) لم نقف على قائله.

(٧) لذي الرمة، وهو في ديوانه ٥٠٦ وفي الخزانة ٣/٦٢٦.

وقد يليها الاسمُ معمولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله:

٥٠٧ ـ ظُنِنتُ فقيراً ذا غنىً ثمَّ نلتُهُ فلمْ ذا رجاءٍ ألقهُ غيرَ واهبِ[1]

لمّا: على ثلاثة أوجه:

١ ـ أحدها: أن تختص بالمضارع فتجزمه، وتنفيه وتقلبه ماضياً كـ«لمْ»، إلا أنها تفارقها في خمسة أُمور:

أحدها: أنها لا تقترن بأداة شرط، لا يقال: «إنْ لمَّا تقم» وفي التنزيل ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾[2]، ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟﴾[3].

الثاني: أن منفيها مستمر النفي إلى الحال كقوله:

٥٠٨ ـ فإنْ كنتُ مأكولاً فكنْ خيرَ آكلٍ وإلاّ فأدركني ولمَّا أمزَّقِ[4]

ومنفي «لم» يحتمل الاتصالَ نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤] والانقطاعَ مثل ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[5]، ولهذا جاز «لم يكن ثم كان» ولم يجز «لما يكن ثم كان» بل يُقال: «لما يكن وقد يكون» ومثَّل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله:

٥٠٩ ـ وكنتَ إذْ كنتَ إلٰهي وحدَكا لم يكُ شيء يا إلٰهي قبلكا[6]

وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل، وذلك وهم فاحش.

ولامتداد النفي بعد «لما» لم يجز اقترانها بحرف التعقيب، بخلاف «لم»، تقول: «قمتُ فلم تقم» لأن معناه «وما قمت عقيب قيامي»، ولا يجوز «قمت فلما تقم» لأن معناه: «وما قمت إلى الآن».

الثالث: أن منفي «لما» لا يكون إلا قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي «لم»، تقول: لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً، ولا يجوز «لما يكن» وقال ابن مالك: لا يشترط كون منفي «لما» قريباً من الحال مثل «عصى إبليسُ ربَّه ولمَّا يندمْ» بل ذلك غالب لا لازم.

الرابع: أن منفيّ لما مُتوقَّع ثبوتُه، بخلاف منفيّ لم، ألا ترى أن معنى ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟

(١) لم نقف على قائله. فقيراً حال، ذا مفعول ثان.

(٢) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة ٥: ٦٧].

(٣) ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة ٥: ٧٣].

(٤) لشأس بن نهار المعروف بالممزَّق العبدي.

(٥) ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن . . .﴾ [الإنسان ٧٦: ١].

(٦) الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى وهو في سيبويه ١/ ٣١٦ «كان» الأولى والثانية تامتان، والثالثة ناقصة أو تامة.

عَذَابِ﴾[١] أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع، قال الزمخشري في ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[٢]: ما في «لما» من معنى التوقع دالٌّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد، اهـ. ولهذا أجازوا «لم يقض ما لا يكون» ومنعوه في «لما».

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سِيّانِ في نفي المتوقع وغيره، ومثالُ المتوقع أن تقول: «ما لي قمتُ ولم تقم»، أو و«لما تقم»، ومثالُ غير المتوقع أن تقول ابتداء: «لم تقم»، أو «لما تقم».

الخامس: أن منفي «لما» جائز الحذف لدليل، كقوله:

٥١٠ ـ فجِئتُ قُبورهمْ بَدْأً ولما فناديتُ القبورَ فلم يُجِبْنَهْ[٣]

أي ولما أكن بدأً قبل ذلك، أي سيداً، ولا يجوز «وصلتُ إلى بغداد ولم» تريد ولم أدخلها، فأما قوله:

٥١١ ـ احفظْ وديعتكَ التي استُودعتها يومَ الأعازبِ إن وصلتَ وإن لمِ[٤]

فضرورة.

وعلة هذه الأحكام كلها أن «لم» لنفي فعلَ، و«لما» لنفي قد فعلَ.

٢ ـ الثاني: من أوجه «لما»: أن تختصَّ بالماضي؛ فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: «لما جاءني أكرمتُه» ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب، وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى «حين»، وقال ابن مالك: بمعنى «إذ»، وهو حسن لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة.

وردَّ ابن خروف على مُدَّعي الاسمية بجواز أن يقال: «لما أكرمتني أمسِ أكرمتك اليوم» لأنها إذا قُدِّرت ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الأمسِ.

والجوابُ: أن هذا مثلُ ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦] والشرط لا يكون إلا مستقبلاً، ولكن المعنى إن ثبت أني كنت قلته، وكذا هنا: المعنى لما ثبت اليومَ إكرامُكَ لي أمس أكرمتك.

---

(١) ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى ۖ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص ٣٨: ٨].

(٢) ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ . . .﴾ [الحجرات ٤٩: ١٤].

(٣) البيت منسوب لذي الرمة وليس في ديوانه. وهو مع الشاهد رقم ١٨٩ من قصيدة واحدة. والهاء في «يجبنه» للسكت.

(٤) هو لإبراهيم بن هرمة. الخزانة ٣/٦٢٨ والسيوطي ٢٣٣.

ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسمية مقرونة بـ«إذا» الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور، دليلُ الأول: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧]، والثاني: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، والثالث: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]، والرابع: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾[1] وهو مؤول بـ«جادلنا»، وقيل في آية الفاء: إن الجواب محذوف، أي انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد؛ وفي آية المضارع إن الجواب ﴿وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ على زيادة الواو، أو محذوف، أي أقبل يجادلنا.

ومن مُشكل لمّا هذه قولُ الشاعر:

٥١٢ ـ أقولُ لعبدِ اللّهِ لمّا سِقاؤُنا ونحنُ بوادي عبدِ شمسٍ وهاشمِ[2]

فيقال: أين فعلاها؟ والجواب أن «سقاؤنا» فاعل بفعل محذوف يفسره وهي بمعنى سَقَطَ، والجوابُ محذوف تقديره قلت، بدليل قوله: «أقول»، وقوله: «شم» أمرٌ من قولك: «شِمتُ البرقَ» إذا نظرتَ إليه، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد اللّه: شِمهُ.

٣ ـ والثالث: أن تكون حرف استثناء؛ فتدخل على الجملة الاسمية، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] فيمن شدد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو: «أنشدُكَ الله لمّا فعلتَ» أي ما أسألك إلا فعلك، قال:

٥١٣ ـ قالتْ لهُ: باللّهِ يا ذا البُرديْنْ لمَّا غِنثتَ نَفَساً أو اثنينْ[3]

وفيه رد لقول الجوهري: إنَّ «لما» بمعنى إلاّ غيرُ معروف في اللغة.

وتأتي «لما» مركبة من كلمات، ومن كلمتين.

فأما المركبة من كلمات فكما تقدم في ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ﴾[4] في قراءة ابن عامر[5] وحمزة وحفص بتشديد نون إنَّ وميم لما، فيمن قال: الأصل «لَمن ما» فأبدلت النون ميماً وأدغمت، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى، وهذا القول ضعيفٌ لأن حذف مثل هذه الميم استثقالاً لم يثبت، وأضعف منه قول آخر: إنَ الأصل لمًّا بالتنوين بمعنى جمعاً، ثم حذف التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف، لأن استعمال «لما» في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد؛ وأضعف من هذا قول آخر: إنه فعْلى من اللّمم، وهو بمعناه؛

(١) ﴿... يُجَٰدِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود ١١: ٧٤].
(٢) لم نقف على قائله.
(٣) لم نقف على قائلهما. غنث: شرب ثم تنفس.
(٤) ﴿... لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود ١١: ١١١].
(٥) عبد اللّه بن عامر (ـ ١١٨هـ) أحد القراء السبعة، مقرىء أهل الشام، وكان على قضاء دمشق.

ولكنه منع الصرف لألف التأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان فعلى فهلاَّ كتب بالياء، وهلاَّ أمالهُ مَن قاعدتُه الإمالة، واختار ابن الحاجب أنها لمَّا الجازمة حذف فعلها، والتقدير: «لمَّا يُهملُوا»، أو «لما يُتركوا»، لدلالة ما تقدم من قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾[١] ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، قال: ولا أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل، والحقُّ ألاّ يُستبعد لذلك، اهـ. وفي تقديره نظر، والأولى عندي أن يقدر «لمَّا يُوفَّوا أعمالهم» أي أنهم إلى الآن لم يوفَّوها وسيوفَّونها، ووجه رجحانه أمران:

أحدهما: أن بعده ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع.

والثاني: أن منفيَّ لمَّا متوقَّعُ الثبوتِ كما قدمنا، والإهمال غير متوقَّع الثبوت.

وأما قراءة أبي بكر[٢] بتخفيف «إنْ» وتشديد «لما» فتحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون مخففة من الثقيلة، ويأتي في «لما» تلك الأوجه.

والثاني: أن تكون «إنْ» نافية، و «كلا» مفعول بإضمار أرى، و «لما» بمعنى إلاّ.

وأما قراءة النحويين[٣] بتشديد النون وتخفيف الميم وقراءة الحرميين[٣] بتخفيفهما فـ «إن» في الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الإعمال، وفي الثانية مخففة من الثقيلة وأعملت على أحد الوجهين، واللام من «لما» فيهما لام الابتداء، قيل: أو هي في قراءة التخفيف الفارقة بين إنْ النافية والمخففة من الثقيلة، وليس كذلك؛ لأن تلك إنما تكون عند تخفيف إنْ وإهمالها و«ما» زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[٤] وبين النونات في نحو: «اضربنانِّ يا نسوة» قيل: وليست موصولة بجملة القسم لأنها إنشائية، وليس كذلك لأن الصلة في المعنى جملة الجواب، وإنما جملة القسم مَسُوقة لمجرد التوكيد، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[٥] لا يقال: لعل «مَن» نكرة أي لفريقٌ ليبطئن؛ لأنها حينئذ تكون موصوفة، وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية.

وأما المركّبة من كلمتين فكقوله:

٥١٤ ـ لـمَّـا رأيـتُ أبـا يـزيـدَ مُـقـاتِـلاً أدعَ الـقـتـالَ وأشـهـدَ الـهـيـجـاءَ[٦]

---

(١) ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود ١١:١٠٥].

(٢) هو شعبة بن عياش الأزدي وقد تقدم ذكره.

(٣) النحويان: أبو عمرو بن العلاء والكسائي، والحرميان: نافع المدني وابن كثير المكي.

(٤) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة ٢:٦].

(٥) تتمتها ﴿فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا﴾ [النساء ٤:٧٢].

(٦) لم نقف على قائل البيت. سيتكرر برقم ٩٢٨ و١١٧٨.

وهو لغز، يقال فيه: أين جواب «لمّا»؟ وبم انتصب أدعَ؟ وجواب الأول: أن الأصل «لنْ ما» ثم أدغمت النون في الميم للتقارب، ووُصِلا خطاً للإلغاز، وإنما حقهما أن يكتبا منفصلين، ونظيرُه في الإلغاز قوله:

٥١٥ ـ عافتِ الماءَ في الشِّتاءِ، فقُلنا بـرِّديـهِ تُـصادفيـهِ سخـينـا[1]

فيقال: كيف يكون التبريد سبباً لمصادفته سخيناً؟ وجوابه أن الأصل «بلْ رِديه» ثم كتب على لفظه للإلغاز، وعن الثاني[2]: أن انتصابه بلنْ، وما الظرفية وصلتها ظرفٌ له فاصل بينه وبين لنْ للضرورة، فيسأل حينئذ: كيف يجتمع قوله: لن أدع القتال مع قوله: لن أشهد الهيجاء؟ فيجاب بأن أشهد ليس معطوفاً على أدع، بل نصبه بأن مضمرة، وأنْ والفعل عطفٌ على القتال، أي لن أدع القتال وشُهودَ الهيجاء على حد قول ميسون:

٥١٦ ـ ولُبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني ....[3]

لنْ: حرفُ نصب ونفي واستقبال، وليس أصله وأصل لم «لا» فأبدلت الألف نوناً في «لن» وميماً في «لم» خلافاً للفراء؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً لا العكس نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[4] ﴿وَلَيَكُونًا﴾[5] ولا أصلُ لن «لا أن» فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: «زيداً لنْ أضربَ» خلافاً للأخفش الصغير[6]، وامتناع نحو: «زيداً يُعجبُني أنْ تضربَ» خلافاً للفراء، ولأن الموصول وصلته مفرد، ولن أفعل كلام تام، وقولُ المبرد: إنه مبتدأ حذف خبره أي «لا الفعل واقع» مردودٌ بأنه لم يُنطقْ به مع أنه لم يسدّ شيء مسده، بخلاف نحو: «لولا زيدٌ لأكرمتُكَ» وبأن الكلام تام بدون المقدر، وبأن الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل، ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك؛ فإن الاستقراء يشهد بذلك.

ولا تفيد «لن» توكيدَ النفي خلافاً للزمخشري في «كشافه»[7]، ولا تأبيدَه خلافاً له في «أنموذجه»[7] وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في ﴿فَلَنْ

---

(١) من الأبيات التي أسقطها السيوطي ولم نقف على قائله.
(٢) أي ويجاب عن الثاني وهو انتصاب أدعَ في الشاهد ٥١٤.
(٣) تقدم برقم ٤٧١ وسيتكرر برقم ٦٧٠ و٨٦٤ و٩٤٨.
(٤) ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق ٩٦: ١٥].
(٥) ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف ١٢: ٣٢].
(٦) علي بن سليمان (ـ ٣١٥هـ) قرأ على ثعلب والمبرد وألّف في العربية.
(٧) الكشاف: كتاب في تفسير القرآن، والأنموذج: كتاب في النحو اختصر فيه كتابه «المفصل».

أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾(١)، ولكان ذكر الأبد في ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾(٢) تكراراً، والأصلُ عدمهُ.

وتأتي للدعاء كما أتت «لا» لذلك وفاقاً لجماعة منهم: ابن عصفور، والحجة في قوله:

٥١٧ ـ لَنْ تزالُوا كذلِكم ثمَّ لا زلـ ـتُ لكم خالداً خلودَ الجبالِ(٣)

وأما قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧] فقيل: ليس منه لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب، نحو: «يا ربِّ لا عذَّبت فُلاناً» ونحو: «لا عذَّبَ اللّهُ عمراً» اهـ، ويرده قوله:

.... ثم لا زلـ ـتُ لكمْ خالداً خُلودَ الجبالِ(٤)

وتلقِّي القسم بها وبلم نادر جداً كقول أبي طالب:

٥١٨ ـ واللّهِ لنْ يصلُوا إليكَ بجمعِهِمْ حتى أوسَّدَ في التُّرابِ دفينا(٥)

وقيل لبعضهم: ألك بنُونَ؟ فقال: نعم، وخالقِهم لم تقُمْ عن مثلهم مُنجِبة. ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب، أي إنَّ لي لبنِينَ، ثم استأنف جملة النفي.

وزعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله:

٥١٩ ـ .... فلنْ يحْلَ للعينينِ بعدكِ منظرُ(٦)

وقوله:

٥٢٠ ـ لنْ يخبِ الآنَ مِن رجائكَ مَن حرَّكَ من دُونِ بابك الحلقهْ(٧)

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة.

ليت(٨): حرف تمنٍّ يتعلق بالمستحيل غالباً كقوله:

٥٢١ ـ فياليتَ الشبابَ يعودُ يوماً فأخبرَهُ بما فعلَ المشيبُ(٩)

---

(١) ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ...﴾ [مريم ١٩: ٢٦].

(٢) ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ...﴾ [البقرة ٢: ٩٤ و٩٥].

(٣) البيت للأعشى «الديوان ١٣» والرواية فيه: لا زلتَ لهم.

(٤) تقدم.

(٥) الخطاب للرسول ﷺ وانظر السيوطي ٢٣٥. سيتكرر برقم ١٠٤٣.

(٦) صدره «أيادي سبا يا عزّ ما كنت بعدكم» وهو لكثير عزة «الديوان ١/ ٦٠» وأيادي سبا: مشتت الشمل.

(٧) البيت لأعرابي يمدح الحسين بن علي. سيتكرر برقم ١١٩٥.

(٨) انظر التنبيه الآتي.

(٩) لأبي العتاهية «إسماعيل بن القاسم» وهو في ديوانه ٢٣ وقد أهمله السيوطي لتأخر قائله «توفي سنة ٢١٣هـ».

وبالممكن قليلاً.

وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال الفراء وبعض أصحابه: وقد ينصبهما كقوله:

٥٢٢ - يا ليتَ أيام الصِّبا رواجِعا[١]

وبنى على ذلك ابن المعتز قوله[٢]:

٥٢٣ - مرَّتْ بنا سحراً طيرٌ فقلتُ لها: طُوباكِ، يا ليتني إيَّاكِ، طُوباكِ

والأول عندنا محمول على حذف الخبر، وتقديره أقبلتْ، لا «تكون» خلافاً للكسائي لعدم تقدم إنْ ولو الشرطيتين، ويصح بيتُ ابن المعتز على إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع.

وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: «ليتما قام زيد» خلافاً لابن أبي الربيع وطاهر القزويني[٣]، ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص وإهمالها حملاً على أخواتها، ورووا بالوجهين قول النابغة:

٥٢٤ - قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لَنا إلى حمامتِنا أوْ نصفُهُ فقدِ[٤]

ويحتمل أن الرفع على أن «ما» موصولة، وأن الإشارة خبر لـ «هو» محذوفاً، أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا؛ فلا يدل حينئذ على الإهمال، ولكنه احتمال مرجوح، لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير «أيٍّ» مع عدم طول الصلة قليل، ويجوز «ليتما زيداً ألقاه» على الإعمال، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير[٥].

لعل: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفرّاء: وقد ينصبهما، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب وحكى «لعل أباكَ منطلقاً» وتأويله عندنا على إضمار يوجد وعند الكسائي على إضمار يكون.

وقد مر أن عُقيلاً يخفضون بها المبتدأ كقوله:

٥٢٥ - .... لعلّ أبي المغوارِ منكَ قريبُ[٦]

---

(١) رجز للعجاج، وهو في سيبويه ١/٢٨٤ والخزانة ٤/٢٩٠ والسيوطي ٣٣٦ وقبله: «إذ كنت في وادي العقيق راتعا».

(٢) هو عبد الله بن محمد المعتز بالله (ـ ٢٩٦هـ) شاعر أديب ولي الخلافة يوماً واحداً ثم قتل. ألّف «البديع» و«طبقات الشعراء» وله ديوان شعر. وهذا البيت ليس في ديوانه ولم يذكره السيوطي لتأخر قائله.

(٣) هو بهاء الدين أبو محمد طاهر بن أحمد القزويني ويعرف بالنجار (ـ ٧٥٦هـ) أديب نحوي صرفي له: غاية التصريف، ولب الألباب في مراسم الإعراب.

(٤) تقدم برقم ٩٨ وسيتكرر برقم ٥٧٣.

(٥) أي يمتنع أن يكون «زيداً» مفعولاً لفعل محذوف يفسره المذكور.

(٦) صدره «فقلت: ادع أخرى وارفع الصوت جهرة» وهو لكعب بن سعد الغنوي في رثاء أخيه أبي =

وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك لأنه يحتمل أن الأصل «لعله لأبي المغوار منك جوابٌ قريب» فحذف موصوف قريب، وضمير الشأن، ولام لعل الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة، ومَن فتح فهو على لغة من يقول: «المالُ لَزيدٍ» بالفتح، وهذا تكلف كثير، ولم يثبت تخفيف لعل، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بـ «لعل» لغة قوم بأعيانهم.

واعلم أن مجرور «لعل» في موضع رفع بالابتداء لتنزيل «لعل» منزلة الجار الزائد نحو: «بحسبكَ درهمٌ» بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل، وقوله: «قريب» هو خبر ذلك المبتدأ، ومثله «لولاي لكان كذا» على قول سيبويه: إن لولا جارة، وقولك: «رُبَّ رجُلٍ يقول ذلك». ونحوه قوله:

٥٢٦ ـ .... وجيرانٍ لنا كانوا كِرَامِ[1]

على قول سيبويه إن كان زائدة، وقول الجمهور: إن الزائد لا يعمل شيئاً، فقيل: الأصل «هم لنا» ثم وصل الضمير بـ«كان» الزائدة إصلاحاً للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل، وقيل: بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن «لنا» صفة لجيران، ثم وصل لما ذكر، وقيل: بل هو معمول لـ «كان» بالحقيقة، فقيل: على أنها ناقصة و «لنا» الخبر، وقيل: بل على أنها زائدة وأنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل المُلغى نحو: «زيد ظننت عالمٌ».

وتتصل بلعل «ما» الحرفية فتكفها عن العمل؛ لزوال اختصاصها حينئذٍ بدليل قوله:

٥٢٧ ـ .... لعلَّما أضاءتْ لكَ النارُ الحمارَ المُقيَّدا[2]

وجوَّزَ قومٌ إعمالها حينئذٍ حملاً على «ليت» لاشتراكهما في أنهما يُغيّران معنى الابتداء، وكذا قالوا في: «كأنّ»، وبعضهم خصَّ «لعلَّ» بذلك، لأشدِّيَّةِ التشابه، لأنها و «ليتَ» للإنشاء، وأما «كأن» فللخبر.

قيل: وأوّلُ لحن سُمع بالبصرة:

٥٢٨ ـ .... لعلَّ لها عُذرٌ وأنت تلومُ[3]

= المغوار. ابن عقيل ١/٢٣٦ والخزانة ٤/ ٣٧٠ ورواية القالي ٢/١٤٧: «لعل أبا...». سيتكرر هذا الشاهد برقم ٨٠٩.

(١) صدره «فكيف إذا مررت بدار قوم» والبيت للفرزدق، الديوان ٨٣٥ وسيبويه ١/٢٨٩ وابن عقيل ١/ ١٢٢ والخزانة ٤/ ٣٧.

(٢) صدره «أعد نظراً يا عبد قيس لعلما» وهو للفرزدق «الديوان ٢١٣» والرواية فيه: فربما أضاءت...، ولا شاهد فيه حينئذ. سيتكرر برقم ٥٣٣.

(٣) أهمله السيوطي، وروي غير منسوب في المستقصى ٢/٢٨٢ وفي مجمع الأمثال ٢/١٤١، وصدره: =

وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن. كما تقدم في «إِنَّ من أشدِّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ المُصوِّرُون»[(١)].

وفيها عشر لغات مشهورة، ولها معان.

أحدها: التوقع، وهو: ترجِّي المحبوب والإشفاق من المكروه، نحو: «لعل الحبيب واصل، ولعل الرقيبَ حاصل» وتختص بالممكن، وقول فرعون: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[(٢)] إنما قاله جهلاً أو مخرقة وإفكاً.

الثاني: التعليل، أثبته جماعة منهم: الأخفش والكسائي، وحملوا عليه ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤] ومَن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين، أي اذهبا على رجائكما.

الثالث: الاستفهام، أثبته الكوفيون، ولهذا عُلِّقَ بها الفعل في نحو: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، ونحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣] قال الزمخشري: وقد أشربها معنى ليت مَن قرأ ﴿فَأَطَّلِعَ﴾[(٢)] اهـ. وفي الآية بحث سيجيء.

ويقترن خبرها بـ «أنْ» كثيراً حملاً على عسى كقوله:

٥٢٩ - لعلكَ يوماً أنْ تلم مُلمَّةٌ ....[(٣)]

وبحرف التنفيس قليلاً كقوله:

٥٣٠ - فقُولا لها قولاً رقيقاً لعلَّها سترحمني من زفرةٍ وعويلِ[(٤)]

وخرج بعضهم نصب ﴿فَأَطَّلِعَ﴾[(٥)] على تقدير «أنْ» مع أبلغُ كما خفض المعطوف من بيت زهير:

= «تأنَّ ولا تعجلْ بلومك صاحباً» والعجز - بلا لحن فيه - في العقد ٢/ ١٤٢ والمستطرف ١/ ٢٩. وجاء في طبقات ابن المعتز ٢٤٧ - أخبار منصور النمري -: «وميميته في المأمون - وهو ولي عهد - عجيبةٌ قد صارت مثلاً في سائر الناس وأولها: «لعل لها عذراً وأنت تلومُ وكم لائم قد لام وهو مُليمُ» ونسب هذا البيت لمنصور أيضاً في التمثيل والمحاضرة ٨٣ ونهاية الأرب ٣/ ٨٦. ونسب في إحدى نسخ البيان والتبيين ٢/ ٣٦٣ لمسلم بن الوليد.

(١) انظر تعليقنا على الحديث وقد تقدم.

(٢) ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ...﴾ [غافر ٤٠: ٣٦ و٣٧].

(٣) تمامه «عليك من اللائي يدعنك أجدعا» وهو لمتمم بن نويرة يخاطب الشامت بهلاك أخيه مالك. وتجده في الخزانة ١/ ٤٣٣ وهو مع الشاهدين رقم ٣٨٣ و٦٢٤ من قصيدة واحدة.

(٤) لم نقف على قائله.

(٥) تقدمت.

٥٣١ ـ بدا ليَ أنّي لستُ مدركَ ما مضى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[(١)]

على تقدير الباء مع مُدرك.

ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً خلافاً للحريري، وفي الحديث «وما يُدريكَ لعلَّ اللّهَ اطلعَ على أهلِ بدرٍ فقال: اعملوا ما شِئتم فقد غفرتُ لكم»[(٢)] وقال الشاعر:

٥٣٢ ـ وبُدِّلتُ قرحاً دامياً بعدَ صحّةٍ ... لعلَّ منايانا تحوَّلنَ أبؤسا[(٣)]

وأنشد سيبويه:

٥٣٣ ـ أعدْ نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلّما ... أضاءتْ لكَ النارُ الحمارَ المُقيّدا[(٤)]

فإن اعترض بأن «لعل» هنا مكفوفة بما، فالجواب أن شبهة المانع أن «لعل» للاستقبال فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولاً لها أو معمولاً لما في حيِّزها، ومما يوضح بطلان قوله ثبوتُ ذلك في خبر ليت وهي بمنزلة لعل، نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٣]، ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾[(٥)]، ﴿يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤]، ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾[(٦)].

تنبيه: من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم[(٧)]:

٥٣٤ ـ فليتَ كفافاً كانَ خيرُكَ كلُّهُ ... وشرُّكَ عني ما ارتوى الماءُ مُرتوِ

وإشكاله من أوجُه: أحدها: عدمُ ارتباط خبر «ليت» باسمها؛ إذ الظاهر أن «كفافاً» اسم ليت، وأن «كان» تامة، وأنها وفاعلها الخبر، ولا ضمير في هذه الجملة. والثاني: تعليقه «عن» بـ«مُرتوٍ». والثالث: إيقاعُه «الماء» فاعلاً بـ«ارتوى» وإنما يقال: ارتوى الشاربُ.

والجواب عن الأول أن «كفافاً» إنما هو خبر لـ «كان» مقدم عليها وهو بمعنى كافٍّ، واسم «ليت» محذوف للضرورة، أي فليتكَ أو فليته أي فليت الشأن، ومثله قوله:

---

(١) تقدم ذكره برقم ١٤٣ وأن رواية الديوان «ولا سابقي شيءٌ...» ولا شاهد فيه حينئذٍ وسيتكرر برقم ٨٣٠ و٨٥٧ و٨٦٢ و٩٤٩ و١١٤٥.

(٢) صحيح البخاري: تفسير سورة الممتحنة، وفيه أيضاً رواية أخرى بإسقاط «وما يدريك» في كتاب المغازي.

(٣) هو لامرىء القيس «الديوان ١١٧» والرواية فيه: «فيا لك من نعمى تحولن أبؤسا» ولا شاهد فيه حينئذ.

(٤) تقدم برقم ٥٢٧.

(٥) ﴿... قَرِيبًا يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِي ...﴾ [النبأ ٧٨: ٤٠].

(٦) تتمتها ﴿فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء ٤: ٧٣] تقدمت.

(٧) شاعر أموي حكيم جيد الشعر. اتصل بسليمان بن عبد الملك ومات نحو ١٠٥هـ الخزانة ٤/ ٣٩٠ والقالي ١/ ٦٧ وحماسة البحتري ٢٢٨.

٥٣٥ - فليتَ دفعتَ الهمَّ عنيَ ساعةً ....[1]

و «خيرك»: اسم كان، و «كله»: توكيد له، والجملة خبر ليت، وأما «وشرك» فيروى بالرفع عطفاً على «خيرُك» فخبرُه إما محذوف تقديرُه كفافاً، «فمرتوٍ»: فاعل «بارتوى»، وإما «مُرتو» على أنه سكن للضرورة كقوله:

٥٣٦ - ولو أنَّ واشٍ باليمامةِ دارُهُ وداري بأعلى حضرموتَ اهتدى ليا[2]

وروي بالنصب: إما على أنه اسم لـ «ليت» محذوفة، وسهل حذفها تقدمُ ذكرها، كما سهل ذلك حذف كل وبقاء الخفض في قوله:

٥٣٧ - أكلَّ امرئٍ تحسبينَ امرأً ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نارا[3]

وإما على العطف على اسم «ليت» المذكورة إن قدر ضمير المخاطب، فأما ضمير الشأن فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف، و «مرتوٍ» على الوجهين مرفوعٌ: إما لأنه خبر «ليت» المحذوفة، أو لأنه عطف على خبر «ليت» المذكورة.

وعن الثاني: بأنه ضمن «مُرتوٍ» معنى «كافّ» لأن المرتوي يكفّ عن الشرب، كما جاء ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[4] لأن ﴿يُخَالِفُونَ﴾ في معنى يعدلون ويخرُجون، وإن علقته بـ «كفافا» محذوفاً على وجه مرَّ ذكره فلا إشكال.

وعن الثالث: أنه إما على حذف مضاف أي شارب الماء، وإما على جعل «الماء» مُرتوياً مجازاً كما جعل «صادياً» في قوله:

٥٣٨ - .... وجُبتُ هجيراً يترُكُ الماءَ صاديا[5]

ويروى «الماء» بالنصب على تقدير «مِن» كما في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥] ففاعل ارتوى على هذا «مرتو»، كما تقول: ما شرب الماءَ شارب.

لكنَّ: مشددة النون حرفٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر، وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحدها: وهو المشهور: أنه واحد، وهو الاستدراك، وفُسِّرَ بأن تنسب لما بعدها حكماً

---

(١) تمامه «فبتنا على ما خيلت ناعميْ بال» وهو لعدي بن زيد العبادي. وعلى ما خيّلت أي على كل حال.
(٢) لقيس بن الملوح الديوان ٢٩٤ و٣٠١ والخزانة ٤/ ٣٩٥.
(٣) نسب هذا البيت لجارية بن الحجاج وحارثة بن حمران وعدي بن زيد العبادي وأبي دؤاد وهو في سيبويه ١/ ٣٣ وابن عقيل ٢/ ٢٠ والكامل ٢٤٧ و٨٢٥ والسيوطي ٢٣٩.
(٤) تتمتها ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور ٢٤: ٦٣].
(٥) صدره «لقيتُ المَرَوْرىٰ والشناخيبَ دونه» وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ٥١٥ والمرورى جمع مروراة وهي الفلاة. والشناخيب رؤوس الجبل ونواتئه.

مخالفاً لحكم ما قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلامٌ مُناقض لما بعدها نحو: «ما هذا ساكناً لكنه متحرك» أو ضد له نحو: «ما هذا أبيضَ لكنه أسود» قيل: أو خلاف نحو: «ما زيد قائماً، لكنه شارب» وقيل: لا يجوز ذلك.

والثاني: أنها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد، قاله جماعة منهم صاحب[١] البسيط، وفسروا الاستدراك برفع ما يُتوهم ثبوتُه نحو: «ما زيد شجاعاً، لكنه كريم» لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان؛ فنفي أحدهما يوهم انتفاء الآخر، و «ما قام زيد، لكنَّ عمراً قام» وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل في الطريقة، ومثلوا للتوكيد بنحو: «لو جاءني أكرمته لكنه لم يجيء» فأكدت ما أفادته «لو» من الامتناع.

والثالث: أنها للتوكيد دائماً مثل إنَّ، ويصحب التوكيدَ معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور، قال في المقرب: «إنّ وأنَّ ولكنَّ»، ومعناها التوكيد، ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح[٢]: معنى لكن التوكيد، وتعطي مع ذلك الاستدراك، اهـ.

والبصريون على أنها بسيطة، وقال الفراء: أصلُها لكنْ أنّ، فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكنْ للساكنين، كقوله:

٥٣٩ - . . . . ولاكِ اسقِني إنْ كانَ ماؤكَ ذا فضلِ[٣]

وقال باقِي الكوفيين: مركبة من: لا، وإنّ، والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفاً.

وقد يحذف اسمها كقوله:

٥٤٠ - فلو كنتَ ضبِّيًّا عرفتَ قرابتي ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ[٤]

---

(١) هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن العلج الأشبيلي من نحاة الأندلس في القرن السابع قرأ على الشلوبين، وكان أبو حيان ينقل عنه، وكذا ابن عقيل.

(٢) شَرَحَ ابن عصفور كتابه «المقرّب» ولم يتمه.

(٣) صدره «فلست بآتيه ولا أستطيعه» والبيت للنجاشي الحارثي «قيس بن عمرو» وهو في سيبويه ١/ ٩ والخزانة ٤/ ٣٦٧ قوله: «لاك» أصله «لكن».

(٤) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٤٨١. عن سيبويه الذي قال في ١/ ٢٨٢: «والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: ولكنَ زنجياً عظيمَ المشافر لا يعرف قرابتي» وجاء في الخزانة ٤/ ٣٧٩: «واعلم أن قافية البيت اشتهرت كذا عند النحويين، وصوابه: ولكنّ زنجياً غلاظاً مشافره. وهو من قصيدة هجابها. . .» اهـ تجدها في الأغاني ٢١/ ٣٥٤. ورواية البيت فيها

«فلو كنت ضبياً إذن ما حبستني ولكنّ زنجياً غليظاً مشافرُه»

وعلى هذه الرواية يكون المحذوف هو الخبر.

أي ولكنَّك زنجي، وعليه بيت المتنبي:

٥٤١ - وما كنتُ ممّنْ يدخلُ العشقُ قلبهُ ولكنَّ مَن يُبصرْ جُفونكِ يعشقِ[١]

وبيتُ الكتاب:

٥٤٢ - ولكنَّ مَن لا يلقَ أمراً ينُوبهُ بعُدَّتهِ ينزلْ بهِ وهْو أعزلُ[٢]

ولا يكون الاسم فيهما مَنْ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله.

ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيين، احتجوا بقوله:

٥٤٣ - .... ولكنني من حُبِّها لَعميدُ[٣]

ولا يعرف له قائل، ولا تتمة، ولا نظير، ثم هو محمول على زيادة اللام، أو على أن الأصل «لكن إنني» ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ونون لكنْ للساكنين.

لكنْ: ساكنة النون ضربان مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء، لا يعمل خلافاً للأخفش ويونس؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين. وخفيفة بأصل الوضع، فإن وليها كلامٌ فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو، نحو: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٤] وبدونها، نحو: قول زهير:

٥٤٤ - إنَّ ابنَ ورقاءَ لا تُخشى بوادرهُ لكنْ وقائعهُ في الحربِ تُنتظرُ[٥]

وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة، وأنه ظاهر قول سيبويه، وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين:

أحدهما: أن يتقدمها نفي أو نهي، نحو: «ما قام زيد لكن عمرو، ولا يقم زيد لكنْ عمرو» فإن قلت: «قام زيد» ثم جئت بـ«لكن» جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت: «لكن عمرو لم يقم» وأجاز الكوفيون «لكن عمرو» على العطف، وليس بمسموع.

الشرط الثاني: ألاّ تقترن بالواو، قاله الفارسي وأكثر النحويين، وقال قوم: لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو.

---

(١) شرح ديوان المتنبي ١/٤٥٨. وهو مما أسقطه السيوطي لتأخر قائله «قتل سنة ٣٥٤هـ». سيتكرر برقم ١٠٢٥.

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت. وهو في ديوانه ٤٦ وفي سيبويه ١/٤٣٩.

(٣) تقدم برقم ٤٢٠.

(٤) ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ . . .﴾ [الزخرف ٤٣: ٧٦].

(٥) شرح ديوان زهير ٣٠٦.

واختلف في نحو: «ما قام زيد ولكن عمرو» على أربعة أقوال: أحدها ليونس: إن لكن غير عاطفة، والواو عاطفة مفرداً على مفرد، الثاني لابن مالك: إن لكن غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها، قال: فالتقديرُ في نحو: «ما قام زيد ولكن عمرو» ولكن قام عمرو، وفي ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[1] ولكن كان رسول الله، وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه، نحو: «قام زيد ولم يقم عمرو»، والثالث لابن عصفور: إن «لكن» عاطفة، والواو زائدة لازمة، والرابع لابن كَيْسان: إن لكن عاطفة، والواو زائدة غير لازمة.

وسمع «ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ» بالخفض، فقيل: على العطف، وقيل: بجار مقدر أي «لكن مررتُ بطالح»، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوّة الدلالة عليه بتقدم ذكره.

ليس: كلمة دالة على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة، نحو: «لَيْسَ خَلَقَ اللّهُ مثلهُ» وقول الأعشى:

٥٤٥ ـ لـهُ نـافـلاتٌ مـا يـغِـبُّ نـوالُـهـا ولـيـسَ عـطـاءُ الـيـوم مـانِـعَـهُ غَـدا[2]

وهي فعل لا يتصرف، وزنه فَعِلَ بالكسر، ثم التزم تخفيفه[3]، ولم نقدره فَعَلَ بالفتح لأنه لا يخفف، ولا فعُلَ بالضم لأنه لم يوجد في يأتي العين إلا في هَيُؤَ، وسمع «لُستُ» بضم اللام؛ فيكون على هذه اللغة كهَيُؤَ.

وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة «ما»، وتابعه الفارسي في الحلَبيات[4] وابن شقير[5] وجماعة، والصواب الأول، بدليل «لستُ ولستُما ولستنَّ وليْسا وليْسُوا وليسَت ولسنَ».

وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر، وقيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع:

١ ـ أحدها: أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزلة «إلا» نحو: «أتوني ليْسَ زَيداً» والصحيح أنها الناسخة، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم، واستتاره واجب؛ فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب، وهذه المسألة كانت سببَ قراءة سيبويه النحو، وذلك أنه جاء إلى حمّاد بن سَلمة[6] لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله ﷺ: «ليسَ مِن أصحابي أحدٌ إلا ولو

---

(١) ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ...﴾ [الأحزاب ٣٣: ٤٠].

(٢) ديوان الأعشى ١٣٧ وهو في مدح الرسول ﷺ. تغب: تكون يوماً وتنقطع يوماً. والبيت مع الشاهد رقم ٣٩٠ و٥٨٧ و٦٣٢ و٦٩٩ و١٠٥٢ من قصيدة واحدة.

(٣) يعني بتخفيفه تسكينَ الياء.

(٤) مسائل في النحو سئل عنها في حلب فدوّنها وذكر أجوبتها.

(٥) أبو بكر أحمد بن الحسن (ـ ٣١٧هـ) نحوي بغدادي أخذ من المذهبين.

(٦) مفتي البصرة وإمامها في الحديث والفقه واللغة مات سنة ١٦٧هـ.

شئتُ لأخذتُ عليهِ، ليسَ أبا الدَّرداء»[1] فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحنتَ يا سيبويه، إنما هذا استثناء، فقال سيبويه: والله لأطلبنَّ علماً لا يلحنني معه أحد، ثم مضى ولزم الخليل وغيره.

٢ ـ والثاني: أن يقترن الخبر بعدها بـ «إلا» نحو: «ليسَ الطيبُ إلا المِسكُ» بالرفع، فإن بني تميم يرفعونه حملاً لها على «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهلُ الحجاز «ما» على «ليس» في الإعمال عند استيفاء شروطها، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي[2] فجاءه فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك؟ ثم ذكر ذلك له، فقال له أبو عمرو: نِمتَ وأدلجَ الناسُ، ليس في الأرض تميميّ إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي[3] ولخلف الأحمر: اذهبا إلى أبي مهدي[4] فلقّناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميميّ[5] فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فُقتَ الناس.

وخرّج الفارسيُّ ذلك على أوجُهٍ:

أحدها: أن في «ليس» ضمير الشأن، ولو كان كما زعم لدخلت إلا على أول الجملة الإسمية الواقعة خبراً فقيل: ليس إلا الطيب المسك، كما قال:

٥٤٦ ـ ألا ليسَ إلاّ ما قضى اللّهُ كائنٌ ... وما يستطيعُ المرءُ نفعاً ولا ضرّا[6]

وأجاب بأن «إلا» قد توضع في غير موضعها مثل: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[7] وقوله:

٥٤٧ ـ .... وما اغترّهُ الشّيبُ إلاّ اغترارا[8]

---

(١) ورد هذا الحديث في معظم تراجم سيبويه ولم نجده في كتب الصحاح. وقيل: إنه لحن في «رعَف» فقرأها بضم العين. ولم يلحن في حديث. وقيل: لحن في «الصفا» فمدها: الصفاء.

(٢) إمام في العربية والنحو والقراءة. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق الحضرمي. وأخذ عنه الخليل ومات سنة ١٤٩هـ.

(٣) أبو محمد يحيى بن المبارك (ـ ٢٠٢هـ) بصري عالم بالعربية والأدب أخذ عن أبي عمرو والخليل. اتصل بالرشيد وأدب المأمون.

(٤) محمد بن سعيد بن ضمضم شاعر أعرابي فصيح كان علماء زمانه يأخذون عنه لغة الحجاز.

(٥) المنتجع بن نبهان أعرابي فصيح أخذ عنه علماء زمانه اللغة التميمية. والخبر الذي ساقه ابن هشام: في مجالس العلماء ص١ والقالي ٣/ ٣٩ وطبقات النحويين ٣٨.

(٦) لم نقف على قائل البيت.

(٧) ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية ٤٥: ٣٢].

(٨) صدره «أحل به الشيب أثقاله» وهو للأعشى ميمون، ورواية الديوان ٤٥ «وما اعتره الشيب إلاّ اعترارا» اعتره: عرض له. والبيت في الخزانة ٢/ ٣٠.

أي إن نحن إلا نظن ظناً، وما اغتره اغتراراً إلا الشيب لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفائدة فيه. وأجيب بأن المصدر في الآية والبيت نوعيٌّ على حذف الصفة، أي إلا ظناً ضعيفاً وإلا اغتراراً عظيماً.

الثاني: أن الطيب اسمها، وأن خبرها محذوف، أي في الوجود، وأن المسك بدل من اسمها.

الثالث: أنه كذلك، ولكن «إلا المسك» نعتٌ للاسم لأن تعريفه تعريفُ الجنس فهو نكرة معنى أي ليس طيبٌ غيرُ المسك طيباً.

ولأبي نزار الملقب بملك النحاة[١] توجيه آخر، وهو أن الطيب اسمها، والمسك مبتدأ حذف خبره، والجملة خبر ليس، والتقدير: إلا المسك أفخرُهُ.

وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات.

وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها حرفاً، وأن من ذلك قولهم: «ليسَ خلقَ اللّهُ مِثله» وقوله:

٥٤٨ ـ هيَ الشِّفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها وليسَ مِنها شِفاءُ النَّفسِ مبذولُ[٢]

ولا دليل فيهما، لجواز كون ليس فيهما شأنية.

٣ ـ الموضع الثالث: أن تدخل على الجملة الفعلية، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثلنا، وقد أجبنا على ذلك.

٤ ـ الرابع: أن تكون حرفاً عاطفاً، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون، على خلاف بين النَّقلة، واستدلوا بنحو: قوله:

٥٤٩ ـ أينَ المفرُّ والإلٰهُ الطَّالبُ والأشرمُ المغلوبُ ليسَ الغالبُ[٣]

وخرج على أن «الغالب» اسمها والخبر محذوف، قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم، أي ليسهُ الغالبُ، كما تقول: «الصديق كانهُ زيد» ثم حذف لاتصاله. ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يجز حذفُهُ، وفيه نظر.

حرف الميم

ما: تأتي على وجهين: اسمية، وحرفية، وكل منهما ثلاثة أقسام.

---

(١) هو الحسن بن صاف (ـ ٥٦٨هـ) نحوي عراقي سكن دمشق ومات فيها وبرع في الفقه والعربية وألّف فيهما.

(٢) قائله هشام بن عقبة أخو ذي الرمة، وهو في سيبويه ١/٣٦ و٧٣ وشواهد السيوطي ٢٤٠.

(٣) لنفيل بن حبيب. والأشرم هو أبرهة الحبشي صاحب الفيل. وانظر السيوطي ٢٤٠.

فأما أوجه الاسمية:

١ ـ فأحدها: أن تكون معرفة، وهي نوعان:

ناقصة: وهي الموصولة، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

وتامة: وهي نوعان:

عامة: أي مقدرة بقولك الشيء، وهي التي لم يتقدمها اسمٌ تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] أي فنعم الشيء هي، والأصل فنعم الشيء إبداؤها لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه، فانفصل وارتفع.

وخاصة: هي التي تقدمها ذلك، وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو: «غسَلتهُ غسلاً نِعِمّا» و «دققته دقاً نعمّا» أي نعم الغسل ونعم الدق، وأكثرهم لا يثبت مجيء «ما» معرفة تامة، وأثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه.

٢ ـ الثاني: أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف، وهي أيضاً نوعان: ناقصة، وتامة.

فالناقصة: هي الموصوفة، وتقدر بقولك شيء كقولهم: «مررت بما مُعجبٍ لك» أي بشيء معجب لك، وقوله:

٥٥٠ ـ لِما نافعٍ يسعى اللَّبيبُ؛ فلا تكنْ ... لشيءٍ بعيدٍ نفعُهُ الدَّهرَ ساعيا[1]

وقوله الآخر:

٥٥١ ـ رُبما تكرهُ النفوسُ من الأمـ ... ـرِ له فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقالِ[2]

أي رب شيء تكرهه النفوس، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف. ويجوز أن تكون «ما» كافة، والمفعول المحذوف اسماً ظاهراً، أي قد تكره النفوس من الأمر شيئاً، أي وصفاً فيه، أو الأصل: من الأمور أمراً، وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع، وفيه وفي الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف؛ إذ الجملة بعده صفة له، وقد قيل في: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾ [النساء: ٥٨]: إن المعنى نعم هو شيئاً يعظكم به، فما نكرة تامة[3] تمييز، والجملة صفة، والفاعل

---

(١) لم نقف على قائله.

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت، الديوان ٥٠ وسيبويه ١/ ٢٧٠ و٣٦٢ والسيوطي ٢٤٠ والخزانة ٢/ ٥٤١ و٤/ ١٩٤. وينسب لأبي قيس اليهودي ولابن صرمة الأنصاري، ولحنيف بن عمير ولنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب.

(٣) كذا في المخطوطتين، وجاء في هامش المخطوطة الأولى ٨٣/أ: «كذا وقع في النسخ التي رأيناها والصواب ناقصة بدل تامة لأنه جعل الجملة صفة لـ «ما»، والموصوفة هي الناقصة» وكذلك خطّأها الأمير والدسوقي.

مستتر، وقيل: «ما» معرفة موصولة فاعل، والجملة صلة، وقيل غير ذلك، وقال سيبويه في: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣]: المراد شيء لديَّ عتيد أي مُعدّ أي لجهنم بإغوائي إياه، أو حاضر، والتفسير الأولُ رأي الزمخشري، وفيه أن «ما» حينئذ للشخص العاقل، وإن قدرت «ما» موصولة فعتيد بدل منها، أو خبر ثان، أو خبر لمحذوف.

والتامة: تقع في ثلاثة أبواب:

أحدها: التعجب، نحو: «ما أحسنَ زيداً» المعنى: شيء حسّن زيداً، جزم بذلك جميع البصريين، إلا الأخفش فجوزه، وجوز أن تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها، وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها، وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوباً، تقديره شيء عظيم ونحوه.

الثاني: باب نعم وبئس نحو: «غسلته غسلاً نِعمّا، ودققتهُ دقًّا نِعمّا» أي نعم شيئاً، فما: نصبٌ على التمييز عند جماعة من المتأخرين منهم الزمخشري، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة كما مرّ.

والثالث: قولهم: إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة «إنَّ زيداً ممَّا أن يكتبَ» أي إنه من أمرِ كتابةٍ، أي إنه مخلوق من أمر وذلك الأمر هو الكتابة، فـ«ما» بمعنى شيء، وأنْ وصلتها في موضع خفض بدل منها، والمعنى بمنزلته في: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها، وزعم السيرافي وابن خروف، وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشيء أو الأمر، وأنْ وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، والجملة خبر لـ«إنَّ»، ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير.

٣ ـ والثالث: أن تكون نكرة مضمنة معنى الحرف، وهي نوعان:

أحدهما: الاستفهامية، ومعناها أي شيء، نحو: ﴿مَا هِيَ﴾(١)، ﴿مَا لَوْنُهَا﴾(٢)، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾(٣)، ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١] وذلك على قراءة أبي عمرو (آلسحر) بمد الألف، فـ«ما»: مبتدأ، والجملة بعدها خبر؛ وآلسحر: «إما» بدل من «ما»، ولهذا قرن بالاستفهام، وكأنه قيل: آلسحر جئتم به، وإما بتقدير أهو السحر، أو آلسحر هو، وأما من قرأ ﴿هَٰذَا لَسِحْرٌ﴾ على الخبر فما موصولة والسحر خبرها، ويقويه قراءة عبد الله ﴿ما جئتم به سِحرٌ﴾.

---

(١) ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ . . .﴾ [البقرة ٢: ٦٨].
(٢) ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا . . .﴾ [البقرة ٢: ٦٩].
(٣) ﴿. . . بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه ٢٠: ١٧].

ويجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جُرَّتْ وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: «فِيمَ وإلامَ وعَلَامَ وبِمَ» وقال:

٥٥٢ ـ فتلكَ ولاةُ السُّوءِ قدْ طالَ مُكثُهمْ فحتَّامَ حتَّامَ العناءُ المُطوَّلُ؟[١]

وربما تبعت الفتحةُ الألفَ في الحذف، وهو مخصوص بالشعر، كقوله:

٥٥٣ ـ يا أبا الأسودِ لمْ خلَّفتني لهمُومٍ طارقاتٍ وذِكَرْ[٢]

وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر؛ فلهذا حذفت في نحو: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣]، ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[٣]، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢] وثبتت في ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٤]، ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾[٥]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥] وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأما قراءة عكرمة[٦] وعيسى ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلونَ﴾ [النبأ: ١] فنادر، وأما قول حسان:

٥٥٤ ـ على ما قامَ يشتُمني لئيمٌ كخنزيرٍ تمرَّغَ في دَمانِ[٧]

فضرورة، والدمان كالرماد وزناً ومعنى، ويروى «في رماد» فلذلك رجحته على تفسير ابن الشجري له بالسرجين، ومثله قول الآخر:

٥٥٥ ـ إنَّا قتلنا بقتلانا سراتكمُ أهلَ اللواءِ ففيما يكثُرُ القيلُ[٨]

ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه، فلهذا ردَّ الكسائي قولَ المفسرين في: ﴿بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى﴾[٩] إنها استفهامية، وإنما هي مصدرية، والعجب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية مع رده على مَن قال في: ﴿بِما أَغْوَيْتَنِي﴾[١٠] إن المعنى بأي شيء أغويتني بأن إثبات الألف قليل شاذ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى الذي، وهو بعيد لأن الذي غُفر له هو

---

(١) للكميت بن زيد. وهو في القصائد الهاشميات ٤٨.

(٢) لم يسم قائله. وهو في الخزانة ٣/ ١٩٧.

(٣) ﴿وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ . . .﴾ [النمل ٢٧: ٣٥].

(٤) ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ . . .﴾ [الأنفال ٨: ٦٨].

(٥) ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة ٢: ٤].

(٦) عكرمة بن عبد الله (ـ ١٠٦هـ) مولى عبد الله بن عباس تابعي عالم ثقة. وعيسى هو ابن عمر الثقفي وتقدمت ترجمته.

(٧) ديوان حسان ٧٩ والقصيدة دالية «رماد» وهو في الخزانة ٢/ ٥٣٧.

(٨) هو من قصيدة لكعب بن مالك يخاطب كفار قريش.

(٩) ﴿قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ * بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى وَجَعَلَنِى مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ [يس ٣٦: ٢٦ و٢٧].

(١٠) ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر ١٥: ٣٩].

الذنوب، ويبعد إرادة الاطلاع عليها وإن غفرت. وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[١] إنها للاستفهام التعجبي، أي فبأيّ رحمة، ويردُّه ثبوتُ الألف، وأن خفضَ رحمة حينئذ لا يتجه لأنها لا تكون بدلاً من ما؛ إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام نحو: «ما صنعت أَخِيْراً أم شرًّا» ولأن ما النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف، إلا في بابي التعجب ونعم وبئس، وإلا في نحو: قولهم: «إنِّي ممَّا أن أفعلَ» على خلاف فيهن، وقد مرَّ، ولا عطف بيان؛ لهذا، ولأن ما الاستفهامية لا توصف، وما لا يوصفُ كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان ولا مضافاً إليه لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير أيٍّ باتفاق، وكم في الاستفهام عند الزجاج في نحو: «بكَمْ درهمٍ اشتريت» والصحيحُ أن جره بـ «من» محذوفة.

وإذا ركبت «ما» الاستفهامية مع «ذا» لم تحذف ألفها نحو: «لماذا جئتَ» لأن ألفها قد صارت حشواً.

وهذا فصل عقدته لـ «ماذا»

اعلم أنها تأتي في العربية على أوجه:

أحدها: أن تكون ما استفهامية وذا إشارة نحو: «ماذا التَّواني؟»، و

٥٥٦ ـ ماذا الوقوف..[٢]

والثاني: أن تكون ما استفهامية وذا موصولة، كقول لبيد:

٥٥٧ ـ ألا تسألانِ المرءَ ماذا يُحاولُ أنحبٌ فيُقضى أم ضلالٌ وباطلُ؟[٣]

فـ«ما» مبتدأ، بدليل إبداله المرفوع منها، و«ذا»: موصول، بدليل افتقاره للجملة بعده، وهو أرجح الوجهين في: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] فيمن رفع العفو، أي الذي ينفقونه العفو؛ إذ الأصل أن تُجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية.

الثالث: أن يكون «ماذا» كله استفهاماً على التركيب كقولك: «لماذا جئت؟» وقوله:

---

(١) ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ...﴾ [آل عمران ٣:١٥٩].

(٢) تمامه

«...على نار وقد خمدت يا طالما أوقدت في الحرب نيران»

وقد ذكره السيوطي ولم ينسبه.

(٣) ديوان لبيد ٢٥٤ وسيبويه ١/٤٠٥ والخزانة ٢/٥٥٦ وهو مع الشاهدين ٦٦ و٢١٩ من قصيدة واحدة.

٥٥٨ ـ يا خُزْرَ تغلبَ ماذا بالُ نسوتكم ....[1]

وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو ﴿قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ﴾[2] بالنصب، أي ينفقون العفو.

الرابع: أن يكون «ماذا» كله اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى الذي، على خلاف في تخريج قول الشاعر:

٥٥٩ ـ دعي ماذا علمتِ سأتّقيهِ ولكنْ بالمُغيّبِ نبِّئيني[3]

فالجمهور على أن «ماذا» كله مفعول دَعِي، ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف: موصول بمعنى «الذي»، وقال الفارسي: نكرة بمعنى «شيء»، قال: لأن التركيب ثبت في الأجناس دُونَ الموصولات.

وقال ابن عصفور: لا تكون ماذا مفعولاً لـ «دعي» لأن الاستفهام له الصدر، ولا لـ «علمت» لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو، ولا لمحذوف يفسره سأتقيه لأن علمت حينئذ لا محل لها، بل «ما» اسم استفهام مبتدأ، و «ذا» موصول خبر، وعلمت: صلة، وعُلِّقَ دعي عن العمل بالاستفهام، انتهى.

ونقول: إذا قدرت «ماذا» بمعنى «الذي» أو بمعنى «شيء» لم يمتنع كونها مفعول دعي، وقوله: «لم يُردْ أن يستفهم عن معلومها» لازم له إذا جعل ماذا مبتدأ وخبراً، ودعواه تعليق دعي مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب، فإن قال: إنما أردت أنه قدر الوقف على دعي فاستأنف ما بعده ردَّه قول الشاعر: «ولكن» فإنها لا بد أن يخالف ما بعدها ما قبلها، والمخالف هنا دعي؛ فالمعنى دعي كذا، ولكن افعلي كذا، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد دَعِي لأنه لا يقال: مَن في الدار فإنني أكرمه ولكن أخبرني عن كذا.

الخامس: أن تكون «ما» زائدة و«ذا» للإشارة كقوله:

٥٦٠ ـ أَنوراً سَرْعَ ماذا يا فَرُوقُ ....[4]

---

(١) تمامه «لا يستفقن إلى الديرين تحنانا» والبيت مع الشاهد ٨٩٦ من قصيدة لجرير في هجاء الأخطل. وهو في ديوانه ٥٩٨. والخزر: ج أخزر وهو صغير العينين.

(٢) من الآية المتقدمة.

(٣) جعله السيوطي ص٦٩ من قصيدة المثقب العبدي التي منها الشاهد ٩٠ ولكن صاحب الخزانة ٢/ ٥٥٤ نفى ذلك. وذكره سيبويه ١/ ٤٠٥ دون عزو. أما العيني فقد نسبه في ١/ ٤٨٨ لسحيم بن وثيل، وقال في ١/ ١٩٣ إنه من قصيدة ملفقة تداخلت فيها أبيات للمثقب ولسحيم ولأبي زبيد. سيتكرر هذا الشاهد برقم ٥٦١.

(٤) تمامه «وحبل الوصل منتكث حذيق» والبيت لزغبة الباهلي وقال السيوطي ٢٤٣ إنه رأى القصيدة =

أنوراً بالنون أي أنِفاراً، وسرُعَ: أصله بضم الراء فخفف، يقال: سرُعَ ذا خروجاً، أي أسرعَ هذا في الخروج، قال الفارسي: يجوز كون «ذا» فاعل سرع، و«ما» زائدة، ويجوز كون ماذا كله اسماً كما في قوله:

٥٦١ ـ دعِي ماذا علمتِ سأتّقيهِ ....[1]

السادس: أن تكون «ما» استفهاماً و «ذا» زائدة، أجازه جماعة منهم ابن مالك في نحو: «ماذا صنعت» وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو: «لم ذا جِئتَ» والتحقيق أن الأسماء لا تزاد.

النوع الثاني[2]: الشرطية وهي نوعان:

غير زمانية نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾[3] وقد جوزت في: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] على أن الأصل و«ما يكنْ»، ثم حذف فعل الشرط كقوله:

٥٦٢ ـ إنِ العقلُ في أموالنا لا نضِقْ بها ذِراعاً، وإن صبراً فنصبر للصبر[4]

أي إن يكن العقل وإن نحبس حبساً، والأرجح في الآية أنها موصولة، وأن الفاء داخلة على الخبر، لا شرطية والفاء داخلة على الجواب.

وزمانية، أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن بري[5] وابن مالك، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧] أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم، ومحتمل في: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤] إلا أن «ما» هذه مبتدأ لا ظرفية، و«الهاء» من «به» راجعة إليها، ويجوز فيها الموصولية و ﴿فَآتُوهُنَّ﴾ الخبر، والعائد محذوف أي لأجله، وقال:

٥٦٣ ـ فما تكُ يا بنَ عبدِ اللّهِ فينا فلا ظُلماً نخافُ ولا افتِقارا[6]

= منسوبة لجرد بن رباح الباهلي في الأصمعيات، ولم نجدها فيها ولا في المفضليات. فروق: المرأة تفارق الريب. وحذيق: مقطوع. سيتكرر برقم ٥٨٦.

(١) تقدم برقم ٥٥٩.

(٢) أي من نوعيْ «ما» النكرة المضمنة معنى الحرف.

(٣) ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة ٢: ١٠٦].

(٤) لهدبة بن الخشرم. العقل: الدية. الصبر: الحبس. ورواه سيبويه ١/ ١٣١:

فإن تك في أموالنا لا نضقْ بها ذراعاً وإنْ صبرٌ فنصبرُ للصبرِ

(٥) عبد الله بن برّي (ـ ٥٨٢هـ) عالم في العربية له مؤلفات في اللغة والنحو.

(٦) لم نقف على قائله.

استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان، وليس بقاطع لاحتماله للمصدر أي للمفعول المطلق، فالمعنى: أيَّ كونٍ تكن فينا طويلاً أو قصيراً.

وأما أوجه الحرفية:

١ ـ فأحدها: أن تكون نافية، فإن دخلتْ على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عملَ ليس بشروط معروفة نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[(١)]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[(٢)]، وعن عاصم[(٣)] أنه رفع أمهاتهم على التميمية، وندر تركيبها معَ النكرة تشبيهاً لها بـ «لا» كقوله:

٥٦٤ ـ وما بأسَ لو ردَّتْ علينا تحيَّةً ... قليلٌ على مَن يعرفُ الحقَّ عابُها[(٤)]

وإن دخلت على الفعلية لم تعمل، نحو: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢] فأما ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢] فـ «ما» فيهما شرطية، بدليل الفاء في الأولى والجزم في الثانية، وإذا نفت المضارع تخلَّص عند الجمهور للحال، وردَّ عليهم ابن مالك بنحو: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾ [يونس: ١٥] وأجيب بأنِ شرط كونه للحال انتفاء قرينةٍ خلافِه.

٢ ـ والثاني: أن تكون مصدرية، وهي نوعان: زمانية، وغيرها.

فغير الزمانية: نحو: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾[(٥)]، ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]، و ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ١١٨]، ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ﴾ [السجدة: ١٤]، ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾[(٦)]، ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾[(٧)]، وليست هذه بمعنى الذي لأن الذي سقاه لهم الغنم، وإنما الأجر على السَّقي الذي هو فعله، لا على الغنم، فإن ذهبت تقدر أجر السقي الذي سقيته لنا فذلك تكلف لا مُحوج إليه، ومنه: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾[(٨)]، ﴿ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣] وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين

---

(١) ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف ١٢: ٣١].
(٢) ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْ ...﴾ [المجادلة ٥٨: ٢].
(٣) عاصم بن أبي النجود الكوفي (ـ ١٢٧هـ) أحد القراء السبعة.
(٤) لم نقف على قائله. العاب: العيب.
(٥) ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة ٩: ١٢٨].
(٦) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ ...﴾ [ص ٣٨: ٢٦].
(٧) ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ ...﴾ [القصص ٢٨: ٢٥].
(٨) ﴿... وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُواْ ...﴾ [البقرة ٢: ١٠].

متماثلين، وفي هذه الآيات رد لقول السهيلي: إن الفعل بعد «ما» هذه لا يكون خاصاً؛ فتقول: «أعجبني ما تفعل» ولا يجوز «أعجبني ما تخرج».

والزمانية: نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[1] أصله مُدَّةَ دوامي حيًّا، فحذف الظرف وخلفته «ما» وصلتها كما جاء في المصدر الصريح نحو: «جئتُك صلاة العصر» و «آتيك قدومَ الحاج» ومنه: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾ [هود: ٨٨]، ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وقوله:

٥٦٥ - أجارتنا إنَّ الخطوبَ تنوبُ ... وإنّي مُقيمٌ ما أقامَ عسيبُ[2]

ولو كان معنى كونها زمانية أنها لا تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسماً ولم تكن مصدرية. كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله:

٥٦٦ - منّا الذي هوَ ما إنْ طرَّ شاربُهُ ... والعانسُون ومنّا المُردُ والشِّيبُ[3]

معناه حين طرَّ، قلت: وزيدت «إنْ» بعدها لشبهها في اللفظ بـ«ما» النافية كقوله:

٥٦٧ - ورجِّ الفتى للخيرِ ما إن رأيتَهُ ... على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ[4]

وبعد: فالأولى في البيت تقديرُ «ما» نافية لأن زيادة «إنْ» حينئذ قياسية، ولأن فيه سلامة من الأخبار بالزمان عن الجثة، ومن إثبات معنى واستعمال لما لم يثبتا له - وهما كونها للزمان مجردة، وكونها مضافة - وكأن الذي صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أن ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن؛ إذ الذي لم ينبت شاربه أمردُ، والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا، ألا ترى أن العانسين - وهم الذين لم يتزوجوا - لا يناسبون بقية الأقسام، وإنما العرب محميون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني، وفي البيت - مع هذا العيب - شذوذان: إطلاق العانس على المذكر، وإنما الأشهر استعماله في المؤنث، وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة.

وإنما عدلت عن قولهم ظرفية إلى قولي زمانية ليشمل نحو: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠] فإن الزمان المقدر هنا مخفوض، أي كل وقت إضاءة، والمخفوض لا يسمى ظرفاً.

ولا تشارك «ما» في النيابة عن الزمان «أنْ»، خلافاً لابن جني، وحمل عليه قوله:

٥٦٨ - وتاللّهِ ما إنْ شهلةٌ أمُّ واحدٍ ... بأوجدَ منّي أن يُهانَ صغيرُها[5]

---

(١) ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم ١٩: ٣١].

(٢) لامرىء القيس. الديوان ٧١. عسيب: اسم جبل.

(٣) لأبي قيس بن رفاعة اليهودي، واسمه دثار. وانظر السيوطي ٢٤٤.

(٤) تقدم برقم ٢٦ و٥١ وسيتكرر برقم ١١٤٧.

(٥) لم نقف على قائله. الشهلة: العجوز. أوجد: أكثر وجداً.

وتبعه الزمخشري، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾[١]، ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾[٢]، ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن، وهو متفق عليه؛ فلا معدل عنه.

وزعم ابن خروف أن «ما» المصدرية حرف باتفاق، وردّ على مَن نقل فيها خلافاً، والصواب مع ناقل الخلاف؛ فقدصرح الأخفش وأبو بكر باسميتها، ويرجحه أن فيه تخلصاً من دعوى اشتراكٍ لا داعي إليه؛ فإن «ما» الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق وهي موضوعة لما لا يعقل والأحداث من جملة ما لا يعقل، فإذا قيل: «أعجبني ما قمت» قلنا: التقدير أعجبني الذي قمته، وهو يعطي معنى قولهم: أعجبني قيامك، ويردُ ذلك أن نحو: «جلست ما جلس زيد» تريد به المكان ممتنع مع أنه مما لا يعقل، وأنه يستلزم أن يسمع كثيراً «أعجبني ما قمته» لأنه عندهما الأصل، وذلك غير مسموع، قيل: ولا ممكن لأن قام غير متعد؛ وهذا خطأ بيِّن لأن «الهاء» المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به، وقال ابن الشجري: أفسد النحويون تقدير الأخفش بقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾[٣] فقالوا: إن كان الضمير المحذوف للنبي عليه السلام أو للقرآن صح المعنى وخلت الصلة عن عائد، أو للتكذيب فسد المعنى، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبي كانوا مؤمنين، اهـ. وهذا سهو منه ومنهم لأن كذبوا ليس واقعاً على التكذيب، بل مؤكد به لأنه مفعول مطلق، لا مفعول به، والمفعول به محذوف أيضاً، أي بما كانوا يكذبون النبي أو القرآن تكذيباً، ونظيره ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨]، ولأبي البقاء في هذه الآية أوهام متعددة؛ فإنه قال: «ما» مصدرية صلتها يكذبون، ويكذبون خبر كان، ولا عائد على ما، ولو قيل باسميتها، فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها بـ«كان»، وكون يكذبون في موضع نصب لأنه قدره خبر كان، وكونه لا موضع له لأنه قدره صلة ما، واستغناء الموصول الاسمي عن عائد، وللزمخشري غلطة عكس هذه الأخيرة؛ فإنه جوز مصدرية ما في ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ﴾ [هود: ١١٦] مع أنه قد عاد عليها الضمير.

ونَدَر وصلُها بالفعل الجامد في قوله:

٥٦٩ ـ أليسَ أمِيري في الأُمور بأنتُما بما لستُما أهلَ الخيانةِ والغدرِ[٤]

وبهذا البيت رجح القول بحرفيتها؛ إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير.

(١) ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٥٨].
(٢) ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن ...﴾ [النساء ٤: ٩٢].
(٣) تقدمت.
(٤) لم يسم قائله.

٣ ـ الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: كافة وغير كافة.

والكافة: ثلاثة أنواع:

أحدها: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قلَّ وكثُرَ وطال، وعلة ذلك شبههن بربّ، ولا يدخُلنَ حينئذٍ إلا على جملة فعلية صُرِّحَ بفعلِها كقوله:

٥٧٠ ـ قلّما يبرحُ اللبيبُ إلى ما يُورثُ المجدَ داعياً أو مُجيبا[(١)]

فأما قول المرّار:

٥٧١ ـ صددتِ فأطولتِ الصّدودَ، وقلما وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ[(٢)]

فقال سيبويه: ضرورة، فقيل: وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحاً والشاعر أولاها فعلاً مقدراً، وأن «وصال» مرتفع بـ«يدوم» محذوفاً مفسَّراً بالمذكور وقيل: وجهها أنه قدم الفاعل، ورده ابن السيِّد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر، وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله:

٥٧٢ ـ .... فهلاّ نفسُ ليلى شفيعُها[(٣)]

وزعم المبرد أن «ما» زائدة، ووصال: فاعل لا مبتدأ، وزعم بعضهم أن «ما» مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة.

والثاني: الكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـ«إنَّ» وأخواتها، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦] وتسمى المتلوة بفعل مُهيئة، وزعم ابن درُستويه وبعض الكوفيين أن «ما» مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم، والإبهام، وفي أن الجملة بعده مفسرة له، ومخبرٌ بها عنه، ويرده أنها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير إنَّ وأخواتها، ورده ابن الخباز في شرح الإيضاح بامتناع «إنما أينَ زيدٌ» مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام، وهذا سهو منه؛ إذ لا يفسر ضمير الشأن بالجمل غير الخبرية، اللهم إلا مع أن المخفَّفة من الثقيلة فإنه قد يفسر بالدعاء، نحو: «أما أن جزاك اللّهُ خيراً» وقراءة بعض السبعة ﴿وَٱلْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩] على أنا لا نسلم أن اسم «أنْ» المخففة يتعين كونه ضمير شأن؛ إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب في

---

(١) لم نقف على قائله «إلى ما...» متعلقان بـ «داعياً».

(٢) للمرار بن سعيد الفقعسي من الشعراء الأمويين والبيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٩٤ في قسم الشعر المنسوب إليه. وفي سيبويه ١/ ١٢ و٤٥٩ والخزانة ٤/ ٢٨٧. «أطولت» من أطال وكان عليه أن يقول: «أطلت». سيتكرر برقم ٩٨٧ و١٠٠٦.

(٣) تقدم برقم ١١٧ و٤٧٧ وسيتكرر برقم ٩٩٠.

الأول والغائبة في الثانية، وقد قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾(١) إن التقدير أنك قد صدقت، وأما ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾(٢)، ﴿إِنَّمَا عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النحل: ٩٥]، ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ﴿٥٥﴾ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥٥ و٥٦]، ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾(٣) فـ «ما» في ذلك كله اسم باتفاق، والحرف عامل، وأما ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] فمن نصب الميتة فما: كافة، ومن رفعها ـ وهو أبو رجاء العطاردي ـ فـ«ما»: اسم موصول، والعائد محذوف، وكذلك ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ [طه: ٦٩] فمن رفع كيد فـ «إن» عاملة و «ما» موصولة والعائد محذوف، لكنه محتمل للاسمي والحرفي، أي إن الذي صنعوه، أو إن صنعهم. ومن نصب ـ وهو ابن مسعود والربيع بن خيثم(٤) ـ فـ «ما» كافة، وجزم النحويون بأن «ما» كافة في ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي، والعلماء خبر، والعائد مستتر في «يخشى».

وأطلقت «ما» على جماعة العقلاء، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾(٥) ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾(٥) وأما قول النابغة:

٥٧٣ ـ قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا ....(٦)

فمن نصب الحمام وهو الأرجح عند النحويين في نحو: «ليتما زيداً قائم» فـ «ما» زائدة غير كافة، و «هذا» اسمها، و «لنا» الخبر، قال سيبويه: وقد كان رؤبة بن العجاج ينشده رفعاً، اهـ. فعلى هذا يحتمل أن تكون «ما» كافة و «هذا» مبتدأ، ويحتمل أن تكون موصولة و «هذا» خبر لمحذوف، أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا، وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم الطول، وسهل ذلك لتضمنه إبقاء الإعمال.

وزعم جماعة من الأصوليين(٧) والبيانيين أن «ما» الكافة التي مع «إنَّ» نافية، وأن ذلك

---

(١) ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ ﴿١٠٤﴾ ...﴾ [الصافات ٣٧: ١٠٤ و١٠٥].

(٢) ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ ...﴾ [الحج ٢٢: ٦٢].

(٣) تتمتها ﴿وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ...﴾ [الأنفال ٨: ٤١].

(٤) أبو يزيد الكوفي قارىء ومحدث ورع روى عن ابن مسعود وأبي أيوب الأنصاري ومات في خلافة يزيد بن معاوية.

(٥) ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ...﴾ [النساء ٤: ٣].

(٦) تقدم برقم ٩٨ و٥٢٤.

(٧) نسبة إلى علم الأصول في الفقه.

سبب إفادتها للحصر، قالوا: لأن «إنَّ» للإثبات و«ما» للنفي، فلا يجوز أن يتوجها معاً إلى شيء واحد لأنه تناقض، ولا أن يُحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها لأنه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفُه لغير المذكور وصرفُ الإثبات للمذكور، فجاء الحصر.

وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين، إذ ليست «إنَّ» للإثبات، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل «إنَّ زيداً قائم» أو نفياً مثل «إنَّ زيداً ليس بقائم» ومنه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤] وليست «ما» للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها «ليتما ولعلما ولكنما وكأنما»، وبعضهم[١] ينسب القول بأنها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات[٢]، ولم يقل ذلك الفارسي لا في الشيرازيات ولا في غيرها، ولا قاله نحوي غيره، وإنما قال الفارسي في الشيرازيات: إن العرب عاملوا «إنما» معاملة النفي و«إلا» في فصل الضمير كقول الفرزدق:

٥٧٤ - . . . . وإنما يدافعُ عن أحسابِهم أنا أو مثلي[٣]

فهذا كقول الآخر:

٥٧٥ - قدْ علِمتْ سلمى وجاراتُها ما قطّرَ الفارسَ إلاّ أنا[٤]

وقولُ أبي حيان: لا يجوز فصل الضمير المحصور بـ«إنما»، وإن الفصل في البيت الأول ضرورة واستدلاله بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾ [سبأ: ٤٦]، ﴿إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وهمٌ لأن الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل، ألا ترى أن المعنى ما أعظكم إلا بواحدة، وكذلك الباقي.

الثالث: الكافة عن عمل الجر، وتتصل بأحرف وظروف.

فالأحرف أحدها: رُبَّ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي كقوله:

٥٧٦ - رُبما أوفيتُ في عَلمٍ ترفَعنْ ثوبي شَمالاتُ[٥]

لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عُرفَ حدُّهُ، والمستقبل مجهول، ومن ثَم قال الرماني في: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٦] إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي، وقيل: هو على حكاية حال ماضية مجازاً مثل ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾[٧] وقيل: التقدير ربما

---

(١) هو القرافي (ـ ٦٨٤هـ) ذكر ذلك في «شرح المحصول في علم الأصول للفخر الرازي».

(٢) مسائل نحوية أملاها بشيراز.

(٣) صدره «أنا الذائد الحامي الذمار وإنما» وهو في ديوان الفرزدق ٧١٢.

(٤) هو لعمرو بن معديكرب، وينسب للفرزدق وليس في ديوانه. وهو في سيبويه ١/ ٣٧٩ قطره: ألقاه على قطره أي جانبه.

(٥) تقدم برقم ٢٢٢ و٢٣٢.

(٦) تتمتها ﴿لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر ١٥: ٢].

(٧) تتمتها ﴿فَجَمَعْنَـٰهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف ١٨: ٩٩].

كان يود، وتكون «كان» هذه شأنية، وليس حذف «كان» بدون «إنْ» و «لو» الشرطيتين سهلاً، ثم الخبر حينئذ وهو «يودُّ» مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير «كان».

ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية، خلافاً للفارسي، ولهذا قال في قول أبي دؤاد:

٥٧٧ - رُبـمـا الـجـامِـلُ الـمـؤبَّـلُ فـيـهـم ....[1]

ما: نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها، أي رب شيء هو الجامل.

الثاني: الكاف، نحو: «كنْ كما أنتَ» وقوله:

٥٧٨ - .... كـمـا سيـفُ عـمـرٍو لـم تـخـنـهُ مـضـاربـهْ[2]

قيل: ومنه ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨] وقيل: «ما» موصولة، والتقدير كالذي هو آلهة لهم، وقيل: لا تكف الكاف بـ«ما»، وإنّ «ما» في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية.

الثالث: الباء كقوله:

٥٧٩ - فـلـئـن صِـرتَ لا تُـحـيـرُ جـوابـاً لـبـمـا قـدْ تُـرى وأنـتَ خـطـيـبُ[3]

ذكره ابن مالك، وأن «ما» الكافة أحدثتْ مع الباء معنى التقليل، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل في نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، والظاهر أن الباء والكاف للتعليل، وأن «ما» معهما مصدرية، وقد سُلِّم أن كلاً من الكاف والباء يأتي للتعليل مع عدم «ما» كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠]، ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] وأن التقدير أعجب لعدم فلاح الكافرين، ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل.

الرابع: مِنْ، كقول أبي حيّة:

٥٨٠ - وإنّـا لـمـمّـا نـضـربُ الـكـبـشَ ضـربـةً ....[4]

قاله ابن الشجري، والظاهر أن «ما» مصدرية، وإن المعنى مثله في ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾[5] وقوله:

---

(١) تقدم برقم ٢٣٤. (٢) تقدم برقم ٣٢٣.

(٣) قيل إنه لمطيع بن إياس في الرثاء «وهو مولّد توفي سنة ١٩٩هـ».

(٤) أبو حية النميري هو الهيثم بن الربيع (ـ ١٨٢هـ) شاعر مُجيد وراجز فصيح من أهل البصرة ومخضرمي الدولتين. وتمام البيت «على رأسه تعفي اللسان من الفم» وهو في سيبويه ١/٤٧٧ والخزانة ٤/٢٨٢ والمراد بالكبش سيد القوم. سيتكرر برقم ٦٠٣.

(٥) [الأنبياء ٢١: ٣٧] وقد تقدمت.

٥٨١ ـ . . . . وضَنَّتْ علينا والضَّنينُ من البُخلِ[(١)]

فجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة.

وأما الظروف فأحدها: بعد، كقوله:

٥٨٢ ـ أعَلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ بعدَما أفنانُ رأسكَ كالثغامِ المُخْلسِ[(٢)]

المخلس ـ بكسر اللام ـ المختلط رَطبهُ بيابسه.

وقيل: «ما» مصدرية، وهو الظاهر لأن فيه إبقاء «بعد» على أصلها من الإضافة، ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت.

والثاني: بين، كقوله:

٥٨٣ ـ بينما نحنُ بالأراكِ معاً إذْ أتى راكبٌ على جملهْ[(٣)]

وقيل: «ما» زائدة، و«بين» مضافة إلى الجملة، وقيل: زائدة، و«بين» مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أي بين أوقات نحن بالأراك، والأقوال الثلاثة تجري في «بين» مع الألف في نحو: قوله:

٥٨٤ ـ فبينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا إذا نحنُ فيهمْ سُوقةٌ ليس نُنصف[(٤)]

والثالث والرابع: حيث، وإذ، ويضمنان حينئذٍ معنى «إن» الشرطية فيجزمان فعلين.

وغير الكافة نوعان: عوض، وغير عوض.

فالعوض في موضعين:

أحدهما: في نحو: قولهم: «أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ» والأصل: انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً؛ فقدم المفعول له للاختصاص، وحذف الجار و «كان» للاختصار، وجيء بـ «ما» للتعويض، وأدغمت النون للتقارب، والعملُ عند الفارسي وابن جني لـ «ما»، لا لـ «كان».

والثاني: في نحو: قولهم: «افعلْ هذا إمّا لا» وأصله: إنْ كنتَ لا تفعل غيره.

---

(١) صدره «ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل» ولم نقف على قائله جاذمة: قاطعة.

(٢) هو للمرار الحنظلي العدوي «زياد بن منقذ» يخاطب نفسه، من قطعة وردت ثلاثة أبيات منها في معجم الشعراء ٣٣٨. وينسب للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي كما في سيبويه ١/ ٦٠ و٢٨٣ واللسان «علق» وشواهد السيوطي ٢٤٦ والخزانة ٤/ ٤٩٣ـ ٤٩٥. «أمَّ» مفعول به للمصدر «عَلاقة». الثغام: نبت إذا يبس صار أبيض.

(٣) قائله جميل بثينة. الديوان: ١٨٨. وهو مع الشاهد ١٩٢ من قصيدة واحدة.

(٤) هو لحرقة أو هند بنتي النعمان. والرواية في الخزانة ٣/ ١٧٨ «إذا نحن فيهم سوقة نتنصف» سيتكرر برقم ٦٩٤.

وغير العوض:

أ-تقع بعد الرافع كقولك: «شتّانَ ما زيد وعمرو» وقولِ مهلهل[1]:

٥٨٥ - لَوْ بأبانينِ جاء يخطُبُها رُمِّلَ ما أنفُ خاطبٍ بدمِ

وقد مضى البحث في قوله:

٥٨٦ - أنوراً سَرْعَ ماذا يا فَروقُ ....[2]

وأن التقدير أنِفاراً سرُعَ هذا.

ب-وبعد الناصب الرافع نحو: «ليتما زيداً قائم».

جـ-وبعد الجازم نحو: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾[3]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾[4] ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُواْ﴾[5] وقول الأعشى:

٥٨٧ - متى ما تُناخي عندَ بابِ ابنِ هاشمٍ تُراحي وتَلْقَيْ مِنْ فواضلِهِ ندى[6]

د-وبعد الخافض، حرفاً كان نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[7] ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ﴾[8]، وقوله:

٥٨٨ - رُبما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بَينَ بُصرَى وطعنةٍ نجلاءِ[9]

وقوله:

٥٨٩ - وننصُرُ مولانا ونعلَمُ أنه كما الناسِ مجرُومٌ عليهِ وجارِمُ[10]

---

(١) عدي بن ربيعة التغلبي شاعر فارس جاهلي كان منقطعاً إلى اللهو والشراب فلقّبه أخوه كليب بزير النساء، ولكن لما قُتل كليب ثار فقدمت الوقائع الطويلة بين بكر وتغلب. أبانان: جبلان أحدهما يدعى أبان. رمل: لطخ.

(٢) تقدم برقم ٥٦٠.

(٣) تتمتها ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ...﴾ [الأعراف ٧: ٢٠٠].

(٤) تتمتها ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء ١٧: ١١٠].

(٥) تتمتها ﴿يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا﴾ [البقرة ٢: ١٤٨].

(٦) هذا البيت مع الشواهد ٣٩٠ و٥٤٥ و٦٣٢ و٦٩٩ و١٠٥٢ من قصيدة للأعشى ميمون وهي في ديوانه ١٣٥ وعجز هذا البيت في الديوان: تريحي وتلقيْ من فواضله يدا. والخطاب فيه للناقة ويريد بابن هاشم الرسول ﷺ.

(٧) تتمتها ﴿لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٤٠].

(٨) تتمتها ﴿أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ [نوح ٧١: ٢٥].

(٩) تقدم برقم ٢٣٣.

(١٠) تقدم برقم ١٠١ و٣٢١ وسيتكرر برقم ٦٦٥.

أو اسماً كقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾(١) وقول الشاعر:

٥٩٠ ـ نام الخليُّ، وما أُحِسُّ رُقادي والهمُّ مُحتضَرٌ لديَّ وسادي(٢)

مِنْ غيرِ ما سَقَمٍ ولكن شفَّني همٌّ أراهُ قد أصابَ فُؤادي

وقوله:

٥٩١ ـ .... ولا سيَّما يومٍ بدارةِ جُلجُلِ(٣)

أي ولا مثل يوم، وقوله: «بدارة» صفة ليوم، وخبر «لا» محذوف. ومن رفع «يوم» فالتقدير ولا مثل الذي هو يوم، وحسَّنَ حذفَ العائد طولُ الصلة بصفة يوم، ثم إن المشهور أن «ما» مخفوضة، وخبر «لا» محذوف، وقال الأخفش: «ما» خبر لـ «لا» ويلزمه قطع سِيّ عن الإضافة من غير عوض، قيل: وكون خبر «لا» معرفة، وجوابه أنه قد يُقدر «ما» نكرة موصوفة، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في: «لا رجُلَ قائم» إن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به، لا بـ «لا» النافية، وفي الهيتيات(٤) للفارسي إذا قيل: «قاموا لا سيما زيد». فـ «لا» مهملة. و «سي» حال، أي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام ويردُّه صحة دخول الواو، وهي لا تدخل على الحال المفردة، وعدم تكرار لا، وذلك واجب مع الحال المفردة، وأما مَن نصبه فهو تمييز، ثم قيل: «ما» نكرة تامة مخفوضة بالإضافة، فكأنه قيل: ولا مثل شيء، ثم جيء بالتمييز، وقال الفارسي: «ما» حرف كافٌ لسيَّ عن الإضافة، فأشبهت الإضافة في «على التَّمرةِ مثلُها زُبْداً»(٥) وإذا قلت: لا سيما زيد جاز جرُّ «زيد» ورفعه، وامتنع نصبه.

هـ ـ وزيدت قبل الخافض كما في قول بعضهم: «ما خلا زيدٍ، وما عدا عمروٍ»، بالخفض، وهو نادر.

و ـ وتزاد بعد أداة الشرط، جازمةً كانت، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾(٦) أو غير جازمة نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾(٧).

ز ـ وبين المتبوع وتابعه في نحو: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾(٨) قال الزجاج: «ما» حرف زائد

---

(١) ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ﴾ [القصص ٢٨:٢٨].

(٢) البيت للأسود بن يعفر وهو مع الشاهد رقم ٣٦٩ من قصيدة واحدة. ما أُحِسُّ: ما أجد.

(٣) تقدم برقم ٢٤٠ و٢٤٢ وسيتكرر برقم ٧٧٨.

(٤) مسائل نحوية أملاها في هيت.

(٥) زبداً: تمييز.

(٦) ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ...﴾ [الأنفال ٨:٥٨].

(٧) تتمتها ﴿وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت ٤١:٢٠].

(٨) ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ...﴾ [البقرة ٢:٢٦].

للتوكيد عند جميع البصريين، اهـ. ويؤيده سقوطُها في قراءة ابن مسعود، وبعوضة بدل، وقيل: «ما» اسم نكرة صفة لمثلاً أو بدل منه، و «بعوضة» عطف بيان على «ما»، وقرأ رؤبة برفع بعوضة، والأكثرون على أن «ما» موصولة، أي الذي هو بعوضة، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة، وهو شاذٌ عند البصريين قياس عند الكوفيين، واختار الزمخشري كون «ما» استفهامية مبتدأ و «بعوضة» خبرها، والمعنى أي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة.

حـ - وزادها الأعشى مرتين في قوله:

٥٩٢ - إمّا ترينا حُفاةً لا نِعالَ لنا إنّا كذلك ما نحفى وننتعِلُ[١]

وأُمية بن أبي الصَّلت ثلاث مرات في قوله[٢]:

٥٩٣ - سلَعٌ مّا، ومثله عُشَرٌ ما عائلٌ ما، وعالت البيقُورا

وهذا البيت قال عيسى بن عمر: لا أدري ما معناه، ولا رأيت أحداً يعرفه، وقال غيره: كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سنةِ الجدب عقدُوا في أذناب البقر وبين عراقيبها السَّلَعَ، بفتحتين، والعُشَرَ، بضمة ففتحة، وهما ضربان من الشجر، ثم أوقدوا فيها النار وصعدُوا بها الجبالَ، ورفعوا أصواتهم بالدعاء، قال:

أجاعلٌ أنتَ بيقُوراً مُسلَّعةً ذريعةً لكَ بينَ اللّهِ والمطرِ[٣]

ومعنى «عالت البيقورا» أن السنة أثقلتِ البقر بما حملتها من السَّلع والعُشر.

وهذا فصل عقدته للتدريب في ما

قوله تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد: ٢] تحتمل «ما» الأولى: النافية أي لم يُغنِ، والاستفهامية فتكون مفعولاً مطلقاً، والتقدير: أيَّ إغناء أغنى عنه ماله، ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمر حينئذٍ، إذ تقديره أيُّ إغناءٍ أغناهُ عنه ماله، وهو نظير «زيد ضربتُ» إلا أن الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق، وفي المثال مفعول به، وأما «ما» الثانية فموصول اسمي أو حرفي، أي والذي كسبه، أو وكسْبه، وقد يضعف الاسمي بأنه إذا قُدِّر والذي كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال، ويجاب بأنه يجوز أن يراد بها الولد؛ ففي الحديث: «أحقُّ ما أكلَ

---

(١) ديوان الأعشى ٥٩ والخزانة ٤/ ٥٤٥ والبيت مع الشاهد ١١٧٤ من قصيدة واحدة.

(٢) هو أمية بن عبد الله (ـ ٥هـ) شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف كان يذكر الآخرة في شعره، وينبذ الخمر وعبادة الأوثان. البيقور: اسم جمع بمعنى البقر.

(٣) البيت لودّاك الطائي وليس فيه شاهد نحوي ولكن ابن هشام ساقه تفسيراً للبيت السابق، ولهذا لم نرقمه.

الرَّجُلُ مِن كسبهِ وإنَّ ولدهُ مِن كسبهِ»[(١)] والآية حينئذ نظيرُ ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم﴾[(٢)] وأما ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ﴾ [الليل: ١١]، ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْۜ﴾ [الحاقة: ٢٨]، فـ «ما» فيهما محتملة للاستفهامية وللنافية، ويرجحها تعينها في ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ﴾[(٣)] والأرجح في ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾[(٤)] أنها موصولة عطفٌ على السحر، وقيل: نافية فالوقف على السحر والأرجح في ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ [يس: ٦] أنها النافية بدليل ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾ [سبأ: ٤٤] وتحتمل الموصولة، والأظهرُ في ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] المصدرية، وقيل: موصولة، قال ابن الشجري: ففيه خمسة حذوف؛ والأصل بما تؤمر بالصدع به، فحذفت الباء فصار بالصَّدعهِ، فحذفت «أل» لامتناع جمعها مع الإضافة فصار بصدعِه، ثم حذف المضاف كما في ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[(٥)] فصار به، ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معديكرب[(٦)]:

٥٩٤ - أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمرتَ بهِ ....[(٧)]

فصار تؤمره ثم حذفت الهاء كما حذفت في ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] وهذا تقرير ابن جني.

وأما ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[(٨)] فـ «ما» شرطية، ولهذا جزمت، ومحلها النصب بـ«ننسخ»، وانتصابها إما على أنها مفعول به مثل ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾[(٩)] فالتقدير أيَّ شيء ننسخ، لا أي آية ننسخ؛ لأن ذلك لا يجتمع مع ﴿مِّنْ ءَايَةٍ﴾ وإما على أنها مفعول مطلق؛ فالتقدير أي نسخ ننسخ، فـ «آية» مفعول «ننسخ»، و «من» زائدة، وردّ هذا أبو البقاء بأن «ما» المصدرية لا تعمل، وهذا

---

(١) في ابن ماجه (التجارات) والنسائي (البيوع) ومسند أحمد ٦/ ٣١: «إن أطيب ما أكل الرجل... الخ».
(٢) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِيَ ...﴾ [آل عمران ٣: ١٠].
(٣) ﴿... وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ ...﴾ [الأحقاف ٤٦: ٢٦].
(٤) ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ...﴾ [البقرة ٢: ١٠٢].
(٥) تتمتها ﴿ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف ١٢: ٨٢].
(٦) شاعر فارس من أهل اليمن (ـ ٢١هـ) شهد اليرموك وذهبت فيها عينه ثم شهد القادسية.
(٧) تمامه «فقد تركتك ذا مال وذا نشب» وهو لعمرو بن معديكرب، وينسب لأعشىّ طِرْوَد ـ بكسر فسكون ففتح، كما ضُبط في اللسان «عشا» والمزهر ٢/ ٤٥٧ـ وقد اختلفوا في اسمه فقيل: إياس بن عامر أو ابن موسى، وقيل: زرعة بن السائب. وينسب أيضاً لخفاف بن ندبة وللعباس بن مرداس. والبيت في سيبويه ١/ ١٧. وكامل المبرد ٣٢ ومؤتلف الآمدي ١٧ وشواهد السيوطي ٢٤٨ والخزانة ١/ ١٦٤. سيتكرر برقم ٩٦٩.
(٨) تتمتها ﴿أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة ٢: ١٠٦] وقد تقدمت.
(٩) تتمتها ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء ١٧: ١١٠] وقد تقدمت.

سهو منه، فإنه نفسه نقلَ عن صاحب هذا الوجه أن «ما» مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق، ولم ينقل عنه أنها مصدرية.

وأما قوله تعالى: ﴿مَكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ﴾ [الأنعام٦] فـ«ما» محتملة للموصوفة أي شيئاً لم نمكنه لكم، فحذف العائد، وللمصدرية الظرفية، أي أن مدة تمكنهم أطول، وانتصابها في الأول على المصدر، وقيل: على المفعول به على تضمين مكنّا معنى أعطينا، وفيه تكلف.

وأما قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨] فـ«ما» محتملة لثلاثة أوجه:

أحدها: الزيادة، فتكون إما لمجرد تقوية الكلام مثلها في ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾(١) فتكون حرفاً باتفاق، و «قليلاً» في معنى النفي مثلها في قوله:

٥٩٥ـ . . . . قـلـيـلٌ بـهـا الأصـواتُ إلاّ بُـغـامُـهـا(٢)

وإما لإفادة التقليل مثلها في «أكلتُ أكلاً مّا» وعلى هذا فيكون تقليلاً بعد تقليل، ويكون التقليل على معناه، ويزعم قوم أن «ما» هذه اسمٌ كما قدمناه في ﴿مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ﴾(٣).

والوجه الثاني: النفي، وقليلاً: نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف، أي إيماناً قليلاً أو زمناً قليلاً، أجاز ذلك بعضهم، ويرده أمران: أحدهما: أن «ما» النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ويسهل ذلك شيئاً ما على تقدير قليلاً نعتاً للظرف لأنهم يتّسعون في الظرف، وقد قال:

٥٩٦ـ ونـحـنُ عـنْ فـضـلـك مـا اسـتـغـنـيـنـا(٤)

والثاني: أنهم لا يجمعون بين مَجازين، ولهذا لم يجيزوا «دخلتُ الأمرَ» لئلا يجمعوا بين حذف في وتعليق الدخول باسم المعنىَ، بخلاف «دخلت في الأمر» و «دخلت الدار» واستقبحوا «سِيرَ عليه طويلٌ» لئلا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان مسيراً وبين حذف الموصوف، بخلاف «سيرَ عليه طويلاً» و «سير عليه سَيرٌ طويل، أو زمن طويل».

والثالث: أن تكون مصدرية، وهي وصلتها فاعل بقليلاً، وقليلاً حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى، أي لعنهم الله، فأخروا قليلاً إيمانهم، أجازه ابن الحاجب، ورجح معناه على غيره.

---

(١) [آل عمران ٣:١٥٩] وقد تقدمت.

(٢) تقدم برقم ١١٢.

(٣) [البقرة٢: ٢٦] وقد تقدمت.

(٤) تقدم برقم ١٤٦ و٤٨٠ وسيتكرر برقم ٩٣٨ و١١٨١.

وقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾[1] «ما» إما زائدة، فـ «من» متعلقة بـ «فرطتم» وإما مصدرية، فقيل: موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء، وخبره «من قبل» ورد بأن الغايات لا تقع أخباراً ولا صلات ولا صفات ولا أحوالاً، نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين ويشكل عليهم ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[2] وقيل: نصب عطفاً على أنَّ وصلتها، أي ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم، ويلزم على هذا الإعراب الفصلُ بين العاطف والمعطوف بالظرف وهو ممتنع، فإن قيل: قد جاء ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس: ٩]، ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١] قلنا: ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك، بل المعطوف شيئان على شيئين.

وقوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾[3] «ما» ظرفية، وقيل: بدل من النساء، وهو بعيد، وتقول: «اصنعْ ما صَنعتُ» فـ«ما» موصولة أو شرطية، وعلى هذا فتحتاج إلى تقدير جواب، فإن قلت: «اصنعْ ما تصنعُ» امتنعت الشرطية لأن شرطَ حذفِ الجواب مضيّ فعل الشرط.

وتقول: «ما أحْسنَ ما كانَ زيدٌ» فـ «ما» الثانية مصدرية، وكان زيد صلتها، والجملة مفعول، ويجوز عند مَنْ جوز إطلاق «ما» على آحاد مَنْ يعلم أن تقدرها بمعنى الذي، وتقدر كان ناقصة رافعةً لضميرها وتنصب زيداً على الخبرية، ويجوز على قوله أيضاً أن تكون بمعنى «الذي» مع رفع زيد، على أن يكون الخبر ضمير «ما»، ثم حذف، والمعنى «ما أحسن الذي كانه زيد»، إلا أنِ حذف خبر كان ضعيف.

ومما يسأل عنه قول الشاعر في صفة فرس صافن أي ثانٍ في وقوفهِ إحدى قوائمه:

٥٩٧ ـ أَلِفَ الصُّفونَ؛ فما يزالُ كأنّه ... مِمّا يقومُ على الثلاثِ كسيرا[4]

فيقال: كان الظاهر رفع كسيراً خبراً لكأنَّ.

والجواب: أنه خبر لـ«يزال»، ومعناه كاسر أي ثان، كرحيم وقدير، لا مكسور ضد الصحيح كجريح وقتيل، و«ما» مصدرية، وهي وصلتها خبر كأن، أي أَلِفَ القيام على الثلاث فلا يزال ثانياً إحدى قوائمه حتى كأنه مخلوق من قيامه على الثلاث، وقيل: «ما» بمعنى «الذي»

---

(١) ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ اللَّهِ وَمِن قَبْلُ ...﴾ [يوسف ١٢: ٨٠].

(٢) ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ ...﴾ [الروم ٣٠: ٤٢].

(٣) تتمتها ﴿أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة ٢: ٢٣٦].

(٤) لم نقف على قائله، وانظر السيوطي ٢٤٨.

وضمير «يقوم» عائد إليها، وكسيراً حال من الضمير، وهو بمعنى مكسور، وكأنَّ ومعمولاها خبر يزال، أي كأنه من الجنس الذي يقوم على الثلاث: والمعنى الأول أوْلى.

مِنْ: تأتي على خمسة عشر وجهاً:

أحدها: ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان، نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[1]، ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾[2]، قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن دُرُستَوَيه: وفي الزمان أيضاً بدليل ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[3]، وفي الحديث «فمُطِرنا منَ الجمعةِ إلى الجمعةِ»[4] وقال النابغة:

٥٩٨ ـ تُخُيِّرنَ مِنْ أزمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليومِ، قدْ جُرِّبنَ كلَّ التجاربِ[5]

وقيل: التقدير من مضيِّ أزمان يوم حليمة، ومن تأسيس أول يوم، ورده السهيلي بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان.

الثاني: التبعيض، نحو: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾[6] وعلامتها إمكان سد «بعض» مسدَّها كقراءة ابن مسعود: ﴿حتى تُنفقوا بعضَ ما تحبون﴾[7].

الثالث: بيان الجنس، وكثيراً ما تقع بعد «ما» و «مهما»، وهما بها أولى لإفراط إبهامهما، نحو: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢] ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[8] ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[9] وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال، ومن وقوعها بعد غيرهما ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١] الشاهد في غير الأولى فإن تلك للابتداء، وقيل: زائدة، ونحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]،

(١) ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا . . .﴾ [الإسراء ١٧: ١].
(٢) ﴿إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ * إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل ٢٧: ٢٩ و٣٠].
(٣) ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة ٩: ١٠٨].
(٤) البخاري: باب الاستسقاء.
(٥) ديوان النابغة الذبياني ١٥ وابن عقيل ١/ ٢٣٩ والبيت مع الشاهد رقم ١٨٠ من قصيدة واحدة والضمير في «جُربن وتخيرن» عائد إلى السيوف، ويوم حليمة كان بين الغساسنة والمناذرة، وحليمة هي بنت الحارث بن أبي شمر الغساني، طيبت الفرسان تفاؤلاً بالنصر فسمي اليوم باسمها. انظر الخزانة ٣/ ٣٠٣ وسبائك الذهب ١١٣.
(٦) ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن . . .﴾ [البقرة ٢: ٢٥٣].
(٧) ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران ٣: ٩٢].
(٨) [البقرة٢: ١٠٦] وقد تقدمت.
(٩) تتمتها ﴿لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف ٧: ١٣٢].

وأنكر مجيء «من» لبيان الجنس قوم، وقالوا: هي في ﴿مِن ذَهَبٍ﴾[١] و ﴿مِن سُندُسٍ﴾[١] للتبعيض، وفي ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾[٢] للابتداء، والمعنى: فاجتنبوا من الأوثان الرجسَ وهو عبادتها، وهذا تكلف. وفي كتاب المصاحف[٣] لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسَّك بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾[٤] في الطعن على بعض الصحابة، والحق أن «منْ» فيها للتبيين لا للتبعيض، أي الذين آمنوا هم هؤلاء، ومثله ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْا۟ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٢] وكلهم محسن ومُتَّقٍ ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣] فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار.

الرابع: التعليل، نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾[٥] وقوله:

٥٩٩ ـ وذلكَ مِنْ نبإٍ جاءني ....[٦]

وقول الفرزدق في علي بن الحسين[٧]:

٦٠٠ ـ يُغضي حَياءً ويُغضى من مهابتهِ ....[٨]

الخامس: البدل، نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَـٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾[٩]، لأن الملائكة لا تكون من الإنس ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ﴾[١٠] أي بدل طاعة الله، أو بدل رحمة الله، «وَلا ينفعُ ذا الجدِّ منكَ الجدُّ»[١١] أي لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك، أي بدل طاعتك أو بدل حظك، أي بدل

(١) تقدمت.
(٢) تقدمت.
(٣) هو كتاب في الرد على من خالف مصحف عثمان، لأبي بكر محمد بن القاسم وقد تقدمت ترجمته.
(٤) تتمتها ﴿وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح ٤٨: ٢٩].
(٥) [نوح ٧١: ٢٥] وقد تقدمت.
(٦) تمامه «وخبرته عن أبي الأسود» وهو لامرىء القيس، الديوان ٧٦. وينسب لامرىء القيس بن عانس الصحابي، ولعمرو بن معديكرب. وقوله: «ذلك» إشارة إلى أرقه الشديد.
(٧) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الملقب بزين العابدين (ـ ٩٤هـ) اشتهر بحلمه وورعه.
(٨) تمامه «فما يكلم إلا حين يبتسم» وتجد في ديوان الفرزدق ٨٤٨ الأبيات التي مدح بها علي بن الحسين وليس الشاهد بينها. وفي المؤتلف ١٢٢ ونسب قريش ١٦٤ أنه للحزين الكناني «عمرو بن عبد» في عبد الله بن عبد الملك بن مروان.
(٩) ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم ...﴾ [الزخرف ٤٣: ٦٠].
(١٠) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ ...﴾ [آل عمران ٣: ١٠] وقد تقدمت.
(١١) البخاري: كتاب الأذان وكتاب الاعتصام. وللحديث تتمة ستأتي.

حظه منك، وقيل: ضمن ينفع معنى يمنع، ومتى علّقت «من» بالجد انعكس المعنى، وأما ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾(١) فليس من هذا خلافاً لبعضهم، بل «مِنْ» للبيان أو للابتداء، والمعنى: فليس في شيء من ولاية الله، وقال ابن مالك في قول أبي نخيلة:

٦٠١ - ولـمْ تـذُقْ مـنَ الـبـقـولِ الـفُـسـتـقـا(٢)

المراد بدل البقول، وقال غيره: توهم الشاعر أن الفستق من البقول، وقال الجوهري: الرواية «النقول» بالنون، و «منْ» عليهما للتبعيض، والمعنى على قول الجوهري: أنها تأكل النقول إلا الفستق، وإنما المراد أنها لا تأكل إلا البقول لأنها بدوية، وقال الآخر يصف عاملي الزكاة بالجور:

٦٠٢ - أخذوا المخاضَ منَ الفصيلِ غُلُبَّةً ظُلماً، ويكتبُ للأميرِ أفيلا(٣)

أي بدل الفصيل، والأفيل: الصغير لأنه يأفلُ بين الإبل أي يغيب، وانتصاب أفيلا على الحكاية لأنهم يكتبون «أدى فلان أفيلا»، وأنكر قوم مجيء «منْ» للبدل، فقالوا: التقدير في ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾(٤) أي بدلاً منها؛ فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف، وأما هي فللابتداء، وكذا الباقي.

السادس: مرادفة عن، نحو: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧] وقيل: هي في هذه للابتداء لتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشدُّ، وكأنَّ هذا القائل يعلق معناها بـ«ويل» مثل ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧] ولا يصح كونه تعليقاً صناعياً للفصل بالخبر، وقيل: هي فيهما للابتداء، أو هي في الأولى للتعليل، أي من أجل ذكر الله، لأنه إذا ذُكر قسَت قلوبهم.

وزعم ابن مالك أن «من» في نحو: «زيدٌ أفضلُ من عمرو» للمجاوزة، وكأنه قيل: «جاوز زيد عمراً في الفضلِ»، قال: وهو أولى من قول سيبويه وغيره إنها لابتداء الارتفاع في نحو: «أفضل منه» وابتداء الانحطاط في نحو: «شرٌّ منه» إذ لا يقع بعدها إلى، اهـ.

وقد يقال: ولو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن.

---

(١) ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ . . .﴾ [آل عمران ٣:٢٨].

(٢) قبله «جارية لم تأكل المرققا»، وأبو نخيلة هو يعمر بن حزن السعدي. والشاهد في ابن عقيل ١/ ٢٤٠.

(٣) المراعي النميري «عبيد بن حصين»، انظر ديوانه ١٤٢. المخاض: النوق الحوامل. الفصيل: ولد الناقة المفصول عن أمه، وكذلك الأفيل.

(٤) [التوبة ٩:٣٨] وقد سبقت.

السابع: مرادفة الباء، نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥] قاله يونس، والظاهر أنها للابتداء.

الثامن: مرادفة في، نحو: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[1]، ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[2] والظاهر أنها في الأولى لبيان الجنس مثلها في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾[3].

التاسع: موافقة عند، نحو: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾[4] قاله أبو عبيدة، وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل.

العاشر: مرادفة ربما، وذلك إذا اتصلت بما كقوله:

٦٠٣ - وإنا لممَّا نضرِبُ الكبشَ ضربةً على رأسهِ تُلقي اللسانَ من الفمِ[5]

قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم، وخرجوا عليه قول سيبويه: واعلم أنهم مما يحذفون كذا، والظاهر أن «مِنْ» فيهما ابتدائية و«ما» مصدرية، وأنهم جُعلوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف مثل ﴿خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾[6].

الحادي عشر: مرادفة «على»، نحو: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾[7] وقيل: على التضمين، أي منعناه منهم بالنَّصرِ.

الثاني عشر: الفصل، وهي الداخلة على ثاني المتضادين، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[8] قاله ابن مالك، وفيه نظر لأن الفصل مستفاد من العامل، فإن مازَ وميَّز بمعنى فصلَ، والعلم صفة توجب التمييز، والظاهر أن «مِن» في الآيتين للابتداء، أو بمعنى «عن».

الثالث عشر: الغايةَ، قال سيبويه: «وتقول: رأيته من ذلك الموضع» فجعلته غايةً لرؤيتك أي محلاً للابتداء والانتهاء، قال: «وكذا أخذته من زيد» وزعم ابن مالك أنها في هذه للمجاوزة، والظاهر عندي أنها للابتداء، لأن الأخذ ابتدأ من عنده وانتهى إليك.

الرابع عشر: التنصيص على العموم، وهي الزائدة في نحو: «ما جاءني منْ رجُل» فإنه قبل

---

(١) ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا ...﴾ [فاطر ٣٥: ٤٠].
(٢) تتمتها ﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة ٦٢: ٩].
(٣) تقدمت.
(٤) [آل عمران ٣: ١٠] وقد تقدمت.
(٥) تقدم برقم ٥٨٠.
(٦) [الأنبياء ٢١: ٣٧] وقد تقدمت.
(٧) ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء ٢١: ٧٧].
(٨) ﴿مَّا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ...﴾ [آل عمران ٣: ١٧٩].

دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولهذا يصح أن يقال: «بل رجلان» ويمتنع ذلك بعد دخول مِنْ.

الخامس عشر: توكيد العموم، وهي الزائدة في نحو: «ما جاءني من أحد، أو من ديّارٍ» فإنّ أحداً وديّاراً صيغتا عموم.

وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أُمور:

أحدها: تقدم نفي أو نهي أو استفهام بـ«هل»، نحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾[1]، ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ﴾[2]، ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾[3] وتقول: «لا يقُم منْ أحدٍ» وزاد الفارسي الشَّرط كقوله:

٦٠٤ ـ ومهما تكنْ عندَ امرىء منْ خليقةٍ وإنْ خالها تخفى على الناسِ تُعلمِ[3]

وسيأتي فصل مهما.

والثاني: تنكير مجرورها.

والثالث: كونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأً.

تنبيهات:

أحدها: قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ﴾[4] ولك أن تقدر «كان» تامة لأن مرفوعها فاعل، وناقصة لأن مرفوعها شبيه بالفاعل وأصله المبتدأ.

الثاني: تقييد المفعول بقولنا: «به» هي عبارة ابن مالك، فتخرج بقية المفاعيل، وكأن وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهن في المعنى بمنزلة المجرور بـ«مع وباللام وبفي»، ولا تجامعهن من، ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه، وقد خرَّج عليه أبو البقاء ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] فقال: مِنْ زائدة، و«شيء» في موضع المصدر، أي تفريطاً، مثل ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾[5] والمعنى تفريطاً وضراً، قال:

---

(١) ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام ٦: ٥٩].

(٢) ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا ۖ مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ ۖ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك ٦٧: ٣].

(٣) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه ص٣٢ وفي شرح الزوزني ١٩٧. سيتكرر برقم ٦١٤.

(٤) تتمتها ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٩١].

(٥) ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ ...﴾ [آل عمران ٣: ١٢٠].

ولا يكون مفعولاً به، لأن فرَّط إنما يتعدى إليه بـ«في»، وقد عدي بها إلى الكتاب، قال: وعلى هذا فلا حجَّة في الآية لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحاً، قلت: وكذا لا حجة فيها لو كان شيء مفعولاً به، لأن المراد بالكتاب: اللوح المحفوظ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾[١] وهو رأي الزمخشري، والسياق يقتضيه.

الثالث: القياسُ أنها لا تزاد في ثاني مفعولي ظن، ولا ثالث مفعولات أعلم، لأنهما في الأصل خبر، وشذت قراءة بعضهم: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نُّتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الفرقان: ١٨] ببناء نتخذ للمفعول، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة «من» في الحال[٢]، ويظهر لي فساده في المعنى لأنك إذا قلت: «ما كان لك أن تتخذ زيداً في حالة كونه خاذلاً لك» فأنت مثبت لخذلانه ناهٍ عن اتخاذه، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية.

الرابع: أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث؛ فيلزمهم زيادتها في الخبر، في نحو: «ما زيد قائماً» والتمييز في نحو: «ما طاب زيد نفساً» والحال في نحو: «ما جاء أحد راكباً» وهم لا يجيزون ذلك.

وأما قول أبي البقاء في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[٣]: إنه يجوز كون ﴿ءَايَةٍ﴾ حالاً و«من» زائدة، كما جاءت آية حالاً في ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣] والمعنى أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً؛ ففيه تخريج التنزيل على شيء إنْ ثَبت فهو شاذ، أعني زيادة «من» في الحال، وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً، والتنظير بما لا يناسب؛ فإن ﴿ءَايَةً﴾ في ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣] بمعنى علامة لا واحدة الآي، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله، وهو قوله: قليلاً أو كثيراً، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية.

ولم يشترط الأخفش واحداً من الشرطين الأولين، واستدل بنحو: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، ﴿لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[٤] ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[٥] ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[٦].

---

(١) من الآية المتقدمة.

(٢) أي إن ابن مالك يعرب «أولياء» حالاً إذ إن اتخذ ـ عنده ـ تتعدى لمفعول واحد.

(٣) تقدمت.

(٤) ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ . . .﴾ [الأحقاف ٤٦ : ٣١].

(٥) [الكهف ١٨ : ٣١] وقد تقدمت.

(٦) ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ . . .﴾ [البقرة ٢ : ٢٧١].

ولم يشترط الكوفيون الأولَ، واستدلوا بقولهم: «قد كان مِن مطرٍ» وبقول عمر بن أبي ربيعة:

٦٠٥ - وينمي لها حُبُّها عندنا فما قالَ مِنْ كاشحٍ لم يضِر[1]

وخرج الكسائي على زيادتها: «إنَّ مِن أشدِّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»[2] وابنُ جني قراءةَ بعضهم: ﴿لَمَّا أَتَيْتُكُم مِن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾[3] بتشديد لمّا، وقال: أصله لمن ما، ثم أدغم، ثم حذفت ميم من.

وجوز الزمخشري في ﴿۞ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ [يس: ٢٨] الآية كون المعنى ومن الذي كنا منزلين، فجوز زيادتها مع المعرفة.

وقال الفارسي في ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[4]: يجوز كون من ومن الأخيرتين زائدتين؛ فجوز الزيادة في الإيجاب.

وقال المخالفون: التقدير «قد كان هو» أي كائن من جنس المطر، و «فما قال هو» أي قائل من جنس الكاشح، و «إنَّهُ من أشد الناس» أي إن الشأن، و «لقد جاءك هو» أي جاءٍ من الخبر كائناً من نبأ المرسلين، أو ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين ثم حذف الموصوف، وهذا ضعيف في العربية لأن الصفة غير مفردة، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه.

واختلف في «مِن» الداخلة على قبل وبعد، فقال الجمهور: لابتداء الغاية، وردَّ بأنها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر، وأجيب بأنهما غير متأصِّلين في الظرفية وإنما هما في الأصل صفتان للزمان؛ إذ معنى «جئت قبلك» جئت زمناً قبل زمن مجيئك؛ فلهذا سهل ذلك فيهما وزعم ابن مالك أنها زائدة، وذلك مبني على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها.

مسألة: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾[5] من الأولى للابتداء، والثانية للتعليل، وتعلقها بـ«أرادوا» أو بـ«يخرجوا»، أو للابتداء فالغمُّ بدل اشتمال، وأعيد الخافض، وحذف الضمير أي من غم فيها.

---

(١) ديوان عمر ١٦٧.

(٢) انظر تعليقنا على الحديث المتقدم.

(٣) ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ . . .﴾ [آل عمران ٣: ٨١] وانظر معاني القرآن ١/ ٢٢٥.

(٤) ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ وَيُنَزِّلُ . . .﴾ [النور ٢٤: ٤٣].

(٥) تتمتها ﴿أُعِيدُواْ فِيهَا . . .﴾ [الحج ٢٢: ٢٢].

مسألة: ﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۢ بَقۡلِهَا﴾[1] من الأولى للابتداء، والثانية إما كذلك فالمجرور بدل بعض وأعيد الجار، وإما لبيان الجنس فالظرف حال والمنبت محذوف، أي مما تنبته كائناً من هذا الجنس.

مسألة: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ١٤٠] «من» الأولى مثلها في «زيدٌ أفضلُ من عمرو» و «منْ» الثانية للابتداء على أنها متعلقة باستقرار مقدر، أو بالاستقرار الذي تعلقت به عند، أي شهادة حاصلة عنده مما أخبر الله به، قيل: أو بمعنى «عن»، على أنها متعلقة بـ«كتم» على جعل كتمانه عن الأداء الذي أوجبه الله كتمانه عن الله، وسيأتي أن «كتم» لا يتعدى بـ«من».

مسألة: ﴿إِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهۡوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِۚ﴾ [الأعراف: ٨١] من للابتداء، والظرف صفة لشهوة، أي شهوة مبتدأة من دونهن، قيل: أو للمقابلة كـ «خُذ هذا منْ دونِ هذا» أي اجعله عوضاً منه، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذي تقدم، ويردُّه أنه لا يصح التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا.

مسألة: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٖ مِّن رَّبِّكُمۡۚ﴾ [البقرة: ١٠٥] الآية، فيها «من» ثلاث مرات؛ الأولى للتبيين، لأن الكافرين نوعان كتابيون ومشركون، والثانية زائدة، والثالثة لابتداء الغاية.

مسألة: ﴿لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٖ مِّن زَقُّومٖ﴾ [الواقعة: ٥٢]، ﴿وَيَوۡمَ نَحۡشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٖ فَوۡجٗا مِّمَّن يُكَذِّبُ﴾[2] الأولى منهما للابتداء، والثانية للتبيين.

مسألة: ﴿نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠] من فيهما للابتداء، ومجرور الثانية بدل من مجرور الأولى بدلَ اشتمال لأن الشجرة كانت نابتة بالشاطىء.

مَنْ: على أربعة[3] أوجه:

١ ـ شرطية نحو: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

٢ ـ واستفهامية نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢]، ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩].

وإذا قيلَ: «من يفعل هذا إلا زيد؟» فهي مَن الاستفهامية أشربت معنى النفي، ومنه ﴿وَمَن

---

(١) ﴿يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصۡبِرَ عَلَىٰ طَعَامٖ وَٰحِدٖ فَٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُخۡرِجۡ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ...﴾ [البقرة ٢: ٦١].

(٢) تتمتها ﴿بِـَٔايَٰتِنَا فَهُمۡ يُوزَعُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٨٣].

(٣) كذا في المخطوطة الثانية، والذي في المخطوطة الأولى وفي حاشيتي الدسوقي والأمير: «على خمسة أوجه» وقد ذكرا: لعله عدّ الاستفهامية المشربة بالنفي وجهاً مستقلاً.

يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٣٥] ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو خلافاً لابن مالك، بدليل ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وإذا قيل: «مَنذا لقيتَ؟» فمن: مبتدأ، وذا: خبرٌ موصول، والعائد محذوف، ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كونُ «ذا» زائدة، و«مَن» مفعولاً، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز في «مَنذا لقيت» أن تكون «من» و «ذا» مركبتين كما في قولك: «ماذا صنعتَ» ومنع ذلك أبو البقاء في مواضع من إعرابه(١) وثعلبٌ في أماليه(٢) وغيرُهما، وخصوا جواز ذلك بـ «ماذا» لأن «ما» أكثر إبهاماً، فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها، ولأن التركيب خلافُ الأصلِ، وإنما دل عليه الدليل مع «ما» وهو قولهم: «لما جِئتَ» بإثبات الألف.

٣ ـ وموصولة في نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨].

٤ ـ ونكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها رُبَّ في قوله:

٦٠٦ ـ رُبَّ مَن أنضجتُ غيظاً قلبَهُ قدْ تمنَّى ليَ موتاً لمْ يُطَعْ(٣)

ووصفت بالنكرة في نحو: قولهم: «مَررتُ بِمن مُعجبٍ لكَ» وقال حسان رضي الله عنه:

٦٠٧ ـ فكفى بِنا فضلاً على مَن غيرِنا حُبُّ النَّبيِّ محمَّدٍ إيَّانا(٤)

ويروى برفع غير؛ فيحتمل أن «مَن» على حالها، ويحتمل الموصولية، وعليهما فالتقدير: على مَن هو غيرُنا، والجملة صفة أو صلة، وقال الفرزدق:

٦٠٨ ـ إنِّي وإيَّاكَ إذ حلَّت بأرحُلِنا كمَن بواديهِ بعدَ المحلِ ممطُورِ(٥)

أي كشخص ممطورٍ بواديهِ.

وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات، ورُدَّ بهذين البيتين، فخرجهما على الزيادة، وذلكَ شيء لم يثبت كما سيأتي.

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾(٦) فجزم جماعة بأنها موصوفة، وهو بعيد

(١) هو كتاب «إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن» ويعرف اختصاراً بـ «إعراب القرآن».

(٢) هو الكتاب المطبوع باسم «مجالس ثعلب».

(٣) قائله سويد بن أبي كاهل. الخزانة ٢/ ٥٤٦ والسيوطي ٢٥٢.

(٤) تقدم برقم ١٦٨ وسيتكرر برقم ٦١١.

(٥) ديوان الفرزدق ٢٦٣ وسيبويه ١/ ٢٦٩ والخطاب ليزيد بن عبد الملك، وفاعل «حلت».

(٦) تتمتها ﴿وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة ٢:٨].

لقلة استعمالها، وآخرون بأنها موصولة. وقال الزمخشري: إن قدرت «أل» في الناس للعهد فموصولة مثل ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١]، أو للجنس فموصوفة مثل ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾[١] ويحتاج إلى تأمل.

تنبيهان:

الأول: تقول: «مَن يكرمني أكرمه» فتحتمل مَن الأوجه الأربعة، فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين، أو موصولة أو موصوفة رفعتهما، أو استفهامية رفعت الأول وجزمت الثاني لأنه جواب بغير الفاء، و«مَن» فيهن مبتدأ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية، والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك، وتقول: «مَن زارني زرتُهُ» فلا تحسن الاستفهامية، ويحسن ما عداها.

الثاني: زيدَ في أقسام مَن قسمان آخران:

أحدهما: أن تأتي نكرة تامة، وذلك عند أبي علي، قاله في قوله:

٦٠٩ - . . . . ونعمَ مَن هُو في سرٍّ وإعلانِ[٢]

فزعم أن الفاعل مستتر، و«مَن» تمييز، وقوله: «هو» مخصوص بالمدح، فهو مبتدأ خبرُه ما قبله، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف، وقال غيره: «مَن» موصول فاعل، وقوله: «هو» مبتدأ خبره «هو» آخر محذوف على حد قوله:

٦١٠ - . . . . وشعري شعري . . . .[٣]

والظرف متعلق بالمحذوف لأن فيه معنى الفعل، أي ونعم مَن هو الثابتُ في حالتي السر والعلانية.

قلت: ويحتاج إلى تقدير «هو» ثالث يكون مخصوصاً بالمدح.

الثاني: التوكيد، وذلك فيما زعم الكسائي أنها تردُ زائدة كـ «ما» وذلك سَهْل على قاعدة الكوفيين في أن الأسماء تزاد، وأنشد عليه:

---

(١) تتمتها ﴿صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ . . .﴾ [الأحزاب ٣٣: ٢٣].

(٢) صدره «ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه» وهو مع بيت آخر سيذكر بعد الشاهد ٨٠٤ من قطعة واحدة تنسب للفرزدق ولم نجدهما في ديوانه وهذا الشاهد في الخزانة ٤/ ١١٥ والسيوطي ٢٥٢ المزكأ: الملجأ. سيتكرر برقم ٨٠١ و٨٠٣.

(٣) البيت:

(أنا أبو النجم وشعري شعري لله دري ما يجن صدري)

والرجز لأبي النجم العجلي «الفضل بن قدامة» وهو في الخزانة ١/ ٢١١، وقد سقط من شرح السيوطي. سيتكرر برقم ٨٠٤ و١١١٨.

٦١١ ـ فكفى بنا فضلاً على مَن غيرنا ....[1]

فيمن خفض غيرنا، وقوله:

٦١٢ ـ يا شاة مَن قنصٍ لمنْ حلَّت لهُ ....[2]

فيمن رواهُ بـ «من» دون «ما» وهو خلاف المشهور، وقوله:

٦١٣ ـ آلُ الزبيرِ سنامُ المجد، قد علِمتْ ذاكَ القبائلُ والأثرونَ مَن عددا[3]

ولنا أنها في الأولين نكرة موصوفة، أي على قوم غيرنا، ويا شاة إنسانٍ قنَصَ، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة، وعدداً: إما صفة لمن على أنه اسم وضع موضع المصدر، وهو العدُّ، أي والأثرون قوماً ذوي عد، أي قوماً معدودين، وإما معمول ليعد محذوفاً صلة أو صفة لـ«مَنْ»، و«مَن» بدل من الأثرون.

مهما: اسم، لعودِ الضمير إليها في ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾[4] وقال الزمخشري وغيره: عاد عليها ضمير ﴿بِهِۦ﴾ وضمير ﴿بِهَا﴾ حملاً على اللفظ وعلى المعنى، اهـ. والأولى أن يعود ضمير ﴿بِهَا﴾ لآية، وزعم السهيلي أنها تأتي حرفاً، بدليل قول زهير:

٦١٤ ـ ومهما تكنْ عندَ امرىءٍ مِن خليقةٍ وإن خالها تخفى على النَّاسِ تُعلم[5]

قال: فهي هنا حرف بمنزلة «إنْ»، بدليلِ أنها لا محل لها، وتبعه ابن يسعون[6]، واستدل بقوله:

٦١٥ ـ قد أو بيتُ كلَّ ماءٍ فهْي ضاويةٌ مهما تُصِبْ أُفُقاً مِن بارقٍ تشِمِ[7]

قال: إذ لا تكون مبتدأ لعدم الرابط من الخبر وهو فعل الشرط، ولا مفعولاً لاستيفاء فعل الشرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما؛ فتعين أنها لا موضع لها.

والجواب: أنها في الأول إما خبر تكن، وخليقة اسمها، و«مِنْ» زائدة لأن الشرطِ غير

---

(١) تقدم برقم ١٦٨ و٦٠٧.

(٢) من معلقة عنترة وعجز البيت: حرمت عليّ وليتها لم تحرم، وهو في ديوانه ١٥٢ وشرح الزوزني ٢٨١ والخزانة ٢/ ٥٤٩. والشاة في البيت كناية عن المرأة.

(٣) لم يسم قائل البيت، وهو في الخزانة ٢/ ٥٤٨ وشواهد السيوطي ٢٥٣.

(٤) تتمتها ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف ٧: ١٣٢] وتقدمت.

(٥) تقدم برقم ٦٠٤.

(٦) يوسف بن يبقى (ـ ٥٤٢هـ) نحوي أندلسي أديب لغوي بارع في الفقه أقرأ العربية وألّف فيها.

(٧) قائله ساعدة بن جؤية، وهو في ديوان الهذليين ١/ ١٩٨ والخزانة ٣/ ٤٥٣ اوبيت: رباعي مبني للمجهول ومعناه مُنعت. ضاوية: هزيلة. شام البرق: نظره ليعرف موقع مطره، والبيت مع الشاهدين ٦٧ و٨٠٠ من القصيدة التي أشرنا إليها في تعليقنا على الشاهد ٣٨٨.

مُوجب عند أبي علي، وإما مبتدأ، واسم تكن ضمير راجع إليها، والظرف خبر، وأنث ضميرها لأنها الخليقة في المعنى، ومثله «ما جاءتْ حاجتك» فيمن نصب حاجتك، ومن خليقة تفسير للضمير، كقوله:

٦١٦ - .... لما نسجتْها مِن جَنوبٍ وشمألِ[1]

وفي الثاني مفعول تصب، و«أفقاً» ظرف، و«من بارق» تفسير لمهما أو متعلق بـ«تصب»، فمعناها التبعيض، والمعنى: أي شيء تصب في أفق من البوارق تشم.

وقال بعضهم: «مهما» ظرف زمان، والمعنى أي وقت تصب بارقاً من أفق، فقلب الكلام، أو في أفق بارقاً، فزاد «من»، واستعمل أفقاً ظرفاً، انتهى. وسيأتي أن مهما لا تستعمل ظرفاً.

وهي بسيطة لا مركبة من «مَه وما» الشرطية، ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار[2]، خلافاً لزاعمي ذلك.

ولها ثلاثة معان:

أحدها: ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط، ومنه الآية، ولهذا فسرت بقوله تعالى: ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾[3] وهي فيها إما مبتدأ أو منصوبة على الاشتغال، فيقدر لها عامل متعد كما في «زيداً مررتُ به» متأخراً عنها، لأن لها الصدر، أي مهما تحضرنا تأتنا به.

الثاني: الزمان والشرط، فتكون ظرفاً لفعل الشرط، ذكره ابن مالك، وزعم أن النحويين أهملوه، وأنشد لحاتم:

٦١٧ - وإنكَ مهما تُعطِ بَطنكَ سُؤلَهُ وفرجَكَ نالا مُنتهى الذمِّ أجمعا[4]

وأبياتاً أخر، ولا دليل في ذلك، لجواز كونها للمصدر بمعنى أيّ إعطاء كثيراً أو قليلاً، وهذه المقالة سبق إليها ابنَ مالك غيرُه، وشدد الزمخشري الإنكار على مَن قال بها فقال: هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها مَن لا يد له في علم العربية، فيضعها في غير موضعها، ويظنها بمعنى متى، ويقول: «مهما جئتني أعطيتك» وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية، ثم يذهب فيفسر بها الآية فيلحد في آيات الله، انتهى. والقول بذلك في الآية ممتنع ولو صح ثبوته في غيرها لتفسيرها بـ ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾.

---

(١) صدره «فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها» والبيت من معلقة امرىء القيس وهو في ديوانه ١٤٣ وشرح الزوزني ٨٠ والخزانة ٤/ ٣٩٧ توضح والمقراة: اسمان لموضعين. والمعنى: لم تنمح آثار تلك الديار لأنها كلما غطتها رياح الجنوب بالتراب كشفته رياح الشمال عنها، وشبه فعل الريحين المتقابلتين بالنسج.

(٢) وهو رأي الخليل وتابعه عليه الرماني وغيره. انظر الرماني النحوي ٢٩٦.

(٣) في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف ٧: ١٣٢] وقد تقدم.

(٤) البيت لحاتم وهو في ديوانه ١٠٠ والرواية فيه: «وإنك إن أعطيت بطنك سؤله» ولا شاهد فيه حينئذٍ.

الثالث: الاستفهام، ذكره جماعة منهم ابن مالك، واستدلوا عليه بقوله:

٦١٨ - مهمالِيَ الليلةَ مهماليهْ أَوْدى بنعليّ وسِرْباليهْ[1]

فزعموا أن «مهما» مبتدأ، و «لي» الخبر، وأعيدت الجملة توكيداً، و«أودى»: بمعنى هلك، ونعلي: فاعل، والباء زائدة مثلها في ﴿فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] ولا دليل في البيت لاحتمال أن التقدير «مَهْ» اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاماً بـ «ما» وحدها.

تنبيه: من المشكل قولُ الشاطبي رحمه الله:

٦١٩ - ومهما تصِلها أو بدأتَ براءةً ....[2]

ونقول فيه: لا يجوز في مهما أن تكون مفعولاً به لتصل لاستيفائه مفعوله، ولا مبتدأ لعدم الرابط، فإن قيل: قدر «مهما» واقعة على براءة؛ فيكون ضمير «تصلها» راجعاً إلى براءة، وحينئذ فـ «مهما» مبتدأ أو مفعول لمحذوف يفسره تصل، قلنا: اسم الشرط عام، و«براءة» اسم خاص فضميرها كذلك، فلا يرجع إلى العام، وبالوجه الذي بطل به ابتدائية مهما يبطل كونها مشتغلاً عنها العامل بالضمير.

وهذه بخلافها في قوله:

٦٢٠ - ومهما تصِلها معْ أواخرِ سُورةٍ ....[3]

فإنها هناك[4] واقعة على البسملة التي في أول كل سورة؛ فهي عامة؛ فيصح فيها الابتداء، أو النصب بفعل يفسره تصل، أي «وأي بسملة تصل تصلها»، والظرفية بمعنى: و«أيّ وقت تصل البسملة»، على القول بجواز ظرفيتها.

وأما هنا[4] فيتعين كونها ظرفاً لتصل بتقدير و«أي وقت تصل براءة»، أو مفعولاً به حذف عامله أي ومهما تفعل، ويكون «تصل» و «بدأتَ» بدل تفصيلٍ من ذلك الفعل، وأما ضمير تصلها فلك أو تعيده على اسم مظهر قبله محذوفاً، أي ومهما تفعل في براءة تصلها أو بدأت بها، وحذف «بها»، ولما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر براءة بياناً له: إما على أنه بدل منه، أو على إضمار أعني، ولك أن تعيده على ما بعده وهو براءة: إما على أنه بدل منه مثل

---

(١) تقدم برقم ١٦٤.

(٢) تتمته: «لتنزيلها بالسيف لست مبسملا» والشاطبي هو القاسم بن فيرُّه الرعيني (ـ ٥٩٠هـ) والبيت من قصيدة نظمها في القراءات السبع تدعى «حرز الأماني» وتعرف بالشاطبية وسيمر منها بيتان آخران برقم ٦٢٠ و٦٦٧. وسورة براءة «أو التوبة» هي السورة الوحيدة التي لا تبدأ بالبسملة.

(٣) تتمته «فلا تقفنّ الدهر فيها فتثقلا» وهو من الشاطبية أيضاً.

(٤) قوله: «هناك» أي في الشاهد ٦٢٠، وقوله: «هنا» أي في الشاهد ٦١٩.

«رأيته زيداً» فمفعول بدأت محذوف، أو على أن الفعلين تنازعاها فأعمل الثاني متسعاً فيه بإسقاط الباء، وأضمر الفضلة في الأول، على حد قوله:

٦٢١ - إذا كُنتَ تُرضيه ويرضيكَ صاحبٌ جِهاراً فكنْ في الغيبِ أحفظَ للودِّ[1]

مع: اسم بدليل التنوين في قولك: «معاً» ودخول الجار في حكاية سيبويه «ذهبت مِن معه» وقراءة بعضهم ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾ [الأنبياء: ٢٤] وتسكينُ عينه لغة غَنم وربيعة، لا ضرورة خلافاً لسيبويه، واسميتها حينئذٍ باقية، وقولُ النحاس: «إنها حينئذ حرف بالإجماع» مردودٌ.

وتستعمل مضافة، فتكون ظرفاً، ولها حينئذ ثلاثة معان:

أحدها: موضع الاجتماع؛ ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو: ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥].

والثاني: زمانه نحو: «جِئتُك معَ العصرِ».

والثالث: مرادفة عندَ، وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان.

ومفردة، فتنوَّنُ، وتكون حالاً، وقد جاءت ظرفاً مخبراً به في نحو: قوله:

٦٢٢ - أفيقُوا بني حربٍ وأهواؤنا معاً ....[2]

وقيل: هي حال، والخبر محذوف، وهي في الإفراد بمعنى جميعاً عند ابن مالك، وهو خلاف قول ثعلب. إذا قلت: «جاءا جميعاً» احتمل أن فعلهما في وقت واحد أو في وقتين، وإذا قلت: «جاءا معاً» فالوقت واحد اهـ. وفيه نظر؛ وقد عادل بينهما مَن قال:

٦٢٣ - كنتُ ويحيى كيدَيْ واحِدٍ نرمي جميعاً ونرامى معا[3]

وتستعمل معاً للجماعة كما تستعمل للاثنين، قال:

٦٢٤ - .... إذا حنَّت الأولى سجَعْنَ لها معا[4]

وقالت الخنساء:

٦٢٥ - وأفنى رجَالي فبادُوا معاً فأصبح قلبي بهِمْ مُستفزّا[5]

---

(١) البيت مجهول القائل وهو في ابن عقيل ١/١٩٢ ويروى: أحفظ للعهد.

(٢) تمامه «وأرماحنا موصولة لم تقضب» وهو لجندل بن عمرو.

(٣) هو لرجل من بني مخزوم. وانظر السيوطي ٢٥٤.

(٤) صدره: «يذكّرن ذا البث الحزين ببثه» وهو لمتمم بن نويرة من مرثيته في أخيه مالك. والبيت مع الشاهدين ٣٨٣ و٥٢٩ من قصيدة واحدة. والضمير في يذكرن وسجعن يعود إلى النوق الثلاث التي وازن حزنها على صغارها بحزنه على أخيه.

(٥) ديوان الخنساء ٤٧. وهو مع الشاهد ١٣٣ من قصيدة واحدة.

متى: على خمسة أوجه:

١ ـ اسم استفهام، نحو: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾[١].

٢ ـ واسم شرط كقوله:

٦٢٦ ـ .... مَتى أضعِ العِمامةَ تعرفُوني[٢]

٣ ـ واسم مرادف للوسط.

٤ و ٥ ـ وحرف بمعنى مِن أو في، وذلك في لغة هذيل يقولون: «أخرجها مَتى كُمِّهِ» أي منه، وقال ساعدة:

٦٢٧ ـ أُخيلُ برقاً مَتى حابٍ له زجَلٌ ....[٣]

أي من سحاب حاب، أي ثقيل المشي له تصويت، واختلف في قول بعضهم: «وضعته متى كمي» فقال ابن سيدة: بمعنى «في»، وقال غيره: بمعنى «وسط»، وكذلك اختلف في قول أبي ذؤيب يصف السحاب:

٦٢٨ ـ شربنَ بماءِ البحرِ ثمَّ ترفَّعتْ مَتى لُججٍ خُضرٍ لهُنَّ نئِيجُ[٤]

فقيل: بمعنى «من»، وقال ابنُ سيدة: بمعنى «وسط».

منذ ومذ: لهما ثلاث حالات:

إحداها: أن يليهما اسمٌ مجرور، فقيل: هما اسمان مضافان، والصحيح أنهما حرفا جر: بمعنى «مِن» إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى «في» إن كان حاضراً، وبمعنى «من وإلى» جميعاً إن كان معدوداً نحو: «ما رأيته مُذْ يوم الخميس، أو مذ يومنا، أو عامنا، أو مذ ثلاثة أيام».

وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر «منذ» للماضي على رفعه، وترجيح رفع «مذ» للماضي على جره، ومن الكثير في منذ قوله:

٦٢٩ ـ .... وربعٍ عفتْ آثارهُ منذُ أزمانِ[٥]

---

(١) ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة ٢: ٢١٤].

(٢) تقدم برقم ٢٨٧ وسيتكرر برقم ١٠٦٠.

(٣) تمامه «إذا يفتر من توماضه حلجا» قائله ساعدة بن جؤية وهو في ديوان الهذليين ٢/ ٢٠٩ وفي اللسان «حلج، فتر، ومض، متى».
أُخيل: مضارع أَخالَ البرقَ أي نظر إليه أين يمطر. حلج: مطر. الحابي: السحاب، سمي بذلك لثقله في المشي فكأنه يحبو، وانظر الخصائص ٢/ ١٢٦.

(٤) تقدم برقم ١٥٧ و١٧٥.

(٥) صدره: «قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان» والبيت لامرىء القيس في ديوانه ٢٠٨ وهو مع الشاهد رقم ٢٠٥ من قصيدة واحدة.

ومن القليل في مذ قوله:

٦٣٠ - .... أقوينَ مُذ حججٍ ومُذْ دهرِ(١)

والحالة الثانية: أن يليهما اسم مرفوع، نحو: «مُذ يومُ الخميسِ، ومُنذُ يومانِ» فقال المبرد وابن السراج والفارسي: مبتدآن، وما بعدهما خبر، ومعناهما الأمدُ إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأولُ المدة إن كان ماضياً، وقال الأخفش والزجاج والزجاجي: ظرفان مخبر بهما عما بعدهما، ومعناهما «بين وبين» مضافين؛ فمعنى «ما لقيته مذ يومان» بيني وبين لقائه يومان، ولا خفاء بما فيه من التعسف، وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها، والأصلُ: مذ كان يومان، واختاره السهيلي وابن مالك، وقال بعض الكوفيين: خبرٌ لمحذوف، أي ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، بناء على أن مُذْ مركبة من كلمتين: «مِن» و«ذُو» الطائية.

الحالة الثالثة: أن يليهما الجملُ الفعلية أو الاسمية كقوله:

٦٣١ - ما زالَ مُذْ عقدتْ يداهُ إزارهُ .... (٢)

وقوله:

٦٣٢ - وما زلتُ أبغي المالَ مُذْ أنا يافعٌ .... (٣)

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة وقيل: مبتدآن؛ فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر.

وأصل مذ «منذ»؛ بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مُذْ عند ملاقاة الساكن، نحو: «مُذُ اليوم» ولولا أن الأصل الضم لكسروا، ولأن بعضهم يقول: «مُذُ زمن طويل» فيضم مع عدم الساكن، وقال ابن ملكون(٤): هما أصلان لأنه لا يُتصرَّفُ في الحرف ولا شبهه، ويرده تخفيفُهم «إنَّ

---

(١) صدره «لمن الديار بقنة الحجر» وهو في ديوان زهير ص٨٦ ولكن جاء في الخزانة ١٢٦/٤ والعيني ٣/ ٣١٨ أن البيت منحول وهو من كذب حمّاد، ويروى «...من حجج ومن دهر». وجاء في اللسان : «قال أبو عبيد: والعرب تضع مِنْ موضع مُذ» ثم استشهد به. القنة: القمة. الحجر: اسم موضع. أقوين: خلون. حجج: سنوات.

(٢) تتمته «فسما فأدرك خمسة الأشبار» وهو للفرزدق «الديوان ٣٧٨» في مدح يزيد بن المهلب. وخبر «ما زال» في بيت بعده. وهو في شواهد السيوطي ٢٥٦.

(٣) تتمته «وليداً وكهلاً حين شبت وأمردا» وهو مع الشواهد ٣٩٠ و٥٤٥ و٥٨٧ و٦٩٩ و١٠٥٢ من قصيدة للأعشى ميمون في ديوانه ص١٣٥.

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأشبيلي (ـ ٥٨٤هـ) نحوي بارع روى عنه ابن خروف والشلوبين، له شرح الحماسة وشرح جمل الزجاجي.

وكأنَّ ولكنَّ وربَّ وقطّ»، وقال المالقي: إذا كانت مذ اسماً فأصلها منذ، أو حرفاً فهي أصل.

حرف النون

النون المفردة: تأتي على أربعة أوجه:

١ ـ أحدها: نون التوكيد، وهي خفيفة وثقيلة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾(١) وهما أصلان عند البصريين، وقال الكوفيون: الثقيلة أصل، ومعناهما التوكيد، قال الخليل: والتوكيد بالثقيلة أبلغ.

ويختصان بالفعل، وأما قوله:

٦٣٣ ـ أقائلُنَّ أحضِرُوا الشُّهُودا(٢)

فضرورة سوَّغها شبهُ الوصفِ بالفعلِ.

ويؤكد بهما صيغ الأمر مطلقاً، ولو كان دعائياً كقوله:

٦٣٤ ـ فأنزلنْ سكينةً علينا(٣)

إلا أفعل في التعجب لأن معناه كمعنى الفعل الماضي، وشذ قوله:

٦٣٥ ـ .... فأحرِ بهِ بطُولِ فقرٍ وأحريا(٤)

ولا يؤكد بهما الماضي مطلقاً، وشذّ قوله:

٦٣٦ ـ دامنَّ سعدُكِ لوْ رحمتِ مُتيَّماً لولاكِ لمْ يكُ للصَّبابةِ جانحا(٥)

والذي سهَّله أنه بمعنى افعلْ.

وأما المضارع فإن كان حالاً لم يؤكد بهما، وإن كان مستقبلاً أكّد بهما وجوباً في نحو: قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧] وقريباً من الوجوب بعد إمَّا في نحو: ﴿وَإِمَّا

---

(١) ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ﴾ [يوسف ١٢: ٣٢].

(٢) قبله:

«أرَيْتَ إن جاءت به أملودا مرجلاً ويلبس البرودا»

ينسب لرؤبة ولرجل من هذيل وهو في الخزانة ٤/ ٥٧٤ والسيوطي ٢٥٧.

(٣) قاله عبد الله بن رواحة. ونسبه سيبويه ٢/ ١٥٠ لكعب بن مالك، وهو مما تمثل به الرسول يوم الأحزاب. والبيت مع الشاهد رقم ١٤٦ من أرجوزة واحدة.

(٤) صدره «ومستبدل من بعد غضيا صريمة» ولم نقف على قائله الغضيا: اسم للمئة من الإبل والصريمة اسم للثلاثين منها. والشاهد في ابن عقيل ٢/ ٤٣ والسيوطي ٢٥٨.

(٥) لم يسم قائله.

﴿تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ﴾(١)، ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾(٢) وذكر ابن جني أنه قرىء: ﴿فَإِمَّا تَرِيْن﴾(٣) بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله:

٦٣٧ - . . . . يومَ الصُّليفاءِ لمْ يُوفونَ بالجارِ(٤)

ففيها شذوذان: ترك نون التوكيد، وإثبات نون الرفع مع الجازم. وجوازاً كثيراً(٥) بعد الطلب نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾(٦) وقليلاً في مواضع كقولهم:

٦٣٨ - . . . . ومِن عضةٍ ما ينبتنَّ شكيرُها(٧)

٢ - الثاني: التنوين، وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد؛ فخرج نون حسن لأنها أصل، ونون ضيْفن للطفيليّ لأنها متحركة، ونون مُنكسر وانكسرَ لأنها غير آخر، ونون ﴿لَنَسْفَعًا﴾(٨) لأنها للتوكيد.

وأقسامه خمسة(٩):

تنوين التمكين: وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاماً ببقائه على أصله، وأنه لم يشبه الحرفَ فيبنى، ولا الفعلَ فيمنع الصرف، ويسمى تنوين الأمكنية أيضاً وتنوين الصرف، وذلك كـ«زيدٍ ورجُلٍ ورجالٍ».

وتنوين التنكير: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كـ«صَهٍ ومَهٍ وإيهٍ»، وفي العَلم المختوم بويهِ بقياسٍ نحو: «جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخر».

وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين؛ لا تنوين تنكير، كما قد يتوهم بعض

---

(١) تتمتها ﴿خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال ٨: ٥٨].

(٢) تتمتها ﴿مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ . . .﴾ [الأعراف ٧: ٢٠٠].

(٣) ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم ١٩: ٢٦].

(٤) تقدم برقم ٤٩٩.

(٥) أي ويجوز تأكيد المضارع بالنون جوازاً كثيراً بعد الطلب. و«جوازاً» معطوفة على «وجوباً» في السطر الخامس.

(٦) تتمتها ﴿عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم ١٤: ٤٢].

(٧) قيل: هذا عجز، وصدره: «إذا مات منهم ميت سرق ابنه» وقيل: هذا صدر، وعجزه: «قديماً ويقتط الزناد من الزند» ولم نقف على القائل. والشطر الشاهد في سيبويه ٢/ ١٥٣ والخزانة ٢/ ٨٣ و٤/ ٥٦٦ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٠. العضة: الشجرة. الشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها. والمعنى أن الولد يسرق صفات أبيه فيشبهه كما يشبه الشكير الشجرة الأم.

(٨) ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق ٩٦: ١٥].

(٩) وهي عند غير ابن هشام دون ذلك. انظر الإيضاح في علل النحو ٩٧.

الطلبة، ولهذا لو سميت به رجلاً بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير.

وتنوين المقابلة: وهو اللاحق لنحو: «مسلماتٍ» جُعِلَ في مقابلة النون في «مُسلمينَ» وقيل: هو عوض عن الفتحة نصباً، ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر، ثم الفتحة قد عُوِّضَ عنها الكسرة، فما هذا العوض الثاني؟ وقيل: هو تنوين التمكين، ويردهُ ثبوتهُ مع التسمية به كعرفاتٍ كما تبقى نون مُسلِمينَ مسمى به، وتنوينِ التمكين لا يجامع العلَّتين، ولهذا لو سُمِّي بمسلمة أو عَرَفَةَ زال تنوينهما، وزعم الزمخشري أن عرفات مصروفٌ لأن تاءه ليست للتأنيث، وإنما هي والألف للجمع، قال: ولا يصح أن يقدَّر فيه تاء غيرها؛ لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى ذلك، كما لا تقدر التاء في بنتٍ مع أن التاء المذكورة مبدلة من الواو، ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك، وقال ابن مالك: اعتبار تاء نحو: عرفات في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو: عرفة ومسلمة لأنها لتأنيثٍ معه جمعية، ولأنها علامة لا تتغير في وصل ولا وقف.

وتنوين العوض: وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلي، أو زائد، أو مضاف إليه: مفرداً، أو جملة.

فالأول[١]: كـ«جوارٍ وغواشٍ»؛ فإنه عوض من الياء وفاقاً لسيبويه والجمهور، لا عوض من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافاً للمبرد؛ إذ لو صح لعُوِّض عن حركاتِ نحوِ حُبلى، ولا هو تنوين التمكين والاسمُ منصرف خلافاً للأخفش، وقوله: «لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصُرف» مردودٌ لأن حذفها عارض للتخفيف، وهي منوية، بدليل أن الحرف الذي بقي أخيراً لم يحرك بحسب العوامل، وقد وافق على أنه لو سمي بكتِفٍ امرأةٌ ثم سكِّن تخفيفاً لم يجُزْ صرفه كما جاز صرف هند، وأنه إذا قيل: في جيأل علماً لرجل جَيَل بالنقل لم ينصرف انصرافَ قَدَم علماً لرجل لأن حركة تاء كتِف وهمزة جَيَل منوياً الثبوتِ، ولهذا لم تقلب ياء جيل ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والثاني[٢]: كجَنَدِل؛ فإن تنوينه عوض من ألف جنادل، قاله ابن مالك، والذي يظهر خلافه، وأنه تنوين الصرف، ولهذا يجر بالكسرة، وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو «جوارٍ وغواشٍ».

والثالث[٣]: تنوين كُلّ وبعضٍ إذا قُطِعتا عن الإضافة نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾[٤]،

---

(١) أي التنوين اللاحق عوضاً عن حرف أصلي.
(٢) أي التنوين اللاحق عوضاً عن حرف زائد وَجَندِل ـ هنا ـ جمع تكسير حُذفت ألفه.
(٣) أي التنوين اللاحق عوضاً عن مضاف إليه مفرد بعد: كل وبعض وأيّ.
(٤) ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾ [الفرقان ٢٥: ٣٩].

﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[1] وقيل: هو تنوين التمكين، رجعَ لزوال الإضافة التي كانت تعارضه.

والرابع[2]: اللاحق لـ«إذ» في نحو: ﴿وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٦] والأصل فهي يومَ إذِ انشقت واهية، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها، وجيء بالتنوين عوضاً عنها، وكسرت الذال للساكنين. وقال الأخفش: التنوين تنوين التمكين، والكسرة إعراب المضاف إليه.

وتنوين الترنم[3]: وهو: اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق، وهو الألف والواو والياء، وذلك في إنشاد بني تميم، وظاهر قولهم: أنه تنوينٌ مُحصِّل للترنم، وقد صرح بذلك ابن يعيش[4] كما سيأتي، والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع الترنم، وأن الترنم وهو التَّغنِّي يحصل بأحرُفِ الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها، ولا يختص هذا التنوين بالاسم، بدليل قوله:

٦٣٩ - .... وقُولي إن أصبتُ لقد أصابن[5]

وقوله:

٦٤٠ - .... لما تزلْ برحالنا وكأنْ قدنْ[6]

وزاد الأخفش والعروضيون تنويناً سادساً، وسموه الغالي، وهو: اللاحق لآخر القوافي المقيدة، كقول رؤبة:

٦٤١ - وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخترقنْ[7]

وسمي غالياً لتجاوزه حدَّ الوزن، ويسمِّي الأخفش الحركة التي قبله غلواً، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم، زاعماً أن الترنم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغن، قال: وإنما سمي المغني مغنياً، لأنه يُغنِّنُ صوته: أي يجعل فيه غنة،

---

(١) ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء ١٧: ٢١].

(٢) أي التنوين اللاحق عوضاً عن مضاف إليه جملة.

(٣) وهو القسم الخامس من أقسام التنوين.

(٤) يعيش بن علي بن يعيش (ـ ٦٤٣هـ) نحوي كبير ولد ومات بحلب. له شرح «المفصل للزمخشري» وشرح «التصريف الملوكي لابن جني».

(٥) صدره «أقلي اللوم عاذل والعتابا» وقافيته «أصابا». قاله جرير وهو في ديوانه ٦٤ وابن عقيل ١/ ٢٣ والخزانة ١/ ٣٤ وصدره في سيبويه ٢/ ٢٩٨.

(٦) تقدم برقم ٣١٣.

(٧) وبعده «مشتبه الأعلام لماع الخفق». قاتم: صفة لبلد. الأعماق: أطراف المفاوز. وهو في سيبويه ٢/ ٣٠١ والخزانة ١/ ٣٨ و٤/ ٢٠١ والسيوطي ٢٥٩. وسيتكرر برقم ٦٧٣.

والأصل عنده مغنن بثلاث نونات فأبدلت الأخيرة ياء تخفيفاً، وأنكر الزجاج والسيرافي ثبوتَ هذا التنوين البتة لأنه يكسر الوزن، وقالا: لعل الشاعر كان يزيد «إن» في آخر كل بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهم السامع أن النون تنوين، واختار هذا القول ابن مالك، وزعم أبو الحجاج بن معزوز[1] أن ظاهر كلام سيبويه في المسمى تنوين الترنم أنه نون عوض من المدة، وليس بتنوين، وزعم ابن مالك في التحفة[2] أن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنويناً مجاز، وإنما هو نون أخرى زائدة، ولهذا لا يختص بالاسم، ويجامع الألف واللام، ويثبت في الوقف.

وزاد بعضهم تنويناً سابعاً، وهو تنوين الضرورة، وهو: اللاحق لما لا ينصرف كقوله:

٦٤٢ ـ ويـومَ دخـلـتُ الـخِـدرَ خِـدرَ عُـنـيـزَةٍ ....[3]

وللمنادى المضموم كقوله:

٦٤٣ ـ سـلامُ الله يـا مـطـرٌ عَـلـيـهَـا ....[4]

وبقوله أقول في الثاني دون الأول لأن الأول تنوين التمكين، لأن الضرورة أباحت الصرف، وأما الثاني فليس تنوين تمكين لأن الاسم مبني على الضم.

وثامناً[5]: وهو التنوين الشَّاذُّ، كقول بعضهم: «هؤلاءٍ قومُكَ» حكاه أبو زيد، وفائدته مجرد تكثير اللفظ، كما قيل في ألف قَبعثَرى، وقال ابن مالك: الصحيح أن هذا نونٌ زيدت في آخر الاسم كنون ضَيفَن، وليس بتنوين، وفيما قاله نظر لأن الذي حكاه سمَّاه تنويناً؛ فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون الوقف، ونون ضيفن ليست كذلك.

وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية[6] أن أقسام التنوين عشرة، وجعل كلاً من تنوين

---

(١) يوسف بن معزوز (ـ ٦٢٥هـ) نحوي أندلسي أخذ عن ابن ملكون. له شرح الإيضاح للفارسي، وردّ على المفصّل للزمخشري.

(٢) «تحفة المودود في المقصور والممدود» منظومة لابن مالك له عليها شرح قصير.

(٣) تمامه: «فقالت: لك الويلات إنك مرجلي» وهو من معلقة امرىء القيس الديوان ١٤٦ وشرح الزوزني ٨٥.

(٤) تمامه: «وليس عليك يا مطر السلام»، والبيت للأحوص «عبد الله بن محمد» سيبويه ١/٣١٣ وابن عقيل ٢/٨٢ والخزانة ١/٢٩٤. ومطر هو سِلف الشاعر. ومن القصيدة نفسها الشاهدان ١١٠٥ و١١٣٢.

(٥) يعني وزاد بعضهم تنويناً ثامناً.

(٦) جزولة قبيلة من البربر، منها عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ـ ٦٠٧هـ) نحوي بارع تنقل بين مراكش والأندلس وأخذ عنه الشلوبين وابن معطي وكان قد رحل إلى مصر وأخذ عن ابن بري وقرأ عليه «جمل الزجاجي» ثم كتب تعليقات عليه ضمّنها حصيلة المناقشات التي أثارها «الجمل» نُعرفت بالقانون أو المقدمة الجزولية.

المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسماً برأسه، قال: والعاشر تنوين الحكاية، مثل أن تسمي رجلاً بعاقلة لبيبة؛ فإنك تحكي اللفظ المسمى به، وهذا اعتراف منه بأنه تنوينُ الصرف لأن الذي كان قبل التسمية حُكي بعدها.

٣ ـ الثالث: نون الإناث، وهي اسم في نحو: «النسوةُ يذهبنَ» خلافاً للمازني، وحرف في نحو: «يذهبنَ النسوةُ» في لغة من قال: «أكلوني البراغيثُ» خلافاً لمن زعم أنها اسمٌ وما بعدها بدَل منها، أو مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره.

٤ ـ الرابع: نون الوقاية، وتسمى نون العِماد أيضاً، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة:

أحدها: الفعل، متصرفاً كان نحو: «أكرمني» أو جامداً نحو: «عَساني، وقاموا ما خَلاني وما عَداني وحاشاني» إن قُدِّرت فعلاً، وأما قوله:

٦٤٤ ـ إذْ ذهـبَ الـقـومُ الـكِـرامُ لَـيْـسـي[1]

فضرورة، نحو: ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾[2] يجوز فيه الفك، والإدغام، والنطق بنون واحدة، وقد قرىء بهن في السبع، وعلى الأخيرة فقيل: النون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، وهو الصحيح.

الثاني: اسم الفعل نحو: «دَرَاكِني» و «تَراكِني» و «عليكني» بمعنى أدركني واتركني والزمني.

الثالث: الحرف نحو: «إنَّني» وهي جائزة الحذف مع «إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ» وغالبة الحذف مع «لعلَّ»، وقليلته مع «ليت».

وتلحق أيضاً قبل الياء المخفوضة بـ«مَنْ وعَنْ» إلا في الضرورة، وقبل المضاف إليها لدُنْ أو قدْ أو قطْ إلا في قليل من الكلام، وقد تلحق في غير ذلك شذوذاً كقولهم: «بَجلني» بمعنى حسبي، وقوله:

٦٤٥ ـ .... أمُـسـلِـمُـنـي إلـى قـومـي شـرَاحـي[3]

---

(١) تقدم برقم ٣١٠.

(٢) ﴿قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر ٣٩: ٦٤].

(٣) قال السيوطي ٢٦١: ذكره الفراء على هذا النمط ليجعله باباً من النحو، والصواب:

فـمـا أدري وظـنـي كـل ظـن أيـسـلـمـنـي بـنـي الـبـدء الـلـقـاح

ولا شاهد فيه على هذه الرواية. والبيت ليزيد بن مخزم. البدء اللقاح: السيد لم يذل قط. وسيتكرر برقم ١٠٩٩.

يريد شراحيل، وزعم هشام أن الذي في «أمُسلمُني» ونحوه تنوينٌ لا نون، وبنى ذلك على قوله في ضاربني إن الياء منصوبة، ويرده قول الشاعر:

٦٤٦ - وليس الموافيني لِيُرفَدَ خائباً ....[1]

وفي الحديث «غيرُ الدَّجالِ أخوَفُني عليكم»[2] والتنوين لا يجامع الألف واللام ولا اسمَ التفضيل لكونه غير منصرف، وما لا ينصرف لا تنوين فيه، وفي «الصحاح» أنه يقال: «بجلي» ولا يقال: «بجَلني» وليس كذلك.

نعم: بفتح العين، وكنانة تكسرها، وبها قرأ الكسائي، وبعضهم يبدلها حاء، وبها قرأ ابن مسعود، وبعضهم يكسر النون إتباعاً لكسرة العين تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم: نِعِمَ وشِهِدَ بكسرتين، كما نُزِّلت بلى منزلة الفعل في الإمالة، والفارسي لم يطلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس.

وهي حرف تصديقٍ ووعد وإعلام؛ فالأول بعد الخبر كـ«قام زيد»، و«ما قام زيد»، والثاني بعد افعَلْ ولا تَفعلْ وما في معناهما نحو: هلَّا تفعل وهَلَّا لم تفعلْ، وبعد الاستفهام في نحو: هلْ تُعطيني، ويحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى الثالث. والثالث بعد الاستفهام في نحو: هلْ جاءك زيد، ونحو: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾[3] ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾[4] وقول صاحب[5] المقرب: «إنها بعد الاستفهام للوعْدِ» غيرُ مطرد، لما بيناه قبل.

قيل: وتأتي للتوكيد إذا وقعت صدراً نحو: «نعمْ هذهِ أطلالُهمْ»[6] والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مُقدَّر، ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتة، بل قال: وأما نَعمْ فعِدَةٌ وتصديق، وأما بلى فيوجَبُ بها بعد النفي، وكأنه رأى أنه إذا قيل: «هل قام زيد» فقيل: نعم فهي لتصديق ما بعد الاستفهام، والأولى ما ذكرناه من أنها للإعلام، إذ لا يصح أن تقول لقائل ذلك صدَقتَ لأنه إنشاء لا خبر.

واعلم أنه إذا قيل: «قام زيد» فتصديقُه نَعَمْ، وتكذيبه لا، ويمتنع دخول بلى لعدم النفي.

---

(١) لم نقف على قائله وتمامه «فإن له أضعاف ما كان أمّلا» الأشموني ١/١٢٦. سيتكرر برقم ١١٠٠.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة.

(٣) ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا۟ نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف ٧: ٤٤].

(٤) ﴿فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُوا۟ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿٤١﴾ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء ٢٦: ٤١ و٤٢].

(٥) يعني ابن عصفور وقد سبقت ترجمته.

(٦) الخزانة ٤/ ٤٨٢.

وإذا قيل: «ما قام زيد» فتصديقه نعم، وتكذيبه بلى، ومنه ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾(١) ويمتنع دخولُ «لا» لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي. وإذا قيل: «أقامَ زيد» فهو مثل قام زيد، أعني أنك تقول إن أثبتَّ القيام: نعم، وإن نفيته: لا، ويمتنع دخول بلى. وإذا قيل: «ألَمْ يقمْ زيْد» فهو مثل لم يقم زيد فتقول إذا أثبت القيام: «بلى»، ويمتنع دخول «لا»، وإن نفيته قلت: نعم، قال الله تعالى: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ﴾(٢)، ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] ﴿أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ﴾(٣) وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه لو قيل نعم في جواب ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ﴾ لكان كفراً.

والحاصل: أن «بلى» لا تأتي إلا بعد نفي، وأن «لا» لا تأتي إلا بعد إيجاب، وأن «نعم» تأتي بعدهما، وإنما جاز ﴿بَلَىٰ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي﴾(٤) مع أنه لم يتقدم أداة نفي لأن ﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾(٥) يدلُّ على نفي هدايته، ومعنى الجواب حينئذٍ: «بلى قد هدَيتكَ بمجيء الآيات»، أي قد أرشدتك بذلك، مثل ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾ [فصلت: ١٧].

وقال سيبويه، في باب النعت، في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين: فيقال له: ألست تقول كذا وكذا؟ فإنه لا يجد بداً من أن يقول: نعم، فيقال له: أفلست تفعل كذا؟ فإنه قائل: نعم، فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن.

وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين: إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد، وإن كان مُراداً به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعياً للفظه، ويجوز عند أمْنِ اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رَعياً لمعناه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخولُ أحد، ولا الاستثناء المفرغ، لا يقال: أليس أحد في الدار، ولا أليس في الدار إلا زيد، وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله تعالى عنهم للنبي ﷺ ـ وقد قال لهم: ألستم ترون لهم ذلك ـ نعم(٦)، وقول جَحْدَر:

٦٤٧ ـ أليسَ الليلُ يجمعُ أمَّ عمْرو وإيَّانا فذاكَ بنا تدانِ(٧)

---

(١) تتمتها ﴿لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [التغابن ٦٤: ٧].

(٢) ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ . . .﴾ [الملك ٦٧: ٨، ٩].

(٣) ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ قَالَ أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ . . .﴾ [البقرة ٢: ٢٦٠].

(٤) ﴿أَوۡ تَقُولَ لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ۝٥٧ أَوۡ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلۡعَذَابَ لَوۡ أَنَّ لِي كَرَّةٗ فَأَكُونَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۝٥٨ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي فَكَذَّبۡتَ بِهَا وَٱسۡتَكۡبَرۡتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر ٣٩: ٥٧ ـ ٥٩].

(٥) الحاشية السابقة. (٦) لم نوفق إلى معرفة هذا الحديث.

(٧) جحدر بن مالك شاعر لسن فاتك من بني حنيفة كان على صلة بالحجاج. وقد نسب ابن قتيبة البيتين للمعلوط. ويروى صدر البيت الثاني: «بلى وترى السماء كما أراها» و«ترى وضح النهار كما أراه» ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين. انظر الشعر والشعراء ٤١٠ وعيون الأخبار ٢/ ١٩٤ والخزانة ٤/ ٤٨٠.

نعمْ، وأرى الهلال كما تراهُ ويعلوها النَّهارُ كما عَلاني

وعلى ذلك جرى كلامُ سيبويه، والمُخطِّيء مخطىء.

وقال ابن عصفور: أجرت العربُ التقريرَ في الجواب مُجرَى النفي المحض وإن كان إيجاباً في المعنى، فإذا قيل: «ألمْ أعطِكَ درهماً» قيل في تصديقه: نعم، وفي تكذيبه: بلى، وذلك لأن المقرر قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك، فإذا قال: نعم لم يعلم هل أراد نعم لمْ تُعطني على اللفظ أو نعم أعطيْتني على المعنى؛ فلذلك أجابوه على اللفظ، ولم يلتفتوا إلى المعنى، وأما نعم في بيت جحدر فجوابٌ لغير مذكور، وهو ما قدَّره في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو، وجاز ذلك لأمنِ اللبس لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو، أو هو جواب لقوله: «وأرى الهلال. . البيت» وقدمه عليه. قلت: أو لقوله: «فذاك بنا تدانِ» وهو أحسن، وأما قول الأنصار فجاز لزوال اللبس؛ لأنه قد علم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك، وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير، اهـ.

ويتحرر على هذا أنه لو أجيب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[1] بـ «نعم» لم يكفِ في الإقرار، لأن الله سبحانه وتعالى أوجبَ في الإقرار بما يتعلق بالربوبية العبارةَ التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المُقرِّ، ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله: «لا إِلٰهٌ إلاّ الله» برفع «إِله» لاحتماله لنفي الوحدة فقط، ولعل ابن عباس رضي الله عنهما إنما قال: إنهم لو قالوا نعم لم يكن إقراراً كافياً، وجوز الشلوبين أن يكون مُرادهُ أنهم لو قالوا نعم جواباً للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفراً، إذ الأصلُ تطابُقُ الجوابِ والسؤال لفظاً، وفيه نظر لأن التفكير لا يكون بالاحتمال.

حرف الهاء

الهاء المفردة: على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون ضميراً للغائب، وتستعمل في موضِعي الجر والنصب، نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾[2].

والثاني: أن تكون حرفاً للغيبة، وهي الهاء في «إِيَّاهُ» والتحقيق أنها حرف لمجرد معنى الغيبة، وأن الضمير «إِيَّا» وحدها.

والثالث: هاء السكت، وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرفٍ، نحو: ﴿مَا هِيَهْ﴾[3]، ونحو: «هاهُناه، ووازيدَاه» وأصلها أن يوقف عليها، وربما وُصلت بنية الوقف.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف ٧:١٧٢] وقد تقدمت.

(٢) تتمتها ﴿أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا﴾ [الكهف ١٨:٣٧].

(٣) ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾ [القارعة ١٠١:١٠].

والرابع: المبدلة من همزة الاستفهام كقوله:

٦٤٨ ـ وأتى صواحِبُها فقُلنَ: هَذا الذي منحَ المودَّة غيرَنا وجَفانا؟[١]

والتحقيق ألاّ تعد هذه لأنها ليست بأصلية، على أن بعضهم زعم أن الأصل «هٰذا» فحذفت الألف.

والخامس: هاء التأنيث، نحو: «رَحمَهْ» في الوقف، وهو قول الكوفيين، زعموا أنها الأصلُ، وأن التاء في الوصل بدلٌ منها، وعكسَ ذلك البصريون، والتحقيق ألاّ تعدَّ ولو قلنا بقول الكوفيين لأنها جزء كلمة لا كلمة.

ها: على ثلاثة أوجه:

أحدها: **أن تكون اسماً لفعل، وهو خُذْ، ويجوز مدُّ ألفها، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها، ويجوز في الممدودة أن يُستغنى عن الكاف بتصريف همزتها، تصاريف الكاف، فيقال: «هاءَ» للمذكر بالفتح، و «هاءِ» للمؤنث بالكسر، و «هاؤما» و «هاؤنَّ» و «هاؤمْ» ومنه** ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[٢].

والثاني: **أن تكون ضميراً للمؤنث؛ فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو:** ﴿فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٨].

والثالث: أن تكون للتنبيه، فتدخل على أربعة: أحدها: الإشارة غير المختصة بالبعيد نحو: «هذا» بخلاف ثَمَّ وهنَّا بالتشديد وهُنالك. والثاني: ضمير الرفع المخبرُ عنه باسم إشارة نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ﴾[٣] وقيل: إنما كانت داخلة على الإشارة فقدمت، فرد بنحو: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[٤] فأجيب بأنها أعيدت توكيداً. والثالث: نعتُ أيّ في النداء نحو: «يا أيها الرَّجل» وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء، قيل: وللتعويض عما تضاف إليه أيُّ، ويجوز في هذه في لغة بني أسد أن تُحذفَ ألفُها، وأن تضم هاؤها إتباعاً، وعليه قراءة ابن عامر ﴿أيّهُ المؤمِنون﴾[٥]، (أيّهُ الثقلان)[٦] ﴿أيّهُ السَّاحِرُ﴾[٧] بضم الهاء في الوصل، والرابع: اسم الله تعالى في القَسم عند

(١) هو مما أهمله السيوطي ولم نقف على قائله. و«هَذا» فيه في موضع «أذا...؟».

(٢) ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ...﴾ [الحاقة ٦٩: ١٩].

(٣) ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ وَتُؤۡمِنُونَ ...﴾ [آل عمران ٣: ١١٩].

(٤) ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ وَٱللَّهُ ...﴾ [آل عمران ٣: ٦٦].

(٥) ﴿... وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [النور ٢٤: ٣١].

(٦) ﴿سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمٰن ٥٥: ٣١].

(٧) ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ إِنَّنَا لَمُهۡتَدُونَ﴾ [الزخرف ٤٣: ٤٩].

حذف الحرف، يقال: «ها اللّهِ» بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها.

هَلْ: حرفٌ موضوعٌ لطلب التصديق الإيجابي، دون التصور، ودون التصديق السلبي، فيمتنع نحو: «هلْ زيداً ضربتَ» لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة، ونحو: «هلْ زيدٌ قائم أم عمرٌو» إذا أريد بـ«أم» المتصلة، و «هلْ لمْ يقُمْ زيدٌ». ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق «أم» المنقطعة، وعكسهما «أم» المتصلة، وجميع أسماء الاستفهام فإنهن لطلب التصور لا غير، وأعمُّ من الجميع الهمزة فإنها مشتركة بين الطلبين.

وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه:

أحدها: اختصاصُها بالتصديق.

والثاني: اختصاصها بالإيجاب، تقول: «هل زيد قائم» ويمتنع «هل لم يقم» بخلاف الهمزة، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[1]، ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ﴾[2]، ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦] وقال:

٦٤٩ ـ ألا طِعانَ ألا فرسانَ عادِيةً ....[3]

والثالث: تخصيصها المضارع بالاستقبال، نحو: «هلْ تسافر؟» بخلاف الهمزة نحو: «أتظنه قائماً؟».

وأما قول ابن سِيدَة[4] في شرح الجمل: لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلاً فسهو، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤] وقال زهير:

٦٥٠ ـ فمنْ مُبلِغُ الأحلافِ عني رسالةً وذُبيانَ هلْ أقسمتُمُ كلَّ مُقسَمِ[5]

والرابع والخامس والسادس: أنها لا تدخل على الشَّرطِ، ولا على إنّ، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار[6]، بخلاف الهمزة، بدليل ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٩]، ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾[7]، ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾[8].

---

(١) ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح ٩٤: ١].

(٢) ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران ٣: ١٢٤].

(٣) تقدم برقم ١٠٧.

(٤) سبقت ترجمته.

(٥) شرح ديوان زهير ١٨ وشرح الزوزني ١٨٦، وفيه: «يقول: أبلغ ذبيان وحلفاءها وقل لهم: قد حلفتم على إبرام حبل الصلح كل حلف، فتحرجوا من الحنث وتجنبوا» اهـ.

(٦) أي هذا هو المذهب المختار عند النحاة لأنه أولى. قال سيبويه ١/ ٤٥٩: «واعلم أنه إذا اجتمع بعد حرف الاستفهام ـ نحو هل وكيف ومَن ـ اسمٌ وفعل كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل» اهـ، وانظر أيضاً باب الاستفهام عند سيبويه ١/ ٥٠ ـ ٥٢.

(٧) ﴿قَالُوٓا۟ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِى قَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَآ ...﴾ [يوسف ١٢: ٩٠].

(٨) ﴿فَقَالُوٓا۟ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر ٥٤: ٢٤].

والسابع والثامن: **أنها تقع بعد العاطف، لا قبله، وبعد أم**، نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وفي الحديث «وهلْ تركَ لنا عَقيلٌ منْ رِباع[١]» وقال:

٦٥١ ـ ليتَ شعري هلْ ثُمَّ هلْ آتِيَنْهُمْ أوْ يحولَنَّ دونَ ذاكَ حِمامُ[٢]

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦].

ـ التاسع: **أنه يراد بالاستفهام بها النفي؛ ولذلك دخلت على الخبر[٣] بعدها «إلا» في نحو: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾** [الرحمن: ٦٠] **والباء في قوله:**

٦٥٢ ـ .... ألا هَلْ أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ[٤]

وصح العطف في قوله:

٦٥٣ ـ وإنَّ شِفائي عبرةٌ مُهَراقةٌ وهلْ عندَ رسمٍ دارسٍ منْ معوَّلِ[٥]

إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر.

فإن قلت: قد مرّ لك في صدر الكتاب أن الهمزة تأتي لمثل ذلك، مثل: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾[٦] ألا ترى أن الواقع أنه سبحانه لم يُصْفهم بذلك؟

قلت: إنما مر أنها للإنكار على مدَّعي ذلك، ويلزم من ذلك الانتفاء، لا أنها للنفي ابتداء، ولهذا لا يجوز «أقام إلاّ زيد» كما يجوز «هل قام إلاّ زيد» ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ﴾[٧] وقد يكون الإنكار مُقتضياً لوقوع الفعل، على العكسِ من هذا، وذلك إذا كان بمعنى: ما كان ينبغي لك أن تفعل، نحو: «أتضرِبُ زيداً وهو أخوك».

ويتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه: إنكارٌ على من ادعى وقوع الشيء، ويلزم من هذا

---

(١) البخاري ومسلم: كتاب الحج. عقيل بن أبي طالب هو شقيق الإمام علي، مات آخر خلافة معاوية. ولما مات أبوه على الكفر ورثه طالب وعقيل دون جعفر وعليّ لكونهما مسلمين. الرباع: المنازل.

(٢) نسبه السيوطي ٢٦١ للكميت بن معروف وقال: ويروى عجزه: «أو يحولنْ من دون ذاك الردى» وفي حاشية شرح المفصل ٨/ ١٥١ أنه للكميت بن زيد، والرواية فيه: دون ذاك حمامي. وانظر الهاشميات ١٣.

(٣) لأن إلاّ والباء لا يدخلان على الخبر إلاّ في حيّز النفي.

(٤) صدره: «يقول إذا اقلولى عليها وأقردت:» وقائله الفرزدق «الديوان ٨٦٣» في هجاء جرير، واقلولى: ارتفع. أقردت: سكنت.

(٥) من معلقة امرىء القيس. الديوان ١٤٤ وشرح الزوزني ٨١ وسيبويه ١/ ٢٨٤ والخزانة ٤/ ٦١ و٣٨٩. سيتكرر برقم ٨٦٧ و٨٧٠.

(٦) تتمتها ﴿وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ [الإسراء ١٧: ٤٠].

(٧) تتمتها ﴿أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الزخرف ٤٣: ٦٦].

النفي، وإنكارٌ على من أوقع الشيء، ويختصان بالهمزة، وإنكارٌ لوقوع الشيء، وهذا هو معنى النفي، وهو الذي تنفرد به «هل» عن الهمزة.

والعاشر: أنها تأتي بمعنى «قد»، وذلك مع الفعل، وبذلك فسَّر قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾[1] جماعةٌ منهم ابن عباس رضي الله عنهما والكسائي والفراء والمبرد قال في مقتضبه[2]: هل للاستفهام، نحو: «هل جاء زيد»، وقد تكون بمنزلة «قد»، نحو قوله جلّ اسمه: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾[1]، اهـ. وبالغ الزمخشري فزعم أنها أبداً بمعنى «قد»، وأن الاستفهام إنما هو مُستفادٌ من همزة مقدرة معها، ونقله في المفصل عن سيبويه، فقال: وعند سيبويه أن «هَل» بمعنى: «قد»، إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولُها عليها في قوله:

٦٥٤ - سائلْ فوارسَ يربوعٍ بشَدَّتنا أهلْ رأونا بسفحِ القاعِ ذي الأكمِ[3]

اهـ. ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كـ«قد»، وثبت في كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله عنه، ذكره في باب «أم» المتصلة، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه، فإنه قال في باب عدَّة ما يكون عليه الكلمُ ما نصهُ: و«هل وهي للاستفهام»، ولم يزد على ذلك، وقال الزمخشري في كشافه: ﴿هَلۡ أَتَىٰ﴾[1] أي «قد أتى»، على معنى التقرير والتقريب جميعاً، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئاً مذكوراً، بل شيئاً منسياً نطفة في الأصلاب، والمراد بالإنسان الجنسُ بدليل ﴿إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ﴾[4] اهـ. وفسرها غيره بـ«قد» خاصةً، ولم يحملوا «قد» على معنى التقريب، بل على معنى التحقيق، وقال بعضهم: معناها التوقع، وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان وهو آدم عليه الصلاة والسلام، قال: والحين زمنُ كونه طيناً، وفي تسهيل ابن مالك أنه يتعين مرادفةُ هل لقد إذا دخلت عليها الهمزة، يعني كما في البيت، ومفهومه أنها لا تتعين لذلك إذا لم تدخل عليها، بل قد تأتي لذلك كما في الآية، وقد لا تأتي له، وقد عكس قومٌ ما قاله الزمخشري، فزعموا أن «هل» لا تأتي بمعنى «قد» أصلاً.

وهذا هو الصواب عندي؛ إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أُمور:

أحدها: تفسير ابن عباس[5] رضي الله عنهما، ولعله إنما أراد أن الاستفهام في الآية

---

(١) تتمتها ﴿لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾ [الإنسان ٧٦: ١].

(٢) المقتضب كتاب في النحو لأبي العباس المبرد وهو مطبوع في ٤ أجزاء تحقيق عبد الخالق عضيمة.

(٣) من قصيدة لزيد الخيل. ابن يعيش ١٥٢/٨ ويروى: «فهل رأونا» و«أم هل...» ولا شاهد فيه حينئذٍ.

(٤) ﴿...مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ نَّبۡتَلِيهِ فَجَعَلۡنَٰهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان ٧٦: ٢].

(٥) ذكر ابن النديم ص٥٠ بين الكتب المصنفة في تفسير القرآن كتاباً لابن عباس برواية مجاهد وفي الكشف ٤٣٨/١ إنه «مختصر ممزوج».

للتقرير، وليس باستفهام حقيقي، وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين، فقال بعضهم: هل هنا للاستفهام التقريري، والمقرَّرُ به من أنكر البعث، وقد علم أنهم يقولون: نعم قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه، فيقال لهم: فالذي أحدثَ الناس بعد أن لم يكونوا كيف يمتنع عليه إحياؤهم بعد موتهم؟ وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٦٢] أي فهلاّ تذكّرُونَ فتعلمون أنَّهُ: مَن أنشأ شيئاً بعد أن لم يكن، قادرٌ على إعادته بعد عدمه؟ انتهى. وقال آخر مثل ذلك، إلا أنه فسر الحين بزمن التصوير في الرحم، فقال: المعنى ألم يأتِ على الناس حينٌ من الدهر كانوا فيه نُطفاً ثم علقاً ثم مُضغاً إلى أن صاروا شيئاً مذكوراً. وكذا قال الزَّجاجُ، إلا أنه حمل الإنسان على آدم عليه الصلاة والسلام، فقال: المعنى ألم يأت على الإنسان حينٌ من الدهر كان فيه تُراباً وطِيناً إلى أن نُفخ فيه الروح؟ اهـ. وقال بعضهم: لا تكون «هل» للاستفهام التقريري، وإنما ذلك من خصائص الهمزة، وليس كما قال، وذكر جماعة من النحويين أن «هلْ» تكون بمنزلة «إنَّ» في إفادة التوكيد والتحقيق، وحملوا على ذلك ﴿هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ﴾ [الفجر: ٥] وقدروه جواباً للقسم، وهو بعيد.

والدليل الثاني: قول سيبويه الذي شافهَ العرب وفهم مقاصدهم، وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك.

والثالث: دخول الهمزة عليها في البيت(١)، والحرفُ لا يدخل على مثله في المعنى، وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة «أمْ هَلْ»(١) وأم هذه منقطعة بمعنى بلْ؛ فلا دليل، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ، فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد، كقوله:

٦٥٥ ـ .... ولا لِلِما بِهِم أبداً دواء(٢)

بل الذي في ذلك البيت أسهلُ، لاختلاف اللفظين، وكون أحدهما على حرفين فهو كقوله:

٦٥٦ ـ فأصبحَ لا يسألُنهُ عنْ بما بِه أصعَّدَ في عُلو الهوى أم تصوَّبا(٣)

هو: وفروعه: تكون أسماء وهو الغالب، وأحرفاً في نحو: «زيدٌ هُوَ الفاضلُ» إذا أعرب فصلاً وقلنا: لا موضع له من الإعراب، وقيل: هي مع القول بذلك أسماء كما قال الأخفش في نحو: صَهْ ونزالِ: أسماء لا محل لها، وكما في الألف واللام في نحو: «الضَّارب» إذا قدرناهما اسماً.

---

(١) في الشاهد رقم ٦٥٤. (٢) تقدم برقم ٣٢٨ و٣٣٤.
(٣) قاله الأسود بن يعفر، وهو في الخزانة ٤/ ١٦٢ والعيني ٤/ ١٠٣.

حرف الواو

الواو المفردة: انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى خمسة عشر(١):

١ ـ الأول: العاطفة، ومعناها مُطلق الجمع، فتعطف الشيء على مُصاحبه نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]، وعلى سابقه نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾(٢) وعلى لاحقه نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، وقد اجتمع هذان في ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾(٣) فعلى هذا إذا قيل: «قام زيد وعمرو» احتمل ثلاثة معان، قال ابن مالك: وكونُها للمعية راجحٌ، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل، اهـ. ويجوز أن يكونَ بين متعاطفيها تقاربٌ أو تراخٍ، نحو: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧] فإن الرد بُعيدَ إلقائه في اليم والإرسال على رأس أربعين سنة، وقولُ بعضهم: «إن معناها الجمع المطلق» غيرُ سديدٍ، لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد، وقولُ السيرافي: «إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب» مردودٌ، بل قال بإفادتها إياه قُطرُب والرَّبعيُّ والفراء وثعلب وأبو عمر الزاهد(٤) وهشام والشافعي، ونقل الإمام(٥) في البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية.

وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكماً:

أحدها: احتمالُ معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة.

والثاني: اقترانها بـ«إمّا» نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾(٦).

والثالث: اقترانها بـ «لا» إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية، نحو: «ما قام زيدٌ ولا عمرٌو» ولتفيد أن الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق، ومنه ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ﴾ [سبأ: ٣٧] والعطف حينئذٍ من عطف الجمل عند بعضهم على

---

(١) كذا في المخطوطة الثانية وهو الصواب، والذي في المخطوطة الأولى وفي حاشيتي الدسوقي والأمير هو: «إلى أحد عشر». هذا، وقد جاء في حاشية كل من المخطوطة الأولى والدسوقي والأمير محاولات شتى لتعليل الاختلاف الواقع بين ١١ و١٥ لم نر فائدة من ذكرها هنا؛ إلا أنها ـ كلها ـ تعتمد على إسقاط بعض ما أبطله ابن هشام من أقسام الواو.

(٢) تتمتها ﴿وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد ٥٧: ٢٦].

(٣) ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن...﴾ [الأحزاب ٣٣: ٧].

(٤) محمد بن عبد الواحد (ـ ٣٤٥هـ) المعروف بغلام ثعلب، لغوي من أحفظ أهل عصره له شرح فصيح ثعلب وغريب مسند أحمد وتفسير أسماء الشعراء وغيرها.

(٥) يعني إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني (ـ ٤٧٨هـ) ولد في جوين من أعمال نيسابور، ودرّس في الحرمين زمناً، وهو إمام عصره فقه الشافعي له «البرهان» في أصول الفقه، والإرشاد وغيرهما.

(٦) ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا...﴾ [الإنسان ٧٦: ٣].

إضمار العامل، والمشهور أنه من عطف المفردات، وإذا فقد أحدُ الشرطين امتنع دخولها، فلا يجوز، نحو: «قام زيدٌ ولا عمرو» [وإنما جاز ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[١] لأن في «غير» معنى النفي.
وإنما جاز قوله:

٦٥٧ ـ فاذهبْ فأيُّ فتىً في النّاسِ أحرزهُ مِن حتفهِ ظُلَمٌ دُعجٌ وَلا جِيَلُ[٢]

لأن المعنى لا فتى أحرزه، مثل ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ولا يجوز][٣] «ما اختصم زيد ولا عمرو» لأنه للمعية لا غير، وأما ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ١٩ ـ ٢٢] فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس.

والرابع: اقترانها بـ«لكن» نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[٤].

والخامس: عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط كـ «مررتُ برجُلٍ قائم زيدٌ وأخوهُ»، ونحو: «زيدٌ قائمٌ عمروٌ وغُلامه» وقولك في باب الاشتغال: «زيداً ضربتُ عمراً وأخاهُ».

والسادس: عطف العقد على النيف، نحو: أحدٌ وعشرُونَ.

والسابع: عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله:

٦٥٨ ـ بكيتُ، وما بُكا رجُلٍ حزينٍ على ربعينِ مسلُوبٍ وبالِ[٥]

والثامن: عطف ما حقُّه التثنية أو الجمع، نحو: قول الفرزدق:

٦٥٩ ـ إنَّ الرَّزيَّةَ لا رزيَّةَ مثلُها فِقدانُ مثلِ محمدٍ ومحمدِ[٦]

وقول أبي نواس:

٦٦٠ ـ أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً لهُ يومُ الترحُّلِ خامسُ[٧]

---

(١) ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة ١: ٧].
(٢) مما أهمله السيوطي ولم نقف على قائله. أحرزته الظُلَمُ: جعلته في حرز.
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة الأولى وفيها بدلاً عنه: «ولا نحو. . .».
(٤) ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ. . .﴾ [الأحزاب ٣٣: ٤٠].
(٥) هو لابن ميادة «الرمّاح بن أبيرد». السيوطي ٢٦٢، وسيبويه ١/ ٢١٤.
(٦) ديوان الفرزدق ١٩٠ والمحمدان هما أخو الحجاج وابنه، وقد جاءه نعي الأول يوم وفاة الثاني.
(٧) ديوان أبي نواس ٣٧. وقد تركه السيوطي لتأخر قائله «مات ١٩٨هـ».

وهذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب، فيقولون: كم أقاموا؟ والجواب: ثمانية، لأن يوماً الأخير رابع، وقد وُصف بأن يوم الترحل خامس له، وحينئذ فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم.

التاسع: عطف ما لا يستغنى عنه كـ«اختصم زيدٌ وعمروٌ»، و«اشترك زيدٌ وعمرٌو». وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب، ومن ذلك: «جلستُ بينَ زيدٍ وعمرٍو»، ولهذا كان الأصمعي يقول: الصواب:

٦٦١ ـ .... بينَ الدَّخُولِ وحوملِ[1]

لا فحومل، وأجيب بأن التقدير: بين نواحي الدخول، فهو كقولك: «جلستُ بين الزَّيدينَ فالعمرين» أو بأنَّ الدَّخُولَ مشتمل على أماكن.

وتشاركها في هذا الحكم «أم» المتصلة في نحو: «سواءٌ علي أقمتَ أم قعدتَ» فإنها عاطفة ما لا يستغنى عنه.

والعاشر والحادي عشر: عطف العام على الخاص وبالعكس، فالأول: نحو: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨]، والثاني: نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧] الآية.

[ويشاركها في هذا الحكم الأخير «حتى» كـ «مات الناسُ حتى الأنبياء، وقدمَ الحاجُّ حتى المشاة» فإنها عاطفة خاصاً على عام][2].

والثاني عشر: عطفُ عاملٍ حُذف وبقي معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد، كقوله:

٦٦٢ ـ .... وزجَّجنَ الحواجبَ والعيونا[3]

أي وكحَّلن العيون، والجامع بينهما التحسين، ولولا هذا التقييد لورد «اشتريْتُه بدرهم فصاعداً»، إذ التقدير فذَهبَ الثمن صاعداً.

والثالث عشر: عطف الشيء على مُرادفه، نحو: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾

---

(١) تقدم برقم ٢٩١.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة الأولى.

(٣) صدره: «إذا ما الغانيات برزن يوماً» وهو للراعي النميري «عبيد بن حصين» في ديوانه ١٥٦، وقيل: إنه ضمن زجج معنى زين ولا شاهد فيه حينئذ. الخزانة ٢/٧٣ والسيوطي ٢٦٣.

[يوسف: ٨٦]، ونحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ﴾ [البقرة: ١٥٧]، ونحو: ﴿عِوَجٗا وَلَآ أَمۡتٗا﴾[١]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لِيلني منكم ذَوو الأحلامِ والنُّهى»[٢] وقول الشاعر:

٦٦٣ ـ .... وألفى قولَها كَذِباً ومَيْنا[٣]

وزعم بعضُهم أن الرواية «كذباً مبيناً» فلا عطف ولا تأكيد، ولك أن تقدر الأحلام في الحديث جمع حُلُم بضمتين فالمعنى لِيلني البالغون العقلاء، وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في «أو»، وأن منه ﴿وَمَن يَكۡسِبۡ خَطِيٓـَٔةً أَوۡ إِثۡمٗا﴾[٤].

والرابع عشر: عطف المقدّم على متبوعه للضرورة كقوله:

٦٦٤ ـ ألا يا نخلةً مِنْ ذاتِ عِرقٍ عليكِ ورحمةُ اللّهِ السَّلامُ[٥]

والخامس عشر: عطف المخفوض على الجِوار كقوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾[٦] فيمن خفض الأرجل، وفيه بحث سيأتي.

تنبيه: زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك على أوجه:

أحدها: أن تستعمل بمعنى «أو»، وذلك على ثلاثة أقسام: أحدها: أن تكون بمعناها في التقسيم كقولك: «الكلمة اسم وفعل وحرف» وقوله:

٦٦٥ ـ .... كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارمُ[٧]

وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة، والصوابُ أنها في ذلك على معناها الأصلي؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس، ولو كانت «أو» هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو، والثاني: أن تكون بمعناها في الإباحة، قاله الزمخشري،

---

(١) ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجٗا وَلَآ أَمۡتٗا﴾ [طه ٢٠: ١٠٧].

(٢) صحيح مسلم: كتاب الصلاة. والرواية فيه: أولو الأحلام.

(٣) صدره كما في ابن سلام ٦٣: «فقدمت الأديم لراهشية» وقائله عدي بن زيد العبادي في قصة الزباء وغدرها بجذيمة. والراهشان: العرقان الظاهران في الذراعين، والمعنى أنها قدمت النطع من عروقه وفصدتها فغدرت به. ويروى «وقددت الأديم...» قددت: قطّعت.

(٤) تتمتها ﴿ثُمَّ يَرۡمِ بِهِۦ بَرِيٓـٔٗا فَقَدِ ٱحۡتَمَلَ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا﴾ [النساء ٤: ١١٢].

(٥) ينسب للأحوص. والنخلة ـ هنا ـ كناية عن امرأة. وذات عرق موضع. الخزانة ١/ ١٩٢ و١/ ٣١٢ وروي عجزه في مجالس ثعلب ١/ ١٩٨ «بروذَ الظل شاعكم السلام» ولا شاهد فيه حينئذ على العطف. سيتكرر برقم ١١٢١.

(٦) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ...﴾ [المائدة ٥: ٦].

(٧) تقدم برقم ١٠١ و٣٢١ و٥٨٩.

وزعم أنه يقال: «جالسِ الحسنَ وابنَ سيرين» أي أحدهما، وأنه لهذا قيل: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[1] بعد ذكر ثلاثة وسبعة، لئلا يتوهم إرادة الإباحة، والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل: «جالسِ الحسنَ وابنَ سيرين» كان أمراً بمجالسة كل منهما، وجعلوا ذلك فرقاً بين العطف بالواو والعطف بـ«أو»، [والثالث: أن تكون بمعناها في التخيير، قاله بعضهم في قوله:

٦٦٦ - وقالوا: نأت فاخترْ لها الصبرَ والبُكا فقلتُ: البُكا أشفى إذن لغليلي[2]

قال معناه أو البكاء، إذ لا يجتمع مع الصبر. ونقول: يحتمل أنّ الأصل: «فاختر من الصبر والبكاء»، أي أحدهما، ثم حذف مِنْ كما في ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾[3] ويؤيده أن أبا علي القالي[4] رواه بمن][5] وقال الشاطبي رحمه الله في باب البسملة:

٦٦٧ - .... وصلْ واسكُتا..................[6]

فقال شارحو كلامه: المراد التخيير، ثم قال محققوهم: ليس ذلك من قِبَلِ الواو، بل من جهة أن المعنى «وصِلْ إن شئت واسكتن إن شئت»، وقال أبو شامة: وزعم بعضهم أن الواو تأتي للتخيير مجازاً.

والثاني: أن تكون بمعنى باء الجر كقولهم: «أنتَ أعلم ومالُكَ» و «بِعتُ الشّاء شاةً ودرهماً» قاله جماعة؛ وهو ظاهر.

والثالث: أن تكون بمعنى لام التعليل، قاله الخارزنجيُّ[7]، وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ

---

(١) ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ...﴾ [البقرة ٢:١٩٦].

(٢) قائله كثير عزة وفي الديوان ٢/ ٢٥١: فاختر من الصبر...، وهو مع البيت ٣٩٣ و٤٢٢ من قصيدة واحدة.

(٣) ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ...﴾ [الأعراف ٧:١٥٥].

(٤) إسماعيل بن القاسم (ـ ٣٥٦هـ) تعلّم في بغداد ثم رحل إلى الأندلس واتصل بعبد الرحمٰن الناصر. كان من أحفظ أهل عصره للغة والشعر. له «النوادر» المعروف بأمالي القالي، و«البارع» و«الأمثال» وغيرها.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة الأولى.

(٦) البيت:

ووصلك بين السورتين فصاحة وصلْ واسكتن كل جلاياه حصلا

وهو في متن الشاطبية ص٨. وانظر تعليقنا على الشاهد ٦١٩.

(٧) أحمد بن محمد البستي (ـ ٣٤٨هـ) عالم في الأدب واللغة. له تكملة كتاب العين وشرح أبيات أدب الكاتب.

﴿ٱلَّذِينَ﴾[1]، ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾[2] والصوابُ أن الواو فيهن للمعية كما سيأتي.

٢ و ٣ ـ والثاني والثالث من أقسام الواو: واوان يرتفع ما بعدهما.

إحداهما: واو الاستئناف، نحو: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحج: ٥] ونحو: «لا تأكل السمك وتشربُ اللبن» فيمن رفع، ونحو: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ﴾[3] فيمن رفع أيضاً، ونحو: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ٢٨٢] إذ لو كانت واو العطف لانتصب «نقرّ» ولانتصب أو انجزم «تشرب» ولجزم «يذر» كما قرأ الآخرون. وللزم عطف الخبر على الأمر، وقال الشاعر:

٦٦٨ ـ على الحكَم المأتيِّ يوماً إذا قضى قضيَّتهُ ألاّ يجورَ ويقصِدُ[4]

وهذا متعين للاستئناف، لأن العطف يجعله شريكاً في النفي، فيلزم التناقض. وكذلك قولهم: «دعني ولا أعودُ» لأنه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركُكَ لعقوبتي وتركي لما تنهاني عنه، وهذا باطل، لأن طلبه لترك العقوبة إنما هو في الحال، فإذا تقيد تركُ المنهي عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب، ولو جزم فإما بالعطف ولم يتقدم جازم، أو بـ «لا» على أن تقدر ناهية، ويرده أن المقتضي لترك التأديب إنما هو الخبر عن نفي العود، لا نهيه نفسه عن العود، إذ لا تناقض بين النهي عن العَود وبين العود، بخلاف العود والإخبار بعدمه، ويوضحه أنك تقول: «أنا أنهاه وهو يفعل» ولا تقول: «أنا لا أفعل وأنا أفعل معاً».

والثانية: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، نحو: «جاء زيد والشَّمس طالعة» وتسمى واو الابتداء، ويقدرها سيبويه والأقدمون بـ«إذ»، ولا يريدون أنها بمعناها، إذ لا يرادف الحرفُ الاسمَ، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن «إذ» كذلك، ولم يقدرها بـ«إذا» لأنها لا تدخل على الجمل الاسمية، ووهم أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾[5] فقال: الواو

---

(١) ﴿. . . ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ﴾ [الشورى ٤٢: ٣٤ و٣٥].

(٢) تتمتها ﴿مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنعام ٦: ٢٧].

(٣) تتمتها ﴿فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [الأعراف ٧: ١٨٦].

(٤) نسبة الأعلم «حاشية سيبويه ١/ ٤٣١» لعبد الرحمٰن بن أم الحكم، ونسب في الخزانة ٣/ ٦١٣ لأبي اللحام التغلبي، ولعله الصواب.

(٥) ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۖ . . .﴾ [آل عمران ٣: ١٥٤].

للحال، وقيل بمعنى «إذ»، وسبقه إلى ذلك مكيّ، وزاد عليه فقال: الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل: بمعنى «إذ»، اهـ. والثلاثة بمعنى واحد، فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء.

ومن أمثلتها داخلةً على الجملة الفعلية قوله:

٦٦٩ ـ بأيدي رجالٍ لم يشيموا سيوفهمْ ولمْ تكثرِ القتلى بها حينَ سُلَّتِ[1]

ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذماً.

وإذا سُبقت بجملة حالية احتملت ـ عند مَنْ يجيز تعدد الحال ـ العاطفةَ والابتدائية، نحو: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾[2].

٤ و ٥ ـ الرابع والخامس: واوان ينتصب ما بعدهما، وهما:

واو المفعول معه كـ «سِرتُ والنِّيلَ»، وليس النصب بها خلافاً للجرجاني[3]، ولم يأتِ في التنزيل بيقين، فأما قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[4] في قراءة السبعة ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ﴾ بقطع الهمزة و ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ بالنصب، فتحتمل الواو فيه ذلك، وأن تكون عاطفة مفرداً على مفرد بتقدير مضاف أي: وأمر شركائكم، أو جملة على جملة بتقدير فعلٍ أي: واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة، وموجبُ التقدير في الوجهين أن «أجمعَ» لا يتعلق بالذوات، بل بالمعاني، كقولك: أجمَعوا على قول كذا، بخلاف جمعَ فإنه مشترك، بدليل ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ﴾[5]، ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة: ٢] ويقرأ (فاجمعوا) بالوصل فلا إشكال، ويقرأ برفع الشركاء عطفاً على الواو للفصل بالمفعول.

والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول، فالأول: كقوله:

٦٧٠ ـ ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ مِنْ لُبسِ الشفوفِ[6]

والثاني[7]: شرطُه أن يتقدم الواوَ نفي أو طلب، وسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف،

---

(١) قائله الفرزدق. الديوان ١٣٩. لم يشيموا: لم يغمدوا. سيتكرر برقم ٧٦١.

(٢) تتمتها ﴿وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الأعراف ٧: ٢٤].

(٣) هو عبد القاهر السابقة ترجمته. وهذا رأيه في كتابه: العوامل.

(٤) ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ . . .﴾ [يونس ١٠: ٧١].

(٥) ﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ [طه ٢٠: ٦٠].

(٦) تقدم برقم ٤٧١ و٥١٦ وسيتكرر برقم ٨٦٤ و٩٤٨.

(٧) أي الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم مؤول.

وليس النصب بها خلافاً لهم، ومثالُها ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾(١) وقوله:

٦٧١ ـ لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ ....(٢)

والحقُّ أن هذه واو العطف كما سيأتي(٣).

٦ و ٧ ـ السادس والسابع: واوان ينجر ما بعدهما.

إحداهما: واو القسم، ولا تدخل إلا على مُظهر، ولا تتعلّق إلا بمحذوف، نحو: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾(٤) فإن تلتها واوٌ أُخرى، نحو: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١] فالتالية واو العطف، وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب.

الثانية: واو ربَّ كقوله:

٦٧٢ ـ وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سدولَهُ ....(٥)

ولا تدخل إلا على مُنكَّرٍ، ولا تتعلق إلا بمؤخر، والصحيح أنها واو العطف وأن الجرَّ برُبَّ محذوفة خلافاً للكوفيين والمبرد، وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة:

٦٧٣ ـ وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخترقْ(٦)

وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم، ويوضح كونها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم، قال:

٦٧٤ ـ ووالله لولا تمرُهُ ما حببتُهُ ....(٧)

٨ ـ والثامن: واوٌ دخولُها كخروجها، وهي الزائدة، أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعةٌ، وحمِلَ على ذلك ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾(٨) بدليل الآية الأخرى(٩) وقيل: هي عاطفة،

---

(١) [آل عمران ٣: ١٤٢] وقد تقدمت.

(٢) تتمته «عار عليك إذا فعلت عظيمُ» وهو لأبي الأسود الدؤلي أو للمتوكل الليثي أو لسابق البربري. وينسب أيضاً للأخطل وحسان والطرماح وليس في دواوينهم وإن كان في الملحق المنسوب للأخطل ص٣٩٧. والبيت في حماسة البحتري ١٧٤ والأغاني ١٢/ ١٥٦ والمؤتلف ٢٧٣ والمستقصى ٢/ ٢٦٠ وسيبويه ١/ ٤٢٤ وابن عقيل ٢/ ١٢٦ والسيوطي ٢٦٤ والخزانة ٣/ ٦١٧.

(٣) في الباب الرابع عند الشاهد ٨٦٤ ثم في التنبيه.

(٤) ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس ٣٦: ١ و٢].

(٥) تمامه «عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي» وهو من معلقة امرىء القيس. الديوان ١٥١ وشرح الزوزني ١٠٦.

(٦) تقدم برقم ٦٤١.

(٧) تمامه «ولا كان أدنى من عبيد ومشرق» وهو منسوب في اللسان «حبب» لعيلان بن شجاع.

(٨) ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر ٣٩: ٧٣]. =

والزائدة الواو في ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ﴾[1] وقيل: هما عاطفتان، والجواب محذوف أي كان كيت وكيت، وكذا البحثُ في ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾[2] الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول، أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني، والزيادةُ ظاهرة في قوله:

٦٧٥ - فما بالُ منْ أسعى لأجبرَ عظمَهُ حِفاظاً وينوي مِنْ سفاهتِهِ كسري[3]

وقوله:

٦٧٦ - ولقدْ رمقتكَ في المجالسِ كلِّها فإذا وأنتَ تعينُ منْ يبغيني[4]

٩ - والتاسع: واو الثمانية، ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويهِ، ومن المفسرين كالثعلبي[5]، وزعموا أن العرب إذا عدُّوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيذاناً بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعدها عددٌ مستأنفٌ.

واستدلوا على ذلك بآيات:

إحداها: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[6] إلى قوله سبحانه: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[6] وقيل: هي في ذلك لعطف جملة على جملة، إذ التقدير هم سبعة ثم قيل: الجميع كلامهم، وقيل: العطف من كلام الله تعالى، والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم، وإن هذا تصديق لهذه المقالة كما أن ﴿رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ﴾[6] تكذيبٌ لتلك المقالة ويؤيده قول ابن عباس رضي الله عنهما: حين جاءت الواو انقطعت العدَّة، أي لم تبق عدة عادٌ يلتفت إليها.

فإن قلت: إذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء ﴿قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[7]؟.

قلت: وجه الجملة الأولى توكيد صحة التصديق بإثبات علم المصدق، ووجه الثانية الإشارة إلى أن القائلين تلك المقالةَ الصادقة قليل، أو أن الذي قالها منهم عن يقين قليل، أو لما

---

(٩) ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ...﴾ [الزمر ٣٩: ٧١].

(١) تقدمت.

(٢) تتمتها ﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ...﴾ [الصافات ٣٧: ١٠٣ - ١٠٥].

(٣) قيل: هو لابن الذئبة ربيعة بن عبد ياليل وقيل لوعلة بن الحارث. وانظر السيوطي ٢٦٤.

(٤) لم نقف على قائله، وأهمله السيوطي.

(٥) أبو إسحاق أحمد بن محمد النيسابوري (ـ ٤٢٧هـ) عالم في العربية، له: الكشف والبيان في تفسير القرآن.

(٦) ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ...﴾ [الكهف ١٨: ٢٢].

(٧) تقدمت.

كان التصديق في الآية خفياً لا يستخرجه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك ولهذا كان يقول: أنا من ذلك القليل، هم سبعة وثامنهم كلبهم.

وقيل: هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم إشارة أي هؤلاء سبعة؛ ليكون في الكلام ما يعمل في الحال، ويرد ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنوياً ممتنع، ولهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق:

٦٧٧ ـ .... وإذْ مــا مِـثْـلَـهُـمْ بَـشَـرُ[١]

إن «مثلهم» حال ناصبها خبر محذوف، أي وإذ ما في الوجود بشر مماثلاً لهم.

الثانية: آية الزمر؛ إذ قيل: ﴿فُتِحَتْ﴾[٢] في آية النار لأن أبوابها سبعة، ﴿وَفُتِحَتْ﴾[٣] في آية الجنة إذ أبوابها ثمانية، وأقول: لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكر عددٍ البتة، وإنما فيها ذكر الأبواب، وهي جمع لا يدل على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلة عليه، بل على جملة هو فيها، وقد مر أن الواو في ﴿وَفُتِحَتْ﴾[٤] مُقحمة عند قوم وعاطفة عِند آخرين، وقيل: هي واو الحال، أي جاؤوها مُفتَّحة أبوابُها كما صرح بمفتحة حالاً في ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠] وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة، قيل: وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم.

الثالثة: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[٥] فإنه الوصف الثامنُ، والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهة أن الأمر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان، بخلاف بقية الصفات، أو لأن الآمرَ بالمعروف ناهٍ عن المنكر، وهو ترك المعروف، والناهي عن المنكر آمر بالمعروف، فأشير إلى الاعتداد بكل من الوصفين وأنه لا يكتفى فيه بما يحصل في ضمن الآخر، وذهب أبو البقاء على إمامته في هذه الآية مذهب الضعفاء فقال: إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذاناً بأن السبعة عندهم عدد تام، ولذلك قالوا: سبع في ثمانية، أي سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنما دخلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها.

الرابعة: ﴿وَأَبْكَارًا﴾[٦] في آية التحريم، ذكرها القاضي الفاضلُ[٧]، وتبجح باستخراجها،

---

(١) تقدم برقم ١٢٧ وسيتكرر برقم ٩٠٧ و١٠١٩. (٢) تقدمت.
(٣) تقدمت. (٤) تقدمت.
(٥) ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْأَٰمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ . . .﴾ [التوبة ٩: ١١٢].
(٦) ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم ٦٦: ٥].
(٧) عبد الرحيم بن علي البيساني (ـ ٥٩٦هـ) كاتب مترسل من وزراء صلاح الدين الأيوبي ومقرّبيه =

وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبي، والصوابُ أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة؛ فلا يصح إسقاطها، إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة، و«واو» الثمانية عند القائلِ بها صالحة للسقوط، وأما قول الثعلبي إن منها الواو في قوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[١] فسهو بيِّن، وإنما هذه واو العطف، وهي واجبة الذكر، ثم إن ﴿أَبْكَارًا﴾ صفة تاسعة لا ثامنة؛ إذ أولُ الصفات ﴿خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾[٢] لا ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾، فإن أجاب بأن مسلمات وما بعده تفصيلٌ لخيراً منكن فلهذا لم تُعدَّ قسيمةً لها، قلنا: وكذلك ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾[٢] تفصيلٌ للصفات السابقة فلا نعدهما معهن.

١٠ ـ والعاشر: الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أنَّ اتصافه بها أمرٌ ثابت، وهذه الواو أثبتها الزمخشري ومَن قلَّده وحملوا على ذلك مواضع الواوُ فيها كلِّها واوُ الحالِ نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٣] الآية ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[٤]، ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] والمسوِّغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران: أحدهما: خاص بها، وهو تقدم النفي. والثاني: عام في بقية الآيات وهو امتناع الوصفية، إذ الحالُ متى امتنع كونُها صفةً جاز مجيئها من النكرة، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو: «في الدَّار قائماً رجُلٌ» وعند جمودها نحو: «هذا خاتمٌ حديداً» و «مررتُ بماءٍ قعدَةَ رجُلٍ»[٥] ومانع الوصفية في هذه الآية أمران: أحدهما: خاص بها، وهو اقتران الجملة بـ«إلاَّ»؛ إذ لا يجوز التفريغ في الصفات، لا تقول: «ما مررت بأحد إلا قائم» نص على ذلك أبو علي وغيره. والثاني: عام في بقية الآيات، وهو اقترانها بالواو.

١١ ـ والحادي عشر: واو ضمير الذكور، نحو: «الرِّجالُ قامُوا» وهي اسم، وقال الأخفش والمازني: حرف، والفاعل مستتر، وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نُزِّلُوا منزلتهم، نحو:

= خلّف رسائل كثيرة، ولم يؤلف كتباً وإنما ذكر ذلك في مجلس. والتصحيح الآتي ليس لابن هشام ولكنه لنحويّ شهد المجلس وردّ على عبد الرحيم فقبل رده. حاشية الكشاف ٤/ ٤٥٤.

(١) ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ . . .﴾ [الحاقة ٦٩: ٧].

(٢) تقدمت الآية.

(٣) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢: ٢١٦].

(٤) من آية الكهف.

(٥) قعدةَ: حال جامدة من الاسم النكرة «ماءٍ» والمعنى أن الماء الذي مرَّ به يكفي لقعود رجل فيه.

قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ﴾[1] وذلك لتوجيه الخطاب إليهم، وشذَّ قوله:

٦٧٨ - شربتُ بها والدِّيكُ يدعُو صباحه إذا ما بنُو نعشٍ دنوا فتصوَّبُوا[2]

والذي جرَّأه على ذلك قوله: «بنو» لا بنات، والذي سوَّغ ذلك أن ما فيه من تغيير نظم الواحد شبَّهه بجمع التكسير، فسهل مجيئه لغير العاقل، ولهذا جاز تأنيث فعلِهِ نحو: ﴿إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[3] مع امتناع قامت الزيدون.

١٢ - الثاني عشر: واو علامة المذكرين في لغة طيء أو أزد شنوءة أو بَلْحارث، ومنه الحديث «يتعاقبُونَ فيكم ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهارِ»[4] وقوله:

٦٧٩ - يلُومُونني في اشتراءِ النَّخيـ ـلِ أهلي فكلُّهمُ ألوَمُ[5]

وهي عند سيبويه حرف دالّ على الجماعة كما أن التاء في «قالت» حرفٌ دالّ على التأنيث، وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعلية، ثم قيل: إن ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ والجملة خبر مقدم، وكذا الخلاف في نحو: «قامَا أخواكَ» و «قُمنَ نسوتُكَ» وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، قال أبو سعيد: نحو: «أكلُوني البراغيثُ» إذ وصفت بالأكل لا بالقَرْص، وهذا سهو منه، فإن الأكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة، وقال ابن الشجري: عندي أن الأكل هنا بمعنى العُدوان والظلم كقوله:

٦٨٠ - أكلتَ بنيكَ أكلَ الضَّبِّ حتى وجدتَ مرارةَ الكلأ الوبيلِ[6]

أي ظلمتهم، وشبه الأكل المعنوي بالحقيقي، والأحسنُ في الضب في البيت ألاّ يكون في موضع نصب على حذف الفاعل أي مثل «أكلك الضبَّ»، بل في موضع رفع على حذف المفعول أي مثل «أكل الضب أولاده» لأن ذلك أدخل في التشبيه، وعلى هذا فيحتمل الأكل

---

(١) ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ [النمل ٢٧: ١٨].

(٢) البيت للنابغة الجعدي «قيس بن عبد الله» الديوان ص٤ وينسب لجرير وليس في ديوانه وهو في سيبويه ١/ ٢٤٠ والخزانة ٣/ ٤٢١ والسيوطي ٢٦٥.

(٣) ﴿۞وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ وَجُنُودُهُۥ بَغۡيٗا وَعَدۡوًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [يونس ١٠: ٩٠].

(٤) صحيح البخاري: كتاب التوحيد. وصحيح مسلم: كتاب الصلاة. وفي البخاري أيضاً «كتاب بدء الخلق»: «الملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٥) ينسب هذا البيت إلى أحيحة بن الجلاح، ويروى: وكلهم يعذل.

(٦) هو لأرطاة بن سهية في رجل طرد أولاده شاباً ثم احتاج إليهم شيخاً. وانظر قصته في السيوطي ٢٦٥.

الثاني أن يكون معنوياً لأن الضب ظالم لأولاده بأكله إياهم[1]، وفي المثل «أعق من ضب» وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[2]، ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[3] وحملهُما على غير هذه اللغة أولى لضعفها، وقد جُوِّز في ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أن يكون بدلاً من الواو في «وأسروا» أو مبتدأ خبره إما «وأسرّوا» أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام، أي يقولون: هل هذا، وأن يكون خبراً لمحذوف أي هم الذين، أو فاعلاً بـ«أسرُّوا» والواو علامة كما قدمنا، أو بـ«يقول» محذوفاً، أو بدلاً من واو ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾[3] وأن يكون منصوباً على البدل من مفعول «يأتيهم» أو على إضمار أذم أو أعني، وأن يكون مجروراً على البدل من «الناس» في ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾[4] أو من «الهاء والميم» في ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾[5] فهذه أحد عشر وجهاً، وأما الآية الأولى فإذا قدرت الواوان فيها علامتين، فالعاملان قد تنازعا الظاهر؛ فيجب حينئذٍ أن تقدر في أحدهما ضميراً مستتراً راجعاً إليه، وهذا من غرائب العربية، أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين، ويجوز كون «كثير»[5] مبتدأ وما قبله خبراً، وكونه بدلاً من الواو الأولى مثل «اللهمَّ صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيم» فالواو الثانية حينئذ عائدة على متقدم رتبةً، ولا يجوز العكس، لأن الأولى حينئذٍ لا مفسر لها.

ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة: «جاؤوني من جاءَكَ» لأنها لم تُسمع إلا مع ما لفظه جمع، وأقول: إذا كان سببُ دخولها بيانَ أنَّ الفاعل الآتي جمع كان لحاقها هنا أولى، لأن الجمعية خفية.

وقد أوجب الجميعُ علامةَ التأنيث في «قامت هند» كما أوجبوها في «قامت امرأة» وأجازوها في «غلتِ القدرُ، وانكسرَتِ القوسُ» كما أجازوها في «طلعتِ الشمسُ، ونفعتِ الموعظةُ».

وجوز الزمخشري في ﴿لَّا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧] كونَ «مَنْ» فاعلاً والواو علامة.

---

(١) كذا في المخطوطتين والصواب: إياها. والمثل الآتي في مجمع الأمثال ١/٥٠٩.

(٢) ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة ٥: ٧١].

(٣) ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ۝١ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [الأنبياء ٢١: ١ ـ ٣].

(٤) تقدمت.

(٥) من الآية المذكورة.

وإذا قيل: «جاؤوا زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ» لم يجز عند ابن هشام[١] أن يكون من هذه اللغة، وكذا تقول في: «جاءا زيد وعمرو» وقول غيره أولى، لما بينا من أن المراد بيان المعنى. وقد رُدَّ عليه بقوله:

٦٨١ - . . . . وقد أسلماهُ مُبْعَدٌ وحميمُ[٢]

وليس بشيء، لأنه إنما يمنع التخريجَ لا التركيب، ويجب القطع بامتناعها في نحو: «قامَ زيدٌ أو عمرو» لأن القائم واحد، بخلاف «قام أخواك أو غلاماك» لأنه اثنان، وكذلك تمتنع في «قام أخواك أو زيد» وأما قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾[٣] فمن زعم أنه من ذلك فهو غالط، بل الألف ضمير الوالدين في ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾[٣] وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه «أحدهما أو كلاهما»، أو أحدهما بدل بعض، وما بعده بإضمار فعل، ولا يكون معطوفاً، لأن بدل الكل لا يعطف على بدل البعض، لا تقول: «أعجبني زيدٌ وجهه وأخُوك» على أن الأخ هو زيد، لأنك لا تعطف المبيِّن على المخصِّص.

فإن قلت: «قام أخواكَ وزيد» جاز «قاموا» بالواو، إن قدرته من عطف المفردات؛ و «قاما» بالألف إن قدرته من عطف الجمل، كما قال السهيلي في: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إن التقدير ولا يأخذه نوم.

١٣ - والثالث عشر: واو الإنكار، نحو: «آلرجُلوه» بعد قول القائل: قام الرجلُ والصواب ألاّ تعدَّ هذه، لأنها إشباع للحركة، بدليل «آلرَّجُلاه» في النصب، و «آلرَّجُليه» في الجر، ونظيرها الواو في «مَنُو» في الحكاية، وفي «أنظُورُ» من قوله:

٦٨٢ - . . . . مِن حوثُما سلكوا أدنُو فأنظُورُ[٤]

وواو القوافي كقوله:

٦٨٣ - . . . . سُقيتِ الغيثَ أيّتها الخيامُو[٥]

---

(١) هو الخضراوي المتقدم ذكره.

(٢) صدره «تولى قتال المارقين بنفسه» وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات «الديوان ١٩٦» في رثاء مصعب بن الزبير. المبعد والحميم: الغريب والصديق. ابن عقيل ١/ ١٦٩. سيتكرر برقم ٦٩٢.

(٣) ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء ١٧: ٢٣].

(٤) صدره «وإنني حيثما يثني الهوى بصري» وهو في سر الصناعة ٣٠ وأسرار العربية ٤٥ والإنصاف «مسألة ٢» وشواهد التوضيح ٢٤ والسيوطي ٢٦٦ والخزانة ١/ ٥٨... ولم ينسبه أحد إلى قائل.

(٥) صدره «متى كان الخيام بذي طلوح» وقائله جرير، الديوان ٥١٢ وسيبويه ٢/ ٢٩٨. وهو مع الشاهد ١٥٢ من قصيدة واحدة.

١٤ ـ الرابع عشر: واو التذكر، كقول مَن أراد أن يقول: «يقوم زيد» فنسيَ «زيد» فأراد مدَّ الصوت ليتذكر، إذ لم يرد قطع الكلام «يقُومُو» والصوابُ أن هذه كالتي قبلها.

١٥ ـ الخامس عشر: الواو المُبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل[١]: ﴿وإليهِ النُّشورُ وأمنتم﴾[٢]، ﴿قال فرعونُ وآمنتمْ بهِ﴾[٣] والصوابُ ألاَّ تعد هذه أيضاً، لأنها مُبدلة، ولو صح عدُّها لصحَّ عدُّ الواو من أحرف الاستفهام.

وا: على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف نداء مختصاً بباب النُّدبة، نحو: «وازيداه» وأجاز بعضُهم استعماله في النداء الحقيقي.

والثاني: أن تكون اسماً لأعجب، كقوله:

٦٨٤ ـ وا، بأبي أنتِ وفُوكِ الأشنبُ كأنما ذُرَّ عليهِ الزَّرنبُ
أوْ زنجبيلٌ وهْوَ عندي أطيبُ[٤]

وقد يقال: «وَاها» كقوله:

٦٨٥ ـ واهاً لِسلمى ثُمَّ وَاهاً وَاها[٥]

ووَيْ كقوله:

٦٨٦ ـ ويْ، كأنْ مَن يكنْ لهُ نشب يُحْـ ـبَبْ، ومَن يفتقِرْ يعشْ عيشَ ضُرِّ[٦]

وقد تلحق هذه كافُ الخطابِ كقوله:

٦٨٧ ـ ولقدْ شفى نفسي وأبرأ سُقمها قِيلُ الفوارس، ويكَ عنترَ، أقدمِ[٧]

---

(١) أبو عمر محمد بن عبد الرحمٰن المكي (ـ ٢٩١هـ) قارىء كان له فضل انتشار قراءة ابن كثير.
(٢) ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ﴾ [الملك ٦٧: ١٥ و١٦].
(٣) ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ . . .﴾ [الأعراف ٧: ١٢٣].
(٤) الرجز لبعض بني تميم. الزرنب: نبت طيب الرائحة.
(٥) بعده «هي المنى لو أننا نلناها» وهو رجز منسوب لرؤبة ولأبي النجم «الفضل بن قدامة».
(٦) البيت لسعيد بن زيد الصحابي أحد المبشَّرين بالجنة، أو لأبيه زيد بن عمرو بن نفيل القرشي أشهر الموحِّدين في الجاهلية، وينسب أيضاً لنُبيه بن الحجاج ـ وهو أخو منبّه ـ والبيت في سيبويه ١/ ٢٩٠ والأغاني ١٧/ ٢٠٥ والسيوطي ٢٦٦ والخزانة ٣/ ٩٥ واللسان «وا» وفيه: «قال الكسائي: هو ويك أدخل عليه أنْ، ومعناه ألم تر. وقال الخليل: هي ويْ مفصولة ثم تبتدىء فتقول كأنْ» اهـ.
(٧) من معلقة عنترة، الديوان ١٥٤ وشرح الزوزني ٢٨٤ والخزانة ٣/ ١٠١ و٩٥.

وقال الكسائي: أصل «ويك» ويلك، فالكاف ضمير مجرور، وأما ﴿وَيْ كَأَنَّ اللهَ﴾[1] فقال أبو الحسن: وَيْ: اسم فعل، والكاف: حرف خطاب، وأنَّ على إضمار اللام، والمعنى: أعجبُ لأن الله، وقال الخليل: وَيْ وحدها كما قال:

٦٨٨ - وَيْ كأنْ مَن يكن.......... .... البيت[2]

وكأنَّ للتحقيق كما قال:

٦٨٩ - كأنَّني حِينَ أمسي لا تُكلِّمُني مُتيَّم يشتهي ما ليسَ موجُودا[3]

أي إنني حين أمسي على هذه الحالة.

حرف الألف

والمراد هنا الحرف الهاوي الممتنع الابتداء به، لكونه لا يقبل الحركة، فأما الذي يراد به الهمزة فقد مرَّ في صدر الكتاب.

وابن جني يرى أن هذا الحرف اسمه «لا» وأنه الحرف الذي يذكر قبل الياء عند عدِّ الحروف، وأنه لمّا لم يمكن أن يتلفظ به في أول اسمه كما فعل في أخواته إذ قيل: صاد جيم تُوُصِّل إليه باللاّم كما توصل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء: «الغلام» ليتقارضا، وأن قول المعلمين لام ألف خطأ لأن كُلًّا من اللام والألف قد مضى ذكره، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف، بل سَرد أسماء الحروف البسائط.

ثم اعترض على نفسه بقول أبي النجم:

٦٩٠ - أقبلتُ مِن عندِ زيادٍ كالخرفْ تَخُطُّ رجلاي بخطٍّ مُختلفْ
تُكتِّبانِ في الطّريقِ لامَ الِفْ[4]

وأجاب بأنه لعله تلقّاه من أفواه العامة، لأن الخطّ ليس له تعلق بالفصاحة.

وقد ذكر للألف تسعة أوجه:

---

(١) ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص ٢٨: ٨٢].

(٢) هو الشاهد المتقدم.

(٣) قائله عمر بن أبي ربيعة. وفي الديوان ٣١٢:

كأنه يوم يمسي لا يكلمها ذو بغية يبتغي ما ليس موجودا

وينسب هذا البيت أيضاً ليزيد بن الحكم.

(٤) سيبويه ٢/ ٣٤ والخزانة ١/ ٤٨.

أحدها: أن تكونَ للإنكار، نحو: «أعَمراه» لمن قال: لقيت عمراً.

الثاني: أن تكون للتذكر كرأيت الرّجُلا، وقد مضى أن التحقيق ألاّ يُعدَّ هذان.

الثالث: أن تكون ضمير الاثنين نحو: «الزيدانِ قامَا» وقال المازني: هي حرف، والضمير مستتر.

الرابع: أن تكون علامة الاثنين كقوله:

٦٩١ ـ أُلفِيتا عيناكَ عِندَ القفا ....[1]

وقوله:

٦٩٢ ـ .... وقدْ أسلماهُ مُبعدٌ وحميم[2]

وعليه قول المتنبي:

٦٩٣ ـ ورمى وما رمتا يداهُ فصابني سهمٌ يعذّبُ والسِّهامُ تريحُ[3]

الخامس: الألف الكافَّة كقوله:

٦٩٤ ـ فبيْنا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا إذا نحنُ فيهمْ سوقةٌ ليس نُنصفُ[4]

وقيل: الألفُ بعضُ ما الكافة، وقيل: إشباع، وبين مضافة إلى الجملة، ويؤيده أنها قد أضيفت إلى المفرد في قوله:

٦٩٥ ـ بينا تَعانُقِهِ الكماةَ وروْغِهِ يوماً أتيحَ له جريءٌ سلفعُ[5]

السادس: أن تكون فاصلة بين الهمزتين نحو: ﴿آأنذَرتهمْ﴾[6] ودخولها جائز لا واجب، ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة أو محققة.

السابع: أن تكون فاصلة بين النونين نون النسوة ونون التوكيد نحو: «اضرِبنانِّ» وهذه واجبة.

الثامن: أن تكون لمدِّ الصوت بالمنادى المستغاث، أو المتعجب منه، أو المندوب، كقوله:

---

(١) تمامه «أولى فأولى لك ذا واقيه» والبيت لعمرو بن ملقط وهو مع الشاهد ١٦٤ من قصيدة واحدة. في الشطر الأول تعبير بالهرب. أولى: كلمة تهديد. واقية: مصدر بمعنى وقاية. ذا: منصوب على الحال.

(٢) تقدم برقم ٦٨١.

(٣) هو مما تركه السيوطي في شرحه لتأخر قائله والبيت في ديوانه ١/ ١٦٥.

(٤) تقدم برقم ٥٨٤.

(٥) هذا البيت مع الشاهدين ١٣٧ و٤١٥ من مرثية أبي ذؤيب في أولاده. ديوان الهذليين ١/ ١٨. السلفع: الجريء. والبيت في الخزانة ٣/ ١٨٣. سيتكرر برقم ٩١٨.

(٦) ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [يس ٣٦: ١٠].

٦٩٦ ـ يا يزيدا لآملٍ نيلَ عزٍّ وغِنىً بعد فاقةٍ وهوانِ[1]

وقوله:

٦٩٧ ـ يا عجبا لهذهِ الفَليقهْ هلْ تُذهِبَنَّ القُوَباءَ الرِّيقهْ[2]

وقوله:

٦٩٨ ـ حُمِّلتَ أمراً عظيماً فاصطبرتَ لهُ وقمتَ فيهِ بأمرِ اللّهِ يا عمُرا[3]

التاسع: أن تكون بدلاً من نون ساكنة، وهي إما نون التوكيد أو تنوين المنصوب:

فالأول: نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[4]، ﴿وَلَيَكُونًا﴾[5]، وقوله:

٦٩٩ ـ .... ولا تعبدِ الشيطانَ واللّهَ فاعبُدا[6]

ويحتمل أن تكون هذه النون من باب «يا حرَسيُّ اضرِبا عُنُقَه»[7].

والثاني: كـ«رأيت زيدا»، في لغة غير ربيعة.

ولا يجوز أن تعد الألف المبدلة من نون إذنْ، ولا ألف التكثير كألف قبعثرَى، ولا ألف التأنيث كألف حُبلى، ولا ألف الإلحاق كألف أرْطى، ولا ألف الإطلاق كالألف في قوله:

٧٠٠ ـ مِنْ طَلَلٍ كالأتحميِّ أنهجَا[8]

ولا ألف التثنية كالزيدان، ولا ألف الإشباع الواقعة في الحكاية نحو: «مَنا» أو في غيرها في الضرورة كقوله:

---

(١) لم نقف على قائل البيت، وهو في السيوطي ٢٦٧.

(٢) نسبه اللسان «قوب» إلى ابن قَنان. الفليقة: الداهية. القوباء: داء تقَشّر الجلد. الريقة: الريق. وهو في السيوطي ٢٦٨.

(٣) قاله جرير «الديوان ٣٠٤» في رثاء عمر بن عبد العزيز.

(٤) ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق ٩٦: ١٥]. وقد تقدمت.

(٥) ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف ١٢: ٣٢] وقد تقدمت.

(٦) قال الأعشى:

فإياك والميتات لا تأكلنها ولا تأخذنْ سهماً حديداً لتفصدا
وذا النصب المنصوب لا تنسكنّه ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

هذه رواية الديوان ص١٣٧ ولكن النحاة يروون الشاهد كما في سيبويه ٢/ ١٤٩:

فإياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

وهو مع الشاهد ٣٩٠ و٥٤٥ و٥٨٧ و٦٣٢ و١٠٥٢ من قصيدة واحدة.

(٧) أي من باب مخاطبة المفرد بصيغة المثنى.

(٨) رجز للعجاج، وقبله: «ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا». الأتحمي: البرد المخطط. أنهج: بلي. وهو في سيبويه ١/ ٢٩٩.

٧٠١ ـ أعـوذُ بـالـلّـهِ مـنَ الـعـقـرابِ[١]

ولا الألف التي تبين بها الحركة في الوقف وهي ألف «أنا» عند البصريين، ولا ألف التصغير نحو: ذيَّا واللَّذَيّا، لما قدَّمنا.

حرف الياء

الياء المفردة: تأتي على ثلاثة أوجه؛ وذلك أنها تكون ضميراً للمؤنثة نحو: «تقومينَ وقومي» وقال الأخفش والمازني: هي حرف تأنيث والفاعل مستتر، وحرفَ إنكارٍ نحو: «أزيدنيهْ»[٢]، وحرفَ تذكار نحو: قدي. وقد تقدم البحث فيهما، والصوابُ ألاّ يُعدَّا كما لا تعد ياء التصغير، وياء المضارعة، وياء الإطلاق، وياء الإشباع، ونحوهُنَّ، لأنهن أجزاء للكلمات، لا كلمات.

يا: حرفٌ موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، وقد ينادى بها القريب توكيداً، وقيل: هي مشتركة بين القريب والبعيد، وقيل: بينهما وبين المتوسط، وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً، ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَاۚ﴾ [يوسف: ٢٩] ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسمُ المستغاثُ وأيها وأيتها إلا بها، ولا المندوب إلا بها أو بوا، وليس نصب المنادى بها، ولا بأخواتها أحرفاً، ولا بهن أسماء لـ «أدعو» متحملة لضمير الفاعل، خلافاً لزاعمي ذلك، بل بـ«أدعو» محذوفاً لزوماً، وقول ابن الطراوة «النداء» إنشاء، و«أدعو» خبر، سهوٌ منه، بل أدعو المقدر إنشاء كـ«بِعتُ وأقسمتُ».

وإذا ولي «يا» ما ليس بمنادى كالفعل في ﴿ألا يا اسجدوا﴾[٣] وقوله:

٧٠٢ ـ ألا يـا اسـقـيـانـي قـبـل غـارةِ سِـنـجـالِ ....[٤]

والحرف في نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾[٥] [النساء: ٧٣] «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنيا عاريةٌ يومَ القيامة»[٦] والجملة الاسمية كقوله:

---

(١) بعده «الشائلات عقد الأذناب» ولم نقف على قائله.

(٢) هذا الاسم منوّن، وقد رسم تنوينه «نوناً» لدخول ياء الإنكار عليه ثم كسرت النون لالتقاء الساكنين.

(٣) ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ...﴾ [النمل ٢٧: ٢٥] وما أورده ابن هشام هو قراءة أبي جعفر والكسائي ورويس كما في النشر ٢/ ٣٣٧ والإتحاف ٣٣٦ والبحر المحيط ٧/ ٦٩.

(٤) كذا في المخطوطتين وسيبويه ٢/ ٣٠٧ والسيوطي ٢٦٩. ورواية الأمير والدسوقي: «بعد غارة» وفي المفصل وشرحه ٨/ ١١٤: «ألا يا أصبحاني قبل...» وعجزه في سيبويه: «وقبل منايا قد حضرن وآجال»، وفي السيوطي «وأوجال». ويروى: «وقبل صروف عاديات وآجال» هامش المخطوطة الأولى ١٠٠/ب والبيت للشماخ.

(٥) ﴿وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء ٤: ٧٣] وقد تقدمت.

(٦) البخاري: كتاب التهجد، وقد تقدم ذكر الحديث.

٧٠٣ ـ يا لعنةُ اللّهِ والأقوامِ كلهمُ والصَّالحين على سِمعانَ من جارِ[(١)]

فقيل: هي للنداء والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها، وقال ابن مالك: إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو: ﴿ألا يا اسجدوا﴾[(٢)] فهي للنداء، لكثرة وقوع النداء قبلها نحو: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ﴾[(٣)] ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ﴾[(٤)] ونحو: ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] وإلا فهي للتنبيه.

والله تعالى أعلم

* * *

(١) لم نقف على قائله. وهو من شواهد سيبويه ١/٣٢٠ وابن يعيش ٢/٢٤ والسيوطي ٢٦٩.

(٢) من الآية السابقة.

(٣) ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ...﴾ [البقرة ٢:٣٥].

(٤) ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ...﴾ [هود ١١:٤٨].

الباب الثاني

في تفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها

شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها

الكلام: هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسُن السكوت عليه.

والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله، كـ «قام زيد» والمبتدأ وخبره، كـ «زيد قائم»، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: «ضُرب اللص» و «أقائم الزيدان» و «كان زيد قائماً» و «ظننته قائماً».

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفَين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل؛ فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمّى جملة، والصواب أنها أعمّ منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.

وبهذا التقرير يتضح لك صحة قول ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩٥ ـ ٩٧]: «إن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل، إذ زعم أن ﴿أَفَأَمِنَ﴾ معطوف على ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾» وردَّ عليه مَنْ ظَنَّ أن الجملة والكلام مترادفان فقال: إنما اعترض بأربع جمل، وزعم أن مِنْ عند ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ إلى ﴿وَٱلْأَرْضِ﴾ جملة، لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه.

وبعد، ففي القولين نظر.

أما قول ابن مالك فلأنه كان من حقه أن يعدها ثماني جمل، إحداها: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ وأربعة في حيّز لو ـ وهي «آمنوا، واتقَوا، وفتحنا» والمركبةُ من أنَّ وصلتها مع ثَبَتَ مقدراً، أو مع ثابت مقدَّراً، على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية ـ والسادسة: ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُواْ﴾ والسابعة: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾ والثامنة: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾.

فإن قلت: لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون أن وصلتها مبتدأ لا خبر له، وذلك لطوله وجريان الإسناد في ضمنه.

قلت: إنما مراده أن يبين ما لزم على إعراب الزمخشري، والزمخشري يرى أن «أنّ» وصلتها هنا فاعل بثبت.

وأما قول المعترض فلأنه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل، وذلك لأنه لا يعد ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ جملة؛ لأنها حال مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة برأسها، ويعد «لو» وما في حيزها جملة واحدة: إما فعلية إن قدّر «ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا»، أو اسمية إن قدر «ولو أن إيمانهم وتَقْوَاهم ثابتان»، ويعد ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا﴾ جملة، و ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ كله جملة، وهذا هو التحقيق، ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة؛ لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلاماً تاماً.

انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية

فالاسمية: هي التي صَدْرُها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائمٌ الزيدان، عند من جوَّزه وهو الأخفش والكوفيون.

والفعلية: هي التي صَدْرُها فعل، كقام زيد، وضُرِب اللص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيد، وقُمْ.

والظرفية: هي المُصَدَّرة بظرف أو مجرور، نحو: «أعِنْدَكَ زيد» و «أفي الدار زيد» إذا قدرت «زيداً» فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما، ومَثَّلَ الزمخشريُّ لذلك بـ «في الدار» في قولك: «زيد في الدار» وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعلٌ لا اسم، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه.

وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية لما سيأتي.

تنبيه: مرادُنا بصَدْر الجملة المسنَدُ أو المسنَدُ إليه؛ فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف؛ فالجملة من نحو: «أقائم الزيدان، وَأَزَيْد أخوك، ولعل أباك منطلق، وما زيد قائماً» اسمية، ومن نحو: «أقام زيد، وإنْ قَامَ زيد، وقَدْ قام زيد، وهلاَّ قُمْتَ» فعلية.

والمعتبر أيضاً ما هو صَدْرٌ في الأصل، فالجملة من نحو: «كَيفَ جاء زيد» ومن نحو: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾(١) ومن نحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾(٢) و ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾(٣) فعلية؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير، وكذا الجملة في نحو: «يا عبد الله» ونحو:

---

(١) ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ...﴾ [غافر ٤٠: ٨١].
(٢) ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا ...﴾ [البقرة ٢: ٨٧].
(٣) تتمتها ﴿مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ [القمر ٥٤: ٧].

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾(١)، ﴿وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا﴾(٢)، ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١] لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيداً(٣)، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم والليل.

ما يجب على المسؤول [في المسؤول](٤) عنه أن يفصّل فيه

لاحتماله الاسميةَ والفعليةَ؛ لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين.

ولذلك أمثلة:

أحدها: صَدْرُ الكلام من نحو: «إِذَا قَامَ زَيدٌ فأنا أكْرِمُهُ» وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل إذا، فإن قلنا جوابُهَا فَصَدْرُ الكلام جملة اسمية، وإذا مُقَدَّمة من تأخير، وما بعد إذا مُتَمِّم لها؛ لأنه مضاف إليه، ونظيرُ ذلك قولُكَ: «يَوْمَ يُسَافِرِ زَيْدٌ أنا مُسَافِر» وعكسه قوله:

٧٠٤ ـ فَـبَـيْـنَـا نَـحْـنُ نَـرْقُـبُـهُ أَتَـانَـا ....(٥)

إذا قَدَّرْتَ ألف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية؛ فإن صدر الكلام جملة فعلية، والظرف مضاف إلى جملة اسمية، وإن قلنا العامل في إذا فعلُ الشرطِ، وإذا غير مضافة؛ فصَدْرُ الكلام جملة فعلية قُدِّم ظرفُها كما في قولك: «مَتَى تَقُمْ فَأَنَا أَقُومُ».

الثاني: نحو: «أفي الدَّار زَيْدٌ» و «أعِنْدَكَ عَمْرٌو» فإنا إن قدرنا المرفوعَ مبتدأ أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر؛ فالجملة اسمية ذاتُ خبرٍ في الأولى وذاتُ فاعلٍ مُغْنٍ عن الخبر في الثانية، وإن قدرناه فاعلاً باسْتَقَرَّ ففعلية، أو بالظرف فظرفية.

الثالث: نحو: «يومان» في نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَومَانِ» فإن تقديره عند الأخفش والزجاج: بيني وبين لقائه يومان، وعند أبي بكر وأبي عليّ: أمَدُ انتفاء الرؤية يومان، وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها، ومنذ خبر على الأول ومبتدأ على الثاني، وقال الكسائي وجماعة: المعنى منذ كان يومان، فمنذ ظرف لما قبلها، وما بعدها جملة فعلية فعلها ماض حذف فعلُها، وهي في محل خفض، وقال آخرون: المعنى من الزمن الذي هو يومان، ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمن، وما بعدها جملة اسمية حُذف مبتدؤها، ولا محل لها لأنها صلة.

---

(١) تتمتها ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ...﴾ [التوبة ٩: ٦].

(٢) تتمتها ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَـٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل ١٦: ٥].

(٣) كذا في المخطوطتين والسياق يقتضي: أدعو عبد الله.

(٤) زيادة نقلناها عن الأمير والدسوقي.

(٥) تمامه «معلِّقَ وفضةٍ وزناد راع» وهو لرجل من قيس عيلان وينسب لنصيب وهو في ديوانه ١٠٤ وفي سيبويه ١/ ٨٧ الوفضة: المخلاة أو الجعبة.

الرابع: «مَاذَا صَنَعْتَ» فإنه يحتمل معنيين: أحدهما: ما الذي صنعته؟ فالجملة اسمية قُدِّم خبرُها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه. والثاني: أيَّ شيءٍ صنعتَ، فهي فعلية قُدِّم مفعولُهَا، فإن قلت: «ماذَا صنعتَه» فعلى التقدير الأول الجملةُ بحالها، وعلى الثاني تحتمل الاسميةَ بأن تقدر «ماذا» مبتدأ، و «صنعته» الخبر، والفعليةَ بأن تقدره مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير، ويكون تقديره بعد ماذا؛ لأن الاستفهام له الصدْر.

الخامس: نحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] فالأرجح تقدير بشر فاعلاً ليهدي محذوفاً، والجملة فعلية، ويجوز تقديره مبتدأ، وتقديرُ الاسمية في ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾[1] أرْجحُ منه في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] لمعادلتها للاسمية، وهي ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَـٰلِقُونَ﴾[1] وتقديرُ الفعلية في قوله:

٧٠٥ - .... فقلتُ: أهيَ سرتْ أم عادَني حلمُ؟[2]

أكثر رجحاناً من تقديرها في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] لمعادلتها الفعلية.

السادس: نحو: «قامَا أَخَوَاكَ» فإن الألف إن قدرت حرفَ تثنيةٍ كما أن التاء حرف تأنيث في «قَامَتْ هِندٌ» أو اسماً وأخواك بدل منها فالجملة فعلية وإن قدرت اسماً وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها.

السابع: نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زيْدٌ» فإن قدر «نعم الرجل» خبراً عن زيد فاسمية، كما في «زيْدٌ نِعْمَ الرَّجُل» وإن قدر «زيد» خبراً لمبتدأ محذوف فجملتان فعلية وإسمية.

الثامن: جملة البسملة، فإن قدر: ابتدائي باسم الله، فاسمية، وهو قول البصريين، أو أبدأ باسم الله ففعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب، ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنه يقدر الفعل مؤخراً ومناسباً لما جعلت البسملة مبتدأ له؛ فيقدر باسم الله أقرأ، باسم الله أحلُّ، باسم الله أرتَحِلُ، ويؤيده الحديثُ: «باسمكَ ربِّي وضعتُ جنبي»[3].

التاسع: قولهم: «ما جاءتْ حاجتُكَ؟» فإنه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية، وبنصبها فالجملة اسمية، وذلك لأن جاء بمعنى صار، فعلى الأول «ما» خبرها و «حاجتك» اسمها. وعلى الثاني «ما» مبتدأ واسمها ضمير ما وأنِّث حملاً على معنى ما[4]، و«حاجتك» خبرها.

ونظيرُ «ما» هذه «ما» في قولك: «ما أنتَ وموسى» فإنها أيضاً تحتمل الرفع والنصب، إلا

---

(١) ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۝٥٨ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَـٰلِقُونَ﴾ [الواقعة ٥٦: ٥٨ و٥٩].

(٢) تقدم برقم ٥٦.

(٣) صحيح البخاري: كتاب الدعوات.

(٤) وهو هنا: حاجة.

أن الرفع على الابتدائية أو الخبرية، على خلاف بين سيبويه والأخفش، وذلك إذا قدرت موسى عطفاً على أنت، والنصب على الخبرية أو المفعولية، وذلك إذا قدرته مفعولاً معه، إذ لا بد من تقدير فعل حينئذٍ، أي ما تكون، أو ما تصنع.

ونظيرُ «ما» هذه في هذين الوجهين على اختلاف التقديرين «كيف» في نحو: «كيفَ أنتَ وموسى» إلا أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولاً به، فليس للرفع إلا توجيه واحد، وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية[١] أو الحالية.

العاشر: الجملة المعطوفة من نحو: «قعد عمرو وزيد قائم» فالأرجح الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند مَنْ يوجب توافُقَ الجملتين المتعاطفتين.

ومما يترجح فيه الفعليةُ نحو: «موسى أكرمْه» ونحو: «زيدٌ ليقُمْ وعمروٌ لا يذهبْ» بالجزم، لأن وقوع الجملة الطلبية خبراً قليل، وأما نحو: «زيدٌ قام» فالجملة اسمية لا غير، لعدم ما يطلب الفعل. هذا قول الجمهور، وجوز المبرّد وابن العريف[٢] وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم والتأخير، فإن قلت: «زيد قامَ وعمرو قعدَ عندَه» فالأولى اسمية عند الجمهور، والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع.

انقسام الجملة إلى صُغرى وكُبرى

الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: «زيدٌ قامَ أبوه، وزيدٌ أبوه قائم».

والصغرى: هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: «زيدٌ أبوهُ غُلامُهُ مُنطلق» فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و «غلامه منطلق» صغرى لا غير، لأنها خبر، و «أبوهُ غلامهُ مُنطلقٌ» كبرى باعتبار «غلامه منطلق» وصغرى باعتبار جملة الكلام، ومثله ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] إذ الأصل «لكنْ أنا هوَ الله ربي»، ففيها أيضاً ثلاثة مبتدآت إذا لم يقدر ﴿هُوَ﴾ ضميراً له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر، ثم حذفت همزة أنا حذفاً اعتباطياً، وقيل: حذفاً قياسياً بأن نقلت حركتها ثم حذفت، ثم أدغمت نون لكن في نون أنا.

تنبيهان:

الأول: ما فسّرتُ به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون

---

(١) إذا قدرت «كيف تكون وموسى» وعلى الحالية إذا قدرت «كيف توجد وموسى».

(٢) هو أبو القاسم الحسين بن الوليد (ـ ٣٩٠هـ) نحوي أندلسي، أدّب أولاد المنصور بن أبي عامر. له شرح جمل الزجاجي، وغيره.

مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو: «ظننت زيداً يقوم أبوه».

الثاني: إنما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم، وإنما الوجه استعمال فُعلى أفعلَ بأل أو بالإضافة، ولذلك لحّن مَنْ قال:

٧٠٦ - كأنَّ صُغرى وكُبرى مِنْ فقاقِعها حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ مِنَ الذَّهبِ[(١)]

وقول بعضهم إن «مِنْ» زائدة وإنهما مُضافان على حد قوله:

٧٠٧ - .... بينَ ذراعَيْ وجبهةِ الأسدِ[(٢)]

يردُّه أن الصحيح أن «مِنْ» لا تقحم في الإيجاب، ولا مع تعريف المجرور، ولكن ربما استعمل أفعلُ التفضيل الذي لم يُردْ به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً قال:

٧٠٨ - إذا غابَ عنكمْ أسودُ العينِ كنتمُ كراماً، وأنتم ما أقامَ ألائمُ[(٣)]

أي لِئام، فعلى هذا يتخرج البيت، وقولُ النحويين صغرى وكبرى، وكذلك قول العروضيين: فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى[(٤)].

وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها. ولهذا النوع أمثلة:

أحدها: نحو: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾[(٥)] إذ يحتمل ﴿آتيكَ﴾ أن يكون فعلاً مضارعاً ومفعولاً، وأن يكون اسمَ فاعلٍ ومضافاً إليه مثل ﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ﴾[(٦)]، ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد، وأن همزه يُميلُ الألف من ﴿آتيكَ﴾ وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة.

الثاني: نحو: «زيد في الدار» إذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر.

الثالث: نحو: «إنما أنت سيراً» إذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر، وينبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها.

الرابع: «زيد قائم أبوه» إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ، وأن يقدر فاعلاً بقائم.

---

(١) هو لأبي نواس «الديوان ٧٢» وقد أهمله السيوطي لتأخر قائله.

(٢) صدره «يا من رأى عارضاً أُسَرُّ به» وهو للفرزدق. الديوان ٢١٥، وسيبويه ١/ ٩٢، والخزانة ١/ ٣٦٩ و٢/ ٢٤٦. ذراعا الأسد وجبهته من منازل القمر. العارض: السحاب المعترض. سيتكرر برقم ١٠٤٧.

(٣) هو للفرزدق وليس في ديوانه. أسود العين: اسم جبل.

(٤) الفاصلة الصغرى في العروض ثلاثة أحرف متحركة بعدها حرف ساكن مثل كتبا. والكبرى أربعة أحرف متحركة بعدها ساكن مثل كتبتا.

(٥) ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ...﴾ [النمل ٢٧: ٤٠].

(٦) تتمتها ﴿غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾ [هود ١١: ٧٦].

تنبيه: يتعين في قوله:

٧٠٩ ـ ألا عُـمـرَ ولَّـى مُـسـتـطـاعٌ رجـوعُـه ....(١)

تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على أنها صفة، لا في محل رفع على أنها خبر، لأن «ألا» التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لفظاً ولا تقديراً، فإذا قيل: «ألا ماء» كان ذلك كلاماً مؤلفاً من حرف واسم، وإنما تمَّ الكلام بذلك حملاً على معناه وهو أتمنى ماء، وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبراً ورجوعه فاعلاً(٢) لما ذكرنا، ويمتنع أيضاً تقدير مستطاع صفة على المحل، أو تقدير «مستطاع رجوعه» جملة في موضع رفع على أنها صفة على المحل إجراء لـ «ألا» مُجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها، وهذا أيضاً قول سيبويه في الوجهين، وخالفه في المسألتين المازنيّ والمبرّد.

انقسام الكبرى إلى ذات وجه، وذات وجهين

ذات الوجهين: هي اسمية الصَّدْر فعلية العجز، نحو: «زيدٌ يقوم أبوه» كذا قالوا، وينبغي أن يزاد عكس ذلك في نحو: «ظننتُ زيداً أبوهُ قائم» بناء على ما قدمنا.

وذات الوجه: نحو: «زيد أبوه قائم» ومثله على ما قدمنا نحو: «ظننت زيداً يقوم أبوه».

الجمل التي لا محل لها من الإعراب

وهي سبع(٣)، وبدأنا بها لأنها لم تحلّ محلّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل.

١ ـ فالأولى: الابتدائية، وتسمى أيضاً المستأنفة، وهو أوضح، لأن الجملة الابتدائية تُطلقُ أيضاً على الجملة المصدّرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل، ثم الجمل المستأنفة نوعان:

أحدهما: الجملة المُفتتح بها النطق، كقولك ابتداءً: «زيدٌ قائم» ومنه الجمل المفتتح بها السُّور.

والثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها نحو: «مات فلان، رحمه الله» وقوله تعالى: ﴿قُلْ سَأَتْلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٣ و٨٤] ومنه جملة العامل الملغى

---

(١) تقدم برقم ١٠٩.

(٢) كذا في المخطوطتين، والصواب: نائب فاعل.

(٣) أطال ابن هشام وأكثر من ذكر المسائل والتنبيهات، ونحن نورد ـ تسهيلاً على الطالب ـ أسماء الجمل السبع التي ذكرها وهي:

١ ـ الابتدائية أو المستأنفة ٢ ـ المعترضة ٣ ـ التفسيرية ٤ ـ المجاب بها القسم ٥ـ الواقعة جواباً لشرط غير جازم أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية ٦ـ الواقعة صلة لاسم أو حرف ٧ـ التابعة لما لا محل له.

لتأخره نحو: «زيدٌ قائم أظن» فأما العامل الملغى لتوسطه نحو: «زيد أظن قائم» فجملته أيضاً لا محل لها، إلا أنها من باب جُمل الاعتراض.

ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدر نحو: قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ۝٢٤ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٤ و٢٥] فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدَّر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فُصلتْ عن الأولى فلم تعطف عليها، وفي قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] جملتان حذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، إذ التقدير: سلامٌ عليكم، أنتم قوم منكرون، ومثله في استئناف جملة القول الثانية ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ۝٥١ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾ [الحجر: ٥١ و٥٢] وقد استؤنفت جملتا القول في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [هود: ٦٩] ومن الاستئناف البياني أيضاً قوله:

٧١٠ - زَعَمَ العَواذِلُ أنني في غَمرَةٍ صدَقوا، ولكِنْ غمرَتي لا تَنجلي[١]

فإن قوله: «صدقوا» جوابٌ لسؤال مقدر تقديره: أصدقوا أم كذبوا؟ ومثله قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ۝ رِجَالٌ﴾[٢] فيمن فتح باء ﴿يُسَبَّحُ﴾.

تنبيهات:

الأول: من الاستئناف ما قد يخفى، وله أمثلة كثيرة:

أحدها: ﴿أَفَلَا يَسَّمَّعُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[٣] فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان، أو حال منه، وكلاهما باطل؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمَّع؛ وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً، وقيل: يحتمل أن الأصل «لئلا يسمعوا» ثم حذفت اللام كما في «جئتك أن تكرمني» ثم حذفت أن فارتفع الفعل كما في قوله:

٧١١ - ألا أيهذا الزاجري أحضرُ الوَغى ....[٤]

فيمن رفع «أحضر» واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين.

---

(١) لم يذكر قائله.

(٢) ﴿فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ...﴾ [النور ٢٤: ٣٦ و٣٧].

(٣) ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا...﴾ [الصافات ٣٧: ٦ ـ ٨].

(٤) تمامه «وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي» وهو من معلقة طرفة سيبويه ١/٤٥٢ وابن عقيل ٢/١٢٨ والخزانة ١/٥٧ و٣/٥٩٤ و٦٢٥، وشرح الزوزني ١٥٧. سيتكرر برقم ١٠٨٨.

فإن قلت: اجعلها حالاً مقدرة؛ أي وحفظاً من كل شيطان مارد مُقدَّراً عدم سماعه، أي بعد الحفظ.

قلت: الذي يقدِّر وجودَ معنى الحال هو صاحبها، كالممرور به في قولك: «مررْتُ برجل معه صقرٌ صائداً به غداً» أي مقدراً حال المرور به أن يصيد به غداً، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه.

الثاني: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾(١) بعد قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾(١) فإنه ربما يتبادر إلى الذهن أنه محكي بالقول، وليس كذلك؛ لأن ذلك ليس مقولاً لهم.

الثالث: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾(٢) بعد قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾(٢) وهي كالتي قبلها، وفي «جمال القراء» للسخاوي(٣) أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب، والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب.

الرابع: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ﴾(٤) بعد ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ﴾(٤) لأن إعادة الخلق لم تقع بعدُ فيقرَّروا برؤيتها، ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ﴾(٤).

الخامس: زعم أبو حاتم أن من ذلك ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾(٥) فقال: الوقف على ﴿ذَلُولٌ﴾ جيدٌ ثم يبتدىء ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ على الاستئناف، وردَّه أبو البقاء بأن ﴿وَلَا﴾ إنما تعطف على النفي، وبأنها لو أثارت الأرض كانت ذلولاً، ويردُّ اعتراضَه الأولَ صحةُ «مررْتُ برجلٍ يصلي ولا يلتفت» والثاني: أن أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة، وإنما وجهُ الرد أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها، وبأنهم إنما كلفوا بأمر موجود، لا بأمر خارق للعادة، وبأنه كان يجب تكرار «لا» في «ذلول» إذ لا يقال: «مرَرت برجل لا شاعر» حتى تقول: «ولا كاتب» لا يقال قد تكررت بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾(٥) لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه.

الثاني: قد يحتمل اللفظُ الاستئنافَ وغيرَه، وهو نوعان:

---

(١) ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس ٣٦:٧٦].

(٢) في المخطوطتين وحاشيتي الأمير والدسوقي «فلا يحزنك» والتلاوة بالواو، والآية: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ . . .﴾ [يونس ١٠:٦٥].

(٣) كتاب «جمال القراء وكمال الإقراء» لعلم الدين السخاوي علي بن محمد (ـ ٦٤٣هـ) في القراءات والتجويد والناسخ والمنسوخ والوقف والابتداء.

(٤) ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١٩﴾ قُلْ سِيرُوا۟ فِى . . .﴾ [العنكبوت ٢٩:١٩ و٢٠].

(٥) ﴿. . . إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ . . .﴾ [البقرة ٢:٧١].

أحدهما: ما إذا حُمِلَ على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلاماً نحو: «زيد» من قولك: «نعم الرجل زيد».

والثاني: ما لا يحتاج فيه إلى ذلك؛ لكونه جملة تامة، وذلك كثير جداً نحو: الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨] قال الزمخشري: الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين، ويجوز أن يكون ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ﴾ و ﴿قَدْ بَدَتِ﴾ صفتين، أي بطانةً غيرَ مانعتِكم فساداً باديةً بغضاؤهم. ومنع الواحديُّ هذا الوجه؛ لعدم حرف العطف بين الجملتين، وزعم أنه لا يقال: «لا تتخِذْ صاحباً يؤذيك أحب مفارقتك» والذي يظهر أن الصفة تتعدد بغير عاطف وإن كانت جملة كما في الخبر نحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ١ ـ ٤] وحصل للإمام فخر الدين في تفسير هذه الآية[١] سَهْو؛ فإنه سأل ما الحكمة في تقديم ﴿مِّن دُونِكُمْ﴾ على ﴿بِطَانَةً﴾ وأجاب بأن مَحَطَّ النهي هو ﴿مِّن دُونِكُمْ﴾ لا ﴿بِطَانَةً﴾، فلذلك قدم الأهم، وليست التلاوة كما ذكر، ونظير هذا أن أبا حيان فسر في سورة الأنبياء كلمة ﴿زُبراً﴾ بعد قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ﴾[٢] وإنما هي في سورة «المؤمنون»، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السهو رجلان لخَّصا من تفسيره إعراباً[٣].

الثالث: من الجمل ما جرى فيه خلاف، أمستأنف أم لا؟ وله أمثلة:

أحدها: «أقوم» من نحو: قولك: «إن قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ» وذلك لأن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم، وأن الأصل أقوم إن قام زيد، وأن جواب الشرط محذوف، ويؤيده التزامُهم في مثل ذلك كونَ الشرط ماضياً.

وينبني على هذا مسألتان:

إحداهما: أنه هل يجوز «زيْداً إنْ أتانِي أكْرِمْه» بنصب زيداً؟ فسيبويه يجيزه كما يجيز «زَيْداً أكْرِمْهُ إن أتاني» والقياس أن المبرد يمنعه؛ لأنه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط، فلا يفسر عاملاً فيه.

---

(١) يعني آية آل عمران السابقة.

(٢) آية الأنبياء هي: ﴿وَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ﴾ [الأنبياء ٢١: ٩٣]. أما الآية المشار إليها من سورة «المؤمنون» فهي ﴿فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾ [المؤمنون ٢٣: ٥٣].

(٣) سبقت ترجمة أبي حيان الأندلسي في ص٤٤، وتفسيره مطبوع في ٨ مجلدات باسم «البحر المحيط». أما الرجلان فهما السفاقسي إبراهيم بن محمد (ـ ٧٤٢هـ) والسمين الحلبي أحمد بن يوسف (ـ ٧٥٦هـ).

والثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوفٍ، هل يُجْزَمُ أم لا؟ فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفعُ بالعطف على لفظ الفعل والجزمُ بالعطف على محل الفاء[1] المقدرة وما بعدها.

الثاني[2]: مذ ومنذ وما بعدهما في نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ» فقال السيرافي: في موضع نصب على الحال، وليس بشيء؛ لعدم الرابط، وقال الجمهور: مستأنفة جواباً لسؤال تقديره عند مَن قَدَّر مذ مبتدأ: ما أمد ذلك، وعند من قدرها خبراً: ما بينك وبين لقائه.

الثالث: جملة أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا، فقال السيرافي: حال؛ إذ المعنى قام القوم خالِينَ عن زيد، وجوَّز الاستئناف، وأوجبه ابنُ عصفور، فإن قلت: «جَاءَني رِجَالٌ لَيْسُوا زَيْداً» فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يقال: «جاؤوني ليسوا زيداً» على الحال.

الرابع: الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله:

٧١٢ ـ .... حَـتَّـى مَـاءُ دِجْـلَـةَ أَشْـكَـلُ[3]

فقال الجمهور: مستأنفة، وعن الزجاج وابن دُرُسْتُوَيْهِ أنها في موضع جرّ بحتى، وقد تقدم.

٢ ـ الجملة الثانية[4]: المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتسديداً أو تحسيناً، وقد وقعت في مواضع:

أحدها: بين الفعل ومرفوعه كقوله:

٧١٣ ـ شـجـاكَ ـ أظُـنُّ ـ ربـعُ الـظَّـاعـنـيـنـا .... [5]

ويروى بنصب ربع على أنه مفعول أول، و «شجاك» مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إليه، وقوله:

٧١٤ ـ وقـد أدركـتـنـي ـ والـحـوادث جـمَّـة ـ أسِـنَّـةُ قـومٍ لا ضِـعـافٍ ولا عُـزلِ[6]

وهو الظاهر في قوله:

---

(١) يريد محل الجملة التي بعد الفاء، وفي حاشيتي الأمير والدسوقي أن هذا التعبير تسمح في إدخال الفاء في المحل كما يدخلون حرف الجر مع المجرور.

(٢) أي الثاني من أمثلة الجمل التي في استئنافها خلاف.

(٣) تقدم برقم ٢٠٧.

(٤) من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

(٥) تمامه «ولم تعبأ بعذل العاذلينا» ولم يذكر قائله.

(٦) هو لجويرية بن زيد، وقيل: «حويرثة بن بدر» من بني دارم. السيوطي ٢٧٣.

٧١٥ ـ ألمْ يأتيكَ ـ والأنباءُ تنمِي ـ بما لاقتْ لبونُ بني زيادِ[١]

على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أنَّ يأتي وتنمي تنازعا «ما» فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول؛ فلا اعتراض ولا زيادة، ولكن المعنى على الأول أوجهُ، إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره.

الثاني: بينه وبين مفعوله كقوله:

٧١٦ ـ وبُدِّلتْ ـ والدَّهرُ ذو تبدُّلِ ـ هيفاً دبوراً بالصَّبا والشَّمألِ[٢]

والثالث: بين المبتدأ وخبره كقوله:

٧١٧ ـ وفيهنَّ ـ والأيَّامُ يعثرنَ بالفتى ـ نوادبُ لا يملَلْنَهُ ونوائحُ[٣]

ومنه الاعتراض بجملة الفعل المُلغى في نحو: «زيدٌ ـ أظُنُّ ـ قائم» وبجملة الاختصاص في نحو: قوله عليه الصلاة والسلام: «نحنُ ـ معاشرَ الأنبياء ـ لا نورث»[٤] وقول الشاعر:

٧١٨ ـ نحنُ ـ بناتِ طارقْ ـ نمشي على النَّمارقْ[٥]

وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو: قوله: «أو نبيّ ـ كان ـ موسى» فالصحيح أنها لا فاعل لها، فلا جملة.

والرابع: بين ما أصلُه المبتدأ والخبر كقوله:

٧١٩ ـ وإنِّي لرامٍ نظرةً قِبلَ التي لعلِّي ـ وإنْ شطَّتْ نواها ـ أزُورُها[٦]

وذلك على تقدير أزورها خبر لعل وتقدير الصلة محذوفة، أي التي أقول لعلِّي، وكقوله:

٧٢٠ ـ لعلكَ ـ والموعُودُ حقٌ لقاؤُهُ ـ بدا لك في تلكَ القلوصِ بداءُ[٧]

وقوله:

---

(١) تقدم برقم ١٦٣.

(٢) هو مع الشاهد ٢٧٧ من أرجوزة واحدة لأبي النجم العجلي، والبيت الثاني كله أسماء رياح.

(٣) لمعن بن أوس المزني.

(٤) في مسند أحمد ٢/ ٤٦٣ س٢٧: إنا معشر الأنبياء لا نورث، ما تركتُ بعد مؤونة عاملي ونفقةِ نسائي صدقةً.

(٥) قيل: هو لهند بنت عتبة، أم معاوية بن أبي سفيان، وقيل: بل هو لهند بنت طارق بن بياضة الأيادية تمثلت به أم معاوية من بعد في وقعة أحد. فعلى النسبة الأولى يكون المراد بالطارق: النجم، شبهت أباها به لعلوه وشرفه. انظر السيوطي ٢٧٣.

(٦) هو للفرزدق وليس في ديوانه. الخزانة ٢/ ٤٨١ و٥٥٩. سيتكرر برقم ٧٢٨ و٩٩٣.

(٧) هو لمحمد بن بشير الخارجي قاله في رجل وعده بقلوص ثم مطله. الخزانة ٤/ ٣٦.

٧٢١ ـ يا ليتَ شعري ـ والمُنى لا تنفعُ ـ هل أغدُونْ يوماً وأمري مُجمعُ(١)

إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل شعري بمشعُوري، لتكون الجملة نفسَ المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أي موجود، أو إن ليت لا خبر لها هاهنا إذ المعنى ليتني أشعر، فالاعتراضُ بين الشعر ومعموله الذي عُلِّق عنه بالاستفهام، وقول الحماسي:

٧٢٢ ـ إنَّ الثَّمانينَ ـ وبُلِّغتَها ـ قد أحوجتْ سمعي إلى ترجُمانْ(٢)

وقول ابن هرمةَ:

٧٢٣ ـ إنَّ سُليمى ـ واللّهُ يكلؤُها ـ ضنَّتْ بشيءٍ ما كانَ يرزؤُها(٣)

وقول رؤبة:

٧٢٤ ـ إنِّي ـ وأسطارٍ سُطِرنَ سطرا ـ لقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصرا(٤)

وقول كثيِّر:

٧٢٥ ـ وإني ـ وتهيامي بعزَّةَ بعدما تخلَّيتُ ممَّا بيننا وتخلَّتِ ـ(٥)

لكالمُرتجي ظلَّ الغمامةِ كلَّما تبوَّأ منها للمقيل اضمحلَّتِ

قال أبو علي: تهيامي بعزة جملة معترضة بين اسم إن وخبرها، وقال أبو الفتح: يجوز أن تكون الواو للقسم كقولك: «إني وحُبِّك لضنينٌ بكَ» فتكون الباء متعلقة بالتَّهيام لا بخبر محذوف.

الخامس: بين الشرط وجوابه، نحو: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾ [النحل: ١٠١]، ونحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾(٦)

---

(١) لم يذكر قائله.

(٢) لم يرد البيت في أصل الحماسة ولكن التبريزي استشهد به في شرحه عليها، وهو لأبي المنهال عوف بن مُحلِّم الخزاعي وقد أهمله السيوطي لتأخر قائله «مات ٢٢٠هـ»، فوات الوفيات ٢/ ٢٣٥. سيتكرر برقم ٧٣٨.

(٣) إبراهيم بن علي... بن هرمة (ـ نحو ١٧٠هـ) شاعر غزل مخضرم الدولتين وهو آخر من يحتج به من الشعراء. والبيت مع الشاهد ٧٣٤ من قطعة واحدة. سيتكرر برقم ٧٣٩.

(٤) الرجز لرؤبة في نصر بن نصر بن سيار أمير خراسان، وكان للأمير حاجب يدعى نصراً ـ وقيل: نضرا ـ ويروى البيت أيضاً بنصب «نصر» الثانية، وفي إعراب «نصر» الثانية والثالثة وجوه انظرها في السيوطي ٢٧٤ وحاشية الأمير ٢/ ٥١ والدسوقي ٢/ ٤٦ والخزانة ١/ ٣٢٥ والشذور ٤٣٧ وسيبويه ١/ ٣٠٤. سيتكرر برقم ٧٤٠ و٨٢٧.

(٥) كثيِّر بن عبد الرحمٰن الخزاعي (ـ ١٥٠هـ) شاعر عاشق عُرف بكثيِّر عزة اتصل بعبد الملك بن مروان فأكرمه. والبيتان في ديوانه ١/ ٥٧ وهما مع الشاهدين ٧٧١ و٨٤٩ من قصيدة واحدة.

(٦) تتمتها ﴿ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾ [البقرة ٢: ٢٤].

ونحو: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النساء: ١٣٥]، قاله جماعة منهم ابن مالك، والظاهر أن الجواب ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[(١)] ولا يردُّ ذلك تثنية الضمير كما توهموا لأن «أو» هنا للتنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نص عليه الأبدي، وهو الحق، أما قال ابن عصفور إن تثنية الضمير في الآية شاذة فباطل كبطلان قوله مثل ذلك في إفراد الضمير في: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[(٢)] وفي ذلك ثلاثة أوجه أحدها: أن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عنهما، وسهل إفراد الضمير أمران: معنوي وهو أن إرضاء الله سبحانه إرضاءٌ لرسوله عليه الصلاة والسلام وبالعكس ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]. ولفظي وهو تقديم إفراد أحق ووجه ذلك أن اسم التفضيل المجرد من ال والإضافة واجب الإفراد نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾[(٣)] ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾[(٤)] إلى قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم﴾[(٤)] والثاني: أن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عن اسم الله سبحانه، وحُذف مثله خبراً عن اسمه عليه الصلاة والسلام، أو بالعكس. والثالث: أن ﴿أَن يُرْضُوهُ﴾ ليس في موضع جر أو نصب بتقدير بأن يرضوه، بل في موضع رفع بدلاً عن أحد الاسمين، وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحقُّ من إرضاء غيرهما.

والسادس: بين القسم وجوابه كقوله:

٧٢٦ ـ لعَمري وما عمري عليَّ بهيِّنٍ لقد نطقتْ بُطلاً عليَّ الأقارعُ[(٥)]

وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ﴾[(٦)] الأصلُ أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق، فانتصب الحق الأول ـ بعد إسقاط الخافض ـ بأقسم محذوفاً، والحق الثاني بأقول، واعترض بجملة «أقول الحق» وقدم معمولها للاختصاص، وقرىء برفعهما بتقدير فالحقُّ قسمي والحقُّ أقوله، وبجرهما على تقدير واو القسم في الأول والثاني توكيداً كقولك: «والله والله لأفعلنَّ»، وقال الزمخشري: جر الثاني على أن المعنى وأقول والحق، أي هذا اللفظ، فأعمل

---

(١) وفي شرح الأمير: «في الحقيقة هو دليل جواب محذوف، أي فلا تكتموا الشهادة رأفة به لأن الله أولى...».

(٢) ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة ٩: ٦٢].

(٣) ﴿إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا...﴾ [يوسف ١٢: ٨].

(٤) تتمتها ﴿وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ...﴾ [التوبة ٩: ٢٤].

(٥) للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ١١١ وسيبويه ١/ ٢٥٢ والأقارع: بنو قريع بن عوف. والبيت مع الشواهد ٩١٠ و٩١٤ و٩٧٣ من قطعة واحدة.

(٦) تتمتها ﴿جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص ٣٨: ٨٤ ـ ٨٥].

القول في لفظ واو القسم مع مجرورها على سبيل الحكاية، قال: وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب، اهـ. وقرىء برفع الأول ونصب الثاني، قيل: أي فالحق قسمي أو فالحقَ مني أو فالحق أنا، والأول أولى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[١] الآيات.

والسابع: بين الموصوف وصفته كالآية[١] فإن فيها اعتراضين: اعتراضاً بين الموصوف وهو «قَسَم» وصفته وهو «عظيم» بجملة «لو تعلمون»، واعتراضاً بين ﴿أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ وجوابه وهو ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ بالكلام الذي بينهما، وأما قول ابن عطية ليس فيها إلا اعتراض واحد وهو ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ لأن ﴿وإنه لقَسَم... عظيم﴾ توكيد لا اعتراض فمردود؛ لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض.

والثامن: بين الموصول وصلته كقوله:

٧٢٨ ـ ذاكَ الذي ـ وأبيكَ ـ يعرفُ مالكاً ....[٢]

ويحتمله قوله:

٧٢٨ ـ وإني لرامٍ نظرةً قِبَلَ التي لعلِّي وإن شطَّت نواها أزورُها[٣]

وذلك على أن تقدر الصلة «أزورها» وتقدر خبر لعل محذوفاً، أي لعلِّي أفعل ذلك.

والتاسع: بين أجزاء الصلة نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾[٤] الآيات، فإن جملة ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ معطوفة على ﴿كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ فهي من الصلة، وما بينهما اعتراض بُيِّنَ به قدرُ جزائهم، وجملة ﴿مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ خبر، قاله ابن عصفور، وهو بعيد، لأن الظاهر أن ﴿وَتَرْهَقُهُمْ﴾ لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاءً على كسبهم السيئات، ثم إنه ليس بمتعيّن، لجواز أن يكون الخبر ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ فلا يكون في الآية اعتراض، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر، وما قبلها جملتان معترضتان، وأن يكون الخبر ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ﴾ فالاعتراض بثلاث جمل، أو

---

(١) ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ ...﴾ [الواقعة ٥٦: ٧٥ ـ ٧٧].

(٢) تمامه «والحق يدمغ ترهاتِ الباطل» وهو لجرير. ورواية الديوان ٤٣٠ «...تعرف مالك...».

(٣) تقدم برقم ٧١٩ وسيتكرر برقم ٩٩٣.

(٤) ﴿۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴿٢٦﴾ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [يونس ١٠: ٢٦ و٢٧].

﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ﴾ فالاعتراض بأربع جمل، ويحتمل ـ وهو الأظهر ـ إن الذين ليس مبتدأ، بل معطوف على الذين الأولى أي للذين أحسنوا الحسنى وزيادة، والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها، فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك، ونظيرها في المعنى قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [القصص: ٨٤] وفي اللفظ قولهم: «في الدَّار زيدٌ والحُجرة عمرو» وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الأخفش، وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين، ومما يرجح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في «بمثلها» متعلقة بالجزاء، فإذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر، أي واقع، قاله أبو البقاء، أو «لهم» قاله الحوفي، وهو أحسن، لإغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو «الذين» وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفاً على الحسنى، فلا يحتاج إلى تقدير آخر، وأما قول أبي الحسن وابن كيسان إن «بمثلها» هو الخبر، وإن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في «بحسبك درهم» فمردود عند الجمهور، وقد يؤنس قولهما بقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشورى: ٤٠].

والعاشر: بين المتضايفين كقولهم: «هذا غلامُ واللّهِ زيدٍ» و «لا أخا ـ فاعلم ـ لزيدٍ» وقيل: الأخ هو الاسم والظرف الخبر، وإن الأخ حينئذٍ جاء على لغة القصر، كقوله: «مُكرهٌ أخاكَ لا بطل»[1] فهو كقولهم: «لا عصا لك».

الحادي عشر: بين الجار والمجرور كقوله: «اشتريتهُ بارَى ألفِ درهمٍ».

الثاني عشر: بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله:

٧٢٩ ـ كأنَّ ـ وقد أتى حولٌ كميلُ ـ أثافيها حماماتٌ مُثولُ[2]

كذا قال قوم، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها، وهو اسم كأن، على حد الحال في قوله:

٧٣٠ ـ كأنَّ قلوبَ الطَّيرِ رطباً ويابساً لدى وكرها العُنَّابُ والحشفُ البالي[3]

الثالث عشر: بين الحرف وتوكيده كقوله:

٧٣١ ـ ليت ـ وهلْ ينفعُ شيئاً ليتُ ـ ليتَ شباباً بُوعَ فاشتريتُ[4]

الرابع عشر: بين حرف التنفيس والفعل كقوله:

---

(١) تقدم ذكره، وأن الرواية في كتب الأمثال «مكره أخوك...».
(٢) هو لأبي الغول الطهوي.
(٣) تقدم برقم ٣٩٩ وسيتكرر برقم ٨٠٧.
(٤) الرجز لرؤبة وهو في ابن عقيل ١/ ١٧٧.

٧٣٢ ـ وما أدري ـ وسوف ـ إخال ـ أدري ـ أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ[1]

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإن سوف وما بعدها اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام.

الخامس عشر: بين قد والفعل كقوله:

٧٣٣ ـ أخالدُ قد ـ واللّهِ ـ أوطأتَ عَشوةً ....[2]

السادس عشر: بين حرف النفي ومنفيه كقوله:

٧٣٤ ـ ولا ـ أراها ـ تزالُ ظالمةً ....[3]

وقوله:

٧٣٥ ـ فلا ـ وأبي دهماءَ ـ زالتْ عزيزةً ....[4]

السابع عشر: بين جملتين مستقلتين نحو: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ * نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾[5] فإن ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ تفسير لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أي إن المأتى الذي أمركم الله به هو مكان الحرثِ، ودلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلبُ النَّسلِ لا محض الشهوة، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة، ومثلها في ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤] وقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦] فيمن قرأ بسكون تاء «وضعتْ» إذ الجملتان المُصدَّرتان بـ«إني» من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراضٌ، والمعنى: وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وهُبتْ لها، وقال الزمخشري: هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[6] انتهى، وفي التنظير نظر، لأن الذي في الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة، لا اعتراض واحد بجملتين.

وقد يعترض بأكثر من جملتين كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ

---

(١) تقدم برقم ٥٤ و٢٣٧ وسيرد مرة رابعة برقم ٧٤٣.

(٢) تقدم برقم ٣١١.

(٣) تمامه «تحدث لي نكبة وتنكؤها» والبيت لإبراهيم بن هرمة وهو مع الشاهد رقم ٧٢٣ من قصيدة واحدة.

(٤) تمامه «على قومها ما دام للزند قادح» وهو مجهول القائل. الخزانة ٤/ ٤٥.

(٥) ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ * نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ...﴾ [البقرة ٢: ٢٢٢ و٢٢٣].

(٦) الواقعة ٥٦: ٧٦ وقد تقدمت.

﴿ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿٤٤﴾ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾[١] إنْ قدِّر ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ بياناً للذين أوتوا وتخصيصاً لهم إذ كان اللفظ عاماً في اليهود والنصارى والمراد اليهود، أو بياناً لأعدائكم، والمعترض به على هذا التقدير جملتان، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل، وهي والله أعلم وكفى بالله مرتين، وأما يشترون ويريدون فجملتا تفسير لمقدر؛ إذ المعنى ألم تر إلى قصة الذين أوتوا، وإن علّقت منْ بنصيراً مثل ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾[٢] أو بخبر محذوف على أن ﴿يُحرفونَ﴾ صفة لمبتدأ محذوف، أي قومٌ يحرفون كقولهم: «مِنا ظعنَ ومنا أقامَ» أي منا فريقٌ فلا اعتراض البتة، وقد مرَّ أن الزمخشري أجاز في سورة الأعراف[٣] الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك[٤].

وزعم أبو علي أنه لا يعترض بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر:

٧٣٦ ـ أرَانـي ـ وَلا كـفـرانَ لـلّـهِ أيّـةً لـنـفـسـي ـ قَـدْ طـالـبـتُ غـيـرَ مـنـيـلِ[٥]

إن «أيّة» وهي مصدر «أويتُ له» إذا رحمته ورفقتَ به لا ينتصب بأويتُ محذوفة؛ لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما انتصابه باسم «لا» أي ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي، ولزمه من هذا تركُ تنوين الاسم المطول[٦]، وهو قول البغداديين أجازوا «لا طالعَ جبلاً» أجروه في ذلك مُجرَى المضاف كما أجري مجراه في الإعراب، وعلى قولهم يتخرج الحديث: «لا مانعَ لما أعطيتَ ولا معطيَ لما منعتَ[٧]» وأما على قول البصريين فيجب تنوينُه، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين.

وقد اعترض ابنُ مالك قولَ أبي عليّ بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ [النحل: ٤٣ و٤٤] وبقول زهير:

٧٣٧ ـ لـعـمْـرِيَ ـ والـخـطـوبُ مـغـيّـراتٌ وفـي طـول الـمـعـاشـرةِ الـتـقـالـي ـ[٨]

لـقـد بـالـيـتُ مـظـعـنَ أمِّ أوفـىٰ ولـكـنْ أمُّ أوْفـىٰ لا تُـبـالـي

وقد يجاب عن الآية بأن جملة الأمر دليلُ الجوابِ عند الأكثرين ونفسه عند قوم؛ فهي مع

(١) تتمتها ﴿عَن مَّوَاضِعِهِۦ...﴾ [النساء ٤: ٤٤ ـ ٤٦].
(٢) تتمتها ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ...﴾ [الأنبياء ٢١: ٧٧].
(٣) يعني الآيات ٩٥ و٩٦ و٩٧ من سورة الأعراف وقد تقدمت.
(٤) تقدم ذكره.
(٥) لم يذكر قائله. وأصل «أية» هو أوية ـ بسكون الواو وفتح الياء.
(٦) هو الاسم العامل فيما بعده. وسيأتي ذلك في الباب الخامس، الجهة الثانية، الثالث (ص٧٠١).
(٧) صحيح البخاري: كتاب الآذان وكتاب الاعتصام.
(٨) شرح ديوان زهير ٣٤٢، وأم أوفى: امرأته.

جملة الشرط كالجملة الواحدة، وبأنه يجب أن يقدر للباء متعلق محذوف، أي أرسلناهم بالبينات؛ لأنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان، ولا يعمل ما قبل «إلاّ» فيما بعدها إلا إذا كان مستثنى نحو: «ما قام إلا زيدٌ» أو مستثنى منه نحو: «ما قام إلا زيداً أحدٌ» أو تابعاً له نحو: «ما قام أحدٌ إلا زيداً فاضل».

مسألة: كثيراً ما تشتبه المعترضة بالحالية، ويميزها منها أمور:

أحدها: أنها تكون غير خبرية كالأمرية في ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾[1] كذا مثّل ابن مالك وغيره بناء على ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ متعلقٌ بتؤمنوا، وإن المعنى ولا تظهروا تصديقكم بأن أحداً يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم، وبأن ذلك الأحد يحاجُّونكم عند الله يوم القيامة بالحق فيغلبونكم، إلا لأهل دينكم؛ لأن ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين؛ فإن ذلك يزيدهم ثباتاً، وبخلاف المشركين، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام، ومعنى الاعتراض حينئذٍ أن الهدى بيد الله؛ فإذا قدَّره لأحد لم يضره مكرهم.

والآية محتملة لغير ذلك، وهي أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء، والمراد ولا تظهروا الإيمانَ الكاذبَ الذي توقعونه وجهَ النهار وتنقضونه آخره إلا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام[2] ثم أسلم، وذلك لأن إسلامهم كان أغيَظَ لهم ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب، وعلى هذا فـ «أنْ يؤتى» من كلام الله تعالى، وهو متعلق بمحذوف مؤخر، أي لكراهيةَ أن يؤتى أحد دَبرتم هذا الكيد، وهذا الوجه أرجح لوجهين: أحدهما: أن الموافق لقراءة ابن كثير ﴿أأن يؤتى﴾ بهمزتين، أي لكراهية أن يؤتى قلتم ذلك. والثاني: أن في الوجه الأول عمل ما قبل إلاّ فيما بعدها، مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفاً.

وكالدُّعائية[3] في قوله:

٧٣٨ - إنَّ الثمانين - وبلِّغْتَها - قدْ أحوجتْ سمعي إلى ترجمانْ[4]

وقوله:

٧٣٩ - إن سُليمى - واللّهُ يكلؤُها - ضَنَّتْ بشيءٍ ما كان يرزَؤها[5]

---

(١) تتمتها ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ... ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [آل عمران ٣: ٧٣ و٧٤].

(٢) إسرائيلي كان اسمه «الحصين» ثم قدم علي النبي في المدينة وأسلم فسماه النبي «عبد اللّه» شهد فتح القدس ومات سنة ٤٣هـ.

(٣) عطف على قوله: كالأمرية، في أول المسألة.

(٤) تقدم برقم ٧٢٢.

(٥) تقدم برقم ٧٢٣.

وكالقسمية في قوله:

٧٤٠ - إنــي - وأسـطـارٍ سـطـرْنَ سـطْـراً .... البيت(١)

وكالتنزيهية في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧] كذا مثّل بعضهم.

وكالاستفهامية في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ﴾(٢) كذا مثّل ابن مالك.

فأما الأولى(٣) فلا دليل فيها إذا قدِّر لهم خبراً، وما مبتدأ، والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة، وقُدِّر الكلام تهديداً كقولك لعبدك: لك عندي ما تختار، تريد بذلك إيعاده أو التهكم به، بل إذا قدر «لهم» معطوفاً على «الله» و «ما» معطوفة على «البنات»، وذلك ممتنع في الظاهر؛ إذ لا يتعدَّى فعلُ الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن وفقد وعدم نحو: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾(٤) فيمن ضم الباء، ونحو: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾(٥) ولا يجوز مثل «زيدٌ ضربهُ» تريد ضرب نفسه، وإنما يصح في الآية(٣) العطف المذكور إذا قدر أن الأصل ولأنفسهم ثم حذف المضاف، وذلك تكلف، ومن العجب أن الفراء والزمخشري والحوفي قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف، ولا يصح العطف إلا به.

وأما الثانية(٦) فنص هو وغيرهُ على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي، فالجملة خبرية.

وقد فهم مما أوردته من أن المعترضة تقع طلبية أن الحالية لا تقع إلا خبرية، وذلك بالإجماع وأما قول بعضهم في قول القائل:

٧٤١ - اطـلُـبْ ولاَ تـضْـجـرَ مـنْ مـطـلـبٍ .... (٧)

إن «الواو» للحال، وإن «لا» ناهية؛ فخطأ، وإنما هي عاطفة إما مصدراً يُسبك من أنْ

---

(١) تقدم برقم ٧٢٤ وسيتكرر برقم ٨٢٧.

(٢) ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران ٣:١٣٥].

(٣) يعني الآية المتقدمة من سورة النحل: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ...﴾ [النحل ١٦:٥٧].

(٤) التلاوة في الآية بالخطاب، وهي ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران ٣:١٨٨] وبالخطاب قراءة عاصم وحمزة والكسائي... وأما للغائب فقراءة ابن كثير وأبي عمرو. وانظر إتحاف الفضلاء ١٨٣.

(٥) ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق ٩٦:٦ و٧].

(٦) أي الآية ﴿... وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران ٣:١٣٥] وقد تقدمت.

(٧) تمامه «فآفة الطالب أن يضجرا» لم يذكر قائله، وقد أهمله السيوطي، سيتكرر برقم ٩٩٩.

والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق، أي ليكن منك طلب وعدمُ ضجر، أو جملة على جملة، وعلى الأول ففتحة تضجر إعرابٌ، ولا نافية، والعطف مثله في قولك: «ائتني ولا أجفوَكَ» بالنصب وقوله:

٧٤٢ - فقلتُ ادعِي وأدعوَ إنَّ أندىٰ لصوتٍ أنْ ينادِيَ داعِيانِ[1]

وعلى الثاني[2] فالفتحة للتركيب، والأصل ولا تضجرنْ بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة، و «لا» ناهية، والعطف مثله في قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦].

الثاني[3]: أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كالتنفيس في قوله:

٧٤٣ - وما أدري - وسوفَ، إخالُ، أدْري - ....[4]

وأما قول الحوفي في ﴿إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]: إن الجملة الحالية فمردود، وكـ «لنْ» في ﴿وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾[5]، وكالشرط في ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢]، ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓا۟ أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]، ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥]، ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾[6]، ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ﴾[7] وإنما جاز «لأضربنه إن ذهب وإن مكث»؛ لأن المعنى لأضربنه على كل حال؛ إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

والثالث: أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله:

٧٤٤ - واعلمْ - فعِلمُ المرءِ ينفعهُ - أنْ سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرا[8]

وكجملة ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[9] في قولٍ وقد مضى، وكجملة ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا

---

(١) نسب هذا البيت للحطيئة وللأعشى - وليس في ديوانيهما - ولربيعة بن جشم ولدثار بن شيبان، وهو في سيبويه ٤٢٦/١ وابن عقيل ١٢٦/٢ والسيوطي ٢٨٠. وجاء في اللسان «لوم»: فقلت ادعي وأدعُ فإنّ... أي ادعي ولأدعُ.

(٢) أي على جعل الواو في الشاهد ٧٤١ عاطفة جملة على جملة.

(٣) أي الثاني من الأمور التي تميز الجملة المعترضة من الحالية.

(٤) تقدم برقم ٥٤ و٢٣٧ و٧٣٢.

(٥) ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٤] وقد تقدمت.

(٦) تتمتها ﴿يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل ٧٣: ١٧].

(٧) تتمتها ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الواقعة ٥٦: ٨٦ و٨٧].

(٨) لم يذكر قائله وهو في ابن عقيل ١٤٧/١. (٩) تقدمت.

تُكَذِّبَانِ﴾[1] الفاصلةِ بين ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً﴾[1] وبين الجواب وهو ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ﴾[1] والفاصلة بين ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾[2] وبين ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ﴾[3] وبين صفتيهما، وهي ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾[2] في الأولى و ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ﴾[4] في الثانية، ويحتملان تقدير مبتدأ؛ فتكون الجملة إما صفة وإما مستأنفة.

الرابع: أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي:

٧٤٥ - يا حاديَيْ عِيرِها ـ وأحسبني أوجدُ ميتاً قُبيلَ أفقدُها ـ[5]
قفا قليلاً بها عليَّ؛ فلا أقلَّ من نظرةٍ أُزوّدُها

قوله: «أفقدها» على إضمار أن، وقوله: «أقل» يروى بالرفع والنصب.

تنبيه: للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾[6]: يجوز أن يكون حالاً من فاعل «نعبد» أو من مفعوله؛ لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على «نعبد» وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد، ويردُّ عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهُّماً منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين.

٣ ـ الجملة الثالثة: التفسيرية، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، وسأذكر لها أمثلة توضحها:

أحدها: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى، وهل هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلاً منها إن قلنا: إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولة لقول محذوف، وهو حالَ مثل ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾[7].

الثاني: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل

---

(١) ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ (٣٧) فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (٣٨) فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن ٥٥: ٣٧ ـ ٣٩].

(٢) ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ (٦٢) فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (٦٣) مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن ٥٥: ٦٢ ـ ٦٤].

(٣) ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ (٧٠) فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (٧١) حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن ٥٥: ٧٠ ـ ٧٢].

(٤) تقدمت في الحاشية السابقة.

(٥) شرح ديوان المتنبي ١/١٩٦ وقد تقدم البيت الثاني برقم ٤٣١.

(٦) ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٣٣].

(٧) تتمتها ﴿بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد ١٣: ٢٣ و٢٤].

عمران: ٥٩] فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظِ الجملة من كونه قُدِّر جسداً من طين ثم كوِّن، بل باعتبار المعنى، أي إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمرِّ العادة وهو التولد بين أبوين.

والثالث: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾[١] فجملة تؤمنون تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة معناها الطلب، أي آمنوا، بدليل «يغفر» بالجزم كقولهم: «اتقى الله امرؤٌ فعل خيراً يثبْ عليه» أي ليتق الله وليفعل يثبْ، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام، تنزيلاً للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال.

الرابع: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟﴾[٢] وجوز أبو البقاء كونها حالية على إضمار قد، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا.

الخامس: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾[٣] إن قدِّرت «إذا» غير شرطية فجملة القول تفسير ليجادلونك، وإلا فهي جواب إذا، وعليهما فيجادلونك حال.

تنبيه: المفسرة ثلاثة أقسام: مجرَّدة من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة، ومقرونة بأي كقوله:

٧٤٦ ـ وترمينني بالطرفِ أيْ أنتَ مذنبٌ ....[٤]

ومقرونة بأن نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] وقولك: «كتبتُ إليه أن افعلْ» إن لم تقدر الباء قبل «أن».

السادس: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥] فجملة ليسجننه قيل: هي مفسرة للضمير في بدا الراجع إلى البداء المفهوم منه، والتحقيقُ أنها جوابٌ لقسم مقدر، وأن المفسر مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذلك كونُ القسم إنشاء، لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب، وهو خبري لا إنشائي، وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام، فهذا هو البداء الذي بدا لهم.

ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرةً بنفسها، ويقع ذلك في موضعين:

---

(١) تتمتها ﴿وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ...﴾ [الصف ٦١: ١٠ ـ ١٢].

(٢) ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم ... وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة ٢: ٢١٤].

(٣) تتمتها ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام ٦: ٢٥].

(٤) تقدم برقم ١٢٢ وسيتكرر برقم ٧٦٣.

أحدهما: أن يكون المفسَّرُ إنشاء أيضاً، نحو: «أحسنْ إلى زيدٍ أعطهِ ألف دينار».

والثاني: أن يكون مفرداً مؤدياً معنى جملة نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾(١) الآية.

وإنما قلنا فيما مضى إن الاستفهام مرادٌ به النفي تفسيراً لما اقتضاه المعنى وأوجبته الصناعة لأجل الاستثناء المفرّغ، لا أن التفسير أوجبَ ذلك. ونظيره «بلغني عن زيدٍ كلامٌ واللّهِ لأفعلنَّ كذا».

ويجوز أن يكون ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾(٢) جواباً لبدَا، لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيقَ تجابُ بما يجاب به القسم، قال:

٧٤٧ - ولقد علمتُ لتأتينَّ منيَّتي .... (٣)

وقال الكوفيون: الجملة فاعل، ثم قال هشام وثعلب وجماعة: يجوز ذلك في كل جملة نحو: «يُعجبني تقوم» وقال الفراء وجماعة: جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبياً، وباقترانها بأداة مُعلِّقة نحو: «ظَهرَ لي أقامَ زيدٌ، وعُلِمَ هل قعدَ عمروٌ» وفيه نظر، لأن أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوزة، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء؟ وبعد فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أن المعنى ظهر لي جواب أقام زيد، أي جواب قول القائل ذلك؟ وكذلك في «عُلم أقعد عمرو» وذلك لا بد من تقديره دفعاً للتناقض، إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به.

فإن قلت: ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل.

قلت: قد مضى عن قريب أن الجملة التي يُراد بها اللفظُ يحكم لها بحكم المفردات.

السابع: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾(٤) زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون

---

(١) [الأنبياء ٢١: ٣] وقد تقدمت.

(٢) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف ١٢: ٣٥] وقد تقدمت.

(٣) ذكر السيوطي ص٢٨٠ بيتين، الأول:

ولقد علمت لتأتين منيتي لا بعدها خوف عليّ ولا عدم

ولم يذكر قائله، والثاني:

صادفن منها غرة فأصبنها إن المنايا لا تطيش سهامها

وهو من معلقة لبيد يصف ذئاباً تهاجم بقرة وحشية «شرح الزوزني ٢٢٠».

وأنت ترى أن النحاة صنعوا من صدر الأول وعجز الثاني بيتاً ثم نسبوه للبيد. انظر الخزانة ٤/ ١٣ و٣٣٢ وحاشية الأمير ٢/ ٥٧ والدسوقي ٢/ ٥٧ والأشموني ٢/ ٣٠ وسيبويه ١/ ٤٥٦. سيتكرر برقم ٧٥٤.

(٤) تتمتها ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة ٢: ١١].

نائب الفاعل في «قيل» ضميرَ المصدرِ، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير، وقيل: الظرف نائب عن الفاعل، فالجملة في محل نصب، ويردّ بأنه لا تتم الفائدة بالظرف، وبعدمه في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾[1] والصواب أن النائبَ الجملةُ، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول، فكيف انقلبت مفسرة؟ والمفعول به متعين للنيابة، وقولهم: «الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عنه» جوابه: أن التي يراد بها لفظُها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ نحو: «لا حولَ ولا قُوّةَ إلاَّ باللّهِ كنزٌ من كنوز الجنة»[2] وفي المثل «زعمُوا مطيَّةُ الكذبِ»[3] ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو: «قولي لا إله إلا الله» كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد.

الثامن: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] لأن وعد يتعدى لاثنين، وليس الثاني هنا ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾، لأن ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة، بل هو محذوف، والجملة مفسرة له، وتقديره خيراً عظيماً أو الجنة، وعلى الثاني فوجهُ التفسير إقامة السبب مقام المسبب، إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر.

وقولي في الضابط «الفَضْلة» احترزتُ به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع، لأنها خبر في الحال أو في الأصل[4]، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال في نحو: «زيداً ضربتُه» فقد قيل: إنها تكون ذاتَ محل كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه ولا بد منه.

مسألة: قولنا: إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين، فزعم أنها بحسب ما تفسره، فهي في نحو: «زيداً ضربته» لا محل لها، وفي نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] ونحو: «زيد الخُبزَ يأكله» بنصب الخبز، في محل رفع، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: آكلُهُ، وقال:

٧٤٨ ـ فمَنْ نحنُ نُؤمنْه يبتْ وهو آمنٌ ....[5]

فظهر الجزم، وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يُثبت الجمهورُ وقوعَ البيان والبدل جملة، وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح

---

(١) تتمتها ﴿وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا . . .﴾ [الجاثية ٤٥: ٣٢].

(٢) في صحيح البخاري، كتاب الدعوات: قال: يا عبد اللّه قل: لا حول ولا قوة إلاّ بالله فإنها كنز من كنوز الجنة. أو قال: ألا أدلك على كلمة هي كنز من كنوز الجنة؟ لا حول ولا قوة إلاّ بالله».

(٣) في اللسان: قال شريح «زعموا كنية الكذب». وروى أبو داود في باب الأدب أن صحابياً قال لآخر: ما سمعتَ رسول الله ﷺ يقول في «زعموا»؟ قال سمعته يقول: «بئس مطية الرجل زعموا». وقريب منه في مسند أحمد ٤/ ١١٩ و٥/ ٤٠١ وجامع الأصول ١٢/ ٣٤٤.

(٤) خبر في الحال نحو قل هو الله أحد، وخبر في الأصل نحو: ظننته زيدٌ قائم.

(٥) تمامه «ومن لا نجره يمس منا مفزعا» وهو لهشام المري. سيبويه ١/ ٤٥٨ والخزانة ٣/ ٦٤٠.

جملة مفسرة[١] وإن حصل فيها تفسير، ولم يثبت جوازُ حذفِ المعطوف عليه عطفَ البيان، واختلف في المبدل منه، وفي البغداديات[٢] لأبي عليّ أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة؛ فإنه قال ما ملخصه: إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو: قوله:

٧٤٩ ـ لا تـجـزعـي إنْ مُـنـفِـسـاً أهـلـكـتُـهُ ....[٣]

مجزومان في التقدير، وإنَّ انجزام الثاني ليس على البدلية؛ إذ لم يثبت حذفُ المبدل منه، بل على تكرير إنْ، أي إنْ أهلكت مُنفِساً إن أهلكته، وساغ إضمار إنْ وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة لاتساعهم فيها؛ بدليل إيلائهم إياها الاسمَ، ولأن تقدمها مُقوّ للدلالة عليها، ولهذا أجاز سيبويه «بِمَنْ تَمْرُرْ أمرُرْ» ومنع «مَن تضرب أنزل» لعدم دليلٍ على المحذوف، وهو «عليه»، حتى تقول: «عليه» وقال فيمن قال: «مررتُ برجلٍ صالحٍ إن لا صالحٍ فطالحٍ» بالخفض: إنه أسهلُ من إضمار رُبَّ بعد الواو، ورب شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة كما في «ضربَ غُلامُهُ زيداً» فإنه ضعيف جداً، وحسن في نحو: «ضربُوني وضربتُ قومَكَ» واستغني بجواب الأولى عن جواب الثانية كما استغني في نحو: «أَزَيْداً ظننته قائماً» بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة.

٤ ـ الجملة الرابعة: المجاب بها القسم نحو: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس ٣٦: ٢ ـ ٣] ونحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧] ومنه ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[٤] يقدر لذلك ولما أشبهه القسم.

ومما يحتمل جواب القسم ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[٥] وذلك بأن تقدر الواو عاطفة على ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ﴾[٥] فإنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾[٥] وهذا مراد ابن عطية من قوله: هو قسم، والواو تقتضيه، أي هو جواب قسم و«الواو» هي المحصلة لذلك لأنها عطفت، وتوهم أبو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة، وهي أن «الواو» حرف قسم، فرد عليه بأن يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفياً بـ«إنْ».

---

(١) في أوضح المسالك للمؤلف ٢/ ٥: «لا محل له لأنه مفسر...».

(٢) مسائل في النحو أملاها أبو علي الفارسي في بغداد.

(٣) تقدم برقم ٢٩٩.

(٤) تتمتها ﴿لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَٰرَ...﴾ [الأحزاب ٣٣: ١٥].

(٥) ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ۝٦٨ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ۝٦٩ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ۝٧٠ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا...﴾ [مريم ١٩: ٦٨ ـ ٧١].

تنبيه: من أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٩]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾[(١)]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾[(١)] وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون منهم الزجاج، ويوضحه ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧] وقال الكسائي والفراء ومَن وافقهما: التقديرُ بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن لا تسفكوا، ثم حذف الجار، ثم أنْ فارتفع الفعل، وجوّز الفراء أن يكون الأصل النهي، ثم أخرج مخرج الخبر، ويؤيده أن بعده ﴿وَقُولُوا﴾[(١)] ﴿وَأَقِيمُوا﴾[(١)] ﴿وَآتُوا﴾[(١)].

ومما يحتمل الجواب وغيره قولُ الفرزدق:

٧٥٠ - تعشَّ فإن عاهدتني لا تخُونني ... نكن مثلَ من يا ذئبُ يصطحبان[(٢)]

فجملة النفي إما جواب لعاهدتني كما قال:

٧٥١ - أرى مُحرزاً عاهدتهُ ليُوافقنْ ... فكانَ كمن أغريتهُ بخلافِ[(٣)]

فلا محل لها، أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلها النصب، والمعنى شاهد للجوابية، وقد يحتج للحالية بقوله أيضاً:

٧٥٢ - ألم ترني عاهدتُ ربي وإنني ... لبينَ رتاجٍ قائماً ومقامِ[(٤)]

على حلفةٍ لا أشتمُ الدَّهرَ مُسلماً ... ولا خارجاً من فيَّ زُورُ كلامِ

وذلك أنه عطف «خارجاً» على محل جملة «لا أشتم» فكأنه قال: «حلفتُ غيرَ شاتم ولا خارجاً» والذي عليه المحققون أن «خارجاً» مفعول مطلق، والأصل ولا يخرج خروجاً، ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر، كما عكس في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾[(٥)] لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلماً في المستقبل ولا يتكلم بزور، لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر.

---

(١) ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ ...﴾ [البقرة ٢: ٨٣ و٨٤].

(٢) ديوان الفرزدق ٨٧٠ وسيبويه ١/ ٤٠٤.

(٣) لم تقف على قائله، وقد أهمله السيوطي في شرحه.

(٤) ديوان الفرزدق ٧٦٩ والرواية فيه: «...رتاج قائم ومقام»، سيبويه ١/ ١٧٣.

(٥) ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [الملك ٦٧: ٣٠].

مسألة: قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبراً، فقيل في تعليله: لأن نحو: «لأفعلنَّ» لا محل له، فإذا بني على مبتدأ فقيل: «زيدٌ ليفعلن» صار له موضع، وليس بشيء؛ لأنه إنما منعَ وقوع الخبر جملة قسمية، لا جملة هي جواب القسم، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً؛ إذ لا تنفكُّ إحداهما عن الأخرى، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب كقولك: «قال زيدٌ أقسمُ لأفعلنَّ» وإنما المانعُ عنده إما كونُ جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً؛ لأن الجملتين هاهنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء؛ لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى، ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة، وإما كون الجملة ـ أعني جملة القسم ـ إنشائية، والجملة الواقعة خبراً لا بد من احتمالها للصدق والكذب، ولهذا منع قوم من الكوفيين ـ منهم ابن الأنباري ـ أن يقال: «زيدٌ اضربْه، وزيدٌ هل جاءك؟».

وبعد فعندي أن كلاً من التعليلين ملغى.

أما الأول: فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطاً صارتا به كالجملة الواحدة وإن لم يكن بينهما عمل، وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها، وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[1] قال: «فما» موصولة لا زائدة، وإلا لزم دخولُ اللام على اللام، انتهى. وليس بشيء؛ لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي، وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله ولو كان زائداً، ولهذا اكتفى بالألف فاصلة بين النونات في «اذهبنانِّ» وبين الهمزتين في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[2] وإن كانت زائدة، وكان الجيد أن يستدلَّ بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢] فإن قيل: تحتمل مَن الموصوفية، أي لفريقاً ليبطئن، قلنا: وكذا «ما» في الآية، أي لقومٌ ليوفينهم، ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة، فالاستدلال ثابت وإن قدرت صفة، فإن قيل: فما وجهه والجملة الأولى إنشائية؟ قلت: جاز لأنها غير مقصودة، وإنما المقصود جملة الجواب، وهي خبرية، ولم يُؤتَ بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس.

وأما الثاني: فلأن الخبر الذي شرطُه احتمالُ الصدق والكذب الخبرُ الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ، للاتفاق على أن أصله الإفراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام، وعلى جواز «أين زيد؟ وكيف عمرو؟» وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما مَنعه ثعلب وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٩]، ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾[3]، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾[4] وقوله:

---

(١) ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود ١١:١١١].

(٢) في سورة [البقرة ٢:٦] وقد تقدمت مراراً.

(٣) تتمتها ﴿مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا...﴾ [العنكبوت ٢٩:٥٨].

(٤) تتمتها ﴿سُبُلَنَا...﴾ [العنكبوت ٢٩:٦٩].

٧٥٣ ـ جشأتْ فقلتُ اللذْ خشيتِ ليأتينْ ....(١)

وعندي لما استدل به تأويل لطيف وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضمِّن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً؛ للاستغناء بجواب القسم المقدَّر قبله، ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾(٢) التقدير: والله ليمسّنَّ إن لم ينتهوا يمسس.

تنبيه: وقع لمكي وأبي البقاء وهم في جملة الجواب، فأعرباها إعراباً يقتضي أن لها موضعاً.

فأما مكي فقال في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾(٣) إن ليجمعنكم بدل من الرحمة، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنه زعم أن «اللام» بمعنى أن المصدرية وأن من ذلك ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾(٤) أي أن يسجنوه، ولم يثبت مجيء اللام مصدرية، وخلط مكي فأجاز البدلية مع قوله: إن اللام لامُ جواب القسم، والصواب أنها لام الجواب، وأنها منقطعة مما قبلها إن قدر قسم، أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم إن أجري «بدَا» مجرى أقسم كما أجري علم في قوله:

٧٥٤ ـ ولقدْ علمتُ لتأتينَّ منيتي ....(٥)

وأما أبو البقاء فإنه قال في قوله: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾(٦) الآية: من فتح اللام ففي «ما» وجهان:

أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبر إما ﴿مِّن كِتَٰبٍ﴾ أي لَلذي آتيتكموه من الكتاب،

---

(١) تمامه «وإذا أتاك فلات حينَ مناص» ولم يذكر قائله.

(٢) تتمتها ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة ٥: ٧٣].

(٣) في طبعة محي الدين عبد الحميد وفي حاشيتي الأمير والدسوقي [كتب ربكم على نفسه الرحمة ليجمعنكم] وهو مزج بين آيتين: الأولى ﴿قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُل لِّلَّهِ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [الأنعام ٦: ١٢] وهي الآية المطلوبة للاستشهاد، والثانية ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام ٦: ٥٤]. ولم يقع هذا المزج في المخطوطتين..

(٤) [يوسف ١٢: ٣٥] وقد تقدمت.

(٥) تقدم برقم ٧٤٧.

(٦) ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ...﴾ [آل عمران ٣: ٨١].

أو ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾، واللام جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق قسم، و «جاءكم» عطف على «آتيتكم»، والأصل: ثم جاءكم به، فحذف عائد ما، أو الأصل مصدق له، ثم ناب الظاهر عن المضمر، أو العائد ضمير «استقر» الذي تعلقت به مع.

والثاني: أنها شرطية، واللام موطئة، وموضع «ما» نصب بـ«آتيت»، والمفعول الثاني ضمير المخاطب، و «من كتاب» مثل من آية في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[1] اهـ. ملخَّصاً وفيه أمور:

أحدها: أن إجازته كون «من كتاب» خبراً، فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته؛ لأن «ثم جاءكم» عطف على الصلة.

الثاني: أن تجويزه كون «لتؤمنن» خبراً مع تقديره إياه جواباً لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعاً، وأنه لا موضع له، وإنما كان حقه أن يقدره جواباً لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبراً، وقد يقال: إنما أراد بقوله: «اللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم» أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة، ومجموع الجملتين الخبر، وإنما سمَّى «لتؤمنن» خبراً؛ لأنه الدال على المقصود بالأصالة، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة وأنه لا قسم مقدر، بل أخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم، وقد يقال: لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره؛ للاتفاق على أن وجود المضارع مفتتحاً بلام مفتوحة مختتماً بنون مؤكدة دليلٌ قاطع على القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

والثالث: أن تجويزه كون العائد ضمير استقر يقتضي عود ضميرٍ مفردٍ إلى شيئين معاً، فإنه عائد إلى الموصول.

والرابع: أنه جوز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتفى بكلمة «به» الثانية فيكون كقوله:

٧٥٥ - ولو أن ما عالجتُ لين فؤادها فقسا استُلينَ به لَلانَ الجندلُ[2]

قلنا: قد جوز على هذا الوجه عوْد «به» المذكورة إلى الرسول، لا إلى ما.

والخامس: أنه سمي ضمير «آتيتكم» مفعولاً ثانياً، وإنما هو مفعول أول.

مسألة: زعم الأخفش في قوله:

٧٥٦ - إذا قال: قدْني، قال: بالله حلفةً لِتُغنيَ عني ذا إنائك أجمعا[3]

---

(١) ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ...﴾ [البقرة ٢:١٠٦].
(٢) لم يذكر قائله.
(٣) تقدم برقم ٣٧٨.

أن «لتغني» جواب القسم، وكذا قال في: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾(١) لأن قبله ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾(١) الآية، وليس فيه ما يكون ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ﴾ معطوفاً عليه، والصواب خلاف قوله، لأن الجواب لا يكون إلا جملة، ولام كي وما بعدها في تأويل المفرد، وأما ما استدل به فمتعلَّق اللام فيه محذوف، أي لتشربنَّ لتُغني عني، وفعلنا ذلك لتصغى.

٥ ـ الجملة الخامسة: الواقعة جواباً لشرطٍ غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بـ«الفاء» ولا بـ«إذا» الفجائية، فالأول جواب لو ولولا ولمَّا وكيف. والثاني نحو: «إنْ تقُمْ أقمْ، وإن قمتَ قمتُ» أما الأول: فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني: فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعلُ، لا الجملة بأسرها.

٦ ـ الجملة السادسة: الواقعة صلةً لاسمٍ أو حرفٍ، فالأول نحو: «جاءَ الذي قامَ أبوهُ» فالذي في موضع رفع، والصلة لا محل لها، وبلغني عن بعضهم أنه كان يُلقِّن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدمتُ لك، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: «ليقمْ أيُهم في الدَّار، ولألزمنَّ أيَّهمْ عندكَ، وامرُر بأيِّهم هو أفضلُ» وفي التنزيل ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩] وقرىء: ﴿أَيَّهم أَشَدُّ﴾(٢) بالنصب، وروي:

٧٥٧ ـ .... فسلِّمْ على أيِّهمْ أفضلُ(٣)

بالخفض، وقال الطائي:

٧٥٨ ـ .... فحسبيَ من ذي عندَهم ما كفانيا(٤)

وقال العقيلي:

٧٥٩ ـ نحنُ الَّذونَ صبَّحوا الصباحا(٥)

---

(١) ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ...﴾ [الأنعام ٦: ١١٢ و١١٣].

(٢) ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم ١٩: ٦٩].

(٣) تقدم برقم ١٢٤ وسيتكرر برقم ٩٥٣.

(٤) صدره «فإما كرام موسرون لقيتهم» وهو لمنظور بن سحيم الفقعسي الأسدي، مخضرم من شعراء الحماسة. وليس بنو أسد من طيء ولكنهم كانوا في جوارهم ثم غلبت طيء على أرض بني أسد والبيت في ابن عقيل ١/ ٤٠ و٨٠.

(٥) بعده «يوم النخيل غارة ملحاحا» وينسب لأبي حرب الأعلم العقيلي ولرؤبة ولليلى الأخيلية والبيت في ابن عقيل ١/ ٧٨.

وقال الهذلي:

٧٦٠ - هـمُ الـلاَّؤونَ فـكّـوا الـغُـلَّ عـنـي ....[١]

والثاني[٢]: نحو: «أعجبني أن قمت، أو ما قمت» إذا قلنا: بحرفية ما المصدرية، وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا، لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً، وأما قول أبي البقاء في ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[٣]: إن ما مصدرية وصلتها «يكذبون» وحكمه مع ذلك بأن يكذبون في موضع نصب خبراً لكان، فظاهرهُ متناقضٌ، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من ما ويكذبون، لا منها ومن كان، بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي عليّ وأبي الفتح[٤] وآخرين: إن كان الناقصة لا مصدر لها.

٧ ـ الجملة السابعة: التابعة لما لا محل له نحو: «قام زيد ولم يقم عمرو» إذا قدّرت الواو عاطفة، لا واو الحال.

الجمل التي لها محل من الإعراب

وهي أيضاً سبع[٥]:

١ ـ الجملة الأولى: الواقعة خبراً، وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإنّ، ونصب في بابي كان وكاد، واختلف في نحو: «زيدٌ اضربْهُ، وعمروٌ هلْ جاءكَ» فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية، وهو صحيح، وقيل: نصب بقول مضمر هو الخبر، بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبراً وقد مر إبطاله.

٢ ـ الجملة الثانية: الواقعة حالاً، وموضعها نصب، نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] ونحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿قَالُوٓا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١] ومنه ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[٦] فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم، أو من فاعله، وقرىء «محدثاً» لأن الذكر مختص بصفته مع أنه

---

(١) لم نقف على تتمة هذا البيت ولا قائله.

(٢) يعني الجملة الواقعة صلة لحرف.

(٣) ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٠].

(٤) هم على التوالي: المبرد وابن السرّاج والفارسي وابن جني.

(٥) وهي: ١ ـ الواقعة خبراً ٢ ـ الواقعة حالاً ٣ ـ الواقعة مفعولاً ٤ ـ المضاف إليها ٥ ـ الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم ٦ ـ التابعة لمفرد ٧ ـ التابعة لجملة لها محل. ويلحق ابن هشام بهذه الجمل السبع جملتين هما المستثناة والمسند إليها.

(٦) تتمتها ﴿... وَهُمْ يَلْعَبُونَ * لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ...﴾ [الأنبياء ٢١: ٢ و٣].

قد سبق بالنفي؛ فالحالان على الأول: ـ وهو أن يكون استمعوه حالاً من مفعول يأتيهم ـ مثلهما في قولك: «ما لقي الزَّيدينِ عمرٌو مُصعداً إلاَّ مُنحدرينِ» وعلى الثاني: ـ وهو أن يكون جملة استمعوه حالاً من فاعل يأتيهم ـ مثلهما في قولك: «ما لقي الزَّيدينِ عمرٌو راكباً إلا ضاحكاً» وأما ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ فحالٌ من فاعل ﴿استمعوه﴾ فالحالان متداخلتان، و﴿لاهية﴾[١]: حال من فاعل «يلعبون» وهذا من التداخل أيضاً، أو من فاعل ﴿ٱسْتَمَعُوهُ﴾ فيكون من التعدد لا من التداخل.

ومن مثُل الحالية أيضاً قولُه عليه الصلاة والسلام: «أقْرَبُ ما يكونُ العبدُ منْ ربهِ وهو ساجدٌ»[٢] وهو من أقوى الأدِلةِ على أن انتصاب «قائماً» في «ضربي زيداً قائماً» على الحال، لا على أنه خبر لكان محذوفة؛ إذ لا يقترن الخبر بالواو وقولك: «ما تكلمَ فلانٌ إلاَّ قالَ خيراً»، كما تقول: «ما تكلم إلا قائلاً خيراً»، وهو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوفة، وقول الفرزدق:

٧٦١ - بأيدي رجالٍ لمْ يشيمُوا سُيُوفهمْ ولمْ تكثُرِ القتلى بِها حينَ سُلتِ[٣]

لأن تقدير العطف مفسد للمعنى، وقول كعب رضي الله عنه:

٧٦٢ - .... صافٍ بأبطحَ أضحَى وهْوَ مشمولُ[٤]

وأضحى تامة.

٣ ـ الجملة الثالثة: الواقعة مفعولاً، ومحلها النصب إن لم تنُبْ عن فاعل، وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [المطففين: ١٧] لما قدمناه من أن الجملة التي يُراد بها لفظُها تنزل منزلة الأسماء المفردة.

قيل: وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلِّق، نحو: «عُلم أقَام زيدٌ» وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً، وحملوا عليه ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[٥]، ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾[٦] والصواب خلاف ذلك، وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً.

---

(١) تتمتها ﴿... وَهُمْ يَلْعَبُونَ * لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ...﴾ [الأنبياء ٢١: ٢ و٣].

(٢) صحيح مسلم كتاب الصلاة.

(٣) تقدم برقم ٦٦٩.

(٤) صدره «شجت بذي شَبَم من ماء محنية» شجت: مزجت، أي الخمرة. الشبِم: برودة الماء. مشمول: أصابته ريح الشمال. «شرح ديوان كعب ٧» وهو مع الشاهد ٣٥١ و٤٦٤ و٨٠٦ و١١٨٧ من قصيدة بانت سعاد.

(٥) تتمتها ﴿مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ ...﴾ [السجدة ٣٢: ٢٦].

(٦) [يوسف ١٢: ٣٥] وقد تقدمت.

فإن قلت: وينبغي زيادتها على ما قدمت[(١)] اختياره من جواز ذلك مع الفعل القابيّ المعلق بالاستفهام فقط نحو: «ظهر لي أقام زيدٌ».

قلت: إنما أجزتُ ذلك على أن المسند إليه مضاف محذوف، لا الجملة.

وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب:

أحدها[(٢)]: باب الحكاية بالقول أو مرادفه؛ فالأول: نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في «قعد القرفصاء» إذ هي دالة على نوع خاص من القول؟ فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال: والذي غر الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في «علمت لَزَيْد منطلق» وليس كذلك لأن الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا، اهـ. والصوابُ قولُ الجمهور؛ إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من «ضربتُ زيداً» بأنه مضروب، بخلاف القرفصاء في المثال؛ فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة؛ لأنها نفس القعود، وأما تسمية النحويين الكلام قولاً فكتسميتهم إياه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ. والثاني: نوعان: ما معه حرف التفسير كقوله:

٧٦٣ - وتَرمينني بالطَّرفِ أي أنت مذنبٌ ... وتقلينني لكنّ إياكِ لا أقلي[(٣)]

وقولك: «كتبتُ إليه أنِ افعَل» إذا لم تقدر باء الجر، والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها، وما ليس معه حرف التفسير نحو: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾[(٤)] ونحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢] وقراءة بعضهم ﴿فدَعا ربهُ إني مغلوبٌ﴾[(٥)] بكسر الهمزة وقوله:

٧٦٤ - رجْلانِ من مكّةَ أخبرانا ... إنا رأينا رجلاً عُريانا[(٦)]

روي بكسر «إنَّ» فهذه الجمل في محل نصب اتفاقاً، ثم قال البصريون: النصب بقول مقدر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور، ويشهد للبصريين التصريحُ بالقول في نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥] ونحو: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝ قَالَ رَبِّ

---

(١) تقدم ذكره.

(٢) سيذكر في الباب الثاني.

(٣) تقدم برقم ١٢٢ و٧٤٦.

(٤) تتمتها ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٣٢].

(٥) ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾ [القمر ٥٤: ١٠].

(٦) لم يذكر قائله.

﴿إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾[١] وقول أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] إن الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي، قال: لأن المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم، إنما يصح هذا على قول الكوفيين، وقال الزمخشري: إن الجملة الأولى إجمال، والثانية تفصيل لها، وهذا يقتضي أنها عنده مفسرة ولا محل لها، وهو الظاهر.

تنبيهات:

الأول: من الجمل المحكية ما قد يخفى؛ فمن ذلك في المحكية بعد القول: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾ [الصافات: ٣١] والأصل إنكم لذائقون عذابي، ثم عدل إلى التكلم؛ لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم، كما قال:

٧٦٥ ـ ألم تَرَ أنّي يومَ جوِّ سُوَيقةٍ بكيتُ فنادتني هنيدةُ ماليا[٢]

والأصل: مالَكَ، ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ﴿٣٧﴾ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾ [القلم: ٣٧ و٣٨] أي تدرسون فيه هذا اللفظ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام، وذلك إما على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو الأصل إن لهم لما يتخيرون، ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ﴾[٣] إن يدعو في معنى يقول، مثلها في قول عنترة:

٧٦٦ ـ يدعون عنترُ والرِّماحُ كأنها أشطانُ بئرٍ في لَبانِ الأدهمِ[٤]

فيمن رواه «عنترُ» بالضم على النداء، وإن ﴿مِن﴾ مبتدأ، و ﴿لَبِئْسَ الْمَوْلَىٰ﴾ خبره، وما بينهما جملة اسمية صلة، وجملة ﴿مِن﴾ وخبرها محكية بيدعو، أي إن الكافر يقول ذلك في يوم القيامة، وقيل: مَن مبتدأ حذف خبره: أي إلٰهه، وإن ذلك حكاية لما يقول في الدنيا، وعلى هذا فالأصل يقول: الوثن إلٰههُ، ثم عبر عن الوثن بمن ضرُّه أقربُ من نفعه، تشنيعاً على الكافر.

الثاني: قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو: «أتقولُ موسى في الدَّارِ» فلك أن تقدر موسى مفعولاً أول و «في الدار» مفعولاً ثانياً على إجراء القول مجرى الظن، ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ

---

(١) تتمتها ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا . . .﴾ [مريم ١٩: ٣ و٤].

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٨٩٥. جوّ سويقة: اسم موضع.

(٣) تتمتها ﴿لَبِئْسَ الْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾ [الحج ٢٢: ١٣].

(٤) البيت في ديوانه ١٥٣ وفي شرح الزوزني ٢٨٣ وسيبويه ١/ ٣٣. أشطان: حبال. لبان: صدر. الأدهم: فرس عنترة.

﴿وَإِسْحَٰقَ﴾[١] الآية، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية.

الثالث: قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو: «أوَّلُ قولي إني أحمدُ الله» إذا كسرت إنَّ، لأن المعنى أول قولي هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبي عليّ، زعمَ أنها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر فقدر موجودٌ أو ثابت، وهذا المقدَّر يستغنى عنه، بل هو مفسد للمعنى، لأن «أول قولي إني أحمد الله» باعتبار الكلمات «إن» وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأول ثابت، ويقتضي بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت، اللهم إلا أن يقدر «أول» زائداً، والبصريون لا يجيزونه، وتبع الزمخشري أبا علي في التقدير المذكور، والصوابُ خلافَ قولهما، فإن فتحت[٢] فالمعنى حمد الله، يعني بأي عبارة كانت.

الرابع: قد تقع الجملة بعد القول غيرَ محكية به، وهي نوعان:

محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾[٣] بعد ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ لأن قولهم تم عند قوله: ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾[٣] ثم التقدير: فقال فرعون بدليل: ﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[٣] وقول الشاعر:

٧٦٧ ـ قالتْ له وهو بعيشٍ ضنكِ لا تُكثري لومي وخلي عنكِ[٤]

التقدير قالت له: أتذكر قولك لي إذ ألومك في الإسراف في الإنفاق: لا تكثري لومي، فحذف المحكية بالمذكور، وأثبت المحكية بالمحذوف.

وغير محكية، وهي نوعان: دالة على المحكية، كقولك: «قال زيدٌ لعمروٍ في حاتمٍ، أتظنّ حاتماً بخيلاً» فحذف المقول، وهو «حاتم بخيل» مدلولاً عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه، وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ [يونس: ٧٧] وإن كان الأصل والله أعلم أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر، ثم حذفت مقالتهم مدلولاً عليها بجملة الإنكار، لأن جملة الإنكار هنا محكية بالقول الأول، وإن لم تكن محكية

---

(١) تتمتها ﴿وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ﴾ [البقرة ٢: ١٤٠].

(٢) أي: فإن فتحت همزة أني.

(٣) ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ ۖ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿١١٠﴾ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [الأعراف ٧: ١٠٩ ـ ١١١].

(٤) لم يذكر قائله.

بالقول الثاني. وغير دالة عليه نحو: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]، وقد مرّ البحث فيها(١).

الخامس: قد يوصل بالمحكية غير محكي، وهو الذي يسميه المُحدِّثونَ مُدرَجا، ومنه ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾(٢) بعد حكاية قولها، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول.

الباب الثاني: من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولاً: باب ظن وأعلم، فإنها تقع مفعولاً ثانياً لظن وثالثاً لأعلم وذلك لأن أصلهما الخبر ووقوعه جملة سائغ كما مر وقد اجتمع وقوع خبريْ كان وإن والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول أبي ذؤيب:

٧٦٨ - فإن تزعُميني كنتُ أجهلُ فيكُم فإني شريتُ الحلمَ بعدكِ بالجهلِ(٣)

الباب الثالث: باب التعليق، وذلك غير مختص بباب ظن، بل هو جائز في كل فعل قلبي، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون في موضع مفعول مقيّد بالجار، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ﴾ [الأعراف: ١٨٤]، ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢] لأنه يقال: تفكّرت فيه، وسألت عنه، ونظرت فيه، ولكن علّقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف.

وزعم ابن عصفور أنه لا يُعلّق فعل غير عَلِمَ وظَنَّ حتى يضمن معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادّة مسد المفعولين.

واختلف في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَـٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾(٤) فقيل: التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم، وقيل: يتعرّفون، وقيل: يقولون؛ فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المُسَرَّح، أي غير المقيد بالجار، وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة.

والثاني: أن تكون في موضع المفعول المسرح، نحو: «عَرَفْتُ مَنْ أبُوكَ» وذلك لأنك تقول: عرفت زيداً، وكذا «علمْتُ مَنْ أبُوكَ» إذا أردت علم بمعنى عرف، ومنه قول بعضهم:

٧٦٩ - .... أمـا تـرى أيُّ بـرقٍ هـا هـنـا

---

(١) تقدم ذكره.

(٢) ﴿قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٣٤ و٣٥].

(٣) سيبويه ١/ ٦١ وديوان الهذليين ١/ ٣٦ وهذا البيت مع الشاهد ٤٩٧ من قصيدة واحدة.

(٤) ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ ...﴾ [آل عمران ٣: ٤٤].

لأن رأى البصرية وسائرَ أفعالِ الحواسِّ إنما تتعدّى لواحد بلا خلاف، إلا «سمع» المعلقة باسم عين نحو: «سَمِعْتُ زَيْداً يَقْرَأ» فقيل: «سمع» متعدية لاثنين ثانيهما الجملة، وقيل: إلى واحد والجملة حال، فإن علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقاً، نحو: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: ٤٢].

وليس من الباب ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(١) خلافاً ليونس؛ لأن «ننزع» ليس بفعل قلبي، بل أي موصولة لا استفهامية، وهي المفعول، وضمتها بناء لا إعراب، وأشد: خبر لهو محذوفاً، والجملة صلة.

والثالث: أن تكون في موضع المفعولين، نحو: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه: ٧١]، ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾(٢)، ومنه ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] لأن أيًّا مفعول مطلق لينقلبون، لا مفعول به ليعلم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم.

ومما يوهمون في إنشاده وإعرابه:

٧٧٠ ـ ستَعلم ليلى أيَّ دَيْنٍ تداينَت وأيُّ غريم للتَّقاضي غريمُها(٣)

والصوابُ فيه نصبُ «أي» الأولى على حد انتصابها في ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ﴾ إلا أنها مفعول به، لا مفعول مطلق، ورَفْعُ «أي» الثانية مبتدأ، وما بعدها الخبر، والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية.

واختلف في نحو: «عَرَفْتُ زَيْداً مَنْ هُوَ» فقيل: جملة الاستفهام حال، ورُدَّ بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالاً، وقيل: مفعول ثان على تضمين عَرَف معنى علم، ورُدَّ بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مَقيس، وقيل: بدل من المنصوب، ثم اختلف؛ فقيل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كل، والأصل عرفت شأن زيد، وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال: إن الفعل مُعَلَّقٌ أم لا؟ قال جماعة من المغاربة: إذا قلت: «علمتُ زَيْداً لأَبُوهُ قائم» أو «ما أَبُوهُ قائم» فالعامل معلق عن الجملة، وهو عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثانٍ، وخالف في ذلك بعضهم؛ لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب، وألا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق، وذلك نحو: «علمتُ زَيْداً أَبُوهُ قائم» واضطرب في ذلك كلامُ الزمخشري فقال في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧] في سورة هود: إنما جاز تعليق فعل

---

(١) تتمتها ﴿عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم ١٩: ٦٩].
(٢) تتمتها ﴿لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ [الكهف ١٨: ١٢].
(٣) لم يرد البيت في ديوان القيسين: ابن الملوح، وابن ذريح. سيتكرر برقم ٩٠٣.

البَلْوَى لما في الاختبار من معنى العلم؛ لأنه طريق إليه، فهو ملابس له، كما تقول: «انْظُرْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ وَجْهاً، وَاسْتَمِعْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ صَوْتاً» لأن النظر والاستماع من طرق العلم، اهـ. ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع إلا من جهته، وقال في تفسير الآية في سورة الملك[1]: ولا يسمى هذا تعليقاً، وإنما التعليق أن يُوقَعَ بعد العامل ما يسدّ مسدّ منصوبيه جميعاً كـ «علمت أيهما عمرو» ألا ترى أنه لا يفترق الحالُ ـ بعد تقدم أحد المنصوبين ـ بين مجيء ما له الصدر وغيره؟ ولو كان تعليقاً لافترقا كما افترقا في «علمت زيداً منطلقاً، وعلمت أَزَيْد منطلق».

تنبيه: فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهورُ ذلك في التابع؛ فتقول: «عَرَفْتُ مَنْ زَيْدٌ وغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِه» واستدل ابن عصفور بقول كُثَيِّر:

٧٧١ ـ وما كنتُ أدري قبلَ عزَّةَ ما البكا ... ولا موجعاتِ القلبِ حتى تولت[2]

بنصب «موجعات» ولك أن تدَّعي أن البكا مفعول، وأن «ما» زائدة، أو أن الأصل «ولا أدري موجعات» فيكون من عطف الجمل، أو أن الواو للحال وموجعات اسم لا، أي وما كنت أدري قبل عزة والحالُ أنه لا موجعات للقلب موجودة: ما البكاءُ، ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس[3] رحمه الله: أقمتُ مدة أقول: القياسُ جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب، ثم رأيته منصوصاً، اهـ. وممن نص عليه ابنُ مالك، ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم: إن المعلق عامل في المحل.

٤ ـ الجملة الرابعة: المضاف إليها، ومحلها الجر، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية:

أحدها: أسماء الزمان، ظروفاً كانت أو أسماء، نحو: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾[4] ونحو: ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ﴾ [إبراهيم: ٤٤] ونحو: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ * يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾[5] ونحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥] ألا ترى أن «اليوم» ظرف في الأولى، ومفعول ثان في الثانية، وبدل منه في الثالثة، وخبر في الرابعة، ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفاً ليخفى من قوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾[5].

ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجُملة واجبةٌ: إذ باتفاق، وإذا عند الجمهور، ولمَّا

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ...﴾ [الملك ٦٧: ٢].

(٢) هذا البيت مع الشاهدين ٧٢٥ و٨٤٩ من قصيدة واحدة لكثير عزة «الديوان ١/ ٣٧ والخزانة ٢/ ٣٧٨».

(٣) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم (ـ ٦٩٨هـ) أخذ عن ابن عمرون وابن يعيش وبرع في التفسير والعربية. له شرح المقرب لابن عصفور.

(٤) تتمتها ﴿وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم ١٩: ٣٣].

(٥) ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ * يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ...﴾ [غافر ٤٠: ١٥ و١٦].

عند من قال باسميتها. وزعم بسيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلاً فهو ك «إذا» في اختصاصه بالجمل الفعلية، وإن كان ماضياً فهو ك «إذ» في الإضافة إلى الجملتين فتقول: «آتيك زمنَ يقدم الحاج» ولا يجوز «زمن الحاجُ قادم» وتقول: «أتيتك زمنَ قدم الحاجُ، وزمن الحاجُ قادم» ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾[1] وبقول الشاعر:

٧٧٢ ـ وكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعة ... بمغْنٍ فتيلاً عن سواد بن قارِب[2]

وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنما يشترط حمل الزمان المستقبل على «إذا» إذا كان ظرفاً، وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف، ولا يتأتى هذا الجواب في البيت، والجوابُ الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي؛ فحمل على إذ، لا على إذا، على حدّ ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾[3].

الثاني: حيث، وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يشترط لذلك كونها ظرفاً، وزعم المهدوي[4] شارحُ الدُّريدية وليس بالمهدوي[5] المفسر المقرئ أن «حيث» في قوله:

٧٧٣ ـ ثُمَّتَ راحَ في المُلبِّينَ إلى ... حيثُ تحجّى المأزِمانِ ومِنى[6]

لما خرجت عن الظرفية بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وتكلف تقدير رابط لها، وهو «فيه»، وليس بشيء؛ لما قدمنا في أسماء الزمان.

---

(١) ﴿يُلْقِي ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ * يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ...﴾ [غافر ٤٠: ١٥ و١٦].

(٢) البيت لسواد بن قارب الصحابي وهو في ابن عقيل ١/ ١٢٨. سيتكرر برقم ٩٨٨.

(٣) تتمتها ﴿فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف ١٨: ٩٩] النفخ في الصور سيقع في المستقبل، ولتحقق وقوعه عُبر عنه بصيغة الماضي الموضوعة في الأصل لما وقع حقاً.

(٤) لعله أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني (ـ ٤١٢هـ) له شرح المقصورة، والجامع في اللغة، وضرائر الشعر، وما أخذ على المتنبي، وغيرها. وقول ابن هشام: «المهدوي» نسبة إلى المهدية وهي من أعمال القيروان.

(٥) أبو العباس أحمد بن عمّار «أو ابن محمد» (ـ ٤٤٠هـ) عالم بارع في النحو والقراءات والتفسير.

(٦) البيت لمحمد بن الحسن بن دريد صاحب الجمهرة والاشتقاق، وقد أسقط السيوطي هذا البيت من شرحه لتأخر قائله. توفي ابن دريد ٣٢١هـ، والبيت من مقصورته المشهورة ص٥٦. تحجى: أقام. المأزمان: جبلان بين المزدلفة ومنى. ومن المقصورة أيضاً الشواهد ٧٩٦ و٩٣٤ و٩٣٥ و١٠٣٨.

الثالث: آية بمعنى علامة، فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً أو منفياً بما، كقوله:

٧٧٤ ـ بـآيـةِ يُـقـدِمـونَ الـخَـيـلَ شـعـثـاً ....[1]

وقوله:

٧٧٥ ـ .... بـآيـة مـا كـانـوا ضِـعـافـاً ولا عُـزلا[2]

هذا قول سيبويه، وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو: ﴿ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾[3] وقال: الأصل بآية ما يقدمون، أي بآية إقدامكم كما قال:

٧٧٦ ـ .... بـآيـة مـا يـحِـبُّـونَ الـطَّـعـامـا[4]

وفي حذف موصول حرفي غير «أن» وبقاء صلته، ثم هو غير متأتٍ في قوله:

٧٧٧ ـ .... بـآيـة مـا كـانـوا ضـعـافـاً ولا عُـزْلا[2]

الرابع: ذو في قولهم: «اذهَبْ بذي تَسلم» و«الباء» في ذلك ظرفية، و«ذي» صفة لزمن محذوف، ثم قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب؛ فالموصوف نكرة، أي اذهب في وقت صاحب سلامة «أي في وقت هو مَظنّة السلامة»، وقيل: بمعنى «الذي» فالموصوف معرفة، والجملة صلة فلا محل لها، والأصل: اذهب في الوقت الذي تسلم فيه، ويضعفه أن استعمال ذي موصولة مختص بطيىء، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأن الغالب عليها في لغتهم البناء، ولم يسمع هنا إلا الإعراب، وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[5] والمتعلق هنا مختلف، وأن

---

(١) تمامه «كأن على سنابكها مُداما» شبه ما يتصبب من عرق الخيل ودمعها من الجهد والتعب بالمدام. وقد اختلفوا في نسبة هذا البيت: نسب للأعشى وليس في ديوانه ونسب لمجهول، ومنهم من جعل الشاهد ٧٧٦ سابقاً لهذا البيت ثم نسبهما ليزيد بن عمرو بن الصعق. والبيت في سيبويه ١/ ٤٦٠ وانظر الخزانة ٣/ ١٣٥ـ ١٣٧ وحاشية الدسوقي ٢/ ٧٥، سيتكرر برقم ١٠٨٥.

(٢) صدره «ألِكْني إلى قومي السلام رسالةً». ألاك: أبلغ، والبيت لعمرو بن شأس وهو في سيبويه ١/ ١٠١ سيتكرر برقم ٧٧٧.

(٣) ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة ٢: ٢٤٨].

(٤) صدره «ألا من مبلغٌ عني تميماً» وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق يعيّر تميماً بحب الطعام. وهو في سيبويه ١/ ٤٦٠ ولهذا البيت قصة تجدها في حاشية الأمير ٢/ ٦٧ والكامل ١٤٧ والخزانة ٣/ ١٣٨ـ ١٤٢ ومجمع الأمثال ١/ ٤٠٧ ويروى عجزه «بآية ذكرهم حب الطعام» ولا شاهد فيه حينئذ، سيتكرر برقم ١٠٨٦.

(٥) ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٣٣].

هذا العائد لم يذكر في وقت، وبهذا الأخير يضعف قولُ الأخفش في ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[١] إن أيًا موصولة والناس خبر لمحذوف، والجملة صلة وعائد، أي يا من هم الناس، على أنه قد حذف العائد حذفاً لازماً في نحو:

٧٧٨ ـ .... ولا سيما يومٌ............[٢]

فيمن رفع، أي لا مثل الذي هو يوم، ولم يسمع في نظائره ذكر العائد؛ ولكنه نادر؛ فلا يحسن الحمل عليه.

والخامس والسادس: لَدُنْ وريثَ، فإنهما يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف، ويشترط كونه مثبتاً، بخلافه مع آية.

فأما لَدُن فهي اسم لمبدأ الغاية، زمانية كانت أو مكانية، ومن شواهدها قوله:

٧٧٩ ـ لزِمنا لدُن سالمتمونا وفاقكم فلا يكُ منكم للخلاف جنوحُ[٣]

وأما رَيثَ فهي مصدر رَاثَ إذا أبطأ، وعوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك: «جِئتُكَ صَلاةَ العَصرِ» قال:

٧٨٠ ـ خليليَّ رفْقاً ريثَ أقضي لبانَةً مِنَ العرَصاتِ المذْكراتِ عُهودا[٤]

وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها أن الفعل بعدهما على إضمار أنْ، والأول قوله في التسهيل[٥] وشرحه، وقد يعذر[٦] في ريثَ؛ لأنها ليست زماناً، بخلاف لدُن، وقد يجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقاً لم تخلص للوقت، وفي «الغرة»[٧] لابن الدهان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة، ولهذا قال في قوله:

٧٨١ ـ من لدُ شَولاً...............[٨]

---

(١) كثيراً ما ورد هذا النداء في القرآن ولا سيما في السور المكية. انظر الآيات: [يونس: ١٠ و٢٣ و٥٧ و١٠٤ و١٠٨ وفاطر: ٣ و٥ و١٥].

(٢) تقدم برقم ٢٤٠ و٢٤٢ و٥٩١.

(٣) لم نقف على قائله.

(٤) لم نقف على قائله.

(٥) في التسهيل ١٥٩ «ويشارك آية في الإضافة إلى المتصرف المثبت: لدن وريث. وقد تفصل لدن والحين بـ: أن، وريث بـ: ما» اهـ. وهذا يوافق الرأي الأول الذي ساقه ابن هشام.

(٦) في المخطوطة الأولى تعذّر بتشديد الذال، وفي الثانية يُعذَر بالبناء للمجهول.

(٧) سبقت ترجمة ابن الدهان. والغرة كتاب له في شرح اللمع لابن جني.

(٨) تمامه «فإلى إتلائها» وهو رجز لا يعرف له تتمة ولا قائل. السيوطي ٢٨٣ ـ سيبويه ١/ ١٣٤ـ الخزانة =

إن تقديره «من لد أن كانت شولاً» ولم يقدر «من لد كانت».

والسابع والثامن: قول وقائل كقوله:

٧٨٢ - قولُ «يَا لَلرِّجَالِ» يُنهضُ مِنا ... مسرعينَ الكُهولَ والشبانا[1]

وقوله:

٧٨٣ - وأجَبتُ قائِلَ «كيف أنت» بـ «صالح» ... حتى مللتُ وملَّني عوّادي[1]

٥ - والجملة الخامسة: الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم؛ لأنها لم تصدّر بمفرد يقبل الجزم لفظاً كما في قولك: «إن تَقُمْ أقُم» أو محلاً كما في قولك: «إن جئتني أكرمتكَ».

مثالُ المقرونة بالفاء ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾[2] ولهذا قرىء بجزم يذر عطفاً على المحل.

ومثال المقرونة بإذا ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] والفاء المقدرة كالموجودة كقوله:

٧٨٤ - من يفعل الحسناتِ اللّهُ يشكُرُها ... .[3]

ومنه عند المبرد نحو: «إن قمت أقوم» وقول زهير:

٧٨٥ - وإن أتاهُ خليلٌ يوم مَسْغَبةٍ ... يَقُولُ لا غائبٌ مالي وَلا حَرِمُ[4]

وهذا أحد الوجهين عند سيبويه، والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير؛ فيكون دليل الجواب لا عينه، وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه، ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة، نحو: «زَيْداً إن أتاني أكْرِمُهُ» ومنع المبرد تقدير التقديم، محتجاً بأنَّ الشيء إذا حلَّ في موضعه لا ينوى به غيره، وإلا لجاز «ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً» وإذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء وإذا، نحو: «إنْ قامَ زَيْدٌ قامَ عَمْرٌو» فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة، وكذا القول في فعل الشرط، قيل: ولهذا جاز نحو: «إنْ قامَ وَيَقْعُدا أخَواكَ» على إعمال الأول، ولو كان محل الجزم للجملة بأسْرِها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل.

= ٢/ ٨٤ - ابن عقيل ١/ ١٢٤- اللسان مادة شول. الشول: النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها ولا يعود إليها اللبن إلا إذا لقحت لتحمل من جديد. الإتلاء: مصدر أتلتِ الناقةُ إذا تبعها ولدها.

(١) لم نقف على قائله.

(٢) تتمتها ﴿فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف ٧:١٨٦].

(٣) تقدم برقم ٨٥ و١٤٥ و٢٣٨ و٢٩٦ و٤٢٦ وسيتكرر برقم ٧٨٧ و٩٠٨ و١٠٧٦ و١١٠٦.

(٤) شرح ديوان زهير ١٥٣. الخليل: الفقير. والبيت في ابن عقيل ٢/ ١٣٢ وسيبويه ١/ ٤٣٦.

تنبيه: قرأ غيرُ أبي عمرو ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[1] بالجزم، فقيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجَزْم «أصدق» ويسمى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهّم، وقيل: عطف على محل الفاء وما بعدها وهو «أصدّق» ومحله الجزم؛ لأنه جواب التحضيض، ويجزم بإنْ مقدرة، وإنه كالعطف على ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ﴾[2] بالجزم، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال: أو جواب طلب، ولا تقيد هذه المسألة بالفاء؛ لأنهم أنشدوا على ذلك قوله:

٧٨٦ ـ فأبلوني بليّتكم لعلّي أصالحكم وأستدرجْ نويّا[3]

وقال أبو علي: عطف «أستدرج» على محل الفاء الداخلة في التقدير على لعلّي وما بعدها، قلت: فكأن هذا هنا بمنزلة:

٧٨٧ ـ مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللّهُ يشكُرُها ....[4]

في باب الشرط، وبعد فالتحقيق أن العطف في الباب من العطف على المعنى؛ لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم؟ وسأوضح ذلك في باب أقسام العطف.

٦ ـ الجملة السادسة: التابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع:

أحدها: المنعوت بها؛ فهي في موضع رفع في نحو: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾[5]، ونصب في نحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾[6]، وجرّ في نحو: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩]. ومن مُثُل المنصوبة المحل ﴿رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾[7]، ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾[8] الآية؛ فجملة ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ صفة

---

(١) ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون ٦٣: ١٠].

(٢) تتمتها ﴿فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف ٧: ١٨٦] وقد تقدمت.

(٣) أبلوني: أعطوني. البلية: الناقة تربط عند قبر صاحبها حتى تموت. نويا: أصلها «نواي» والنوى: الجهة التي ينويها المسافر. وقد نسب هذا البيت في حاشية الدسوقي لرجل من هذيل، ونسبه السيوطي لأبي دؤاد. سيتكرر برقم ٨٦٠.

(٤) تقدم برقم ٨٥ و١٤٥ و٢٣٨ و٢٩٦ و٤٢٦، و٧٨٤ وسيتكرر برقم ٩٠٨ و١٠٧٦ و١١٠٦.

(٥) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٥٤].

(٦) تتمتها ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٨١].

(٧) تتمتها ﴿لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ ...﴾ [المائدة ٥: ١١٤].

(٨) تتمتها ﴿وَتُزَكِّيهِم بِهَا ...﴾ [التوبة ٩: ١٠٣].

لمائدة، وجملة ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم﴾ صفة لصدقة، ويحتمل أن الأولى حال من ضمير مائدة المستتر في «من السماء» على تقديره صفة لها لا متعلقاً بأنزل، أو من «مائدة» على هذا التقدير؛ لأنها قد وصفت، وأن الثانية حال من ضمير «خذ»، ونحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي﴾[1] أي ولياً وارثاً، وذلك فيمن رفع «يرث» وأما مَن جزمه فهو جواب للدعاء، ومثل ذلك ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾[2] قرىء برفع يصدق وجزمه.

والثاني: المعطوفة بالحرف، نحو: «زيد منطلق وأبوه ذاهب» إن قدرت الواو عاطفة على الخبر؛ فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها، أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب.

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]: الأصلُ فهي تصبح، والضمير للقصة، و «تصبح» خبره، أو «تصبح» بمعنى أصبحت، وهو معطوف على «أنزل» فلا محل له إذن اهـ.

وفيه إشكالان: أحدهما: أنه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة، والثاني: تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له.

وجواب الأول: أنه قد يكون قدر الكلام مستأنفاً، والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في: «وتشربُ اللبنَ»[3] فيمن رفع: إن التقدير: وأنت تشرب اللبن، وذلك إما لقصدهم إيضاح الاستئناف، أو لأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير، وإلا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر.

وجواب الثاني: أن الفاء نزَّلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد، وحينئذٍ فالخبر مجموعهما كما في جملتيّ الشرط والجزاء الواقعتين خبراً، والمحل لذلك المجموع، وأما كل منهما فجزء الخبر؛ فلا محل له، فافهمه فإنه بديع.

ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو: «زيدٌ يطيّرُ الذُّبابُ فيغضبُ» قد أخلصت لمعنى السببية، وأخرجت عن العطف، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط، وفي نحو: «أحسنَ إليكَ فُلان فأحسِنْ إليهِ» ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوّزاً أو سهواً.

ومما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل: «قالَ زيدٌ عبدُ اللّهِ مُنطلقٌ وعمروٌ مُقيمٌ» فليست

---

(١) تتمتها ﴿وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ...﴾ [مريم ١٩: ٥ و٦].
(٢) [القصص ٢٨: ٣٤]. والردء هو الناصر والمعين.
(٣) من قولهم: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن».

الجملة الأولى في محل نصب والثانية تابعة لها، بل الجملتان معاً في موضع نصب، ولا محل لواحدة منهما؛ لأن المقول مجموعهما، وكل منهما جزء للمقُولِ، كما أن جزأيّ الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتأمله.

الثالث: المبدلة كقوله تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣] فإنّ وما عملت فيه بدلٌ من ما وصلتها، وجاز إسناد يقال إلى الجملة كما جاز في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾[(١)] هذا كله إن كان المعنى ما يقول الله لك إلاّ ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضُون لأنبيائهم، وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري، فالجملة استئناف.

ومن ذلك ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى﴾[(٢)] ثم قال الله تعالى: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ﴾[(٢)] قال الزمخشري: هذا في موضع نصب بدلاً من النجوى، ويحتمل التفسير، وقال ابن جني في قوله:

٧٨٨ ـ إلى اللّهِ أشكو بالمدينةِ حاجةً وبالشَّامِ أخرى كيفَ يلتقيانِ؟[(٣)]

جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى، أي إلى الله أشكو حاجتين تعذُّرَ التقائهما.

٧ ـ الجملة السابعة: التابعة لجملة لها محل. ويقع ذلك في بابي النَّسق والبدل خاصة.

فالأول: نحو: «زيدٌ قامَ أبوهُ وقعدَ أخوه» إذا لم تقدر الواو للحال، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى.

والثاني: شرطه كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد نحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾[(٤)] فإن دلالة الثانية على نعم الله مُفصّلة، بخلاف الأولى، وقوله:

٧٨٩ ـ أقولُ لهُ ارحلْ لا تُقيمنَّ عندنا ....[(٥)]

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة، بخلاف الأولى.

قيل: ومن ذلك قوله:

---

(١) تتمتها ﴿قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ...﴾ [الجاثية ٤٥: ٣٢].
(٢) ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ...﴾ [الأنبياء ٢١: ٣].
(٣) تقدم برقم ٣٧٢.
(٤) [الشعراء ٢٦: ١٣٢ ـ ١٣٤] والآية هنا شاهد على كون الثاني أوضح لا على كونه تابعاً لجملة لها محل.
(٥) تمامه «وإلا فكن في السر والجهر مسلما» ولم يذكر قائله. سيتكرر برقم ٨٢٣.

٧٩٠ - ذكرتُكِ والخطِّيُّ يخطِرُ بيننا وقدْ نهِلتْ منا المُثقفةُ السُّمرُ[(١)]

فإنه أبدل «وقد نهلت» من قوله: «والخطي يخطر بيننا» بدل اشتمال، اهـ.

وليس متعيناً؛ لجواز كونه من باب النسق، على أن تقدر الواو للعطف، ويجوز أن تقدر واو الحال، وتكون الجملة حالاً، إما من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز ترادُف الأحوال، وإما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين، والرابط على هذا الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإنَّ المُثقَّفة السُّمر هي الرماح.

ومن غريب هذا الباب قولكَ: «قلت لهم: قوموا أوَّلُكم وآخِرُكم» زعم ابن مالك أن التقدير: ليقم أولكم وآخركم، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف في نحو: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥ والأعراف: ١٩] و ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾[(٢)] و ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

تنبيه: هذا الذي ذكرته ـ من انحصار الجمل التي لها محل في سبع ـ جارٍ على ما قرَّرُوا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها.

أما الأولى: فنحو: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾[(٣)] قال ابن خروف: مَن مبتدأ، ويعذبه الله الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وقال الفراء في قراءة بعضهم ﴿فشربُوا منهُ إلاَّ قليلٌ منهم﴾[(٤)]: إن «قليلٌ» مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا، وقال جماعة في ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ﴾[(٥)] بالرفع: إنه مبتدأ والجملة بعده خبر. وليس من ذلك نحو: «ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه» لأن الجملة هنا حال من أحد باتفاق، أو صفة له عند الأخفش، وكل منهما قد مضى ذكره، وكذلك الجملة في ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[(٦)] فإنها حال، وفي نحو: «ما علمت زيداً إلا يفعل الخير» فإنها مفعول، وكل ذلك قد ذكر.

---

(١) البيت لأبي عطاء السندي «أفلح بن يسار».

(٢) ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ ...﴾ [طه ٢٠: ٥٨].

(٣) تتمتها ﴿ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية ٨٨: ٢٢ ـ ٢٤].

(٤) ﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة ٢: ٢٤٩] وقرأها ابن مسعود وغيره برفع «قليل» كما في البحر ٢/ ٢٦٦. وانظر معاني القرآن للفراء١/ ١٦٦.

(٥) ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ ...﴾ [هود ١١: ٨١].

(٦) ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ...﴾ [الفرقان ٢٥: ٢٠].

وأما الثانية: فنحو: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾(١) الآية إذا أعرب سواء خبراً، وأنذرتهم مبتدأ، ونحو: «تسمعُ بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه»(٢) إذا لم تقدر الأصل أن تسمع، بل يقدر تسمع قائماً مقام السماع، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿وَيَوۡمَ نُسَيِّرُ ٱلۡجِبَالَ﴾(٣) وفي نحو: «أأنذرتهم»(١) في تأويل المصدر، وإن لم يكن معهما حرف سابك.

واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا؟ فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً نحو: «يُعجبني قام زيد» وفصَّل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا: إن كان الفعلُ قلبياً ووجد مُعلَّق عن العمل نحو: «ظهر لي أقام زيد» صحّ، وإلا فلا، وحملوا عليه ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾(٤) ومنعوا «يعجبني يقوم زيد» وأجازهما هشام وثعلب، واحتجا بقوله:

٧٩١ ـ ومـا راعـنـي إلاَّ يـسـيـرُ بـشُـرطـةٍ ....(٥)

ومنع الأكثرون ذلك كله، وأوّلوا ما ورد مما يوهمه، فقالوا: في بدا ضمير البداء، وتسمع ويسير على إضمار أنْ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾(٦) وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا حولَ ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة(٧)» وقول العرب: «زعموا مطيةُ الكذب»(٧) فليس من باب الإسناد إلى الجملة؛ لما بيّنا في غير هذا الموضع.

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال. وشرحُ المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع.

مثال النوع الأول: وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة، قوله تعالى:

---

(١) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة ٢:٦].

(٢) تقدم المثل.

(٣) تتمتها ﴿وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ بَارِزَةٗ وَحَشَرۡنَٰهُمۡ فَلَمۡ نُغَادِرۡ مِنۡهُمۡ أَحَدٗا﴾ [الكهف ١٨:٤٧].

(٤) [يوسف ١٢:٣٥] وقد سبقت.

(٥) تمامه «وعهدي به قيناً يسير بكير» ولم يسم قائله.

(٦) تتمتها ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ﴾ [البقرة ٢:١١] وقد تقدمت.

(٧) تقدم ذكره فراجعه.

﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾(١)، ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤] ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾(٢)، ومنه ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: ٧٧] وإنما أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل: استطعماهم مع أن المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف، ولو قيل: استطعماها كان مجازاً، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدر الجملة جواباً لـ«إذا»؛ لأن تكرار الظاهر يَعرى حينئذٍ عن هذا المعنى، وأيضاً فلأنَّ الجواب في قصة الغلام ﴿قَالَ أَقَتَلْتَ﴾(٣) لا قوله: ﴿فَقَتَلَهُۥ﴾(٣) لأن الماضي المقرون بالفاء(٤) لا يكون جواباً، فليكن ﴿قال﴾ في هذه الآية أيضاً جواباً.

ومثال النوع الثاني: ـ وهو الواقع حالاً لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ـ ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

ومثال النوع الثالث: ـ وهو المحتمل لهما بعد النكرة ـ ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠] فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر، ولك أن تقدرها حالاً منها لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة، حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ [المائدة: ١٠٧] إن ﴿ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ صفة لآخران لوصفه بيقومان، ولك أن تقدرها حالاً من المعرفة وهو الضمير في ﴿مُّبَارَكٌ﴾ [الأنبياء: ٥٠] إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال؛ أما الأول: فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾(٥)، وأما الثاني: فلاقتضائه تقييدَ البركة بحالة الإنزال، وتقول: «ما فيها أحدٌ يقرأ» فيجوز الوجهان أيضاً؛ لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها.

ومثال النوع الرابع: ـ وهو المحتمل لهما بعد المعرفة ـ ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾(٦) فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة، فيصح تقدير ﴿يَحملُ﴾ حالاً أو وصفاً ومثله ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧] وقوله:

٧٩٢ ـ ولقد أمرُّ على اللئيم يسُبُّني ....(٧)

---

(١) ﴿وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ ...﴾ [الإسراء ١٧: ٩٣].
(٢) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن ...﴾ [البقرة ٢: ٢٥٤].
(٣) ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ ...﴾ [الكهف ١٨: ٧٤].
(٤) كذا في المخطوطة الثانية، وفي المخطوطة الأولى وحاشيتي الأمير والدسوقي «المقرون بقد».
(٥) ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ...﴾ [هود ١١: ٧٢].
(٦) ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ...﴾ [الجمعة ٦٢: ٥].
(٧) تقدم برقم ١٥١ وسيتكرر برقم ١١٠٣.

وقد اشتمل الضابطُ المذكور على قيود:

أحدها: كون الجملة خبرية، واحترزت بذلك من نحو: «هذا عبدٌ بعتُكه» تريد بالجملة الإنشاء «وهذا عبدي بعتُكه» كذلك، فإن الجملتين مستأنفتان، لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند مَن منع تعدد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور، وعند من منع تعدده مختلفاً بالإفراد والجملة، وهو أبو علي، وعند من منع وقوع الإنشاء خبراً، وهم طائفة من الكوفيين.

ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة: منها: قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: ٢٣] فإن جملة ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ تحتمل الدعاء فتكون معترضة، والإخبارَ فتكون صفة ثانية، ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالاً، ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف.

ومنها: قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[1] فذهب الجمهور إلى أن ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملة خبرية، ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الأخفش: هي حال من فاعل جاء على إضمار قد، ويؤيده قراءة الحسن: ﴿حصرةً صدورُهم﴾ وقال آخرون: هي صفة؛ لئلا يحتاج إلى إضمار قد، ثم اختلفوا فقيل: الموصوف منصوب محذوف، أي قوماً حصرتْ صدورهم، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى، وقيل: مخفوض مذكور وهم قوم المتقدم ذكرهم، فلا إضمار البتة، وما بينهما اعتراض، ويؤيده أنه قرىء بإسقاط ﴿أَوْ﴾ وعلى ذلك فيكون ﴿جَآءُوكُمْ﴾ صفة لقوم، ويكون ﴿حَصِرَتْ﴾ صفة ثانية، وقيل: بدل اشتمال من ﴿جَآءُوكُمْ﴾ لأن المجيء مشتمل على الحصرِ، وفيه بعد، لأن الحصرَ من صفة الجائين، وقال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائية معناها الدعاء، مثل ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾[2] فهي مستأنفة، ورد بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] فإنه يجوز أن تقدر «لا» ناهية ونافية، وعلى الأول فهي مَقُولة لقول محذوف هو الصفة، أي فتنة مَقُولاً فيها ذلك، ويرجحه أن توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياسٌ نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾[3] وعلى الثاني فهي صفة لفتنة، ويرجحه سلامته من تقدير.

(١) تتمتها ﴿أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُواْ قَوْمَهُمْ...﴾ [النساء ٤: ٩٠].
(٢) ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ...﴾ [المائدة ٥: ٦٤].
(٣) تتمتها ﴿عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم ١٤: ٤٢].

القيد الثاني: صلاحيتها للاستغناء عنها، وخرج بذلك جملة الصلة، وجملة الخبر، والجملة المحكية بالقول؛ فإنها لا يستغنى عنها، بمعنى أن معقولية القول متوقفة عليها وأشباه ذلك.

القيد الثالث: وجود المقتضي، واحترزت بذلك عن نحو: ﴿فعلوهُ﴾ [الأنبياء:٢٣] من قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢] فإنه صفة لكل أو لشيء، ولا يصح أن يكون حالاً من «كل» مع جواز الوجهين في نحو: «أكرِمْ كل رجل جاءك» لعدم ما يعمل في الحال، ولا يكون خبراً، لأنهم لم يفعلوا كل شيء، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾[1] يتعين كون ﴿سبقَ﴾ صفة ثانية، لا حالاً من الكتاب، لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر، ولا يكون خبراً لما أشرنا إليه، ولا ينقض الأول بقوله: «لوْلا رَأسُكَ مدْهُوناً» ولا الثاني بقول الزبير رضي الله عنه:

٧٩٣ ـ ولولا بنوها حولها لخبطتُها .... [2]

لندورهما، وأما قول ابن الشجري في ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[3]: إن عليكم خبر، فمردود، بل هو متعلق بالمبتدأ، والخبر محذوف.

القيد الرابع: انتفاء المانع، والمانع أربعة أنواع أحدها: ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده، ويتعين حينئذٍ الاستئنافُ نحو: «زارني زيد سأكافئه» أو «لن أنسى له ذلك» فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال، ولكن السين ولَنْ مانعان، لأن الحالية لا تصدَّر بدليل استقبال، وأما قول بعضهم في ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]: إن ﴿سَيَهْدِينِ﴾ حال كما تقول: «سأذهب مَهدياً» فسهو. والثاني: ما يمنع وصفيه كانت متعينة لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف، لأن المعنى على تقييد المتقدم، فيتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة، وذلك نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩] وقوله:

٧٩٤ ـ مضَى زَمنٌ وَالنَّاسُ يستشفِعُونَ بِي .... [4]

---

(١) تتمتها ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال ٨:٦٨].

(٢) تمامه «كخبطة عصفور ولم أتلعثم» والبيت للزبير بن العوام الصحابي المبشّر وكان بنوه يمنعونه من ضرب أمهم أسماء بنت الصديق.

(٣) ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور ٢٤:١٠].

(٤) تمامه «فهل لي إلى لُبنَىٰ الغداةَ شفيعُ» والبيت لقيس بن ذريح، ديوانه ١١٤.

والمعارض فيهن الواو؛ فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته، خلافاً للزمخشري ومنْ وافقه. والثالث: ما يمنعهما معاً، نحو: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾[1] وقد مضى البحث فيها. والرابع: ما يمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين، وذلك نحو: «ما جاءني أحد إلا قال خيراً» فإن جملة القول كانت قبل وجود «إلا» محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت إلا امتنعت الوصفية. ومثله: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨] وأما ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] فللوصفية مانعان الواو وإلا، ولم ير الزمخشري وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً، وكلام النحويين بخلاف ذلك، قال الأخفش: لا تفصل «إلا» بين الموصوف وصفته، فإن قلت: «ما جاءني رجل إلا راكب» فالتقدير إلا رجل راكب، يعني أن راكباً صفة لبدل محذوف، قال: وفيه قبح، لجعلك الصفة كالاسم، يعني في إيلائك إياها العامل، وقال الفارسي: لا يجوز «ما مررتُ بأحد إلا قائمٍ» فإن قلت: «إلا قائماً» جاز، ومثل ذلك قوله:

٧٩٥ ـ وقَـائِـلـةٍ تـخْـشَـى عـلـيَّ: أظُـنُّـهُ ... سـيُـودِي بِـهِ تـرْحَـالُـهُ وجَـعَـائِـلُـهْ[2]

فإن جملة «تخشى عليَّ» حال من الضمير في قائلة، ولا يجوز أن يكون صفة لها، لأن اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل والله أعلم.

---

(١) ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا . . .﴾ [الصافات ٣٧: ٦ ـ ٨].

(٢) لم يذكر قائله، والجعائل جمع جعالة وهي ما يدفعه مَنْ فُرِضَ عليه الغزو إلى غيره ليغزو عنه، وقد ذكر السيوطي هذا البيت بلفظ: «تجني علي» بدل تخشى، وبلفظ: «حوائله» بدل جعائله.

الباب الثالث

في ذكر أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف والجار والمجرور

ذكر حكمهما في التعلق

لا بد من تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أُوِّلَ بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه؛ فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدِّرَ، كما سيأتي.

وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو: «زيد عندك، وعمرو في الدار» ثم اختلفوا؛ فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب المبتدأ[١]، وزعما أنه يرفع الخبرَ إذا كان عَيْنه نحو: «زيدٌ أخوك» وينصبه إذا كان غيره، وأن ذلك مذهبُ سيبويه. وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوي، وهو كونهما مخالفَين للمبتدأ.

ولا مُعَوَّلَ على هذين المذهبين.

مثالُ التعلق بالفعل وبشبهه قولُه تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٢] وقول ابن دريد:

٧٩٦ - واشْتَعَلَ المبيضُّ في مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعالِ النَّار في جزْلِ الغضى[٣]

وقد تقدر «في» الأولى متعلقة بالمبيض، فيكون تعلق الجارين بالاسم، ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجّح تعلق الأول بفعله، لأنه أتم لمعنى التشبيه، وقد يجوز تعلق «في» الثانية بكونٍ محذوفٍ حالاً من النار، ويبعده أن الأصل عدم الحذف.

ومثالُ التعلق بما أول بمشبه الفعل قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] أي وهو الذي هو إلٰهٌ في السماء؛ ففي متعلقة بإلٰه، وهو اسم غير صفة، بدليل أنه يوصف فتقول: «إلٰهٌ واحد» ولا يوصف به لا يقال: «شيء إلٰه» وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود، وإلٰه خبر لهو محذوفاً، ولا يجوز تقدير إلٰه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو فاعلاً بالظرف

(١) أي إن المبتدأ زيد هو ناصب الظرف: عندك.

(٢) ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ...﴾ [الفاتحة ١: ٦ و٧].

(٣) ابن دريد هو أبو بكر محمد بن الحسن (ـ ٣٢١هـ) إمام في اللغة والأدب، له الاشتقاق والجمهرة والملاحن وديوان شعر، والبيت من مقصورته ص٢٠، ومنها أيضاً الشواهد ٧٧٣ و٩٣٤ و٩٣٥ و١٠٣٨. الجزل: ما غلظ من الحطب. الغضى: شجر شديد الاحتراق. سيتكرر هذا الشاهد برقم ١١١٢.

لأن الصلة حينئذٍ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظرف صلة وإلٰه بدلاً من الضمير المستتر فيه، وتقدير ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ معطوفاً كذلك، لتضمنه الإبدالَ من ضمير العائد مرتين، وفيه بعد، حتى قيل بامتناعه، ولأن الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص به من محذور، فأما أن يكون هو مُوقِعاً فيما يحوج إلى تأويلين فلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ مبتدأ وخبراً، لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف، وخلوّ الصلة من عائد إن عطف.

ومن ذلك أيضاً قوله:

٧٩٧ ـ وإنّ لِسَاني شهدةٌ يُشتفى بِها وَهوَّ على مَنْ صبَّهُ الله عَلقمُ[١]

أصله «علقم عليه» فعلى المحذوفة متعلقة بصبه، والمذكورة متعلقة بعلقم، لتأوله بصعب، أو شاق، أو شديد. ومن هنا كان الحذف شاذاً، لاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العائد.

ومثال التعلق بما فيه رائحته قوله:

٧٩٨ ـ أنا أبو المنهال بَعضَ الأحيانْ[٢]

وقوله:

٧٩٩ ـ أنا ابنُ ماويَّةَ إذ جدّ النَّقُرْ[٣]

فتعلق بعض وإذ بالاسمين العلمين، لا لتأولهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك: الشجاع أو الجواد. وتقول: «فلان حاتم في قومِهِ» فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود، ومن هنا رُدَّ على الكسائي في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم: «أظنني مُرْتحِلاً وسُويّراً فرْسَخاً» وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال فَعيلٍ بقوله:

٨٠٠ ـ حتى شآها كَليلٌ موْهِناً عَمِلٌ ....[٤]

---

(١) البيت لشاعر من بني همدان ولغتهم تشديد واو «هو» وياء «هي»، وهو في الخزانة ٢/ ٤٠٠.

(٢) هذا البيت من مشطور السريع وهو لابن دارة «سالم بن مسافع» وبعده: «ليس عليَّ حَسَبي بضُؤْلانْ» أي بضئيل. سيتكرر برقم ٩٠١.

(٣) بعده «وجاءت الخيل أثابيّ زمر» والرجز لفدكي بن أعبد المنقري أو لعبيد الله بن ماوية الطائي أو لبعض بني سعد، وهو في سيبويه ٢/ ٢٨٤ وفي السيوطي ٢٨٥ واللسان مادة «نقر». وأصله «جد النقر» بسكون القاف ولكنه لما وقف عليه بالسكون نقل الضمة إلى القاف، والنقر صوت تزجى به الفرس، ويكون بأن يلصق اللسان بأعلى الحنك ثم يفتح بنبرة. والأثابيّ: الجماعات.

(٤) تمامه «باتت طراباً وبات الليلَ لم ينم» والبيت لساعدة بن جؤية وهو مع الشواهد ٦٧ و٣٨٨ و٦١٥ =

وذلك أن «فرسخا» ظرف مكان و «مَوْهنا» ظرف زمان، والظرف يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المفعول به، ويوضح كون المؤهن ليس مفعولاً به أن كليلاً من كلّ، وفعله لا يتعدّى، واعْتُذر عن سيبويه بأن كليلاً بمعنى مُكل، وكأن البرق يُكلُ الوقتَ بدوامه فيه، كما يقال: «أتْعبتَ يَوْمكَ» أو بأنه إنما استشهد به على أن فاعلاً يُعدَل إلى فعيل للمبالغة، ولم يستدل به على الإعمال، وهذا أقرب؛ فإن في الأول حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة، وقال ابن مالك في قول الشاعر:

٨٠١ - .... ونِـعْـمَ مَـنْ هـو فـي سِـرٍّ وإعـلانِ[1]

يجوز كون «مَنْ» موصولة فاعلة بنعم، و «هو» مبتدأ خَبرُه «هو» أخرى مقدرة، و «في» متعلقة بالمقدرة، لأن فيها معنى الفعل، أي الذي هو مشهور، انتهى. والأولى أن يكون المعنى الذي هو مُلَازم لحالة واحدة في سرّ وإعلان. وقدَّر أبو علي «مَنْ» هذه تمييزاً، والفاعل مستتر. وقد أجيز في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾[2] تعلقهُ باسم الله تعالى وإن كان عَلماً، على معنى وهو المعبود أو وهو المسمَّى بهذا الاسم، وأجيز تعلقه بـ ﴿يَعْلَمُ﴾، وبـ ﴿سِرَّكُمْ﴾ ﴿وَجَهْرَكُمْ﴾، وبخبر محذوف قدّره الزمخشري بـ «عالم»، ورد الثاني بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدم، وليس بشيء، لأن المصدر هنا ليس مقدراً بحرف مصدري وصلته، ولأنه قد جاء نحو: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[3] والظرف متعلقٌ بأحد الوصفين قطعاً؛ فكذا هنا، ورد أبو حيان الثالثَ بأن «في» لا تدل على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة، وكذا رَدَّ على تقديرهم في ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[4] مستقبلات لعدتهن، وليس بشيء، لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم، فإن بعده ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾[5] وليس الدليل

= من القصيدة التي أشرنا إليها عند تعليقنا على الشاهد ٣٨٨ «ديوان الهذليين ١/١٩٨ وسيبويه ١/٥٨ والخزانة ٣/ ٤٥٠ واللسان مادة شأو». شأَها: شاقها والضمير يعود إلى بقر الوحش. كليل أي برق كليل أضعفه بعد المسافة. الموهن: منتصف الليل. عمل ـ بكسر الميم ـ أي دائب العمل، والضمير في «باتت» يعود إلى بقر الوحش أيضاً، أما الضمير في «بات» وفي «لم ينم» فهو يعود إلى البرق الكليل، ومعنى البيت أن بقر الوحش هذه ـ بعد أن وصفها الشاعر في الشاهد ٦١٥ بالعطش وبتتبع مواقع المطر ـ قد شاقها وميض البرق الكليل من بعد، فاتجهت إليه، وباتت طراباً لنزول المطر، وبات البرق يلمع طوال الليلة.

(١) تقدم برقم ٦٠٩ وسيتكرر برقم ٨٠٣.

(٢) ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام ٦: ٣].

(٣) ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ ...﴾ [التوبة ٩: ١٢٨].

(٤) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا۟ ٱلْعِدَّةَ ...﴾ [الطلاق ٦٥: ١].

(٥) تقدم ذكرها.

حرف الجر، ويقال له: إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد؟ وإنما اشترطوا الكونَ المطلقَ لوجوب الحذف، لا لجوازه.

ومثالُ التعلق بالمحذوف **﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣ وهود: ٦١] بتقدير وأرسلنا ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبي والمرسلِ إليهم يدل على ذلك. ومثله ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾[١] ففي وإلى متعلقان بـ«اذهبْ» محذوفاً ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾[٢]** أي وأحسنوا بالوالدين إحساناً مثل ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] أو: وصيناهم بالوالدين إحساناً مثل ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: ٨] ومنه باء البسملة.

هل يتعلقان بالفعل الناقص؟

مَن زَعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك، وهم المبرّد فالفارسي فابن جني فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين، والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا ليس.

واستدل لمثبتي ذلك التعلق بقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾[٣] فإن اللام لا تتعلق بعجباً لأنه مصدر مؤخر، ولا بأوحينا لفساد المعنى، ولأنه صلة لأنْ، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه، ويجوز أيضاً أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حدّ قوله:

٨٠٢ ـ لـمـيَّـةَ مُـوحـشـاً طـلـلُ ....[٤]

هل يتعلقان بالفعل الجامد؟

زعم الفارسي في قوله:

٨٠٣ ـ ونعـمَ مـزكـأ مَـنْ ضـاقـتْ مـذاهـبُـهُ ونـعـمَ مَـنْ هـو فـي سـرٍّ وإعـلانِ[٥]

أن «مَنْ»[٦] نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستتراً، كما قال هو وطائفة في: «ما» من نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾[٧]، وأن الظرف متعلق بنعم، وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل، وأن هو مبتدأ خبرهُ هو أخرى مقدرة على حدّ:

---

(١) ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾ [النمل ٢٧: ١٢].

(٢) ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا ...﴾ [البقرة ٢: ٨٣] ومثلها: ﴿وَٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [النساء ٤: ٣٦]. وكذلك [الأنعام ٦: ١٥١].

(٣) تتمتها ﴿إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا ...﴾ [يونس ١٠: ٢].

(٤) تقدم برقم ١٣٢ وسيتكرر برقم ١١١٩.

(٥) تقدم برقم ٦٠٩ و٨٠١.

(٦) التي في الشطر الثاني.

(٧) ﴿إِن تُبْدُوا ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٧١].

٨٠٤ - ....وشعري شعري[١]

وأن الظرف متعلق بـ«هو» المحذوفة لتضمنها معنى الفعل، أي ونعم الذي هو باقٍ على ودّه في سره وإعلانه، وأن المخصوص محذوف، أي بشر بن مروان[٢]. وعندي أن يقدر المخصوص هو، لتقدم ذكر بشر في البيت قبله، وهو:

وكيف أرهبُ أمراً أو أُراعُ به   وقد زكأتُ إلى بشرِ بنِ مروان[٣]

فيبقى التقدير حينئذ: هو هو هو.

هل يتعلقان بأحرف المعاني؟

المشهور منع ذلك مطلقاً، وقيل: بجوازه مطلقاً، وفصَّل بعضهم فقال: إن كان نائباً عن فعل حُذفَ جاز ذلك على سبيل النيابة لا الأصالة، وإلا فلا. وهو قول أبي علي وأبي الفتح، زعما في نحو: «يا لزيد» أن اللام متعلقة بـ«يا»، بل قالا في «يا عبد الله» إن النصب بـ«يا»، وهو نظير قولهما في قوله:

٨٠٥ - أبا خُراشةَ أمّا أنت ذا نفرٍ   ....[٤]

إن «ما»[٥] الزائدة هي الرافعة الناصبة، لا كان المحذوفة.

وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً فقال بعضهم في قول كعب بن زهير رضي الله تعالى عنه:

٨٠٦ - وما سُعادُ غداةَ البينِ إذْ رحلوا   إلاّ أغنُّ غضيضُ الطّرفِ مكحولُ[٦]

غداة البين: ظرف للنفي، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كـ«أغنّ». وقال ابن الحاجب في ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[٧] إذ: بدل من اليوم، واليوم إما ظرف للنفع المنفي، وإما لما في «لن» من معنى النفي، أي انتفى في هذا اليوم النفعُ، فالمنفي نفع مطلق، وعلى الأول نفع مقيد باليوم. وقال أيضاً: إذا قلت: «ما ضربتُهُ للتأديب» فإن قصدت نفي ضربٍ مُعلل

(١) تقدم برقم ٦١٠ وسيتكرر برقم ١١١٨.
(٢) أمير أموي جواد ولي البصرة والكوفة في عهد أخيه عبد الملك. مات شاباً سنة ٧٥هـ.
(٣) زكأ إليه: لجأ، والبيت مع الشاهد ٦٠٩ من قطعة تنسب للفرزدق وليسا في ديوانه. انظر الخزانة ٤/ ١١٥ وشواهد السيوطي ٢٥٢ واللسان مادة زكأ.
(٤) تقدم برقم ٤٤ و٨٦ وسيتكرر برقم ١١٨٢.
(٥) الأصل: «لِأنْ كنتَ ذا نفر» فحذفت لام التعليل، وحذفت «كان» وعوض عنها بـ «ما» التي جعلها الفارسي وابن جني زائدة، وانفصل الضمير المتصل.
(٦) أغن: أي ظبي أغن في صوته غنة. غضيض الطرف: فاتر الطرف. والبيت مع الشاهد ٣٥١ و٤٦٤ و٧٦٢ و١١٨٧ من قصيدة «بانت سعاد» شرح ديوان كعب ٦.
(٧) تتمتها ﴿أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف ٤٣: ٣٩] وقد تقدم الحديث عنها.

بالتأديب، فاللامُ متعلقة بالفعل، والمنفي ضرب مخصوص، وللتأديب: تعليل للضرب المنفي، وإن قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له، أي إن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب، لأنه قد يؤدّبُ بعضَ الناس بترك الضرب. ومثله في التعلق بحرف النفي «ما أكرمتُ المسيء لتأديبه، وما أهنت المحسن لمكافأته»، إذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢] الباء متعلقة بالنفي، إذ لو علقت بمجنون لأفاد نفي جنون خاص، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص، اهـ ملخصاً وهو كلام بديع، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافي، أي انتفى ذلك بنعمة ربك.

وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب رضي الله تعالى عنه أن المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت، وذلك على أن الأصل: وما كسُعاد إلا ظبيٌ أغنٌّ، على التشبيه المعكوس للمبالغة، لئلا يكون الظرف متقدماً في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه، وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرُون، وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو: قوله:

٨٠٧ ـ كأنَّ قلوبَ الطيرِ رطباً ويابساً لدى وكرها العُنابُ والحشفُ البالي[١]

مع أن الحال شبيهة بالمفعول به، فعملُه في الظرف أجدَر.

فإن قلت: لا يلزم من صحة إعمال المذكور صحة إعمال المقدر، لأنه أضعف.

قلت: قد قالوا: «زيدٌ زُهيرٌ شعراً وحاتمٌ جُوداً» وقيل في المنصوب فيهما: إنه حال أو تمييز، وهو الظاهر، وأياً كان فالحجة قائمة به، وقد جاء أبلغ من ذلك، وهو إعماله في الحالين وذلك في قوله:

٨٠٨ ـ تُعيِّرُنا أننا عالةٌ ونحنُ صعاليكَ أنتُم مُلوكا[٢]

إذ المعنى تعيرنا أننا فقراء، ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم.

فإن قلت: قد أوجبت في بيت كعب بن زهير رضي الله عنه أن يكون من عكس التشبيه لئلا تتقدم الحال على عاملها المعنوي، فما الذي سوّغ تقدمَ صعاليك هنا عليه؟

قلت: سوَّغه الذي سوغ تقدم بُسراً في «هذا بُسراً أطيبُ منهُ رُطباً» وإن كان معمول اسم

---

(١) تقدم برقم ٣٩٩ و٧٣٠.

(٢) لم نقف على قائله. عالة: فقراء «نحن أنتم» مبتدأ وخبر، «صعاليك ملوكا» حالان.

التفضيل لا يتقدم عليه في نحو: «لهو أكفؤهم ناصراً» وهو خشية اختلاط المعنى، إلا أن هذا مطرد ثَم لقوة التفضيل، ونادر هنا لضعف حرف التشبيه.

وهذا الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه، وفيه قولان آخران، أحدهما: ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة[١]، وهو أن عالةً من «عالني الشيء» إذا أثقلني، و «ملوكاً» مفعول، أي إننا نُثقِلُ الملوكَ بطرح كَلِّنا عليهم، ونحن أنتم أي مثلكم في هذا الأمر، فالإخبار هنا مثله في ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[٢]. والثاني: قاله الحريري وقد سئل عن البيت، وهو أن التقدير: إنا عالة صعاليكَ نحن وأنتم، وقد خطِّىء في ذلك، وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك بل هو مُتّجه على بعد فيه، وهو أن يكون صعاليك مفعول عالة، أي إنا نعُول صعاليكَ، ويكون نحن توكيداً لضمير عالةُ، وأنتم توكيد لضميرٍ مستتر في صعاليك، وحصل في البيت تقديم وتأخير للضرورة، ولم يتعرض لقوله: «ملوكا» وكأنه عنده حال من ضمير عالة، والأولى على قوله: أن يكون صعاليك حالاً من محذوف، أي نعُولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما في «لقيته مُصعداً مُنحدراً» فإنهم نصوا على أنه يكون الأول للثاني والثاني للأول، لأن فصلاً أسهلُ من فصلين، ويكون أنتم توكيداً للمحذوف، لا لضمير صعاليك لأنه ضمير غيبة، وإنما جوزناه أولاً لأن الصعاليك هم المخاطبون، فيحتمل كونه راعى المعنى.

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يستثنى من قولنا: «لا بد لحرف الجر من متعلق» ستة أمور:

أحدها: الحرف الزائد كـ«الباء» و «من» في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[٣]، وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعالاً قصُرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيداً، ولم يدخل للربط.

وقول الحوفي إن «الباء» في ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨] متعلقة وهمٌ، نعم يصح

(١) في كشف الظنون ٩٩١ و١٧٧٥ أن «سفر السعادة وسفير الإفادة» شرح للمفصل ولكن لدى الرجوع إلى مخطوطته في الظاهرية وجدته كتاباً أورد فيه مؤلفه من المفصل ألفاظاً على حروف المعجم وذكر معانيها وأبنيتها (ففي الهمزة: الله ـ إبريق ـ إبليس... وفي الباء: ببه ـ بداد ـ بدري...) وختمه بعشر مسائل سئل عنها أبو نزار ملك النحاة فأجاب، ثم كلام في المبنيات وعلم القوافي. وقد تقدمت ترجمة السخاوي.

(٢) ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ...﴾ [الأحزاب ٦:٣٣].

(٣) تتمتها ﴿يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ...﴾ [فاطر ٣:٣٥].

في اللام المقوية أن يقال: إنها متعلقة بالعامل المقوّى نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[(١)] و ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[(٢)] و ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر، ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين.

الثاني: «لعلَّ» في لغة عُقيل، لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية، قال:

٨٠٩ ـ .... لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبُ[(٣)]

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التوقُّع، كما دخلت «ليت» لإفادة معنى التمني، ثم إنهم جروا بها منبهة على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجر.

والثالث: «لولا» فيمن قال: «لولاي، ولولاك، ولولاه» على قول سيبويه: إن «لولا» جارة للضمير، فإنها أيضاً بمنزلة «لعل» في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء، فإن «لولا» الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق. وزعم أبو الحسن أن «لولا» غير جارة، وأن الضمير بعدها مرفوع، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم: «ما أنا كأنتَ» وهذا كقوله في: «عسايَ» ويردهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما ثبتت في المنفصل، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كون المنُوب عنه منفصلاً، وتوافقهما في الإعراب، وكون ذلك في الضرورة كقوله:

٨١٠ ـ .... ألاّ يُجاورَنا إلاّكِ ديّارُ[(٤)]

وعليه خرَّج أبو الفتح قوله:

٨١١ ـ نحنُ بغرسِ الوديِّ أعلمُنا منَّا بركضِ الجيادِ في السَّدَفِ[(٥)]

---

(١) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ...﴾ [البقرة ٢: ٩١].

(٢) ﴿... إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود ١١: ١٠٧].

(٣) تقدم برقم ٥٢٥.

(٤) صدره «وما نبالي إذا ما كنت جارتنا» والبيت مجهول وهو في ابن عقيل ١/ ٥٩ وفي الخزانة ٢/ ٤٠٥ ويروى: سواك ديار، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٥) ينسب البيت لقيس بن الخطيم ـ ديوانه ١٧٠ ـ ولسعد القرقرة. الودي: صغار النخل. السدف ج سدفة كالظلم ج ظلمة وزناً ومعنى.

فادّعى أن «نا» مرفوع مؤكّدٌ للضمير في «أعلم»، وهو نائب عن «نحن»، ليتخلص بذلك من الجمع بين إضافة أفعل وكونه بمن، وهذا البيت أشكل على أبي عليّ حتى جعله من تخليط الأعراب.

والرابع: «رُبَّ» في نحو: «رُبَّ رجُل صالحٍ لقيتهُ، أو لقيت»، لأن مجرورها مفعول في الثاني، ومبتدأ في الأول، أو مفعول على حد: «زيداً ضربتهُ» ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار، لأن «ربَّ» لها الصدر من بين حروف الجر، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل، لا لتعدية عامل. هذا قول الرماني وابن طاهر. وقال الجمهور: هي فيهما حرف جر مُعدّ، فإن قالوا إنها عدّت العاملَ المذكور فخطأ، لأنه يتعدى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأول، وإن قالوا عدّت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغنٍ عنه ولم يُلفظ به في وقت.

الخامس: «كاف التشبيه»، قاله الأخفش وابن عصفور، مستدلّين بأنه إذا قيل: «زيدٌ كعمرٍو» فإن كان المتعلق استقر فـ«الكاف» لا تدل عليه، بخلاف نحو: «في» من: «زيد في الدار» وإن كان فعلاً مناسباً للكاف ـ وهو أشبه ـ فهو متعد بنفسه لا بالحرف.

والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار.

السادس: «حرف الاستثناء»، وهو «خلا وعدا وحاشا»، إذا خفضنَ، فإنهن لتنحية الفعل عما دخلنَ عليه، كما أن «إلاَّ» كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصالُ معنى الفعل إلى الاسم، ولو صح أن يقال: إنها متعلقة لصح ذلك في «إلاَّ»، وإنما خُفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بـ«إلا» لئلا يزول الفرق بينهن أفعالاً وأحرفاً.

حكمهما بعد المعارف والنكرات

حكمهما بعدهما حكم الجمل، فهما صفتان في نحو: «رأيتُ طائراً فوقَ غُصنٍ، أو على غُصْنٍ»، لأنهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو: «رَأَيْتُ الْهِلَال بَيْنَ السّحَابِ، أو فِي الأُفق»، لأنهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما في نحو: «يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أكمامِهِ، والثمر علَى أغْصَانِهِ»، لأن المعرف الجنسي كالنكرة، وفي نحو: «هذَا ثمرٌ يانع على أغصانه»، لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة.

حكم المرفوع بعدهما

إذا وقع بعدهما مرفوع، فإن تقدمهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو: «ما في الدارِ أحد» و: «أفي الدار زيد» و: «مررت برجل معه صقر» و: «جاء الذي في الدار أبوه» و: «زيد عندك أخوه» و: «مررت بزيد عليه جبة» ففي المرفوع

ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأرْجَحَ كونُه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً.

والثاني: أن الأرجح كونُه فاعلاً، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الأصل عدمُ التقديم والتأخير.

والثالث: أنه يجب كونه فاعلاً، نقله ابن هشام عن الأكثرين.

وحيث أعرب فاعلاً فهل عاملُه الفعلُ المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلاف، والمذهب المختار: الثاني لدليلين: أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو: «زَيْدٌ في الدارِ جَالِساً» ولو كان العاملُ الفعلَ لم يمتنع، ولقوله[١]:

٨١٢ ـ . . . . فإنَّ فؤادي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أجْمَعُ[٢]

فأكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيداً لضميرٍ محذوف مع الاستقرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم «إنَّ» على مَحَله من الرفع بالابتداء، لأن الطالب للمحل قد زال.

واختار ابن مالك المذهب الأول، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظَرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لا يستكنُّ إلا في عامله.

وإن لم يعتمد الظرفُ أو المجرورُ نحو: «في الدار ـ أو عندك ـ زيد» فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين، لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط، ولذا يجيزون في نحو: «قائم زيد» أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلاً، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

تنبيهات: يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب:

٨١٣ ـ ظَلْتَ بِهَا تَنْطَوِي على كَبِدٍ نَضِيجَةٍ فَوْقَ خِلْبِهَا يَدُهَا[٣]

أن تكون اليدُ فيه فاعلة بنضيجة، أو بالظرف، أو بالابتداء، والأول أبلغ، لأنه أشد للحرارة، والخلب: زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بين الكبد والقلب، وأضاف اليد إلى الكبد للملابسة بينهما، فإنهما في الشخص.

---

(١) هذا هو الدليل الثاني.

(٢) صدره «فإن يك جثماني بأرض سواكم» وهو لجميل بثينة. الديوان ١١٨، الخزانة ١/ ١٩٠.

(٣) في قوله: ظلت: يخاطب الشاعر نفسه. بها أي بدار المحبوب والبيت في شرح الديوان ١/ ١٩٥ والمعنى أنه وضع يده على كبده الحرى فنضجت. وقد أضاف اليد إلى ضمير الكبد كأنه لطول ما وضع يده على كبده غدت اليد يدها هي أي يد الكبد.

ولا خلاف[١] في تعين الابتداء في نحو: «في داره زَيْد» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

فإن قلت: «في داره قيام زيد» لم يجزها الكوفيون البتة، أما على الفاعلية فلما قدمنا، وأما على الابتدائية فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ، بل على ما أضيف إليه المبتدأ، والمستحق للتقديم إنما هو المبتدأ، وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلاً، كقولهم: «فِي أَكْفَانِهِ درج الميت» وقوله:

٨١٤ ـ بِـمَـسْـعَـاتِـهِ هُـلْـكُ الـفَـتَـى أَوْ نَـجَـاتُـهُ[٢]

وإذا كان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك.

والأرجح[٣] تعين الابتدائية في نحو: «هل أَفْضَلُ منك زيدٌ» لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحد، وتجوز الفاعلية في لغة قليلة.

ومن المشكل[٤] قوله:

٨١٥ ـ فَـخَـيْـرٌ نَـحْـنُ عِـنْـدَ الـنَّـاسِ مِـنْـكُـمْ ....[٥]

لأن قوله: «نحن» إن قُدّر فاعلاً لزم إعمال الوصف غير معتمد، ولم يثبت، وعمل أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل وهو ضعيف، وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو أجنبي بين أفعل ومِنْ، وخرَّجه أبو علي ـ وتبعه ابن خروف ـ على أن الوصف خبر لنحن محذوفة وقدر نحن المذكورة توكيداً للضمير في أفعل.

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

وهو ثمانية:

أحدها: أن يقعا صفة نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[٦].

الثاني: أن يقعا حالاً نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩] وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[٧] فزعم ابن عطية أن «مستقراً» هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله

---

(١) هذا هو التنبيه الثاني.

(٢) لم نقف على تمامه ولا على قائله.

(٣) هذا هو التنبيه الثالث.

(٤) هذا هو التنبيه الرابع.

(٥) تقدم برقم ٤٠٠.

(٦) ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ...﴾ [البقرة ٢: ١٩].

(٧) تتمتها ﴿قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي ...﴾ [النمل ٢٧: ٤٠].

قد ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كونٌ خاص.

الثالث: أن يقعا صلة نحو: ﴿وَلَهُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾[١].

الرابع: أن يقعا خبراً، نحو: «زيد عندك، أو في الدار» وربما ظهر في الضرورة كقوله:

٨١٦ - لكَ العزُّ إنْ مولاكَ عزَّ وإن يُهنْ فأنتَ لدى بُحبوحة الهون كائنُ[٢]

وفي شرح ابن يعيش[٣]: متعلق الظرف الواقع خبراً، صرح ابن جني بجواز إظهاره، وعندي أنه إذا حُذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فأما إن ذكرته أولاً فقلت: «زيد استقر عندك» فلا يمنع مانع منه، اهـ. وهو غريب.

الخامس: أن يرفعا الاسم الظاهر نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[٤] ونحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾[٥] ونحو: «أعندك زيد».

والسادس: أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثلٍ أو شبهه، كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده: «حينئذٍ الآن» أصله: كان ذلك حينئذ واسمع الآن، وقولهم للمُعرس: «بالرّفاءِ والبنين»[٦] بإضمار أعرست.

والسابع: أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو: «أيومَ الجمعة صُمتَ فيهِ»، ونحو: «بزيد مررت به» عند من أجازه مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿وَلِلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾[٧] والأكثرون يوجبون في مثل ذلك إسقاط الجار، وأن يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب بإضمار جاوزت أو نحوه، وبالوجهين قرئ في الآية، والنصب قراءة الجماعة، ويرجحها العطف على الجملة الفعلية، وهل الأولى أن يقدر المحذوف مضارعاً، أي ويعذب، لمناسبة ﴿يُدْخِلُ﴾[٧] أو ماضياً، أي وعذب، لمناسبة المفسّر؟ فيه نظر. والرفع بالابتداء، وأما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكَّدُ، مثل: «إنَّ زيداً إنهُ فاضلٌ» ولا يكون الجار والمجرور توكيداً للجار والمجرور، لأن الضمير لا يؤكد الظاهر، لأن الظاهر أقوى، ولا

---

(١) تتمتها ﴿عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء ٢١: ١٩].

(٢) لم يسم قائله. ابن عقيل ١/ ١٠٢.

(٣) تقدمت ترجمته في ٣٧٨، والكلام الآتي في شرح المفصل ١/ ٩٠.

(٤) ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ . . .﴾ [إبراهيم ١٤: ١٠].

(٥) تقدمت الآية.

(٦) مجمع الأمثال ١/ ١٠٦. الرفاء: الالتحام والاتفاق.

(٧) ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان ٧٦: ٣١].

يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجار، لأن العرب لم تُبدل مضمراً من مظهر، لا يقولون: «قام زيد هو» وإنما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس.

والثامن: القسَمُ بغير الباء نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل: ١]، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧] وقولهم: «لله لا يؤخر الأجل» ولو صرح في ذلك بالفعل لوجبت الباء.

هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟

لا خلاف في تعيّن الفعل في بابي القسم والصلة، لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين. قال ابن يعيش: وإنما لم يجز في الصلة أن يقال: إن نحو: «جاء الذي في الدار» بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم ﴿تَمَاماً عَلَى ٱلَّذِي أَحۡسَنُ﴾(١) بالرفع، لقلة ذاك واطراد هذا، اهـ.

وكذلك يجب في الصفة في نحو: «رجُل في الدار فله درهم» لأن الفاء تجوز في نحو: «رجل يأتيني فله درهم» وتمتنع في نحو: «رجُلٌ صالح فله درهم» فأما قوله:

٨١٧ ـ كلُّ أمرٍ مُباعَدٌ أو مُدانٍ فمَنُوطٌ بحكمةِ المُتعالي(٢)

فنادر.

واختلف في الخبر والصفة والحال، فمن قدَّر الفعل ـ وهم الأكثرون ـ فلأنه الأصل في العمل، ومن قدر الوصف فلأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد، ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف، قالوا: ولأن تقليل المقدر أولى، وليس بشيء، لأن الحق أنّا لم نحذف الضمير، بل نقلناه إلى الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف، وكلاهما مفرد.

وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو: «أيومَ الجمعة تعتكف فيه» والوصف في نحو: «أيومَ الجمعة أنتَ مُعتكف فيه» والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى كما سأبيّنه.

كيفية تقديره باعتبار المعنى

أما في القسَم فتقديره أقسم، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو: «يوم الجمعة صمت فيه».

واعلم أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب ألاّ يقدر مثل المذكور إذا حصل مانع صناعيّ كما في: «زيداً مررتُ به» أو معنوي كما في: «زيداً ضربتُ أخاه» إذ تقدير المذكور

---

(١) ﴿ثُمَّ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ وَتَفۡصِيلٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ . . .﴾ [الأنعام ٦:١٥٤].

(٢) لا يعرف قائله.

يقتضي في الأول تعدي القاصر بنفسه، وفي الثاني خلاف الواقع، إذ الضرب لم يقع بزيد، فوجب أن يقدر جاوزت في الأول، وأهنت في الثاني، وليس المانعان مع كل متعد بالحرف، ولا مع كل سببي، ألا ترى أنه لا مانع في نحو: «زيداً شكرتُ له» لأن شكر يتعدى بالجار وبنفسه، وكذلك الظرف نحو: «يوم الجمعة صمت فيه» لأن العامل لا يتعدّى إلى ضمير الظرف بنفسه، مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو: «زيداً أهنتُ أخاه» لأن إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب.

وأما في المثل فيقدَّرُ بحسب المعنى[١]، وأما في البواقي نحو: «زيدٌ في الدارِ» فيقدر كوناً مطلقاً وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو: «الصومُ اليوم» أو: «في اليوم» و: «الجزاءُ غداً» أو: «في الغد» ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضي، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو: «ضربي زيداً قائماً»: إن التقدير: «إذ كان» إن أريد المضيّ أو: «إذا كان» إن أريد به المستقبل، ولا فرق. وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها وإن كانت حقيقته الحال، وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾[٢] إنهم جُعلوا في النار الآن لتحقق الموعود به، ولا يلزم ما ذكره لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن.

ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل، ويكون الحذف حينئذ جائزاً لا واجباً، ولا ينتقل ضميرٌ من المحذوف إلى الظرف والمجرور، وتوهم جماعةٌ امتناعَ حذف الكون الخاص، ويُبطِله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل؟ واشتراطُ النحويين الكونَ المطلق إنما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه.

ومما يتخرج على ذلك قولهم: «منْ لي بكذا» أي من يتكفَّلُ لي به؟ وقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[٣] أي مستقبلاتٍ لعدتهن، كذا فسره جماعة من السلف، وعليه عوَّلَ الزمخشري، وردَّه أبو حيان توهماً منه أن الخاص لا يحذف، وقال: الصوابُ أن «اللام» للتوقيت، وأن الأصل لاستقبال عدتهن، فحذف المضاف، اهـ ـ وقد بيّنا فساد تلك الشبهة. ومما يتخرَّجُ على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾[٤]

---

(١) وقد تقدم ذكر ذلك في ـ بالرفاء والبنين ـ.

(٢) ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [الزمر ٣٩:١٩].

(٣) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا۟ ٱلْعِدَّةَ ...﴾ [الطلاق ٦٥:١].

(٤) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ ...﴾ [البقرة ٢:١٧٨].

التقدير مقتول أو يقتل، لا كائن، اللهم إلا أن تقدر مع ذلك مضافين، أي قتل الحر كائن بقتل الحر، وفيه تكلف تقدير ثلاثة: الكون والمضافان، بل تقدير خمسة، لأن كلاً من المصدرين لا بد له من فاعل، ومما يبعد ذلك أيضاً أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام، وإنما حسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره نحو: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[١] ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾[٢] الآية، أي إن النفس مقتولة بالنفس، والعين مفقوءة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسن مقلوعة بالسن، هذا هو الأحسن، وكذلك الأرجح في قوله تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمٰن: ٥] أن يقدر يجريان، فإن قدرت الكون قدرت مضافاً، أي جريانُ الشمس والقمر كائن بحسبان، وقال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]: إن الظرف ليس متعلقاً بالاستقرار، لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الظرفية المستفادة من «في» حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى ومجاز بالنسبة إليه تعالى، وإما حملُ قراءة السبعة على لغة مرجوحة، وهي إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري، فإنه زعم أن الاستثناء منقطع، والمخلِّصُ من هذين المحذورين أن يقدر: قل لا يعلم من يذكر في السمٰوات والأرض، ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة واحتج بقولهم: «القلمُ أحدُ اللسانينِ»[٣] ونحوه لم يحتج إلى ذلك، وفي الآية وجه آخر، وهو أن يقدر «مَنْ» مفعولاً به، و«الغيبَ» بدل اشتمال، و«الله» فاعل، والاستثناء مفرَّغ.

تعيين موضع التقدير

الأصل أن يقدر مقدماً عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخراً، وما يقتضي إيجابه.

فالأول: نحو: «في الدار زيد» لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ.

والثاني: نحو: «إنَّ في الدار زيداً» لأنّ «إنَّ» لا يليها مرفوعُها.

ويلزم من قدَّر المتعلق فعلاً أن يقدره مؤخراً في جميع المسائل، لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ.

---

(١) ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا . . .﴾ [يوسف ١٢: ٨٢].

(٢) ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ . . .﴾ [المائدة ٥: ٤٥].

(٣) التمثيل والمحاضرة ١٥٥. وفي مجمع الأمثال ٢/ ٧٦: القلم أحد الكاتبين.

تنبيه: ردَّ جماعةٌ منهم ابن مالك على مَنْ قدر الفعل بنحو: قوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا﴾[١] وقولك: «أمّا في الدارِ فزيدٌ» لأن «إذا» الفجائية لا يليها الفعل، و «أمّا» لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾[٢]، وهذا على ما بيّناه غير واردٍ، لأن الفعل يقدر مؤخراً.

(١) ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم . . .﴾ [يونس ١٠: ٢١].
(٢) تتمتها ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ [الواقعة ٥٦: ٨٨ و٨٩].

البَابُ الرابع

في ذكر أحكام يكثر دَوْرُها ويقبح بالمعرب جهلها، وعدم معرفتها على وجهها

فمن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر

يجب الحكم بابتدائية المقدَّم من الاسمين في ثلاث مسائل:

إحداها: **أن يكونا معرفتين، تساوتْ رتبتهما نحو: «اللّهُ ربنا»، أو اختلفت نحو: «زيدٌ الفاضلُ، والفاضلُ زيد»، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل: المشتق خبر وإن تقدم نحو: «القائمُ زيدٌ».**

والتحقيقُ أن المبتدأ ما كان أعرف كـ«زيد» في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: مَنِ القائم؟ فتقول: «زيدٌ القائم» فإن عَلِمهما وجهل النسبةَ فالمقدَّمُ المبتدأ.

الثانية: **أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو: «أفضلُ منكَ أفضلُ مني».**

الثالثة: **أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً والأول هو المعرفة كـ «زيدٌ قائم»** وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يُسوِّغُ الابتداء به فهو خبر اتفاقاً نحو: «خزٌ ثوبكَ» و: «ذهبٌ خاتمكَ» وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور، وأما سيبويه فيجعله المبتدأ نحو: «كم مالُكَ» و: «خيرٌ منكَ زيدٌ» و: «حسبُنا الله» ووجهه أن الأصل عدمُ التقديمِ والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخَّر الأخصُّ منهما نحو: «الفاضل أنت» ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين، ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾(1)، ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦] وقولهم: «إنَّ قريباً منكَ زيد» وقولهم: «بحسبكَ زيدٌ» و«الباء» لا تدخل في الخبر في الإيجاب، ولخبريتها قولهم: «ما جاءتْ حاجتُكَ» بالرفع، والأصل ما حاجتك، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هذا التقدير لم يدخل، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، وأما مَنْ نصب فالأصل ما هي حاجتك، بمعنى أيُّ حاجةٍ هي حاجتك، ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه، ونظيره أن تقول: «زيدٌ هو الفاضلُ» وتقدر «هو» مبتدأ ثانياً لا فصلاً ولا تابعاً؛ فيجوز لك حينئذ أن تُدخِلَ عليه كان فتقول: «زيدٌ كانَ الفاضلَ».

---

(1) ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ...﴾ [الأنفال ٨: ٦٢].

ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو: «أبو حنيفة أبو يوسفَ»[١] و

٨١٨ - بنُونا بنو أبنائنا. . . . .[٢]

رعياً للمعنى، ويضعف أن تقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة، لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المقامُ المبالغة، والله أعلم.

ما يعرف به الاسم من الخبر

اعلم أن لهما ثلاث حالات:

إحداها: أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلومُ الاسمُ والمجهول الخبر؛ فيقال: «كان زيدٌ أخا عمرٍو» لمن علم زيداً وجهل أخوَّته لعمرو، و: «كان أخو عمرو زيداً» لمن يعلم أخاً لعمرو ويجهل أن اسمه زيد، وإن كان يعلمهما ويجهل انتسابَ أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدُهما أعرفَ فالمختار جعله الاسم؛ فتقول: «كان زيدٌ القائم» لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم، فعرف كلاً منهما بقلبه، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر، ويجوز قليلاً: «كانَ القائمُ زيداً». وإن لم يكن أحدُهما أعرفَ فأنت مخيّر نحو: «كان زيدٌ أخا عمرو، وكان أخُو عمرو زيداً» ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو: «هذا» فإنه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به، فيقال: «كان هذا أخاك، وكان هذا زيداً» إلا مع الضمير، فإن الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه، فتقول: «ها أنذا» ولا يتأتى ذلك في باب الناسخ، لأن الضمير متصل بالعامل، فلا يتأتى دخول التنبيه عليه، على أنه سمع قليلاً في باب المبتدأ «هذا أنا».

واعلم أنهم حكموا لـ «أنْ» و «أنَّ» المقدرتين بمصدر معرَّف بحكم الضمير، لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك، فلهذا قرأت السبعة: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾[٣]، ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟﴾[٤] والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف.

---

(١) أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت (ـ ١٥٠هـ) إمام أهل الرأي والقياس وصاحب المذهب الفقهي المشهور. وأبو يوسف صاحبه وتلميذه وقد سبقت ترجمته.

(٢) تمامه

«بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد»

ينسب للفرزدق وهو في الديوان ٢١٧ وابن عقيل ١٠٨/١ والخزانة ٢١٣/١ والمعنى أن أولاد أبنائنا هم بنونا، أما بناتنا فإن بنيهن هم أبناء الرجال الأباعد.

(٣) ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الجاثية ٤٥: ٢٥].

(٤) تتمتها ﴿أَخْرِجُوٓا۟ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٥٦].

الحالة الثانية: أن يكونا نكرتين؛ فإن لكل منهما مُسوِّغ للإخبار عنها فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر، فتقول: «كان خيرٌ مِنْ زيد شرًّا مِن عمرو» أو تعكس، وإن كان المسوغ لإحداهما فقط جعلتها الاسم نحو: «كانَ خيرٌ مِن زيدٍ امرأةً».

الحالة الثالثة: أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفةَ الاسمَ والنكرة الخبر، نحو: «كان زيدٌ قائماً» ولا يعكس إلا في الضرورة كقوله:

٨١٩ - .... ولا يَـكُ مَـوقِـفٌ مِـنـكِ الـوَدَاعـا[١]

وقوله:

٨٢٠ - .... يَـكُـونُ مِـزاجَـهـا عَـسَـلٌ ومَـاءُ[٢]

وأما قراءة ابن عامر ﴿أَوَ لَمْ تَكُن لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ﴾[٣] بتأنيث «تكن» ورفع آية، فإن قدرت «تكن» تامة فاللام متعلقة بها و«آية» فاعلها، و «أن يعلمه» بدل من «آية»، أو خبر لمحذوف أي هي أن يعلمه، وإن قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة، و «أن يعلمه» مبتدأ وآية خبره، والجملة خبر كان؛ أو آية اسمها؛ ولهم خبرها، و «أن يعلمه» بدل أو خبر لمحذوف، وأما تجويز الزجاج كون آية اسمها و «أن يعلمه» خبرها فردُّوه لما ذكرنا، واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بلهم.

ما يعرف به الفاعل من المفعول

وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً[٤] والآخر اسماً تاماً.

وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضميرَ المتكلم المرفوع، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب، وتُبْدل من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه؛ فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله، وإلاّ فهي فاسدة؛ فلا يجوز: «أعجَبَ زيدٌ ما كره عمرو» إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل؛ لأنه لا يجوز: «أعجبتُ الثَّوْبَ» ويجوز النصبُ، لأنه يجوز: «أعجبني الثَّوبُ» فإن أوقعت «ما» على أنواع من يعقل جاز، لأنه يجوز «أعجبتُ النِّساء» وإن كان الاسم الناقص «من» أو «الذي» جاز الوجهان أيضاً.

---

(١) صدره كما في سيبويه ١/٣٣١ «ففي قبل التفرق يا ضباعا» والبيت للقطامي عمير بن شييم. وهو في الخزانة ١/٣٩١ و٤/٦٤ ضباعاً: مرخم ضباعة.

(٢) صدره «كأنَّ خبيئةً من بيت رأسٍ» الخبيئة: الخمرة. بيت رأس: بلدة في الأردن عرفت بخمرها، والبيت لحسان قبل تحريم الخمر وهو في ديوانه ٨ وفي الخزانة ٤/٤٠ و٦٣ وسيبويه ١/٢٣ وهو مع الشاهد ١٠٥٤ من قطعة واحدة سيتكرر برقم ١١٨٣.

(٣) ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء ٢٦: ١٩٧].

(٤) يريد بالناقص الاسم الموصول مثل «ما» أو الاسم الموصوف لحاجة الأول إلى الصلة وحاجة الثاني إلى الصفة.

فروع

تقول: «أمكنَ المُسافرَ السفرُ» بنصب المسافر، لأنك تقول: «أمكنني السفرُ» ولا تقول: «أمكنت السَّفرَ» وتقول: «ما دَعا زيداً إلى الخروج» و «ما كرِه زيدٌ من الخروج» بنصب زيد في الأولى مفعولاً والفاعل ضمير «ما» مستتراً، وبرفعه في الثانية فاعلاً والمفعول ضمير «ما» محذوفاً، لأنك تقول: «ما دعاني إلى الخروج» و «ما كرهت منه» ويمتنع العكس، لأنه لا يجوز: «دعوتُ الثَّوبَ إلى الخروج» و: «كره من الخروج[1]» وتقول: «زيدَ في رزقِ عمرو عِشرونَ ديناراً» برفع العشرين لا غير، فإن قدمت عمراً فقلت: «عمرو زيد في رِزقِه عشرون» جاز رفع العشرين ونصبه، وعلى الرفع فالفعل خالٍ من الضمير؛ فيجب توحيده مع المثنى والمجموع، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعلى النصب فالفعلُ متحملٌ للضمير، فيبرز في التثنية والجمع، ولا يجب ذكر الجار والمجرور.

ما افترق فيه عطف البيان والبدل

وذلك ثمانية أمور:

أحدها: أن العطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر، لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق، وأما إجازة الزمخشري في ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[2] أن يكون بياناً للهاء من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ﴾[2] فقد مضى رَدُّه[3]، نعم أجاز الكسائي أن يُنعت الضميرُ بنعتِ مدح أو ذم أو ترحم، فالأول: نحو: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾[4] ونحو: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨] وقولهم: «اللهُمَّ صلِّ عليهِ الرَّؤوفِ الرحيم» والثاني: نحو: «مررت بهِ الخبيثِ» والثالث: نحو: قوله:

٨٢١ - فَلا تَلُمْهُ أن يَنامَ البائِسا[5]

وقال الزمخشري في ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾[6]: إن ﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ عطف بيان

---

(١) كذا في المخطوطتين. وجاء في حاشية الأمير ٢/ ٨٥: في «كره» ضمير الثوب، ولو قال: كرهني الثوب من الخروج كان أوضح. ومثل ذلك في حاشية الدسوقي ٢/ ١٠٤.

(٢) ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ...﴾ [المائدة ٥: ١١٧].

(٣) في كلامه.

(٤) ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة ٢: ١٦٣].

(٥) قبله «قد أصبحت بقرقرى كوانسا» ولم يذكر قائله. وهو في سيبويه ١/ ٢٥٥. قرقرى: اسم موضع. البائسا: صفة للهاء في تلمه. وسيتكرر برقم ٨٧٨.

(٦) تتمتها ﴿قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾ [المائدة ٥: ٩٧].

على جهة المدح كما في الصفة، لا على جهة التوضيح، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي.

وأما البدل فيكون تابعاً للمضمر بالاتفاق نحو: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾[١]، ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَـٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣] وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾[٢] بدلاً من الهاء في «به» توهماً منه أن ذلك يخلُّ بعائد الموصول، وقد مضى ردُّه[٣].

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمراً تابعاً لمضمر كـ «رأيتُهُ إياه» أو لظاهر كـ «رأيتُ زيداً إياه» وخالفهم ابن مالك فقال: إن الثاني لم يُسْمع، وإن الصواب في الأول قول الكوفيين: إنه توكيد كما في: «قمت أنت».

الثاني: أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، وأما قول الزمخشري: إن ﴿مقامُ إبراهيمَ﴾[٤] عطفُ على ﴿آياتٌ بيناتٌ﴾[٤] فسهو، وكذا قال في: ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُوا۟﴾[٥]: إنَّ ﴿أَن تَقُومُوا۟﴾ عطف على ﴿بِوَٰحِدَةٍ﴾ ولا يختلف في جواز ذلك في البدل، نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۞ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[٦] ونحو: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَةٍ﴾[٧].

الثالث: أنه لا يكون جملة، بخلاف البدل نحو: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣] ونحو: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ﴾ [الأنبياء: ٣] وهو أصحُّ الأقوال في: «عرفت زيداً أبو من هُو»، وقال:

٨٢٢ - لـقـد أذهـلـتـنـي أمُّ عـمـرو بـكِـلـمـةٍ أتـصـبـرُ يـوْمَ الـبـيـنِ أمْ لـسـتَ تـصـبـر؟[٨]

الرابع: أنه لا يكون تابعاً لجملة، بخلاف البدل، نحو: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾ [يس: ٢٠ و٢١] ونحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم بِأَنْعَـٰمٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢ و١٣٣] وقوله:

---

(١) تتمتها ﴿وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ [مريم ١٩: ٨٠].
(٢) تقدمت.
(٣) تقدم.
(٤) ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَـٰلَمِينَ ۝٩٦ فِيهِ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ ...﴾ [آل عمران ٣: ٩٦ و٩٧].
(٥) ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ...﴾ [سبأ ٣٤: ٤٦].
(٦) ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۞ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ...﴾ [الشورى ٤٢: ٥٢ و٥٣].
(٧) ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق ٩٦: ١٥ و١٦].
(٨) لم يذكر قائله.

٨٢٣ ـ أقولُ لهُ: ارحلْ لا تقيمنَّ عندنا .... [(١)]

الخامس: أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل، بخلاف البدل، نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨ و٦٩].

السادس: أنه لا يكون بلفظ الأول، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب[(٢)] ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا﴾[(٣)] بنصب «كل» الثانية، فإنها قد اتصل بها ذكرُ سبب الجثو، وكقول الحماسي:

٨٢٤ ـ رُويدَ بني شيبانَ بعضَ وَعيدِكُمْ تلاقُوا غداً خَيْلي على سفَوانِ[(٤)]

تُلاقُوا جِياداً لا تحِيدُ عنِ الوَغى إذا ما غدَتْ في المأزِقِ المُتَداني

تُلاقُوهمُ فتعرِفُوا كيْفَ صبرُهمْ على ما جنَتْ فيهم يَدُ الحدَثانِ

وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه، وحجتُهم أن الشيء لا يبين بنفسه، وفيه نظر من أوجه: أحدها: أن يقتضي أن البدل ليس مبيناً للمبدل منه، وليس كذلك، ولهذا منع سيبويه «مررْت بي المسكين وبك المسكين» دون «به المسكين» وإنما يفارق البدلُ عطفَ البيان في أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين، والعطف تبيينٌ بالمفرد المحض. والثاني: أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول كما قدمنا اتجه كونُ الثاني بياناً بما فيه من زيادة الفائدة، وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو: قوله:

٨٢٥ ـ يا زيدُ زيدَ اليعمَلاتِ الذُّبَّلِ[(٥)]

و...

٨٢٦ ـ يا تيْمُ تَيْمَ عدِيّ......... .... [(٦)]

---

(١) تقدم برقم ٧٨٩.

(٢) يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ـ ٢٠٥هـ) إمام أهل البصرة وأحد القراء العشرة وأعلم أهل زمانه بالقراءات والعربية.

(٣) [الجاثية ٤٥: ٢٨]. والقراءة فيها بضم (كل) الثانية.

(٤) الأبيات في الحماسة لوداك بن ثميل وقيل ابن سنان بن ثميل. سفوان: ماء قرب البصرة.

(٥) بعده «تطاول الليل هديت فانزل» والرجز لعبد الله بن رواحة يخاطب زيد بن أرقم. اليعملة: الناقة العاملة القوية، وقد أضاف «زيد» إلى اليعملات لأنه يحدو بها فيضبطها. الذبل: جمع ذابل وهو الضامر، والبيت في سيبويه ١/ ٣١٥ والخزانة ١/ ٣٦٢ وابن عقيل ٢/ ٨٤. سيتكرر برقم ١٠٤٦ و١٠٤٨.

(٦) تمامه

«ياتيم تيم عديّ لا أبالكمُ لا يوقعنَّكم في سوءةٍ عُمَرُ»

وهو لجرير يهجو عمر بن لجأ وينصح تيماً ألا تصغي إلى عمر وإلا أوقعها في سوء. وقد أضاف =

إذا ضممتَ المنادى فيهما. والثالث: أن البيان[١] يتصور مع كون المكرر مجرداً، وذلك في مثل قولك: «يا زيْدُ زيدٌ» إذا قلْته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد، فإنك حين[٢] تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد، وعلى هذا يتخرج قول[٣] النحويين في قول رؤبة:

٨٢٧ - .... لـقـائِـلٌ يـا نـصْـرُ نـصْـرٌ نـصْـرا[٤]

إن الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل، وخرَّجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما أو في الأول فقط، فالثاني إما مصدر دُعائي مثل: «سقْياً لك» أو مفعول به بتقدير «عليك»، على أن المراد إغراء نصر بن سيار[٥] بحاجب له اسمه نصر على ما نقل أبو عبيدة، وقيل: لو قدِّر أحدهما توكيداً لضمَّا بغير تنوين كالمؤكد.

السابع[٦]: أنه ليس في نية إحلاله محل الأول، بخلاف البدل، ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو: «يا زيد الحارث» وفي نحو: «يا سعيدُ كرزٌ» بالرفع أو «كرزاً» بالنصب، بخلاف: «يا سعيدُ كرزُ» بالضم فإنه بالعكس، وفي نحو: «أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ» وفي نحو: «زيد أفضل الناسِ الرجالِ والنساء، أو النساءِ والرجال» وفي نحو: «يا أيها الرجلُ غلامَ زيد» وفي نحو: «أيُّ الرجلين زيد وعمرو جاءك» وفي نحو: «جاءني كلا أخويك زيدٍ وعمرٍو».

الثامن: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل، ولهذا امتنع أيضاً البدلُ وتعين البيان في نحو: قولك: «هندٌ قام عمرو أخوها» ونحو: «مررتُ برجلٍ قام عمروٌ أخوه» ونحو: «زيدٌ ضربتُ عمراً أخاه».

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة

وذلك أحد عشر أمراً:

= «تيم» إلى «عدي» تمييزاً لها عن بطون عدة تدعى تيماً. والبيت في ديوان جرير ٢٨٥ وسيبويه ١/ ٢٦ و٣١٤ والخزانة ١/ ٣٥٩ و٢/ ١١٦ و٤/ ٢٧٣ وابن عقيل ٢/ ٨٤.

(١) في المخطوطة الثانية: أن الثاني يتصور...

(٢) في المخطوطتين «لما» وليس هذا موضعها.

(٣) في المخطوطة الأولى: ... فظهر المراد. وهذا مخالف لقول النحويين...

(٤) تقدم برقم ٧٢٤ و٧٤٠.

(٥) والي خرسان أيام هشام بن عبد الملك، حذّر الأمويين من فشوّ الدعوة العباسية فلم يأبهوا. كان داهية حكيماً شجاعاً خطيباً شاعراً. مات في ١٣١هـ.

(٦) يعني مما افترق فيه عطف البيان والبدل.

أحدها: أنه يُصَاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر، وهي لا تصاغ إلا من القاصر كحَسن وجميل.

الثاني: أنه يكون للأزمنة الثلاثة، وهي لا تكون إلا للحاضر، أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر.

الثالث: أنه لا يكون إلا مُجارياً للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويَضرِب ومُنْطلق وينطلِق، ومنه يَقُوم وقائم، لأن الأصل يَقْوُم، بسكون القاف وضم الواو، ثم نَقَلُوا، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل ذَاهِب ويَذْهَب وقاتِل ويَقتُل ولهذا قال ابن الخشاب: هو وزن عروضي لا تصريفي. وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض، وغير مجارية وهو الغالب نحو: ظريف وجميل، وقول جماعة: «إنها لا تكون إلا غير مجارية» مردودٌ باتفاقهم على أن منها قوله:

٨٢٨ ـ مِنْ صديقٍ أو أخي ثقةٍ أو عدُوٍّ شاحطٍ دارا[(١)]

الرابع: أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو: «زيدٌ عمراً ضارب» ولا يجوز: «زيدٌ وجهَه حسنٌ».

الخامس: أن معموله يكون سببياً وأجنبياً نحو: «زيدٌ ضاربٌ غُلامَهُ وعمراً» ولا يكون معمولها إلا سببياً تقول: «زيدٌ حسنٌ وجهَه» أو «الوجهَ» ويمتنع: «زيدٌ حسنٌ عمراً».

السادس: أنه لا يخالف فعله في العمل، وهي تخالفه؛ فإنها تنصب مع قصور فعلها؛ تقول: «زيدٌ حسَنٌ وجهَه» ويمتنع «زيد حسُنَ وجهَه» بالنصب، خلافاً لبعضهم، فأما الحديث: «أن امرأة كانت تُهراقُ الدماء»[(٢)] فالدماء تمييز على زيادة «أل»، قال ابن مالك: أو مفعولٍ على «أن» الأصل تُهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً كقولهم: جاراةٌ وناصاة وبقى، وهذا مردود، لأن شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية وبقي.

السابع: أنه يجوز حذفُه وبقاء معموله، ولهذا أجازوا: «أنا زيداً ضاربه» و «هذا ضارب زيدٍ وعمراً» بخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف منون، وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند مَنْ شرط وجود المحرزِ[(٣)] كما سيأتي، ولا يجوز: «مررتُ برجلٍ حسن

---

(١) لعدي بن زيد العبادي والشاهد فيه أن «شاحط» صفة مشبهة وقد جاءت مجارية للفعل المضارع يشحط في الحركة والسكون. والشاحط: البعيد. وهو في سيبويه ١/١٠٢.

(٢) سنن أبي داود: كتاب الطهارة. والرواية فيه «أن امرأة كانت تهراق الدم...».

(٣) المحرز هنا كون اسم الفاعل منوناً أو محلى بـ «ال» حتى يصح عمله في المفعول وهو مفقود في المثال المذكور.

الوجهِ والفعلَ» بخفض الوجه ونصب الفعل، ولا: «مررتُ برجلٍ وجهَه حسنِهِ» بنصب الوجه وخفض الصفة، لأنها لا تعمل محذوفة، ولأن معمولها لا يتقدمها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

الثامن: أنه لا يقبح حذفُ موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو: «مررتُ بقاتل أبيه» ويقبح: «مررت بحسنِ وجهِه».

التاسع: أنه يُفصل مرفوعه ومنصوبه، كـ «زيدٌ ضاربٌ في الدارِ أبوهُ عمراً» ويمتنع عند الجمهور: «زيدٌ حسنٌ في الحرب وجهه» رفعت أو نصبت.

العاشر: أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع، ولا يتبع معمولها بصفة. قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال: «أعورُ عينِه اليُمنى»(١).

الحادي عشر: أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند مَنْ لا يشترط المحرز(٢)، ويحتمل أن يكون منه: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ﴾(٣) ولا يجوز: «هو حسنُ الوجهِ والبدنَ» بجر الوجه ونصب البدن، خلافاً للفراء، أجاز: «هو قويُّ الرَّجلِ واليدُ» برفع المعطوف، وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله:

٨٢٩ - فظلَّ طُهاةُ اللحمِ ما بينَ مُنضجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ مُعجَّلِ(٤)

القديرُ: المطبوخُ في القدر، وهو عندهم عطف على صفيف، وخُرِّج على أن الأصل «أو طابخ قدير» ثم حذف المضاف وأبقي جر المضاف إليه كقراءة بعضهم: ﴿واللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧] بالخفض، أو أنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة كما قال:

---

(١) البخاري: بدء الخلق - ويروى الحديث بجر «عينه» وضمها. وانظر إعرابه في فتح الباري ٦/٣١٢ وأمالي السهيلي ١١٥ـ ١١٨.

(٢) انظر الصفحة السابقة ح٢.

(٣) الآية ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ...﴾ [الأنعام ٦:٩٦] وفي جامع أحكام القرآن: «وقال النحاس: وقد قرأ يزيد بن قطيب السكوني: **(وجاعلُ الليل سكناً والشمسِ والقمرِ حُسْبانا)** بالخفض عطفاً على اللفظ... قال القرطبي: وقرأ يعقوب في رواية رويس عنه: **(وجاعل الليل سكنا)** وأهل المدينة: **(وجاعل الليل سكنا)** أي محلا للسكون» الجامع لأحكام القرآن ٧/٤٤ وانظر سيبويه ١/ ١٧٨ والرماني النحوي ٢٠٢.

(٤) من معلقة امرىء القيس. الديوان ١٥٦ - شرح الزوزني ١٢٢. سيتكرر برقم ٨٥٢.

٨٣٠ ـ .... ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا[1]

ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه

اعلم أنهما قد اجتمعا في خمسة أمور، وافترقا في سبعة.

فأوجه الاتفاق أنهما: اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام.

وأما أوجه الافتراق: فأحدها: أن الحال يكون جملة كـ «جَاءَ زيدٌ يضْحك» وظرفاً نحو: «رأيْتُ الهِلالَ بينَ السِّحابِ» وجاراً ومجروراً نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[2] والتمييز لا يكون إلا اسماً.

والثاني: أن الحال قد يتوقَّفُ معنى الكلام عليها كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧ ولقمان: ١٨]، ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] وقال:

٨٣١ ـ إنَّمَا المَيتُ منْ يعيشُ كئيباً كاسِفاً بالُهُ قليلَ الرَّجَاءِ[3]

بخلاف التمييز.

والثالث: أن الحال مُبينة للهيئات، والتمييز مبين للذوات.

والرابع: أن الحال تتعدد كقوله:

٨٣٢ ـ عليَّ إذا ما زُرْتُ ليْلى بخفيةٍ زِيارةُ بيْتِ اللّهِ رجْلانَ حافيَا[4]

بخلاف التمييز، ولذلك كان خطأ قول بعضهم في:

٨٣٣ ـ .... تبَارَكَ رحمَاناً رحِيماً ومَوْئِلا[5]

إنهما تمييزان، والصواب أن رحماناً بإضمار أَخُصُّ أو أمْدح، ورحيماً حال منه، لا نعت له، لأن الحق قول الأعلم وابن مالك: إن الرحمٰن ليس بصفة بل عَلَم، وبهذا أيضاً يبطل كونه تمييزاً، وقول قوم إنه حال.

وأما قول الزمخشري: إذا قلت: «الله رحمٰن» أتصرفه أم لا؟ وقول ابن الحاجب: إنه اختلف في صرفه، فخارج عن كلام العرب من وجهين، لأنه لم يستعمل صفة ولا مجرداً من أل، وإنما حذفت في البيت للضرورة، وينبني على عَلميته أنه في البسملة ونحوها بدل لا نعت،

---

(١) تقدم برقم ١٤٣ و٥٣١ وسيتكرر برقم ٨٥٧ و٨٦٢ و٩٤٩ و١١٤٥.

(٢) [القصص ٢٨ :٧٩] وقد تقدمت.

(٣) البيت لعدي بن الرعلاء وهو مع الشاهد ٢٣٣ من قصيدة واحدة.

(٤) ديوان مجنون ليلى ٣٠١ و٣٠٦.

(٥) تقدم برقم ٧٨.

وأن الرحيم بعده نعت له، لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى، إذ لا يتقدم البدل على النعت، وأن السؤال الذي سأله الزمخشري وغيرُه لمَ قدّم الرحمٰن مع أن عادتهم تقديم غير الأبلغ كقولهم: عالم نحرير، وجواد فيَّاض، غيرُ متجه.

ومما يوضح لك أنه غير صفة مجيئُه كثيراً غير تابع نحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الرحمٰن: ١ و٢] ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾(١)، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠].

والخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبهه نحو: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾(٢) وقوله:

٨٣٤ ـ .... نَجَوْتِ وهَذا تحمِلينَ طَليقُ(٣)

أي وهذا طليق محمولاً لك، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح، فأما استدلالُ ابن مالك على الجواز بقوله:

٨٣٥ ـ رَددْتُ بِمثْلِ السّيدِ نَهْدٍ مُقلّصٍ كَميشٍ إذا عِطفَاهُ ماءً تَحلّبا(٤)

وقوله:

٨٣٦ ـ إذا المرْءُ عيناً قرّ بالعيشِ مُثرياً ولمْ يُعنَ بالإحسانِ كانَ مُذمَّما(٥)

فسهو، لأن «عطفاه» و «المرء» مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور، والناصبُ للتمييز هو المحذوف، وأما قوله:

٨٣٧ ـ .... وما ارعوَيتُ وشَيْباً رأسيَ اشتعلا(٦)

وقوله:

(١) تتمتها ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء ١٧: ١١٠].

(٢) تتمتها ﴿مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ [القمر ٥٤: ٧].

(٣) صدره «عَدَسْ، ما لعباد عليك إمارةٌ» وهو ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري. عدس: كلمة زجل للبغال. عباد: هو عباد بن زياد بن أبيه أمير سجستان وكان قد سجن الشاعر لشعر قاله، إلا أن اليمانية كلموا معاوية بشأنه فأرسل بريداً خاصاً يحمل أمراً بإطلاقه، ولما قدم له أحد بغال البريد قال هذا البيت في جملة أبيات تجدها في الخزانة ٢/ ٥١٥ والسيوطي ٢٩١ وحاشية الأمير ٢/ ٨٩ والأغاني ١٨/ ١٩٦ «دار الثقافة» وقال الكوفيون «هذا»: اسم موصول بمعنى الذي ولا حجة في البيت حينئذ.

(٤) لربيعة بن مقروم. السيد: الذئب. نهد: عال وهي صفة لـ «فرس» المحذوف إذ بالتقدير: رددت خيل عدوي بفرس مثل السيد نهد. مقلص: طويل القوائم. كميش: سريع. عطفاه: جانباه. ماء: تمييز.

(٥) لم نقف على قائله.

(٦) صدره «ضيعت حزمي في أبعادي الأملا» ولم نقف على قائله وهو في ابن عقيل ١/ ٢٣٥.

٨٣٨ - أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا[(١)]

فضرورتان.

السادس: أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو: «هذا مالُك ذَهباً»، ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤] ويقع التمييز مشتقاً نحو: «للّهِ دَرُّه فارِساً» وقولك: «كرُمَ زيدٌ ضيفاً» إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم، فإن كان زيد هو الضيف احتمل الحالَ والتمييزَ، والأحسن عند قصد التمييز إدخال مِنْ عليه، واختلف في المنصوب بعد «حبذا» فقال الأخفش والفارسي والرَّبعي: حال مطلقاً، وأبو عمرو بن العلاء: تمييز مطلقاً، وقيل: الجامد تمييز والمشتق حال، وقيل: الجامد تمييز والمشتق إن أريد تقييد المدح به كقوله:

٨٣٩ - يا حبذَا المالُ مبذُولاً بلا سرفٍ ....[(٢)]

فحال، وإلا فتمييز نحو: «حبذا راكباً زيد».

السابع: أن الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠ والقصص: ٣١]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩] ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[(٣)] ولا يقع التمييز كذلك، فأما: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] فشهراً: مؤكد لما فُهم من ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين، وأما إجازة المبرد ومن وافقه: «نعم الرَّجلُ رَجلاً زيد» فمردودة[(٤)]، وأما قوله:

٨٤٠ - تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا[(٥)]

فالصحيح أن «زاداً» معمول لتزود: إما مفعول مطلق إن أريد به التزود، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يتزوده من أفعال البر، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالاً، وأما قوله:

٨٤١ - نِعمَ الفَتاةُ فتاةً هندُ لوْ بذَلتْ رَدَّ التَّحيةِ نُطقاً أو بإيماءِ[(٦)]

ففتاة: حال مؤكدة.

---

(١) لم نقف على قائله.

(٢) لم نقف على تمام هذا البيت ولا على قائله.

(٣) [البقرة ٢: ٦٠ والأعراف ٧: ٧٤ وهود ١١: ٨٥... الخ].

(٤) لأن التمييز تبيين، و«رجلاً» نكرة، والنكرة لا تبين المعرفة، فالتركيب غير صحيح. انظر حاشية الدسوقي ٢/ ١١٢.

(٥) لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز، ويقصد بقوله: «أبيك» عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذ المعروف أن ابن عبد العزيز من نسله. والبيت في الديوان ١٣٥ وفي الخزانة ٤/ ٤٠٨ وفي ابن عقيل ٢/ ٤٧، وهو مع الشاهد ١٥ من قصيدة واحدة.

(٦) لم يسم قائله.

أقسام الحال

تنقسم باعتبارات:

١ ـ الأول: انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين: منتقلة وهو الغالب، وملازمة، وذلك واجب في ثلاث مسائل:

إحداها: الجامدة غير المؤولة بالمشتق، نحو: «هذَا مالكَ ذهباً» و «هذِهِ جُبتكَ خزًّا» بخلاف نحو: «بعْتهُ يداً بيدٍ» فإنه بمعنى متقابضين، وهو وصف منتقل، وإنما لم يؤول في الأول، لأنها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني، وكثير يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤوَّلة بالمشتق، وليس كذلك.

الثانية: المؤكدة نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[1] قالوا: ومنه ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[2] لأن الحق لا يكون إلا مصدقاً، والصواب أنه يكون مصدقاً ومكذباً، وغيرهما، نعم إذا قيل: «هوَ الحقُّ صادِقاً» فهي مؤكدة.

الثالثة: التي دلَّ عاملُها على تجدُّد صاحبها، نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] ونحو: «خلقَ اللَّهُ الزَّرافةَ يديها أطولَ منْ رِجْليها» الحالُ «أطول» و «يديها» بدل بعض، قال ابن مالك بدر الدين: ومنه ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤] وهذا سهو منه، لأن الكتاب قديم.

وتقع الملازِمةُ في غير ذلك بالسماع، ومنه ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾[3] إذا أعرب حالاً، وقولُ جماعةٍ إنها مؤكدة وهمٌ، لأن معناها غير مستفاد مما قبلها.

٢ ـ الثاني: انقسامها بحسبِ قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين: مقصودة وهو الغالب، ومُوطِّئة وهي الجامدة الموصوفة نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] فإنما ذكر «بشراً» توطئة لذكر «سوياً»، وتقول: «جاءني زيد رجُلاً مُحسناً».

٣ ـ الثالث: انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثة: مقارنة، وهو الغالب، نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] ومُقدَّرة، وهي المستقبلة كـ«مررتُ برجلٍ معهُ صقرٌ صائداً بهِ غداً»، أي مُقدِّراً ذلك، ومنه ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾[4]، ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ

---

(١) [النمل ٢٧: ١٠] و[القصص ٢٨: ٣١].

(٢) ﴿وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ...﴾ [فاطر ٣٥: ٣١].

(٣) ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ...﴾ [آل عمران ٣: ١٨].

(٤) ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر ٣٩: ٧٣].

وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] ومحكية، وهي الماضية نحو: «جاء زيدٌ أمسِ راكباً».

٤ - الرابع: انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين: مبينة، وهو الغالب، وتسمى مؤسِّسة أيضاً، ومؤكدة، وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة: مؤكدة لعاملها نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[١] ومؤكدة لصاحبها نحو: «جاءَ القومُ طُرًّا» ونحو: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[٢] ومؤكدة لمضمون الجملة نحو: «زيدٌ أبوكَ عطوفاً» وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها، ومثّل ابن مالك وولدُه بتلك الأمثلة للمؤكدة لعاملها، وهو سهو.

ومما يُشكل قولهم في نحو: «جاء زيدٌ والشمسُ طالعة»: إن الجملة الاسمية حال، مع أنها لا تنحل إلى مفرد، ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكدة، فقال ابن جني: تأويلُها «جاء زيد طالعةً الشمسُ عند مجيئِهِ»، يعني فهي كالحال والنعت السببيين كـ «مررتُ بالدار قائماً سُكانُها، وبرجلٍ قائم غلمانه» وقال ابن عمرون: هي مؤولة بقولك: مُبكراً، ونحوه، وقال صدر الأفاضل[٣] تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧] في قراءة من رفع البحر: هو كقوله:

٨٤٢ - وقدْ أغتدي والطيرُ في وُكناتها ....[٤]

و «جئتُ والجيشُ مُصطفّ» ونحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظروف، فلذلك عريتْ عن ضمير ذي الحال، ويجوز أن يقدر «وبحرها» أي وبحر الأرض.

إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها

اعلم أنها إن دَخل عليها جار أو مُضاف فمحلُّها الجرُّ نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] ونحو: «صبيحةَ أيِّ يوم سفرُكَ» و «غلامُ مَنْ جاءك» وإلاّ فإن وقعت على زمان نحو: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾[٥] أو مكان نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] أو حدثٍ نحو: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٦] فهي منصوبة

---

(١) [النمل ٢٧: ١٠].

(٢) ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ . . .﴾ [يونس ١٠: ٩٩].

(٣) هو القاسم بن الحسين الخوارزمي فقيه حنفي عالم بالعربية. له ثلاثة شروح على المفصّل للزمخشري، وشرح النموذج والأحاجي وهما للزمخشري أيضاً، وشرح سقط الزند للمعري، وغيرها. قتله التتار سنة ٦١٧هـ.

(٤) تمامه «بمنجرد قيد الأوابد هيكل» وهو من معلقة امرىء القيس. الديوان ١٥٣، شرح الزوزني ١١٢ الخزانة ١/ ٥٠٧ و٢/ ١٧٩.

(٥) ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل ١٦: ٢١ والنمل ٢٧: ٦٥].

(٦) ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَيَّ مُنقَلَبٍ . . .﴾ [الشعراء ٢٦: ٢٢٧].

مفعولاً فيه ومفعولاً مطلقاً، وإلاَّ فإن وقع بعدها اسمٌ نكرة نحو: «مَنْ أبٌ لك» فهي مبتدأة، أو اسم معرفة نحو: «مَن زيدٌ» فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق، ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط، وإلا فإن وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأة نحو: «مَنْ قام» ونحو: «مَن يقمْ أقمْ معه» والأصحُّ أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب، وإن وقع بعدها فعل متعد فإن كان واقعاً عليها فهي مفعول به نحو: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١] ونحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾[1] ونحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦] وإن كان واقعاً على ضميرها نحو: «مَن رأيته» أو متعلقها نحو: «مَن رأيتَ أخاه» فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مُقدر بعدها يفسره المذكور.

تنبيه: وإذا وقع اسمُ الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لأنه اسمٌ تام، وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك: «مَن يقمْ» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك: «كل مِن الناسِ يقومُ»؟ أو فعل الجواب لأن الفائدة به تمت، ولالتزامهم عودَ ضمير منه إليه على الأصح، ولأن نظيره هو الخبر في قولك «الذي يأتيني فله درهم»؟ أو مجموعهما لأن قولك «مَن يقمْ أقمْ معه» بمنزلة قولك: «كل من الناس إن يقمْ أقم معه»؟ والصحيح الأول، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط، لا من حيث الخبرية.

مسوغات الابتداء بالنكرة

لم يُعوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها، فمن مُقلّ مُخلّ، ومن مُكثر مُورد ما لا يصلح أو معدِّد لأمور متداخلة، والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور:

أحدها: أن تكون موصوفة (لفظاً أو تقديراً أو معنى) فالأول: نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١] وقولك: «رجُل صالح جاءني» ومن ذلك قولهم: «ضعيف عاذَ بقرملة»[2] إذ الأصل: رجل ضعيف، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف، والنحويون يقولون: يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خلفاً من موصوفٍ، والصواب ما بيَّنت. وليست كل صفة تُحصِّل الفائدة، فلو قلت: «رجل من الناس جاءني» لم يجز. والثاني[3]: نحو: قولهم: «السَّمنُ منوانِ بدرهمٍ» أي منوان منه بدرهم، وقولهم: «شرّ أهرّ ذا ناب»[4] و:

---

(١) تقدمت.

(٢) القرمل: شجر ضعيف لا شوك له، وهو مثل يضرب لمن التجأ إلى ضعيف. وهو في مجمع الأمثال ١/ ٢٩٠: ذليل عاذ. . . .

(٣) يعني النكرة الموصوفة تقديراً.

(٤) مجمع الأمثال ١/ ٣٨٤.

٨٤٣ - قدرٌ أحلّكَ ذا المجاز . . . .[١]

إذ المعنى شر أيُّ شرٍّ وقدرٌ لا يغالبُ. والثالث[٢]: نحو: «رُجيلٌ جاءني» لأنه في معنى رجل صغير، وقولهم: «ما أحسنَ زيداً» لأنه في معنى شيء عظيم حسَّن زيداً، وليس في هذين النوعين صفة مقدرة فيكونا من القسم الثاني.

والثاني: أن تكون عاملة: إما رفعاً نحو: «قائمٌ الزيدانِ» عند من أجازه، أو نصباً نحو: «أمرٌ بمعرُوفٍ صدقة»[٣] و «أفضلُ منك جاءني» إذ الظرف[٤] منصوب المحل بالمصدرِ والوصفِ أو جراً نحو: «غلامُ امرأةٍ جاءني» و «خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ الله»[٥] وشرط هذه: أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا، أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة نحو: «مثلكَ لا يبخلُ» و «غيرُكَ لا يجودُ» وأما ما عدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفة لا نكرة.

والثالث: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١] أي أمثلُ من غيرهما، ونحو: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٣] وكثير منهم أطلق العطفَ وأهمل الشرط، منهم ابن مالك، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله:

٨٤٤ - عندي اصطبارٌ، وشكوى عند قاتلتي فهل بأعجبَ مِن هذا امرؤ سمعا؟[٦]

إذ يحتمل أن الواو هنا للحال، وسيأتي أن ذلك مسوغ، وإن سُلم العطفُ فثَم صفة مقدرة يقتضيها المقام، أي وشكوى عظيمة، على أنا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله، فإن الخبر هنا ظرف مختص، وهذا بمجرده مُسوِّغ كما قدّمنا، وكأنه توهم أن التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة، وقد أسلفنا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة، وإنما لم يجب هنا لحصول

---

(١) تمامه
«. . . . . وقد أرى وأبيَّ مالَكَ ذو المجاز بدار»
وهو لمؤرج السلمي كما في الخزانة ٢/ ٢٧٢ والمعنى: أن قدراً لا يغالب هو الذي أحلك ذا المجاز ولكن أقسم بأبي أن ليس ذو المجاز بدار لك.

(٢) يعني كون النكرة موصوفة معنى.

(٣) في صحيح مسلم: صلاة المسافرين: استحباب صلاة الضحى «. . .وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة. . .».

(٤) يطلقون «الظرف» على الجار والمجرور أيضاً كما هنا، والقصد أن «بمعروف» في محل نصب للمصدر «أمر»، و«منك» في محل نصب للوصف «أفضل».

(٥) في الموطأ: صلاة الليل: الأمر بالوتر: «خمس صلوات كتبهن الله عز وجل على العباد فمن جاء بهنّ. . .».

(٦) لم نقف على قائله.

الاختصاص بدونه، وهو ما قدّمناه من الصفة المقدرة، أو الوقوع بعد واو الحال، فلذلك جاز تأخر الظرف كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[1].

فإن قلت: لعل الواو للعطف، ولا صفة مقدرة، فيكون العطف هو المسوغ.

قلت: **لا يسوغ ذلك، لأن المسوغ عطف النكرة، والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة.**

فإن قيل: يحتمل أن الواو عطف اسماً وظرفاً على مثليهما، فيكون من عطف المفردات.

قلنا: يلزم العطفُ على معمولي عاملين مختلفين، إذ الاصطبار معمول للابتداء، والظرف معمول للاستقرار.

فإن قيل: قدِّر لكل من الظرفين استقراراً، واجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين.

قلنا: الاستقرار الأول خبر، وهو معمول للمبتدأ نفسه عند سيبويه، واختاره ابن مالك، فرجع الأمر إلى العطف على معمولي عاملين.

والرابع: أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً، قال ابن مالك: أو جملة، نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] و ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] و «قصدكَ غُلامُه رجل» وشرط الخبر فيهنَّ الاختصاصُ، فلو قيل: «في دارٍ رجل» لم يجز، لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دار ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا: والتقديم، فلا يجوز «رجل في الدار» وأقول: إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة، واشتراطه هنا يوهم أن له مدخلاً في التخصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذاك موضعها.

والخامس: أن تكون عامة: إما بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها نحو: «ما رَجُلٌ في الدار» و «هل رجُلٌ في الدار؟» و ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[2] وفي شرح منظومة ابن الحاجب[3] له أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بـ«أم» نحو: «أرَجُلٌ في الدارِ أم امرأة؟» كما مثل به في الكافية، وليس كما قال.

والسادس: أن تكون مُراداً بها صاحب[4] الحقيقة من حيث هي، نحو: «رَجُلٌ خيرٌ من

---

(١) [الأنعام ٦: ٢] وقد تقدمت.

(٢) [النمل ٢٧: ٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤].

(٣) وضع ابن الحاجب كتابه «الكافية» ثم نظمه وسماه «الوافية في نظم الكافية» ثم شرح منظومته هذه.

(٤) كذا في المخطوطتين. ولكنْ يرى الأمير والدسوقي أن تحذف هنا كلمة «صاحب».

امرأةٍ» و «تمرةٌ خيرٌ منْ جرادة»(١).

والسابع: أن تكون في معنى الفعل، وهذا شامل لنحو: «عجبٌ لزيد» وضبطوه بأن يراد بها التعجب، ولنحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠] و ﴿وَيۡلٌ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] وضبطوه بأن يراد بها الدعاء، ولنحو: «قائمٌ الزَّيْدانِ» عند من جوزها، وعلى هذا ففي نحو: «ما قائم الزيدان» مُسَوغان كما في قوله تعالى: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظُۢ﴾ [ق: ٤] مسوغان، وأما منع الجمهور لنحو: «قائم الزيدان» فليس لأنه لا مسوغ فيه للابتداء، بل إما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد(٢)، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي أو الاستفهام، وهذا أظهر لوجهين: أحدهما: أنه لا يكفي مُطْلق الاعتماد، فلا يجوز في نحو: «زيْد قائم أبوه» كونُ «قائم» مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه. والثاني: أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل، بدليلين: أحدهما: أنه يصح «زيد قائم أبوه أمس» والثاني: أنهم لم يشترطوا لصحة نحو: «أقائم الزَّيْدان» كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

والثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو: «شَجَرة سجَدتْ» و «بقرة تكلمتْ» إذ وقوعُ ذلك من أفراد هذا الجنس غيرُ معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة، بخلاف نحو: «رجُل مات» ونحوه.

والتاسع: أن تقع بعد إذا الفجائية نحو: «خرجْتُ فإذا أسد أو رجُل بالباب»، إذ لا توجبُ العادة ألا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل.

والعاشر: أن تقع في أول جملة حالية كقوله:

٨٤٥ - سرينا ونجم قدْ أضاء، فمُذْ بدا مُحياك أخْفى ضوؤهُ كلَّ شارقِ(٣)

وعلة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها، ومن ذلك قوله:

٨٤٦ - الذِّئبُ يطرُقها في الدَّهر واحدةً وكلَّ يومٍ تراني مُدْيةٌ بيدي(٤)

---

(١) في الموطأ: الحج: فدية من أصاب شيئاً... «أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها وهو محرم فقال عمر لكعب: تعال حتى نحكم، فقال كعب: درهم. فقال عمر لكعب: إنك لتجد الدراهم، لتمرة خير من جرادة».

(٢) أن يسبق بنفي أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف أو صاحب حال.

(٣) لم يسم قائله وهو في ابن عقيل ١/ ١٠٤.

(٤) قبله:

«تركت ضأني تود الذئب راعيها وأنها لا تراني آخر الأبد»

ولا يعلم قائله والشاهد في البيت جواز كون المبتدأ «مدية» نكرة لأنه واقع في أول جملة حالية.

وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد «واو» الحال ليس بلازم.

ونظيرُ هذا الموضع قولُ ابن عصفور في شرح الجمل: تكسر «إنَّ» إذا وقعت بعد واو الحال، وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] ومن روى «مُديةً» بالنصب فمفعول لحال محذوفة أي حاملاً أو ممسكاً، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الياء، ومثَّل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[1] وقول الشاعر:

٨٤٧ ـ عرضنا فسلمنا فسلم كارهاً ... علينا وتبريحٌ من الوجْد خانقُه[2]

ولا دليل فيهما، لأن النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الآية، أي: وطائفة من غيركم، بدليل: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾[3].

ومما ذكروا من المسوغات: أن تكون النكرة محصورة نحو: «إنما في الدار رجل» أو للتفصيل نحو: «الناسُ رجلان رجُل أكرمته ورجل أهنته» وقوله:

٨٤٨ ـ فأقبلتُ زحفاً على الرُّكبتين ... فثوبٌ نسيتُ وثوبٌ أجُرْ[4]

وقولهم: «شهر ثرى، وشهر ترى، وشهر مرعى»[5] أو بعد فاء الجزاء نحو: «إنْ مضى عَير فعير في الرِّباط»[6].

وفيهن نظر، أما الأولى: فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء إنما، وأما الثانية: فلاحتمال رجُل الأول للبداية والثاني عطف عليه، كقوله:

٧٤٩ ـ وكنتُ كذي رِجلين رِجلٍ صحيحةٍ ... ورِجل رمى فيها الزَّمانُ فَشلَّتِ[7]

---

(١) ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ...﴾ [آل عمران ٣: ١٥٤].

(٢) لعبد الله بن الدمينة ـ الديوان ٥٣.

(٣) تقدمت.

(٤) لامرىء القيس بن حجر وهو في سيبويه ١/ ٤٤ والخزانة ١/ ١٨٠ وابن عقيل ١/ ١٠٤ والسيوطي ٢١٧، ورواية الديوان ٩٦ هي:
«فلما دنوت تسديتها ... فثوباً نسيت وثوباً أجر»
ولا حجة في البيت على هذه الرواية. سيتكرر برقم ١٠٧٤.

(٥) مجمع الأمثال ١/ ٣٨٤. والمثل لرؤبة وهو يلخص حال أشهر الربيع الثلاثة: مطر على ثرى، فعشب يُرى، فأنعام ترعى.

(٦) مجمع الأمثال ١/ ٢٧ والتمثيل والمحاضرة ٣٤٤ والمستقصى: «إن ذهب عير...» ويروى كما في المستقصى أيضاً: «إن فرّ عَير...» وفي جمهرة الأمثال ٢٧: «إن هلك عير...». العير: الحمار.

(٧) البيت من تائية كثيّر عزّة التي منها الشاهدان ٧٢٥ و٧٧١، وهو في ديوانه ١/ ٤٦ وسيبويه ١/ ٢١٥ والخزانة ٢/ ٣٧٦.

ويسمى بدل التفصيل، ولاحتمال شهر الأول الخبرية، والتقدير: أشهرُ الأرض الممطورة شهر ذو ثرى، أي ذو تراب ندٍ، وشهر ترى فيه الزرع، وشهر ذو مرعى، ولاحتمال نسيت وأجرّ للوصفية والخبر محذوف أي «فمنها ثوب نسيته، ومنها ثوب أجره»، ويحتمل أنهما خبران وثمَّ صفتان مقدرتان، أي فثوب لي نسيته وثوب لي أجرّه، وإنما نسي ثوبه لشغل قلبه بها كما قال:

.... لعُوبٍ تنسِّيني إذا قُمْتُ سربالي[١]

وإنما جر الآخر ليعفي الأثر عن القافة[٢]، ولهذا زحفَ على ركبتيه، وأما الثالثة: فلأن المعنى فعير آخرُ، ثم حذفت الصفة. ورأيت في كلام محمد بن حبيب[٣] ـ وحبيب ممنوع من الصرف لأنه اسم أمه ـ قال يونس: قال رؤبة: المطهر شهر ثرى إلخ، وهذا دليل على أنه خبر، ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ[٤] لتصحيح الإخبار عنه بالزمان.

أقسام العطف

وهي ثلاثة:

١ ـ أحدها: العطف على اللفظ، وهو الأصل، نحو: «ليس زيد بقائم ولا قاعد» بالخفض، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو: «ما جاءني من امرأة ولا زيد» إلا الرفع عطفاً على الموضع، لأن «من» الزائدة لا تعمل في المعارف. وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعاً، نحو: «ما زيد قائماً لكن أو بل قاعد» لأن في العطف على اللفظ إعمال «ما» في الموجب، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.

٢ ـ والثاني: العطف على المحل، نحو: «ليس زيد بقائمٍ ولا قاعداً» بالنصب، وله عند المحققين ثلاثة شروط:

أحدها: إمكان ظهوره في الفصيح، ألا ترى أنه يجوز في «ليس زيد بقائم» و «ما جاءني من امرأة» أن تسقط الباء فتنصب، و «مِن» فترفع، وعلى هذا فلا يجوز «مررت بزيد وعمراً» خلافاً لابن جني، لأنه لا يجوز «مررت زيداً» وأما قوله:

---

(١) صدره «ومثلك بيضاء العوارض طفلة» وهو في ديوان امرىء القيس ص١٦٠ وقد أسقطه السيوطي من شرحه لأنه لم يذكر هنا لشاهد نحوي فيه بل ذكر مثالاً لنسيان الملابس إن كان القلب مشغولاً.

(٢) جمع قائف وهو الذي يعرف الآثار.

(٣) أبو جعفر البغدادي (ـ ٢٤٥هـ) علّامة بالأنساب والأخبار واللغة والشعر. أخذ عنه السكري والمرزباني. له تصانيف كثيرة منها: المُحَبَّر، وأنساب الشعراء، وغريب الحديث.

(٤) مثل: أشهر المطر شهر... إلخ.

٨٥٠ ـ تـمـرُّون الـدِّيـار ولـم تـعـوجُـوا ....[1]

فضرورة، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العاملُ في اللفظ زائداً كما مثلنا، بدليل قوله:

٨٥١ ـ فإن لـم تـجـدْ مـن دون عـدنـانَ والـداً ودون مـعـدٍّ فَـلْـتَـزَعْـكَ الـعـواذلُ[2]

وأجاز الفارسي في قوله تعالى: ﴿وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [هود: ٦٠] أن يكون ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ عطفاً على محل هذه لأن محله النصب.

الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز «هذا ضارب زيداً وأخيه» لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصلُ إعماله لا إضافتُه لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديون تمسكاً بقوله:

٨٥٢ ـ ....مُـنْـضـجِ صـفـيـفَ شـواءٍ أو قـديـرِ مـعـجّـلِ[3]

وقد مرَّ جوابه.

والثالث: وجود المحرز، أي الطالب لذلك المحل، وابتنى على هذا امتناع مسائل:

إحداها: «إن زيداً وعمرو قائمان» وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول «إنَّ».

والثانية: «إن زيداً قائم وعمرو» إذا قدرت عمراً معطوفاً على المحل، لا مبتدأ، وأجاز هذه بعضُ البصريين، لأنهم لم يشترطوا المحرز، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر، وهو توارد عاملين: «إنَّ والابتداء» على معمولٍ واحد وهو الخبر، وأجازهما الكوفيون، لأنهم لا يشترطون المحرز، ولأن «إن» لم تعمل عندهم في الخبر شيئاً، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم، لئلا يتنافر اللفظ، ولم يشترطه الكسائي، كما أنه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ، وحجتهما قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[4] الآية، وقولهم: «إنك وزيد

(١) تقدم برقم ١٥٢ ورأينا أن هذه الرواية محرفة.

(٢) قائله لبيد بن ربيعة وهو في ديوانه ٢٥٥ وفي سيبويه ١/ ٣٤ والخزانة ١/ ٣٣٩ و٣/ ٦٦٩ وزع: كف. العذل: اللوم والزجر والمراد بالعواذل هنا زواجر الدهر وحدثانه والمعنى: إن كنت لا تجد أحداً باقياً من عهد عدنان ومعد إلى يومك هذا فمعنى ذلك أن مصيرك سيكون كمصيرهم وأن حوادث الدهر يجب أن تكفك وتردعك عما أنت فيه.

(٣) تقدم برقم ٨٢٩.

(٤) تتمتها ﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا . . .﴾ [المائدة ٥: ٦٩].

ذاهبان» وأجيب عن الآية بأمرين: أحدهما: أن خبر «إن» محذوف، أي مأجورون أو آمنون أو فرحون، و«الصابئون» مبتدأ، وما بعده الخبر، ويشهد له قوله:

٨٥٣ ـ خليليّ هل طِبٌّ، فإنِّي وأنتُما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان؟[١]

ويضعفه أنه حذْف من الأول لدلالة الثاني، وإنما الكثير العكس، والثاني: أن الخبر المذكور لـ«إن» وخبر «الصابئون» محذوف، أي كذلك، ويشهد له قوله:

٨٥٤ ـ فمن يكُ أمسى بالمدينة رحلُهُ فإنِّي وقيارٌ بها لغريبُ[٢]

إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يقدم نحو: «لقائم زيد» ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها.

وعن المثال بأمرين[٣] أحدهما: أنه عطف على توهم عدم ذكر إن. والثاني: أنه تابع لمبتدأ محذوف، أي «إنك أنت وزيد ذاهبان» وعليهما خرج قولهم: «إنهم أجمعون ذاهبون».

المسألة الثالثة: «هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً» بالنصب.

المسألة الرابعة: «أعجبني ضربُ زيدٍ وعمروٌ» بالرفع أو «وعمراً» بالنصب، منعهما الحذّاق، لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بأل أو منوناً أو مضافاً، وأجازهما قوم تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾[٤] وقول الشاعر:

٨٥٥ ـ . . . . فلمْ تخلُ مِنْ تمهيدِ مجدٍ وسوددا[٥]

وأجيب بأن ذلك على إضمار عاملٍ يدل عليه المذكور، أي وجعل الشمس، ومهدْتَ سودداً، أو يكون سودداً مفعولاً معه، ويشهد للتقدير في الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرد من «أل» لا يعمل النصب ويوضح لك مضيهُ قولُه تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ﴾[٦] الآية، وجوز الزمخشريُّ كون «الشمس» معطوفاً على محل

(١) لم يسم قائله وسيتكرر برقم ١٠٥٠. الأصل: فإني دنف وأنتما دنفان.

(٢) البيت لضابيء بن الحارث البرجمي وهو في الخزانة ٤/ ٣٢٣ والشاهد فيه أن خبر «إني» مذكور «الغريب»، وخبر المبتدأ «قيار» محذوف. ويروى البيت «وقياراً» وقيار: هو فرس الشاعر أو غلامه. والمعنى: فمن يك مقيماً بالمدينة فلست على صفته وإني غريب عنها. سيتكرر هذا الشاهد برقم ١٠٥١.

(٣) أي: وأجيب عن المثال «إنك وزيد ذاهبان» بأمرين. انظر المثال في السطر ١٤ من الصفحة السابقة.

(٤) تقدمت.

(٥) صدره «هويت ثناء مستطاباً مجددا» ولم نقف على قائله.

(٦) تتمتها ﴿وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [القصص ٢٨: ٧٣].

الليل، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمر في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيته مع نصه في ﴿مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] على أنه إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته إذا حمل على الماضي في أن إضافته محضة، وأما قوله:

٨٥٦ - قَدْ كُنْتُ دايَنْتُ بِها حَسّانا مَخافَةَ الإفلاسِ واللِّيّانا[1]

فيجوز أن يكون «الليّانا» مفعولاً معه، وأن يكون معطوفاً على «مخافة» على حذف مضاف، أي ومخافة اللّيان، ولو لم يقدر المضاف لم يصح، لأن اللّيان فعل لغير المتكلم، إذ المراد أنه داينَ حسانَ خشيةً من إفلاس غيره ومطله، ولا بدّ في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل.

ومن الغريب قولُ أبي حيان: إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع، فجعل صورة المسألة شرطاً لها، ثم إنه أسقط الشرطَ الأولِ الذي ذكرناه ولا بد منه.

٣ - والثالث: العطف على التوهم نحو: «ليسَ زيد قائماً ولا قاعدٍ» بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحةُ دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قولُ زهير:

٨٥٧ - بدا لِيَ أنيِّ لستُ مُدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[2]

وقولُ الآخر:

٨٥٨ - ما الحازمُ الشَّهمُ مقداماً ولا بطلٍ إنْ لم يكن للهوى بالحقِّ غلابا[3]

ولم يحسن قولُ الآخر:

٨٥٩ - وما كنتُ ذا نيربٍ فيهمُ ولا مُنمِشٍ فيهمُ مُنمِلِ[4]

لقلة دخول الباء على خبر كان، بخلاف خبري ليس وما، والنيرب: النميمة، والمنمل: الكثير النميمة، والمنمش: المفسد ذات البين.

وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم، ووقع أيضاً في المرفوع اسماً، وفي المنصوب اسماً وفعلاً، وفي المركبات.

---

(١) الرجز لزياد العنبري أو لرؤبة. قوله: «بها» أي بالقينة، وداينته بها أي أخذتها بدلاً عن دين لي عليه... ومعنى اللّيان: المماطلة. والرجز في سيبويه ٩٨/١ وابن عقيل ٢٧/٢.

(٢) تقدم ذكره برقم ١٤٣ و٥٣١ و٨٣٠ وإن هذه الرواية محرفة وسيتكرر برقم ٨٦٢ و٩٤٩ و١١٤٥.

(٣) لم نقف على قائله.

(٤) النيرب والإنماش والنميلة بمعنى واحد هو النميمة، ولم نقف على قائل البيت.

فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو: ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾(١) فإن معنى: «لولا أخرتني فأصدق» ومعنى: «إنْ أخرتني أصدق» واحد، وقال السيرافي والفارسي: هو عطف على محل فأصَّدق كقول الجميع في قراءة الأخوين(٢): ﴿مَنْ يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيذرْهُمْ﴾(٣) بالجزم، ويردُّه أنهما يُسلمان أن الجزم في نحو: «ائتني أكرمْكَ» بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم، لأن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة، وأنْ والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر، ويأتي القولان في قول الهذلي:

٨٦٠ - فأبلُوني بليَّتكمْ لعلّي أُصالحكمْ وأستدرجْ نَوَيّا(٤)

أي نوايَ، وكذلك اختلف في نحو: «قام القوم غير زيد وعمراً» بالنصب، والصواب أنه على التوهم، وأنه مذهب سيبويه، لقوله: لأن «غير زيد» في موضع «إلا زيداً» ومعناه فشبهوه بقولهم:

٨٦١ - .... فلسنا بالجبال ولا الحديدا(٥)

وقد استنبط مَنْ ضعُف فهمُه من إنشاده هذا البيت هنا أنه يراه عطفاً على المحل ولو أراد ذلك لم يقل إنهم شبهوه به.

رجع القول إلى المجزوم ـ وقال به الفارسي في قراءة قُنبُل: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾(٦) بإثبات الياء في «يتقي» وجزم «يصبر» فزعم أن «مَنْ» موصولة، فلهذا ثبتت «ياء» يتقي، وأنها ضمنت معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في الخبر، وإنما جَزم «يصبر» على توهم معنى مَنْ، وقيل: بل وصل «يصبر» بنية الوقف كقراءة نافع: ﴿ومَحيايْ ومماتي﴾(٧) بسكون ياء

---

(١) تتمتها ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون ٦٣: ١٠].

(٢) هما: حمزة والكسائي تقدمت ترجمتهما.

(٣) الآية ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف ٧: ١٨٦].

(٤) تقدم برقم ٧٨٦.

(٥) صدره «معاوي إننا بشر فأسجح» وهو لعقبة بن الحارث يخاطب معاوية بن أبي سفيان. أسجح: أي أرفق. ويروى هذا البيت بنصب «الحديدا» وجره، أما رواته بالنصب فقد ذكروا بعده بيتاً ينتهي بالدال المفتوحة وألف الإطلاق، وأما رواته بالجر فقد ذكروا بعده أربعة أبيات تنتهي بالدال المكسورة، ولعل رواية الجر هي الصحيحة، ولا شاهد في البيت حينئذ. انظر شرح السيوطي ٢٩٤ وحاشية الأمير ٢/ ٩٧ والخزانة ١/ ٣٤٣ و٢/ ١٤٣ وسيبويه ١/ ٣٤ و٣٥٢ و٣٧٥ و٤٤٨.

(٦) تتمتها ﴿لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف ١٢: ٩٠].

(٧) ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام ٦: ١٦٢].

«محيايْ» وصلاً، وقيل: بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في ﴿يأمُرْكم﴾(١) و ﴿يُشعِرْكُم﴾(١) وقيل: مَنْ شرطية، وهذه الياء إشباع، ولام الفعل حذفت للجازم، أو هذه الياء لام الفعل، واكتفى بحذف الحركة المقدرة.

وأما المرفوع فقال سيبويه: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: «إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان» وذلك على أن معناه معنى الابتداء، فيَرى أنه قال: هم، كما قال:

٨٦٢ - بدا لي أني لستُ مُدركَ ما مضى .... البيت(٢) اهـ

ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنا متى جوَّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط.

وأما المنصوب اسماً فقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾(٣) فيمن فتح الباء: كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق من وراء إسحاق يعقوبَ، على طريقة قوله:

٨٦٣ - مشائيمُ ليسوا مُصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلاَّ ببينٍ غُرابُها(٤) اهـ

وقيل: هو على إضمار وَهبنا، أي ومن وراء إسحاق وَهبنا يعقوبَ، بدليل ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا﴾(٣) لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة، وقيل: هو مجرور عطفاً على بـ«إسحاق»، أو منصوب عطفاً على محله، ويردُّ الأولَ أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كـ«مررت بزيدٍ واليوم عمرو»، وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾(٥) إنه عطف على معنى ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾(٥) وهو إنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينةً للسماء كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا﴾(٦) ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله، أو مفعولاً مطلقاً، وعليهما فالعامل محذوف، أي وحفظاً من كل شيطان زيَّناها بالكواكب، أو وحفظناها حفظاً.

---

(١) تقدمت.

(٢) تقدم ذكره برقم ١٤٣ و٥٣١ و٨٣٠ و٨٥٧ وأن الرواية المقصودة هنا محرفة وسيتكرر برقم ٩٤٩ و١١٤٥.

(٣) ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود ١١: ٧١].

(٤) هو للأخوص الرياحي اليربوعي «زيد بن عمرو»، وينسب خطأً إلى أبي ذؤيب، ويروى البيت بنصب «ناعب» كما في سيبويه ١/ ٨٣ ولا شاهد فيه هنا على تلك الرواية، وهو في سيبويه أيضاً ١/ ١٥٤ و ٤١٨ والخزانة ٢/ ١٤٠ والسيوطي ٢٩٥. سيتكرر برقم ٩٥٥.

(٥) ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ [الصافات ٣٧: ٦ و٧].

(٦) تتمتها ﴿لِّلشَّيَٰطِينِ﴾ [الملك ٦٧: ٥].

وأما المنصوب فعلاً فكقراءة بعضهم ﴿ودُّوا لو تُدهِنُ فيُدهنُوا﴾(١) حملاً على معنى «ودّوا أن تدهن»، وقيل في قراءة حفص: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ * أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾(٢) بالنصب: إنه عطف على معنى «لعليّ أبلغ»، وهو «لعليّ أن أبلغ»، فـ«إن» خبر لعل يقترن بـ«أنْ» كثيراً، نحو: الحديث «فلعلَّ بعضكمْ أن يكونَ ألحن بحُجَّتِهِ مِنْ بعضٍ»(٣) ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حدّ

٨٦٤ ـ لَلُبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني .... (٤)

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قولُ الكوفي: إن هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجّي حملاً له على التمني.

وأما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرۡسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٖ وَلِيُذِيقَكُم﴾(٥) إنه على تقدير ليبشركم وليذيقكم، ويحتمل أن التقدير: وليذيقكم وليكونَ كذا وكذا أرسلها، وقيل في قوله تعالى: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ﴾(٦) إنه على معنى «أرأيت كالذي حاجّ أو كالذي مرّ». ويجوز أن يكون على إضمار فعل، أي «أورأيت مثل الذي»، فحذف لدلالة ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ﴾(٧) عليه، لأن كليهما تعجب، وهذا التأويلُ هنا وفيما تقدم أولى، لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى، وقيل: الكاف زائدة، أي «ألم تر إلى الذي حاجَّ أو الذي مرّ»، وقيل: الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على الذي، أي «ألم تنظر إلى الذي حاجَّ أو إلى مثلِ الذي مرَّ».

تنبيه: من العطف على المعنى على قول البصريين نحو: «لألزمنكَ أو تقضيَني حقّي» إذ النصب عندهم بإضمار أنْ، وأنْ والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم، أي «ليكوننَّ لزومٌ مني أو قضاء منك لحقي»، ومنه ﴿تقاتلُونهم أو يُسلموا﴾(٨) في قراءة أُبيٍّ بحذف النون، وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم، أو على القطع بتقدير أو هم

---

(١) الآية ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾ [القلم ٦٨: ٩].

(٢) ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ...﴾ [غافر ٤٠: ٣٦ و٣٧].

(٣) صحيح البخاري: كتاب الأحكام.

(٤) تقدم برقم ٤٧١ و٥١٦ و٦٧٠ وسيتكرر برقم ٩٤٨.

(٥) تتمتها ﴿مِّن رَّحۡمَتِهِۦ ...﴾ [الروم ٣٠: ٤٦].

(٦) ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ إِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾ أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ...﴾ [البقرة ٢: ٢٥٨ و٢٥٩].

(٧) مرّت في الحاشية السابقة.

(٨) ﴿قُل لِّلۡمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ﴾ [الفتح ٤٨: ١٦].

يسلمون، ومثله «ما تأتينا فتُحدِّثنا» بالنصب، أي «ما يكون منك إتيان فحديث»، ومعنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث، أي «ما تأتينا فكيف تحدثنا»، أو نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل: «ما تأتينا محدثاً»، أي «بل غير محدث»، وعلى المعنى الأول جاء قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[1] أي «فكيف يموتون»، ويمتنع أن يكون على الثاني، إذ يمتنع أن يقضي عليهم ولا يموتون، ويجوز رفعه فيكون إما عطفاً على تأتينا، فيكون كل منهما داخلاً عليه حرفُ النفي، أو على القطع فيكون موجباً، وذلك واضح في نحو: «ما تأتينا فتجهل أمرنا» و «لم تقرأ فتنسى» لأن المراد إثبات جهله ونسيانه، ولأنه لو عطف لجزم تنسى وفي قوله:

٨٦٥ - غيرَ أنّا لمْ يأتنا بيقين فنُرَجِّي ونكثرُ التأميلا[2]

إذ المعنى أنه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به، ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه، لأنه يصير منفياً على حدته كالأول إذا جزم، ومنفياً على الجمع إذا نصب، وإنما المراد إثباته، وأما إجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكلة، لأن الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان، وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه: «ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضاً عن ذلك»، وللاستئناف وجه آخر، وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الأول، وهو أحد وجهي النصب، وهو قليل، وعليه قوله:

٨٦٦ - فلقدْ تركتِ صبيَّةً مرحُومةً لمْ تدرِ ما جزعٌ عليكِ فتجزعُ[3]

أي لو عرفت الجزعَ لجزعت، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع، وقرأ عيسى بن عمر ﴿فيموتون﴾[4] عطفاً على ﴿يُقْضَىٰ﴾، وأجاز ابن خروف فيه الاستئنافَ على معنى السببية كما قدمنا في البيت، وقرأ السبعة ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦] وقد كان النصب ممكناً مثله في ﴿فَيَمُوتُوا﴾[4] ولكن عُدلَ عنه لتناسب الفواصل، والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية، بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي، لأن المراد بـ ﴿لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ﴾ نفي الإذن في الاعتذار، وقد نهوا عنه في قوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ [التحريم: ٧] فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك، وزعم ابن مالك بدرُ الدين أنه مستأنف بتقدير: فهم يعتذرون، وهو مشكل على مذهب الجماعة، لاقتضائه ثبوتَ الاعتذار مع انتفاء الإذن كما في قولك: «ما تؤذينا

---

(١) ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ...﴾ [فاطر ٣٥: ٣٦].

(٢) لا يعرف قائله ونسبه سيبويه ١/ ٤١٩ لبعض الحارثيين وهو في الخزانة ٣/ ٦٠٦ و٦١٥.

(٣) قائله مويلك المزموم - بالزاي - من قولك زممت الناقة إذا وضعت زمامها. والخطاب فيه لامرأته وقد ماتت انظر الخزانة ٣/ ٦٠٤.

(٤) من الآية المتقدمة.

فنحبُّكَ» بالرفع، ولصحة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ ٱلْيَوْمَ﴾ [التحريم: ٧] على اختلاف المواقف، كما جاء ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمٰن: ٣٩]، ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]، وإليه ذهب ابن الحاجب، فيكون بمنزلة «ما تأتينا فتجهل أمورنا» ويردُّه أن الفاء غير العاطفة للسببية، ولا يتسبب الاعتذار في وقتٍ عن نفي الإذن فيه في وقت آخر، وقد صح الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه منفياً، وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية، وقد صرح به هنا الأعلم، وأنه في المعنى مثل ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾[١] ورده ابن عصفور بأن الإذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنه يتسبب عنه الموت جزماً، وردَّ عليه ابنُ الضائع بأن النصب على معنى السببية في «ما تأتينا فتحدثنا» جائز بإجماع، مع أنه قد يحصل الإتيان ولا يحصلُ التحديثُ، والذي أقول: إن مجيء الرفع بهذا المعنى قليل جداً، فلا يحسن حمل التنزيل عليه.

تنبيه: «لا تأكُلْ سمكاً وتشرَب لبناً» إن جزمت فالعطف على اللفظ، والنهي عن كل منهما، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى، والنهي عند الجميع عن الجمع، أي لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن، وإن رفعت فالمشهور أنه نهيٌ عن الأول وإباحة للثاني، وأن المعنى: ولك شربُ اللبن، وتوجيهه أنه مستأنف، فلم يتوجه إليه حرف النهي، وقال بدر الدين بن مالك: إن معناه كمعنى وجه النصب، ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنتَ تشربُ اللبن، اهـ. وكأنه قدر الواو للحال، وفيه بُعدٌ، لدخولها في اللفظ على المضارع المُثبت، ثم هو مخالف لقولهم، إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى.

عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس

منعه البيانيون، وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار ـ بالفاء ـ تلميذ ابن عصفور، وجماعة، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾[٢] في سورة البقرة، ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٣] في سورة الصف، قال أبو حيان: وأجاز سيبويه «جاءني زيدٌ ومَنْ عمرٌو العاقلان»

---

(١) تقدمت.

(٢) ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٣ ـ ٢٥].

(٣) ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ =

على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف، ويؤيده قوله:

٨٦٧ - وإنَّ شِفائي عَبْرَةٌ مُهَراقَةٌ وهلْ عِنْد رسْمٍ دارسٍ مِنْ مُعَوَّلِ؟[١]

وقوله:

٨٦٨ - تُناغي غَزالاً عِنْد بابِ ابن عامِرٍ وكَحِّلْ أماقيكَ الْحِسَانَ بإثْمِدِ[٢]

واستدل الصغار بهذا البيت، وقوله:

٨٦٩ - وقائِلَةٍ خوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهُمْ ....[٣]

فإن تقديره عند سيبويه: هذه خولان.

وأقول: أما آية البقرة[٤] فقال الزمخشري: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يطلب له مُشاكل، بل المراد عطف جملة ثَوَاب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين، كقولك: «زيدٌ يُعاقَبُ بالقيْدِ وبشِّرْ فلاناً بالإطلاق» وجوز عطفه على «اتقوا» وأتمُّ من كلامه في الجواب الأول: أن يقال: المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر، ويزاد عليه فيقال: والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه، وكأنه قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك، وأما الجواب الثاني: ففيه نظر، لأنه لا يصح أن يكون جواباً للشرط، إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطاً بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن، ويجاب بأنه قد عُلم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإنْ لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات، ومعنى هذا فبشر هؤلاء المُعاندين بأنه لا حَظَّ لهم من الجنة.

وقال في آية الصف[٥]: إن العطف على «تؤمنون» لأنه بمعنى آمِنوا، ولا يقدح في ذلك أن المخاطب بـ «تؤمنون» المؤمنون، وبـ «بَشِّر» النبيّ عليه الصلاة والسلام، ولا أن يقال في «تؤمنون»: إنه تفسير للتجارة لا طَلَب، وإن «يغفر لكم» جواب الاستفهام تنزيلاً لسبب السبب

= وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّٰتِ عَدْنٍ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف ٦١: ١٠ ـ ١٣].

(١) تقدم برقم ٦٥٣ وسيتكرر برقم ٨٧٠.

(٢) قال الدسوقي في حاشيته: قوله تناغي... أي تناغي المرأة صبياً أي تكلمه بما يحبه ويعجبه. وقال حسان بن ثابت «الديوان ٧٣» يهجو قيس بن الخطيم:

«فناغ لدى الأبواب حوراً نواعماً وكحل مآقيك الحسان باثمد»

وسيتكرر برقم ٨٧١.

(٣) تقدم برقم ٢٩٧ وسيذكر.

(٤) وهي الآية المتقدمة.

(٥) وهي الآية المذكورة المتقدمة.

منزلة السبب كما مر في بحث الجمل المفسرة، لأن تخالف الفاعلين لا يقدح، تقول: «قوموا واقْعُدْ يا زيد» ولأن «تؤمنون» لا يتعين للتفسير، سَلَّمنا، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتجِروا تجارةً تُنجيكم من عذاب أليم كما كان ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[١] في معنى انْتَهُوا، أو بأنْ يكون تفسيراً في المعنى دون الصناعة، لأن الأمر قد يُسَاق لإفادة المعنى الذي يتحصَّل من المفسرة، يقول: «هل أدلك على سبب نجاتك؟ آمِنْ بالله»، كما تقول: «هو أن تؤمن بالله»، وحينئذٍ فيمتنع العطفُ لعدم دخول التبشير في معنى التفسير.

وقال السكاكي: الأمران معطوفان على «قُلْ» مقدرة قبل «يا أيها»، وحَذْفُ القول كثيرٌ، وقيل: معطوفان على أمر محذوف تقديره في الأولى: فأنذر، وفي الثانية: فأبشر، كما قال الزمخشري في ﴿وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾[٢]: إن التقدير فاحذرني واهجرني لدلالة ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾[٢] على التهديد.

وأمّا:

٨٧٠ - . . . . وهــل عــنــد رســم دارس مــن مــعــوّل[٣]

فهلْ فيه نافية، مثلها في ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

وأما: «هذِهِ خَوْلان»[٤] فمعناه تنبّه لخولان، أو الفاء لمجرد السببية مثلها في جواب الشرط؛ وإذ قد استدلا بذلك فهلا استدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ١ و٢] ونحوه في التنزيل كثير.

وأمّا:

٨٧١ - . . . . وكـحّـلْ أمـاقـيـكَ . . . .[٥]

فيتوقف على النظر فيما قبله من الأبيات، وقد يكون معطوفاً على أمر مقدر يدلُّ عليه المعنى، أي فافعل كذا وكحل، كما قيل في: ﴿وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾[٦].

وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه، وإنما قال: واعلم أنه لا يجوز «مَنْ عَبْد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين» رفعت أو نصبت، لأنك لا تثني إلا على مَنْ أثبتَّه وعلمته، ولا

---

(١) ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة ٥: ٩١].

(٢) ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم ١٩: ٤٦].

(٣) تقدم برقم ٦٥٣ و٨٦٧.

(٤) انظر الشاهد ٨٦٩.

(٥) تقدم برقم ٨٦٨.

(٦) تقدمت.

يجوز أن تخلط مَنْ تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، وقال الصفار: لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أنَّ زوال النعت يصححها، فتصرَّفَ أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه، ولا حجة فيما ذكر الصفار، إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لأنه الذي اقتضاه المقام. والله أعلم.

عطف الاسمية على الفعلية، وبالعكس

فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل «قام زيدٌ وعَمْراً أكرمته» إنّ نصب عمراً أرجح لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

والثاني: المنع مطلقاً، حكي عن ابن جني أنه قال في قوله:

٨٧٢ ـ عاضَهَا اللّهُ غُلاماً بعْدَ مَا ... شَابَتِ الأَصْدَاغُ والضِّرْسُ نَقِدْ[١]

إن الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلا إن قال: أقدر الواو للاستئناف.

والثالث: لأبي عليّ، أنه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في سر الصناعة[٢]، وبنى عليه مَنْعَ كون الفاء في «خرجت فإذا الأسَدُ حاضر» عاطفة.

وأضعف الثلاثة القول الثاني، وقد لهج به الرازي في تفسيره[٣]، وذكر في كتابه في مناقب الشافعيّ[٤] رضي الله عنه أن مجلساً جمعه وجماعةً من الحنفية، وأنهم زعموا أن قول الشافعي: «يحلُّ أكلُ متروك التسمية» مردودٌ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] فقال: فقلت لهم: لا دليل فيها، بل هي حجة للشافعي، وذلك لأن الواو ليست للعطف، لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية، و«لا» للاستئناف، لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة الحال مقيدة للنهي، والمعنى: لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسقُ قد فسره الله تعالى بقوله: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾[٥] فالمعنى «لا تأكلوا منه إذا سمي عليه غيرُ الله»، ومفهومه

---

(١) نقد: تكسر. ولم نقف على قائل البيت.

(٢) يعني ابن جني في كتابه سر الصناعة، وقد طبع الجزء الأول منه باسم «سر صناعة الإعراب».

(٣) سماه «مفاتيح الغيب» وقد طبع في ٨ مجلدات.

(٤) كتاب «مناقب الإمام الشافعي» للفخر الرازي. وقد سبقت ترجمة الشافعي والرازي.

(٥) ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ ...﴾ [الأنعام ٦:١٤٥].

«كلوا منه إذا لم يسمَّ عليه غير الله»، اهـ ملخصاً موضحاً. ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صواباً.

العطف على معمولي عاملين

وقولهم: «على عاملين» فيه تجوّز، أجمعوا على جواز العطف على معمول عاملٍ واحد، نحو: «إن زيداً ذاهب وعمراً جالس» وعلى معمولات عامل نحو: «أعلم زيدٌ عمراً بكراً جالساً وأبو بكرٍ خالداً سعيداً منطلقاً» وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين نحو: «إنَّ زيداً ضارب أبوه لعمرٍو، وأخاك غلامُه بكرٍ» وأما معمولا عاملين، فإن لم يكن أحدُهما جاراً فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً نحو: «كان آكلاً طعامَك عمروٌ وتمرَك بكر» وليس كذلك، بل نقل الفارسيُّ الجواز مطلقاً عن جماعة، وقيل: إن منهم الأخفش، وإن كان أحدهما جاراً فإن كان الجارُّ مؤخراً نحو: «زيد في الدار والحجرة عمروٌ، أو وعمروٌ الحجرةِ» فنقلِ المهدويُّ أنه ممتنع إجماعاً، وليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرنا، وإن كان الجار مقدماً نحو: «في الدار زيد والحجرةِ عمروٌ» فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام، وعن الأخفشِ الإجازة، وبه قال الكسائي والفراء والزجّاج، وفصّل قوم ـ منهم الأعلم ـ فقالوا: إن ولي المخفوضُ العاطف كالمثال جاز، لأنه كذا سمِع، ولأن فيه تعادل المتعاطفات، وإلا امتنع نحو: «في الدار زيدٌ وعمروٌ الحجرةِ».

وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٣ ـ ٥] آيات الأولى منصوبة إجماعاً، لأنها اسم «إنَّ»، والثانية والثالثة قرأهما الأخوان[١] بالنصب، والباقون بالرفع، وقد استدل بالقراءتين في «آيات» الثالثة على المسألة، أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء «وفي»، وأما النصب فعلى نيابتها مناب «إنَّ وفي».

وأجيب بثلاثة أوجه:

أحدها: أن «في» مقدرة، فالعمل لها، ويؤيد أن في حرف[٢] عبد الله التصريح بـ«في»، وعلى هذا الواوُ نائبة مناب عامل واحد، وهو الابتداء أو إنَّ.

والثاني: أن انتصاب «آيات» على التوكيد للأولى، ورفعها على تقدير مبتدأ، أي هي آيات، وعليهما فليست «في» مقدرة.

---

(١) هما حمزة والكسائي.

(٢) أي في قراءة عبد الله بن مسعود.

والثالث: يخصُّ قراءة النصب، وهو أنه على إضمار «إنَّ وفي»، ذكره الشاطبي وغيره، وإضمار «إنَّ» بعيد.

ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله:

٨٧٣ - هوِّن عليك، فإنَّ الأمور بكفِّ الإلٰه مقاديرُها[١]

فليس بآتيك منهيُّها ولا قاصرٍ عنك مأمُورُها

لأن «قاصر» عطف على مجرور الباء، فإن كان مأمورها عطفاً على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلاً بقاصرٍ لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه، إذ التقدير حينئذٍ فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها.

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضميرُ في مأمورها عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيات، لدخولها في الأمور.

واعلم أن الزمخشريّ ممن منع العطف المذكور، ولهذا اتجه له أن يسأل في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾[٢] الآيات، فقال: فإن قلت: نصب إذا مُعضل، لأنك إن جعلت الواوات عاطفة وقعْت في العطف على عاملين، يعني أنَّ «إذا» عطف على «إذا» المنصوبة بـ«أُقْسم»، والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم، قال: وإن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليلُ وسيبويه على استكراهه، يعني أنهما استكرها ذلك لئلا يحتاج كل قسم إلى جواب يخصه، ثم أجاب بأن فعل القسم لما كان لا يُذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل.

قال ابن الحاجب: وهذه قوة منه واستنباط لمعنى دقيق، ثم اعترض عليه بقوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝١٥ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ۝١٦ وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ۝١٧ وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٥ ـ ١٨] فإن الجار هنا الباء، وقد صرح معه بفعل القسم، فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة، اهـ.

وبعد، فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: «في الدّارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ» ولا إشكال حينئذ في الآية.

وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشري فجعله قولاً مستقلاً فقال في كتاب النهاية[٣]: وقيل: إذا كان أحدُ العاملين محذوفاً فهو كالمعدوم، ولهذا جاز العطف في نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١

(١) تقدم برقم ٢٥٥ وسيتكرر برقم ٩٣٠.

(٢) ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢ وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝٣ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰهَا ۝٤ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا...﴾ [الشمس ٩١: ١ ـ ٧].

(٣) تقدم ذكره.

﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١ و٢] وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري، فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب.

المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبةً

وهي سبعة:

١ ـ أحدها: أن يكون الضمير مرفوعاً بـ«نِعْم» أو بئس، ولا يفسر إلا بالتمييز، نحو: «نِعْم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو» ويلتحق بهما فعُل الذي يُراد به المدح والذم نحو: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾(١) و ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾(٢) و «ظرُف رجلاً زيد» وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل، ويرده «نِعْمَ رجلاً كان زيد» ولا يدخل الناسخ على الفاعل، وأنه قد يحذف نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].

٢ ـ الثاني: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو: قوله:

٨٧٤ ـ جفوني ولم أجفُ الأخلاءَ، إنَّني لغير جميل من خليلي مُهمَلُ(٣)

والكوفيون يمنعون من ذلك، فقال الكسائي: يحذف الفاعل، وقال الفرَّاء: يضمر ويؤخر عن المفسر، فإن استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو: «قام وقعد أخواك» فهو عنده فاعل بهما.

٣ ـ الثالث: أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩] قال الزمخشري: هذا الضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه، وأصله: «إنِ الحياة إلا حياتنا الدنيا»، ثم وضع «هي» موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبيّنها، قال: ومنه:

٨٧٥ ـ هي النفسُ تحملُ ما حُمّلتْ ....(٤)

و «هي العربُ تقول ما شاءت» قال ابن مالك: وهذا من جيّد كلامه، ولكن في تمثيله بـ«هي» النفس وهي العرب ضعف، لإمكان جَعْل النفس والعرب بدلين و «تحمل» و «تقول» خبرين، وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف، لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره، وهو كون «هي» ضمير القصة، فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملُهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده.

---

(١) ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف ٧: ١٧٧].
(٢) تتمتها ﴿مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ...﴾ [الكهف ١٨: ٥].
(٣) لم يسم قائله.
(٤) لم نقف على تمام هذا الشطر ولا على قائله.

٤ ـ الرابع: ضمير الشأن والقصة نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ونحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧] والكوفي يسميه ضمير المجهول.

وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه:

أحدها: عوْدُه على ما بعده لزوماً إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه، وقد غلط يوسف بن السيرافي[١] إذ قال في قوله:

٨٧٦ ـ أَسَكْرانُ كانَ ابنُ المَرَاغَةِ إذْ هَجَا ... تميماً بجوِّ الشَّامِ أمْ مُتَساكِرُ؟[٢]

فيمن رفع سكران وابن المراغة: إن كان شأنية، وابنُ المراغة سكرانُ: مبتدأ وخبر، والجملة خبر كان. والصواب أن كان زائدة، والأشهر في إنشاده نصب «سكران» ورفع «ابن المراغة»؛ فارتفاع متساكر على أنه خبر لهو محذوفاً، ويروى بالعكس[٣]؛ فاسم كان مستتر فيها.

والثاني: أن مفسره لا يكون إلا جملة، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوعٌ نحو: «كان قائماً زَيْدٌ، وظننته قائماً عمرو» وهذا إن سمع خرّج على أن المرفوع مبتدأ، واسمُ كان وضمير ظننته راجعان إليه لأنه في نية التقديم، ويجوز كونُ المرفوعِ بعد كان اسماً لها، وأجاز الكوفيون «إنه قام» و «إنه ضُرِبَ» على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادانِ: التفسيرُ بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل.

والثالث: أنه لا يتبع بتابع؛ فلا يؤكد، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه.

والرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

والخامس[٤]: أنه ملازم للأفراد، فلا يثنى ولا يجمع، وإن فسر بحديثين أو أحاديث. وإذا تقرر هذا عُلم أنه لا ينبغي الحملُ عليه إذا أمكن غيره، ومن ثَمَّ ضعف قول الزمخشري في: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾[٥] إن اسم «إنّ» ضمير الشأن، والأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده أنه قرىء: ﴿وقَبيلَهُ﴾ بالنصب، وضمير الشأن لا يعطف عليه، وقول كثير من النحويين: إن اسم أن المفتوحة المخففة ضمير شأن، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، ويؤيده قول سيبويه في ﴿أَن

---

(١) يوسف بن الحسن بن عبد الله السيرافي (ـ ٣٨٥هـ) قرأ على أبيه وبرع في العربية، له شرح أبيات سيبويه وأبيات إصلاح المنطق وغيرهما.

(٢) البيت للفرزدق والرواية في الديوان ٤٨١ وفي سيبويه ١/٢٣ والخزانة ٤/٦٥: «بجوف الشام». والمراغة: لقب أطلقه الأخطل على أم جرير وهو مأخوذ من تمرغ الرجال.

(٣) أي برفع «سكران» ونصب «ابن» وحينئذٍ تكون جملة «كان» خبر «سكران».

(٤) أي من أوجه مخالفة ضمير الشأن للقياس.

(٥) تتمتها ﴿مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ...﴾ [الأعراف ٧: ٢٧].

يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ * قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾[١] إن تقديره أنك، وفي «كتبْتُ إليه أن لا تفعل» إنه يُجْزَم على النهي، وينصب على معنى لئلا، ويرفع على أنك[٢].

٥ ـ الخامس[٣]: أن يجر برب مُفَسَّراً بتمييز، وحكمه حكم ضمير «نعم وبئس» في وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه هو مفرداً، قال:

٨٧٧ ـ رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلى ما يورِثُ المجْدَ دَائِباً فأجابوا[٤]

ولكنه يلزم أيضاً التذكير؛ فيقال: «رُبَّهُ امرأة» لا رُبَّها، ويقال: «نعمت امرأةً هند» وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع، وليس بمسموع.

وعندي أن الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابيّ «نعم ورُبَّ»، وذلك أنه قال في تفسير: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ﴾[٥] الضميرُ في «فسواهن» ضمير مبهم، وسبع سمٰوات تفسيره، كقولهم: «ربه رجلاً» وقيل: راجع إلى السماء، والسماء في معنى الجنس، وقيل: جمع سماءة. والوجه العربي هو الأول، اهـ. وتؤول على أن مراده أن سبع سمٰوات بدل، وظاهر تشبيهه بـ «ربه رجلاً» يأباه.

٦ ـ السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له، كـ «ضربته زيداً» قال ابن عصفور: أجازه الأخفش ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك، ومما خرَّجوا على ذلك قولهم: «اللهمَّ صلِّ عليهِ الرَّؤُوفِ الرَّحيمِ» وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يأبون نعت الضمير، وقوله:

٨٧٨ ـ قدْ أصبحتْ بقرقرى كوانِسا فلا تلُمهُ أنْ ينامَ البائِسا[٦]

وقال سيبويه: هو بإضمار أذمُّ، وقولهم: «قاما أخواكَ، وقامُوا إخوتكَ، وقُمنَ نسوتكَ» وقيل: على التقديم والتأخير، وقيل: الألف والواو والنون أحرفٌ كالتاء في «قامتْ هند» وهو المختار.

٧ ـ والسابع: أن يكون متصلاً بفاعل مقدم، ومفسره مفعول مؤخر كـ «ضرَبَ غلامُه زيداً» أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطُّوال[٧] من الكوفيين، ومن شواهدِ قولُ حسان:

---

(١) ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ . . .﴾ [الصافات ٣٧: ١٠٤ و١٠٥].

(٢) عن سيبويه ١/٤٨١ باختصار.

(٣) من المواضع السبعة التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة.

(٤) لم يسم قائله.

(٥) ﴿. . .ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ . . .﴾ [البقرة ٢: ٢٩].

(٦) تقدم برقم ٨٢١.

(٧) محمد بن أحمد (ـ ٢٤٣هـ) نحوي من أصحاب الكسائي.

٨٧٩ ـ ولو أنَّ مجداً أخلد الدَّهرَ واحداً مِنَ الناسِ أبقى مجدُهُ الدَّهرَ «مُطعما»[(١)]

وقوله:

٨٨٠ ـ كسا حلمُه ذا الحِلمِ أثوابَ سُؤددٍ ورقَّى نداهُ ذا الندى في ذُرا المجدِ[(٢)]

والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديمَ المفعولِ، نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[(٣)] ويمتنع بالإجماع نحو: «صاحبُها في الدار» لاتصال الضمير بغير الفاعل، ونحو: «ضربَ غلامُها عبدَ هند» لتفسيره بغير المفعول، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول، ولا خلاف في جواز نحو: «ضرَبَ غلامَهُ زيدٌ» وقال الزمخشري في: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟﴾[(٤)] الآية في قراءة أبي عمرو ﴿فَلَا يحسبُنَّهم﴾[(٤)] بالغيبة وضم آخر الفعل: إن الفعل مسند للذين يفرحون واقعاً على ضميرهم محذوفاً، والأصل «لا يحسبُنَّهم الذين يفرحون بمفازة»، أي «لا يحسبُنَّ أنفُسهم الذين يفرحون فائزين»، و «فلا يحسبُنهم» توكيد، وكذا قال في قراءة هشام: ﴿وَلَا يَحسبنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾[(٥)] بالغيبة: إن التقدير «ولا يحسبنهم»، والذين فاعل، ورده أبو حيان باستلزامه عودَ الضمير على المؤخر، وهذا غريب جداً، فإن هذا المؤخر مقدَّم في الرتبة، ووقع له نظير هذا في قول القائل: «مررت برجل ذاهبة فرسُه مكسوراً سرجُها» فقال: تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع، لأن فيه تقديم الضمير على مفسره، ولا شك أنه لو قدّم لكان كقولك: «غلامَهُ ضرَبَ زيد» ووقع لابن مالك سهو في هذا المثال من وجهٍ غير هذا، وهو أنه منع من التقديم لكون العامل صفة، ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف، ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عودَ الضمير إلى ما تقدم لفظاً، وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظاً ورتبة، أما الأول: فإنه منع في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾[(٦)] كون «ما» شرطية، لأن «تودّ» حينئذ يكون دليل الجواب،

---

(١) الرواية في ديوان حسان ٢٣٩.

«فلو كان مجد يخلد اليوم واحداً من الناس، أبقى مجده اليوم مطعما»

وهو في رثاء مطعم بن عدي، والهاء في مجده عائدة إلى مطعم. والبيت في ابن عقيل ١/ ١٧٥ وشواهد السيوطي ٢٩٦.

(٢) لم يسم قائله وهو في ابن عقيل ١/ ١٧٥.

(٣) تتمتها ﴿بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ . . .﴾ [البقرة ٢: ١٢٤].

(٤) ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران ٣: ١٨٨].

(٥) الآية ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران ٣: ١٦٩].

(٦) ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا . . .﴾ [آل عمران ٣: ٣٠].

لا جواباً، لكونه مرفوعاً، فيكون في نية التقديم، فيكون حينئذٍ الضمير في «بينه» عائداً على ما تأخر لفظاً ورتبة، وهذا عجيب، فإن الضمير الآن عائد على متقدم لفظاً، ولو قدم «تود» لغير التركيب، ويلزمه أن يمنع «ضرَبَ زيداً غلامُه» لأن زيداً في نية التأخير، وقد استشعر ورود ذلك، وفرق بينهما بما لا معول عليه، وأما الثاني: فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف١٢: ٣٥] إنّ فاعل «بدا» عائد على السجن المفهوم من «ليسجننه».

شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً

والكلام فيه في أربع مسائل:

الأولى: في شروطه، وهي ستة، وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران:

أحدهما: كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل، نحو: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف٧: ١٥٧]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصافات٣٧: ١٦٥] الآية، ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[1]، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[2]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[3]، وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كـ«جاء زيد هو ضاحكاً»، وجعل منه ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود١١: ٧٨] فيمن نصب «أطهرَ»، ولحَّن أبو عمرو مَنْ قرأ بذلك، وقد خُرِّجتْ على أن ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى﴾ جملة، و ﴿هن﴾ إمَّا توكيد لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ و﴿لكم﴾ الخبر، وعليهما فـ﴿أطهرَ﴾ حال، وفيهما نظر، أما الأول: فلأن بناتي جامد غير مؤول بالمشتق، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين، وأما الثاني: فلأن الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم.

والثاني: كونه معرفة كما مثَّلنا، وأجاز الفراء وهشام ومَنْ تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو: «ما ظننت أحداً هو القائم» و «كان رجل هو القائم» وحملوا عليه ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢] فقدروا ﴿أربى﴾ منصوباً.

ويشترط فيما بعده أمران:

كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل.

وكونه معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل «أل» كما تقدّم في ﴿خيرا﴾[4] و ﴿أقلّ﴾[5]، وشرط الذي كالمعرفة: أن يكون اسماً كما مثلنا، وخالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارع

---

(١) ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ...﴾ [المائدة ٥: ١١٧].

(٢) ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل ٧٣: ٢٠].

(٣) ﴿... وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ ...﴾ [الكهف ١٨: ٣٩ و٤٠].

(٤) من الآية السابقة.

(٥) من الآية السابقة.

بالاسم لتشابههما، وجعل منه ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣] وهو عند غيره توكيد، أو مبتدأ، وتبع الجرجانيَّ أبو البقاء، فأجاز الفصل في ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠] وابن الخباز فقال في شرح الإيضاح: لا فرق بين كون امتناع «أل» لعارض كأفعلَ مِنْ، والمضاف كمثلك وغلام زيد، أو لذاته كالفعل المضارع، اهـ. وهو قول السهيلي، قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝٤٣ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ۝٤٤ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٤٣ ـ ٤٥]: وإنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث، لأن بعض الجهّال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نُمرود: أنا أحيي وأميت، وأما الثالث: فلم يدَّعِهِ أحد من الناس، اهـ.

وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ﴾[١] فعطف «يهدي» على «الحق» الواقع خبراً بعد الفصل، اهـ.

ويشترط له في نفسه أمران:

أحدهما: أن يكون بصيغة المرفوع، فيمتنع «زيد إيَّاه الفاضل، وأنت إياك العالم» وأما «إنك إياك الفاضل» فجائز على البدل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين.

والثاني: أن يطابق ما قبله، فلا يجوز «كنت هو الفاضل» فأما قولُ جرير بن الخطفي:

٨٨١ - وكائنْ بالأباطِحِ مِنْ صديقٍ ... يراني لوْ أُصِبتُ هوَ المُصابا[٢]

وكان قياسه «يراني أنا» مثل ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ﴾[٣] فقيل: ليس هو فصلاً، وإنما هو توكيد للفاعل، وقيل: بل هو فصلٌ، فقيل: لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأنه صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره، لأنه نفسه في المعنى، وقيل: هو على تقدير مضاف إلى الياء، أي يرى مصابي، والمُصابُ حينئذٍ مصدرٌ كقولهم: «جبرَ الله مُصابك» أي مصيبتك، أي يرى مصابي هو المصاب العظيم، ومثله في حذف الصفة ﴿ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي الواضح، وإلا لكروا بمفهوم الظرف ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥] أي نافعاً، لأن أعمالهم تُوزن، بدليل ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾[٤] الآية، وأجازوا «سيرَ بزيد سيرٌ» بتقدير الصفة، أي واحد؛ وإلا لم يُفد، وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد «لوْ أصيبَ» بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، وأنَّ «هو» توكيد له، أو لضمير يرى، قال: إذ لا يقول عاقل: يراني مصاباً إذا أصابتني مصيبة، اهـ. وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض، ويروى

---

(١) تتمتها ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [سبأ ٣٤:٦].

(٢) البيت في ديوان جرير ١٧ وفي الخزانة ٢/ ٤٥٤، ورواه الأخفش ـ كما سيأتي ـ «يراه» أي يرى نفسه.

(٣) تقدمت.

(٤) تتمتها ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم . . .﴾ [الأعراف ٧:٩ والمؤمنون ٢٣:١٠٣].

«يراه» أي يرى نفسه، و «تراه» بالخطاب، ولا إشكال حينئذ ولا تقدير، والمصاب حينئذ مفعولٌ لا مصدر، ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال: ولو أنه قال: يراه لكان حسناً، أي يرى الصديق نفسه مصاباً إذا أصبت.

المسألة الثانية: في فائدته، وهي ثلاثة أمور:

أحدها: لفظيّ، وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سمّي فصلا، لأنه فصلَ بين الخبر والتابع، وعماداً، لأنه يعتمد عليه معنى الكلام، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، وذكرُ التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة، لوقوع الفصل في نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾(١) والضمائر لا توصف.

والثاني: معنويّ، وهو التوكيد، ذكره جماعة، وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد، فلا يقال: «زيد نفسه هو الفاضل» وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دِعامة، لأنه يُدعمُ به الكلام، أي يُقوَّى ويُؤكد.

والثالث: معنويّ أيضاً، وهو الاختصاص، وكثير من البيانيين يقتصر عليه، وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾(٢) فقال: فائدته الدلالة على أن الواردَ بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

المسألة الثالثة: في محله.

زعم البصريون أنه لا محل له، ثم قال أكثرهم: إنه حرف، فلا إشكال، وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، وأل الموصولة، وقال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائي: محلُّه بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي ظَن نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي إنّ بالعكس.

المسألة الرابعة: فيما يحتمل من الأوجه.

يحتمل في نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾(٣) ونحو: ﴿إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ﴾(٤) الفصلية والتوكيد، دون الابتداء لانتصاب ما بعده، وفي نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾(٥) ونحو:

---

(١) تقدمت.

(٢) [البقرة ٢: ٥ وآل عمران ٣: ١٠٤ والتوبة ٩: ٨٨ والنور ٢٤: ٥١...] إلخ.

(٣) [المائدة ٥: ١١٧] وقد تقدمت.

(٤) ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ﴾ [الأعراف ٧: ١١٣ والشعراء ٢٦: ٤١].

(٥) [الصافات ٣٧: ١٦٥] وقد تقدمت.

«زيد هوَ العالم، وإنّ عمراً هو الفاضلُ» الفصلية والابتداء، دون التوكيد لدخول اللام في الأولى ولكون ما قبله ظاهراً في الثانية والثالثة، ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لأنه ضعيف والظاهر قوي، ووهم أبو البقاء، فأجاز في: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] التوكيدَ، وقد يريد أنه توكيد لضمير مستتر في «شانئك» لا لنفس شانئك، ويحتمل الثلاثة في نحو: «أنتَ أنتَ الفاضلُ» ونحو: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾(١) ومَنْ أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو: «إنّ زيداً هو الفاضل» البدلية، ووهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾(٢) كونه بدلاً من الضمير المنصوب.

ومن مسائل الكتاب «قد جربتُكَ فكنتَ أنت أنتَ» الضميرانِ مبتدأ وخبر، والجملة خبر كان، ولو قدرت الأول فصلاً أو توكيداً لقلت: «أنت إياك».

والضمير في قوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾(٣) مبتدأ، لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتنكيره يمنع الفصل.

وفي **الحديث** «كلُّ مولودٍ يُولدُ على الفِطرةِ حتى يكون أبواهُ هما اللذانِ يهوِّدانِهِ أو يُنصِّرانِهِ»(٤) إن قُدِّر في «يكون» ضميرٌ لـ«كلّ» فأبواه مبتدأ، وقول: «هما» إما مبتدأ ثانٍ وخبره اللذان والجملة خبر أبواه، وإما فصل، وإما بدل من أبواه إذا أجزنا إبدال الضمير من الظاهر، واللذان خبر أبواه، وإن قُدِّر «يكون» خالياً من الضمير فأبواه اسمُ يكون، و «هما» مبتدأ أو فصل أو بدل، وعلى الأول فاللذان بالألف، وعلى الأخيرين هو بالياء.

روابط الجملة بما هي خبر عنه

وهي عشرة:

١ ـ أحدها: **الضمير**، وهو الأصل، ولهذا يربط به مذكوراً كـ«زيد ضربته»، ومحذوفاً مرفوعاً نحو: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] إذا قدر: «لهما ساحران»، ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد: ﴿وكلٌ وعدَ اللّهُ الحُسنى﴾(٥) ولم يقرأ بذلك في سورة النساء، بل قرأ بنصب «كل» كالجماعة، لأن قبله جملة فعلية وهي ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾(٦) فساوى بين الجملتين في

---

(١) [المائدة ٥: ١٠٩ و١١٦].

(٢) [المزمل ٧٣: ٢٠] وقد تقدمت الآية.

(٣) [النحل ١٦: ٩٢] وقد تقدمت.

(٤) تقدم الحديث.

(٥) ﴿... وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد ٥٧: ١٠].

(٦) ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء ٤: ٩٥].

الفعلية، بل بين الجمل، لأن بعده ﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ وهذا مما أغفلوه، أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة، فإنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو: «قامَ زيد وعمراً أكرمته» للتناسب، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو: «زيدٌ ضربته وأكرمت عمراً» ولا فرق بينهما، وقول أبي النجم:

٨٨٢ - ....كلّهُ لمْ أصنعِ[1]

ولو نصب «كل» على التوكيد لم يصح، لأن «ذنبا» نكرة، أو على المفعولية كان فاسداً معنى، لما بيناه في فصل كل، وضعيفاً صناعة، لأن حق «كل» المتصلة بالضمير ألاّ تستعمل إلاّ توكيداً أو مبتدأ نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] قرىء بالنصب والرفع، وقراءة جماعة ﴿أَفَحُكْمُ ٱلْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] بالرفع، ومجروراً[2] نحو: «السَّمنُ منوانِ بدرهم» أي منه، وقول امرأة: «زوجي المس مسُّ أرنبٍ والرِّيحُ ريحُ زرنبٍ»[3] إذا لم نقل: إن «ال» نائبة عن الضمير، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] أي إن ذلك منه، ولا بُدّ من هذا التقدير، سواء أقدرنا اللام للابتداء و«مَنْ» موصولة أو شرطية، أم قدرنا اللام مُوطئة ومَنْ شرطية[4]، أما على الأول: فلأن الجملة خبر، وأما على الثاني: فلأنه لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره، سواء قلنا: إنه الخبر أو إن الخبر فعل الشرط وهو الصحيح، وأما على الثالث فلأنها جواب القسم في اللفظ، وجواب الشرط في المعنى، وقولُ أبي البقاء والحوفي: «إن الجملة جواب الشرط» مردود، لأنها اسمية، وقولهما: «إنها على إضمار الفاء» مردود، لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما: أن تكون اللام للابتداء، لا للتوطئة.

تنبيه: قد يوجد الضميرُ في اللفظ ولا يحصل الربط، وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون معطوفاً بغير الواو، نحو: «زيدٌ قامَ عمرٌو فهو» أو «ثم هو».

والثانية: أن يعاد العامل، نحو: «زيدٌ قام عمرو وقام هو».

والثالثة: أن يكون بدلاً نحو: «حُسنُ الجاريةِ الجاريةُ أعجبتني هو» فهوَ: بدل اشتمال من الضمير المستتر العائدِ على الجارية، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى، وقياسُ قول مَنْ جعل العاملَ في البدل نفسَ العامل في المبدل منه أن تصح المسألة، ونحو: ذلك مسألة

---

(١) تقدم برقم ٣٦٤ وسيتكرر برقم ١٠٣٢ و١٠٧٣.
(٢) معطوف على قوله في أول الفصل: «مرفوعاً» و«منصوباً». يعني الضمير الرابط لجملة الخبر بالمبتدأ.
(٣) صحيح البخاري كتاب النكاح باب حسن المعاشرة، وصحيح مسلم: فضائل الصحابة: حديث أم زرع. الزرنب: شجر طيب الرائحة.
(٤) ولم تقترن الجملة الاسمية ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ . . .﴾ [الشورى ٤٢: ٤٣] بالفاء لأن أداة القسم تقدمت فالجواب لها.

الاشتغال، فيجوز النصب والرفع في نحو: «زيد ضربت عمراً وأباه» ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم، ومع التصريح بالعامل، وإذا أبدلت «أخاه» ونحوه من عمرو لم يجوزا، على ما مر من الاختلاف في عامل البدل، فإنه قدرته بياناً جاز باتفاق [أو بدلاً لم يجز][١] ويجوز بالاتفاق «زيدٌ ضربتُ رجُلاً يُحبه» رفعت زيداً أو نصبته، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

٢ ـ الثاني: الإشارة، نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٦]، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٢]، ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] ويحتمله ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] وخصَّ ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً والإشارة إشارة البعيد، فيمتنع نحو: «زيد قام هذا» لمانعين، و «زيد قام ذلك» لمانع، والحجة عليه في الآية الثالثة[٢]، ولا حجة عليه في الرابعة[٣]، لاحتمال كون «ذلك» فيها بدلاً أو بياناً، وجوَّز الفارسي كونهُ صفةً، وتبعه جماعة منهم أبو البقاء، وردَّه الحوفي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف.

٣ ـ الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ و٢]، ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧] وقال:

٨٨٣ ـ لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نغَّص الموتُ ذا الغِنى والفقيرا[٤]

٤ ـ والرابع: إعادته بمعناه، نحو: «زيدٌ جاءني أبو عبد الله» إذا كان أبو عبد الله كُنية له، أجازه أبو الحسن مستدلاً بنحو: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾[٥] وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ، بل مجرور بالعطف على ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ ولئن سُلِّم فالرابطُ العموم، لأن المصلحين أعم من المذكورين، أو ضميرٌ محذوف، أي منهم، وقال الحوفي: الخبر محذوف، أي مأجُورون، والجملةُ دليله.

٥ ـ والخامس: عموم يشمل المبتدأ نحو: «زيدٌ نِعمَ الرَّجلُ» وقوله:

---

(١) سقطت هذه الجملة من المخطوطة الثانية ومن حاشية الدسوقي.

(٢) يعني آية الإسراء المتقدمة ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ ...﴾ [الإسراء ١٧: ٣٦].

(٣) يعني آية الأعراف ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف ٧: ٢٦].

(٤) هو لعدي بن زيد العبادي وينسب لسوادة بن عدي ولأمية بن أبي الصلت وقد كرر ذكر الموت للتهويل وكان عليه أن يقول: «لا أرى الموت يسبقه شيء» وليس في البيت مبتدأ ولكن «الموت» أصله مبتدأ قبل دخول أرى عليه. والبيت في سيبويه ١/ ٣٠ والخزانة ١/ ١٨٣ و٢/ ٥٣٤ و٤/ ٥٥٢.

(٥) قبلها ﴿وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ * وَالَّذِينَ ...﴾ [الأعراف ٧: ١٦٩ و١٧٠].

٨٨٤ ـ . . . . فأما الصبرُ عنها فلا صبرا[١]

كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا «زيدٌ مات الناسُ، وعمرٌو كلّ الناس يموتون، وخالد لا رجُلَ في الدار» أما المثالُ فقيل: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة، وعلى القول بأن «ال» في فاعليْ «نعم وبئس» للعهد لا للجنس، وأما البيتُ فالرابطُ فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه لا صبر له عنها، لأنه لا صبر له عن شيء.

٦ ـ والسادس: أن يعطف بفاء السببية جملةٌ ذاتُ ضميرٍ على جملة خالية منه أو بالعكس، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] وقوله:

٥٨٨ ـ وإنسانُ عيني يحسُرُ الماءُ تارةً فيبدُو، وتاراتٍ يَجُمُّ فيغرَقُ[٢]

كذا قالوا، والبيت محتمل لأن يكون أصلُه يحسر الماء عنه، أي ينكشف عنه، وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه.

٧ ـ والسابع: **العطف بالواو**، أجازه هشام وحدَه نحو: «زيدٌ قامت هندٌ وأكرمَها» ونحو: «زيدٌ قام وقعدت هند» بناء على أن الواو للجمع، فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء، وإنما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل، بدليل جواز: «هذانِ قائمٌ وقاعد» دون «هذانِ يقوم وقعد».

٨ ـ والثامن: **شرطٌ يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر**، نحو: «زيدٌ يقومُ عمرو إنْ قام».

٩ ـ والتاسع: **«ال» النائبة عن الضمير**، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠ و٤١] الأصلُ مأواه، وقال المانعون: التقدير هي المأوى له.

١٠ ـ والعاشر: **كونُ الجملة نفسَ المبتدأ في المعنى**، نحو: «هِجِّيرى[٣] أبي بكر لا إله إلاّ الله» ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ونحو: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧].

---

(١) صدره:

«ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر سبيل . . . .»

والبيت لابن ميادة «الرماح بن أبرد» وهو في سيبويه ١/ ١٩٣.

(٢) البيت لذي الرمة «الديوان ٣٩١» يحسر: ينكشف. يجم: يكثر. والشاهد فيه عطف جملة يبدو المتضمنة ضميراً يعود إلى الإنسان، على جملة يحسر الخالية من مثل هذا الضمير فصارت الجملتان كالشيء الواحد ولذلك صح إعراب جملة يحسر خبراً لإنسان.

(٣) هجيرى فلان: كلامه ودأبه وشأنه.

تنبيه: الرابطُ في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾[١] إما النون على أن الأصل وأزواجُ الذين، وإما كلمة هم مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التدريج، وتقديرُهما إما قبل يتربَّصنَ، أي أزواجُهم يتربصن، وهو قول الأخفش، وإما بعده، أي يتربصن بعدهم، وهو قول الفراء، وقال الكسائي ـ وتبعه ابن مالك ـ: الأصلُ يتربَّصُ أزواجُهم، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدّم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير، لأن النون لا تضاف لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهرِ المضاف للضمير.

الأشياء التي تحتاج إلى الرابط

وهي أحدَ عشرَ:

أحدها: الجملة المخبر بها، وقد مضت، ومن ثم كانَ مردوداً قولُ ابن الطراوة في «لولا زيدٌ لأكرمتكَ»: إن لأكرمتك هو الخبر، وقولُ ابن عطية في: ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ﴾[٢] إن لأملأن خبر الحق الأول فيمن قرأه بالرفع، وقوله: إن التقدير «أن أملأ» مردودٌ، لأن «أنْ» تُصيّر الجملة مفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً، بل الخبر فيهما محذوف، أي لولا زيد موجود، والحق قسمي، كما في «لعمرُكَ لأفعلنَّ».

الثاني: الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلا الضمير: إما مذكوراً نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾[٣] أو مقدَّراً إما مرفوعاً كقوله:

٨٨٦ ـ إنْ يقتلُوكَ فإنّ قتلكَ لمْ يكنْ عاراً عليكَ؟ ورُبّ قتلٍ عارُ[٤]

أي هو عار، أو منصوباً كقوله:

٨٨٧ ـ .... وما شيءٌ حميتَ بمُستباحِ[٥]

أي حميته، أو مجروراً نحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] فإنه على تقدير «فيه» أربع مرات، وقراءة الأعمش[٦]

---

(١) تتمتها ﴿بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٣٤].

(٢) ﴿... لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص ٣٨: ٨٤ ـ ٨٥].

(٣) ﴿وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ﴾ [الإسراء ١٧: ٩٣].

(٤) تقدم برقم ٣٠ و٢٢٠.

(٥) صدره: «أبحتَ حمى تهامة بعد نجد» والبيت لجرير «الديوان ٩٩ وسيبويه ١/ ٤٥ و٦٦، وهو مع الشاهد ١٠ من قصيدة واحدة. سيتكرر برقم ١٠٣٥ و١٠٧٢.

(٦) أبو محمد سليمان بن مهران (ـ ١٤٨هـ) كوفي تابعي إمام في علوم القرآن والحديث والفرائض.

﴿فسُبحانَ اللّهِ حيناً تُمسونَ وحيناً تصبحونَ﴾[1] على تقدير فيه مرتين، وهل حُذِف الجار والمجرور معاً أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال:

٨٨٨ - ويوماً شهدناهُ سُليماً وعامراً ....[2]

أي شهدنا فيه، ثم حذف منصوباً؟ قولان: الأول: عن سيبويه، والثاني: عن أبي الحسن، وفي أمالي ابن الشَّجري قال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أي إن الجار حُذف أولاً، ثم حذف الضمير، وقال آخر: لا يكون المحذوف إلا فيه، وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران، والأقيسُ عندي الأول، اهـ. وهو مخالف لما نقل غيره، وزعم أبو حيان أن الأولى ألاّ يقدر في الآية الأولى ضمير، بل يقدر أن الأصل يوماً يومَ لا تجزي، بإبدال يوم الثاني من الأول، ثم حذف المضاف، ولا يعلم أن مضافاً إلى جملة حذف، ثم إنِ ادعى أن الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ، أو أنها أُنيبت عن المضاف، فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع.

الثالث: الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالباً إلا الضمير: إما مذكوراً نحو: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾[3] ونحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١] ونحو: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾[4] وإمّا مقدراً نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[5] ونحو: ﴿وما عملت أيديهم﴾[6] ﴿وفيها ما تشتهي الأنفُسُ﴾[7] ونحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[4] والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفة أقوى منه من الخبر.

وقد يربطها ظاهرٌ يخلُفُ الضميرَ كقوله:

٨٨٩ - فيا ربَّ ليلى أنتَ في كلِّ موطنٍ وأنتَ الذي في رحمةِ اللّهِ أطمعُ[8]

---

(١) ﴿فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم ٣٠: ١٧].

(٢) تمامه: «قليلاً سوى الطعن النهال نوافلُه» ذكر الأمير أنه لرجل من بني عامر ولم نقف على قائله وهو في سيبويه ١/ ٩٠ سليماً: مفعول به لشهدنا. قليلاً: صفة يوماً. نوافله: فاعل قليلاً. النهال: صفة تطلق على الرماح لأنها تنهل الدماء. والمعنى: ويوماً شهدنا فيه حرب سليم وعامر، فكانت نوافل العطاء فيه قليلة اللهم إلا الطعن طعن الرماح النهال الذي كان كثيراً.

(٣) ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ...﴾ [البقرة ٢: ٢ و٣] ومثلها في صحة الاستشهاد هنا [البقرة ٢: ٤ والأنعام ٦: ٥٤].

(٤) ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٣٣].

(٥) ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم ١٩: ٦٩].

(٦) هي الآية المتقدمة ولكن على قراءة من أسقط الضمير.

(٧) هي الآية المتقدمة ولكن على قراءة من أسقط الضمير.

(٨) تقدم برقم ٣٧٧ وسيتكرر برقم ٩٤٥.

وهو قليل، قالوا: وتقديره وأنت الذي في رحمته، وقد كان يمكنهم أن يقدروا في رحمتك، كقوله:

٨٩٠ ـ وأنتَ الذي أخلفتني ما وعدتَني ....[١]

وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل، إذ الغالبُ «أنتَ الذي فعلَ» وقولهم: «فعلتَ» قليلٌ، ولكنه مع هذا مَقيس، وأما «أنتَ الذي قامَ زيدٌ» فقليلٌ غير مقيس، وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]: إنه يجوز كون العطف بـ«ثم» على الجملة الفعلية، ضعيف، لأنه يلزمه أن يكون من هذا القليل، فيكون الأصل كفروا به، لأن المعطوف على الصلة صلة، فلا بد من رابط، وأما إذا قدر العطف على الحمد لله وما بعده فلا إشكال.

الرابع: الواقعة حالاً، ورابطها إما الواو والضمير نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] أو الواو فقط نحو: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[٢] ونحو: «جاء زيد والشمس طالعة» أو الضمير فقط نحو: ﴿تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية أنه لا بد من تقدير الضمير، أي طالعة وقت مجيئه، وزعم الزمخشري في الثالثة أنها شاذة نادرة، وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحو: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦ والأعراف: ٢٤] [فنبذُوهُ وراء ظهورهمْ كأنهم لا يعلمُونَ][٣]، ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ [الرعد: ٤١] ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] وقد يخلو منهما لفظاً فيقدر الضمير نحو: «مررت بالبُر قفيزٌ بدرهم» أو الواو كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصفَ النهارُ وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله:

٨٩١ ـ نصفَ النهارُ الماءُ غامرهُ ورفيقُهُ بالغيبِ لا يدري[٤]

---

(١) تمامه: «أوشمت بي من كان فيك يلوم» وهو لأميمة صاحبة ابن الدمينة، ديوانه ٤٢، ويروى لليلى صاحبة المجنون.

(٢) ﴿قَالُوا۟ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ [يوسف ١٢: ١٤].

(٣) مزج ابن هشام هنا بين آيتين، الأولى ـ وهي موضع الاستشهاد ـ ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٠١] فجملة ﴿كأنهم لا يعلمون﴾ حال. أما الآية الثانية فهي: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران ٣: ١٨٧] وهذا المزج واقع في المخطوطتين.

(٤) البيت للمسيّب بن علس، وهو في الخزانة ١/ ٥٤٢. نصف: انتصف. والشاهد فيه تقدير واو الحال قبل الماء. سيتكرر برقم ١٠٧٧.

الخامس: المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو: «زيداً ضربته، أو ضربت أخاه، أو عمراً وأخاه، أو عمراً أخاه» إذا قدرت الأخ بياناً، فإن قدرته بدلاً لم يصح نصب الاسم على الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذا لو عطفت بغير الواو، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٨] الذين: مبتدأ، وتعساً: مصدر لفعل محذوف هو الخبر، ولا يكون الذين منصوباً بمحذوف يفسره تعساً كما تقول: «زيداً ضرباً إياه» وكذا لا يجوز «زيداً جدعاً له» ولا «عمراً سقياً له» خلافاً لجماعة منهم أبو حيان، لأن اللام متعلقة بمحذوف، لا بالمصدر لأنه لا يتعدى بالحرف، وليست لام التقوية لأنها لازمة، ولام التقوية غير لازمة، وقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ﴾ [البقرة: ٢١١] إن قدرت «من» زائدة فكم مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدراً بعده، وإن قدرتها بياناً لـ «كم» كما هي بيان لـ «ما» في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾(١) لم يجز واحد من الوجهين، لعدم الراجع حينئذ إلى «كم»، وإنما هي مفعول ثان مقدَّم، مثل «أعشرينَ درهماً أعطيتُكَ؟» وجوَّز الزمخشري في «كم»: الخبرية والاستفهامية، ولم يذكر النحويون أن «كم» الخبرية تُعلّق العامل عن العمل، وجوز بعضهم زيادة «من» كما قدمنا، وإنما تزاد بعد الاستفهام بـ«هلْ» خاصة، وقد يكون تجويزه ذلك على قول مَنْ لا يشترط كونَ الكلام غيرَ مُوجبٍ مطلقاً، أو على قول مَنْ يشترطه في غير باب التمييز، ويرى أنها في: «رطل من زيت، وخاتم من حديد» زائدة لا مبينة للجنس.

السادس والسابع: بدلا البعض والاشتمال، ولا يربطهما إلا الضمير: ملفوظاً نحو: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾(٢)، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] أو مقدراً نحو: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾(٣) أي منهم، ونحو: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ﴾(٤) أي فيه، وقيل: إن «ال» خلفٌ عن الضمير، أي ناره، وقال الأعشى:

٨٩٢ ـ لقدْ كانَ في حولٍ ثواءٍ ثويتُهُ تَقَضِّي لُباناتٍ ويسأَمَ سائمُ(٥)

أي ثويته فيه، فالهاء من «ثويته» مفعول مطلق، وهي ضمير الثواء، لأن الجملة صفته، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدر رابط للبدل ـ وهو ثواء ـ بالمبدل منه وهو حَوْل، وزعم

---

(١) ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة ٢:١٠٦].

(٢) ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ...﴾ [المائدة ٥:٧١].

(٣) ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران ٣:٩٧] وسيأتي الحديث عنها مفصلاً في الباب الخامس.

(٤) تتمتها ﴿ذَاتِ ٱلْوَقُودِ...﴾ [البروج ٨٥:٤ و٥].

(٥) ديوان الأعشى ٧٧ وسيبويه ١/٤٢٣ والمعنى: كان في ثواء حول...

ابن سيدة أنه يجوز كون الهاء من ثويته للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة «في»، وليس بشيء، لخلو الصفة حينئذٍ من ضمير الموصوف، ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو: قولك: «مررتُ بثلاثةٍ زيدٌ وعمرو» القطع بتقدير منهم، لأنه لو أتبع لكان بدلَ بعض من غير ضمير.

تنبيه: إنما لم يحتج بدلُ الكل إلى رابط لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن: معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير: إما ملفوظاً به نحو: «زيدٌ حسنٌ وجهَهُ» أو «وجهاً منه» أو مقدراً نحو: «زيدٌ حسنٌ وجهاً» أي منه واختلف في نحو: «زيدٌ حسنٌ الوجهُ» بالرفع، فقيل: التقدير منه، وقيل: «ال» خلف عن الضمير، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ * جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٤٩ و٥٠] جنات بدل أو بيان، والثاني: يمنعه البصريون، لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات، وقول الزمخشري: إنه معرفة لأن عدناً علَم على الإقامة بدليل: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ﴾ [مريم: ٦١] لو صحَّ تعينت البدلية بالاتفاق، إذ لا تبين المعرفة النكرة، ولكن قوله ممنوع، وإنما عدن مصدرُ عدن، فهو نكرة، والتي في الآية بدل لا نعت، و «مُفتحةً» حال من جنات لاختصاصها بالإضافة، أو صفة لها، لا صفة لحسن، لأنه مذكر، ولأن البدل لا يتقدم على النعت، و «الأبواب» مفعول ما لم يسم فاعله أو بدل من ضمير مستتر، والأول أولى، لضعف مثل: «مررتُ بامرأة حسنةٍ الوجه» وعليهما فلا بدّ من تقدير أن الأصل الأبواب منها أو أبوابها، ونابت «ال» عن الضمير، وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافاً للزمخشري.

التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير: إما مذكوراً نحو: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾(١) أو مقدراً أو منوياً عنه نحو: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] أي منه، أو الأصلُ في حجه، وأما قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦]، ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦] وقول الشاعر:

٨٩٣ ـ فمنْ تكنِ الحضارةُ أعجبتهُ فأيَّ رجالِ باديةٍ ترانا(٢)

فقال الزمخشري في الآية الأولى: إن الرابط عموم المتقين، والظاهر أنه لا عموم فيها، وأن المتقين مساوون لمن تقدم ذكره، وإنما الجواب في الآيتين والبيت محذوف وتقديره في

(١) تتمتها ﴿عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة ٥: ١١٥].

(٢) البيت للقطامي «عمير بن شييم».

الآية الأولى: يحبه الله، وفي الثانية: يغلب، وفي البيت: فلسنا على صفته.

العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بد من ارتباطهما إما بعاطفٍ كما في: «قاما وقعدَ أخواك» أو عملِ أولهما في ثانيهما نحو: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا﴾ [الجن: ٤]، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧] أو كون ثانيهما جواباً للأول، إما جوابية الشرط نحو: ﴿تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ٥] ونحو: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦] أو جوابية السؤال نحو: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] أو نحو: ذلك من أوجه الارتباط، ولا يجوز «قام قعد زيد» ولذلك بطل قولُ الكوفيين إن من التنازع قولَ امرىء القيس:

٨٩٤ ـ .... كفاني، ولمْ أطلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ[1]

وإنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول، لأن الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وتركَ إعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف. والصواب: أنه ليس من التنازع في شيء، لاختلاف مطلوبي العاملين، فإني كفاني طالب للقليل، وأطلب طالبٌ للمُلك محذوفاً للدليل، وليس طالباً للقليل، لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله ولم أطلب معطوفاً على كفاني، وحينئذ يلزم كونُه مثبتاً، لأنه حينئذٍ داخلٌ في حيز الامتناع المفهوم من «لو»، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله:

ولـو أنـمـا أسـعـى لأدنـى مـعـيـشـة ....[2]

وإنما لم يجز أن يقدر مستأنفاً لأنه لا ارتباط حينئذٍ بينه وبين كفاني، فلا تنازع بينهما.

فإن قلتَ: لم لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت: «لو دعوتهُ لأجابني غيرَ مُتوانٍ» أفادت «لو» انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني؟

قلتُ: أجاز ذلك قومٌ منهم ابن الحاجب في شرح المفصل، ووجه به قولَ الفارسي والكوفيين إن البيت من التنازع وإعمال الأول، وفيه نظر، لأن المعنى حينئذٍ لو ثبت أني أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليلُ في حالة أني غير طالب له، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيَّدة بعدم طلبه موقوفاً على طلبه له، فيتوقف عدم الشيء على وجوده.

ولهذه القاعدة أيضاً بطل قولُ بعضهم في: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]: إن فاعل تبين ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من أن وصلتها بناء على أن

---

(١) تقدم برقم ٤٥٧ و٤٨١.

(٢) هو صدر الشاهد السابق.

«تبين وأعلم» قد تنازعاه كما في «ضربني وضربتُ زيداً»، إذ لا ارتباط بين «تبينَ وأعلمُ»، على أنه لو صحَّ لم يحسن حملُ التنزيل عليه، لضعف الإضمار قبل الذكر في باب التنازع، حتى إن الكوفيين لا يجيزونه البتة، وضعف حذف مفعول العامل الثاني إذا أهمل كـ «ضربني وضربت زيد» حتى إن البصريين لا يجيزونه إلا في الضرورة.

والصوابُ: أن مفعول أطلب[1] «الملك» محذوفاً كما قدمنا، وأن فاعل ﴿تبين﴾[2] ضمير مستتر: إما للمصدر، أي فلما تبين له تبينٌ كما قالوا في: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥] أو لشيء دلّ عليه الكلام، أي فلما تبين له الأمر أو ما أشكل عليه، ونظيره: «إذا كانَ غداً فأتني» أي إذا كان هو، أي ما نحن عليه من سلامة.

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأُول، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو: «جاء زيدٌ نفسُه، والزيدان كلاهما، والقومُ كلُّهم» ومن ثَمَّ كان مردوداً قولُ الهروي[3] في «الذخائر»: تقول: «جاء القومُ جميعاً» على الحال، و «جميعٌ» على التوكيد. وقول بعض[4] مَنْ عاصرناه في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا﴾ [البقرة: ٢٩]: إن «جميعاً» توكيد لـ «ما»، ولو كان كذا لقيل جميعَه، ثم التوكيد بجميع قليل، فلا يحمل عليه التنزيل، والصوابُ أنه حال، وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم ﴿إنا كلًّا فيها﴾[5]: إن «كلاًّ» توكيد، والصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدلَ كلٍّ جائز إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو: «قمتمْ ثلاثتكمْ» وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ «كل» أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو: «جاءني كلُّ القومِ» فيجوز مجيئها بدلاً، بخلاف «جاءني كلهم» فلا يجوز إلا في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة، وخرَّجها ابن مالك على أن كلًّا حال، وفيه ضعفانِ: تنكير «كل» بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنىً، وهو نادر، كقول بعضهم: «مررتُ بهم كُلًّا» أي جميعاً، وتقديم الحال على عاملها الظرفي.

واحترزت بذكر الأُول عن أجمع وأخواته، فإنها إنما تؤكد بعد كل، نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠ وص: ٧٣].

---

(١) أي في الشاهد ٨٩٤.

(٢) في الآية السابقة.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) هو ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن (ـ ٧٦٩هـ) أحد شراح الألفية.

(٥) ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ إِنَّا كُلّٞ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدۡ حَكَمَ بَيۡنَ ٱلۡعِبَادِ﴾ [غافر ٤٠: ٤٨].

الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة

وهي أحد عشر:

أحدها: التعريف، نحو: «غُلام زيدٍ».

الثاني: التخصيص، نحو: «غُلام امرأةٍ» والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف، فإن «غلام رجُلٍ» أخصُّ من غلام، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز «غلام زيدٍ».

الثالث: التخفيف، كـ «ضارب زيدٍ، وضاربا عمرو، وضاربو بكرٍ» إذا أردت الحال أو الاستقبال، فإن الأصل فيهن أن يعملنَ النصبَ، ولكن الخفض أخف منه، إذ لا تنوين معه ولا نون، ويدل على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك: «الضاربا زيد والضاربو زيد» ولا يجتمع مع الاسم تعريفان، وقوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] ولا توصف النكرة بالمعرفة، وقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾[١] وقول أبي كبير:

٨٩٥ - فأتت به حوشَ الفؤاد مبطَّناً ....[٢]

ولا تنتصب المعرفة على الحال، وقول جرير:

٨٩٦ - يا رُب غابطنا لو كان يطلبكم ....[٣]

ولا تدخل «رب» على المعارف. وفي «التحفة»[٤]: أن ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله: «ولا تفيد إلا تخفيفاً» فقال: بل تفيد أيضاً التخصيص، فإن «ضارب زيدٍ» أخص من «ضارب». وهذا سهو؛ فإن «ضارب زيد» أصله «ضاربٌ زيداً» بالنصب، وليس أصله ضارباً فقط، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة.

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص

---

(١) ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ۝٨ ثَانِيَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ . . .﴾ [الحج ٢٢: ٨ و٩].

(٢) تمامه «سُهداً إذا ما نام ليلُ الهوجل» والبيت مع الشاهد ١١٦٢ من قطعة له في ديوان الهذليين ٢/ ٩٢ وشواهد السيوطي ٨١. وأبو كبير هو عامر بن الحُلَيْس الهذلي شاعر جاهلي فحل أدرك النبي وأسلم. حوش الفؤاد: ذكي الفؤاد. مبطن: ضامر البطن. سهد: لا ينام. الهوجل: الأحمق.

(٣) تمامه «لاقى مباعدةً منكم وحرمانا» والبيت في ديوانه ٥٩٥ وسيبويه ١/ ٢١٢ وهو مع الشاهد ٥٥٨ من قصيدة واحدة ونقل السيوطي في شواهده ٢٤٢: قال الزمخشري: أي رب إنسان يغبطني بمحبتي لك ويظن أنك تجازيني بها ولو كان مكاني للاقى ما لاقيته من المباعدة والحرمان.

(٤) هو «التحفة الوافية» كما في كشف الظنون ٢/ ١٣٧٦، أو «التحفة الشافية» كما في طبقات ابن قاضي شهبة ١٣٩، وهو شرح كافية ابن الحاجب لتقي الدين إبراهيم بن الحسين الطائي النيلي الضرير وله أيضاً شرح ألفية ابن معطي.

لأنها ليست في تقدير الانفصال. وعلى هذا صحّ وصفُ اسم الله تعالى بـ ﴿مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[١]، قال الزمخشري: أريدَ باسم الفاعل هنا إما الماضي، كقولك: «هو مالكُ عبيده أمسِ» أي ملك الأمور يوم الدين على حد: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَـٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾[٢] ولهذا قرأ أبو حنيفة ﴿مَلَكَ يومَ الدين﴾ وإما الزمان المستمر كقولك: «هو مالكُ العبيد» فإنه بمنزلة قولك: مولى العبيد، اهـ ملخصاً.

وهو حسن، إلا أنه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ﴾[٣] فقال: قرىء بجر الشمس والقمر عطفاً على الليل، وبنصبهما بإضمار «جعل» أو عطفاً على محل الليل، لأن اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكونَ إضافته حقيقية، بل هو دال على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة، ومثله: ﴿فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰٓ﴾[٣] و ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ﴾[٤] كما تقول: «زيد قادر عالم» ولا تقصد زماناً دون زمان، اهـ.

وحاصله: أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي، وأنه إذا كان لإفادة حدث مستمر في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقية، وكان عاملاً. وليس الأمر كذلك.

الرابع: إزالة القبح أو التجوز، كـ «مَررْت بالرجل الحسنِ الوجهِ» فإن الوجه إنْ رُفِعَ قُبح الكلامُ، لخلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف، وإن نُصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي.

الخامس: تذكير المؤنث كقوله:

٨٩٧ ـ إنارةُ العقلِ مكسُوفٌ بطوعِ هوى وعقلُ عاصي الهوى يزدادُ تنويرا[٥]

ويحتمل أن يكون منه: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] ويبعده ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٞ﴾[٦] فذُكر الوصف حيث لا إضافة، ولكن ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير في «قريب» إذا لم يُرَدْ قرب النسب، قصداً للفرق. وأما قول الجوهري: «إن التذكير لكون التأنيث مجازياً» فوهمٌ، لوجوب التأنيث في نحو: «الشمسُ طالعة، والموعظة نافعة» وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين، لا المضمرين.

السادس: تأنيث المذكر، كقولهم: «قُطعتْ بعضُ أصابعه» وقرىء ﴿تلتقطْه بعضُ

---

(١) ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَـٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ...﴾ [الفاتحة ١: ٢ ـ ٤].

(٢) ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَـٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَـٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗا...﴾ [الأعراف ٧: ٤٤].

(٣) [الأنعام ٦: ٩٥]. (٤) [الأنعام ٦: ٩٦].

(٥) قال العيني في شواهده «هامش الخزانة ٣/٣٩٦» قيل: إن قائله من المولدين.

(٦) ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ...﴾ [الشورى ٤٢: ١٧].

السيارة﴾[١] ويحتمل أن يكون منه: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[٢]، ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾ [آل عمران: ١٠٣] أي من الشفا، ويحتمل أن الضمير للنار، وفيه بُعد، لأنهم ما كانوا في النار حتى يُنقذوا منها، وأن الأصل فله عشر حسنات أمثالها، فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف، وهو مؤنث، وقال:

٨٩٨ ـ طولُ الليالي أسرعتْ في نقضي   نقضن كليِّ ونقضن بعضي[٣]

وقال:

٨٩٩ ـ وما حُبُّ الديارِ شغفْن قلبي   ....[٤]

وأنشد سيبويه:

٩٠٠ ـ وتشرَقَ بالقولِ الذي قد أذعتَهُ   كما شرِقت صدْرُ القناة من الدمِ[٥]

وإلى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهريُّ في قوله:

تجنبْ صديقاً مثل «ما»، واحذرِ الذي   يكونُ كعمرو بين عُربٍ وأعجُمِ[٦]

فإن صديقَ السُّوء يُزري، وشاهدي   «كما شرِقتْ صدرُ القناةِ من الدمِ»

ومراده بـ «ما» الكناية عن الرجل الناقص كنقص «ما» الموصولة، وبعمرو الكناية عن الرجل المريد أخذ ما ليس له كأخذ عمرو الواو في الخط.

وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحيةُ المضاف للاستغناء عنه؛ فلا يجوز «أمةُ زيدٍ جاء»

---

(١) ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ...﴾ [يوسف ١٢: ١٠].

(٢) ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ...﴾ [الأنعام ٦: ١٦٠].

(٣) الرجز للأغلب العجلي كما في المعمرين ١٠٨ والأغاني ٢١/ ٣٠ والعيني ٣/ ٣٩٥ والخزانة ٢/ ١٦٨ ولكنّ سيبويه والأعلم ١/ ٢٦ نسباه للعجاج. ويروى البيت الأول: «إن الليالي أسرعت...» رواه الجاحظ في البيان ٤/ ٦٠ «أرى الليالي أسرعت...» ولا شاهد فيه بهاتين الروايتين. ويروى البيت الثاني: «أخذن بعضي وتركن بعضي».

(٤) تمامه: «ولكنْ حب من سكن الديارا» والبيت لمجنون ليلى: الديوان ١٧٠ والخزانة ٢/ ١٦٩ و٢٣٦.

(٥) البيت للأعشى: ديوانه ١٢٣ وسيبويه ١/ ٢٥. يصف عدوه بأنه سيشرق بأقواله ويندم على ما أذاع في الناس. ومعنى عجزه: أن الدم يجمد على صدر الرمح فيراه كل راءٍ.

(٦) ابن حزم الأندلسي أبو محمد علي بن أحمد (ـ ٤٥٦هـ) إمام المذهب الظاهري كان فقيهاً حافظاً عالماً زاهداً في المناصب. له «الإحكام لأصول الأحكام» و«إبطال القياس» و«طوق الحمامة» و«جمهرة أنساب العرب» وكتب كثيرة. وليس في هذين البيتين ـ كما ترى ـ شاهد نحوي. ومعنى الثاني: أن لفظ «صدر» المذكر لما صادق ـ أي أضيف إلى ـ لفظ «القناة» المؤنث أصابه السوء والزراية من هذا الصديق فجاء الفعل الذي أسند إليه مؤنثاً وهو «شرقتْ».

ولا «غُلامُ هندٍ ذهبتْ» ومن ثم ردَّ ابنُ مالك في التوضيح[١] قولَ أبي الفتح في توجيهه قراءةَ أبي العالية[٢] ﴿لا تنفعُ نفساً إيمانُها﴾[٣] بتأنيث الفعل: إنه من باب «قُطعتْ بعضُ أصابعه» لأن المضاف لو سقَط هنا لقيل: نفساً لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية، ويلزم من ذلك تعدِّي فعل الضمير المتصل إلى ظاهره نحو: قولك: «زيداً ظلم» تريد أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز.

السابع: الظرفية، نحو: ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ﴾[٤] وقوله:

٩٠١ - أنـا أبُـو الـمـنـهـال بـعـض الأحـيـان[٥]

وقال المتنبي:

٩٠٢ - أيَّ يـومٍ سـررتـنـي بـوصـالٍ لـم تـسـؤنـي ثـلاثـةً

و «أيّ» في البيت استفهامية يراد بها النفي، لا شرطية، لأنه لو قيل مكان ذلك: «إنْ سررتني» انعكس المعنى، لا يقال: يدلُّ على أنها شرطية أن الجملة المنفية إن استُؤنفت ولم تربط بالأولى فسد المعنى. لأنا نقول: الرَّبطُ حاصل بتقديرها صفة لوصال، والرابط محذوف، أي لم ترعني بعده، ثم حذفا دفعة أو على التدريج، أو حالاً من تاء المخاطب، والرابط فاعلها، وهي حال مقدرة، أو معطوفة بفاء محذوفة فلا موضع لها، أي ما سررتني غير مقدر أنك تروعني، ومن روى «ثلاثة» بالرفع فالحالية ممتنعة، لعدم الرابط.

الثامن: المصدرية، نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] فـ«أي»: مفعول مطلق، ناصبه ينقلبون، و «يعلم»: معلقة عن العمل بالاستفهام، وقال:

٩٠٣ - سـتـعـلـمُ لـيـلـى أيّ ديـن تـدايـنـتْ وأيُّ غـريـم لـلـتـقـاضـي غـريـمُـهـا[٦]

«أيّ» الأولى واجبة النصب بما بعدها كما في الآية. إلا أنها هنا مفعول به، كقولك:

---

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» ص٨٥ و٨٦. ويتضمن هذا الكتاب توجيه ما في الجامع الصحيح للبخاري من مشكلات نحوية.

(٢) رفيع بن مهران الرياحي (ـ ٩٠هـ) قارىء بصري أخذ القرآن عن أبيّ بن كعب وزيد بن ثابت وابن عباس، وقرأه على عمر بن الخطاب ثلاث مرات.

(٣) ﴿... يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ ...﴾ [الأنعام ٦: ١٥٨].

(٤) ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ (٢٤) تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ...﴾ [إبراهيم ١٤: ٢٤ و٢٥].

(٥) تقدم برقم ٧٩٨.

(٦) تقدم برقم ١٢٥.

(٧) تقدم برقم ٧٧٠.

«تداينت مالاً» لا مفعول مطلق، لأنها لم تضف لمصدر، والثانية واجبة الرفع بالابتداء مثلُها في: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾(١)، ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه: ٧١].

التاسع: وجوب التصدّر(٢) ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو: «غُلام من عندك؟» والخبر في نحو: «صبيحة أيِّ يومٍ سفرُك؟» والمفعول في نحو: «غلامَ أيُّهم أكرمت؟» ومن ومجرورها في نحو: «من غلامِ أيهم أنت أفضلُ؟» ووجب الرفع في نحو: «علمتُ: أبو من زيدٌ؟» وإلى هذا يشير قول بعض الفضلاء:

عليك بأرباب الصدُور فمن غدا ... مُضافاً لأربابِ الصدُورِ تصدّرا(٣)

وإياكَ أن ترضى صحابةَ ناقصٍ ... فتنحطَّ قدراً من عُلاك وتحقَرا

فرفعُ «أبو من» ثم خفضُ «مزمَّلِ» ... يبيِّنُ قولي مُغرياً ومحذِّرا

والإشارةُ بقوله: «ثم خفض مُزمَّل» إلى قول امرىء القيس:

٩٠٤ - كأن أبانا في عرانين وبلِهِ ... كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مزملِ(٤)

وذلك أن مُزملا صفة لكبير، فكان حقه الرفع، ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض.

والعاشر: [الإعراب، نحو: «هذِهِ خمسةُ عشر زيدٍ» فيمن أعربه، والأكثر البناء.

والحادي عشر:](٥) البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

أحدها: أن يكون المضاف مبهماً كـ«غير ومثل ودُون»، وقد استدل على ذلك بأمور: منها قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤]، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾(٦) قاله الأخفش، وخولف، وأجيب عن الأول: بأن نائب الفاعل ضمير المصدر، أي وحِيل هو، أي الحولُ، كما في قوله:

٩٠٥ - وقالتْ: متى يُبخلْ عليكَ ويُعتللْ ... يسُؤكَ، وإنْ يُكشفْ غرامُك تدربِ(٧)

---

(١) تتمتها ﴿...أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ [الكهف ١٨: ١٢].

(٢) كذا في المخطوطتين، وفي حاشيتي الأمير والدسوقي: التصدير.

(٣) ليس في هذه الأبيات شاهد نحوي، وهي لأمين الدين المحلي (ـ ٦٧٣هـ).

(٤) من معلقة امرىء القيس شرح الزوزني ١٢٦، الخزانة ٢/ ٣٢٧ والرواية فيهما «ثبيراً» بدل «أباناً» ورواية الديوان ١٥٨: «كأن أباناً في أفانين ودقه». أبان وثبير: جبلان. العرنين: مقدم الأنف وقد شبه به أوائل المطر. البجاد: الكساء المخطط. سيتكرر برقم ١١٥٩.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة الثانية الورقة ١٤٤، موجود في الأولى الورقة ١٣٩.

(٦) ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ...﴾ [الجن ٧٢: ١١].

(٧) نسبه السيوطي في شواهد لامرىء القيس ص٣٤ وجعله شارح ديوان امرىء القيس «حسن =

أي ويعتلل هو، أي الاعتلال، ولا بد عندي من تقدير «عليك» مدلولاً عليها بالمذكورة، وتكون حالاً من المضمر، ليتقيد بها فتفيد ما لم يفده الفعل، وعن الثاني: بأنه على حذف الموصوف، أي ومنا قومٌ دون ذلك كقولهم: «منّا ظعنَ ومنّا أقامَ» أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام، ومنها قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾(١) فيمن فتح بيناً، قاله الأخفش، ويؤيده قراءة الرفع، وقيل: بين ظرف، والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي لقد وقع التقطع، أو إلى الوصل، لأن: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ﴾(١) يدل على التهاجر، وهو يستلزم عدم التواصل، أو إلى: ﴿مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾(١) على أن الفعلين تنازعاه، ويؤيد التأويل قوله:

٩٠٦ - أَهُمّ بأمرِ الحزمِ لو أستطيعُهُ وقدْ حِيلَ بينَ العَيرِ والنَّزَوانِ(٢)

بفتح «بين» مع إضافته لمعرب، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] فيمن فتح مثلاً، وقراءة بعض السلف: ﴿أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ﴾(٣) بالفتح، وقول الفرزدق:

٩٠٧ - .... إذْ هُمْ قُريشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ(٤)

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في «مثل» لمخالفتها للمبهمات، فإنها تثنى وتجمع كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾(٥) وقول الشاعر:

٩٠٨ - .... والشَّرُّ بالشرِّ عندَ اللّهِ مِثْلانِ(٦)

وزعم أن «حقا» اسمُ فاعلٍ من «حقَّ يحق» وأصله حاقٌّ فقُصِر، كما قيل: «برٌّ وسَرٌّ ونَمّ»، ففيه ضمير مستتر، ومثل: حال منه، وأن فاعل يصيبكم ضميره تعالى لتقدمه في: ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾(٣) ومثل: مصدر، وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة. ومنها قوله:

= السندوبي» ص٥٩ ضمن قصيدة علقمة الفحل. يعتلل: يعتذر. تدرب: من الدربة وهي الضراوة أو العادة ولعل المعنى الأول أنسب هنا، وقد روى الدسوقي والأمير في حاشيتيهما «تذرب» بالذال، والذي أثبتناه هو رواية المخطوطتين.

(١) ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام ٦: ٩٤].

(٢) أهمله السيوطي، وقائله صخر أخو الخنساء. العير: الحمار. النزوان: وثوبه على أنثاه.

(٣) ﴿... إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ * وَيَٰقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ﴾ [هود ١١: ٨٨ و٨٩].

(٤) تقدم برقم ١٢٧ و٦٧٧ وسيتكرر برقم ١٠١٩.

(٥) ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ...﴾ [الأنعام ٦: ٣٨].

(٦) تقدم برقم ٨٥ و١٤٥ و٢٣٨ و٢٩٦ و٤٢٦ و٧٨٤ و٧٨٧ وسيتكرر برقم ١٠٧٦ و١١٠٦.

٩٠٩ ـ لَمْ يمنعِ الشربَ منها غيرَ أنْ نطقتْ   حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوقالِ[(١)]

فغير: فاعل لـ«يمنع» وقد جاء مفتوحاً، ولا يأتي فيه بحث ابن مالك، لأن قولهم: «غيرانِ وأغيارٌ» ليس بعربي.

ولو كان المضاف غير مبهم لم يُبنَ، وأما قول الجرجاني وموافقيه: إن «غُلامي» ونحوه مبني فمردود، ويلزمهم بناء «غلامك، وغُلامه» ولا قائل بذلك.

الباب الثاني: أن يكون المضاف زماناً مبهماً، والمضاف إليه «إذ» نحو: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[(٢)] و ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ﴾[(٣)] يقرءان بجر يوم وفتحه.

الثالث: أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني، بناء أصلياً كان البناء كقوله:

٩١٠ ـ على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا   وقلتُ: ألمّا أصحُ والشيبُ وازعُ[(٤)]

أو بناء عارضاً كقوله:

٩١١ ـ لأجتذبنْ منهُنَّ قلبي تحلُّماً   على حينَ يستصبينَ كلَّ حليمِ[(٥)]

رُوِيا بالفتح، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوح عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية، فقال البصريون: يجب الإعراب، والصحيح جواز البناء، ومنه قراءة نافع: ﴿هٰذا يَوْمَ يَنْفَعُ ٱلصَّادِقِينَ﴾[(٦)] بفتح يوم، وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾[(٧)] بالفتح، وقال:

٩١٢ ـ إذا قلتُ: «هذا حينَ أسلو» يهيجُني   نسيمُ الصّبا مِنْ حيثُ يطّلعُ الفجرُ[(٨)]

وقال آخر:

٩١٣ ـ ألَمْ تعلمي يا عمرَكِ اللهَ أنّني   كريمٌ على حينَ الكرامُ قليلُ[(٩)]

---

(١) تقدم برقم ٢٨٤.

(٢) ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ...﴾ [هود ١١: ٦٦].

(٣) ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ﴾ [المعارج ٧٠: ١١].

(٤) هو للنابغة الذبياني، وزعه: كفّه. والبيت في ديوانه ١١٠ وفي سيبويه ١/٣٦٩ وابن عقيل ٢/١٢ والخزانة ٣/١٥١ وهو مع الشواهد ٧٢٦ و٩١٤ و٩٧٣ من قصيدة واحدة.

(٥) مجهول القائل وهو في العيني ٣/٤١٠. التحلم: تكلف الحلم.

(٦) ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ...﴾ [المائدة ٥: ١١٩].

(٧) ﴿ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٨ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار ٨٢: ١٨ و١٩].

(٨) البيت لأبي صخر الهذلي «عبد الله بن سلمة» وهو مع الشاهد ٧٩ من قصيدة واحدة. حين: مبني على الفتح في محل رفع خبر هذا.

(٩) هما لمبشر بن الهذيل أو لمويال بن جهم المذحجي «ولعله تصحيف مويلك» والبيتان في العيني ٣/٤١٢.

وأنّـيَ لا أخـزى إذا قـيـل مُـمـلـقٌ   سـخـيٌّ وأخـزى أنْ يُـقـال بـخـيـلُ

رويا بالفتح.

ويحكى أن ابن الأخضر(١) سُئل بحضرة ابن الأبرش(٢) عن وجه النصب في قول النابغة:

٩١٤ ـ أتـانـي أبـيـتَ الـلـعـنَ أنـكَ لُـمـتـنـي   وتـلـكَ الـتـي تـسـتـكُّ مـنـهـا الـمـسـامـعُ(٣)

مـقـالـةَ أنْ قـدْ قـلـتَ: سـوفَ أنـالـهُ   وذلـكَ مـن تـلـقـاء مـثـلـكَ رائـعُ

فقال:

. . . .   ولا تصحبِ الأردى فتردى مع الرَّدي(٤)

فقيل له: الجواب؟، فقال ابن الأبرش: «قد أجاب» يريد أنه لما أضيف إلى المبني اكتسب منه البناء، فهو مفتوح لا منصوب، ومحله الرفع بدلاً من «أنك لمتني» وقد روي بالرفع، وهذا الجواب عندي غير جيد، لعدم إبهام المضاف، ولو صحَّ لصح البناء في نحو: «غُلامك، وفرَسه» ونحو: هذا مما لا قائل به، وقد مضى أن ابن مالك منع البناء في «مثل» مع إبهامها لكونها تثنى وتجمع، فما ظنك بهذا؟ وإنما هو منصوب على إسقاط الباء، أو بإضمار أعني، أو على المصدرية، وفي البيت إشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى، وهو إضافة «مقالة» إلى «أنْ قدْ قلت» فإنه في التقدير: مقالة قولك، ولا يضاف الشيء إلى نفسه، وجوابه: أن الأصل مقالةٌ فحذف التنوين للضرورة لا للإضافة، وأنْ وصلتها بدل من مقالة، أو من «أنك لمتني» أو خبرٌ لمحذوف، وقد يكون الشاعر إنما قاله: «مقالةٌ ان» بإثبات التنوين ونقل حركة الهمزة، فأنشده الناسُ بتحقيقها، فاضطروا إلى حذف التنوين، ويروى «ملامة» وهو مصدر لـ «لُمتني» المذكورة، أو لأخرى محذوفة.

الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً(٥)

وهي عشرون:

أحدها: كونه على فعُل بالضم كـ«ظرُف وشرُفَ»، لأنه وقفٌ على أفعال السجايا وما

---

(١) علي بن عبد الرحمن الأشبيلي (ـ ٥١٤هـ) عالم بالعربية والأدب. له شرح الحماسة وديوان أبي تمام.

(٢) خلف بن يوسف الشنتريني (ـ ٥٣٢هـ) أديب ونحوي متمكن له حظ من الحديث والفقه.

(٣) البيتان مع الشواهد ٧٢٦ و٩١٠ و٩٧٣ من قصيدة واحدة. الديوان ١١١، والشاهد فيه بناء «مقالة» على الفتح مع أنها في محل رفع.

(٤) صدره «إذا كنت في قوم فصاحب خيارهم» ينسب لعدي بن زيد العبادي، وليس فيه شاهد نحوي ولكنه إجابة غير مباشرة للسؤال المتقدم.

(٥) أي لازماً غير متعد.

أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه، ولهذا يتحوَّل المتعدِّي قاصراً إذا حُوِّل وزنه إلى فعُلَ لغرض المبالغة والتعجب، نحو: ضرُبَ الرجلُ وفهُمَ بمعنى ما أضرَبهَ وأفهمهُ، وسُمع «رحُبتكُم الطاعة» و «إن بشراً طلُعَ اليمَنَ» ولا ثالث لهما، ووجههما أنهما ضُمِّنا معنى «وسِع وبلَغَ».

الثاني والثالث: كونه على «فعَلَ» بالفتح أو «فعِلَ» بالكسر ووصفُهما على فعِيل، نحو: «ذلَّ وقويَ».

الرابع: كونه على أفعلَ بمعنى صار ذا كذا نحو: «أغدَّ البعيرُ، وأحصدَ الزرع» إذا صارا ذوي غُدَّة وحصاد.

الخامس: كونه على «افعللَّ» كـ«اقشعرَّ واشمأزَّ».

السادس: كونه على «افْوَعَلَّ» كـ«اَلوهدَّ» الفرخُ إذا ارتعد.

السابع: كونه على «افعنللَ» بأصالة اللّامين كـ«احرنجم» بمعنى اجتمع.

الثامن: كونه على «افعنللَ» بزيادة أحد اللامين كـ«اقعنسسَ» الجملُ إذا أبى أن ينقاد.

التاسع: كونه على افعنلى كـ«احرنبى» الديكُ إذا انتفش، وشذّ قوله:

٩١٥ ـ قدْ جعلَ النُّعاسُ يغرنديني أطردُهُ عنِّي ويسرنديني[١]

ولا ثالث لهما، ويغرنديني ـ بالغين المعجمة ـ يعلُوني ويغلبني، وبمعناه يسرنديني.

العاشر: كونه على «استفعل» وهو دال على التحوُّل كـ«استحجرَ» الطينُ، وقولهم: «إن البَغاثَ بأرضنا يستنسِرُ»[٢].

الحادي عشر: كونه على وزن «انفعلَ» نحو: انطلقَ وانكسَرَ.

الثاني عشر: كونه مُطاوعاً لمتعدٍّ إلى واحد نحو: كسرتُه فانكسرَ وأزعجتُه فانزعج.

فإن قلت: قد مضى عدُّ انفعل.

قلت: نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية، وأيضاً فالمطاوعُ لا يلزم وزنَ انفعل، تقول: ضاعفتُ الحسنات فتضاعفتْ، وعلَّمته فتعلَّم، وثلمته فتثلم، وأصله أن المطاوع ينقص عن المطاوَع درجةً كـ«ألبستُه الثوبَ فلبِسه، وأقمته فقام»، وزعم ابن بري أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدِّي لاثنين نحو: استخبرته الخبرَ فأخبرني الخبرَ، واستفهمته الحديثَ فأفهمني الحديثَ، واستعطيته درهماً فأعطاني درهماً، وفي التعدي لواحد نحو: استفتيتُه فأفتاني، واستنصحتُه فنصحني، والصواب ما قدمته لك، وهو قول النحويين، وما ذكره ليس من باب

---

(١) لم نقف له على قائل، وفي تاج العروس «غرند» أن الزبيدي قال: هو مصنوع.

(٢) جمهرة الأمثال ٦٢ ومجمع الأمثال ١/١٢. البغاث: ضعاف الطير، تصاد ولا تصيد.

المطاوعة، بل من باب الطلب والإجابة[١]، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحدُ الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

الثالث عشر: أن يكون رباعياً مزيداً فيه نحو: تدحرجَ واحرنجمَ واقشعرَّ واطمأنَّ.

الرابع عشر: أن يُضمَّن معنى فِعلٍ قاصر نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨]، ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[٢]، ﴿أَذَاعُوا۟ بِهِۦ﴾[٣]، ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾ [الأحقاف: ١٥]، ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[٤] وقولهم: «سمعَ الله لمنْ حمده»[٥] وقوله:

٩١٦ ـ .... يجرحُ في عراقيبها نصلي[٦]

فإنها ضُمِّنت معنى ولا تنبُ، ويخرُجون، وتحدثوا، وبارِكْ، ولا يُصغون، واستجاب، ويعثُ أو يُفسد.

والستة الباقية: أن يدل على سجية كـ«لؤُمَ وجبُن وشجُعَ».

أو على عرَض كـ«فرِح وبطِرَ وأشِرَ وحزِن وكسل».

أو على نظافة كـ«طهُر ووضُؤ».

أو دنسٍ كـ«نجسَ ورجس وأجنبَ».

أو على لون كـ«احمرَّ واخضرَّ وأدِمَ واحمارَّ واسوادَّ».

أو حلية كـ«دعِج وكحِلَ وشنبَ وسمِنَ وهزِل».

تنبيه: في فصيح ثعلب[٧] في باب المشدَّد فُلانٌ يتعهدُ ضيعته، قال ابن دُرستويهِ: ولا يجوز عنده يتعاهد، لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين، ولا يكون متعدِّياً، ويرده قوله:

٩١٧ ـ تجاوزتُ أحراساً إليها ومعشراً ....[٨]

---

(١) كذا في المخطوطتين والدسوقي، وفي حاشية الأمير: والإباحة.

(٢) تتمتها ﴿أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور ٢٤: ٦٣].

(٣) ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ...﴾ [النساء ٤: ٨٣].

(٤) ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾ [الصافات ٣٧: ٦ ـ ٨].

(٥) صحيح مسلم كتاب الصلاة باب استحباب رفع اليدين.

(٦) صدره:

«وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها إلى الضيف يجرح...»

وهو لذي الرمة، الديوان ٤٩٠، والخزانة ١/ ٢٨٤، ذو ضروعها: لبنها. والضمير يعود إلى الناقة.

(٧) «الفصيح» كتاب تخيّر فيه ثعلب الفصيح من كلام العرب مما يجري في كلام الناس.

(٨) تقدم برقم ٤٧٠.

وأجاز الخليلُ يتعاهد، وهو قليل، وسأل الحكم بن قنبر[١] أبا زيد عنها فمنعها، وسأل يونس فأجازها، فجمع بينهما، وكان عنده ستة من فصحاء العرب، فسئلوا عنها فامتنعوا من يتعاهد، فقال يونس: «يا أبا زيد، كم من علم استفدناه كنت أنتَ سببه»، ونقل ابن عصفور عن ابن السّيد أنه قال في قول أبي ذؤيب:

٩١٨ - بينا تعانُقِهِ الكُماة وروغه يوماً أتيحَ له جريءٌ سلفعُ[٢]

إن من رواه بجر التعانق مُخطىء، لأن تفاعل لا يتعدى، ثم رد عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعدياً إلى اثنين فإنه يبقى بعد دخولها متعدياً إلى واحد، نحو: «عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم»، وإن كان متعدياً إلى واحد فإنه يصير قاصراً، نحو: «تضاربَ زيد وعمرٌو، إلا قليلاً» نحو: «جاوزتُ زيداً وتجاوزته، وعانقته وتعانقته»، اهـ. وإنما ذكر ابن السِّيد أن تعانق لا يتعدى، ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعدياً، وأيضاً فلم يخصَّ الرد برواية الجر، ولا معنى لذلك.

الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر

وهي سبعة:

أحدها: همزة أفعل نحو: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾[٣]، ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٧ و١٨] وقد ينقل المتعدي إلى واحد بالهمزة إلى التعدي إلى اثنين نحو: «ألبستُ زيداً ثوباً، وأعطيتُه ديناراً» ولم ينقل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى التعدي إلى ثلاثة إلا في «رَأى»، و «علم»، وقاسه الأخفشُ في أخواتهما الثلاثة القلبية نحو: «ظن وحسب وزعم»، وقيل: النقل بالهمزة كله سماعيّ، وقيل: قياسيّ في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحقُّ أنه قياسيّ في القاصر، سماعيّ في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

الثاني: ألف المفاعلة، تقول في جلس زيد ومشى وسار: «جالست زيداً، وماشيتُه، وسايَرته».

الثالث: صوغه على فعَلتُ بالفتح أفعُل بالضم لإفادة الغلبة، تقول: «كَرَمتُ زيداً» بالفتح أي غلبته في الكرم.

---

(١) هو الحكم بن محمد بن قنبر شاعر بصري من القرن الثاني عاصر مسلم بن الوليد وهاجاه. وهذه القصة في أخبار النحويين البصريين ص٤٢.

(٢) تقدم برقم ٦٩٥.

(٣) ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأحقاف ٤٦: ٢٠].

الرابع: صوغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى الشيء كـ «استخرجتُ المال، واستحسنت زيداً، واستقبحت الظلم» وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو: «استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب»، وإنما جاز «استغفرت الله من الذنب» لتضمنه معنى استتبتُ، ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك، وهذا قولُ ابن الطراوة وابن عصفور، وأما قول أكثرهم: إن استغفر من باب اختار فمردود.

والخامس: تضعيف العين، تقول في فرح زيد «فرَّحتُه» ومنه ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]، ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ﴾[1] وزعم أبو علي أن التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية، لقولهم: «سرتُ زيداً» وقوله:

٩١٩ ـ .... فـأوَّلُ راضٍ سـنَّـةً مـن يـسـيـرهـا[2]

وفيه نظر، لأن «سرتُه» قليل، وسيَّرته كثير، بل قيل: إنه لا يجوز «سرته» وإنه في البيت على إسقاط الباء توسعاً، وقد اجتمعت التعدية بالهمزة[3] والتضعيف في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٣ و٤] وزعم الزمخشري أن بين التعديتين فرقاً، فقال: لما نزِّل القرآن منجماً والكتابان جملة واحدة جيء بـ«نزَّل» في الأول وأنزل في الثاني، وإنما قال هو في خطبة الكشاف: «الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً، ونزَّله بحسب المصالح منجماً» لأنه أراد بالأول: أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهو الإنزال المذكور في: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] وفي قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥] وأما قول القفال[4]: إن المعنى: الذي أنزل في وجوب صومة أو الذي أنزل في شأنه فتكلُّفٌ لا داعي إليه، وبالثاني: تنزيلُه من السماء الدنيا إلى رسول الله ﷺ نجوماً في ثلاث وعشرين سنة.

ويشكل على الزمخشري قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢] فقرن نزّل بجملة واحدة، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ

---

(١) تتمتها ﴿فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ...﴾ [يونس ١٠: ٢٢].

(٢) صدره «فلا تجزعنْ من سيرة أنت سرتها» وهو لخالد بن زهير وكان أبو ذؤيب قد أرسله إلى صديقة له فأفسدها عليه، أما الصديقة فقد كانت لعبد عمرو بن مالك فأفسدها عليه أبو ذؤيب، انظر ديوان الهذليين ١/١٥٦ فالرواية فيه «راضي سنة» على الإضافة.

(٣) في المخطوطتين: بالباء، وهو سهو.

(٤) هو محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر الشاشي المعروف بالقفّال الكبير (ـ ٣٦٥هـ) مفسّر محدّث فقيه لغوي، من كتبه تفسير للقرآن الكريم نصر فيه مذهب المعتزلة.

ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾(١) وذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾(٢) الآية، وهي آية واحدة.

والنقل بالتضعيف سماعيّ في القاصر كما مثلنا، وفي المتعدي لواحد نحو: «علمته الحساب، وفهمته المسألة» ولم يسمع في المتعدي لاثنين، وزعم الحريري أنه يجوز في عَلِمَ المتعدية لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يشهد له سماع ولا قياس، وظاهرُ قول سيبويه: أنه سماعي مطلقاً، وقيل: قياسيّ في القاصر والمتعدي إلى واحد.

السادس: التضمين، فلذلك عدي «رحُب» و «طلُع» إلى مفعول لما تضمنا معنى «وسع» و «بلغ»، وقالوا: فرقتُ زيداً، و ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾(٣) لتضمنهما معنى خاف، وامتهن أو أهلك.

ويختص التضمين عن غيره من المعدِّيات بأنه قد يَنقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عُدي «أَلَوْتُ» بقصر الهمزة بمعنى قصرتُ إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم: «لا آلوك نُصحاً ولا آلوك جهداً» لما ضمن معنى «لا أمنعك»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾(٤) وعدي «أخبر وخبّر وحدّث وأنبأ ونبّأ» إلى ثلاثة لما ضمنت معنى «أعلم وأرى» بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار، نحو: ﴿أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾(٥) ﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ﴾(٦).

السابع: إسقاط الجار توسعاً نحو: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي على سر، أي نكاح، ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ۖ﴾ [الأعراف: ١٥٠] أي عن أمره، ﴿وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ﴾ [التوبة: ٥] أي عليه، وقول الزجاج: إنه ظرف رده الفارسيُّ بأنه مختص بالمكان الذي يرصد فيه، فليس مبهما، وقوله:

٩٢٠ - .... كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ(٧)

أي في الطريق، وقول ابن الطراوة: «إنه ظرف» مردود أيضاً بأنه غير مبهم، وقوله: «إنه

(١) تتمتها ﴿وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ...﴾ [النساء ٤: ١٤٠].

(٢) تتمتها ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ...﴾ [الأنعام ٦: ٦٨].

(٣) ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ...﴾ [البقرة ٢: ١٣٠].

(٤) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ...﴾ [آل عمران ٣: ١١٨].

(٥) ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ...﴾ [البقرة ٢: ٣٣].

(٦) تتمتها ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأنعام ٦: ١٤٣].

(٧) تقدم برقم ٢ وسيتكرر برقم ٩٧٦.

اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع» منازع فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق.

ولا يحذف الجار قياساً إلا مع «أنّ وأنْ»، وأهمل النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو: «جئتُ كي تكرمني» أن تكون «كي» مصدرية و«اللام» مقدرة والمعنى «لكي تكرمني»، وأجازوا أيضاً كونها تعليلية وأن مضمرة بعدها، ولا يحذف مع «كي» إلا «لام» العلة، لأنها لا يدخل عليها جار غيرها، بخلاف أختيها، قال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾[1] [البقرة: ٢٥]، ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] أي بأن لهم وبأنه، ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] أي في «أن»، أو «عن»، على خلاف في ذلك بين المفسرين. ومما يحتملهما قوله:

٩٢١ - ويرغبُ أن يبني المعاليَ خالدٌ ويرغبُ أن يرضى صنيع الألائم[2]

أنشده ابن السِّيد فإن قدر «في» أولاً و «عن» ثانياً فمدحٌ، وإن عكس فذم، ولا يجوز أن يقدر فيهما معاً «في» أو «عن»، للتناقض.

ومحل أنّ وأنْ وصلتهما بعد حذف الجار نصبٌ عند الخليل وأكثر النحويين حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه، وجوّز سيبويه أن يكون المحل جراً، فقال بعدما حكى قول الخليل: ولو قال: إنسان إنه جرّ لكان قولاً قوياً، وله نظائر نحو: قولهم: «لاهِ أبوك» وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر وأن سيبويه يرى أنه نصب فسهو.

ومما يشهد لمدّعي الجر قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] [وأنّ هذِهِ أُمتكم أمةً واحدةً وأنا ربُّكم فاعبدون][3] أصلهما: لا تدعوا مع الله أحداً لأن المساجد لله، و: فاعبدون لأن هذه...

ولا يجوز تقديمُ منصوب الفعل عليه إذا كان «أنَّ» وصلتها، لا تقول: «أنك فاضل عرفت» وقوله:

٩٢٢ - وما زرْتُ ليلى أن تكون حبيبةً إليّ، ولا دَينٍ بها أنا طالبُهْ[4]

---

(١) تتمتها ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٥].

(٢) لم نقف على قائله.

(٣) مزج ابن هشام هنا بين آيتين، الأولى - وهي المستشهد بها - ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٥٢]. والثانية: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء ٢١: ٩٢] وهذا المزج واقع في المخطوطتين.

(٤) ديوان الفرزدق ١/ ٩٣ وسيبويه ١/ ٤١٨.

رووْهُ بخفض «دين» عطفاً على محل «أن تكون»، إذ أصله: لأن تكون، وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام، وقد يعترض بأنَّ الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم، ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات.

وهنا مُعدٍّ ثامن ذكره الكوفيون، وهو تحويل حركة العين، يقال: «كسِي زيد»، بوزن فرح، فيكون قاصراً قال:

٩٢٣ - وأن يعرين أن كَسِي الجواري   فتنبُو العين عن كرَمٍ عجافِ[1]

فإذا فتحت السين صار بمعنى ستر وغطّى، وتعدى إلى واحد، كقوله:

٩٢٤ - وأركَبُ في الروع خيفانة   كسا وجهَها سَعَفٌ منتشِرْ[2]

أو بمعنى أعطى كسوة وهو الغالب، فيتعدى إلى اثنين، نحو: كسوتُ زيداً جبة، قالوا: وكذلك شتِرت عينه بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها، وشتر الله عينه بفتحها متعد بمعنى قلبها، وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال: شتره فشتِر كما يقال: «ثَرمه فثرِم وثلمه فثلِم»، ومنه كسوته الثوب فكسِيه، ومنه البيت، ولكن حذف فيه المفعول.

---

(١) هو لعيسى بن فاتك كما في الوحشيات ٩٠ أو لأبي خالد القناني كما في الكامل ٨٩٥، وقبله:

أحاذر أن يَذقنَ البؤسَ بعدي   وأن يشربنَ رَنْقاً بعد صاف

ونون النسوة تعود إلى بناته. العجاف: الهزيلات. الكرم: وصف للمفرد والمثنى والجمع مذكراً أو مؤنثاً لأنه وصف بلفظ المصدر. انظر اللسان مادة كرم.

(٢) لامرىء القيس «الديوان ٩٧» وينسب لربيعة بن جشم وهو مع الشاهد ٣٥٥ و٤٥٤ من قصيدة واحدة، خيفانة: جرادة، شبّه فرسه بها. ثم شبه شعر ناصيتها بسعف النخيل.

الباب الخامس

في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

وهي عشرة:

الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما تزلُّ الأقدام بسبب ذلك.

وأولُ واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركباً، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه.

ولقد حكي لي أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت «المفصَّلِ»:

٩٢٥ - لا يُبعِدِ اللّهُ التلببَ والـ ... غاراتِ إذ قال الخميس: نعم[١]

فقال: «نعم» حرف جواب، ثم طلبا محل الشاهد في البيت، فلم يجداه، فظهر لي حينئذ حسنُ لغة كنانة في «نعم» الجوابية وهي نعم بكسر العين، وإنما «نِعَم» هنا واحد الأنعام، وهو خبر لمحذوف، أي هذه نعمٌ، وهو محل الشاهد.

وسألني أبو حيان ـ وقد عرض اجتماعنا ـ علام عطف «بحقلد» من قول زهير:

٩٢٦ - تقيٌ نقيٌ لم يكثّر غنيمةً ... بنهكةِ ذي قربى وَلا بِحقلّدِ[٢]

فقلت: حتى أعرف ما الحقلدُ؟ فنظرناه فإذا هو سيء الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهم إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك.

وقال الشلوبين: حكي لي أن نحوياً من كبار طلبة الجزولي[٣] سئل عن إعراب «كلالة» من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ﴾[٤] فقال: أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا

---

(١) هو للمرقش الأكبر «عمرو بن سعد». التلبب: لبس السلاح. الخميس: الجيش. والمعنى: لا قطع الله عهدي بلبس السلاح وبالإغارة عندما يقول الجيش: هذه نعم فأغيروا عليها.

(٢) شرح ديوان زهير ٢٣٤ والمعنى أنه لا يكثر ماله بانتهاك ذي القربى وظلمه، والبيت مع الشاهد ٤٥٨ من قصيدة واحدة.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) تتمتها ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ...﴾ [النساء ٤ :١٢].

له: الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا ولا ابنٌ فما سفل، فقال: فهي إذن تمييز، وتوجيه قوله أن يكون الأصل: وإن كان رجل يرثه كلالة، ثم حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر، ثم جيء بكلالة تمييزاً، وقد أصاب هذا النحويُّ في سؤاله، وأخطأ في جوابه، فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقضٌ للغرض الذي حذف لأجله، وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طيِّ ذكر الفاعل فيها، ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل ضُرب أخوك رجلاً، وأما قراءة من قرأ: ﴿يُسبَّح لَهُ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ * رِجَالٌ﴾[1] بفتح الباء، فالذي سوغ فيها أن يذكر الفاعل بعدما حذف أنه إنما ذكر في جملة أخرى غير التي حذف فيها.

وكإعراب هذا المعربِ كلالة تمييزاً قولُ بعضهم في هذا البيت:

٩٢٧ ـ يبسط للأضيافِ وجهاً رحْبا بسطَ ذراعيه لعظمٍ كَلْبا[2]

إن الأصل كما بسط كلبٌ ذراعيه، ثم جيء بالمصدر وأسند للمفعول فرفع، ثم أضيف إليه، ثم جيء بالفاعل تمييزاً.

والصواب في الآية أنَّ «كلالة» بتقدير مضاف، أي «ذا كلالة»، وهو إما حال من ضمير «يورث» فكان ناقصة، ويورث خبر، أو تامة فيورث صفة، وإما خبر فيورث صفة، ومن فسَّر الكلالة بالميت الذي لم يترك ولداً ولا والداً فهي أيضاً حال أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومن فسرها بالقرابة فهي مفعول لأجله.

وأما البيت فتخريجُه على القلب، وأصله كما بسطَ ذراعاه كلْباً، ثم جيء بالمصدر للفاعل المقلوب عن المفعول، وانتصب كلباً على المفعول المقلوب عن الفاعل.

وها أنا مُوردٌ بعون الله أمثلة متى بُني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في مُوجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهمٌ بهذا السبب، وسترى ذلك معيناً.

فأحدها: قوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ [هود: ٨٧] فإنه يتبادر إلى الذهن عطف «أن نفعل» على «أن نترك»، وذلك باطل، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطف على «ما»، فهو معمُول للترْك، والمعنى أن نترك أن نفعل، نعم من قرأ «تفعل» و «تشاء» ـ بالتاء لا بالنون ـ فالعطف على «أن نترك»، وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى أنْ والفعل مرتين، وبينهما حرف العطف.

ونظيرُ هذا سواء أن يتوهم في قوله:

---

(١) ﴿فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ . . .﴾ [النور ٢٤: ٣٦ و٣٧].

(٢) لم نقف على قائل الرجز.

٩٢٨ - لـنْ، مـا رأيـتُ أبـا يَـزيـدَ مُـقـاتِـلاً، أدعَ الـقِـتـالَ وأشْـهـدَ الـهـيـجـاءَ[١]

أن الفعلين متعاطفان، حين يَرى فعلين مضارعين منصوبين، وقد بينت في فصل «لمَّا» أن ذلك خطأ، وأنَّ «أدع» منصوب بـ«لنْ»، و«أشهد» معطوف على «القتال».

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: ٥] فإن المتبادر تعلق من بـ«خفت»، وهو فاسد في المعنى، والصوابُ تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية، أي «خفت ولايتهم من بعدي وسُوء خِلافتهم»، أو بمحذوف هو حال من الموالي أو مضاف إليهم، أي «كائنينَ من ورائي»، أو «فِعلَ الموالي من ورائي»، وأما منْ قرأ «خفَّتِ» بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فـ«مِنْ» متعلقة بالفعل المذكور.

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فإن المتبادر تعلق إلى بـ«تكتبوه»، وهو فاسد، لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدَّين، وإنما هو حال، أي مستقراً في الذمة إلى أجله.

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾[٢] فإن المتبادر انتصاب مئة بأماتهُ، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي، لأن الإماتة سلب الحياة وهي لا تمتد، والصوابُ أن يضمَّنَ «أماتهُ» معنى «ألبثهُ»، فكأنه قيل: «فألبثه الله بالموت مئة عام»، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي معنى اللبث لا معنى الإلباث، لأنه كالإماتة في عدم الامتداد، فلو صح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعي، ويصير هذا التعلق بمنزلته في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾[٢].

وفائدة التضمين: أن يُدلَّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يدلك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام.

ونظيرُه أيضاً قولُه عليه الصلاة والسلام: «كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرَةِ حتى يكون أبواهُ هما اللذانِ يهوِّدانِه أو ينصِّرانه»[٣] لا يجوز أن يعلق «حتى» بـ«يولد»، لأن الولادة لا تستمر إلى هذه الغاية، بل الذي يستمر إليها كونُه على الفطرة، فالصواب تعليقُها بما تعلقت به «على»، وأن «على» متعلقة بكائنٍ محذوفٍ منصوب على الحال من الضمير في «يولد»، ويولد خبر «كل».

الرابع: قولُ الشاعر:

---

(١) تقدم برقم ٥١٤ وسيتكرر برقم ١١٧٨.

(٢) ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٥٩].

(٣) تقدم.

٩٢٩ ـ تركتِ بنا لوحاً، ولو شئت جادنا بُعيدَ الكرى ثلجٌ بكرمانَ ناصحُ[1]

فإن المتبادر تعليق بعيدَ الكرى بـ«جاد»، والصوابُ تعليقه بما في ثلج من معنى بارد، إذ المراد وصفُها بأن ريقها يوجد عقب الكرى بارداً، فما الظن به في غير ذلك الوقت؟ لا أنه يتمنى أن تجود له به بعيد الكرى دون ما عداه من الأوقات، واللوحُ ـ بفتح اللام ـ العطش.

الخامس: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾[2] فإن المتبادر تعلق معَ بـ«بلغ»، قال الزمخشري: أي فلما بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، قال: ولا يتعلق معَ بـ«بلغ»، لاقتضائه أنهما بلغا معاً حد السعي، ولا بالسعي، لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه، وإنما هي متعلقة بمحذوف على أن يكون بياناً، كأنه قيل: فلما بلغ الحدّ الذي يقدرُ فيه على السعي، فقيل: مَع منْ؟ فقيل: مع أعطف الناس عليه وهو أبوه، أي إنه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق.

السادس: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فإن المتبادر أن حيث ظرف مكانٍ، لأنه المعروف في استعمالها، ويرده أن المراد أنه تعالى يعلم المكانَ المستحقَّ للرسالة، لا أن علمه في المكان، فهو مفعول به، لا مفعول فيه، وحينئذٍ لا ينتصب بأعلم إلا على قول بعضهم بشرط تأويله بعالم، والصواب انتصابه بـ«يعلم» محذوفاً دل عليه «أعلم».

السابع: قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] فإن المتبادر تعلُّق «إلى» بصرْهنَّ، وهذا لا يصح إذا فسر «صرهنَّ» بـ«قَطِّعْهنَّ»، وإنما تعلقه بـ«خذ»، وأما إن فسر بأمِلْهنَّ فالتعلق به، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف، أي إلى نفسك، لأنه لا يتعدى فعلُ المضمرِ المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن نحو: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[3]، ﴿فَلَا يَحسبُنهم بِمَفَازَةٍ﴾[4] فيمن ضم الباء، ويجب تقدير هذا المضاف في نحو: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾[5]، ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢] ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وقوله:

٩٣٠ ـ هوِّنْ عليكَ فإنَّ الأمورَ بكفِّ الإلهِ مقاديرها[6]

وقوله:

---

(١) ديوان جرير ١٠٠، اللوح: العطش. الناصح: الناصع، شبه ثغرها لبياضه بثلج كرمان، المعروفة بثلجها.

(٢) تتمتها ﴿قَالَ يَٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ﴾ [الصافات ٣٧: ١٠٢].

(٣) ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق ٩٦: ٦ و٧].

(٤) ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران ٣: ١٨٨].

(٥) تتمتها ﴿تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم ١٩: ٢٥].

(٦) تقدم برقم ٢٥٥ و٨٧٣.

٩٣١ - ودعْ عنْكَ نهباً صيحَ في حَجَراتِهِ ....[1]

قوله: «حجراته» بفتحتين أي نواحيه، وقول ابن عصفور: إن «عن وعلى» في ذلك اسمان كما في قوله:

٩٣٢ - غدتْ مِن عليه بعد ما تم ظِمؤها ....[2]

وقوله:

٩٣٣ - فَلقدْ أراني للرِّماح دريئةً مِنْ عنْ يميني مرة وأمامي[3]

دفعاً للمحذور المذكور وهْم، لأن معنى «على» الاسمية «فوق»، ومعنى «عن» الاسمية «جانب»، ولا يتأتيان هنا، ولأن ذلك لا يتأتى مع «إلى»، لأنها لا تكون اسماً.

الثامن: قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] فإن المتبادر تعلّق «من» بـ «أغنياء» لمجاورته له، ويُفسده أنهم متى ظنَّهم ظانٌّ قد استغنوا من تعففهم علم أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلاً بحالهم، وإنما هي متعلقة بـ«يحسب»، وهي للتعليل.

التاسع: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟﴾[4] فإن المتبادر تعلقُ «إذ» بفعل الرؤية، ويفسده أنه لم ينته علمه أو نظره إليهم في ذلك الوقت، وإنما العامل مضاف محذوف، أي ألم تر إلى قصتهم أو خبرهم، إذ التعجب إنما هو من ذلك، لا من ذواتهم.

العاشر: قوله تعالى: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ﴾[5] فإن المتبادر تعلقُ الاستثناء بالجملة الثانية، وذلك فاسد، لاقتضائه أن مَن اغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مُباح لهم، وإنما هو مستثنى من الأولى، ووهم أبو البقاء تجويزه كونه مستثنى من الثانية، وإنما سهلَ الفصل بالجملة الثانية لأنها مفهومة من الأولى المفصولة، لأنه إذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومُه أن ﴿مَنْ لم يطعمه﴾ منه، فكان الفصلُ به كلا فصلٍ.

الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[6] فإن المتبادر تعلق

---

(١) تقدم برقم ٢٦٥.

(٢) تقدم برقم ٢٥٤.

(٣) تقدم برقم ٢٦٣.

(٤) ﴿لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ...﴾ [البقرة ٢:٢٤٦].

(٥) ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ ...﴾ [البقرة ٢:٢٤٩].

(٦) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ ...﴾ [المائدة ٥:٦].

«إلى» بـ«اغسلوا»، وقد ردَّه بعضهم بأن ما قبل الغاية لا بدَّ أن يتكرر قبل الوصول إليها، تقول: «ضربته إلى أن مات» ويمتنع «قتلته إلى أن مات» وغسلُ اليدِ لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق، لأن اليد شاملة لرؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما، قال: فالصواب تعلقُ «إلى» بأسقطوا محذوفاً، ويستفاد من ذلك دخولُ المرافق في الغسل، لأن الإسقاط قام الإجماعُ على أنه ليس من الأنامل، بل من المناكب، وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أن ما بعد إلى يكون غيرَ داخلٍ، بخلاف حتى، وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخلاً في المأمور بغسله، وقال بعضهم: الأيدي في عُرف الشرع اسمٌ للأكفِّ فقط، بدليل آية السرقة[1]، وقد صح الخبر باقتصاره ﷺ في التيمم على مسح الكفين، فكان ذلك تفسيراً للمراد بالأيدي في آية التيمم[2]. قال: وعلى هذا فـ«إلى» غايةٌ للغسل، لا للإسقاط، قلت: وهذا وإن سُلِّم فلا بد من تقدير محذوف أيضاً، أي ومُدُّوا الغسل إلى المرافق، إذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف.

الثاني عشر: قول ابن دُريدٍ:

٩٣٤ ـ إنّ امرأ القيسِ جرى إلى مدَى   فاعتاقهُ حِمامهُ دُونَ المدى[3]

فإن المتبادر تعلقُ إلى بجرَى، ولو كان كذلك لكان الجريُ قد انتهى إلى ذلك المدَى، وذلك مناقض لقوله:

فاعتاقهُ حمامهُ دُونَ المدى[3]

وإنما «إلى مدى» متعلقٌ بكون خاص منصوب على الحال، أي طالباً إلى مدًى، ونظيره قوله أيضاً يصف الحاجّ:

٩٣٥ ـ ينوي التي فضَّلها ربُّ العُلا   لما دحا تُربتها على البِنى[4]

فإن قوله: «على البنى» متعلق بأبعد الفعلين، وهو فضَّل، لا بأقربهما وهو دحا بمعنى بسط، لفساد المعنى.

الثالث عشر: ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخاً يُعربُ لتلميذه «قيما» من قوله تعالى:

---

(١) ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ . . .﴾ [المائدة ٥: ٣٨].

(٢) ﴿. . . فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم . . .﴾ [النساء ٤: ٤٣].

(٣) شرح مقصورة ابن دريد ص٣٤ ومن المقصورة أيضاً الشواهد ٧٧٣ و٧٩٦ و٩٣٥ و١٠٣٨ وفي البيت إشارة إلى رحلة امرىء القيس إلى قيصر مستنجداً به وقد أسقط السيوطي من شواهده هذا البيت والذي يليه لأن ابن دريد متأخر «توفي ٣٢١».

(٤) من مقصورة ابن دريد أيضاً ص٥٤، ينوي: يقصد. ويريد بـ «التي»: مكة. دحا: بسط.

﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ * قَيِّمًا﴾[1] صفةً لـ«عِوَجا»، قال: فقلت له: يا هذا كيف يكون العوجُ قيّما؟ وترحّمتُ على مَنْ وقف من القرَّاء على ألف التنوين في «عوجا» وقفةً لطيفة دفعاً لهذا التوهم، وإنما «قيما» حالٌ: إما من اسمٍ محذوف هو وعامله، أي أنزله قيما، وإما من الكتاب، وجملة النفي معطوفة على الأول ومعترضة على الثاني، قالوا: ولا تكون معطوفة، لئلا يلزم العطفُ على الصلة قبل كمالها، وإما من الضمير المجرور باللام إذا أعيد إلى الكتاب لا إلى مجرور على، أو جملة النفي وقيماً حالان من الكتاب، على أن الحال يتعدد، وقياسُ قول الفارسي في الخبر: إنه لا يتعدد مختلفاً بالإفراد والجملة أن يكون الحال كذلك، لا يقال: قد صح ذلك في النعت نحو: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠] بل قد ثبت في الحال في نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[2] ثم قال سبحانه: ﴿وَلَا جُنُبًا﴾[2] لأن الحال بالخبر أشبه، ومن ثَمَّ اختلف في تعددهما، واتفق على تعدد النعت، وأما «جنبا» فعطفٌ على الحال، لا حال، وقيل: المنفية حال، و «قيما» بدل منها، عكس «عرفت زيداً أبو من هو؟».

الرابع عشر: قول بعضهم في: ﴿أَحْوَىٰ﴾[3] إنه صفة لـ«غُثاء»، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق، بل[4] إذا فسر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس، وأما إذا فسر بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الريِّ كما فُسِّر ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾[5] فجعْله صفة «لغثاء» كجعْل «قيماً» صفة «لعوجاً»[6]، وإنما الواجب أن تكون حالاً من المرعى وأخّر لتناسب الفواصل[7].

الخامس عشر: قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ [الأنعام: ٩٩] فيمن رفع «جنات» إنه عطفٌ على قنوان، وهذا يقتضي أن جنات الأعناب تخرج من طلع النخل، وإنما هو مبتدأ بتقدير: وهناك جنات، أو ولهم جنات، ونظيره قراءة من قرأ: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[8] بالرفع بعد

(١) ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ . . .﴾ [الكهف ١٨: ١ و٢].

(٢) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا۟ . . .﴾ [النساء ٤: ٤٣].

(٣) ﴿. . . وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى ٨٧: ٤ و٥].

(٤) يعني بل هو صحيح إذا . . . إلخ.

(٥) ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٦٢﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٦٣﴾ مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن ٥٥: ٦٢ ـ ٦٤].

(٦) من قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا . . .﴾ [الكهف ١٨: ١ و٢].

(٧) أي الأصل: أخرج المرعى أحوى فجعله غثاء.

(٨) ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ ٱلْمَكْنُونِ﴾ [الواقعة ٥٦: ١٧ ـ ٢٣].

قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾[١] أي ولهم حور، وأما قراءة السبعة ﴿وَجَنَّتٍ﴾ بالنصب فبالعطف على ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ وهو من باب ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾[٢].

السادس عشر: قول ابن السّيد في قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٣] إن «مَنْ» فاعل بالمصدر، ويرده أن المعنى حينئذ ولله على الناس أن يحجَّ المستطيع، فيلزم تأثيمُ جميعِ الناس إذا تخلَّف مستطيع عن الحج، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة، لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ، حتى قيل: إنه ضرورة كقوله:

٩٣٦ ـ أفنى تلادي وما جمّعتُ من نشبٍ   قرعُ القواقيز أفواهُ الأباريقِ[٤]

فيمن رواه برفع أفواه، والحق جواز ذلك في النثر، إلا أنه قليل، ودليل الجواز هذا البيت، فإنه روي بالرفع مع التمكن من النصب وهي الرواية الأخرى، وذلك على أن القواقيز الفاعل، والأفواه مفعول، وصح الوجهان لأن كلاً منهما قارع ومقروع، ومن مجيئه في النثر الحديثُ «وحجّ البيتِ من استطاعَ إليه سبيلاً»[٥] ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال، لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس، والمشهور في «مَنْ» في الآية أنها بدل من الناس بدلَ بعضٍ، وجوز الكسائي كونها مبتدأ، فإن كانت موصولة فخبرها محذوف، أو شرطية فالمحذوف جوابها، والتقدير عليهما: من استطاع فليحج، وعليهن فالعموم مُخصَّص إما بالبدل أو بالجملة.

السابع عشر: قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِى﴾ [المائدة: ٣١] «أن» انتصاب «أواري» في جواب الاستفهام، ووجه فساده أن جواب الشيء مُسبَّب عنه، والمواراة لا تتسبب عن العجز وإنما انتصابه بالعطف على «أكون» ومن هنا امتنع نصب «تصبح» في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبَّب عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه، وقيل: إنما لم ينصب لأن «ألم تر» في معنى «قدْ رأيت»، أي إنه استفهام تقريري

---

(١) هذه الآية في سورة [الصافات ٣٧: ٤٥] والصواب أن يذكر آية سورة الواقعة ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾...﴾ [الواقعة ٥٦: ١٧] المذكورة في الحاشية السابقة.

(٢) يريد عطف الخاص على العام كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة ٢: ٩٨].

(٣) ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران ٣: ٩٧] وقد ذكرت.

(٤) هو للأقيشر الأسدي «المغيرة بن الأسود». التلاد: المال القديم. النشب: المال والعقار. القواقيز: جمع قاقوزة وهي آنية تشرب فيها الخمرة. والبيت في الخزانة ٢/ ٢٨٢.

(٥) صحيح مسلم كتاب الإيمان باب السؤال عن أركان الإسلام. والرواية فيه «... أنّ علينا حجَّ البيت...».

مثل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[١] وقيل: النصبُ جائز كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾[٢] ولكن قصد هنا إلى العطف على «أنزل» على تأويل «تصبح بأصبحت»، والصواب القولُ الأول، وليس «ألم تر» مثل «أفلم يسيروا» لما بيّناه.

الثامن عشر: قول بعضهم في: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨] إن الأصل اتخذوهم قرباناً، وإن الضمير وقرباناً مفعولان، وآلهة بدل من قرباناً، وقال الزمخشري: إن ذلك فاسد في المعنى، وإن الصواب أن آلهة هو المفعول الثاني، وأن قرباناً حال، ولم يبين وجه فساد المعنى، ووَجهه أنهم إذا ذمُّوا على اتخاذهم قرباناً من دون الله اقتضى مفهومه الحثّ على أن يتَّخذوا الله سبحانه قرباناً، كما أنك إذا قلت: «أتتَّخِذ فلاناً معلماً دوني؟» كنت آمراً له أن يتخذك معلماً له دونه، والله تعالى يتقرب إليه بغيره، ولا يتقرب به إلى غيره، سبحانه.

التاسع عشر: قول المبرد في قوله: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٣] إن جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملة دعائية، وردّه الفارسيُّ بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم، ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً البتة.

المتمم العشرين: قول أبي الحسن في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[٤] فيمن نون مئة: إنه يجوز كون سنين منصوباً بدلاً من ثلاث، أو مجروراً بدلاً من مئة، والثاني مردود، فإنه إذا أقيم مقام مئة فسد المعنى.

الحادي والعشرون: قول المبرد في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٥]: إن اسم الله تعالى بدل من آلهة، ويرده أن البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم، أما الأول: فلأن الاستثناء إخراج، و «ما قام أحد إلا زيد» مفيدٌ لإخراج زيد، وأما الثاني: فلأنه كلما صدق «ما قام أحد إلا زيد» صدق «قام زيد» واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى، ولا موجب له الحكم، أما الأول: فلأن الجمع المنكَّر لا عموم له فيستثنى منه، ولأن المعنى حينئذ: «لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا» وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وإنما المراد أن الفساد يترتَّب على تقدير التعدد مطلقاً، وأما أنه ليس بموجب له الحكم فلأنه لو قيل: لو كان

---

(١) ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح ٩٤: ١].

(٢) تتمتها ﴿يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ...﴾ [الحج ٢٢: ٤٦].

(٣) تتمتها ﴿أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُواْ قَوْمَهُمْ ...﴾ [النساء ٤: ٩٠].

(٤) تتمتها ﴿وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾ [الكهف ١٨: ٢٥].

(٥) [الأنبياء ٢١: ٢٢]. وانظر سيبويه ١/ ٣٧٠.

فيهما الله لفسدتا لم يستقم. وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا»(١) لأن رجلاً ليس بعام فيستثنى منه، ولأنه لو قيل: «لو كان معنا جماعة مستثنى منهم زيد لغلبنا» اقتضى أنه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا، وهذا وإن كان معنى صحيحاً إلا أن المراد إنما هو أن زيداً وحده كافٍ.

فإن قيل: لا نسلم أن الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامين، لأنهما واقعان في سياق «لو»، وهي للامتناع، والامتناع انتفاء.

قلت: لو صح ذلك لصح أن يقال: «لو كان فيهما من أحد»، و«لو جاءني ديَّارٌ»، و«لو جاءني فأكرمه» بالنصب لكان كذا وكذا، واللازم ممتنع.

الثاني والعشرون: قول أبي الحسن الأخفش في «كلمْته فاه إلى فيّ» إن انتصاب فاه على إسقاط الخافض، أي «مِن فيه»، وردّه المبرد فقال: إنما يتكلم الإنسانُ من في نفسه لا من في غيره، وقد يكون أبو الحسن إنما قال ذلك في: «كلمني فاه إلى فيّ» أو قاله في ذلك وحمَله على القلب لفهم المعنى، فلا يرد عليه سؤال أبي العباس، فلنعدل إلى مثال غير هذا.

حكي عن اليزيدي أنه قال في قول العرْجي:

٩٣٧ ـ أظلومُ إنّ مُصابكُمْ رَجلاً ردّ السلامَ تحيةً ظلمُ(٢)

إن الصواب رجلٌ بالرفع خبراً لـ«إنَّ»، وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد في البيت، ولا يتحصل له معنى البتة، وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب:

رووا عن أبي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بذلَ له مئة دينارٍ على أن يقرئه كتاب سيبويه، فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج، فلامه تلميذه المبرد، فأجابه بأن الكتاب مشتملٌ على ثلاثمئة وكذا كذا آية من كتاب الله تعالى، فلا ينبغي تمكين ذمي من قراءتها. ثم قدِّر أنْ غنتْ جارية بحضرة الواثق(٣) بهذا البيت، فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه، وأصرَّت الجارية على النصب، وزعمت أنها قرأته على أبي عثمان كذلك، فأمر الواثق بإشخاصهِ من البصرة، فلما حضر أوجب النصب، وشرحه بأن «مصابكم» بمعنى «إصابتكم»، و«رجلاً»

(١) انظر سيبويه ١/ ٣٧٠.

(٢) العرجي هو عبد اللّه بن عمر (ـ ١٢٠هـ) شاعر غزل فارس، ولكن العيني نسب البيت في ٣/ ٥٠٢ للحارث بن خالد من أحفاد هشام بن المغيرة. قوله: «أظلوم» قيل: صوابه «أظليم» وهو مرخم ظليمة تصغير ظلمة، وظليمة هو اسم المرأة المشبب بها. سيتكرر برقم ١١٣٤.

(٣) الواثق بالله هارون بن محمد «المعتصم» بن هارون «الرشيد» ولي الخلافة سنة ٢٢٧هـ ومات بسامراء ٢٣٢هـ.

مفعوله، و«ظلم» الخبر، ولهذا لا يتم المعنى بدونه، قال: فأخذ اليزيدي في معارضتي، فقلت له: هو كقولك: «إن ضربك زيداً ظلم» فاستحسنه الواثق، ثم أمر له بألف دينار، وردَّه مكرماً، فقال للمبرد: تركنا لله مئة دينار فعوضنا ألفاً.

الجهة الثانية: أن يراعي المعرب معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة، وها أنا مُورِدٌ لك أمثلة من ذلك:

أحدها: قول بعضهم في: ﴿وثَمُوداً فَمَا أَبْقَى﴾[1] إن ثموداً مفعول مقدم، وهذا ممتنع لأن لـ «ما» النافية الصَّدرَ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على «عاداً» أو هو بتقدير: وأهلك ثموداً، وإنما جاء:

٩٣٨ - ونَحْنُ عنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنا[2]

لأنه شعر، مع أن المعمول ظرف، وأما قراءة عمرو بن فائد[3] ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾[4] بتنوين شرّ، فـ «ما» بدلٌ من شرّ، بتقدير مضاف، أي من شرِ شرِ ما خلق، وحذف الثاني لدلالة الأول.

الثاني: قول بعضهم في «إذ» من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: ١٠] إنها ظرف للمقت الأول، أو الثاني، وكلاهما ممنوع؛ أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى، لأنهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنما يمقتونها في الآخرة، ونظيره قول مَنْ زعم في ﴿يَوْمَ تَجِدُ﴾[5] إنه ظرف ليحذركم، حكاه مكي، قال: وفيه نظر، والصوابُ الجزمُ بأنه خطأ، لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة، ولا يكون مفعولاً به لـ «يحذركم» كما في ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ﴾ [غافر: ١٨] لأن يحذر قد استوفى مفعوليه، وإنما هو نصب بمحذوف تقديره اذكروا أو احذروا، وأما امتناع تعليقه بالأول - وهو رأي جماعة منهم الزمخشري - فلاستلزامه الفَصْل بين المصدر ومعموله بالأجنبي، ولهذا قالوا في قوله:

٩٣٩ - وَهُنَّ وقُوفٌ يَنْتَظِرنَ قَضاءَهُ بضَاحِي غداةٍ أمرَه وَهوَ ضَامِزُ[6]

---

(١) ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ۝٥٠ وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾ [النجم ٥٣: ٥٠ و٥١] وقرىء: (وثموداً) على معنى الجد لا القبيلة.

(٢) تقدم برقم ١٤٦ و٤٨٠ و٥٩٦ وسيتكرر برقم ١١٨١.

(٣) هو أبو علي الأسواري، من قراء البصرة في القرن الثاني الهجري كان معتزلياً وله تفسير كبير.

(٤) ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق ١١٣: ١ و٢].

(٥) ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٣: ٣٠].

(٦) البيت للشماخ. الضمير في هن وينتظرن: لأتن الوحش، والضمير في قضاءه وأمره وهو: للحمار. الضامز: الساكت عن النهيق.

إن «الباء» متعلقة بـ«قضائه» لا بوقوف ولا بينتظرن، لئلا يفصل بين «قضاءه» و «أمره» بالأجنبي، ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره أمره معمولاً لقضى محذوفاً لوجود ما يعمل. ونظير ما لزم الزمخشري هنا ما لزمه إذ علق ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾(١) بالرجع من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾(١) وإذ علق أياماً بالصيام من قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٨٣ و١٨٤] فإن في الأولى: الفصل بخبر إنَّ وهو لقادر، وفي الثاني: الفصل بمعمول كتبَ وهو «كما كُتب».

فإن قيل: لعله يقدر ﴿كما كتب﴾ صفة للصيام، فلا يكون متعلقاً بـ«كُتب».

قلنا: يلزم محذور آخر، وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل معموله، ونظيرُ اللازم له على هذا التقدير ما لزمه إذ قال في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾(٢): إن المسجد عطف على سبيل الله، وإنه حينئذٍ من جملة معمول المصدر، وقد عطف «كفر» على المصدر قبل مجيئه.

والصوابُ: أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف، أي مَقَتكم إذْ تُدعون، وصوموا أياماً، ويَرْجِعه يوم تبلى السرائر، ولا ينتصب يوم بقادر، لأن قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره. ونظيرُه في التعلق بمحذوف ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] ألا ترى أن اليوم لو علِّق ببشرى لم يصح من وجهين: أنه مصدر وأنه اسم لـ«لا»، وأما ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] فعلى الخلاف في جواز تقدّم منصوب «ليس» عليها.

والصواب: أن خفض «المسجد»(٢) بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عطف على «به»، ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء، لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض.

ومن أمثلة ذلك قولُ المتنبي:

٩٤٠ - وفَاؤُكما كالرَّبعِ أشجاهُ طاسمهْ   بأنْ تُسعِدَا وَالدَّمعُ أشفاهُ ساجمهْ(٣)

وقد سأل أبو الفتح المتنبي عنه، فأعرب «وفاؤكما كالربع» مبتدأ وخبره، وعلق الباء بوفاؤكما فقال له: كيف تخبر عن اسم لم يتم؟ فأنشده قول الشاعر:

---

(١) ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق ٨٦: ٨ و٩].

(٢) ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ...﴾ [البقرة ٢: ٢١٧].

(٣) شرح ديوان المتنبي ٢/ ٢٣٢. وسيشرح ابن هشام معنى البيت بعد سطور.

٩٤١ ـ لسنَا كمنْ جعلتْ إيادِ دارَهَا تكرِيتَ تمْنعُ حَبّها أنْ يُحصدا[(١)]

أي إن «إياد» بدل من «مَنْ» قبل مجيء معمول جعلت وهو دارها، والصواب تعليق دارها وبأن تسعدا بمحذوف، أي جعلتْ[(٢)]، ووفيتما، ومعنى البيت وفاؤكما يا صاحبيّ بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يُسليني إذا كان بدمع ساجم، أي هاملٍ، كما أن الربع إنما يكون أبعثَ على الحزن إذا كان دارساً.

الثالث: تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[(٣)] ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢] ومن قوله عليه الصلاة والسلام: «لا مانعَ لما أعطيتَ، ولا مُعْطي لما منَعت»[(٤)] باسم لا، وذلك باطل عند البصريين لأن اسم لا حينئذٍ مطوّل، فيجب نصبه وتنوينه، وإنما التعليقُ في ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين[(٥)]، وقد مضى.

الرابع: وهو عكس ذلك: تعليقُ بعضهم الظرفَ من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[(٦)] بمحذوف، أي كائن عليكم، وذلك ممتنع عند الجمهور، وإنما هو متعلق بالمذكور وهو الفَضْل، لأن خبر المبتدأ بعد «لولا» واجب الحذف، ولهذا لُحن المعري في قوله:

٩٤٢ ـ .... فلوْلا الغِمدُ يمسِكهُ لسَالا[(٧)]

الخامس: قول بعضهم في ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾[(٨)]: إن الظرف كان صفة لـ «أمة» ثم قدم عليها فانتصب على الحال، وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو علي لا يجيزه بالظرف، فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به[(٩)]؟ ومثله قول أبي حيان في ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] إن «أشد» حال كان في الأصل صفة لذكراً.

---

(١) لم نقف على قائله. تكريت: بلدة. والبيت في ذم إياد بالبخل.

(٢) شرح الدسوقي رأي ابن هشام بأنّ «جعلت» المذكورة فعل لازم، و«دارها» معمول لـ «جعلت» مقدرة، تفادياً للإبدال من الموصول قبل تمام صلته. ولكن يبقى التكلف ظاهراً.

(٣) تتمتها ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ ...﴾ [هود ١١: ٤٣].

(٤) تقدم الحديث.

(٥) تقدم رأيهم.

(٦) تتمتها ﴿وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء ٤: ٨٣].

(٧) تقدم برقم ٤٩٣.

(٨) ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ ...﴾ [البقرة ٢: ١٢٨].

(٩) لم يذكر المصنف التقدير الصحيح هنا، وهو: واجعل من ذريتنا أمة...

السادس: قول الحوفي: إن الباء من قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾[1] متعلقة بـ«ناظرة»، ويردُّه أن الاستفهام له الصدْر، ومثله قول ابن عطية في ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠ والمنافقون: ٤]: إنَّ «أنّى» ظرفٌ لـ«قاتلهم»، وأيضاً فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذٍ، والصوابُ تعلقهما بما بعدهما.

ونظيرهما قول المفسرين في: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض، فعلقوا ما قبل إذا بما بعدها، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب الوقف والابتداء، وهذا لا يصح في العربية.

وقول بعضهم في ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا﴾[2]: إن «ملعونين» حال من معمول «ثقفُوا» أو «أخذوا»، ويردُّه أن الشرط له الصّدر. والصواب أنه منصوب على الذم، وأما قول أبي البقاء: إنه حال من فاعل ﴿يُجَاوِرُونَكَ﴾ فمردودٌ، لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطفِ شيئان.

وقول آخر في ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]: إن «في» متعلقة بـ«زاهدين» المذكور، وهذا ممتنع إذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر، لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، فيجب حينئذٍ تعلقها بأعني محذوفة، أو بزاهدين محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين، وأما إن قدرت ال للتعريف فواضح[3].

السابع: قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب:

٩٤٣ ـ ابعَدْ بعِدتَ بياضاً لا بياضَ لَهُ ... لأنتَ أسودُ في عيني مِنَ الظُّلَمِ[4]

إن من متعلقة بـ«أسوَد»، وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان، والصحيح أن «من الظلم» صفة «لأسود»، أي أسود كائن من جملة الظلم، وكذا قوله:

٩٤٤ ـ يلقاكَ مُرتدياً بأحمرَ مِنْ دَمٍ ... ذهبتْ بِخُضْرتهِ الطُّلى والأكبُدُ[5]

---

(١) ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ . . .﴾ [النمل ٢٧: ٣٥].

(٢) ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ۝ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا﴾ [الأحزاب ٣٣: ٦٠ و٦١].

(٣) أي: فواضح أنه جائز، وهو الوجه.

(٤) شرح الديوان ٢/ ٣١٠. بعد يبعد بعداً على وزن: فرح يفرح فرحاً معناه هلك.

(٥) شرح ديوان المتنبي ١/ ٢١٧. بأحمر: أي بسيف أحمر، والخضرة هنا: السمرة أو غبرة تخالطها دهمة يريد بها: لون السيف. الطلى: جمع طلية وهي العنق. والمعنى: يلقاك هذا الرجل متشحاً بسيف أحمر وقد ذهبت بلونه دماء الأعناق والأكباد التي بترها.

«من دم» إما تعليل، أي أحمر من أجل التباسه بالدم، أو صفة كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دماً.

الثامن: قول بعضهم في: «سقْياً لك» إن اللام متعلقة بـ«سقياً»، ولو كان كذا لقيل: سقياً إياك، فإن سَقَى يتعدى بنفسه.

فإن قيل: اللام للتقوية مثل ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[1].

فلام التقوية لا تلزم، ومن هنا امتنع في ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٨] كونُ «الذين» نصباً على الاشتغال، لأن لهم ليس متعلقاً بالمصدر[2].

التاسع: قول الزمخشري في: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ﴾ [الروم: ٢٣] **إنه من اللفّ والنشر، وإن المعنى «منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار»، وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولاً للابتغاء مع تقديمه عليه، وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل، وهذا لا يجوز في الشعر، فكيف في أفصح الكلام؟**

وزعم عصريٌ[3] في تفسير له على سورتيّ البقرة وآل عمران في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] **أن «من» متعلقة بـ«حذر» أو «بالموت»،** وفيهما تقديم معمول المصدر، وفي الثاني أيضاً تقديمُ معمول المضاف إليه على المضاف وحامله على ذلك أنه لو علّقه بـ﴿يَجْعَلُونَ﴾ وهو في موضع المفعول له لزم تعدُد المفعول له من غير عطف، إذ كان ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ مفعولاً له، وقد أجيب بأن الأول: تعليلٌ للجعل مطلقاً، والثاني: تعليل له مقيداً بالأول، والمطلق والمقيد غيْرَانِ، فالمعلل متعدد في المعنى، وإن اتحد في اللفظ، والصوابُ أن يحمل على أنّ المنام في الزمانين والابتغاء فيهما.

العاشر: قول بعضهم في ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]: إن «ما» بمعنى «مَنْ»، ولو كان كذلك لرفع قليل على أنه خبر.

الحادي عشر: قول بعضهم في ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[4]: إن هو ضمير الشأن، وأن يعمر: مبتدأ، وبمزحزحه: خبر، ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر.

---

(١) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ...﴾ [البقرة ٢: ٩١].

(٢) بل هو من جملة ثانية، كأن السامع سأل «لمن التعس؟» فأجيب: لهم. وكذلك: سقياً له.

(٣) هو ابن عقيل.

(٤) ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ...﴾ [البقرة ٢: ٩٦].

ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحي «ما أنا بقارىء»[1]: إن «ما» استفهامية مفعولة لقارىء، ودخول الباء في الخبر يأبى ذلك.

الثاني عشر: قولُ الزمخشري في: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[2] فيمن رفع يدرك: إنه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله، أي ولا تظلمون فتيلا أينما تكونوا، يعني فيكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله، ثم يبتدىء ﴿يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ وهذا مردود بأن سيبويه وغيره من الأئمة نصُّوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعْلُ الشرط ماضٍ، تقول: «أنت ظالم إن فعلْتَ» ولا تقول: «أنت ظالم إن تفعل» إلا في الشعر، وأما قول أبي بكر في كتاب الأصول[3]: إنه يقال: «آتيكَ إنْ تأتني» فنقله من كتب الكوفيين، وهم يجيزون ذلك، لا على الحذف، بل على أن المتقدم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابنا، لأن الشرط له الصَّدر.

الثالث عشر: قول بعضهم في ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾[4]: إن ﴿أَعْمَالًا﴾ مفعول به، وردهُ ابن خروف بأن خسِرَ لا يتعدى كنقيضه ربح، ووافقه الصفار مستدلاً بقوله تعالى: ﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾[5] إذ لم يرد أنها خسرت شيئاً، وثلاثتهم ساهون، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، ولأن خسر متعد، ففي التنزيل ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾[6]، ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ [الحج: ١١] وأما خاسرة فكأنه على النسب، أي ذاتُ خسْر، وربحَ أيضاً يتعدى فيقال: ربح ديناراً، وقال سيبويه: أعمالا مشبه بالمفعول به، ويردُّه أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل، لأنه لا تلْحقه علامات الفروع[7] إلا بشرط، والصوابُ أنه تمييز.

الجهة الثالثة: أن يخرج على ما لم يثبت في العربية، وذلك إنما يقع عن جَهْلٍ أو غفلةٍ، فلنذكر منه أمثلة:

---

(١) صحيح البخاري كتاب بدء الوحي وفي تفسير سورة العلق.

(٢) ﴿... وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا * أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ وَإِن﴾ [النساء ٤: ٧٧ و٧٨].

(٣) أبو بكر هو ابن السراج وقد سبقت ترجمته. و«أصول النحو» علم يبحث في أدلة النحو الإجمالية كالسماع والقياس...

(٤) ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف ١٨: ١٠٣].

(٥) ﴿قَالُوا تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ [النازعات ٧٩: ١٢].

(٦) ذكرت في [الأنعام ٦: ٢٠ وهود ١١: ٢١ والمؤمنون ٢٣: ١٠٣ والزمر ٣٩: ١٥ والشورى ٤٢: ٤٥].

(٧) التأنيث والتثنية والجمع.

أحدها: قول أبي عبيدة في ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾[1]: إن الكاف حرف قسم، وإن المعنى: الأنفالُ لله والرسول والذي أخرجك، وقد شنَّع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القولَ وسكوتهِ عنه، قال: ولو أن قائلاً قال: «كالله لأفعلنَّ» لاستحق أن يبصق في وجهه.

ويبطل هذه المقالة أربعة أمور: أن الكاف لم تجيء بمعنى واو القسم، وإطلاق «ما» على الله سبحانه وتعالى، ورَبْطُ الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج، وباب ذلك الشعر كقوله:

٩٤٥ ـ . . . . وأنـتَ الَّـذي فـي رحْـمَـةِ الـلّـهِ أطـمَـعُ[2]

ووَصْله بأول السورة مع تباعُدِ ما بينهما.

وقد يجاب عن الثاني: بأنه قد جاء نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥] وعنه أنه قال: الجوابُ ﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾[1] ويردُّه عدمُ توكيدِهِ، وفي الآية أقوال أخر، **ثانيها**: أن الكاف مبتدأ، وخبره ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾[1]، ويفسده اقترانهُ بالفاء، وخُلُوُّهُ من رابط، وتباعد ما بينهما. **وثالثها**: أنها نعت مصدر محذوف، أي يجادلونك في الحق الذي هو إخراجك من بيتك جِدالاً مثل جدال إخراجك، وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه، ورابعها: ـ وهو أقرب مما قبله ـ أنها نعت مَصْدر أيضاً، ولكن التقدير: قل: الأنفالُ ثابتةٌ لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتاً مثلَ ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون، وخامسها: ـ وهو أقرب من الرابع ـ أنها نعت لحقاً، أي أولئك هم المؤمنون حقاً كما أخرجك، والذي سَهَّل هذا تقاربهما، ووصف الإخراج بالحق في الآية، وسادسها: ـ وهو أقرب من الخامس ـ أنها خبر لمحذوف، أي هذه الحال كحال إخراجك، أي إن حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغُزاة مثلُ حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب، وفي الآية أقوال أخرُ منتشرة.

المثال الثاني: قول ابن مهران[3] في كتاب الشواذ فيمن قرأ: ﴿إنَّ البقر تّشابهتْ﴾[4] بتشديد التاء إن العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في أول الماضي، وأنشد:

---

(١) ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝١ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝٤ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥ يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال ٨: ١ ـ ٦].

(٢) تقدم برقم ٣٧٧ و٨٨٩.

(٣) أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري (ـ ٣٨١هـ) شيخ القراء في عصره، له تصانيف في القراءات منها «غرائب القراءات» ولعله هو «الشواذ».

(٤) ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا . . .﴾ [البقرة ٢: ٧٠].

٩٤٦ - .... تـتـقـطـعـت بِـي دُونـكَ الأسْبـابُ[١]

ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة ﴿إن البقرة﴾ بتاء الوَحدة، ثم أدغمت في تاء تشابهت، فهو إدغام من كلمتين.

الثالث: قول بعضهم في (وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله)[٢]: إن الأصل: وما لنا وأن لا نقاتل أي مالنا وترك القتال كما تقول: «مالك وزيداً» ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه.

الرابع: قول محمد بن مسعود[٣] الزكي في كتابه البديع - وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة -: إن الذي وأنِ المصدريَّة يتقارضان، فتقع الذي مصدرية كقوله:

٩٤٧ - **أتـقـرَحُ أكْـبـادُ الـمـحِـبِّـيـنَ كـالـذَّي أرى كـبِـدى مِـنْ حُـبِّ مـيَّـةَ تـقْـرَحُ**[٤]

وتقع «أنْ» بمعنى «الذي» كقولهم: «زيدٌ أعقلُ مِنْ أن يكذِبَ» أي: «من الذي يكذب»، اهـ.

فأما وقوع «الذي» مصدرية فقال به يونُسُ والفرّاء والفارسيُّ، وارتضاه ابن خروف وابن مالك، وجعلوا منه ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]. ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩].

وأما عكسه فلم أعرف له قائلا، والذي جرّأه عليه إشكال هذا الكلام، فإن ظاهره تفضيلُ زيد في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال، وقلّ من يتنبه لإشكالها، وظهر لي فيها توجيهان، أحدهما: أن يكون في الكلام تأويل على تأويل، فيؤول أنْ والفعل بالمصدر، ويؤول المصدر بالوصف، فيؤول إلى المعنى الذي أراده، ولكن بتوجيه يقبله العلماء، ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾[٥]: إن التقدير «ما» كان افتراء، ومعنى هذا ما كان مُفترَى. وقال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟﴾[٦]: إن المعنى ثم يعودون للقول، والقول في تأويل المقُول، أي يعودون

---

(١) لا نعرف له صدراً ولا قائلاً.

(٢) ﴿قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ...﴾ [البقرة ٢: ٢٤٦].

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) البيت لجميل والرواية في ديوانه ص٤٧: بثنة عوضاً عن مية. والشاهد فيه جعل «الذي» مصدرية. أما إذا قدرناه «أتقرح أكباد المحبين قرحاً كالذي أرى كبدي تقرحه» فإنها اسم موصول.

(٥) تـتـمـتـهـا ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يـونـس ١٠: ٣٧].

(٦) ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ...﴾ [المجادلة ٥٨: ٣].

للمقول فيهن لفظ الظهار، وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء: إنَّ العوْدَ الموجِب للكفارة العَوْد إلى المرأة، لا العَوْدُ إلى القول نفسه، كما يقول أهل الظاهر، وبعدُ فهذا الوجهُ عندي ضعيف، لأن التفضيل على الناقص لا فضل فيه، وعليه قوله:

إذا أنتَ فضَّلتَ امْرَءًا ذا براعةٍ على ناقِصٍ كان المديحُ من النَّقصِ[(١)]

التوجيه الثاني: أنَّ «أعْقل» ضُمِّن معنى أبعد، فمعنى المثال «زيدٌ أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره»، فـ«من» المذكورة ليست الجارة للمفضول، بل متعلقة بأفعل، لما تضمنه من معنى البعد، لا ما فيه من المعنى الوضعي، والمفضل عليه متروك أبداً مع أفعل هذا لقصد التعميم، ولولا خشية الإسهاب لأوردت لك أمثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العُجَاب.

الجهة الرابعة: أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقويَّ، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قَصَدَ بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسنٌ، إلا في ألفاظ التنزيل، فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسُّف، وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعبٌ شديدٌ، وسأضرب لك أمثلة مما خرَّجوه على الأمور المستبعدة لتجتنبها وأمثالها.

أحدها: قول جماعة في ﴿وَقِيلِهِۦ﴾[(٢)]: إنه عطفٌ على لفظ ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾[(٢)] فيمن خفضَ، وعلى محلها فيمن نصبَ، مع ما بينهما من التباعد.

وأبعدُ منه قولُ أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ﴾[(٣)]: إن خبره ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ﴾[(٣)].

---

(١) لم نقف على قائل هذا البيت، وليس فيه شاهد نحوي ولكنه دعم لوجهة النظر السابقة.

(٢) ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾ ... وَتَبَارَكَ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٥﴾ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٨٧﴾ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [الزخرف ٤٣: ٨٠ و٨٥ ـ ٨٨].

(٣) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤٠﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴿٤٣﴾ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ۖ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ﴾ [فصلت ٤١: ٤٠ ـ ٤٤].

وأبعدُ من هذا قولُ الكوفيين والزجاج في قوله تعالى: ﴿صٓۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾[1]: إن جوابه ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ﴾[1].

وقول بعضهم في ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[2] إنه عطف على ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾[2].

وقولُ الزمخشري في: ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٍّ﴾[3] فيمن جر «مستقر»: إن «كلاًّ» عطف على ﴿ٱلسَّاعَةُ﴾[3].

وأبعدُ منه قوله في ﴿وَفِى مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ﴾[4]: إنه عطف على ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾[4].

وأبعدُ من هذا قوله في ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ﴾[5]: إنه عطف على ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾[5] قال: هو معطوف على مثله في أول السورة وإنْ تباعدت بينهما المسافة، انتهى.

والصواب خلاف ذلك كله.

فأما ﴿وَقِيلِهِۦ﴾[6] فيمن خفض، فقيل: الواو للقسم وما بعده الجواب، واختاره الزمخشري، وأما من نصب، فقيل: عطف على ﴿سِرَّهُمْ﴾[6] أو على مفعول محذوف معمول لـ ﴿يَكْتُبُونَ﴾[6] أو لـ ﴿يَعْلَمُونَ﴾[6]، أي يكتبون ذلك، أو يعلمون الحق، أو أنه مصدر لِقَالَ

---

(١) ﴿صٓۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۝١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ۝٢ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا۟ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣ وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ۝٤ ... إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ۝١٤ ... إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾ [ص ٣٨: ١ ـ ٤ و١٤ و٦٤]. فابن هشام ينكر على الكوفيين والزجاج أن تكون الآية الأخيرة جواباً للآية الأولى.

(٢) ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٨٤ ... وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝١٥٣ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام ٦: ٨٤ و١٥٣ و١٥٤]. فابن هشام ينكر أن تكون الآية الأخيرة معطوفة على الآية الأولى.

(٣) ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ۝٢ وَكَذَّبُوا۟ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ۝٣ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّنَ ٱلْأَنۢبَآءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ۝٤ حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ ۖ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر ٥٤: ١ ـ ٥].

(٤) ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ۝٢٠ ... وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ۝٣٧ وَفِى مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [الذاريات ٥١: ٢٠ و٣٧ و٣٨]. فابن هشام ينكر على الزمخشري أن تكون الآية الأخيرة معطوفة على الآية الأولى.

(٥) ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ ۚ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ۝١١ ... فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الصافات ٣٧: ١١ و١٤٩]. فابن هشام ينكر على الزمخشري أيضاً أن تكون الآية ١٤٩ معطوفة على الآية ١١، إلا أنه عقب هذا الإنكار لا يبدي في المسألة رأياً.

(٦) تقدمت.

محذوفاً، أو نصب على إسقاط حرف القسم، واختاره الزمخشري.

وأما ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ﴾(١) فقيل: الذين بدل من الذين في ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾(١) والخبر ﴿لَا يَخْفَوْنَ﴾(١) واختاره الزمخشري، وقيل: مبتدأ خبره مذكور، ولكن حذف رابطه، ثم اختلف في تعيينه، فقيل: هو ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ﴾(١) أي في شأنهم، وقيل: هو ﴿لَمَّا جَآءَهُمْ﴾(١) أي كفروا به، وقيل: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾(١) أي لا يأتيه منهم، وهو بعيد، لأن الظاهر أن ﴿لَّا يَأْتِيهِ﴾ من جملة خبر إنه.

وأما ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾(٢) الآية، فقيل: الجواب محذوف، أي «إنه لمُعجِز» بدليل الثناء عليه بقوله: ﴿ذِى ٱلذِّكْرِ﴾(٢) أو «إنكَ لمنَ المُرسلين» بدليل ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾(٢) أو «ما الأمرُ كما زعموا» بدليل ﴿وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾(٣) وقيل: مذكور، فقال الأخفش: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾(٣)، وقال الفراء وثعلب: ﴿صٓ﴾ لأن معناها صدقَ الله، ويرده أن الجواب لا يتقدم، فإن أريد أنه دليل الجواب فقريبٌ، وقيل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾(٣) الآية، وحذفت اللام للطول.

وأما ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا﴾(٤) فعطف على ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾(٥) وثم لترتيب الإخبار، لا لترتيب الزمان، أي ثم أخبركم بأنا آتينا موسى الكتاب.

وأما ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ﴾(٥) فمبتدأ حُذفَ خبره، أي وكل أمر مستقرٍ عند الله واقع، أو ذُكر وهو ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ﴾(٦) وما بينهما اعتراض، وقول بعضهم: الخبر «مستقر» وخفض على الجوارِ حملٌ على ما لم يثبت في الخبر.

وأما ﴿وَفِى مُوسَىٰٓ﴾(٦) فعطفٌ على «فيها» من ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾(٧).

الثاني: قولُ بعضهم في ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾(٧): إن الوقف على «فلا جناح» وإن ما بعده إغراء ليفيد صريحاً مطلوبية التطوف بالصفا والمروة، ويردُّه أن إغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه أن إنساناً يُهدِّدهُ: «عليهِ رجُلاً لَيْسَني» أي ليلزم رجلاً غيري،

---

(١) تقدمت.
(٢) تقدمت.
(٣) تقدمت.
(٤) تقدمت.
(٥) تقدمت.
(٦) تقدمت.
(٧) ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ ...﴾ [البقرة ٢:١٥٨].

والذي فسرَتْ به عائشةُ رضي الله عنها خلافُ ذلك، وقصتها مع عروة بن الزبير رضي الله تعالى عنهم في ذلك مسطورة في صحيح البخاري(١). ثم الإيجاب لا يتوقفُ على كون «عليه» إغراء، بل كلمة «على» تقتضي ذلك مطلقاً.

وأما قولُ بعضهم في ﴿قُلْ تعالوا أتلُ ما حرمَ ربُّكمْ عليكمْ أن لا تُشركوا بهِ شيئاً﴾(٢): إن الوقف قبل «عليكم» وإن «عليكم» إغراء فحسنٌ، وبه يتخلص من إشكال ظاهر في الآية مُحوج للتأويل.

الثالث: قولُ بعضهم في ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾(٣): إن «أهلَ» منصوبٌ على الاختصاص، وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل «بكَ اللّهَ نرجُو الفضلَ» وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلم كالحديث: «نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نورَثُ»(٤) والصواب أنه مُنادى.

الرابع: قول الزمخشري في ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾(٥): إنه يجوز كونُ «تجعلوا» منصوباً في جواب الترجى أعني ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾(٥) على حدِّ النصب في قراءة حفص: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾(٦) وهذا لا يجيزه بصري، ويتأولون قراءة حفص: إما على أنه جواب للأمر وهو ﴿ٱبْنِ لِى صَرْحًا﴾(٦) أو على العطف على الأسباب، على حد قوله:

٩٤٨ - ولبسُ عباءةٍ وتقَرَّ عيني ....(٧)

أو على معنى ما يقع موقع أبلغ، وهو أنْ أبلُغ، على حد قوله:

---

(١) البخاري، تفسير البقرة. وعروة بن الزبير بن العوام (ـ ٩٣هـ) هو أخو عبد الله بن الزبير. وموجز القصة أنه فهم من الآية السابقة جواز الطواف وعدمه فقالت له: كلا، لو كانت كما تقول كانت: «فلا جناح عليه ألاّ يطوّف بهما». أي إن قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة ٢:١٥٨] ليس نفياً لوجوب الطواف بل هو نفي للإثم الذي توقعه الأنصار إذا طافوا بالصفا والمروة بعد أن كان عليهما في الجاهلية صنمان.

(٢) [الأنعام ٦:١٥١]. ارجع إلى كلام المصنف عليها في حرف «لا».

(٣) تتمتها ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب ٣٣:٣٣].

(٤) تقدم الحديث.

(٥) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة ٢:٢١ و٢٢].

(٦) ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ...﴾ [غافر ٤٠:٣٦ و٣٧] وانظر ما سبق.

(٧) تقدم برقم ٤٧١ و٥١٦ و٦٧٠ و٨٦٤.

٩٤٩ ـ .... ولا سابقٍ شيئاً..........[1]

ثم إن ثبت قول الفراء إن جواب الترجي منصوب كجواب التمني فهو قليل، فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها؟

وهذا كتخريجه قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾[2] على أن الاستثناء منقطع، وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية، وقد مضى البحث فيها[2].

ونظيرُ هذا على العكس قولُ الكرماني[3] في ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[4] إن «منْ» نصب على الاستثناء و «نفسه» توكيد، فحمل قراءة السبعة على النصب في مثل «ما قام أحدٌ إلا زيداً» كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل في مثل «ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ» وإنما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين، ألا ترى إلى إجماعهم على الرفع في ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾[5] وأن أكثرهم قرأ به في ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[6] وأنه لم يقرأ أحد بالبدل في ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ ﴿١٩﴾ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩ و٢٠] لأنه منقطع؟. وقد قيل: إن بعضهم قرأ به في ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[7] وإجماع الجماعة على خلافه.

ونظير حمل الكرماني النفس[8] على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[9]: إن الباء زائدة، و «أنفسهن» توكيد للنون، وإنما لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو: «قُمتم أنتُم أنفسُكم».

الخامس: قول بعضهم في ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ﴾[10]: إن اللام للأمر، والفعل مجزوم،

---

(١) تقدم برقم ١٤٣ و٥٣١ و٨٣٠ و٨٥٧ و٨٦٢ وسيتكرر برقم ١١٤٥.
(٢) [النمل ٢٧: ٦٥] وقد تقدم الكلام عليها.
(٣) هو محمود بن حمزة (ـ بعد ٥٠٠هـ) نحوي قارىء. له: لباب التفسير، والإيجاز في النحو، وغيرهما.
(٤) [البقرة ٢: ١٣٠] وقد تقدمت.
(٥) ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور ٢٤: ٦] والآية مما استشهد به سيبويه في الكتاب ١/ ٣٦٠.
(٦) ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ ...﴾ [النساء ٤: ٦٦].
(٧) [النساء ٤: ١٥٧]. وهي مما استشهد به سيبويه في الكتاب ١/ ٣٦٥.
(٨) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة ٢: ١٣٠] وقد تقدمت.
(٩) تتمتها ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة ٢: ٢٢٨].
(١٠) ﴿وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ ...﴾ [الزخرف ٤٣: ١٢ و١٣].

والصواب أنها لام العلة والفعل منصوب، لضعف أمر المخاطب باللام كقوله:

٩٥٠ ـ لِتَقُمْ أنتَ يا بنَ خَيرِ قُرَيشٍ فَلْتُقَضّي حَوائِجَ المُسْلِمينا[١]

السادس: قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر[٢] ﴿تَمَاماً عَلَى ٱلَّذِي أَحْسَنُ﴾[٣] بالرفع: إن أصله أحْسَنُوا، فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة، كما قال:

٩٥١ ـ إذَا ما شاءُ ضَرُّوا مَنْ أرادوا ولا يَأْلُوهم أحدٌ ضِرَارا[٤]

واجتماع حذف الواو وإطلاق الذي على الجماعة كقوله:

٩٥٢ ـ وإنَّ الذي حانت بِفَلْجٍ دماؤُهُم ....[٥]

ليس بالسهل، والأولى قولُ الجماعة: إنه بتقدير مبتدأ، أي هو أحسن، وقد جاءت منه مواضع، حتى إن أهل الكوفة يقيسونه، والاتفاق على أنه قياس مع أيٍّ كقوله:

٩٥٣ ـ .... فَسَلِّمْ على أيُّهُم أفْضَلُ[٦]

وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[٧]: إن الأصل أن يتموا بالجمع فحَسنٌ، لأن الجمع على معنى مَنْ، مثل ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾[٨] ولكن أظهر منه قول الجماعة: إنه قد جاء على إهمال «أن» الناصبة حملا على أختها «ما» المصدرية.

السابع: قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٢٠] فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها: إنه على حد قوله:

٩٥٤ ـ إنكَ إنْ يُصرعْ أخوكَ تُصرعُ[٩]

---

(١) تقدم برقم ٤١٢، والياء في فعل «فلتقضي» ضرورة.

(٢) تابعي بصري قارىء فقيه أخذ النحو عن أبي الأسود وتولّى قضاء خراسان ومات ١٢٩هـ.

(٣) ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام ٦: ١٥٤]. وانظر ما تقدم.

(٤) لم نقف على قائله. والشاهد فيه حذف واو الجماعة وبقاء الضمة في «شاء» ولكنه يروى: «إذا شاؤوا أضروا...» ولا شاهد فيه حينئذ. لا يألو: لا يستطيع.

(٥) تقدم برقم ٣٤٥ ويروى: وإن الألى... فلا شاهد فيه حينئذ.

(٦) تقدم برقم ١٢٤ و٧٥٧.

(٧) ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة ٢: ٢٣٣].

(٨) ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس ١٠: ٤٢].

(٩) قبله «يا أقرع بن حابس يا أقرع» وينسب لعمرو بن خثارم ولجرير بن عبد الله البجلي الصحابي وهو غير جرير بن عطية المشهور. أما الأقرع بن حابس فهو أحد السادات العرب ثم كان من الصحابة وهو الذي نادى الرسول من وراء الحجرات. انظر الإصابة: الترجمة ٢٣١، والكشاف ٤/ ٢٨٤ والرجز =

فخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر، والصواب أنه مجزوم، وأن الضمة اتباع كالضمة في قولك: لم يشدُّ ولم يرُدّ وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] إذا قدر «لا يضركم» جواباً لاسم الفعل، فإن قدر استئنافاً فالضمة إعراب، بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضيّ فعل الشرط فقال في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾[1] لا يجوز أن تكون ما شرطية لرفع تود، هذا مع تصريحه في «المفصل» بجواز الوجهين في نحو: «إن قام زيدٌ أقومُ» ولكنه لما رأى الرفع مرجوحاً لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه، يوضح لك هذا أنه جوز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعاً، وذلك على تأويله بالماضي، فقال: قرىء ﴿أينما تكونوا يدركُكُم﴾[2] برفع يدركُ، فقيل: هو على حذف الفاء، ويجوز أن يقال: إنه محمول على ما يقع موقعه، وهو أينما كنتم، كما حمل:

٩٥٥ ـ .... ولا ناعبٍ..................[3]

على ما يقع موقع:

.....ليسوا مصلحين...... ....[3]

وهو ليسوا بمصلحين، وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضاً، والصوابُ ما بينت لك، قال: ويجوز أن يتصل بقوله: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾[4] اهـ، وقد مضى ردّه.

الثامن: قول ابن حبيب: إن ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾[5] خبر، و ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ مبتدأ، و ﴿لله﴾ حال، والصوابُ أن ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مبتدأ وخبر، و ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ على ما تقدم في إعرابها.

التاسع: قول بعضهم إن أصل «بسم» كسر السين أو ضمها على لغة من قال سِمٌ أو سُمٌ، ثم سكنت السين، لئلا يتوالى كسرات، أو لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم، والأوْلى قولُ

= في سيبويه ١/٤٣٦ وابن عقيل ٢/١٣٢ والخزانة ٣/٣٩٦ و٦٤٣ و٤/٥٤١ والمعنى: أنا من قومك يا أقرع فإن لم تحكم لي في منافرتي مع فلان صُرعتُ وصُرعتَ معي.

(١) ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران ٣: ٣٠] وقد تقدمت.

(٢) [النساء ٤: ٧٨] وقد تقدمت.

(٣) تقدم البيت برقم ٨٦٣ وتمامه:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها

(٤) تقدمت.

(٥) ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة ١: ١ و٢].

الجماعة إن السكون أصل، وهي لغة الأكثرين، وهم الذين يبتدئون اسماً بهمز الوصل.

العاشر: قولُ بعضهم في ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ من البسملة: إنه وَصَل بنية الوقف فالْتقى ساكنان الميم ولام الحمد[1] فكسرت الميم لالتقائهما. وممن جوز ذلك ابن عطية، ونظيرُ هذا قولُ جماعة منهم المبرد: إن حركة راء «أكبر» من قول المؤذن «الله أكبر، الله أكبر» فتحة، وإنه وصل بنية الوقف، ثم اختلفوا، فقيل: هي حركة الساكنين، وإنما لم يكسروا حفظاً لتفخيم اللام كما في ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾[2] وقيل: هي حركة الهمزة نقلت، وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داعٍ، والصوابُ أن كسرة الميم إعرابية، وأن حركة الراء ضمة إعرابية، وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدَّرج فتنقل حركتها إلا في ندور.

الحادي عشر: قولُ الجماعة في قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُواْ فِي ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ [سبأ: ١٤]: إن فيه حذف مضافين، والمعنى علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم، وهذا معنى حسن، إلا أن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليلُ عليهما، والأولى أنَّ «تبين» بمعنى وَضح، وأن وصلتها بدلُ اشتمال من الجن، أي وضح للناس أن الجن لو كانوا إلخ.

الثاني عشر: قولُ بعضهم في ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ﴾[3]: إن الوقف على «تسمى» هنا أي عيناً مسماة معروفة، وإن ﴿سَلْسَبِيلًا﴾[3] جملة أمرية أي: اسأل طريقاً مُوصلة إليها. ودون هذا في البعد قول آخر: إنه علم مركب كـ«تأبَّطَ شراً»، والأظهر أنه اسم مفردٌ مبالغة في السلسال، كما أن السلسال مبالغة في السَّلِس، ثم يحتمل أنه نكرة، ويحتمل أنه علم منقول وصُرِف لأنه اسم لماء، وتقدمُ ذكر العين لا يوجبُ تأنيثه كما تقول: «هذِهِ وَاسِطٌ» بالصَّرف، ويبعد أن يقال: صرف للتناسب[4] كـ ﴿قَوَارِيرَا۠﴾[3] لاتفاقهم على صرفه.

الثالث عشر: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[5]: إن زهرة حال من الهاء في به أو من «ما»، وإن التنوين حذف للساكنين مثل قوله:

---

(١) ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة ١:١ و٢].

(٢) ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۝٢ ...﴾ [آل عمران ٣:١ و٢].

(٣) ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ۝١٦ وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا ۝١٧ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان ٧٦:١٥ ـ ١٨].

(٤) أي لتناسب الفواصل القرآنية.

(٥) تتمتها ﴿لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [طه ٢٠:١٣١].

٩٥٦ - .... وَلا ذَاكِـرِ الـلّـهَ إلاّ قـلـيـلا[1]

وإن جر الحياة على أنه بدل من «ما»، والصواب أن «زهرة» مفعول بتقدير جعلنا لهم أو آتيناهم، ودليلُ ذلك ذكر التمتيع، أو بتقدير أذم، لأن المقام يقتضيه، أو بتقدير أعني بياناً لـ«ما» أو للضمير، أو بدل من أزواج، إما بتقدير ذوي زهرة، أو على أنهم جُعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة، وقال الفراء: هو تمييز لـ«ما» أو للهاء، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز، وقيل: بدل من «ما»، ورُدَّ بأن «لِنفْتنهم»[2] من صلة «متَّعنا» فيلزم الفصل بين أبعاض الصِّلة بأجنبي، وبأن الموصول لا يتبع قبل كمال صلته، وبأنه لا يقال: «مررت بزيد أخاك» على البدل، لأن العامل في المبدل منه لا يتوجه إليه بنفسه، وقيل: من الهاء، وفيه ما ذكر، وزيادةُ الإبدالِ من العائد، وبعضهم يمنعه بناء على أن المبدل منه في نية الطَّرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير، وقد مرّ أن الزمخشري منَعَ في ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[3] أن يكون بدلاً من الهاء في ﴿أَمَرْتَنِى بِهِۦ﴾ ورددناه عليه[4]، ولو لزم إعطاء منوي الطَّرح حكمَ المطروح لزم إعطاء منوي التأخير حكم المؤخر، فكان يمتنع «ضَرَبَ زَيْداً غُلامُه» ويرد ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[5] والإجماع على جوازه.

تنبيه: وقد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح، فلا حرج على مخرّجه، كقراءة ابن عامر وعاصم ﴿وكذلك نُجِّي المؤمِنين﴾[6] فقيل: الفعل ماض مبني للمفعول، وفيه ضعف من جهات: إسكان آخر الماضي، وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل، وإنابة غير المفعول به مع وجوده، وقيل: مضارع أصله ننجِي بسكون ثانيه، وفيه ضعف، لأن النون عند الجيم تخفى ولا تدغم، وقد زعم قوم أنها أدغمت فيها قليلاً وأن منه أترجّ وإجّاصة وإجّانة، وقيل: مضارع وأصله ننجِّي بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية، ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع «نبّأتُ ونقّبت ونزّلت» ونحوهن إذا ابتدأت بالنون أن تحذف النون الثانية إلا في ندور كقراءة بعضهم ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾[7].

---

(١) صدره «فألقيته غير مستعتب» وهو لأبي الأسود الدؤلي كما في سيبويه ١/ ٨٥ والخزانة ٤/ ٥٥٤، وفيها أن التنوين حذف لضرورة الشعر لا لالتقاء الساكنين كما ذكر ابن هشام. سيتكرر برقم ١١٠٢.

(٢) تقدمت.

(٣) ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ...﴾ [المائدة ٥: ١١٧].

(٤) تقدم ذلك.

(٥) تتمتها ﴿بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ...﴾ [البقرة ٢: ١٢٤].

(٦) ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء ٢١: ٨٨].

(٧) ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَـٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان ٢٥: ٢٥].

الجهة الخامسة: أن يترك بعضَ ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة. ولنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مرتبة على الأبواب ليسهل كَشفُها:

باب المبتدأ

مسألة: يجوز في الضمير المنفصل من نحو: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧ وآل عمران: ٣٥] ثلاثةُ أوجُهٍ: الفصلُ وهو أرجحها، والابتداء وهو أضعفها، ويختص بلغة تميم، والتوكيد.

مسألة: يجوز في الاسم المفتتح به من نحو: قوله: «هذَا أكرَمتُه» الابتداءُ والمفعولية، ومثله «كَمْ رَجُلٍ لقيته» و «منْ أكرمته؟» لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخراً، ومثلهما «رُبَّ رجُل صَالحٍ لَقيته».

مسألة: يجوز في المرفوع من نحو: ﴿أفي اللّهِ شَكٌّ﴾[١] و «ما في الدّارِ زَيْد» الابتدائيةُ والفاعليةُ، وهي أرجح لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، ومثله كلمتا ﴿غُرَفَةٌ﴾[٢] في سورة الزمر، لأن الظرف الأول: معتمد على المخبر عنه، والثاني: على الموصوف، إذ «الغرف» الأولى موصوفة بما بعدها، وكذا «نار» في قول الخنساء:

٩٥٧- .... كـأنّـهُ عَـلَـمٌ فـي رأسِـهِ نـارُ[٣]

ومثْله الاسم التالي للوصف في نحو: «زَيْدٌ قائمٌ أبوه» و «أقائم زَيْد» لما ذكرنا ولأن الأب إذا قدر فاعلاً كان خبر زيد مفرداً، وهو الأصل في الخبر، ومثله ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩] لأن الأصل في الصفة الإفراد، فإن قلت: «أقائم أنت» فكذلك عند البصريين، وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية، ووافقهم ابن الحاجب، ووهم إذ نقل في أماليه الإجماع على ذلك، وحجتهم أن المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلاً عنه، لا يقال: «قام أنا» والجواب أنه إنما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه، لأنه يكون معه مستتراً، بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزاً كـ«قمتُ أو قمتَ»، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل، فلذلك احتمل معه الفصلَ، ولأن المرفوع بالوصف سدَّ في اللفظ مسدَّ واجب الفصل وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل، ومما يقطع به على بُطلان مذهبهم قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى﴾[٤] وقولُ الشاعر:

---

(١) ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ ...﴾ [إبراهيم ١٤: ١٠].

(٢) ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ...﴾ [الزمر ٣٩: ٢٠].

(٣) صدره «وإن صخراً لتأتم الهداة به» ديوانها ص٢٧. صخر: أخوها، العلم: الجبل.

(٤) تتمتها ﴿يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ...﴾ [مريم ١٩: ٤٦].

٩٥٨ ـ خليليّ ما وافٍ بعهديَ أنتما ....[1]

فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤدّ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي، والقولُ بذلك في البيت مؤدّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد، ويجوز في نحو: «ما في الدار زيدٌ» وجه ثالث عند ابن عصفور، ونقله عن أكثر البصريين، وهو أن يكون المرفوع اسماً لـ«ما» الحجازية، والظرف في موضع نصب على الخبرية، والمشهورُ وجوبُ بطلانِ العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفاً.

مسألة: يجوز في نحو: «أخوه» من قولك: «زيدٌ ضُربَ في الدار أخُوهُ» أن يكون فاعلاً بالظرف، لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر في «ضُربَ»، وأن يكون نائباً عن فاعل ضُربَ على تقديره خالياً من الضمير، وأن يكون مبتدأ خبره الظرف[2] والجملة حال، والفراء والزمخشري يَريانِ هذا الوجه شاذاً رديئاً، لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو، ويوجبان الفاعلية في نحو: «جاء زيدٌ عليه جبة» وليس كما زعما، والأوجهُ الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[3] قيل: وإذا قرىء بتشديد قتل لزم ارتفاع ربيون بالفعل، يعني لأن التكثير لا ينصرف إلى الواحد، وليس بشيء، لأن النبي هنا متعددٌ لا واحد بدليل كأيِّن، وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها.

مسألة: «زيدٌ نِعْمَ الرجُل» يتعين في زيد الابتداء، و «نعم الرجل زيد» قيل: كذلك، وعليهما فالرابط العموم، أو إعادة المبتدأ بمعناه، على الخلاف في الألف واللام للجنس هي أم للعهد، وقيل: يجوز أيضاً أن يكون خبراً لمحذوفٍ وجوباً، أي الممدوحُ زيدٌ، وقال ابن عصفور: يجوز فيه ثالث وهو أن يكون مبتدأ حذف خبره وجوباً، أي زيد الممدوح، ورُدّ بأنه لم يسدّ شيء مسدّه.

مسألة: «حبذا زيد» يحتمل زيد ـ على القول بأنّ «حبَّ» فعل و«ذا» فاعل ـ أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بـ«حبذا»، والرابط الإشارة، وأن يكون خبراً لمحذوف، ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأ حذف خبره، ولم يقل به هنا، لأنه يرى أن «حبذا» اسم، وقيل: بدل من «ذا»، ويرده أنه لا يحل محل الأول، وأنه لا يجوز الاستغناء عنه، وقيل: عطف بيان، ويرده قوله:

---

(١) تمامه «إذا لم تكونا لي على من أقاطع» ولا يعرف له قائل.

(٢) والمضروب حينئذٍ: زيد.

(٣) ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا ٱسْتَكَانُوا وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣: ١٤٦].

٩٥٩ - وحبذا نفحاتٌ مِن يمانيةٍ ....[1]

ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق، وإذا قيل: حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ وزيد: خبر، أو بالعكس عندَ مَنْ يجيز في قولك: «زيدٌ الفاضلُ» وجهين وإذا قيل: بأن «حبذا» كله فعل فـ«زيد»: فاعل، وهذا أضعف ما قيل، لجواز حذف المخصوص كقوله:

٩٦٠ - ألا حبَّذا لولا الحياءُ وربما منحتُ الهوى ما ليسَ بالمتقاربِ[2]

والفاعل لا يحذف.

مسألة: يجوز في نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] ابتدائية كل منهما وخبرية الآخر، أي شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثلُ من غيره.

باب كان وما جرى مَجْراها

مسألة: يجوز في كان من نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾[3] ونحو: «زيد كانَ له مال» نقصان كان، وتمامها، وزيادتها وهو أضعفها، قال ابن عصفور: بابُ زيادتها الشِّعرُ، والظرفُ متعلق بها على التمام، وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة، ومنصوب على النقصان، إلا إن قدرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع لأنه خبر المبتدأ.

مسألة: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١] يحتمل في كان الأوجه الثلاثة، إلا أن الناقصة لا تكون شأنية، لأجل الاستفهام، ولتقدم الخبر، وكيف: حال على التمام، وخبر لكان على النقصان، وللمبتدأ على الزيادة.

مسألة: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[4] تحتمل «كان» الأوجه الثلاثة، فعلى الناقصة: الخبرُ إما لبشر، و«وحياً» استثناء مفرغ من الأحوال، فمعناه موحياً أو مُوحىً، أو من وراء حجاب، بتقدير: أو موصّلاً ذلك من وراء حجاب، وأو يرسل بتقدير أو إرسالاً، أي أو ذا إرسال، وإما وحياً والتفريغُ في الأخبار، أي ما كان تكليمهم إلا إيحاءً أو إيصالاً من وراء حجاب أو إرسالاً، وجُعل ذلك تكليماً على حذف مضاف، و «لبشر» على هذا تبيين، وعلى التمام والزيادة فالتفريغُ في الأحوال المقدرة في الضمير المستتر في «لبشر».

---

(١) تمامه «تأتيك من قبل الريان أحيانا» ديوان جرير ص٥٩٦، يمانية: رياح الجنوب، الريان: جبل.

(٢) قائله مرار بن مياس أو مرداس بن هماس، انظر معجم الشعراء ٤٤٥ وهامش الخزانة ٤/ ٢٤ ومعناه: ألا حبذا ذكر الأحبة لولا حيائي من ذلك وربما منحت قلبي من ليس ينصفني.

(٣) تتمتها ﴿أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق ٥٠: ٣٧].

(٤) تتمتها ﴿فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى ٤٢: ٥١].

مسألة: «أينَ كانَ زيد قائماً» يحتمل الأوجه الثلاثة، وعلى النقصان فالخبر إما قائماً و«أين» ظرف له، أو «أين» فيتعلق بمحذوف و«قائماً» حال، وعلى الزيادة والتمام فـ«قائماً» حال، و«أين» ظرف له، ويجوز كونه ظرفاً لكان إن قدرت تامة.

مسألة: يجوز في نحو: «زيد عسى أن يقوم» نقصانُ عسى فاسمها مستتر، وتمامها فأنْ والفعل مرفوعُ المحل بها.

مسألة: يجوز الوجهان في «عسى أن يقوم زيد» فعلى النقصان «زيد» اسمها وفي «يقوم» ضميره، وعلى التمام لا إضمار، وكل شيء في محله، ويتعين التمام في نحو: «عسى أن يقوم زيد في الدار» و ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] لئلا يلزم فصل صلة أنْ من **معمولها بالأجنبي وهو اسم عسى.**

مسألة: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾[1] تحتمل «ما» الحجازية والتميمية، وأوجب الفارسيُّ والزمخشري الحجازية ظناً أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر، وإنما المقتضي نفيه، لامتناع الباء في «كان زيد قائماً» وجوازها في:

٩٦١ - ....لم أكنْ بأعجلهم...............[2]

وفي «ما إن زيد بقائم».

مسألة: «لا رجُل ولا امرأة في الدار» إن رفعت الاسمين فهما مبتدءان على الأرجح، أو اسمان لـ «لا» الحجازية، فإن قلت: «لا زيدٌ ولا عمروٌ في الدار» تعين الأول، لأن «لا» إنما تعمل في النكرات، فإن قلت: «لا رجُل في الدار» تعين الثاني، لأن «لا» إذا لم تتكرر يجب أن تعمل، ونحو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾[3] إن فتحتَ الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه، ولواحد عند غيره، ويقدر للآخرين ظرفان، لأن «لا» المركبة عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمول واحد، فكيف عوامل؟ وإن رفعتَ الأولين فإن قدرت «لا» معهما حجازية تعين عند الجميع إضمار خبرين إن قدرت «لا» الثانية كالأولى وخبراً واحداً إن قدرتها مؤكدة لها وقدرت الرفع بالعطف، وإنما وجب التقدير في الوجهين لاختلاف خبريّ الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع، فلا يكون خبر واحد لهما، وإن قدرت الرفع بالابتداء

---

(١) تتمتها ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام ٦: ١٣٢ وهود ١١: ١٢٣ والنمل ٢٧: ٩٣].

(٢) تمام البيت:

«وإن مُدت الأيدي إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم إذ أجشعُ القوم أعجلُ»

وهو من لامية العرب للشنفرى الأزدي. ابن عقيل ١/ ١٢٨.

(٣) ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ ...﴾ [البقرة ٢: ١٩٧].

فيهما ـ على أنهما مهملتان ـ قدرت عند غير سيبويه خبراً واحداً للأولين أو للثالث كما تقدر في «زيد وعمرو قائم» خبراً للأول أو للثاني، ولم يحتج لذلك عند سيبويه.

باب المنصوبات المتشابهة

ما يحتمل المصدرية والمفعولية ـ من ذلك نحو: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧]، ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤] أي ظلماً مّا أو خيراً مّا، أي لا يُنقصونه مثل ﴿وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾ [الكهف: ٣٣] ومن ذلك ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾[١] أي نقصاً أو خيراً، وأما ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾[٢] فمصدر، لاستيفاء ضرَّ مفعوله، وأما ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾[٣] «فشيء» قبل ارتفاعه مصدر أيضاً، لا مفعول به، لأن «عفا» لا يتعدّى.

ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية ـ من ذلك «سرتُ طويلاً» أي سيراً طويلاً، أو زمناً طويلاً، أو سرتُه طويلاً، ومنه ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١] أي إزلافاً غير بعيد أو زمناً غير بعيد، أو أزلفته الجنة ـ أي الإزلاف ـ في حالة كونه غير بعيد، إلا أن هذه الحال مؤكدة، وقد يجعل حالاً من الجنة فالأصل غير بعيدة، وهي أيضاً حال مؤكدة، ويكون التذكير على هذا مثله في ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[٤].

ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية ـ «جاء زيد ركضاً» أي يركضُ ركضاً، أو عامله «جاء» على حد «قعدت جلوساً» أو التقدير جاء راكضاً، وهو قول سيبويه، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾[٥] فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره.

ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله ـ من ذلك ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[٦] أي فتخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد إلا فيما استثنى، أو خائفينِ وطامعينِ، أو لأجل الخوف والطمع، فإن قلنا: «لا يشترط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلِّلِ» وهو اختيار ابن خروف، فواضح، وإن قيل: باشتراطه فوجهه أنَّ «يريكم» بمعنى يجعلكم ترون، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة، أو الأصل إخافة وإطماعاً، وحذف الزوائد.

---

(١) ﴿... إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا ...﴾ [التوبة ٩: ٤].
(٢) ﴿إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ...﴾ [التوبة ٩: ٣٩].
(٣) تتمتها ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة ٢: ١٧٨].
(٤) ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى ٤٢: ١٧].
(٥) ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا ...﴾ [فصلت ٤١: ١١].
(٦) ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ...﴾ [الرعد ١٣: ١٢].

وتقول: «جاء زيد رغبةً» أي يرغبُ رغبة، أو مجيءَ رغبةٍ، أو راغباً، أو للرغبة، وابن مالك يمنع الأول، لما مر، وابن الحاجب يمنع الثاني، لأنه يؤدي إلى إخراج الأبواب عن حقائقها، إذ يصح في «ضربتُه يومَ الجمعةِ» أنْ يقدر ضربَ يوم الجمعة، قلت: وهو حذف بلا دليل، إذ لم تدع إليه ضرورة، وقال المتنبي:

٩٦٢ - أبلى الهوى أسفاً يومَ النَّوى بدني ....(١)

والتقدير آسَفُ أسفاً، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به، أو إبلاء أسفٍ، أو لأجل الأسف، فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا إشكال، وأما من اشترطه فهو على إسقاط «لام» العلة توسعاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾(٢) أو الاتحاد موجود تقديراً، إما على أن الفعل المعلَّلَ مطاوع أبلى محذوفاً، أي فبليتُ أسفاً، ولا تقدر فبليَ بدني، لأن الاختلاف حاصل، إذ الأسفُ فعلُ النفسِ لا البدن، أو لأن الهوى لما حصل بتسببه كان كأنه قال: «أبليت بالهوى بدني».

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه - نحو: «أكرمتَكَ وزيداً» يجوز كونه عطفاً على المفعول به وكونه مفعولاً معه، ونحو: «أكرمتُكَ وهذا» يحتملهما وكونه معطوفاً على الفاعل، لحصول الفصلِ بالمفعول، وقد أجيز في «حسبُكَ وزيداً درهمٌ» كونُ «زيد» مفعولاً معه، وكونه مفعولاً به بإضمار يُحسِب، وهو الصحيح، لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به؛ ويجوز جره، فقيل: بالعطف، وقيل: بإضمار حسب أخرى وهو الصواب، ورفعُهُ بتقدير حسب فحذفت وخلَفها المضاف إليه ورَووْا بالأوجه الثلاثة قوله:

٩٦٣ - إذا كانتِ الهيْجاءُ وانشقَّتِ العصا فحسبُكَ والضحَّاكُ سيفٌ مهنَّدُ(٣)

باب الاستثناء

يجوز في نحو: «ما ضربتُ أحَداً إلاّ زيْداً» كونُ زيد بدلاً من المستثنى منه، وهو أرْجحُها، وكونه منصوباً على الاستثناء، وكونُ إلا وما بعدها نعتاً، وهو أضعفها، ومثله «ليس زَيدٌ شيئاً إلا شيئاً لا يُعبأ بِهِ» فإن جئت بـ «ما» مكان «ليس» بطل كونُه بدلاً، لأنها لا تعمل في الموجب(٤).

مسألة: يجوز في نحو: «قامَ القومُ حاشاكَ، وحاشاه» كون الضمير منصوباً، وكونه

---

(١) تمامه «وفرق الهجر بين الجفن والوسن» شرح الديوان ٢/٤٣٣.

(٢) ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ * الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [هود ١١:١٨ و١٩] أي يبغون لها عوجاً.

(٣) لم نقف على قائله. «كانت» فعل تام. الهيجاء: الحرب. انشقت العصا: تفرقت الجماعة.

(٤) بيان ذلك أن نفى «ما» انتقض بـ «إلاّ» فبطل عملها. إذ لا يقال «ما زيد إلاّ شيئاً» بل: ما زيد إلاّ شيء.

مجروراً، فإن قلت: «حاشاي» تعين الجر، أو «حَاشاني» تعين النصب، وكذا القول في خَلا وعَدا.

مسألة: يجوز في نحو: «ما أحدٌ يقولُ ذلكَ إلاّ زيد» كون زيد بدلاً من أحد وهو المختار وكونه بدلاً من ضميره، وأن ينصب على الاستثناء، فارتفاعُه من وجهين، وانتصابه من وجه، فإن قلت: «ما رأيت أحداً يقولُ ذلك إلا زيد» فبالعكس[1]، ومن مجيئه مرفوعاً قوله:

٩٦٤ ـ في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها[2]

و «على» هنا بمعنى «عنْ»، أو ضمّن يحكي معنى «يَنِمُّ أو يُشنع».

ما يحتمل الحالية والتمييز ـ من ذلك «كَرُمَ زَيْدٌ ضيْفاً» **إن قدرت أن الضيف غيرُ زيدٍ فهو تمييز محول عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليهِ مِنْ، وإنْ قُدِّر نفْسَه احتملِ الحال والتمييز، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخالُ مِنْ، ومن ذلك «هذا خاتمٌ حَديداً» والأرجح التمييز للسلامة به من جمود الحال، ولزومها، أي عدم انتقالها، ووقوعها من نكرةٍ، وخيرٌ منهما الخفضُ بالإضافة.**

من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول ـ **نحو: «ضَرَبْتُ زَيْداً ضَاحِكاً»** ونحو: **﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾**[3] **وتجويز الزمخشري الوجهين في ﴿ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾**[4] **وهمٌ، لأن كافة مختص بمن يعقل، ووهمُهُ في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾**[5] إذ قدّر «كافة» نعتاً لمصدر محذوف ـ أي إرسالة كافة ـ أشد، لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عما التزم فيه من الحالية، ووهمُه في خطبة المفصَّل إذ قال: «محيطٌ بكافةِ الأبوابِ» أشدُّ وأشدُّ، لإخراجه إياه عن النصب البتة.

من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين ـ نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾[6] يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة، وعلى الأول فيجوز «ها قائماً ذا زيد» قال:

٩٦٥ ـ هَا بيِّناً ذَا صَرِيحُ النُّصحِ فاصْغ لهُ ....[7]

وعلى الثاني يمتنع، وأما التقديم عليهما معاً فيمتنع على كل تقدير.

---

(١) ارتفاعه من وجه واحد هو إبداله من فاعل «يقول». وانتصابه من وجهين.

(٢) تقدم برقم ٢٤٧ وسيتكرر برقم ١١٤٣.

(٣) تتمتها ﴿كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ...﴾ [التوبة ٩: ٣٦].

(٤) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً ...﴾ [البقرة ٢: ٢٠٨].

(٥) تتمتها ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا ...﴾ [سبأ ٣٤: ٢٨].

(٦) ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ...﴾ [هود ١١: ٧٢].

(٧) تمامه «وطعْ فطاعةُ مُهْدٍ نصحَه رشدُ» ولم نقف على قائله. سيتكرر برقم ١١٢٠.

من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل ـ نحو: «جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً» فالتعدد على أن يكون عاملهما جاء، وصاحبهما زيد، والتداخل على أن الأولى من زيد وعاملها جاء، والثانية من ضمير الأولى وهي العامل، وذلك واجب عند مَنْ منَعَ تعدد الحال، وأما «لقيتُه مُصْعِداً مُنْحدِراً» فمن التعدد، لكن مع اختلاف الصاحب، ويستحيل التداخل، ويجب كون الأولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلاً للفَصْلِ، ولا يحمل على العكس إلا بدليل كقوله:

٩٦٦ ـ خَرَجْتُ بِها أمْشي تَجُرُّ وراءَنا ....(١)

ومن الأول قولُه:

٩٦٧ ـ عَهِدْتُ سُعادَ ذاتَ هَوَى مُعَنًّى فَزِدْتُ، وعادَ سُلْواناً هَواهَا(٢)

باب إعراب الفعل

مسألة: «ما تأتينا فتحدثنا» لك رفع تحدث على العطف فيكون شريكاً في النفي، أو الاستئناف فتكون مثبتاً، أي فأنت تحدثنا الآن بدلاً عن ذلك، ونصبه بإضمار «أن»، وله معنيان: نفي السبب فينتفي المسبب، ونفي الثاني فقط، فإن جئت بـ «لَنْ» مكانَ «ما» فللنصب وجهان: إضمار «أنْ» والعطف، وللرفع وجه وهو القطع، وإن جئت بـ «لم» فللنصب وجه وهو إضمار «أنْ»، وللرفع وجه وهو الاستئناف ولك الجزم بالعطف، فإن قلت: «ما أنت آتٍ فتحدثنا» فلا جزم ولا رفع بالعطف، لعدم تقدم الفعل، وإنما هو على القَطْع.

مسألة: «هَلْ تأتيني فأكرمك» الرفع على وجهين، والنصب على الإضمار، و «هل زيد أخوك فتكرمه» لا يرفع على العطف، بل على الاستئناف، و «هل لك التفات إليه فتكرمه» الرفع على الاستئناف، والنصب إما على الجواب أو على العطف على التفات، وإضمارُ «أنْ» واجبٌ على الأول وجائز على الثاني، وكالمثال سواء ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾(٣) إن سُلِّم كون «لو» للتمني.

مسألة: «ليتني أجدُ مالاً فأنفق منه» الرفع على وجهين، والنصب على إضمار «أنْ»، و «ليت لي مالاً فأنفق منه» يمتنع الرفع على العطف.

مسألة: «لِيقُمْ زَيْدٌ فَنُكْرِمهُ» الرفعُ على القطع، والجزم بالعطف والنصب على الإضمار.

---

(١) تمامه «على أثرينا ذيل مرط مرحّل» وهو من معلقة امرىء القيس. الديوان ١٤٩ وشرح الزوزني ٩٦. المرط: كساء. مرحل: منقش.

(٢) مجهول القائل.

(٣) تتمتها ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء ٢٦:١٠٢].

مسألة: نحو: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ﴾(١) يحتمل الجزم بالعطف، والنصب على الإضمار، مثل ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾(٢) ونحو: ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] يحتمل «تتقوا» الجزم بالعطف، وهو الراجح، والنصب بإضمار «أنْ» على حد قوله:

٩٦٨ ـ ومَنْ يقتربْ مِنَّا ويخْضعَ نُؤْوِه ....(٣)

باب الموصول

مسألة: يجوز في نحو: «ماذا صَنَعْتَ، وماذا صنعته» ما مضى شرحه(٤)، وقوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥] ماذا: مفعول مطلق، لا مفعول به، لأن أجاب لا يتعدى إلى الثاني بنفسه بل بالباء، وإسقاط الجار ليس بقياس، ولا يكون «ماذا» مبتدأ وخبراً، لأن التقدير حينئذٍ: «ما الذي أجبتم به»، ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه، والأكثرُ في نحو: «مَنْ ذا لقيتَ» كونُ «ذا» للإشارة خبراً، و «لقيت»: جملة حالية، ويقلُّ كون «ذا» موصولة، و«لقيت» صلة، وبعضهم لا يجيزه، ومن الكثير ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ﴾(٥) إذ لا يدخل موصول على موصول إلا شاذاً كقراءة زيد بن علي ﴿وَٱلَّذِينَ مَنْ قَبْلَكُمْ﴾(٦) بفتح الميم واللام.

مسألة: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] «ما» مصدرية، أي بالأمر، أو موصول اسمي أي بالذي تؤمره على حد قولهم:

٩٦٩ ـ أمرتُك الخيرَ.................................(٧)

وأما من قال: «أمرتك بكذا» وهو الأكثرُ فيشكل، لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضاً بمثله معنى ومتعلقاً نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾(٨) أي منه، وقد يقال: إن «اصدع» بمعنى اؤمُر، وأما ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ﴾(٩) في الأعراف فيحتمل أن يكون الأصل بما كذبوه فلا إشكال، أو بما كذبوا به، ويؤيده التصريح به

---

(١) تتمتها ﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ...﴾ [يوسف ١٢: ١٠٩].
(٢) تتمتها ﴿يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ...﴾ [الحج ٢٢: ٤٦].
(٣) مجهول القائل وتمامه «ولا يخش ظلماً ما أقام ولا هضما» وهو في ابن عقيل ٢/ ١٣٤.
(٤) انظر فصل «ماذا».
(٥) تتمتها ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة ٢: ٢٥٥].
(٦) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة ٢: ٢١] وتقدمت.
(٧) تقدم برقم ٥٩٤.
(٨) ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٣٣].
(٩) ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ مِن قَبْلُ﴾ [الأعراف ٧: ١٠١].

في سورة يونس[١]، وإنما جاز مع اختلاف المتعلق، لأن ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ بمنزلة كذبوا في المعنى، وأما ﴿ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾[٢] فقيل: «الذي» مصدرية، أي ذلك تبشير الله، وقيل: الأصل يبشر به، ثم حذف الجار توسعاً فانتصب الضمير ثم حذف.

مسألة: يجوز في نحو: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾[٣] كونُ الذي موصولاً اسمياً فيحتاج إلى تقدير عائد، أي زيادة على العلم الذي أحسنه، وكونُه موصولاً حرفياً، فلا يحتاج لعائد، أي تماماً على إحسانه، وكونُه نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة، ويكون «أحسن» حينئذ اسمَ تفضيلٍ، لا فعلاً ماضياً، وفتحته إعراب لا بناء، وهي علامة الجر، وهذان الوجهان كوفيان، وبعض البصريين يوافق على الثاني.

مسألة: نحو: «أعجبني ما صنعت» يجوز فيه كونُ «ما» بمعنى «الذي»، وكونُها نكرة موصوفة، وعليهما فالعائد محذوف، وكونها مصدرية فلا عائد، ونحو: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[٤] يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية، لأن المعاني لا ينفق منها، وكذا ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾[٥] فإن ذهبت إلى تأويل «ما تحبون» و «ما رزقناهم» بالحبّ والرزق وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق فقد تعسَّفتَ عن غير مُحوج إلى ذلك، وقال أبو حيان: لم يثبت مجيء «ما» نكرة موصوفة، ولا دليل في «مررتُ بما مُعجبٍ لك» لاحتمال الزيادة، ولو ثبت نحو: «سرَّني ما مُعجب لك» لثبت ذلك، انتهى. ولا أعلمهم زادوا «ما» بعد الباء إلا ومعناها السببية، نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٩].

مسألة: إذا قلت: «أعجبني مَنْ جاءكَ» احتمل كون مَنْ موصولة أو موصوفة، وقد جُوِّزا في ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾[٦] وضعّف أبو البقاء الموصولة، لأنها تتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى على الإبهام، وأجيب بأنها نزلت في عبد الله بن أبيّ[٧] وأصحابه.

---

(١) ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِن بَعْدِهِ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِن قَبْلُ﴾ [يونس ١٠: ٧٤].

(٢) ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ لَهُم مَّا يَشَاءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ * ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ...﴾ [الشورى ٤٢: ٢٣].

(٣) ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام ٦: ١٥٤] وقد تقدمت.

(٤) ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ...﴾ [آل عمران ٣: ٩٢].

(٥) [البقرة ٢: ٣ والأنفال ٨: ٣ والحج ٢٢: ٣٥...] إلخ.

(٦) ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة ٢: ٨].

(٧) عرف بابن سلول، أظهر إسلامه بعد بدر وكان رأس المنافقين ومات ٩هـ.

باب التوابع

مسألة: نحو: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾[(١)] يحتمل بدل الكل من الكل، وعطف البيان، ومثله ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾[(٢)] فيمن فتح الهمزة، ويحتمل هذا تقديرَ مبتدأ أيضاً، أي هي أنَّا دمرناهم.

مسألة: نحو: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] يجوز فيه كونُ «الأعلى» صفة للاسم أو صفة للرب، وأما نحو: «جاءني غُلامُ زيدٍ الظريف» فالصفة للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل، لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته وعكسه.

٩٧٠ - وكــلُّ فــتــىً يــتــقِّــي فــائــزٌ[(٣)]

فالصفة للمضاف إليه، لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم، لا للحكم عليه، ولذلك ضعف قوله:

٩٧١ - وكــلُّ أخٍ مُــفــارِقــهُ أخــوهُ لــعــمــرُ أبــيــكَ إلاّ الــفــرقــدانِ[(٤)]

مسألة: نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾[(٥)] و «مررت بالرجل الذي فعلَ» يجوز في الموصول أن يكون تابعاً أو بإضمار أعني أو أمدح أو هو، وعلى التبعية فهو نعت لا بدل إلا إذا تعذر، نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا﴾[(٦)] لأن النكرة لا توصف بالمعرفة.

باب حروف الجرّ

مسألة: نحو: «زيدٌ كعمرٍو» تحتمل الكافُ فيه عند المعربين الحرفيةَ فتتعلق باستقرار، وقيل: لا تتعلق.

والاسميةَ فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جر بالإضافة ولا تقدير بالاتفاق.

ونحو: «جاء الذي كزيد» تتعين الحرفية، لأن الوصلَ بالمتضايفين ممتنع.

مسألة: «زيدٌ على السطحِ» يحتمل «على» الوجهين[(٧)]، وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف.

---

(١) [الأعراف ٧: ١٢١ و١٢٢ والشعراء ٢٦: ٤٦ و٤٧].
(٢) تتمتها ﴿وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النمل ٢٧: ٥١].
(٣) هذا شطر من البحر المتقارب لم نقف له على تتمة ولا قائل.
(٤) تقدم برقم ١١٤.
(٥) ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ...﴾ [البقرة ٢: ٢ و٣].
(٦) ﴿... ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة ١٠٤: ١ و٢].
(٧) في شرح الأمير: لأن «على» إما حرف جر، أو ظرف.

مسألة: قيل في نحو: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝١ وَاللَّيْلِ﴾[١]: إن الواو تحتمل العاطفة والقسمية، والصوابُ الأول، وإلا لاحتاج كل إلى الجواب، ومما يوضحه الفاء في أوائل سورتي المرسلات[٢] والنازعات[٣].

باب في مسائل مفردة

مسألة: نحو: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾[٤] فيمن فتح الباء يحتمل كونُ النائب عن الفاعل الظرف الأول ـ وهو الأولى ـ أو الثاني أو الثالث، ونحو: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ [الزمر: ٦٨] النائب الظرف أو الوصف، وفي هذا ضعف، لضعف قولهم: «سيرَ عليهِ طويلٌ».

مسألة: «تجلَّى الشمسُ» يحتمل كون تجلى ماضياً تُركت التاء من آخره لمجازية التأنيث، وكونه مضارعاً أصله تتجلَّى ثم حذفت إحدى التاءين على حد قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾[٥] ولا يجوز في هذا كونه ماضياً، وإلا لقيل: «تلظَّتْ»، لأن التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميراً متصلاً، وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الأول تعلم فساد قول من استدل على جواز نحو: «قامَ هندٌ» في الشعر بقوله:

٩٧٢ - تـمـنَّـى ابـنـتـايَ أنْ يـعـيـشَ أبُـوهـمـا .... [٦]

لجواز أن يكون أصله تتمنَّى.

الجهة السادسة: ألاَّ يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإن العرب يشترطون في بابٍ شيئاً ويشترطون في آخرَ نقيضَ ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعربُ اختلطت عليه الأبوابُ والشرائطُ.

فلنورد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين:

النوع الأول: اشتراطهم الجمودَ لعطف البيان، والاشتقاق للنعت.

---

(١) تتمتها ﴿إِذَا سَجَىٰ...﴾ [الضحى ٩٣: ١].

(٢) ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ۝١ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا ۝٢ ...﴾ [المرسلات ٧٧: ١ و٢].

(٣) ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ۝١ وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا ۝٢ وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا ۝٣ فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا﴾ [النازعات ٧٩: ١ ـ ٤].

(٤) ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ...﴾ [النور ٢٤: ٣٦] وقد تقدمت..

(٥) ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل ٩٢: ١٤].

(٦) تمامه «وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر» قاله لبيد بن ربيعة وهو في ديوانه ٢١٣ وفي الخزانة ٤/ ٤٢٤ و٢/ ٢١٩ وانظر شرح المعلقات للزوزني ص٢٠١. ومعنى الشطر الثاني: لم يخلد أحد من ربيعة أو مضر قبلي فلا بد أن يدركني الموت كما أدركهم. سيتكرر برقم ١١٢٩.

ومن الوهم في الأول قولُ الزمخشري في ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾(١) إنهما عطفا بيان، والصوابُ أنهما نعتان، وقد يجاب بأنهما أجريا مجرى الجوامد، إذ يستعملان غير جاريين على موصوفٍ وتجري عليهما الصفاتُ، نحو: قولنا: «إلٰهٌ واحدٌ وملكٌ عظيم».

ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو: «مررتُ بهذا الرَّجُلِ» إن الرجل نعت، قال ابن مالك: أكثر المتأخرين يقلّد بعضهم بعضاً في ذلك، والحامل لهم عليه توهمُهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخصَّ من متبوعه، وليس كذلك، فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يمتنع كونُ المنعوت أخص من النعت، وقد هُديَ ابن السِّيد إلى الحق في المسألة فجعل ذلك عطفاً لا نعتاً، وكذا ابن جني، اهـ. قلت: وكذا الزجاج والسهيلي، قال السهيلي: «وأما تسمية سيبويه له نعتاً فتسامح، كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة» وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان، ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبين وهو جامد، والنعت دون المنعوت أو مساوٍ له وهو مشتق أو في تأويله، فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بياناً ونعتاً؟ وأجاب بأنه إذا قدر نعتاً فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك: الحاضر أو المشار إليه، وإذا قدر بياناً فاللام لتعريف الحضور، فيساوي الإشارة بذلك ويزيد عليها بإفادته الجنس المعين فكان أخص، قال: وهذا معنى قول سيبويه اهـ. وفيما قاله نظر، لأن الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً كـ «مررتُ بزيدٍ هذا» فأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه، وإنما هو معنى ما قبله، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيراً له؟

وقال الزمخشري في ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾(٢): يجوز كونَ اسم الله تعالى صفة للإشارة أو بياناً، و «ربكم» الخبر، فجوز في الشيء الواحد البيان والصفة، وجوز كون العَلَم نعتاً، وإنما العلم يُنعت ولا ينعت به، وجوز نعت الإشارة بما ليس معرفاً بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه.

النوع الثاني: اشتراطهم التعريفَ لعطف البيان ولنعت المعرفة، والتنكيرَ للحال والتمييز، وأفعلَ مِنْ، ونعتِ النكرة.

ومن الوهم في الأول قولُ جماعة في صديد من ﴿مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾(٣) وفي طعَام مساكِين من ﴿كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾(٤) فيمن نوّن كفارة: إنهما عطْفا بيانٍ، وهذا إنما هو معترض على قول

---

(١) ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس ١١٤: ١ ـ ٣].

(٢) [الأنعام ٦: ١٠٢ ويونس ١٠: ٣ وفاطر ٣٥: ١٣...] إلخ.

(٣) ﴿...وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم ١٤: ١٦].

(٤) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ...﴾ [المائدة ٥: ٩٥].

البصريين ومنْ وافقهم، فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً، وأما الكوفيون فَيرَوْنَ أن عطف البيان في الجوامدِ كالنعت في المشتقّات، فيكون في المعارف والنكرات، وقولُ بعضهم في «ناقع» من قول النابغة:

٩٧٣ ـ .... مِنَ الرُّقْشِ في أنيابِها السمُّ ناقعُ[1]

إنه نعت للسم، والصواب أنه خبر للسم، والظرف متعلق به، أو خبر ثان.

وليس من ذلك قولُ الزمخشري في ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[2]، إنه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى في أوائل سورة المؤمن، وإن كان من باب الصفة المشبهة، وإضافتها لا تكون إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ معناه شديد عقابُه، ولهذا قالوا: كل شيء إضافته غيرُ محْضة فإنه يجوز أن تصير إضافته محضة، إلا الصفة المشبهة، لأنه جعَله على تقدير «ال»، وجعل سبب حذفها إرادة الازدواج، وأجاز وصفيَّتَهُ أيضاً أبو البقاء، لكن على أن «شديداً» بمعنى مشدد كما أن الأذِينَ في معنى المؤذِّن، فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل، والذي قدَّمه الزمخشريُّ أنه وجميع ما قبله أبدال، أما أنه بدل فلتنكيره، وكذا المضافان قبله وإن كانا من باب اسم الفاعل، لأن المراد بهما المستقبل وأما البواقي فللتناسب، وردَّ على الزجاج في جعْله ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ بدلاً وما قبله صفات، وقال: في جعله بدلاً وحده من بين الصفات نبُوٌّ ظاهر.

ومن ذلك[3] قولُ الجاحظِ[4] في بيت الأعشى:

٩٧٤ ـ وَلَسْتَ بالأكثرِ منهُمْ حصىً ....[5]

إنه يُبطل قولَ النحويين (لا تجتمع «ال ومِنْ» في اسم التفضيل) فجعل كلا من «ال ومن» معتدّاً به جارياً على ظاهره، والصوابُ أن تقدر «ال» زائدة، أو معرفة و«من» متعلقة بـ«أكثر» منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور أو بالمذكور على أنها بمنزلتها في قولك: «أنتَ منهُمُ الفارِسُ البطَلُ» أي أنت من

---

(١) صدره «فبت كأني ساورتني ضئيلة» ديوان النابغة الذبياني ١١٠ وسيبويه ١/ ٢٦١، ساورتني: واثبتني، ضئيلة: حية دقيقة. الرقش: جمع رقشاء وهي الحية المنقطة، ومن القصيدة نفسها الشواهد ٧٢٦ و٩١٠ و٩١٤.

(٢) ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [غافر ٤٠: ١ ـ ٣].

(٣) نبه الأمير في حاشيته أن الصواب: «ومن الوهم في الثاني ـ أي ما اشترط فيه التنكير ـ قول الجاحظ وقول مكي» ومثله في حاشية الدسوقي وحواشي المخطوطة الأولى.

(٤) هو أبو عثمان عمرو بن بحر (ـ ٢٥٥هـ) اشتهر بأسلوبه وسعة ثقافته، له كتب كثيرة أشهرها البيان والتبيين، والحيوان.

(٥) تمامه «وإنما العزة للكاثر» ديوان الأعشى ١٤٣، ابن عقيل ٢/ ٥١، الخزانة ٣/ ٤٨٩.

بينهم، وقولُ بعضهم: إنها متعلقة بـ«ليس» قد يرَدُّ بأنها لا تدل على الحدَثِ عند من قال في أخواتها إنها تدل عليه، ولأن فيه فصْلاً بين أفعل وتمييزه بالأجنبي، وقد يجاب بأن الظرف يتعلق بالوهم، وفي «ليس» رائحة قولك: «انتفى»، وبأن فصْلَ التمييز قد جاء في الضرورة في قوله:

٩٧٥ ـ عـلـى أنَّـنـي بـعْـد مـا قـدْ مـضَـى ثـلاثُـونَ لـلـهـجْـرِ حـوْلاً كـمـيـلا[١]

و «أفعل» أقوى في العمل من «ثلاثون».

ومن الوهم في الثاني قولُ مكي في قراءة ابن أبي عبْلة[٢] ﴿فَإِنَّهُ أَثِمٌ قَلْبَهُ﴾[٣] بالنصب: إن «قلبه» تمييز، والصوابُ أنه مشبه بالمفعول به كـ«حسن وجهَه»، أو بدَل من اسم «إنَّ» وقولُ الخليل والأخفش والمازني في «إياي، وإياك، وإياه»: إن «إيا» ضميرٌ أُضِيفَ إلى ضمير، فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للنكرات وهو الإضافة. وقول بعضهم في: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥ ومحمد: ١٩] إن اسم الله سبحانه وتعالى خبر «لا» التبرئة، ويردُّه أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة مُوجبة، نعم يصح أن يقال: إنه خبر لـ «لا» مع اسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وزعم أن المركبة لا تعمل في الخبر، لضعفها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر، كذا قال ابن مالك. والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً، لأن جزء الشيء لا يعمل فيه، وأما «لا رَجُلَ ظرِيفاً» بالنصب فإنه عند سيبويه مثل «يا زَيدُ الفاضِلُ» بالرفع[٤]، وكذا البحث في ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[٥] للتعريف والإيجاب أيضاً، وفي «لا إلٰهَ إلا إلٰهٌ واحد» للإيجاب، وإذا قيل: «لا مستحقاً للعبادة إلا إلٰهٌ واحد، أو إلا الله» لم يتجه الاعتذار المتقدم، لأن «لا» في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب، وزعم الأكثرون أن المرتفع بعد «إلا» في ذلك كله بدل من محل اسم لا، كما في قولك: «ما جاءَني منْ أحدٍ إلا زيدٌ» ويُشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول، وقد يجاب بأنه بدَلٌ من الاسم مع لا، فإنهما كالشيء الواحد، ويصح أن يخلفهما، ولكن يذكر الخبر حينئذٍ فيقال: «اللّهُ موجُود» وقيل: هو بدل من ضمير الخبر المحذوف، ولم يتكلم الزمخشري في كشّافه على المسألة اكتفاء بتأْليفٍ مفردٍ له فيها، وزعم فيه أن الأصل «اللّهُ إلٰهٌ» المعرفةُ مبتدأ، والنكرةُ خبر، على القاعدة، ثم قُدِّمَ الخبر، ثم أدخل النفيُ على الخبر

---

(١) للعباس بن مرداس وانظر الخزانة ١/ ٥٧٣ و٣/ ١١٩ وسيبويه ١/ ٢٩٢.

(٢) إبراهيم بن شمر أبي عبلة (ـ ١٥٢هـ) تابعي قارىء روى عن أم الدرداء الصغرى وغيرها.

(٣) ﴿وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة ٢: ٢٨٣].

(٤) يعني هو مثله في مراعاة حركة النعت الإعرابية لحركة المنعوت العارضة.

(٥) [البقرة ٢: ١٦٣] وفي مواضع كثيرة من القرآن.

والإيجابُ على المبتدأ، وركبت «لا» مع الخبر، فيقال له: فما تقول في نحو: «لا طَالِعاً جَبَلاً إلا زيدٌ» لِمَ انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال: إن «لا» عاملة عمل «ليس»، فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف أحد الجزأين. فأما قوله: «يجب كون المعرفة المبتدأ» فقد مرَّ أن الإخبار عن النكرة المُخصَّصة المقدمة بالمعرفة جائز نحو: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾[١].

ومن ذلك قولُ الفارسي في «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ما شئتُ من رجل»: إن «ما» مصدرية، وإنها وصلتها صفة لرجل، وتَبعه على ذلك صاحبُ الترشيح[٢]، قال: ومثلُه قولُه تعالى: ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾[٣] أي في أي صُورة مشيئتِهِ أي يشاؤها، وقول أبي البقاء في ﴿تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[٤]: إنَّ أنْ وصلتها بدل من سواء، وبدل الصفة صفة، والحرف المصدري وصلته في نحو: ذلك معرفة، فلا يقع صفة للنكرة، وقول بعضهم في ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ﴾[٥]: إن «الذي» صفة.

والصواب أن «ما» في المثال[٦] شرطية حُذِف جوابها، أي فهو كذلك والصفة الجملتان معاً.

وأما الآية الأولى[٧]: فقال أبو البقاء: «ما» شرطية أو زائدة، وعليهما فالجملة صفة لصورة والعائد محذوف، أي عليها، و «في» متعلقة بـ«ركّبك»، انتهى كلامه.

وكان حقه إذْ علَّقَ «في» بـ «ركبك» وقال: «الجملة صفة» أن يقطعَ بأن «ما» زائدة، إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه، ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة، والصوابُ أن يقال: إنْ قدرت «ما» زائدة فالصفة جملة شاء وحدها. والتقدير شاءها، و «في» متعلقة بـ«ركّبك»، أو باستقرار محذوف هو حال من مفعوله، أو بـ «عدَّلكَ»، أي وضعك في صورة أي صورة. وإن قدرت «ما» شرطية فالصفة مجموع الجملتين، والعائد محذوف أيضاً، وتقديره: «عليها» وتكون في حينئذٍ متعلقةً بـ«عدَّلكَ»، أي عدَّلكَ في صورة أي صورة، ثم استؤنف ما بعده.

---

(١) تتمتها ﴿مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران ٣:٩٦].

(٢) الترشيح: كتاب في النحو لخطّاب بن يوسف القرطبي. وقد سبقت ترجمته.

(٣) ﴿. . . خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار ٨٢:٧ و٨].

(٤) ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ . . .﴾ [آل عمران ٣:٦٤].

(٥) تتمتها ﴿مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة ١٠٤:١ و٢] وقد تقدمت.

(٦) يعني في «مررت برجل ما شئت من رجل» وقد تقدم.

(٧) يعني قوله تعالى: ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار ٨٢:٨] وقد تقدمت.

والصوابُ في الآية الثانية(١): أنها على تقدير مبتدأ، و «في» الثالثة(٢): أن «الذي» بدل، أو صفة مقطوعة بتقدير «هو أو أذم أو أعني»، هذا هو الصواب، خلافاً لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقاً، ولمن أجازهُ بشرط وصفِ النكرة أولاً بنكرة، وهو قول الأخفش زعم أن «الأوْليانِ» صفة لآخران في ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾(٣) الآية، لوصفهما بـ«يقومان»، وكذا قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾(٤).

ومن ذلك قولُ الزمخشري في ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ﴾(٥): إن «أنْ تقوموا» عطف بيان على واحدة، وفي ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾(٦): إنه عطفُ بيانٍ على ﴿ءَايَٰتٍ بَيِّنَٰتٌ﴾ مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبين لا يتخالفان تعريفاً وتنكيراً وقد يكون عبَّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما، ويؤيده قوله في ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]: إن «من وجدِكم» عطفُ بيان لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم﴾ وتفسير له، قال: و«مِنْ»: تبعيضية حذف مبعضها، أي أسكنوهن مكاناً من مَساكنكم مما تطيقون، اهـ. وإنما يريد البدل، لأن الخافض لا يُعاد إلا معه، وهذا إمام الصناعة سيبوية يسمي التوكيد صفة وعطفَ البيان صفةً كما مر.

النوع الثالث: اشتراطُهم في بعض ما التعريفُ شرطُه تعريفاً خاصاً، كمنع الصرف اشتراطوا له تعريفَ العلمية أو شبهها كما في أجْمعَ، وكنعْتِ الإشارة وأيّ في النداء، اشترطوا لهما تعريفَ اللام الجنسية، وكذا تعريف فاعليْ «نعم وبئس»، لكنها تكون مباشرة له أو لما أضيف إليه، بخلاف ما تقدم فشرطُها المباشرة له.

ومن الوهم في ذلك قولُ الزمخشري في قراءة ابن أبي عبلة ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تخاصُمَ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٦٤] بنصب تخاصم: إنه صفة للإشارة، وقد مضى أن جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الإشارة الاشتقاق كما اشترطوه في غيره من النعوت، ولا يكونُ التخاصُم أيضاً عطفَ بيانٍ، لأن البيان يُشبه الصفةَ، فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه «ال» كذلك ما يُعطفُ عليها،

---

(١) أي قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ...﴾ [آل عمران ٣: ٦٤].

(٢) أي قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ...﴾ [الهمزة ١٠٤: ١ و٢].

(٣) ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا...﴾ [المائدة ٥: ١٠٧].

(٤) تـتـمـتـهـا ﴿وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء ٤: ٣٦ و٣٧].

(٥) ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ ۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾ [سـبـأ ٣٤: ٤٦] وانظر ما تقدم.

(٦) ﴿...فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ...﴾ [آل عمران ٣: ٩٧] وانظر ما تقدم.

ولهذا منع أبو الفتح في ﴿وهذا بعلي شيخٌ﴾[١] في قراءة ابن مسعود برفع شيخ كونَ «بعلي» عطفَ بيانٍ، وأوجب كونه خبراً، وشيخ: إما خبر ثانٍ، أو خبر لمحذوف، أو بدل من بعلي، أو بعلي بدل وشيخ الخبر، ونظير منع أبي الفتح ما ذكرنا منع ابن السِّيد في كتاب المسائل والأجوبة[٢] وابن مالك في التسهيل كونَ عطف البيان تابعاً للمضمر، لامتناع ذلك في النعت، ولكن أجاز سيبويه «يا هذانِ زيدٌ وعمرٌو» على عطف البيان، وتبعه الزيادي[٣]، فأجاز «مررتُ بهذينِ الطويلِ والقصيرِ» على البيان، وأجازه على البدل أيضاً، ولم يجزه على النعت، لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ، وممن نص على منع النعت في هذا سيبويه والمبردُ والزجاجُ، وهو مقتضى القياس. ومنعُ سيبويه فيها مخالفٌ لإجازته في النداء.

النوع الرابع: اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان، والاختصاص في بعضها كالمبتدءات وأصحاب الأحوال.

ومن الوهم في الأول: قولُ الزمخشري في ﴿فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ﴾[٤] وفي ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١] وقول ابن الطراوة في قوله:

٩٧٦ - .... كمـا عَسَـلَ الـطـريـقَ الـثـعـلـبُ[٥]

وقول جماعة في «دَخلتُ الدار، أو المسجد، أو السُّوق» إن هذه المنصوبات ظروف، وإنما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مُبهماً، ويعرف بكونِه صالحاً لكل بقعة كـ«مكان وناحية وجهة وجانب وأمام وخلف».

والصوابُ أن هذه المواضعَ على إسقاط الجار توسعاً، والجار المقدر «إلى» في ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ و «في» في البيت، وفي أو إلى في الباقي، ويحتمل أن «استبقوا» ضُمِّنَ معنى تبادروا، وقد أجيز الوجهان في ﴿فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾[٦] ويحتمل «سيرتها» أن يكون بدلاً من ضمير المفعول بدلَ اشتمالٍ، أي سنعيدها طريقتها.

ومن ذلك قول الزجاج في ﴿وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥] إن كلاً ظرف، وردّهُ أبو

(١) ﴿... ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ...﴾ [هود ١١: ٧٢] وقد تقدمت.
(٢) كتاب ضمّنه جوابه عن مسائل كثيرة سئل عنها فأجاب، في النحو واللغة والأدب والتفسير والأصول. وقد سبقت ترجمة ابن السيد.
(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان (ـ ٢٤٩هـ) نحوي لغوي قرأ على سيبويه وروى عن الأصمعي.
(٤) ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ﴾ [يس ٣٦: ٦٦].
(٥) تقدم برقم ٢ و٩٢٠.
(٦) ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [البقرة ٢: ١٤٨].

علي في الأغفال[١] بما ذكرنا، وأجاب أبو حيان بأن «اقْعُدُوا» ليس على حقيقته، بل معناه أرصدوهم كل مرصد، ويصح ارصدُوهم كل مرصد، فكذا يصح قعدت كل مرصد، قال: ويجوز «قعدت مجلس زيد»، كما يجوز «قعدت مقعده»، اهـ.

وهذا مخالف لكلامهم، إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر، والفَرْقُ أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصاً، فينبغي ألاّ يتجاوز به محل السماع، وأما نحو: «قَعدتُ جُلوساً» فلا دافع له من القياس وقيل: التقدير اقعدوا لهم على كل مرصد، فحذفت، على، كما قال:

٩٧٧ ـ .... وأخفي الذي لولا الأُسى لقضاني[٢]

أي لقضى عليّ، وقياسُ الزجاج أن يقول في: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[٣] مثلَ قوله في: ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[٤] والصوابُ في الموضعين أنهما على تقدير على، كقولهم: «ضُرِبَ زيْدٌ الظَّهرَ والبطنَ» فيمن نصبهما، أو أن «لأقعدن، واقعدوا» ضمِّنا معنى «لألزمنَّ، والزمُوا».

ومن الوهم في الثاني: قولُ الحوفي في ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾[٥]: إنْ ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ جملة مخبر بها عن ظلمات، وظلمات غير مختص، فالصواب قولُ الجماعة إنه خبر لمحذوف، أي تلك ظلمات، نعم إن قدر أن المعنى ظلمات أيُّ ظلمات بمعنى ظلمات عظام أو متكاثفة وتركت الصفة لدلالة المقام عليها كما قال:

٩٧٨ ـ لهُ حاجِبٌ في كُلِ أمرِ يشِينُهُ ....[٦]

---

(١) الأغفال كتاب في معاني القرآن لأبي علي الفارسي ذكر فيه ما أغفله أبو إسحاق الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه.

(٢) تقدم برقم ٢٤٤.

(٣) ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف ٧: ١٦].

(٤) [التوبة ٩: ٥] وقد سبقت.

(٥) ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ...﴾ [النور ٢٤: ٤٠].

(٦) تمامه «وليس له عن طالب العرف حاجب» قال السيوطي في شواهده: إن القالي عزاه في أماليه لابن أبي حفصة. ورأيته في الأمالي ١/ ٢٣٦ غير منسوب ورواية الصدر فيها: «له حاجب عن كل ما يصم الفتى» ثم رأيته في معاهد التنصيص ١/ ١٢٧ معزواً لابن أبي السمط. وأبو السمط كنية لمروان بن أبي حفصة الأكبر ولحفيده.

صحَّ، وقولُ الفارسي في ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾(١): إنه من باب «زيداً ضربته» واعترضه ابن الشجري بأن المنصوب في هذا الباب شرطُه أن يكون مختصاً ليصح رفعه بالابتداء، والمشهورُ أنه عطف على ما قبله، و «ابتدعوها»: صفة، ولا بد من تقدير مضاف، أي وحُبَّ رهبانية، وإنما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله، فقال: لأن ما يبتدعونه لا يخلقه الله عز وجل، وقد يُتخيَّلُ ورودُ اعتراض ابن الشجري على أبي البقاء في تجويزه في ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا﴾(٢) كونه كـ «زيداً ضربته»، ويجاب بأن الأصل «وصفة أخرى» ويجوز كون «تحبونها» صفة، والخبر إما نصْرٌ، وإما محذوف، أي ولكم نعمة أخرى، و «نصر»: بدل، أو خبر لمحذوف، وقول ابن مالك بدر الدين في قول الحماسي:

٩٧٩ - فـارِسـاً مـا غـادَرُوهُ مُـلـحَـمـاً .... (٣)

إنه من باب الاشتغال كقول أبي علي في الآية(٤)، والظاهر أنه نصب على المدح لما قدمنا، و «ما» في البيت زائدة، ولهذا أمكن أن يدَّعي أنه من باب الاشتغال.

النوع الخامس: **اشتراطُهم الإضمارَ في بعض المعمولات، والإظهارَ في بعض، فمن** الأول: **مجرُور لولا ومجرور وحدَ، ولا يختصّانِ بضمير خطاب ولا غيره، تقول: «لوْلايَ ولوْلاكَ، ولوْلاهُ، ووحدِي، ووحْدَكَ، ووحدَهُ»، ومجرور لبَّيْ وسعْدَيْ وحنانيْ، ويشترط لهن** ضميرُ الخطاب، وشذ نحوُ قوله:

٩٨٠ - ...... فـيـا لـبَّـيَّ إذ هـدرتْ لـهُـم .... (٥)

وقول آخر:

---

(١) ﴿... وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ...﴾ [الحديد ٥٧: ٢٧].

(٢) ﴿... يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ...﴾ [الصف ٦١: ١٢ و١٣].

(٣) تمامه «غير زميل ولا نكس وكل» وهو مع الشاهد ٤٨٦ من مقطوعة واحدة تنسب لامرأة حارثية، ولعلقمة، والبيت في السيوطي ٢٢٨ وفي ابن عقيل ١/ ١٨٥، ويروى «فارس» بالرفع على الإخبار. ملحم: طعمة السباع والطيور. زميل: ضعيف. النكس: المقصر في المروءة والكرم.

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد ٥٧: ٢٧] وقد مرت.

(٥) كمال البيت:

«دعـونـي فـيـا لـبـي إذ هـدرت لـهـم شـقـاشـق أقـوام فـأسـكـنـهـا هـدري»

ولم نقف على قائله، الشقاشق: جمع شقشقة وهي أن يكثر الخطيب الكلام حتى كأنه بعير يرغو ويهدر. والمعنى: لقد دعاني المستنجدون بي فلبيت عندما أرغى أعداؤهم لهم فأسكتهم بهدري وبلاغتي وبياني.

٩٨١ ـ لَـقُـلْـتُ لَـبَّـيْـهِ لِـمَـنْ يَـدعُـونِـي[١]

كما شذت إضافتها إلى الظاهر في قوله:

٩٨٢ ـ .... فَـلَـبَّـى، فَـلَـبَّـيْ يَـدَيْ مِـسْـوَرِ[٢]

ومن ذلك مرفوع خبر كاد وأخواتها إلا عسى، فتقول: «كاد زيْدٌ يمُوتُ»، ولا تقول: يمُوتُ أبوه، ويجوز «عسى زيدٌ أنْ يقُومَ، أو يقُومَ أبوهُ» فيرفع السببيَّ، ولا يجوز رفعُه الأجنبيَّ نحو: «عسى زيدٌ أن يقومَ عَمْرٌو عندَهُ».

ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل في غير مسألة الكُحلِ، وهذا شرطُه ـ مع الإضمار ـ الاستتارُ، وكذا مرفوع نحو: «قُم وأَقُومُ وتقُومُ ونقُومُ».

ومن الثاني: تأكيدُ الاسم المُظهر، والنعت والمنعوت، وعطف البيان والمبين.

ومن الوهم في الأول: قولُ بعضهم في «لوْلايَ وموسى»: إن موسى يحتمل الجر، وهذا خطأ، لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ولأن «لولا» لا تجر الظاهر، فلو أعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تُعد؟ وهذه مسألة يُحاجى بها فيقال: ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسمٌ مجرور أعدتَ الجار أم لم تعده، وقولي «مجرور» لأنه يصح أن تعطف عليه اسماً مرفوعاً لأن «لولا» محكوم لها بحكم الحروف الزائدة والزائد لا يقدح في كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية، فكذا ما أشبه الزائد، وقول جماعة في قول هُدْبَةَ[٣]:

٩٨٣ ـ عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيهِ يكونُ وراءهُ فرجٌ قريبُ

إن «فرجا» اسم كان، والصواب أنه مبتدأ خبرُه الظرف، والجملة خبر كان، واسمها ضمير الكرب، وأما قوله:

---

(١) قبله:

«إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات منزع بيون»

هكذا ورد في اللسان مادة بين. والزوراء: الأرض البعيدة. المنزع: تجويف البئر. البيون: صفة البئر الواسعة العميقة. والرواية في ابن عقيل ٢/ ٩ «ذات مترع»، وقال الخضري: «المترع: البحر» وقال العيني ٣/ ٣٨٣ إنه لم يقف على قائله.

(٢) صدره «دعوت لما نابني مسوراً» وهو لأعرابي من بني أسد، ومسور اسم رجل. «سيبويه ١/ ١٧٦ والخزانة ١/ ٢٦٨، وابن عقيل ٢/ ٩ واللسان لبي». قوله: «فلبى» أي دعوته فلباني.

(٣) هدبة بن خشرم (ـ ٥٠هـ) شاعر فصيح كان راوية للحطيئة، وكان جميل بن معمر راوية له. وهذا الشاهد تقدم برقم ٢٧٠.

٩٨٤ - وقدْ جعلتُ إذا ما قُمتُ يُثقلني ثوبي فأنهضُ نهضَ الشاربِ الثملِ[(١)]

فثوبي: بدل اشتمال من تاء جعلتُ، لا فاعل يثقلني.

ومن الوهم في الثاني: قولُ أبي البقاء في ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]: إنه يجوز كون هو توكيداً وقد مضى، وقولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[(٢)] إذا قدرت «أنْ» مصدرية، «فأن» وصلتها عَطفُ بيان على الهاء، وقولُ النحويين في نحو: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥ والأعراف: ١٩]: إن العطفَ على الضمير المستتر، وقد ردَّ ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجمل، والأصل و«لتسكن زوجك»، وكذا قال في ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾[(٣)]: إن التقدير ولا تخلفه أنت، لأنَّ مرفوعَ فعلِ الأمر لا يكون ظاهراً، ومرفوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم، وجوز في قوله:

٩٨٥ - نُطوِّفُ ما نُطوِّفُ ثم نأوي ذوو الأموالِ منا والعديمُ[(٤)]

إلى حُفرٍ أسافلهُنّ جوفٌ وأعلاهُنَّ صُفّاحٌ مُقيمُ

كون ذوو فاعلاً بفعل غيبة محذوف، أي يأوي ذوو الأموال، وكونه وما بعده توكيداً على حد «ضُربَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ».

تنبيه: من العوامل ما يعمل في الظاهر، وفي المضمر بشرط استتاره وهو «نعم وبئس»، تقول: «نِعمَ الرَّجُلانِ الزَّيدانِ، ونِعمَ رجلين الزَّيدانِ» ولا يقال: «نعما» إلا في لغيّة، أو بشرط إفراده وتذكيره وهو «رُبَّ» في الأصح.

النوع السادس: اشتراطهم المفردَ في بعض المعمولات، والجملةَ في بعض.

فمن الأوّل: الفاعلُ ونائبه وهو صحيح، فأما ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾[(٥)]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[(٦)] فقد مرَّ البحث فيهما.

---

(١) نسب البيت في الخزانة ٤/ ٩٣ لعمرو بن أحمر الباهلي من مقطوعة رائية خمسة أبيات قافية الشاهد فيها: «السكر». وقال السيوطي ص٣٠٨: ينسب البيت لأبي حية وللحكم بن عبدل. ورواه الجاحظ في البيان ٣/ ٧٦:

«وقد جعلتُ إذا ما نمت أوجعني ظهري وقمتُ قيامَ الشارف الظهِرِ»

ونسبه لأبي ضبة، محرفاً عنْ أبي حية.

(٢) [المائدة ٥: ١١٧] وقد تقدمت.

(٣) ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه ٢٠: ٥٨].

(٤) البيتان للبُرْج بن مُسْهِر الطائي وهما مع الشاهد ١٤١ من قصيدة واحدة. ذوو: توكيد لفاعل تأوي المستتر. الحفر: القبور. الصفاح: الحجارة العريضة.

(٥) [يوسف ١٢: ٣٥] وقد سبقت عدة مرات.

(٦) تتمتها: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة ٢: ١١] وقد مرت.

ومن الثاني: خبر أنَّ المفتوحة إذا خففت.

وخبرُ القول المحكي نحو: «قَولي لا إِلٰهَ إلاَّ الله» وخرج بذكر المحكيّ قولك: «قولي حقٌّ».

وكذلك خبر ضمير الشأن، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾(١) إذا قدر ضمير إنه للشأن لزم كونُ آثم خبراً مقدماً وقلبه مبتدأ مؤخراً، وإذا قدر راجعاً إلى اسم الشرط جاز ذلك، وأن يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به.

وخبر أفعال المقاربة، ومن الوهم قول بعضهم في ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣] إن «مسحاً» خبر طفق، والصوابُ أنه مصدر لخبز محذوف، أي يمسح مسحاً.

وجوابُ الشرط، وجوابُ القسم، ومن الوهم قولُ الكسائي وأبي حاتم في نحو: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢] إن اللام وما بعدها جواب، وقد مر البحث في ذلك، وقولُ بدر الدين بن مالك في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾(٢) إن جواب الشرط محذوف، وإن تقديره: ذهبت نفسُك عليهم حسرة، بدليل ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾(٢) أو كمن هداه الله، بدليل ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾(٢)، والتقدير الثاني باطل، ويجب عليه كونُ «مَنْ» موصولة، وقد يتوهم أنَّ مثلَ هذا قولُ صاحب اللوامح - وهو أبو الفضل الرازي(٣) - فإنه قال في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ﴾(٤) لا بد من إضمار جملة معادلة، والتقدير كمن لا يخلق - اهـ. وإنما هذا مبني على تسمية جماعة منهم الزمخشري في مُفصَّله الظرفَ من نحو: «زيد في الدار» جملة ظرفية، لكونه عندهم خَلفاً عن جملة مقدرة، ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك، فإن الظرف لا يكون جواباً، وإن قلنا إنه جملة.

النوع السابع: اشتراطُ الجملة الفعلية في بعض المواضع، والاسمية في بعض.

---

(١) [البقرة ٢: ٢٨٣] وقد تقدمت.

(٢) تتمتها ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر ٣٥: ٨].

(٣) عبد الرحمٰن بن أحمد العجلي (ـ ٤٥٤هـ) مقرىء نحوي أديب شديد الورع كثير التجوال في البلاد. له «اللوامح» في القراءات، نقل عنه ابن الجزري.

(٤) ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٥٩ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا شَجَرَهَآ أَءِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٥٩ و٦٠].

ومن **الأول**: جملة الشرط غير لولا وجملة جواب لو ولولا ولو ما، والجملتان بعد لمّا، والجملُ التاليةُ أحرُفَ التحضيض، وجملة أخبار أفعال المقاربة، وخبر أن المفتوحة بعد لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ﴾[1].

ومن **الثاني**: الجملة بعد «إذا» الفجائية، و «ليتما» على الصحيح فيهما.

ومن الوهم في **الأول**: أن يقول مَنْ لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين في نحو: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾[2]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[3] و ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]: إن المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ، لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهواً، وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي فلا يُعدُّ ذلك الإعرابُ خطأ، لأن هذا مذهب ذهبُوا إليه ولم يقولوه سهواً عن قاعدة. نعم، الصوابُ خلاف قولهم في أصلِ المسألة، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور، وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير، مستدلين على جواز ذلك بنحو: قول الزباء:

٩٨٦ - مـا لـلـجِـمَـالِ مَـشـيُـهـا وئـيـدا[4]

فيمن رفع «مشيها»، وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر، أي مشيُها يكون وئيداً أو يوجد وئيداً، ولا يكون بدلَ بعضٍ من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمالٍ من الجمال، لأنه عائد على «ما» الاستفهامية، ومتى أبدل اسمٌ من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه.

ومن ذلك قول بعضهم في بيت «الكتاب»:

---

(١) تتمتها ﴿وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢:١٠٣].

(٢) ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ...﴾ [النساء ٤:١٢٨].

(٣) تتمتها ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ...﴾ [التوبة ٩:٦].

(٤) بعده «أجندلاً يحملن أم حديدا» والرجز منسوب للزباء في قصة طويلة تجدها في حاشية الأمير ٢/١٤٥، وجاء في الأغاني ١٥/٢٥٦ أن البيت مصنوع منسوب إليها والزباء بنت عمرو ملكة تدمر ويسميها الرومان زينوبيا. قال الكوفيون: وئيداً: حال من الجمال، ومشيها فاعل وئيداً متقدم عليه، وقال البصريون ما قاله ابن هشام، وقال أبو علي الفارسي: مشيها: مبتدأ، ووئيدا حال سدت مسد الخبر. ومن قرأ: «مشيها» بالنصب أعربه مفعولاً مطلقاً بتقدير: تمشي مشيها، ومن قرأه بالجر أعربه بدل اشتمال من الجمال السيوطي ٣٠٨ وأوضح المسالك ١/٣٣٨.

٩٨٧ _ . . . . وصالٌ على طُولِ الصُّدود يدُومُ[(١)]

إن «وصال» مبتدأ، والصواب أنه فاعل بـ «يدوم» محذوفاً مفسراً بالمذكور، وقول آخر في نحو: «آتيك يوم زيداً تلقاه»: إنه يجوز في زيد الرفع بالابتداء، وذلك خطأ عند سيبويه، لأن الزمنَ المبهمَ المستقبل يحمل على «إذا» في أنه لا يضاف إلى الجملة الاسمية، وأما قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾[(٢)] فقد مضى أن الزمن هنا محمول على «إذ»، لا على «إذا»، وأنه لتحققه نزِّل منزلة الماضي، وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنه إنما يوجب ذلك في الظروف، واليوم هنا بدل من المفعول به وهو ﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾[(٣)] في قوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾[(٣)] فمردود، وإنما ذلك في اسم الزمان ظرفاً كان أو غيره، ثم هذا الجواب لا يتأتى له في قوله:

٩٨٨ _ وكُنْ لي شَفيعاً يوْمَ لا ذُو شفاعةٍ بِمُغنٍ فتيلاً عنْ سوادِ بن قاربِ[(٤)]

ومن الوهم أيضاً قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾[(٥)] بعدما جزم بأنَّ «مَنْ» شرطية: إنه يجوز كونُ الجملة الاسمية معطوفة على «كان» وما بعدها، ويرده أن جملة الشرط لا تكون اسمية، فكذا المعطوف عليها، على أنه لو قدِّر «من» موصولة لم يصح قوله أيضاً، لأن الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسمية، لعدم شبهه حينئذٍ باسم الشرط، وقولُ ابن طاهر في قوله:

٩٨٩ _ فإنْ لا مالَ أعطيه فإنّي صديقٌ منْ غدُوٍّ أو رَواحِ[(٦)]

وقول آخرين في قول الشاعر:

٩٩٠ _ ونُبِّئْتُ ليلى أرسلَتْ بشفاعةٍ إليَّ، فهلَّا نفسُ ليلى شفيعُها[(٧)]

إن ما بعد «إنْ لا» و «هَلَّا» جملةٌ اسمية نابَتْ عن الجملة الفعلية، والصوابُ أن التقدير في الأولى: فإن أكُنْ، وفي الثانية: فَهَلَّا كان، أي الأمر والشأن، والجملة الاسمية فيهما خبر.

ومن ذلك قولُ جماعة منهم الزمخشري في ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ

---

(١) تقدم برقم ٥٧١ وسيتكرر برقم ١٠٠٦.

(٢) ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾ [غافر ٤٠: ١٥ و١٦].

(٣) انظر الحاشية السابقة.

(٤) تقدم برقم ٧٧٢.

(٥) تتمتها ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ . . .﴾ [البقرة ٢: ١٩٦].

(٦) لم نقف على قائله.

(٧) تقدم برقم ١١٧ و٤٧٧ و٥٧٢.

خَيْرٌ﴾[1]: إن الجملة الاسمية جوابُ «لو»، والأولى أن يقدر الجواب محذوفاً، أي لكان خيراً لهم، أو أن يقدر «لو» بمنزلة ليت في إفادة التمني، فلا تحتاج إلى جواب.

ومن ذلك قولُ جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]: إن الجملة جواب «لمَّا»، والظاهر أن الجواب جملة فعلية محذوفة، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، ويؤيد هذا أن جواب «لما» لا يقترن بالفاء.

ومن الوهم في الثاني: تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحو: «خرَجتُ فإذا زَيدٌ يَضرِبهُ عمرٌو» ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف: وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها، وأجاز ابن أبي الربيع في «ليتما زيداً أضربه» أن يكون انتصابُ «زيداً» على الاشتغال كالنصب في «إنما زيداً أضربه» والصوابُ أن انتصابه بلَيتَ، لأنه لم يسمع نحو: «لَيْتما قام زَيدٌ» كما سمع «إنما قام زيد».

تنبيه: اعترض الرازيُّ على الزمخشري في قوله في ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾[2]: إن الجملة معطوفة على ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ﴾[2]: بأن الاسمية لا تعطف على الفعلية. وقد مرّ أن تخالُفَ الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف. وقال بعض المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾[3]: إنه يجوز كون الجملة الاسمية بدلاً من ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾: هذا مردود، لأن الاسمية لا تبدل من الفعلية، اهـ. ولم يقُمْ دليلٌ على امتناع ذلك.

النوع الثامن: اشتراطُهم في بعض الجمل الخبرية، وفي بعضها الإنشائية.

فالأول: كثير كالصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبراً لكان أو خبراً لإنَّ أو لضمير الشأن، قيل: أو خبراً للمبتدأ أو جواباً للقسم غير الاستعطافي.

ومن الثاني: جوابُ القسم الاستعطافي كقوله:

٩٩١ - بـربِّـكَ هـلْ ضَـمَـمْـتَ إلـيـكَ لـيـلـى ....[4]

---

(١) [البقرة ٢: ١٠٣] وقد تقدمت.

(٢) ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦١ ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ۝٦٢ لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾ [الزمر ٣٩: ٦١ - ٦٣].

(٣) ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَـٰتٍ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٥٣].

(٤) البيت لمجنون ليلى. وتمامه كما في ديوانه ٢٨٦ «قبيل الصبح أو قبلت فاها»، وروي في الخزانة ٤/ ٢١٠ «بدينك هل...... وهل قبلت قبل الصبح فاها» والخطاب في البيت لزوج ليلى.

وقوله:

٩٩٢ ـ بعيشكِ يا سلمى ارْحمي ذَا صبَابَةٍ ....[١]

وما ورد على خلاف ما ذكر مؤوّلٌ، فمن الأول: قوله:

٩٩٣ ـ وإنـي لـرَاجٍ نـظـرَةً قِـبـلَ الـتـي لـعـلِّـي ـ وإنْ شـطَّـتْ نـواهـا ـ أزورُهـا[٢]

وتخريجه على إضمار القول، أي «قِبلَ التي أقول لعلي»، أو على أن الصلة أزورها وخبر لعل محذوف والجملة معترضة، أي لعلِّي أفعلُ ذلك، وقوله:

٩٩٤ ـ جـاؤوا بِـمـذقٍ هـل رأيـتَ الـذئـبَ قـطّ[٣]

وقوله:

٩٩٥ ـ فـإنـمـا أنـتَ أخٌ لا نـعـدَمُـهُ[٤]

وتخريجهما على إضمار القول، أي أخٌ مقول فيه لا جَعَلَنا الله نعدمه، وبمذق مقول عند رؤيته ذلك، وقولُ أبي الدرداء رضي الله عنه «وجَدْتُ الناسَ اخبُرْ تَقلِه» أي صادفت الناس مقُولاً فيهم ذلك، وقولهَ:

٩٩٦ ـ وكـونـي بـالـمـكـارِمِ ذكِّـريـنـي ودِلِّـي دَلَّ مـاجِـدةٍ صـنَـاعِ[٥]

والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية، أي وكوني تذكرينني، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] أي فيمد، وقوله:

٩٩٧ ـ إنَّ الـذيـنَ قَـتَـلْـتُـمْ أمـسِ سـيِّـدَهُـمْ لا تـحْـسَـبُـوا لـيـلَـهُـمْ عَـنْ لـيـلِـكـمْ نـامـا[٦]

وقوله:

٩٩٨ ـ إنـي إذَا مـا الـقـومُ كـانُـوا أنـجـيـهْ واضـطـرَبَ الـقـومُ اضـطِـرابَ الأرْشـيـهْ
هُـنـاكَ أوصِـيـنـي ولا تُـوصِـي بـيـهْ[٧]

---

(١) تمامه «أبى غير ما يرضيك في السر والجهر» ولم نقف على قائله.

(٢) تقدم برقم ٧١٩ و٧٢٨.

(٣) تقدم برقم ٤٤٧.

(٤) بعده: «فأبْلِنا منك بلاءً نعلمُهْ» والرجز لأبي محمد الحذلمي.

(٥) لرجل من بني نهشل وهو في الخزانة ٤/ ٥٧.

(٦) البيت لأبي مُكْعِت «منقذ بن خُنيس» من بني سعد بن مالك.

(٧) الأنجيه: جمع نجي ـ بتشديد الياء ـ وهو الذي تناجيه. والأرشيه: جمع رشاء وهو حبل الدلو والمعنى: إذا تناجى القوم في أمورهم واضطربت آراؤهم كاضطراب الحبال في البئر أكون ثابت الرأي سديده وبهذا استحققت أن أكون وصياً على غيري لا أن يوصى علي. والرجز لسحيم بن وثيل.

وينبغي أن يستثنى من منع ذلك في خبري إنّ وضمير الشأن خبرُ أن المفتوحة إذا خُففت، فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية كقولِه تعالى: ﴿وَٱلْخَامِسَةَ أَنْ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا﴾[1] في قراءة من قرأ «أنْ» بالتخفيف وغضِبَ بالفعل والله فاعل، وقولهم: «أما أنْ جزَاكَ الله خيراً» فيمن فتح الهمزة. وإذا لم نلتزم قولَ الجمهور في وجوب كون اسم «أنْ» هذه ضميرَ شأنٍ فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن، إذ يمكن أن يقدر «والخامسة أنها» و «أمَا أنّك». وأمّا ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٨] فيجوز كون «أنْ» تفسيرية.

ومن الوهم في هذا الباب قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾[2]: إن جملة الاستفهام حال من العظام، والصواب أن كيف وحدها حال من مفعول ننشز، وأن الجملة بدل من العظام، ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاماً جوازُ ذلك في الجملة، لأن الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو: «كيْفَ زَيْدٌ» واختلف في نحو: «زيْدٌ كيْفَ هُوَ» وقول آخرين: إن جملة الاستفهام حال في نحو: «عرَفتُ زَيْداً أبو مَنْ هُو» وقد مر.

واعلم أن النظر البصَريَّ يعلّقُ فعلهُ كالنظر القلبي، قال تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾[3]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[4].

ومن ذلك قولُ الأمين المحلي[5] فيما رأيت بخطه: إن الجملة التي بعد الواو من قوله:

٩٩٩ - اطـلُـبْ ولا تَـضـجَـرَ مـنْ مَـطْـلـبِ .... [6]

حالية، وإن «لا» ناهية، والصوابُ أن الواو للعطف، ثم الأصح أن الفتحة إعراب مثلُها في «لا تأكلِ السمكَ وتَشربَ اللبنَ» لا بناء لأجل نون توكيد خفيفة محذوفة.

النوع التاسع: اشتراطُهم لبعض الأسماء أن يوصف، ولبعضها ألاّ يوصف، فمن الأول: مجرور رُبَّ إذا كان ظاهراً، وأي في النداء، والجمَّاء في قولهم: «جاؤوا الجمَّاءَ الغَفيرَ» وما وُطِّىء به من خبر أو صفة أو حال، نحو: «زيدٌ رجُل صالح، ومررْتُ بزيدٍ الرجلِ الصالح» ومنه ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل: ٤٧]، ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾[7] إلى قوله تعالى:

---

(١) ﴿وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٨﴾ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور ٢٤: ٨ و٩].

(٢) [البقرة ٢: ٢٥٩] ننشرها: نحييها.

(٣) تتمتها ﴿فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ ...﴾ [الكهف ١٨: ١٩].

(٤) تتمتها ﴿وَلَلْءَاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء ١٧: ٢١].

(٥) هو أبو بكر محمد بن علي (ـ ٦٧٣هـ) نحوي مصري من أهل المَحَلَّة.

(٦) تقدم برقم ٧٤١.

(٧) تتمتها ﴿مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ ...﴾ [الزمر ٣٩: ٢٧ و٢٨].

﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ وقول الشاعر:

١٠٠٠ ـ أأكرَمُ مِنْ ليلى علَيَّ فتَبتَغِي بهِ الجاهَ أمْ كُنتُ امرَءًا لا أطيعُها؟[1]

ومن ثم أبطل أبو علي كونَ الظرف من قول الأعشى:

١٠٠١ ـ رُبَّ رَفْدٍ هرقتَهُ ذلكَ اليوْ مَ وأسرىٰ مِنْ معشرٍ أقيالِ[2]

متعلقاً بـ«أسرى»، لئلا يخلو ما عطف على مجرور رب من صفة، قال: وأما قوله:

١٠٠٢ ـ فيا رُبَّ يومٍ قدْ لهوتُ وليلةٍ بآنسةٍ كأنها خطُّ تمثالِ[3]

فعلى أن صفة الثاني محذوفة مدلول عليها بصفة الأول، ولا يتأتى ذلك هنا. وقد يجوز ذلك هنا، لأن الإراقة إتلاف، فقد تجعل دليلاً عليه.

ومن الثاني: فاعلا «نعم وبئس»، والأسماء المتوغلة في شبه الحرف إلا «مَنْ وما» النكرتين فإنهما يوصفان نحو: «مرَرْتُ بمنْ مُعجبٍ لك، وبما مُعجبٍ لكَ» وألحقَ بهما الأخفش «أياً» نحو: «مررتُ بأيٍّ مُعجبٍ لك» وهو قويّ في القياس، لأنها معربة، ومن ذلك الضمير، وجوز الكسائي نعتَه إن كان لغائب والنعت لغير التوضيح، نحو: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨] ونحو: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] فقدر «علام» نعتاً للمضير المستتر في ﴿يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾ و ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ نعتين لـ«هو»، وأجاز غيرُ الفارسي وابن السراج نعتَ فاعليْ «نعم وبئس» تمسكاً بقوله:

١٠٠٣ ـ نِعْمَ الفتى المُرِّيُّ أنتَ إذا هـمُ حضَرُوا لدى الحُجراتِ نارَ الموقدِ[4]

وحمله الفارسي وابن السراج على البدل، وقال ابن مالك: يمتنع نعته إذا قصد بالنعت التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس، لأن تخصيصه حينئذٍ منافٍ لذلك القصد، فأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذٍ، لإمكان أن ينوى في النعت ما نوي في المنعوت، وعلى هذا يحمل البيت، اهـ. وقال الزمخشري وأبو البقاء في ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن

(١) ينسب هذا البيت لقيس بن الملوح «ديوانه ص١٩٥» ولعبد اللّه بن الدمينة «ديوانه ٢٠٧» وللصمة القشيري وهو مع الشاهد ١١٧ من مقطوعة واحدة.

(٢) روي في ديوانه ص١٣ «أقتال»: جمع قتل ـ بكسر القاف ـ وهو النظير، أو العدو المقاتل. أما «الأقيال» فمعناها: الملوك، والرفد: القَدَح الضخم، وقد كنى عن القتل بإراقة الأقداح ـ انظر أساس البلاغة مادة رفد ـ والبيت في الخزانة ٤/١٧٦.

(٣) تقدم برقم ٢٢١.

(٤) البيت لزهير وهو في شرح ديوانه ٢٧٥ وفي الخزانة ٤/١١٢، وعجز البيت كناية عن الشتاء فصل الجدب.

قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ﴾[1]: إن الجملة بعد «كم» صفة لها، والصوابُ أنها صفة لقرن، وجمع الضمير حملاً على معناه، كما جُمِعَ وصف جميع في ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢].

النوع العاشر: تخصيصُهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر، كالعامل من وصف ومصدر، فإنه لا يوصَفُ قبل العمل ويوصف بعده، وكالموصول فإنه لا يوصف قبل تمام صلته ويوصف بعد تمامها، وتعميمهم الجوازَ في البعض، وذلك هو الغالب.

ومن الوهم في الأول: قولُ بعضهم في قول الحطيئة:

١٠٠٤ ـ أزمعْتُ يأساً مُبيناً مِنْ نوالِكُمُ ولنْ ترى طارداً للحُرِّ كاليأسِ[2]

إن «من» متعلقة بـ«يأساً»، والصوابُ أن تعلقها بيئست محذوفاً، لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله.

وقال أبو البقاء في ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا﴾[3]: لا يكون «يبتغون» نعتاً لآمِّينَ، لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من آمِّينَ[4]، اهـ. وهذا قول ضعيف، والصحيحُ جوازُ الوصف بعد العمل.

النوع الحادي عشر: إجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ نحو: «كانَ قائماً زيد» ومنع ذلك في البعض نحو: «إنَّ زيداً قائِم».

ومن الوهم في هذا قولُ المبرد في قولهم: «إنَّ مِنْ أفضلِهِمْ كانَ زيداً» إنه لا يجب أن يُحملَ على زيادة كان كما قال سيبويه، بل يجوز أن تقدر كان ناقصة، واسمها ضمير زيد، لأنه متقدم رتبة، إذ هو إسم «إنّ»، ومن أفضلهم: خبر كان، وكان ومعمولاها خبر «إن»، فلزمه تقديم خبر «إن» على اسمها مع أنه ليس ظرفاً ولا مجروراً، وهذا لا يجيزه أحد.

النوع الثاني عشر: إيجابُهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية نحو: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾[5] ولهذا قدّر ضمير الشأن في قوله:

---

(١) تتمتها ﴿... أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم ١٩: ٧٤].

(٢) الحطيئة هو أبو مليكة جَرْوَل بن أوس العبسي (ـ ٣٠هـ) شاعرٌ مخضرم جيد الشعر مرّ الهجاء. والبيت في ديوانه ٢٨٣.

(٣) تتمتها ﴿... مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا﴾ [المائدة ٥: ٢].

(٤) أي حال من الضمير في آمّين.

(٥) ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ ...﴾ [القصص ٢٨: ٢٨].

١٠٠٥ - إنَّ مَنْ يَدخُلِ الكنيسةَ يوماً يلقَ فيها جآذراً وظباءَ[١]

ولبعضها أن يتأخر: إمّا لذاته كالفاعل ونائبه ومشبهه[٢]، أو لضعف الفعل كمفعول التعجب نحو: «ما أحسَنَ زيداً» أو لعارضٍ معنويّ أو لفظيّ وذلك كالمفعول في نحو: «ضَرَبَ مُوسى عيسى» فإن تقديمه يوهم أنه مبتدأ وأن الفعل مسند إلى ضميره، وكالمفعول الذي هو «أي» الموصولة نحو: «سأكرِمُ أيهُمْ جاءني» كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين «أيّ» الشرطية والاستفهامية، والمفعول الذي هو «أنّ» وصلتها نحو: «عرَفتُ أنكَ فاضلٌ»، كرهوا الابتداء «بأنّ» المفتوحة لئلا يلتبس بأن التي بمعنى «لعلّ» - وإذا كان المبتدأ الذي أصله التقديم يجب تأخره إذا كان «أنَّ» وصلتَها نحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[٣] فأنْ يجبَ تأخر المفعول الذي أصلُه التأخيرُ نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾[٤] أحقُّ وأولى - وكمفعول عاملٍ اقترنَ[٥] بلام الابتداء أو القسم، أو حرف الاستثناء، أو «ما» النافية، أو «لا» في جواب القسم.

ومن الوهم في الأول[٦]: قولُ ابن عصفور في ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[٧]: إن «كم» فاعل يَهْدِ، فإن قلت: خرّجه على لغة حكاها الأخفش، وهي أن بعض العرب لا يلتزم صَدرية كم الخبرية، قلت: قد اعترف برداءتها، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة، والصوابُ أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى، أي أو لم يبين الله لهم، أو إلى الهدى، والأول: قول أبي البقاء، والثاني: قول الزجاج، وقال الزمخشري: الفاعل الجملة، وقد مرَّ أن الفاعل لا يكون جملة، و «كم» مفعول أهلكنا، والجملة مفعول يهد، وهو معلّق عنها، وكم الخبرية تعلّق خلافاً لأكثرهم.

ومن الوهم في الثاني[٨]: قول بعضهم في بيت «الكتاب»:

١٠٠٦ - .... وقلَّما وصالٌ على طولِ الصُّدودِ يدومُ[٩]

---

(١) تقدم برقم ٤٩.

(٢) اسم كان وأخواتها.

(٣) تتمتها ﴿فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [يس ٣٦: ٤١].

(٤) ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ...﴾ [الأنعام ٦: ٨١].

(٥) لأن الأدوات الآتية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(٦) أي في المعمولات التي أوجبوا تقديمها.

(٧) تتمتها ﴿مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ ...﴾ [السجدة ٣٢: ٢٦].

(٨) أي في المعمولات التي أوجبوا تأخيرها.

(٩) تقدم برقم ٥٧١ و٩٨٧.

إن «وصال» فاعل بـ «يدوم»، وفي بيت «الكتاب» أيضاً:

١٠٠٧ ـ .... أظبيٌ كانَ أمَّكَ أمْ حمارُ[(١)]

إن «ظبي» اسم كان. والصواب أن «وصال» فاعل يدوم محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، وأن «ظبي» اسم لـ «كان» محذوفة مفسرة بـ«كان» المذكورة، أو مبتدأ، **والأول**: أولى، لأن همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية، وعليهما فاسم كان ضميرٌ راجع إليه، وقول سيبويه: «إنه أخبر عن النكرة بالمعرفة» واضحٌ على الأول، لأن ظبياً المذكور اسم كان، وخبره «أملَكَ» وأما على **الثاني**: فخبر ظبي إنما هو الجملة، والجمل نكرات، ولكن يكون محل الاستشهاد قوله: «كان أمك» على أن ضمير النكرة عنده نكرة، لا على أن الاسم مقدم.

وقول بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]: إن «عنه» مرفوع المحل بـ«مسؤولاً»، والصواب أن اسم كان ضمير المكلف وإن لم يجر له ذكر، وأن المرفوع بمسؤولاً مستتر فيه راجع إليه أيضاً. وأن «عنه» في موضع نصب.

وقول بعضهم في قوله:

١٠٠٨ ـ آليتَ حبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعمهُ ....[(٢)]

إنه من باب الاشتغال، لا على إسقاط «على» كما قال سيبويه، وذلك مردود، لأن «أطعمه» بتقدير لا أطعمه.

وقول الفراء في: ﴿وَإِنْ كُلًّا لمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١] فيمن خفف إنْ: إنه أيضاً من باب الاشتغال مع قوله: إن «اللام» بمعنى «إلا»، و «إن» نافية: ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد إلا فيما قبلها، على أن هنا مانعاً آخر وهو لام القسم، وأما قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦] فإن إذا ظرف لـ«أخرج»، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف، ومنه قوله:

١٠٠٩ ـ رضيعيْ لِبانِ ثديِ أمٍّ تحالفا بأسحَمَ داجٍ عوْضُ لا نتفرَّقُ[(٣)]

أي لا نتفرق أبداً، ولا النافية لها الصدر في جواب القسم، وقيل: العامل محذوف، أي «أإذا ما مت أبعث لسوف أخرج».

---

(١) صدره «فإنك لا تبالي بعد حول» نسبه سيبويه ١/ ٢٣ والسيوطي ٣١٠ لخداش بن زهير، ونسبه صاحب الخزانة ٣/ ٢٣٠ و٤/ ٦٧ لثروان بن فزارة العامري. وقال الأمير ٢/ ١٤٩: ويروى «أظبي كان خالك أم حمار».

(٢) تقدم برقم ١٤٨ و٤٤٥ وسيتكرر برقم ١٠٢٢.

(٣) تقدم برقم ٢٦٧ و٣٧٦.

النوع الثالث عشر: منعهم من حذف بعض الكلمات، وإيجابهم حذفَ بعضها.

فمن الأول: الفاعل، ونائبه، والجار الباقي عمله، إلا في مواضع نحو: قولهم: «اللّهِ لأفعلنَّ» و «بكم درهمٍ اشتريتَ» أي والله، وبكم من درهم.

ومن الثاني: أحد معمولي «لات».

ومن الوهم في الأول: قول ابن مالك في أفعال الاستثناء نحو: «قاموا ليس زيداً، ولا يكونُ زيداً، وما خلا زيداً»: إن مرفوعهن محذوف، وهو كلمة بعض مضافة إلى ضَمير مَنْ تقدم، والصواب أنه مضمر عائدٌ إما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾[١] على البنات المفهومة من الأولاد في ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ وإما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي لا يكون هو ـ أي القائم ـ زيداً كما جاءَ: «لا يزني الزَّاني حين يزني وهو مؤمنٌ، ولا يشربُ الخمرَ حين يشربها وهو مؤمن»[٢] وإما على المصدر المفهوم من الفعل، وذلك في غير ليس ولا يكون، تقول: «قاموا خلا زيداً» أي جانبَ هو ـ أي قيامُهم ـ زيداً.

ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور: إنه يجوز دونها في موضع جر بإسقاط حرف القسم.

وهذا مردود بأن ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى، وبأنه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة[٣] وآل عمران[٤] ويونس[٥] وهود[٦] ونحوهن، ولا يصحُّ أن يقال: قدِّر ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[٣] في البقرة، و ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[٤] في آل عمران جواباً، وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله:

١٠١٠ - وربِّ السماواتِ العُلا وبرُوجِها والأرضِ وما فيها: المقدَّرُ كائنُ[٧]

وقول ابن مسعود «واللّهِ الذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة»[٨] لأن

(١) ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ . . .﴾ [النساء ٤: ١١].

(٢) تقدم الحديث.

(٣) ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ٢: ١ و٢].

(٤) ﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۝ . . .﴾ [آل عمران ٣: ١ و٢].

(٥) ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝. . .﴾ [يونس ١٠: ١ و٢].

(٦) ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود ١١: ١].

(٧) لم نقف على قائله.

(٨) صحيح مسلم كتاب الحج، والرواية فيه: «هذا والله الذي لا إله غيره مقام الذي. . .».

ذلك ـ على قلته ـ مخصوصٌ باستطالة القسم.

ومن الوهم في الثاني: قول ابن عصفور في قوله:

١٠١١ ـ حنَّت نَوارُ ولاتَ هنَّا حنَّتِ ....(١)

إن هنَّا اسم لات، وحنَّت خبرها بتقدير مضاف، أي وقت حنت، فاقتضى إعرابه الجمع بين معموليها، وإخراج هنَّا عن الظرفية، وإعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف، وحذف المضاف إلى الجملة، والأولى: قول الفارسي: إن «لات» مُهملة، وهنَّا خبر مقدم، وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير أنْ مثل «تسمعَ بالمُعيديِّ خير من أن تراه»(٢).

النوع الرابع عشر: تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر، وذلك كثير، وقد أفرد بالتصنيف، وعكسه، وهو غريب جداً، وذلك بدلا الغلطِ والنسيان، زعم بعض القدماء أنه لا يجوز في الشعر، لأنه يقع غالباً عن تروٍّ وفكر.

النوع الخامس عشر: اشتراطهم وجودَ الرابط في بعض المواضع، وفقده في بعض فالأول: قد مضى مشروحاً(٣). والثاني: الجملة المضاف إليها نحو: «يومَ قام زيد» فأما قوله:

١٠١٢ ـ وتسخُنُ ليلةَ لا يستطيعُ نُباحاً بها الكلبُ إلا هريرا(٤)

وقوله:

١٠١٣ ـ مضت سنةٌ لعامِ وُلدتُ فيهِ وعشرٌ بعدَ ذاكَ وحِجتانِ(٥)

فنادر، وهذا الحكم خفي على أكثر النحويين، والصوابُ في مثل قولك: «أعجبني يوم

---

(١) تمامه «وبدا الذي كانت نوار أجنت» قيل: هو لشبيب بن جعيل حين وقع في الأسر مع أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم، وقيل: بل هو لحجل بن نضلة حين أسر «نوار» وفر بها إلى المفاوز. ولك في «نوار» وجهان: الرفع مع المنع من الصرف، والبناء على الكسر مثل حذام. أجنت: سترت وأخفت. أما «هنَّا» فهي لغة في «هنا» ـ بضم الهاء وترك التشديد ـ وهي في الأصل اسم إشارة للمكان، ولكنهم ـ في هذا البيت ـ توسعوا فيها واستعملوها للزمان فخرجت عن كونها اسم إشارة، فصح لديهم إعرابها خبر لات، وإضافتها إلى الجملة بعدها. وقد أفاض صاحب الخزانة في الحديث عن هذا الشاهد «٢/ ١٥٦ و٢/ ٤٨٠» أما الآمدي في المؤتلف ص١١٥ فقد رواه «حنت نوار وأي حين حنت» ولا شاهد فيه حينئذ.

(٢) تقدم المثل.

(٣) تقدم.

(٤) فاعل تسخن يعود إلى المرأة، وهرير الكلب هو ما كان دون النباح وإنما يفعل ذلك في الليلة الباردة. ولم نقف على قائل البيت.

(٥) هكذا في المخطوطتين والأمير والدسوقي ولكن الرواية في ابن سلام ١٠٤ وديوان النابغة الجعدي ١٦١: «مضت مئة...» وهي الصواب.

ولدت فيه» تنوين اليوم، وجعل الجملة بعده صفة له، وكذلك «أجمعُ» وما يتصرف منه في باب التوكيد، يجب تجريده من ضمير المؤكد، وأما قولهم: «جاء القومُ بأجمُعِهم» فهو بضم الميم لا بفتحها، وهو جمع لقولك: جمع، على حد قولهم: «فَلس وأفْلُسٍ»، والمعنى جاؤوا بجماعتهم، ولو كان توكيداً لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله:

١٠١٤ - هـذا وجَـدِّكـمُ الـصَّـغـارُ بـعـيْـنـهِ ....(١)

فكان يصح إسقاطها.

النوع السادس عشر: اشتراطُهم لبناء بعض الأسماء أن تُقطع عن الإضافة «كقبْل وبعد وغير»، ولبناء بعضها أن تكون مضافة، وذلك أيّ الموصولة، فإنها لا تُبنى إلا إذا أضيفت وكان صَدرُ صلتها ضميراً محذوفاً نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(٢).

ومن الوهم في ذلك قولُ ابن الطراوة «هم أشد» مبتدأ وخبر، و«أيُّ» مبنية مقطوعة عن الإضافة، وهذا مخالف لرسمِ المصحف ولإجماع النحويين.

الجهة السابعة: أن يحمل كلاماً على شيء، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، وله أمثلة:

أحدها: قول الزمخشري في: ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾(٣) إنه عطف على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ ولم يجعله معطوفاً على ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ لأن عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن مجيء قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾(٤) بالفعل فيهما يدلّ على خلاف ذلك.

الثاني: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾(٥): إن جملة «يضل» صفة لـ «مثلاً» أو مستأنفة، والصواب الثاني، لقوله تعالى في سورة المدثر:

---

(١) تمامه «لا أم لي إن كان ذاك ولا أب» نسب البيت في الباب الثامن والأربعين من حماسة البحتري لعامر بن جوين ولمنقذ بن مرة، ونسبه العدوي شارح شواهد ابن عقيل لعمرو بن الغوث ونسبه السيوطي ص٣١١: لرجل من مذحج ولهمام بن مرة ولضمرة بن ضمرة ولابن أحمر ولرجل من عبد مناة، والبيت في سيبويه ١/٣٥٢ وفي ابن عقيل ١/١٥٢.

(٢) ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم ١٩: ٦٩].

(٣) ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ...﴾ [الأنعام ٦: ٩٥].

(٤) ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ...﴾ [يونس ١٠: ٣١].

(٥) تتمتها ﴿وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة ٢: ٢٦].

﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ﴾(١).

الثالث: قول بعضهم في ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَۛ﴾(٢): إن الوقف هنا على «ريب» ويبتدىء «فيه هدًى» ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [السجدة: ١ و٢].

الرابع: قول بعضهم في ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]: إن الرابط الإشارة، وإن الصابر والغافر جُعلا عن عزْم الأمور مبالغةً، والصوابُ أن الإشارة للصبر والغفران، بدليل ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦] ولم يقل إنكم.

الخامس: قولهم في ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]: إن التقدير تزعمونهم شركاء، والأولى أنْ يقدر تزعمون أنهم شركاء، بدليل ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾ [الأنعام: ٩٤] ولأن الغالب على «زعم» ألاَّ يقع على المفعولين صريحاً، بل على أنّ وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك.

ومثله في هذا الحكم «تعلَّم» كقوله:

١٠١٥ ـ تعلَّمْ رسُولَ اللّهِ أنَّكَ مدرِكي ....(٣)

ومن القليل فيهما قوله:

١٠١٦ ـ زعمتْني شَيْخاً ولَسْتُ بشيْخٍ ....(٤)

وقوله:

١٠١٧ ـ تعلَّمْ شفَاءَ النَّفْسِ قهْرَ عَدُوِّها ....(٥)

وعكسهما في ذلك هَبْ بمعنى ظُنَّ، فالغالب تعدِّيه إلى صريح المفعولين كقوله:

١٠١٨ ـ فقُلتُ: أجِرْني أبا خالِدٍ وإلاَّ فَهَبْني امْرأً هالِكا(٦)

---

(١) ﴿وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ ...﴾ [المدثر ٧٤: ٣١].
(٢) ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَۛ فِيهِۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ٢: ١ و٢].
(٣) تمامه «وأن وعيداً منك كالأخذ باليد» وهو لسارية بن زنيم.
(٤) تمامه «إنما الشيخ من يدب دبيبا» وهو لأوس الحنفي.
(٥) تمامه «فبالغ بلطف في التحيل والمكر» وهو لزياد بن يسار، والمعنى: إن شفاء النفس بقهرها عدوها فاعرف كيف تحتال عليه. والبيت في ابن عقيل ١/١٥٦.
(٦) البيت لعبد الله بن همام السلولي ويروى «أبا مالك» وهو في ابن عقيل ١/١٥٨.

ووقوعه على أنَّ وصلتها نادر، حتى زعم الحريري أن قول الخواص[١]: «هَبْ أنَّ زيداً قائم» لحنٌ، وذهل عن قول القائل: «هَبْ أنَّ أبانا كانَ حِماراً»[٢] ونحوه.

السادس: قولهم في: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٣] إن «لا يؤمنون» مستأنف، أو خبر لـ«إنَّ»، وما بينهما اعتراض، والأولى الأول، بدليل ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ١٠].

السابع: قولهم في نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ﴾[٤]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾[٥]: إن المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازية والتميمية، والصواب الأول، لأن الخبر بعد «ما» لم يجيء في التنزيل مجرداً من الباء إلا وهو منصوب نحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[٦] ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

الثامن: قولُ بعضهم في ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]: «إن» اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل، أي الله خلقهم أو خلقهم الله. والصوابُ الحمل على الثاني، بدليل ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

التاسع: قول أبي البقاء في ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ﴾[٧]: إن الظرف حال أي على قصد تقوى، أو مفعول أسس، وهذا الوجه هو المعتمد عليه عندي، لتعينه في ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ﴾[٧].

تنبيه: وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يرجح كلاً منها، فينظر في أولاها كقوله تعالى: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾[٨] فإنَّ الموعد محتمل للمصدر، ويشهد له ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ

---

(١) أي في كتابه «درة الغواص في أوهام الخواص».

(٢) هذا من «المسألة الحمارية» في إرث زوج وأمٍّ وأخوين لأم وأخوين لأب وأم. حكم فيها عمر: بالنصف للزوج، والسدس للأم، والثلث للأخوين لأم، وترك الأخوين لأب وأم، فقالا له: هب أنّ أبانا كان حماراً، فأشركنا بقرابة أمنا. ففعل.

(٣) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ . . .﴾ [البقرة ٢:٦].

(٤) ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت ٤١:٤٦].

(٥) تتمتها ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة ٢:٧٤ و٨٥ و١٤٠...].

(٦) ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ۚ . . .﴾ [المجادلة ٥٨:٢].

(٧) ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ۝١٠٨ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ . . .﴾ [التوبة ٩:١٠٨ و١٠٩].

(٨) تتمتها ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى ۝٥٨ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [طه ٢٠:٥٨ و٥٩].

﴿نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾ وللزمان ويشهد له ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ وللمكان ويشهد له ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ وإذا أعرب «مكاناً» بدلاً منه لا ظرفاً لنخلفه تعين ذلك.

الجهة الثامنة: أن يحمل المعربُ على شيء، وفي ذلك الموضع ما يدفعه. وهذا أصعب من الذي قبله، وله أمثلة:

أحدها: قول بعضهم في ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(١): إنهما إنّ واسمها، أي إن القصة، و«ذان»: مبتدأ، وهذا يدفعه رسم إنَّ منفصلة، وهذان متصلة.

والثاني: قول الأخفش وتبعه أبو البقاء في ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾(٢): إن اللام للابتداء، والذين: مبتدأ، والجملة بعده خبره، ويدفعه أن الرسم «ولا» وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على ﴿الذين يعملون السيئات﴾(٢) لا مرفوع بالابتداء، والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توْبَةَ له لفوات زمن التكليف. ويمكن أن يُدَّعى لهما أن الألف في «لا» زائدة كالألف في ﴿لا أذبحنّه﴾(٣) فإنها زائدة في الرسم، وكذا في ﴿لا أوضعُوا﴾(٤) والجواب أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرده بل ليسوّى بينها وبين ما قبلها، أي إنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين منْ أخرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر، كما نفى الإثم عن المتأخر في ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣] مع أن حكمه معلوم لأنه آخذ بالعزيمة، بخلاف المتعجل فإنه آخذ بالرخصة، على معنى يستوي في عدم الإثم من يتعجل ومن لم يتعجل، وحمْلُ الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد.

والثالث: قول ابن الطراوة في ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(٥) هم أشد: مبتدأ وخبر، وأي مضافة لمحذوف، ويدفعه رسم أيهم متصلة، وأن «أيا» إذا لم تُضفْ أعربت باتفاق.

---

(١) ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا﴾ [طه ٢٠: ٦٣].

(٢) ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء ٤: ١٨].

(٣) ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ۝٢٠ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَا۟ذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل ٢٧: ٢٠ و٢١] وانظر الحاشية التالية.

(٤) ﴿لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التوبة ٩: ٤٧] قال الزمخشري في الكشاف ٢/ ٢١٧: [فإن قلت: كيف خط في المصحف، ولا أوضعوا، بزيادة ألف؟ قلت: كانت الفتحة تكتب ألفاً قبل الخط العربي، والخط العربي اخترع قريباً من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك الألف أثر في الطباع، فكتبوا صورة الهمزة ألفاً، وفتحتها ألفاً أخرى ونحو: أو لا أذبحنه].

(٥) تقدمت.

والرابع: قول بعضهم في ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]: إن «هم» الأولى: ضمير رفع مؤكد للواو والثانية: كذلك، أو مبتدأ وما بعده خبره، والصواب أن «هم» مفعول فيهما لرسم الواو بغير ألف بعدها، ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل، إذ المعنى إذا أخذوا من الناس اسْتَوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه إذا أخذوا استوفوا وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر، لأن الحديث في الفعل لا في المباشر.

الخامس: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢ و٣٣] إن جنات بدل من الفضل، والأوْلى أنه مبتدأ، لقراءة بعضهم بالنصب على حد «زيداً ضربْتُهُ».

السادس: قولُ كثير من النحويين في قوله تعالى ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾[١]: إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل، والصواب أن المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية سبحان ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾[٢] ونظيره المثال الآتي.

السابع: قول الزمخشري في ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[٣]: إن من نصب قدر الاستثناء من ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ ومن رفع قدره من ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾. ويرَدُّ باستلزامه تناقض القراءتين، فإن المرأة تكون مُسرىً بها على قراءة الرفع، وغيرَ مُسْرىً بها على قراءة النصب، وفيه نظر، لأن إخراجها من جملة النهي لا يدل على أنها مسرّى بها بل على أنها معهم، وقد روي أنها تبعتهم، وأنها التفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حَجر فقتلها، وبعدُ فقولُ الزمخشري في الآية خلافُ الظاهر، وقد سبقه غيره إليه، والذي حملهم على ذلك أن النصب قراءة الأكثرين، فإذا قُدِّر الاستثناء من «أحد» كانت قراءتهم على الوجه المرجوح، وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] فإن النصب فيها عند سيبويه على حدّ قولهم: «زيداً ضربته» ولم يرَ خوف إلباس المفسر بالصفة مرجحاً كما رآه بعض المتأخرين، وذلك لأنه يرى في نحو: «خِفتُ» بالكسر و «طُلتُ» بالضم، أنه محتمل لفعلي الفاعل والمفعول، ولا خلاف أن نحو: «تضارّ»

---

(١) تتمتها ﴿مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الحجر ١٥: ٤٢].

(٢) [الإسراء ١٧: ٦٥]. وقال: آية سبحان، لأن أول سورة الإسراء قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا...﴾

(٣) ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ ...﴾ [هود ١١: ٨١].

محتمل لهما وأن نحو: «مختار» محتمل لوصفهما، وكذلك نحو: «مشتريّ» في النسب[١]، وقال الزجاج في ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾[٢]: إن النحويين يجيزون كون الأول: اسماً والثاني: خبراً والعكس. وممن ذكر الجواز فيهما الزمخشري، قال ابن الحاج: وكذا نحو: «ضرب موسى عيسى» كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية، والذي التزم فاعلية الأول إنما هو بعض المتأخرين، والإلباس واقع في العربية، بدليل أسماء الأجناس والمشتركات .اهـ.

والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة، وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليل سقوط ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾[٣] في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية الحجر[٤]، ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام ﴿يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾[٥] ووجه الرفع أنه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة ونظيره ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾[٦] واختار أبو شامة ما اخترته من أن الاستثناء منقطع، ولكنه قال: وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية، وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جملة النهي، وما قدمته أولى لضعف اللغة التميمية، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاها أبو عبيدة وغيره.

الجهة التاسعة: ألاَّ يتأمل عند وجود المشتبهات، ولذلك أمثلة:

أحدها: نحو: «زيدٌ أحصى ذهْناً، وعمرو أحصى مالاً» فإن الأول: على أن أحصى اسمُ تفضيل، والمنصوب تمييز مثل «أحسن وجهاً» والثاني: على أن أحصى فعلٌ ماض، والمنصوب مفعول مثل ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨].

ومن الوهم قولُ بعضهم في ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾[٧]: إنه من الأول، فإن الأمد ليس

---

(١) تكون نسبةً لاسم الفاعل «المشتري» ولاسم المفعول «المشترى».
(٢) تتمتها ﴿حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾ [الأنبياء ٢١: ١٥].
(٣) من الآية المتقدمة.
(٤) ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر ١٥: ٦٥].
(٥) ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ ...﴾ [هود ١١: ٤٥ و٤٦].
(٦) تتمتها ﴿ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية ٨٨: ٢٢ ـ ٢٤].
(٧) ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾ [الكهف ١٨: ١٢].

مُحصياً بل مُحصًى، وشرط التمييز المنصوب بعد أفعلَ كونُه فاعلاً في المعنى ك «زيدٌ أكثرُ مالاً» بخلاف «مالُ زيدٍ أكثرُ مالٍ».

الثاني: نحو: «زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ» فإن الثاني: خبر أو صفة للخبر، ونحو: «زيدٌ رجُلٌ صالحٌ» فإن الثاني: صفة لا غير، لأن الأول: لا يكون خبراً على انفراده لعدم الفائدة، ومثلهما «زيدٌ عالمٌ يفعلُ الخيرَ، وزيدٌ رجُلٌ يفعلُ الخيرَ» وزعم الفارسيُّ أن الخبر لا يتعدد مختلفاً بالإفراد والجملة، فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما، والمشهور فيهما الجواز، كما أن ذلك جائز في الصفات، وعليه قول بعضهم في ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾[1]: إن «يختصمون» خبر ثانٍ أو صفة، ويحتمل الحالية أيضاً، أي فإذا هم مفترقون مختصمين، وأوجب الفارسيُّ في ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾[2] كونَ خاسئين خبراً ثانياً، لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل.

الثالث: «رأيتُ زيداً فقيهاً، ورأيتُ الهلالَ طالعاً» فإن رأى في الأول: علمية، وفقيهاً مفعول ثانٍ، وفي الثاني: بصرية، وطالعاً حال، وتقول: «تركتُ زيداً عالماً» فإن فسرت تركت بصيَّرت ف «عالماً» مفعول ثان، أو بخلَّفت فحال، وإذا حمل قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾[3] على الأول: فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر، أو الظرف مفعول ثان والجملة بعده، حال، أو بالعكس، وإن حمل على الثاني: فحالان.

الرابع: ﴿ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾[4] إن فتحت الغين فمفعول مطلق، أو ضممتها فمفعول به، ومثلهما «حسوتُ حَسوةً، وحُسوَةً».

الجهة العاشرة: أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتضٍ كقولِ مكي في: ﴿لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى﴾[5] الآية: إن الكاف نعت لمصدر محذوف، أي إبطالاً كالذي، ويلزمه أن يقدر إبطالاً كإبطال إنفاق الذي ينفق، والوجه أن يكون «كالذي» حالاً من الواو، أي لا تبطلوا صدقاتكم مُشبهين الذي ينفق، فهذا الوجه لا حذفَ فيه.

وقولِ بعض العصريين[6] في قول ابن الحاجب «الكلمة لفظ» أصله الكلمة هي لفظ،

---

(١) ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ ...﴾ [النمل ٢٧: ٤٥].

(٢) [البقرة ٢: ٦٥ والأعراف ٧: ١٦٦]. وانظر الخصائص ٢: ١٥٨ ـ ١٥٩ ففيه تفصيل شاف.

(٣) ﴿... مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ...﴾ [البقرة ٢: ١٧].

(٤) ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٤٩].

(٥) تتمتها ﴿يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٦٤].

(٦) هو محمد بن إبراهيم ويعرف بابن الأكفاني الحكيم (ـ ٧٤٩هـ) باحث له عناية وتآليف في الطب والرياضيات والأدب.

ومثله قول ابن عصفور في شرح الجُمل: إنه يجوز في «زيدٌ هوَ الفاضلُ» أن يحذف، مع قوله وقول غيره: أنه لا يجوز حذف العائد في نحو: «جاء الذي هوَ في الدَّار» لأنه لا دليل حينئذٍ على المحذوف، وردِّه على من قال في بيت الفرزدق:

١٠١٩ - فأصبحُوا قدْ أعادَ اللّهُ نِعمتهُمْ   إذْ همْ قريشٌ وإذ ما مثلهمْ بشرُ[1]

إن بشَر مبتدأ، ومثلهم: نعت لمكان محذوف خبره، أي وإذ ما بشر مكاناً مثل مكانهم، بأنَّ «مثلاً» لا يختصّ بالمكان، فلا دليل حينئذ.

وكقولِ الزمخشري في قوله:

١٠٢٠ - لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً   ....[2]

إن النصب بإضمار فعل، أي ولا أرى، وإنما النصب مثله في «لا حوْلَ ولا قُوَّةَ»[3]

وقولِ الخليل في قوله:

١٠٢١ - ألا رَجُلاً جزاهُ اللّهُ خيراً   ....[4]

إن التقدير «ألا تُروني رجلا» مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال، وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور، وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور:

أحدها: أن رجلاً نكرة، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلاً للرفع بالابتداء، ويجاب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله:

....   يدُلُّ على مُحصِّلةٍ تبيتُ[4]

الثاني: أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفصلَ بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة، ويجاب بأن ذلك جائز كقوله تعالى: ﴿... إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾[5].

الثالث: أن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له، فكان الحمل عليه أولى.

وأما قول سيبويه في قوله:

١٠٢٢ - آليتَ حبَّ العراقِ الدهرَ أطعَمُه   ....[6]

---

(١) تقدم برقم ١٢٧ و٦٧٧ و٩٠٧.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم في ص٣١٤ و٥٢٥ و٥٥٩.

(٤) تقدم برقم ١١١ و٤٥٦.

(٥) تتمتها ﴿وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ...﴾ [النساء ٤: ١٧٦].

(٦) تقدم برقم ١٤٨ و٤٤٥ و١٠٠٨.

إن أصله آليت على حب العراق، مع إمكان جعله على الاشتغال، وهو قياسي بخلاف حذف الجار، فجوابه أن «أطعمه» بتقدير لا أطعمه، ولا النافية في جواب القسم لها الصَّدرُ، لحلولها محل أدوات الصدور، كـ«لام» الابتداء و«ما» النافية، وماله الصدر لا يعملُ ما بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

وإنما قال في ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1]: إنه على تقدير «يا»، ولم يجعله صفة على المحل، لأن عنده أن اسم الله سبحانه وتعالى لمّا اتصل به الميمُ المعوضة عن حرف النداء أشبه الأصوات، فلم يجز نعته.

وإنما قال في قوله:

١٠٢٣ ـ اعـتـادَ قـلـبَـكَ مِـنْ سَـلـمـى عـوائـدُهُ وهـاجَ أحـزانَـكَ الـمـكـنُـونـةَ الـطَّـلـلُ[2]

رَبْـعٌ قَـواءٌ أذاعَ الـمُـعْـصِـراتُ بـهِ وكُـلُّ حَـيـرَانَ سـارٍ مـاؤُهُ خَـضِـلُ

إن التقدير هو «ربع»، ولم يجعله على البدل من الطلل، لأن الربع أكثر منه، فكيف يبدل الأكثر من الأقل؟ ولئلا يصير الشعر معيباً لتعلّق أحد البيتين بالآخر، إذ البدل تابع للمبدل منه ويُسمي ذلك علماء القوافي تضميناً، ولأن أسماء الديار قد كثر فيها أن تحمل على عامل مضمر، يقال: دار مية، وديار الأحباب، رفعاً بإضمار هي، ونصباً بإضمار «اذكر»، فهذا موضع أُلِفَ فيه الحذف.

وإنما قال الأخفش في: «ما أحْسنَ زَيْداً» إن الخبر محذوف بناء على أن «ما» معرفة موصولة أو نكرة موصوفة، و«ما» بعدها صلة أو صفة، مع أنه إذا قدر «ما» نكرة تامة والجملة بعدها خبراً ـ كما قال سيبويه ـ لم يحتج إلى تقدير خبر، لأنه رأى أن «ما» التامة غيرُ ثابتة أو غير فاشية، وحَذْفُ الخبر فاشٍ، فترجح عنده الحملُ عليه.

وإنما أجاز كثير من النحويين في نحو: قولك: «نِعْمَ الرَّجُلُ زيْدٌ» كونَ زيد خبراً لمحذوف مع إمكان تقديره مبتدأ والجملة قبله خبراً، لأن «نعم وبئس» موضوعان للمدح والذم العامَّين، فناسبَ مقامهما الإطناب بتكثير الجمل، ولهذا يجيزون في نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾[3] أن يكون «الذين» نصباً بتقدير أمدح، أو رفعاً بتقدير «هم»، مع إمكان كونه صفة

---

(١) تتمتها ﴿عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا۟ فِيهِ﴾ [الزمر ٣٩:٤٦].

(٢) لم نقف على قائل البيتين وهما في سيبويه ١/١٤٢. المعصرات: السحب تعتصر الماء، ومراده بالحيران الساري: السحاب الثقيل وكأنه لبطئه حائر في أي اتجاه يسير. «كل» معطوفة على المعصرات، ومفعول «أذاع» محذوف، تقديره: أذاعت الخصب بالربع.

(٣) ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ . . .﴾ [البقرة ٢:١ ـ ٣].

تابعة، على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ وما قبله خبر، وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش، وهو ظاهر قول سيبويه(١): «وأما قولهم: نِعمَ الرَّجلُ عبدُ اللّهِ، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد اللّه» مع قوله: «وإذا قال: عبد اللّه نعم الرجل، فهو بمنزلة: عبدُ اللّه ذهَبَ أخوه» فسوَّى بين تأخير المخصوص وتقديمه، والذي غرَّ أكثرَ النحويين أنه قال: «كأنه قال: نعم الرجل، فقيل له: مَنْ هو؟ فقال: عبد اللّه» ويرِدُ عليهم أنه قال أيضاً: «وإذا قال: عبد اللّه، فكأنَّه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجل» فقال: مثل ذلك مع تقدم المخصوص، وإنما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم، فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع قَدَّمتَ أو أخرت، وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخَّر أن يكون مبتدأ حذف خبره، ويردُّه أن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إن سدَّ شيءٌ مسدَّه، وذلك واردٌ على الأخفش في «ما أحسنَ زيداً».

وأما قول الزمخشري في قول الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾(٢): إنه يجوز أن يكون تقديره: هو في آذانهم وقر، فحذف المبتدأ، أو في آذانهم منه وقر، والجملة خبر الذين، مع إمكان أن يكون لا حذف فيه، فوجهُه أنه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثاً في القرآن قدَّر ما بينهما كذلك، ولا يمكن أن يكون حديثاً في القرآن إلا على ذلك، اللهم إلا أن يقدر عطف الذين على الذين، و «وقر» على «هدى»، فيلزم العطف على معمولي عاملين، وسيبويه لا يجيزه، وعليه فيكون ﴿فِىٓ ءَاذَانِهِمْ﴾ نعتاً لوقر قدم عليه فصار حالاً.

وأما قول الفارسي في: «أوَّلُ ما أقولُ إني أحمدُ الله» فيمن كسر الهمزة: إن الخبر محذوف تقديره ثابت، فقد خولف فيه، وجعلت الجملة خبراً، ولم يذكر سيبويه المسألة، وذكرها أبو بكر في أصوله، وقال: الكسر على الحكاية، فتوهم الفارسي أنه أراد الحكاية بالقول المذكور. فقدَّر الجملة منصوبة المحل فبقي له المبتدأ بلا خبر فقدَّره، وإنما أراد أبو بكر أنه حكى لنا اللفظ الذي يفتَتِحُ به قوله.

خاتمة

وإذ قد انجرَّ بنا القولُ إلى ذكر الحذف فلنوجه القولَ إليه، فإنه من المهمات، فنقول:

ذكر شروطه، وهي ثمانية:

١ ـ أحدها: وجود دليل حاليّ كقولك لمن رَفَعَ سوطاً: «زيداً» بإضمار: اضرب، ومنه

(١) ١/ ٣٠٠.

(٢) تتمتها ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [فصلت ٤١: ٤٤].

﴿قَالُوا سَلَاماً﴾[(١)]، أي سلَّمنا سلاماً، أو مقاليٍّ كقولك لمن قال: مَنْ أضرب؟ «زيْداً» ومنه [وإِذَا قِيلَ لهُمْ: ماذَا أنزَلَ ربُّكُمْ؟ قالوا: خيرا][(٢)] وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا، أو أحدَ ركنيها نحو: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾[(٣)] أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية، أو لفظاً يُفيد معنى فيها هي مبنية عليه نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾[(٤)] أي لا تفتأ، وأما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل، ولكن يشترط ألاّ يكون في حذفه ضرر معنويّ كما في قولك: «ما ضَرَبتُ إلاّ زيداً» أو صناعيّ كما في قولك: «زَيد ضَربتُه» وقولك: «ضربني وضرَبتُه زَيْد» وسيأتي شرحه.

ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذفُ الموصوف في نحو: «رَأيتُ رجُلاً أبْيضَ» بخلاف نحو: «رَأيْتُ رَجُلاً كاتباً» وحذف المضاف في نحو: «جاءَني غُلامُ زيْد» بخلاف نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[(٥)] وحذف العائد في نحو: «جاء الذي هو في الدار» بخلاف نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن لأن ما بعده جملة تامة مستغنية عنه، ومن ثم جاز حذفه في باب إنَّ نحو: «إنَّ بِكَ زيدٌ مأخوذ» لأن عدم المنصوب دليل عليه، وحذف الجار في نحو: «رَغِبتُ في أن تفعل» أو «عنْ أن تفعل» بخلاف «عجبتُ مِنْ أن تفعل» وأما ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[(٦)] فإنما حذف الجار فيها لقرينة، وإنما اختلف العلماء في المقدَّر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها، فالخلافُ في الحقيقة في القرينة.

وكان مردوداً قولُ أبي الفتح: إنه يجوز «جلَسْتُ زَيداً» بتقدير مضاف، أي جلوسَ زيد، لاحتمال أنِ المقدر كلمة إلى، وقول جماعة: إن بني تميم لا يُثبتون خبر لا التبرئة، وإنما ذلك عند وجود الدليل، وأما نحو: «لا أَحَدَ أغيرُ مِن الله»[(٧)] وقولك: مبتدئاً من غير قرينة «لا رجُلَ يفْعلُ كذا» فإثباتُ الخبر فيه إجماع، وقول الأكثرين: إن الخبر بعد «لولا» واجب الحذف، وإنما

---

(١) ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ۖ﴾ [هود ١١: ٦٩].

(٢) مزج ابن هشام هنا بين آيتين من سورة النحل، الأولى، وهي المستشهد بها: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ﴾ [النحل ١٦: ٣٠] والثانية هي ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [النحل ١٦: ٢٤] وهذا المزج واقع في المخطوطتين.

(٣) ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات ٥١: ٢٤ و٢٥].

(٤) ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ﴾ [يوسف ١٢: ٨٥].

(٥) ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر ٨٩: ٢١ و٢٢].

(٦) ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء ٤: ١٢٧].

(٧) تتمة الحديث: «ولذلك حرَّم الفواحش» وهو في صحيح مسلم: كتاب التوبة.

ذلك إذا كان كَوْناً مطلقاً نحو: «لولا زَيْدٌ لكانَ كذا» يريد لولا زيد موجود أو نحوه، وأما الأكوان الخاصة التي لا دليلَ عليها لو حذفت فواجبة الذكر، نحو: «لولا زَيْدٌ سالَمنا ما سَلمَ» ونحو: قوله عليه الصلاة والسلام: «لوْلا قوْمُكِ حديثو عهدٍ بالإسلام لأسَّسْتُ البيْتَ على قواعدِ إبراهيم»(١) وقال الجمهور: لا يجوز «لا تَدنُ مِنَ الأسَدِ يأكُلْكَ» بالجزم، لأن الشرط المقدر إن قدر مثبتاً ـ أي فإن تدن ـ لم يناسب فعل النهي الذي جعل دليلاً عليه، وإن قدر منفياً ـ أي فإلاّ تدنُ ـ فسد المعنى، بخلاف «لا تَدنُ مِنَ الأسدِ تَسْلَمْ» فإن الشرط المقدر منفي، وذلك صحيح في المعنى والصناعة، ولك أن تجيب عن الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولاً وجَبَ أن يجعل نَفسَ المخبر عنه عند الجميع في باب «لولا»، وعند تميم في باب «لا»، فيقال: «لولا قيامُ زيدٍ» و «لا قيامَ» أي موجود، ولا يقال: «لولا زيد» ولا «لا رَجُلَ» ويراد قائم، لئلا يلزم المحذور المذكور، وأما «لولا قَومُكِ حَدِيثو عهدٍ» فلعله مما يروى بالمعنى(٢)، وعن الكسائي في إجازته الجزمَ بأنه يقدر الشرط مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ، ترجيحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوماً.

تنبيهان:

أحدهما: إن دليل الحذف نوعان، أحدهما: غير صناعي، وينقسم إلى حالي ومقالي كما تقدم، والثاني: صناعي، وهذا يختص بمعرفته النحويون، لأنه إنما عرف من جهة الصناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١] إن التقدير: لأنا أقسم، وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين: وفي «قمتُ وأصُكّ عيْنَه» إن التقدير: وأنا أصك، لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد، وفي «إنها لإبِلٌ أم شاء» إن التقدير: أم هي شاء، لأن أم المنقطعة لا تعطف إلا الجمل، وفي قوله:

١٠٢٤ ـ إنَّ مَنْ لام في بني بنْتِ حسَّا نَ ألُمْه وأعصِهِ في الخُطُوبِ(٣)

إن التقدير: إنه أي الشأن، لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله، ومثله قولُ المتنبي:

١٠٢٥ ـ وما كنتُ ممنْ يدخُلُ العِشقُ قلبهُ ولكنَّ مَنْ يُبصِرْ جُفونكِ يعشَقِ(٤)

---

(١) تقدم الحديث وتخريجه فانظره.

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) البيت للأعشى «ميمون بن قيس» وهو في سيبويه ١/٤٣٩ والخزانة ٢/٤٦٣ و٣/٦٥٤ و٤/٣٨٠، ورواية الديوان ٣٣٥: «من يلمني على بني ابنة...» ولا شاهد فيه حينئذ. حسان: أحد تبابعة اليمن القدماء، وبنته يتصل نسب ممدوح الأعشى في هذا البيت، وهو قيس بن معديكرب.

(٤) تقدم برقم ٥٤١.

وفي ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[1] إن التقدير: ولكن كان رسول الله، لأن ما بعد لكن ليس معطوفاً بها لدخول الواو عليها، ولا بالواو لأنه مثبت وما قبلها منفي، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات، فإذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول: «ما قام زيد وقام عمرو» وزعم سيبويه في قوله:

١٠٢٦ ـ ولَستُ بِحلَّالِ التِّلاعِ مخافَةً ولكنْ متى يسترفِدِ القومُ أرفِدِ[2]

أن التقدير: ولكن أنا. ووجهوه بأن لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه. وبيان كونها داخلة عليه أن «متى» منصوبة بفعل الشرط، فالفعل مُقدّم في الرتبة عليه. وردّه الفارسي بأن المشبه بالفعل هو لكنَّ المشددة لا المخففة، ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالأسماء، وقيل: إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو، لأنها حينئذ تخلُص لمعناها، وتخرج عن العطف.

التنبيه الثاني: شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف، فلا يجوز «زيْدٌ ضَارِبٌ وعمروٌ» أي ضارب، وتريد بضارب المحذوفِ معنى يخالف المذكور: بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[3] والآخر بمعنى الإيلام المعروفِ، ومن ثمّ أجمعوا على جواز «زيدٌ قائم وعمروٌ، وإن زيداً قائم وعمرو» وعلى منع «ليت زيداً قائم وعمرو» وكذا في «لعل وكأنّ»، لأن الخبر المذكور مُتمنًّى أو مترجًّى أو مشبه به، والخبر المحذوف ليس كذلك، لأنه خبر المبتدأ.

فإن قلت: فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] في قراءة مَنْ رفع، وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول لدلالة الثاني، أي إن الله يصلي وملائكتُه يصلون. وليس عطفاً على الموضع ويصلون خبراً عنهما، لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة، وقال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾[4] إن التقدير: بلى ليحسبنا قادرين، والحسبان المذكور بمعنى الظن، والمحذوف بمعنى العلم، إذ التردد في الإعادة كفر، فلا يكون مأموراً به، وقال بعض العلماء في بيت الكتاب:

(١) ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ...﴾ [الأحزاب ٣٣: ٤٠].

(٢) البيت من معلقة طرفة بن العبد وهو في ديوانه ٢٩ وفي شرح الزوزني ١٥٤ وفي سيبويه ١/ ٤٤٢ والخزانة ٣/ ٦٥٠ وقد سقط شطره الأول من المخطوطة الأولى.

(٣) تتمتها ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ...﴾ [النساء ٤: ١٠١].

(٤) تتمتها ﴿عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة ٧٥: ٣ و٤] والتقدير: نجمعها قادرين.

١٠٢٧ ـ لَنْ تَراها ـ ولَوْ تأمَّلتَ ـ إلا   ولَها في مفارقِ الرَّأسِ طيبا[١]

إن «ترى» المقدرة الناصبة لطيباً قلبية لا بصرية، لئلا يقتضي كونَ الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تمدحُ النساء بالخفر والتصوُّن، لا بالتبذل، مع أن «رأى» المذكورة بصرية.

قلت: الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد، وهو العطف، ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة، وإلى الملائكة الاستغفار، وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض، وأما قول الجماعة فبعيد من جهات: **إحداها**: اقتضاؤه الاشتراك والأصل عدمه لما فيه من الإلباس، حتى إن قوماً نَفَوْهُ، ثم المثبتون له يقولون: متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالمجاز قُدِّم عليه. **والثانية**: أنا لا نعرف في العربية فعلاً واحداً يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقياً. **والثالثة**: أن الرحمة فعلُها مُتعدّ والصلاة فعلها قاصر، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي. **والرابعة**: أنه لو قيل: مكان «صلى عليه» «دعا عليه» انعكس المعنى، وحقُّ المترادفين صحةُ حلول كل منهما محل الآخر.

وأما آية القيامة[٢] فالصوابُ فيها قولُ سيبويه إن «قادرين» حال، أي بلى نجمعها قادرين، لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان، ولأن بلى إيجابٌ للمنفي وهو في الآية فعلُ الجمع، ولو سلم قولُ الفراء: فلا يسلم أن الحسبان في الآية ظن، بل اعتقاد وَجزم، وذلك لإفراط كفرهم.

وأما قول المعرب في البيت فمردود، وأحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة، فحال أهل المدَر يخالف حال أهل الوبر، وحال أهلِ الوَبرِ مختلف، وبهذا أجاب الزمخشري عن إرسال شعيب[٣] عليه الصلاةُ والسلام ابنتيه لسقي الماشية، وقال: العاداتُ في مثل ذلك متباينة، وأحوال العرب خلاف أحوال العجم.

٢ ـ **الشرط الثاني**: ألاَّ يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مُشبهه[٤]، وقد مضى الردّ على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء، وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو: «ضربني وضربت زيداً»: إن الفاعل محذوف لا مضمر، وقال ابن عطية في ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾[٥]: إن التقدير بئس المثل مثل القوم، فإن أراد أن الفاعل لفظ

---

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ١٧٦ وسيبويه ١/ ١٤٤.
(٢) يعني الآية السابقة.
(٣) هو النبي العربي الذي ظهر في بني مَدْيَن قبيل موسى عليه السلام وفي القرآن ذكر له ولقومه.
(٤) اسم كان وأخواتها.
(٥) تتمتها ﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة ٦٢: ٥].

المثل محذوفاً فمردود، وإن أراد تفسير المعنى وأن في «بئس» ضمير المثل مستتراً فأين تفسيره، وهذا لازم للزمخشري فإنه قال في تقديره: بئس مثلاً! وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل «نعم وبئس» لا يحذَف، والصوابُ أن ﴿مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ فاعل، وحذف المخصوص، أي مثل هؤلاء، أو مضاف أي مثل الذين كذبوا، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو: ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾[1] و «يا عبد اللّه» و «زيداً ضربته».

٣ ـ الثالث: ألاً يكوم مؤكَّداً، وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش، منع في نحو: «الذي رأيت زيد» أن يؤكد العائد المحذوف بقولك: «نفسه»، لأن المؤكد مُريدٌ للطول، والحاذف مريد للاختصار، وتبعه الفارسي، فرد في كتاب «الأغفال» قولَ الزجاج في ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[2] إن التقدير: إن هذان لهما ساحران، فقال: الحذف والتوكيد باللام متنافيان، وتبع أبا علي أبو الفتح، فقال في الخصائص[3]: لا يجوز «الذي ضربتُ نفسَه زيد» كما لا يجوز إدغام نحو: اقْعَنْسَسَ، لما فيهما جميعاً من نقض الغرض[4]، وتبعهم ابن مالك فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كـ «ضربتُ ضرباً» لأن المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه، والحذف مناف لذلك، وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضاً، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو: «مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما» كيف ينطق بالتوكيد؟ فأجابه بأنه يرفع بتقدير: «هما صاحباي أنفسهما»، وينصب بتقدير: «أعنيهما أنفسهما»، ووافقهما على ذلك جماعة، واستدلوا بقول العرب:

١٠٢٨ ـ إنَّ مَـحـلاًّ وإنَّ مُـرتـحـلاَ ....[5]

و «إنَّ مالاً وإنَّ ولدا» فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بـ«إنَّ»، وفيه نظر، فإن المؤكد نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر، وقال الصفار: إنما فرَّ الأخفشُ من حذف العائد في نحو: «الذي رأيته نفسه زيد» لأن المقتضي للحذف الطولُ، ولهذا لا يحذف في نحو: «الذي هو قائم زيد» فإذا فروا من الطول فكيف يؤكدون؟ وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما، لأن المحذوف لدليل كالثابت، ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسألة بحث أجاد فيه.

٤ ـ الرابع: ألاً يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله، لأنه اختصار للفعل، وأما قول سيبويه في: «زَيداً فاقتله» وفي «شأنَكَ والحجَّ» وقوله:

---

(١) ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ﴾ [النحل ١٦: ٣٠] وقد تقدمت.

(٢) ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا ...﴾ [طه ٢٠: ٦٣].

(٣) كتاب جليل (٣ أجزاء) يبحث في موضوعات من فقه اللغة وأصول النحو والصرف وغير ذلك.

(٤) الغرض في الأول التطويل، وفي الثاني إلحاقه بـ «احر نجم» ـ حاشية الدسوقي ٢/ ٢٤١.

(٥) تقدم برقم ١٢٨ و٤٣٢ وسيتكرر برقم ١٠٦٦.

١٠٢٩ ـ يــا أيُّــهــا الــمــائِــحُ، دلــوي دُونــكــا[(١)]

إن التقدير: «عليك زيداً، وعليك الحجَّ، ودونك دلوي»، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير: «خُذْ دلولي، والزم زيداً، والزم الحج»، ويجوز في دلوي أن يكون مبتدأ ودونك خبره.

٥ ـ الخامس: ألاّ يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

٦ ـ السادس: ألاّ يكون عِوضاً عن شيءٍ، فلا تحذف «ما» في «أمّا أنتَ مُنطلِقاً انطلقتُ» ولا كلمة «لا» من قولهم: «افعلْ هذا إمّا لا» ولا التاء من عِدَة وإقامة واستقامة، فأما قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[(٢)] فمما يجب الوقوف عنده، ومن هنا لم يحذف خبر كان لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها، ومن ثَمّ لا يجتمعان، ومن هنا قال ابن مالك: إن العرب لم تقدر أحرف النداء عوضاً من أدعو وأنادي، لإجازتهم حذفها.

٧ و ٨ ـ السابع والثامن: ألاّ يؤدي حَذْفُه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، وللأمر الأول: منع البصريون حَذفَ المفعول الثاني: من نحو: «ضرَبني وضربته زيد» لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول، ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضاً حَذفُ المفعول في نحو: «زيدٌ ضربتُه» لأن في حذفه تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل، ثم حملوا على ذلك «زيد ما ضربته، أو هل ضربته» فمنعوا الحذف وإن لم يؤدِّ إلى ذلك، وكذلك منعوا رفع رأسها في «أكلت السمكة حتى رأسَها» إلا أن يذكر الخبر فتقول: مأكول، ولاجتماعهما مع الإلباس منَع الجميعُ تقديمَ الخبر في نحو: «زيد قام»، ولانتفاء الأمرين جاز عند البصريين وهشام تقديمُ معمول الخبر على المبتدأ في نحو: «زيدٌ ضربَ عمراً»[(٣)] وإن لم يجز تقديمُ الخبر، فأجازوا «زيداً أَجَلُه أحرزَ» وقال البصريون في قوله:

١٠٣٠ ـ .... بِــمــا كــانَ إيّــاهــمْ عــطــيَّــةُ عــوَّدَا[(٤)]

---

(١) بعده «إني رأيت الناس يحمدونكا» وهو لجارية من الأنصار. المائح: من ينزل إلى البئر ـ وقد قل ماؤها ـ ليملأ الدلو بيده. سيتكرر برقم ١٠٤١.

(٢) ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [النور ٢٤: ٣٧].

(٣) فأجازوا: عمراً زيدٌ ضرَبَ.

(٤) صدره كما في ديوان الفرزدق ٢١٤

«قــنــافــذ دراجــون خــلــف جــحــاشــهــم لــمــا كــان................» =

إن عطيَّة: مبتدأ، وإياهم مفعول عَوَّد، والجملة خبر كان، واسمها ضمير الشأن، وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال: هربوا من محذور ـ وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها ـ فوقعوا في محذور آخر، وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ، وقد بيّنا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنىً مفقود في تقديم معموله، وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على «ما» النافية في نحو: «ما ضربتُ زيداً» فإنه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها، وهو وقوع «ما» النافية فيه حَشْواً.

تنبيه: ربما خُولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام.

فالأول: كقوله:

١٠٣١ - وخالدٌ يَحمَدُ ساداتُنا ....[1]

وقوله:

١٠٣٢ - .... كُلُّه لمْ أصنعِ[2]

وقيل: هو في صيغ العموم أسهلُ، ومنه قراءة ابن عامر ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ٥٧].

والثاني: كقوله:

١٠٣٣ - بِعُكاظَ يُعْشي النّاظِريـ ـنَ - إذا همُ لمحُوا - شُعاعُهْ[3]

فإن فيه تهيئة «لمحوا» للعمل في «شُعاعه» مع قَطْعه عن ذلك بإعمال «يُعشي» فيه، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوي، وذكر ابن مالك في قوله:

١٠٣٤ - عممْتَهُمْ بِالنَّدى حتَّى غُواتُهُمْ فَكُنتَ مَالِكَ ذي غَيٍّ وذي رشَدِ[4]

= وكما في الخزانة ٤/ ٥٣ وابن عقيل ١/ ١٢٢:

«قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان................»

عطية هو والد جرير الشاعر. والمعنى على الرواية الثانية أنهم يتسللون إلى البيوت للسرقة أو الفجور بسبب ما كان والدهم عطية قد عوّدهم من قبل.

(١) تمامه «بالحق، لا يحمد بالباطل» وهو من البحر السريع ولم نقف على قائله. حقه أن يقول: «يحمده ساداتنا» ولكنه خالف الشرطين السابع والثامن ـ من شروط الحذف ـ فحذف مفعول يحمد ورفع خالد. وتفصيل ذلك أن حذف الهاء من «يحمده» يعطي الحق لفعل «يحمد» أن يتسلط على «خالد» فينصبه على أنه مفعول به مقدم، ولكنه رفع «خالد» بالابتداء وقطع تسلط الفعل يحمد عليه، وهذا ما عنيناه بمخالفة الشرط السابع، أما مخالفة الثامن فهي أنه أعمل «الابتداء» في «خالد» مع إمكان إعمال «يحمد» فيه.

(٢) تقدم برقم ٣٦٤ و٨٨٢ وسيتكرر برقم ١٠٧٣.

(٣) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب تصف بريق السلاح في سوق عكاظ، وهو في ابن عقيل ١/ ١٩٣.

(٤) تقدم برقم ٢١١.

إنه يروى «غُواتهم» بالأوجه الثلاثة، فإن ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد في النوع الأول في الشذوذ، إذ لا ضرورة تمنع من الجر والنصب، وقد رويا.

بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف، وليس منه

جَرَتْ عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾(١) أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين: «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ»(٢) أي تكن منه خيلة.

والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مُسنَداً إلى فعل كون عام، فيقال: حَصل حريقٌ أو نهبٌ.

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا ينوى، إذ المنويّ كالثابت، ولا يسمى محذوفاً، لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾(٣)، ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١] ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾(٤) إذ المعنى: ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة؛ وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم، وأوقعوا الأكل والشرب، وذرُوا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤية هنالك، ومنه على الأصح ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾(٥) الآية، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الذِّياد وقومهما على السقي، لا لكون مَذودهما غَنماً ومَسقيهم إبلاً، وكذلك المقصود من قولهما: ﴿لَا نَسْقِي﴾(٥) السقي، لا المسقي، ومن لم يتأمل قدَّر: يَسقُون إبلَهم، وتذودان غنَمَهما، ولا نَسقي غنَمَنا.

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله، فيذكران نحو: ﴿لَا تَأْكُلُوا ٱلرِّبَوٰٓا﴾(٦) ﴿وَلَا تَقْرَبُوا ٱلزِّنَىٰٓ﴾(٧)، وقولك: «ما أَحْسَنَ زَيْداً» وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل: محذوف،

---

(١) [البقرة ٢: ٦٠ والطور ٥٢: ١٩ والحاقة ٦٩: ٢٤ والمرسلات ٧٧: ٤٣].

(٢) مجمع الأمثال ٢/ ٢٥٥ ومعناه: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يظن بهم السوء.

(٣) ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٥٨].

(٤) ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان ٧٦: ٢٠].

(٥) ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص ٢٨: ٢٣].

(٦) تتمتها ﴿أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران ٣: ١٣٠].

(٧) تتمتها ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء ١٧: ٣٢].

نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣] وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]

١٠٣٥ - .... وما شَيءٌ حَمَيتَ بِمستَباحِ[١]

بيان مكان المقدر

القياسُ أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله.

فيجب أن يقدر المفسر في نحو: «زيداً رأيته» مقدّماً عليه، وجوز البيانيون تقديره مؤخراً عنه، وقالوا: لأنه يفيد الاختصاص حينئذ، وليس كما توهموا، وإنما يرْتكب ذلك عند تعذر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك.

فالأول: نحو: «أيَّهمْ رأيتَهُ» إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[٢] فيمن نصب، إذ لا يلي «أما» فعلٌ، وكنا قدمنا في نحو: «في الدار زيد» أن متعلق الظرف يقدَّر مؤخراً عن زيد، لأنه في الحقيقة الخبر، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً لمعارضة أصل آخر، وهو أنه عاملٌ في الظرف، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول، اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلاً فيجب التأخير، لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا، وإذا قلت: «إنَّ خلفَكَ زيداً» وجب تأخير المتعلق، فعلاً كان أو اسماً، لأن مرفوع إنَّ لا يسبق منصوبها، وإذا قلت: «كانَ خَلفكَ زيدٌ» جاز الوجهان ولو قدرته فعلاً، لأن خبر كان يتقدم مع كونه فعلاً على الصحيح، إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية.

والثاني: نحو: متعلق باء البسملة الشريفة، فإن الزمخشري قدَّره مؤخراً عنها، لأن قريشاً كانت تقول: باسم اللاتِ والعُزَّى نفعل كذا، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبوداً لهم تفخيماً لشأنه بالتقديم، فوجب على الموحِّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فإنه الحقيق بذلك، ثم اعترض بـ ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾[٣] وأجاب بأنها أول سورة أنزلت، فكان تقديمُ الأمر بالقراءة فيها أهمَّ، وأجاب عنه السكاكي بتقديرها متعلقة بـ ﴿ٱقْرَأْ﴾[٣] الثاني. واعترضه بعض العصريين[٤] باستلزامه الفَصلَ بين المؤكد وتأكيده بمعمول المؤكد. وهذا سهو منه، إذ لا توكيد هنا، بل أمِرَ

---

(١) تقدم برقم ٨٨٧ وسيتكرر برقم ١٠٧٢.

(٢) تتمتها ﴿فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ...﴾ [فصلت ٤١: ١٧].

(٣) ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾ [العلق ٩٦: ١ - ٣].

(٤) هو أحمد بن يوسف الحلبي المعروف بالسمين (ـ ٧٥٦هـ) مفسر عالم بالعربية والقراءات. له: تفسير القرآن، والدر المصون في إعراب القرآن، وشرح الشاطبية، وغيرها.

أولاً: بإيجاد القراءة، وثانياً: بقراءة مقيدة، ونظيره ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾[1] ومثل هذا لا يسميه أحد توكيداً. ثم هذا الإشكال لازم له على قوله: إن الباء متعلقة بـ«اقرأ» الأول لأن تقييد الثاني إذا منع من كونه توكيداً فكذا تقييدُ الأول، ثم لو سلم ففصْلُ الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق، كـ «مرَرتُ برجُلٍ عمْراً ضارب» فكذا في التوكيد، وقد جاء الفَصْل بين المؤكد والمؤكد في ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾[2] مع أنهما مفردان، والجمل أحملُ للفصل، وقال الراجز:

١٠٣٦ - إذن ظَـلِـلْـتُ الـدَّهْـرَ أبـكـي أجـمـعـا[3]

تنبيه: ذكروا أنه إذا اعْترضَ شرطٌ على آخرَ نحو: «إنْ أكلْتِ إنْ شربْتِ فأنْتِ طالِقٌ» فإن الجواب المذكور للسابق منهما، وجوابُ الثاني محذوفٌ مدلولٌ عليه بالشرط الأول وجوابه، كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور: إنها لا تطْلُقُ حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم، وذلك لأن التقدير حينئذ إن شربتِ فإن أكلت فأنت طالق، وهذا كله حسن، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] وفيه نظر، إذ لم يتوالَ شرطان وبعدهما جواب كما في المثال، وكما في قول الشاعر:

١٠٣٧ - إنْ تَسْتغِيثوا بنا إن تُذعروا تجِدوا مِـنَّـا مـعـاقِـلَ عِـزٍّ زَانـهـا كـرَمُ[4]

وقول ابن دُرَيْد:

١٠٣٨ - فـإن عَـثـرْتُ بَـعْـدَهَـا إنْ وَألْـتْ نـفْـسِـيَ مِـنْ هـاتَـا فـقُـولا: لالـعَـا[5]

إذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب، وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول، فينبغي أن يُقدَّر إلى جانبه، ويكون الأصل: إن أردت أن أنْصَحَ لكم فلا ينفعكم

---

(١) ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾ [العلق ٩٦: ١ ـ ٣].

(٢) ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَنَّ . . .﴾ [الأحزاب ٣٣: ٥١].

(٣) قبله «يا ليتني كنت صبياً مرضَعا ـ تحملني الذلفاء حولاً أكتعا ـ إذا بكيتُ قبلتْني أربعا» والرجز مجهول القائل، وهو في الخزانة ٢/ ٣٥٧ وابن عقيل ٢/ ٦٢، وروي في اللسان «كتع» وفي العقد الفريد ٣/ ٤٦٠ «فلا أزال الدهر. . .» والشاهد فيه: الفصل بين المؤكد والتأكيد بجملة «أبكي» الحول الأكتع: التام. والذلفاء اسم امرأة، والذلف: صغر الأنف مع استواء الأرنبة.

(٤) لم نقف على قائله.

(٥) البيت في شرح مقصورة ابن دريد ص٣٣ وفي الخزانة ٤/ ٥٤٨. وألت: نجت. لعاً: كلمة تقال للعاثر دعاء له بالسلامة من عثرته، والمعنى: إن نجوت من هذه القصة، ثم إن عثرت ثانية فقولا لي: لا لعاً أي لا نجاة. ومن مقصورته أيضاً الشواهد ٧٧٣ و٧٩٦ و٩٣٤ و٩٣٥.

نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم، وأما أنْ يقدَّرَ الجوابُ بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدماً إلى جانب الشرط الأول فلا وَجْهَ له، والله أعلم.

بيان مقدار المُقدَّر

ينبغي تقليله ما أمكن لتقل مخالفة الأصل.

ولذلك كان تقدير الأخفش في «ضرْبي زيْداً قائماً»: ضرْبُه قائماً، أولى من تقدير باقي البصريين: حاصلٌ إذا كان ـ أو إذ كان ـ قائماً، لأنه قدَّر اثنين وقدروا خمسة، ولأن التقدير من اللفظ أولى.

وكان تقديره في «أنْتَ مِنِّي فرسخان» بُعدُكَ مني فرسخان، أولى من تقدير الفارسي «أنت مني ذو مسافة فرسخين»، لأنه قدر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرفُ، والفارسيّ قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث.

وضعف قول بعضهم في ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] إن التقدير: حبُّ عبادة العجل، والأولى تقدير الحب فقط.

وضعف قول الفارسي ومن وافقه في ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ﴾[1] الآية: إن الأصل: «واللائي لم يحضن فعدَّتهن ثلاثة أشهر»، والأولى أن يكون الأصل: واللائي لم يحضن كذلك.

وكذلك ينبغي أن يقدر في نحو: «زيدٌ صنَعَ بِعمرٍو جميلاً وبِخالِدٍ سوءاً، وبكرٌ» أي كذلك، ولا يقدر عين المذكور تقليلاً للمحذوف، ولأن الأصل في الخبر الإفراد، ولأنه لو صُرِّحَ بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار.

ولك ألاَّ تقدر في الآية شيئاً البتة، وذلك بأن تجعل الموصول معطوفاً على الموصول، فيكون الخبر المذكور لهما معاً، وكذا تصنع في نحو: «زيْدٌ في الدَّارِ وعمْروٌ»، ولا يتأتى ذلك في المثال السابق لأن إفراد فاعل الفعل يأباه، نعم لك أن تَسْلَمَ فيه من الحذف، بأن تقدَر العطف على ضمير الفعل لحصول الفَصْل بينهما.

فإن قلت: لو صح ما ذكرته في الآية والمثال السابق لصح «زيْدٌ قائمانِ وعمْروٌ» بتقدير: «زيد وعمرو قائمان».

قلت: إن سُلم مَنعُه فلقبح اللفظ، وهو منتفٍ فيما نحن بصدده، ولكن يشهد للجواز قوله:

---

(١) ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ...﴾ [الطلاق ٦٥: ٤].

١٠٣٩ ـ ولَسْتُ مُقِرّاً للرِّجالِ ظُلامةً   أبى ذاكَ عمِّي الأكرمانِ وخاليا[(١)]

وقد جوزوا في «أنْتَ أعلم وزيد» كَوْنَ زيد مبتدأ حذف خبره، وكونه عطفاً على أنت، فيكون خبراً عنهما.

بيان كيفية التقدير

إذا استدعى الكلامُ تقديرَ أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يقدر أنَّ ذلك حذف دفعة واحدة، بل على التدريج.

فالأول: نحو: ﴿كَالَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ﴾[(٢)] أي كدوران عين الذي.

والثاني: كقوله:

١٠٤٠ ـ إذا قامَتا تَضوَّعِ المِسْكُ مِنهما   نسيمَ الصَّبا جاءَتْ بِريّا القَرَنْفُلِ[(٣)]

أي تضوُّعاً مثل تضوُّعِ نسيم الصبا.

والثالث: كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[(٤)] أي لا تجزي فيه، ثم حذفت «في» فصار لا تجزيه، ثم حذف الضمير منصوباً لا مخفوضاً، هذا قولُ الأخفشِ، وعن سيبويه أنهما حُذِفا دفعة. ونقل ابن الشجري القولَ الأول: عن الكسائي، واختاره، قال: والثاني: قول نحوي آخر، وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران، اهـ. وهو نقل غريب.

ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن

فيقدر في «ضرْبي زَيْداً قائماً»: ضربُه قائماً، فإنه من لفظ المبتدأ وأقل تقديراً، دون «إذ كان، أو إذا كان» ويقدر «اضرب» دون أهِن في «زَيداً اضرِبه».

فإن منَعَ من تقدير المذكور معنىً أو صناعة قدِّر ما لا مانع له، فالأول نحو: «زَيْداً اضْرِبْ أخاهُ» يقدر فيه أهِنْ دون اضْرِب، فإن قلت: «زَيْداً أهِنْ أخاهُ» قدرت أهن. والثاني: نحو: «زَيْداً امرُرْ بِه» تقدر فيه جاوِزْ دون امرُر، لأنه لا يتعدَّى بنفسه نعم إن كان العاملُ مما يتعدَّى تارةً بنفسه وتارةً بالجار نحو: نصح في قولك: «زيْداً نصحْتُ له» جاز أن يقدر نصحْتُ زيداً، بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به.

---

(١) لم نقف على قائله. الأكرمان: صفة للعم والخال.

(٢) ﴿فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأحزاب ٣٣:١٩].

(٣) البيت من معلقة امرىء القيس، الديوان ١٤٥، وشرح الزوزني ٨٢، والخزانة ٢/ ٦٥.

(٤) [البقرة ٢:٤٨] ومثلها الآية ١٢٣ من السورة نفسها.

ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله:

١٠٤١ ـ يا أيُّها المَائِحُ، دَلوِي دُونَكا[١]

إذا قدر دلوي منصوباً فالمقدر خُذْ، لا دُونكَ، وقد مضى، وقوله:

١٠٤٢ ـ .... وأضْرَبَ مِنَّا بالسُّيوفِ القَوانِسا[٢]

الناصبُ فيه للقوانس فعلٌ محذوف، لا اسمُ تفضيل محذوف لأنا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدر؟ وقولك: «هذا مُعطي زَيدٍ أمْسِ دِرْهما» التقديرُ أعطاه، ولا يقدر اسم فاعل، لأنك إنما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من ال، وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا﴾ [طه: ٧٢]: إن الواو للقسم، فعلى هذا دليلُ الجواب المحذوف جملةُ النفي السابقة، ويجب أن يقدر: والذي فطرنا لا نؤثرك؟ لأن القسَم لا يجاب بـ«لنْ» إلا في الضرورة كقَول أبي طالب:

١٠٤٣ ـ واللّهِ لنْ يصِلوا إليكَ بجمعِهِم حتَّى أوسَّدَ في التُّرابِ دفينا[٣]

وقال الفارسي ومتابعوه في ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ﴾[٤] التقدير: فعدتهن ثلاثة أشهر، وهذا لا يحسن وإن كان ممكناً، لأنه لو صُرح به اقتضت الفصاحة أن يقال: كذلك، ولا تعاد الجملة الثانية.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى؟

قال الواسطي[٥]: الأولى كونُ المحذوف المبتدأ، لأن الخبر محطُّ الفائدة وقال

---

(١) تقدم برقم ١٠٢٩.

(٢) صدره: «أكرّ وأحمى للحقيقة منهم» والبيت لعباس بن مرداس قبل إسلامه وهو في الخزانة ٣/٥١٧. الحقيقة: كل ما يحق على الرجل حمايته. القوانس: جمع قونس وهو ما بين أذني الفرس، أو مقدم رأس الرجل، أو أعلى البيضة من الحديد، وقبل هذا البيت:

«فلم أر مثل الحي حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا»

يريد بالحي المصبح أعداءه الذين صبحهم بالإغارة، وعلى ذلك فقوله: «أكر وأحمى»: وصف لهم بحسن الكر والحماية. وقوله: «وأضرب» وصف لقومه بحسن الضرب بالسيوف، أي لم أر أكر منهم ولا أضرب منا، وبهذه الشهادة في أعدائه سميت القصيدة بالمنصفة. ومما قيل في إعراب القوانس أنها نصبت بنزع الخافض والتقدير «أضرب منا للقوانس» وبذلك يشمل التفضيل في البيت ضرب القوانس.

(٣) تقدم برقم ٥١٨.

(٤) [الطلاق ٦٥: ٤] وقد تقدمت.

(٥) هو أبو محمد القاسم بن القاسم (ـ ٦٢٦هـ) له شرح اللمع وشرح التصريف الملوكي لابن جني وغيرهما.

العبدي[١]: الأولى كونُه الخبرَ، لأن التجوز أواخر الجملة أسهل، نقل القولين ابنُ إياز[٢].

ومثال المسألة ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[٣] أي: شأني صبر جميل، أو صبر جميل أَمْثَلُ من غيره، ومثلُه ﴿طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾[٤] أي الذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يُرْتابُ فيها، لا إيمان باللسان لا يُوَاطئه القلبُ، أو طاعَتُكم معروفة، أي عُرِف أنها بالقول دون الفعل، أو طاعة معروفة أَمْثَلُ بكم من هذه الأيمان الكاذبة.

ولو عَرَضَ ما يوجب التعيين عُمِل به، كما في «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» على القول بأنهما جملتان، إذ لا يحذف الخبر وجوباً إلا إذا سَدَّ شيء مَسَدَّه، ومثله «حَبَّذا زَيْدٌ» إذا حمل على الحذف، وجزم كثير من النحويين في نحو: «عَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ» و «ايْمُنُ اللّهِ لأفْعَلَنَّ» بأن المحذوف الخبر، وجوز ابنُ عصفور كَوْنَه المبتدأ، ولذلك لم يَعُدَّه فيما يجب فيه حذف الخبر، لعدم تعينه عنده لذلك، قال: والتقدير إمّا قَسَمِي أَيْمُنُ الله، أو أَيْمُنُ الله قَسَمٌ لي، اهـ. ولو قدرت أَيْمُنُ اللّهِ قسمي، لم يمتنع، إذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً

وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى

لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون الحذف كَلَا حذف فأما الفعل فإنه غير الفاعل.

اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يُشْبهه، أو بموضع آتٍ على طريقته.

فالأول: كقراءة شُعْبة: ﴿يُسَبَّح لَهُ فِيهَا﴾[٥] بفتح الباء، وكقراءة ابن كثير ﴿وكَذَٰلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وإلى الَّذينَ مِنْ قَبْلِكَ، اللّهُ الْعَزيزُ الحَكِيمُ﴾[٦] بفتح الحاء، وكقراءة بعضهم ﴿وكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكينَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ، شُرَكاؤُهُمْ﴾[٧] ببناء زُيِّنَ للمفعول، ورفع القَتْل والشركاء، وكقوله:

---

(١) هو أبو طالب أحمد بن بكر (ـ ٤٠٦هـ) نحوي بارع أخذ عن السيرافي والفارسي والرماني.
(٢) هو أبو محمد الحسين بن بدر (ـ ٦٨١هـ) بغدادي من أعلام عصره في النحو والصرف له: المحصول في شرح الفصول لابن معط.
(٣) ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ...﴾ [يوسف ١٢: ١٨ و٨٣].
(٤) ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَّا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾ [النور ٢٤: ٥٣].
(٥) ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ...﴾ [النور ٢٤: ٣٦ و٣٧].
(٦) ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ ...﴾ [الشورى ٤٢: ٣].
(٧) ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ...﴾ [الأنعام ٦: ١٣٧].

١٠٤٤ ـ لِيُبْكَ يَزيدُ، ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ....(١)

فيمن رواه مبنياً للمفعول، فإن التقدير: يُسَبِّحُه رجال، ويُوحِيهِ الله، وزَيَّنه شركاؤُهم، ويَبْكيه ضارع، ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها، لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتُها في رواية مَنْ بَنَى الفعلَ فيهن للفاعل.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] فلا يقدر «ليقولُن اللّهُ خلقهم» بل «خلقهم الله» لمجيء ذلك في شِبْه هذا الموضع، وهو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩] وفي مواضع آتية على طريقته نحو: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣] ﴿قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ﴾(٢).

إذا دارَ الأمرُ بين كون المحذوف أولاً، أو ثانياً، فكونُه ثانياً أَوْلى

وفيه مسائل:

إحداها: نون الوقاية في نحو: ﴿أتُحَاجُونِي﴾(٣) و ﴿تأمُرُونِي﴾(٤) فيمن قرأ بنون واحدة، وهو قول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح(٥) وأكثر المتأخرين، وقال سيبويه واختاره ابن مالك: إن المحذوف الأولى.

الثانية: نون الوقاية مع نون الإناث في نحو: قوله:

١٠٤٥ ـ .... يَسُوءُ الفَالِياتِ إذَا فَلَيْنِي(٦)

---

(١) تمامه «ومختبط مما تطيح الطوائح» ينسبط البيت للبيد ومزرد ـ وليس في ديوانيهما ـ ولنهشل بن حري والحارث بن نهيك والحارث بن ضرار وآخرين. وهو في سيبويه ١/ ١٤٥ و١٨٣ و١٩٩ وفي شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٧٦ وفي أوضح المسالك ١/ ٣٤٢ وفي الخزانة ١/ ١٤٧ و٣/ ٤٤٣ والدسوقي ٢/ ٢٥١.

الضارع: الذليل. المختبط: طالب الحاجة من غير وسيلة لها. تطيح: تهلك. والمعنى: يبكي عليه اثنان: مظلوم وطالب حاجة. أما من بنى «ليبك» للمعلوم وأعرب ضارع فاعلاً، فإعراب يزيد عندئذ منادى محذوف الأداة.

(٢) تتمتها: ﴿أَوَّلَ... مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس ٣٦: ٧٨ و٧٩].

(٣) ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾ [الأنعام ٦: ٨٠].

(٤) ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر ٣٩: ٦٤].

(٥) هم على التوالي: المبرد والسيرافي والفارسي وابن جنيّ.

(٦) صدره: «تراه كالثغام يعل مسكاً» وهو لعمرو بن معديكرب كما في سيبويه ٢/ ١٥٤ والخزانة ٢/ ٤٤٥، والهاء في «تراه» للشيب. الثغام: نبت إذا يبس صار أبيض. يعل مسكاً: يسقى المسك مرة بعد مرة. الفاليات: مخرجات القمل من الرأس، وهي مفعول به ليسوء.

هذا هو الصحيح، وفي البسيط أنه مُجمع عليه لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذف، ولكن في التسهيل أن المحذوف الأولى، وأنه مذهب سيبويه.

الثالثة: تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾[1] وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [آل عمران: ٦٣] يضعف كونُ «تولوا» فعلاً مضارعاً، لأن أحرف المضارعة لا تحذف، اهـ. وهذا فاسد، لأن المحذوف الثانية، وهو قول الجمهور، والمخالفُ في ذلك هشامٌ الكوفي، ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾[2]، ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾[3].

الرابعة: نحو: مقُول ومَبِيع، المحذوفُ منهما واو مفعول، والباقي عين الكلمة، خلافاً للأخفش.

الخامسة: نحو: إقامةٍ واستقامةٍ، والمحذوفُ منهما ألف الإفعال والاستفعال، والباقي عينُ الكلمة، خلافاً للأخفش أيضاً.

السادسة: نحو:

١٠٤٦ - يا زيدَ زيدَ اليعملاتِ الذُّبَّلِ[4]

بفتحهما، و:

١٠٤٧ - .... بينَ ذراعيْ وجبهةِ الأسدِ[5]

وهذا هو الصحيح، خلافاً، للمبرد.

السابعة: نحو: «زيدٌ وعمرو قائم» ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول لسلامته من الفصل، ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور، مع أن مذهبه في نحو:

١٠٤٨ - يا زيدَ زيدَ اليعملاتِ.....[6]

أن الحذف من الثاني، قال ابن الحاجب: إنما اعترض بالمُضاف الثاني بين المتضايفين

---

(١) ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل ٩٢: ١٤].

(٢) تقدمت.

(٣) تتمتها ﴿مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ [آل عمران ٣: ١٤٣].

(٤) تقدم برقم ٨٢٥ وسيتكرر بعد أسطر.

(٥) تقدم برقم ٧٠٧.

(٦) تقدم برقم ٨٢٥ و١٠٤٦ وهو يعني أن المضاف إليه المذكور «اليعملات» و«الأسد» إنما هو للمضاف الأول «زيد» و«ذراعي». أما المضاف الثاني فقد حذف بعده المضاف إليه، والأصل «يا زيد اليعملات زيد اليعملات» و«ذراعي الأسد وجبهته».

ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذهب. وأما هنا فلو كان قائم خبراً عن الأول لوقع في موضعه، إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره، إذ كان الخبرُ يحذف بلا عوض نحو: «زيد قائم وعمرو» من غير قبح في ذلك، اهـ. وقيل أيضاً: كل من المبتدأين عامل في الخبر، فالأولى إعمالُ الثاني لقربه، ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة الإضافة.

تنبيه: الخلافُ إنما هو عند التردد، وإلاّ فلا تردُّدَ في أن الحذف من الأول: في قوله:

١٠٤٩ ـ نحنُ بِما عِندنا، وأنتَ بما عندَكَ راضٍ، والرَّأيُ مُختلِفُ[١]

وقوله:

١٠٥٠ ـ خليليَّ هل طِبٌّ؟ فإنِّي وأنتُما وإنْ لَمْ تَبُوحا بالهوى دِنفانِ[٢]

وفي الثاني: في قوله تعالى ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾[٣] إذ لو كان الجوابُ للثاني لجزم، فقلنا بذلك في نحو: «إنْ أكلتِ إنْ شربتِ فأنتِ طالقٌ» وفي ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ﴾[٤] ونحو: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾[٥] ثم قال تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا﴾ وانبنى على ذلك المثال أنها لا تطلق حتى تؤخر المقدَّم وتقدم المؤخر، إذ التقدير: «إن أكلت فأنت طالق إن شربت»، وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه، كما أن الجواب من حيث المعنى في «أنت ظالمٌ إن فعلتَ» ما تقدم على الشرط[٦]، بل قال جماعة: إنه الجواب في الصناعة أيضاً.

ومن ذلك قوله:

١٠٥١ ـ .... فإنّي ـ وقيّار بها ـ لغريبُ[٧]

وقد تكلف بعضهم في البيت الأول، فزعم أن «نحن» للمعظم نفسه، وأنَّ «راضٍ» خبر عنه، ولا يحفظ مثل «نحنُ قائم» بل يجب في الخبر المطابقة نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا

---

(١) البيت من المنسرح وهو في ابن عقيل ١/١١١ وقد نسب في الخزانة ٢/١٩٠ واللسان «فجر» لعمرو بن امرىء القيس الأنصاري، وفي سيبويه ١/٣٨ وشرح شواهد ابن عقيل ٤٠ لقيس بن الخطيم. الديوان ١٧٣.

(٢) تقدم برقم ٨٥٣.

(٣) تتمتها ﴿وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء ١٧: ٨٨].

(٤) تتمتها ﴿وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ [الواقعة ٥٦: ٨٨ و٨٩].

(٥) تتمتها ﴿وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح ٤٨: ٢٥].

(٦) في المخطوطتين: «... على اسم الشرط...» وهو سهو.

(٧) تقدم برقم ٨٥٤.

لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥ و١٦٦] وأما ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾[١] فأفرد ثم جمع لأن غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما.

ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب

حذف الاسم المضاف - ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[٢]، ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم﴾[٣] أي أمره، لاستحالة الحقيقي، فأما ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[٤] فالباءُ للتعدية، أي أذهب الله نورهم.

ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي إلى ذاتٍ، لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] أي استمتاعهن، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] أي أكلُها، ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَـٰتٍ﴾[٥] أي تناولها، لا أكلها، ليتناول شرب ألبان الإبل، ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾[٦] أي منافعها، ليتناول الركوب والتحميل، ومثله ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَـٰمُ﴾ [الحج: ٣٠].

ومن ذلك ما علق فيه الطلبُ بما قد وقع نحو: ﴿أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾[٧]، ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾[٨] فإنهما قولانِ قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء، وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما، ومنه ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢] إذِ الذوات لا يتعلق بها لوم، والتقدير «في حبه» بدليل ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾[٩]، أو في مراودته بدليل ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾[٩] وهو أولى لأنه فعلها بخلاف الحب، ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهلَ القرية وأهل العير، ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾[١٠] أي وإلى أهل مدين بدليل «أخاهم» وقد ظهر في ﴿وَمَا

---

(١) ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَـٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ...﴾ [المؤمنون ٢٣: ٩٩ و١٠٠].

(٢) [الفجر ٨٩: ٢٢].

(٣) ﴿قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ...﴾ [النحل ١٦: ٢٦].

(٤) [البقرة ٢: ١٧].

(٥) ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَـٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ...﴾ [النساء ٤: ١٦٠].

(٦) ﴿وَقَالُوا۟ هَـٰذِهِۦٓ أَنْعَـٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَـٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَـٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ ...﴾ [الأنعام ٦: ١٣٨].

(٧) ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة ٥: ١].

(٨) تتمتها ﴿إِذَا عَـٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل ١٦: ٩١].

(٩) ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ...﴾ [يوسف ١٢: ٣٠].

(١٠) [الأعراف ٧: ٨٥ وهود ١١: ٨٤ والعنكبوت ٢٩: ٣٦].

﴿كُنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾[(١)] وأما ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾[(٢)] فقدر النحويون الأهل بعد «من» و «اهلكنا» و «جاء»، وخالفهم الزمخشري في الأولين، لأن القرية تهلك، ووافقهم في «فجاء» لأجل ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[(٣)]، ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾[(٤)] أي ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات، ﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ﴾[(٥)] أي رحمته، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾ [النحل: ٥٠] أي عذابه، بدليل ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، ﴿يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[(٦)] أي يضاهي قولهم: قولَ الذين كفروا، وقال الأعشى:

١٠٥٢ ـ ألَمْ تغتمضْ عيناكَ ليلةَ أرمدَا ....[(٧)]

فحذف المضاف إلى ليلة والمضاف إليه ليلة وأقام صفته مقامه، أي اغتماضَ ليلةِ رجلٍ أرمدَ، وعكسه نيابة المصدر عن الزمان «جئتُكَ طُلوعَ الشمسِ» أي وقت طلوعها، فناب المصدرُ عن الزمان، وليس من ذلك «جئتُكَ مقدمَ الحاجِ» خلافاً للزمخشري، بل المقدَم اسمٌ لزمن القدوم.

تنبيه: إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني أولى، نحو: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾[(٨)] ونحو: ﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾[(٩)] فيكون التقدير، الحجُّ حج أشهر، والبر بر من آمن، أولى من أن يقدر: أشهرُ الحج أشهر، وذا البر من آمن، لأنك في الأول قدَّرت عند الحاجة إلى التقدير، ولأن الحذف من آخر الجملة أولى.

---

(١) تتمتها ﴿تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [القصص ٢٨: ٤٥].

(٢) تتمتها ﴿بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف ٧: ٤].

(٣) انظر الحاشية السابقة.

(٤) ﴿وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا (٧٤) إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ ...﴾ [الإسراء ١٧: ٧٤ و٧٥].

(٥) ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ...﴾ [الأحزاب ٣٣: ٢١].

(٦) ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة ٩: ٣٠].

(٧) تمامه: «وعادك ما عاد السليمَ المسهدا» وهو مطلع قصيدة قالها في مدح النبي، وقد مر بنا عدد من أبياتها «الشواهد ٣٩٠ و٥٤٥ و٥٨٧ و٦٣٢ و٦٩٩» وهي في ديوانه ص١٣٥. السليم: الملدوغ، سمي بذلك تفاؤلاً بسلامته.

(٨) ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ...﴾ [البقرة ٢: ١٩٧] وقد تقدمت الآية.

(٩) ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ ...﴾ [البقرة ٢: ١٧٧].

حذف المضاف إليه

يكثر في ياء المتكلم مضافاً إليها المنادى نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾[١] وفي الغايات نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[٢] أي من قبل الغلب ومن بعده، وفي: «أيِّ وكلٍّ وبعض وغير» بعد «ليسَ» وربما جاء في غيرهن، نحو: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾[٣] فيمن ضم ولم ينون، أي فلا خوف شيء عليهم، وسمع: «سلامُ عليكمْ» فيحتمل ذلك، أي سلام الله، أو إضمار أل.

حذف اسمين مضافين

﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾[٤] أي فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب، ﴿قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾[٥] أي من أثر حافر فرس الرسول، ﴿كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ﴾[٦] أي كدوران عين الذي يغشي، وقال:

١٠٥٣ ـ . . . . وقدْ جعلتْني مِن «حزيمةَ» إصبعا[٧]

أي ذا مسافة إصبع.

حذف ثلاث متضايفات

﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾[٨] أي فكان مقدارُ مسافة قربهِ مثلَ قابِ قوسين، فحذفت ثلاثة من اسم كان، وواحد من خبرها، كذا قدّره الزمخشريّ.

تنبيه: للقابِ معنيان: القدْر، وما بينَ مَقبضِ القوس وطرفها، وعلى تفسير الذي في الآية

---

(١) [الأعراف ٧: ١٥١ وصّ ٣٨: ٣٥ ونوح ٧١: ٢٨].

(٢) ﴿الٓمٓ ۞ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۞ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۞ فِى بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ . . .﴾ [الروم ٣٠: ١ ـ ٤].

(٣) [المائدة ٥: ٦٩ والأنعام ٦: ٤٨ والأعراف ٧: ٣٥].

(٤) ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج ٢٢: ٣٢].

(٥) ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا۟ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى﴾ [طه ٢٠: ٩٦].

(٦) ﴿. . . فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ . . .﴾ [الأحزاب ٣٣: ١٩].

(٧) صدره «فأدرك إبقاء العرادة ظلعها» وهو للكلحبة العرني اليربوعي كما في الخزانة ٢/ ٢٤٥ والمفضليات ٣٢، وجاء في نسختي الأمير والدسوقي: «وقال رؤبة: فأدرك . . .» وليس ذلك بصحيح ولا رأينا مثله في المخطوطتين، أما شارح المفصل ٣/ ٣١ فقد نسبه للأسود بن يعفر وليس بصحيح أيضاً.
العرادة: اسم فرسه. الظلع: العرج. إبقاء العرادة: ما تبقيه وتدخره من نشاطها، ويروى «إرقال العرادة» وهو نوع من السير.

(٨) ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۞ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم ٥٣: ٨ و٩].

بالثاني فقيل: هي على القلب، والتقدير قابيْ قوسٍ، ولو أريد هذا لأغنى عنه ذكر القوس.

حذف الموصول الاسمي

ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك، وشرطَ في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر، ومن حجتهم: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾(١)، وقولُ حسان:

١٠٥٤ ـ أمَن يهجُو رسُولَ اللّهِ مِنكمْ ويمدحهُ وينصرُهُ سواءُ(٢)

وقول آخر:

١٠٥٥ ـ ما الذي دأبهُ احتياطٌ وحزمٌ وهواهُ أطاعَ يستويانِ(٣)

أي «والذي أنزل»، «ومن يمدحه»، «والذي أطاع هواه».

حذف الصِّلة

يجوز قليلاً لدلالةِ صلة أخرى، كقوله:

١٠٥٦ ـ وعندَ الذي واللاتِ عُدنك إحنةٌ عليكَ، فلا يغرُركَ كيدُ العوائدِ(٤)

أي الذي عادك، أو دلالة غيرها كقوله:

١٠٥٧ ـ نحنُ الأُلى فاجمعْ جُموعَكَ ثمَّ وجِّههُم إلينا(٥)

أي نحن الألى عُرفوا بالشجاعة، وقال:

١٠٥٨ ـ بعدَ اللتيَّا واللتيَّا والتي إذا علتها أنفُسٌ تردَّتِ(٦)

فقيل: يقدَّر مع اللتيَّا فيهما نظيرُ الجملةِ الشرطية المذكورة، وقيل: يقدَّر اللتيا دقَّت واللتيَّا دقت، لأن التصغير يقتضي ذلك، وصلة الثالثة الجملة الشرطية، وقيل: يقدر مع اللتيا فيهما: عظُمتْ، لا دقت، وإنه تصغير تعظيم كقوله:

---

(١) ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ...﴾ [العنكبوت ٢٩: ٤٦]، وجاء في المخطوطتين ونسختي الدسوقي والأمير: «آمنوا بالذي...» وهو سهو من ابن هشام، أساسه المزج بين هذه الآية والآية ٧٢ من سورة آل عمران إذ قال تعالى: ﴿ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ...﴾ [آل عمران ٣: ٧٢].

(٢) ديوان حسان ٩ وهو مع الشاهد ٨٢٠ من قصيدة واحدة.

(٣) لم نقف على قائله. هواه: مفعول به مقدم لأطاع.

(٤) لم نقف على قائله. اللات لغة في اللاتي. إحنة: مبتدأ مؤخر، خبره «عند الذي...».

(٥) تقدم برقم ١٣٤.

(٦) الرجز للعجاج كما في سيبويه ١/٣٧٦ و٢/١٤٠ والمراد باللتيا والتي: الدواهي الصغيرة والكبيرة. وفي مجمع الأمثال ١/٩٧: بعد اللتيا والتي.

١٠٥٩ ـ .... دُويهيةٌ تصفرُ منها الأناملُ[(١)]

حذف الموصوف

قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الصافات: ٤٨ وصٓ: ٥٢] أي حُورٌ قاصرات ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۝١٠ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٠ و١١] أي دُرُوعاً سابغات ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢] أي ضحكاً قليلاً وبكاء كثيراً، كذا قيل، وفيه بحث سيأتي، ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥] أي دين الملة القيمة ﴿وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩ والنحل: ٣٠] أي ولدار الساعة الآخرة، قاله المبرد، وقال ابن الشجري: الحياة الآخرة، بدليل: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥ والحديد: ٢٠] ومنه: ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾[(٢)] أي حب النبت الحصيد، وقال سُحيم:

١٠٦٠ ـ أنا ابنُ جلا وطلّاعُ الثنايا ....[(٣)]

قيل: تقديره أنا ابن رجل جلا الأمور، وقيل: جلا علمٌ محكيّ على أنه منقول من نحو: قولك: «زيد جلا» فيكون جملة، لا من قولك: جلا زيد، ونظيره قوله:

١٠٦١ ـ نُبِّئتُ أخوالي بني يزيدُ ظُلماً، علينا لهمُ فديدُ[(٤)]

فيزيد: منقول من نحو: قولك: «المالُ يزيدُ» لا من قولك: يزيد المال، وإلا لأعرب غيرَ منصرف، فكان يفتح لأنه مضاف إليه.

واختلف في المقدر مع الجملة في نحو: «منّا ظعنَ ومنا أقام» فأصحابنا يقدرون موصوفاً: أي فريقٌ، والكوفيون يقدرون موصولاً، أي: الذي أو مَنْ، وما قدرناه أقيسُ، لأن اتصال الموصول بصلته أشدُّ من اتصال الموصوف بصفته، لتلازمهما. ومثله: «ما منهما ماتَ حتى لقيتُهُ» نقدره بأحد، ويقدرونه بمنْ: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٩] أي إلا إنسان، أو إلا من، وحكى الفراء عن بعض قُدمائهم أن الجملة القسمية لا تكون صلة، ورده بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢].

حذف الصفة

﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[(٥)] أي صالحة، بدليل أنه قرىء كذلك، وأن تعييبها لا يخرجها

---

(١) تقدم برقم ٦٦ و٢٢٦ و٣٥٦.

(٢) ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ [قٓ ٥٠: ٩].

(٣) تقدم برقم ٢٨٧ و٦٢٦ وهو لسحيم بن وثيل الرياحي (ـ نحو ٦٠هـ) شاعر مخضرم في الطبقة الثالثة من الإسلاميين.

(٤) الرجز مجهول القائل وينسب لرؤبة، الخزانة ١/ ١٣٠. فديد: صوت ـ أخوالي: مفعول به ثان. بني يزيد: بدل من أخوالي. «لهم علينا فديد»: جملة اسمية مفعول به ثالث. ظلماً: مفعول لأجله أو حال.

(٥) ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ ...﴾ [الكهف ١٨: ٧٩].

عن كونها سفينة، فلا فائدة فيه حينئذ، ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾(١) أي سلطت عليه، بدليل: ﴿مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ﴾(٢) الآية، ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي الواضح، وإلا كان مفهومه كفراً، ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف: ٤٨] وقال:

١٠٦٢ - .... فلَمْ أُعطَ شيئاً ولَمْ أُمنعِ(٣)

وقال:

١٠٦٣ - .... وليست دارُنا هاتا بدارِ(٤)

أي من أختها السابقة، وبدار طائلة، ولم أعط شيئاً طائلاً، دفعاً للتناقض فيهن، ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾(٥) أي نافع، ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾(٦) أي ضعيفاً.

حذف المعطوف

ويجب أن يتبعه العاطف نحو: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾(٧) أي ومن أنفق من بعده، دليلُ التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين، ودليل المقدر: ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾(٧).

﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾(٨) أي بينَ أحدٍ وأحَدٍ منهم، وقيل: أحد فيهما ليس بمعنى «واحد» مثله في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١١٢]، بل هو الموضوع للعموم، وهمزته أصلية لا مبدلة من «الواو»، فلا تقدير، ورُدَّ بأنه يقتضي حينئذٍ أن المعرَّضَ بهم وهم الكافرون فرّقُوا بين كل الرسل، وإنما فرقوا

---

(١) ﴿... رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٤﴾ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف ٤٦: ٢٤ و٢٥].

(٢) ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴿٤١﴾ مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ [الذاريات ٥١: ٤١ و٤٢].

(٣) صدره «وقد كنت في الحرب ذا تُدرإٍ» وهو للعباس بن مرداس من قطعة يعاتب فيها النبي أنه أعطى غيره من المؤلفة قلوبهم أكثر مما أعطاه. التدرأ ـ بضم فسكون ففتح ـ العدة والقوة.

(٤) صدره «وليس لعيشنا هذا مهاه» وهو لعمران بن حطان كما في سيبويه ٢/ ١٣٩ واللسان «مهه» المهاه: الحسن. قوله: «دارنا» أي الدنيا ويروى «وليست دارنا الدنيا بدار».

(٥) تتمتها ﴿حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [المائدة ٥: ٦٨].

(٦) ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية ٤٥: ٣٢].

(٧) ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ...﴾ [الحديد ٥٧: ١٠].

(٨) تتمتها ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ...﴾ [النساء ٤: ١٥٢].

بين محمد عليه الصلاة والسلام وبين غيره في النبوّة، وفي لزوم هذا نظر. والذي يَظهر لي وجْهُ التقدير، وأن المقدر «بين أحد وبين الله»، بدليل: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: ١٥٠].

ونحو: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾[١] أي والبرد، وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه وتعالى في أول السورة: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾[٢].

﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ﴾[٣] أي وما تحرّك، وإذا فسر سكن باستقر لم يحتج إلى هذا.

﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾[٤] أي فإن أحصرتم فحللتم.

﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾[٤] أي «فحلق ففدية».

﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨] أي إيمانها وكسبها، والآيةُ من اللف والنشر، وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشري وغيره، إذ قالوا: سوَّى الله تعالى بين عدَم الإيمان وبين الإيمان الذي لم يقترِنْ بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به، وهذا التأويل ذكره ابن عطية وابن الحاجب.

ومن القليل حذف «أم» ومعطوفها كقوله:

١٠٦٤ ـ ....فمـا أدري أرشْـدٌ طـلابُـهـا[٥]

أي أم غيّ، وقد مرّ البحث فيه.

حذف المعطوف عليه

[أنِ اضْربْ بِعصَاكَ الحجرَ فانفجرَت][٦] أي «فضرب فانفجرت» وزعم ابن عصفور أن الفاء في «فانفجرت» هي فاء فضرب، وأن فاء «فانفجرت» حذفت، ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه، وليس بشيء، لأن لفظ الفاءين واحد، فكيف يحصل الدليل؟ وجوز الزمخشري

---

(١) ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ ...﴾ [النحل ١٦: ٨١].
(٢) ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل ١٦: ٥].
(٣) ﴿۞ وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام ٦: ١٣].
(٤) ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ...﴾ [البقرة ٢: ١٩٦].
(٥) تقدم برقم ٤ و٥٩.
(٦) مزج ابن هشام هنا بين آيتين. الأولى هي: ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ﴾ [الأعراف ٧: ١٦٠] والثانية ـ بغير «أن» ـ وهي: ﴿اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة ٢: ٦٠] وبكل منهما يصح الاستشهاد. وقد وقع هذا المزج في المخطوطتين.

ومَنْ تبعه أن تكون فاء الجواب، أي: فإن ضرَبْتَ فقد انفجرت، ويردُّه أن ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧] إلا إن قيل: المراد: «فقد حكمنا بترتُّبِ الانفجار على ضربك»، وقيل في: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾(١): إن أم متصلة، والتقدير: أعلمتم أن الجنة حُفَّت بالمكاره أم حسبتم.

حذف المبدل منه

قيل في: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾(٢) وفي: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ﴾(٣): إن الكذب بدل من مفعول «تصف» المحذوف، أي لما تصفه، وكذلك في «رسولا» بناء على أن «ما» في «كما» موصول اسميّ، ويردُّه أن فيه إطلاق «ما» على الواحد من أولي العلم، والظاهرُ أن «ما» كافة، وأظهر منه أنها مصدرية، لإبقاء الكاف حينئذٍ على عمل الجر، وقيل في: «الكذِب» إنه مفعول إما لتقولوا والجملتان بعده بدل منه، أي لا تقولوا الكذبَ لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمة، وإما لمحذوف، أي فتقولون الكذب، وإما لتصف على أن «ما» مصدرية والجملتان محكيتا القول، أي: لا تحللوا وتحرموا لمجرد قول تنطق به ألسنتكم، وقرىء بالجر بدلاً من «ما» على أنها اسمٌ، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعاً لكذوب صفة للفاعل، وقد مر أنه قيل في: «لا إله إلا الله»: إن اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف.

حذف المؤكد وبقاء توكيده

قد مر أن سيبويه والخليل أجازاه، وأن أبا الحسن ومنْ تبعه منعوه(٤).

حذف المبتدأ

يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ۝ نَارُ ٱللَّهِ﴾(٥) أي هي نار الله، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝ نَارٌ حَامِيَةٌۢ﴾ [القارعة: ١٠ و١١]، ﴿مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ ۝ فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾(٦) الآيتين(٧)، [هل أنبئكم بشرٍّ من ذلِكُمُ؟ النارُ](٨).

---

(١) تتمتها ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَـٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [آل عمران ٣: ١٤٢].

(٢) تتمتها ﴿هَـٰذَا حَلَـٰلٌ وَهَـٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ . . .﴾ [النحل ١٦: ١١٦].

(٣) ﴿. . . وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝ كَمَآ أَرْسَلْنَا . . .﴾ [البقرة ٢: ١٥٠ و١٥١].

(٤) مرّ ذلك مفصلاً.

(٥) ﴿. . . ۝ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ﴾ [الهمزة ١٠٤: ٥ و٦].

(٦) ﴿وَأَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ ۝ فِى سِدْرٍ﴾ [الواقعة ٥٦: ٢٧ و٢٨] أي: هم في سدر.

(٧) يعني بالآية الثانية قوله تعالى: ﴿وَأَصْحَـٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلشِّمَالِ ۝ فِى سَمُومٍ وَحَمِيمٍ﴾ [الواقعة ٥٦: ٤١ و٤٢] أي هم في سموم.

(٨) مزج ابن هشام هنا بين آيتين، الأولى، وهي المستشهد بها: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾ =

وبعد فاء الجواب نحو: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾ [فصلت: ٤٦ والجاثية: ١٥] أي فعمله لنفسه وإساءتهُ عليها، ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۚ﴾(١) أي فهم إخوانكم، ﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ﴾(٢)، ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ﴾(٣)، ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾(٤) أي فالشاهد. وقرأ ابن مسعود ﴿إن تعذبهم فعبادك﴾(٥).

وبعد القول نحو: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾(٦)، ﴿إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾(٧) ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ﴾(٨) الآية ﴿بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ﴾ [الأنبياء: ٥].

وبعد ما الخبرُ صفةٌ له في المعنى نحو: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ﴾(٩) ونحو: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾(١٠).

ووقع في غير ذلك أيضاً نحو: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى ٱلْبِلَٰدِ ۝١٩٦ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾(١١) ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ ۚ﴾(١٢) ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ ۚ بَلَٰغٌ ۚ﴾(١٣) أي هذا بلاغ، وقد صرح به في:

= [الحج ٢٢: ٧٢]، والثانية هي: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ [المائدة ٥: ٦٠] وهذا المزج واقع في المخطوطتين.

(١) ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۚ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٢٠].

(٢) ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٦٥].

(٣) ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ...﴾ [فصلت ٤١: ٤٩].

(٤) ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا ...﴾ [البقرة ٢: ٢٨٢].

(٥) ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة ٥: ١١٨].

(٦) تتمتها ﴿ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان ٢٥: ٥].

(٧) ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ ...﴾ [الذاريات ٥١: ٥٢].

(٨) ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ...﴾ [الكهف ١٨: ٢٢].

(٩) ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْـَٔامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة ٩: ١١٢].

(١٠) ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ۝١٧ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٧ و١٨] ومثلها ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٧١].

(١١) تتمتها ﴿ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ [آل عمران ٣: ١٩٦ و١٩٧].

(١٢) ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ...﴾ [النساء ٤: ١٧١].

(١٣) ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ ۚ بَلَٰغٌ ۚ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف ٤٦: ٣٥].

﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٥٢] ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾[(١)] أي هذه سورة، ومثله قول العلماء: «باب كذا» وسيبويه يصرح به.

حذف الخبر

﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥] أي حلٌّ لكم. ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾[(٢)] أي دائم. وأما: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠] فلا حاجة إلى دعوى الحذف كما قيل: لصحة كونِ «أعلم» خبراً عنهما. وأما «أنتَ أعلم ومالُك» فمشكل لأنه إن عُطِفَ على أنت لزم كون أعلم خبراً عنهما، أو على أعلم لزم كونُه شريكه في الخبرية، أو على ضمير أعلم لزم أيضاً نسبةُ العلم إليه، والعطفُ على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل، وإعمالُ أفعل في الظاهر، وإن قدر مبتدأ حذف خبره لزم كونُ المحذوف أعلم، والوَجهُ فيه أن الأصل: بمالك، ثم أنيبت «الواو» مناب «الباء» قصداً للتشاكل اللفظي، لا للاشتراك المعنوي، كما قصد بالعطف في نحو: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾[(٣)] فيمن خفض على القول بأن الخفض للجوار، ونظيره: «بِعْتُ الشاءَ شاةً ودِرهما» والأصل شاة بدرهم وقالوا: «النَّاسُ مجزِيُّونَ بأعمالِهِمْ، إنْ خَيرٌ فَخيرٌ»[(٤)] أي إن كان في عملهم خير، فحذفت كان وخبرها، وقال:

١٠٦٥ - لـهـفـي عـلـيْـكَ لِـلـهـفَـةٍ مِـنْ خـائـفٍ   يَـبـغـي جـوارَكَ حِـيـنَ لـيـسَ مُـجِـيـرُ[(٥)]

أي ليس له. وقالوا: «من تأنَّى أصابَ أو كادَ، ومَن استعجَلَ أخطأ أو كاد» وقالوا: «إنَّ مالاً وإنَّ ولداً». وقال الأعشى:

١٠٦٦ - إنَّ مـحـلاًّ وإنَّ مُـرْتـحـلاَ   ....[(٦)]

أي إن لنا حُلولاً في الدنيا وإن لنا ارتحالاً عنها. وقد مرّ البحث في: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟

---

(١) ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النور ٢٤: ١].

(٢) ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ ...﴾ [الرعد ١٣: ٣٥].

(٣) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ...﴾ [المائدة ٥: ٦].

(٤) مجمع الأمثال ٢/٣٠٣.

(٥) البيت لشمردل بن شريك الليثي في الرثاء، والمعنى: أتلهف عليك من أجل لهفة الخائف الذي يبغي جوارك حين ليس له مجير، ولكنه لا يجدك. ورواه المصنف في «أوضح المسالك»: حين لات مجير.

(٦) تقدم برقم ١٢٨ و٤٣٢ و١٠٢٨.

﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾(١)، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾(٢) مستوفىً. وقال تعالى: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي علينا ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾(٣) أي لهم. وقال الحماسي:

١٠٦٧ - مَن صدّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ(٤)

وقد كثر حذف خبر «لا» هذه حتى قيل: إنه لا يذكر، وقال آخر:

١٠٦٨ - إذا قيل سيرُوا إنّ ليلى لعلّها جرى دُونَ ليْلى مائِلُ القرنِ أعضَبُ(٥)

أي لعلها قريبة.

ما يحتمل النوعين

يكثر بعد الفاء نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾(٦)، ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾(٧)، ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾(٨)، ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾(٩) أي فالواجب كذا، أو فعليه كذا، أو فعليكم كذا.

ويأتي في غيره نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] أي أمري، أو أمثلُ. ومثله: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾(١٠) أي أمرنا، أو أمثلُ، ويدل للأول قوله:

١٠٦٩ - فقالت: على اسمِ اللّهِ، أمركَ طاعةٌ .... (١١)

وقد مرَّ تجويزُ ابن عصفور الوجهين في: «لعمركَ لأفعلنَّ، وايمنُ اللّهِ لأفعلنَّ». وغيره جازم بأن ذلك من حذف الخبر، وفي: «نعمَ الرَّجُل زيدٌ»، وغيره جزم بأنه إذا جعل على الحذف كان من حذف المبتدأ.

---

(١) تتمتها ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج ٢٢: ٢٥] وقد سبق أن تحدث ابن هشام عن هذه الآية في ص١٤٧ وذكر الزمخشري أن «خبر إن محذوف لدلالة جواب الشرط عليه تقديره: . . . نذيقهم من عذاب أليم.

(٢) تتمتها ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ﴾ [فصلت ٤١: ٤١].

(٣) تتمتها ﴿وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [سبأ ٣٤: ٥١].

(٤) تقدم برقم ٤٣٣.

(٥) لم نقف على قائله. جرى: جواب إذا. الأعضب: ذو القرن المكسور. شبه من يمنعه من ليلى بالكبش.

(٦) ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا . . .﴾ [المجادلة ٥٨: ٣].

(٧) ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ . . .﴾ [البقرة ٢: ١٨٥].

(٨) ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة ٢: ١٩٦].

(٩) ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة ٢: ٢٨٠].

(١٠) ﴿فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ۝ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُواْ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [محمد ٤٧: ٢٠ و٢١].

(١١) تمامه: «وإنْ كنت قد كُلِّفتُ ما لم أعوَّدِ» وهو مما ينسب لعمر بن أبي ربيعة. الديوان ٤٨٢ والسيوطي ١١٠.

حذف الفعل

[وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما][(١)]

يَطردُ حذفه مُفسراً نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[(٢)]، ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[(٣)]، ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[(٤)] والأصلُ: لو تملكون تملكون، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، قاله الزمخشري وأبو البقاء وأهل البيان، وعن البصريين أنه لا يجوز: «لو زيدٌ قامَ» إلاّ في الشعر أو الندور نحو: «لو ذاتُ سوارٍ لطمتني»[(٥)] وقيل: الأصل لو كنتم، فحذفت كان دون اسمها، وقيل: لو كنتم أنتم، فحذفا مثل: «التمِس ولو خاتماً من حديدٍ»[(٥)] وبقي التوكيد.

ويكثر في جواب الاستفهام نحو: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[(٦)] أي ليقولن: خلقهم الله. [وإذا قيلَ لهمْ: ماذا أنزلَ ربُّكم؟ قالوا: خيراً][(٧)].

وأكثر من ذلك كله حذف القول، نحو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾[(٨)] حتى قال أبو علي: حذف القول من حديث البحر، قُل ولا حرجَ.

ويأتي حذف الفعل في غير ذلك نحو: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[(٩)] أي وأتُوا خيراً، وقال الكسائي: يكن الانتهاء خيراً، وقال الفراء: الكلام جملة واحدة، وخيراً: نعت لمصدر محذوف، أي انتهاءً خيراً. ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[(١٠)] أي واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم. وقال:

١٠٧٠ ـ علفتُها تبناً وماءً بارداً ....[(١١)]

---

(١) وردت العبارة المحاطة بمعقوفين ـ في المخطوطة الأولى الورقة ١٧٠ـ قبل العنوان: «حذف الفعل»، أي أنها وردت تابعة لقوله: «... من حذف المبتدأ» وهذا من خطأ النساخ، وما أثبتناه هو الصواب كما في المخطوطة الثانية الورقة ١٧٧.

(٢) تتمتها ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة ٩: ٦].

(٣) [الانشقاق ٨٤: ١] وقد تقدمت.

(٤) تتمتها ﴿خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ [الإسراء ١٧: ١٠٠].

(٥) سبق تعليقنا عليه.

(٦) ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت ٢٩: ٦١].

(٧) تقدمت.

(٨) تتمتها ﴿بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد ١٣: ٢٣ و٢٤].

(٩) [النساء ٤: ١٧١].

(١٠) تتمتها ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ ...﴾ [الحشر ٥٩: ٩].

(١١) تمامه «حتى شتت همالة عيناها» وهو مجهول القائل، ويروى «بدت» و«غدت» عوضاً عن شتت والمعنى واحد. ابن عقيل ١/ ٢١٠ والعيني ٣/ ١٠١.

فقيل: التقديرُ وسقيتها، وقيل: لا حذف، بل ضمن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها، وألزموا صحة نحو: «علفتها ماء بارداً وتبناً» فالتزموه مُحتجِّينَ بقول طرفة:

١٠٧١ - .... لها سببٌ ترعى بهِ الماءَ والشجرْ[١]

وقالوا: «الحمدُ للّهِ أهلَ الحمدِ» بإضمار أمدح. وفي التنزيل ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[٢] بإضمار أذم، ونظائره كثيرة. وقالوا: «أما أنت مُنطلِقاً انطلقتُ» أي لأن كنت منطلقاً انطلقت. وقالوا: «لا أكلِّمهُ ما أنَّ حِراء مكانه، وما أنَّ في السماءِ نجماً»[٣] أي ما ثبتَ، ويروى: «نجم» بالرفع، فأنَّ: فعل ماضٍ بمعنى عرض، وأصله عنَّ.

حذف المفعول

يكثر بعد «لو شئت» نحو: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ﴾[٤] أي فلو شاء هدايتَكمْ. وبعد نفي العلم ونحوه، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣] أي إنهم سفهاء. ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥].

وعائداً على الموصول نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].

وحذف عائد الموصوف دون ذلك كقوله:

١٠٧٢ - .... وما شيءٌ حميتَ بمُستباحِ[٥]

وعائد المخبر عنه دونهما كقوله:

١٠٧٣ - .... عليَّ ذنباً كلُّهُ لمْ أصنعِ[٦]

وقوله:

١٠٧٤ - .... فثوب لبستُ وثوب أجرّ[٧]

---

(١) طرفة بن العبد البكري شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات. قتل شاباً وصدر البيت «أعمرو بن هند ما ترى رأي صرمة» وهو في ديوانه ٤٧. الصرمة: قطيع من الإبل نحو ثلاثين. والمعنى: يا عمرو ماذا ترى في إبل لي كانت ترعى آمنة ـ لأن لها سبباً منك هو دخولها في جوارك ـ ثم استاقها ذاك المضري وذهب بها؟.

(٢) تتمتها ﴿فِى جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍۭ﴾ [المسد ١١١: ٤ و٥].

(٣) تقدم.

(٤) كذا في المخطوطتين وهو الصواب. [الأنعام ٦: ١٤٩]، وجاء في نسختي الدسوقي والأمير وطبعة محيي الدين عبد الحميد: «فلو شاء الله لهداكم» وهو خطأ.

(٥) تقدم برقم ٨٨٧ و١٠٣٥.

(٦) تقدم برقم ٣٦٤ و٨٨٢ و١٠٣٢.

(٧) تقدم برقم ٨٤٨.

وجاء في غير ذلك، نحو: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾(١)، ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾(١) أي فمن لم يجد الرقبة، فمن لم يستطع الصوم.

ومن غريبه حذفُ المقول وبقاء القول نحو: ﴿قَالَ مُوسَىٰ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ﴾(٢) أي «هو سحر»، بدليل: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾.

ويكثر حذفه في الفواصل نحو: ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾(٣) ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾(٤).

ويجوز حذف مفعولي أعطى نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾(٥) وثانيهما فقط نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾(٦)، وأولهما فقط خلافاً للسهيلي نحو: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾(٧).

حذف الحال

أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً أغنى عنه المقول نحو: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾(٨) أي قائلين ذلك. ومثله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧] ويحتمل أن «الواو» للحال وأن القول المحذوف خبر، أي وإسماعيل يقول. كما أن القول: حذف خبراً للموصول في: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا﴾(٩) ويحتمل أن الخبر هنا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ فالقول المحذوف نصب على الحال، أو رفع خبراً أول، أو لا موضع له لأنه بدل من الصلة، هذا كله إن كان «الذين» للكفار، والعائد «الواو»، فإن كان للمعبودين عيسى والملائكة والأصنام والعائد محذوف ـ أي اتخذوهم ـ فالخبر: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ وجملة القول حال أو بدل.

حذف التمييز

نحو: «كَمْ صمْتَ» أي كم يوماً، وقال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠]، ﴿إِن يَكُن

---

(١) ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣﴾ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ...﴾ [المجادلة ٥٨: ٣ و٤].

(٢) تتمتها ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ﴾ [يونس ١٠: ٧٧].

(٣) ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى ٩٣: ٣].

(٤) ﴿لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه ٢٠: ٧٧].

(٥) ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل ٩٢: ٥ ـ ٧].

(٦) ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴿٥﴾﴾ [الضحى ٩٣: ٥].

(٧) ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة ٩: ٢٩].

(٨) تقدمت.

(٩) تتمتها ﴿إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر ٣٩: ٣].

﴿مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ﴾[1]. وهو شاذ في باب نعم نحو: «مَنْ توضَّأ يومَ الجمعة فبها ونعمت» أي فبالرخصة أخذَ ونعمت رخصةً.

حذف الاستثناء

وذلك بعد «إلاّ وغير» المسبوقينِ بـ«ليس»، يقال: قبضت عشرة ليسَ إلا، أو ليس غيرُ، وقد تقدم، وأجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن، وليس بمسموع.

حذف حرف العطف

بابه الشعر، كقول الحطيئة:

١٠٧٥ ـ إنَّ امرأ رهطُه بالشَّام، منزلهُ ... برمل يبرينَ جاراً شدَّ ما اغتربا[2]

أي ومنزله برمل يبرين، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية، لا معطوفة، وحكى أبو زيد: «أكلتُ خبزاً لحماً تمراً» فقيل: على حذف «الواو»، وقيل: على بدل الإضراب. وحكى أبو الحسن: «أعطِه دِرهماً دِرهمينِ ثلاثةً» وخرج على إضمار «أو»، ويحتمل البدل المذكور، وقد خرج على ذلك آيات:

إحداها: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾[3] أي ووجوه عطفاً على: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَـٰشِعَةٌ﴾[3].

والثانية: ﴿أنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإسلامُ﴾[4] فيمن فتح الهمزة، أي وأنَّ الدِّين، عطفاً على ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[4] ويبعده أن فيه فصلاً بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب[5]، وبين المنصوبين بالمرفوع، وقيل: بدل من «أن» الأولى وصلتها، أو من ﴿القسط﴾[4]، أو معمول لـ ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾[4] على أن أصله الحاكم ثم حوّل للمبالغة.

---

(١) تتمتها ﴿يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ ...﴾ [الأنفال ٨:٦٥].

(٢) ديوانه ١٢٨، يبرين: موضع في أطراف اليمامة.

(٣) ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَـٰشِيَةِ ۝١ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَـٰشِعَةٌ ۝٢ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ۝٣ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ۝٤ تُسْقَىٰ مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ ۝٥ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ۝٦ لَّا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِى مِن جُوعٍ ۝٧ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ۝٨ لِّسَعْيِهَا رَاضِيَةٌ ۝٩ ...﴾ [الغاشية ٨٨:١ ـ ٩].

(٤) ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١٨ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ ...﴾ [آل عمران ٣:١٨ و١٩].

(٥) قال الدسوقي ٢/ ٢٦٤ «أي فقد وسط بين المنصوبين وهما: أنه لا إله إلا هو، وقوله: إن الدين عند الله الإسلام، بمرفوع وهو: والملائكة. وفصل بين مرفوعين وهما: الله والملائكة، بمنصوب وهو قوله: أنه لا إله إلا هو» اهـ.

والثالثة: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾[1] أي وقلت، وقيل: بل هو الجواب، و ﴿تَوَلَّوا﴾[1] جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل: ﴿تَوَلَّوا﴾ حال على إضمار قد، وأجاز الزمخشري أن يكون ﴿قُلْتَ﴾ استئنافاً، أي إذا ما أتوك لتحملهم تولوا، ثم قدر أنه قيل: لم تولوْا باكين؟ فقيل: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ ثم وسط بين الشرط والجزاء.

حذف فاء الجواب

هو مُختصّ بالضرورة كقوله:

١٠٧٦ ـ مَنْ يَفعلِ الحسَناتِ اللّهُ يشكُرها ....[2]

وقد مر أن أبا الحسن خرج عليه ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾[3].

حذف واو الحال

تقدم في قوله:

١٠٧٧ ـ نَصفَ النَّهارُ الماءُ غامِرُهُ ....[4]

أي انتصف النهارُ والحالُ أن الماء غامر هذا الغائص.

حذف قد

زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالاً لا بدَّ معه من «قد» ظاهرة نحو: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم﴾[5]، أو مضمرة نحو: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[6] وخالفهم الكوفيون، واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبراً لـ «كان»[7] كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه: «أليسَ قدْ صليتَ معنا»[8]، وقول الشاعر:

(١) ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩١﴾ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة ٩: ٩١ و٩٢].

(٢) تقدم برقم ٨٥ و١٤٥ و٢٣٨ و٢٩٦ و٤٢٦ و٧٨٤ و٧٨٧ و٩٠٨ وسيتكرر برقم ١١٠٦.

(٣) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ...﴾ [البقرة ٢: ١٨٠].

(٤) تقدم برقم ٨٩١.

(٥) تتمتها ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ...﴾ [الأنعام ٦: ١١٩].

(٦) تتمتها ﴿أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ [النساء ٤: ٩٠].

(٧) أو إحدى أخواتها.

(٨) في البخاري: كتاب المحاربين «... قال: أليس قد صليت معنا؟ قال: نعم...».

١٠٧٨ ـ وكُنّا حسِبنا كُل بيضاءَ شحمةً عشيَّةَ لاقينا «جُذاماً وحِميرا»[1]

وخالفهم البصريون وأجاز بعضهم: «إن زَيداً لقام» على إضمار قد. وقال الجميع: حقُّ الماضي المثبت المجاب به القسم أن يقرن بـ«اللام» و«قد» نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١] وقيل في: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾[2]: إنه جواب للقَسم على إضمار «اللام» و«قد» جميعاً للطول، وقال:

١٠٧٩ ـ حلفْتُ لَها باللّهِ حِلفَةَ فاجِرٍ لنَامُوا، فما إنْ مِن حديثٍ ولا صالِ[3]

فأضمر «قد» وأما: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١] فزعم قوم أنه من ذلك، وهو سهو، لأن «ظلوا» مستقبل، لأنه مرتب على الشرط وسادّ مسد جوابه فلا سبيل فيه إلى «قد» إذ المعنى ليظلن، ولكن «النون» لا تدخل على الماضي.

حذف لا التبرئة

حكى الأخفش «لا رَجُلَ وامْرأةَ» بالفتح، وأصله ولا امرأة، فحذفت «لا» وبقي البناء للتركيب بحاله.

حذف لا النافية وغيرها

يطرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] وقوله:

١٠٨٠ ـ فقُلتُ: يَمينَ اللّهِ أبرَحُ قاعِداً ....[4]

ويقلّ مع الماضي كقوله:

١٠٨١ ـ فإن شِئْتِ آلَيْتُ بَينَ المَقا مِ والرُّكْنِ والحَجَرِ الأسْودِ[5]
نسيتُكِ مَا دامَ عقلي مَعي أمدّ به أمَدَ السَّرْمَدِ

ويسهله تقدم «لا» على القسم كقوله:

---

(١) البيت لزفر بن الحارث، والمعنى: لقد طمعنا بهاتين القبيلتين فإذا هما قويتان، وصدر البيت مأخوذ من المثل: «ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة» الميداني ٢/٢٣٦ والمثل لعامر بن ذهل.

(٢) ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ۝١ وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ ۝٢ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ۝٣ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ [البروج ٨٥: ١ ـ ٤].

(٣) تقدم برقم ٣١٥.

(٤) تمامه: «ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي» وهو لامرىء القيس، ديوانه ١٦١ وسيبويه ٢/١٤٧ والخزانة ٤/٢٠٩ و٢٣١.

(٥) لم نقف على قائلهما، والشاهد هنا حذف لا، قبل: نسيتك.

١٠٨٢ - فـلا والـلّـهِ نـادَى الـحـيُّ قَـومـي ....[1]

وسمع بدون القسم كقوله:

١٠٨٣ - وقُولي إذا مَا أطلقُوا عن بعيرهم يُلاقُونهُ حتَّى يَؤُوبَ المُنخَّلُ[2]

وقد قيل به في: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦]: أي لئلا، وقيل: المحذوف مضاف. أي كراهةَ أن تضلوا.

حذف ما النافية

ذكر ابن معطٍ[3] ذلك في جواب القسم فقال في ألفيته:

وإنْ أتى الجوابُ منفيّاً بِلا أو ما كقولي: والسَّما ما فَعلا

فإنَّهُ يجُوزُ حذف الحرفِ إنْ أُمِنَ الإلباسُ حالَ الحذفِ

قال ابن الخباز: وما رأيت في كتب النحو: إلا حذف «لا»، وقال لي شيخنا: لا يجوز حذف «ما»، لأن التصرف في «لا» أكثر من التصرف في «ما»، انتهى. وأنشد ابن مالك:

١٠٨٤ - فوالـلّهِ ما نُلْتمْ ومَا نِيلَ مِنكُم بِمُعتَدلٍ وفقٍ ولا مُتقاربِ[4]

---

(١) تمامه كما في ديوان الهذليين ٢/ ٢١ واللسان علط: «هدوءاً بالمساءة والعلاط»، والرواية فيهما «ضيفي» مكان «قومي» والعِلاط: الذِكر بالسوء، والبيت للمتنخل الهذلي يفتخر بأن ضيفه مصون لا يناديه الحي بما يسيئه ولا يذكرونه بشر بعد هدوء. وانظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٦٦.

وقال الأمير في حاشيته ٢/ ١٧١ تمامه: طوال الدهر ما دعي الهديل، أي لا يشاركني أحد في إطعام الضيف. قال: وهو من مقطوعة لأبي أسامة الجشمي أولها:

وهادية قعدت لها سبيلاً فجاءت وهي نافرة تجول» اهـ.

قوله: ما دُعي الهديل» أي ما دعا الحمام بعضه بعضاً، فمن معاني «الهديل» ذكر الحمام، وفرخه، وصوته.

(٢) البيت للنمر بن تولب، وهو مع الشاهد ٤٤٨ من قصيدة واحدة، وفي صدره زيادتان هما: «ما» و«عن»، والمنخل شاعر يشكري اتهمه النعمان بامرأته «المتجرّدة» فحبسه ثم انقطعت أخباره فضربت العرب به المثل فيمن يذهب فلا يعود. ومعنى البيت أنهم إذا أطلقوا بعيراً فسوف يضل ويبعد ولن يلاقوه أبداً، لأنه هرم وشاب وليس بوسعه اللحاق بالبعير والبحث عنه، والقصيدة في السيوطي ٢١٤.

(٣) يحيى بن معطِ الزواوي (ـ ٦٢٨هـ) عالم في العربية له منظومة «الدرة الألفية في علم العربية» وقد ذكرنا أن ابن الخباز شرحها، وله شرح الجمل وشرح أبيات سيبويه. وله منظومة في القراءات السبع كما نظم الجمهرة لابن دريد وغير ذلك.

(٤) لم نقف على قائله. في اللسان يقال: «حلوبة فلان وفق عياله أي لها لبن قدر حاجتهم»، نلتم مثل: جدتم، وزنا ومعنى. فعلى تقدير «ما» محذوفة ـ كما ذكر ابن هشام ـ تكون «ما» الأولى: نافية حجازية، و«ما» الثانية: موصولة اسم ما، والباء: زائدة، ومعتدل: خبر. أما إذا أبطلنا الاستشهاد بالبيت ولم نقدر «ما» محذوفة فإن الجار والمجرور ـ بمعتدل ـ يتعلقان بـ«نلتم» أي لم تجودوا بشيء معتدل.

وقال: أصله ما ما نلتم، ثم في بعض كتبه قدّر المحذوف «ما» النافية، وفي بعضها قدّره «ما» الموصولة.

حذف ما المصدرية

قاله أبو الفتح في قوله:

١٠٨٥ ـ بآيةِ تُقدِمونَ الخيْلَ شُعثاً .... (١)

والصواب أن «آية» مضافة إلى الجملة كما مرّ، وعكسه قول سيبويه في قوله:

١٠٨٦ ـ .... بآيةِ ما تحِبُّونَ الطعامَا(٢)

إن «ما» زائدة، والصواب أنها مصدرية.

حذف كي المصدرية

أجازه السيرافي نحو: «جئت لتكرمني» وإنما يقدر الجمهور هنا «أنْ» بعينها لأنها أمّ الباب، فهي أولى بالتجوّز.

حذف أداة الاستثناء

لا أعلم أن أحداً أجازه، إلا أن السهيلي قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىءٍ﴾(٣) الآية: لا يتعلق الاستثناء بـ ﴿فَاعِلٌ﴾؛ إذ لم ينه عن أن يصل: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ بقوله ذلك، ولا بالنهي؛ لأنك إذا قلت: «أنت مَنهيٌّ عن أن تقوم، إلا أن يشاء الله فلستَ بمنهي»، فقد سلَّطته على أن يقوم ويقول: شاء الله ذلك، وتأويلُ ذلك أن الأصل إلاَ قائلاً إلا أن يشاء الله، وحذف القول كثير، اهـ. فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً، والصوابُ أن الاستثناء مُفرَّغ، وأن المستثنى مصدر أو حال أي إلا قولاً مصحوباً بأنْ يشاء الله، أو إلا متلبساً بأن يشاء الله، وقد علم أنه لا يكون القول مصحوباً بذلك إلا مع حرف الاستثناء، فطوي ذكره لذلك، وعليهما فالباء محذوفة من «أنْ»، وقال بعضهم: يجوز أن يكون: ﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ كلمة تأبيد، أي لا تقولنّه أبداً، كما قيل في ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَاۚ وَسِعَ رَبُّنَا﴾(٤)، لأن عَودَهم في ملّتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه.

وجوّز الزمخشري أن يكون المعنى ولا تقولن ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه.

---

(١) تقدم برقم ٧٧٤ وانظر الكامل ١١٦٨. (٢) تقدم برقم ٧٧٦.

(٣) ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ...﴾ [الكهف ١٨: ٢٣ و٢٤].

(٤) ﴿قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَاۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ ...﴾ [الأعراف ٧: ٨٩].

ولما قاله مُبعِد وهو أن ذلك معلوم في كل أمر ونهي، ومُبطل وهو أنه يقتضي النهي عن قول: «إني فاعل ذلك غداً» مطلقاً، وبهذا يرد أيضاً قول مَنْ زعم أن الاستثناء منقطع، وقول من زعم أن: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ كناية عن التأبيد.

حذف لام التوطئة

﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[١]، ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] بخلاف ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧].

حذف الجار

يكثر ويَطَّرِد مع «أَنَّ» و«أَنْ» نحو: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ﴾[٢] أي بأنْ. ومثله: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ﴾[٢]، ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي﴾[٣]، ﴿وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا﴾[٤]، ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾[٥] أي: ولأن المساجد لله، ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾[٦] أي بأنكم.

وجاء في غيرهما نحو: ﴿قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[٧] أي قدرنا له، ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾[٨] أي يبغون لها. ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾[٩] أي يخوفكم بأوليائه.

وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة ـ وقد قيل له: كيف أصبحت ـ «خَيرٍ عافاكَ الله» وقولهم: «بكم درهمٍ اشتريْتَ» ويقال في القسم: «أللّهِ لأفعَلنَّ».

حذف أن الناصبة

هو مطرد في مواضع معروفة، وشاذ في غيرها نحو: «خُذِ اللصَّ قبلَ يأخُذَك»[١٠] ومُرهُ يحْفِرَهَا، ولا بُدَّ من تَتَبعَها، وقال به سيبويه في قوله:

---

(١) تتمتها ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة ٥: ٧٣].
(٢) تتمتها ﴿قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ ...﴾ [الحجرات ٤٩: ١٧].
(٣) تتمتها ﴿خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء ٢٦: ٨٢].
(٤) تتمتها ﴿مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المائدة ٥: ٨٤].
(٥) ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن ٧٢: ١٨].
(٦) تتمتها ﴿وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٣٥].
(٧) ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس ٣٦: ٣٩].
(٨) ﴿ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا ...﴾ [الأعراف ٧: ٤٥ وهود ١١: ١٩ وإبراهيم ١٤: ٣].
(٩) تتمتها ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران ٣: ١٧٥].
(١٠) روي في مجمع الأمثال ١/ ٢٧٢ والتمثيل والمحاضرة ٤٤ والمستطرف ١/ ٢٩: «...قبل أن يأخذك» وهو من أمثال المولدين.

١٠٨٧ ـ . . . . ونـهـنـهـتُ نـفـسـي بـعـدمـا كـدتُ أفـعـلَـهْ[١]

وقال المبرد: الأصل أفعلُها، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها، وهذا أولى من قول سيبويه، لأنه أضمر «أنْ» في موضِعٍ حقُّها ألا تدخل فيه صريحاً وهو خبر كاد، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها.

وإذا رفع الفعل بعد إضمار «أنْ» سهل الأمر، ومع ذلك لا ينقاس، ومنه: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾[٢]، ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾[٣]، و «تسْمَعُ بالمُعيدِيِّ خيْرٌ من أنْ تراه»[٤]، وهو الأشهر في بيت طرفة:

١٠٨٨ ـ ألا أيُّـهـذا الـزَّاجِـري أحـضُـرُ الـوغـى وأنْ أشـهـدَ الـلَّـذَّاتِ، هـلْ أنـتَ مُـخـلِـدِي؟[٥]

وقرىء ﴿أعبُدَ﴾ بالنصب كما روي «أحضُرَ» كذلك، وانتصاب «غير» في الآية على القراءتين لا يكون بأعبد، لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، بل بتأمروني، و «أن أعبد» بدل اشتمال منه، أي تأمروني بغير الله عبادتِهِ.

حذف لام الطلب

هو مطرد عند بعضهم في نحو: «قُلْ لهُ يفعلْ» وجعل منه: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟﴾[٦] وقيل: هو جواب لشرط محذوف، أو جواب للطلب، والحقُّ أن حذفها مختص بالشعر كقوله:

١٠٨٩ ـ مُـحـمّـدُ تـفْـدِ نـفـسَـك كـلُّ نـفـسٍ . . . .[٧]

---

(١) صدره «أردت بها فتكاً فلم أرتمضْ له»، وقبله:

فـكـم بـالـصـعـيـد مـن هـجـان مـؤبـلـه تـسـيـر صـحـاحـاً، ذات قـيـد ومـرسـلـه

والبيتان ـ كما في الأغاني ٩/ ٩٣ ـ لعامر بن جوين الطائي عندما كانت نفسه تحدثه أن يطرد امرأ القيس الشاعر ـ وكان عامر قد أجاره ـ ويأخذ إبله، أرتمض: أحزن، نهنهت: كففت.

وجعل السيوطي والأمير والدسوقي صدره: «فلم أر مثلها خُباسة واجد» والحباسة كالظلامة وزناً ومعنى، واجد: مغضَب. وفي سيبويه ١/ ١٥٥: «. . .خباسة واحد» والخباسة: المغنم.

(٢) تتمتها ﴿أَيُّهَا ٱلْجَـٰهِلُونَ﴾ [الزمر ٣٩: ٦٤].

(٣) تتمتها ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْىِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ . . .﴾ [الروم ٣٠: ٢٤].

(٤) تقدم المثل.

(٥) تقدم برقم ٧١١.

(٦) تتمتها ﴿ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء ١٧: ٥٣].

(٧) تقدم برقم ٤٠٧.

حذف حرف النداء

نحو: ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾[١]، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾[٢]، وشذّ في اسمي الجنس والإشارة في نحو: «أصبح ليلُ»[٣] وقوله:

١٠٩٠ - .... بِمِثْلِكَ هذا لوعةٌ وغرامُ[٤]

ولحّن بعضهم المتنبي في قوله:

١٠٩١ - هذِي برزْتِ لنا فهجْتِ رَسيسا ....[٥]

وأجيب بأنِ «هذي» مفعول مطلق، أي برزت هذه البرزَةَ، وردَّه ابن مالك بأنه لا يشار إلى المصدر إلا منعوتاً بالمصدر المشار إليه كضرَبتُهُ ذلِكَ الضربَ، ويرده بيت أنشده هو، وهو قوله:

١٠٩٢ - يا عمرُو إنك قد مِللتَ صحابتي وصحابتيكَ إخالُ ذاكَ قليلُ[٦]

حذف همزة الاستفهام

قد ذكر في أول الباب الأول من هذا الكتاب.

حذف نون التوكيد

يجوز في نحو: «لأفعَلن» في الضرورة كقوله:

---

(١) ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمٰن ٥٥: ٣١].

(٢) ﴿... وَجَآءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ ﴿١٧﴾ أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ [الدخان ٤٤: ١٧ و١٨].

(٣) مَثَلٌ قالته أم جندب الطائية تبرماً بزوجها امرىء القيس. مجمع الأمثال ١/ ٤١٦.

(٤) صدره «إذا هملَتْ عيني لها قال صاحبي:» وهو لذي الرمة، ديوانه ٥٦٣ والرواية فيه «فتنة» مكان: لوعة.

(٥) تمامه «ثم انثنيت وما شفيت نسيسا» وهو للمتنبي، شرح الديوان ١/ ٣٨٢. الرسيس: ابتداء الحب. والنسيس: بقية الروح. يجيز الكوفيون حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة، والمتنبي كوفي، فلا ينكر منه ذلك.

(٦) لم نقف على قائله، وقال الدسوقي ٢/ ٢٦٩ نقلاً عن الدماميني: «ولم يتضح لي وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت». وأقول: لعل المعنى: يا عمرو أراك قد مللت صحابتي، والحال أن صحابتي لك قليلة على ما يخيل إلي.

فعلى هذا تكون الواو حالية، صحابتيك: مبتدأ. إخال: فعل ملغى وجملته اعتراضية. ذاك: مفعول مطلق لصحابتيك. قليل: خبر. والتقدير: وصحابتي لك ذاك التصاحب قليل.

وهناك وجه آخر هو أن يكون الاعتراض بين المبتدأ والخبر بـ «إخال ذاك» والتقدير: إخال ذاك الخيلان. ذاك: مفعول مطلق لـ «إخال».

١٠٩٣ ـ فلا وأبي لنأتيها جميعاً ولو كانت بها عربٌ ورُومُ(١)

ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن نحو: «اضرِبَ الغُلَامَ» بفتح الباء، والأصلَ اضرِبنْ، وقوله:

١٠٩٤ ـ ولا تُهِينَ الفقيرَ علَّكَ أنْ تركعَ يوماً والدّهرُ قد رفعَه(٢)

وإذا وقف عليها تالية ضمة أو كسرة، ويعاد حينئذ ما كان حذف لأجلها، فيقال في «اضرِبُن يا قوم»: اضربُوا، وفي «اضرِبن يا هند» اضرِبي، قيل: وحذفها في غير ذلك ضرورة كقوله:

١٠٩٥ ـ اضرِبَ عنكَ الهُمُومَ طارقَها ضَرْبَكَ بالسَّيفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ(٣)

وقيل: ربما جاء في النثر، وخرج بعضهم عليه قراءة من قرأ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾(٤) بالفتح، وقيل: إن بعضهم ينصب بـ«لم» ويجزم بـ«لن»، ولك أن تقول: لعل المحذوف فيهما الشديدة، فيجاب بأن تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى.

حذف نوني التثنية والجمع

يحذفان للإضافة نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١] و ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾(٥) ولشبه الإضافة نحو: «لا غُلامَيْ لزَيدٍ» و: «لا مُكرمي لِعمْرو» إذا لم تقدر اللام مُقحمة. ولتقصير الصلة نحو: «الضَّارِبا زيْداً، والضارِبو عمرا». وللام الساكنة قليلاً نحو: ﴿لَذَآئِقُوا ٱلْعَذَابَ﴾(٦) فيمن قرأه بالنصب، وللضرورة نحو: قوله:

١٠٩٦ ـ هُما خُطتا: إما إسارٌ ومِنّةٌ وإما دَمٌ، والقَتْلُ بِالحرّ أجدَرُ(٧)

---

(١) هو لعبد الله بن رواحة من أبيات قالها في غزوة مؤتة.

(٢) تقدم برقم ٢٧٩ وهذه الرواية مشهورة عند النحاة، والذي رواه القالي في أماليه ١/ ١٠٧ «ولا تعاد» وغيره: «لا تحقرنّ» ولا شاهد فيه حينئذ على حذف النون.

(٣) قيل: هو لطرفة ـ وليس في ديوانه ـ وقيل: بل محمول عليه وقد ضعّفه ابن جني سماعاً وقياساً، الخصائص ١/ ١٢٦ واللسان «هول» طارقها: بدل من الهموم. قونس الفرس: ما بين أذنيها، والبيت من البحر المنسرح ويروى: ضربك بالسوط، وهو أليق.

(٤) ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح ٩٤: ١].

(٥) ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ فِتْنَةً لَّهُمْ فَٱرْتَقِبْهُمْ وَٱصْطَبِرْ﴾ [القمر ٥٤: ٢٧].

(٦) ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾ [الصافات ٣٧: ٣٨].

(٧) البيت لتأبط شراً «ثابت بن جابر» كما في الخزانة ٣/ ٣٥٦ واللسان: خطط. والخطة ـ بالضم: الأمر. وإذا قرىء بجر إسار على الإضافة والفصل بين المتضايفين فلا شاهد في البيت. أما رواية الأغاني ٢١/ ١٥٩ فهي «لكم خصلة إما فداء ومنة» ولا شاهد فيه أيضاً على هذه الرواية. سيتكرر برقم ١١٩٩.

فيمن رواه برفع: «إسار ومنة» وأما من خفض فبالإضافة، وفصَلَ بين المتضايفين بـ«إما»، فلم ينفكَّ البيت عن ضرورة، واختلف في قوله:

١٠٩٧ - .... لا يزالونَ ضاربينَ القِبابِ[(١)]

فقيل: الأصل ضاربين ضاربي القباب، وقيل للقباب، كقوله:

١٠٩٨ - .... أشارَتْ كُليبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ[(٢)]

وقيل: ضاربين معرب إعراب مساكين، فنصبُهُ بالفتحة، لا بالياء.

حذف التنوين

يحذف لزوماً لدخول «ال» نحو: «الرَّجُل» وللإضافة نحو: «غُلامك» ولشبهها نحو: «لا مالَ لزيدٍ» إذا لم تقدر اللام مُقْحَمة، فإن قدرت فهو مضاف، ولمانع الصرف نحو: «فاطِمَة» وللوقف في غير النصب، وللاتصال بالضمير نحو: «ضارِ بك» فيمن قال: إنه غير مضاف، فأما قوله:

١٠٩٩ - .... أمُسْلِمُني إلى قومي شراحي[(٣)]

فضرورة، خلافاً لهشام، ثم هو نون وقاية لا تنوين كقوله:

١١٠٠ - وليسَ المُوافِيني ليُرفَدَ خائباً ....[(٤)]

إذ لا يجتمع التنوين مع «أل»، ولكون الاسم علماً موصوفاً بما اتصل به وأضيف إلى علم، من ابن وابنة اتفاقاً، أو بنت عند قوم من العرب، فأما قوله:

١١٠١ - جاريةٌ مِنْ قيسِ بنِ ثعلبه[(٥)]

فضرورة.

ويحذف لالتقاء الساكنين قليلاً كقوله:

١١٠٢ - فألفيْته غير مُستعتِبٍ ولا ذاكِرَ اللهَ إلاَّ قليلا[(٦)]

---

(١) صدره «رب حيٍّ عرنْدس ذي طلال» ولم نقف على قائله. الحي العرندس: الحي الموصوف بالعز والمنعة. وفي اللسان: «قولهم ليست لفلان طلالة، قال ابن الأعرابي: ليست له حال حسنة وهيئة حسنة» اهـ. وأظن الطلال ـ هنا ـ بهذا المعنى.

(٢) تقدم برقم ١.

(٣) تقدم برقم ٦٤٥.

(٤) تقدم برقم ٦٤٦.

(٥) بعده «كريمة أخوالها والعصبه» وهو للأغلب العجلي. سيبويه ٢/ ١٤٨ والخزانة ١/ ٣٣٢.

(٦) تقدم برقم ٩٥٦.

وإنما آثر ذلك على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير، وقرىء: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١ و٢]، ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ﴾[١] بترك تنوين أحد وسابق ونصب النهار.

[واختلف لم ترك تنوين «غير» في نحو: «قبضتُ عشرةً ليسَ غيرُ» فقيل: لأنه مبني كقبلُ وبعدُ، وقيل: لنية الإضافة وإن الضمة إعراب وغير متعينة لأنها اسمُ ليس، لا محتملة لذلك وللخبرية، ويردُّه أن هذا التركيبَ مطرد، ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد، إلا إنْ أشبه في اللفظ المضاف نحو: «قطَعَ اللّهُ يدَ ورجْلَ مَنْ قالها» فإن الأول: مضاف إلى المذكور، والثاني: لمجاورته له مع أنه المضاف إليه في المعنى كأنه مضاف إليه لفظاً][٢].

حذف ال

تحذفُ للإضافة المعنوية، وللنداء نحو: «يا رَحمْنُ» إلا من اسم الله تعالى، والجمل المحكية، قيل: والاسم المشبه به نحو: «يا الخليفةَ هيْبَةً»[٣] وسمع: «سلامُ عليْكم» بغير تنوين، فقيل: على إضمار «ال»، ويحتمل عندي كونهُ على تقدير المضاف إليه، والأصل: سلام الله عليكم، وقال الخليل في: «ما يحْسنُ بالرَّجُلِ خيرِ مِنكَ أنْ يفعلَ كذا» هو على نية «ال» في خير، ويرده أنها لا تجامع «من» الجارة للمفضول، وقال الأخفش: «اللام» زائدة، وليس هذا بقياس، والتركيب قياسي، وقال ابن مالك: خير بدل وإبدال المشتق ضعيف، وأولى عندي أن يخرج على قوله:

١٠٠٣ - ولقَدْ أمرّ على اللئيمِ يسُبني ....[٤]

حذف لام الجواب

وذلك ثلاثة:

حذف لام جواب «لو» نحو: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾[٥].

وحذف لام «لقد»، يحسن مع طول الكلام نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾[٦].

---

(١) ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس ٣٦: ٤٠].
(٢) سقطت هذه السطور من المخطوطة الثانية.
(٣) والتقدير: يا مثل الخليفة.
(٤) تقدم برقم ١٥١ و٧٩٢.
(٥) ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ ... لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ [الواقعة ٥٦: ٦٨ - ٧٠].
(٦) ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس ٩١: ٧ - ٩].

وحذف لام «لأفعلنّ» يختص بالضرورة كقول عامر بن الطُّفيل[1]:

١١٠٤ ـ وقتيلِ مُرَّةَ أثأرنَّ، فإنَّهُ فِرغٌ، وإنَّ أخاكمُ لم يُثأرِ

حذف جملة القسم

كثير جداً، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل: «لأفعلنَّ» أو: «لقدْ فعلَ» أو: «لَئنْ فَعلَ» ولم يتقدم جملة قسم فثمَّ جملة قسم مقدرة، نحو: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا﴾[2] الآية، ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[3]، واختلف في نحو: «لَزيدٌ قائم» ونحو: «إنَّ زيْداً قائم، أو لقائم» هل يجب كونه جواباً لقسم أو لا؟

حذف جواب القسم

يجب إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب، فالأول: نحو: «زيدٌ قائمٌ والله» ومنه: «إنْ جاءني زيدٌ والله أكرمته». والثاني: نحو: «زيْدٌ والله قائم» فإن قلت: «زيد والله إنه قائم، أو لقائم» احتمل كون المتأخر عنه خبراً عن المتقدم عليه، واحتمل كونه جواباً وجملة القسم وجوابه الخبر.

ويجوز في غير ذلك نحو: ﴿وَٱلنَّـٰزِعَـٰتِ غَرْقًا﴾[4] الآيات، أي لتُبعثُنَّ، بدليل ما بعده، وهذا المقدر هو العامل في: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾[4] أو عامله اذكر، وقيل: الجواب: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[5] وهو بعيد لبعده.

ومثله: ﴿قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾[6] أي «ليهلكن» بدليل: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا﴾[6]، أو: «إنك

---

(١) شاعر فارس أدرك النبي ولم يسلم. مات ١١هـ والرواية الصحيحة للبيت ـ كما في المفضليات ٣٦٤ والأصمعيات ٢٥٢ والخزانة ٤/ ٢١٦ـ هي «فرع وإن أخاهم لم يقصد». قتيل مرة: هو أخو الشاعر قتله بنو مرة. فرع: رأس في قومه شريف، ويروى «فرغ» أي هدر لم يثأر له. وقوله: «أخاهم» أي أخا بني مرة، يعني رئيسهم في تلك الموقعة. لم يقصد: لم يقتل.

(٢) ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ۝٢٠ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَا۟ذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل ٢٧: ٢٠ و٢١].

(٣) تتمتها ﴿وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [الحشر ٥٩: ١٢].

(٤) ﴿وَٱلنَّـٰزِعَـٰتِ غَرْقًا ۝١ وَٱلنَّـٰشِطَـٰتِ نَشْطًا ۝٢ وَٱلسَّـٰبِحَـٰتِ سَبْحًا ۝٣ فَٱلسَّـٰبِقَـٰتِ سَبْقًا ۝٤ فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ۝٥ يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ۝٧ ...﴾ [النازعات ٧٩: ١ ـ ٧].

(٥) ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ [النازعات ٧٩: ٢٦].

(٦) ﴿قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ۝١ بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَـٰفِرُونَ هَـٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ۝٢ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ۖ ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ ۝٣ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ ۖ وَعِندَنَا كِتَـٰبٌ حَفِيظٌۢ ۝٤ ... مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ =

لمنذر» بدليل: ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ﴾(١)، وقيل: الجواب مذكور، فقال الأخفش: ﴿قَدْ عَلِمْنَا﴾(١) وحذفت «اللام» للطول مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾(٢) وقال ابن كيسان: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾(١) الآية، الكوفيون: ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ﴾(١) والمعنى لقد عجبوا، بعضهم: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ﴾(١).

ومثله: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾(٣) أي: «إنه لمعجز»، أو: «إنَّكَ لمِنَ المرسلين» أو: «ما الأمر كما يزعمون»، وقيل: مذكور، فقال الكوفيون والزجاج: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ﴾(٣) وفيه بعد، الأخفش: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾(٣)، الفراء وثعلب: ﴿صٓ﴾ لأن معناها صدق الله، ويرده أن الجواب لا يتقدم، وقيل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾(٣) وحذفت «اللام» للطول.

حذف جملة الشرط

هو مطرد بعد الطلب نحو: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾(٤) أي فإن تتبعوني يحببكم الله. ﴿فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ﴾(٥) ﴿رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ﴾ [إبراهيم: ٤٤].

وجاء بدونه نحو: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦] أي فإن لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها. ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ﴾ [الشورى: ٩] أي إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي. ﴿أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٧] أي إن صدقتم فيما كنتم تعِدونَ به من أنفسكم فقد جاءكم بينة وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم، وإنما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط ـ وهي من حذفها وحذف جملة الجواب ـ لأنه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب، وذلك يسمى جواباً تجوزاً كما سيأتي.

وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾(٦) أي إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم، ويرده أن الجواب المنفي بـ«لم» لا تدخل عليه «الفاء».

= عَتِيدٌ ۝١٨ . . . وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا فَنَقَّبُواْ فِى ٱلْبِلَٰدِ هَلْ مِن مَّحِيصٍ ۝٣٦ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق ٥٠: ١ ـ ٤ و١٨ و٣٦ و٣٧].

(١) تقدمت في الحاشية السابقة.

(٢) تقدمت.

(٣) سبق ذكرها.

(٤) ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران ٣: ٣١].

(٥) تتمتها ﴿صِرَٰطًا سَوِيًّا﴾ [مريم ١٩: ٤٣].

(٦) ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال ٨: ١٧].

وجعل منه أبو البقاء: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾[١] أي إن أردت معرفته فذلك، وهو حسن.

وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير كقوله:

١١٠٥ ـ فطلِّقها فلستَ لها بكفءٍ وإلا يعلُ مفرقكَ الحُسامُ[٢]

أي وإن لا تطلقها.

حذف جملة جواب الشرط

وذلك واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب، فالأول نحو: «هوَ ظالمٌ إن فعل» والثاني نحو: «هو إن فعلَ ظالم» ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠] ومنه: «والله إن جاءني زيدٌ لأكرمنه». وقول ابن معطٍ:

اللفظُ إن يُفِد هُو الكلامُ

إما من ذلك ففيه ضرورة، وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً، وإما الجوابُ الجملة الاسمية وجملتا الشرط والجواب خبر ففيه ضرورة أيضاً، وهي حذف الفاء كقوله:

١١٠٦ ـ من يفعلِ الحسناتِ اللّهُ يشكرُها ....[٣]

ووهم ابن الخباز إذ قطع بهذا الوجه، ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[٤] الآية، أي فافعل. ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾[٥] الآية، أي لما آمنوا به، بدليل: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾[٥] والنحويون يقدرون: لكان هذا القرآن، وما قدرته أظهر. ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾[٦] أي لارتدعتم وما ألهاكم التكاثر. ﴿وَلَوِ

---

(١) ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِي يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ۝ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾ [الماعون ١٠٧: ١ و٢].

(٢) البيت للأحوص «عبد اللّه بن محمد» وهو في ابن عقيل ٢/ ١٣٥، والبيت مع الشاهد ٦٤٣ و١١٣٢ من قصيدة واحدة.

(٣) تقدم ذكره برقم ٨٥ و١٤٥ و٢٣٨ و٢٩٦ و٤٢٦ و٧٨٤ و٧٨٧ و٩٠٨ و١٠٧٦ وأن الرواية الصحيحة: من يفعل الخير فالرحمٰن يشكره.

(٤) ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأنعام ٦: ٣٥] والصواب تقدير: «ما آمنوا» لا «فافعل».

(٥) ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِيٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ۝ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ﴾ [الرعد ١٣: ٣٠ و٣١].

(٦) ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ۝ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝ ...﴾ [التكاثر ١٠٢: ١ ـ ٦].

ﭐفۡتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾[1] أي ما تُقبِّل منه. ﴿وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖۗ﴾[2] أي لأدرككم. ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيكُمۡ وَمَا خَلۡفَكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾[3] أي أعرضوا، بدليل ما بعده. ﴿أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ﴾[4] أي تطيَّرتم. ﴿وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾[5] أي لنفد. ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلۡمُجۡرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ﴾[6] أي لرأيت أمراً فظيعاً. ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠] أي لهلكتم. ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرۡتُم بِهِۦ﴾[7] قال الزمخشري: تقديره ألستم ظالمين، بدليل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[7] ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلا بالفاء مؤخرة عن الهمزة نحو: «إن جئتكَ أفما تُحسنُ إليَّ» ومقدمة على غيرها نحو: «فهل تحسن إلي».

تنبيه: التحقيقُ أن من حذف الجواب مثل: ﴿مَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأٓتٖۚ﴾ [العنكبوت: ٥] لأن الجواب مسبب عن الشرط، وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد، وإنما الأصل فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت. ومثله: ﴿وَإِن تَجۡهَرۡ بِٱلۡقَوۡلِ﴾[8] أي فاعلم أنه غني عن جهرك ﴿فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ﴾[8]. ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ﴾[9] أي فتصبَّر ﴿فَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَۚ﴾[10]. ﴿إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ﴾[11] أي فاصبروا ﴿فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٞ مِّثۡلُهُۥۚ﴾[11]. ﴿وَمَن يَتَّبِعۡ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾[12] أي يفعل الفواحش والمنكرات ﴿فَإِنَّهُۥ يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۚ﴾[12]. ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[13] أي يغلِبْ ﴿فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾[13]. ﴿وَإِنۡ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ﴾[14] أي فلا

---

(١) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓۗ﴾ [آل عمران ٣: ٩١].

(٢) ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖۗ﴾ [النساء ٤: ٧٨].

(٣) وبعدها ﴿وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ مِّنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ﴾ [يس ٣٦: ٤٥ و٤٦].

(٤) ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا تَطَيَّرۡنَا بِكُمۡۖ لَئِن لَّمۡ تَنتَهُواْ لَنَرۡجُمَنَّكُمۡ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٞ ۝١٨ قَالُواْ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡۚ أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ مُّسۡرِفُونَ﴾ [يس ٣٦: ١٨ و١٩].

(٥) ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾ [الكهف ١٨: ١٠٩].

(٦) تتمتها ﴿عِندَ رَبِّهِمۡ رَبَّنَآ أَبۡصَرۡنَا وَسَمِعۡنَا فَٱرۡجِعۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [السجدة ٣٢: ١٢].

(٧) تتمتها ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأحقاف ٤٦: ١٠].

(٨) ﴿وَإِن تَجۡهَرۡ بِٱلۡقَوۡلِ فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾ [طه ٢٠: ٧].

(٩) ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَۚ﴾ [فاطر ٣٥: ٤].

(١٠) الحاشية السابقة.

(١١) ﴿إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٞ مِّثۡلُهُۥۚ﴾ [آل عمران ٣: ١٤٠].

(١٢) تتمتها ﴿فَإِنَّهُۥ يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۚ﴾ [النور ٢٤: ٢١].

(١٣) ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة ٥: ٥٦].

(١٤) ﴿وَإِنۡ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾ [البقرة ٢: ٢٢٧].

تؤذوهم بقول ولا فعل، فإن الله يسمع ذلك ويعلمه[١]. ﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾[٢] أي فلا لوم عليَّ ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾[٢].

حذف الكلام بجملته

يقع ذلك باطراد في مواضع:

أحدها: بعد حرف الجواب، يقال: أقام زيد؟ فتقول: نعم، و «ألم يقم زيد؟» فتقول: «نعم» إن صدَّقت النفي و «بلى» إن أبطلته، ومن ذلك قوله:

١١٠٧ ـ قالوا: أخفت؟ فقلتُ: إنّ، وخيفتي   ما إنْ تزالُ منوطةً برجائي[٣]

فإن «إنّ» هنا بمعنى نعم، وأما قوله:

١١٠٨ ـ ويقُلْنَ: شيبٌ قد علا   كَ وقد كبرتَ، فقلتُ: إنَّه[٤]

فلا يلزم كونه من ذلك، خلافاً لأكثرهم، لجواز ألا تكون الهاء للسكت، بل اسماً لـ «إن» على أنها المؤكدة والخبر محذوف، أي إنه كذلك.

الثاني: بعد نعم وبئس إذا حذف المخصوص وقيل: إن الكلام جملتان نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ﴾[٥].

والثالث: بعد حروف النداء في مثل: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾[٦] إذا قيل: إنه على حذف المنادى، أي يا هؤلاء.

الرابع: بعد إن الشرطية كقوله:

١١٠٩ ـ قالتْ بناتُ العمِّ: يا سلمى وإنْ   كان فقيراً مُعدِماً؟ قالتْ: وإنْ[٧]

أي: وإن كان كذلك رضيته.

الخامس: في قولهم: «افعل هذا إما لا» أي إن كنت لا تفعل غيره فافعله.

---

(١) ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ٢: ٢٢٧].
(٢) ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾ [هود ١١: ٥٧].
(٣) لم نقف على قائله، والمعنى: إن رجائي وخوفي من الخيبة متلازمان.
(٤) تقدم برقم ٥٠.
(٥) تتمتها ﴿... إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص ٣٨: ٤٤].
(٦) ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾ [يس ٣٦: ٢٦ و٢٧].
(٧) هو لرؤبة كما في الخزانة ٣/ ٦٣٠.

حذف أكثر من جملة

في غير ما ذكر، أنشد أبو الحسن:

١١١٠ ـ إنْ يكُنْ طِبُّكِ الدَّلال فلو في سالِفِ الدَّهر والسِّنينَ الخوالي[١]

أي إن كان عادتُك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناهُ منك. وقالوا في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٧٣]: إن التقدير: فضربوه فحيي فقلنا: كذلك يحيي الله. وفي قوله تعالى: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥] الآية: إن التقدير: فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه فأتاه وقال له يا يوسف. وفي قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ﴾ [الفرقان: ٣٦] إن التقدير: فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم.

تنبيه: الحذف الذي يلزم النحويَّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجدَ خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل، نحو: ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[٢] ونحو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾[٣] ونحو: «خيرٍ عافاك الله»، وأما قولهم في نحو: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾[٤]: إن التقدير: والبرد، ونحو: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢]: إن التقدير: ولم تعبِّدني، ففضُولٌ في فن النحو، وإنما ذلك للمفسِّر، وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو: ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان، ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جرياً على عادتهم، وأُنْشِدَ متمثلا:

وهلْ أنا إلاَّ من غَزِيَّةَ: إنْ غَوتْ غويتُ، وإنْ ترشُدْ غزية أرشدِ[٥]

بل لأني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً، وأما قولهم في: «راكب الناقةِ طليحانِ» إنه على حذف عاطف ومعطوف، أي والناقة، فلازمٌ لهم ليطابق الخبر المخبر عنه، وقيل: هو على حذف مضاف، أي أحدُ طليحين، وهذا لا يتأتى في نحو: «غلامُ زيْدٍ ضربتُهما».

---

(١) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه ١٠٧.

(٢) ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ...﴾ [العنكبوت ٢٩: ٦١ و٦٣ ولقمان ٣١: ٢٥ والزمر ٣٩: ٣٨ والزخرف ٤٣: ٨٧].

(٣) ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل ١٦: ٣٠].

(٤) ﴿... وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ...﴾ [النحل ١٦: ٨١].

(٥) البيت لدريد بن الصمة كما في الخزانة ٤/ ٥١٣، ولم يشمله ترقيمنا المسلسلَ للشواهد لأن ابن هشام لم يذكره هنا مستشهداً. غزية: رهط الشاعر.

البَابُ السَّادس

في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصوابُ خلافها

وهي كثيرة، والذي يحضرني الآن منها عشرون موضعاً:

١ ـ أحدها: قولهم في «لوْ»: «إنها حرف امتناع لامتناع» وقد بينا الصواب في ذلك في فصل «لو»، وبسطنا القول فيه بما لم نُسبقْ إليه.

٢ ـ الثاني: قولهم في: «إذا» غير الفجائية «إنها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالباً» وذلك مَعيبٌ من جهات:

إحداها: أنهم يذكرونه في كل موضع، وإنما ذلك تفسير للأداة من حيث هي، وعلى المعرب أن يبين في كل موضع: هل هي متضمنة لمعنى الشرط أو لا؟ وأحسن مما قالوه أن يقال، إذا أريد تفسيرها من حيث هي: ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك.

والثانية: أن العبارة التي تُلقى للمتدربين يطلب فيها الإيجاز لتخف على الألسنة، إذ الحاجة داعية إلى تكرارها، وكان أخصر من قولهم: «لما يستقبل من الزمان» أن يقولوا: مستقبل.

والثالثة: أن المراد أنها ظرف موضوع للمستقبل، والعبارة موهمة أنها محل للمستقبل، كما تقول: اليوم ظرف للسفر، فإن الزمان قد يجعل ظرفاً للزمان مجازاً كما تقول: كتَبتُه في يوم الخميس في عام كذا، فإن الثاني حال من الأول، فهو ظرف له على الاتساع، ولا يكون بدلاً منه، إذ لا يبدل الأكثر من الأقل على الأصح، ولو قالوا: «ظرف مستقبل» لسلموا من الإسهاب والإيهام المذكورين.

والرابعة: أن قولهم: «غالباً» راجع إلى قولهم: «فيه معنى الشرط» كذا يفسرونه، وذلك يقتضي أن كونه ظرفاً للزمان وكونه للمستقبل لا يتخلفَنَ، وقد بينا في بحث «إذا» أن الأمر بخلاف ذلك.

٣ ـ الثالث: قولهم: «النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة» وإنما ذلك في النعت الحقيقي، فأما السببي فإنما يتبع في اثنين من خمسة. واحد من أوجه الإعراب، وواحد من

التعريف والتنكير، وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما فهو فيها كالفعل، تقول: مررت برجلين قائم أبواهما، وبرجالٍ قائم آباؤهم، وبرجل قائمةٍ أمُّه، وبامرأةٍ قائم أبوها، وإنما يقول: قائمين أبواهما، وقائمينَ آباؤهم، مَنْ يقول: أكلوني البراغيث، وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥] غير أن الصفة الرافعة للجمع يجوز فيها في الفصيح أن تُفردَ، وأن تكسر، وهو أرجح على الأصح كقوله:

١١١١ ـ بَكَرْتُ عليهِ بُكرة فوجدتُهُ ... قُعوداً عليهِ بالصريمِ عواذِلُهْ(١)

وصح الاستشهاد بالبيت لأن هذا الحكم ثابت أيضاً للخبر والحال.

٤ ـ والرابع: قولهم في نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾(٢) «إن رغداً نعت مصدر محذوف» ومثله: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٤١] وقول ابن دريد:

١١١٢ ـ واشْتعَلَ المُبيضُّ في مُسوَدِّه ... مِثلَ اشتِعالِ النّارِ في جزْلِ الغضى(٣)

أي أكلاً رغداً، وذكراً كثيراً، واشتعالاً مثل اشتعال النار.

قيل: ومذهب سيبويه والمحققين خلافُ ذلك، وأن المنصوب حالٌ من ضمير مصدر الفعل، والأصل فكلاه، واشتعله، أي فكلا الأكل واشتعل الاشتعال، ودليل ذلك قولهم: «سِيرَ علَيهِ طويلاً» ولا يقولون: طويل، ولو كان نعتاً للمصدر لجاز، وبدليل أنه لا يحذف الموصوف إلا والصفة خاصة بجنسه: تقول: «رأيت كاتِباً» ولا تقول: رأيت طويلاً، لأن الكتابة خاصة بجنس الإنسان دون الطول.

وعندي فيما احتجوا به نظر، أما الأول: فلجواز أن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازيْن: حذف الموصوف، وتصيير الصفة مفعولاً على السَّعةِ، ولهذا يقولون: «دخَلْتُ الدَّار» بحذف «في» توسعاً، ومنعوا «دخلتُ الأمرَ» لأن تعلق الدخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز، وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان، فيقولون: سِيرَ عليه زمَنٌ طويل، فإذا حذفوا الزمان قالوا: طويلا، بالنصب لما ذكرنا. وأما الثاني: فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجْدان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾(٤) أي دروعاً

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، والرواية في ديوانه ١٤٠ «غدوة» و«الديه» مكان: بكرة، وعليه الثانية. الصريم: الصبح. والمعنى: أنه يشرب ليله كله فإذا أصبح وصحا لمنه على إنفاق ماله.

(٢) ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة ٢: ٣٥].

(٣) تقدم برقم ٧٩٦.

(٤) ﴿... وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۝١٠ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ وَقَدِّرْ فِي ٱلسَّرْدِ ...﴾ [سبأ ٣٤: ١٠ ـ ١١].

سابغاتٍ. ومما يقدح في قولهم: مجيء نحو: قولهم: «اشتملَ الصَّماءَ» أي الشملة الصماء، والحالية متعذرة لتعريفه.

٥ ـ والخامس: قولهم: «الفاء جواب الشرط» والصواب أن يقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط الجملة.

٦ ـ والسادس: قولهم: «العطف على عاملين» والصواب على معمولي عاملين.

٧ ـ والسابع: قولهم: «بل: حرف إضراب» والصواب حرف استدراك وإضراب، فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء.

٨ ـ والثامن: قولهم في نحو: «ائتِني أكرِمْكَ»: إن الفعل مجزوم في جواب الأمر، والصحيح أنه جواب لشرط مقدر، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين.

٩ ـ والتاسع: قولهم في المضارع في مثل: «يَقومُ زَيد» فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم، والصواب أن يقال: مرفوع لحلوله محل الاسم، وهو قول البصريين، وكأن حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب، وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك، ثم إذا أعربوا أو عرَّبوا قالوا خلاف ذلك؟.

١٠ ـ والعاشر: قولهم: «امتنع نحو: سكْرانَ من الصرف للصفة والزيادة، ونحو: عثمان للعلمية والزيادة» وإنما هذا قولُ الكوفيين، فأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث، ولهذا قال الجرجاني: وينبغي أن تُعدَّ موانع الصرف ثمانية لا تسعة، وإنما شُرطتِ العلمية أو الصفة لأن الشبه لا يتقوم إلا بأحدهما، ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو: عفريت ـ علماً ـ فإن أجابوا بأن المعتبر هو زيادتان بأعيانهما، سألناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفاً عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون.

١١ ـ والحادي عشر: قولهم في نحو: قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾(١) «إن الواو نائبة عن أو» ولا يعرف ذلك في اللغة، وإنما يقوله بعضُ ضعفاء المعربين والمفسرين، وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني(٢) في كتابه المسمى بـ «الرسالة المُعرِبة عن شرف الإعراب»: القول فيها بأن الواو بمعنى «أو» عجز عن دَرك الحق، فاعلموا أن الأعداد التي تجمع قسمان: قسم يؤتى به ليضم بعضه إلى بعض وهو الأعداد

---

(١) تتمتها ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَٰحِدَةً . . .﴾ [النساء ٤: ٣].

(٢) كنيته في كتب التراجم «أبو عبد اللّه». اتصل بعضد الدولة البويهي، وكان واسع العلم في كل فن. له مؤلفات كثيرة في التاريخ والأدب واللغة. توفي ٣٦٠هـ.

الأصول، نحو: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞۗ﴾[1] ﴿... ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ﴾[2]. وقسم يؤتى به لا ليضم بعضُه إلى بعضٍ، وإنما يُراد به الانفراد، لا الاجتماع، وهو الأعداد المعدولة كهذه الآية[3] وآية سور فاطر[4]، وقال: أي منهم جماعة ذوو جناحين وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذوو أربعة أربعة، فكل جنس مفرد بعدد، وقال الشاعر:

١١١٣ ـ ولكنَّما أهلي بِوادٍ أنيسهُ ذئابٌ تبغَّى النَّاسَ مَثنى ومَوْحَدُ[5]

ولم يقولوا: ثُلاث وخُماس ويريدون ثمانية كما قال تعالى: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ﴾[1] وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم فقال:

١١١٤ ـ أحادٌ أم سُداسٌ في أحادِ لُيَيْلتُنا المنُوطةُ بالتَّنادي[6]

وقال الزمخشري: فإن قلت: الذي أطلق للناكح في الجمع أن يجمع بين اثنتين أو ثلاث أو أربع، فما معنى التكرير في مَثنى وثُلاث ورُباعَ؟ قلت: الخطاب للجميع، فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذي أطلق له، كما تقول للجماعة: اقتسموا هذا المالَ درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، ولو أفردت لم يكن له معنى. فإن قلت: لم جاء العطف بالواو دون أو؟ قلت: كما جاء بها في المثال المذكور، ولو جئت فيه بـ«أو» لأعلمْت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة، وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلَّتْ عليه الواو، وتحريره أن الواو دلَّتْ على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع، إن شاؤوا مختلفين في تلك الأعداد وإن شاؤوا متفقين فيها، محظوراً عليهم ما وراء ذلك.

وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قولُ مَنْ أثبت «واو» الثمانية، وجعل منها ﴿سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ

---

(١) ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلۡعُمۡرَةِ إِلَى ٱلۡحَجِّ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۚ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ ...﴾ [البقرة ٢:١٩٦].

(٢) ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ ...﴾ [الأعراف ٧:١٤٢].

(٣) يعني آية النساء المتقدمة.

(٤) أي قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ يَزِيدُ فِي ٱلۡخَلۡقِ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [فاطر ٣٥:١].

(٥) البيت لساعدة بن جؤية يرثي ابنه، ديوان الهذليين ١/٢٣٧ وسيبويه ٢/١٥. أنيسه: سكانه. تبقى: مضارع حذفت منه تاء، ومعنى البيت: لو كان ابني ـ إذ أصابه الخطب ـ بجانب من يوده لكان أهون ولكنه كان في واد موحش تسكنه الذئاب.

(٦) تقدم برقم ٦٣.

﴿كَلْبُهُمْ﴾[١] وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له، واختلف فيها هنا فقيل: عاطفة خبر هو جملة على خبر مفرد، والأصل هم سبعة وثامنهم كلبهم، وقيل: للاستئناف، والوقف على سبعة، وإن في الكلام تقريراً لكونهم سبعة، وكأنه لما قيل سبعة قيل: نعم وثامنهم كلبهم، واتصل الكلامان، ونظيره: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً﴾[٢] الآية، فإن ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[٢] ليس من كلامها، ويؤيده أنه قد جاء في المقالتين الأوليين ﴿رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ﴾[١] ولم يجيء مثله في هذه المقالة، فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقاً، ولا يردّ ذلك بقوله تعالى: ﴿مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٣] لأنه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عدتهم أو قصتهم قبل أن نتلوها عليك إلا قليل من أهل الكتاب الذين عرَفوه من الكتب، وكلام الزمخشري يقتضي أن القليل هم الذين قالوا: سبعة، فيندفع الإشكال أيضاً، ولكنه خلاف الظاهر، وقيل: هي واو الحال، أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لُصوق الاسم بالصفة كـ«مررت برجُل ومعَه سيفٌ»، فأما الواو الأولى فلا حقيقة لها، وأما واو الحال فأين عامل الحال إن قدرت هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة؟ فإن قيل على التقدير الثاني: هو من باب: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾[٤] قلنا: العامل المعنوي لا يحذف.

١٢ ـ الثاني عشرَ: قولهم: «المؤنثُ المجازيُّ يجوز معه التذكير والتأنيث» وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازي، وبكون المسند فعلاً أو شبهه، وبكون المؤنث ظاهراً، وذلك نحو: «طلَعَ الشمسُ، ويطلُعُ الشَّمسُ، وأطالعٌ الشَّمسُ» ولا يجوز: هذا الشمس، ولا هو الشمس، ولا الشمس هذا أو هو، ولا يجوز في غير ضرورة «الشَّمسُ طلَع» خلافاً لابن كيسان، واحتج بقوله:

١١١٥ ـ .... ولا أرْضَ أبقَلَ إبقالَها[٥]

قال: وليس بضرورة لتمكنه من أن يكون «أبقَلتِ ابْقالها» بالنقل، وردَّ بأنا لا نسلم أن هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره.

١٣ ـ الثالث عشر: قولهم: «يَنوب بعضُ حروف الجر عن بعض» وهذا أيضاً مما

---

(١) ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ...﴾ [الكهف ١٨ :٢٢].

(٢) ﴿قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل ٢٧ :٣٤].

(٣) تقدمت.

(٤) ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ...﴾ [هود ١١ :٧٢].

(٥) صدره «فلا مزنة ودقت ودقها» وهو لعامر بن جوين الطائي. سيبويه ١/ ٢٤٠ والخزانة ١/ ٢١ وابن عقيل ١/ ١٧٢ مزنة: سحابة. ودقت: أمطرت. وقيل: يروى البيت برفع أبقالها ولا شاهد فيه حينئذ. سيتكرر برقم ١١٣٠.

يتداولونه ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال «قد» على قولهم: ينوب، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به، إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: «مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم»، على أن البصريين ومَنْ تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باقٍ على معناه، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف، لأنّ التجوّز في الفعل أسهل منه في الحرف.

١٤ ـ الرابع عشر: قولهم: «إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول» وحملوا على ذلك ما روي «لَنْ يغلِبَ عُسرٌ يسرينِ»[1] قال الزجاج: ذكر العسر مع الألف واللام ثم ثنى ذكره، فصار المعنى «إن مع العسر يسرين»، اهـ. ويشهد للصورتين الأوليين أنك تقول: «اشتريت فرساً ثم بعت فرساً»، فيكون الثاني غير الأول، ولو قلت: ثم بعت الفرس، لكان الثاني عين الأول، وللرابع[2] قول الحماسي:

١١١٦ ـ صفحنا عنْ بني ذُهلٍ وقُلنا: القومُ إخوانُ[3]
عسى الأيامُ أنْ يرجِعنَ قوماً كالذي كانُوا

ويُشكِلُ على ذلك أمور ثلاثة:

---

(١) في الموطأ: باب الترغيب في الجهاد أن هذا القول مما كتبه عمر إلى أبي عبيدة. وفي مجالس ثعلب ٥٩٢ أن القول لابن مسعود حين نزلت: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح ٩٤: ٥ و٦]. وفي حاشية الكشاف أن بعضهم رواه عن النبي بإسناد ضعيف. قال الدسوقي ٢/ ٢٨٣: «محصله أن العسر ذكر ثانياً معرفة، واليسر ذكر ثانياً نكرة فوجب أن يكون عسر واحد ويسران. وهذا معترض، فإن قول القائل: إن مع الفارس سيفاً إن مع الفارس سيفاً: لا يوجب أن يكون الفارس واحداً والسيف إثنين، بل معنى الحديث: لن يغلب عسر الدنيا: اليسر الذي وعد الله المؤمنين فيها، واليسر الذي وعدهم به في الآخرة، وإنما يغلب أحدهما وهو يسر الدنيا، وأما يسر الآخرة فدائم غير زائل» اهـ والكلام على الآية والحديث مستمر إلى مطلع الصفحة ٦٢٣ الآتية.

(٢) أي ويشهد لإعادة المعرفة نكرة قول الحماسي . . .

(٣) هما للفند الزماني «شهل بن شيبان». والفند ـ بكسر فسكون ـ القطعة من الجبل. زمان ـ بكسر الزاي وتسديد الميم ـ: قبيلة. فعل «رَجع» يكون لازماً ومتعدياً. والشاهد هنا ذكر كلمة قوم «معرفة» في البيت الأول، «نكرة» في الثاني. أما قوله: «كالذي كانوا» فقد ذكر السيوطي والدسوقي وجهين فيه: أحدهما: أن يكون التقدير «كالذي كانوا عليه» أو «كالذي كانوه»، والثاني: أن يكون الأصل «كالذين كانوا» ثم حذف النون تخفيفاً كحذفها من الاسم الموصول في الشاهد ٣٤٥.

ونضيف وجهاً ثالثاً فنقول: إن يونس والفراء والفارسي قالوا بمجيء «الذي»: مصدرية، وحملوا على ذلك آيتين تقدمتا.

أحدها: أن الظاهر في آية: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾(١) أن الجملة الثانية تكرار للجملة الأولى، كما تقول: «إنَّ لزيدٍ داراً إن لزيد داراً» وعلى هذا فالثانية عين الأولى.

والثاني: أن ابن مسعود قال: لو كان العسر في جُحْر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه، إنه لن يغلب عسرٌ يسرين، مع أن الآية في قراءته وفي مصحفه مرة واحدة؛ فدل على ما ادعينا من التأكيد، وعلى أنه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره، بل هو من غير ذلك كأن يكون فهمه مما في التنكير من التفخيم فتأوله بيسر الدارين.

والثالث: أن في التنزيل آيات تردُّ هذه الأحكام الأربعة، فيشكل على الأول: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾(٢) الآية، ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] والله إلهٌ واحد سبحانه وتعالى، وعلى الثاني: قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨] فالصلح الأول: خاص، وهو الصلح بين الزوجين، والثاني: عام، ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز، ومثله: ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾(٣) والشيء لا يكون فوق نفسه. وعلى الثالث: قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ﴾(٤) فإن الملك الأول عام والثاني: خاص، ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ٦٠] فإن الأول: العملُ والثاني: الثوابُ، ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾(٥) فإن الأولى: القاتلة والثانية: المقتولة، وكذلك بقية الآية. وعلى الرابع: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [النساء: ١٥٣] وقوله:

١١١٧ ـ .... إذِ النَّاسُ نـاسٌ والزَّمـانُ زمـانُ(٦)

فإن الثاني لو ساوى الأول في مفهومه لم يكن في الإخبار به عنه فائدة، وإنما هذا من باب قوله:

١١١٨ ـ أنـا أبـو النَّجـم وشعـري شِعـري(٧)

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح ٩٤: ٥ و٦].

(٢) تتمتها ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ...﴾ [الروم ٣٠: ٥٤].

(٣) ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ﴾ [النحل ١٦: ٨٨].

(٤) تتمتها ﴿وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران ٣: ٢٦].

(٥) تتمتها ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ...﴾ [المائدة ٥: ٤٥].

(٦) قال السيوطي ٣٢٠: «أنشده صاحب الحماسة البصرية هكذا:

بـلاد بهـا كنـا ونحـن نحبهـا إذ النـاس نـاس والبـلاد بـلاد»

ورواية صدره في الأغاني ٢١/ ١٠٥ «بلاد بها كنا، وكنا من أهلها» وهو من الشعر الموضوع.

(٧) تقدم برقم ٦١٠ و٨٠٤.

أي وشعري لم يتغير عن حالته.

فإذا ادعى أن القاعدة فيهن إنما هي مستمرة مع عدم القرينة، فأما إن وجدت قرينة فالتعويل عليها، سهل الأمر.

وفي الكشاف[١] «فإن قلت: ما معنى: لن يغلب عسر يسرين[٢]؟ قلت: هذا حمل على الظاهر، وبناء على قوة الرجاء، وأن وعد الله لا يحمل إلا على أبلغ ما يحتمله اللفظ، والقول فيه: أن الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكريراً للأولى كتكرير: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[٣] لتقرير معناها في النفوس[٤] وكتكرير المفرد في: جاء زيد زيد، وأن تكون الأولى: عِدة بأن العسر مردوف باليسر لا محالة، والثانية: عِدة مستأنفة بأن العسر متبوع باليسر لا محالة، فهما يسران على تقدير الاستئناف، وإنما كان العسر واحداً لأن اللام إن كانت فيه للعهد في العسر الذي كانوا فيه فهو هو، لأن حكمه حكم زيد في قولك: «إنَّ مع زيد مالاً إن مع زيد مالاً» وإن كانت للجنس الذي يعلمه كلُّ أحدٍ فهو هو أيضاً، وأما اليسر فمنكَّرٌ متناوِلٌ لبعض الجنس، فإذا كان الكلام الثاني: مستأنفاً فقد تناول بعضاً آخر، ويكون الأول: ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصلاة والسلام، والثاني: ما تيسر في أيام الخلفاء، ويحتمل أن المراد بهما يُسرُ الدنيا ويسر الآخرة مثل: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢] وهما الظفرُ والثواب» اهـ. ملخصاً.

وقال بعضهم: الحقُّ أن في تعريفِ الأول ما يوجب الاتحاد، وفي التنكير يقع الاحتمال، والقرينة تعين، وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وأصحابه في عسر الدنيا، فوسَّع الله عليهم بالفتوح والغنائم، ثم وعد عليه الصلاة والسلام بأن الآخرة خير له من الأولى، فالتقدير: إن مع العسر في الدنيا يسراً في الدنيا وإن مع العسر في الدنيا يسراً في الآخرة، للقطع بأنه لا عسر عليه في الآخرة، فتحققنا اتحاد العسر، وتيقنا أن له يسراً في الدنيا ويسراً في الآخرة.

١٥ ـ الخامس عشر: قولهم: «يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها» وهذا مشهور في كتبهم وعلى ألسنتهم، وليس بلازم عند سيبويه، ويشهد لذلك أمور:

---

(١) هو تفسير الزمخشري، مطبوع في ٤ مجلدات.

(٢) تقدم تعليقنا عليه.

(٣) وهي آية كررت في سورة المرسلات عشر مرات. [المرسلات ٧٧: ١٥ و١٩ و٢٤ و٢٨ و٣٤ و٣٧ و٤٠ و٤٥ و٤٧ و٤٩].

(٤) في المخطوطتين «... النفوس كتكرير...» أي بتعليق «كتكرير» بالمصدر تقدير. وقد أثبتنا الواو عن الكشاف والأمير والدسوقي.

أحدها: قولك: «أعجبني وجهُ زيدٍ متبسماً، وصوتُهُ قارِئاً» فإن صاحب الحال معمول للمضاف أو لجار مقدر، والحال منصوبة بالفعل.

والثاني: قوله:

١١١٩ ـ لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ ....(١)

فإن صاحب الحال عند سيبويه النكرة، وهو عنده مرفوع بالابتداء، وليس فاعلاً كما يقول الأخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرفُ.

والثالث: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [المؤمنون: ٥٢] فإن «أمةً» حال من معمول «إنّ» وهو «أمتكم» وناصب الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة، ومثله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾(٢) وقال:

١١٢٠ ـ ها بيِّناً ذا صريحُ النُّصحِ فاصغَ لهُ ....(٣)

العامل حرف التنبيه، ولك أن تقول: لا نسلم أن صاحب الحال طلل، بل ضميره المستتر في الظرف، لأن الحال حينئذٍ حال من المعرفة، وأما جوابُ ابنِ خروفٍ بأن الظرف إنما يتحمل الضمير إذا تأخر عن المبتدأ فمخالفٌ لإطلاقهم ولقول أبي الفتح في:

١١٢١ ـ .... عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ(٤)

إنَّ الأَوْلى حملُه على العطف على ضمير الظرف، لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وقد اعترض عليه بأنَّه تخلّصٌ عن ضرورة بأخرى، وهي العطف مع عدم الفصل، ولم يعترض بعدم الضمير، وجوابه: أن عدم الفصل أسهلُ، لوروده في النثر كـ «مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ» حتى قيل: إنهُ قياسٌ، وأما جوابُ ابن مالك بأن الحمل على طلل أَوْلى لأنه ظاهر، فإنما يصح لو ساوى الظاهرُ الضميرَ في التعريف، وأما البواقي فاتحادُ العاملِ فيها موجود تقديراً، إذ المعنى أشيرُ إلى أمتكم وإلى صراطي، وتنبه لصريح النصح بينا، وأما مسألتا المضاف إليه فصلاحيةُ المضاف فيهما للسقوط جعل المضاف إليه كأنه معمول للفعل، وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقاً أو تقديراً.

١٦ ـ السادس عشر: قولهم: يُغلَّبُ المؤنثُ على المذكر في مسألتين: إحداهما: ضبُعان في تثنية ضبُع للمؤنث، وضِبْعان للمذكر، إذ لم يقولوا: ضِبْعانانِ. والثانية: التأريخ، فإنهم

---

(١) تقدم برقم ١٣٢ و٨٠٢.

(٢) تتمتها ﴿فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام ٦: ١٥٣].

(٣) تقدم برقم ٩٦٥.

(٤) تقدم برقم ٦٦٤.

أرَّخُوا بالليالي دونَ الأيام، ذكرَ ذلك الجرجاني وجماعة، وهو سهو، فإن حقيقة التغليب: أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل والنهار، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما، وإنما أرَّخَتِ العربُ بالليالي لسبقها، إذ كانت أشهرهُم قمرية، والقمر إنما يطلع ليلاً، وإنما المسألة الصحيحة قولك: كتبتُه لثلاث بين يوم وليلة، وضابطها: أن يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث، وكلاهما مما لا يعقل، وفُصِلا من العدد بكلمة «بين» قال:

١١٢٢ ـ فطافتْ ثلاثاً بينَ يومٍ وليلةٍ .... (١)

١٧ ـ السابع عشر: قولهم في نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾(٢) إن السمٰوات: مفعول به، والصواب أنه مفعول مطلق، لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول، بلا قيد، نحو: قولك: «ضربْتُ ضرباً» والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك به: كـ«ضربْتُ زيداً»، وأنت لو قلت: السمٰوات مفعول كما تقول: الضَّرب مفعول كان صحيحاً، ولو قلت: السمٰوات مفعول بها كما تقول: زيد مفعول به لم يصح.

وقد يعارضُ هذا بأن يصاغ لنحو: السمٰوات في المثال اسم مفعول تام، فيقال: فالسمٰوات مخلوقة، وذلك مختص بالمفعول به.

إيضاح آخر: المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقَعَ الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعلُ إيجادِهِ، والذي غرَّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعولَ المطلقَ بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهَّمُوا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثاً، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك، لأن الله تعالى مُوجِد للأفعال والذوات جميعاً، لا مُوجِد لهما في الحقيقة سواهُ سبحانه وتعالى، وممن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في أماليه.

وكذا البحث في «أنشأت كتاباً» و «عمل فلانٌ خيراً» و ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾(٣).

وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة، وجعل من ذلك نحو: «قال زيد عمرو منطلق» وقد مضى ردُّه، وزعم أيضاً في «أنبأتُ زيداً عمراً فاضلاً» أن

---

(١) تمامه «وكان النكير أن تُضيفَ وتَجأرا» والبيت للنابغة الجعدي «قيس بن عبد الله» وهو في ديوانه ٦٤ وسيبويه ٢/ ١٧٤ وإصلاح المنطق ٢٩٨ والخزانة ٣/ ٣١٧. يصف بقرة وحشية فقدت ولدها فطافت تطلبه ثلاث ليال وأيامها، وكان استنكارها لما أصابها لا يتعدى أن تضيف ـ أي تشفق وتحذر ـ وتجأر، أي تصيح.

(٢) ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [العنكبوت ٢٩: ٤٤].

(٣) كثيراً ما ورد هذا التعبير في آيات القرآن، انظر مثلاً [البقرة ٢: ٢٥ و٨٢ و٢٧٧ وآل عمران ٣: ٥٧ والنساء ٥٦ و١٢١ والأعراف ٧: ٤١...] إلخ.

الأول: مفعول به، والثاني والثالث: مفعول مطلق، لأنهما نفس النبأ، قال: بخلاف الثاني والثالث في: «أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً» فإنهما متعلقا العلم، لا نفسه، وهذا خطأ، بل هما أيضاً مُنبأ بهما، لا نفس النبأ، وهذا الذي قاله لم يقله أحد، ولا يقتضيه النظر الصحيح.

١٨ ـ الثامن عشر: قولهم إن كاد: إثباتُها نفي، ونفيها إثبات، فإذا قيل: «كادَ يفعلُ» فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل: «لم يكدْ يفعل» فمعناه أنه فعله، دليل الأول: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣] وقوله:

١١٢٣ ـ كادتِ النفسُ أن تفيضَ عليه ....[1]

ودليل الثاني: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[2] وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لغزاً فقال:

أنحويَّ هذا العصرِ ما هي لفظةٌ جرت في لسانيْ جُرهمٍ وثمودِ[3]

إذا استُعملتْ في صورةِ الجحدِ أثبتتْ وإن أُثبتت قامت مقامَ جُحودِ

والصواب: أن حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي وإثباتها إثبات، وبيانه: أن معناها المقاربة، ولا شك أن معنى «كاد يفعل» قارب الفعلَ، وأن معنى «ما كاد يفعلُ» ما قارب الفعلَ، فخبرها منفي دائماً، أما إذا كانت منفية فواضح، لأنه إذا انتفت مُقاربة الفعلِ انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل، ودليله: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠] ولهذا كان أبلغ من أن يقال: «لمْ يرَها» لأن من لم يرَ قد يقارب الرؤية، وأما إذا كانت المقاربة مُثبتة فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدمَ حصوله، وإلا لكان الإخبار حينئذٍ بحصوله، لا بمقاربة حصوله، إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلَّى: قارب الصلاة، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة، ولا فرق فيما ذكرنا بين كاد ويكاد، فإن أورد على ذلك ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[4] مع أنهم قد فعلوا، إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قال تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[4] فالجواب: أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر، فإنهم كانوا أولاً بُعداء من ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرار سؤالهم، ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولاً ثم فعله بعد ذلك توَهَّم من توهم أن هذا

---

(١) تمامه «مذ ثوى حشو ريْطة وبُرودِ» ويروى «مذ غدا» و«إذ غدا» والبيت لمحمد بن مناذر من قصيدة في الرثاء تجد قطعة منها في طبقات ابن المعتز ١٢٣، وهو شاعر مولد مات ١٩٨هـ. الريطة: الملاءة ويريد بها: الكفن، والبيت في ابن عقيل ١/١٣٢.

(٢) ﴿... قَالُواْ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة ٢: ٧١].

(٣) ليس في هذين البيتين شاهد نحوي كما ترى ولذلك أسقطناهما من الترقيم المسلسل.

(٤) تقدمت.

الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾.

١٩ ـ التاسع عشر: قولهم في السين وسوف: حرف تنفيسٍ، والأحسن حرف استقبال، لأنه أوضح، ومعنى التنفيس التوسيع، فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق ـ وهو الحال ـ إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال.

وهاهنا تنبيهان:

أحدهما: أو الزمخشري قال في: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ﴾ [التوبة: ٧١]: إن السين مفيدة وجودَ الرحمة لا محالةَ، فهي مؤكدة للوعد، واعترضه بعض الفضلاء بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل، لا من السين، وبأن الوجوب المشار إليه بقوله لا محالة لا إشعار للسين به، وأجيب بأن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر، فإذا كان المقام ليس مقام تأخر لكونه بشارةً تمحضت لإفادة الوقوع، وبتحقق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب.

الثاني: قال بعضهم في: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾[1]: السين للاستمرار، لا للاستقبال مثل ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[2] فإنها نزلت بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ﴾ الآية، ولكن دخلت السين إشعاراً بالاستمرار، اهـ.

والحق أنها للاستقبال، وأنّ «يقول» بمعنى يستمر على القول، وذلك مستقبل، فهذا في المضارع نظير: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾[3] في الأمر، هذا إن سُلِّم أن قولهم سابق على النزول، وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري، فإنه سأل: ما الحكمة في الإعلام بذلك قبل وقوعه؟.

٢٠ ـ تمام العشرين: قولهم في نحو: «جلست أمام زيدٍ»: إن زيداً مخفوض بالظرف، والصواب أن يقال: مخفوض بالإضافة، فإنه لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفاً.

---

(١) ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأۡمَنُوكُمۡ وَيَأۡمَنُواْ قَوۡمَهُمۡ كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلۡفِتۡنَةِ أُرۡكِسُواْ فِيهَاۚ...﴾ [النساء ٤: ٩١].

(٢) ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ ...﴾ [البقرة ٢: ١٤٢].

(٣) تتمتها ﴿بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ ...﴾ [النساء ٤: ١٣٦].

خاتمة

ينبغي للمُعرب أن يتخيَّر من العبارات أوجزَها وأجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو: ضُرب: فعل ماض لم يسم فاعله، ولا يقول: مبني لما لم يسم فاعله، لطول ذلك وخفائه، وأن يقول في المرفوع به: نائب عن الفاعل، ولا يقول: مفعول ما لم يسم فاعله، لذلك ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو: «أُعطي زيدٌ ديناراً» ألا ترى أنه مفعول لـ«أُعطيَ»، وأعطي لم يسم فاعله، وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق إلا على المرفوع، وأن يقول في «قد»: حرف لتقليل زمن الماضي وحدث الآتي ولتحقيق حدثهما، وفي «أمّا»: حرف شرط وتفصيل وتوكيد، وفي «لم»: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، ويزيد في «لمَّا» الجازمة: متصلاً نفيُه متوقعاً ثبوتهُ، وفي «الواو»: حرف عطف لمجرد الجمع، أو لمطلق الجمع، ولا يقول: للجمع المطلق، وفي «حتى»: حرف عطف للجمع والغاية، وفي «ثم»: حرف عطف للترتيب والمُهلة، وفي «الفاء»: حرف عطف للترتيب والتعقيب، وإذا اختصرت فيهن فقل: عاطف ومعطوف، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، كما تقول: جار ومجرور.

البَابُ السَّابع

في كيفية الإعراب
والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون

اعلم أن اللفظ المعبر عنه إن كان حرفاً واحداً عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك، فيقال في المتصل بالفعل من نحو: «ضربت» التاء فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يقال: «ت» فاعل، كما بلغني عن بعض المعلّمين، إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا، فأما الكاف الاسمية فإنها ملازمة للإضافة، فاعتمدت على المضاف إليه، ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها فقلت في نحو: قوله:

١١٢٤ ـ وما هداكَ إلى أرضٍ كعالمها ....(١)

الكاف فاعل، ولا تقول: «كَ» فاعل، لزوال ما تعتمد عليه، ويجوز في نحو: «مُ اللّهِ» و «قِ نفسكَ» و «شِ الثوبَ» و «لِ هذا الأمرَ» أن تنطق بلفظها فتقول: «مُ» مبتدأ، وذلك على القول بأنها بعض أيمن، وتقول: «قِ» فعل أمر... لأن الحذف فيهن عارض، فاعتبر فيهن الأصل، وتقول: الباء حرف جر، والواو حرف عطف، ولا تنطق بلفظهما.

وإن كان اللفظ على حرفين نطق به، فقيل: «قد» حرف تحقيق، و«هل» حرف استفهام، و«نا» فاعل أو مفعول، والأحسن أن تعبر عنه بقولك: الضمير، لئلا تنطق بالمتصل مستقلاً، ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك كراهيةَ الإطالة، وعلى هذا فقولهم: «ألْ» أقيسُ من قولهم: الألف واللام، وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه.

وإن كان أكثرَ من ذلك نطق به أيضاً، فقيل: «سوف» حرف استقبال، و «ضرب» فعل ماض، و «ضربَ» هذا اسمٌ، ولهذا أخبر عنها بقولك: فعل ماض، وإنما فتحت على الحكاية، يدلك على ما ذكرنا أن الفعل ما دلّ على حدث وزمان، و «ضرب» هنا لا تدل على ذلك، وأن الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب، وهذا لا يصح أن يكون له فاعل، ومما يوضح لك

---

(١) وما هداكَ إلى أرضٍ كعالمها ... وما أعانك في غُرم كغرّام
وما استعنتَ على قومٍ إذا ظَلموا ... مثلَ ابنِ عمِ أبيّ الظُلم ظلاّمَ
ولم نقف على قائلهما. وفي مجمع الأمثال ٢/ ٥٤: قتل أرضاً عالمُها، وقتلتْ أرضٌ جاهلها.

ذلك أنك تقول في زيد من «ضرب زيد» زيد مرفوع بضرب أو فاعل بضرب، فتدخل الجار عليه، وقال لي بعضهم: لا دليل في ذلك، لأن المعنى بكلمة ضرب، فقلت له: وكيف وقع ضربَ مضافاً إليه مع أنه في ذلك ليس باسم في زعمك؟ فإن قلت: فإذا كان اسماً فكيف أخبرت عنه بأنه فعل؟ قلت: هو نظير الإخبار في قولك: «زيد قائم» ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه، لا باعتبار لفظه؟ وكذلك أخبرت عن ضرب باعتبار مسماه، وهو ضرب الذي يدلّ على الحدث والزمان، فهذا في أنه لفظٌ مسماه لفظٌ كأسماء السُّور وأسماء حروف المعجم، ومن هنا قلت: حرف التعريف أل، فقطعت الهمزة، وذلك لأنك لما نقلت اللفظ من الحرفية إلى الاسمية أجريتَ عليه قياس همزات الأسماء، كما أنك إذا سميت بـ «إضربْ» قطعت همزته، وأما قول ابن مالك: إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإن الذي يختص به الاسمُ هو الإسناد المعنوي، فلا تحقيق فيه.

وقال لي بعضهم: كيف تتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟ فقلت: كيف توهّم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم: إن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه، وإن الحرف لا يخبر به ولا عنه، وممن قلّد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان.

ولا بد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه كقولك: مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه، وأما قول كثير من المعربين: مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء، لأن هذه الأشياء لا تستحقُّ إعراباً مخصوصاً، فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يُعلم به موقعها من الإعراب. وإن كان المبحوث فيه مفعولاً عيّن نوعه، فقيل: مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه، وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: مفعول وأطلق لم يُردْ إلا المفعول به، لما كان أكثر المفاعيل دوراً في الكلام خففوا اسمه، وإنما كان حق ذلك ألاّ يصدق إلا على المفعول المطلق، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيداً بقيد الإطلاق. وإن عُيِّن المفعول فيه ـ فقيل: ظرف زمان أو مكان ـ فحسنٌ، ولا بد من بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلق. وإن كان المفعول به متعدداً عينت كل واحد فقلت: مفعول أول، أو ثان، أو ثالث.

وينبغي أن تعين للمبتدىء نوع الفعل، فتقول: فعل ماض، أو فعل مضارع، أو فعل أمر، وتقول في نحو: «تلظّى»: فعل مضارع أصله تتلظى، وتقول في الماضي: مبني على الفتح، وفي الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه وفي نحو: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾[1] مبني على السكون لاتصاله

(١) ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ . . .﴾ [البقرة ٢:٢٢٨].

بنون الإناث، وفي نحو: ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾(1): مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد، وتقول في المضارع المعرب: مرفوع لحلوله محل الاسم، وتقول: منصوب بكذا، أو بإضمار أنْ، ومجزوم بكذا، ويبين علامة الرفع والنصب والجزم، وإن كان الفعل ناقصاً نصّ عليه فقال مثلاً: كان: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وإن كان المعرب حالاً في غير محله عُيّن ذلك: فقيل في قائم مثلاً من نحو: «قائم زيد»: خبر مقدم، ليعلم أنه فارقَ موضعه الأصلي، وليتطلب مبتدأه، وفي نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنفال: ٥٠] الذين: مفعول مقدم، ليتطلب فاعله، وإن كان الخبر مثلاً غير مقصود لذاته قيل: خبر مُوطِّىء، ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾(2) وقوله:

١١٢٥ ـ كفى بجسمي نحولاً أنني رجلٌ لولا مُخاطبتي إيّاكَ لمْ ترني(3)

ولهذا أعيد الضمير بعد «قوم ورجل» إلى ما قبلهما، لا إليهما، ومثله الحال الموطّئة في نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾(4).

وإن كان المبحوث فيه حرفاً بيّن نوعه ومعناه وعمله إن كان عاملاً، فقال مثلاً: إنَّ: حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر. لن: حرف نفي ونصب واستقبال. أنْ: حرف مصدريّ ينصب الفعل المضارع. لم: حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضياً. ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل، ألها محلّ أم لا؟

فصل

وأول ما يحترز منه المبتدىء في صناعة الإعراب ثلاثة أمور:

أحدها: أن يلتبس عليه الأصليّ بالزائد، ومثاله: أنه إذا سمع أنَّ «أل» من علامات الاسم، وأن أحرف «نأيت» من علامات المضارع، وأن تاء الخطاب من علامات الماضي، وأن الواو والفاء من أحرف العطف، وأن الباء واللام من أحرف الجر، وأن فعل ما لم يُسمَّ فاعله مضموم الأول... سبَقَ وهمهُ إلى أن «ألفيت وألهبتُ» اسمان، وأن «أكرمت وتعلمت» مضارعان، وأن «وعظ وفسخ» عاطفان ومعطوفان، وأن نحو: «بيت وبين ولهو ولعب» كل منها جار ومجرور، وأن نحو: أدحْرج مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلهُ، وقد سمعت مَنْ يُعْرب: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١] مبتدأ وخبراً، فظنهما مثل قولك: «المنطلق زيد». ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام:

---

(١) ﴿كَلَّا ۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة ١٠٤: ٤].
(٢) ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٥٥].
(٣) تقدم برقم ١٦٩.
(٤) تتمتها ﴿لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف ١٢: ٢].

﴿نَارٌ حَامِيَةٌ * أَلْهَاكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾[١] بحذف الألف كما تحذف أول السورة في الوصل فيقال: ﴿لَخَبِير ٱلْقَارِعَةُ﴾[٢].

وذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى[٣]:

١١٢٦ ـ أتبيتُ ريَّانَ الجفونِ مِنَ الكرى وأبيتَ مِنْكَ بليلةِ الملسوعِ؟

وقال: كيف ضمَّ التاء من «تَبيتُ» وهي للمخاطب لا للمتكلم؟ وفتحها من «أبيتَ» وهو للمتكلم لا للمخاطب؟ فبينت للحاكي أن الفعلين مضارعان، وأن التاء فيهما لام الكلمة، وأن الخطاب في الأول: مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني: مستفاد من الهمزة، والأول: مرفوع لحلوله محل الاسم، والثاني: منصوب بأنْ مضمرة بعد واو المصاحبة على قول الحطيئة:

١١٢٧ ـ ألَمْ أكُ جارَكُمْ ويكونَ بَيْني وبَيْنكُمُ المودَّةُ والإخاءُ[٤]

وحكى العسكري في كتاب التصحيف[٥] أنه قيل لبعضهم: ما فعلَ أبوك بحمارهِ؟ فقال: باعِهِ؟ فقيل له: لم قلت: باعِهِ؟ قال: فلم قلت: أنت بحمارهِ؟ فقال: أنا جررته بالباء، فقال: فلم تجرُّ باؤُك وبائي لا تجر؟

ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخي[٦] في كتاب «أخبار النحويين» أن رجلاً قال لسمّاكٍ بالبصرة: بكم هذه السَّمكة؟ فقال: بدرهمان، فضحك الرجل، فقال السماك: أنت أحمق، سمعت سيبويه يقول: ثمنها درهمان.

وقلت يوماً: تردُ الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام، خلافاً للزمخشري، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] فقال بعض منْ حضر: هذه الواو في أولها.

---

(١) هما آيتان: آخر القارعة وأول التكاثر: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةٌۢ﴾ [القارعة ١٠١: ١٠ و١١] و ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر ١٠٢: ١].

(٢) آخر سورة العاديات وأول سورة القارعة، ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌۢ﴾ [العاديات ١٠٠: ١١] و ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة ١٠١: ١ و٢].

(٣) علي بن الحسين (ـ ٤٣٦هـ) من أحفاد علي بن أبي طالب، إمام في الكلام والأدب والشعر، له كتاب الأمالي وطيف الخيال، وغيرهما.

(٤) ديوانه ٩٨ وسيبويه ١/ ٤٢٥ وابن عقيل ٢/ ١٢٦.

(٥) اسمه الكامل «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» وهو كتاب لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ـ ٣٨٢هـ) خال أبي هلال العسكري وأستاذه.

(٦) هو محمد بن عبد الملك السراج البغدادي حدّث عن المبرد وثعلب وغيرهما.

وقلت يوماً: الفُقهاء يلحنون في قولهم: «البايع» بغير همز، فقال قائل: فقد قال الله تعالى: ﴿فَبَايِعْهُنَّ﴾(١).

وقال الطبري في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾(٢): إن «ثم» بمعنى هنالك.

وقال جماعة من المعربين في قوله تعالى: ﴿وكذلكَ نُجّي المؤمِنينَ﴾(٣) في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة: إن الفعل ماضٍ، ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحاً، والمؤمنين مرفوعاً.

فإن قيل: سكنت الياء للتخفيف كقوله:

١١٢٨ ـ هو الخليفَةُ فارْضَوا ما رضي لكُمُ .... (٤)

وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل.

قلنا: الإسكان ضرورة، وإقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة، بل إقامة ضمير المصدر ممتنعة، ولو كان وحده، لأنه مبهم.

ومما يشتبه نحو: «تولَّوا» بعد الجازم والناصب، والقرائنُ تبيّن، فهو في نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ١٢٩] ماض، وفي نحو: ﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾(٥) ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾(٦) مضارع، وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢] الأول: أمر، والثاني: مضارع، لأن النهي لا يدخل على الأمر، و «تلظى» في ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] مضارع، وإلا لقيل: تلظَّتْ، وكذا تمنى من قوله:

١١٢٩ ـ تمنَّى ابنتايَ أنْ يَعيشَ أبوهما .... (٧)

ووهم ابن مالك فجعله ماضياً من باب:

١١٣٠ ـ .... ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها(٨)

---

(١) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ ...﴾ [الممتحنة ٦٠: ١٢].

(٢) ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٥٠ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [يونس ١٠: ٥٠ و٥١].

(٣) ﴿... فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء ٢١: ٨٨].

(٤) تمامه «بالحق يصدع ما في قوله جنفُ» وهو لجرير، والرواية في ديوانه ٣٩٠: «...فارضوا ما قضى لكم» ولا شاهد فيه حينئذٍ.

(٥) تتمتها ﴿عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ [هود ١١: ٣].

(٦) ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْاْ ...﴾ [النور ٢٤: ٥٤].

(٧) تقدم برقم ٩٧٢. (٨) تقدم برقم ١١١٥.

وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة.

ومما يلتبس على المبتدىء أن يقول في نحو: «مررتُ بقاضٍ» إن الكسرة علامة الجر، حتى إن بعضهم يستشكل قوله تعالى: ﴿لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾(١) وقد سألني بعضهم عن ذلك فقال: كيف عطف المرفوع على المجرور؟ فقلت: فهلاّ استشكلت ورود الفاعل مجروراً، وبيّنت له أن الأصل زانيٌ بياء مضمومة، ثم حذفت الضمة للاستثقال، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة هي والتنوين، فيقال فيه: فاعل، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة، ويقال في نحو: «مَرَرتُ بِقاضٍ» جار ومجرور، وعلامة جرّه كسرة مقدرة على الياء المحذوفة، وفي نحو: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١ و٢] والفجر: جار ومجرور، وليال: عاطف ومعطوف، وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة، وإنما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة، ونائب الثقيل ثقيل، ولهذا حذفت الواو في «يهبُ» كما حذفت في «يعِدُ»، ولم تحذف في «يوجل»، لأن فتحته ليست نائبة عن الكسرة، لأن ماضيه وجِلَ بالكسر فقياسُ مضارعه الفتح، وماضيهما «فَعَل» بالفتح فقياسُ مضارعهما الكسر، وقد جاء «يعِدُ» على ذلك، وأما «يَهبُ» فإن الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق.

ومن هنا أيضاً قال أبو الحسن في يا غلاما: يا غُلامَ، بحذف الألف وإن كانت أخف الحروف، لأن أصلها الياء.

ومن ذلك أن يبادر في نحو: المصْطفيْنَ والأعليْنَ إلى الحكم بأنه مثنى، والصوابُ أن ينظر أولاً في نونه، فإنّ وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧] حكم بأنه جمع، وفي الآيةّ دليل ثانٍ، وهو وصفه بالجمع، وثالث هو دخول من التبعيضية عليه بعد ﴿وَإِنَّهُمْ﴾ ومحالٌ أن يكون الجمع من الاثنين، وقال الأحنف بن قيس:

١١٣١ ـ تحلَمْ عنِ الأدنيْنَ واستبقِ ودَّهم ولَنْ تستطيعَ الحِلمَ حتى تحلَّما(٢)

ومن ذلك أن يعرب الياء والكاف والهاء في نحو: «غُلامي أكرمني، وغلامك أكرمَك، وغلامه أكرمه» إعراباً واحداً، أو بعكس الصواب، فليعلم أنهن إذا اتصلن بالفعل كن مفعولات، وإن اتصلن بالاسم كن مضافاً إليهن، ويستثنى من الأول، نحو: «أرأيتكَ زيْداً ما صَنَع، وأَبْصِرْك زيداً» فإن الكاف فيهما حرف خطاب، ومن الثاني نوعان: نوع لا محل فيه لهذه الألفاظ، وذلك

---

(١) ﴿وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور ٢٤: ٣].

(٢) الأحنف سيد بني تميم وأحد دهاة العرب وحلمائهم، شهد فتح خراسان ومات سنة ٧٣هـ. وليس البيت له ولكنه لحاتم الطائي كما في ديوانه ١١٨ وسيبويه ٢/ ٢٤٠ والأساس «حلم» والسيوطي ٣٢١. التحلّم: تكلّف الحِلم.

نحو: قولهم: «ذلك، وتلك، وإيايَ، وإياكَ، وإياه» فإنهن أحرف تكلم وخطاب وغيبة، ونوع هي فيه في محل نصب، وذلك نحو: «الضَّاربكَ والضَّاربه» على قول سيبويه، لأنه لا يضاف الوصف الذي بـ «ال» إلى عارٍ منها، ونحو: قولهم: «لا عهد لي بألأم قَفاً منهُ ولا أوضَعه» بفتح العين، فالهاء في موضع نصب كالهاء في «الضَّاربه» إلا أن ذلك مفعول، وهذا مشبه بالمفعول، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعاً، وليست مضاف إليها وإلا لخفض «أوضع» بالكسرة، وعلى ذلك فإذا قلت: «مررتُ برجُلٍ أبيض الوجه لا أحمره» فإن فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل، وإن كسرتها فهي مجرورته، ومن ذلك قوله:

١١٣٢ - .... فـإنَّ نِـكـاحَـهـا مَـطـرٍ حـرامُ[(١)]

فيمن رواه بجر «مطر»، فالضمير منصوب على المفعولية، وهو فاصل بين المتضايفين.

تنبيه: إذا قلت: «رويدكَ زَيْداً» فإن قدرت رويداً اسمَ فعلٍ فالكاف حرف خطاب، وإن قدرته مصدراً فهو اسم مضاف إليه، ومحله الرفع، لأنه فاعل.

والثاني[(٢)]: أن يجري لسانه إلى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها كأن يقول في: «كنت، وكانوا» في الناقصة: فعل وفاعل، لما ألف من قول ذلك في نحو: فعلت وفعلوا، وأما تسمية الأقدمين الاسم فاعلاً والخبر مفعولاً فهو اصطلاح غير مألوف، وهو مجاز، كتسميتهم الصورةَ الجميلةَ دُمية، والمبتدىء إنما يقوله على سبيل الغلط، فلذلك يُعاب عليه.

والثالث: أن يعرب شيئاً طالباً لشيء، ويهمل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلاً ولا يتطلب فاعله، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره، بل ربما مر به فأعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له.

فإن قلت: فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[(٣)] الآية «قد أهمتهم»: صفة لـ«طائفة»، ويظنون، صفة أخرى، أو حال بمعنى «قد أهمتهم أنفسُهم ظانين»، أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها، ويقولون: بدل من ظنون، فكأنه نسي المبتدأ، فلم يجعل شيئاً من هذه الجمل خبراً له؟

(١) صدره «فإن يكن النكاح أحل شيء» وهو للأحوص: عبد الله بن محمد والبيت في شواهد السيوطي ٢٦٠ وهو مع الشاهدين ٦٤٣ و١١٠٥ من قصيدة واحدة. وفي قوله: «مطر» ثلاثة وجوه: أولها الجر بالإضافة كما ذكر ابن هشام هنا. وثانيها: النصب: مفعولاً به للمصدر المضاف إلى فاعله. وثالثها: الرفع فاعلاً للمصدر المضاف إلى مفعوله.

(٢) مما يحترز منه المبتدىء في صناعة الإعراب.

(٣) ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ ...﴾ [آل عمران ٣: ١٥٤].

قلت: لعله رأى أن خبره محذوف، أي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت، والظاهر أن الجملة الأولى خبر، وأن الذي سوَّغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة، أي وطائفة من غيركم، مثل «السَّمنُ مَنَوانِ بدِرهم» أي منه، أو اعتماده على واو الحال كما جاء في الحديث: «دخل عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ وبُرمةٌ على النَّارِ»[١].

وسألت كثيراً من الطلبة عن إعراب «أحقُّ ما سألَ العبْدُ موْلاه» فيقولون مولاه: مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر، والصواب أنه الخبر، والمفعول العائدُ المحذوف أي سأله، وعلى هذا فيقال: أحقُّ ما سأل العبدُ ربُّه، بالرفع، وعكسه:

١١٣٣ ـ إنَّ مصابكَ المولىٰ قبيحٌ ....

يذهب الوهم فيه إلى أن المولى خبر، بناء على أن المصاب اسم مفعول، وإنما هو مفعول، والمصاب مصدر بمعنى الإصابة بدليل مجيء الخبر بعده، ومن هنا أخطأ مَنْ قال في مجلس الواثق بالله في قوله:

١١٣٤ ـ أظلومُ إنّ مُصابكمْ رجُلاً أهدى السَّلامَ تحيَّةً ظُلُم[٢]

إنه برفع رجل، وقد مضت الحكاية.

تنبيه: قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده، فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه، فينبغي التحرز في ذلك.

من ذلك «ما أنتَ، وما شأنُكَ» فإنهما مبتدأ وخبر، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك: «وزيداً» فإن جئت به فأنتَ مرفوع بفعل محذوف، والأصل: ما تصنع، أو ما تكون، فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل، وارتفاعه بالفاعلية، أو على أنه اسم لكان، وشأنك بتقدير ما يكون، و «ما» فيهما في موضع نصب خبراً ليكون، أو مفعولاً لتصنع. ومثل ذلك: «كيفَ أنت وزيْداً» إلا أنك إذا قدرت تصنع كان «كيف» حالاً، إذ لا تقع مفعولاً به.

وكذلك يختلف إعراب الشيء باعتبار المحل الذي يحل فيه وسألت طالباً: ما حقيقة كان إذا ذكرت في قولك: «ما أحْسنَ زيداً»؟ فقال: زائدة، بناء منه على أن المثال المسؤول عنه «ما كانَ أحسنَ زيداً» وليس في السؤال تعيين ذلك، والصوابُ الاستفصال، فإنها في هذا الموضع زائدة كما ذكر، وليس لها اسم ولا خبر، لأنها قد جرتْ مجرى الحروف، كما أن «قلَّ» في «قلَّما يقُومُ زيدٌ» لما استعملت استعمال «ما» النافية لم تحتج لفاعل، هذا قول الفارسي

---

(١) صحيح البخاري كتاب النكاح.

(٢) تقدم برقم ٩٣٧.

والمحققين، وعند أبي سعيد هي تامة، وفاعِلها ضمير الكون، وعند بعضهم هي ناقصة، واسمها ضمير ما، والجملة بعدها خبرها. وإن ذكرت بعد فِعْل التعجب وجب الإتيان قبلها بـ«ما» المصدرية، وقيل: «ما أحْسن ما كانَ زيدٌ» وكان تامة، وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير «ما» اسماً موصولاً، وأن ينصب زيد على أنه الخبر أي: ما أحسن الذي كان زيداً، ورُدَّ بأن «ما أحْسنَ زيداً» مُغْنٍ عنه.

البَابُ الثامن

في ذكر أُمور كُلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية

وهي إحدى عشرة قاعدةً:

القاعدة الأولى

قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما

١ ـ فأما الأول: فله صور كثيرة:

إحداها: دخول الباء في خبر أنَّ في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[1] لأنه في معنى «أوَ ليس الله بقادر»، والذي سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما، ولهذا لم تدخل في: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾[2].

ومثله إدخال الباء في: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[3] لما دخله من معنى اكتفِ باللّهِ شهيداً، بخلاف قوله:

١١٣٥ ـ قليلٌ منكَ يَكفيني، ولكنْ ....[4]

وفي قوله:

١١٣٦ ـ .... سُودُ المحاجرِ لا يقرأنَ بالسُّوَرِ[5]

لما دخله من معنى لا يتقربن بقراءة السور، ولهذا قال السهيلي: لا يجوز أن تقول: «وصل إليّ كتابُك فقرأت به» على حد قوله:

.... لا يقرأن بالسُّوَرِ

لأنه عارٍ عن معنى التقرب.

---

(١) تتمتها ﴿أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف ٤٦: ٣٣].

(٢) ﴿وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٩٨﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ...﴾ [الإسراء ١٧: ٩٨ و٩٩].

(٣) [الرعد ١٣: ٤٣ والإسراء ١٧: ٩٦...] إلخ.

(٤) تقدم برقم ١٦١.

(٥) تقدم برقم ٣١ و١٦٦.

والثانية: جواز حذف خبر المبتدأ في نحو: «إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو» اكتفاء بخبر «إنَّ»، لما كان «إنَّ زيداً قائم» في معنى زيد قائم، ولهذا لم يجز «ليتَ زَيداً قائم وعمرو».

والثالثة: جواز «أنا زيداً غيرُ ضارِبٍ» لما كان في معنى أنا زيداً لا أضرب، ولولا ذلك لم يجز، إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف، فكذا لا يتقدم معموله، لا تقول: «أنا زيداً أوّلُ ضارِبٍ، أو مثلُ ضاربٍ» ودليل المسألة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾(١) وقول الشاعر:

١١٣٧ - فتىً هُو حقًّا غيرُ مُلغٍ تولّهُ ولا تتَّخِذ يوماً سِواهُ خليلا(٢)

وقوله:

١١٣٨ - إن امْرءًا خصَّني يَوماً مودتَهُ على التَّنائي لَعندي غيرُ مَكفورِ(٣)

ويحتمل أن يكون منه: ﴿فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۝ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [المدثر: ٩ و١٠].

ويحتمل تعلق «على» بـ«عسير»، أو بمحذوف هو نعت له، أو حال من ضميره.

ولو قلت: «جاءني غَيرُ ضاربٍ زيْداً» لم يجز التقديم، لأن النافي هنا لا يحل مكان «غير».

والرابعة: جواز «غيرُ قائم الزَّيدانِ» لما كان في معنى «ما قائم الزيدان»، ولولا ذلك لم يجز، لأن المبتدأ إما أن يكون ذاً خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر، ودليل المسألة قوله:

١١٣٩ - غَيرُ لاهٍ عِداكَ فاطَّرِحِ اللهـ ـوَ، ولا تَغترِرْ بِعارضِ سِلمِ(٤)

وهو أحسن ما قيل في بيت أبي نواس:

١١٤٠ - غَيْرُ مأسُوفٍ على زَمَنٍ ينقضي بالهمِّ والحزَنِ(٥)

والخامسة: إعطاؤهم «ضارِب زَيْدٍ الآنَ أو غداً» حكم «ضاربٌ زيداً» في التنكير، لأنه في معناه، ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوه على الحال، وخفضوه بربّ، وأدخلوا عليه ال، وأجاز بعضُهم تقديم حال مجروره عليه نحو: «هذا مَلتوتاً شاربُ السَّويقِ» كما يتقدم عليه حال منصوبه، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضيُّ، لأنه حينئذٍ ليس في معنى الناصب.

---

(١) ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف ٤٣: ١٨].

(٢) لم نقف على قائله. فتى: مفعول به لفعل «تولَّ» المحذوف يفسره ما بعده. هو غير: مبتدأ وخبر. حقاً: مفعول به لـ «ملغ».

(٣) هو لأبي زبيد الطائي «حرملة بن المنذر» والشاهد فيه تعليق عندي بـ: مكفور، وهو في سيبويه ١/ ٢٨١.

(٤) لم نقف على قائله، وهو في ابن عقيل ١/ ٩٥. عداك: فاعل «لاه» سد مسد خبر «غير».

(٥) تقدم برقم ٢٨٦.

والسادسة: وقع الاستثناء المفرغ في الإيجاب في نحو: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾[(١)]، ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[(٢)] لما كان المعنى وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره.

السابعة: العطف بـ «ولا» بعد الإيجاب في نحو:

١١٤١ ـ .... أبى اللَّهُ أنْ أسمو بأمٍّ ولا أبِ[(٣)]

لما كان معناه قال الله لي: لا تَسْمُ بأم ولا أب.

الثامنة: زيادة لا في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[(٤)] قال ابن السيد: المانع من الشيء آمر للممنوع ألاّ يفعل، فكأنه قيل: ما الذي قال لك لا تسجد، والأقرب عندي أن يقدر في الأول: لم يرد الله لي، وفي الثاني: ما الذي أمرك، يوضّحه في هذا أن الناهية لا تصاحب الناصبة بخلاف النافية.

التاسعة: تعدّي رضي بـ «على» في قوله:

١١٤٢ ـ إذا رضيَتْ عليَّ بنو قُشيرٍ ....[(٥)]

لما كان «رضي عنه» بمعنى أقبل عليه بوجه ودّه، وقال الكسائي: إنما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو سخط.

العاشرة: رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[(٦)] لما كان معناه فلم يكونوا منه، بدليل ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾[(٦)] وقيل: إلاّ وما بعدها صفة، فقيل: إن الضمير يوصف في هذا الباب، وقيل: مرادهم بالصفة عطف البيان، وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازماً، لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير، وقيل: قليلٌ: مبتدأ حذف خبره، أي لم يشربوا.

---

(١) ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ...﴾ [البقرة ٢: ٤٥].

(٢) ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ ...﴾ [التوبة ٩: ٣٢].

(٣) صدره «فما سودتني عامرٌ عن وراثة» وهو لعامر بن الطفيل كما في الخزانة ٣/ ٥٢٧. ولم ينصب المضارع فيه بأن للضرورة. ويروى «أن أسمو بأمي والأب» بفتح ياء المتكلم، وبإدخال ال على أب تعويضاً عن الإضافة. ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٤) ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ...﴾ [الأعراف ٧: ١٢].

(٥) تقدم برقم ٢٤٦.

(٦) ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٤٩].

الحادية عشرة: تذكير الإشارة في قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾[١] مع أن المشار إليه اليدُ والعَصا وهما مؤنثان، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى، والبرهان مذكر، ومثله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهم إلاّ أَن قَالُوا﴾[٢] فيمن نصب الفتنة وأنَّث الفعل.

الثانية عشرة: قولهم: «علمْتُ زيْدٌ مَنْ هُوَ» برفع «زيد» جوازاً، لأنه نفس «مَنْ» في المعنى.

الثالثة عشرة: قولهم: «إن أحداً لا يقول ذلك» فأوقع أحداً في الإثبات لأنه نفس الضمير المستتر في «يقول»، والضمير في سياق النفي فكأن «أحداً» كذلك، وقال:

١١٤٣ ـ في ليْلةٍ لا نرى بها أحَداً يحْكي عليْنا إلاّ كواكبُها[٣]

فرفع «كواكبها» بدلاً من ضمير «يحكي»، لأنه راجع إلى «أحداً»، وهو واقع في سياق غير الإيجاب، فكان الضمير كذلك.

وهذا الباب واسع، ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصاً من أهل اليمن يقول: فلانٌ لغوبٌ أتتْه كتابي فاحتقرها، فقال له: كيف قلت «أتته كتابي»؟ فقال: أليس الكتاب في معنى الصحيفة؟

وقال أبو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما أنشد:

١١٤٤ ـ فيها خُطوطٌ مِنْ سَوادٍ وبَلَقْ كأنَّهُ في الجِلْدِ توليع البَهَقْ[٤]

إن أردت الخطوط فقل: كأنها، أو السواد والبلق فقل: كأنهما، فقال: أردت «ذلك» ويلَكَ.

وقالوا: «مرَرتُ برجُلٍ أبي عشْرَةٍ نفسُه، وبقومٍ عربٍ كلُّهم، وبقاعٍ عرْفجٍ كلُّهُ» برفع التوكيد فيهنّ، فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة، وأكدوه لما لحظوا فيها المعنى، إذ كان العرب: بمعنى الفصحاء، والعرفج: بمعنى الخشن، والأب: بمعنى الوالد.

---

(١) ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَـٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ ٱلْأَمِنِينَ ﴿٣١﴾ ٱسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦٓ ...﴾ [القصص ٢٨: ٣١ و٣٢].

(٢) تتمتها ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام ٦: ٢٣].

(٣) تقدم برقم ٢٤٧ و٩٦٤.

(٤) الرجز في وصف حمر وحشية. البلق: سواد مع بياض. البهق: بياض في الجلد وليس داء. التوليع: استطالة البهق.

تنبيهان:

الأول: أنه وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود كما في قوله:

١١٤٥ ـ بَدا لي أني لستُ مُدرِكَ ما مضى ولا سابِقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا[1]

وقد مضى ذلك.

والثاني: أنه ليس بلازم أن يعطى الشيء حكم ما هو في معناه، ألا ترى أن المصدر قد لا يُعْطى حكم أنّ أو أنْ وصلتهما، وبالعكس. دليلُ الأول: أنهم لم يُعطوه حكمهما في جواز حذف الجار، ولا في سدهما مسد جزأي الإسناد، ثم إنهم شركوا بين أنَّ وأنْ في هذه المسألة في باب «ظن»، وخَصُّوا أن الخفيفة وصلتها بسدها مسدهما في باب «عسى»، وخصوا الشديدة بذلك في باب «لو»، ودليلُ الثاني: أنهما لا يُعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان، تقول: «عجبت من قيامك»، و«عجبت أن تقوم»، و«أنك قائم»، ولا يجوز: عجبت قيامك، وشذ قوله:

١١٤٦ ـ فإيَّاكَ إياكَ المراءَ فإنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ ولِلشَّرِّ جالِبُ[2]

فأجري المصدر مجرى أن يفعل في حذف الجار، وتقول: «حسبت أنه قائم، أو أن قام» ولا تقول: حسبت قيامك حتى تذكر الخبر. وتقول: «عسى أن تقوم» ويمتنع: عسى أنك قائم، ومثلها في ذلك لعل، وتقول: «لو أنكَ تقوم»، ولا تقول: لو أنْ تقوم، وتقول: «جئتك صلاةَ العصْرِ»، ولا يجوز جئتك أنْ تُصلي العصر، خلافاً لابن جني والزمخشري.

٢ ـ **والثاني**: وهو ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه، له صور كثيرة أيضاً.

إحداها: زيادة إنْ بعد «ما» المصدرية الظرفية، وبعد «ما» التي بمعنى الذي، لأنهما بلفظ «ما» النافية كقوله:

١١٤٧ ـ ورَجِّ الفَتى لِلخيرِ ما إنْ رأيتَهُ على السِّنِّ خيراً لا يَزالُ يَزيدُ[3]

وقوله:

١١٤٨ ـ يُرجِّي المرءُ ما إنْ لا يَراهُ وتَعرِضُ دون أدناهُ الخُطُوبُ[4]

---

(١) تقدم برقم ١٤٣ و٥٣١ و٨٣٠ و٨٥٧ و٨٦٢ و٩٤٩.

(٢) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي كما في الخزانة ١/٤٦٥ وروي في معجم المرزباني ١٧٩ «الغي» مكان «الشر» الثانية. والبيت في سيبويه ١/١٤١.

(٣) تقدم برقم ٢٦ و٥١ و٥٦٧.

(٤) تقدم برقم ٢٥.

فهذان محمولان على نحو قوله:

١١٤٩ ـ ما إنْ رأيتُ ولا سمعْتُ بمِثلِهِ كاليَومِ هانِيءَ أيْنُقٍ جُرْبِ[(١)]

الثانية: دخول لام الابتداء على «ما» النافية، حَمْلاً لها في اللفظ على «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ، كقوله:

١١٥٠ ـ لَمَا أغفَلتُ شكركَ فاصْطنِعْني فكيْف ومِنْ عطائك جُلُّ مالِي؟[(٢)]

فهذا محمول في اللفظ على نحو: قولك: «لَمَا تصنعه حسنٌ».

الثالثة: توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملاً لها في اللفظ على لا الناهية نحو: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾[(٣)] ونحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] فهذا محمول في اللفظ على نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾[(٤)] ومنْ أوّلها على النهي لم يحتج إلى هذا.

الرابعة: حذف الفاعل في نحو: قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[(٥)] لما كان «أحْسن بزيد» مشبهاً في اللفظ لقولك: «امرُر بزيدٍ».

الخامسة: دخول لام الابتداء بعد «إنَّ» التي بمعنى نعم، لشبهها في اللفظ بإنَّ المؤكدة، قاله بعضهم في قراءة من قرأ: ﴿إنّ هٰذَانِ لَساحِرَانِ﴾[(٦)] وقد مضى البحث فيها[(٧)].

السادسة: قولهم: «اللهُمَّ اغفر لنا أيَّتها العصابةُ» بضم أية ورفع صفتها كما يقال: «يا أيَّتها العِصابةُ» وإنما كان حقهما وجوب النصب كقولهم: «نحنُ العُربَ أقرى النَّاسِ للضّيفِ» ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء أعطيت حكمها وإن انتفى موجب البناء، وأما «نحن العُربَ» في المثال فإنه لا يكون منادى، لكونه بأل، فأعطي الحكم الذي يستحقه في نفسه، وأما نحو: «نحْنُ معاشِرَ الأنبياءِ لا نُورثُ»[(٨)] فواجب النصب، سواء اعتبر حاله أو حال ما يشبهه وهو المنادى.

---

(١) البيت لدريد بن الصمة. أينق: جمع ناقة. هانيء: اسم فاعل من: هنأ البعير الأجرب إذا طلاه بالهِناء ـ بكسر أوله ـ وهو القطران، ولهذا الشاهد قصة تجدها في الأغاني ١٠/٢٢.

(٢) للنابغة الذبياني، الديوان ١٣٦.

(٣) ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل ٢٧: ١٨].

(٤) تتمتها ﴿عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ . . .﴾ [إبراهيم ١٤: ٤٢].

(٥) [مريم ١٩: ٣٨] والحذف في «أبصر» والأصل: أبصر بهم.

(٦) ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا . . .﴾ [طه ٢٠: ٦٣].

(٧) انظره.

(٨) تقدم الحديث وتخريجه.

السابعة: بناء باب حذامِ في لغة الحجاز على الكسر، تشبيهاً لها بدَاراكِ ونزالِ، وذلك مشهور في المعارف، وربما جاء في غيرها، وعليه وُجِّه قوله:

١١٥١ ـ يا ليْت حظِّي مِنْ جداكَ الصَّافي والفضلِ أن تتركني كفافِ[١]

فالأصل كفافاً، فهو حال، أو ترك كفافٍ فمصدر، ومنه عند أبي حاتم قوله:

١١٥٢ ـ جاءَتْ لتصرَعني فقُلتُ لها: اقصِري إنـي امرُؤٌ صرْعي عليْكِ حرامِ[٢]

وليس كذلك، إذ ليس لفعله فاعل أو فاعلة، فالأولى قول الفارسي إن أصله «حرَامِيّ» كقوله:

١١٥٣ ـ والدَّهرُ بالإنسانِ دوَّاريُّ[٣]

ثم خفف، ولو أقوى لكان أولى، وأما قوله:

١١٥٤ ـ طلبُوا صُلحَنا ولاتَ أوانِ فأجبْنا أن ليسَ حينَ بقاءِ[٤]

فعلةُ بنائه قطعه عن الإضافة، ولكن علة كسرِه وكونهِ لم يُسلك به في الضم مسلك قبل وبعد شبهُه بنزال.

الثامنة: بناء حاشا في: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾[٥] لشبهها في اللفظ بـ«حاشا» الحرفية، والدليل على اسميتها قراءة بعضهم «حاشاً» بالتنوين على إعرابها كما تقول: «تنزيهاً للّه» وإنما قلنا: إنها ليست حرفاً لدخولها على الحرف، ولا فعلاً إذ ليس بعدها اسم منصوب بها، وزعم بعضهم أنها فعل حُذفَ مفعوله، أي جانب يوسفُ المعصيةَ لأجل الله، وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع، يقال لك: أتفعل كذا؟ أو أفعلت كذا؟ فتقول: «حاشا لله» فإنما هذه بمعنى تبرأت لله براءة من هذا الفعل، ومن نوَّنها أعربها على إلغاء هذا الشبه، كما أن بني تميم أعربوا باب حذام لذلك.

---

(١) انتحل العجاج بين يدي سليمان بن عبد الملك أرجوزة لابنه رؤبة فأثيب عليها بعشرة آلاف، فطالب رؤبة أباه ببعض الجائزة فرفض فقال هذا الرجز في أبيات. والمعنى: ليت نصيبي من نفعك وفضلك الصافي من المن أن تتركني ترك كفاف: ليس لك عليّ وليس لي عليك.

(٢) البيت لامرىء القيس، والرواية في ديوانه ٢٠٢ «جالت» مكان جاءت، وهو الصواب لأن البيت في وصف ناقة مسرعة.

(٣) تقدم برقم ١١.

(٤) تقدم برقم ٤٥٥.

(٥) ﴿. . . فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف ١٢: ٣١].

التاسعة: قولُ بعض الصحابة رضي الله عنهم «قَصَرْنا الصلاة مع رسول الله ﷺ أكثرَ ما كُنَّا قطُّ وآمنَه»[١] فأوقع قطُّ بعد «ما» المصدرية كما تقع بعد «ما» النافية.

العاشرة: إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه، نحو: ﴿خلق كل شيء﴾[٢] و ﴿لَّكَ قُصُورًا﴾[٣] وحتى اجتمعا رويَّينِ كقوله:

١١٥٥ - بُنيَّ إنَّ البرّ شيءٌ هيِّنُ المنطِقُ الطيِّبُ والطُّعَيِّمُ[٤]

وقول أبي جهل[٥]:

١١٥٦ - ما تنقِمُ الحربُ العوانُ مِنِّي بازِل عامينِ حديثٌ سِنِّي
لمِثلِ هذا ولدتني أمِّي

وقول آخر:

١١٥٧ - إذا ركبتُ فاجعلوني وسطا إني كبيرٌ لا أطِيقُ العُنَّدا[٦]

ويسمى ذلك إكفاء.

٣ - والثالث: وهو ما أعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظاً ومعنى، نحو: اسم التفضيل وأفعل في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ «أفعل» في التعجب وزناً وأصلاً وإفادةً للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا، قال:

١١٥٨ - يا ما أمَيْلِح غزلاناً شدنَّ لنا ....[٧]

---

(١) في صحيح البخاري كتاب الحج باب الصلاة بمنى: «صلى بنا النبي ﷺ - ونحن أكثر ما كنا قطّ وآمنه - بمنى ركعتين».

(٢) [الأنعام ٦: ١٠١ والفرقان ٢٥: ٢].

(٣) ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان ٢٥: ١٠].

(٤) هو في الخزانة ٤/٥٣٣. وجاء في اللسان «لين»:
«......... - المفرش الليّن والطعيّمُ - ومنطق إذا نطقتَ ليّنُ» وفي التمثيل والمحاضرة ٣١ عن عبد الله بن عمر: «البرّ شيءٌ هيّن، وجه طليق وكلام ليّن».

(٥) هو عمرو بن هشام أحد سادات قريش، عادى النبي وآذى المسلمين وقُتل يوم بدر سنة ٢هـ. وقد تقدم الرجز برقم ٦٢.

(٦) لم نقف على قائله. العند: جمع عاند وهو صفة للبعير الذي يحيد عن طريق القافلة.

(٧) تمامه «من هؤليائكن الضال والسمرِ» وينسب للعرجي، ولعلي بن محمد العريني، وللحسين بن عبد الرحمن العريني، أما الباخرزي في دميته ٢٩ فقد نسبه لكامل المنتقفي ورواه: «من هؤلياء بين الضال والسمر». والبيت في شواهد السيوطي ٣٢٤ وشرح المفصل ١٣٥/٥ والأنصاف ١٢٧/١ والخزانة ٤٥/١ يقال: شدن الغزال إذا قوي واستغنى عن أمه. هؤلياء: تصغير هؤلاء. الضال والسمر: نوعان من الشجر.

ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح، ذكره الجوهري، ولكن النحويين مع هذا قاسوه، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان، وليس كذلك، قال أبو بكر بن الأنباري: ولا يقال إلا لمن صغر سنه.

القاعدة الثانية

أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره

كقول بعضهم: «هذا جُحْر ضبٍ خربٍ» بالجر، والأكثر الرفع، وقال:

١١٥٩ - .... كبيرُ أناسٍ في بِجادٍ مُزمَّلِ[١]

وقيل به في: ﴿وحورٍ عينٍ﴾[٢] فين جرهما، فإن العطف على: ﴿وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ لا على ﴿أكواب وأباريق﴾ إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور، وقيل: العطف على ﴿جَنَّتِ﴾ وكأنه قيل: المقربون في جناب وفاكهةٍ ولحمِ طير وحورٍ، وقيل: على «أكوابٍ» باعتبار المعنى، إذ معنى ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ۝١٧ بِأَكْوَابٍ﴾: ينعمون بأكواب. وقيل في ﴿وأرْجُلِكُمْ﴾[٣] بالخفض: إنه عطف على ﴿أَيْدِيَكُمْ﴾ لا على ﴿رؤوسِكُمْ﴾، إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة، ولكنه خفض لمجاورة «رؤوسكم» والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً كما مثلنا، وفي التوكيد نادراً كقوله:

١١٦٠ - يا صاحِ بلِّغْ ذوي الزَّوجاتِ كُلِّهِمُ   أن ليس وصلٌ إذا انحلتْ عُرا الذَّنَبِ[٤]

قال الفراء: أنشدنيه أبو الجراح[٥] بخفض كلهم، فقلت له: هلَّا قلت: كلَّهم - يعني بالنصب - فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه، فأنشدنيه بالخفض. ولا يكون في النسَق[٦]، لأن العاطف يمنع من التجاور، وقال الزمخشري: لما كانت الأرجل من بين الأعضاء

---

(١) تقدم برقم ٩٠٤.

(٢) ﴿... أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ۝١١ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ۝١٢ ثُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ ۝١٣ وَقَلِيلٌ مِّنَ الْآخِرِينَ ۝١٤ عَلَى سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ ۝١٥ مُّتَّكِئِينَ عَلَيْهَا مُتَقَابِلِينَ ۝١٦ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ۝١٧ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝١٨ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ۝١٩ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۝٢٠ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۝٢١ وَحُورٌ عِينٌ ۝٢٢ ...﴾ [الواقعة ٥٦: ١١ - ٢٢].

(٣) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ...﴾ [المائدة ٥: ٦].

(٤) نسبه صاحب الخزانة ٢/ ٣٢٥ لأبي الغريب الأعرابي.

(٥) أبو الجراح العقيلي أحد فصحاء الأعراب الذين أخذ عنهم العلماء، وكان ممن شايع الكسائي على سيبويه في المسألة الزنبورية.

(٦) أي لا يكون «الجر على المجاورة» في عطف النسق لأن العاطف...

الثلاثة المغسولة تغسل بصبِّ الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعاً، فعُطفت على الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وقيل: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ فجيء بالغاية إماطةً لظن من يظن أنها ممسوحة، لأن المسح لم تُضرَبْ له غاية في الشريعة، انتهى.

تنبيه: أنكر السيرافي وابن جني الخفْض على الجوار، وتأوَّلا قولهم: «خَرِبٍ» بالجر على أنه صفة لضب.

ثم قال السيرافي: الأصل خربٍ الجُحْر منه، بتنوين خرب ورفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، وحُوِّل الإسناد إلى ضمير الضب، وخفض الجحر كما تقول: «مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ» بالإضافة، والأصل حسَنٍ الوجهُ منه، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر.

وقال ابن جني: الأصلِ خَرِبٍ جُحره، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر.

ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أُمِنَ اللبس، وقولُ السيرافي: إن هذا مثل «مررت برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعديْنِ» مردود، لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول على ما سيأتي.

ومن ذلك قولُهم: «هنأني ومَرأني» والأصل أمرأني، وقولهم: «هُو رِجسٌ نِجسٌ» بكسر النون وسكون الجيم، والأصل نَجِسٌ بفتحة فكسرة، كذا قالوا، وإنما يتم هذا أنْ لو كانوا لا يقولون هنا نجِسٌ بفتحة فكسرة، وحينئذ فيكون محل الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب، وأما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس، إذ يقال: فِعْلٌ بكسرة فسكون في كل فَعِلٍ بفتحة فكسرة، نحو: كِتْفٍ ولِبنٍ ونبقٍ، وقولهم: «أخذَهُ ما قدُم وما حدُثَ» بضم دال حدث، وقراءة جماعة ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾[1] بصرف سلاسل، وفي الحديث: «ارْجِعن مأزُوراتٍ غير مأجُورَاتٍ»[2] والأصل موْزُورات بالواو لأنه من الوزْرِ، وقراءة أبي حيَّة: ﴿يُؤْقِنُون﴾[3] بالهمزة، وقوله:

١١٦١ - أحَبُّ المُؤقِدينَ إليَّ مُؤسى وجَعْدةُ، إذْ أضاءهما الوقُودُ[4]

---

(١) ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان ٧٦: ٤].

(٢) سنن ابن ماجة: كتاب الجنائز.

(٣) ﴿... وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة ٢: ٤] «وقرأ الجمهور يوقنون بواو ساكنة بعد الياء وهي مبدلة من ياء لأنه من أيقن، وقرأ أبو حية النمري (؟) بهمزة ساكنة بدل الواو» البحر المحيط ١/ ٤٢. قلت: أبو حية: لعله أبو حيوة شريح بن يزيد الحضرمي.

(٤) البيت لجرير، موسى: ابن جرير، وجعدة بنته، والرواية في ديوانه ١٤٧: =

بهمز «المؤقدين، ومؤسى» على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهمزت كما قيل في وجوه: أُجُوه، وفي وُقِّتت: أُقِّتتْ، ومن ذلك قولهم في: صُوَّم صُيَّم، حملاً على قولهم في: عُصوٌّ عِصيٌّ، وكان أبو علي ينشد في مثل ذلك:

قَـدْ يُـؤخَـذُ الـجـارُ بـجُـرمِ الـجـار(١)

القاعدة الثالثة

قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً

وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين، قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾(٢) إلى قولك: ولا تقتحم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم، ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾(٣) أي ولا تضموها إليها آكلين، اهـ.

ومن مثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾(٤) ضمن الرفث معنى الإفضاء، فعدي بإلى مثل ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١] وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء، يقال: أرفثَ فلانٌ بامرأته. وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥] أي فلن يحرموه، أي فلن يحرموا ثوابه، ولهذا عُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾(٥) أي لا تنووا، ولهذا عدي بنفسه لا بعلى. وقوله تعالى: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨] أي لا يُصغون. وقولهم: «سمِعَ الله لمن حمِدَه»(٦) أي استجاب، فعدي يسمع في الأول: بإلى وفي الثاني: باللام، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه مثل ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ﴾(٧) وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أي يميز، ولهذا عدي

= لـحـب الـواقـدان إلـى مـوسـى وجـعـدة لـو أضـاءهـمـا الـوقـود

اللام: رابطة لجواب قسم محذوف. حب: فعل ماض للتعجب. الواقدان: فاعله. موسى وجعدة: عطفا بيان. ويروى كذلك «لحب الموقدين» بمعنى حبب الله الموقدين إلي.

(١) جاء في مجمع الأمثال ٢/ ٥٥ أنه «مثل إسلامي وقع في شعر الحكمي» ولكني لم أجده في ديوانه وليس فيه شاهد نحوي ولهذا أهملنا ترقيمه.

(٢) ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ...﴾ [الكهف ١٨: ٢٨].

(٣) ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ ...﴾ [النساء ٤: ٢].

(٤) ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ...﴾ [البقرة ٢: ١٨٧].

(٥) تتمتها ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾ [البقرة ٢: ٢٣٥].

(٦) تقدم.

(٧) تتمتها ﴿بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ﴾ [ق ٥٠: ٤٢].

بـ «من» لا بنفسه. وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾[١] أي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف، فلهذا عدي بمن، ولما خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال: «حلف من كذا» بل حلف عليه، قال: من متعلقة بمعنى للذين، كما تقول: لي منك مبرَّةٌ، قال: وأما قول الفقهاء: «آلى مِنْ امرأته» فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية.

وقال أبو كبير الهذلي:

١١٦٢ ـ حملتْ بهِ في ليلةٍ مزؤودةٍ كَرهاً وعقدُ نِطاقها لمْ يُحللِ[٢]

وقال قبله:

ممن حملنَ بهِ وهنَّ عواقِدٌ حُبُكَ النِّطاقِ فشبَّ غيرَ مهبَّلِ[٢]

مزؤودة أي مذعورة، ويروى بالجر صفة لليلة مثل: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] وبالنصب حالاً من المرأة، وليس بقويّ مع أنه الحقيقة، لأن ذكر الليلة حينئذ لا كبير فائدة فيه. والشاهد فيهما أنه ضمن حملَ معنى علِقَ، ولولا ذلك لعدي بنفسه مثل: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

وقال الفرزدق:

١١٦٣ ـ كيفَ تراني قالِباً مجنِّي قدْ قتلَ اللّهُ زياداً عنِّي[٣]

أي صرَفه عني بالقتل.

وهو كثير، قال أبو الفتح في كتاب التمام: أحسِبُ لو جمع ما جاء منه لَجاء منه كتاب يكون مِئِينَ أوراقاً.

---

(١) تتمتها ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝ وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ٢: ٢٢٦ و٢٢٧].

(٢) أبو كبير الهذلي هو عامر بن الحليس والبيتان في ديوان الهذليين ٢/ ٩٢ ورواية البيت الثاني فيه:

«مما حملن به وهن عواقد حبك الثياب فشب غير مثقل»

وهو في سيبويه ١/ ٥٦ والخزانة ٣/ ٤٦٦ والمعنى أنها حملت به وهي خائفة عاقدة حبك ثيابها للهرب ولذلك شب غير مثقل. وقال شارح الديوان «كانوا يقولون: إذا حملت المرأة وهي فزعة فجاءت بغلام جاءت به لا يطاق» وهذان البيتان مع الشاهد ٨٩٥ من قطعة واحدة قالها أبو كبير في وصف تأبط شراً ـ وكان الشاعر قد تزوّج أمه.

(٣) ديوانه ٨٨١. المجن: الترس. وزياد: هو ابن أبيه والي الكوفة آنئذ، ولم يقتل قتلاً ولكن الشاعر أراد: أماته الله.

القاعدة الرابعة

أنهم يغلّبون على الشيء ما لغيره، لتناسب بينهما، أو اختلاط

فلهذا قالوا: «الأبوين» في الأب والأم، ومنه: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] وفي الأب والخالة، ومنه: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠] و «المشرقين والمغربين» ومثله «الخافقان» في المشرق والمغرب، وإنما الخافق المغرب، ثم إنما سمي خافقاً مجازاً، وإنما هو مخفوقٌ فيه، و «القمرين» في الشمس والقمر، قال المتنبي:

١١٦٤ - واستقبلت قمرَ السماءِ بوجهها فأرتنيَ القمرينِ في وقتٍ معا[(١)]

أي الشمس وهو وجهها وقمر السماء. وقال التبريزي: يجوز أنه أراد قمراً وقمراً، لأنه لا يجتمع قمران في ليلة كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر، اهـ. وما ذكرناه أمدح، و «القمران» في العرف الشمس والقمر، وقيل: إن منه قول الفرزدق:

١١٦٥ - أخذنا بآفاق السماءِ عليكُمُ لنا قمراها والنُّجومُ الطوالعُ[(٢)]

وقيل: إنما أراد محمداً والخليل عليهما الصلاة والسلام، لأن نسبه راجع إليهما بوجه، وإن المراد بالنجوم الصحابة، وقالوا: «العمرينِ» في أبي بكر وعمر، وقيل: المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، فلا تغليب، ويُردُّ بأنه قيل لعثمان رضي الله عنه: نسألك سيرة العمرين، قال: نعم. قال قتادة[(٣)]: أعتقَ العُمرانِ فمن بينهما من الخلفاء أمهاتِ الأولاد، وهذا المراد به عمر وعمر، وقالوا: «العجاجينِ» في رؤبة والعجاجِ، و «المروتينِ» في الصفا والمروة.

ولأجل الاختلاط أطلقت مَن على ما لا يعقل في نحو: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[(٤)] فإن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى: ﴿كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾[(٤)]، وفي: ﴿مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ اختلاط آخر في عبارة التفصيل، فإنه يعم الإنسان والطائر، واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] لأن «لعلَّ» متعلقة بـ «خلقكم» لا بـ «اعبدوا»،

---

(١) شرح الديوان ١/ ٤٢٥.

(٢) ديوانه ٥١٩ وهو مع الشاهد رقم ١ من قصيدة واحدة.

(٣) قتادة بن دعامة (ـ ١١٨هـ) أبو الخطاب السدوسي البصري، حافظ مفسّر عالم بالعربية واللغة عارف بأيام العرب وأنسابها.

(٤) ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ . . .﴾ [النور ٢٤: ٤٥].

والمذكرين[١] على المؤنث حتى عدَّت منهم في: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَـٰنِتِينَ﴾[٢]؛ والملائكة على إبليس حتى استثني منهم في: ﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾[٣] قال الزمخشري: والاستثناء متصل لأنه واحد من بين أظهر الألوف من الملائكة، فغلبوا عليه في «فسجدوا» ثم استثني منهم استثناء أحدهم، ثم قال: ويجوز أن يكون منقطعاً.

ومن التغليب: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾[٤] بعد ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ﴾ فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط، بخلاف الذين آمنوا معه. ومثله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١] فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام، فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام، ومعنى: «يذرؤكم فيه» يبثكم ويكثركم في هذا التدبير، وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجاً حتى حصل بينهم التوالد، فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبثِّ والتكثير، فلهذا جيء بـ «في» دون الباء، ونظيره: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾[٥] وزعم جماعة أن منه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[٦] ونحو: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[٧] وإنما هذا من مراعاة المعنى، والأول من مراعاة اللفظ.

القاعدة الخامسة

أنهم يعبرون بالفعل عن أمور

أحدها: وقوعه، وهو الأصل.

والثاني: مُشارفته، نحو: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾[٨] أي فشارفنَ انقضاء العدة، ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم﴾ [البقرة: ٢٤٠] أي والذين يشارفون

---

(١) أي وأطلق اسم المذكرين على المؤنث، وذلك بالعطف على اسم المخاطبين.

(٢) ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَـٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَـٰنِتِينَ﴾ [التحريم ٦٦: ١٢].

(٣) ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [البقرة ٢: ٣٤ والأعراف ٧: ١١ والإسراء ١٧: ٦١ والكهف ١٨: ٥٠ وطه ٢٠: ١١٦].

(٤) ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ...﴾ [الأعراف ٧: ٨٨].

(٥) ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٧٩].

(٦) هذا الأسلوب في النداء كثيراً ما استعمل في القرآن الكريم.

(٧) ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٥٥].

(٨) تتمتها ﴿بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ ...﴾ [البقرة ٢: ٢٣١].

الموتَ وتركَ الأزواج يوصون وصية، ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً﴾(١) أي لو شارفوا أن يتركوا، وقد مضت في فصل «لو» ونظائرها، ومما لم يتقدم ذكره قوله:

١١٦٦ - إلى مَلِكٍ كادَ الجبالُ لفقدِهِ تزُولُ وزالَ الرَّاسياتُ من الصخرِ(٢)

الثالث: إرادته، وأكثر ما يكون ذلك بعدُ أداة الشرط نحو: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾(٣)، ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟﴾(٤)، ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن﴾(٥)، ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢]، ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٦]، ﴿إِذَا تَنَٰجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَٰجَوْا۟ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾(٦)، ﴿إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُوا۟﴾ الآية(٧)، ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] وفي الصحيح «إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل»(٨).

ومنه في غيره ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥ و٣٦] أي فأردنا الإخراج، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ [الأعراف: ١١] لأن ثم للترتيب، ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر، فإذا حمل خلقنا وصورنا على إرادة الخلق والتصوير لم يشكل. وقيل: هما على حذف مضافين، أي خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم. ومثله: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾(٩) أي أردنا إهلاكها، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾(١٠) أي أراد الدنوّ من محمد عليه الصلاة والسلام، فتدلى فتعلق في الهواء، وهذا أولى من قول من ادعى القلب في هاتين الآيتين وأن التقدير: وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها، ثم تدلى فدنا، وقال:

١١٦٧ - فارَقَنا قبلَ أنْ نفارقهُ لمَّا قضى مِنْ جِماعِنا وطَرا(١١)

أي أراد فراقنا.

---

(١) تتمتها ﴿ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْيَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء ٤: ٩].

(٢) لم نقف على قائله. زال الراسيات: أي شارفت الزوال وهو موضع الاستشهاد.

(٣) تتمتها ﴿مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل ١٦: ٩٨].

(٤) تتمتها ﴿وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة ٥: ٦] وقد تقدمت.

(٥) تتمتها ﴿فَيَكُونُ﴾ [آل عمران ٣: ٤٧ ومريم ١٩: ٣٥].

(٦) تتمتها ﴿وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ وَتَنَٰجَوْا۟ بِٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المجادلة ٥٨: ٩].

(٧) ﴿إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ ...﴾ [المجادلة ٥٨: ١٢].

(٨) في البخاري كتاب الجمعة: «إذا جاء...».

(٩) تتمتها ﴿بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف ٧: ٤].

(١٠) ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم ٥٣: ٨ و٩].

(١١) لم نقف على قائله. وهو من البحر المنسرح. جماعنا: أي اجتماعنا.

وفي كلامهم عكس هذا، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده، نحو: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾(١) بدليل أنه قوبل بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾.

والرابع: القدرة عليه، نحو: ﴿وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَـٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] أي قادرين على الإعادة، وأصل ذلك أن الفعل يتسبَّبُ عن الإرادة والقدرة، وهم يقيمون السبب مُقامَ المسبب وبالعكس، فالأول: نحو: ﴿وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾(٢) أي ونعلم أخباركم، لأن الابتلاء الاختبار، وبالاختبار يحصل العلم، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾(٣) الآية في قراءة غير الكسائي: ﴿يستطيع﴾ بالغيبة و ﴿ربك﴾ بالرفع، معناه هل يفعل ربك، فعبر عن الفعل بالاستطاعة لأنها شرطه، أي هل يُنزلُ علينا ربُّك مائدةً إن دَعوتَه. ومثله: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] أي لن نؤاخذه، فعبر عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة عليها. وأما قراءة الكسائي(٤) فتقديرها هل تستطيع سُؤال ربك، فحذف المضاف، أو هل تطلب طاعة ربك في إنزال المائدة أي استجابته.

ومن الثاني: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾(٥) أي فاتقوا العناد الموجب للنار.

القاعدة السادسة

أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر

قَصْداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مُشاهد حالة الإخبار، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾(٦) لأن لام الابتداء للحال، ونحو: ﴿هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾(٧) إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبي عليه الصلاة والسلام، كما تقول: هذا كتابك فخذه، وإنما الإشارة كانت

---

(١) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُوْلَـٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء ٤: ١٥٠ ـ ١٥٢].

(٢) ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰبِرِينَ وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد ٤٧: ٣١].

(٣) ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ...﴾ [المائدة ٥: ١١٢].

(٤) «وقرأ الكسائي ﴿هل تستطيع ربَّك﴾ أي سؤال ربك، والمعنى هل تسأله ذلك من غير صارف» تفسير البيضاوي ٢/ ١٧٥.

(٥) ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾ [البقرة ٢: ٢٣ و٢٤].

(٦) تتمتها ﴿فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النحل ١٦: ١٢٤].

(٧) ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ...﴾ [القصص ٢٨: ١٥].

إليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت، ومثله: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾[1] قصد بقوله سبحانه وتعالى: «فتُثير» إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، تَبدو أولاً قِطعاً ثم تتضامُّ متقلبة بين أطوار حتى تصير رُكاما. ومنه: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[2] أي فكان، ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[3] إلى قوله تعالى: ﴿وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ﴾[3]، ومنه عند الجمهور ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[4] أي يَبسط ذراعيه، بدليل: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ ولم يقل وقلبناهم، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل، ومثله: ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[5] إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارؤ، وفي الآية الأولى حكيت الحال الماضية ومثلها قوله:

١١٦٨ ـ جاريةٌ في رمضانَ الماضي تُقطِّع الحديثَ بالإيماضِ[6]

ولولا حكاية الحال في قول حسان:

١١٦٩ ـ يُغْشَون حتى لا تهِرُّ كلابُهم ....[7]

لم يصح الرفع، لأنه لا يرفع إلا وهو للحال، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[8] بالرفع.

القاعدة السابعة

إن اللفظ قد يكون على تقدير، وذلك المقدر على تقدير آخر

نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٣٧] فإن «يفترى»

---

(١) تتمتها ﴿فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ﴾ [فاطر ٣٥: ٩].

(٢) ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ ...﴾ [آل عمران ٣: ٥٩].

(٣) تتمتها ﴿وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۝٥ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ﴾ [القصص ٢٨: ٥ و٦].

(٤) ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ ۖ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ۚ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [الكهف ١٨: ١٨].

(٥) ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَْٰٔتُمْ فِيهَا ۖ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة ٢: ٧٢].

(٦) رجز لرؤبة، و«معنى الإيماض أنهم إذا تحدثوا فأومضتْ إليهم أي نظرتْ شغلهم حسن عينيها فقطعوا حديثهم. وقيل الإيماض هنا التبسم، شبه ابتسامها بوميض البرق.... ويحتمل أن تكون هي المحدثة وأنها تقطع حديثها بالتبسم، يصفها بطلاقة الوجه وسماحة الخلق» اهـ. الخزانة ٣/٤٨٣.

(٧) تقدم برقم ٢٠٩. ورواية الديوان: حتى ما.

(٨) ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة ٢: ٢١٤].

مؤول بالافتراء، والافتراء مؤول بمفترى، وقال:

١١٧٠ ـ لعمرُكَ ما الفِتيانُ أن تنبُت اللِّحى ولكنما الفِتيانُ كلُّ فتى ندي(١)

وقالوا: «عَسى زيدٌ أن يقومَ» فقيل: هو على ذلك، وقيل: على حذف مضاف، أي عسى أمرُ زيدٍ أو عسى زيدٌ صاحبَ القيامِ، وقيل: أنْ زائدة، ويرده عدم صلاحيتها للسقوط في الأكثر، وأنها قد عملت، والزائدة لا تعمل خلافاً لأبي الحسن، وأما قولُ أبي الفتح في بيت الحماسة:

١١٧١ ـ حتى يكونَ عَزيزاً في نُفوسِهم أو أن يبينَ جميعاً وهو مختارُ(٢)

«يجوز كونُ أنْ زائدة»، فلأن النصب هنا يكون بالعطف لا بأن، وقيل في: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾(٣) إن «ما قالوا» بمعنى القول، والقول بتأويل المقول، أي يعودون للمقول فيهن لفظُ الظهار وهُنَّ الزوجات، وقال أبو البقاء في: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾(٤) يجوز عند أبي علي كون ما مصدرية، والمصدر في تأويل اسم المفعول، اهـ. وهذا يقتضي أن غير أبي علي لا يجيز ذلك. وقال السيرافي: إذا قيل: «قاموا ما خلا زيداً، وما عدا زيداً» فما مصدرية، وهي وصلتها حال، وفيه معنى الاستثناء، قال ابن مالك: فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة، اهـ. والتأويل خالينَ عن زيد، ومُتجاوزين زيداً، وأما قول ابن خروف والشلوبين: «إن «ما» وصلتها نصب على الاستثناء» فغلط، لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره.

القاعدة الثامنة

كثيراً ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل

فمن ذلك: «كُلُّ شاةٍ وسَخْلتِها بِدرهمٍ» و

١١٧٢ ـ وأيُّ فتى هيجاءَ أنتَ وجارِها ....(٥)

---

(١) لم نقف على قائله، والشاهد فيه تأويل «أن تنبت» بمصدر، ثم تأويل المصدر باسم فاعل.

(٢) نسبه أبو تمام في الحماسة ليزيد بن حمار السكوني ونسب لعدي بن يزيد في المؤتلف ١٢٨ وقبله.

ومِن تَكَرُّمِهم في المحل أنهمُ لا يشعر الجار فيهم أنه الجار

ومعنى عجز الشاهد: أو أن يرحل مجموع الشمل وهو مختار لهذا الرحيل غير مرغم عليه.

(٣) ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا﴾ [المجادلة ٥٨: ٣].

(٤) ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران ٣: ٩٢].

(٥) لم نقف على القائل، وتمامه «إذا ما رجال بالرجال استقلت» وهو في سيبويه ١/ ٢٤٤ و٣٠٥.

و: «رُبَّ رجُلٍ وأخيه» و: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ﴾(١) ولا يجوز: كل سخلتها، ولا أي جارها، ولا رب أخيه، ولا يجوز «إن يقُم زيد قام عمرو» في الأصح إلا في الشعر كقوله:

١١٧٣ ـ إنْ يَسمعوا سُبَّةً طاروا بها فرحاً عني، وما يسمعوا مِنْ صالحٍ دفنوا(٢)

إذ لا تضاف كلٌّ وأيّ إلى معرفة مفردة، كما أن اسم التفضيل كذلك، ولا تجر رُبَّ إلا النكرات، ولا يكون في النثر فعلُ الشرطِ مضارعاً والجواب ماضياً، وقال الشاعر:

١١٧٤ ـ إنْ تركَبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أو تنزلونَ فإنا معشرٌ نُزُلُ(٣)

فقال يونس: أراد أو أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم، قال: فكأنه قال: أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك، ويقولون: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدَينِ ويمتنع قائمَينِ لا قاعد أبواه، على إعمال الثاني وربْطِ الأول بالمعنى.

القاعدة التاسعة

إنهم يتّسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما

فلذلك فصَلوا بهما الفعلَ الناقصَ من معموله نحو: «كانَ في الدَّارِ ـ أو عِندكَ ـ زيدٌ جالساً» وفعلَ التعجب من المتعجب منه نحو: «ما أحسنَ في الهيجاءِ لقاءَ زيدٍ، وما أثبَتَ عندَ الحربِ زيداً» وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو: قوله:

١١٧٥ ـ فَلا تلحَني فيها فإنَّ بحبها أخاكَ مُصابُ القلبِ جمٌّ بلابِلُهْ(٤)

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله:

---

(١) تتمتها ﴿أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء ٢٦: ٤] والشاهد فيه عطف ظلت الماضي على جواب الشرط المضارع.

(٢) البيت لقعنب بن أم صاحب كما في شواهد السيوطي ٣٢٦ ويروى عجزه «عني وما سمعوا...» وعلى ذلك يكون الشاهد في صدره دون عجزه.

(٣) الرواية في ديوان الأعشى ٦٣ «قالوا: الركوبَ، فقلنا: تلك عادتنا» ولا شاهد فيه حينئذ، وانظر الخزانة ٣/ ٦١٢ وسيبوية ١/ ٤٢٩، والرماني النحوي ٢٨٤. والمعنى: أن تُطاعِنوا بالرمح على صهوات الخيل فنحن لها، وأن تنزلوا عنها وتُضاربوا بالسيف فنحن لها أيضاً، وبعد فالبيت مع الشاهد ٥٩٢ من قصيدة واحدة.

(٤) لم يسم قائله، وهو في سيبويه ١/ ٢٨٠ والخزانة ٣/ ٥٧٢ وابن عقيل ١/ ١٣٧. لحى يلحى لحياً: لام، بلابل: جمع بلبلة وهي الوسوسة.

١١٧٦ - أبعدَ بعدٍ تقول الدّارَ جامعةً ....[١]

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، وبين «إذنْ ولنْ» ومنصوبهما نحو: «هذا غُلامُ واللّهِ زيدٍ، واشتريته بوالله درهم» وقوله:

١١٧٧ - إذنْ واللّهِ نرميَهُم بِحربٍ ....[٢]

وقوله:

١١٧٨ - لنْ، ما رأيتُ أبا يَزيدَ مُقاتلاً، أدعَ القتالَ وأشهدَ الهيجاءَ[٣]

وقدموهما خبرين على الاسم في باب إنَّ نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[٤] ومعمولين للخبر في باب «ما» نحو: «ما في الدار زيدٌ جالساً» وقوله:

١١٧٩ - .... فما كلَّ حينٍ مَنْ تؤاتي مؤاتيا[٥]

فإن كان المعمول غيرهما بطل عملها كقوله:

١١٨٠ - .... وما كلَّ مَنْ وافى منىً أنا عارفُ[٦]

ومعمولين لصلة ال نحو: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] في قولٍ، وعلى الفعل المنفي بـ «ما» في نحو: قوله:

١١٨١ - ونحنُ عَنْ فضلكَ ما استغنينا[٧]

قيل: وعلى إن معمولاً لخبرها في نحو: أما بعد فإني أفعل كذا وكذا، وقوله:

١١٨٢ - أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نفَرٍ فإنَّ قوميَ لمْ تأكلْهُمُ الضَّبعُ[٨]

وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم: «أكلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ».

---

(١) تمامه «شملي بهم أم تقول البعد محتوما» وهو مما لم يسم قائله. تقول: تظن - معنى وعملاً.
(٢) تمامه «تشيب الطفل من قبل المشيب» وينسب لحسان، ديوانه ص٢٢.
(٣) تقدم برقم ٥١٤ و٩٢٨.
(٤) [آل عمران ٣:١٣ والنور ٢٤:٤٤ والنازعات ٧٩:٢٦].
(٥) صدره «بأهبة حزم لذ وإن كنت آمناً» ولم نقف على قائله. لذ: فعل أمر من لاذ يلوذ.
(٦) صدره «وقالوا: تعرَّفْها المنازلَ من منى» وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي سيبويه ١/٣٦ و٧٣ تعرف - بتشديد الراء - فعل أمر، والهاء تعود إلى المحبوبة. المنازل: منصوب على نزع الخافض والأصل: تعرفها في المنازل. والمعنى: سألت عن محبوبتي التي فقدتها أيام الحج فقالوا: سل عنها في منازل الحجاج بمنى، ولكن كيف ذلك وأنا لا أعرف الذين وافوا منى جميعاً؟.
(٧) تقدم برقم ١٤٦ و٤٨٠ و٥٩٦ و٩٣٨.
(٨) تقدم برقم ٤٤ و٨٦ و٨٠٥.

وأقول: أما مسألة أمّا فاعلم أنه إذا تَلاها ظرفٌ، ولم يل الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه نحو: «أما في الدَّار ـ أو عندك ـ فزيدٌ جالس» جاز كونه معمولاً لأما أو لما بعد الفاء، فإن تلا الفاء ما لا يتقدم معموله عليه نحو: «أما زيْدا ـ أو اليوم ـ فإني ضارب» فالعامل فيه عند المازني أما فتصح مسألة الظرف فقط، لأن الحروف لا تنصب المفعول به، وعند المبرد تجوز مسألة الظرف من وجهين، ومسألة المفعول به من جهة إعمال ما بعد الفاء، واحتج بأن «أما» وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلاً بينها وبين أما، وجوزه بعضهم في الظرف دون المفعول به، وأما قوله:

............أمـا أنـت ذا نـفـرٍ ....(١)

فليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء، بل هو متعلق تعلق المفعول لأجله بفعل محذوف، والتقدير: ألهذا فخرت علي؟ وأما المسألة الأخيرة فمن أجاز «زيد جالساً في الدار» لم يكن ذلك مختصاً عنده بالظرف.

القاعدة العاشرة

من فنون كلامهم القلب

وأكثر وقوعه في الشعر كقول حسان رضي الله تعالى عنه:

١١٨٣ ـ كـأنّ سـبـيـئـةً مِـنْ بـيـتِ رأسٍ   يَـكـونُ مِـزاجَـهـا عـسـلٌ ومـاءُ(٢)

فيمن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم، وتأوّله الفارسي على أن انتصاب المزاج على الظرفية المجازية، والأولى رفع المزاج ونصب العسل، وقد روي كذلك أيضاً، فارتفاع ماء بتقدير: وخالطها ماء، ويروى برفعهن على إضمار الشأن، وأما قول ابن أسد(٣): إنَّ كان زائدة فخطأ، لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا، وقول رؤبة:

١١٨٤ ـ ومـهـمـهٍ مُـغـبـرةٍ أرجـاؤهُ كـأنَّ لـونَ أرضـهِ سـمـاؤهُ(٤)

أي كأن لونَ سمائه لغبرتها لونُ أرضه، فعكس التشبيه مبالغة، وحذف المضاف، وقال آخر:

---

(١) هو الشاهد السابق نفسه.
(٢) تقدم برقم ٨٢٠.
(٣) هو الحسن بن أسد الفارقي (ـ ٤٨٧هـ) نحوي لغوي بارع، وقد أورد هذا القول ـ مع أقوال أخرى ـ في ص١٣ من كتابه: شرح الأبيات المشكلة الإعراب.
(٤) المهمه: المفازة.

١١٨٥ - فإنْ أنْتَ لاقيتَ في نجدةٍ فلا يتهَيَّبْكَ أن تُقدِما[١]

أي تتهيَّبها، وقال ابن مقبل:

١١٨٦ - ولا تهيَّبني المَوماةُ أركبُها إذا تجاوبتِ الأصداءُ بالسَّحرِ[٢]

أي ولا أتهيبها، وقال كعب:

١١٨٧ - كأنَّ أوبَ ذِراعيها إذا عرقتْ وقد تلفَّعَ بالقور العساقيلُ[٣]

القور: جمع قارة، وهي الجبل الصغير، والعساقيل: اسم لأوائل السراب، ولا واحد له، والتلفع: الاشتمال. وقال عُروة بن الوردِ:

١١٨٨ - فَديتُ بنفسِهِ نَفْسي ومالي ومَا آلوكَ إلاَّ مَا أطيقُ[٤]

وقال القُطامي:

١١٨٩ - فلمَّا أنْ جرى سِمَنٌ عليها كما طيَّنتَ بالفَدَنِ السَّياعا[٥]

الفدَن: القَصْر، والسَّياع: الطين، ومنه في الكلام «أدخلْتُ القلنسوة في رأسي» و «عرضت الناقة على الحوض» و «عرضتها على الماء» قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي والزمخشري، وجعل منه: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[٦] وفي كتاب التوسعة[٧] ليعقوب بن إسحاق السكيت: إن «عرضت الحوضَ على الناقة» مقلوب، وقال آخر: لا قلب في واحد منهما، واختاره أبو حيان، وردَّ على قول الزمخشري في الآية.

---

(١) لم نقف على قائله. في: حرف جر زائد، أو يكون المعنى: إن لاقيت نفسك واقعاً في نجدة، ومن معاني النجدة: القتال والشدة والهول. والمصدر المؤول من «أن تقدما» فاعل يتهيبك.

(٢) ابن مقبل هو تميم بن أبيّ بن مقبل شاعر مخضرم (ـ ٢٥هـ) والبيت في ديوانه ص٧٩. الموماة: الفلاة الموحشة: الأصداء: مفرده صدى وهو طائر يصيح في الليل، وقالوا: هو ذكر اليوم.

(٣) شرح ديوان كعب ١٦ والرواية فيه «وقد عرقت»، وخبر «كأن» يلي بعد بيت، يشبه يدي الناقة بيدي نائحة. والبيت مع الشواهد ٣٥١ و٤٦٤ و٧٦٢ و٨٠٦ من قصيدة: بانت سعاد.

(٤) عروة شاعر عبسي فارس جواد كان رأساً في الصعاليك، اشتهر بشجاعته وكرمه. ديوانه مطبوع ولم نجد البيت فيه. قال الدسوقي: ما آلوك: أصله ما أمنعك، ثم ضمن في البيت معنى المنح. . أي ما أمنحك إلاّ ما أقدر عليه.

(٥) القطامي هو عمير بن شييم (ـ ١٣٠هـ) شاعر غَزِل في الطبقة الثانية، والبيت في وصف الناقة بالسمن وتشبيهها بالقصر، وجواب «لما» في بيت لاحق. انظر السيوطي ٣٢٨.

(٦) تتمتها ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ﴾ [الأحقاف ٤٦: ٢٠ و٣٤].

(٧) هو «التوسعة في كلام العرب» وقد سبقت ترجمة ابن السكيت.

وزعم بعضهم في قول المتنبي:

١١٩٠ ـ وعَذَلتُ أهلَ العِشق حتى ذقتهُ فعجِبت كيفَ يموتُ مَنْ لا يعشقُ[١]

أن أصله كيف لا يموت مَنْ يعْشق، والصواب خلافه، وأن المراد أنه صار يرى أن لا سبب للموت سوى العشق. ويقال: إذا طلعت الجوزاء انتصب العودُ في الحرباء، أي انتصب الحرباء في العود. وقال ثعلب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٢]: إن المعنى اسلكوا فيه سلسلة، وقيل: إن منه ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾[٢]، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾[٣] وقد مضى تأويلهما، ونقل الجوهري في: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾[٣] أن أصله قابي قوسٍ، فقلت التثنية بالإفراد، وهو حسن إن فُسِّر القابُ بما بين مقبض القوس وسيتها أي طرفها، ولها طرفان، فله قابانِ، ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابيّ[٤]:

١١٩١ ـ إذا أحسنَ ابنُ العمِّ بعدَ إساءةٍ فلستُ لشرَّيْ فعلِهِ بحمُولِ[٥]

أي فلست لشرّ فعليهِ.

قيل: ومن القلب: ﴿اذْهَب بِّكِتَابِي هَٰذَا﴾[٦] الآية، وأجيب بأن المعنى ثم تولَّ عنهم إلى مكان يقرب منهم، ليكون ما يقولونه بمسمع منك، فانظر ماذا يرجعون. وقيل في: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾[٧]: إن المعنى فعميتم عنها، وفي: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ عَلَى﴾[٨] الآية فيمن جر بعلى أن وصلتها على أن المعنى حقيق عليَّ، بإدخالها على ياء المتكلِّم كما قرأ نافع، وقيل: ضمن حقيق معنى حريص، وفي: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ﴾[٩]: إن المعنى لتنوء العصبةُ بها أن لتنهض بها متثاقلة، وقيل: «الباء» للتعدية كالهمزة، أي لتنيءُ العصبة، أي تجعلها تنهض متثاقلة.

---

(١) شرح الديوان ١/٤٧٨.

(٢) تتمتها ﴿بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف ٧: ٤].

(٣) ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم ٥٣: ٨ و٩].

(٤) أبو عبد الله محمد بن زياد (ـ ٢٣١هـ) راوية علاّمة في اللغة والأدب والأنساب وهو كوفي أخذ عن المفضل، ثم لازمه ثعلب وأخذ عنه.

(٥) لم أقف على قائله ولكن لو رجعتَ إلى الأصمعية رقم ١٩ لكعب بن سعد الغنوي لرجحتَ أن يكون البيت منها. الفعلان: هما الإحسان والإساءة، وشر الفعلين أي الإساءة، والمعنى أنه لا يحمل الإساءة في قلبه بل يصفح وينسى.

(٦) ﴿اذْهَب بِّكِتَابِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ [النمل ٢٧: ٢٨].

(٧) ﴿أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ ...﴾ [هود ١١: ٢٨].

(٨) ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ۝ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ...﴾ [الأعراف ٧: ١٠٤ و١٠٥].

(٩) ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾ [القصص ٢٨: ٧٦].

القاعدة الحادية عشر

من مُلح كلامهم تقارُض اللفظين في الأحكام

ولذلك أمثلة:

أحدها: إعطاء «غير» حكم «إلا» في الاستثناء بها نحو: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾(١) فيمن نصب غير، وإعطاء «إلا» حكم «غير» في الوصف بها نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

والثاني: إعطاء «أنْ» المصدرية حكم «ما» المصدرية في الإهمال كقوله:

١١٩٢ ـ أن تقرأانِ على أسماءَ ويحكُما مِنِي السَّلامَ وألاّ تُشعِرا أحَدا(٢)

الشاهد في «أنْ» الأولى، وليست مخففة من الثقيلة، بدليل «أن» المعطوفة عليها. وإعمال «ما» حمْلاً على «أن» كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام: «كما تكُونوا يُوَلَّى عليكم»(٣) ذكره ابن الحاجب، والمعروف في الرواية كما تكونون.

والثالث: إعطاء «إنْ» الشرطية حكم «لوْ» في الإهمال كما روي في الحديث: «فإلاّ تراهُ فإنَّهُ يراك»(٤) وإعطاء «لو» حكم «إن» في الجزم كقوله:

١١٩٣ ـ لو يشأ طارَ بها ذُو ميْعةٍ ....(٥)

ذكر الثاني ابنُ الشجري، وخرَّجه غيره على أنه جاء على لغة من يقول شا يَشا ـ بالألف ـ ثم أبدلت الألف همزة على حد قول بعضهم: العألم والخأتم ـ بالهمزة ـ ويؤيده أنه لا يجوز مجيء إن الشرطية في هذا الموضع، لأنه إخبار عما مضى، فالمعنى لو شاء، وبهذا يقدح أيضاً في تخريج الحديث السابق على ما ذكر، وهو تخريج ابن مالك، والظاهر أنه يتخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قُنبُل: ﴿إنهُ من يتقي ويصبرْ فإنَّ الله﴾(٦) بإثبات ياء يتقي وجزم يصبر.

والرابع: إعطاء «إذا» حكم «متى» في الجزم بها كقوله:

---

(١) ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ...﴾ [النساء ٤: ٩٥].

(٢) تقدم برقم ٣٤.

(٣) حديث ضعيف. وهو في كشف الخفاء ٢/١٢٦. وفي المقاصد الحسنة للسخاوي ص٣٢٦ والرواية فيه: كما تكونون...، ولا شاهد فيها حينئذٍ.

(٤) صحيح مسلم كتاب الإيمان.

(٥) تقدم برقم ٤٨٦.

(٦) ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف ١٢: ٩٠].

١١٩٤ ـ . . . . وإذا تُصِبْكَ خصاصةٌ فتحمَّلِ(١)

وإهمال «متى» حكماً لها بحكم «إذا»، كقول عائشة رضي الله تعالى عنها: «وأنه متى يقُوم مقامك لا يُسْمع الناس»(٢).

والخامس: إعطاء «لم» حكم «لن» في عمل النصب، ذكره بعضُهم مستشهداً بقراءة بعضهم ﴿أَلَمْ نَشْرحَ﴾(٣) بفتح الحاء، وفيه نظر، إذ لا تحل «لن» هنا، وإنما يصح ـ أو يحسن ـ حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا، وقيل: أصله «نشرحَنْ» ثم حذفت النون الخفيفة وبقي الفتح دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النون لغير مقتضٍ مع أن المؤكد لا يليق به الحذف. وإعطاء «لن» حكم «لم» في الجزم كقوله:

١١٩٥ ـ لن يخِبِ الآن من رجائِك مَنْ حرَّكَ مِنْ دُونِ بابِك الحلقهْ(٤)

الرواية بكسر الباء.

والسادس: إعطاء «ما» النافية حكم «ليس» في الإعمال، وهي لغة أهل الحجاز نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(٥) وإعطاء «ليس» حكم «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي بإلا كقولهم: «ليْس الطِّيبُ إلا المِسكُ»(٦) وهي لغة بني تميم.

والسابع: إعطاء «عسى» حكم «لعل» في العمل كقوله:

١١٩٦ ـ يا أبتا عَلَّك أو عساكا(٧)

وإعطاء «لعل» حكم «عسى» في اقتران خبرها بأنْ، ومنه الحديث «فلعلَّ بعضَكم أنْ يكُون ألحن بِحُجَّتِهِ من بعضٍ»(٨).

والثامن: إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس، كقولهم: خرقَ الثَّوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ، وقال الشاعر:

---

(١) تقدم برقم ١٣٩ و١٤٢.
(٢) صحيح البخاري كتاب الصلاة.
(٣) ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح ٩٤: ١].
(٤) تقدم برقم ٥٢٠.
(٥) ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف ١٢: ٣١].
(٦) سبق الكلام على هذا المثال.
(٧) تقدم برقم ٢٦٩ و٢٧٥.
(٨) تقدم.

١١٩٧ ـ مِثلُ القنافذ هدَّاجُون قد بلغت نجرانُ أو بلغت سوءاتِهم هَجَرُ(١)

وسمع أيضاً نصبهما كقوله:

١١٩٨ ـ قدْ سالم الحيَّاتِ منْهُ القدما(٢)

في رواية من نصب الحيات، وقيل: القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله:

١١٩٩ ـ هُما خُطَّتا إما إسارٌ ومنَّةٌ ....(٣)

فيمن رواه برفع إسار ومنة، وسمع أيضاً رفعهما كقوله:

١٢٠٠ ـ إنَّ منْ صادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ كيف مَنْ صاد عقعقانِ وبومُ(٤)

والتاسع: إعطاء «الحسن الوجْهَ» حكم «الضارب الرجل» في النصب، وإعطاء «الضارب الرجلِ» حكم «الحسن الوجهِ» في الجر.

والعاشر: إعطاء أفعل في التعجب حكم أفعل التفضيل في جواز التصغير، وإعطاء أفعَل التفضيل حكم أفعَل في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر، وقد مر ذلك(٥).

ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة.

وهذا آخر ما تيسر إيراده في هذا التأليف، وأسأل الله الذي منَّ عليَّ بإنشائه وإتمامه في البلد الحرام، في شهر ذي القعدة الحرام، ويسَّر عليَّ إتمام ما ألحقت به من الزوائد في شهر رجب الحرام: أن يُحرِّم وجهي على النار، وأن يتجاوز عما تحمَّلتُه من الأوزار، وأن يُوقِظني من رَقدة الغفلة قبل الفوْت، وأن يلطفُ بي عند معالجة سكراتِ الموت، وأن يفعل ذلك بأهلي وأحبائي(٦)، وجميع المسلمين، وأن يُهدِي أشرف صلواته وأزكى تحياته إلى أشرف العالمين،

---

(١) البيت للأخطل من قصيدة يهجو بها جريرا. نجران وهجر: بلدان من أرض اليمن وهما في البيت مفعول به، سوءاتهم: فاعل، وقد مر بنا في هذا الكتاب بيت للفرزدق في هجاء قوم جرير أيضاً شبههم فيه بالقنافذ الهداجة، فانظر تعليقنا على الشاهد ١٠٣٠.

(٢) بعده «الأفعوان والشجاع الشجعما» وهو من أرجوزة لمساور بن هند العبسي، وقيل: لأبي حناك الفقعسي «البراء بن ربعي»، وقيل: للعجاج، وقيل: لابن جُبابة «المغوار بن الأعنق»، وقيل: للدبيري «العله وزير بن المهاجر»، ونسب في سيبويه ١/ ١٤٥ لعبد بني عبس. والبيت في الخزانة ٤/ ٢٩٣ و٥٧٠ والعيني ٤/ ٨٠. الشجاع: ذكرَ الحيات. الشجعم: الطويل. ويروى البيت برفع الحيات فاعلاً ولا شاهد فيه حينئذ.

(٣) تقدم برقم ١٠٩٦.

(٤) لم نقف على قائله. العقعق: طائر كالغراب. مشوم: أي مشؤوم.

(٥) انظره.

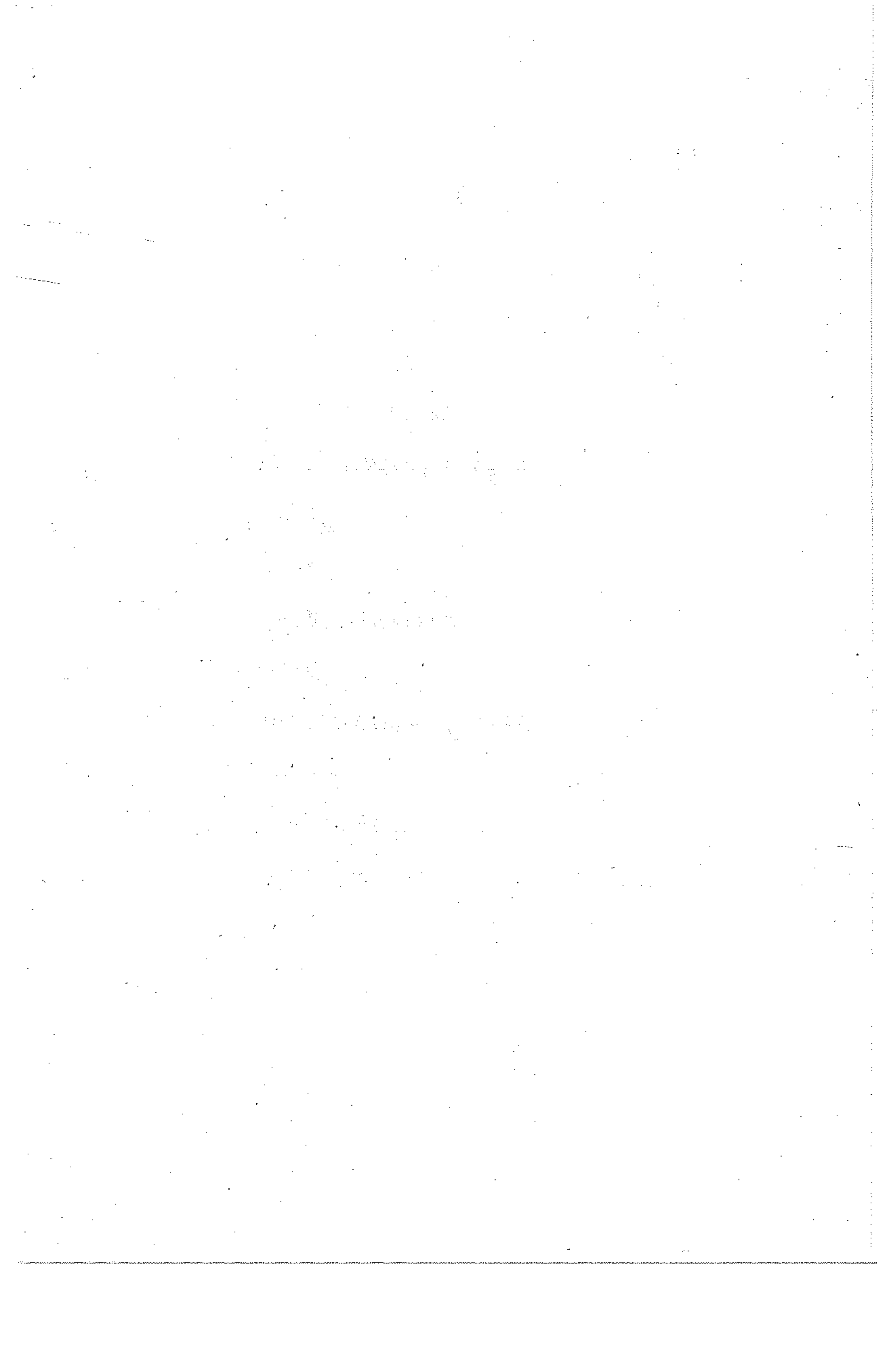
(٦) في المخطوطة الأولى: وأحبابي.

وإمام العاملينَ، محمد نبي الرحمة، الكاشف في يوم المحشر بشفاعته الغُمة، وعلى أهله[١] الهادين، وأصحابه الذين شادوا لنا قواعِد الدين، وأن يسلّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، [والحمد لله رب العالمين][٢].

(١) في المخطوطة الأولى: آله.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة الثانية.

المسارد



١ ـ مسرد الآيات الكريمة

الآية	رقم الصفحة في المغني
٧٤	٧٤ ـ ٧٧ ـ ١١٩ ـ ٥٦٠.
٨٠	٥٨.
٨٣	٣٨٩ ـ ٤١٨.
٨٤	٣٨٩.
٨٧	٣٦٤.
٨٨	٣١١ ـ ٥١١.
٨٩	١٧٣.
٩١	٢٢٠ ـ ٤٢٢ ـ ٥١١.
٩٣	٥٧٨.
٩٤	٢٨٢.
٩٥	٢٨٢.
٩٦	٢٦٤ ـ ٥١١.
٩٨	٥٠٤.
١٠٠	٧٦.
١٠١	٤٧٧.
١٠٢	١٣٤ ـ ١٥١ ـ ٢٥٧ ـ ٣١٠.
١٠٣	٢٣٦ ـ ٢٦٨ ـ ٢٧١ ـ ٥٤٧ ـ ٥٤٩.
١٠٥	٣٢٠.
١٠٦	٢٨ ـ ٢٩٨ ـ ٣١٠ ـ ٣١٣ ـ ٣١٦ ـ ٣١٨ ـ ٣٩٢ ـ ٤٧٨.
١١٤	٢١٢.
١١٦	٢٠٤.
١١٧	١٧٤.
١١٨	١٨٤.
١٢٤	٩٤ ـ ٤٦٧ ـ ٥٢٣.
١٢٧	٩٤ ـ ١٥٦ ـ ٥٢٤ ـ ٥٩٨.
١٢٨	٥٠٩.
١٣٠	٤٩٤ ـ ٥١٩.
١٣٢	٥٦ ـ ٣٩٦.
١٣٣	٥٦ ـ ٣٨٤ ـ ٥٣٤.
١٣٥	٧٧ ـ ٧٨ ـ ٧٩.
١٣٧	١١٦ ـ ١٤٦ ـ ١٨٥.
١٤٠	٣٢٠ ـ ٣٩٨ ـ ٥٩٤.
١٤٢	١٤٦ ـ ٦٢٧.
١٤٣	٣٥ ـ ٢٣٣.
١٤٤	١٨٠.
١٤٨	٢٢١ ـ ٣٠٧ ـ ٥٤١.
١٥٠	٨٤ ـ ٢١٤ ـ ٢٤٦.
١٥١	١٨٢ ـ ٥٩٢.
١٥٢	١٨٢.
١٥٧	٣٤٦.
١٥٨	٥١٧.
١٦٣	٤٣٤ ـ ٥٣٨ ـ ٥٥٢.
١٦٨	٢٧٠.
١٦٩	٤٥٥.
١٧٣	٣٠٣.
١٧٧	١١٩ ـ ١٥٠ ـ ١٥٨ ـ ٥٨٦.
١٧٨	٤٢٨ ـ ٥٢٨.
١٧٩	١٧٤ ـ ١٧٥ ـ ٦٥١.
١٨٠	١٠٧ ـ ١٧١ ـ ٢٦١ ـ ٦٠٠.
١٨٣	٥٠٨.
١٨٤	٣٩ ـ ٥٠٨.
١٨٥	١٥١ ـ ٤٩٣ ـ ٥٩٥.
١٨٦	٢٢٦.
١٨٧	٨٥ ـ ٦٤٨.
١٩٥	١١٧.
١٩٦	٧٣ ـ ٧٦ ـ ٣٤٧ ـ ٥٤٨ ـ ٥٩١ ـ ٥٩٥ ـ ٦١٩.
١٩٧	٢٩٨ ـ ٤٧٩ ـ ٥٢٧ ـ ٥٨٦.
١٩٨	١٨٢ ـ ٣٠٥.
٢٠٠	٥٠٩.
٢٠١	٣١٢.
٢٠٣	٥٦١.
٢٠٨	٥٣٠.
٢١١	٤٧٨.
٢١٤	١٣٥ ـ ١٣٧ ـ ٣٢٧ ـ ٣٨٥ ـ ٦٥٤.
٢١٥	١٠٨.
٢١٦	٣٩ ـ ١٥٨ ـ ٣٥٣ ـ ٤١٣.

سورة آل عمران (٣)

سورة النساء (٤)

سورة المائدة (٥)

الآية	رقم الصفحة في المغني
٩٦	٤٣٩ ـ ٤٥٢ ـ ٤٨٣.
٩٩	٥٠٣.
١٠١	٦٤٧.
١٠٢	٥٣٦.
١٠٩	٥٣ ـ ٢٥١ ـ ٢٧٠ ـ ٤٥٥.
١١١	٢٥٧.
١١٢	٢٧٠ ـ ٣٩٣.
١١٣	٣٩٣.
١١٤	٤٤٣.
١١٩	٦٠٠.
١٢١	١٠٨ ـ ٢٣٧ ـ ٤٦١ ـ ٦٠٤.
١٢٢	٢٢.
١٢٤	١٤٠ ـ ٥٠٠.
١٣٢	٥٢٧.
١٣٤	٣٠٣.
١٣٧	٥٨١.
١٣٨	٥٨٥.
١٤٣	٤٩٤.
١٤٥	٤٦١.
١٤٩	٥٩٧.
١٥٠	١٧٠.
١٥١	٢٥١ ـ ٥٨١.
١٥٣	١٢٦ ـ ١٢٧ ـ ٥١٧ ـ ٦٢٤.
١٥٤	١٢٦ ـ ١٢٧ ـ ١٨٦ ـ ٤٢٧ ـ ٥١٦ ـ ٥١٧ ـ ٥٢٠ ـ ٥٣٣.
١٥٨	٢٤٦ ـ ٤٨٥ ـ ٥٩١.
١٦٠	٤٨٤.
١٦٢	٤٥٤.

سورة الأعراف (٧)

الآية	رقم الصفحة في المغني
٣	١٦٨.
٤	٥٨٦ ـ ٦٥٢ ـ ٦٦٠.
٩	٤٦٩.
١١	٦٥٢.
١٢	٢٤٩ ـ ٦٤٠.
١٦	١٥٠ ـ ٥٤٢.
١٧	١٥٧.
٢٣	٦٠٤.
٢٤	٣٤٩.
٢٦	٤٧٣.
٢٧	٢٤٧ ـ ٤٦٥.
٣١	٥٧٥.
٣٦	٤٧٣.
٣٨	١٧٤ ـ ٢١٧.
٤٢	٤٧٣.
٤٣	٤٣.
٤٤	٣٣٥ ـ ٣٣٩ ـ ٤٨٣.
٤٥	٦٠٤.
٥٦	٤٨٣.
٥٩	١٦٥ ـ ١٧٩.
٧٢	٣١٨.
٧٣	٤١٨.
٧٤	٤٤٢.
٨٠	٣٢٠.
٨٦	٩١.
٨٨	٦٥١.
٨٩	٦٠٣.
٩٥	٢٦ ـ ١٣٧ ـ ٣٦٣ ـ ٣٨٠.
٩٦	٢٦ ـ ٣٦٣ ـ ٣٨٠.
٩٧	٢٦ ـ ٣٦٣ ـ ٣٨٠.
١٠٠	٢٦٣.
١٠١	٥٣٢.
١٠٢	٣٥ ـ ٢٣٤.
١٠٥	١٥١ ـ ٦٦٠.
١٠٨	٩٨ ـ ١٠١.
١٠٩	٣٩٨.
١١٠	٣٩٨.
١١١	٣٩٨.
١١٣	٤٧٠.

الآية	رقم الصفحة في المغني
١٢١	٥٣٤.
١٢٢	٥٣٤.
١٢٣	٣٥٧.
١٢٤	٢٨٧.
١٢٩	٣٩.
١٣١	٣٢٤.
١٣٢	٣١٣ ـ ٣٢٣.
١٣٧	٣٠٥.
١٣٨	١٨٣ ـ ١٨٤.
١٤٢	٦١٩.
١٥٠	٤٩٤.
١٥١	٥٨٧.
١٥٤	٢٢٠.
١٥٥	٣٤٧.
١٥٧	٤٦٨ ـ ٦١١.
١٦٤	٤١١.
١٦٩	٤٧٣.
١٧٠	٤٧٣.
١٧٢	١٢٢ ـ ٣٣٦.
١٧٥	٢٥٨ ـ ٢٦٣.
١٧٧	٤٦٤.
١٨٢	١٣٩.
١٨٤	٣٩٩.
١٨٥	٢٤ ـ ٨٨ ـ ٤٠٦.
١٨٦	٣٤٨ ـ ٤٠٥ ـ ٤٤٥ ـ ٤٥٤.
١٨٧	٢١٦ ـ ٢٥٩.
١٩٣	٥٣.
١٩٤	٣٥.
١٩٥	٥٦.
٢٠٠	٣٠٧ ـ ٣٣٠.

سورة الأنفال (٨)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١	٥١٣.
٥	٥١٣.
٦	٣٠٢ ـ ٥١٣.
١٧	٢٥٧ ـ ٦١١.
١٩	٣٢.
٢٣	٢٥٨ ـ ٢٦٠ ـ ٢٦٢.
٢٥	٢٤٧ ـ ٢٥٣ ـ ٤١٢ ـ ٦٤٣.
٢٦	٩٤.
٣٠	٩٥.
٣٣	٢١١.
٣٩	٣٢.
٤١	٣٠٣.
٤٣	٢٥٦.
٥٠	٦٣١.
٥٥	٢٠٤.
٥٨	٣٠٨ ـ ٣٣٠.
٦٢	٤٣١.
٦٥	٥٩٩.
٦٧	٩٧ ـ ٢١١ ـ ٤٣٩.
٦٨	٢٩٥ ـ ٤١٣.
٧٣	٣٣ ـ ٢٤٦.

سورة التوبة (٩)

الآية	رقم الصفحة في المغني
٤	٥٢٨.
٥	٤٩٤ ـ ٥٤١.
٦	٣٨ ـ ٣٦٥ ـ ٥٤٧ ـ ٥٩٦.
٧	٢٩٨.
٨	٢٠٩.
١٣	٣٩ ـ ٨١.
٢٤	٣٧٥.
٢٩	٥٩٨.
٣٠	٢٥٣ ـ ٥١٠ ـ ٥٨٦.
٣٢	٦٤٠.
٣٣	٢٦٣.
٣٦	٤٤٢ ـ ٥٣٠.
٣٨	٥٨ ـ ١٧٦ ـ ٣١٤ ـ ٣١٥.
٣٩	٣٣ ـ ٥٢٨.
٤٠	٣٣ ـ ٦٢ ـ ٨٤ ـ ٩٠ ـ ٩٥.

الآية	رقم الصفحة في المغني
٥٣	٦٠٥.
٥٧	٥٨٦.
٥٩	٢٥٢.
٦٢	١٨٧.
٦٥	٥٦٢.
٦٧	٢٧٩.
٧٣	٣٥ ـ ٦٢٦.
٧٤	٤٠.
٧٥	٥٨٦.
٧٦	٣٢.
٧٨	٢١٦.
٧٩	١٦١ ـ ٥٢٧.
٨٤	٢٠٤.
٨٨	٥٨٤.
٩٣	٤١١ ـ ٤٧٥.
٩٨	٦٣٨.
٩٩	٦٣٨.
١٠٠	٢٥٨ ـ ٢٦٧ ـ ٥٩٦.
١٠٩	٢١٥.
١١٠	٨٨ ـ ٣٠٧ ـ ٣١٠ ـ ٤٤١ ـ ٤٤٥.

سورة الكهف (١٨)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١	٥٠٣.
٢	٥٠٣.
٥	٣٣ ـ ٤٦٤.
١٢	٨٨ ـ ٤٠٠ ـ ٤٨٦ ـ ٥٦٣.
١٦	٩٣.
١٨	٦٥٤.
١٩	٣٩٩ ـ ٥٥١.
٢٢	٣٥١ ـ ٣٥٣ ـ ٥٩٣ ـ ٦٢٠.
٢٣	٦٠٣.
٢٤	٦٠٣.
٢٥	٥٠٥.
٢٨	٤٩١ ـ ٦٤٨.
٢٩	٢٢٦.
٣١	٣١٣ ـ ٣١٤ ـ ٣١٨.
٣٣	٢٠٧ ـ ٢٠٨ ـ ٥٢٨.
٣٧	٣٣٧.
٣٨	٣٥ ـ ٣٦٧.
٣٩	١٧٠ ـ ٤٦٨.
٤٠	١٧٠ ـ ٤٦٨ ـ ٤٦٩.
٤٧	٤١٠.
٥٠	٤٦٤.
٦٣	٤٣٥.
٦٥	١٦٣.
٧٤	٤١١.
٧٧	٤١١.
٧٩	٣٩ ـ ٦٨ ـ ٥٨٩.
٨٠	٦٨.
٨٢	٦٨ ـ ١٥٥.
٨٤	٣٦٩.
٨٦	٧٢.
٩٦	٤٨٠.
٩٩	٩٢ ـ ١٤٥ ـ ٣٠٤ ـ ٤٠٢.
١٠٣	٥١٢.
١٠٥	٤٦٩.
١٠٩	١٤٨ ـ ٦١٣.

سورة مريم (١٩)

الآية	رقم الصفحة في المغني
٣	٢٧٧ ـ ٣٩٧.
٤	٣٩٧ ـ ٤٩٩.
٥	٢١٨ ـ ٤٠٧.
٦	٤٠٧.
١٦	٩١.
١٧	٤٤٣.
٢١	٢٢٧.
٢٢	٢٨٦.
٢٥	١١٧ ـ ١٥٣ ـ ٥٠٠.
٢٦	٧٣ ـ ٢٨٢ ـ ٣٣٠.
٣٠	٣٩٦.

الآية	رقم الصفحة في المغني
٣١	٣٠٠.
٣٣	٤٠١.
٣٨	٦٤٣.
٤٣	٦١١.
٤٦	٤٦٠ ـ ٥٢٤.
٦١	٤٧٩.
٦٦	٢٣٢ ـ ٥٥٥.
٦٨	٣٨٨.
٦٩	٨٨ ـ ٣٨٨ ـ ٣٩٣ ـ ٤٠٠ ـ ٤٧٦ ـ ٥٥٨ ـ ٥٦١ ـ ٥٦٨.
٧٠	٣٨٨.
٧١	٣٣ ـ ٣٨٨.
٧٤	٥٥٣.
٧٥	٧١ ـ ٢٢٦ ـ ٥٥٠.
٧٨	١٩٤.
٧٩	١٩٤.
٨٠	٤٣٥.
٨١	١٩٤.
٨٢	١٩٤ ـ ١٩٥.
٨٧	٣٥٥.
٩٣	٢٠٤.
٩٤	٢٠٤.
٩٥	١٩٨ ـ ١٩٩ ـ ٢٠٤.
٩٦	٣٦٨.

سورة طه (٢٠)

الآية	رقم الصفحة في المغني
٧	٦١٣.
٩	١٥٠.
١٠	١٥٠.
١٧	٢٩٤.
٢٠	٩٧ ـ ٩٨ ـ ١٠١.
٢١	٥٤١.
٤٢	١٥٦.
٤٤	٢٨٥.
٤٩	٣٢٠.
٥٨	١٤٨ ـ ٤٠٩ ـ ٥٤٥ ـ ٥٦٠.
٥٩	٥٦٠.
٦٠	٣٤٩.
٦٣	٣٥ ـ ٥٠ ـ ٢٣٢ ـ ٤٧١ ـ ٥٦١ ـ ٥٧٢ ـ ٦٤٣.
٦٥	٧٢.
٦٨	٣٠٣.
٧١	١٢٠ ـ ١٧٥ ـ ٤٠٠ ـ ٤٨٦.
٧٢	٥٨٠.
٧٧	٥٩٨.
٨٩	٤٢.
٩١	١٣٤ ـ ١٣٥.
٩٢	٢٤٩.
٩٣	٢٤٩.
٩٦	٥٨٧.
١٠٧	٣٤٦.
١١٧	٢٢٠.
١٣١	٥٢٢ ـ ٥٢٣.

سورة الأنبياء (٢١)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١	٢١٩ ـ ٣٥٥.
٢	٣٥٥ ـ ٣٩٤.
٣	٣٥٥ ـ ٣٨٤ ـ ٣٨٦ ـ ٣٩٤ ـ ٤٠٨ ـ ٤٣٥.
٥	٥٩٣.
١٥	٥٦٣.
١٧	٣٤.
١٨	١٨١.
١٩	٤٢٥.
٢٢	٨٢ ـ ٨٣ ـ ٢٣٦ ـ ٢٦١ ـ ٥٠٥ ـ ٦٦١.
٢٤	٣٢٦.
٢٦	١٢١.
٣٠	٦٢.
٣١	٢٦٥.
٣٣	٢٠٤.

الآية	رقم الصفحة في المغني
٣٤	٣٣٩.
٣٥	١٩٧.
٣٧	٢٩٤ ـ ٣٠٥ ـ ٣١٦.
٤٧	٢١٦.
٥٠	٤١١ ـ ٥٠٣.
٥٧	١٢٥ ـ ٢٣٢ ـ ٢٣٦ ـ ٣٢٩ ـ ٣٨٨ ـ ٤٤٧.
٦٢	٢٨.
٦٣	٢٨.
٧٧	٣١٦ ـ ٣٨٠.
٧٨	٢٢١.
٨٧	٦٥٣.
٨٨	٥٢٣ ـ ٦٣٣.
٩٣	٣٧٢.
٩٤	٢٥٣.
٩٥	٢٥٢ ـ ٤٦٥.
٩٧	٩٨ ـ ٣٢١ ـ ٤٧٤.
١٠٤	١٨٤ ـ ٦٥٣.
١٠٨	٥٢.
١١١	٣٤.

سورة الحج (٢٢)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١	١٩٦.
٥	٣٤٨.
٦	١٣٩.
٨	٤٨٢.
١٠	٤٨٢.
١١	٥١٢.
١٢	٢٣٦.
١٣	٢٣٥ ـ ٣٩٧.
١٥	١١٧.
١٨	٣٢١.
٢٢	٣١٩.
٢٥	١١٧ ـ ٥٩٥.
٢٧	٢٠٣.
٢٩	٢٢٦.
٣٠	٣١٣ ـ ٣١٤ ـ ٥٨٥.
٣١	٩٠٦.
٣٢	٥٨٧.
٤٦	٥٠٥ ـ ٥٣٢.
٦٢	٣٠٣.
٦٣	١٦٨ ـ ٤٠٧ ـ ٤٧٤ ـ ٥٠٤.
٧٢	٥٩٢.

سورة المؤمنون (٢٣)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١٤	١٦٨.
٢٠	١١١.
٢٢	١٥٠.
٢٧	٤٣ ـ ٣٨٥.
٣٣	١٥٠ ـ ٤٠٣ ـ ٤٧٦ ـ ٥٣٢.
٣٥	٢٢٤ ـ ٦٠٤.
٣٦	٢٢٤.
٤٠	١٤٢ ـ ١٥٥ ـ ٣٠٧.
٥٢	٤٩٥ ـ ٦٢٤.
٥٣	٢٠٢ ـ ٢٠٣ ـ ٣٧٢ ـ ٤٩٥.
٥٥	٣٠٣.
٦٢	١٢١.
٦٣	١٢١ ـ ١٦٣.
٧٠	١٢١.
٩١	٣١ ـ ٣١٧.
٩٩	١٩٤ ـ ٥٨٥.
١٠٠	١٩٤ ـ ٥٨٥.
١١٣	٧٣.

سورة النور (٢٤)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١	٥٩٤.
٣	٦٣٤.
٦	٥١٩.
٩	٤١ ـ ٣٠٢ ـ ٥٥١.
١٠	٤١٣ ـ ٦١٣.
١٣	٢٣٧ ـ ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

الآية	رقم الصفحة في المغني
٢٥	١٠٤ ـ ٣٧٠ ـ ٥٦٨.
٢٦	١٦٩.
٢٧	١٦٩.
٢٩	١٦٩.
٣٥	٦٥٢.
٣٦	٦٥٢.
٣٧	٥١٧.
٣٨	٥١٦ ـ ٥١٧.
٤٢	٥٩٠.
٥٢	٧٧ ـ ٥٩٣.

سورة الطور (٥٢)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١٥	٢٦.
٢٣	٢٤٣.
٣٩	٥٧.
٤٤	٢٦١.

سورة النجم (٥٣)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١	١٠٥ ـ ١٠٩.
٣	١٥٦.
٨	٧٤ ـ ٦٥٢ ـ ٦٦٠.
٩	٧٤ ـ ٥٨٧ ـ ٦٦٠.
١٤	١٦٢.
١٥	١٦٢.
٤٣	٤٦٩.
٤٤	٤٦٩.
٤٥	٤٦٩.
٥١	٥٠٧.

سورة القمر (٥٤)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١	٥١٦.
٣	٥١٦ ـ ٥١٧.
٥	٥١٧.
٧	٣٦٤ ـ ٤٤١.
١٠	٣٩٦.
٢٤	٣٣٩.
٢٧	٦٠٧.
٣٤	١١٢.
٤٢	٢٩.
٤٩	٣٨٧ ـ ٥٦٢.
٥٢	٢٠٠ ـ ٤١٣.

سورة الرحمٰن (٥٥)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١	٣٧٢ ـ ٤٤١.
٢	٣٧٢ ـ ٤٤١.
٣	٣٧٢.
٤	٣٧٢.
٥	٤٢٩.
٢٢	٧٧.
٣١	٣٣٨ ـ ٦٠٥.
٣٧	٣٨٤.
٣٨	٣٨٤.
٣٩	٣٨٤ ـ ٤٥٨.
٦٠	٣٤٠ ـ ٦٢٢.
٦٢	٣٨٤.
٦٣	٣٨٤.
٦٤	٣٨٤ ـ ٥٠٣.
٧٠	٣٨٤.
٧١	٣٨٤.
٧٢	٣٨٤.

سورة الواقعة (٥٦)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١	١٠٣.
٢	١٠٣.
٣	١٠٣.
٤	١٠٣.
١١	٦٤٦.
١٢	٦٤٦.
١٧	٥٠٣ ـ ٦٤٦.
١٨	٦٤٦.
٢٢	٥٠٤ ـ ٦٤٦.
٢٧	٤٧٣ ـ ٥٩٢.

الآية	رقم الصفحة في المغني
٦	٢٦ ـ ٥٣.
٧	١٣٤.
٨	٦٤.
١٠	٤٠ ـ ٢٧٣ ـ ٢٧٤ ـ ٤٠٦ ـ ٤٥٤.

سورة التغابن (٦٤)

الآية	رقم الصفحة في المغني
٦	٣٦٦.
٧	١٢٢ ـ ٣٣٦.
١٦	٣٠٠.

سورة الطلاق (٦٥)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١	٢٨٥ ـ ٤١٧ ـ ٤٢٨ ـ ٦٥٢.
٤	٥٧٨ ـ ٥٨٠.
٦	٥٤٠.
٧	٢٢٦.

سورة التحريم (٦٦)

الآية	رقم الصفحة في المغني
٣	٥٨٢.
٥	٣٥٢ ـ ٣٥٣.
٧	٤٥٧.
١٢	٦٥١.

سورة الملك (٦٧)

الآية	رقم الصفحة في المغني
٢	٤٠١.
٣	٣١٧.
٥	٤٥٥.
٨	١٢٢ ـ ٣٣٦.
٩	١٢٢ ـ ٣٣٦.
١٥	٣٥٧.
١٦	٣٥٧.
٢٠	٣٣ ـ ٥٧ ـ ٢٧٠.
٣٠	١٧٠ ـ ٣٨٩.

سورة القلم (٦٨)

الآية	رقم الصفحة في المغني
٢	٢٥٠ ـ ٤٢٠.
٤	٢٣٠.
٦	١١٩.
٩	٢٦٤ ـ ٤٥٦.
٣٧	٣٩٧.
٣٨	٣٩٧.
٣٩	٣٨٩.
٥١	٣٥.

سورة الحاقة (٦٩)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١	٤٧٣.
٢	٤٧٣.
٧	٣٥٣.
١٣	٨٣.
١٦	٣٣٢.
١٩	٣٣٨.
٢٨	٣١٠.
٣٢	٦٦٠.
٤٤	١٥١.

سورة المعارج (٧٠)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١١	٤٨٨.
١٦	٢٢٠.
٤٠	٢٥٠.
٤١	٢٥٠.

سورة نوح (٧١)

الآية	رقم الصفحة في المغني
٧	٢٠٦.
١٧	٤٩٢.
٢٤	٢١٧.
٢٥	٣٠٧ ـ ٣١٤.
٢٨	٣٤٥.

سورة الجن (٧٢)

الآية	رقم الصفحة في المغني
٤	٤٨٠.
٧	٤٨٠.
١١	٤٨٦.
١٨	٤٩٥ ـ ٦٠٤.
٢٥	٣٤.
٢٨	٥٦٣.

الآية	رقم الصفحة في المغني
سورة المزمل (٧٣)	
١٥	.٦١
١٦	.٦٥ ـ ٦١
١٧	.٣٨٣
١٨	.١١٣
٢٠	.٤٧١ ـ ٤٦٨ ـ ٤٢
سورة المدثر (٧٤)	
٦	.٤١١ ـ ٣٩٤
٨	.١٠٦
٩	.٦٣٩ ـ ١٠٦
١٠	.٦٣٩
٣٠	.٥٩٨ ـ ١٩٥
٣١	.٥٥٩ ـ ١٩٥
٣٢	.١٩٥ ـ ١٩٤
٣٦	.٢٢١
٣٨	.٢٠١ ـ ١٩٩
٤٩	.١٩٧
سورة القيامة (٧٥)	
١	.٥٦٩ ـ ٢٤٩ ـ ٢٣٢ ـ ٢٣١
٣	.٥٧١ ـ ٥٧٠ ـ ١٢٢
٤	.٥٧١ ـ ٥٧٠ ـ ١٢٢
١٦	.١٩٣
١٧	.١٩٣
١٨	.١٩٣
١٩	.١٩٣
٢٠	.١٩٣
٢٢	.١٨٩
٣١	.٢٤٣
٤٠	.٨٠
سورة الإنسان (٧٦)	
١	.٣٤١ ـ ٢٧٧
٢	.٣٤١
٣	.٣٤٣ ـ ٧٢
٤	.٦٤٧ ـ ١٩٥
٦	.١١٤
١٥	.٥٢٢ ـ ١٩٥
١٦	.١٩٥
١٨	.٥٢٢
٢٠	.٥٧٥ ـ ١٢٨
٢٤	.٧٦ ـ ٧٤
٣١	.٤٢٦
سورة المرسلات (٧٧)	
١	.٥٣٥
٢	.٥٣٥
١٥	.٦٢٣
٣٥	.٤٠١
٣٦	.٤٥٧
سورة النبأ (٧٨)	
١	.٤٤٤ ـ ٢٩٥
٢٨	.٣٠١
٤٠	.٢٨٦
سورة النازعات (٧٩)	
١	.٦١٠ ـ ٥٣٥
٤	.٥٣٥
٦	.٦١٠
١٢	.٥١٢
١٣	.٩٨
١٤	.٩٨
٢٦	.٦١٠
٢٧	.٥٤[illegible]
٤٠	.٤٧٤ ـ ٦٥
٤١	.٤٧٤ ـ ٦٥
٤٣	.٢٩٥
سورة عبس (٨٠)	
٣	.٢٨٥ ـ ٢٥٢

سورة التكوير (٨١)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١٥	٤٦٣.
١٦	٤٦٣.
١٧	٤٦٣.
١٨	٤٦٣.
٢٦	٢٥ ـ ٤٤٤.

سورة الانفطار (٨٢)

الآية	رقم الصفحة في المغني
٦	١٩٣.
٧	١٩٣ ـ ٥٣٩.
٨	١٩٣ ـ ٥٣٩.
٩	١٩٣.
١٨	٤٨٨.
١٩	٤٨٨.

سورة المطففين (٨٣)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١	١٥١ ـ ٢١٢ ـ ٤٤٨.
٢	١٥١ ـ ٥٦١.
٣	٢٢٣.
٤	١٩٣.
٥	١٩٣.
٦	١٩٣.
٧	١٩٣ ـ ١٩٤.
١٥	١٩٤.
١٧	٣٩٥.
١٨	١٩٤.
٣٠	١١٣.

سورة الانشقاق (٨٤)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١	١٩ ـ ١٠٣ ـ ٥٤٧ ـ ٥٩٦.
١٩	١٥٥.

سورة البروج (٨٥)

الآية	رقم الصفحة في المغني
٤	٤٧٨ ـ ٦٠١.
٥	٤٧٨.
١٣	٤٦٩.

سورة الطارق (٨٦)

الآية	رقم الصفحة في المغني
٤	٣٣ ـ ٣٥ ـ ٢٣٣ ـ ٢٧٩.
٨	٥٠٨.

سورة الأعلى (٨٧)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١	٥٣٤.
٥	٥٠٣.
٩	٣٤ ـ ٣٧.
١٤	١٢١.
١٥	١٢١.
١٦	١٢١.

سورة الغاشية (٨٨)

الآية	رقم الصفحة في المغني
٢	٥٩٩.
٨	٥٩٩.
١٧	٢١٠.
٢٢	٤٠٩ ـ ٥٦٣.
٢٣	٤٠٩ ـ ٥٦٣.
٢٤	٤٠٩ ـ ٥٦٣.

سورة الفجر (٨٩)

الآية	رقم الصفحة في المغني
١	٦٣٤.
٢	٦٣٤.
٤	١٩٥ ـ ٦٤٩.
٥	٣٤٢.
٢٢	٥٦٩ ـ ٥٨٥.
٢٤	٢١٦ ـ ٢٨٦.

سورة البلد (٩٠)

الآية	رقم الصفحة في المغني
[illegible]	٢٥٠.
٢	٢٥٠.
٣	٢٥٠.
٤	٢٥٠.
١١	٢٤٤.
١٢	٢٤٤.
١٣	٢٤٤.
١٤	٢٤٤.

٢ ـ مسرد الأحاديث الشريفة

٣ ـ مسرد الأمثال والأقوال المأثورة

٤ ـ مسرد القوافي

ملاحظة:

أ ـ جُعلت القوافي هنا أربعة أقسام هي: الرويّ الساكن فالمفتوح فالمضموم فالمكسور، مع مراعاة تأخير القوافي الموصولة بهاء في كل قسم.
ب ـ رُتّبت القوافي في كل قسم وفق الترتيب المعجمي لأصول الكلمات.
ج ـ إذا تعددت روايات الشاهد الواحد فتعددت قوافيه ذكرنا كلاً منها في موضعه.
د ـ ليست الأرقام هنا للصفحات بل لأرقام الشواهد في الكتاب، إلاّ ما سبق منها بالحرف ص.
هـ ـ تعني النجمة * فوق قافيتين متواليتين أنهما من قطعة واحدة.

الهمزة

ظباءَ	خفيف	٤٩ ـ ١٠٠٥
الهيجاءَ	كامل	٥١٤ ـ ٩٢٨ ـ ١١٧٨
وفاءَ	خفيف	١٢ ـ ٥٣
الإخاءُ	وافر	١١٢٧
بداءُ	طويل	٧٢٠
الداءُ	بسيط	٢٦٦
دواءُ	وافر	٣٢٨ ـ ٣٣٤ ـ ٦٥٥
رجاءُ	كامل	٤٩٨
سواءُ[1]	وافر	١٠٥٤
ضياءُ	كامل	١٣٦
المراءُ	وافر	٥٠٥
ماءُ	وافر	٨٢٠ ـ ١١٨٣
نساءُ	وافر	٥٤ ـ ٢٣٧ ـ ٧٣٢ ـ ٧٤٣
أرجاؤه	رجز	١١٨٤
سماؤه	رجز	١١٨٤
يرزؤها*	منسرح	٧٢٣ ـ ٧٣٩
تنكؤها*	منسرح	٧٣٤
بقاءِ	خفيف	٤٥٥ ـ ١١٥٤
برجائي	كامل	١١٠٧
الرجاءِ	خفيف	٨٣١
نجلاءِ	خفيف	٢٣٣ ـ ٥٨٨
بإيماءِ	بسيط	٨٤١
إتلائها	رجز	٨٨١

الباء

اضطربْ	متقارب	١٨٦
مجيبا	خفيف	٥٧٠
تحلّبا	طويل	٨٣٥
دبيبا	خفيف	١٠١٦
ربّا	كامل	١٧
رحبا	رجز	٩٢٧
كلبا	رجز	٩٢٧
أصبى	طويل	٣٧٤ ـ ٤٠١
تصوّبا	طويل	٦٥٦

(١) ومن قصيدته الشاهد ٨٢٠.

(١) ومن قصيدته الشاهد ١٨٠.

(١) ومن قصيدتهما الشاهدان ٧٧١ ـ ٨٤٩.

(٢) ومن قصيدته الشاهد ٣٩٤.

(١) ومن قصيدته الشاهد ١٠.

(٢) ومن قصيدته الشواهد ٥٤٥ ـ ٥٨٧ ـ ٦٣٢ ـ ٦٩٩ ـ ١٠٥٢.

(٣) ومن قصيدته الشاهد ١٥.

(٤) ومن قصيدته الشاهد ٢٢.

الراء

(١) ومن قصيدته الشاهد ٤٥٨.

(٢) ومن المعلقة الشاهد ١٠٢٦.

(٣) ومن قصيدته الشاهد ٥٩٠.

(٤) ومن قصيدته الشاهدان ٣٥٥ ـ ٩٢٤.

(١) ومن قصيدته الشاهد ٩١٢.

(١) ومن قصيدته الشاهد ٢٥٥.

---

(١) ومن قصيدته الشاهدان ٣٨٣ ـ ٦٢٤.

الفاء

(١) ومن قصيدته الشاهدان ١٣٧ ـ ٦٩٥.

(٢) ومن قصيدتهما الشواهد ٧٢٦ ـ ٩١٠ ـ ٩٧٣.

(٣) ومن قصيدته الشاهد ١١٦٥.

---

(١) ومن قصيدته الشاهد ٢٦٧.

(١) ومن قصيدته الشاهد ٩٧٩.

(٢) ومن قصيدته الشاهدان ٦٢٠ ـ ٦٦٧.

(٣) ومن قصيدته الشاهد ٨.

(٤) ومن قصيدته الشاهدان ٦٦ ـ ٢١٩.

(٥) ومن قصيدته الشواهد ٤٦٤ ـ ٧٦٢ ـ ٨٠٦ ـ ١١٨٧.

(٦) ومن قصيدته الشاهد ١٠٨٣.

(٧) ومن قصيدته الشاهد ٣٨٤.

(١) ومن أرجوزتهما الشاهد ٢٧٧.

(٢) ومن هذه المعلقة أيضاً الشواهد ٣ ـ ٢٢٧ ـ ٢٤٠ ـ ٢٧٨ ـ ٢٩١ ـ ٣٧٥ ـ ٣٨٩ ـ ٤٧٠ ـ ٦١٦ ـ ٦٤٢ ـ ٦٥٣ ـ ٨٢٩ ـ ٨٤٢ ـ ٩٠٤ ـ ٩٦٦ ـ ١٠٤٠.

(٣) ومن قصيدته الشواهد ١٧٤ ـ ٢٢١ ـ ٣٠٦ ـ ٣١٥ ـ ٤٥٧.

(٤) ومن قصيدته الشاهد ٨٩٥.

(١) ومن قصيدته الشاهد ٤٩٧.

(٢) ومن قصيدته الشاهد ٤٣٩.

(٣) ومن قصيدته الشاهدان ٤٢٢ ـ ٦٦٦.

(١) ومن قصيدته الشاهد ٧٧٦.

(٢) ومن قصيدته الشاهد ٦٨٣.

(٣) ومن قصيدته الشاهدان ٦٤٣ ـ ١١٠٥.

(٤) ومن قصيدته الشاهد ٢٥٦.

(١) ومن قصيدتهما الشاهد ١٤١.

(٢) ومن معلقة عنترة الشواهد ٣٠٤ ـ ٣٥٨ ـ ٦٨٧ ـ ٧٦٦.

(٣) ومن قصيدته الشواهد ٦٧ ـ ٦١٥ ـ ٨٠٠.

(١) ومن معلقة زهير الشاهدان ٢١٣ ـ ٦٥٠.

(٢) ومن قصيدته الشاهد ٥٥٨.

(٣) ومن قصيدته الشاهدان ١٩ ـ ٤٥٩.

(٤) ومن أرجوزته الشاهد ١٤٦.

(١) ومن قصيدته الشاهد ٦٢٩.

(٢) ومن قصيدتهما الشاهد ٥٥٩.

(٣) ومن قصيدته بيت في ص٥٧٢.

(١) ومن أرجوزته الشاهد ٥٢.

(٢) ومن قصيدته الشاهد ١٧٢.

(٣) ومن مقصورة ابن دريد أيضاً الشواهد ٧٧٣ ـ ٧٩٦ ـ ٩٣٤ ـ ١٠٣٨.

(١) ومن مقطوعته الشاهد ٦٩١.

٥ ـ مسرد الأعلام

ملاحظة:

١ ـ لم نذكر في هذا المسرد سوى أسماء الأعلام الواردة في متن الكتاب ـ عدا الأمثلة ـ دون حواشيه.

٢ ـ لا اعتبار لما يتقدم على الاسم من نحو: الـ ـ ابن ـ أبي ـ ابن أبي ـ أم ـ ذي.

٣ ـ كنا نترجم للعلم عند أول ذكرٍ له في الكتاب ثم لا نعيد.

٤ ـ تسهيلاً للوقوف على اللهجات والمذاهب النحوية أفردنا لأسماء القبائل وللجماعات مسرداً خاصاً.

الشين

الصاد

الضاد

الطاء

العين

الغين

الفاء

القاف

الكاف

النون

الهاء

٦ ـ مسرد القبائل والجماعات

٧ ـ مسرد الأمكنة

٨ ـ مسرد الكتب المذكورة في المغني

٩ ـ مسرد المراجع

١ ـ إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر للدمياطي البنّا ـ تصحيح علي محمد الضباع ـ مط حنفي بمصر ١٣٥٩هـ.

٢ ـ الأزهية في علم الحروف للهروي تحقيق الملوحي مط الترقي بدمشق ١٩٧١.

٣ ـ أساس البلاغة للزمخشري تحقيق عبد الرحيم محمود مط أورفاند بمصر ١٩٥٣.

٤ ـ أسرار العربية للأنباري تحقيق بهجة البيطار نشر مجمع دمشق ١٩٥٧.

٥ ـ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر مك التجارية بمصر ١٩٣٩.

٦ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق أحمد شاكر وهارون دار المعارف بمصر ١٩٥٦.

٧ ـ الأصمعيات تحقيق أحمد شاكر وهارون دار المعارف بمصر بلا تاريخ.

ـ إعراب القرآن للعكبري إملاء ما منّ به الرحمٰن...

٨ ـ الأعلام للزركلي الطبعة الثالثة بيروت ١٩٦٩.

٩ ـ الأغاني للأصبهاني تحقيق فراج دار الثقافة بيروت ١٩٥٥ ـ ٩٦١.

١٠ ـ أمالي السهيلي تحقيق محمد إبراهيم البنا مط السعادة بمصر ١٩٧٠.

١١ ـ أمالي القالي مك التجارية بمصر ١٩٥٣.

١٢ ـ إملاء ما منّ به الرحمٰن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري مط الشرفية ١٣٠٣هـ.

١٣ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق أبي الفضل إبراهيم دار الكتب المصرية ١٩٥٠ ـ ٩٥٥.

١٤ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مك التجارية بمصر ١٩٦١.

١٥ ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (تفسير) البابي الحلبي بمصر ١٣٣٠هـ.

١٦ ـ الأنوار الزاهية في ديوان أبي العتاهية مط اليسوعيين بيروت ١٨٨٦.

١٧ ـ أنيس الجلساء في ديوان الخنساء مط اليسوعيين بيروت ١٨٨٨.

١٨ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام شرح محي الدين عبد الحميد مط النصر بمصر ١٩٥٦.

١٩ ـ الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق الدكتور مازن المبارك نشر دار العروبة بمصر ١٩٥٩.

٢٠ ـ البحر المحيط لأبي حيان (تفسير) مط السعادة بمصر ١٣٢٨هـ.

٢١ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي.

ـ طبعة الخانجي ١٣٢٦هـ وطبعة البابي الحلبي بمصر ١٩٦٤م.

٢٢ ـ البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي تحقيق محمد المصري نشر وزارة الثقافة السورية ١٩٧٢.

٢٣ ـ البيان والتبيين للجاحظ تحقيق هارون لجنة التأليف بمصر ١٩٤٨.

٢٤ ـ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة تحقيق السيد أحمد صقر ـ البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤.

٢٥ - تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي مط الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ.

٢٦ - تاريخ الأدب العربي لبروكلمان تعريب الدكتور النجار دار المعارف بمصر ١٩٥٩ - ٩٦٢.

٢٧ - تاريخ الأمم والملوك للطبري الجزء الثالث الطبعة الأولى المطبعة الحسينية بمصر.

٢٨ - الترغيب والترهيب للمنذري - الطباعة المنيرية بمصر بلا تاريخ.

٢٩ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق بركات دار الكاتب العربي بمصر ٩٦٧.

- تفاسير الزمخشري والقرطبي والبيضاوي وأبي حيان (وقد ذكرنا كل تفسير في موضعه من هذا المسرد).

٣٠ - التلخيص للقزويني شرح البرقوقي مط النيل ١٩٠٤.

٣١ - التمثيل والمحاضرة للثعالبي تحقيق الحلو - البابي الحلبي بمصر ١٩٦١.

٣٢ - تهذيب تاريخ ابن عساكر لابن بدران - دمشق ١٣٢٩ - ١٣٥١هـ.

٣٣ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (تفسير) دار الكتب المصرية ١٩٣٥ - ٩٥٠.

٣٤ - جامع الأصول في أحاديث الرسول (الأجزاء ٥ - ١١ - ١٢) لابن الأثير الجزري تحقيق حامد الفقي مط السنة بمصر ٩٤٩ - ٩٥٥.

٣٥ - الجامع الصحيح للترمذي تحقيق أحمد شاكر - البابي الحلبي بمصر ٩٣٧.

٣٦ - الجامع الصغير للسيوطي - البابي الحلبي بمصر ١٣٣٠هـ.

٣٧ - جمهرة الأمثال للعسكري طبع بومباي ١٣٠٦هـ.

- حاشية الأبياري القصر المبني على حواشي المغني.

٣٨ - حاشية الأمير على المغني مك التجارية بمصر ١٣٧٢هـ.

٣٩ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل - مك التجارية بمصر ١٩٥٣.

٤٠ - حاشية الدسوقي على المغني طبعة حنفي بمصر ١٣٥٨هـ.

- حاشية الشمني المنصف من الكلام على مغني ابن هشام.

٤١ - حاشية الصبان على شرح الأشموني - البابي الحلبي بمصر بلا تاريخ.

٤٢ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم مك الخانجي ومط السعادة بمصر ٩٣٢ - ٩٣٨.

٤٣ - حماسة البحتري - مك التجارية بمصر ١٩٢٩.

٤٤ - خزانة الأدب للبغدادي مط بولاق بمصر ١٢٩٩هـ.

٤٥ - الخصائص لابن جني تحقيق النجار دار الكتب المصرية ٩٥٢ - ٩٥٦.

٤٦ - دمية القصر للباخرزي طبعة راغب الطباخ - حلب ١٩٣٠.

- دواوين الشعراء (مشروحة أو غير مشروحة): امرىء القيس - طرفة - السموءل - حاتم - ابن الأبرص - الذبياني - عنترة - زهير - أوس بن حجر - ابن الخطيم - ابن أبي الصلت - الأعشى - الخنساء - كعب بن زهير - حميد بن ثور - مزرد - عبد بني الحسحاس - ابن مقبل - لبيد - حسان - الحطيئة - الجعدي - ابن ذريح - ابن الملوح - جميل - ابن قيس الرقيات - الأخطل - الراعي - ابن أبي ربيعة - القتال الكلابي - كثير - نصيب - الفرزدق - جرير - الطرماح - ذي الرمة - الكميت بن زيد - ابن الدمينة - أبي نواس - أبي العتاهية - ابن المعتز - المتنبي (وقد ذكرنا كل ديوان في موضعه من هذا المسرد).

٤٧ - ديوان الأعشى تحقيق الدكتور محمد حسين - مك الآداب بمصر بلا تاريخ.

٤٨ - ديوان أمية بن أبي الصلت - بشير يموت - مك الأهلية بيروت ١٩٣٤.

٤٩ - ديوان أوس بن حجر تحقيق الدكتور نجم - دار صادر بيروت ١٩٦٠.
٥٠ - ديوان جميل بثينة تحقيق الدكتور نصار - مك مصر بلا تاريخ.
٥١ - ديوان حاتم الطائي - كرم بستاني - دار صادر بيروت ١٩٥٣.
٥٢ - ديوان حسان بن ثابت - دار صادر بيروت ١٩٦١.
٥٣ - ديوان الحطيئة تحقيق نعمان طه - البابي الحلبي بمصر ١٩٥٨.
٥٤ - ديوان حميد بن ثور تحقيق الميمني دار الكتب المصرية ١٩٥١.
- ديوان الخنساء أنيس الجلساء. . .
٥٥ - ديوان ابن الدمينة تحقيق راتب النفاخ - دار العروبة بمصر ١٩٥٩.
- ديوان ابن ذريح قيس ولبنى.
٥٦ - ديوان سحيم تحقيق الميمني دار الكتب المصرية ١٩٥٠.
٥٧ - ديوان شعر ذي الرمة - كمبردج ١٩١٩.
٥٨ - ديوان طرفة - دار صادر بيروت ١٩٦١.
٥٩ - ديوان الطرماح تحقيق الدكتور عزة حسن نشر وزارة الثقافة السورية ١٩٦٨.
٦٠ - ديوان عبيد بن الأبرص تحقيق الدكتور نصار - البابي الحلبي بمصر ١٩٥٧.
٦١ - ديوان عبيد الله بن قيس تحقيق الدكتور نجم - دار صادر بيروت ١٩٥٨.
- ديوان أبي العتاهية الأنوار الزاهية. . .
٦٢ - ديوانا عروة بن الورد والسموءل - دار صادر ودار بيروت ١٩٦٤.
٦٣ - ديوان القتال الكلابي تحقيق الدكتور عباس - دار الثقافة بيروت ١٩٦١.
٦٤ - ديوان قيس بن الخطيم تحقيق الدكتور الأسد - دار العروبة بمصر ١٩٦٢.
٦٥ - ديوان مجنون ليلى تحقيق فراج - مك مصر بلا تاريخ.
٦٦ - ديوان المزرد بن ضرار تحقيق خليل عطية - مط أسعد بغداد ١٩٦٢.
٦٧ - ديوان عبد الله بن المعتز - تصحيح الخياط - طبعة دمشق.
٦٨ - ديوان ابن مقبل تحقيق الدكتور عزة حسن نشر وزارة الثقافة السورية ٩٦٢.
٦٩ - ديوان النابغة الذبياني - كرم بستاني - دار صادر بيروت ١٩٥٣.
٧٠ - ديوان أبي نواس تحقيق الغزالي - مط مصر ١٩٥٣.
٧١ - ديوان الهذليين - دار الكتب المصرية ١٩٤٥.
٧٢ - الرماني النحوي - الدكتور مازن المبارك - مط جامعة دمشق ١٩٦٣.
٧٣ - زهر الآداب للحصري تحقيق البجاوي - البابي الحلبي بمصر ١٩٥٣.
٧٤ - سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب للسويدي - مك التجارية بمصر بلا تاريخ.
٧٥ - سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق السقا ورفاقه - البابي الحلبي ١٩٥٤.
٧٦ - سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي - مخطوط الظاهرية.
٧٧ - سنن أبي داود - محي الدين عبد الحميد - مك التجارية بمصر بلا تاريخ.
٧٨ - سنن ابن ماجه تحقيق عبد الباقي - الباب الحلبي بمصر ١٩٥٣.
٧٩ - سنن النسائي - مك التجارية بمصر ١٩٣٠.
٨٠ - السيرة النبوية لابن هشام - مك التجارية بمصر ١٩٣٧.
٨١ - الشاطبية في القراءات السبع - البابي الحلبي بمصر ١٣٢٩هـ.

٨٢ - شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارقي تحقيق سعيد الأفغاني مط الجامعة السورية ٩٥٨.
٨٣ - شرح الدماميني على المغني (على هامش المنصف من الكلام. . .).
٨٤ - شرح ديوان امرىء القيس للسندوبي - مك التجارية بمصر ٩٥٣.
٨٥ - شرح ديوان جرير للصاوي - مك التجارية بمصر بلا تاريخ.
٨٦ - شرح ديوان الحماسة للتبريزي مط بولاق ١٢٩٦هـ.
٨٧ - شرح ديوان زهير - دار الكتب المصرية ٩٤٤.
٨٨ - شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة - مك التجارية بمصر ٩٥٢.
٨٩ - شرح ديوان عنترة تحقيق الشلبي - مك التجارية بمصر بلا تاريخ.
٩٠ - شرح ديوان الفرزدق للصاوي - مك التجارية بمصر ٩٣٦.
٩١ - شرح ديوان كثير عزة - الجزائر ٩٣٠.
٩٢ - شرح ديوان كعب بن زهير - دار الكتب المصرية ٩٥٠.
٩٣ - شرح ديوان لبيد تحقيق إحسان عباس - الكويت ٩٦٢.
٩٤ - شرح ديوان المتنبي للبرقوقي - مك التجارية بمصر ١٩٣٠.
٩٥ - شرح شذور الذهب لابن هشام - محي الدين عبد الحميد - مك التجارية بمصر ٩٥٣.
٩٦ - شرح شواهد ابن عقيل للعدوي - البابي الحلبي بمصر بلا تاريخ.
٩٧ - شرح شواهد المغني للسيوطي مط البهية بمصر ١٣٢٢هـ.
٩٨ - شرح المعلقات السبع للزوزني - علي حمد الله - مك الأموية بدمشق ٩٦٣.
٩٩ - شرح المفصل لابن يعيش - الطباعة المنيرية بمصر بلا تاريخ.
١٠٠ - شرح مقصورة ابن دريد للصاوي - مك الخانجي بمصر ٩٥١.
١٠١ - شعر الأخطل - دار إحياء التراث بيروت بلا تاريخ.
١٠٢ - شعر الراعي النميري جمع الحاني نشر مجمع دمشق ٩٦٤.
١٠٣ - الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق أحمد شاكر - البابي الحلبي بمصر ١٣٦٤ - ١٣٦٦هـ.
١٠٤ - شعر النابغة الجعدي - دمشق ٩٦٤.
١٠٥ - شعر نصيب بن رباح للدكتور داود سلوم - مك الأندلس بغداد ٩٦٨.
١٠٦ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق فؤاد عبد الباقي لجنة البيان بمصر.
- شواهد العيني المقاصد النحوية.
١٠٧ - الصحاح للجوهري تحقيق العطار - طبعة الشربتلي - مصر ١٣٧٧هـ.
١٠٨ - صحيح البخاري.
١٠٩ - صحيح مسلم - مك صبيح بمصر بلا تاريخ.
١١٠ - طبقات الشعراء لابن المعتز تحقيق فراج دار المعارف بمصر ٩٥٦.
١١١ - طبقات فحول الشعراء لابن سلام تحقيق محمود شاكر دار المعارف بمصر ٩٥٢.
١١٢ - طبقات ابن قاضي شهبة - مصورة مخطوط.
١١٣ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق أبي الفضل إبراهيم مك الخانجي ٩٥٤.
١١٤ - الطرائف الأدبية للميمني - لجنة التأليف ٩٣٧.
١١٥ - العقد الفريد لابن عبد ربه تحقيق أمين وزين وأبياري مط لجنة التأليف بمصر ٩٤٠ - ٩٥٠.

١١٦ ـ العوامل للجرجاني ـ مخطوط.
١١٧ ـ عيون الأخبار لابن قتيبة ـ النشرة المصورة عن طبعة دار الكتب.
١١٨ ـ فتح الباري بشرح البخاري لابن حجر العسقلاني مط بولاق بمصر ١٣٠٠هـ.
١١٩ ـ فهرس شواهد سيبويه ـ أحمد راتب النفاخ ـ بيروت ٩٧٠.
١٢٠ ـ الفهرست لابن النديم ـ مك التجارية بمصر ١٣٤٨هـ.
١٢١ ـ فوات الوفيات لابن شاكر ـ مك النهضة المصرية بلا تاريخ.
١٢٢ ـ القاموس المحيط للفيروزآبادي ـ مك التجارية بمصر ٩٥٤.
١٢٣ ـ القرآن الكريم.
١٢٤ ـ القصائد الهاشميات للكميت بن زيد مط الموسوعات بمصر ١٣٢١.
١٢٥ ـ القصر المبني على حواشي المغني لعبد الهادي نجا الأبياري.
١٢٦ ـ قيس ولبنى تحقيق الدكتور نصار ـ مك مصر ـ بلا تاريخ.
١٢٧ ـ الكامل للمبرد تحقيق زكي مبارك ـ البابي الحلبي بمصر ٩٣٦ ـ ٩٣٧.
١٢٨ ـ كتاب سيبويه مط بولاق بمصر ١٣١٦هـ.
١٢٩ ـ الكشاف للزمخشري (تفسير) مك التجارية بمصر ٩٥٣.
١٣٠ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني نشر مك القدسي ١٣٥٢هـ.
١٣١ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لخليفة ـ مط المعارف باستانبول ٩٤١.
١٣٢ ـ لسان العرب لابن منظور دار صادر ـ بيروت ٩٥٥ ـ ٩٥٦.
١٣٣ ـ المؤتلف والمختلف للآمدي تحقيق فراج ـ البابي الحلبي بمصر ٩٦١.
١٣٤ ـ مجالس ثعلب تحقيق هارون ـ دار المعارف بمصر ـ النشرة الثانية.
١٣٥ ـ مجالس العلماء للزجاجي تحقيق هارون ـ الكويت ١٩٦٢.
١٣٦ ـ مجمع الأمثال للميداني ـ مصر ١٣٥٢هـ.
١٣٧ ـ المرشد إلى آيات القرآن لفارس بركات ـ مك الهاشمية بدمشق ١٩٣٩.
١٣٨ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي تحقيق جاد المولى وإبراهيم وبجاوي ـ البابي الحلبي بمصر بلا تاريخ.
١٣٩ ـ المستطرف للأبشيهي ـ مك التجارية بمصر ١٣٧٩هـ.
١٤٠ ـ المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ط حيدرآباد ١٩٦٢.
١٤١ ـ المسند لأحمد بن حنبل ـ مط الميمنية بمصر ١٣١٣هـ.
١٤٢ ـ معاني القرآن للفراء تحقيق نجاتي والنجار ـ دار الكتب المصرية ٩٥٥.
١٤٣ ـ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي ـ مك التجارية بمصر ٩٤٧.
١٤٤ ـ معجم الشعراء للمرزباني تحقيق فراج ـ البابي الحلبي بمصر ١٩٦٠.
١٤٥ ـ معجم المؤلفين ـ عمر رضا كحالة ـ مط الترقي بدمشق ٩٥٧ ـ ٩٦١.
١٤٦ ـ معجم ما استعجم للبكري تحقيق السقا ـ لجنة التأليف بمصر ٩٤٥ ـ ٩٥١.
١٤٧ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي نشر ونسنك ـ ليدن ٩٣٦ ـ ٩٦٩.
١٤٨ ـ المعمرون والوصايا للسجستاني تحقيق عبد المنعم عامر ـ البابي الحلبي بمصر ٩٦١.
١٤٩ ـ مغني اللبيب طبعة محي الدين عبد الحميد ـ مك التجارية بلا تاريخ.

١٥٠ـ مغني اللبيب مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق رقم ٧٣١٥ عام.
١٥١ـ مغني اللبيب مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق رقم ٣٨٩٣ عام.
١٥٢ـ مفتاح العلوم للسكاكي مط الأدبية بمصر ١٣١٧هـ.
١٥٣ـ المفضليات تحقيق أحمد شاكر وهارون ـ دار المعارف بمصر ٩٥٢.
١٥٤ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي نشر الخانجي ٩٥٦.
١٥٥ـ المقاصد النحوية للعيني (على هامش خزانة الأدب).
١٥٦ـ المقامات الأدبية للحريري ـ البابي الحلبي بمصر ٩٥٠.
١٥٧ـ المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني مط البهية بمصر ١٣٠٥هـ.
١٥٨ـ الموطأ لمالك بن أنس تحقيق فؤاد عبد الباقي ـ البابي الحلبي بمصر ٩٥١.
١٥٩ـ نسب قريش للزبيري تحقيق بروفنسال ـ دار المعارف بمصر ٩٥٣.
١٦٠ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري تحقيق محمد دهمان ـ مط التوفيق بدمشق ١٣٤٥هـ.
١٦١ـ نهاية الأرب للنويري ـ النشرة المصورة عن طبعة دار الكتب.
١٦٢ـ همع الهوامع للسيوطي ـ طبعة الخانجي بمصر ١٣١٧.
١٦٣ـ الوحشيات لأبي تمام تحقيق الميمني ـ دار المعارف بمصر ٩٦٣.

... وكتب نحو وتراجم ومعاجم كثيرة مختلفة

١٠ ــ مسرد أبواب المغني

أ ـ مسرد الأدوات

(الباب الأول)

ب - مسرد الموضوعات

(الأبواب الأخرى)

الباب الثاني

٣٦٣ في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثالث

الباب الرابع

الآثار المطبوعة

للأستاذ سعيد الأفغاني

* أسواق العرب في الجاهلية والإسلام (طبعة ثانية)	١٩٦٠
* ابن حزم الأندلسي ورسالته في المفاضلة بين الصحابة	١٩٧٠
* الإسلام والمرأة (طبعة ثانية)	١٩٧٠
* عائشة والسياسة	١٩٥٦
* في أصول النحو (طبعة ثالثة)	١٩٦٤
* حاضر اللغة العربية في الشام	١٩٦٢
* نظرات في اللغة عند ابن حزم	١٩٦٩
* من تاريخ النحو	١٩٦٨
* الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة للزركشي	١٩٧٠
* في المفاضلة بين الصحابة لابن حزم (طبعة ثانية)	١٩٧٠
* سير النبلاء للذهبي (جزء خاص بترجمة ابن حزم)	١٩٦٩
* سير النبلاء للذهبي (جزء خاص بترجمة السيدة عائشة)	١٩٧٠
* تاريخ داريا للقاضي الخولاني	١٩٥٠
* الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة ابن الأنباري	١٩٥٧
* توجيه أبيات مشكلة الإعراب للفارقي	١٩٥٨
* إبطال القياس والرأي والاستحسان لابن حزم (طبعة ثانية)	١٩٦٩

الآثار المطبوعة

للدكتور مازن المبارك

* الإيضاح في علل النحو للزجاجي — ط١ ـ ١٩٥٩، ط٢ ـ ١٩٧٣
* الزجاجي، حياته وآثاره ومذهبه النحوي — ١٩٦٠
* الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه — ١٩٦٣
* مغني اللبيب ـ هذا ـ — ط١ ـ ١٩٦٤، ط٢ ـ ١٩٦٩، ط٣ ـ ١٩٧٢
* النحو العربي، بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية — ط١ ـ ١٩٦٥، ط٢ ـ ١٩٧١، ط٣ ـ ١٩٧٤
* النصوص اللغوية، نصوص مختارة من الخصائص والمزهر — ١٩٦٧
* الموجز في تاريخ البلاغة — ١٩٦٨
* كتاب اللامات للزجاجي — ١٩٦٩
* مجتمع الهمذاني — ١٩٧٠
* نحو وعي لغوي — ١٩٧٠

الآثار المطبوعة

للأستاذ علي حمد اللّه

* ابن زيدون ورسالتاه — ١٩٥٦
* الأسلوب التعليمي في كليلة ودمنة — ط١ ـ ١٩٥٨، ط٢ ـ ١٩٧٠
* النحو والصرف «مدرسي مؤمم» — ١٩٦٠
* شرح المعلقات السبع للزوزني — ١٩٦٣
* مغني اللبيب ـ هذا ـ — ط١ ـ ١٩٦٤، ط٢ ـ ١٩٦٩، ط٣ ـ ١٩٧٢
* النقد الواضح — ١٩٧١

فهرس